



**WBC**  
**WIA**





\*(فهرست الجزء التاسع من فتح الباري)\*

صفحة	صفحة
٧٥	٢ (كتاب فضل القرآن)*
باب نسيان القرآن وهل يقول نسييت	٢
آية كذا وكذا	٢
٧٦	٢
باب من لم يرب بأسان يقول سورة البقرة	٢
وسورة كذا وكذا	٢
٧٧	٨
باب الترتيل في القراءة الخ	٨
٧٩	١٩
باب بمد القراءة	١٩
٨٠	٢٠
باب الترجيع	٢٠
٨٠	٣٦
باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن	٣٦
٨١	٣٩
باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره	٣٩
٨١	صلى الله عليه وسلم
باب قول المقرئ للقارئ حسبك	٤٢
٨٢	باب السراة من أحباب رسول الله صلى الله
باب في كم يقرأ القرآن وقول الله تعالى	عليه وسلم
فاقرأوا ما تيسر منه الخ	٤٩
٨٥	باب فضل فاصحة الكتاب
باب البكاء عند قراءة القرآن	٥٠
٨٦	باب فضل سورة البقرة
باب انهم من رأى بقراءة القرآن أو	٥٢
تأكل به الخ	باب فضل الكهف
٨٧	٥٢
باب اقرؤا القرآن ما اتلفت عليه	باب فضل سورة الفتح
قلوبكم	٥٣
٨٨ (كتاب النكاح)	باب فضل قل هو الله احد
٨٩	باب فضل المعوذات
باب الترغيب في النكاح الخ	٥٦
٩١	باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لم من	القرآن
استطاع البائة فليتزوج الخ	٥٨
٩٧	باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه
٩٧	وسلم الا ما بين الدفتين
باب من لم يستطع البائة فليصم	٥٨
باب كثرة النساء	باب فضل القرآن على سائر الكلام
١٠٠	٦٠
باب من هاجراً وعمل خيراً تزويج	باب الوصاة بكاتب الله عز وجل
امراً فله مانوى	٦٠
١٠٠	باب من لم يتنن بالقرآن
باب تزويج المعسر الذي معه القرآن	٦٥
والاسلام	باب اغنياء صاحب القرآن
١٠٠	٦٦
باب قول الرجل لاخته انظرأي	باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه
زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها	٦٩
١٠١	باب القراءة عن ظهر القلب
باب ما يكرم من التبتل	٧٠
١٠٤	باب استدكار القرآن وتعاوده
باب نكاح الابكار	٧٣
	باب القراءة على الدابة
	٧٤
	باب تعليم السيدان القرآن

صحيحة

صحيحة

باب تزويج الثيبات	١٠٤	باب قول الله عز وجل ولا جناح عليكم	١٥٤
باب تزويج الصغار من الكبار	١٠٦	فيما عرضتم به من خطبة النساء الآية	
باب الى من ينكح وأى النساء خيرا	١٠٧	باب النظر الى المرأة قبل التزويج	١٥٦
باب اتخاذا السرارى الخ	١٠٨	باب من قال لا نكاح الا بولي	١٥٧
باب من جعل عتق الامة صداقها	١١١	باب اذا كان الولي هو الخاطب	١٦١
باب تزويج المعسر	١١٢	باب انكاح الرجل ولده الصغار	١٦٣
باب الاكفاء في الدين	١١٣	باب تزويج الاب ابنته من الامام	١٦٣
باب الاكفاء في المال وتزويج المقل	١١٧	باب السلطان ولي	١٦٣
المثربة		باب لا ينكح الاب وغيره البكر والثيب	١٦٤
باب ما يتق من شؤم المرأة الخ	١١٨	الابرضاهما	
باب الحرة تحت العبد	١١٨	باب اذا زويج الرجل ابنته وهي كارهة	١٦٦
باب لا يتزوج أكثر من أربع	١١٩	فكاحه مردود	
باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم	١١٩	باب تزويج اليتيم	١٦٩
ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب		باب اذا قال الخاطب زوجني فسلانة	١٧٠
باب من قال لا رضاع بعد الحولين	١٢٥	فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز	
باب لبن الفعل	١٢٩	النكاح وان لم يقل للزوج أرضيت	
باب شهادة المرضعة	١٣١	أو قبلت	
باب ما يحل من النساء وما يحرم وقوله	١٣٢	باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى	١٧٠
تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية		ينكح أو يدع	
باب وورثاتكم اللاتي في حجوركم من	١٣٦	باب تفسير ترك الخطبة	١٧٢
نساءكم اللاتي دخلتم بهن		باب الخطبة	١٧٣
باب وان يجمعوا بين الاختين	١٣٧	باب ضرب الدق في النكاح والوليمة	١٧٤
باب لا تنكح المرأة على عمتها	١٣٧	باب قول الله تعالى وآتوا النساء	١٧٥
باب الشغار	١٣٩	صداقاتهن من نكح وكثرة المهر وأدنى	
باب هل للمرأة ان تنهب نفسها لاحد	١٤١	ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآتيتن	
باب نكاح المحرم	١٤٢	احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا	
باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن	١٤٣	وقوله جل ذكره أو تفرضوا لهن فريضة	
نكاح المتعة أخيرا		باب التزويج على القرآن وبغير صداق	١٧٥
باب عرض المرأة نفسها على الرجل	١٥١	باب المهر بالعروض وخاتم من حديد	١٨٧
الصالح		باب الشروط في النكاح	١٨٨
باب عرض الانسان ابنته أو أخته على	١٥٢	باب الشروط التي لا تحل في النكاح	١٩٠
أهل الخير		باب الصفرة للمتزوج	١٩١

صحيحة	صحيحة
٢١٨ باب المدارة مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع	١٩١ باب
باب الوصاة بالنساء	١٩٢ باب كيف يدعى للمتزوج
٢٢٠ باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا	١٩٣ باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وللعروس
٢٢٠ باب حسن المعاشرة مع الاهل	١٩٣ باب من أحب البناء قبل الغزو
٢٤٣ باب موعظة الرجل ابنته لخال زوجها	١٩٤ باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين
٢٥٧ باب صوم المرأة باذن زوجها تطوعا	١٩٤ باب البناء في السفر
٢٥٨ باب اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها	١٩٤ باب البناء بالنهار بغير حر كبل ولا نيران
٢٥٩ باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لاحد الا باذنه	١٩٤ باب الانماط ونحوها للنساء
٢٦١ باب	١٩٤ باب النسوة اللاتي يهدين المرأة الى زوجها الخ
٢٦١ باب كفران العشير	١٩٦ باب الهدية للعروس
٢٦٢ باب لزوجهك عليك حق	١٩٦ باب استعارة الثياب للعروس وغيرها
٢٦٢ باب المرأة راعية في بيت زوجها	١٩٧ باب ما يقول الرجل اذا أتى اهله
٢٦٢ باب قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء	١٩٨ باب الوليمة حق
٢٦٣ باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غيبيتهن	١٩٩ باب الوليمة ولو بشاة
٢٦٤ باب ما يكره من ضرب النساء	٢٠٥ باب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض
٢٦٦ باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية الله	٢٠٦ باب من أولم باقل من شاة
٢٦٦ باب وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا	٢٠٨ باب حق اجابة الوليمة والدعوة الخ
٢٦٦ باب العزل	٢١١ باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله
٢٧٢ باب القرعة بين النساء اذا أراد سفرها	٢١٢ باب من أجاب الى كراع
٢٧٣ باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها	٢١٣ باب اجابة الداعي في العرس وغيره
٢٧٤ باب العدل بين النساء ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء الا تية	٢١٥ باب ذهاب النساء والصبيان الى العرس
٢٧٤ باب اذا تزوج البكر على الثيب	٢١٥ باب هل يرجع اذا رأى منكرا في الدعوة
٢٧٥ باب اذا تزوج الثيب على البكر	٢١٧ باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس
٢٧٧ باب من طاف على نسائه في غسل واحد	٢١٨ باب المنقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس

صحيفة	صحيفة
٢٧٧ باب دخول الرجل على نسائه في اليوم	٢٧٧ باب ولا يبدن رينتهن الالبعولتهن
٢٧٧ باب اذا استأذن الرجل نساءه في ان يترص في بيت بعضهن فأذن له	٢٧٧ باب والذين لم يبلغوا الحلم
٢٧٧ باب حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض	٢٧٧ باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب
٢٧٨ باب المتشبع عالم ينل وما ينهي من افتخار الضرة	٣٠٠ * (كتاب الطلاق)
٢٧٩ باب الغيرة	٣٠٦ باب اذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق
٢٨٤ باب غيرة النساء ووجدهن	٣١٠ باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق
٢٨٥ باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والانصاف	٣١٥ باب من جوز الطلاق الثلاث
٢٨٨ باب يقل الرجال ويكثر النساء	٣٢١ باب من خسرأزواجه وقول الله تعالى قل لا زواج بان اركبتموه من الحياة الدنيا وزينتها الخ
٢٨٩ باب لا يخلون رجل بامرأة الا ذو محرم والدخول على المغيبة	٣٢٣ باب اذا قال فارضك أو سرحته لك أو الخلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته
٢٩١ باب ما يجوز ان يخلوا الرجل بالمرأة عند الناس	٣٢٥ باب من قال لامرأته انت على حرام
٢٩١ باب ما ينهي من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة	٣٢٧ باب لم تحرم ما أحل الله لك
٢٩٤ باب نظر المرأة الى الحبشة ونحوهم من غير ربة	٣٣٣ باب لا طلاق قبل نكاح وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات الآية
٢٩٥ باب خروج النساء لحوائجهن	٣٤٠ باب اذا قال لامرأته وهو مراه هذه أختي فلا شيء عليه
٢٩٥ باب استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره	٣٤٠ باب الطلاق في الاغلاق والسكره والسكران والمجنون وأمرهما والعلة والسيان في الطلاق والشره وغيره
٢٩٥ باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضاع	٣٤٦ باب الخلع
٢٩٥ باب لا تباشر المرأة المرأة فتسعتها زوجها	٣٥٤ باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة وقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما الآية
٢٩٦ باب قول الرجل لا طوفى الليلة على نسائي	٣٥٥ باب لا يكون بيع الأمة طلاقا
٢٩٦ باب لا يطرق أهله ليلا اذا أطل العيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتمس عثراتهم	٣٥٧ باب خيار الأمة تحت العبد
٢٩٧ باب طلب الولد	
٢٩٨ باب تستحد المغيبة وتمتشط الشعنة	

صحيحة	صحيحة
باب واللائي يتسنن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم ٤١٤	باب شعاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زواج بريرة ٣٥٩
باب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ٤٢٠	باب ٣٦٠
(قصة قاطمة بنت قيس) وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن الآية ٤٢١	باب قول الله سبحانه وتعالى ولا تنكحوا المشركات ٣٦٧
باب المطلقة اذا خشي عليها في مسكن زوجها ان يقتحم عليها أو تبذو على أهلها بفاحشة ٤٢٥	باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن ٣٦٨
باب قول الله تعالى ولا يحل لهن أن يكفن ما خلق الله في أرحامهن ٤٢٥	باب اذا أسلمت المشركة أو النصرانية بحب الذمى أو الحرى ٣٧٠
باب وبعولتهن أحق بردهن الخ ٤٢٥	باب قول الله تعالى للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر ٣٧٥
باب مراجعة الخائض ٤٢٦	باب حكم المفقود في أهله وماله ٣٧٩
باب تحدد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا ٤٢٦	باب الطهار وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الخ ٣٨١
باب السكحل للعادة ٤٣٢	باب الإشارة في الطلاق والأموار ٣٨٤
باب القسط للعادة عند الطهر ٤٣٢	باب اللعان وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهم الخ ٣٨٦
باب تلبس الحادة ثياب العصب ٤٣٣	باب اذا عترض نفي الولد ٣٨٩
باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً الى قوله خير ٤٣٣	باب احلاف الملاعن ٣٩١
باب مهر البغي والنكاح الفاسد ٤٣٤	باب يبدأ الرجل بالتلاعن ٣٩٢
باب المهر للمدخول عليها ٤٣٥	باب اللعان ومن طلق بعد اللعان ٣٩٣
باب المتعة التي لم يفرض لها ٤٣٥	باب التلاعن في المسجد ٣٩٩
( كتاب الفقهاء وفضل النفقة على الاهل ) ٤٣٦	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغير بينة ٤٠٠
باب وجوب النفقة على الاهل والعيال ٤٣٩	باب صداق الملاعة ٤٠١
باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال ٤٤٠	باب قول الامام للمتلاعنين ان احداكما كاذب فهل منكما من تائب ٤٠٢
باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ٤٤١	باب التفریق بين المتلاعنين ٤٠٣
	باب يلحق الولد بالملاعة ٤٠٤
	باب قول الامام اللهم بين العدة وزواج غيره فلم يحسبها ٤٠٨

صحيحة	صحيحة
٤٤٢ باب والوالدات يرضعن أولادهن حولين	٤٧٢ باب الاكل متكثرا
كاملين الى قوله بصير	٤٧٣ باب الشواء
٤٤٣ باب عمل المرأة في بيت زوجها	٤٧٣ باب الخزيرة
٤٤٣ باب خادم المرأة	٤٧٤ باب الاقط
٤٤٤ باب خدمة الرجل في أهله	٤٧٥ باب السلق والشعر
٤٤٤ باب اذا لم ينطق الرجل فللمرأة ان تأخذ	٤٧٥ باب النهش وانتشال اللحم
الخب	٤٧٦ باب تعرق العضد
٤٤٨ باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده	٤٧٦ باب قطع اللحم بالسكين
والنفقة	٤٧٧ باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم
٤٤٩ باب كسوة المرأة بالمعروف	طعاما
٤٤٩ باب عون المرأة زوجها في ولده	٤٧٧ باب النفخ في الشعر
٤٥٠ باب نفقة المعسر على أهله	٤٧٨ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
٤٥٠ باب وعلى الوارث مثل ذلك الخ	وأصحابه يأكلون
٤٥١ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٤٧٩ باب التلبينة
ترك كلاً أو ضياً عاقلى	٤٧٩ باب اثر يد
٤٥١ باب المراضع من المواليات وغيرهن	٤٧٩ باب شاة مسمومة والكثف والجنب
٤٥٢ (كتاب الاطعمة)	٤٠٨ باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم
٤٥٥ باب التسمية على الطعام والاكل باليمين	وأسفارهم من الطعام واللحم
٤٥٨ باب الاكل مما يليه وقال أنس الخ	٤٨١ باب الحيس
٤٥٨ باب من تتبع حوالى القصعة مع	٤٨١ باب الاكل في اناء مفضض
صاحبه الخ	٤٨١ باب ذكر الطعام
٤٦٠ باب التمين في الاكل وغيره	٤٨٢ باب الادم
٤٦٠ باب من أكل حتى شبع	٤٨٣ باب الحلوى والعسل
٤٦٣ باب ليس على الاعمى حرج	٤٨٤ باب الدباء
٤٦٣ باب الخبز المرقق والاكل على الخوان	٤٨٤ باب الرجل يتكلف الطعام لآخواته
والسفرة	٤٨٧ باب من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله
٤٦٦ باب السويق	٤٨٧ باب المرق
٤٦٦ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم	٤٨٨ باب القديد
لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو	٤٨٨ باب من ناول أو قدم الى صاحبه على
٤٦٧ باب طعام الواحد يكفي الاثنين	المائة شيئاً
٤٦٨ باب المؤمن يأكل في معا واحد	٤٨٨ باب القشأ بالرطب
٤٦٨ باب المؤمن يأكل في معا واحد الخ	٤٨٩ باب

صيفة	صيفة
باب ما أصاب المعراض بعرضه ٥٢٢	باب الرطب والتمر ٤٩٠
باب صيد القوس ٥٢٢	باب أكل الجمار ٤٩٢
باب الخبز والبندقة ٥٢٤	باب العجوة ٤٩٣
باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية ٥٢٥	باب القران ٤٩٣
باب إذا أكل الكلب وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية ٥٢٦	باب القضاء ٤٩٥
باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ٥٢٧	باب بركة النخلة ٤٩٥
باب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر ٥٢٨	باب جمع اللونين والطعامين بمرة ٤٩٥
باب ما جاء في الصيد ٥٢٨	باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة ٤٩٦
باب الصيد على الجبال ٥٢٩	باب ما يكره من الثوم والبقل ٤٩٧
باب قول الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم ٥٢٩	باب السكك ٤٩٨
باب أكل الجراد ٥٣٥	باب المضمضة بعد الطعام ٤٩٨
باب آنية الجوس ٥٣٦	باب لعق الأصابع ومصها قبل أن تسمع بالنديل ٤٩٩
باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمدا ٥٣٧	باب المنديل ٥٠١
باب ما ذبح على النصب والاصنام ٥٤٣	باب ما يقول إذا فرغ من طعامه ٥٠١
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله ٥٤٣	باب الأكل مع الخادم ٥٠٢
باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد ٥٤٤	باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر ٥٠٣
باب ذبيحة الامة والمرأة ٥٤٤	باب الرجل يدعى الى طعام فيقول وهذا معي ٥٠٤
باب لا يذكي بالسن والعظم والتظفر ٥٤٦	باب إذا حضر العشاء فلا يجلس عن عشاءه ٥٠٥
باب ذبيحة الأعراب ونحوهم ٥٤٦	باب قول الله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا ٥٠٦
باب ذبائح أهل الكتاب وشحوهها من أهل الحرب وغيرهم ٥٤٨	( كتاب العقبة ) ٥٠٦
باب ما نذ من البهائم فهو بمنزلة الوحش ٥٥٠	باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه ٥٠٧
باب النحر والذبح ٥٥١	باب إمطة الأذى عن الصبي في العقبة ٥٠٩
باب ما يكره من المثلة والمصورة والمجسمة ٥٥٣	باب القرع ٥١٥
باب لحم الدجاج ٥٥٥	باب العتيرة ٥١٥
باب لحوم الخيل ٥٥٨	( كتاب الذبائح والصيد ) ٥١٧
	باب التسمية على الصيد ٥١٧
	باب صيد المعراض ٥٢٢



صيفة	صيفة
٥٧٦ باب اذا وقعت القارة في السمن الجامد	٥٦٣ باب لحوم الحمر الانسية
أو الذائب	٥٦٦ باب أكل كل ذي ناب من السباع
٥٧٩ باب الوسم والعلم في الصورة	٥٦٧ باب جلود الميتة
٥٨٠ باب اذا أصاب قوم غنمة الخ	٥٦٩ باب المسك
٥٨٠ باب اذا نبت بعير لقوم الخ	٥٧٠ باب الارنب
٥٨١ باب اكل المضطراخ	٥٧١ باب الضب

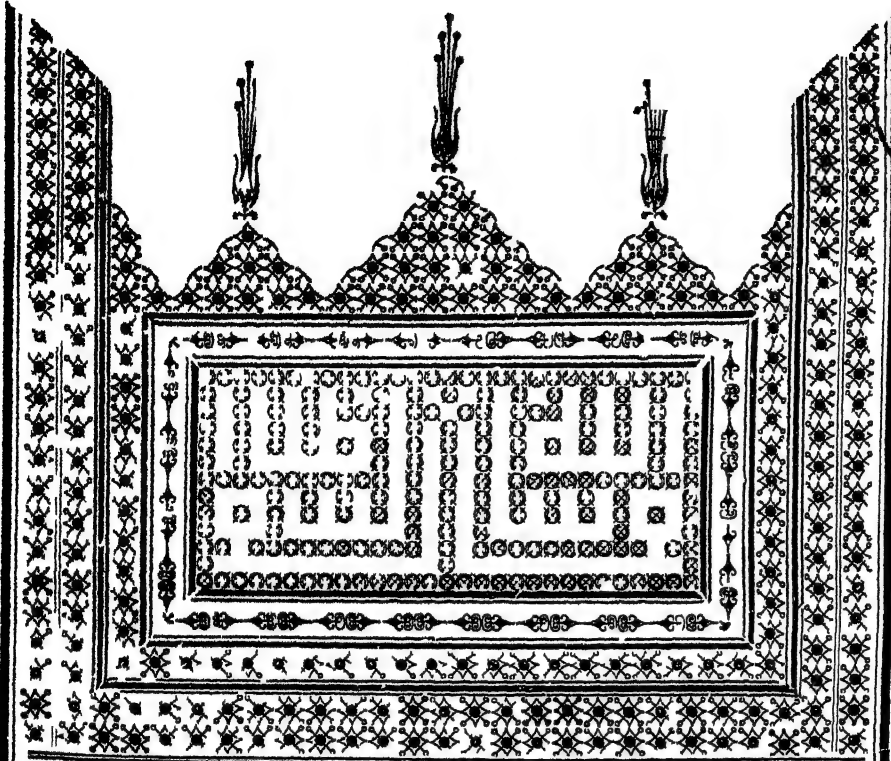
\*(تمت)\*

(الجزء التاسع)  
مفتح البسارى بشرح صحيح الامام أبى عبد الله محمد بن اسمعيل  
البخارى لشيخ الاسلام قاضى القضاة الحافظ أبى الفضل  
شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن محمد بن  
حجر العسقلانى الشافعى نزىل القاهرة  
المحررة سنة ١٣٠١ هـ  
بمطبعة  
آمين

(وبها مشه من الجامع الصحيح للامام البخارى)



\*(الطبعة الاولى)\*  
(بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية)  
(سنة ١٣٠١ هـ جريه)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن)\*

ثبتت البسملة وكتاب لا يذرو موقع لغيره فضائل القرآن حسب (قوله يا كيف نزل الوحي وأول ما نزل) كذا الأبي ذر بن بلنظ الفعل الماضي ولغيره كيف نزل الوحي بصيغة الجمع وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عائشة أن الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي في أول الصحيح وكذا أول نزوله في حديثها أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة لكن التعبير بأول ما نزل أخص من التعبير بأول ما بدئ لأن النزول يقتضي وجود من ينزل به وأول ذلك مجيء الملك له عياناً مبلغاً عن الله بما شاء من الوحي وإيحاء الوحي أعم من أن يكون بانزال أو بالهام سواء وقع ذلك في النوم أو في اليقظة وأما انتزاع ذلك من أحاديث الباب فساد كره أن شاء الله تعالى عند شرح كل حديث منها (قوله قال ابن عباس المهملين الأمين القرآن أمين على كل كتاب قبله) تقدم بيان هذا الأثر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة وهو يتعلق بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن وتوجيه كلام ابن عباس أن القرآن تضمن تصديق جميع ما أنزل قبله لأن الأحكام التي فيه إما مقررة لما سبق وإما ناسخة وذلك يستدعي إثبات المنسوخ وإما مجمدة وكل ذلك دال على تفضيل المجدد ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث \* الأول والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معا (قوله عن شيبان) هو ابن عبد الرحمن \* ويحيى هو ابن أبي كثير \* وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن)

\* (باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل) قال ابن عباس المهملين الأمين القرآن أمين على كل كتاب قبله \* حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال أخبرني عائشة وابن عباس

(قوله لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشرين سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشرين سنين) كذا للكشيميني وغيره وبالمدينة عشرين ابهام المعداد وهذا ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم عاش ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين لكن يمكن أن يكون الراوي ألغى الكسر كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية فإن كل من روى عنه أنه عاش ستين سنة أو أكثر من ثلاث وستين جامعاً أنه عاش ثلاثاً وستين فالمعتمد أنه عاش ثلاثاً وستين وما يخالف ذلك إما أن يحمل على إلغاء الكسر في الستين وإما على جبر الكسر في المشهور وإما حديث الباب فيمكن أن يجمع بينه وبين المشهور بوجه آخر وهو أنه بعث على رأس الأربعين فكانت مدة وحي المنام ستة أشهر إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة ثم فتر الوحي ثم قوتاً وتتابع فكانت مدة قوته وتتابعه بمكة عشرين سنين من غير فترة وأنه على رأس الأربعين قرن به ميكائيل أو اسرافيل فكان يلقي إليه الكلمة أو الشيء لمدة ثلاث سنين كما جاء من وجه مرسل ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه بالقرآن مدة عشرين سنة بمكة ويؤخذ من هذا الحديث مما يتعلق بالترجمة أنه نزل مفرداً ولم ينزل جملة واحدة ولعله أشار إلى ما أخرجه النسائي وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس قال أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة وقرأ وقرأنا فقرأه لتقرأ على الناس على مكث الآية وفي رواية للحاكم والبيهقي في الدلائل فرق في الستين وفي أخرى صحيحة لابن أبي شيبة والحاكم أيضاً وضع في بيت العزة في السماء الدنيا فجعل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم واسناده صحيح ووقع في المنهاج للعلامة أن جبريل كان ينزل منه من اللوح المحفوظ في ليلة القدر إلى السماء الدنيا فقدر ما ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك السنة إلى ليلة القدر التي قبلها إلى أن أنزل كله في عشرين ليلة من عشرين سنة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهذا أورده ابن الأباري من طريق ضعيفة ومنقطعة أيضاً وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك مفرداً هو الصحيح المعتمد وحكي المأورد في تفسير ليلة القدر أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة وأن الحفظة نخصته على جبريل في عشرين ليلة وأن جبريل نخصه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة وهذا أيضاً غريب والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه أبو عبيد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح وسيأتي مرئياً لذلك بعد ثلاثة أبواب وقد تقدم في بدء الوحي أن أول نزول جبريل بالقرآن كان في شهر رمضان وسيأتي في هذا الكتاب أن جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في شهر رمضان وفي ذلك حكمتان أحدهما تعاوده والآخرى تبقى ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ فكان رمضان ظرفاً لانزاله جملة وتفصيلاً وعرضاً واحكاماً وقد أخرج أحمد والبيهقي في الشعب عن واثله بن الأسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنزلت التوراة لست مضى من رمضان والانبيل لثلاث عشرة خلت منه والزبور لثمان عشرة خلت منه والقرآن لأربع وعشرين خلت من شهر رمضان وهذا كله مطابق لقوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ولقوله تعالى إنا أنزلناه في ليلة القدر فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فإنزل فيها جملة إلى سماء الدنيا ثم أنزل في اليوم الرابع

قالا لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشرين سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشرين سنين \* حدثنا موسى بن اسمعيل

والعشرين الى الارض أول اقرار باسم ربك ويستفاد من حديث الباب أن القرآن نزل كله بمكة والمدينة خاصة وهو كذلك لكن نزل كثير منه في غير الحرمين حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم في سفر حج أو عمرة أو غزاة ولكن الاصطلاح أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكّي وما نزل بعد الهجرة فهو مدني سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غير حال السفر وسيأتي من يدل ذلك في باب تأليف القرآن \* الحديث الثالث (قوله حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي (قوله قال أنبت أن جبريل) فاعل قال هو أبو عثمان النهدي (قوله أنبت) بضم أوله على البناء للمجهول وقد عينه في آخر الحديث ووقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخاري عمدا لكونها موقوفة ولعدم تعلّقها بالباب وهي عن أبي عثمان عن سلمان قال لا تكونن أن استطعت أول من يدخل السوق الحديث موقوف وقد أورد البرقاني في مستخرجيه من طريق عاصم عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعا (قوله فقال لامسلة من هذا) فاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم استنهم أمسلة عن الذي كان يحدثه هل فطنت لكونه ملكا أو لا (قوله أو كما قال) يريد أن الراوي شك في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه وهذه الكلمة كثر استعمال المحدثين لها في مثل ذلك قال الداودي هذا السؤال انما وقع بعد ذهاب جبريل وظاهر سياق الحديث يخالفه كذا قال ولم يظهر لي ما ادعاه من الظهور بل هو محتمل للامرين (قوله قالت هذا دحية) أي ابن خنيفة الكلبي الصحابي المشهور وقد تقدم ذكره في حديث أبي سفيان الطويل في قصة هرقل أول الكتاب وكان موصوفا بالجمال وكان جبريل يأتي النبي صلى الله عليه وسلم غالبا على صورته (قوله فلما قام) أي النبي صلى الله عليه وسلم أي قام ذاهبا الى المسجد وهذا يدل على أنه لم ينكر عليها ما نطنته من أنه دحية اكتفاء بما سبق منه في الخطبة مما يوضح لها المقصود (قوله ما حسبته الاياه) هذا كلام أمسلة وعند مسلم فقالت أمسلة أين الله ما حسبته الاياه وأين من حروف القسم وفيها لغات قد تقدم بيانها (قوله حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يخبر بخبر جبريل أو كما قال) في رواية مسلم يخبرنا خبرنا وهو تصحيف به عليه عياض قال النووي وهو الموجود في نسخ بلادنا (قلت) ولم أر هذا الحديث في شيء من المسانيد الا من هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح ولم أقف في شيء من الروايات على بيان هذا الخبر في أي قصة ويحتمل أن يكون في قصة بني قريظة فقد وقع في دلائل البيهقي وفي الغيلانيات من رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يكلم رجلا وهو راكب فلما دخل قلت من هذا الذي كنت تكلمه قال من تشبهين قل بدحية بن خليفة قال ذاك جبريل أمرني أن أمضي الى بني قريظة (قوله قال أي) بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة والقاتل هو معتمر بن سليمان وقوله فقلت لابي عثمان أي النهدي الذي حدثه بالحديث وقوله ممن سمعت هذا قال من أسامة بن زيد فيه الاستفسار عن اسم من أبهم من الرواة ولو كان الذي أبهم ثقة معتمدا وفائدته احتمال أن لا يكون عند السامع كذلك ففي بيانه رفع لهذا الاحتمال قال عياض وغيره وفي هذا الحديث ان الملك أن يتصور على صورة آدمي وأن له هو في ذاته صورة لا يستطيع الا آدمي أن يراه فيها الضعف القوي البشرية الا من يشاء الله أن يقويه على ذلك ولهذا كان غالب ما يأتي جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة الرجل كما تقدم في بدء

حدثنا معتمر سمعت أبي عن أبي عثمان قال أنبت أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعنده أمسلة فجعل يتحدث فقال لامسلة من هذا أو كما قال قالت هذا دحية فلما قام قالت والله ما حسبته الاياه حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يخبر خبر جبريل أو كما قال قال أبي قلت لابي عثمان ممن سمعت هذا قال من أسامة ابن زيد \* حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا سعيد المقبري

الوحى وأحيانا يتمثل لى الملك رجلا ولم يرجع ريل على صورته التى خلق عليها الامرتين كما ثبت فى  
 الصحيحين ومن هما يتبين وجه دخول حديث أسامة هذا فى الباب قالوا فيه فضيلة لام سلمة  
 ولد حية وفيه نظرا لأن أكثر الصحابة رأوا جبريل فى صورة الرجل لما جاء فساله عن الايمان  
 والاسلام والاحسان ولان اتفاق الشبه لا يستلزم اثبات فضيلة معنوية وغايته أن يكون له  
 منزلة فى حسن الصورة حسب وقد قال صلى الله عليه وسلم لابن قطن حين قال ان الدجال أشبه  
 الناس به فقال أياضرى شبيهه قال لا الحديث الرابع (قوله عن أبيه) هو أبو سعيد المقبرى  
 كيسان وقد سمع سعيده المقبرى الكثير من أبي هريرة وسمع من أبيه عن أبي هريرة ووقع  
 الامر ان فى الصحيحين وهو دال على ثبوت سعيده وتحريره (قوله مامن الانبياء نبي الألعطى) هذا  
 دال على أن النسي لا بد له من معجزة تقضى ايمان من شاهد هاتسده ولا يضره من أصر على  
 المعاندة (قوله من الآيات) أى المعجزات الخوارق (قوله مامثله آمن عليه البشر) ماموصولة  
 وقعت مفعولا ثانيا لألعطى ومثله مبتدأ وآمن خبره والمثل يطلق ويراد به عين الشيء وما يساويه  
 والمعنى أن كل نبي أعطى آية أو أكثر من شأن من يشاهدها من البشر أن يؤمن به لاجلها وعليه  
 بمعنى اللام أو الباء الموحدة والنسكة فى التعبير بها تضمنها معنى القلبية أى يؤمن بذلك مغلوبا  
 عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه لكن قد يجحد فعند كما قال الله تعالى ويجحدوا بها  
 واستيقنتها أنفسهم ظلما وقال الطيبى الرابع الى الموصول ضمير المجزور فى عليه وهو حال أى  
 مغلوبا عليه فى التحدى والمراد بالآيات المعجزات وموقع المثل موقعه من قوله فأوتوا بسورة مثله  
 أى على صفته من البيان وعلو الطبقة فى البلاغة (تنبيه) قوله آمن وقع فى رواية حكاه ابن  
 قرقول آمن بضم الهمزة ثم واو وسأقى فى كتاب الاعتصام قال وكتبها بعضهم بالياء الاخيرة بدل  
 الواو فى رواية القابسى آمن بغير مد من الامان والاول هو المعروف (قوله وانما كان الذى أوتيته  
 وحيا أوحاه الله الى) أى ان معجزتى التى تحدث بها الوحى الذى أنزل على وهو القرآن لما اشتهل  
 عليه من الاعجاز الواضح وليس المراد حصر معجزاته فيه ولا أنه لم يوث من المعجزات ما أوتى من  
 تقدمه بل المراد أنه المعجزة العظمى التى اختص بها دون غيره لان كل نبي أعطى معجزة خاصة به  
 لم يعطها بعينها غيره تحدى بها قومه وكانت معجزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه كما كان السحر  
 فاشيا عند فرعون فجاء موسى بالعصا على صورة ما يصنع السحرة لكنها تلفقت ما صنعوا  
 ولم يقع ذلك بعينه لغيره وكذلك احياء عيسى الموتى وبراء الائمة والابرس لكون الاطباء  
 والحكماء كانوا فى ذلك الزمان فى غاية الظهور فأناهم من جنس عملهم بمالم تصل قدرتهم اليه  
 ولهذا لما كان العرب الذين بعث فيهم النبي صلى الله عليه وسلم فى الغاية من البلاغة جاءهم  
 بالقرآن الذى تحداهم أن يأتوا بسورة مثله فلم يقدروا على ذلك وقيل المراد أن القرآن ليس له  
 مثل لاصورة ولا حقيقة بخلاف غيره من المعجزات فانها لا تخلو عن مثل وقيل المراد أن كل نبي  
 أعطى من المعجزات ما كان مثله لمن كان قبله صورة أو حقيقة والقرآن لم يوث أحد قبله مثله فلهذا  
 أردفه بقوله فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا وقيل المراد أن الذى أوتيته لا يتطرق اليه تخيل  
 وانما هو كلام معجز لا يقدر أحد أن يأتى بما يتخيل منه التشبيه بخلاف غيره فانه قد يقع فى  
 معجزاتهم ما يقدر الساحر أن يخيل شبيهه فيحتاج من يميز بينهما الى نظر والنظر عرضة للخطا فقد

عن أبيه عن أبي هريرة  
 رضى الله عنه قال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 مامن الانبياء نبي الألعطى  
 من الآيات مامثله آمن عليه  
 البشر وانما كان الذى  
 أوتيته وحيا أوحاه الله الى

يخطئ الناظر فيظن تساويهما وقيل المراد ان معجزات الانبياء انقرضت بانقراض اعصارهم فلم يشاهدها الا من حضرها ومعجزة القرآن مستمرة الى يوم القيامة وخرقة العادة في أسلوبه وبلاغته واخباره بالمغيبات فلا يعرصر من الاعصار الا ويظهر فيه شيئا أخبر به أنه سيكون يدل على صحة دعواه وهذا أقوى المحتملات وتكميله في الذي بعده وقيل المعنى أن المعجزات الماضية كانت حسية تشاهدها بالابصار كثافة صالح وعصا موسى ومعجزة القرآن تشاهدها بالبصرة فيكون من يتبعه لاجلها أكثر لان الذي يشاهده بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهده والذي يشاهده بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الاول مستمرا (قلت) ويمكن نظم هذه الاقوال كلها في كلام واحد فان محصلها لا ينافي بعضها بعضا (قوله فارجو أن أكون أكثرهم تابع يوم القيامة) رتب هذا الكلام على ما تقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرة قائلته وعموم نفعه لاشتماله على الدعوة والحجة والاخبار بما سيكون فعم نفعه من حضر ومن غاب ومن وجد ومن سبى وجد فحسن ترتيب الرجوى المذكورة على ذلك وهذه الرجوى قد تحققت فانه أكثر الانبياء تبعاء وسيأتي بيان ذلك واخصافي كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى وتعلق هذا الحديث بالترجمة من جهة أن القرآن انما نزل بالوحي الذي يأتي به الملك لا بالإنسان ولا بالالهام وقد جمع بعضهم اجماز القرآن في أربعة أشياء \* أحدها حسن تاليفه والتام كلمه مع الإيجاز والبلاغة \* ثانيها صورة سياقه وأسلوبه المخالف لأساليب كلام أهل البلاغة من العرب نظما ونثرا حتى حارت فيه عقولهم ولم يهتدوا الى الاتيان بشئ مثله مع توفر دواعيهم على تحصيل ذلك وتقريعه لهم على العجز عنه \* ثالثها ما شتم عليه من الاخبار عما مضى من أحوال الامم السالفة والشرائع الدائرة مما كان لا يعلم منه بعضه الا النادر من أهل الكتاب \* رابعها الاخبار بما سيأتي من الكوائن التي وقع بعضها في العصر النبوي وبعضها بعده ومن غير هذه الاربعة آيات وردت بتجيز قوم في قضايا أنهم لا يفعلونها فجزوا عنها مع توفر دواعيهم على تكذيبه كقصة اليهود الموت ومنها الروعة التي يحصل لسامعه ومنها أن قارئه لا يمل من تردادها وسامعه لا يعبه ولا يزداد بكثرة التكرار الا طراوة ولذا ذاع ومنها أنه آية باقية لا تعدم ما بقيت الدنيا ومنها جمعه لعلوم ومعارف لا تنقضي عجائبها ولا تنتهي فوائدها اه ملخصا من كلام عياض وغيره \* الحديث الخامس (قوله حدثنا عمرو بن محمد) هو الناقد وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج وكذا أخرجه مسلم عن عمرو بن محمد الناقد وغيره عن يعقوب بن ابراهيم ووقع في الاطراف خلف حدثنا عمرو بن علي الفلاس ورأيت في نسخة معتدة من رواية النسفي عن البخاري حدثنا عمرو بن خالد وأظنه تصحيفا والاول هو المعتد فان الثلاثة وان كانوا معروفين من شيوخ البخاري لكن الناقد أخص من غيره بالرواية عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب من رواية الاقران بل صالح بن كيسان أكبر سننا من ابن شهاب وأقدم سمعا وابراهيم بن سعد قد سمع من ابن شهاب كما سيأتي تصريحه بتحديثه له في الحديث الآتي بعد باب واحد (قوله ان الله تابع على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته) كذا لا أكثر وفي رواية أبي ذر ان الله تابع على رسوله الوحي قبل وفاته أي أكثر انزاله قرب وفاته صلى الله عليه وسلم والسرف في ذلك أن الوفود بعد فتح مكة أكثر واكثر سؤالهم عن الاحكام فكثرت نزول بسبب ذلك ووقع لي سبب تحديث أنس بذلك من رواية الدراوردي عن الامام عن

فأرجو ان اكون أكثرهم  
تابع يوم القيامة \* حدثنا  
عمرو بن محمد حدثنا يعقوب  
ابن ابراهيم حدثنا أبي عن  
صالح بن كيسان عن ابن  
شهاب قال أخبرني أنس بن  
مالك رضي الله عنه أن الله  
تعالى تابع على رسوله صلى  
الله عليه وسلم قبل وفاته

الزهري سألت أنس بن مالك هل قرأ الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت قال أكثر ما كان وأجبه أورد ابن يونس في تاريخ مصر في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مريم (قوله حتى توفاه أكثر ما كان الوحي) أي الزمان الذي وقعت فيه وفاته كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره من الأزمنة (قوله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد) فيه أظهر ما تضمنته الغاية في قوله حتى توفاه الله وهذا الذي وقع أخيراً على خلاف ما وقع أولاً فإن الوحي في أول البعثة فتر فترة ثم كثير وفي أثناء النزول بمكة لم ينزل من السور الطوال إلا القليل ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتهلة على غالب الأحكام لأنه كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولاً بالسبب المتقدم وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة لتضمنه الإشارة إلى كيفية النزول الحديث السادس (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وقد تقدم شرح الحديث قريباً في سورة الضحى ووجه إيراد هذا الباب الإشارة إلى أن تأخير النزول أحياناً إنما كان يقع لحكمة تقتضي ذلك لا قصد تركه أصلاً فكان نزوله على انحاء شتى تارة يتتابع وتارة يتراخي وفي إزاله مفرقا وجوه من الحكمة منها تسهيل حفظه لانه لو نزل بجملة واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالبهم ولا يكتب لشق عليهم حفظه وأشار سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله رد على الكفار وقالوا لو أنزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك أي أنزلناه مفرقا لنثبت به فؤادك وبقوله تعالى وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ومنها ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة تردد رسول ربه إليه يعلمه بأحكام ما يقع له وأجوبة ما يستل عنه من الأحكام والحوادث ومنها أنه أنزل على سبعة أحرف فناسب أن ينزل مفرقا لئلا يزل دفعة واحدة لشق بيانها عادة ومنها أن الله قد رآن ينسخ من أحكامه ما شاء فكان إزاله مفرقا لينفصل النسخ من المنسوخ أولى من إنزالها معاً وقد ضبط النقلة ترتيب نزول السور كما سيأتي في باب تأليف القرآن ولم يضبطوا من ترتيب نزول الآيات إلا قليلاً وقد تقدم في تفسيره إقراراً باسم ربك أنها أول سورة نزلت ومع ذلك فنزل من أولها أولاً لخمس آيات ثم نزل باقيها بعد ذلك وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أولاً ثم نزل سائرهما بعدواً وضح من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الآيات فيقول ضعوه في السورة التي يذكرك فيها كذا إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه أن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾

ما نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرأ ناعربيا بلسان عربي مبين في رواية أبي ذر لقول الله تعالى قرأنا إلى آخره وأما نزوله بلغة قريش فذكر في الباب من قول عثمان وقد أخرج أبو داود ومن طريق كعب الانصاري أن عمر كتب إلى ابن مسعود أن القرآن نزل بلسان قريش فأقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل وأما عطف العرب عليه فن عطف العام على على الخاص لأن قريشاً من العرب وأما ما ذكره من الاتيين فهو حجة لذلك وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أخرى عن عمر قال إذا اختلفتم في اللغة فكتبوها بلسان مضر اه ومضر هو ابن زار بن معد بن عدنان واليه ينتهي أنساب قريش وقيس وهذيل وغيرهم وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني معنى قول عثمان نزل القرآن بلسان قريش أي معظمه وأنه لم يبق دالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش فإن ظاهر قوله تعالى أنا جعلناه قرأنا ناعربيا أنه نزل

حتى توفاه  
ما كان الوحي ثم توفي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم به  
حدثنا أبو نعيم حدث  
سفيان عن الأسود بن قيس  
قال سمعت جندياً يقول  
اشتكى النبي صلى الله عليه  
وسلم فلم يقم ليلة أول ليلة  
فاته امرأة فقالت يا عجب  
ما أرى شيطانك إلا قد  
تركك فأمر الله عز وجل  
والضحى والليل إذا سجى  
ما ودعك ربك وما قلى  
\*(باب) نزل القرآن بلسان  
قريش والعرب قرأنا عري  
بلسان عربي مبين \* حدثنا  
أبو اليمان أخبرنا شعيب  
عن الزهري



وأخبرني أنس بن مالك قال قال فامر عثمان (٨) زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن

هشام أن ينسخوها في المصاحف وقال لهم إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش فان القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا \* حدثنا أبو نعيم حدثنا همام حدثنا عطاء وقال مسدد حدثنا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني عطاء قال أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أن يعلى كان يقول ليتني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ينزل عليه الوحي فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة وعليه ثوب قد أظلم عليه ومعه الناس من أصحابه أذجاءه رجل متضخ بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحم في جبة بعد ما تضخ بطيب فنظر النبي صلى الله عليه وسلم ساعة فجاءه الوحي فاشار عمر إلى يعلى أي تعال فجاء يعلى فأدخل رأسه فاذا هو محتر الوجه يغط كذلك ساعة ثم سري عنه فقال أين الذي يسألني عن العمرة آنفا فالتس الرجل فجى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في ججت \* (باب جمع القرآن) \* حدثنا موسى بن اسمعيل عن إبراهيم بن سعد حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السباق أن

بجميع السنة العرب ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو همدان أو قريش دون غيرهم فعليه البيان لان اسم العرب يتناول الجميع تناولا واحدا ولو ساءت هذه الدعوى لساء لاخر أن يقول نزل بلسان بني هاشم مثلالا أنهم أقرب نسبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من سائر قريش وقال أبو شامة يحتمل أن يكون قوله نزل بلسان قريش أي ابتداء نزوله ثم أبيع أن يقرأ بلغه خبرهم كما سيأتي تقريره في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف اه وتكلمته أن يقال انه نزل أولا بلسان قريش أحدا الأحرف السبعة ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهلا ويسيرا كما سيأتي بيانه فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولا بلسانه أولى الأحرف فعمل الناس عليه لكونه لسان النبي صلى الله عليه وسلم ولما هن من الأولية المدكورة وعليه يحمل كلام عمر لابن مسعود أيضا (قوله وأخبرني) في رواية أبي ذر فأخبرني أنس بن مالك قال قال فامر عثمان هو معطوف على شيء محذوف يأتي بيانه في الباب الذي بعده فاقصر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان فاكتبوه بلسانهم أي قريش (قوله أن ينسخوها في المصاحف) كذا لا كثر والضمير للسور أولا وآيات أو العصف التي أحضرت من بيت حفصة وللكشميهي أن ينسخوها في المصاحف أي يتقلاوا الذي فيها إلى مصاحف أخرى والاوّل هو المعتمد لانه كان في صحف لامصاحف (قوله وقال مسدد حدثنا يحيى) في رواية أبي ذر يحيى بن سعيد وهو القطان وهذا الحديث وقع لنا موصولا في رواية مسدد من رواية معاذ بن المثني عنه كما ينسب في تعليق التعليق (قوله ان يعلى) هو ابن أمية والاصفوان (قوله) كان يقول ليتني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا صورته مرسل لان صفوان بن يعلى ما حضر القصة وقد أوردته في كتاب العمرة من كتاب الحج بالاسناد الآخر المذكور هنا عن أبي نعيم عن همام فقال فيه عن صفوان بن يعلى عن أبيه فوضع انه ساقه هنا على لفظ رواية ابن جريج وقد أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بن نحو اللفظ الذي ساقه المصنف هنا وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الحج وقد خفي وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه أظهر وأبين ففعل ذلك وقع من بعض النساخ وقيل بل أشار المصنف بذلك إلى أن قوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه لا يستلزم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أرسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه بل أرسل بلسان جميع العرب لانه أرسل اليهم كلهم بدليل انه خاطب الاعرابي الذي سأله بما يفهمه بعد ان نزل الوحي عليه بجواب مسئلته فدل على ان الوحي كان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قرشيا كان أو غير قرشي والوحي أعم من أن يكون قرأ نابتا أو لا يتلى قال ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة أن الوحي كله متلاوا كان أو غير متلاوا انحازل بلسان العرب ولا يرد على هذا كونه صلى الله عليه وسلم بعث إلى الناس كافة عربا وعجماء وغيرهم لان اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو بلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغيا العرب بالسنتهم ولذا قال ابن المنير كان ادخال هذا الحديث في الباب الذي قبله أليق لكن لعله قصد التنبيه على أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد (قوله

باب جمع القرآن) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص وهو جمع متفرقه في صحف ثم جمع

تلك الصحف في مصحف واحد من كتب السور وسياق بعد ثلاثة أبواب باب تأليف القرآن والمراد به هناك تأليف الآيات في السورة الواحدة أو ترتيب السور في المصحف (قوله عن عبيد بن السباق) بفتح المهملة وتشديد الموحدة مدني يكنى أبا سعيد ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين لكن لم أر له رواية عن أقدم من سهل بن حنيف الذي مات في خلافة علي وحديثه عنه عند أبي داود وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث لكنه ذكره في التفسير والاحكام والتوحيد وغيرهما مطولا ومختصرا (قوله ٢ عن زيد بن ثابت) هذا هو الصحيح عن الزهري ان قصة زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس بن مالك وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وقدره ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن الزهري فادرج قصة آية سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق وأغرب عبارة بن غزية فرواه عن الزهري فقال عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وساق القصص الثلاث بطولها قصة زيد مع أبي بكر وعمر ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضا ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب أخرجه الطبري وبين الخطيب في المدرج ان ذلك وهم منه وانه أدرج بعض الاسانيد على بعض (قوله أرسل الى أبو بكر الصديق) لم أقف على اسم الرسول اليه بذلك وروى في الجزء الاول من فوائد الديرعاقولي قال حدثنا ابراهيم بن بشار حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد بن زيد بن ثابت قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن القرآن جمع في شيء (قوله مقتل أهل اليمامة) أي عقب قتل أهل اليمامة والمراد بأهل اليمامة هنا من قتل بهم من الصحابة في الواقعة مع مسيلة الكذاب وكان من شأنها ان مسيلة ادعى النبوة وقوى أمره بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بازداد كثير من العرب فجهز اليه أبو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من الصحابة فخاربه أشد محاربة الى أن خذله الله وقتله وقتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قتل سبعمائة وقيل أكثر (قوله قد استمر) بسين مهملة ساكنة ومنشأة مفتوحة بعدها حاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقيلة أي اشتد وكثر وهو استتفع من الحر لان المكروم غالب يضاف الى الحر كما ان المحبوب يضاف الى البرد يقولون أسخن الله عينه وأقر عينه ووقع من تسمية القراء الذين أراد عمر في رواية سفيان بن عيينة المذكورة قبل سالم مولى أبي حذيفة ولفظه فلما قتل سالم مولى أبي حذيفة خشي عمر أن يذهب القرآن فجاء الى أبي بكر وسياق أن سالما أخدم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ القرآن عنه (قوله بالقراء بالمواطن) أي في المواطن أي الاماكن التي يقع فيها القتال مع الكفار ووقع في رواية شعيب عن الزهري في المواطن وفي رواية سفيان وأنا أخشى أن لا يلحق المسلمون زحفا آخر الاستحراق لقتل أهل القرآن (قوله فيذهب كثير من القرآن) في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه من الزيادة الآن يجمعه وفي رواية شعيب قبل أن يقتل الباقر وهذا يدل على أن كثيرا ممن قتل في وقعة اليمامة كان قد حفظ القرآن لكن يمكن أن يكون المراد أن مجموعهم جمعه لان كل فرد فرد جمعه وسياق من زيد بيان لذلك في باب من جمع القرآن ان شاء الله تعالى (قوله قتل لعمر) هو خطاب أبي بكر لعمر حكاية ثانيا لزيد بن ثابت لما أرسل اليه وهو كلام من يؤثر الاتباع وينفر من الابتداع (قوله لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم من

٢ قوله عن زيد كذا بالنسخ  
والذي في المتن ان زيد فعل  
ما في الشارح رواية له اه

زيد بن ثابت رضي الله عنه  
قال أرسل الى أبو بكر الصديق  
مقتل أهل اليمامة فاذا عمر  
ابن الخطاب عنده قال أبو  
بكر رضي الله عنه ان عمر  
أنا في فقال ان القتل قد  
استحرق يوم اليمامة بقراء  
القرآن وأنا أخشى ان  
استحرق القتل بالقراء بالمواطن  
فيذهب كثير من القرآن  
وأنا أرى أن تأمر بجمع  
القرآن قلت لعمر كيف  
تفعل شيئا لم يفعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال عمر  
هذا والله خير فلم يزل عمر  
يراجعني حتى شرح الله  
صدري لذلك ورأيت في  
ذلك الذي رأى عمر

رواية سفيان بن عيينة تصريح زيد بن ثابت بذلك وفي رواية عمارة بن غزيرة قنفر منها أبو بكر وقال  
أفعل ما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه  
وسلم انما لم يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته فلما  
انقضى نزوله بوفاة صلى الله عليه وسلم ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء لوعده الصادق بضمن  
حفظه على هذه الامة المحمديّة زادها الله شرفا فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه  
بمشورة عمرو ويؤيده ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بأسناده حسن عن عبد خير قال سمعت  
عليها يقول أعظم الناس في المصاحف أبا بكر أبو بكر رحمة الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله  
وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني  
شيئا غير القرآن الحديث فلا ينافي ذلك لأن الكلام في كتاب مخصوصة على صفة مخصوصة وقد  
كان القرآن كله كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب  
السور وأما ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق ابن سيرين قال قال علي لما مات رسول  
الله صلى الله عليه وسلم آليت أن لا أخذ علي ردائي الا الصلاة فجاءه حتى أجمع القرآن فجمعه  
فأسناده ضعيف لا نقطاعه وعلى تقدير أن يكون محفوظا فإرادته بجمعه حفظه في صدره قال  
والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعه بين اللوحين وهم من راويه (قلت) وما تقدم من رواية عبد  
خير عن علي أصح فهو المعتمد ووقع عند ابن أبي داود أيضا بيان السبب في اشارة عمر بن الخطاب  
بذلك فأخرج من طريق الحسن ان عمر سأل عن آية من كتاب الله فقيل كانت مع فلان فقتل يوم  
اليامة فقال أنا الله وأمر بجمع القرآن فكان أول من جمعه في المصحف وهذا منقطع فان كان  
محموظا حمل على ان المراد بقوله فكان أول من جمعه أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر فنسب  
الجمع اليه لذلك وقد تسول لبعض الروافض انه يتوجه الاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع  
القرآن في المصحف فقال كيف جاز أن يفعل شيئا لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام  
والجواب انه لم يفعل ذلك الا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النص من الله ورسوله ولكتاباه  
ولا ثمة المسلمين وعامتهم وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه  
غيره فلم يأمر أبو بكر بالكتابة ما كان مكتوبا ولذلك توقف زيد عن كتابه الآية من آخر سورة براءة  
حتى وجدها مكتوبة مع انه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه واذ تأمل المنصف ما فعله أبو بكر  
من ذلك جزم بأنه يعد في فضائله وينوء بعظيم منقبته لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم من سن سنة  
حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها فاجمع القرآن أحد بعده الا وكان له مثل أجره الى يوم القيامة  
وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرده على ابن الدغنة جواره ويرضى  
بجواره والله ورسوله وقد تقدمت القصة مبسوبة في فضائله وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه مجموع  
في المصحف في قوله يتلو صحفا مطهرة الآية وكان القرآن مكتوبا في المصحف لكن كانت مفروقة فجمعه  
أبو بكر في مكان واحد ثم كانت بعده محفوظة الى أن أمر عثمان بالنسخ منها فأنسخ منها عدة  
مصاحف وأرسل بها الى الامصار كما سيأتي بيان ذلك (قوله قال زيد) أي ابن ثابت (قال أبو بكر)  
أي قال لي (انك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي) ذكره أربع صنات مقتضية  
خصوصيته بذلك كونه شابا فيكون أنشط لما يطلب منه وكونه عاقلا فيكون أوعى له وكونه لا يتهم

قال زيد قال أبو بكر انك  
رجل شاب عاقل لا نتهمك  
وقد كنت تكتب الوحي  
لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم فتتبع القرآن فاجعه

فترك النفس اليه وكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر ممارسة له وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن مفرقة وقال ابن بطلان عن المهلب هذا يدل على أن العقل أصل الخصال المحمودة لأنه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجعله سيد الأئمة ورفع التهمة عنه كذا قال وفيه نظر وسيأتي مزيد البحث فيه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ووقع في رواية سفيان بن عيينة فقال أبو بكر أما إذا عزم على هذا فأرسل إلى زيد بن ثابت فادعه فإنه كان شابا حداثيا يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل إليه فادعه حتى يجتمع معه قال زيد بن ثابت فأرسلنا إلى قاتنهم فما قالوا لا نريد أن نجتمع القرآن في شيء فاجتمع معنا وفي رواية عمار بن غزيرة فقال لي أبو بكر إن هذا دعائي إلى أمر وأنت كاتب الوحي فإن نك معه اتعنتكما وإن توافقتي لأفعل فاقضى قول عمر فنفرت من ذلك فقال عمر كله وما عليك إلا الوفا لعلنا قال فنظرنا فقلنا لا شيء والله ما علينا قال ابن بطلان إنما نفر أبو بكر وأولا ثم زيد بن ثابت ثانيا لأنهم لم يجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا فكرها أن يحلوا أنفسهم ما محل من يزيد احتياطه للدين على احتياط الرسول فلما تبهما عمر على فائدة ذلك وأنه خشية أن يتغير الحال في المستقبل إذا لم يجمع القرآن فصرا إلى حالة الخفاء بعد الشهرة رجعا إليه قال ودل ذلك على أن فعل الرسول إذا تجرد عن القرائن وكذا تركه لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول بل هو مستمد من القواعد التي مهدها الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن الباقلاني كان الذي فعله أبو بكر من ذلك فرض كفاية بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن مع قوله تعالى إن علينا جمعه وقرآنه وقوله إن هذا النبي الصحن الأولى وقوله رسول من الله يتلو صحفا مطهرة قال فكل أمر يرجع لاحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية وكان ذلك من النصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم قال وقد فهم عمر أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم جمعه لدلالة فيه على المنع ورجع إليه أبو بكر لما رأى وجه الإصابة في ذلك وأنه ليس في المنقول ولا في المعقول ما ينافيه وما يترتب من ترك جمعه من ضياع بعضه ثم تابعهما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصويب ذلك (قوله فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به) كأنه جمع أولا باعتبار أبي بكر ومن وافقه وأفراد باعتبار أنه الأمر وحده بذلك ووقع في رواية شعيب عن الزهري لو كلفني بالافراد أيضا وإنما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من التقصير في احصاء ما أمر بجمعه لكن الله تعالى يسره ذلك كما قال تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر (قوله فتتبع القرآن أجعه) أي من الأشياء التي عندي وعند غيري (قوله من العصب) بضم المهملة ثم موحدة جمع عسيب وهو جريد النخل كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض وقيل العسيب طرف الجريدة العريض الذي لم ينبت عليه الخوص والذي ينبت عليه الخوص هو السعف ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب القصب والعصب والكرايف وجرائد النخل ووقع في رواية شعيب من الرقاع جمع رقعة وقد يكون من جلد أو ورق أو كغذ وفي رواية عمار بن غزيرة وقطع الأديم وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد والخف (قوله والخاف) بكسر اللام ثم خامجة خفيفة وآخره فاء جمع خلفه بفتح اللام وسكون المجمة ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد والخف بضمين وفي آخره فاء قال أبو داود الطيالسي في روايته هي الخجارة الرقاق وقال الخطابي صفائح الخجارة

فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن قلت كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو والله خير فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدرى للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فتتبع القرآن أجعه من العصب والخاف

وصدور الرجال حتى  
وجدت آخر سورة التوبة  
مع أبي خزيمة الانصاري

الرفاق قال الاصمعي فيها عرض ودقة وسياق للصنف في الاحكام عن أبي ثابت أحد شيوخه انه  
فسره بالخرف بفتح المجهمة والراي ثم قام وهي الآية التي تصنع من الطين المشوى ووقع في رواية  
شعيب والاكتاف جمع كتف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة كانوا اذا جف كتبوا فيه وفي رواية  
عمارة بن غزيرة وكسر الاكتاف وفي رواية ابن مجمع عن ابن شهاب عند ابن أبي داود والاضلاع  
وعنده من وجه آخر والاقتاب بقاف ومثناة وآخره موحدة جمع قتب بفتح تين وهو الخشب الذي  
يوضع على ظهر البعير ليركب عليه وعند ابن أبي داود أيضا في المصاحف من طريق يحيى بن عبد  
الرحمن بن حاطب قال قام عمر فقال من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من القرآن  
فليات به وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والالواح والعصب قال وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى  
يشهد شاهدان وهذا يدل على ان زيدا كان لا يكتب في مجرد وجوده انه مكتوب باحتي يشهد به من  
تلقاه سماعا مع كون زيد كان يحفظه وكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط وعند ابن أبي داود  
أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه ان أبابكر قال لعمر ولزيدا قعدا على باب المسجد فن جاءكما  
بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه ورجاله ثقات مع انقطاعه وكان المراد بالشاهدين الحفظ  
والكتاب أو المراد أنهم يشهدان على ان ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أو المراد انهما يشهدان على ان ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن وكان غرضهم أن  
لا يكتب الا من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لا من مجرد الحفظ (قوله) وصدور  
الرجال أي حيث لا أجد ذلك مكتوبا أو الواو بمعنى مع أي أكتبه من المكتوب الموافق  
للمحفوظ في الصدر (قوله) حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الانصاري ووقع في  
رواية عبد الرحمن بن مهيدي عن ابراهيم بن سعد مع خزيمة بن ثابت أخرجه أحمد والترمذي  
ووقع في رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة مع خزيمة الانصاري وقد أخرجه  
الطبراني في مسند الشاميين من طريق أبي اليمان عن شعيب فقال فيه خزيمة بن ثابت الانصاري  
وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب وقول من قال عن ابراهيم بن  
سعد مع أبي خزيمة أصح وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة وان الذي وجد معه آخر  
سورة التوبة غير الذي وجد معه الآية التي في الاحزاب فالقول يختلف الروايات فيه على الزهري  
فمن قائل مع خزيمة ومن قائل مع أبي خزيمة ومن شاك فيه يقول خزيمة أو أبي خزيمة والارجح أن  
الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية والذي وجد معه الآية من الاحزاب خزيمة  
وأبو خزيمة قبله هو ابن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكنيته دون اسمه وقيل هو الحرث بن  
خزيمة وأما خزيمة فهو ابن ثابت ذو الشهادتين كما تقدم صريحا في سورة الاحزاب وأخرج ابن  
أبي داود من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال أتى الحرث  
ابن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال اشهد أني سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ووعيتهما فقال عمر وأنا شاهد لقد سمعتهما ثم قال لو كانت ثلاث آيات لجلعتما سورة على حدة  
فانظروا سورة من القرآن فالحقوها في آخرها فهذا ان كان محفوظا احتمل أن يكون قول زيد بن  
ثابت وجدتهما مع أبي خزيمة لم أجدهما مع غيره أي أول ما كتبت ثم جاء الحرث بن خزيمة بعد ذلك  
أو ان أبان خزيمة هو الحرث بن خزيمة لابن أوس وأما قول عمر لو كانت ثلاث آيات فظاهرها أنهم

كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم وسائر الاخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئا من ذلك  
 الا بتوقيف نعم ترتيب السور بعضها اثر بعض كان يقع بعضه منهم بالا جتهاد كما سيأتي في باب  
 تأليف القرآن (قوله لم أجدها مع أحد غيره) أي مكتوبة لما تقدم من انه كان لا يكتفي بالحفظ  
 دون الكتابة ولا يلزم من عدم وجدانه اياها حينئذ ان لا تكون نواترت عنده من لم يتلقها من  
 النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان زيد يطلب التثبت عن تلقاها بغير واسطة ولعلهم لم يوجدوها  
 زيد عند أبي خزيمة تذكروها كما تذكرها زيد وفائدة التتبع المبالغة في الاستظهار والوقوف  
 عندما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي هذا مما يخفى معناه ويوهم انه كان  
 يكتفي في اثبات الآية بخبر الشخص الواحد وليس كذلك فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت  
 وأبو خزيمة وعمر وحكي ابن التين عن الداودي قال لم يتقردها أبو خزيمة بل شاركه زيد بن ثابت  
 فعلى هذا تثبت برجلين اهـ وكأنه ظن أن قوله لم لا يثبت القرآن بخبر الواحد أي الشخص  
 الواحد وليس كما ظن بل المراد بخبر الواحد خلاف الخبر المتواتر فلو بلغت رواية الخبر عددا كثيرا  
 وفقد شيئا من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد والحق ان المراد بالثبوت في وجودها  
 مكتوبة لا في كونه محفوظة وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن  
 حاطب فجاء خزيمة بن ثابت فقال اني رأيتكم تركتم آيتين فلم تكتبوهما قالوا وما هما قال  
 تلقيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد جاءكم رسول من أنفسكم الى آخر السورة فقال  
 عثمان وأنا أشهد فكيف ترى أن تجعلهما قال اختتم بهما آخر ما نزل من القرآن ومن طريق  
 أبي العالية انهم لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي على عليهم أبي بن كعب فلما انتهوا  
 من براءة الى قوله لا يفقهون ظنوا أن هذا آخر ما نزل منها فقال أبي بن كعب أقرأني رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم آيتين بعدهن لقد جاءكم رسول من أنفسكم الى آخر السورة (قوله  
 فكانت الصحف) أي التي جمعها زيد بن ثابت (قوله عند أبي بكر حتى توفاه الله) في موطن ابن  
 وهب عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال جمع أبو بكر القرآن في قرطيس وكان  
 سال زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر ففعل وعند موسى بن عقبة في المغازي  
 عن ابن شهاب قال لما أصيب المسلمون باليمامة فزع أبو بكر وخاف أن يهلك من القراء طائفة  
 فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أول من  
 جمع القرآن في الصحف وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمارة بن غزيرة أن زيد بن ثابت قال فأمرني  
 أبو بكر فكتبت في قطع الاديم والعصب فلما هلك أبو بكر وكان عمر كتبت ذلك في صحيفة واحدة  
 فكانت عنده وانما كان في الاديم والعصب أولا قبل أن يجمع في عهد أبي بكر ثم جمع في الصحف  
 في عهد أبي بكر كما دلت عليه الاخبار الصحيحة المترادفة (قوله ثم عند حفصة بنت عمر) أي بعد عمر  
 في خلافة عثمان الى أن شرع عثمان في كتابة الصحف وانما كان ذلك عند حفصة لانها كانت  
 وصية عمر فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك (قوله حدثنا موسى) هو  
 ابن اسمعيل و ابراهيم هو ابن سعد وهذا الاسناد الى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه أعاده اشارة الى  
 أنهم ما حدثنان لابن شهاب في قصتين مختلفتين وان اتفقتا في كتابة القرآن وجمعه وعن ابن شهاب  
 قصة ثالثة كما ينه عن خارجة بن زيد عن أبيه في قصة الآية التي من الاحزاب وقد ذكرها في آخر

لم أجدها مع أحد غيره  
 لقد جاءكم رسول من  
 أنفسكم عزيز عليه ما عنتم  
 حتى خاتمة براءة فكانت  
 الصحف عند أبي بكر حتى  
 توفاه الله ثم عند حفصة بنت عمر رضي  
 الله عنه \* حدثنا موسى  
 حدثنا ابراهيم



هذه القصة الثانية هنا وقد أخرج المصنف من طريق شعيب عن ابن شهاب مفرقا فخرج القصة الأولى في تفسير التوبة وأخرج الثانية قبل هذا باب لكن باختصار وأخرجها الطبراني في مسند الشاميين وابن أبي داود في المصاحف والخطيب في المدرج من طريق أبي اليمان بتمامه وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الاحزاب كما تقدم قال الخطيب روى ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث ثم ساقها من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب مساقا واحدا مفصلا لا سايدا المذكورة قال وروى القصص الثلاث شعيب عن ابن شهاب وروى قصة آخر التوبة مفردا يونس بن يزيد (قلت) وروايته تأتي عقب هذا باختصار وقد أخرجها ابن أبي دؤاد من وجه آخر عن يونس مطولة وفاته رواية سفيان بن عيينة لها عن ابن شهاب أيضا وقد بينت ذلك قبل قال وروى قصة آية الاحزاب معمور هشام بن الغاز ومعاوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم (قلت) وفاته رواية ابن أبي عتيق لها عن ابن شهاب وهي عند المصنف في الجهاد (قوله) حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه (في رواية يونس عن ابن شهاب ثم أخبرني أنس بن مالك (قوله) أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح ارمينية وأذربيجان مع أهل العراق) في رواية الكشميهني في أهل العراق والمراءدان ارمينية فتحت في خلافة عثمان وكان أمير العسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي وكان عثمان أمر أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك وكان أمير أهل الشام على ذلك العسكر حبيب ابن مسلمة الفهري وكان حذيفة من جملة من غزا معهم وكان هو على أهل المدائن وهي من جملة أعمال العراق ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن ابراهيم بن سعد وكان يغازي أهل الشام في فوج ارمينية وأذربيجان مع أهل العراق قال ابن أبي داود الفرج النخعي وفي رواية يعقوب ابن ابراهيم بن سعد عن أبيه أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع أهل العراق قبل ارمينية في غزوهم ذلك الفرج مع من اجتمع من أهل العراق وأهل الشام وفي رواية يونس بن يزيد اجتمع لغزو وأذربيجان و ارمينية أهل الشام وأهل العراق و ارمينية بفتح الهمزة عند ابن السمعاني وبكسرها عند غيره وبه جزم الجواليقي وتبعه ابن الصلاح ثم الثوري وقال ابن الجوزي من ضمنها فقد غلط وبسكون الراء وكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تحتانية مفتوحة خفيفة وقد تنقل قاله ياقوت والنسبة اليها أرمي بفتح الهمزة ضبطها الجوهري وقال ابن قرقول بالتخفيف لا غير وحكى ضم الهمزة وغلط وانما المضموم همزتها أرمية والنسبة اليها أرموى وهي بلدة أخرى من بلاد أذربيجان وأما ارمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط ومد الاصيل والمهلب أوله وزاد المهلب الدال وكسر الراء وتقدير الموحدة تشتمل على بلاد كثيرة وهي من ناحية الشمال قال ابن السمعاني هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسبها وطيب هواؤها وكثرة ماؤها وشجرها المشل وقيل انها من بناء أرمين من وادياف بن نوح وأذربيجان بفتح الهمزة والذال المججمة وسكون الراء وقيل بسكون الذال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخره نون وحكى ابن مكى كسر أوله وضبطها صاحب المطالع ونقله عن ابن الاعرابي بسكون الذال وفتح الراء بلد كبير من نواحي جبال العراق غربي وهي الآن تبريز وقصباتها وهي تلي ارمينية من جهة غربيها واتفق غزوهماني سنة واحدة

حدثنا ابن شهاب أن أنس  
ابن مالك حدثه أن حذيفة  
ابن اليمان قدم على عثمان  
وكان يغازي أهل الشام  
في فتح ارمينية وأذربيجان  
مع أهل العراق

بياض بالاصل

واجتمع في غزوة كل منهم أهل الشام وأهل العراق والذي ذكرته الأشهر في ضبطها وقد تعد  
 الهزيمة وقد تكسر وقد تحذف وقد تنفتح الموحدة وقد ينزاد بعد ألف مع مذ لا ولي حكاها  
 المهجري وأنكره الجواليقي ويؤكد أنه نسبوا إليها آذرى بالمد اقصارا على الركن الاول كما  
 قالوا في النسبة الى بعلبك بعلبي وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو  
 الثانية من خلافة عثمان وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي اسحق عن مصعب بن سعد بن  
 أبي وقاص قال خطب عثمان فقال يا أيها الناس انما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة وقد  
 اختلفتم في القراءة الحديث في جمع القرآن وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمرو وكان قتل عمر في  
 أوخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة  
 سنة الاثلاثة أشهر فان كان قوله خمس عشرة سنة أي كامله فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة  
 أشهر من خلافته لكن وقع في رواية أخرى له منذ ثلاث عشرة سنة فيجمع بينهما بالغاء الكسر  
 في هذه وجبه في الاولى فيكون ذلك بعد مضي تسعة واحدة من خلافته فيكون ذلك في أوخر  
 سنة أربع وعشرين واول سنة خمس وعشرين وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ ان ارمينية  
 فتحت فيه وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان وغفل  
 بعض من أدركاه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكروا ذلك مستندا (قوله فأفزع  
 حذيفة اختلا ففهم في القراءة) في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه فيتنازعون في القرآن  
 حتى سمع حذيفة من اختلا ففهم ما ذكره وفي رواية يونس فتذاكروا القرآن فاختلفوا فيه حتى  
 كاد يكون بينهم قتلة وفي رواية عمارة بن غزيلة أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى  
 عثمان فقال يا أمير المؤمنين ادرك الناس قال وما ذاك قال غزوت فرج ارمينية فاذا أهل الشام  
 يقرؤون بقراءة أبي بن كعب فياتون بمال يسمع أهل العراق واذا أهل العراق يقرؤون بقراءة عبد  
 الله بن مسعود فياتون بمال يسمع أهل الشام فيكفر بعضهم بعضا وأخرج ابن أبي داود ايضا من  
 طريق يزيد بن معاوية النخعي قال اني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة فسمع  
 رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الاشعري فغضب ثم قام  
 فحمد الله وأثنى عليه ثم قال هكذا كان من قبلكم اختلفوا والله لا ركن الى أمير المؤمنين ومن  
 طريق أخرى عنه ان اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة قرأ هذا وأتموا الحج والعمرة لله وقرأ  
 هذا وأتموا الحج والعمرة لله فغضب حذيفة واجرت عيناه ومن طريق أبي الشعثاء قال قال  
 حذيفة يقول أهل الكوفة قراءة ابن مسعود ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى والله لئن  
 قدمت على أمير المؤمنين لأمر به ان يجعلها قراءة واحدة ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال  
 لحذيفة بلغني عنك كذا قال نعم كهذا يقال قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف  
 أهل الكتاب وهذه القصة لحذيفة يظهر لي انها مقدمة على القصة التي وقعت له في القراءة  
 فكأنه لما رأى الاختلاف أيضا بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب الى عثمان وصادق  
 أن عثمان أيضا كان وقع له ففهم ذلك فأخرج ابن أبي داود ايضا في المصاحف من طريق أبي قلابة  
 قال لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل فجعل الثمان  
 يتلقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك الى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضا فبلغ ذلك عثمان فخطب

فأفزع حذيفة اختلا ففهم  
 في القراءة فقال حذيفة  
 لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك  
 هذه الأمة قبل أن يختلفوا  
 في الكتاب اختلاف اليهود  
 والنصارى



فقال أنتم عندي تختلفون فن نأى عني من الامصار اشد اختلافاً فكان الله أعلم لما جاءه  
 حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الامصار تحقيق عنده ما ظن من ذلك وفي رواية مصعب بن سعد  
 فقال عثمان يمترون في القرآن تقولون قراءة أبي قراءة عبد الله ويقول الا سحر والله ما تقيم قراءتك  
 ومن طريق محمد بن سيرين قال كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه كثرت بما تقول فرفع  
 ذلك الى عثمان فتعاطم في نفسه وعند ابن أبي داود أيضاً من رواية بكر بن الأشج ان ناساً  
 بالعراق بسال أحد ههم عن الآية فاذا قرأها قال ألا اني أكفر به هذه ففشا ذلك في الناس فكلم  
 عثمان في ذلك (قوله) فأرسل عثمان الى حفصة ان أرسلي اليك بالصحف ننسخها في المصاحف  
 في رواية يونس بن يزيد فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر أمر يزيد بن جهم معها فنسخ منها  
 مصاحف فبعث بها الى الآفاق والفرق بين الصحف والمصحف الا وراق المجرى التي  
 جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر وكانت سوراً مفردة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم  
 يرتب بعضها اثر بعض فلما نسخت ورتب بعضها اثر بعض صارت مصحفاً وقد جاء عن عثمان انه  
 انما فعل ذلك بعد ان استشار الصحابة فأخرج ابن أبي داود باسناد صحيح من طريق سويد بن  
 غفلة قال قال علي لا تقولوا في عثمان الا خيراً فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف الا عن  
 ملا من قال ما تقولون في هذه القراءة فقد بلغني ان بعضهم يقول ان قراءتي خير من قراءتك وهذا  
 يكاد أن يكون كقراقلنا فإتري قال أرى ان تجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون  
 فرقة ولا اختلاف قلنا نعم ما رأيت (قوله) فأمر يزيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن  
 العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف) وعند ابن أبي داود من طريق  
 محمد بن سيرين قال جمع عثمان اثني عشر رجلاً من قريش والانصار منهم أبي بن كعب وأرسل الى  
 الرقعة التي في بيت عمر قال فحدثني كثير بن أفلح وكان ممن يكتب قال فكأنوا اذا اختلفوا في  
 الشيء أخروه قال ابن سيرين أظنه ليكتبوه على العرضة الأخيرة وفي رواية مصعب بن سعد فقال  
 عثمان من أكتب الناس قالوا كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد بن ثابت قال فأى الناس  
 أعرب وفي رواية أفصح قالوا سعيد بن العاص قال عثمان فليمل سعيد وليكتب زيد ومن طريق  
 سعيد بن عبد العزيز ان عريسة القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص  
 ابن أمية لانه كان أشبههم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل أبوه العاصي يوم بدر مشركاً  
 ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركاً (قلت) وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة  
 النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين قاله ابن سعد وعده ذلك في الصحابة وحديثه عن عثمان  
 وعائشة في صحيح مسلم واستعمله عثمان على الكوفة ومعاوية على المدينة وكان من أجواد  
 قريش وحلمائها وكان معاوية يقول لكل قوم كريمة وكريمة سعيد بن العاصي وكانت وفاته بالمدينة سنة  
 سبع أو ثمان أو تسع وخسين ووقع في رواية عمار بن غزيرة أبان بن سعيد بن العاص بدل سعيد  
 قال الخطيب ووههم عمار في ذلك لأن أبان قتل بالشام في خلافة عمر ولا مدخل له في هذه القصة  
 والذي أقامه عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخي أبان المذكور اه ووقع من تسمية  
 بنية من كتب أو أملاً عند ابن أبي داود ومفرقاً جماعة منهم مالك بن أبي عامر جدمالك بن أنس  
 من روايته ومن رواية أبي قلابة عنه ومنهم كثير بن أفلح كما تقدم ومنهم أبي بن كعب كما ذكرنا

فأرسل عثمان الى حفصة  
 أن أرسلي اليك بالصحف  
 ننسخها في المصاحف ثم  
 نردها اليك فأرسلت بها  
 حفصة الى عثمان فأمر زيد  
 ابن ثابت وعبد الله بن الزبير  
 وسعيد بن العاص وعبد  
 الرحمن بن الحارث بن هشام  
 فنسخوها في المصاحف

وعنه أنس بن مالك وعبد الله بن عباس وقع ذلك في رواية إبراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن ابن شهاب في أصل حديث الباب فهو لا تسعة عرفنا تسميتهم من الاثني عشر وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر بن سمرة قال قال عمر بن الخطاب لا يملين في مصاحفنا إلا علمان قريش وثقيف وليس في الذين سميّا هم أحد من ثقيف بل كلهم أما قرشي أو أنصاري وكان ابتداء الأمر كان لزيد وسعيد للمعنى المذكور فيهما في رواية مصعب ثم احتاجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الأفاق فأضافوا إلى زيد من ذكر ثم استظهروا بابن أبي بن كعب في الأملاء وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرج الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه قال ابن شهاب فأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال ما معشر المسلمين أعزل عن نسخ كتابة المصاحف ويتولاهم رجل والله لقد أسلمت وأنه لفي صلب رجل كافر يزيد بن ثابت وأخرج ابن أبي داود من طريق خير بن مالك بالخاء مغيرة سمعت ابن مسعود يقول لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لصبي من الصبيان ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بضعا وسبعين سورة ومن طريق زبر بن حبش عنه مثله وزاد أن لزيد بن ثابت روايتين والعذر لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة وعبد الله بالكوفة ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر وأيضا فإن عثمان إنما أراد نسخ المصحف التي كانت جعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفا واحدا وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كرامة قدم لكونه كان كاتب الوحي فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال بلغني أنه كره ذلك من مقالة عبد الله بن مسعود رجال من أفاضل الصحابة (قوله) وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة يعني سعيدا وعبد الله وعبد الرحمن لأن سعيدا أموي وعبد الله أسدي وعبد الرحمن مخزومي وكلها من بطون قريش (قوله في شيء من القرآن) في رواية شعيب في عربية من عربية القرآن وزاد الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد في حديث الباب قال ابن شهاب فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوت فقال القرشيون التابوت وقال زيد التابوت فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال اكتبوه التابوت فإنه نزل بلسان قريش وهذه الزيادة أدرجها إبراهيم بن اسمعيل بن مجمع في روايته عن ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت قال الخطيب وأما رواها ابن شهاب مرسله (قوله حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة) زاد أبو عبيد وابن أبي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال كان مرسل إلى حفصة يعني حين كان أمير المدينة من جهة معاوية يسألها المصحف التي كتبت منها القرآن فتأبى أن تعطيه قال سالم فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل مرسل إلى عبد الله بن عمر ليسل إليه تلك المصحف فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر فأمر بها مرسل وان فشقت وقال إنما فعلت هذا لأنني خشيت أن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه المصحف مرتاب ووقع في رواية أبي عبيد فرقت قال أبو عبيد لم يسمع أن مرسل مرسل المصحف إلا في هذه الرواية (قلت) قد أخرج ابن أبي داود من طريق يونس

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم ففعلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة

ابن يزيد عن ابن شهاب نحوه وفيه فلما كان مروان أمير المدينة أرسل إلى حفصة يسألها المصحف  
فمنعته أباها قال فحدثني سالم بن عبد الله قال لما توفيت حفصة فذكره وقال فيه فشققتها وحرقتها  
ووقعت هذه الزيادة في رواية عمار بن غزيرة أيضا باختصار لكن أدرجها أيضا في حديث زيد  
ابن ثابت وقال فيه فغسلها غسلا وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم  
أواخرجة أن أبا بكر لما جمع القرآن سال زيد بن ثابت النظر في ذلك فذكر الحديث مختصرا إلى أن  
قال فأرسل عثمان إلى حفصة فطلبها فابت حتى عاهداهل يردنها إليها فأنسخ منها ثم ردها فلم تزل  
عندها حتى أرسل مروان فأخذها فخرقتها ويجمع بأنه صنع بالمصحف جميع ذلك من تشقيق ثم  
غسل ثم تحريق ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة فيكون مرقها ثم غسلها والله أعلم (قوله فأرسل  
إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا) في رواية شعيب فأرسل إلى كل جنود من أجناد المسلمين بمصحف  
واختلفوا في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الأفاق فالمشهور أنها خمسة وأخرج ابن  
أبي داود في كتاب المصاحف من طريق حمزة الزيات قال أرسل عثمان أربعة مصاحف وبعث منها  
إلى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد فبقى حتى كتبت بمصحفي عليه قال ابن أبي داود  
سمعت أبا حاتم السجستاني يقول كتبت سبعة مصاحف إلى مكة وإلى الشام وإلى اليمن وإلى  
البحرين وإلى البصرة وإلى الكوفة وحبس بالمدينة واحدا وأخرج بإسناد صحيح إلى إبراهيم  
النخعي قال قال لي رجل من أهل الشام مصحفنا ومصحف أهل البصرة أضبط من مصحف أهل  
الكوفة قلت لم قال لأن عثمان بعث إلى الكوفة لما بلغه من اختلافهم بمصحف قبل أن  
يعرض وبقي مصحفنا ومصحف أهل البصرة حتى عرضا (قوله وأمر بما سواه من القرآن في كل  
صحيفة أو مصحف أن يحرق) في رواية الأكثر أن يحرق بالخاء المعجمة وللمروزي بالمهملة ورواه  
الأصلي بالوجهين والمعجمة أثبت وفي رواية الأسماعيلي أن تمحى أو تحرق وقد وقع في رواية شعيب  
عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل  
به قال فذلك زمان حرق المصاحف بالعراق بالنار وفي رواية سويد بن غنله عن علي قال لا تقولوا  
لعثمان في إحراق المصاحف الأخيرة وفي رواية بكير بن الأشج فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ثم  
بث في الأجناد التي كتب ومن طريق مصعب بن سعد قال أدركت الناس متوافرين حين حرق  
عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك أو قال لم يشكروا ذلك منهم أحد وفي رواية أبي قلابة فلما فرغ عثمان  
من المصحف كتب إلى أهل الأمصار أني قد صنعت كذا وكذا ومحوت ما عندى فأحوا ما عندكم  
وأحوا أعم أن يكون بالغسل أو التحريق وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع  
ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان بيده شيء من ذلك وقد جزم عياض بأنهم غسلوها  
بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إذهابها قال ابن بطال في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها  
اسم الله بالنار وأن ذلك إكرام لها وصون عن وطئها بالأقدام وقد أخرج عبد الرزاق من طريق  
طاوس أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسملة إذا اجتمعت وكذا فعل عروة وكرهه إبراهيم وقال  
ابن عطية الرواية بالخاء المهملة أصح وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت وأما الآن فالغسل  
أولى لما دعت الحاجة إلى إزالته وقوله وأمر بما سواه أي بما سوى المصحف الذي استكتبه  
والمصاحف التي نقلت منه وسوى المصحف التي كانت عند حفصة وردها إليها ولهذا استدرك

فأرسل إلى كل أفق بمصحف  
مما نسخوا وأمر بما سواه  
من القرآن في كل صحيفة  
أو مصحف أن يحرق

قال ابن شهاب وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال فقدت (١٩) آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف

قد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها فالتمسناها فوجدناها مع خزيم بن ثابت الأنصاري من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فآلقنوها في سورته في المصحف \* (باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم) \* حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أن ابن السباق قال أن زيد بن ثابت قال أرسل إلى أبو بكر رضي الله عنه قال أنك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبع القرآن عليه وسلم فتبعت حتى وجدت آخر سورة التوبة آيتين مع أبي خزيم الأنصاري لم أجدهما مع أحد غيره لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم إلى آخرها \* حدثنا عبيد الله بن موسى عن أسباط عن أبي إسحق عن البراء قال لما نزلت لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ادع إلى زيد وليحيى بالروح والدواة والكتف أو الكتف والدواة ثم قال اكتب لا يستوي القاعدون وخلف ظهر النبي صلى الله عليه وسلم عربون أم مكتوم الاعشى فقال يا رسول

الله ما بعد ما أعدمها أيضا خشية أن يقع لاحد منها توهم أن فيها ما يخالف المصحف الذي استقر عليه الأمر كما تقدم واستدل بحريق عثمان المصحف على القائلين بعدم الحروف والاصوات لأنه لا يلزم من كون كلام الله قديما أن تكون الاسطر المكتوبة في الورق قديمة ولو كانت هي عين كلام الله لم يستجز الصحابة أحراقها والله أعلم (قوله قال ابن شهاب وأخبرني خارجة الخ) هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة إلى ابن شهاب بالاسناد المذكور كما تقدم بيانه واضحا وقد تقدمت موصولة مفردة في الجهاد وفي تفسير سورة الأحزاب وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا أنه فقد آية لأحزاب من المصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع خزيم بن ثابت ووقع في رواية إبراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن ابن شهاب أن فقدها إما أن كان في خلافة أبي بكر وهو وهم منه والمصحف مافي الصحيح وان الذي فقده في خلافة أبي بكر الآيتان من آخر براءة وأما التي في الأحزاب فقد هالما كتب المصحف في خلافة عثمان وجرم ابن كثير بما وقع في رواية ابن مجمع وليس كذلك والله أعلم قال ابن التين وغيره الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان أن جمع أبي بكر كان خشية أن يذهب من القرآن شيء يذهب جملته لأنه لم يكن مجموعا في موضع واحد فجمعها في صحائف مرتبالات سورته على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم وجمع عثمان كان لما كثرت الاختلاف في وجوه القرآن حين قرأوه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدنى ذلك بعضهم إلى تحطئة بعض نحشى من تفاقم الأمر في ذلك فنسخ تلك المصحف في مصحف واحد مرتب السور كما سيأتي في باب تأليف القرآن واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجا بأنه نزل بلغتهم وان كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفع الحرج والمشقة في ابتداء الأمر فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت فاقتصر على لغة واحدة وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقتصر عليها وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد باب واحد \* (تنبيه) \* قال ابن معين لم يرو أحد حديث جمع القرآن أحسن من سياق إبراهيم بن سعد وقد روى مالك طرفا منه عن ابن شهاب \* (قوله ما كاتب النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن كثير ترجم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر سوى حديث زيد بن ثابت وهذا عجيب فكأنه لم يقع له على شرطه غير هذا ثم أشار إلى أنه استوفى بيان ذلك في السيرة النبوية (قلت) لم أقف في شيء من النسخ إلا بلفظ كاتب بالافراد وهو مطابق لحديث الباب نعم قد كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة غير زيد بن ثابت أما بمكة فلم يجمع ما نزل بها لأن زيد بن ثابت إنما سلم بعد الهجرة وأما بالمدينة فأكثرا ما كان يكتب زيد وليكثر تعاطيه ذلك أطلق عليه الكاتب بلام العهد كما في حديث البراء بن عازب ثاني حديثي الباب ولهذا قال له أبو بكر أنك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زيد بن ثابت وبراء فكتب الوحي غيره وقد كتب له قبل زيد بن ثابت أبي بن كعب وهو أول من كتب له بالمدينة وأول من كتب له بمكة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح ومن كتب له في الجلفة الخلفاء الأربعة والزبير بن العوام وخالد بن أنس وسعيد بن العاص بن أمية وحنظلة بن الربيع الأسدي ومعقيب بن أبي فاطمة وعبد الله بن الأرقم الزهري وشرجيل بن حسنة وعبد الله بن رواحة في آخرين وروى أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال

الله فما قرأني فاني رجل ضرير البصر فنزلت مكانها لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غيري والضرير

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور وذوات العدد فكان اذا نزل عليه الشئ يدعو بعض من يكتب عنده فيقول ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا الحديث ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* الاول حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر في جمع القرآن أو ردم منه طرفا وغرضه منه قول أبي بكر: يا نك كنت تكتب الوحي وقدم في البحث فيه مستوفى في الباب الذي قبله \* الثاني حديث البراء وهو ابن عازب لما نزلت لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ادع لي زيدا وقد تقدم في تفسير سورة النساء بلفظ ادع لي فلان من رواية اسرائيل أيضا وفي رواية غيره ادع لي زيدا أيضا وتقدمت القصة هنالك من حديث زيد بن ثابت نفسه ووقع هنا فنزلت مكانها لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولي الضرر هكذا وقع بتأخير لفظ غير أولي الضرر والذي في التلاوة غير أولي الضرر قبل والمجاهدون في سبيل الله وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن اسرائيل **قوله** (قوله) **ما** أنزل القرآن على سبعة أحرف أي على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه بل المراد أن غاية ما انتهى اليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة فان قيل فأنجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة وإما أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد والامالة ونحوهما وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير ولفظ السبعة يطلق على ارادة الكثرة في الأحاد كما يطلق السبعين في العشرات والسبعمائة في المئين ولا يراد العدد المعين وإلى هذا جرح عياض ومن تبعه وذكر القرطبي عن ابن حبان أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة وقال المنذرى أكثرها غير مختار ولم أقف على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبعي مظانه من صحيحه وسأذكر ما انتهى إلى من أقوال العلماء في ذلك مع بيان المقبول منها والمردود ان شاء الله تعالى في آخر هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث ابن عباس **قوله** (قوله) حديثنا سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب حدثني عبيد الله ابن عبد الله أن ابن عباس رضى الله عنهما حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقرأني جبريل على حرف

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور وذوات العدد فكان اذا نزل عليه الشئ يدعو بعض من يكتب عنده فيقول ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا الحديث ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* الاول حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر في جمع القرآن أو ردم منه طرفا وغرضه منه قول أبي بكر: يا نك كنت تكتب الوحي وقدم في البحث فيه مستوفى في الباب الذي قبله \* الثاني حديث البراء وهو ابن عازب لما نزلت لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ادع لي زيدا وقد تقدم في تفسير سورة النساء بلفظ ادع لي فلان من رواية اسرائيل أيضا وفي رواية غيره ادع لي زيدا أيضا وتقدمت القصة هنالك من حديث زيد بن ثابت نفسه ووقع هنا فنزلت مكانها لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولي الضرر هكذا وقع بتأخير لفظ غير أولي الضرر والذي في التلاوة غير أولي الضرر قبل والمجاهدون في سبيل الله وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن اسرائيل **قوله** (قوله) **ما** أنزل القرآن على سبعة أحرف أي على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه بل المراد أن غاية ما انتهى اليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة فان قيل فأنجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة وإما أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد والامالة ونحوهما وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير ولفظ السبعة يطلق على ارادة الكثرة في الأحاد كما يطلق السبعين في العشرات والسبعمائة في المئين ولا يراد العدد المعين وإلى هذا جرح عياض ومن تبعه وذكر القرطبي عن ابن حبان أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة وقال المنذرى أكثرها غير مختار ولم أقف على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبعي مظانه من صحيحه وسأذكر ما انتهى إلى من أقوال العلماء في ذلك مع بيان المقبول منها والمردود ان شاء الله تعالى في آخر هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث ابن عباس **قوله** (قوله) حديثنا سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب حدثني عبيد الله ابن عبد الله أن ابن عباس رضى الله عنهما حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقرأني جبريل على حرف

\* (باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) \* حدثنا سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب حدثني عبيد الله ابن عبد الله أن ابن عباس رضى الله عنهما حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقرأني جبريل على حرف

فضرب في صدرى ففضت عرقا وكأنا أنظر الى الله فرقا فقال لي يا أباي أرسل الى أن أقرأ القرآن  
على حرف الحديث وعند الطبري في هذا الحديث فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى  
اخرجني فضرب في صدرى وقال اللهم احسأ عنه الشيطان وعند الطبري من وجه آخر عن  
أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن قال أباي  
فقلت ما كلا نا أحسن ولا أجل قال فضرب في صدرى الحديث وبين مسلم من وجه آخر عن  
ابن أبي ليلى عن أبي المكان الذي نزل فيه ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ولقظه ان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان عند اصابة بنى غفار فاتاه جبريل فقال أن الله يأمرك أن تقرئ أمك القرآن  
على حرف الحديث وبين الطبري من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة النحل (قوله)  
فراجعته في رواية مسلم عن أبي فرددت اليه أن هو عن أبي أمي وفي رواية له ان أمي لا تطيق ذلك  
ولا يداود من وجه آخر عن أبي فقال لي الملك الذي معي قل على حرفين حتى بلغت سبعة أحرف  
وفي رواية للنسائي من طريق أنس عن أبي بن كعب ان جبريل وميكائيل أتيا نبي فقال جبريل  
اقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل استزده ولا جدم من حديث أبي بكره نحوه (قوله فلم أزل  
أستزده ويزيدني) في حديث أبي ثم أتاه الثانية فقال على حرفين ثم أتاه الثالثة فقال على ثلاثة  
أحرف ثم جاءه الرابعة فقال ان الله يأمرك ان تقرئ أمك على سبعة أحرف فأيا حرف قرؤا  
عليه فقد أصابوا وفي رواية للطبري على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة وفي أخرى له  
من قرأ حرفا منها فهو كما قرأ وفي رواية أبي داود ثم قال ليس منها الا شاف كاف ان قلت سمعنا  
علما عزيزا حكما ما لم نختم آية عذاب برجة أو آية رجة بعذاب وللتزمذي من وجه آخر أنه  
صلى الله عليه وسلم قال يا جبريل اني بعثت الى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام  
والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط الحديث وفي حديث أبي بكره عند أحمد كلها كاف  
شاف كقولك لهم وتعال ما لم نختم الحديث وهذه الاحاديث تقوى أن المراد بالا حرف اللغات أو  
القرآن أي أنزل القرآن على سبعة لغات أو قرأت والآحرف جمع حرف مثل فلس وأفلس  
فعلى الاول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لان أحد معاني الحرف في اللغة الوجه  
كقوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف وعلى الثاني يكون المراد من اطلاق الحرف  
على الكلمة مجازا لكونه بعضها \* الحديث الثاني (قوله أن المسورين مخزومة) أي ابن نوفل  
الزهري كذا رواه عقيل ويونس وشعيب وابن أخي الزهري عن الزهري واقصر مالك عنه على  
عروة فلم يذكر المسور في اسناده واقصر عبد الاعلى عن معمر عن الزهري فيما أخرجه النسائي  
عن المسورين مخزومة فلم يذكر عبد الرحمن وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذي  
وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحاله به قال كرواية يونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب  
عن يونس فذكرهما وذكره المصنف في المحاربة عن الليث عن يونس تعليقا (قوله وعبد الرحمن بن  
عبد) هو بالتسوين غير مضاف لشيء (قوله القاري) بتشديد الياء التحتية نسبة الى القارة بطن  
من خزمية بن مدركة والقارة لقب واسمه ابيح بالثلثة مصغر بن مليح بالتصغير وآخره مهملة ابن  
الهيون بضم الهاء ابن خزمية وقيل بل القارة هو الديش بكسر المهملة وسكون التحتية بعدها  
مجمة من ذرية ابيح المذكور وليس هو منسوب الى القراءة وكانوا قد حالفوا بنى زهرة وسكنوا

فراجعته فلم أزل أستزده  
ويزيدني حتى انتهت الى سبعة  
أحرف \* حدثنا سعيد بن عفير  
حدثني الليث حدثني عقيل  
عن ابن شهاب قال حدثني  
عروة بن الزبير أن المسورين  
مخزومة وعبد الرحمن بن عبد  
القاري حدثناه أنهم ما سمعوا  
عمر بن الخطاب يقول



معهم بالمدينة بعد الاسلام وكان عبد الرحمن من كبار التابعين وقد ذكر في الصحابة لكونه أتى به  
الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير أخرج ذلك البغوي في مسند الصحابة باسناد لا بأس به ومات  
سنة ثمان وثمانين في قول الاكثر وقيل سنة ثمانين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد  
ذكره في الاشخاص وله عنده حديث آخر عن عمر في الصيام **(قوله سمعت هشام بن حكيم)**  
أي ابن خزام الاسدي له ولاية صحبة وكان اسلامهما يوم الفتح وكان لهشام فضل ومات قبل  
أيامه وليس له في البخاري رواية وأخرج له مسلم حديثا واحدا من فروع عامر رواية عروة عنه وهذا  
يدل على أنه تأخر الى خلافة عثمان وعليّ ووهبهم من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر وأبو عمر  
وأخرج ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن الزهري كان هشام بن حكيم يأمر بالمعروف  
فكان عمر يقول اذا بلغه الشيء أما ما عشت أنا وهشام فلا يصحكون ذلك **(قوله يقرأ سورة)**  
**(الفرقان)** كذا في جميع وكذا في سائر طرق الحديث في المسانيد والجوامع وذكر بعض الشراح  
أنه وقع عند الخطيب في المبهات سورة الاحزاب بدل الفرقان وهو غلط من النسخة التي وقف  
عليها فان الذي في كتاب الخطيب الفرقان كما في رواية غيره **(قوله فكذت أساوره)** بالسين المهملة  
أي أخذ برأسه قاله الجرجاني وقال غيره أو شبه وهو أشبه قال النابغة

فبت كأنني ساورتني ضئيلة \* من الرقش في أنيابها السم نافع

أي واثبتني وفي بابت سعاد \* اذا ساور رقنا لا يحل له \* أن يترك القرن الا وهو مخدول \*  
ووقع عند الكشميهني والقباسي في رواية شعيب الثانية بعد أبواب أناور بالمثلثة عوض  
المهملة قال عياض والمعروف الاول (قلت) لكن معناها أيضا صحيح ووقع في رواية مالك أن الجمل  
عليه **(قوله فتصبرت)** في رواية مالك ثم أمهلته حتى انصرف أي من الصلاة لقوله في هذه الرواية  
حتى سلم **(قوله فليبت برءائه)** بفتح اللام وموحدتين الاولى مشددة والثانية ساكنة أي جمعت  
عليه شبه عند لبته لثلاث فقلت مني وكان عمر شديد في الامر بالمعروف وفعل ذلك عن اجتهاد منه  
لفظه أن هشام خالف الصواب ولهذا لم يشكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بل قال له أرسله  
**(قوله كذبت)** فيه اطلاق ذلك على غلبة الظن أو المراد بقوله كذبت أي أخطأت لان أهل الحجاز  
يطلقون الكذب في موضع الخطأ **(قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنها)** هذا قاله  
عمر استدلالا على ما ذهب اليه من تحطئة هشام وانما ساغ له ذلك لرسوخ قدمه في الاسلام  
وسابقته بخلاف هشام فانه كان قريبا العهد بالاسلام فخشي عمر من ذلك أن لا يكون آتقن  
القراءة بخلاف نفسه فانه كان قد آتقن ما سمع وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه  
السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديما ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده  
ولان هشام من مسلمة الفتح فكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه على ما نزل أخيرا فنشأ  
اختلافهما من ذلك ومبادرة عمر للانكار بحجة على أنه لم يكن سمع حديث أنزل القرآن على  
سبعة أحرف الا في هذه الواقعة **(قوله فانطلقت به أقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم)** كأنه  
لما لبته برءائه صار يجربه فلم يذار قائدا له ولولا ذلك لكان يسوقه ولهذا قال له النبي صلى الله  
عليه وسلم لما وصل اليه أرسله **(قوله ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف)** هذا أورده النبي صلى  
الله عليه وسلم تطميناً لعمر لثلاثين كررت صوب الشينين المختلفين وقد وقع عند الطبري من طريق

سمعت هشام بن حكيم يقرأ  
سورة الفرقان في حياة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاستمع لقراءته فاذا هو  
يقرأ على حروف كثيرة لم  
يقرئها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فكذت أساوره  
في الصلاة فتصبرت حتى سلم  
فليبت برءائه فقلت من  
أقرأك هذه السورة التي  
سمعتك تقرأ قال أقرأنيها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقلت كذبت فان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قد أقرأنيها على  
غير ما قرأت فانطلقت به  
أقوده الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقلت اني  
سمعت هذا يقرأ بسورة  
الفرقان على حروف لم  
تقرئها فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أرسله  
أقرأها هشام فقرأ عليه  
القراءة التي سمعته يقرأ فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كذلك أنزلت ثم قال  
أقرأ يا عمر فقرأت القراءة التي  
أقرأني فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كذلك أنزلت  
ان هذا القرآن أنزل على  
سبعة أحرف

اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال قرأ رجل فغير عليه عمر فاختمها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل ألم تقرئني يا رسول الله قال بلى قال فوقع في صدر عمر شيء عرفه النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه قال فضرب في صدره وقال ابعده شيطاناً قالها ثلاثاً ثم قال يا عمر القرآن كله صواب ما لم يجعل رجة عذاباً أو عذاباً رجة ومن طريق ابن عمر سمع عمر رجلاً يقرأ فذكر نحوه ولم يذكر فوقع في صدر عمر لكن قال في آخره أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف ووقع لجماعة من الصحابة تطير ما وقع لهم مع هشام منها لا بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل كما تقدم ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن فقال له عمرو انما هي كذا وكذا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم فلا تماروا فيه اسناده حسن ولا جد أيضاً وأبي عبيد والطبري من حديث أبي جهم بن الصمة أن رجلاً اختلفا في آية من القرآن كلاهما يزعم أنه تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحوه حديث عمرو بن العاص والطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زيد وأقرأنيها أبي بن كعب فاختلفت قراءتهم فبقراءة أبيهم أخذ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أبي جنبه فقال علي ليقرأ كل انسان منكم كما علم فانه حسن جميل ولا بن حبان والحاكم من حديث ابن مسعود أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم فرحمت الى المسجد فقلت لرجل اقرأها فاذا هو يقرأ حر وفاما أقرأها فقال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه فتغير وجهه وقال انما اهلك من كان قبلكم الاختلاف ثم أسر الى علي شياً فقال علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا امرئ كم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم قال فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حر وفا لا يقرأها صاحبه وأصل هذا سبأ في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن وقد اختلف العلماء في المراد بالاحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم بن حبان الى خمسة وثلاثين قولاً وقال المنذرى أكثرها غير مختار (قوله فافروا ما تيسر منه) أي من المنزل وفيه إشارة الى الحكمة في التعدد المذكور وأنه للتيسير على القارئ وهذا يقوى قول من قال المراد بالاحرف تادية المعنى باللفظ المراد ولو كان من لغة واحدة لان لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمرو مع ذلك فقد اختلفت قراءتهم ما به على ذلك ابن عبد البر ونقل عن أكثر أهل العلم ان هذا هو المراد بالاحرف السبعة وذهب أبو عبيد وآخرون الى أن المراد باختلاف اللغات وهو اختيار ابن عطية وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة وأجيب بأن المراد أفصحها جاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجم من هوازن قال والعجم سعد بن بكر وجشم ابن بكر ونصر بن معاوية وثقيف وهؤلاء كلهم من هوازن ويقال لهم عليا هوازن ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم يعني بني دارم وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال نزل القرآن بلغة الكعبيين كعب قريش وكعب خزاعة قبل وكيف ذلك قال لان الدار واحدة يعني ان خزاعة كانوا جيران قريش فسهلت عليهم لغتهم وقال أبو حاتم السجستاني نزل بلغة قريش وهذيل وقيم الرباب والازد وريعة وهوازن وسعد بن بكر

فافروا ما تيسر منه



واستنكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فعلى هذا فتكون اللغات السبع في بطون قريش وبذلك جزم أبو علي الا هو ازي وقال أبو عبيد ليس المراد ان كل كلمة تقرأ على سبع لغات بل اللغات السبع مفرقة فيه فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن وغيرهم قال وبعض اللغات أسعد بها من بعض وأكثر نصيبا وقيل نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر نزل القرآن بلغة مضر وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مضر أنهم هذيل وكذاته وقيس وضبة وتيم الرباب وأسدي بن خزيمه وقريش فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء ثم أبيع للعرب أن يقرؤه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الالفاظ والاعراب ولم يكلف أحد منهم الاتقال من لغته الى لغة أخرى المشقة ولما كان فيهم من الحجة ولطلب تسهيل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق المعنى وعلى هذا يتنزل اختلافهم في القراءة كما تقدم وتصويب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلامهم (قلت) وتمة ذلك أن يقال ان الاباحة المذكورة لم تنفع بالتشهي أي ان كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته بل المراعى في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ويشير الى ذلك قول كل من عمرو وهشام في حديث الباب أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعا له ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته عتي حين اى حتى حين وكتب اليه ان القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة قال ابن عبد البر بعد ان أخرجه من طريق أبي داود بسنده يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لان الذي قرأه ابن مسعود لا يجوز قال واذا أبيت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جازا الاختيار فيما أنزل قال أبو شامة ويحتمل أن يكون مراد عمر ثم عثمان بقوله لما نزل بلسان قريش ان ذلك كان أول نزوله ثم ان الله تعالى سوله على الناس فحوز لهم أن يقرؤه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأه بلسان قريش لانه الاولى وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر الى ابن مسعود لان جميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التعبير فاذا لا بد من واحدة فلتكن بلغة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العربي المجهول على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لعسر عليه التحول مع اباحة الله له أن يقرأه بلغته ويشير الى هذا قوله في حديث أبي كما تقدم هو ن على أمي وقوله ان أمي لا تطيق ذلك وكأنه انتهى عند السبع لعله أنه لا تحتاج لفظة من ألفاظه الى أكثر من ذلك العدد غايبا وليس المراد كما تقدم ان كل لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه قال ابن عبد البر وهذا الجمع عليه بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه الا الشيء القليل مثل عبد الطاغوت وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه ورد عليه ابن الانباري بمثل عبد الطاغوت ولا تقل لهما أف وجبريل ويدل على ما قرره انه أنزل أولا بلسان قريش ثم سهل على الامة أن يقرؤه بغير لسان قريش وذلك بعد ان كثر دخول العرب في الاسلام فقد ثبت ان ورود التخصيف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب أن جبريل لقي

النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند أضاة بنى غفار فقال ان الله يأمرك أن تقرئ أمته القرآن على حرف فقال اسأل الله معافاته ومغفرته فإن أمي لا تطيق ذلك الحديث أخرجه مسلم وأضاة بنى غفار هي بفتح الهمزة والضاد المعجمة بغير همز وآخره تاء تأنيث هو مستنقع الماء كالغدير وجعه أضا كعصا وقيل بالمد والهمز مثل اناء وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب الي بنى غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لانهم نزلوا عنده وحاصل ما ذهب اليه هؤلاء ان معنى قوله أنزل القرآن على سبعة أحرف أي أنزل موسعا على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه أي يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه كأنه قال أنزل على هذا الشرط أو على هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته اذ لو أخذوا بأن يقرؤهم على حرف واحد لشق عليهم كما تقدم قال ابن قتيبة في أول تفسير المشكل له كان من تيسير الله ان أمر نبيه أن يقرأ كل قوم بلغتهم فالهذلي يقرأ عتي حين يريد حتى حين والاسدي يقرأ ثعلون بكسر أوله والتميمي يهز والقريشي لا يهز قال ولو أراد كل فريق منهم أن يزل عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلا وناشئا وكه لالشق عليه غاية المشقة فيسره عليهم ذلك بمنه ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلا أنزل سبعة أحرف وانما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر الى سبعة وقال ابن عبد البر أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الاحرف اللغات لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما واحدة قالوا وانما المعنى سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالالفاظ المختلفة نحو أقبل وتعال وهلم ثم ساق الاحاديث الماضية الدالة على ذلك (قلت) ويمكن الجمع بين القولين بان يكون المراد بالاحرف تغاير الالفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات لكن لاختلاف القولين فائدة أخرى وهي ما به عليه أبو عمرو الداني أن الاحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيه في خمسة واحدة فاذا قرأ القارئ برواية واحدة فانما قرأ ببعض الاحرف السبعة لا بكلها وهذا انما يتأتى على القول بأن المراد بالاحرف اللغات وأما قول من يقول بالقول الآخر فيتأتى ذلك في خمسة واحدة بل لا ريب بل يمكن على ذلك القول ان تحصل الوجة السبعة في بعض القرآن كما تقدم وقد سجل ابن قتيبة وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التغاير في سبعة أشياء \* الاول ما يتغير حركته ولا يزل معناه ولا صورته مثل ولا يضار كآب ولا شهيد نصب الرأى ورفعها \* الثاني ما يتغير بتغير الفعل مثل بعدين اسقارنا وبعدين أسفارنا بصيغة الطلب والفعل الماضي \* الثالث ما يتغير بنقط بعض الحروف المهملة مثل نم ننشرها بالراء والزاي \* الرابع ما يتغير بابدال حرف قريب من مخرج الآخر مثل طلع منصود في قراءة علي وطلع منصود \* الخامس ما يتغير بالتقديم والآخر مثل وجاءت سكرة الموت بالحق في قراءه أبي بكر الصديق وطلحة بن مصرف وزين العابدين وجاءت سكرة الحق بالموت \* السادس ما يتغير بزيادة أو نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وأبي الدرداء والليل اذا يغشى والنهار اذا تخلى والذكروا الاثنى هذا في النقصان واما في الزيادة فكما تقدم في تفسير تبت يد أبي لهب في حديث ابن عباس وأندر عشرتك الاقربين ورهطك منهم المخلصين \* السابع ما يتغير بابدال كلمة بكلمة ترادفها مثل العهن المنفوش في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير كالصوف المنفوش وهذا وجه حسن لكن استبعده قاسم بن ثابت في الدلائل لكون الرخصة في القراءات انما وقعت

وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم وإنما كانوا يعرفون الحروف بخارجها قال وإماما وجد  
من الحروف المتباينة المخرج المتفقة الصورة مثل ننشرها وننشرها فان السبب في ذلك تقارب  
معانيها واتفق تشابه صورتها في الخط (قلت) ولا يلزم من ذلك توهم ما ذهب اليه ابن قتيبة  
لا احتمال أن يكون الاختصار المذكور في ذلك وقع اتفاقا وإنما اطلع عليه بالاستقراء وفي ذلك  
من الحكمة الباطنة ما لا يخفى وقال أبو الفضل الرازي الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في  
الاختلاف الاول اختلاف الاسماء من افراد وتنية وجمع أو تذكيرو تأنيث الثاني اختلاف  
تصريف الافعال من ماض ومضارع وأمر الثالث وجوه الاعراب الرابع النقص والزيادة  
الخامس التقديم والتأخير السادس الابدال السابع اختلاف اللغات كالفتح والامالة والترقيق  
والتفخيم والادغام والظهار ونحو ذلك (قلت) وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه وذهب قوم الى أن  
السبعة أحرف سبعة أصناف من الكلام واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال كان الكتاب الاول ينزل من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على  
سبعة أحرف زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال فأحلو وأحلاله وحرموا وحرامه  
وأفعلوا وأمرهم به وانتهوا عما نهى الله عنه واعتبروا بأمثاله وأعمالوا بحكمه وآمنوا بمتشابهه  
وقولوا آمنا به كل من عند ربنا أخرجه أبو عبيد وغيره قال ابن عبد البر هذا حديث لا يثبت لانه  
من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود وقد رده قوم من أهل النظر  
منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران (قلت) وأطنب الطبري في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به  
وحاصله أنه يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذه الوجة السبعة وقد صحح الحديث المذكور  
ابن حبان والحاكم وفي تصحيحه نظر لا نقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود وقد أخرجه البيهقي من  
وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مر سلا وقال هذا مرسل جيد ثم قال ان صح فعتني قوله في هذا  
الحديث سبعة أحرف أي سبعة أوجه كما فسرت في الحديث وليس المراد الاحرف السبعة التي  
تقدم ذكرها في الاحاديث الاخرى لان سياق تلك الاحاديث يأبى جملها على هذا بل هي ظاهرة في  
أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة الى سبعة تهوينا وتيسيرا والشيء  
الواحد لا يكون حراما وحلالا في حالة واحدة وقال أبو علي الا هو ازي وأبو العلاء الهمداني  
قوله زاجر وأمر استثناف كلام آخر أي هو زاجر أي القرآن ولم يرد به تفسير الاحرف السبعة  
وانما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق في العدد ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه زاجر وأمر  
الح بالنصب أي نزل على هذه الصفة من الابواب السبعة وقال أبو شامة يحتمل أن يكون التفسير  
المذكور للابواب اللاحرف أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه وأنزله الله على  
هذه الاصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب (قلت) ومما يوضح أن قوله زاجر  
وأمر الخ ليس تفسيراً للاحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق بونس عن ابن شهاب عقب  
حديث ابن عباس الاول من حديثي هذا الباب قال ابن شهاب بلغني أن تلك الاحرف السبعة  
انما هي في الامر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال ولا حرام قال أبو شامة وقد اختلف  
السلف في الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس  
اليوم أو ليس فيه الاحرف واحد منها مال ابن الباقلاني الى الاول وصرح الطبري وجاعة

بالثاني وهو المعتمد وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال سألت  
أبن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الحرف السبعة قال لا وإنما الحرف  
السبعة مثل هلم وتعال وأقبل أي ذلك قلت أجزأك قال وقال لي ابن وهب مثله والحق أن الذي  
جمع في المصحف هو المتفق على أنزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه  
بعض ما اختلف فيه الحرف السبعة لاجتماعها كما وقع في المصحف المكي تجري من تحتها الأنهار  
في آخر براءة وفي غيره بحذف من وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات  
ثابتة في بعضها دون بعض وعدة لها آت وعدة لامات وتحو ذلك وهو محمول على أنه نزل بالامر من  
معا وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابه لشخصين أو أعلم بذلك شخصا واحدا وأمره بإثباتهما على  
الوجهين وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جاوزت به توسعة  
على الناس وتسهيلا فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم بعضا  
اختار الاقتصار على اللفظ المأذون في كتابته وتركو الباقي قال الطبري وصار ما اتفق عليه  
الصحابة من الاقتصار كن اقتصر مما خيره في على خصلته واحدة لأن أمرهم بالقراءة على الوجه  
المذكور لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة (قلت) ويدل عليه قوله صلى الله  
عليه وسلم في حديث الباب فاقروا ما تيسر منه وقد قرر الطبري ذلك تقريراً أطنب فيه ووهي  
من قال بخلافه ووافق على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمار في شرح الهداية وقال أصح  
ما عليه الحداق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها كلها وضابطه  
ما وافق رسم المصحف فاما ما خالفه مثل أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج ومثل إذا جاء فتح  
الله والنصر فهو من تلك القراءات التي تركت أن صح السند بها ولا يكفي صحة سندها في إثبات  
كونها قرأنا ولا سيما والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التنزيل فصار  
يظن أنه منه وقال البغوي في شرح السنة المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرضات  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجعل الناس عليه وأذهب  
ما سوى ذلك قطعاً المادة الخلاف فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر  
ما نسخ ورفع فليس لاحد أن يعد في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم وقال أبو شامة ظن قوم  
أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف أجماع أهل العلم  
قاطبة وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل وقال ابن عمار أيضاً لقد فعل مسبع هذه السبعة  
ما لا ينبغي له وأشكل الأمر على العامة بأبهامه ككل من قل نظره أن هذه القراءات هي  
المذكورة في الخبر وليتسه إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة ووقع له أيضاً في  
اقتصاره عن كل امام على راويين أنه صار من سمع قراءة راو ثلث غيرهما أبطلها وقد تكون هي  
أشهر وأصح وأظهر وربما بالغ من لا يفهم خطأ أو كفر وقال أبو بكر بن العربي ليست هذه  
السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والاعمش وتحوهم فان هؤلاء  
مثلهم أو فوقهم وكذا قال غير واحد منهم مكي بن أبي طالب وأبو العلاء الهمداني وغيرهم من أئمة  
القراء وقال أبو حيان ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة الا التزالي سير  
فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر راوياً ثم ساق أسماءهم واقتصر في كتاب ابن مجاهد

على الزيدى واشتهر عن الزيدى عشرة أنفس فكيف يقتصر على السوسى والدورى وليس  
 لهم منزلة على غيرهما لان الجميع مشتركون في الضبط والاتقان والاشتراك في الاخذ قال  
 ولا أعرف لهذا سببا الا ما قضى من نقص العلم فاقتصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم  
 من السبعة على التزاليسير وقال أبو شامة لم يرد ابن مجاهد ما نسب اليه بل أخطأ من نسب اليه  
 ذلك وقد بالغ أبو طاهر بن أبي هاشم صاحب في الرد على من نسب اليه ان مراده بالقراآت السبع  
 الاحرف السبعة المذكورة في الحديث قال ابن أبي هاشم ان السبب في اختلاف القراآت  
 السبع وغيرها ان الجهات التي وجهت اليها المصاحف كان بها من العناية من جعل عنه  
 أهل تلك الجهة وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل قال فثبت أهل كل ناحية على  
 ما كانوا تلقوه سمعوا عن العناية بشرط موافقة الخط وتركوا ما يخالف الخط امثالا لاهر  
 عثمان الذي وافقه عليه العناية لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن فمن نشأ الاختلاف بين  
 قراء الامصار مع كونهم متمسكين بحرف واحد من السبعة وقال مكى بن أبي طالب هذه القراآت  
 التي يقرأ بها اليوم وصحت رواياتنا عن الأئمة جزء من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ثم  
 ساق نحو ما تقدم قال وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كافع وعاصم هي الاحرف السبعة التي  
 في الحديث فقد غلط غلطا عظيما قال ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت  
 عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرأناوهذا غلط عظيم فان الذين صنفوا  
 القراآت من الأئمة المتقدمين كأبي عبد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر  
 الطبري واسماعيل بن اسحق والقاضي قد ذكروا أضعاف هؤلاء (قلت) اقتصر أبو عبيد في كتابه  
 على خمسة عشر رجلا من كل مصر ثلاثة أنفس فذكر من مكة ابن كثير وابن يحيى من حمير  
 الاعرج ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة ونافعا ومن أهل البصرة أبا عمرو وعيسى بن عمر  
 وعبد الله بن أبي اسحق ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم والاعمش ومن أهل الشام  
 عبد الله بن عامر ويحيى بن الحرث قال وذهب عنى اسم الثالث ولم يذكر في الكوفيين حمزة ولا  
 الكسائي بل قال ان جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا الى قراءة حمزة ولم يجمع عليه  
 جماعتهم قال وأما الكسائي فكان يتخير القراآت فأخذ من قراءة الكوفيين بعضها وترك بعضها  
 وقال بعد ان ساق أسماء من نقلت عنه القراءات من العناية والتابعين هؤلاء هم الذين يحكى عنهم  
 عظم القراءة وان كان الغالب عليهم الفقه والحديث قال ثم قام بعدهم بالقراآت قوم ليست لهم  
 اسنانهم ولا تقدمهم غير انهم تجردوا للقرأة واشتد عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك  
 أئمة يقتدى الناس بهم فيها فذكرهم وذكر أبو حاتم زيادة على عشرين رجلا ولم يذكر فيهم ابن  
 عامر ولا حمزة ولا الكسائي وذكر الطبري في كتابه اثنين وعشرين رجلا قال مكى وكان الناس  
 على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم  
 وبالشام على قراءة ابن عامر وبمكة على قراءة ابن كثير وبالمدينة على قراءة نافع واستمرزوا على ذلك  
 فلما كان على رأس الثمانيات ثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب قال والسبب في  
 الاقتصار على السبعة مع أن في أئمة القراء من هو أجل منهم قدرا ومثلهم أكثر من عددهم أن  
 الرواة عن الأئمة كانوا كثيرا جدا فلما تقاصرت الهمم اقتصروا بما وافق خط المصحف على

ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به فتقر والى من اشتهر بالنقطة والامانة وطول العمر في ملازمة  
القراءة والاتفاق على الاخذ عنه فافردوا من كل مصر اما واحد ولم يتركوا مع ذلك نقل  
ما كان عليه الائمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وأبي  
جعفر وشيبة وغيرهم قال ومن اختار من القراءات كما اختار الكسائي أبو عبيد وأبو حاتم والمفضل  
وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك وقد صنف ابن جبير المكي وكان  
قبل ابن مجاهد كتابا في القراءات فاقصر على خمسة اختار من كل مصر اما ما وانما اقتصر  
على ذلك لان المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة الى هذه الامصار ويقال انه وجهه بسبعة  
هذه الخمسة ومصحفا الى اليمن ومصحفا الى البحرين لكن لم نسمع لهذين المصحفين خبرا وأراد ابن  
مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف استبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكملهم ما للعدد  
فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر به اوهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف فوقع  
ذلك لمن لم يعرف أصل المسئلة ولم يكن له فطنة فظن أن المراد بالقراءات السبع الاحرف السبعة  
ولاسيما وقد كثرت استعمالهم الحرف في موضع القراءة فقالوا قرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير  
فتأ كذا الظن بذلك وليس الامر كما ظنه والاصل المعتمد عليه عند الائمة في ذلك أنه الذي يصح  
سنده في السماع ويستقيم وجهه في العربية ووافق خط المصحف وربما زاد بعضهم الاتفاق  
عليه ونعني بالاتفاق كما قال مكي بن أبي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولا سيما اذا  
اتفق نافع وعاصم قال وربما أرادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين قال وأصح القراءات  
سندا نافع وعاصم وأفصحها أبو عمرو والكسائي وقال ٣ ابن السمعاني القراءات في الشافي التمسك  
بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة وانما هو من جمع بعض المتأخرين  
فانتشر رأيهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك قال وقد صنف غيره في السبع أيضا فذكر شيئا كثيرا  
من الروايات عنهم غير ما في كتابه فلم يقل احدا أنه لا تجوز القراءة بذلك فخلو ذلك المصحف  
عنه وقال أبو الفضل الرازي في اللوائح بعد ان ذكر الشبهة التي من أجلها ظن الاغبياء ان  
أحرف الائمة السبعة هي المشار إليها في الحديث وان الائمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءات  
ثمانية أو عشرة لاجل ذلك قال واقفيت أثرهم لاجل ذلك وأقول لو اختار امام من أئمة القراء  
حروفا وجرطريقا في القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجا عن الاحرف السبعة وقال  
الكواشي كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الامام فهو  
من السبعة المنصوصة فعلى هذا الاصل بنى قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف  
ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ (قلت) وانما أوسعت القول في هذا لما تجد في هذه  
الاعصار المتأخرة من توههم أن القراءات المشهورة منحصرة في مثل التيسير والشاطبية  
وقد اشد انكارا لائمة هذا الشأن على من ظن ذلك كائى شاة وأبى حيان وآخر من صرح بذلك  
السبكي فقال في شرح المنهاج عند الكلام على القراءة بالشاذ صرح كثير من الفقهاء بأن ما عدا  
السبعة شاذ توههم انه انحصار المشهور فيها والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين الاول  
ما يخالف رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقراء والثاني ما لا يخالف رسم المصحف وهو على قسمين  
أيضا الاول ما ورد من طريق غيرية فهذا الملحق بالاول والثاني ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن

٣ قوله قال ابن السمعاني  
القراءات في الشافي الخ  
كذا في نسخة وفي أخرى  
قال اسمعيل الخ وحرر ٥١  
مصححه



القراءة فيه قد يمازجها وحدها فهذا الوجه الممنوع منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما ثم نقل كلام  
 البخري وقال هو أولى من يعتمد عليه في ذلك فإنه فقيه محدث مقرئ ثم قال وهذا التفصيل بعينه  
 وارد في الروايات عن السبعة فإن عنهم شيئا كثيرا من الشواذ وهو الذي لم يأت إلا من طريق  
 غريبة وإن اشتهرت القراءة من ذلك المنفرد وكذا قال أبو شامة ونحن وإن قلنا أن القراءات  
 الصحيحة اليهم نسبت وعندهم نقلت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة بل فيه الضعيف  
 لخروجه عن الأركان الثلاثة ولهذا ترى كتب المصنفين مختلفة في ذلك فالاعتماد في غير ذلك على  
 الضابط المتفق عليه \* (فصل) \* لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الأحرف التي  
 اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن التين أنه ليس في هذه  
 السورة عند القراء خلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله وجعل فيها سراجا وقرئ  
 سراجا جمع سراج قال وباقي ما فيها من الخلاف لا يخالف خط المصحف (قلت) وقد تتبع أبو عمر  
 ابن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من لدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة فأوردته  
 ملخصا وزدت عليه قدر ما ذكره وزيادة على ذلك وفيه تعقب على ما حكاه ابن التين في سبعة  
 مواضع أو أكثر \* قوله تبارك الذي نزل الفرقان قرأ أبو الجوزاء وأبو السواد أنزل بألف  
 \* قوله على عبده قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجحدري على عباده ومعاذ أبو حليمه وأبو نهيك  
 على عبده \* قوله وقالوا أساطير الأولين اكتتبها قرأ طلحة بن مصرف ورويت عن إبراهيم  
 النخعي بضم المثناة الأولى وكسر الثانية مبنيا للمفعول وإذا ابتدأتم أوله \* قوله ملك فيكون  
 قرأ عاصم الجحدري وأبو المتوكل ويحيى بن يعمر فيكون بضم النون \* قوله أو تكون له جنسة  
 قرأ الأعمش وأبو حصين يكون بالتحانية \* قوله يأكل منها قرأ الكوفيون سوى عاصم نأكل  
 بالنون ونقله في الكامل عن القاسم وابن سعد وابن مقسم \* قوله ويجعل لك قصورا قرأ  
 ابن كثير وابن عامر وجيدون تابعهم أبو بكر وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش  
 يجعل برفع اللام والساقون بالجزم عطفًا على محل جعل وقيل لا دغامها وهذا يجري على طريقة  
 أبي عمرو بن العلاء وقرأ بصب اللام عمر بن ذر وابن أبي عبله وطلحة بن سليمان وعبد الله بن موسى  
 وذكروا القراء جوازًا على ضمها وإن لم ينقلها وضعفها ابن جني \* قوله مكانا ضيقا قرأ ابن  
 كثير والأعمش وعلي بن نصر ومسلمة بن محارب بالتخفيف ونقلها عقبه بن يسار عن أبي عمرو أيضا  
 \* قوله مقرنين قرأ عاصم الجحدري ومحمد بن السميع مقرنون \* قوله ثورا قرأ المذكوران  
 بفتح المثناة \* قوله ويوم نحشهم قرأ ابن كثير وحنظلة عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب والأعرج  
 والجحدري وكذا الحسن وقتادة والأعمش على اختلاف عنهم بالتحانية وقرأ ٣ الأعرج  
 بكسر الشين قال ابن جني وهي قوية في القياس متروكة في الاستعمال \* قوله وما يعبدون من  
 دون الله قرأ ابن مسعود وأبو نهيك وعمر بن ذر وما يعبدون من دوننا \* قوله فيقول قرأ  
 ابن عامر وطلحة بن مصرف وسلام وابن حسان وطلحة بن سليمان وعيسى بن عمر وكذا الحسن  
 وقتادة على اختلاف عنهم ورويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو والنون \* قوله ما كان  
 ينبغي قرأ أبو عيسى الاسواري وعاصم الجحدري بضم الياء وفتح الغين \* قوله إن اتخذ قرأ  
 أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن علقمة ومكحول وشيبة

٣ قوله الأعرج في نسخة  
 الأعمش حذر من قرأ بكسر  
 الشين منهما ٥١



وحفص بن حميد وأبو جعفر القاري وأبو حاتم السجستاني والزعفراني وروى عن مجاهد وأبو  
 وجاه والحسن بن بضم أوله وفتح الخاء على البناء للمفعول وأنكرها أبو عبيد وزعم القراء أن أبا  
 جعفر تفردها \* قوله فقد كذبوكم حكى القرطبي أنها قرئت بالتخفيف \* قوله بما تقولون  
 قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعيد بن جبير والأعمش وحيد بن قيس وابن جرير وعمر بن ذر وأبو  
 حيوة ورويت عن قنبل بالتخانية \* قوله غايستطيعون قرأ حفص في الأكثر عنه عن  
 عاصم بالقوقانية وكذا الأعمش وطه بن ملحان بن مصرف وأبو حيوة \* قوله ومن يظلم منكم نذقه قري  
 يذقه بالتخانية \* قوله إلا أنهم قرئ أنهم بفتح الهزة والأصل لأنهم خذفت اللام نقل هذا  
 والذي قبله من أعراب السمين \* قوله ويمشون قرأ علي وابن مسعود وابنه عبد الرحمن وأبو  
 عبد الرحمن السلمي بفتح الميم وتشديد الشين مبنيا للفاعل والمفعول أيضا \* قوله حجرا محجورا  
 قرأ الحسن والحمال وقتادة وأبو رجاء والأعمش حجرا بضم أوله وهي لغة وحكى أبو البقاء الفتح  
 عن بعض المصريين ولم أر من نقلها قراءة \* قوله ويوم تشق قرأ الكوفيون وأبو عمرو  
 والحسن في المشهور عنهما وعمر بن ميمون ونعيم بن ميسرة بالتخفيف وقرأ الباقر بتشديد  
 ووافقهم عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا محبوب وكذا الحصى من الشاميين في نقل  
 الهذلي \* قوله ونزل الملائكة قرأ الأكثر بضم النون وتشديد الزاي وفتح اللام الملائكة  
 بالرفع وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حليمه بتخفيف الزاي وضم  
 اللام والأصل تنزل الملائكة خذفت تخفيفا وقرأ أبو رجاء ويحيى بن يعمر وعمر بن ذر ورويت  
 عن ابن مسعود ونقلها ابن مقسم عن المكي واختارها الهذلي بفتح النون وتشديد الزاي وفتح  
 اللام على البناء للفاعل الملائكة بالنصب وقرأ جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو  
 بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل ورويت عن الخفاف على البناء للمفعول أيضا  
 وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشعيب عن أبي عمرو وتنزل بنونين الثانية خفيفة الملائكة  
 بالنصب وقرئ بالتشديد عن ابن كثير أيضا وقرأ هرون عن أبي عمرو بمثناة أوله وفتح النون وكسر  
 الزاي الثقيلة الملائكة بالرفع أي تنزل ما أمرت به وروى عن أبي بن كعب مثله لكن بفتح الزاي  
 وقرأ أبو السمال وأبو الأشهب كل مشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله وعن أبي بن كعب نزلت  
 بفتح وتخفيف وزيادة مثناة في آخره وعنه مثله لكن بضم أوله مشددا وعنه تنزلت بمثناة في أوله  
 وفي آخره وزن تفعلت \* قوله ياليتني اتخذت قرأ أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من ليتني \* قوله  
 يا ويلتي قرأ الحسن بكسر المثناة بالاضافة ومنهم من أمال \* قوله أن قومي اتخذوا قرأ أبو عمرو  
 وروح وأهل مكة الأرواية ابن مجاهد عن قنبل بفتح الياء من قومي \* قوله لنثبت قرأ ابن  
 مسعود بالتخانية بدل النون وكذا روى عن حميد بن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني  
 \* قوله فدمرناهم قرأ علي ومسلمة بن محارب فدمرناهم بكسر الميم وفتح الراء وكسر النون  
 الثقيلة بينهما ألف تنبيه وعن علي بغير نون والخطاب لموسى وهرون \* قوله وعادا ونحود قرأ  
 حمزة ويعقوب وحفص ونحود بغير صرف \* قوله أمطرت قرأ معاذ أبو حليمه وزيد بن علي وأبو  
 نهيك مطرت بضم أوله وكسر الطاء مبنيا للمفعول وقرأ ابن مسعود أمطروا وعنه أسطرناهم  
 \* قوله مطر السوء قرأ أبو السمال وأبو العالية وعاصم الجحدري بضم السين وأبو السمال

أيضا مثله بغير همز وقرأ على وحفيدة زين العابدين وجعفر بن محمد بن زين العابدين بفتح السين  
وتشديد الواو بلا همز وكذا قرأ الضحاك لكن بالتخفيف \* قوله هزوا قرأ حزة واسماعيل بن  
جعفر والمفضل باسكان الزاي وحقق بالضم بغير همز \* قوله أهذا الذي بعث الله قرأ ابن  
مسعود وأبي بن كعب اختاره الله من بيننا \* قوله عن آلهتنا قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة  
آلهتنا \* قوله أرايت من اتخذ الله قرأ ابن مسعود بعد الهمزة وكسر اللام والتسوين بصيغة  
الجمع وقرأ الاعرج بكسراً وله وفتح اللام بعدها ألف وهاء تأنيث وهو اسم الشمس وعنه بضم  
أوله أيضا \* قوله أم تحسب قرأ الشامي بفتح السين \* قوله أويعللون قرأ ابن مسعود  
أويصرون \* قوله وهو الذي أرسل قرأ ابن مسعود جعل \* قوله الرياح قرأ ابن كثير  
وابن محيصن والحسن الرياح \* قوله نشرا قرأ ابن عامر وقادة وأبو رجاء وعمر بن ميمون  
بسكون الشين وتابعهم هرون الاعور وخارجة بن مصعب كلاهما عن أبي عمرو وقرأ  
الكوفيون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم السكون وكذا قرأ الحسن وجعفر بن محمد والعلاء  
ابن شبيب وقرأ عاصم بوحدة بدل النون وتابعه عيسى الهمداني وأبان بن ثعلب وقرأ أبو عبد  
الرحمن السلمي في رواية وابن السميع بضم الموحدة مقصور بوزن حيلي \* قوله الخبي به قرأ  
ابن مسعود لنشره \* قوله ميتا قرأ أبو جعفر بالتشديد \* قوله ونسقيه قرأ أبو عمرو وأبو  
حيوة وابن أبي عبيد بفتح النون وهي رواية عن أبي عمرو وعاصم والاعمش \* قوله وأناهي  
قرأ يحيى بن الحرث بتخفيف آخره وهي رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة  
الميال وذكرها القراء جواز الانقلا \* قوله ولقد صرفناه قرأ عكرمة بتخفيف الراء \* قوله  
ليذكروا قرأ الكوفيون سوى عاصم بسكون الذال مخففا \* قوله وهذا لم قرأ أبو حصين  
وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حيوة وعمر بن ذر ونقلها الهذلي عن طلحة بن مصرف ورويت  
عن الكسائي وقتيبة الميال بفتح الميم وكسر اللام واستنكرها أبو حاتم السجستاني وقال ابن  
جنى يجوز أن يكون أراد ما لح خذف الالف تخفيفا قال مع ان ما لح ليست فصيحة \* قوله وسجرا  
تقدم \* قوله الرحمن فاسأل به قرأ زيد بن علي بجر النون نعتا للحى وابن سعدان بالنصب قال  
على المدح \* قوله فاسأل به قرأ المكيون والكسائي وخاف وأبان بن يزيد واسماعيل بن جعفر  
ورويت عن أبي عمرو وعن نافع فسأل به بغير همز \* قوله لما تأمرنا قرأ الكوفيون  
بالتخانية لكن اختلف عن حفص وقرأ ابن مسعود لما تأمرنا به \* قوله سراجا قرأ  
الكوفيون سوى عاصم سرجا بضمين لكن سكن الراء الاعمش ويحيى بن وثاب وأبان بن ثعلب  
والشيرازي \* قوله وقرا قرأ الاعمش وأبو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف  
وسكون الميم وعن الاعمش أيضا فتح أوله \* قوله ان يذكر قرأ حزة بالتخفيف وأبي بن كعب  
يتذكروا رويت عن علي وابن مسعود وقرأها أيضا ابراهيم النخعي ويحيى بن وثاب والاعمش  
وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وأبو عبد الله بن ادريس ونعيم بن ميسرة \* قوله  
وعباد الرحمن قرأ أبي بن كعب بضم العين وتشديد الموحدة والحسن بضمين بغير ألف وأبو المتوكل  
وأبو نهيك وأبو الجوزاء بفتح ثم كسر ثم بحتانية ساكنة \* قوله يمشون قرأ علي ومعاذ القساري  
وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو المتوكل وأبو نهيك وابن السميع بالتشديد مبني للفاعل وعاصم

الجحدري وعيسى بن عمر مبنيا للمفعول \* قوله سجدا قرأ إبراهيم النخعي سجودا \* قوله  
 ومقاما قرأ أبو زيد بفتح الميم \* قوله ولم يقتروا قرأ ابن عامر والمدينيون وهي رواية أبي  
 عبد الرحمن السلمي عن علي وعن الحسن وأبي رجا ونعيم بن ميسرة والمفضل والازرق والجعفي  
 وهي رواية عن أبي بكر بضم أوله من الرباعي وأنكرها أبو حاتم وقرأ الكوفيون الامن تقدم  
 منهم وأبو عمرو في رواية بفتح أوله وضم التاء وقرأ عاصم الجحدري وأبو حنيفة وعيسى بن عمرو وهي  
 رواية عن أبي عمرو وأيضاً بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء والباقون بفتح أوله وكسر التاء  
 \* قوله قواما قرأ احسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر القاف وأبو حصين وعيسى بن  
 عمر بتشديد الواو مع فتح القاف \* قوله ياق أناما قرأ ابن مسعود وأبو رجا يلقى بأشباع القاف  
 وقرأ عمر بن ذر بضم أوله وفتح اللام وتشديد القاف بغير أشباع \* قوله يضاعف قرأ أبو بكر  
 عن عاصم برفع الفاء وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر وشيبة ويعقوب يضعف بالتشديد وقرأ  
 طلحة بن سليمان بالنون العذاب بالنصب \* قوله ويمخلد قرأ ابن عامر والاعمش وأبو بكر عن  
 عاصم بالرفع وقرأ أبو حنيفة بضم أوله وفتح الخاء وتشديد اللام ورويت عن الجعفي عن شعبة  
 ورويت عن أبي عمرو ولكن بتخفيف اللام وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ القاري وأبو المتوكل  
 وأبو نعيم وعاصم الجحدري بالمشناة مع الجزم على الخطاب \* قوله فيه مهانا قرأ ابن كثير  
 بأشباع الهاء من فيه حيث جاء وتابعه حفص عن عاصم هنا فقط \* قوله وذريتنا قرأ أبو عمرو  
 والكوفيون سوى رواية عن عاصم بالافراد والباقون بالجمع \* قوله قرّة أعين قرأ أبو الدرداء  
 وابن مسعود وأبو هريرة وأبو المتوكل وأبو نعيم وحيد بن قيس وعمر بن ذر قرأت بصيغة الجمع  
 \* قوله يجزون الغرفة قرأ ابن مسعود يجزون الجنة \* قوله ويلقون فيها قرأ الكوفيون  
 سوى حفص وابن معدان بفتح أوله وسكون اللام وكذا قرأ النخعي عن المفضل \* قوله فقد  
 كذبت قرأ ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير فقد كذب الكافرون وحكى الواقدي عن  
 بعضهم تخفيف الذال \* قوله فسوف يكون قرأ أبو السمال وأبو المتوكل وعيسى بن عمر  
 وأبان بن تغلب بالفوقانية \* قوله لزاما قرأ أبو السمال بفتح اللام أسنده أبو حاتم السجستاني  
 عن أبي زيد عنه ونقلها الهذلي عن أبان بن تغلب قال أبو عمرو بن عبد البر بعد أن أورد بعض  
 ما أورده هذا ما في سورة الفرقان من الحروف التي بأيدي أهل العلم بالقرآن والله أعلم بما أنكر  
 منها عمر على هشام وما قرأ به عمر فقد يمكن أن يكون هناك حروف أخرى لم تصل إلى وليس كل من  
 قرأ بشيء نقل ذلك عنه ولكن ان فات من ذلك شيء فهو التزوير ليسير كذا قال والذي ذكرناه يزيد  
 على ما ذكره مثله أو أكثر ولكنا لا نتقلده عهد ذلك ومع ذلك فنقول يحتمل أن تكون بقيت أشياء  
 لم نطلع عليها على أن تركت أشياء مما يتعلق بصفة الاداء من الهمز والمد والروم والاشمام ونحو  
 ذلك ثم بعد كتابتي هذا واسماعة ووقفت على الكتاب الكبير المسمى بالجامع الاكبر والبحر الازخر  
 تأليف شيخ شيوخنا أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمي الذي ذكر أنه جمع فيه سبعة آلاف  
 رواية من طريق غير ما لا يليق وهو في نحو ثلاثين مجلدة فالتقطت منه ما لم يتقدم ذكره من  
 الاختلاف فقارب قدر ما كنت ذكرته أولاً وقد أوردته على ترتيب السورة \* قوله ليكون  
 للعالمين نذيراً قرأ أدهم السدوسي بالمشناة فوق \* قوله واتخذوا من دونه آلهة قرأ سعيد بن

يوسف بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف \* قوله ويمشي قرأ العلامة بن شبابة وموسى بن  
 إسحق بضم أوله وفتح الميم وتشديد الشين المفتوحة ونقل عن الحجاج بضم أوله وسكون الميم  
 وبالسین المهملة المكسورة وقالوا هو تخفيف \* قوله ان تتبعون قرأ ابن أنعم بضم الثانية أوله  
 وكذا محمد بن جعفر بفتح المشاة الاولى وسكون الثانية \* قوله فلا يستطيعون قرأ زهير بن  
 أحمد بمشاة من فوق \* قوله جنة يا كل منها قرأ سالم بن عامر حنات بصيغة الجمع \* قوله مكانا  
 ضيقا مقرنين قرأ عبد الله بن سلام مقرنين بالتخفيف وقرأ سهل مقرنون بالتخفيف مع الواو  
 \* قوله أم جنة الخلد قرأ أبو هشام أم جنات بصيغة الجمع \* قوله عبادى هؤلاء قرأها  
 الوليد بن مسلم بصريك الياء \* قوله نسوا الذكر قرأ أبو مالك بضم النون وتشديد السين  
 \* قوله فبايستطيعون صرفا قرأ ابن مسعود فبايستطيعون لكم وأبي بن كعب فبا  
 يستطيعون لك حكى ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هرون الأعور وروى عن  
 ابن الأصبهاني عن أبي بكر بن عياش وعن يوسف بن سعيد عن خلف بن تميم عن زائدة كلاهما عن  
 الأعمش بزيادة لكم أيضا \* قوله ومن يظلم منكم قرأ يحيى بن واضح ومن يكذب بدل يظلم  
 ووزنها وقرأها أيضا هرون الأعور يكذب بالتشديد \* قوله عذابا كبيرا قرأ شعيب عن أبي  
 حنيفة بالمثلثة بدل الموحدة \* قوله لولا أنزل قرأ جعفر بن محمد بفتح الهمزة والزاي ونصب  
 الملائكة \* قوله عتوا كبيرا قرئ عتيا بضم الثانية بدل الواو وقرأ أبو اسحق الكوفي كثيرا بالمثلثة  
 بدل الموحدة \* قوله يوم يرون الملائكة قرأ عبد الرحمن بن عبد الله ترون بالمثلثة من فوق  
 \* قوله ويقولون قرأ هشيم عن يونس ويقولون بالمثلثة من فوق أيضا \* قوله وقدمنا قرأ سعيد  
 ابن اسمعيل بفتح الدال \* قوله الى ما علموا من عمل قرأ الوكيعي من عمل صالح بزيادة صالح  
 \* قوله هباء قرأ محارب بضم الهاء مع المد وقرأ نصر بن يوسف بالضم والقصر والتنوين وقرأ  
 ابن دينار كذلك لكن بفتح الهاء \* قوله مستقرا قرأ طلحة بن موسى بكسر القاف \* قوله  
 ويوم تشقق قرأ أبو ضحام ويوم بالرفع والتنوين وأبو بكرة بالرفع بالانوين وقرأ عصمة عن  
 الأعمش يوم يرون السماء تشقق بحذف الواو وزيادة يرون \* قوله الملك يومئذ قرأ سليمان  
 ابن ابراهيم الملك بفتح الميم وكسر اللام \* قوله الحق قرأ أبو جعفر بن يزيد بن نصيب الحق \* قوله  
 باليتنى اتخذت قرأ عامر بن نصر اتخذت \* قوله وقالوا لولا أنزل عليه القرآن قرأ المعلى عن  
 الجحدري بفتح النون والزاي مخففا وقرأ زيد بن علي وعبيد الله بن خلد كذلك لكن مثقلا \* قوله  
 وقوم نوح قرأها الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه بالرفع \* قوله وجعلناهم للناس آية  
 قرأ حامد الراهم رمزي آيات بالجمع \* قوله ولقد أنزلنا على القرية قرأ سورة بن ابراهيم القريات  
 بالجمع وقرأ بهرام القرية بالتصغير مثقلا \* قوله أفلم يكونوا يرونها قرأ أبو حنيفة عن شعبة بالمشاة  
 من فوق فيهما \* قوله وسوف يعلمون حين يرون قرأ عثمان بن المبارك بالمشاة من فوق فيهما  
 \* قوله أم تحسب قرأ حنيفة بن حمزة بضم الثانية وفتح السين المهملة \* قوله سبانا قرأ يوسف  
 ابن أحمد بكسر المهملة أوله وقال معناه الراحة \* قوله جهادا كبيرا قرأ محمد بن الحنفية بالمثلثة  
 \* قوله مرج البحرين قرأ ابن عرفة مرج بتشديد الراء \* قوله هذا عذب قرأ الحسن بن محمد  
 ابن أبي سعدان بكسر الدال المعجمة \* قوله فجعله نسبا قرأ الحجاج بن يوسف سببا بمهملة ثم

موحدتين \* قوله أنسجد قرأ أبو المتوكل بالتاء المنشأة من فوق \* قوله وهو الذي جعل الليل  
 والنهار خلفه قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه خلفه بفتح الخاء وبالياء ضمير يعود على  
 الليل \* قوله على الأرض هونا قرأ ابن السميع بضم الهاء \* قوله قالوا سلاما قرأ حزة بن عروة  
 سلميا بكسر السين وسكون اللام \* قوله بين ذلك قرأ جعفر بن الياس بضم النون وقال هو  
 اسم كان \* قوله لا يدعون قرأ جعفر بن محمد بتشديد الدال \* قوله ولا يقتلون قرأ ابن  
 جامع بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء المكسورة وقرأها معاذ كذلك لكن بألف قبل المنشأة  
 \* قوله أناما قرأ عبد الله بن صالح العجلي عن حزة أنما بكسر أوله وسكون ثانيه بغير ألف قبل  
 الميم وروى عن ابن مسعود بصيغة الجمع أناما \* قوله يدل الله قرأ عبد الحميد عن أبي بكر  
 وابن أبي عسلة وأبان وابن محالد عن عاصم وأبو عمارة والبرهمي عن الاعمش بسكون الموحدة  
 \* قوله لا يشهدون الزور قرأ أبو المظفر بنون بدل الراء \* قوله ذكروا بآيات ربهم قرأ تميم بن  
 زياد بفتح الدال والكاف \* قوله بآيات ربهم قرأ سليمان بن يزيد بآية بالافراد \* قوله قرّة  
 أعين قرأ معروف بن حكيم قرّة عين بالافراد وكذا أبو صالح من رواية الكلبى عنه لكن قال  
 قرأت عين \* قوله واجعلنا للمتقين قرأ جعفر بن محمد واجعل لنا من المتقين اماما \* قوله  
 يجزون قرأ أبي في رواية يجازون \* قوله الخرفة قرأ أبو حامد الخرفات \* قوله تحية قرأ  
 ابن عمير تحيات بالجمع \* قوله وسلاما قرأ الحرث وسلم في الموضعين \* قوله مستقرا ومقاما  
 قرأ عمير بن عمران ومقاما بفتح الميم \* قوله فقد كذبتم قرأ عبد ربه بن سعيد بتخفيف الذال  
 فهذه ستة وخمسون موضعا ليس فيها من المشهور شيئا فليضف الى ما ذكرته أولا فتكون جلستها  
 نحو من مائة وثلاثين موضعا والله أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم فاقروا ما تيسر منه  
 على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة وهي شروط لا بد من اعتبارها حتى  
 اختل شرط منها لم تكن تلك القراءة معتمدة وقد قرئ ذلك أبو شامة في الوجيز تقرير ابلغيها وقال  
 لا يقطع بالقراءة بانها منزلة من عند الله الا اذا اتفقت الطرق عن ذلك الامام الذي قام بامامة  
 المصر بالقراءة وأجمع أهل عصره ومن بعدهم على امامته في ذلك قال أما اذا اختلفت الطرق عنه  
 فلا فلو اختلفت الآية الواحدة على قراآت مختلفة مع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها  
 بشرط أن لا يختل المعنى ولا يتغير الاعراب وذكر أبو شامة في الوجيز أن فتوى وردت من العجم  
 لدمشق سألو عن قارئ يقرأ عشرين القرآن فيخلط القراآت فأجاب ابن الحاجب وابن الصلاح  
 وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التي ذكرناها كمن يقرأ مثلاً فتلى آدم من ربه  
 كلمات فلا يقرأ لابن كثير بنصب آدم ولا بي عمرو بنصب كلمات وكمن يقرأ تغفر لكم بالنون  
 خطاياكم بالرفع قال أبو شامة لاشك في منع مثل هذا وما عداه فجائز والله أعلم وقد شاع في  
 زماننا من طائفة من القراء انكار ذلك حتى صرح بعضهم بتحريمه فظن كثير من الفقهاء ان لهم  
 في ذلك معتمدة فتابعوهم وقالوا أهل كل فن أدري بفنهم وهذا هول من قاله فان علم الحلال  
 والحرام انما يتلقى من الفقههاء والذي منعه ذلك من القراء انما هو محمول على ما اذا قرأ برواية  
 خاصة فانه متى خلطها كان كاذبا على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في اقراء روايته فن أقرأ  
 روايه لم يحسن أن ينتقل عنها الى روايه أخرى كما قاله الشيخ محي الدين وذلك من الاولوية لا على

الحتم أما المنع على الإطلاق فلا والله أعلم ﴿قوله ما﴾ تأليف القرآن) أي جمع  
آيات السورة الواحدة أو جمع السور مرتبة في المصحف (قوله ان ابن جرير يخبرهم قال  
وأخبرني يوسف) كذا عندهم وما عرفت ماذا عطف عليه ثم رأيت الواو ساقة في رواية النسفي  
وكذا ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث (قوله ان جاءه عراقي) أي رجل من أهل العراق  
ولم أقف على اسمه (قوله أي الكفن خير قالت ويحك وما يضرك) لعل هذا العراقي كان سمع  
حديث سمرة المرفوع بالسوا من يابكم البياض وكفنوا فيها موتا كم فانها أطهر وأطيب وهو  
عند الترمذي صحيح وأخرجه أيضا عن ابن عباس فلعن العراقي سمعه فأراد أن يستنبت عائشة  
في ذلك وكان أهل العراق اشتهروا بالتعنّت في السؤال فلهذا قالت له عائشة وما يضرك تعني أي  
كفن كفنك فسه اجزأ وقول ابن عمر للذي سأله عن دم البعوض مشهور حيث قال انظروا الى  
أهل العراق يسألون عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله  
لعل أولف عليه القرآن فانه يقرأ غير مؤلف) قال ابن كثير كان قصة هذا العراقي كانت قسلا أن  
يرسل عثمان المصحف الى الاتفاق كذا قال وفيه نظرفان يوسف بن ماهك لم يدرك زمان أرسل  
عثمان المصاحف الى الاتفاق فقد ذكر المزي أن روايته عن أبي بن كعب مرسله وأبي عاصم بعد  
إرسال المصاحف على الصحيح وقد صرح يوسف في هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألها  
هذا العراقي والذي يظهر لي أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود وكان ابن مسعود لما  
حضر مصحف عثمان الى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على اعدام مصحفه كما سألني  
بانه بعد الباب الذي يلي هذا فكان تأليف مصحفه مغاير لتأليف مصحف عثمان ولا شك ان  
تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره فلهذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف وهذا كله على  
ان السؤال انما وقع عن ترتيب السور ويدل على ذلك قولها له وما يضرك أيه قرأت قبل ويحتمل أن  
يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث فاملت عليه أي السور أي آيات كل سورة  
كان تقول له سورة كذا مثلا كذا كذا الآية الاولى كذا الثانية الخ وهذا يرجع الى اختلاف عدد  
الآيات وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري وقد اعتنى أئمة القراء بجمع ذلك وبيان  
الخلافا فيه والاول أظهر ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الامر من الله أعلم قال ابن بطلال  
لأنهم أحد أقوال بوجوب ترتيب السور في القراءة لادخال الصلاة ولا خارجها بل يجوز أن يقرأ  
الكهف قبل البقرة والحج قبل الكهف مثلا وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن  
منكوسا فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة الى أولها وكان جماعة يصنعون ذلك في القصيدة من  
الشعر مبالغة في حفظها وتذليل اللسان في سردها فنع السلف ذلك في القرآن فهو حرام فيه وقال  
القاضي عياض في شرح حديث حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلواته في الليل  
بسورة النساء قبل آل عمران هو كذلك في مصحف أبي بن كعب وفيه حجة لمن يقول ان ترتيب السور  
اجتماد وليس بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي  
الباقلاني قال وترتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم  
فلذلك اختلفت المصاحف فلما كتب مصحف عثمان رسوه على ما هو عليه الآن فلذلك اختلف  
ترتيب مصاحف الصحابة ثم ذكر نحو كلام ابن بطلال ثم قال ولا خلاف ان ترتيب آيات كل سورة على

\*(باب تأليف القرآن)\*  
حدثنا إبراهيم بن موسى  
أخبرنا هشام بن يوسف أن  
ابن جرير يخبرهم قال  
وأخبرني يوسف بن ماهك  
قال اني عند عائشة أم  
المؤمنين رضی الله عنها إذ  
جاءه عراقي فقال أي  
الكفن خير قالت ويحك  
وما يضرك قال يا أم المؤمنين  
أرني مصحفك قالت لم قال  
لعل أولف القرآن عليه  
فانه يقرأ غير مؤلف قالت  
وما يضرك أيه قرأت قبل



ما هي عليه الآن في المصحف توقيف من الله تعالى وعلى ذلك نقلته الامة عن نبيها صلى الله عليه وسلم (قوله) انما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار هذا ظاهره مغاير لما تقدم ان أول شيء نزل اقرار باسم ربك وليس فيها ذكر الجنة والنار فعمل من مقدرة أي من أول ما نزل أو المراد سورة المدثر فانها أول ما نزل بعد قرة الوحي وفي آخرها ذكر الجنة والنار فعمل آخرها نزل قبل نزول بقية سورة اقرأ فان الذي نزل أول ما نزل اقرار كما تقدم خمس آيات فقط (قوله) حتى اذا ثاب) بالثلاثة ثم الموحدة أي رجع (قوله) نزل الحلال والحرام) اشارت الى الحكمة الالهية في ترتيب التنزيل وان أول ما نزل من القرآن الدعاء الى التوحيد والتبشير للمؤمن والمطيع بالجنة والكافر والعاصي بالنار فلما اطعمت النفوس على ذلك أنزلت الاحكام ولهذا قالت ولونزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لاندعها وذلك لما طبعت عليه النفوس من النفرة عن ترك المألوف وسيأتي بيان المراد بالمفصل في الحديث الرابع (قوله) لقد نزل بمكة (الخ) اشارت بذلك الى تقوية مظهر لها من الحكمة المذكورة وقد تقدم نزول سورة القمر وليس فيها شيء من الاحكام على نزول سورة البقرة والنساء مع كثرة ما اشتملتا عليه من الاحكام و اشارت بقولها واناعنده أي بالمدينة لان دخولها عليه انما كان بعد الهجرة اتفاقا وقد تقدم ذلك في مناقبها وفي الحديث رد على النخاس في زعمه ان سورة النساء مكية مستند الى قوله تعالى ان الله يا مريم ان توذوا الامانات الى أهلها نزلت بمكة اتفاقا في قصة مفاتيح الكعبة لكنها حجة واهية فلا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طويلة بمكة اذا نزل معظمها بالمدينة أن تكون مكية بل الأرجح أن جميع ما نزل بعد الهجرة معدود من المدني وقد اعتمدنا بعض الائمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكية وقد أخرج ابن الضريس في فضائل القرآن من طريق عثمان ابن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس أن الذي نزل بالمدينة البقرة ثم آل عمران ثم الانتقال ثم الاحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة والنساء ثم اذا نزلت ثم الحديد ثم القتال ثم الرعد ثم الرحمن ثم الانسان ثم الطلاق ثم اذا جاء نصر الله ثم النور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم الصافات ثم الحاشية ثم التغابن ثم الصف ثم الفتح ثم براءة وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أن سورة الكوثر مدينة فهو المعتمد واختلف في الفاتحة والرحن والمطففين واذا نزلت والعاديات والقدر وأرايت والاخلاص والمعوذتين وكذا اختلف مما تقدم في الصف والجمعة والتغابن وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة من الآيات مما في المكي فمن ذلك الاعراف نزل بالمدينة منها واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الى واذا أخذ ربك يونس نزل منها بالمدينة فان كنت في شك آيتان وقيل ومنهم من يؤمن به آية وقيل من رأس أربعين الى آخرها مدني \* هو ثلاث آيات فلعلك تاركة أفن كان على بينة من ربه وأقم الصلاة طرفي النهار \* التحل ثم ان ربك للذين هاجروا الآية وان عاقبتهم الى آخر السورة \* الاسراء وان كادوا ليستفزونك وقل رب أدخلني وادخلني قلنا لك ان ربك أحاط بالناس ويسألونك عن الروح قل آمنوا به أولادهم \* الكهف مكية الا أولها الى جزاء وآخرها من ان الذين آمنوا مريم آية السجدة الحج من أولها الى شديد ومن كان يظن وان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وأذن للذين يقاتلون ولولا دفع الله وليعلم الذين آمنوا العلم والذين هاجروا وما بعدهم موضع السجدة من وهذان خصمان الفرقان والذين

انما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى اذا ثاب الناس الى الاسلام نزل الحلال والحرام ولونزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لاندع الخمر أبدا ولونزل لاتنوا لقالوا لاندع الزنا أبدا لقد نزل بمكة على محمد صلى الله عليه وسلم واني بخارية ألعب بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر وما نزلت سورة البقرة والنساء الا واناعنده قال فأخرجته المصحف فأملت عليه أي السور \* حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي اسحق قال سمعت عبيد الرحمن بن يزيد قال سمعت ابن مسعود يقول في بني اسرائيل والكهف ومريم وطه والانبيا انهم من العتاق الاول وهن من تلادى \* حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة أن أنس بن اسحق سمع البراء بن عازب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا عبيد الله عن أبي حمزة عن الاعمش



لا يدعون مع الله الها آخر الى رحيم الشعراء آخرها من والشعراء يتبعهم القصص الذين  
آتيناهم الكتاب الى الجاهلين وان الذي فرض عليك القرآن العنكبوت من أولها الى ويعلم  
المنافقين لقمان ولوان ما في الارض من شجرة أقلام المتزليل أفن كان مؤمنا وقيل من تجافي  
سبا ويرى الذين أو تو العلم الزهر قل يا عبادي الى يشعرون المؤمن ان الذين يجادلون في آيات  
الله والى تليها الشورى أم يقولون افتري وهو الذي يقبل التوبة الى شديد الجاهلية قل للذين  
آمنا يغفروا الاحقاف قل أرايت ان كان من عند الله وكفرتم به وقوله قاصبر ق ولقد خلقنا  
السموات الى لغوب النجم الذين يجتنبون الى اتقى الرحمن يسأله من في السموات والارض  
الواقعة وتجعلون رزقكم ن من انا بلونا هم الى يعلمون ومن قاصبر لحكم ربك الى الصالحين  
المرسلات واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون فهذا ما نزل بالمدينة من آيات من سور تقدم نزولها بمكة  
وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل  
عليه الآيات فيقول ضعوه في السورة التي يذكر فيها كذا وما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة  
بمكة تأخر نزول تلك السورة الى المدينة فلم أره الا نادرا فقد اتفقوا على أن الانتقال مدينة لكن  
قبل ان قوله تعالى واذا يكره الذين كفروا الآية نزلت بمكة ثم نزلت سورة الانتقال بالمدينة وهذا  
غريب جدا نعم نزل من السور المدينة التي تقدم ذكرها بمكة ثم نزلت سورة الانتقال بعد الهجرة  
في العمرة والفتح والحج ومواضع متعددة في الغزوات كنبوك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى  
المدني اصطلاحا والله أعلم بالحديث الثاني حديث ابن مسعود تقدم شرحه في تفسير سبجان  
وفي الانبياء والغرض منه هنا أن هذه السور نزلت بمكة وانها مرتبة في مصحف ابن مسعود كما هي  
في مصحف عثمان ومع تقديمهم في النزول فهن مؤخرات في ترتيب المصاحف والمراد بالعناق وهو  
يكسر المهمله أنهم من قديم ما نزل بالحديث الثالث حديث البراء تعلمت سورة سيج اسم ربك  
الاعلى قبل ان يقدم النبي صلى الله عليه وسلم هو طرف من حديث تقدم شرحه في أحاديث  
الهجرة والعرض منه ان هذه السورة متقدمة النزول وهي في أول المصحف مع ذلك بالحديث  
الرابع حديث ابن مسعود أيضا (قوله عن شقيق) هو ابن سلمة وهو أبو وائل مشهور بكينته  
أكثر من اسمه وفي رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الاعشى سمعت أبا وائل أخرجه  
الترمذي (قوله قال الله) سيأتي في باب الترتيل بلفظ غندونا على عبد الله وهو ابن مسعود  
(قوله لقد تعلمت النظائر) تقدم شرحه مستوفى في باب الجمع بين سورتين في الصلاة من أبواب  
صفة الصلاة وفيه أسماء السور المذكورة وان فيه دلالة على أن تأليف مصحف ابن مسعود على  
غير تأليف العثماني وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول  
ويقال ان مصحف على كان على ترتيب النزول أوله اقرأ ثم المائدة ثم التوبة ثم المائدة ثم التوبة ثم  
التكوير ثم سيج وهكذا الى آخر المكي ثم المدني والله أعلم وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه  
الآن فقال القاضي أبو بكر الباقلاني يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر  
بترتيبه هكذا ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة ثم رجع الاول بما سيأتي في الباب الذي بعد  
هذا انه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعارض به جبريل في كل سنة فالذي يظهر أنه عارضه به  
هكذا على هذا الترتيب وبه جزم ابن الأبار وفيه نظربل الذي يظهر أنه كان يعارضه به على

عن شقيق قال قال عبد الله  
لقد تعلمت النظائر التي  
كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يقرؤها اثنتين  
اثنتين في كل ركعة فقام عبد  
الله ودخل معه علقمة  
وخرج علقمة فسأله فقال  
عشرون سورة من أول  
المفصل على تأليف ابن  
مسعود آخرهن من الخواميم

ترتيب النزول نعم ترتيب بعض السور على بعض أو معظمها لا يمنع أن يكون توقيفا وإن كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال قلت لعثمان ما جعلكم على أن عمدتم إلى الانفصال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المبين فقرتم بهما ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعوهما في السبع الطوال فقال عثمان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل عليه السورة ذات العدد فإذا نزل عليه شيء يعني منها دعا بعض من كان يكتب فيقول ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكانت الانفصال من أوائل ما نزل بالمدينة سنة وبراءة من آخر القرآن وكان قصتها شبيهة بما فطنت أنها من قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لسانها منها اه فهذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان توقيفا ولم يتم يفصح النبي صلى الله عليه وسلم بأمر براءة أضافها عثمان إلى الانفصال اجتهادا منه رضي الله تعالى عنه ونقل صاحب الاقتناع أن البسملة لبراءة ناسخة في مصحف ابن مسعود قال ولا يؤخذ بهذا وإن كان من علامة ابتداء السورة نزول بسم الله الرحمن الرحيم أول ما ينزل شيء منها كما أخرج أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية فإذا نزلت بسم الله الرحمن الرحيم علموا أن السورة قد انقضت ومما يدل على أن ترتيب المصحف كان توقيفا ما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن أوس بن أبي أوس حديثه النقي قال كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف فذكر الحديث وفيه فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم طرأ على حزبي من القرآن فاردت أن لا أخرج حتى أقضيه قال فسألنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا كيف يحزبون القرآن قالوا نحزبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وأحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفصل من ق حتى تختم (قلت) فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف إلا أن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن الذي كان مرتبا حينئذ حزب المفصل خاصة بخلاف ما عاده فيحتمل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث حذيفة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران ويستفاد من هذا الحديث حديث أوس أن الرابع في المفصل أنه من أول سورة ق إلى آخر القرآن لكنه مبني على أن الفاتحة لم تعد في الثلث الأول فإنه يلزم من عدها أن يكون أول المفصل من الحجرات وبه جزم جماعة من الأئمة وقد نقلنا الاختلاف في تحديده في باب الجهر بالقراءة في المغرب من أبواب صفة الصلاة والله أعلم ﴿قوله﴾ (قوله) يا — كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم) بكسر الراء من العرض وهو يفتح العين وسكون الراء أي يقرأ والمراد يستعرضه ماقرأه آياه (قوله) وقال مسروق عن عائشة عن فاطمة قالت أمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن) هذا طرف من حديث وصله بتمامه في علامات النبوة وتقدم شرحه في باب الوفاة النبوية من آخر المغازي وتقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله والمعارضة مفاعلة من الجانبين كأن كلا منهما كان تارة يقرأ والاخر يستمع (قوله) وأنه عارضني) في رواية السرخسي وإني عارضني (قوله) إبراهيم بن سعد عن الزهري) تقدم في الصيام من وجه آخر عن

\*(باب) كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم) وقال مسروق عن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام أسرت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة وأنه عارضني العام مرتين ولا أراه الا حضرا جلي \* حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما

ابراهيم بن سعد قال أنبأنا الزهري وابراهيم بن سعد سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيرا وقد تقدمت فوائد حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي فتذكر هنا تكاملا لم يتقدم (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس) فيه احتراز من بليغ لئلا يتخيل من قوله وأجود ما يكون في رمضان أن الاجودية خاصة منه برمضان فثبت له الاجودية المطلقة أولا ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان (قوله وأجود ما يكون في رمضان) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزهري بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان وتقدم أن المشهور في ضبط أجودانه بالرفع وأن النصب موجه وهذه الرواية مما تؤيد الرفع (قوله لأن جبريل كان يلقاه) فيه بيان سبب الاجودية المذكورة وهي أبين من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل (قوله في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ) أي رمضان وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يختص ذلك برمضانات الهجرة وإن كان صيام شهر رمضان انما فرض بعد الهجرة لأنه كان يسمى رمضان قبل أن يفرض صيامه (قوله يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن) هذا عكس ما وقع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل وتقدم في بدء الوحي بلفظ وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فيعمل على أن كلامهما كان يعرض على الآخر ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كما سأوضحه وفي الحديث اطلاق القرآن على بعضه وعلى معظمه لأن أول رمضان من بعد البعثة لم يكن نزل من القرآن الا بعضه ثم كذلك كل رمضان بعده الى رمضان الاخير فكان قد نزل كله الا ما أخر نزوله بعد رمضان المذكور وكان في سنة عشر الى أن مات النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الاول سنة احدى عشرة ومائة نزل في تلك المدة قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم فانها نزلت يوم عرفة والنبي صلى الله عليه وسلم بها بالاتفاق وقد تقدم في هذا الكتاب وكان الذي نزل في تلك الايام لما كان قليلا بالنسبة لما تقدم اغتفرا من معارضته فيستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازا ومن ثم لا يبحث من حلف ليقرأ القرآن فقرأ بعضه الا ان قصد الجميع واختلف في العرصة الاخيرة هل كانت بجميع الاحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة ابن عمر السلماني أن الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق العرصة الاخيرة ومن طريق محمد بن سيرين قال كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن الحديث نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره فيرون ان قراءتنا أحدث القراءات عهدا بالعرصة الاخيرة وعند الحالكم نحوه من حديث سمرة واسناده حسن وقد صححه هو ولفظه عرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضات ويقولون ان قراءتنا هذه هي العرصة الاخيرة ومن طريق مجاهد عن ابن عباس قال أي القراءتين ترون كان آخر القراءة قالوا قراءة زيد بن ثابت فقال لا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود آخرهما وهذا يغاير حديث سمرة ومن وافقه وعند

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وأجود ما يكون في شهر رمضان لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن

مسند في مسنده من طريق ابراهيم النخعي أن ابن عباس سمع رجلا يقول الحرف الاول فقال ما الحرف الاول قال ان عمر بن الخطاب بن مسعود الى الكوفة معلما فأخذوا بقراءة فغير عثمان القراءة فهم يدعون قراءة ابن مسعود الحرف الاول فقال ابن عباس انه لا حرف عرض به النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل وأخرج النسائي من طريق أبي طليان قال قال لي ابن عباس أي القراءتين تقرأ قلت القراءة الاولى قراءة ابن أم عبد يعنى عبد الله بن مسعود قال بل هي الاخيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل الحديث وفي آخره فحضر ذلك ابن مسعود فعلم ما نسخ من ذلك وما بدل واسناده صحيح ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الاخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين فيصح اطلاق الاخرية على كل منهما (قوله) أجود بالخير من الريح المرسلة فيه جواز المبالغة في التشبيه وجواز تشبيه المعنوي بالمحسوس ليقرّب لفهم سامعه وذلك أنه أثبت له أولا وصف الاجودية ثم أراد أن يصفه بازيد من ذلك فشبّه جوده بالريح المرسلة بل جعله أبغى في ذلك منها لان الريح قد تسكن وفيه الاحتباس لان الريح منها العقيم الضارة ومنها المبشرة بالخير فوصفها بالمرسلة ليعين الثانية وأشار الى قوله تعالى وهو الذي يرسل الرياح مبشرات ٢ الله الذي أرسل الرياح ونحو ذلك فالريح المرسلة تستمر مدة ارسالها وكذا كان عمله صلى الله عليه وسلم في رمضان ديم لا ينقطع وفيه استعمال أفعال التفضيل في الاسناد الحقيقي والحجازي لان الجود من النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة ومن الريح مجاز فكأنه استعار للريح جودا باعتبار مجيئها بالخير فأثر لها منزلة من جاد وفي تقديم معمول أجود على المفضل عليه نكتة لطيفة وهي انه لو أخره لظن تعلقه بالمرسلة وهذا وان كان لا يتغير به المعنى المراد بالوصف من الاجودية الا أنه تفوت فيه المبالغة لان المراد وصفه بزيادة الاجودية على الريح المرسلة مطلقا وفي الحديث من القوائد غير ما سبق تعظيم شهر رمضان لاختصاصه بابتداء نزول القرآن فيه ثم معارضته منازل من فيه فيسبى ويلزم من ذلك كثرة نزول جبريل فيه وفي كثرة نزوله من توارد الخيرات والبركات ما لا يحصى ويستفاد منه أن فضل الزمان انما يحصل بزيادة العبادة وفيه ما أن مداومة التسلاوة توجب زيادة الخير وفيه استحباب تكثير العبادة في آخر العمر ومذاكرة الفاضل بالخير والعلم وان كان هو لا يخفى عليه ذلك لزيادة التدكرة والاتعاظ وفيه أن ليل رمضان أفضل من نهاره وأن المقصود من التسلاوة الحضور والفهم لان الليل مظنة ذلك لما في النهار من الشواغل والعوارض الدنيوية والدنيوية ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم منازل من القرآن في كل سنة على ليل الى رمضان أجزء فيقرأ كل ليلة جزءا في جزء من الليلة والسبب في ذلك ما كان يشتغل به في كل ليلة من سوى ذلك من تهجد بالصلاة ومن راحة بدن ومن تعاهد أهل ولعله كان يعيد ذلك الجزء مرارا بحسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها ولتستوعب بركة القرآن جميع الشهر ولولا التصريح بأنه كان يعرضه مرة واحدة وفي السنة الاخيرة عرضه مرتين لخازاته كان يعرض جميع ما نزل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية الليالي وقد أخرج أبو عبيد من طريق داود بن أبي هند قال قلت للشعبي قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن اما كان ينزل عليه في سائر السنة قال بلى ولكن جبريل كان يعارض مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء

قوله مبشرات هكذا بنسخ الشرح وهو مخالف للتلاوة والتلاوة بشرا أو ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات اه

فاذا القيه جبريل كان أجود بالخير من الريح المرسلة

ففي هذا اشارة الى الحكمة في التقسيط الذي أشرت اليه لتفصيل ما ذكره من المحكم والمتسوخ  
ويؤيده ايضا الرواية الماضية في بدء الخلق بلفظ فيدارسه القرآن فان ظاهره ان كلاهما كان  
يقرأ على الآخر وهي موافقة لقوله بعارضه فيستدعي ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد  
ولا يعارض ذلك قوله تعالى سنفرئك فلا تنسى اذا قلنا ان لانا في كماله المشهور وقول الاكثر  
لان المعنى انه اذا قرأه فلا ينسى ما قرأه ومن جملة الاقرام مدارس جبريل أو المراد ان المنفى بقوله  
فلا تنسى النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكر في الحال حتى لو قدر أنه نسي  
شيئا فإنه يذكره أياما في الحال وسأني مزيد بيان لذلك في باب نسيان القرآن ان شاء الله تعالى وقد  
تقدمت بقية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي (قوله حديثنا خالد بن يزيد) هو الكاهلي وأبو  
بكر هو ابن عباس بالتحسين والمجبة وأبو حصين بفتح أوله عثمان بن عاصم وذ كوان هو أبو صالح  
السمان (قوله كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم) كذا المهم بضم أوله على البناء  
للمجهول وفي بعضها بفتح أوله بخذف الفاعل فالحذف هو جبريل صرح به إسرائيل في روايته  
عن أبي حصين أخرجه الاسماعيلي ولفظه كان جبريل يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم  
القرآن في كل رمضان والى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة (قوله القرآن كل عام مرة) سقط  
لفظ القرآن لغیر الكشمهني زاد إسرائيل عند الاسماعيلي فيصبح وهو أجود بان خير من الريح  
المرسلة وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي هريرة وانما هي محفوظة من حديث ابن عباس  
(قوله فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه) في رواية إسرائيل عرضتين وقد تقدم ذكر  
الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة ويحتمل أيضا أن يكون السرف في ذلك أن رمضان من  
السنة الأولى لم يقع فيه مدارس لوقوع ابتداء التزول في رمضان ثم قرأ الوحي ثم تابع فوقعت  
المدارس في السنة الأخيرة مرتين ليستوي عدد السنين والعرض (قوله وكان يعتكف في كل  
عام عشرة افعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه) ظاهره أنه اعتكف عشرين يوما من  
رمضان وهو مناسب لفعل جبريل حيث ضاعف عرض القرآن في تلك السنة ويحتمل أن يكون  
السبب ما تقدم في الاعتكاف أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف عشرة افسافرا عما فلم  
يعتكف فاعتكف من قابل عشرين يوما وهذا انما يتأتى في سفرو وقع في شهر رمضان وكان  
رمضان من سنة تسع دخل وهو صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك وهذا بخلاف القصة المتقدمة  
في كتاب الصيام انه شرع في الاعتكاف في أول العشر الاخير فلما رأى ما صنع أزواجه من  
ضرب الاخيرة تركه ثم اعتكف عشر في شوال ويحتمل اتحاد القصة ويحتمل أيضا أن تكون  
القصة التي في حديث الباب هي التي أوردناها مسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور العشر التي في وسط الشهر فاذا استقبل احدي  
وعشرين رجوع فأقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال اني كنت أجاور  
هذه العشر الوسط ثم بدت الى أن أجاور العشر الاواخر فجاور العشر الاخير الحديث  
فيكون المراد بالعشر من العشر الاوسط والعشر الاخير ﴿ (قوله ما القراء من  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدى لتعليمه  
وهذا اللفظ كان في عرف السلف أيضا من تفقه في القرآن وذكر فيه ستة أحاديث \* الاول

\* حديثنا خالد بن يزيد حدثنا  
أبو بكر عن أبي حصين  
عن ذكوان عن أبي  
هريرة قال كان يعرض  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم القرآن كل عام مرة  
فعرض عليه مرتين في  
العام الذي قبض فيه وكان  
يعتكف في كل عام عشرة  
فاعتكف عشرين في العام  
الذي قبض فيه \* (باب القراء  
من أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) \* حديثنا حفص  
ابن عمر حدثنا شعبة عن  
عمرو عن ابراهيم

عن عمرو هو ابن مرة وقد نسب المصنف في المناقب من هذا الوجه وذهل الكرماني فقال هو عمرو بن عبد الله أبو اسحق السبيعي وليس كما قال (قوله عن مسروق) جاء عن ابراهيم وهو النخعي فيه شيخ آخر أخرجه الحاكم من طريق أبي سعيد المؤدب عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله وهو مقلوب فان المحفوظ في هذا عن الاعمش عن أبي وائل عن مسروق كما تقدم في المناقب ويحتمل أن يكون ابراهيم جده عن شيخين والاعمش جده عن شيخين (قوله خذوا القرآن من أربعة) أي تعلموه منهم والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين وهما المبدأ بهما واثنان من الانصار وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ومعاذ هو ابن جبل وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى أبي حذيفة من هذا الوجه وفي أوله ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال ذلك رجل لا زال أحبه بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خذوا القرآن من أربعة فبدأ به فذكر حديث الباب ويستفاد منه محبة من يكون ماهرا في القرآن وأن البداية بالرجل في الذي كره على غيره في أمر اشترك فيه مع غيره يدل على تقدمه فيه وتقدم بقية شرحه هناك وقال الكرماني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد الاعلام بما يكون بعده أي أن هؤلاء الأربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك وتعب بأنهم لم ينفردوا بل الذين مهروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة اليمامة ومات معاذ في خلافة عمر ومات أبي وابن مسعود في خلافة عثمان وقد تأخر زيد بن ثابت واقترنت اليه الرئاسة في القراءة وعاش بعدهم زمانا طويلا فالظاهر أنه أمر بالاختصاص في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركا بهم في حفظ القرآن بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وأزيد منهم جماعة من الصحابة وقد تقدم في غزوة بدر معونة أن الذين قبلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراء وكانوا سبعين رجلا \* الحديث الثاني (قوله حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي) كذا لا أكثر وحكى الجاني أنه وقع في رواية الاصيلي عن الجرجاني حدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي وهو خطأ مقلوب وليس لحفص بن عمر أب يروي عنه في الصحيح وانما هو عمر بن حفص ابن غياث بالغين المعجمة والتحتانية والمثلثة وكان أبوه قاضي الكوفة وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكور في المستخرج من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال أخرجه البخاري عن عمر بن حفص (قوله حدثنا شقيق بن سلمة) في رواية مسلم والنسائي جميعا عن اسحق عن عبدة عن الاعمش عن أبي وائل وهو شقيق المذكور وجاء عن الاعمش فيه شيخ آخر أخرجه النسائي عن الحسن بن اسمعيل عن عبدة بن سليمان عنه عن أبي اسحق عن هبيرة بن يريم ٢ عن ابن مسعود فان كان محفوظا احتمل أن يكون للاعمش فيه طريقان والافاسحق وهو ابن راهويه أثقن من الحسن بن اسمعيل مع أن المحفوظ عن أبي اسحق فيه ما أخرجه أحمد وابن أبي داود من طريق الثوري واسرائيل وغيرهما عن أبي اسحق عن خير بالخاء المعجمة مصغر عن ابن مسعود فحصل الشذوذ في رواية الحسن بن اسمعيل في موضعين (قوله خطبنا عبد الله بن مسعود فقال والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة) زاد عاصم عن بدر عن عبد الله وأخذت بقية القرآن عن أصحابه وعند اسحق بن راهويه في روايته المذكورة

عن مسروق ذكر  
عبد الله بن عمرو عبد الله  
ابن مسعود فقال لا زال  
أحبه سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول خذوا  
القرآن من أربعة من عبد  
الله بن مسعود وسالم ومعاذ  
وأبي بن كعب \* حدثنا عمر  
ابن حفص حدثنا أبي حدثنا  
الاعمش حدثنا شقيق بن  
سلمة قال خطبنا عبد الله بن  
مسعود فقال والله لقد  
أخذت من في رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بضعا  
وسبعين سورة

٢ قوله يريم بتحتانية أوله  
وزن عظيم اه تقريب  
اه من هامش الاصل



في أوله ومن يغفل يات بما غفل يوم القيامة ثم قال علي قراءة من تأمر ونهى أن أقرأ وقد قرأت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفي رواية النسائي وأبي عوانة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الأعشى عن أبي وائل قال خطبنا عبد الله بن مسعود علي المنبر فقال ومن يغفل يات بما غفل يوم القيامة غلوا مصاحفكم وكيف تأمر ونهى أن أقرأ علي قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وفي رواية خبير بن مالك المذكورة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا ولفظه لما أمر بالمصاحف أن تغير ساء ذلك عبد الله بن مسعود فقال من استطاع وقال في آخره أفأترك ما أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية له فقال اني غال مصحفي فمن استطاع أن يغسل مصحفه فليفعل وعند الحالك من طريق أبي ميسرة قال رحلت فاذا أنا بالاشعري وحذيفة وابن مسعود فقال ابن مسعود والله لا أدفعه يعني مصحفه أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره (قوله) والله لتدع علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله (وقوع في رواية عبدة وأبي شهاب جميعا عن الأعشى أني أعلمهم بكتاب الله بجذف من وزاد ولو أعلم أن أحدا أعلم مني لرحلت اليه وهذا لا ينفي اثبات من فاته في العلم ولم ينفي المساواة وسيأتي مزيد لذلك في الحديث الرابع (قوله) وما أنا بخيرهم) يستفاد منه أن الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقتضي الأفضلية المطلقة فالعلمية بكتاب الله لا تستلزم العلمية المطلقة بل يحتمل أن يكون غيره أعلم منه بعالم آخر فلهذا قال وما أنا بخيرهم وسيأتي في هذا البحث في باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ان شاء الله تعالى (قوله) قال شقيق) أي بالاسناد المذكور (جئلت في الحلق) بفتح الميم واللام (فاسمعت راداً يقول غير ذلك) يعني لم يسمع من يخالف ابن مسعود يقول غير ذلك أو المراد من يرد قوله ذلك ووقع في رواية مسلم قال شقيق جئلت في حلق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فاسمعت أحدا يرد ذلك ولا يعيبه وفي رواية أبي شهاب فلما نزل عن المنبر جئلت في الحلق فأسأله أحد بنيكم ما قال وهذا يخص عموم قوله أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عن كان منهم بالكوفة ولا يعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود فذكر نحو حديث الباب وفيه قال الزهري فبلغني أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه محمول على أن الذين كرهوا ذلك من غير العجوبة الذين شاهدتهم شقيق بالكوفة ويحتمل اختلاف الجهة فالذي نفي شقيق أن أحدا رده أو عابه وصف ابن مسعود بأنه أعلمهم بالقرآن والذي أثبته الزهري ما يتعلق بأمره بغل المصاحف وكان من اداب ابن مسعود بغل المصاحف كتمها واخفاؤها لئلا يخرج فتعدهم وكان ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاقتصار على قراءة واحدة والغناء ما عدا ذلك أو كان لا ينكر الاقتصار لما في عدمه من الاختلاف بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها لما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه فلما فاته ذلك ورأى أن الاقتصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استقرار القراءة على ما كانت عليه على أن ابن أبي داود ترجم باب رضى ابن مسعود بذلك بما صنع عثمان لكن لم يورد ما يصرح بمطابقة ما ترجمه به \* الحديث الثالث قوله كالجحيم فقرأ ابن مسعود سورة يوسف هذا ظاهره أن علمة حضر القصة وكذا أخرجه

والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخيرهم قال شقيق جئلت في الحلق أسمع ما يقولون فاسمعت راداً يقول غير ذلك \* حدثنا محمد ابن كثير أخبرنا سفيان عن الأعشى عن ابراهيم عن علمة قال كالجحيم فقرأ ابن مسعود سورة يوسف



الاسماعيلي عن أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه وأخرجه أبو نعيم من طريق يوسف  
القاضي عن محمد بن كثير فقال فيه عن علقمة قال كان عبد الله بن جهمص وقد أخرجه مسلم  
من طريق جري عن الاعمش ولفظه عن عبد الله بن مسعود قال كنت بجهمص فقرأت فذكر  
الحديث وهذا يقتضي أن علقمة لم يحضر القصة وإنما نقلها عن ابن مسعود وكذا أخرجه أبو  
عوانة من طريق عن الاعمش ولفظه كنت جالساً بجهمص وعنداً جعد عن أبي معاوية عن الاعمش  
قال عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف ورواية أبي معاوية عند مسلم لكن أحال بها (قوله) فقال  
رجل ما هكذا أنزلت لم أقف على اسمه وقد قيل أنه نهيك بن سنان الذي تقدمت له مع ابن مسعود  
في القرآن قصة غير هذه لكن لم أذكر ذلك صريحاً وفي رواية مسلم فقال لي بعض القوم أقرأ علينا  
فقرأت عليهم سورة يوسف فقال رجل من القوم ما هكذا أنزلت قال كان السائل هو القائل والا  
ففيه مبهمة آخر (قوله) فقال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم فقلت ويحك  
والله لقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) ووجدته ربح الخمر هي جملة حاله ووقع  
في رواية مسلم فينبغي أن أكله أو وجدت منه ربح الخمر (قوله) فضر به الحد في رواية مسلم  
فقلت لا تبرح حتى أجلدك قال جلدته الحد قال النووي هذا محمول على أن ابن مسعود كانت له  
ولاية إقامة الحد وديانة عن الإمام أعموماً وأخصواً وعلى أن الرجل اعترف بشربها  
بلا عذر والافلا يجب الحد بمجرد ربحها وعلى أن التكذيب كان بانكار بعضه جاهلاً أو  
كذب به حقيقة لكفر فقد أجمعوا على أن من جحد حرفاً مجمعا عليه من القرآن كفر اه  
والاحتمال الأول جيد ويحتمل أيضاً أن يكون قوله فضر به الحد أي رفعه إلى الأمير فضر به  
فأسند الضرب إلى نفسه مجازاً لكونه كان سيافيه وقال القرطبي إنما قام عليه الحد لأنه جعل  
له ذلك من له الولاية أو لأنه رأى أنه قام عن الإمام بواجب أو لأنه كان ذلك في زمان ولايته السكوفة  
فانه وليها في زمن عمر وصدر من خلافة عثمان انتهى والاحتمال الثاني موجه وفي الأخير غفلة  
عما في أول الخبر أن ذلك كان بجهمص ولم يلها ابن مسعود وإنما دخلها غازياً وكان ذلك في خلافة  
عمر وأما الجواب الثاني عن الرائحة فيرده النقل عن ابن مسعود أنه كان يرى وجوب الحد  
بجحد وجود الرائحة وقد وقع مثل ذلك لعثمان في قصة الوليد بن عقبة ووقع عند الاسماعيلي اثر  
هذا الحديث النقل عن علي أنه أنكر على ابن مسعود جلده الرجل بالرائحة وحدها اذ لم يقر ولم  
يشهد عليه وقال القرطبي في الحديث حجة على من يمنع وجوب الحد بالرائحة الحنفية وقد قال  
به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز (قلت) والمسئلة خلافية شهيرة وللمانع أن يقول إذا احتمل  
أن يكون أقر سقط الاستدلال بذلك ولما حكى الموفق في المغني الخلاف في وجوب الحد بمجرد  
الرائحة اختار أن لا يحد بالرائحة وحدها بل لابد معها من قرينة كأن يوجد سكران أو يتقيأها  
ولمحوه أن يوجد جماعة شهر وبالفسق ويوجد معهم خمر ويوجد من أحدهم رائحة الخمر  
وحكى ابن المنذر عن بعض السلف أن الذي يجب عليه الحد بمجرد الرائحة من يكون مشهوراً  
بأدمان شرب الخمر وقيل بنحو هذا التفصيل فيمن شك وهو في الصلاة هل خرج منه ربح أو لا فإن  
قارن ذلك وجود الرائحة دل ذلك على وجود الحد فينوضاً وإن كان في الصلاة فلينصرف  
ويحمل ما ورد من ترك الوضوء مع الشك على ما إذا تجرد الظن عن القرينة وسيكون لنا عودة إلى

٢ قوله جري في نسخة  
جريح وليجرح اه

فقال رجل ما هكذا أنزلت  
فقال قرأت على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال  
أحسنتم ووجدته ربح  
الخمر فقال أجمع أن  
تكذب بكتاب الله وتشرب  
الخمر فضر به الحد \* حدثنا  
عمر بن حفص حدثنا أبي  
حدثنا الاعمش

حدثنا مسلم عن مسروق  
قال قال عبد الله رضي الله  
عنه والله الذي لا اله غيره  
ما أنزلت سورة من كتاب  
الله إلا أنا أعلم أين أنزلت ولا  
أنزلت آية من كتاب الله إلا  
أنا أعلم فيمن أنزلت ولو أعلم  
أحد أعلم مني بكتاب الله  
تبلغه إلا بل لركبت إليه  
\* حدثنا حفص بن عمر  
حدثناهمام حدثنا قتادة  
قال سألت أنس بن مالك  
رضي الله عنه من جمع  
القرآن على عهد النبي صلى  
الله عليه وسلم قال أربعة  
كلهم من الأنصار أبي بن  
كعب ومعاذ بن جبل وزيد  
ابن ثابت وأبو زيد

هذه المسئلة في كتاب الحدود أن شاء الله تعالى وأما الجواب عن الثالث فنجيب أيضاً لكن يحتمل أن  
يكون ابن مسعود كان لا يرى عواخذة السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره وقال  
القرطبي يحتمل أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن وهو الذي يظهر من قوله  
ما هكذا أنزلت فإن ظاهره أنه أثبت أنزالها ونفي الكيفية التي أوردناها ابن مسعود وقال الرجل  
ذلك إما جهلاً منه أو قلة حفظ أو عدم تثبت بعينه عليه السكر وسيأتي مزيد بحث في ذلك في كتاب  
الطلاق أن شاء الله تعالى \* الحديث الرابع (قوله حدثنا مسلم) هو أبو النخعي الكوفي وقع كذلك  
في رواية أبي حنيفة عن الأعمش عن الأسماعيلي وفي طبقة مسلم هذا رجلان من أهل الكوفة  
يقال لكل منهما مسلم أحدهما يقال له الأعور والآخر يقال له البطين فالأول هو مسلم بن كيسان  
والثاني مسلم بن عمران ولم أر لأحد منهما رواية عن مسروق فإذا أطلق مسلم عن مسروق  
عرف أنه هو أبو النخعي ولو اشتراكوا في أن الأعمش روى عن الثلاثة (قوله قال عبد الله) في رواية  
قطبة عن الأعمش عند مسلم عن عبد الله بن مسعود (قوله والله) في رواية جرير عن الأعمش  
عند ابن أبي داود قال عبد الله لم يصنع بالمصاحف ما صنع والله إلى آخره (قوله فيمن أنزلت) في  
رواية الكشميني فيما أنزلت ومثله في رواية قطبة وجرير (قوله ولو أعلم أحد أعلم مني بكتاب الله  
تبلغه إلا بل) في رواية الكشميني تبلغه وهي رواية جرير (قوله لركبت إليه) تقدم في  
الحديث الثاني بلقظ لركبت إليه ولا يبي عبيد من طريق ابن سيرين ثبت أن ابن مسعود قال لو  
أعلم أحد تبلغه إلا بل أحدث عهداً بالعرضة الأخيرة مني لآتيته أو قال لتكلفت أن آتيه  
وكأنه احتراز بقوله تبلغه إلا بل عن لا يصل إليه على الواحد ما لكونه كان لا يركب البحر  
فقيس بالبر وأنه كان جازماً بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحتراز عن سكان السماء وفي  
الحديث جواز ذكر الإنسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ويحمل ما ورد من ذم ذلك  
على من وقع ذلك منه نفراً أو إعجاباً \* الحديث الخامس حديث أنس ذكره من وجهين (قوله  
سألت أنس بن مالك من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة كلهم من  
الأنصار) في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في أول الحديث افتخر الحبيان  
الأوس والخزرج فقال الأوس منا أربعة من اهتزله العرش سعيد بن معاذ ومن عدلت شهادته  
شهادة رجلين خزيمة بن ثابت ومن غسلته الملائكة حنظلة بن أبي عامر ومن جته الدبر عاصم بن  
ثابت فقال الخزرج منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم فذكرهم (قوله وأبو زيد) تقدم في  
مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قتادة قلت لأنس من أبو زيد قال أحد عمومي وتقدم بيان  
الاختلاف في اسم أبي زيد هناك وجوزت هناك أن لا يكون لقول أنس أربعة مفهوم لكن رواية  
سعيد التي ذكرتها الآن من عند الطبري صريحة في الحصر وسعيد ثبت في قتادة ويحتمل مع ذلك  
أن مراد أنس لم يجمعه غيرهم أي من الأوس بقرينة المفارقة المذكورة ولم يردني ذلك عن  
المهاجرين ثم في رواية سعيد أن ذلك من قول الخزرج ولم ينص باسم قائل ذلك لكن لما أورده  
أنس ولم يعقبه كان كأنه قائل به ولا سيما وهو من الخزرج وقد أجاب القاضي أبو بكر الباقلاني  
وغيره عن حديث أنس هذا بأجوبة \* أحدها أنه لا مفهوم له فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه  
\* ثانيها المراد لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها الأول \* ثالثها لم يجمع ما نسخ

منه بعد تلاوته وما لم ينسخ الأولئك وهو قريب من الثاني \* رابعها أن المراد بجمعه تلقيه من  
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بواسطة بخلاف غيرهم فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة  
 \* خامسها أنهم تصدوا لآلقائه وتعليمه فاشتهروا به وثنى حال غيرهم عن عرف حالهم فحصر ذلك  
 فيهم بحسب علمه وليس الأمر في نفس الأمر كذلك أو يكون السبب في خفتهم أنهم كانوا غافلين  
 الرياء والحبب وأمن ذلك من أظهره \* سادسها المراد بالجمع الكتابة فلا ينفى أن يكون غيرهم جمعه  
 حفظاً عن ظهر قلب وأما هؤلاء فجمعه وكتابة وحفظوه عن ظهر قلب \* سابعها المراد أن أحدا  
 لم ينسخ بأنه جمعه بمعنى أكمل حفظه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الأولئك بخلاف  
 غيرهم فلم ينسخ بذلك لأن أحدا منهم لم يكمله الا عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين  
 نزلت آية من منعه فعل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها الأولئك الأربعة ممن جمع  
 جميع القرآن قبلها وان كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجمع البين \* ثامننا ان المراد بجمعه  
 السمع والطاعة والعمل بموجبه وقد أخرج أحمد في الزهد من طريق أبي الزاهد بن رجل أتي  
 أبا الدرداء فقال ان ابي جمع القرآن فقال اللهم غفر انما جمع القرآن من سمع له وأطاع وفي غاب  
 هذه الاحتمالات تكلف ولا سيما الاخير وقد أمأت قبل هذا الى احتمال آخر وهو أن المراد اثبات  
 ذلك للخروج دون الاوس فقط فلا ينفى ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين ومن جاء بعدهم  
 ويحتمل أن يقال انما اقتصر عليهم أنس لتعلق غرضه بهم ولا ينفى بعده والذي يظهر من كثير من  
 الاحاديث ان أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد تقدم في المبعث  
 انه بنى مسجداً بقنطرة داره فكان يقرأ فيه القرآن وهو محمول على ما كان نزل منه اذ ذاك وهذا  
 مما لا يرتاب فيه مع شدة حرص أبي بكر على تلقى القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وفراغ باله له  
 وهما بمكة وكثرة ملازمة كل منهما لآخر حتى قال عائشة كما تقدم في الهجرة انه صلى الله  
 عليه وسلم كان يأتيهم بكرة وعشية وقد صحح مسلم حديث يوم القوم اقرؤهم لكتاب الله  
 وتقدمت الإشارة اليه وتقدم انه صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يؤم في مكانه لما مرض فبدل  
 على أنه كان أقرأهم وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأخرج النسائي بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر قال جئت القرآن فقرأت به كل ليلة  
 فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأه في شهر الحديث وأصله في الصحيح وتقدم في الحديث الذي  
 مضى ذكر ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وكل هؤلاء من المهاجرين وقد ذكر أبو عبيد القراء  
 من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعد من المهاجرين الخلفاء الأربعة وطهحة وسعدا وابن  
 مسعود وحذيفة وسالم وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادلة ومن النساء عائشة وحفصة  
 وأم سلمة ولكن بعض هؤلاء انما أكمله بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرد على الحصر المذكور  
 في حديث أنس وعبد ابن أبي داود في كتاب الشريعة من المهاجرين أيضاً تميم بن أوس الداري  
 وعقبة بن عامر ومن الانصار عباد بن الصامت ومعاذ الذي يكنى أبا حليمه وجميع بن حارثة وفضالة  
 ابن عبيد ومسلمة بن مخلد وغيرهم وصرح بأن بعضهم انما جمعه بعد النبي صلى الله عليه وسلم وعن  
 جمعه أيضاً أبو موسى الأشعري ذكره أبو عمر والداني وعبد بعض المتأخرين من القراء عمر بن  
 العاص وسعد بن عباد وأم ورقة (قوله تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن ثمامة عن

\* تابعه الفضل عن حسين  
 ابن واقد عن ثمامة عن أنس  
 \* حدثنا علي بن أسد حدثنا  
 عبد الله بن المشي حدثني  
 ثابت البناني وثمانية عن

أنس) هذا التعليق وصله اسحق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به ثم أخرجه المصنف من طريق عبد الله بن المثنى حدثني ثابت البناني وثمالة عن أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة فذكر الحديث في ألف رواية قتادة من وجهين أحدهما التصريح بصيغة الحصر في الأربعة ثانيهما ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب فاما الأول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه وقد استنكره جماعة من الأئمة قال المازري لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الامر كذلك لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه والافكيف الا حاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في السلاسل وهذا لا يتم الا ان كان لقي كل واحد منهم على انفراده وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في غاية البعد في العادة واذا كان المرجح الى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك قال وقد تقدم بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ولا تمسك لهم فيه فاننا لانسلم جملة على ظاهره سلمناه ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الامر كذلك سلمناه لكن لا يلزم من كون كل واحد من الجمل الغفير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعهم الجمل الغفير وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه بل اذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع كفي واستدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم من أنه قتل يوم اليمامة سبعون من القراء وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بيتر معونة مثل هذا العدد قال وانما خص أنس الأربعة بالذکر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم أول كونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم وأما الوجه الثاني من المخالفة فقال الاسماعيلي هذا ان الحديان مختلفان ولا يجوز ان في الصحيح مع تباينهما بل الصحيح أحدهما وحرم البيهقي بان ذكر أبي الدرداء وهم والصواب أبي بن كعب وقال الداودي لا أرى ذكر أبي الدرداء محفوظا (قلت) وقد أشار البخاري الى عدم الترجيح باستواء الطرفين فطريق قتادة على شرطه وقد رواه عنه عليها ثمانية في إحدى الروايتين عنه وطريق ثابت أيضا على شرطه وقد رواه عنه أيضا ثمانية في الرواية الأخرى لكن مخرج الرواية عن ثابت وثمالة بموافقة وقد وقع عن عبد الله بن المثنى وفيه مقال وان كان عند البخاري مقبولا لكن لا تعادل روايته رواية قتادة ويرجح رواية قتادة حديث عمر في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ولعل البخاري أشار باخراجه الى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على غيره ويمتثل أن يكون أنس حدث بهذا الحديث في وقتين فذكر مرة أبي بن كعب ومرة بدله أبا الدرداء وقد روى ابن أبي داود من طريق محمد بن كعب القرظي قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة من الانصار معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الانصاري واسناده حسن مع ارساله وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المثنى في ذكر أبي الدرداء وان خالفه في العدد والمعدود ومن طريق الشعبي قال جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة منهم أبو الدرداء ومعاذ وأبو زيد وزيد بن ثابت وهؤلاء الأربعة هم الذين ذكروا في رواية عبد الله بن المثنى واسناده صحيح مع ارساله فلهذا في البخاري ما أكثر اطلاعه وقد تبين بهذه الرواية المرسلة قوة رواية عبد الله بن المثنى وأن روايته أصلا والله أعلم وقال الكرماني لعل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان أبو الدرداء ممن جمع فقال أنس ذلك ردا عليه وأتى بصيغة الحصر ادعاء ومبالغة ولا يلزم منه النفي عن غيرهم

أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت

وأبو زيد قال ونحن ورثناه \* حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا يحيى عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال عمر بن الخطاب وأبو بكر بن أبي وقيل يقول أخذته من في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أتركه لشيء قال الله تعالى ما نسخ من آية أو نسها نأت بغير منها أو مثلها \* (باب فضل فاتحة الكتاب) \* (٤٩) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى ابن سعيد أخبرنا شعبة قال

بطريق الحقيقة والله أعلم (قوله) وأبو زيد قال ونحن ورثناه القائل ذلك هو أنس وقد تقدم وفي مناقب زيد بن ثابت قال قتادة قلت من أبو زيد قال أحد عومتي وتقدم في غزوة بدر من وجه آخر عن قتادة عن أنس قال مات أبو زيد وكان بدر يترك عقباً وقال أنس نحن ورثناه وقوله أحد عومتي برّد قوله من سمي أبازيد المذكور سعد بن عبيد بن النعمان أحد بني عمرو بن عوف لأن أنس أخزرجي وسعد بن عبيد أوسمي وإذا كان كذلك أحتمل أن يكون سعد بن عبيد ممن جمع ولم يطلع أنس على ذلك وقد قال أبو أحمد العسكري لم يجمعه من الأوس غيره وقال محمد بن حبيب في الخبر سعد بن عبيد ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية الشعبي التي أشرت إليها المغاربة بين سعد بن عبيد وبين أبي زيد فإنه ذكرهما جميعاً فدل على أنه غير المراد في حديث أنس وقد ذكر ابن أبي داود في جمع القرآن قيس بن أبي صعصعة وهو خزرجي وقدّم أنه يكنى أبازيد وسعد بن المنذر بن أوس بن زهير وهو خزرجي أيضاً لكن لم أر التصريح بأنه يكنى أبازيد ثم وجدت عند ابن أبي داود ما يرفع الإشكال من أصله فإنه روى بإسناد على شرط البخاري إلى عامة عن أنس أن أبازيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن قال وكان رجلاً من بني عدي بن النجار أحد عومتي ومات ولم يدع عقباً ونحن ورثناه قال ابن أبي داود حدثنا أنس بن خالد الأنصاري قال هو قيس بن السكن من زعوراً من بني عدي ابن النجار قال ابن أبي داود مات قريماً من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فذهب علمه ولم يؤخذ عنه وكان عقباً بدرياً الحديث السادس (قوله يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري (قوله) عن حبيب بن أبي ثابت عند اسماعيل بن حبيب (قوله) أبي أقرؤنا كذا لا كثروبه جزم المزني في الأطراف فقال ليس في رواية صدقة ذكر علي (قلت) وقد ثبت في رواية النسفي عن البخاري فأول الحديث عنده على أقصانا وأبي أقرؤنا وقد ألحق الدمياطي في نسخه في حديث الباب ذكر علي وليس بجيد لأنه ساقط من رواية الثوري التي عليها مدار روايته وقد تقدم في تفسير البقرة عن عمرو بن علي عن يحيى القطان بسنده هذا وفيه ذكر علي عند الجميع (قوله) من لحن أبي أي من قراءه ولحن القول فخواه ومعناه والمراد به هنا القول وكان أبي بن كعب لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تلقاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أخبره غيره أن تلاوته نسخ لانه إذا سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم حصل عنده القطع به فلا يزول عما أخبره غيره أن تلاوته نسخ وقد استدلل عليه عمر بالآية الدالة على النسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك وقد تقدم بقية شرحه في التفسير (قوله) فصل فاتحة الكتاب ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي سعيد بن المعلى في أنها أعظم سورة في القرآن والمراد بالعظم عظم القدر بالشواب المرتب على قراءتها وإن كان غيرها أطول منها وذلك لما اشتملت عليه من المعاني المناسبة لذلك وقد تقدم شرح ذلك مبسوطاً في أول التفسير \* ثانيهما

(٧ - فتح الباري سع)

أونسأل النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدسنا المدينة ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال وما كان يدريه أنها رقية أقسموا واضربوا لي بسهم

حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن المعلى قال كنت أصلي فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجبه قلت يا رسول الله اني كنت أصلي قال ألم يقل الله استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ثم قال ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد فأخذ بيدي فلما أردنا أن نخرج قلت يا رسول الله انك قلت ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته \* حدثنا محمد بن المنني حدثنا وهب حدثنا هشام عن محمد عن معبد عن أبي سعيد الخدري قال كافي مسير لنا فبرنا فجاءت جارية فقالت ان سيدا حتى سليم وأن نقرنا غيب فهل منكم راق فقام معهما رجل ما كنا نأبه برقية فرفاه فبرأ فامر لنا ثلاثين شاة وسقانا لبنا فلما رجع قلنا له أكننت تحسن رقية أو كنت ترقى قال لا ما رقيت إلا بأمر الكتاب قلنا لا تتحدثوا شيئا حتى تأتي

حديث أبي سعيد الخدري في الرقة بفاتحة الكتاب وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجارة وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة قال القرطبي اختصت الفاتحة بانها مبدأ القرآن وحاوية لجميع علومه واحتوائها على الشئ على الله والاقرار بعبادته والاخلاص له وسؤال الهداية منه والاشارة الى الاعتراف بالعجز عن القيام بنعمه والى شأن المعاد وبيان عاقبة الجاحدين الى غير ذلك مما يقتضى أنها كلها موضع الرقصة وذكر الرويانى في الجوان البسمله أفضل آيات القرآن وتعقب بحديث آية الكرسي وهو الصحيح (قوله وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث الخ) أراد بهذا التعليق التصريح بالتحديث من محمد بن سيرين لهشام ومن معبد لمحمد فانه في الاسناد الذى ساقه أو لا بالعنونة في الموضوعين وقد وصله الاسماء على من طريق محمد بن يحيى الذهلى عن أبي معمر كذلك وذكر أبو على الجبائى انه وقع عند القابسي عن أبي زيد السند الى محمد بن سيرين وحدثني معبد بن سيرين بواو العطف قال والصواب حذفها (قوله ما) فضل سورة البقرة) أورد فيه حديثين الاول (قوله عن سليمان) هو الاعمش ولشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور أخرجه أبو داود عن حفص بن عمر عن شعبة عنه وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة كذلك وجمع غندر عن شعبة فآخرجه مسلم عن أبي موسى وبن دار وأخرجه النسائي عن بشر بن خالد ثلاثتهم عن غندر أما الاولان فقالا عنه عن شعبة عن منصور وأما بشر فقال عنه عن شعبة عن الاعمش وكذا أخرجه أحمد عن غندر (قوله عن عبد الرحمن) هو ابن يزيد النخعي (قوله عن أبي مسعود) في رواية أحمد عن غندر عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن أبي مسعود وقال في آخره قال عبد الرحمن ولقيت أبا مسعود فحدثني به وسألتني نحوه للمصنف من وجه آخر في باب كم يقرأ من القرآن وأخرجه في باب من لم يقرأ سورة كذا من وجه آخر عن الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن وعلقمة جميعهما عن أبي مسعود فكان ابراهيم حله عن علقمة أيضا بعد ان حدثه به عبد الرحمن عنه كمالتي عبد الرحمن أبا مسعود فحمله عنه بعد ان حدثه به علقمة وأبو مسعود هذا هو عقبه بن عمرو الانصاري البدرى الذى تقدم بيان حاله في غزوة بدر من المغازي ووقع في رواية عبدوس بدله ابن مسعود وكذا عند الاصمعي عن أبي زيد المروزي وصوبه الاصمعي فاخطأ في ذلك بل هو تصحيف قال أبو على الجبائى الصواب عن أبي مسعود وهو عقبه بن عمرو (قلت) وقد أخرجه أحمد من وجه آخر عن الاعمش فقال فيه عن عقبه بن عمرو (قوله من قرأ بالآيتين) كذا اقتصر البخاري من المتن على هذا القدر ثم حول السند الى طريق منصور عن ابراهيم بالسند المذكور وأكمل المتن فقال من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه وقد أخرجه أحمد عن ججاج بن محمد عن شعبة فقال فيه من سورة البقرة لم يقل آخر فعل هذا هو السر في تحويل السند ليسوقه على لفظ منصور على انه وقع في رواية غندر عند أحمد بلفظ من قرأ الآيتين الاخيرتين فعلى هذا فيكون اللفظ الذى ساقه البخاري لفظ منصور وليس بينه وبين لفظ الاعمش الذى حوله عنه مغايرة في المعنى والله أعلم (قوله من آخر سورة البقرة) يعنى من قوله تعالى آمن الرسول الى آخر السورة وآخر الآية الاولى المصير ومن ثم الى آخر السورة آية واحدة وأما ما اكتسبت فليست رأس آية باتفاق العاديين وقد أخرج علي بن سعيد العسكري في ثواب القرآن حديث الباب من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش عن علقمة بن قيس عن

\* وقال أبو معمر حدثنا  
عبد الوارث حدثنا هشام  
حدثنا محمد بن سيرين حدثنا  
معبد بن سيرين عن أبي  
سعيد الخدري بهذا (باب  
فضل سورة البقرة) \*  
\* حدثنا محمد بن كثير  
أخبرنا شعبة عن سليمان  
عن ابراهيم عن عبد الرحمن  
عن أبي مسعود رضى الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من قرأ بالآيتين  
\* وحدثنا أبو نعيم حدثنا  
سفيان عن منصور عن  
ابراهيم عن عبد الرحمن بن  
يزيد عن أبي مسعود رضى  
الله عنه قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم من قرأ  
بالآيتين من آخر سورة  
البقرة في ليلة

٢ قوله عن أبي زيد المروزي  
كذا في نسخة وفي أخرى عن  
أبي أحمد الجرجاني



عقبته بن عمرو بلفظ من قرأه ما بعد العشاء الأخرة أجرنا آمن الرسول الى آخر السورة ومن  
حديث النعمان بن بشير رفعه ان الله كتب كتابا أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في  
آخره آمن الرسول وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ولا يبيح في  
فضائل القرآن من مرسل جابر بن نفير فحووه وزادوا قرؤهما وعلوهما أبناء كم ونساء كم فأنهما  
قرآن وصلاة ودعاء (قوله كفتاه) أي أجرنا عنه من قيام الليل بالقرآن وقيل أجرنا عنه  
عن قراءة القرآن مطلقا سواء كان داخل الصلاة أم خارجها وقيل معناه أجرناه فيما يتعلق  
بالاعتقاد لما اشتهرنا عليه من الايمان والاعمال اجالا وقيل معناه كفتاه كل سوء وقيل كفتاه  
شر الشيطان وقيل دفعنا عنه شر الانس والجن وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسببهما من  
الثواب عن طلب شيء آخر وكانهما اختصتا بذلك لما تضمنتا من النشاء على العباد بما يجمل  
اقتيادهم الى الله وابتهاهم ورجوعهم اليه وما حصل لهم من الاجابة الى مطلوبهم وذكر  
الكرمانى عن النووى انه قال كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي كذا نقل عنه جازما  
به ولم يقل ذلك النووى وانما قال مانصه قيل معناه كفتاه من قيام الليل وقيل من الشيطان  
وقيل من الآفات ويحتمل من الجميع هذا آخر كلامه وكان سبب الوهم ان عند النووى عقب  
هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فلعل النسخة التي وقعت للكرمانى سقط منها لفظ  
باب وصحفت فضل فصارت وقيل واقتصر النووى في الاذكار على الاول والثالث فقلنا ثم قال فات  
ويجوز ان يراد الاولان انتهى وعلى هذا أقول يجوز ان يراد جميع ما تقدم والله أعلم والوجه  
الاول وردصريحمان طريق عاصم عن علاقة عن أبي مسعود رفعه من قرأ خاتمة البقرة  
أجزأت عنه قيام ليلة ويؤيد الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه ان الله كتب كتابا أنزل  
منه آيتين ختم بهما سورة البقرة لا يقرآن في دار فقر بهما الشيطان ثلاث ليال أخرجه الحاكم  
وصححه وفي حديث معاذ لما أمسك الجنى وآية ذلك أنه لا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة  
فيدخل أحد منا بيته تلك الليلة أخرجه الحاكم أيضا الحديث الثاني حديث أبي هريرة تقدم  
شرحه في الوكالة وقوله في آخره صدقك وهو كذوب هو من التميم البليغ لانه لما أوهم مدحه  
بوصفه الصدق في قوله صدقك استدرلني الصدق عنه بصيغة مباغته والمعنى صدقك في هذا  
القول مع ان عادته الكذب المستمر وهو كقولهم قد يصدق الكذوب وقوله ذاك شيطان كذا  
للاكثر وتقدم في الوكالة انه وقع هنا ذاك الشيطان واللام فيه للجنس أو العهد الذهني من الوارد  
ان لكل آدمي شيطانا وكل به أو اللام بدل من الضمير كما انه قال ذاك شيطانك أو المراد الشيطان  
المذكور في الحديث الآخر حيث قال في الحديث ولا يقر بك شيطان وشرحه الطيبي على هذا  
فقال هو أي قوله فلا يقر بك شيطان مطلق شائع في جنسه والثاني فرد من افراد ذاك الجنس وقد  
استشكل الجمع بين هذه القصة وبين حديث أبي هريرة أيضا الماضي في الصلاة وفي التفسير  
وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم قال ان شيطانا تفلت على البارحة الحديث وفيه ولو لا دعوة أخي  
سليمان لا أصبح مر بوطا بساوية وتقرب الاشكال انه صلى الله عليه وسلم امتنع من امساكهم من أجل  
دعوة سليمان عليه السلام حيث قال وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد من بعدى قال الله تعالى فسخرنا  
له الرج ثم قال والشياطين وفي حديث الباب ان أبا هريرة أمسك الشيطان الذي رآه وأراد حمله

كفتاه وقال عثمان  
ابن الهيثم حدثنا عوف  
عن محمد بن سيرين عن  
أبي هريرة رضي الله عنه  
قال وكفى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يحفظ زكاة  
رمضان فأنا أت فجعل  
يحشون الطعام فأخذته  
فقلت لا رفعنك الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقص  
الحديث فقال اذا أويت  
الى فراشك فاقرأ آية الكرسي  
لم يزل معك من الله حافظ  
ولا يقربك شيطان حتى  
تصبح فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم صدقك وهو  
كذوب ذاك شيطان



الى النبي صلى الله عليه وسلم والجواب انه يحتمل أن يكون المراد بالشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم أن يوثقه هو رأس الشياطين الذي يلزم من التمكّن منه التمكّن منهم قبضاهي حينئذ ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد والتوقيع منهم والمراد بالشيطان في حديث الباب اما شيطانه بخصوصه أو آخر في الجمله لانه يلزم من تمكّنه منه اتباع غير من الشياطين في ذلك التمكّن أو الشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم بربطه بتدلي له في صفته التي خلق عليها وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هيئتهم واما الذي تدلي لاي هريرة في حديث الباب فكان على هيئة الأدميين فلم يكن في أمساكه مضاهاة لتلك سليمان والعلم عند الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب فضل الكهف** في رواية أي الوقت فضل سورة الكهف وستط لفظ باب في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لغير أي ذكر **قوله** (حدثنا زهير) هو ابن معاوية **قوله** (عن البراء) في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أي اسحق سمعت البراء **قوله** (كان رجل) قيل هو أسيد بن حضير كما سألت من حديثه نفسه بعد ثلاثة أبواب لكن فيه أنه كان يقرأ سورة البقرة وفي هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف وهذا ما هره التعداد وقد وقع قريب من القصة التي لا سيد لنا بت بن قيس بن شماس لكن في سورة البقرة أيضا وأخرج أبو داود من طريق مرسله قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ألم ترنا بن بن قيس لم تزل داره البارحة تزهري مصابيح قال فله قرأ سورة البقرة فسئل قال قرأت سورة البقرة ويحتمل أن يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعا أو من كل منهما **قوله** (بسطنين) جمع شطن بفتح المعجمة وهو الخبل وقيل بشرط طوله وكانه كان شديدا الصعوبة **قوله** (وجعل فرسه ينقر) بنون وفاء ومهملة وقد وقع في رواية لمسلم تنقر بقاف ورأى وخطأ معاص فان كان من حيث الرواية فذلك والاغصناها هنا واضح **قوله** (تلك السكينة) بمهملة وزن عظيمة وحكى ابن قرقول والصغاني فيها كسرا ولها والتشديد بلفظ المرادف للمدية وقد نسبته ابن قرقول للعربي وانه حكاه عن بعض أهل اللغة وتكرر لفظ السكينة في القرآن والحديث فروى الطبري وغيره عن علي قال هي ريح هفافة لها وجه كوجه الانسان وقيل لها رأسان وعن مجاهد لها رأس كراس الهرة وعن الربيع بن أنس لعينها شعاع وعن السدي السكينة طست من ذهب من الجنة يغسل فيها قلوب الانبياء وعن أبي مالك قال هي التي ألقى فيها موسى الألواح والنوراة والعصى وعن وهب بن منبه هي روح من الله وعن الضحالك بن مزاحم قال هي الرحمة وعنه هي سكون القلب وهذا اختصار الطبري وقيل هي الطمانينة وقيل الوقار وقيل الملائكة ذكره الصغاني والذي يظهر أنهم مقولة بالاشتراك على هذه المعاني فيحمل كل موضع وردت فيه على ما يليق به والذي يليق بحديث الباب هو الاول وليس قول وهب يعيد وأما قوله فأرسل الله سكينة عليه وقوله هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين فيحتمل الاول ويحتمل قول وهب والضحالك فقد أخرج المصنف حديث الباب في تفسير سورة النسخ كذلك وأما التي في قوله تعالى فيه سكينة من ربكم فيحتمل قول السدي وأبي مالك وقال النووي المختار أنها شيء من المخلوقات فيه طمأينة ورجوة ومعه الملائكة **قوله** (تنزلت) في رواية الكشميهني تنزل بضم اللام بغير تاء والاصل تنزل وفي رواية الترمذي نزات مع القرآن أو على القرآن ﴿قوله﴾ **باب فضل سورة النسخ** في رواية

\* (باب فضل الكهف) \*  
حدثنا عمرو بن خالد حدثنا  
زهير حدثنا أبو اسحق عن  
البراء قال كان رجل يقرأ  
سورة الكهف والى جابه  
حصان مربوط ببسطنين  
فتغشاه سحابة فجعلت تدنو  
وتدنو وجعل فرسه ينقر فلما  
أصبح أتى النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكر ذلك له فقال تلك  
السكينة تنزلت بالقرآن  
\* (باب فضل سورة النسخ) \*  
حدثنا اسمعيل قال حدثني  
مالك

عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلا فساله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سألته فلم يجبه ثم سألته فلم يجبه فقال عمر تكلمت أمك نزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك لا يحيلك قال عمر فخرت بعيري حتى كنت أمام الناس وخشيت أن ينزل في قرآن فأنشبت أن سمعت صارخا يصرخ قال فقلت لقد خشيت أن يكون نزل في قرآن قال فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فقال لقد أنزل على الدلة سورة لهن أحب إلي مما طلعت عليه الشمس ثم قرأنا فتحنا لكتفحيننا \* (باب فضل قل هو الله أحد) \* فيه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا عبد الله ابن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رجلا سمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد يرددها فلما أصبح جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له وكان الرجل يتقالها

غير أبي ذر فضل سورة الفتح بغير باب (قوله عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره) تقدم في غزوة الفتح وفي التفسير أن هذا السياق صورته الارسل وأن الاسماعيلي واليزار أخرجاه من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك بصريح الاتصال ولفظه عن أبيه عن عمر ثم وجدته في التفسير من جامع الترمذي من هذا الوجه فقال عن أبيه سمعت عمر ثم قال حديث حسن غريب وقد رواه بعضهم عن مالك فإشارته إلى الطريق التي أخرجه البخاري وما وافقها وقد بينت في المقدمة أن في أثناء السياق ما يدل على أنه من رواية أسلم عن عمر لقوله فيه قال عمر فخرت بعيري إلى آخره وقد قدمت بقية شرحه في تفسير سورة الفتح (قوله باب) فضل قل هو الله أحد فيه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) هو طرف من حديث أوله أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على سرية فكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بقل هو الله أحد الحديث وفي آخره أخبروه أن الله يحبه وسأني موصولا في أول كتاب التوحيد بتمامه وتقدم في صفة الصلاة من وجه آخر عن أنس وبينت هناك الاختلاف في تسميته وذكر فيه بعض فوائد وأحلت ببقية شرحه على كتاب التوحيد وذهل الكرماني فقال قوله فيه عمرة أي روت عن عائشة حديثا في فضل سورة الاخلاص ولم يكن على شرطه لم يذكره بنصه واكتفى بالإشارة إليه اجمالا كذا قال وغذل عما في كتاب التوحيد والله أعلم (قوله عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) هذا هو المحفوظ وكذا هو في الموطأ ورواه أبو صفوان الأموي عن مالك فقال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه أخرجه الدارقطني وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن أبيه ومع من طريق يحيى القطان ثلاثتهم عن مالك وقال بعده أن الصواب عبد الرحمن بن عبد الله كافي الاصل وكذا قال الدارقطني وأخرجه النسائي أيضا من وجه آخر عن اسمعيل بن جعفر عن مالك كذلك وقال بعده الصواب عبد الرحمن بن عبد الله وقد تقدم مثل هذا الاختلاف في حديث آخر عن مالك في كتاب الاذان (قوله أن رجلا سمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد يرددها) القاري هو قتادة بن النعمان أخرجه أحمد من طريق أبي الهيثم عن أبي سعيد لعله أبو سعيد راوى الحديث لانه أخوه لاهمه وكانا متجاورين وبذلك جزم ابن عبد البر فكانه أجهم نفسه وأخاه وقد أخرجه الدارقطني من طريق اسحق بن الطباع عن مالك في هذا الحديث بلفظ أن لي جارا يقوم بالليل فيأبقر الأبل هو الله أحد (قوله يقرأ قل هو الله أحد) في رواية محمد بن جهم يقرأ قل هو الله أحد كلها يرددها (قوله وكان الرجل) أي السائل (قوله يتقالها) بتشديد اللام وأصله يتقالها أي يعتقد أنها قليلة وفي رواية ابن الطباع المذكورة كأنه يقلها وفي رواية يحيى القطان عن مالك فكانه استقلها والمراد استقلال العمل لا التقيص (قوله وزاد أبو عمر) قال الدمشقي هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقري وخالفه المزني تبع لابن عساكر فزما بأنه اسمعيل بن إبراهيم الهذلي وهو الصواب وإن كان كل من المنقري والهذلي يكنى أبا عمر وكلاهما من شيوخ البخاري لكن هذا الحديث إنما يعرف بالهذلي بل لا يعرف للمنقري عن اسمعيل بن جعفر شيئا وقد وصله النسائي والاسماعيلي من طرق عن أبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده إنها تعدل ثلث القرآن \* وزاد أبو عمر

معمر اسمعيل بن ابراهيم الهذلي (قوله) حدثنا اسمعيل بن جعفر عن مالك (هو من رواه)  
 الاقران (قوله) أخبرني أخي قتادة بن النعمان (هو أخوه لأمه) أمهما أنيسة بنت عمرو بن قيس بن  
 مالك من بني النجار (قوله) فلما أصبحنا أتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) يعني نحوه  
 الحديث الذي قبله ولفظه عند الاسماعيلي فقال يا رسول الله ان فلانا قام الليلة يقرأ من السجدة  
 قل هو الله أحد فساق السورة يرددها لا ين يدعيها وكان الرجل يتقاليها فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم انها تعدل ثلث القرآن (قوله ابراهيم) هو النخعي والضمالة المشرقي بكسر الميم وسكون  
 المعجمة وفتح الراء نسبة الى مشرق بن زيد بن جشم بن حاشد بطن من همدان قيده العسكري وقال  
 من فتح الميم فقد ضحك كانه يشترى قول ابن أبي حاتم مشرق موضع وقد ضبطه بفتح الميم  
 وكسر الراء الدارقطني وابن ما كولا وتبعهما ابن السعاني في موضع ثم غفل فذكره بكسر الميم  
 كما قال العسكري لكن جعل قافه فاء وتعبه ابن الاثير فأصاب والضمالة المذكور هو ابن  
 شراحيل ويقال شريحيل وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر يأتي في كتاب الادب  
 قرنه فيه بأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدري وسكي الزائر أن بعضهم زعم أنه  
 الضمالة بن مزاحم وهو غلط (قوله أبجز أحدكم) بكسر الجيم (قوله) أن يقرأ ثلث القرآن في  
 ليلة) لعل هذه قصة أخرى غير قصة قتادة بن النعمان وقد أخرج أحد والنسائي من حديث أبي  
 مسعود الانصاري مثل حديث أبي سعيد بهذا (قوله) فقال الله الواحد الصمد ثلث الترات (عند  
 الاسماعيلي من رواية أبي خالد الاجر عن الاعمش فقال يقرأ قل هو الله أحد فهي ثلث القرآن  
 فكان رواية الباب بالمعنى وقد وقع في حديث أبي مسعود المذكور نظير ذلك ويحتمل أن يكون  
 سمي السورة بهذا الاسم لاشتمالها على الصفتين المذكورتين أو يكون بعض رواته كان يقرأها  
 كذلك فقد جاء عن عمر أنه كان يقرأ الله أحد الله الصمد بغير قل في أولها (قوله) قال الفريرى سمعت  
 أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أبي عبد الله يقول قال أبو عبد الله عن ابراهيم مرسل وعن الضمالة  
 المشرقي (مسند) ثبت هذا عند أبي ذر عن شيوخي والمراد أن رواية ابراهيم النخعي عن أبي سعيد  
 منقطعة ورواية الضمالة عنه متصلة وأبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وكان الفريرى  
 ما سمع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه وأبو جعفر كان يورق البخاري أى ينسخه لو كان  
 من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه وقد ذكر الفريرى عنه في الحج والمظالم والاعتصام  
 وغيرها فوأنه عن البخاري ويؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ  
 المرسل وعلى المتصل لفظ المسند والمشهور في الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعي الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم والمسند ما يضيفه الصحابي الى النبي صلى الله عليه وسلم بشرط أن يكون  
 ظاهرا لاسناد اليه الاتصال وهذا الثاني لا ينافي ما أطلقه المصنف (قوله ثلث القرآن) حمله  
 بعض العلماء على ظاهره فقال هي ثلث باعتبار معاني القرآن لانه أحكام وأخبار وتوحيد وقد  
 اشتملت هي على القسم الثالث فكانت ثلثا بهذا الاعتبار ويستأنس لهذا ما أخرجه أبو  
 عبيدة من حديث أبي الدرداء قال جزأ النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ثلاثة أجزاء فجعل قل هو  
 الله أحد جزءا من أجزاء القرآن وقال القرطبي اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء الله  
 تعالى يتضمنان جميع أوصاف الكمال لم يوجد في غيرها من السور وهما الاحد الصمد لانهما

حدثنا اسمعيل بن جعفر عن  
 مالك بن أنس عن عبد الرحمن  
 ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن  
 أبي صعصعة عن أبيه عن  
 أبي سعيد الخدري أخبرني  
 أخي قتادة بن النعمان أن  
 رجلا قام في زمن النبي صلى  
 الله عليه وسلم يقرأ من  
 السجدة قل هو الله أحد  
 لا يزيد عليها فلما أصبحنا أتى  
 الرجل النبي صلى الله عليه  
 وسلم نحوه حدثنا عن  
 حفص حدثنا أبي حدثنا  
 الاعمش حدثنا ابراهيم  
 والضمالة المشرقي عن أبي  
 سعيد الخدري رضي الله  
 عنه قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا صحابة أبجز  
 أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن  
 في ليلة فشق ذلك عليهم  
 وقالوا آينا يطيق ذلك  
 يا رسول الله فقال الله  
 الواحد الصمد ثلث القرآن  
 قال الفريرى سمعت أبا  
 جعفر محمد بن أبي حاتم وراق  
 أبي عبد الله يقول قال أبو  
 عبد الله عن ابراهيم مرسل  
 وعن الضمالة المشرقي مسند

يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال وبيان ذلك أن الواحد  
يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره والصمد يشعر بجميع أوصاف الكمال لانه  
الذي انتهى اليه سودده فكان مرجع الطلب منه واليه ولا يتم ذلك على وجه التحقيق الا لمن حاز  
جميع خصال الكمال وذلك لا يصلح الا لله تعالى فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات  
المقدسة كانت بالنسبة الى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثا اه وقال غيره  
تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب اثباته لله من الاحدية المنافية  
لمطلق الشراكة والصمدية المثبتة له بجميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص وثني الولد والوالد  
المقرر لكمال المعنى وثني الكف المتضمن لنفي الشبيه والتظير وهذه مجامع التوحيد الاعتقادي  
ولذلك عادت ثلث القرآن لان القرآن خبر وانشاء والانشاء أمر ونهي وإباحة والخبر خبر عن  
الخالق وخبر عن خلقه فاخلصت سورة الاخلاص الخبر عن الله وخلصت فائرها من الشرك  
الاعتقادي ومنهم من جل المثلية على تحصيل الثواب فقال معنى كونها ثلث القرآن أن ثواب  
قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن وقيل مثله بغير تضعيف وهي دعوى بغير  
دليل ويؤيد الاطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء فذكر نحو حديث أبي سعيد الاخير  
وقال فيه قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ولمسلم أيضا من حديث أبي هريرة قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم احشدوا فساقرأ عليكم ثلث القرآن فخرج فقرا قل هو الله أحد ثم قال  
ألا انها تعدل ثلث القرآن ولابي عبيد من حديث أبي بن كعب من قرأ قل هو الله أحد فكأنما  
قرأ ثلث القرآن واذا جل ذلك على ظاهره فهل ذلك ثلث من القرآن معين أو لاى ثلث فرض  
منه فيه نظر ويلزم على الثاني أن من قرأها ثلاثا كان كمن قرأ ختمه كاملة وقيل المراد من عمل  
بماتنه من منة من الاخلاص والتوحيد كان كمن قرأ ثلث القرآن وادعى بعضهم أن قوله تعدل ثلث  
القرآن يختص بصاحب الواقعة لانه لما رددتها في قلبه كان كمن قرأ ثلث القرآن بغير تردد قال  
القاسبي ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عمله فقال له الشارع  
ذلك ترغيبا له في عمل الخير وان قل وقال ابن عبد البر من لم يتأول هذا الحديث أخلص عن أجاب  
فيه بالرأى وفي الحديث اثبات فضل قل هو الله أحد وقد قال بعض العلماء انها تضاهي كلمة  
التوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة والنافية مع زيادة تعليل ومعنى النفي فيها أنه الخالق  
الرزاق المعبود لانه ليس فوقه من يمنعه كالوالد ولا من يساويه في ذلك كالكف ولا من يعينه  
على ذلك كالولد وفيه القاء العالم المسائل على أصحابه واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر للفهم لان  
المتبادر من اطلاق ثلث القرآن أن المراد ثلث حجمة المكتوب مثلا وقد ظهر أن ذلك غير مراد  
\* (تنبيه) \* أخرج الترمذى والحاكم وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رفعه اذا زلزلت تعدل  
نصف القرآن والكافرون تعدل ربع القرآن وأخرج الترمذى أيضا وابن أبي شبة وأبو الشيخ  
من طريق سلمة بن وردان عن أنس أن الكافرون والنصر تعدل كل منهم ما ربع القرآن واذا  
زلزلت تعدل ربع القرآن زادا بن أبي شبة وأبو الشيخ وآية الكرى تعدل ربع القرآن وهو  
حديث ضعيف لضعف سلمة وان حسنه الترمذى فلهذا تساهل فيه لكونه من فضائل الاعمال  
وكذا صحح الحاكم حديث ابن عباس وفي سنده بيان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم ﴿ قوله ﴾

\*(باب فضل المعوذات)\*  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب  
 عن عروة عن عائشة رضي  
 الله عنها أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كان إذا  
 اشتكى يقرأ على نفسه  
 بالمعوذات وينفث فلما اشتد  
 وجعه كنت أقرأ عليه  
 وأمسح بيده رجاء بركتها  
 \* حدثنا قتيبة بن سعيد  
 حدثنا الفضل بن فضالة عن  
 عقيل عن ابن شهاب عن  
 عروة عن عائشة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان إذا  
 أوى إلى فراشه كل ليلة جمع  
 كفيه ثم نفث فيهما فقرأ فيهما  
 قل هو الله أحد وقل أعوذ  
 برب الفلق وقل أعوذ برب  
 الناس ثم مسح بهما  
 ما استطاع من جسده يبدأ  
 بهما على رأسه ووجهه  
 وما أقبل من جسده يفعل  
 ذلك ثلاث مرات \* (باب  
 نزول السكينة والملائكة  
 عند قراءة القرآن \* وقال  
 الليث حدثني يزيد بن الهاد  
 عن محمد بن إبراهيم عن  
 أسيد بن حضير قال

باب فضل المعوذات أي الإخلاص والفلق والناس وقد كنت جاوزت في باب الوفاة  
 النبوية من كتاب المغازي أن الجمع فيه بناء على أن أقل الجمع اثنان ثم ظهر من حديث هذا الباب  
 أنه على الظاهر وأن المراد بأنه كان يقرأ بالمعوذات أي السور الثلاث وذو سورة الإخلاص  
 معها ما تغلبها لما اشتملت عليه من صفة الرب وإن لم يصرح فيها بلفظ التعوذ وقد أخرج  
 أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عقبة بن عامر قال قال لي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس تعوذ  
 بهن فإنه لم يتعوذ بمثلهن وفي لفظ أقرأ المعوذات برب كل صلاة فذكرهن (قوله) كان إذا اشتكى  
 يقرأ على نفسه بالمعوذات الحديث تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن  
 يونس عن ابن شهاب وأحلت بشرحه على كتاب الطب ورواية عقيل عن ابن شهاب في هذا  
 الباب وإن اتحد سند هبالي الذي قبله من ابن شهاب فصاعدا لكن فيها أنه كان يقرأ المعوذات عند  
 النوم فهي مغايرة لحديث مالك المذكور فالذي يترجح أنهم أحاديثان عند ابن شهاب بسند واحد  
 عن بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض فأما مالك ومعه يونس وزيد بن سعد عند مسلم فلم  
 يختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوجع ومنهم من قيده بمرض الموت ومنهم من زاد فيه فعل  
 عائشة ولم يفسر أحد منهم المعوذات وأما عقيل فلم يختلف الرواة عنه في ذلك عند النوم ووقع في  
 رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة كان بأمره صلى الله عليه وسلم وسيأتي  
 في كتاب الطب وقد جعلهما أبو مسعود حديثا واحدا وتعبه أبو العباس لطرق وفتق بينهما  
 خلف وتعه المزي والله أعلم وسيأتي شرحه في كتاب الطب إن شاء الله تعالى (قوله) ما  
 نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن كذا جمع بين السكينة والملائكة ولم يقع في  
 حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماشني في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة  
 فلعل المصنف كان يرى أنها قصة واحدة ولعله أشار إلى أن المراد بالطفلة في حديث الباب  
 السكينة لكن ابن بطل جزم بأن الطفلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة قال  
 ابن بطل قضية الترجمة أن السكينة تنزل أبدان الملائكة وقد تقدم بيان الخلاف في السكينة  
 ماهي وما قال النووي في ذلك (قوله) وقال الليث (الخ) وصله أبو عبيد في فضائل القرآن عن يحيى  
 ابن بكير عن الليث بالاسنادين جميعا (قوله) حدثني يزيد بن الهاد هو ابن أسامة بن عبد الله بن  
 شداد بن الهاد (قوله) عن محمد بن إبراهيم هو التيمي وهو من صغار التابعين ولم يدرك أسيد بن  
 حضير فرواياته عنه منقطعة لكن الاعتماد في وصل الحديث المذكور على الاسناد الثاني قال  
 الاسماعيل علي محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير مرسل وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل ثم  
 ساقه من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن الهاد بالاسنادين جميعا وقال هذه  
 الطريق على شرط البخاري (قلت) وجاء عن الليث فيه اسناد ثالث أخرجه النسائي من طريق  
 شعيب بن الليث وداود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد عن ابن أبي هلال  
 عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني فقط وأخرجه مسلم والنسائي أيضا من طريق إبراهيم بن  
 سعد عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني لكن وقع في روايته عن أبي سعيد عن أسيد بن حضير  
 وفي لفظ عن أبي سعيد أن أسيد بن حضير قال لكن في سياقه ما يدل على أن أباسعيد إنما جله عن

أسيد فانه قال في أثناؤه قال أسيد فخشيت أن يطأ يحيى فعدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فالحديث من مسند أسيد بن حضير ويحيى بن بكير فيه عن الليث اسناد آخر أخرجه أبو عبيد  
 أيضا من هذا الوجه فقال عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن مالك عن أسيد بن حضير (قوله) بينهما  
 هو يقرأ من الليل سورة البقرة) في رواية ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير بينما أنا أقرأ سورة فلما  
 انتهيت الى آخرها أخرجه أبو عبيد ويستفاد منه أنه ختم السورة التي ابتدأها ووقع في رواية  
 ابراهيم بن سعد المذكورة بينهما هو يقرأ في مرده أي في المكان الذي فيه التمر وفي رواية أبي بن  
 كعب المذكورة أنه كان يقرأ على ظهر بيته وهذا مغاير للقصة التي فيها أنه كان في مرده وفي  
 حديث الباب أن ابنه كان الى جانبه وفرسه مر بوطه فخشي أن تطأه وهذا كله مخالف لكونه  
 كان حينئذ على ظهر البيت الآن يراد بظهر البيت خارجة لا أعلاه فتحذف القصستان (قوله) اذ  
 جالت الفرس فسكت فسكت) في رواية ابراهيم بن سعد أن ذلك تكرر ثلاث مرار وهو يقرأ  
 وفي رواية ابن أبي ليلى سمعت رجعة من خلفي حتى ظننت أن فرسي تنطلق (قوله) فلما اجتريه (بجيم  
 ومثناة وراء ثقيلة والضمير لولده أي اجتري ولده من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأه الفرس ووقع في  
 رواية القابسي أخرجه بحجة ثقيلة وراخفيفة أي عن الموضع الذي كان به خشية عليه (قوله) رفع  
 رأسه الى السماء حتى ما يراها) كذا فيه باختصار وقد أورده أبو عبيد كاملا ولفظه رفع رأسه  
 الى السماء فاذا هو عيشل الظلة فيها أمثال المصابيح عرجت الى السماء حتى ما يراها وفي رواية  
 ابراهيم بن سعد فقصت اليها فاذا مثل الظلة فوق رأسي فيها أمثال السرج فعرجت في الجوف حتى  
 ما أراها (قوله) أقرأ يا ابن حضير) أي كان ينبغي أن تستمر على قراءتك وليس أمر الله بالقراءة في حالة  
 التحدث وكأنه استخضر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى فكانه يقول  
 استمر على قراءتك لتستمر لك البركة بنزول الملائكة واستماعها لقراءتك وفهم أسيد ذلك فأجاب  
 بغيره في قطع القراءة وهو قوله خفت أن تطأ يحيى أي خشيت أن استقرت على القراءة أن تطأ  
 الفرس ولدى ودل سياق الحديث على محافضة أسيد على خشوعه في صلاته لانه كان يمكنه أول  
 ما جالت الفرس أن يرفع رأسه وكأنه كان بلغه حديث النهي عن رفع المصلي رأسه الى السماء فلم  
 يرفعها حتى اشتد به الخطب ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته فلهاذا نادى به الحال  
 ثلاث مرات ووقع في رواية ابن أبي ليلى المذكورة أقرأ أبا عبدك وهي كنية أسيد (قوله) دنت  
 لصوتك) في رواية ابراهيم بن سعد تستمع لك وفي رواية ابن كعب المذكورة وكان أسيد حسن  
 الصوت وفي رواية يحيى بن أيوب عن يزيد بن الهادي عن اسماعيل أيضا أقرأ أسيد فقد أوتيت  
 من مزامير آل داود وفي هذه الزيادة إشارة الى الباعث على استماع الملائكة لقراءته (قوله) ولو  
 قرأت) في رواية ابن أبي ليلى أما ذلك لمضيت (قوله) ما يتوارى ٢ منهم) في رواية ابراهيم بن سعد  
 ما تستمر منهم وفي رواية ابن أبي ليلى لرأيت الاعاجيب قال النووي في هذا الحديث جواز رؤية  
 احاد الامة للملائكة كذا أطلق وهو صحيح لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلا والحسن  
 الصوت قال وفيه فضيلة القراءة وانها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة (قلت) الحكم  
 المذكور أعظم من الدليل فالذي في الرواية انما نشأ عن قراءة خاصة من صورة خاصة بصفة خاصة  
 ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر كروا لولا كان على الاطلاق لحصل ذلك لكل قارئ وقد أشار في

بينما هو يقرأ من الليل سورة  
 البقرة وفرسه مر بوط عنده  
 اذ جالت الفرس فسكت  
 فسكت فقرأ جالت  
 الفرس فسكت وسكت  
 الفرس ثم قرأ جالت الفرس  
 فانصرف وكان ابنه يحيى  
 قريبا منها فأشفق أن تصيبه  
 فلما اجتريه رفع رأسه الى  
 السماء حتى ما يراها فلما  
 أصبح حدث النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال له أقرأ يا ابن  
 حضير أقرأ يا ابن حضير قال  
 فأشفت ففقت يا رسول الله أن  
 تطأ يحيى وكان منها قريبا  
 فرفعت رأسي فانصرفت اليه  
 فرفعت رأسي الى السماء  
 فاذا مثل الظلة فيها أمثال  
 المصابيح فخرجت حتى  
 لا أراها قال وتدرى ما ذلك  
 قال لا قال ذلك الملائكة  
 دنت لصوتك ولو قرأت  
 لاصبحت ينظر الناس اليها  
 لا تتوارى منهم قال ابن  
 الهادي حدثني هذا الحديث  
 عبد الله بن خباب عن أبي  
 سعيد الخدري عن أسيد بن  
 حضير

٢ قوله ما يتوارى هكذا  
 بنسخ الشرح والذي في  
 المتن بايدينا لا تتوارى كما تراه  
 بالهامش اه



آخر الحديث بقوله ما يتوارى منهم الى أن الملائكة لاستغراقهم في الاستماع كانوا يسقرون على عدم الاختفاء الذي هو من شأنهم وفيه منقبة لاسيد بن حضير وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل وفضل الخشوع في الصلاة وان التشاغل بشيء من أمور الدنيا ولو كان من المباح قد يفوت الخير الكثير فكيف لو كان بغير الامر المباح **(قوله ما)** من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاماين الدفتين أي ما في المصحف وليس المراد أنه ترك القرآن بمجموعاين الدفتين لان ذلك يخالف ما تقدم من جمع أبي بكر ثم عثمان وهذه الترجمة للرذعلي من زعم أن كثيرا من القرآن ذهب لذهاب جلته وهو شيء اختلقه الروافض لتعجيل دعواهم أن التنصيص على امامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابتا في القرآن وأن الصحابة كتموه وهي دعوى باطلة لانهم لم يكتفوا مثل أئمة عند بمنزلة هرون من موسى وغيرهما من الطواهر التي قد تمسك بهم من يدعي امامته كالم يكتفوا ما يعارض ذلك أو يخصص عمومته أو يقيد مطلقه وقد تلطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجهم عن أحد أئمتهم الذين يدعون امامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب فلو كان هناك شيء مما يعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس فإنه ابن عم علي وأشد الناس له لزوما واطلاعا على حاله **(قوله عن عبد العزيز بن ربيع)** في رواية علي بن المديني عن سفيان حدثنا عبد العزيز أخرج أبو نعيم في المستخرج **(قوله دخلت أنا وشداد بن معقل)** هو الاسدي الكوفي تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود وعلي لم يقع له في رواية البخاري ذكر الا في هذا الموضع وأبوه بالمهمله والقاف وقد أخرج البخاري في خلق أفعال العباد من طريق عبد العزيز بن ربيع عن شداد بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثا غير هذا **(قوله أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شيء)** في رواية الاسماعيلي شب أسوى القرآن **(قوله الاماين الدفتين)** بالفاء تنبيهة دفعة بفتح أوله وهو اللوح ووقع في رواية الاسماعيلي بين اللوحين **(قوله قال ودخلنا)** القائل هو عبد العزيز ووقع عند الاسماعيلي لم يدع الاما في هذا المصحف أي لم يدع من القرآن ما يتلى الاماهود داخل المصحف الموجود ولا يرد على هذا ما تقدم في كتاب العلم عن علي أنه قال ما عندنا الا كتاب الله وما في هذه الصحيفة لان عليا أراد الاحكام التي كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينف أن عنده أشياء أخرى من الاحكام التي لم يكن كتبها وأما جواب ابن عباس وابن الحنفية فأنما أرادا من القرآن الذي يتلى أو أرادا ما يتعلق بالامامة أي لم يترك شيئا يتعلق بأحكام الامامة الاماهو بأيدي الناس ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر أشياء نزلت من القرآن فنسخت تلاوتها وبقي حكمها أو لم يبق مثل حديث عمر الشيخ والشيخة اذانينا فارجوها البتة وحديث أنس في قصة القراء الذين قتلوا في بئر معونة قال فأنزل الله فيهم قرآنا بلغوا عناقومنا اننا لقد لقينا ربنا وحديث أبي بن كعب كانت الاحزاب قد رالبقرة وحديث حذيفة ما يقرؤون ربعاها يعني براءة وكلها أحاديث صحيحة وقد أخرج ان الضريس من حديث ابن عمر أنه كان يكره ان يقول الرجل قرأت القرآن كله ويقول ان منه قرآنا قد رفع وليس في شيء من ذلك ما يعارض حديث الباب لان جميع ذلك مما نسخت تلاوته في حياة النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** **باب** فضل القرآن على سائر الكلام هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الترمذي عنه

**(باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاماين الدفتين)** \* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن عبد العزيز بن ربيع قال دخلت أنا وشداد ابن معقل على ابن عباس رضي الله عنه فقال له شداد ابن معقل أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شيء قال ما ترك الاماين الدفتين قال ودخلنا على محمد بن الحنفية فسالناه فقال ما ترك الاماين الدفتين **(باب فضل القرآن على سائر الكلام)** \* حدثنا هدي بن خالد أبو خالد حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن أبي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال



مثل الذي يقرأ القرآن  
كالأترجة طعمها طيب  
وريحها طيب والذي  
لا يقرأ القرآن كالقبرة  
طعمها طيب ولا ريح فيها  
ومثل الفاجر الذي يقرأ  
القرآن كشل الريحانة  
ريحها طيب وطعمها مر  
ومثل الفاجر الذي لا يقرأ  
القرآن كشل الحنظلة  
طعمها مر ولا ريح لها  
\* حدثنا مسدد عن يحيى  
عن سفيان حدثني عبد الله  
ابن دينار قال سمعت ابن عمر  
رضي الله عنهما عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال إنما  
أجلكم في أجل من خلا من  
الأمم كما بين صلاة العصر  
ومغرب الشمس ومثلكم  
ومثل اليهود والنصارى  
كشل رجل استعمل عمالا  
فقال من يعمل لي إلى نصف  
النهار على قيراط قيراط  
فعملت اليهود فقال من  
يعمل لي من نصف النهار  
إلى العصر فعملت النصارى  
ثم أنتم تعملون من العصر إلى  
المغرب بقيراطين قيراطين  
قالوا نحن أكثر عمالا وأقل  
عطاء قال هل ظلمتكم من  
حكمكم قالوا لا قال فذلك  
فضلي أوتيته من شئت

من حديث أبي سعد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرب عز وجل من  
شغله القرآن عن ذكرى وعن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله على سائر  
الكلام كفضل الله على خلقه ورجاله ثقات الأعطية العوفي فقيه ضعيف وأخرجه ابن عدى  
من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعا فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على  
خلقه وفي أسناده عمر بن سعيد الأشج وهو ضعيف وأخرجه ابن الضريس من وجه آخر عن  
شهر بن حوشب مرسلا ورجاله لا بأس بهم وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الجاني في مسنده عن  
حديث عمر بن الخطاب وفي أسناده صفوان بن أبي الصهباء مختلف فيه وأخرجه ابن الضريس  
أيضا من طريق الجراح بن النخاعة عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفعه  
خيركم من تعلم القرآن وعلمه ثم قال وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه  
وذلك أنه منه وحديث عثمان هذا سبأى بعد أبواب بدون هذه الزيادة وقد بين العسكري أنها  
من قول أبي عبد الرحمن السلمي وقال المصنف في خلق أفعال العباد وقال أبو عبد الرحمن السلمي  
فذكره وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يصح مرفوعا وأخرجه العسكري أيضا عن طاوس  
والحسن من قولهما ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث أبي موسى (قوله مثل  
الذي يقرأ القرآن كالأترجة) بضم الهمزة والراء بينهما منناة ساكنة وآخره جيم ثقيلة وقد  
تخفف ويراد قبلها فون ساكنة ويقال بحذف الألف مع الوجهين فتلك أربع لغات وتبلغ مع  
التخفيف إلى ثمانية (قوله طعمها طيب وريحها طيب) قيل خص صفة الإيمان بالطعم وصفة  
التلاوة بالريح لأن الإيمان ألزم للجوهر من الريح فقد يذهب ريح الجوهر ويبقى طعمه ثم قيل الحكمة في  
تخصيص الأترجة بالتمثيل دون غيرها من الفاكهة التي تجمع طيب الطعم والريح كالنخاعة لانه  
يتداوى بقشرها وهو مقرح بالخاصة ويستخرج من جهادته له منافع وقيل إن الجن لا تقرب  
البيت الذي فيه الأترجة فناسب أن يمثل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين وغلاف حبه أبيض  
فيناسب قلب المؤمن وفيها أيضا من المزايا كبرجها وحسن منظرها وتفرج لونها ولين ملمسها  
وفي أكلها مع الالتذاذ طيب نكهة ودباغ معدة وجودة هضم ولها منافع أخرى مذكورة في  
المفردات ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سبأى بعد أبواب المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل  
به وهي زيادة مفسرة للمراد وأن التمثيل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما شتمل عليه من  
أمر ونهي لا مطلق التلاوة فان قيل لو كان كذلك لكثر التقسيم كأن يقال الذي يقرأ ويعمل  
وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه والاقسام الأربعة ممكنة في غير المنافق وأما المنافق فليس  
له الاقسام فقط لانه لا اعتبار بعمله اذا كان نفاقه نفاق كفر وكان الجواب عن ذلك أن الذي  
حذف من التمثيل قسمان الذي يقرأ ولا يعمل والذي لا يعمل ولا يقرأ وهما شيهان بحال  
المنافق فيمكن تشبيه الأول بالريحانة والثاني بالحنظلة فاكتفى بذلك بالمنافق والقسمان  
الآخران قد ذكرا (قوله ولا ريح فيها) في رواية شعبة لها (قوله ومثل الفاجر الذي يقرأ) في  
رواية شعبة ومثل المنافق في الموضعين (قوله ولا ريح لها) في رواية شعبة وريحها مر  
واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المارة من أوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الريح

وأجيب بأن ريحها لما كان كريها استعير له وصف المرارة وأطلق الزركشي هنا أن هذه الرواية وهم وأن الصواب ما في رواية هذا الباب ولا ريح لها ثم قال في كتاب الاطعمة لما جاء فيه ولا ريح لها هذا أصوب من رواية الترمذي طعمها مري وريحها مري ثم ذكر توجيهها وكافه ما استحضر أنها في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي وفي الحديث فضيلة حامل القرآن وضرب المثل للتقريب للفهم وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بما دل عليه \* الحديث الثاني حديث ابن عمر انما أجلكم في أجل من قبلكم الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من كتاب الصلاة ومطابقة الحديث الاول للترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره فيستلزم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الاترجح على سائر القوا كونه مناسبة الحديث الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الامة على غيرها من الامم وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل كتابها الذي أمرت بالعمل به ﴿ قوله يا ﴾ الوصاة بكتاب الله في رواية الكشي من الوصية وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا وتقدم فيه حديث الباب مشروحا وقوله فيه أوصى بكتاب الله بعد قوله لا حين قال له هل أوصى بشئ ظاهرها التخالف وليس كذلك لانه في ما يتعلق بالامارة ونحو ذلك لا مطلق الوصية والمراد بالوصية بكتاب الله حفظه حسا ومعنى فيكره ويصان ولا يسافر به الى أرض العدو وينبع ما فيه فيعمل بأوامره ويجتنب نواهيه ويدوم تلاوته وتعلمه وتعليمه ونحو ذلك ﴿ قوله يا ﴾ من لم يتغن بالقرآن هذه الترجمة لنظ حديث أورده المصنف في الاحكام من طريق ابن جريح عن ابن شهاب بسند حديث الباب بلفظ من لم يتغن بالقرآن فليس منا وهو في السنن من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره ﴿ قوله وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ﴾ أشار بهذه الآية الى ترجيح تفسير ابن عيينة يتغن يستغنى كما سيأتى في هذا الباب عنه وأخرجه أبو داود عن ابن عيينة وكيع جميعا وقد بين اسحق بن راهويه عن ابن عيينة انه استغناء خاص وكذا قال أحمد عن وكيع يستغنى به عن أخبار الامم الماضية وقد أخرج الطبري وغيره من طريق عمر وابن دينار عن يحيى بن جعدة قال جاءنا من المسلمين بكتب وقد كتبوا فيها بعض ما سمعوه من اليهود فقال النبي صلى الله عليه وسلم كفى يقوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم اليهم الى ما جاء به غيره الى غيرهم فنزل أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقد خفي وجه مناسبة تلاوة هذه الآية هنا على كثير من الناس كابن كثير فنفى أن يكون لذكرها وجه على أن ابن بطال مع تقدمه قد أشار الى المناسبة فقال قال أهل التأويل في هذه الآية قد كثر يحيى بن جعدة مختصرا قال فالمراد بالآية الاستغناء عن أخبار الامم الماضية وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الفقر قال واتباع البخاري الترجمة بالآية يدل على أنه يذهب الى ذلك وقال ابن التين يفهم من الترجمة أن المراد بالتغن الاستغناء لكونه آتبعه الآية التي تنضم الانكار على من لم يستغن بالقرآن عن غيره فحمله على الاكتفاء به وعدم الافتقار الى غيره وحمله على ضد الفقر من جهة ذلك ﴿ قوله عن أبي هريرة ﴾ في رواية شعيب عن ابن شهاب حديث أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة أخرجه الاسماعيلي ﴿ قوله لم يأذن الله لنبي ﴾ كذا لهم بنون وموحدة وعند الاسماعيلي لشيئين مجمة وكذا عند مسلم من جميع طرقه ووقع في رواية سفيان التي تلي هذه في الاصل كالجهور وفي

\* (باب الوصاة بكتاب الله عز وجل) \* حدثنا محمد بن يوسف حدثنا مالك بن مغول حدثنا طلحة قال سألت عبد الله بن أبي أوفى أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا فقلت كيف كتب على الناس الوصية أمروا بها ولم يوص قال أوصى بكتاب الله \* (باب من لم يتغن بالقرآن وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) \* حدثنا يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن الله لنبي

رواية الكشميني كرواية عقيل (قوله ما أذن لنبي) كذا لاكثر وعند أبي ذر لنبي بن زيادة اللام  
فان كانت محفوظة فهي الجبس ووههم من ظنهما للعهد ويوهم أي المراد نبينا محمد صلى الله عليه  
وسلم فقال ما أذن لنبي صلى الله عليه وسلم وشرحه على ذلك (قوله أن يتغنى) كذا لهم وأخرجه  
أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه بدون أن وزعم ابن الجوزي أن الصواب  
حذف أن وأن أثباتهم ووههم من بعض الرواة لانهم كانوا يرون بالمعنى فرموا بظن بعضهم المساواة  
فوقع في الخطأ لان الحديث لو كان بلفظ أن لكان من الأذن بكسر الهمزة وسكون الذا ليعني  
الاباحة والاطلاق وليس ذلك مرادها وانما هو من الأذن بفحش وهو الاستماع وقوله أذن  
أي اسقع والحاصل أن لفظ أذن بفحشة ثم كسرة في الماضي وكذا في المضارع مشترك بين  
الاطلاق والاستماع تقول أذنت أذن بالمد فان أردت الاطلاق فالمصدر بكسرة ثم سكون وان  
أردت الاستماع فالمصدر بفحش قال عدى بن زيد

أيها القلب تعلق بددن \* ان همي في سماع وأذن

ما أذن لنبي أن يتغنى  
بالقرآن وقال صاحب له  
يريد بجهره \* حدثنا علي بن  
عبد الله عن سفيان عن  
الزهري عن أبي سلمة بن  
عبد الرحمن عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ما أذن الله لنبي ما أذن  
لنبي أن يتغنى بالقرآن \* قال  
سفيان تفسيره يستغنى به

أي في سماع واستماع وقال القرطبي أصل الأذن بفحش أن المستمع يميل بأذنه الى جهة من يسمعه  
وهذا المعنى في حق الله لا يراد به ظاهره وانما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف المخاطب  
والمراد به في حق الله تعالى اكرام القارئ واجزال ثوابه لان ذلك ثمرة الاصغاء ووقع عند مسلم من  
طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث ما أذن لشيء كاذبه بفحش ومثله عند ابن أبي  
داود من طريق محمد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة وعند أحمد وابن ماجه والحاكم  
وصححه من حديث فضالة بن عبيد الله أشد أذنا الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب  
القينة الى قينته (قلت) ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزي بمنكر بل هو موجه وقد وقع  
عند مسلم في رواية أخرى كذلك ووجهها عياض بأن المراد الخت على ذلك والامر به (قوله وقال  
صاحب له بجهره) الضمير في له لابي سلمة والصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن  
زيد بن الخطاب بينه وبين أبي سلمة في هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن  
يحيى الذهلي في الزهريات من طريقه بلفظ ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن قال  
ابن شهاب وأخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة يتغنى بالقرآن بجهره فكان هذا  
التفسير لم يسمعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسميه وتارة يهمله  
وقد أدرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال الذهلي وهو غير محفوظ في حديث معمر وقد رواه  
عبد الأعلى عن معمر بدون هذه الزيادة (قلت) وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه  
مسلم من طريق الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ ما أذن  
الله لشيء كاذبه لنبي يتغنى بالقرآن بجهره وكذا ثبت عنده من رواية محمد بن ابراهيم التيمي  
عن أبي سلمة (قوله عن سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن الزهري) هو ابن شهاب المذكور  
في الطريق الاولى ونقل ابن أبي داود عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال لم يقل لنا سفيان قط  
في هذا الحديث حدثنا ابن شهاب (قلت) قد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال سمعت  
الزهري ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج والحميدي من أعرف الناس بحديث سفيان  
وأكثرهم تتبعاعنه للسمع من شيوخهم (قوله قال سفيان تفسيره يستغنى به) كذا أفسره

سفیان ويمكن ان يستانس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس وصححه أبو عوانة عن ابن أبي  
مليكة عن عبيد الله بن أبي نهيك قال لقيني سعد بن أبي وقاص وأنا في السوق فقال تجار كسبة  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس منامن لم يتغن بالقرآن وقد ارضى أبو عبيد  
تفسير يتغنى يستغنى وقال انه جائز في كلام العرب وأنشد الاعشى  
وكنتم امرأزمنابا لعراق \* خفيف المناخ طويل التغنى  
أى كثيرا الاستغناء وقال المغيرة بن حنينة

كلانا غنى عن أخيه حياته \* ونحن اذا متنا أشد تغانيا

قال فعلى هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الاكثار من الدنيا فليس منأى على طريقتنا  
واحج أبو عبيد أيضا بقول ابن مسعود من قرأ سورة آل عمران فهو غنى ونحو ذلك وقال ابن  
الجوزي اختلفوا في معنى قوله يتغنى على أربعة أقوال أحدها تحسين الصوت والثاني الاستغناء  
والثالث التحزن قاله الشافعي والرابع التشاغل به تقول العرب تغنى بالمكان أقام به (قلت) وفيه  
قول آخر حكاه ابن التبارى في الزاهر قال المراد به التلذذ والاستحالة كما يستلذ أهل الطرب  
بالغناء فأطلق عليه تغنيا من حيث انه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء وهو كقول النابغة  
بكاء حامة تدعو هذيانا \* مقبجة على فن تغنى

أطلق على صوتها غناء لانه يطرب كما يطرب الغناء وان لم يكن غناء حقيقة وهو كقولهم العمام  
تيجان العرب لكونها تقوم مقام التيجان وفيه قول آخر - سن وهو أن يجعله هجيرا كما يجعل  
المسافر والفارغ هجيرا الغناء قال ابن الاعرابى كانت العرب اذا ركبت الابل تتغنى واذا جلست  
في أفنية ما وفى أكثر أحوالها فلما نزل القرآن أحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون هجيرا هم  
القراءة مكان التغنى ويؤيد القول الرابع بيت الاعشى المتقدم فانه أراد بقوله طويل التغنى  
طول الإقامة لا الاستغناء لانه أليق بوصف الطول من الاستغناء يعنى انه كان ملازما لوطنه  
بين أهله وكانوا يتمدحون بذلك كما قال - سان

أولاد جفنة حول قبر أبيهم \* قبر ابن مارية الكريم المفضل

أراد أنهم لا يحتاجون الى الاتجاع ولا يبرحون من أوطانهم فيكون معنى الحديث الحث على  
ملازمة القرآن وأن لا يتعدى الى غيره وهو يؤل من حيث المعنى الى ما اختاره البخارى من  
تخصيص الاستغناء انه يستغنى به عن غيره من الكتب وقيل المراد من لم يغنه القرآن وينقعه  
في ايمانه ويصدق بما فيه من وعد ووعد وقيل معناه من لم يرتفع لقراءته وسماحه وليس المراد ما  
اختاره أبو عبيدانه يحصل به الغنى دون الفقر لكن الذى اختاره أبو عبيد غير مدفوع اذا أريد به  
الغنى المعنوى وهو غنى النفس وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذى هو ضد الفقر لان ذلك  
لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة الا ان كان ذلك بالخاصة وسباق الحديث يأبى الجمل على ذلك فان  
فيه اشارة الى الحث على تكلف ذلك وفي توجيهه تكلف كانه قال ليس منامن لم يتطلب الغنى  
بملازمة تلاوته وأما الذى نقله عن الشافعي فلم أره صريحا عنه في تفسير الخبر وإنما قال فى مختصر  
المزنى واحب أن يقرأ حذرا وتحزينا انتهى قال أهل اللغة حذرت القراءة أدرجتها ولم أمطها وقرأ  
فلان تحزينا اذا رقق صوته وصيره كصوت الحزين وقد روى ابن أبي داود بإسناد حسن عن أبي

هريرة أنه قرأ سورة فخرها شبه الرثى وأخرجه أبو عوانة عن الليث بن سعد قال يتغنى به يحزن به ويرقق به قلبه وذكر الطبري عن الشافعي أنه سئل عن قأويل ابن عيينة التغني بالاستغناء فلم يرتضه وقال لو أراد الاستغناء لقال لم يستغن وإنما أراد تحسين الصوت قال ابن بطال وبذلك فسرهم ابن أبي مليكة وعبد الله بن المبارك والنضر بن شميل ويؤيده رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ ما أذن لنبي في الترم في القرآن أخرجه الطبري وعنده في رواية عبد الرزاق عن معمر ما أذن لنبي حسن الصوت وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وعند ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة حسن الترم بالقرآن قال الطبري والترم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القارئ وطرب به قال ولو كان معناه الاستغناء لما كان ذكر الصوت ولا ذكر الجهر معني وأخرج ابن ماجه والكشي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد مرفوعا الله أشد أذناي استمعا للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته والقينة المغنية وروى ابن أبي شيبة من حديث عقبة بن عامر رفعه تعلموا القرآن وغنوا به وأفسوه كذا وقع عنده والمشهور عند غيره في الحديث وتغنوا به والمعروف في كلام العرب أن التغني بالترجيع بالصوت كما قال حسان

تغن بالشعرا ما أنت قائله \* ان الغناء بهذا الشعر مضمار

قال ولا نعلم في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ولا في أشعارهم وبيت الاعشى لا حجة فيه لأنه أراد طول الإقامة ومنه قوله تعالى كأن لم يغنوا فيها قال وبيت المغيرة أيضا لا حجة فيه لأن التغاني تفاعل بين اثنين وليس هو معنى تغنى قال وإنما يأتي تغنى من الغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى تفعل أي يظهر خلاف ما عنده وهذا فاسد المعنى (قلت) ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه أي تطلبه وحل نفسه عليه ولوشق عليه كما تقدم قريبا ويؤيده حديث فان لم تبكوا فتيبا كوا وهو في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي عوانة وأما إنكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب فردود ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد تقدم في الجهاد في حديث الخيل ورجل ربطها تعففا وتعنيا وهذا من الاستغناء بالارباب والمراد به بطلب الغنى بها عن الناس بقربة قوله تعففا وعن أنكر تفسير تغنى يستغنى أيضا الاسماعيلي فقال الاستغناء به لا يحتاج إلى استماع لأن الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به وأيضا فالإكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة ثم ساق من وجه آخر عن ابن عيينة قال يقولون إذا رفع صوته فقد تغنى (قلت) الذي نقل عنه أنه بمعنى يستغنى أتقن لحديثه وقد نقل أبو داود عنه مثله ويمكن الجمع بينهما بأن تفسير يستغنى من جهته ويرفع عن غيره وقال عمر بن شبة ذكرت لأبي عاصم النبيل تفسير ابن عيينة فقال لم يصنع شيئا حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن غير قال كان داود عليه السلام يتغنى يعني حين يقرأ ويكي ويكي وعن ابن عباس أن داود كان يقرأ الزبور بسبعين لحنا ويقرأ أقرأه يطربهم المحموم وكان إذا أراد أن يكي نفسه لم يتق دابة في بر ولا بحر إلا انصت له واستمعت وبكت وسيأتي حديث أن أبا موسى أعطى مزارا من مزار أمير داود في باب حسن الصوت بالقراءة وفي الجمله ما فسر به ابن عيينة ليس بمدفوع وإن كانت ظواهر

الأخبار ترجح أن المراد تحسين الصوت ويؤيده قوله يجهر به فإنها إن كانت مرفوعة قامت الحجة وإن كانت غير مرفوعة فالراوى أعرف بعمى الخبر من غيره ولا سيما إذا كان فقهها وقد جزم الحلبي بأنهم من قول أبي هريرة والعرب تقول سمعت فلانا يتغنى بكذا أى يجهر به وقال أبو عاصم أخذ يمدى ابن جريح فأوقفنى على أشعب فقال غن ابن أخى ما بلغ من طمعك فذكر قصة فقوله غن أى أخبرنى جهرا صريحا ومعه قول ذى الرمة

أحب المكان القفر من أجل انى \* به أتغنى باسمها غير مجبى  
أى أجهر ولا كنى والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التأويلات المذكورة وهو أنه يحسن به صوته جاهرا به مترغاعا على طريق التحزين مستغنيا به عن غيره من الأخبار طالبا به غنى النفس راجيا به غنى اليد وقد نظمت ذلك فى بيتين

تغن بالقرآن حسن به الصوت حزينا جاهرا رارم

واستغن عن كتب الأئمة طالبا \* غنى يد والنفس ثم الزم

وسمى ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن فى ترجمة مفردة ولا شك أن النفوس تميل الى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لمن لا يترنم لأن للتطريب تأثيرا فى رقة القلب وإجراء الدمع وكان بين السلف اختلاف فى جواز القرآن بالالحن أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع فى ذلك فحكى عبد الوهاب المالكي عن مالك تحريم القراءة بالالحن وحكاها أبو الطيب الطبرى والماوردي وابن جسدان الحنبلي عن جماعة من أهل العلم وحكى ابن بطال وعياض والقرطبي من المالكية والماوردي والبنسديجي والغزالي من الشافعية وصاحب الذخيرة من الحنفية الكراهة واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة وحكى ابن بطال عن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز وهو المنصوص للشافعية ونقله الطحاوى عن الحنفية وقال القوراني من الشافعية فى الإبانة يجوز بل يستحب ومحل هذا الاختلاف إذا لم يحتل بشئ من الحروف عن مخرجه فلو تغير قال النووى فى التبيان أجمعوا على تحريمه ولفظه أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتعطيط فان خرج حتى زاد حرفا أو أخفاه حرم قال وأما القراءة بالالحن فقد نص الشافعية فى موضع على كراهته وقال فى موضع آخر لا بأس به فقال أصحابه ليس على اختلاف قولين بل على اختلاف حالين فان لم يخرج بالالحن عن المنهج القويم جاز والاحرم وحكى الماوردي عن الشافعية أن القراءة بالالحن إذا انتهت الى إخراج بعض اللفاظ عن مخارجها حرم وكذا حكى ابن جسدان الحنبلي فى الرعاية وقال الغزالي والبنسديجي وصاحب الذخيرة من الحنفية أن لم يقرط فى التعطيط الذى يشوش النظم استحب والافلا وأغرب الرافعي فحكى عن أمانى السرخسى أنه لا يضر التعطيط مطلقا وحكاها ابن جسدان رواية عن الحنابلة وهذا شذوذ لا يعرج عليه والذى يتحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب فان لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبي مليكة أحذر رواية الحديث وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح ومن جملة تحسينه أن يراعى فيه قوانين النغم فان الحسن الصوت يزاد حسنا بذلك وان خرج عنها أثر ذلك فى حسنه وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الاداء المعبر عند أهل القراءات فان خرج عنها لم يف بتحسين الصوت







بواضح لانها ليست على قاذحة (قوله فهو يهلك في الحق) فيه احتراص بليغ كأنه لما أوهم الاتفاق في التبذير من جهة عموم الاهلاك قد سده بالحق والله أعلم (قوله ما خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا ترجم بلفظ المتن وكأنه أشار الى ترجيح الرواية بالواو (قوله عن سعد بن عبيدة) كذا يقول شعبة يدخل بين علقمة بن مرثد وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة وخالفه سفيان الثوري فقال عن علقمة عن أبي عبد الرحمن ولم يذكر سعد بن عبيدة وقد أطنب الحافظ أبو العلاء العطار في كتابه الهادي في القرآن في تخريج طرقه فذكر من تابع شعبة ومن تابع سفيان جمعا كثيرا وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة وأكثر من تخريج طرقه أيضا ورجح الحافظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزيد في متصل الاسانيد وقال الترمذي كأن رواية سفيان أصح من رواية شعبة وأما البخاري فأخرج الطريقين فكانت ترجيح عنده أنهما جميعا محفوظان فيعمل على أن علقمة سمعه أو لا من سعد ثم لم يأب عبد الرحمن لحديثه به أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبت فيه سعد ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول أبي عبد الرحمن فذلك الذي أقعدني هذا المقعد كما سيأتي البحث فيه وقد شدت رواية عن الثوري بن سعد بن عبيدة فيه قال الترمذي حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة به وقال النسائي أنبأنا عبيد الله بن سعيد حدثنا يحيى عن شعبة وسفيان أن علقمة حدثهما عن سعد قال الترمذي قال محمد بن بشار أصحاب سفيان لا يذكرون فيه سعد بن عبيدة وهو الصحيح اه وهكذا حكم علي بن المديني على يحيى القطان فيه بالوهم وقال ابن عدى جع يحيى القطان بين شعبة وسفيان فالثوري لا يذكروا اسناده سعد بن عبيدة وهذا مما عدى في خط يحيى القطان على الثوري وقال في موضع آخر جعل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبة فساق الحديث عنهما وجل احدى الروايتين على الأخرى فساقه على لفظ شعبة والى ذلك أشار الدارقطني وتعقب بانه فصل بين لفظيهما في رواية النسائي فقال قال شعبة خيركم وقال سفيان أفضلكم (قلت) وهو تعقب واه اذ لا يلزم من تفصيله للفظيهما في المتن أن يكون فصل لفظيهما في الاسناد قال ابن عدى يقال ان يحيى القطان لم يخطئ قط الا في هذا الحديث وذكر الدارقطني أن خلاصته يحيى تابع يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة وأخرج ابن عدى من طريق يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع جميعا عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال وكذا رواه سعد بن سالم القداح عن الثوري ومحمد بن أبان كلاهما عن علقمة بن زيادة سعد وزاد في اسناده رجلا آخر كما سأينيه وكل هذه الروايات وهم والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد وعن شعبة بآبانه (قوله عن عثمان) في رواية شريك عن عاصم بن بهدلة عن أبي عبد الرحمن السلي عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي داود بلفظ خيركم من قرأ القرآن وأقرأه وذكره الدارقطني وقال الصحيح عن أبي عبد الرحمن عن عثمان وفي رواية خلاصته يحيى عن الثوري بسنده قال عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان قال الدارقطني هذا وهم فان كان محفوظا احتمل أن يكون السلي أخذ عن أبان بن عثمان عن عثمان ثم لقي عثمان فأخذه عنه وتعقب بأن أبا عبد الرحمن أكثر من أبان وأبان اختلف في سماعه من

فهو يهلك في الحق فقال رجل ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان فعملت مثل ما يعمل \* (باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه) \* حدثنا جاج بن منهل حدثنا شعبة قال أخبرني علقمة بن مرثد سمعت سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلي عن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

أشدهما اختلف في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان فبعد هذا الاحتمال وجاء من وجه آخر كذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق سعيد بن سلام عن محمد بن أبان سمعت علقمة يحدث عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان فذكره وقال تفرد به سعيد بن سلام يعني عن محمد بن أبان (قلت) وسعيد ضعيف وقد قال أحمد حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمي من عثمان وكذا نقله أبو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قال اختلف أهل التمييز في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن أبي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال شعبة وذكر الحافظ أبو العلاء أن مسلماً سكت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه (قلت) قد وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن وذلك فيما أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم من طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن أبي عبد الرحمن حدثني عثمان وفي أسناده مقال لكن ظهر لي أن البخاري اعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة وهي أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان إلى زمن الحجاج وإن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور فدل على أنه سمعه في ذلك الزمان وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن عنونه عنه وهو عثمان رضي الله عنه ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان وأسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره فكان هذا أولى من قول من قال أنه لم يسمع منه (قوله خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذلك أكثر وللسرخسي أو علمه وهي للتنويع لا للشك وكذا لا جدد عن غير شعبة وزاد في أوله أن وأكثر الرواة عن شعبة يقولونه بالواو وكذا وقع عند أحمد بن حنبل وأبي داود عن حفص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذي من حديث عليّ وهو أظهر من حيث المعنى لأن التي بأو تقتضي اثبات الخبرية المذكور من فعل أحد الأمرين فيلزم أن من تعلم القرآن ولو لم يعلم غيره أن يكون خيراً ممن عمل بما فيه مثلاً وان لم يتعلم ولا يقال يلزم على رواية الواو أيضاً أن من تعلمه وعلمه غيره أن يكون أفضل ممن عمل بما فيه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره لا نأقول يحتمل أن يكون المراد بالخبرية من جهة حصول التعليم بعد العلم والذي يعلم غيره يحصل له النفع المتعدى بخلاف من يعمل فقط بل من أشرف العمل تعليم الغير فعمل غيره يستلزم أن يكون تعلمه وتعليمه لغيره عمل وتحصيل نفع متعدد ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع المتعدى لا يشترط كل من علم غيره علماً ما في ذلك لا نأقول القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف ممن تعلم غير القرآن وإن علمه فينبت المدعى ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع القاصر والنفع المتعدى ولهذا كان أفضل وهو من جملة من عني سبحانه وتعالى بقوله ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين والدعاء إلى الله يقع بأمور شتى من جملتها تعليم القرآن وهو أشرف الجميع وعكسه الكافر المانع لغيره من الإسلام كما قال تعالى فمن أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها فإن قيل فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من الفقيه قلنا لأن المخاطبين بذلك كانوا أفقهاء النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكانوا يدرّون معاني القرآن بالسليقة أكثر مما يدرّونها من بعدهم بالاكساب فكان الفقه لهم سحبة فمن كان في مثل شأنهم

خيركم من تعلم القرآن وعلمه

شاركهم في ذلك لا من كان قارئاً ومقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرؤه أو يقرئه فان قيل  
 فيلزم أن يكون المقرئ أفضل من هو أعظم غناء في الاسلام بالمجاهدة والرباط والامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر مثلاً قلنا حرف المسئلة يدور على النفع المتعدى فمن كان حصوله عنده أكثر  
 كان أفضل فلعل من مضرة في الخبر ولا بد مع ذلك من مراعاة الاخلاص في كل صنف منهم  
 ويحتمل أن تكون الخبرية وان أطلقت لكنها مقيدة بناس مخصوصين خطوطاً بذلك كان  
 اللائق بحالهم ذلك أو المراد خبر المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه أو المراد مراعاة  
 الحينية لان القرآن خير الكلام فعمله خير من متعلم غيره بالنسبة الى خبرية القرآن وكيفما كان  
 فهو مخصوص بمن علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا (قوله) قال وأقرأ أبو عبد الرحمن  
 في امره عثمان حتى كان الحجاج (أي حتى ولي الحجاج على العراق (قلت) بين أول خلافة عثمان  
 وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة الثلاثة أشهر وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج  
 العراق ثمان وثلاثون سنة ولم أقف على تعيين ابتداء اقراء أبي عبد الرحمن وآخره فالله أعلم بمقدار  
 ذلك ويعرف من الذي ذكرته أقصى المدة وأدناها والقائل وأقرأ الخ هو سعد بن عبيدة  
 فاني لم أر هذه الزيادة الا من رواية شعبة عن علقمة وقائل وذلك الذي أقعدني مقعدى هذا  
 هو أبو عبد الرحمن وحكى الكرماني أنه وقع في بعض نسخ البخاري قال سعد بن عبيدة وأقرأني  
 أبو عبد الرحمن قال وهي أنسب لقوله وذلك الذي أقعدني الخ أي أن اقراءه ابائي هو الذي  
 جعلني على أن قعدت هذا المقعد الجليل اه والذي في معظم النسخ وأقرأ بجذف المفعول وهو  
 الصواب وكان الكرماني ظن ان قائل وذلك الذي أقعدني هو سعد بن عبيدة وليس كذلك بل  
 قائله أبو عبد الرحمن ولو كان كما ظن للزم أن تكون المدة الطويلة سبقت لبيان زمان اقراء أبي  
 عبد الرحمن لسعد بن عبيدة وليس كذلك بل انما سبقت لبيان طول مدته لاقراء الناس القرآن  
 وأيضا فكان يلزم أن يكون سعد بن عبيدة قرأ على أبي عبد الرحمن من زمن عثمان وسعد لم يدركه  
 زمان عثمان فان أكبر شيخ له المغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة وكان يلزم أيضا  
 أن تكون الإشارة بقوله وذلك الى صنيع أبي عبد الرحمن وليس كذلك بل الإشارة بقوله ذلك الى  
 الحديث المرفوع أي أن الحديث الذي حدث به عثمان في أفضلية من تعلم القرآن وعلمه جل أباعد  
 الرجن أن قعد يعلم الناس القرآن لتحصيل تلك الفضيلة وقد وقع الذي قلنا كلامه عليه صريحا  
 في رواية أجده عن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد جميعا عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن  
 عبيدة قال قال أبو عبد الرحمن فذلك الذي أقعدني هذا المقعد وكذا أخرجه الترمذي من رواية  
 أبي داود الطيالسي عن شعبة وقال فيه مقعدى هذا قال وعلم أبو عبد الرحمن القرآن في زمن  
 عثمان حتى بلغ الحجاج وعنده أبي عوانة من طريق بشر بن أبي عمرو وأبي غياث وأبي الوليد ثلاثتهم  
 عن شعبة بلفظ قال أبو عبد الرحمن فذلك الذي أقعدني مقعدى هذا وكان يعلم القرآن والإشارة  
 بذلك الى الحديث كما قرئته واسناده اليه اسناد مجازي ويحتمل أن تكون الإشارة به الى عثمان  
 وقد وقع في رواية أبي عوانة أيضا عن يوسف بن مسلم عن حجاج بن محمد بلفظ قال أبو عبد الرحمن  
 وهو الذي أجلسني هذا المجلس وهو محتمل أيضا (قوله) حدثنا سفيان (هو الثوري وعلقمة بن  
 مرثد بثلاثة بوزن جعفر ومنهم من ضبطه بكسر المثلثة وهو من ثقات أهل الكوفة من طبقة

قال وأقرأ أبو عبد الرحمن  
 في امره عثمان حتى كان  
 الحجاج قال وذلك الذي  
 أقعدني مقعدى هذا  
 \* حدثنا أبو نعيم حدثنا  
 سفيان عن علقمة بن مرثد  
 عن أبي عبد الرحمن السلمي  
 عن عثمان بن عفان رضى  
 الله عنه قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم

ان افضلكم من تعلم القرآن وعلمه \* حدثنا عمرو بن عون حدثنا جلد عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم فقال مالي (٢٩) في النساء من حاجة فقال رجل زوجني

قال أعطها ثوبا قال لا أجا  
قال أعطها ولو خاتما من  
حديد فاعتل له فقال  
مامعك من القرآن قال كذا  
وكذا قال فقد زوجتك  
بمامعك من القرآن \* (باب  
القراءة عن ظهر القلب) \*  
حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا  
يعقوب بن عبد الرحمن عن  
أبي حازم عن سهل بن سعد  
أن امرأته جاءت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقالت  
يا رسول الله جئت لأهب  
لك نفسي فنظر اليها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فصعد النظر اليها وصوبه  
طأطأ رأسه فلما رأت المرأة  
أنه لم يقض فيها شيئا جلست  
فقام رجل من أصحابه فقال  
يا رسول الله ان لم يكن لك به  
حاجة فزوجنيها فقال  
هل عندك من شيء فقال  
لا والله يا رسول الله قال  
اذهب الى أهلك فانظر هل  
يجد شيئا فذهب ثم رجع  
فقال لا والله يا رسول الله  
ما وجدت شيئا قال انظر  
ولو خاتما من حديد فذهب  
رجع فقال لا والله يا رسول  
الله ولا خاتما من حديد  
ولكن هذا ازارى قال سهل

الاعمش وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الجنايز من روايته عن سعد بن عبيدة  
أيضا وثالث في مناقب الصحابة وقد تقدم (قوله ان افضلكم من تعلم القرآن أو علمه) كذا  
ثبت عندهم بلفظ أو وفي رواية الترمذي من طريق بشر بن السري عن سفيان خيري أو  
افضلكم من تعلم القرآن وعلمه فاختلف في رواية سفيان أيضا في أن الرواية بأو أو بالواو وقد  
تقدم توجيهه وفي الحديث الخ على تعليم القرآن وقد سئل الثوري عن الجهاد واقرأ القرآن  
فرج الثاني واحتج بهذا الحديث أخرجه ابن أبي داود وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه  
كان يقرئ القرآن خمس آيات خمس آيات وأسند من وجه آخر عن أبي العالية مثل ذلك وذكر أن  
جبريل كان ينزل به كذلك وهو مرسل جيد وشاهد ما قدمته في تفسير المندر وفي تفسير سورة  
أقرأ ثم ذكر المصنف طرفا من حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها قال ابن بطال وجه  
ادخاله في هذا الباب أنه صلى الله عليه وسلم زوجه المرأة لحرمه القرآن وتعقبه ابن التين بأن  
السياق يدل على أنه زوجها له على أن يعلمها وسياق البحث فيه مع استيفاء شرحه في كتاب  
النكاح وقال غيره وجه دخوله أن فضل القرآن ظهر على صاحبه في العاجل بأن قام له مقام  
المال الذي يتوصل به الى بلوغ الغرض واما نفعه في الآجل فظاهرا لا خفاء به (قوله وهبت  
نفسها لله ولرسوله) في رواية الحموي وللرسول (قوله مامعك من القرآن قال كذا وكذا) ووقع  
في الباب الذي يلي هذا سورة كذا وسورة كذا وسأني بيان ذلك عند شرحه ان شاء الله تعالى  
\* (قوله باب القراءة عن ظهر القلب) ذكر فيه حديث سهل في الواهبة مطولا  
وهو ظاهر فيما ترجمه لقوله فيه أتقروهن عن ظهر قلبك قال نعم فدل على فضل القراءة عن ظهر  
القلب لأنها أمكن في التوصل الى التعليم وقال ابن كثير ان كان البخاري أراد بهذا الحديث  
الدلالة على أن تلاوة القرآن عن ظهر قلب أفضل من تلاوته نظرا من المصحف ففيه نظر لأنها  
قضية عين فيحتمل أن يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا  
يدل ذلك على أن التلاوة عن ظهر قلب أفضل في حق من يحسن ومن لا يحسن وأيضا فان سياق  
هذا الحديث انما هو لاستنبات أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب ليتمكن من تعليمه لزوجته  
وليس المراد أن هذا أفضل من التلاوة نظرا ولا عدمه (قلت) ولا يرد على البخاري شيء مما ذكر  
لان المراد بقوله باب القراءة عن ظهر قلب مشروعتها واستحبابها والحديث مطابق لما ترجم به  
ولم يتعرض لكونها أفضل من القراءة نظرا وقد صرح كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف  
نظرا أفضل من القراءة عن ظهر قلب وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من طريق عبيد الله بن  
عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رفعه قال فضل قراءة القرآن نظرا على من  
يقروها ظهرا كفضل الفريضة على النافلة واسناده ضعيف ومن طريق ابن مسعود موقوفا  
أدبوا النظر في المصحف واسناده صحيح ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف أسلم من الغلط  
لكن القراءة عن ظهر قلب أبعد من الرياء وأمكن للخشوع والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف

ماله ردائها نصفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع بازارك ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان لبسته لم يكن عليك شيء  
لجلس الرجل حتى طال مجلسه ثم قام فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعى فلما جاءه قال ماذا معك من القرآن قال  
معي سورة كذا وسورة كذا وعدتها قال أتقروهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتكم كما يملكها معكم من القرآن

الاحوال والاشخاص وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة أقرؤ القرآن ولا تغزركم هذه المصاحف المعلقة فإن الله لا يعذب قلبا وعى القرآن وزعم ابن بطلان أن في قوله أنقرؤهن عن ظهر قلب رد المأثولة الشافعي في انكاح الرجل على أن صداقها أجرة تعليمها كذا قال ولادلالة فيه لما ذكر بل ظاهر سياقه أنه استثنى كما تقدم والله أعلم **(قوله ما استذكار القرآن)** أي طلب ذكره بضم الذال (وتعاهده) أي تجديده العهد به بملزمة تلاوته وذكر في الباب ثلاثة أحاديث \* الأول **(قوله انما مثل صاحب القرآن)** أي مع القرآن والمراد بالصاحب الذي ألفه قال عياض المؤلف المصاحبة وهو كقوله أصحاب الجنة وقوله أنه أي ألف تلاوته وهو أعم من أن يأتلفها نظرا من المحقق أو عن ظهر قلب فان الذي يدوم على ذلك يذل له لسانه ويسهل عليه قراءته فاذا هجره ثقبت عليه القراءة وشقت عليه وقوله انما يقتضي الحصر على الراجح لكنه حصر مخصوص بالنسبة الى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك **(قوله كمثل صاحب الابل المعقلة)** أي مع الابل المعقلة والمعقلة بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد القاف أي المشدودة بالعقال وهو الحبل الذي يشد في ركة البعير شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البعير الذي يخشى منه الشر انفسال التعاهد موجودا فالحفظ موجود كما أن البعير مادام مشدودا بالعقال فهو محفوظ وخص الابل بالذكر لانها أشد الحيوان الانسي نفورا وفي تحصيلها بعد استئمان نوره صعبة **(قوله ان عاهد عليها أمسكها)** أي استمرسا كملها وفي رواية أيوب عن نافع عند مسلم فان عقابها حفظها **(قوله وان أطلقها ذهبت)** أي انفلتت وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم ان تعاهد صاحبها فعقلها أمسكها وان أطلق عقلها ذهبت وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع اذا قام صاحب القرآن فقرأه بالليل والنهار ذكره واذا لم يقره بنسيه الحديث الثاني **(قوله حدثنا محمد بن عرعة)** بعين مهمله مفتوحة وراسا كنة مكررتين ومنصور هو ابن المعتز وأبو وائل هو شقيق ابن سلمة وعبد الله هو ابن مسعود وسأقي في الرواية المعلقة التصريح بسماع شقيق له من ابن مسعود **(قوله بنس ما لاحدهم أن يقول)** قال القرطبي بنس هي أخت نعم فالاولى للذم والآخرى للمدح وهما فعلا غير متصرفين يرفعان الفاعل ظاهرا ومضمر الأنة اذا كان ظاهرا لم يكن في الأمر العام الا بالالف واللام للجنس أو مضاف الى ما هما فيه حتى يشتمل على الموصوف بأحدهما ولا بد من ذكره تعينا كقوله نعم الرجل زيد وبنس الرجل عمرو فان كان الفاعل مضمر فلا بد من ذكر اسم نكرة ينصب على التفسير للضمير كقوله نعم رجلا زيد وقد يكون هذا التفسير ماعلى مانص عليه سيبويه كافي هذا الحديث وكافي قوله تعالى فنعماعى وقال الطيبي وما نكرة موصوفة وأن يقول مخصوص بالذم أي بنس شيئا كان الرجل يقول **(قوله نسيت)** بفتح النون وتخفيف السين اتفاقا **(قوله آية كيت وكيت)** قال القرطبي كيت وكيت يعبرهما عن الجمل الكثيرة والحديث الطويل ومثلهما ذيت وذيت وقال يعلى كيت للفعال وذيت للاسماء وحكى ابن التين عن الداودي أن هذه الكلمة مثل كذا الا أنها خاصة بالمؤنث وهذا من مفردات الداودي **(قوله بل هو نسي)** بضم النون وتشديد المهملة المكسورة قال القرطبي رواه بعض رواة مسلم مخففا **(قلت)** وكذا هو في مسند أبي يعلى وكذا أخرجه ابن أبي داود في كتاب الشريعة من طرق متعددة مضبوطة بخط موثوق به على كل

\* (باب استذكار القرآن وتعاهده) \* حدثنا عبد الله ابن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الابل المعقلة ان عاهد عليها أمسكها وان أطلقها ذهبت \* حدثنا محمد ابن عرعة حدثنا شعبه عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بنس ما لاحدهم أن يقول نسيت آية كيت وكيت بل نسي

سين علامة التخفيف وقال عياض كان الكافي يعني أبا الوليد الوقشي لا يجوز في هذا غير التخفيف  
 (قلت) والشغل هو الذي وقع في جميع الروايات في البخاري وكذا في أكثر الروايات في غيره  
 ويؤيده ما وقع في رواية أبي عبيد في الغريب بعد قوله كيت وكيت ليس هو نسي ولكنه نسي  
 الأول بفتح النون وتخفيف السين والثاني بضم النون ونقيض السين قال القرطبي الشغل  
 معناه أنه عوقب بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستدكاره قال ومعنى التخفيف  
 أن الرجل ترك غير ملتفت إليه وهو كقوله تعالى نسوا الله فنسيهم أي تركهم في العذاب أو  
 تركهم من الرحمة واختلف في متعلق الهم من قوله بنس على أوجه \* الأول قيل هو على نسبة  
 الإنسان إلى نفسه النسيان وهو لا يصنع له فيه فاذا نسبته إلى نفسه أو هم أنه انفراد بفعله فكان  
 ينبغي أن يقول انسيت أو نسيت بالتثنية على البناء للمجهول فيهما أي أن الله هو الذي أنساني  
 كما قال وما رميت أذريت ولكن الله رمى وقال أنتم تزرعونوه أم نحن الزارعون وبهذا الوجه  
 جزم ابن بطال فقال أراد أن يجري على ألسن العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من  
 الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته وذلك أولى من نسبة الأفعال إلى مكتسبها مع أن نسبتها  
 إلى مكتسبها جازم بدليل الكتاب والسنة ثم ذكر الحديث الآتي في باب نسيان القرآن قال وقد  
 أضاف موسى عليه السلام النسيان مرة إلى نفسه ومرة إلى الشيطان فقال اني نسيت الحوت  
 وما أنسانيه إلا الشيطان ولكل إضافة منهما معنى صحيح فالإضافة إلى الله بمعنى أنه خالق الأفعال  
 كلها وإلى النفس لأن الإنسان هو المكتسب لها وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة اه ووقع له ذهول  
 فيما نسبته لموسى وانما هو كلام فتاه وقال القرطبي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نسب النسيان  
 إلى نفسه يعني كما سيأتي في باب نسيان القرآن وكذا نسبته يوشع إلى نفسه حيث قال نسيت  
 الحوت وموسى إلى نفسه حيث قال لا تؤاخذني بما نسيت وقد سبق قول الصحابة ربنا لا تؤاخذنا  
 ان نسينا مساق المدح قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله فالذي  
 يظهر أن ذلك ليس متعلق الهم ووجه إلى اختيار الوجه الثاني وهو كالأول لكن سبب الهم  
 ما فيه من الأشعار بعدم الاعتناء بالقرآن اذ لا يقع النسيان إلا بترك التعاهد وكثرة الغفلة فلو  
 تعاهد بتلاوته والقيام به في الصلاة لدام حفظه وتذكره فاذا قال الإنسان نسيت الآية الفلانية  
 فكانت شاهدة على نفسه بالتفريط فيكون متعلق الهم ترك الاستدكار والتعاهد لانه الذي يورث  
 النسيان \* الوجه الثالث قال الاسماعيلي يحتمل أن يكون كرهه أن يقول نسيت بمعنى تركت  
 لا بمعنى السهو والعارض كما قال تعالى نسوا الله فنسيهم وهذا اختيار أبي عبيد وطائفة \* الوجه  
 الرابع قال الاسماعيلي أيضا يحتمل أن يكون فاعل نسيت النبي صلى الله عليه وسلم كانه قال  
 لا يقل أحد عنى انى نسيت آية كذا فان الله هو الذي أنساني ذلك لحكمة نسخ ورفع تلاوته  
 وليس لي في ذلك صنع بل الله هو الذي ينسني لما تنسخ تلاوته وهو كقوله تعالى سنقرئك فلا  
 تنسى إلا ما شاء الله فان المراد بالنسي ما ينسخ تلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته \* الوجه  
 الخامس قال الخطابي يحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمان النبي صلى الله عليه وسلم وكان من  
 ضروب النسخ نسيان الشيء الذي ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فيذهب رسمه وترفع تلاوته  
 ويسقط حفظه عن جلته فيقول القائل نسيت آية كذا فنهوا عن ذلك لثلايته وهم على محكم



التمران الضياع وأشار لهم إلى أن الذي يقع من ذلك انما هو باذن الله لما رآه من الحكمة  
 والمصلحة \* الوجه السادس قال الاسماعيلي وفيه وجه آخر وهو أن النسيان الذي هو خلاف  
 الذكاء اضافته إلى صاحبه مجاز لانه عارض له لاعتقاده منه لانه لو قصد نسيان الشيء لكان ذا كرا  
 له في حال قصده فهو كما قال مامات فلان ولكن أميت (قلت) وهو قريب من الوجه الاول وأرجح  
 الوجه الثاني ويؤيده عطف الامر باستدكار القرآن عليه وقال عياض أولى ما يتأول  
 عليه ذم الحال لاذم القول أي بشئ الحال حال من حفظه ثم غفل عنه حتى نسيه وقال النووي  
 الكراهة فيه للتنزيه (قوله واستدكر) أي واظبوا على تلاوته واطلبوا من أنفسكم  
 المذاكرته قال الطيبي وهو عطف من حيث المعنى على قوله بشئ ما لا أحدكم أي لا تقصروا في  
 معاهدته واستدكره وزاد ابن أبي داود من طريق عاصم عن أبي وائل في هذا الموضع فان هذا  
 القرآن وحديثي وكذا أخرجهما من طريق المسيب بن رافع عن ابن مسعود (قوله فانه أشد تفصيلا)  
 بفتح الفاء وكسر الصاد المهملة الثقيلة بعدها تحتانية خفيفة أي تفلتا وتخلصا تقول تفصبت  
 كذا أي أحطت بتفاصيله والاسم القصدة ووقع في حديث عقبه بن عامر بلفظ تفلتا وكذا  
 وقعت عند مسلم في حديث أبي موسى ثالث أحاديث الباب ونصب على التمييز وفي هذا الحديث  
 زيادة على حديث ابن عمر لان في حديث ابن عمر تشبيه أحد الامرين بالآخر وفي هذا أن هذا يبلغ  
 في النقص من الابل ولذا أفصح به في الحديث الثالث حيث قال له واشد تفصيلا من الابل في  
 عقله الا ان من شأن الابل تطلب التفلت ما أمكنها فتي لم يتعاهدها برباطها تفلتت فكذلك حافظ  
 القرآن ان لم يتعاهده تفلت بل هو أشد في ذلك وقال ابن بطلان هذا الحديث يوافق الايتين قوله  
 تعالى اناس نسي في ذلك قولنا ثقيلًا وقوله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكري فقبل عليه بالحافضة  
 والتعاهده يسره ومن أعرض عنه تفلت منه (قوله حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة وجرير هو  
 ابن عبد الحميد ومنصور هو المذكور في الاسناد الذي قبله وهذه الطريق ثبتت عند الكشيميني  
 وحده وثبتت أيضا في رواية النسفي وقوله مثله الضمير للحديث الذي قبله وهو يشعر بأن سياق  
 جرير مساو لسباق شعبة وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة مقرونا بسحق بن راويه  
 وزهير بن حرب ثلاثتهم عن جرير بلفظه مساو للفظ شعبة المذكور الا أنه قال استدكر وبغير  
 واو وقال فله واشد بدل قوله فانه وزاد بعد قوله من النعم بعقلها وقد أخرجه الاسماعيلي عن  
 الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بإثبات الواو وقال في آخره من عقله وهذه الزيادة ثابتة  
 عنده في حديث شعبة أيضا من رواية غندر عنه بلفظ بئسما لا أحدكم أو لا أحدهم أن يقول أني  
 نسيت آية كيت وكيت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو نسي ويقول استدكر والقرآن  
 الخ وكذا ثبتت عنده في رواية الأعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود (قوله تابعه بشر  
 عن ابن المبارك عن شعبة) يريد أن عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عرعرة في رواية هذا الحديث  
 عن شعبة وبشر هو ابن محمد المروزي شيخ البخاري قد أخرجه عنه في بدء الوحي وغيره ونسبة  
 المتابعة اليه مجازية وقد يوهم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك فان الاسماعيلي أخرجه  
 الحديث من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك ويوهم أيضا أن ابن عرعرة وابن المبارك انفردا  
 بذلك عن شعبة وليس كذلك لما ذكر فيه من رواية غندر وقد أخرجهما أيضا عنه وأخرجه

واستدكر والقرآن فانه  
 أشد تفصيلا من صدور  
 الرجال من النعم \* حدثنا  
 عثمان حدثنا جرير عن  
 منصور مثله \* تابعه بشر  
 عن ابن المبارك عن شعبة



عن حجاج بن محمد وأبي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذي من رواية الطيالسي (قوله) وتابعه ابن جرير عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله (أما عبدة فهو يسكون الموحدة وهو ابن أبي لبابة بضم اللام وموحدتين مخففاً وشقيق هو أبو وائل وعبد الله هو ابن مسعود وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جرير قال حدثني عبدة ابن أبي لبابة عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود فذكر الحديث إلى قوله بل هو نسي ولم يذكر ما بعده وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن بخادة عن عبدة وكان البخاري أراد بإيراد هذه المتابعة دفع تعاميل من أعل الخبير برواية جاد بن زيد وأبي الأحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود قال الاسماعيلي روى جاد بن زيد عن منصور وعاصم الحديثن معا موقوفين وكذا رواهما أبو الأحوص عن منصور وأما ابن عيينة فأسند الأول ووقف الثاني قال ورفعها جميعاً إبراهيم بن طهمان وعبدة بن جعيد عن منصور وهو ظاهر سياق سفيان الثوري (قلت) ورواية عبدة أخرجه ابن أبي داود ورواية سفيان ستأتي عند المصنف قريباً من فوعة لكن اقتصر على الحديث الأول وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً الحديثين معا وفي رواية عبدة بن أبي لبابة نصريح ابن مسعود بقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك بقوى رواية من رفعه عن منصور والله أعلم \* الحديث الثالث (قوله عن يزيد) بالموحدة هو ابن عبد الله بن أبي بردة وشيخه أبو بردة هو جده المذكور وأبو موسى هو الأشعري (قوله في عقلاها) بضمين ويجوز سكون القاف جمع عقال بكسر أوله وهو الحبل ووقع في رواية الكشميهني من عقلاها وذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ من عقلاها بلامين ولم أقف على هذه الرواية بل هي تصحيف ووقع في رواية الاسماعيلي بعقلها قال القرطبي من رواه من عقلاها فهو على الأصل الذي يقتضيه التعدى من لفظ الثقل وأما من رواه بالباء أو بالفاء فيحتمل أن يكون بمعنى من أو لا مصاحبة أو الظرفية والحاصل تشبيه من تقلت منه القرآن بالناقاة التي تقلت من عقلاها وبقيت متعلقة به كذا قال والتحري أن التشبيه وقع بين ثلاثة ثلاثة فحامل القرآن شبه بصاحب الناقاة والقرآن بالناقاة والحفظ بالربط قال الطبري ليس بين القرآن والناقاة مناسبة لانه قديم وهي حادثة لكن وقع التشبيه في المعنى وفي هذه الأحاديث الحظ على محافظة القرآن بدوام دراسته وتكرار تلاوته وضرب الأمثال لايضاح المقاصد وفي الأخير القسم عند الخبر المقطوع بصدقه مبالغة في تبيينه في صدور سامعيه وحكي ابن التين عن الداودي أن في حديث ابن مسعود حجة لمن قال فمن ادعى عليه بما لم يذكر وحلف ثم قامت عليه البينة فقال كنت نسيت أو ادعى بينة أو أبراء أو التمس بين المدعى أن ذلك يكون له ويعذر في ذلك كذا قال (قوله) **باب القراءة على الدابة** أي لا كبا وكأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك وقد نقله ابن أبي داود عن بعض السلف وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الحمام وغيرها وقال ابن بطلان إنما أراد بهذه الترجمة أن في القراءة على الدابة سنة موجودة وأصل هذه السنة قوله تعالى لتستروا على ظهوره ثم تذكر وأنعمه ربكم إذا ستويتم عليه الآية ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل مختصراً وقد تقدم بتمامه في تفسير سورة الفتح ويأتي بعد أبواب

وتابعه ابن جرير عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعاهدوا القرآن فوالذي نفسي بيده لهو أشد تفصيا من الأبل في عقلاها \* (باب القراءة على الدابة) \* حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني أبو أياس قال سمعت عبد الله بن مغفل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وهو يقرأ على راحلته سورة الفتح

**قوله باب** تعليم الصبيان القرآن) كأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك وقد جاءت كراهية ذلك عن سعيد بن جبيرة وأبراهيم النخعي وأسند ابن أبي داود عنهم ما لفظ إبراهيم كانوا يكرهون أن يعلموا الغلام القرآن حتى يعقل وكلام سعيد بن جبيرة يدل على أن كراهية ذلك من جهة حصول الملل له ولفظه عند ابن أبي داود أيضا كانوا يحبون أن يكون يقرأ الصبي بعد حين وأخرج بإسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاما صغيرا فباعوا عليه فقال ما قدمت له ولكن قدمه القرآن وحجة من أجاز ذلك أنه أدعى إلى ثبوته ورسوخه عنده كما يقال التعلم في الصغر كالنقش في الحجر وكلام سعيد بن جبيرة يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أولا من فهمه ثم يؤخذ بالحد على التدريج والحق أن ذلك يختلف بالأشخاص والله أعلم (قوله عن سعيد بن جبيرة قال ان الذي تدعونه المفصل هو المحكم قال وقال ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم) كذا فيه تفسير المفصل بالمحكم من كلام سعيد بن جبيرة وهو دال على أن الضمير في قوله في الرواية الأخرى فقلت له وما المحكم لسعيد بن جبيرة وفاعل قلت هو أبو بشر بخلاف ما يتبادر أن الضمير لابن عباس وفاعل قلت سعيد بن جبيرة ويحتمل أن يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك والمراد بالمحكم الذي ليس فيه منسوخ ويطلق المحكم على ضد المتشابه وهو اصطلاح أهل الأصول والمراد بالمفصل السور التي كثرت فصولها وهي من الحرات إلى آخر القرآن على الصحيح ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس سلوني عن التفسير فاني حفظت القرآن وأنا صغير أخرجه ابن سعيد وغيره بإسناد صحيح عنه وقد استشكل عياض قول ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين بما تقدم في الصلاة من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في حجة الوداع ناهز الاحتلام وسيأتي في الاستئذان من وجه آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وأنا ختن وكانوا لا يحتنون الرجل حتى يدرك وعنه أيضا أنه كان عند موت النبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس عشرة سنة وسبق إلى استكمال ذلك الاسماعيل فقال حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس يعني الذي مضى في الصلاة يخالف هذا وبالغ الداودي فقال حديث أبي بشر يعني الذي في هذا الباب وهم وأجاب عياض بأنه يحتمل أن يكون قوله وأنا ابن عشر سنين راجع إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ويكون تقدير الكلام توفي النبي صلى الله عليه وسلم وقد جعت المحكم وأنا ابن عشر سنين فقيه تقديم وتأخير وقد قال عرو بن علي الفلاس الصحيح عندنا ان ابن عباس كان له عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة قد استكملها ونحوه لابي عبيد وأسند البيهقي عن مصعب الزبيري أنه كان ابن أربع عشرة سنة وبه جزم الشافعي في الام ثم حكى أنه قبل ست عشرة وحكى قول ثلاث عشرة وهو المشهور وأورد البيهقي عن أبي العالية عن ابن عباس قرأت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن ثنتي عشرة فهذه ستة أقوال ولو ورد إحدى عشرة لكانت سبعة لانها من عشر إلى ست عشرة (قلت) والاصل فيه قول الزبيري بكار وغيره من أهل النسب ان ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة بثلاث سنين وبنوها شتم في الشعب وذلك قبل وفاة أبي طالب ونحوه لابي عبيد ويمكن الجمع بين مختلف الروايات الست عشرة وثنتي عشرة فان كلا منهما لم يثبت عنده والاشهر بأن يكون ناهز الاحتلام لما قارب ثلاث عشرة ثم بلغ لما استكملها

\* (باب تعليم الصبيان القرآن) \* حدثني موسى ابن اسمعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة قال ان الذي تدعونه المفصل هو المحكم قال وقال ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم \* حدثنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضى الله عنهما ما جعت المحكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له وما المحكم قال المفصل

ودخل في التي بعدها فاطلاق خمس عشرة بالنظر الى جبر الكسرين واطلاق العشر والثلاث  
عشر بالنظر الى الغاء الكسر واطلاق أربع عشرة بجبر أحدهما وسيأتي مزيد لهذا في باب  
الخلفان بعد الكبر من كتاب الاستئذان ان شاء الله تعالى واختلف في أول المفصل مع الاتفاق  
على أنه آخر جزء من القرآن على عشرة أقوال ذكرتها في باب الجهر بالقراءة في المغرب وذكر  
قولاً شاذاً انه جميع القرآن ﴿ **قوله** **باسم** نسيان القرآن وهل يقول نسيب آية  
كذا وكذا ) كأنه يريد أن النسي عن قول نسيب آية كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ بل  
للزجر عن تعاطي أسباب النسيان المقتضية لقول هذا اللفظ ويحتمل أن ينزل المنع والاباحة على  
حالتين فمن نشأ نسيانه عن اشتغاله بامر ديني كالجهد لم يتنعم عليه قول ذلك لان النسيان لم ينشأ  
عن اهمال ديني وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسبة النسيان  
الى نفسه ومن نشأ نسيانه عن اشتغاله بامر دنيوي ولا سيما ان كان محظوراً امتنع عليه لتعاطيه  
أسباب النسيان **(قوله** **وقول الله تعالى سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله)** هو مصير منه الى اختيار  
ما عليه الا كثر أن لافي قوله فلا تنسى نافية وأن الله أخبره أنه لا ينسى ما أقرأه آياه وقد قيل ان لا  
ناهية وانما وقع الاشباع في السين لتناسب رؤس الآي والأول أكثر واختلف في الاستثناء  
فقال الفراء هو للتبرك وليس هناك شيء استثنى وعن الحسن وقادة الاما شاء الله أى قضى أن  
ترفع تلاوته وعن ابن عباس الاما أراد الله أن ينسكه لتسن وقيل لما جلت عليه من الطباع  
البشرية لكن سند كره بعد وقيل المعنى فلا تنسى أى لا تترك العمل به الاما أراد الله أن ينسخه  
فتترك العمل به **(قوله** **سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً)** أى صوت رجل وقد تقدم بيان  
اسمه في كتاب الشهادات **(قوله** **لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا)** لم أقف على تعيين  
الآيات المذكورة وأعرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية لان ابن عبد الحكم قال  
فمن أقرآن عليه كذا وكذا درهمان يترجمه أحد وعشرون درهما وقال الداودي يكون مقرا  
بدرهمين لانه أقل ما يقع عليه ذلك قال فان قال له على كذا درهمان كان مقرا بدرهم واحد **(قوله**  
في الطريق الثانية حدثنا عيسى) هو ابن يونس بن أبي اسحق **(قوله** **عن هشام وقال أسقطته**)  
يعنى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بالمتن المذكور وزاد فيه هذه اللفظة وهى أسقطته  
وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ فقال رحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطته  
من سورة كذا وكذا **(قوله** **تابعه على بن مسهر وعبدية عن هشام)** كذا لاكثر ولاي ذرع  
الكشميين تابعه على بن مسهر عن عبدية وهو غلط فان عبدية رفيق على بن مسهر لا شيخه وقد  
أخرج المصنف طريق على بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا بلفظ أسقطتها وأخرج طريق  
عبدية وهو ابن سليمان في الدعوات ولفظه مثل لفظ على بن مسهر سواء **(قوله** **في الرواية الثالثة**  
كنت أنسيتها) هى مفسرة لقوله أسقطتها فكأنه قال أسقطتها نسياناً لا عداً وفي رواية معمر  
عن هشام عند الاسماعيلي كنت نسيتها بفتح النون ليس قبلها همزة قال الاسماعيلي النسيان  
من النبي صلى الله عليه وسلم لشيء من القرآن يكون على قسمين أحدهما نسيانه الذي يتذكره عن  
قرب وذلك قائم بالطباع البشرية وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود في  
السهو انما أنا بشر مثلكم أنسى كائنسون والثاني أن يرفعه الله عن قلبه على ارادة نسخ تلاوته

\* (باب نسيان القرآن وهل  
يقول نسيب آية كذا وكذا  
وقول الله تعالى سنقرئك فلا  
تنسى الا ما شاء الله) \* حدثنا  
ربيع بن يحيى حدثنا زائدة  
حدثنا هشام عن عروة عن  
عائشة رضى الله عنها قالت  
سمع النبي صلى الله عليه وسلم  
رجلاً يقرأ في المسجد فقال  
يرجى الله لقد أذكرني كذا  
وكذا آية من سورة كذا  
\* حدثنا محمد بن عبيد بن  
ميمون حدثنا عيسى عن  
هشام وقال أسقطته من  
سورة كذا \* تابعه على بن  
مسهر وعبدية عن هشام  
\* حدثنا أحمد بن أبي  
رجاء حدثنا أبو أسامة عن  
هشام بن عروة عن أبيه  
عن عائشة قالت سمع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رجلاً يقرأ في سورة  
بالليل فقال يرجى الله لقد  
أذكرني آية كذا وكذا  
كنت أنسيتها من سورة  
كذا وكذا \* حدثنا أبو نعيم  
حدثنا سفيان عن منصور  
عن أبي وائل عن عبد الله  
قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم بئس ما لا أحدهم  
يقول نسيب آية كيت  
وكيت بل هو نسي

\*(باب من لم يرب باسا أن  
يقول سورة البقرة  
وسورة كذا وكذا)\*  
حدثنا عن حفص حدثنا  
أبي حدثنا الاعشى حدثني  
ابراهيم عن علقمة وعبد  
الرحمن بن يزيد عن أبي  
مسعود الانصاري قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
الآيتين من آخر سورة  
البقرة من قرأهما في ليلة  
كفناه \* حدثنا أبو اليمان  
أخبرنا شعيب عن الزهري  
قال أخبرني عروة بن الزبير  
عن حديث المسور بن  
مخرمة وعبد الرحمن بن عبد  
القاري أنهم سمعا عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه  
يقول سمعت هشام بن  
حكيم بن حزام يقرأ سورة  
الفرقان في حياة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاستمعت  
لقراءته فإذا هو يقرأها على  
حرف كثيرة لم يقرأها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فكذبت أساوره في  
الصلاة فانظرته حتى سلم  
فليتبسه فقلت من أقرأك  
هذه السورة التي سمعتك  
تقرأ قال أقرأني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقلت له كذبت فوالله ان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لهو أقرأني هذه  
السورة التي سمعتك

وهو المشار اليه بالاستثناء في قوله تعالى سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله قال فأما القسم الاول  
فعارض سريع الزوال لظاهر قوله تعالى ان انحن نزلنا الذكروا ناله لحافظون وأما الثاني فداخل  
في قوله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها على قراءة من قرأ بضم أوله من غيرهمز (قلت) وقد تقدم  
توجيه هذه القراءة وبيان من قرأها في تفسير البقرة وفي الحديث صحة لمن أجاز النسيان على النبي  
صلى الله عليه وسلم فبإلصاق طريقه البلاغ مطلقا وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرطين  
أحدهما أنه بعد ما يقع منه تبليغه والاخر أنه لا يستمر على نسيانه بل يحصل له تذكرة ما بنفسه  
واما بغيره وهل يشترط في هذا القول أن لا يقرأ ما قبل تبليغه فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلا  
وزعم بعض الأصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه نسيان أصلا وأما يقع منه صورته ليس  
قال عياض لم يقل به من الأصوليين أحد الا أبا المظفر الاسفرائني وهو قول ضعيف وفي  
الحديث أيضا جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد والدعاء لمن حصل له من جهته خير  
وان لم يقصد المحصول منه ذلك واختلف السلف في نسيان القرآن فمنهم من جعل ذلك من الكبائر  
وأخرج أبو عبيد من طريق الفضالة بن مزاحم موقوفا قال ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه  
الا بذنب أحدثه لان الله يقول وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ونسيان القرآن من  
أعظم المصائب واحتجوا أيضا بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعا عرضت  
على ذنوب أمي فلم أزدنبا أعظم من سورة من القرآن أو نسيها من أسأده ضعف وقد  
أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرفوعا لفظة أعظم من حامل القرآن وتاركه ومن طريق  
أبي العباس موقوفا كذا فعند من أعظم الذنوب أن يعلم الرجل القرآن ثم ينساه حتى ينساه  
واسناده جيد ومن طريق ابن سيرين باسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كأنوا يكرهونه  
ويقولون فيه قولا شديدا ولا يداود عن سعد بن عباد مرفوعا من قرأ القرآن ثم نسيه لم يبق الله  
وهو أجزم وفي اسناده أيضا مقال وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والروائي واحتج بأن  
الاعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون  
بأمره وقال القرطبي من حفظ القرآن أو بعضه فقد علت رتبته بالنسيان الى من لم يحفظه فاذا  
أخل به هذه الرتبة الدينية حتى تخرج عنها ناسب أن يعاقب على ذلك فان ترك معاهدة القرآن  
يفضي الى الرجوع الى الجهل والرجوع الى الجهل بعد العلم شديد وقال اسحق بن راهويه يكره  
للرجل أن يمر عليه أربعون يوما لا يقرأ فيها القرآن ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود بنس ما  
لاحدهم أن يقول نسيت آية كيت وكيت وقد تقدم شرحه قريبا وسفيان في السندهو  
الثوري واختلف في معنى أجزم فقبل مقطوع اليد وقيل مقطوع الحجة وقيل مقطوع السبب  
من الخير وقيل خالي اليد من الخير وهي متقاربة وقيل يحسرحجده وما حقيقة ونؤيده أن في  
رواية زائدة بن قدامة عند عبد بن حميد أني الله يوم القيامة وهو مجزوم وفيه جواز قول المرء  
أسقطت آية كذا من سورة كذا اذا وقع ذلك منه وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي  
عبد الرحمن السلمي قال لا تقل أسقطت كذا بل قل أغفلت وهو أدب حسن وليس واجبا  
❦ (قوله ما من لم يرب باسا أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا) أشار بذلك  
الى الرد على من كره ذلك وقال لا يقال الا السورة التي يذكر فيها كذا وقد تقدم في الحج من طريق

الاعمش انه سمع الخياط بن يوسف على المنبر يقول السورة التي يذكرفها كذا وانه رد عليه بحديث  
 أي مسعود قال عياض حديث أبي مسعود حجة في جواز قول سورة البقرة ونحوها وقد اختلف  
 في هذا فاجازه بعضهم وكرهه بعضهم وقال تقول السورة التي تذكرفها البقرة (قلت) وقد تقدم  
 في أبواب الرمي من كتاب الحج أن ابراهيم النخعي أنكر قول الخياط لا تقولوا سورة البقرة وفي  
 رواية مسلم أنها سمة وأورد حديث أبي مسعود وأقوى من هذا في الحجة ما أورده المصنف من  
 لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال النووي في الإذكار يجوز أن يقول سورة البقرة إلى أن قال وسورة العنكبوت وكذلك  
 السابق ولا كراهة في ذلك وقال بعض السلف يكره ذلك والصواب الأول وهو قول الجاهليين  
 والأحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصر وكذلك عن الصحابة فمن  
 بعدهم (قلت) وقد جاء في ما وافق ما ذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس  
 رفعه لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله أخرجه  
 أبو الحسين بن قانع في فوائده والطبراني في الأوسط وفي سننه عيسى بن ميمون العطار وهو  
 ضعيف وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ونقل عن أحمد أنه قال هو حديث منكر (قلت)  
 وقد تقدم في باب تأليف القرآن حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يقول ضعوها في السورة التي يذكرفها كذا قال ابن كثير في تفسيره ولا شك أن ذلك أحوط  
 ولكن استقر الاجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير (قلت) وقد تمسك بالاحتياط  
 المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين الكلبى وعبد الرزاق  
 ونقله القرطبي في تفسيره عن الحكيم الترمذي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا  
 كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء وإنما يقال السورة التي يذكرفها كذا وتعقبه  
 القرطبي بأن حديث أبي مسعود يعارضه ويمكن أن يقال لامعارضته مع إمكان الجمع فيكون  
 حديث أبي مسعود ومن وافقه الأعلى الجواز وحديث أنس أن ثبت محمول على أنه خلاف  
 الأولى والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشهد لما ترجم له \* أحدها حديث أبي  
 مسعود في الآيتين من آخر سورة البقرة وقد تقدم شرحه قريبا \* الثاني حديث عمر سمعت هشام  
 ابن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان وقد تقدم شرحه في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف  
 \* الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله وقد تقدم التنبيه عليه (قوله) **باب**  
 الترتيل في القراءة) أي تبين حروفها والأي في أدائها ليكون أدعى إلى فهم معانيها (نحو) وقوله  
 تعالى ورتل القرآن ترتيلا) كأنه يشير إلى ما ورد عن السلف في تفسيره فاعيد الطبري بسند  
 صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ورتل القرآن قال بعضه أثر بعض على تودة وعن قتادة قال بينه  
 بينا والامر بذلك أن لم يكن للوجوب يكون مستحباً (قوله) وقوله تعالى وقرأنا فرقناه لتقرأه على  
 الناس على مكث) سيأتي توجيهه (نحو) وما يكره أن يهذ كهد الشعر) كأنه يشير إلى أن استحباب  
 الترتيل لا يستلزم كراهة الأسراع وإنما الذي يكره الهذو هو الأسراع المفرط بحيث يخفى كثير  
 من الحروف أو لا يخرج من مخارجها وقد ذكر في الباب أنكار ابن مسعود على من يهذ القراءة  
 كهذ الشعر ودليل جواز الأسراع ما تقدم في أحاديث الأنبياء من حديث أبي هريرة رفعه خفف

فقلت يا رسول الله انى  
 سمعت هذا يقرأ سورة  
 الفرقان على حروف لم  
 تقرئها وانك أقرأنى سورة  
 الفرقان فقال يا هشام  
 اقرأها فقرأها القراءة التي  
 سمعته فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت  
 ثم قال اقرأ يا عمر فقرأتها التي  
 أقرأتها فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت  
 ثم قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان القرآن أنزل  
 على سبعة أحرف فاقروا  
 ما تنسمونه \* حدثنا بشر  
 ابن آدم أخبرنا على بن مسهر  
 أخبرنا هشام عن أبيه عن  
 عائشة رضی الله عنها قالت  
 سمع النبي صلى الله عليه  
 وسلم قارئاً يقرأ من الليل في  
 المسجد فقال يرجعه الله لقد  
 أذكرنى كذا وكذا آية  
 أسقطها من سورة كذا وكذا  
 \* (باب الترتيل في القراءة  
 وقوله تعالى ورتل القرآن  
 ترتيلاً وقوله تعالى وقرأنا فرقناه  
 لتقرأه على الناس على مكث  
 وما يكره أن يهذ كهذ الشعر

فيها يفرق يفصل قال ابن عباس فرقناه فصلناه \* حدثنا أبو النعمان حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا واصل عن أبي وائل عن عبد الله قال غدونا على عبد الله فقال رجل قرأت المفصل البارحة فقال هذا كهذا الشعر انا قد سمعنا القراءة واني لا أحفظ القرآن التي كان يقرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم ثمان عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حاميم \* حدثنا قتيبة ابن سعيد حدثنا جابر عن موسى بن أبي عائشة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله لا تحرك به لسانك لتعجل به قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نزل عليه جبريل بالوحي وكان مما يحرك به لسانه وشقيقه فيستد عليه وكان يعرف منه فانزل الله الآية التي في لا أقسم بيوم القيامة لا تحرك به لسانك لتعجل به انا علمنا جعه وقرآنه فان علمنا أن نجمعه في صدره وقرآنه فاذا قرأناه فاتبع قرآنه فاذا أنزلناه فاستمع ثم ان علمنا بيانه قال ان علمنا أن نبيته بلسانك قال وكان اذا أنناه جبريل أطرق فاذا ذهب قرأه كما وعده الله

على داود القرآن فكان يأمر بدوا به فتسرج فيفرغ من القرآن قبل أن تسرج (قوله فيها يفرق يفصل) هو تفسير أبي عبيدة (قوله قال ابن عباس فرقناه فصلناه) وصله ابن جريج من طريق علي ابن أبي طلحة عنه وعند أبي عبيد من طريق مجاهد أن رجلا سأله عن رجل قرأ البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة فقط قيامهما واحد وركوعهما واحد وسجودهما واحد فقال الذي قرأ البقرة فقط أفضل ثم تلى وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ومن طريق أبي حنيفة قلت لابن عباس اني سريع القراءة واني لا قرأ القرآن في ثلاث فقال لا لأن أقرأ البقرة أو ثلثها فأتدبرها خير من أن أقرأ كما تقول وعند ابن أبي داود من طريق أخرى عن أبي حنيفة قلت لابن عباس اني رجل سريع القراءة اني لا قرأ القرآن في ليلة فقال ابن عباس لأن أقرأ سورة أحب اليّ ان كنت لا بد فاعلا فقرأت تسعها أذنيك ويوعها قلبك والتحقيق أن لكل من الاسراع والترتيل جهة فضل بشرط أن يكون المسرع لا يخل بشيء من الحروف والحركات والسكون الواجبات فلا يمنع أن يفضل أحدهما الآخر وأن يستويا فان من رتل وتأمل كن تصدق بجوهرة واحدة مئة ومن أسرع كن تصدق بعدة جواهر لكن قيمته قيمة الواحدة وقد تكون قيمة الواحدة أكثر من قيمة الاخرى وقد يكون بالعكس ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث ابن مسعود (قوله حدثنا واصل) هو ابن حبان بهجمة وتحتانية ثقيلة الاحدب الكوفي ووقع صريحاً عند الاسماعيلي وزعم خلف في الاطراف انه واصل مولى أبي عيينة بن المهلب وغلطوه في ذلك فان مولى أبي عيينة بصري وروايته عن البصريين وليست له رواية عن الكوفيين وأبو وائل شيخ واصل هذا كوفي (قوله عن أبي وائل عن عبد الله قال غدونا على عبد الله) أي ابن مسعود فقال رجل قرأت المفصل كذا أو رده مختصراً وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري فزاد في أوله غدونا على عبد الله بن مسعود يوم ما بعد ما صلينا الغداة فسلمنا بالباب فأذن لنا فكشنا بالباب هنية فخرجت الجارية فقالت ألا تدخلون فدخلنا فاذا هو جالس يسبح فقال ما منعكم أن تدخلوا وقد أذن لكم قلنا ظننا أن بعض أهل البيت نائم قال ظننتم يأكل أم عبد غفله فقال رجل من القوم قرأت المفصل البارحة كله فقال عبد الله هذا كهذا الشعر ولا تجد من طريق الاسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود أن رجلاً أتاه فقال قرأت المفصل في ركعة فقال بل هذنت كهذا الشعر وكنت الدقل وهذا الرجل هونيك بن سنان كما أخرجه مسلم من طريق منصور عن أبي وائل في هذا الحديث وقوله هذا بفتح الهاء وبالذال المعجمة المنونة قال الخطابي معناه سرعة القراءة بغير تأمل كما ينشد الشعر وأصل الهذس سرعة الدفع وعند سعيد بن منصور من طريق يسار عن أبي وائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصة انما فصل لنفسه (قوله ثمان عشرة) تقدم في باب تأليف القرآن من طريق الاعمش عن شقيق فقال فيه عشرين سورة من أول المفصل والجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة الدخان والتي معها واطلاق المفصل على الجميع تغليباً والافادخان ليست من المفصل على المرجح لكن يحتمل أن يكون تأليف ابن مسعود على خلاف تأليف غيره فان في آخر رواية الاعمش على تأليف ابن مسعود آخره تنحيم الدخان وعم نعلي هذا التغليب (قوله من آل حاميم) أي السورة التي أولها حم وقيل يريد حم نفسها كما في حديث أبي موسى أنه أوفى مزمار من مزامير آل داود يعني داود نفسه قال



الخطابي قوله آل داود يريد به داود ونفسه وهو كقوله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب  
وتعقبه ابن التين بأن دليله يخالف قائله قال وانما يتم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب  
فرعون وحده وقال التكرامى لولا أن هذا الحرف ورد في الكتابة منفصلا يعنى آل وحدها وحده  
وحدها لجاز أن تكون الالف واللام التي لتعريف الجنس والتقدير وسورتين من الحواميم  
(قلت) لكن الرواية أيضا ليست فيها واو نعم في رواية الاعمش المذكورة آخره من الحواميم  
وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم وأغرب الداودي فقال قوله من آل حاميم من كلام أبي  
وائل والافان أول المفصل عند ابن مسعود من أول الجائمية اه وهذا انما يرد لو كان ترتيب  
مصحف ابن مسعود كترتيب المصحف العثماني والامر بخلاف ذلك فان ترتيب السور في مصحف  
ابن مسعود يغير الترتيب في المصحف العثماني فلعل هذا منها ويكون أول المفصل عنده أول  
الجائمية والدخان متاخرة في ترتيبه عن الجائمية لامانع من ذلك وقد أجاب النووي على طريق  
التنزيل بأن المراد بقوله عشرين من أول المفصل أى معظم العشرين \* الحديث الثاني حديث ابن  
عباس في نزول قوله تعالى لا تحرك به لسانك لتجلب به وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير القيامه  
وجري المذكور في اسناده هو ابن عبد الحميد بن خلف الذي في الباب بعده وقوله فيه وكان مما  
يحرك به لسانه وشقيقه كذا لا أكثر وتقدم توجيهه في بدء الوحى ووقع عند المستمل هنا وكان ممن  
يحركه ويتعين أن يكون من فيه للتبعض ومن موصولة والله أعلم وشاهد الترجمة منه النهى  
عن تعجيله بالثلاوة فإنه يقتضى استحباب التأني فيه وهو المناسب للترتيل وفي الباب حديث  
حفصة أم المؤمنين أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه كان النبي صلى الله عليه وسلم يرتل السورة  
حتى تكون أطول من أطول منها وقد تقدم في آخر المغازى حديث علقمة أنه قرأ على ابن  
مسعود فقال رتل فدا له أى وأى فإنه زينة القرآن وان هذه الزيادة وقعت عند أبي نعيم في  
المستخرج وأخرجه ابن أبي داود أيضا والله أعلم **(قوله ما)** مذكورة القراءة المتعددة  
القراءة على ضربين أصلى وهو اشباع الحرف الذى بعده ألف أو واو أو ياء وغير أصلى وهو ما اذا  
أعقب الحرف الذى هذه صفته همزة وهو متصل ومنفصل فالمتصل ما كان من نفس الكلمة  
والمنفصل ما كان بكلمة أخرى فالاول يؤتى فيه بالالف والواو والياء بمكثات من غير زيادة والثانى  
يزاد في تمكين الالف والواو والياء زيادة على المد الذى لا يمكن النطق بها الا به من غير اسراف  
والمذهب الاعدل أنه يمد كل حرف منها ضعى ما كان يمهده أولا وقد يزداد على ذلك قليلا وما أفرط  
فهو غير محمود والمراد من الترجمة الضرب الاول **(قوله في الرواية الثانية)** حدثنا عمرو بن عاصم  
وقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر **(قوله سئل أنس)** يظهر من الرواية الاولى أن  
قتادة الراوى هو السائل وقوله في الرواية الاولى كان يمد مداين في الرواية الثانية المراد بقوله  
يمد بسم الله الى آخره يمد اللام التي قبل الهاء من الجلالة والميم التي قبل النون من الرحمن والحاء  
من الرحيم وقوله في الرواية الاولى كانت مداى كانت ذات مد ووقع عند أبي نعيم من طريق أبي  
النعمان عن جرير بن حازم في هذه الرواية كان يمد صوته مدا وكذا أخرجه الاسماعيلى من ثلاثة  
طرق أخرى عن جرير بن حازم وكذا أخرجه ابن أبي داود ومن وجه آخر عن جرير بن حازم في رواية له  
كان يمد قراءته وأفاد أنه لم يرو هذا الحديث عن قتادة الا جرير بن حازم وهما بن يحيى وقوله

\* (باب مد القراءة) \* حدثنا  
مسلم بن ابراهيم حدثنا جرير  
ابن حازم الازدى حدثنا  
قتادة قال سالت أنس بن  
مالك عن قراءة النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال كان يمد  
مدا \* حدثنا عمرو بن عاصم  
حدثناهما عن قتادة قال  
سئل أنس كيف كانت  
قراءة النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال كانت مدا ثم قرأ  
بسم الله الرحمن الرحيم  
يمد بسم الله ويمد بالرحمن  
ويمد بالرحيم

٢ قوله في الرواية الاولى  
كانت مداه ~~ك~~ كذا ينسخ  
الشرح التي بايدينا وهو  
سبق قلم أو تحريف من النسخ  
والصواب في الرواية الثانية  
كما هو ظاهر اه معجمه



في الثانية بعد بسم الله كذا وقع بموحدة قبل الموحدة التي في بسم الله كأنه حكى لفظ بسم الله كما  
 حكى لفظ الرحمن في قوله ويعبد الرحمن أو جعله كالكلمة الواحدة علماً لذلك ووقع عند أبي نعيم  
 من طريق الحسن الخلواني عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه بعد بسم الله ويعبد الرحمن ويعبد الرحمن  
 من غير موحدة في الثلاثة وأخرجه ابن أبي داود عن يعقوب بن اسحق عن عمرو بن عاصم عن  
 همام وجريج عان قتادة بلفظ عبد بسم الله الرحمن الرحيم بآيات الموحدة في أوله أيضاً وزاد  
 في الاسناد جريج عان همام في رواية عمرو بن عاصم وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر فخر بهذا الحرف لها طلع نضيداً نضيداً وهو  
 شاهد جليل حديث أنس وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قطبة نفسه \* (تنبيه) \*  
 استدلل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في  
 الصلاة ورام بذلك معارضة حديث أنس أيضاً المخرج في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 لا يقرأها في الصلاة وفي الاستدلال لذلك بحديث الباب نظر وقد أوضحته فيما كتبت من النكت  
 على علوم الحديث لابن الصلاح وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسملة يتدفق بأن  
 يكون قرأ البسملة في أول النافذة في كل ركعة ولأنه إنما ورد بصورة المثال فلا تعين البسملة  
 والعلم عند الله تعالى ﴿قوله ما﴾ (الترجييع) هو تقارب ضرب الحركات في القراءة  
 وأصله التردد وترجييع الصوت ترديده في الخلق وقد فسره كما سيأتي في حديث عبد الله بن مغفل  
 المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله أأبهمزة مفتوحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة  
 أخرى ثم قالوا يحتمل أمرين أحدهما أن ذلك حدث من هز الناقه والآخر أنه أشبع المتدفق  
 موضعه فحدث ذلك وهذا الثاني أشبه بالسباق فان في بعض طرقه لولا أن يجتمع الناس لقراءت  
 لكم بذلك اللحن أي النغم وقد ثبت الترجييع في غير هذا الموضع فأخرج الترمذي في الشمائل  
 والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود واللفظ له من حديث أم هانئ كنت أسمع صوت النبي صلى  
 الله عليه وسلم وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي يرجع القرآن والذي يظهر أن في الترجييع قدرا  
 زائدا على الترتيل فعند ابن أبي داود من طريق أبي اسحق عن علقمة قال بت مع عبد الله بن  
 مسعود في داره فنام ثم قام فكان يقرأ أقرأه الرجل في مسجد حيه لا يرفع صوته ويسمع من حوله  
 ويرتل ولا يرجع وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة معنى الترجييع تحسين التلاوة لا ترجيع الغناء  
 لأن القراءة بترجييع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة قال وفي الحديث ملازمته  
 صلى الله عليه وسلم للعبادة لأنه حاله تركوبه الناقه وهو يسير لم يترك العبادة بالتلاوة وفي جهره  
 بذلك إرشاد إلى أن الجهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الأسرار وهو عند  
 التعليم وإيقاظ الغافل ونحو ذلك ﴿قوله ما﴾ (الترجييع) حسن الصوت بالقراءة للقرآن  
 كذا لا يذرو سقط قوله للقرآن غيره وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن نقل الاجماع على  
 استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسجعة  
 قال كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم (قوله) حدثنا محمد بن  
 خلف أبو بكر هو الحدادي بالمهملات وفتح أوله والتثنية بغدادى مقرئ من صغار شيوخ  
 البخاري وعاش بعد البخاري خمس سنين وأبو يحيى الجاني بكسر الملهمة وتشديد الميم اسمه

\* (باب الترجييع) \* حدثنا  
 آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة  
 حدثنا أبو إياس قال سمعت  
 عبد الله بن مغفل قال رأيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يقرأ وهو على ناقته أو جله  
 وهي تسير به وهو يقرأ سورة  
 الفتح أو من سورة الفتح قراءة  
 لينة يقرأ وهو يرجع \* (باب  
 حسن الصوت بالقراءة  
 للقرآن) \* حدثنا محمد بن  
 خلف أبو بكر حدثنا أبو  
 يحيى الجاني

عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي وهو والدي يحيى بن عبد الحميد الكوفي الحافظ صاحب المسند  
وليس لمحمد بن خلف ولا لشيوخه أبي يحيى في البخاري الا هذا الموضع وقد أدرك البخاري أبي يحيى  
بالسن لكنه لم يلقه (قوله حدثني بريد) في رواية الكشميهني سمعت بريد بن عبد الله (قوله يا أبا  
موسى لقد أتيت من مارا من مز امير آل داود) كذا وقع عنده مختصرا من طريق بريد وأخرجه  
مسلم من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبيه بزيادة فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وأخرجه أبو يعلى من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بزيادة فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وعائشة من أبي موسى وهو يقرأ في بيته فقاما يستمعان لقراءته ثم انهما مضيا فلما أصبح لقي أبو  
موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا موسى مررت بك فذكر الحديث فقال أما اني لو  
علمت بك ذلك لحبته لك تحبيرا ولا بن سعد من حديث أنس باسناد على شرط مسلم ان أبا موسى قام  
ليلته يصلي فسمع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم صوته وكان حوالا الصوت فقمين يستمعن فلما أصبح  
قيل له فقال لو علمت لحبته لهن تحبيرا والرواية من طريق مالك بن مغول عن عبد الله بن بريدة  
عن أبيه نحو ساق سعيد بن أبي بردة وقال فيه لو علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع  
قراءتي لحبته تحبيرا وأصلها عند أحمد وعند الدارمي من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد  
الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول لا بى موسى وكان حسن الصوت بالقرآن  
لقد أتوني هذا من مز امير آل داود فكانت المصنف أشار الى هذه الطريق في الترجمة وأصل هذا  
الحديث عند النسائي من طريق عمرو بن الحرث عن الزهري موصولا بذلك كراى هريرة فيه  
ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع قراءة أبي موسى فقال لقد أتوني من مز امير آل داود وقد  
اختلف فيه على الزهري فقال معمر وسفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أخرجه النسائي  
وقال الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب مرسل ولا بى يعلى من طريق عبد الرحمن بن  
عوسجة عن البراء سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت أبي موسى فقال كان صوت هذا من  
مز امير آل داود وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي عثمان النهدي قال دخلت دار أبي موسى  
الاشعري فسمعت صوت صبي ولا بربط ولا ناي أحسن من صوته سنده صحيح وهو في الحلية لا بى  
نعيم والصبي يفتح المهملة وسكون التون بعد هاجم هو آلة تتخذ من نحاس كالطبقين يضرب  
أحدهما بالآخر والربط بالموحدتين بينهما راسا كنة ثم طامهم ملة بوزن جعفر هو آلة تشبه  
العود فارسي معرب والناي بنون بغير همز هو المزمار قال الخطابي قوله آل داود بريد داود نفسه  
لأنه لم ينقل ان أحدا من أولاد داود ولا من أقاربه كان أعطي من حسن الصوت ما أعطى  
(قلت) ويؤيده ما أورده من الطريق الأخرى وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن ما نقل عن  
السلف في صفة صوت داود والمراد بالمزمار الصوت الحسن وأصله الآلة أطلق اسمه على  
الصوت لتشابهة وفي الحديث دلالة بينة على أن القراءة غير المقروء وسياق مز يد بحث في ذلك  
في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى ﴿قوله ما﴾ من أحب أن يستمع القرآن من  
غيره في رواية الكشميهني القراءة ذكر فيه حديث ابن مسعود قال لي النبي صلى الله عليه وسلم  
اقرأ على القرآن أو رده مختصرا ثم أورده مطولا في الباب الذي بعده باب قول المقرئ للقارئ  
حسبك والمراد بالقرآن بعض القرآن والذي في معظم الروايات اقرأ على ليس فيه لفظ القرآن بل

أطلق فيصدق بالبعض قال ابن بطال يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة ويحتمل أن يكون لكي يتدبره ويتفهمه وذلك أن المستمع أقوى على التدبر ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارئ لا اشتغاله بالقراءة واحكامها وهذا بخلاف قراءته هو صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيرها فإنه أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة ومخارج الحروف ونحو ذلك ويأتي شرح الحديث بعد أبواب في باب البكاء عند قراءة القرآن **(قوله)** ما فيكم من يقرأ القرآن وقول الله تعالى فاقروا ما تيسر منه) كأنه أشار إلى الرذعة من قال أقل ما يجزئ من القراءة في كل يوم وليلة جزء من أربعين جزءاً من القرآن وهو منقول عن اسحق ابن راهويه والحنابلة لأن عموم قوله فاقروا ما تيسر منه يشمل أقل من ذلك فمن ادعى التحديد فعليه البيان وقد أخرج أبو داود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في كم يقرأ القرآن قال في أربعين يوماً ثم قال في شهر الحديث ولا دلالة فيه على المدعى **(قوله)** حدثنا علي هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وابن شبرمة هو عبد الله قاضي الكوفة ولم يخرج له البخاري إلا في موضع واحد يأتي في الأدب شاهد أو أخرج من كلامه غير ذلك **(قوله)** كم يكن الرجل من القرآن أي في الصلاة **(قوله)** قال علي هو ابن المديني وهو موصول من تمة الخبر المذكور ومنصور هو ابن المعتمر وأبراهيم هو النخعي وقد تقدم نقل الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن ابن يزيد وعن علقمة في باب فضل سورة البقرة وتقدم بيان المراد بقوله كفتاه وما استدلل به ابن عيينة إنما يجيء على أحد ما قيل في تأويل كفتاه أي في القيام في الصلاة بالليل وقد خفيت مناسبة حديث أبي مسعود بالترجمة على ابن كثير والذي يظهر أنهم من جهة أن الآية المترجم بها تناسب ما استدلل به ابن عيينة من حديث أبي مسعود والجامع بينهما أن كلاماً من الآية والحديث يدل على الاكتفاء بخلاف ما قال ابن شبرمة **(قوله)** حدثنا موسى هو ابن اسمعيل التبوذكي ومغيرة هو ابن مقسم **(قوله)** أنكحني أبي أي زوجني وهو محمول على أنه كان المشير عليه بذلك والافعه عبد الله بن عمرو حينئذ كان رجلاً كاملاً ويحتمل أن يكون قام عنه بالصدق ونحو ذلك **(قوله)** امرأه ذات حسب في رواية أحمد عن هشيم عن مغيرة وحسين عن مجاهد في هذا الحديث امرأه من قريش وأخرج النسائي من هذا الوجه وهي أم محمد بنت محبة بفتح الميم وسكون المهملة وكسر الميم بعدها تحتانية مفتوحة خفيفة ابن جزء الزبيدي حليف قريش ذكرها الزبير وغيره **(قوله)** كنهه بفتح الكاف وتشديد النون هي زوج الولد **(قوله)** نعم الرجل من رجل لم يطلنا فراشاً قال ابن مالك يستفاد منه وقوع التمييز بعد فاعل نعم الظاهر وقد منعه سيبويه وأجازه المبرد وقال الكرماني يحتمل أن يكون التقدير نعم الرجل من الرجال قال وقد تميزت السكرة في الإثبات التعميم كما في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت قال ويحتمل أن يكون من التجربة كأنه جرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجلاً فقال نعم الرجل المجرد من كذا رجل صفته كذا **(قوله)** لم يطلنا فراشاً أي لم يضا جعنا حتى يطرأ فراشنا **(قوله)** ولم يفتش لنا كنفاً كذا لا كثيراً ومنه ثقله وشين معجمة وفي رواية أحمد والنسائي والكشيم في ولم يفتش بغين معجمة ساكنة بعدها شين معجمة وكفا بفتح الكاف والنون بعدها فاء هو الستر والجانب وأرادت بذلك الكناية عن عدم جماعه لها لأن عادة الرجل أن يدخل يده مع زوجته في دواخل أمرها وقال الكرماني يحتمل أن يكون

\* (باب في كم يقرأ القرآن وقول الله تعالى فاقروا ما تيسر منه) \* حدثنا علي حدثنا سفيان قال لي ابن شبرمة نظرت كم يكن الرجل من القرآن فلم أجده سورة أقل من ثلاث آيات فقلت لا ينبغي لأحد أن يقرأ أقل من ثلاث آيات قال علي حدثنا سفيان أخبرنا منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أخبره علقمة عن أبي مسعود ولقيته وهو يطوف بالبيت فذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم أنه من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه \* حدثنا موسى حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال أنكحني أبي امرأه ذات حسب فكان يتعاهد كنهه فيساها عن يعلها فتقول نعم الرجل من رجل لم يطلنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتيناها



وهذا اختيار أجد وأبي عبيد واسحق بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف أنهم قرؤوا القرآن في دون ذلك قال النووي والاختيار أن ذلك يختلف بالأشخاص فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يتخسل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يتخلل بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا يقرؤه هزيمة والله أعلم (قوله وأكثرهم) أي أكثر الرواة عن عبد الله بن عمرو (قوله على سبع) كأنه يشير إلى رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو الموصولة عقب هذا فان في آخره ولا يزد على ذلك أي لا يغير الحال المذكورة إلى حالة أخرى فأطلق الزيادة والمراد النقص والزيادة هنا بطريق التسلي أي لا يقرؤه في أقل من سبع ولا يبي داود والترمذي والنسائي من طريق وهب بن منبه عن عبد الله بن عمرو أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كم يقرأ القرآن قال في أربعين يوماً ثم قال في شهر ثم قال في عشرين ثم قال في خمس عشرة ثم قال في عشر ثم قال في سبع ثم لم ينزل عن سبع وهذا إن كان محفوظاً احتمل في الجمع بينه وبين رواية أبي فروة تعدد القصة فلا مانع أن يتعدد قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيذاً ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق وكأن النهي عن الزيادة ليس على التحريم كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق وهو النظر إلى مجزئه عن سوى ذلك في الحال أو في المآل وأعرب بعض الظاهرية فقال يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وقال النووي أكثر العلماء على أنه لا تقدير في ذلك وإنما هو بحسب النشاط والقوة فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والله أعلم (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير ومحمد بن عبد الرحمن وقع في الاسناد الثاني أنه مولى زهرة وهو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد ذكر ابن حبان في الثقات أنه مولى الأخنس بن شريق الثقفي وكان الأخنس ينسب زهرياً لأنه كان من حلفائهم وجرم جماعة ابن ثوبان عامرياً قلعه كان ينسب عامرياً بالأصالة وزهرياً بالحلف ونحو ذلك والله أعلم \* (تنبيه) هذا التعليق وهو قوله وقال بعضهم الخ ذهلت عن تخريجها في تعليق التعليق وقد يسر الله تعالى بتجريحه هنا والله الحمد (قوله في كم تقرأ القرآن) كذا اقتصر البخاري في الاسناد العالي على بعض المتن ثم حوله إلى الاسناد الآخر واسحق شيخه فيه هو ابن منصور وعبيد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري إلا أنه ربما حدث عنه بواسطة كما هنا (قوله عن أبي سلمة قال وأحسبني قال سمعت أنا من أبي سلمة) فائل ذلك هو يحيى بن أبي كثير قال الاسماعيلي خالف أبان بن يزيد العطار شيبان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن أبي كثير ثم ساقه من وجهين عن أبان عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وزاد في سياقه بعد قوله أقرأه في شهر قال أبي أحمد قوله قال في عشرين قال أبي أحمد قوله قال في عشر قال أبي أحمد قوله قال في سبع ولا تزد إلى ذلك قال الاسماعيلي ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى قال حدثنا أبو سلمة بغير واسطة وساقه من طريقه قلت كان يحيى بن أبي كثير كان يتوقف في حديث أبي سلمة له ثم تذكر أنه حدث به أياً بالعكس كان يصرح بتخديشه ثم توقف ونحقق أنه سمعه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ولا يقدح في ذلك مخالفة أبان لأن شيبان أحفظ

وأكثرهم على سبع  
\* حدثنا سعد بن  
حضر حدثنا شيبان عن  
يحيى عن محمد بن عبد الرحمن  
عن أبي سلمة عن عبد الله بن  
عمرو قال قال لي النبي صلى  
الله عليه وسلم في كم تقرأ  
القرآن \* حدثني اسحق  
أخبرنا عبيد الله بن موسى  
عن شيبان عن يحيى عن  
محمد بن عبد الرحمن مولى  
بني زهرة عن أبي سلمة قال  
وأحسبني قال سمعت أنا من  
أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو  
قال قال لي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أقرأ القرآن  
في شهر قلت أني أجد قوة  
قال فأقرأه في سبع ولا تزد  
على ذلك

\* (باب البكاء عند قراءة القرآن) \* حدثنا صدقة أخبرنا يحيى عن سفيان عن سليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال يحيى بعض الحديث عن عمرو بن مرة قال لى النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا مسدد عن يحيى عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال الأعمش وبعض الحديث حدثني عمرو بن مرة عن إبراهيم وعن أبيه عن أبي الضحى عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ على قال قلت اقرأ عليك وعليك أنزل قال انى أشتهي أن أسمعه من غيرى قال فقرأت النساء حتى اذا بلغت فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئناك على هؤلاء شهيدا قال لى ككف أو أمسك فرأيت عينيه تذرفان \* حدثنا قيس بن حفص حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة السلمي عن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه قال قال لى النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ على قلت اقرأ عليك وعليك أنزل قال انى أحب أن أسمعه من غيرى

من أبان أو كان عند يحيى عنهم أو يؤيده اختلاف ساقهما وقد تقدم فى الصيام من طريق الأوزاعى عن يحيى عن أبي سلمة مصرحاً بالسماع بغير توقف لكن لبعض الحديث فى قصة الصيام حسب قال الاسماعيلي قصة الصيام لم تختلف على يحيى فى روايته اياها عن أبي سلمة عن عبد الله ابن عمرو وغير واسطة \* (تنبيه) \* المراد بالقرآن فى حديث الباب جميعه ولا يرد على هذا ان القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بمدة وذلك قبل أن ينزل بعض القرآن الذى تأخر نزوله لا نقول سلمنا ذلك لكن العبرة بما دل عليه الاطلاق وهو الذى فهم الصحابي فكان يقول ليتنى لو قبلت الرخصة ولا شك انه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أضاف الذى نزل آخر الى ما نزل أولاً فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل اذ ذلك وهو معظمه ووقعت الاشارة الى ان ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه والله أعلم \* (قوله باب البكاء عند قراءة القرآن) قال الثوري البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين قال الله تعالى ويحزون للاذقان سيكون خروا سجدا وبكيا والاحاديث فيه كثيرة قال الغزالي يستحب البكاء مع القراءة وعندها وطريق تحصيله أن يحضر قلبه الحزن والخوف بتأمل ما فيه من التهديد والوعيد الشديد والوثائق والعهود ثم ينظر قصيره فى ذلك فان لم يحضره حزن فليبك على فقد ذلك وانه من أعظم المصائب ثم ذكر المصنف فى الباب حديث ابن مسعود المذكور فى تفسير سورة النساء وساق المتن هناك على لفظ شيخه صدقة بن الفضل المروزي وساقه هنا على لفظ شيخه مسدد كلاهما عن يحيى القطان وعرف من هنا المراد بقوله بعض الحديث عن عمرو بن مرة وحاصله ان الأعمش سمع الحديث المذكور من إبراهيم الضحى وسمع بعضه من عمرو بن مرة عن إبراهيم وقد أوضحت ذلك فى تفسير سورة النساء أيضاً ويظهر لى ان القدر الذى عند الأعمش عن عمرو بن مرة من هذا الحديث من قوله فقرأت النساء الى آخر الحديث وأما ما قبله الى قوله ان أسمعه من غيرى فهو عند الأعمش عن إبراهيم كما هو فى الطريق الثانية فى هذا الباب وكذا أخرجه المصنف من وجه آخر عن الأعمش قبل يسابن وتقدم قبل يسابن واحد عن محمد بن يوسف القريابي عن سفيان الثوري مقتصر على طريق الأعمش عن إبراهيم من غير تبين التفصيل الذى فى رواية يحيى القطان عن الثوري وهو يقتضى ان فى رواية القريابي ادراجاً وقوله فى هذه الرواية وعن أبيه هو معطوف على قوله عن سليمان وهو الأعمش وحاصله أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الأعمش ورواه أيضاً عن أبيه وهو سعيد بن مسروق الثوري عن أبي الضحى ورواية إبراهيم عن عبيدة بن عمرة عن ابن مسعود موصولة ورواية أبي الضحى عن عبد الله بن مسعود منقطعة ووقع فى رواية أبي الاحوص عن سعيد بن مسروق عن ابي الضحى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن مسعود فذكره وهذا أشد انقطاعاً أخرجه سعيد بن منصور وقوله اقرأ على وقع فى رواية على بن مسهر عن الأعمش بلفظ قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر اقرأ على ووقع فى رواية محمد بن فضالة الظفرى ان ذلك كان وهو صلى الله عليه وسلم فى بنى ظفر أخرجه ابن أبي حاتم والطبرانى وغيرهما من طريق يونس بن محمد بن فضالة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم فى بنى ظفر ومعه ابن مسعود وناس من أصحابه فأمر قارئا فقرأ فألقى على هذه الآية فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئناك على هؤلاء شهيدا فبكى حتى ضرب لحياه وجئناه فقال يا رب



القرآن أو تأكل به أو يجزبه) \*  
 حدثنا محمد بن كثير أخبرنا  
 سفيان حدثنا الأعمش عن  
 خيثمة عن سويد بن غفلة  
 قال قال علي سمعت النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 يأتي في آخر الزمان قوم  
 حدثنا الاسنان سفهاء  
 الاسلام يقولون من خير  
 قول البرية يمسرقون من  
 الاسلام كما يرق السهم من  
 الرمية لا يجاوزايمانهم  
 حناجرهم فأينما لقيتهم  
 فاقتلوهم فان قتلهم أجر لمن  
 قتلهم يوم القيامة \* حدثنا  
 عبد الله بن يوسف أخبرنا  
 مالك عن يحيى بن سعيد عن  
 محمد بن ابراهيم بن الحرث  
 التيمي عن أبي سلمة بن عبد  
 الرحمن عن أبي سعيد  
 الخدري رضى الله عنه أنه  
 قال سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقول يخرج  
 فيكم قوم يحقرون  
 صلاتكم مع صلاتهم  
 وصيامكم مع صيامهم  
 وعملكم مع عملهم ويقرؤون  
 القرآن لا يجاوز حناجرهم  
 يمرقون من الدين كما يمرق  
 السهم من الرمية ينظرون  
 النصل فلا يرى شيئا وينظرون  
 في القدح فلا يرى شيئا  
 وينظرون في الريش فلا يرى  
 شيئا وينظرون في الفوق

هذا على من انابن ظهره فكيف بمن لم أره وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد  
 ابن المسيب قال ليس من يوم الا يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أمته غدوة وعشية فيعرفهم  
 بسميهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم في هذا المرسل ما يرفع الاشكال الذي تضمنه حديث  
 ابن فضالة والله أعلم قال ابن بطال انما بكى صلى الله عليه وسلم عند تلاوته هذه الآية لانه مثل  
 لنفسه أهوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية له الى شهادته لامته بالتصديق وسؤاله الشفاعة  
 لاهل الموقف وهو أمر يحق له طول البكاء انتهى والذي يظهر انه بكى رحمة لامته لانه علم انه لا بد  
 أن يشهد عليهم بعملهم وعملهم قد لا يكون مستقيما فقد يفضي الى تعذيبهم والله أعلم  
 (قوله ما) اثم من رأى بقراءة القرآن أو تأكل به) كذا لاكثر وفي رواية رايا  
 بخاتمة بدل الهمزة وتأكل أى طاب الاكل وقوله أو يجزبه لاكثر بالجيم وحكى ابن التين ان  
 في رواية بالخاء المعجمة ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث \* أحدها حديث علي في ذكر الخوارج وقد  
 تقدم في علامات النبوة وأغرب الداودي فزعم انه وقع هنا عن سويد بن غفلة قال سمعت النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال واختلف في صحة سويد والصحيح ما هنا انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم  
 كذا قال معتمد على الغلط الذي نشأه عن السقط والذي في جميع نسخ صحيح البخاري عن سويد  
 ابن غفلة عن علي رضى الله عنه قال سمعت وكذا في جميع المسانيد وهو حديث مشهور لسويد  
 ابن غفلة عن علي ولم يسمع سويد بن النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل انه صلى مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين نفقت الايدي من دفن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وصح انه أدى صدقة ماله في  
 حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو نعيم مات سنة ثمانين وقال أبو عبيد سنة احدى وقال عمرو  
 ابن علي سنة اثنتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو جعفي يكنى أبا أمية نزل الكوفة ومات بها  
 وسيأتي البحث في قتال الخوارج في كتاب الحاربي وقوله الاحلام أى العقول وقوله يقولون  
 من قول خير البرية هو من المقالوب والمراد من قول خير البرية أى من قول الله وهو المناسب  
 للترجمة وقوله لا يجاوز حناجرهم قال الداودي يريد أنهم تعلقوا بأشئ منه (قلت) ان كان  
 مراده بالتعلق الحفظ فقط دون العلم عدوله فعسى أن يتم له مراده والا فاذي فهمه الاثمة من  
 السياق ان المراد ان الايمان لم يرسخ في قلوبهم لان ما وقف عند الحلقوم فلم يتجاوز له لا يصل  
 الى القلب وقد وقع في حديث حذيفة نحو حديث أبي سعيد من الزيادة لا يجاوز تراقيهم  
 ولا تعب قلوبهم \* الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوارج أيضا  
 وسيأتي شرحه أيضا في استنباط المرتدين وقد قدم من وجه آخر في علامات النبوة ومناسبة  
 هذين الحديثين للترجمة ان القراءة اذا كانت لغیر الله فهي للرياء أو للتأكل كل به ونحو ذلك  
 فالاحاديث الثلاثة دالة لاركان الترجمة لان منهم من رآه باله واليه الاشارة في حديث أبي موسى  
 ومنهم من تأكل به وهو مخروج من حديثه أيضا ومنهم من جربه وهو مخروج من حديث علي  
 وأبي سعيد وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من وجه آخر عن أبي سعيد وصححه الحاكم  
 رفعه تعلوا القرآن واسألوا الله به قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا فان القرآن يتعلمه ثلاثة  
 نفر رجل يباهى به ورجل يستأكل به ورجل يقرؤه لله وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن

النبي صلى الله عليه وسلم  
قال المؤمن الذي يقرأ  
القرآن ويعمل به كالأترجة  
طعمها طيب وريحها  
طيب والمؤمن الذي لا يقرأ  
القرآن ويعمل به كالقرة  
طعمها طيب ولا ربح لها  
ومثل المنافق الذي يقرأ  
القرآن كالريحانة ربحها  
طيب وطعمها مر ومثل  
المنافق الذي لا يقرأ القرآن  
كالخطلة طعمها مر وأ  
خبيث وريحها مر \* (باب  
أقرأ القرآن ما تلتف  
عليه قلوبكم) \* حدثنا  
أبو النعمان حدثنا جاد عن  
أبي عمران الجوني عن  
جندب بن عبد الله عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
أقرأ القرآن ما تلتف  
قلوبكم فاذا اختلفتم فقوموا  
عنه \* حدثنا عمر بن علي  
حدثنا عبد الرحمن بن مهدي  
حدثنا سلام بن أبي مطيع  
عن أبي عمران الجوني عن  
جندب قال النبي صلى الله  
عليه وسلم أقرأ القرآن  
ما تلتف عليه قلوبكم  
فاذا اختلفتم فقوموا عنه  
\* تابعه الحرث بن عبيد  
وسعيد بن زيد عن أبي  
إمران ولم يرفعه جاد بن سلمة  
وأبان وقال غندر عن شعبة  
عن أبي عمران سمعت جندبا  
قوله وقال ابن عون عن أبي

عباس موقوفا لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض فان ذلك يقع الشك في قلوبكم وأخرج أحمد  
وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن شبل رفعه أقرأ القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوه عنه  
ولأنما كوابه الحديث وسنده قوى وأخرج أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود سيح زمان  
يسئل فيه بالقرآن فاذا سألوكم فلا تعطوهم \* الحديث الثالث حديث أبي موسى الذي تقدم  
مشروحا في باب فضل القرآن على سائر الكلام وهو ظاهر فيما ترجم له ووقع هنا عند الاسماعيل  
من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بسنده قال شعبة وحدثني شبل يعني ابن عزة انه سمع أنس بن  
مالك بهذا (قلت) وهو حديث آخر أخرجه أبو داود في مثل المجلس الصالح والجليس السوء  
\* (قوله) **باب** أقرأ القرآن ما تلتف عليه قلوبكم أي اجتمع (قوله) فاذا  
اختلفتم أي في فهم معانيه (فقوموا عنه) أي تفرقوا للتلايم بكم الاختلاف الى الشر قال  
عباس يحتمل أن يكون النهي خاصا بمنه صلى الله عليه وسلم لئلا يكون ذلك سببا لنزول  
ما يسوءهم كما في قوله تعالى لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤكم ويحتمل أن يكون المعنى أقرأوا  
والزموا الائتلاف على ما دل عليه وقاد إليه فاذا وقع الاختلاف أو عرض عارض شبهة يقتضي  
المنازعة الداعية الى الافتراق فاتركوا القراءة وتسلوا بالحكم الموجب للالفة وأعرضوا عن  
المتشابه المؤدى الى الفرقة وهو كقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه  
فاحذروهم ويحتمل انه ينهى عن القراءة اذا وقع الاختلاف في كيفية الاداء بأن يتفرقوا عند  
الاختلاف ويستمر كل منهم على قراءته ومثله ما تقدم عن ابن مسعود لما وقع بين الصحابين  
الاخرين الاختلاف في الاداء فترفعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال كلكم محسن وهذه  
النكتة تظهر الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود عقيب حديث جندب (قوله) تابعه الحرث  
ابن عبيد وسعيد بن زيد عن أبي عمران) أي في رفع الحديث فأما متابعة الحرث وهو ابن قدامة  
الابادي فوصلها الدارمي عن أبي غسان مالك بن اسمعيل عنه ولفظه مثل رواية جاد بن زيد وأما  
متابعة سعيد بن زيد وهو أخو جاد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في مسنده من طريق أبي  
هشام الخزرجي عنه قال سمعت أبا عمران قال حدثنا جندب فذكر الحديث مر فوعا في آخره فاذا  
اختلفتم فيه فقوموا (قوله) ولم يرفعه جاد بن سلمة وأبان) يعني ابن يزيد العطار أماروا به جاد  
ابن سلمة فلم تقع لي موصولة وأماروا به أبان فوقعت في صحيح مسلم من طريق حبان بن هلال عنه  
ولفظه قال لنا جندب ونحن غلمان فذكره لكن مر فوعا أيضا فلعله وقع للمصنف من وجه آخر  
عنه موقوفا (قوله) وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا قوله (قوله) الاسماعيل  
من طريق بندار عن غندر (قوله) وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر  
قوله) ابن عون هو عبد الله البصري الامام المشهور وهو من أقران أبي عمران وروايته هذه  
وصلها أبو عبيد عن معاذ بن معاذ عنه وأخرجها النسائي من وجه آخر عنه (قوله) وجندب  
أصبح وأكثر) أي أصبح اسنادا وأكثر طرقا وهو كما قال فان الجيم الغفير ووه عن أبي عمران  
عن جندب الا انهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم وأما  
رواية ابن عون فشاذة لم يسابع عليها قال أبو بكر بن أبي داود لم يخطئ ابن عون قط الا في هذا  
والصواب عن جندب انهم ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيخ آخر  
إمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله وجندب أصبح وأكثر \* حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الله

وانما تواردا الرواة على طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها وقد أخرج مسلم من وجه آخر  
عن أبي عمران هذا حديثنا آخر في المعنى أخرجه من طريق حماد عن أبي عمران الجوني عن  
عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال هاجرت الى النبي صلى الله عليه وسلم فسمع رجلين يختلفان  
في آية تخرج يعرف العصب في وجهه فقال انما هلك من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب وهذا  
مما يقوى أن يكون لطريق ابن عون أصل والله أعلم (قوله النزال) بفتح النون وتشديد الزاي  
وأخره لام (ابن سيرة) بفتح الميم وسكون الواو الهلائي تابعي كبير قد قيل انه له حجة وذهل  
المزي بخزم في الاطراف بأن له حجة وخزم في التهذيب بأن له رواية عن أبي بكر الصديق من سلة  
(قوله انه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه وسلم قرأ خلفها) هذا الرجل يحتمل أن يكون  
هو أبي بن كعب فقد أخرج الطبري من حديث أبي بن كعب انه سمع ابن مسعود يقرأ آية قرأ  
خلفها وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن الحديث وقد تقدم في باب أنزل  
القرآن على سبعة أخر في بيان عدة ألفاظ لهذا الحديث (قوله فاقراً) بصيغة الامر للثنين  
(قوله أكر على) هذا الشك من شعبة وقد أخرجه أبو عبيد عن حجاج بن محمد عن شعبة قال  
أكر على اني سمعته وحدثني عنه مسعود فذكره (قوله فان من كان قبلكم اختلفوا فاهلكهم)  
في رواية المستمل فاهلكوا بضم أوله وعنه ابن حبان والحاكم من طريق زر بن حبیش عن ابن  
مسعود في هذه القصة فانما هلك من كان قبلكم الاختلاف وقد تقدم القول في معنى الاختلاف  
في حديث جندب الذي قبله وفي رواية زر المذكورة من القادة ان السورة التي اختلف فيها أبي  
وابن مسعود كانت من آل حم وفي المهمات الخطيب انها الاحقاف ووقع عند عبد الله بن أحمد  
في زيادات المسند في هذا الحديث ان اختلافهم كان في عدد هاهل هي خمس وثلاثون آية أو ست  
وثلاثون الحديث وفي هذا الحديث والذي قبله الحضر على الجماعة والائفة والتحذير من  
الفرقة والاختلاف والنهي عن المراءى في القرآن بغير حق ومن شذ ذلك ان تظهر دلالة الآية على  
شيء يخالف الرأي فبتوسل بالنظر وتدقيقه الى تأويلها وجمها على ذلك الرأي ويقع اللجاج في  
ذلك والمساولة عليه \* (خاتمة) \* اشتمل كتاب فضائل القرآن من الاحاديث المرفوعة على تسعة  
وتسعين حديثاً المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثاً والباقي موصولة المكرر  
منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثاً والباقي خالص وافقه مسلم على تحريجها سوى  
حديث أنس في جمع القرآن وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله أحد وحديث أبي  
سعيد في ذلك وحديثه أيضاً أبجزاً حدثكم أن يقرأ ثلث القرآن وحديث عائشة في قراءة المعوذات  
عند النوم وحديث ابن عباس في قراءته المفصل وحديثه لم يترك الاماين الدفتين وحديث  
أبي هريرة لا حسد الا في اثنتين وحديث عثمان ان خيركم من تعلم القرآن وحديث أنس كانت  
قراءته مدا وحديث عبد الله بن مسعود انه سمع رجلاً يقرأ آية وفيه من الآثار عن الصحابة فمن  
بعدهم سبعة آثار والله أعلم

ابن مسيرة عن النزال بن سيرة  
عن عبد الله أنه سمع رجلاً  
يقرأ آية سمع النبي صلى الله  
عليه وسلم قرأ خلفها فاخذت  
بيده فانطلقت به الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
كلا كما يحسن فاقراً أكبر  
علي قال فان من كان قبلكم  
اختلفوا فاهلكهم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب النكاح)

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (كتاب النكاح) \*

كذلك التسنن وعن رواية القريري تأخير البسلة والنكاح في اللعبة الضم والتداخل وتجوز من  
قال انه الضم وقال القراء النكح بضم ثم سكن اسم الفرج ويجوز كسر أوله وكثر استعماله في  
الوطء وسعى به العقد لكونه سببه قال أبو القاسم الزجاجي هو حقيقة فيهما وقال الفارسي اذا  
قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد العقد واذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء وقال آخرون  
أصله لزوم شيء لشيء مستعلياً عليه ويكون في المحسوسات وفي المعاني قالوا نكح المطر الأرض  
ونكح النعاس عينه ونكحت القمح في الأرض اذا حرنها وبذرت فيها ونكحت الحصاة أخفاف  
الابل وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح والحجة في ذلك كثرة ورود  
في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل انه لم يرد في القرآن الا للعقد ولا يرد مثل قوله حتى تنكح زوجا  
غيره لان شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والا فالعقد لا بد منه لان قوله حتى تنكح معناه  
حتى تتزوج أي يعقد عليها ومفهومه ان ذلك كاف بمجرده لكن بينت السنة أن لا عبرة بمفهوم  
الغاية بل لا بد بعد العقد من ذوق العسلية كما انه لا بد بعد ذلك من التطبيق ثم العدة ثم افاد أبو  
الحسن بن فارس ان النكاح لم يرد في القرآن الا للتزويج الا في قوله تعالى وابتلوا النساء حتى اذا  
بلغوا النكاح فان المراد به الحلم والله أعلم وفي وجه للشافعية كقول الحنفية انه حقيقة في الوطء  
مجاز في العقد وقيل مقول بالاشتراك على كل منهما وبه جزم الزجاجي وهذا الذي يترجح في نظري  
وان كان أكثر ما يستعمل في العقد ويرجح بعضهم الاول بأن اسماء الجماع كلها كليات لاستقباح  
ذكره فيبعد أن يستعمل من لا يقصد فحشا اسم ما يستقطعه لما لا يستقطعه فدل على انه في الاصل  
للعقد وهذا يتوقف على تسليم المدعى انها كلها كليات وقد جمع اسم النكاح ابن القطاع فزادت  
على الالف **قوله** الترغيب في النكاح لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم  
من النساء زاد الاصملي وأبو الوقت الآية ووجه الاستدلال انها صيغة أمر تقتضي الطلب  
وأقل درجاته التدب فثبت الترغيب وقال القرطبي لادلالة فيه لان الآية سبقت لبيان ما يجوز  
الجمع ينسب من اعداد النساء ويحتمل أن يكون البخاري انتزع ذلك من الامر بنكاح الطيب مع  
ورود النهي عن ترك الطيب ونسبة فاعله الى الاعتداء في قوله تعالى لا تحرموا طيبات ما أحل  
الله لكم ولا تعتدوا وقد اختلف في النكاح فقال الشافعية ليس عبادة وهذا الوندرة لم ينقد  
وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التي يستحب فيها النكاح كما سيأتي بيانه تستلزم أن  
يكون حينئذ عبادة من نفي نظر السهولة في حد ذاته ومن أثبت نظر الى الصورة المخصوصة ثم ذكر  
المصنف في الباب حديثين الأول حديث أنس وهو من المتفق عليه لكن من طريقين الى أنس  
**قوله** جاء ثلاثة رهط كذا في رواية حميد وفي رواية ثابت عند مسلم ان نفرا من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة الى عشرة والنفر من ثلاثة الى تسعة وكل  
منهما اسم جمع لا واحده من لفظه ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق ان الثلاثة  
المذكورين هم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن  
مردويه من طريق الحسن العدني كان علي في أناس ممن أرادوا أن يحرموا الشبهوات فتركت  
الآية في المائدة ووقع في أسباب الواحدى بغير إسناد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر  
الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبو ذر وسالم

\*(باب الترغيب في النكاح  
لقوله تعالى فانكحوا ما طاب  
لكم من النساء) \* حدثنا سعيد  
ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن  
جعفر أخبرنا جيسد بن أبي  
جيد الطويل أنه سمع أنس  
ابن مالك رضي الله عنه يقول  
جاء ثلاثة رهط الى بيوت  
أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم

مولي أبي حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعلق بن مقرن في بيت عثمان  
ابن مظعون فاتفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا على الفرش ولا ياكلوا  
اللحم ولا يقرئوا النساء ويحبوا هذا كبرهم فان كان هذا محفوظا احتمل أن يكون الرهط الثلاثة  
هم الذين باشروا السؤال فنسب ذلك اليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع لا شرا كهم في  
طلبه ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه قدم  
المدينة فأراد أن يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله ويجهده لروم حتى يموت فلقى ناسا بالمدينة  
فنهوهم عن ذلك وأخبروه أن رهطاً ستة أرادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاهم  
فلما حدثوه ذلك راجع امرأته وكان قد ملقها يعني بسبب ذلك لكن في عهد عبد الله بن عمرو معهم  
نظر لاس عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فيما أحسب (قوله يسألون عن عبادة  
النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم عن علقمة في السر (قوله كأنهم تقالوها) بتشديد اللام  
المضمومة أي استقلوها وأصل تقالوها تالوها أي رأى كل منهم أنها قليلة (قوله فقالوا وأين  
نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له) في رواية الجوى والكشمريني قد غفر له بضم أوله  
والمعنى أن من لم يعلم بحصول ذلك له يحتاج إلى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل بخلاف من  
حصل له لكن قديين النبي صلى الله عليه وسلم إن ذلك ليس بلازم فأشار إلى هذا بأنه أشدهم  
خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب الروية وأشار في حديث عائشة والمعيرة كما تقدم  
في صلاة الليل إلى معنى آخر بقوله أفلا أكون عبداً شكوراً (قوله فقال أحدهم أما أنا فأنا أصلي  
الليل أبداً) هو قيد الليل لا لأصلي وقوله فلا أتزوج أبداً كذا المصلي ومعتزل النساء بالتأنيدي ولم  
يؤكد الصيام لأنه لا بد له من فطر الليالي وكذا أيام العبد ووقع في رواية مسلم فقال بعضهم  
لا أتزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أنام على الفراش وظاهر مما يؤكده  
زيادة عدد القائلين لأن ترك كل اللحم أخص من مداومة الصيام واستعراق الليل بالصلاة  
أخص من ترك النوم على الفراش ويمكن التوفيق بضرر من التجوز (قوله جفاء إليهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال أنتم الذين قلتم) في رواية مسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد  
الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا ويجمع بأنه منع من ذلك عموماً جهرامع عدم تعيينهم  
وخصوصاً فيما ينسب وبينهم رفقا بهم وستر لهم (قوله أما والله) بتخفيف الميم حرف تنبيه  
بخلاف قوله في أول الخبر أما أنا فإنها بتشديد الميم للتقسيم (قوله أني لا أخشاكم لله وأنقاكم له)  
فيه إشارة إلى رد ما بنوا عليه أمرهم من أن المغفورة لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره  
فأعلمهم أنه مع كونه بالغ في التشديد في العبادة أخشى الله وأتقى من الذين يشددون وإنما كان  
كذلك لأن المشدد لا يأمن من الملل بخلاف المقتصد فإنه لا يمكن لاستمراره وخير العمل ما دام  
عليه صاحبه وقد أرشد إلى ذلك في قوله في الحديث الآخر المنيب لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى  
وسبأني مزيد ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى وتقدم في كتاب العلم شيء منه (قوله لكني)  
استدراك من شيء محذوف دل عليه السياق أي أنا وأنتم بالنسبة إلى العبودية سواء لكن أنا أعمل  
كذا (قوله فن رغب عن سنتي فليس مني) المراد بالسنة الطريقة التي تقابل القرض والرغبة  
عن الشيء الأعراض عنه إلى غيره والمراد من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ولمح

يسألون عن عبادة النبي  
صلى الله عليه وسلم فلما  
أخبروا كأنهم تقالوها  
فقالوا وأين نحن من النبي  
صلى الله عليه وسلم قد غفر الله  
له ما تقدم من ذنبه وما تأخر  
فقال أحدهم أما أنا فأنا  
أصلي الليل أبداً وقال آخر  
أنا أصوم الدهر ولا أفطر  
وقال آخر أنا أعتزل النساء  
فلا أتزوج أبداً فجاء إليهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا  
أما والله أني لا أخشاكم لله  
وأنقاكم له لكني أصوم  
وأفطر وأصلي وأرقد  
وأزوج النساء فن رغب  
عن سنتي فليس مني

بذلك الى طريق الرهبانية فانهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عاجهم سم بانهم ماوفوه بما التزموه وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم الخفيفة السمجة فيقطن ليقوى على الصوم ويتقوى على القيام ويتزقح لكسر الشهوة واعفاف النفس وتكثير النسل وقوله فليس مني ان كانت الرغبة بضرب من التأويل يعذر صاحبها فيه فعني فليس مني أي على طريقتي ولا يلزم أن يخرج عن الملة وان كان اعراضا وتنطعا يقضى الى اعتقاد أرحية عمله فعني فليس مني ليس على ملتي لان اعتقاد ذلك نوع من الكفر وفي الحديث دلالة على فضل الشكاح والترغيب فيه وفيه تتبع أحوال الاكابر للتأسي بافعالهم وانه اذا اعتذرت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء وان عزم على عمل بر واحتاج الى اظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن ذلك ممنوعا وفيه تقديم الحمد والثناء على الله عند القاء مسائل العلم وبيان الاحكام للمكلفين وازالة الشبهة عن المجتهدين وان المباحات قد تنقلب بالقصد الى الكراهة والاستحباب وقال الطبري فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الاطعمة والملابس وأثر غليظ الثياب وخشن المأككل قال عياض هذا مما اختلف فيه السلف فنهى من نحا الى ما قال الطبري ومنهم من عكس واحتج بقوله تعالى أذهبتم طبيبا تكتم في حياتكم الدنيا قال والحق ان هذه الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالامرين (قلت) لا يدل ذلك لاحد الفريقين ان كان المراد المداومة على أحد الصفتين والحق ان ملازمة استعمال الطيبات تقضى الى الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات لان من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع الاقلال عنه فيقع في المحذور كما ان منع تناول ذلك أحيانا يقضى الى التسرع المنهي عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كما ان الاخذ بالتشديد في العبادة يقضى الى الملل القاطع لاصلها وملازمة الاقتصار على القرائن مثل ما ترك التنفل يقضى الى اثار البطالة وعدم النشاط الى العبادة وخير الامور الوسط وفي قوله اني لا خشاكم لله مع ما انضم اليه اشارة الى ذلك وفيه أيضا اشارة الى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدرا من مجرد العبادة البدنية والله أعلم \* الحديث الثاني (قوله) حدثنا علي سمع حسان بن ابراهيم لم أر عليا هذا منسوب في شيء من الروايات ولابنه عليه أبو علي الغساني ولا نسبة أبونعيم كعادته نسكن جزم المزني تعالى مسعود بأنه على بن المديني وكان الحامل على ذلك شهرة على بن المديني في شيوخ البخاري فاذا أطلق اسمه كان الحمل عليه أولى من غيره والا فدروي عن حسان بن عيسى عياض علي بن حجر وهو من شيوخ البخاري أيضا وكان حسان المذكور فاضى كرهان ووثقه ابن معين وغيره ولكن له افراد قال ابن عدى هو من أهل الصدق الا أنه ربما غلط (قلت) ولم أره في البخاري شيئا انفرد به وقد أدركه بالسنن الا أنه لم يلقه لانه مات سنة ست ومائتين قبل أن يرتحل البخاري وقد تقدم شرح الحديث المذكور فيه مستوفى في تفسير سورة النساء

١ (قوله) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج) وقع في رواية السرخسي لانه والاول أولى لانه بقية لفظ الحديث وان كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ منكم وكأنه أشار الى ان الشفاهي لا يخص وهو كذلك اتفاقا وانما الخلاف هل يعين نساء واستبطا ثم رأيت في الصيام أخرجه من وجه آخر عن الاعمش

\* حدثنا علي سمع حسان بن ابراهيم عن يونس بن يزيد عن الزهري قال أخبرني عروة أنه سأل عائشة عن قوله تعالى وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعولوا قالت يا ابن أخي اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في مالها وجمالها يريد أن يتزوجها بأدنى من سنة صداقها فنهوا أن ينكحوهن الا أن يقسطوا لهن فيكملوا الصداق وأمرُوا بشكاح من سواهن من النساء \* (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج)



بلفظ من استطاع الباءة كما ترجمه به ليس فيه منكم **(قوله)** وهل يتزوج من لأرب له في النكاح) كأنه يشير إلى ما وقع بين ابن مسعود وعثمان فعرض عليه عثمان فأجابته بالحديث فاحتمل أن يكون لأرب فيه له فلم يوافقوه واحتمل أن يكون وافقه وأن لم ينقل ذلك ولعله رمز إلى ما بين العلماء فمن لا يتوق إلى النكاح هل يندب إليه أم لا وسأذكر ذلك بعد **(قوله)** حدثني إبراهيم هو النخعي وهذا الإسناد مما ذكر أنه أصح الأسانيد وهي ترجمة الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود وللأعمش في هذا الحديث إسناد آخر ذكره المصنف في الباب الذي يليه بإسناده يعينه إلى الأعمش **(قوله)** كنت مع عبد الله يعني ابن مسعود **(قوله)** فلقبه عثمان بنني كذا وقع في أكثر روايات وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عند ابن حبان بالمدينة وهي شاذة **(قوله)** فقال يا أبا عبد الرحمن هي كنية ابن مسعود ووطن ابن المنبر أن المخاطب بذلك ابن عمر لأنها كنيته المشهورة وكذلك عندنا أنه وقع في نسخته من شرح ابن بطلال عقب الترجمة فيه ابن عمر لقبه عثمان بنني وقص الحديث فكتب ابن المنبر في حاشيته هذا يدل على أن ابن عمر شد على نفسه في زمن الشباب لأنه كان في زمن عثمان شاباً كذا قال ولا مدخل لابن عمر في هذه القصة أصلاً بل القصة والحديث لابن مسعود مع أن دعوى ابن عمر كان شاباً اذذاك فيه نظر لما سأبنيته قريافانه كان اذذاك جاوز الثلاثين **(قوله)** خلباً كذا لاكثر وفي رواية الأصميلي خلبوا قال ابن التين وهي الصواب لأنه واوى يعني من الخلوة مثل دعوا قال الله تعالى فلما أثقت دعوا الله انتهى ووقع في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم اذلقه عثمان فقال هل يا أبا عبد الرحمن فاستخلاه **(قوله)** فقال عثمان هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن تزوج بكراً تذكرك ما كنت تعهد فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى فقال يا علقمة فأنتميت إليه وهو يقول أما لئن قلت ذلك لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب

ومن يزوج من لأرب  
في النكاح) \* حدثنا  
عمر بن حفص حدثنا  
أبي حدثنا الأعمش قال  
حدثني إبراهيم عن علقمة  
قال كنت مع عبد الله  
فلقبه عثمان بنني فقال يا أبا  
عبد الرحمن إن لي إليك حاجة  
نخلها فقال عثمان هل لك  
يا أبا عبد الرحمن في أن  
تزوج بكراً تذكرك  
ما كنت تعهد فلما رأى عبد  
الله أن ليس له حاجة إلى هذا  
أشار إلى فقال يا علقمة  
فأنتميت إليه وهو يقول أما  
لئن قلت ذلك لقد قال لنا  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يا معشر الشباب

عن الاعمش عنده مسلم في هذه الطريق قال عبد الرحمن وأبو مؤدب وشباب فحدث بمحدث رأيت أنه حدث به من أجلي وفي رواية وكيع عن الاعمش وأنا أحدث القوم (قوله) يا معشر الشباب المعشر جماعة يشملهم وصف تام والشباب جمع شباب ويجمع أيضا على شبة وشبان بضم أوله والتشكيل وذكر الازهرى أنه لم يجمع فاعل على فعال غيره وأصله الحركة والنشاط وهو اسم لمن بلغ إلى أن يكمل ثلاثين هكذا أطلق الشافعية وقال القرطبي في المفهم يقال له حدث إلى ستة عشر سنة ثم شباب إلى اثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكر الزمخشري في الشباب أنه من لدن البلوغ إلى اثنين وثلاثين وقال ابن شاس المالكي في الجواهر إلى أربعين وقال النووي الأصح الاختيار أن الشباب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين ثم هو كهل إلى أن يجاوز الأربعين ثم هو شيخ وقال الروياني وطائفة من جاوز الثلاثين سمى شيخا زاد ابن قتيبة إلى أن يبلغ الخمسين وقال أبو اسحق الاسفرايني عن الأصحاب المرجع في ذلك إلى اللغة وأما بياض الشعر فيختلف باختلاف الأمانة (قوله) من استطاع منكم الباءة استطاع منكم الباءة) خص الشباب بالخطاب لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيوخ وإن كان المعنى معتبرا إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضا (قوله) الباءة) بالهمز وتاء تأنيث ممدود وفيها لغة أخرى بغير همز ولا مدود قديم مزوم وبلاها وهو يقال لها أيضا الباهة كالأول لكن بهاء بدل الهمزة وقبل بالمد القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطء قال الخطابي المراد بالباءة النكاح وأصله الموضع الذي يتبوؤه ويأوى إليه وقال المازري اشتق العقد على المرأة من أصل الباءة لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يبيتوا هاما منزلا وقال النووي اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد أحدهما أن المراد معناها اللغو وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمه كما يقطعها الوعاء وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا يتسكون عنها غالبا والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلزمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته والذي حمل القائلين بهذا على ما قالوه قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن وانفصل القائلون بالأول عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى والتعليل المذكور للمازري وأجاب عنه عياض بأنه لا يعد أن يختلف الاستطاعتان فيكون المراد بقوله من استطاع الباءة أي بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج ويكون قوله ومن لم يستطع أي من لم يقدر على التزويج (قلت) وتنبأ له هذا الحذف المنعول في المنفى فيحتمل أن يكون المراد ومن لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزويج وقد وقع كل منهما صريحا فعند الترمذي في رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الاعمش ومن لم يستطع منكم الباءة وعند الاسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الاعمش من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج وبؤيده ما وقع في رواية للنسائي من طريق أبي معشر عن إبراهيم النخعي من كان ذا طول فليتكح ومثله لابن ماجه من حديث عائشة وللبزار من حديث أنس وأما تعليل المازري فيعكز عليه قوله في الرواية الأخرى التي في الباب الذي يليه بلفظ كما مع النبي صلى الله عليه وسلم

من استطاع منكم الباءة

فليتزوج ومن لم يستطع  
فعليه بالصوم

شباباً لا نجد شيئاً فانه يدل على أن المراد بالباء الجماع ولا مانع من الحمل على المعنى الاعم بان يراد بالباء القدرة على الوطء وموؤن التزويج والجواب عما استشكله المازري انه يجوز ان يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفطر حياء أو عدم شهوة أو عسّة مثلاً الى ما يهيئ له استقرار تلك الحالة لان الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة ان يستمر كسرها فلذلك أرشد الى ما يستقر به الكسر المذكور فيكون قسم الشباب الى قسمين قسم يتوقون اليه ولهم اقتدار عليه فنذهبهم الى التزويج يدفعوا للمعذور بخلاف الآخرين فنذهبهم الى أمر تستقر به حالهم لان ذلك أرفق بهم للعلة التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي أنهم كانوا لا يجدون شيئاً ويستفاد منه أن الذي لا يجد أهبة السكاح وهو نائق اليه يندب له التزويج يدفعوا للمعذور (قوله فليتزوج) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي حمزة عن الأعمش هافاته أغض للبصر وأحصن للفرج وكذا ثبتت هذه الزيادة عند جمع من أخرج الحديث المذكور من طريق الأعمش بهذا الاسناد وكذا ثبت باسناده الآخر في الباب الذي يليه ويغلب على ظني أن حذفها من قبل حفص بن غياث شيخ البخاري وانما أثر البخاري روايته على رواية غيره لوقوع النصريح فيها من الأعمش بالتعديث فاغتنقر له اختصار المتن لهذه المسألة وقوله أغض أى أشد غصاً وأحصن أى أشد احصاناً له ومنعاً من الوقوع في الفاحشة وما ألفت ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا يسير حديث جابر رفعه إذا أحدكم أعجبته المرأة فوقعت في قلبه فليعهمد الى امرأته فليواقعها فان ذلك ردت ما في نفسه فان فيه إشارة الى المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن تكون أفعال على بابها فان التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون أغض وأحصن مما لم يكن لان وقوع الفعل مع ضعف الداعي أنذر من وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل أن يكون أفعال فيه لغير المبالغة بل اخبار عن الواقع فقط (قوله) ومن لم يستطع فعليه بالصوم في رواية مغيرة عن ابراهيم عند الطبراني ومن لم يقدر على ذلك فعليه بالصوم قال المازري فيه اغراء بالغائب ومن أصول النحويين أن لا يغري الغائب وقد جاء شاذ اقول بعضهم عليه رجلا ليسنى على جهة الاغراء وتعقبه عياض بأن هذا الكلام موجود لابن قتيبة والزجاجي ولكن فيه غلط من أوجه أما أولها فن التعبیر بقوله لاغراء بالغائب والصواب فيه اغراء الغائب فأما الاغراء بالغائب فجائز ونص سيبويه أنه لا يجوز دونه زيدا ولا يجوز عليه زيد اعند ارادة غير المخاطب وانما جاز للحاضر لما فيه من دلالة الحال بخلاف الغائب فلا يجوز له عدم حضوره ومعرفة به بالحالة الدالة على المراد أو ما نينا فان المثال ما فيه حقيقة الاغراء وان كانت صورته فلم يرد القائل بتليغ الغائب وانما أراد الاخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب ومثله قولهم اليك عني أى اجعل شغلك بنفسك ولم يرد أن يغريه به وانما امراده عني وكن كمن شغل عني وأما ثالثها فليس في الحديث اغراء بالغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولاً بقوله من استطاع منكم فالها في قوله فعليه ليست لغائب وانما هي الحاضر المبهمة اذ لا يصح خطابها بالكاف ونظير هذا قوله كتب عليكم القصاص في القتلى الى أن قال فن عني له من أخيه شئ ومثله لو قلت لاثنتين من قام منكم فله درهم فالها للمبهمة من

المخاطبين للغائب اه ملخصا وقد استحسنه القرطبي وهو حسن بالغ وقد نطن له الطيبي فقال  
قال أبو عبيد قوله فعليه بالصوم اغراء غائب ولا تكاد العرب تغري الا الشاهد تقول عليك زيدا  
ولا تقول عليه زيدا الا في هذا الحديث قال وجوابه أنه لما كان الضمير الغائب راجعا الى لفظة  
من وهي عبارة عن المخاطبين في قوله يا معشر الشباب وبيان لقوله منكم جاز قوله عليه لانه بمنزلة  
الخطاب وقد أجاب بعضهم بأن اراد هذا اللفظ في مثال اغراء الغائب هو باعتبار اللفظ وجواب  
عياض باعتبار المعنى وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ كذا قال والحق مع عياض فان اللفاظ  
توابع للمعاني ولا معنى لاعتبار اللفظ مجردا هنا (قوله بالصوم) عدل عن قوله فعليه بالجوع  
وقلة ما يشير الشهوة ويستدعي طغيان الماء من الطعام والشراب الى ذكر الصوم اذا جاء  
لتحصيل عبادة هي برأسها مطلوبة وفيه اشارة الى أن المطلوب من الصوم في الاصل كسر الشهوة  
(قوله فانه) أى الصوم (قوله له وجاء) بكسر الواو والمد أصله الغمز ومنه وجى في عنقه اذا غمز  
دافعه له ووجاه بالسيف اذا طعنه به ووجاه ثبيه غزهما حتى رضما ووقع في رواية ابن حبان  
المذكورة فانه له وجاء وهو الاختصاص وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع الا في طريق زيد بن أبي  
أيسة هذه وتفسير الوجاه بالاختصاص فيه نظر فان الوجاه رضى الاثنين والاختصاص سلهما واطلاق  
الوجاه على الصيام من مجاز المشابهة وقال أبو عبيد قال بعضهم وجاه بفتح الواو مقصور والاول  
أكثر وقال أبو زيد لا يقال وجاه الا فيما لم يبرأ وكان قريب العهد بذلك واستدل بهذا الحديث  
على أن من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لانه أرشده الى ما ينفعه ويضعف دواعيه  
وأطلق بعضهم أنه يكره في حقه وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى أقسام الاول التائق اليه  
القادر على مؤنة الخائف على نفسه فهذا يندب له النكاح عند الجميع وزاد الحنابلة في رواية  
أنه يجب وبذلك قال أبو عوانة الاسفراييني من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصيصي في  
شرح مختصر الجويني وجها وهو قول داود وأتباعه ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين  
\* أحدهما أن الآية التي احتجوا بها خيرت بين السكاح والتسرى يعنى قوله تعالى فواحدة أو  
ما ملكت أيمانكم قالوا والتسرى ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب اذا لا يقع  
التخيير بين واجب ومندوب وهذا الرتبة متعقب فان الدين قالوا بوجوبه قيده بما اذا لم يندفع  
التوقان بالتسرى فاذا لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وفرض على كل  
قادر على الوطء أن يجسد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما فان عجز عن ذلك فليكثر من  
الصوم وهو قول جماعة من السلف \* الوجه الثاني أن الواجب عندهم العقد لا الوطء والعقد  
بمجرده لا يدفع مشقة التوقان قال فما ذهبوا اليه لم يتناولوا الحديث وما تناولوا الحديث لم يذهبوا  
اليه كذا قال وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فاندفع الايراد وقال ابن بطال احتج من لم  
يوجب بقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بدله  
ليس بواجب فبدله مثله وتعقب بأن الامر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استحالة أن  
يقول القائل أوجب عليك كذا فان لم تستطع فأندبك الى كذا والمشهور عن أحمد أنه لا يجب  
للقادر التائق الا اذا خشى العنت وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة وقال المازري الذي نطق به  
مذهب مالك أنه مندوب وقد يجب عندنا في حق من لا ينكح عن الزنا لانه وقال القرطبي

فانه له وجاء

المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك الا بالتزويج  
لا يختلف في وجوب التزويج عليه ونبدان الرفعة على صورة يجب فيها وهي ما اذا نذر حيث  
كان مستحباً وقال ابن دقيق العيد قسم بعض الفقهاء النكاح الى الاحكام الخمسة وجعل  
الوجوب فيما اذا خاف العنت وقدر على النكاح وتعدر التسري وكذا حكاها القرطبي عن بعض  
علمائهم وهو المازري قال فالوجوب في حق من لا يشكف عن الزنا الابه كما تقدم قال والتحريم في  
حق من يخل بالزوجة في الوطء والاتفاق مع عدم قدرته عليه وتوفاته اليه والكراهة في حق  
مثل هذا حيث لا اضرار بالزوجة فان انقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو  
اشتغال بالعلم اشتدت الكراهة وقيل الكراهة فيما اذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منه في  
حال التزويج والاستحباب فيما اذا حصل به معنى مقصودا من كسر شهوة واعفاف نفس  
وتحصين فرج ونحو ذلك والاباحة فيما انتفت الدواعي والموانع ومنهم من استمر يدعوى  
الاستحباب فيمن هذه صنفه للظواهر الواردة في الترغيب فيه قال عياض هو مندوب في حق كل  
من يرجي منه النسل ولولم يكن له في الوطء شهوة لقوله صلى الله عليه وسلم فاني مكاثركم  
ولظواهر الحاض على النكاح والامر به وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير  
الوطء فأما من لا ينسل ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه اذا علمت المرأة  
بذلك ورضيت وقد يقال انه مندوب أيضا للعموم قوله لارهبانية في الاسلام وقال الغزالي في  
الاحياء من اجتمعت له فوائد النكاح وانتفت عنه آفاته فالمستحب في حقه التزويج ومن لا  
فالتزويج له أفضل ومن تعارض الامر في حقه فليجتمد ويعمل بالراجح (قلت) الاحاديث  
الواردة في ذلك كثيرة فأما حديث فاني مكاثركم فصيح من حديث أنس يلفظ تزوجوا الودود  
الود فاني مكاثركم يوم القيامة أخرجه ابن حبان وذكره الشافعي بلا غا عن ابن عمر يلفظ  
تناكحوا تكاثروا فاني أباهي بكم الامم والبيهقي من حديث أبي أمامة تزوجوا فاني مكاثركم  
بكم الامم ولا تكونوا كرهبانية النصارى وورد فاني مكاثركم أيضا من حديث الصنابحي  
ابن الاعسر ومعقل بن يسار وسهل بن حنيف وحرمله بن النعمان وعائشة وعياض بن  
غنم ومعاوية بن حيدة وغيرهم وأما حديث لارهبانية في الاسلام فلم أره بهذا اللفظ لكن في  
حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني ان الله أبدانا بالرهبانية الخنيفة السمعة وعن ابن  
عباس رفعه لضرورة في الاسلام أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم وفي الباب حديث  
النهسي عن التبتل وسيأتي في باب مفرد حديث من كان موسرا فلم ينكح فليس منا أخرجه  
الدارمي والبيهقي من حديث ابن أبي نجيح وجرم بأنه مرسل وقد أوردته البغوي في معجم الصحابة  
وحديث طاووس قال عمر بن الخطاب لأبي الزوائد انما يمنعك من التزويج عجز أو فجور أخرجه  
ابن أبي شيبة وغيره وقد تقدم في الباب الاول الاشارة الى حديث عائشة النكاح سنتي فمن رغب  
عن سنتي فليس مني وأخرج الحاكم من حديث أنس رفعه من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه  
على شطر دينه فليتنق الله في الشطر الثاني وهذه الاحاديث وان كان في الكثير منها ضعف  
فجموعها يدل على أن لما يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج أوصلا لكن في حق من يتأني  
منه النسل كما تقدم والله أعلم وفي الحديث أيضا ارشاد العاجز عن مؤن النكاح الى الصوم لان

\* (باب من لم يستطع الباءة فليصم) \* حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثني عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد قال دخلت مع علقمة والأسود على عبد الله فقال عبد الله كأمع النبي صلى الله عليه وسلم شابا لا نجد شافقا قال لئلا رسول الله صلى الله عليه وسلم يامعشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه وجاء \* (باب كثرة النساء) \* حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرف فقال ابن عباس هذه زوجة النبي صلى الله عليه وسلم فإذا رفعتم نعشها فلا تزعموها ولا تزلزلوها وارفقوا فإنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم تسع

٢ قوله تسع نسوة هكذا بنسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا حذف نسوة كما تراه بالهامش فاعمل ما في الشارح رواية له اه

شهوة النكاح تابعة للشهوة الا كل تقوى بقوته وتضعف بضعفه واستدل به الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالادوية وحكاية البغوى في شرح لسنة وينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالا لانه قد يقدر بعد فيندم لقوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بأنه لا يكسر بها بالكافور ونحوه والحجة فيه أنهم اتفقوا على منع الحب والخصاء فيلحق بذلك ما في معناه من التداوى بالقطع أصلا واستدل به الخطابي أيضا على أن المقصود من النكاح الوطء ولهذا شرع الخيار في العنة وفيه الحث على غض البصر وتحسين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه أن خطوط الفوس والشهوات لا تقدم على أحكام الشرع بل هي دائرة معها واستنبط القرافي من قوله فإنه وجاء أن التثريب في العبادة لا يقدح فيها بخلاف الرأى لانه أمر بالصوم الذي هو قربة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه ومع ذلك فأرشد إليه لتحصيل غض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم اه فان أراد تثريبك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل التزاع وان أراد تثريبك العبادة بأمر مباح فليس في الحديث ما يساعده واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستثناء لانه أرشد عند العجز عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة فلو كان الاستثناء مباحا لكان الارشاد إليه أسهل وتعقب دعوى كونه أسهل لان الترك أسهل من الفعل وقد أباح الاستثناء طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة وفي قول عثمان لابن مسعود لا تزوجك شابة استحباب نكاح الشابة ولا سيما ان كانت بكر أو سيأتى بسط القول فيه بعد أبواب **قوله** \* (باب من لم يستطع الباءة فليصم) \* وأورد فيه حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الأعمش في حديث الباب فعند الترمذي عنه بلفظ من لم يستطع الباءة فعليه بالصوم وعند النسائي عنه بلفظ ومن لا فليصم وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله **قوله** \* (باب كثرة النساء) \* يعني لمن قدر على العدل بينهما ذكر فيه ثلاثة أحاديث \* الحديث الأول حديث عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زاد مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج زوج النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** بسرف) بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فامكان معروف بظاهر مكة تقدم بيانه في الحج وأخرج ابن سعد باسناد صحيح عن يزيد بن الاصم قال دفنا ميمونة بسرف في الظلة التي بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن وجه آخر عن يزيد بن الاصم قال صلى عليها ابن عباس ونزل في قبرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد (قلت) وهي خالة أبيه وعبيد الله الخولاني (قلت) وكان في حجرها يزيد بن الاصم (قلت) وهي خالته كما هي خالة ابن عباس **قوله** فإذا رفعتم نعشها) بعين مهملة وشين معجمة السرير الذي يوضع عليه الميت **قوله** فلا تزعموها) بزائتين معجمتين وعينين مهملتين والزعزعة تحريك الشيء الذي يرفع وقوله ولا تزلزلوها الزلزال الاضطراب **قوله** وارفقوا) إشارة إلى أن مراده السير الوسط المعتدل ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعدموته باقية كما كانت في حياته وفيه حديث كسر عظم المؤمن ميتا ككسره حيا أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان **قوله** فإنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم ٢ تسع نسوة) أي عند موته وهن سودة وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرة وصفية وميمونة هذا ترتيب تزويجه



أياهن رضي الله عنهن ومات وهن في عصمته واختلف في ريحانة هل كانت زوجة أو سريفة وهل ماتت قبله أولا (قوله) كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة) زاد مسلم في روايته قال عطاء التي لا يقسم لها صغية بن جري بن أخطب قال عياض قال الطحاوي هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم أنها وهبت يومها لعائشة وانما غلط فيه ابن جريج رواه عن عطاء كذا قال قال عياض قد ذكرنا في قوله تعالى ترجى من تشاء منهمن أنه أوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان يستوفي لهن القسم وأرجا سودة وجويرة وأم حبيبة وميمونة وصغية فكان يقسم لهن ما شاء قال فيحتمل أن تكون رواية ابن جريج صحيحة ويكون ذلك في آخر أمره حيث أوى الجميع فكان يقسم لجميعهن الا لصغية (قلت) قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم لصغية كما يقسم لنسائه لكن في الاسناد الثلاثة الواقدي وليس بحجة وقد تعصب مغلطى للواقدي فنقل كلام من قواه وثقه وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه وهم أكثر عددا وأشد اتنا وأقوى معرفة به من الأولين ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى عنه وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه ولا يقال فكيف روى عنه لانا نقول رواية العدل ليست بمجرد ما نؤمن بها فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال ما رأيت أكذب منه فيترجح أن مراد ابن عباس بالتي لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي لحديث عائشة أن سودة وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وسيأتي في باب مفردوه وقبل كتاب الطلاق بأربعة وعشرين بابا ويأتي بسط القصة هناك إن شاء الله تعالى لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يبيت عند سودة أن لا يقسم لها بل كان يقسم لها لكن يبيت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة نعم يجوزني القسم عنها بما أرا من الرأى عندى ما ثبت في الصحيح ولعل البخاري حذف هذه الزيادة عمدا وقد وقع عند مسلم أيضا فيه زيادة أخرى من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء كانت آخرهن موتا ماتت بالمدينة كذا قال فاما كونها آخرهن موتا فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا وكانت وفاتها سنة إحدى وستين وخلفهم آخرون فقالوا ماتت سنة ست وخمسين ويعكر عليه أن أم سلمة عاشت إلى قتل الحسين ابن علي وكان قتله يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وقيل بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين والاول أرجح ويحتمل أن تكونا مائتا في سنة واحدة لكن تأخرت ميمونة وقد قيل أيضا انها ماتت سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وعلى هذا لا ترد في آخريتها في ذلك وأما قوله وماتت بالمدينة فقد تكلم عليه عياض فقال ظاهره أنه أراد ميمونة وكيف يأتهم مع قوله في أول الحديث انها ماتت بسرف وسرف من مكة بلا خلاف فيكون قوله بالمدينة نسبة وهما (قلت) يحتمل أن يريد بالمدينة البلد وهي مكة والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازتها بسرف ولا يلزم من ذلك أنها ماتت بسرف فيحتمل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فنقذ ابن عباس وصيتها ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر حديث ابن جريج هذا قال بعده وقال غير ابن جريج في هذا الحديث توفيت بمكة فحملها ابن عباس حتى دفنها بسرف الحديث الثاني حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة بغسل واحد له تسعة وتسعون نسوة تقدم شرحه في كتاب الغسل وهو ظاهر فيما

كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة \* حدثنا سعد بن زيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة وله تسعة وتسعون نسوة \* وقال لي خليفة حدثنا زيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة أن أنسا حدثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم

ترجم له وقد اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجمع  
بينهن واختلفوا هل للزيادة انتهاء أولا وفيه دلالة على أن القسم لم يكن واجبا عليه وسبأني  
البحث فيه في بابيه وقوله وقال لي خليفة إلى آخره قصدي به بيان تصريح قتادة بتحديث أنس له بذلك  
\* الحديث الثالث (قوله) حدثنا علي بن الحكم الانصاري هو المروزي مات سنة ست وعشرين  
(قوله عن رقبه) بفتح القاف والموحدة هو ابن مصقلة بصادمه له ساكنة ثم قاف ويقال  
بالسين المهملة بدل الصاد وطلحة هو ابن مصرف الباهي بتخانية مخففا (قوله) قال لي ابن عباس  
هل تزوجت قلت لا زادني أحمد بن منيع في مسنده من طريق أخرى عن سعيد بن جبيرة قال  
لي ابن عباس وذلك قبل أن يخرج وجهي أي قبل أن يلتقي هل تزوجت قلت لا وما أريد ذلك يومى  
هذا وفي رواية سعيد بن منصور من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبيرة قال لي ابن عباس هل  
تزوجت قلت ما ذلك في الحديث (قوله) فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء) قديم هذه الأمة ليخرج  
مثل سليمان عليه السلام فإنه كان أكثر نساء كما تقدم في ترجمته وكذلك أبوه داود ووقع عند  
الطبراني من طريق أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس تزوجوا فان خيرنا كان أكثر نساء  
قبل المعنى خير أمة محمد من كان أكثر نساء من غيره من نساوي معه فيما عد ذلك من الفضائل  
والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخير النبي صلى الله عليه وسلم وبالأمة اخفاء أصحابه وكأنه أشار  
إلى أن ترك التزويج مرجوح اذ لو كان راجحا ما أثر النبي صلى الله عليه وسلم غيره وكان مع كونه  
أخشى الناس لله وأعلمهم به يكثر التزويج لصلحه بتبليغ الاحكام التي لا يطلع عليها الرجال  
ولاظهار المعجزة البالغة في خرق العادة لكونه كان لا يجد ما يشبع به من القوت غالبا وان وجد  
كان يؤثر بأكثره وبصوم كثيره وواصل ومع ذلك فكان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة  
ولا يطاق ذلك الا مع قوة البدن وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الباب تابعة لما يقوم به  
من استعمال المقويات من مأكل ومشروب وهي عنده نادرة أو معدومة ووقع في الشفاء  
أن العرب كانت تمدح بكثرة الكاحل لآلته على الرجولية إلى أن قال ولم تشغله كثرتهم عن عبادة  
ربه بل زاده ذلك عبادة لتحصينهم وقيامه بحقوقهن واكتسابه لهن وهدايته إياهن وكأنه أراد  
بالتحصين قصر طرفهن عليه فلا يتطلعن إلى غيره بخلاف الغزبة فإن العفيفة تتطلع بالطبع  
البشري إلى التزويج وذلك هو الوصف اللائق بهن والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة  
في استكثارهن من النساء عشرة أوجه تقدمت الإشارة إلى بعضها \* أحدها أن يكثرن يشاهد  
أحواله الباطنة فينتن عنه ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك \* ثانيها لتشرف به  
قبائل العرب بمصاهرته فيهم \* ثالثها للزيادة في تألفهم لذلك \* رابعها للزيادة في التكليف حيث  
كان أن لا يشغله ما حجب اليه منهن عن المبالغة في التبليغ \* خامسها لتكثر عشيرته من جهة  
نساءه فتزاد أعوانه على من يحاربه \* سادسها قتل الاحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال  
لان أكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه أن يحتفي مثله \* سابعها الاطلاع على محاسن أخلاقه  
الباطنة فقد تزوج أم حبيبة وأبوها اذ ذلك يعاديه وصفة بعد قتل أبيها وعمها وزوجها فلولم  
يكن أكمل الخلق في خلقه لنفرن منه بل الذي وقع أنه كان أحب اليهن من جميع أهلهن \* ثامنها  
ما تقدم مبسوطا من خرق العادة في كثرة الجماع مع التقليل من المأكل والمشرب وكثرة

\* حدثنا علي بن الحكم  
الانصاري حدثنا أبو  
عوانة عن رقبه عن طلحة  
الباهي عن سعيد بن جبيرة قال  
قال لي ابن عباس هل  
تزوجت قلت لا قال فتزوج  
فان خير هذه الأمة أكثرها  
نساء

الصيام والوصال وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم وأشار إلى أن كثرة تكسره شهوته  
فانخرقت هذه العادة في حقه صلى الله عليه وسلم \* ناسعها وعاشرها ما تقدم نقله عن صاحب  
الشفاعة من تحصينهم والقيام بحجة وقفهم والله أعلم ووقع عند أحد بن منيع من الزيادة في آخره  
إمائه يستخرج من صلبك من كان مستودعا وفي الحديث الحضي على التزويج وترك الرهبانية  
﴿قوله﴾ **باب** من هاجر أو عمل خير التزويج امرأته (فله مانوى) ذكر فيه حديث عمر بلفظ  
العمل بالنية وإنما الأمرى مانوى وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب وما ترجم به من الهجرة  
منصوص في الحديث ومن عمل الخير مستنبط لأن الهجرة من جملة أعمال الخير فكما عمى في الخير  
في شق المطلوب وقته بلفظ فهجرت به إلى ما هاجر إليه فكذلك شق الطلب يشتمل أعمال الخير  
هجرة أو حجاملا أو صلاة أو صدقة وقصة مهاجر أم قيس أو ردها الطبراني مسندة والأجري في  
كتاب الشريعة بغير اسناد ويدخل في قوله أو عمل خيرا ما وقع بين أم سليم في امتناعها من التزويج  
بأبي طلحة حتى يسلم وهو في الحديث الذي أخرجه النسائي بسند صحيح عن أنس قال خطب أبو  
طلحة أم سليم فقالت والله ما مثلك يا أبا طلحة تريد لك رجل كافر أو امرأة مسلمة ولا يحل لي أن  
أتزوجك فان تسلم فذلك مهري فأسلم فكان ذلك مهرها الحديث ووجه دخوله أن أم سليم رغبت  
في تزويج أبي طلحة ومنعها من ذلك ككفره فتوصلت إلى بلوغ غرضها ببذل نفسها فظفرت  
بالخيرين وقد استشكله بعضهم بأن تحريم المسلمات على الكفار إنما وقع في زمن الحديبية وهو  
بعد قصة تزويج أبي طلحة بأم سليم عمدة ويمكن الجواب بأن ابتداء تزويج الكافر بالمسلمة كان  
سابقا على الآية والذي دلل عليه الآية الاستمرار فلذلك وقع التفرق بعد أن لم يكن ولا يحفظ  
بعد الهجرة أن مسلمة ابتدأت بتزويج كافر والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** تزويج  
المعسر الذي معه القرآن والاسلام فيه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني حديث  
سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها وما ترجم به مأخوذ من قوله التمس ولو خاتما من حديد  
فالتمس فلم يجد شيئا ومع ذلك تزوجه قال الكرماني لم يسبق حديث سهل هنا لأنه ساقه قبل وبعد  
اكتفاء بذكره أولان شيخه لم يروه له في سياق هذه الترجمة اه والثاني بعيد جدا فلم أجده من قال  
إن البخاري تقيده في تراجم كتابه بما ترجم به من شايخه بل الذي صرح به الجمهور أن غالب تراجمه  
من تصرفه فلا وجه لهذا الاحتمال وقد لهج الكرماني به في مواضع وليس بشئ ثم ذكر طرفا من  
حديث ابن مسعود كأنه زوَّجَ وليس لنا نساء فقال يا رسول الله نستخصي فيها ناعن ذلك وقد تطف  
المصنف في استنباطه الحكم كأنه يقول لما نهاهم عن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء وهم  
مع ذلك لا شيء لهم كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سيأتى تاما بعد باب واحد وكان كل منهم لابد  
وأن يكون حفظ شيأ من القرآن فقعين التزويج بما معهم من القرآن فحكممة الترجمة من  
حديث سهل بالتصنيف ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال وقد أغرب المهلب فقال في قوله  
تزويج المعسر دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزوج الرجل على أن يعلم المرأة القرآن اذ  
لو كان كذلك ما سماه معسرا قال وكذا قوله والاسلام لان الواهبة كانت مسلمة اه والذى  
نظهر أن مراد البخاري المعسر من المال بدليل قول ابن مسعود وليس لنا شيء والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب**  
قول الرجل لاخته انظر أرى زوجتي تثبت حتى أنزل لك عنها) هذه الترجمة لفظ

\* (باب من هاجر أو عمل  
خير التزويج امرأته فله  
مانوى) \* حدثنا يحيى بن  
قزعة حدثنا مالك عن يحيى  
ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم  
ابن الحرث عن علقمة بن  
وقاص عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
العمل بالنية وإنما الأمرى  
مانوى فمن كانت هجرته إلى  
الله ورسوله فهجرت به إلى  
الله ورسوله ومن كانت  
هجرته إلى دنيا يصيبها أو  
امرأة ينكحها فهجرت به إلى  
ما هاجر إليه \* (باب تزويج  
المعسر الذي معه القرآن  
والاسلام فيه سهل بن سعد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم) \*  
حدثنا محمد بن المنثري حدثنا  
يحيى حدثنا اسمعيل حدثني  
قيس عن ابن مسعود رضي  
الله عنه قال كأنه زوَّجَ  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ليس لنا نساء فقلنا يا رسول  
الله ألا نستخصي فيها ناعن  
ذلك \* (باب قول الرجل  
لاخيه انظر أرى زوجتي  
تثبت حتى أنزل لك عنها)

رواه عبد الرحمن بن عوف) \*

حدثنا محمد بن كثير عن  
سفيان عن جند الطويل  
قال سمعت أنس بن مالك  
قال قدم عبد الرحمن بن  
عوف فأخى النبي صلى الله  
عليه وسلم بينه وبين سعد بن  
الريبع الأنصاري وعنه  
الأنصاري امرأتان فعرض  
عليه أن يناصفه أهلها وماله  
فقال بارك الله لك في أهلك  
ومالك دولي على السوق  
فأق السوق فريح شيأ من  
أقط وشيأ من سن فراء النبي  
صلى الله عليه وسلم بعد أيام  
وعليه وضر من صفرة فقال  
مهم يا عبد الرحمن فقال  
تزوجت أنصارية قال فما  
سقت قال وزن نواة من  
ذهب قال أولم ولو بشاة  
\* (باب ما يكره من التبتل  
والخصاء) \* حدثنا أحمد بن  
يونس حدثنا إبراهيم بن  
سعد أخبرنا ابن شهاب سمع  
سعيد بن المسيب يقول  
سمعت سعد بن أبي وقاص  
يقول ردد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على عثمان بن  
مظعون التبتل ولو أذن له  
لاختصينا \* حدثنا أبو  
اليمان أخبرنا شعيب عن  
الزهري قال أخبرني سعيد  
ابن المسيب أنه سمع سعد بن  
أبي وقاص يقول لقد ردت  
ذلك يعني النبي صلى الله

حديث عبد الرحمن بن عوف في البيوع (قوله رواه عبد الرحمن بن عوف) وصله في البيوع عن  
عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن  
جده قال قال عبد الرحمن بن عوف وأورده في فضائل الأنصار عن اسمعيل بن أي أويس عن  
إبراهيم وقال في روايته انظر أعجبهم ما ليك فسمها إلى أطلقها فإذا انقضت عدتها فترت وجهها وهو  
معنى ما ساقه موصولاً في الباب عن أنس بلفظ فعرض عليه أن يناصفه أهلها وماله ويأتي في  
الولية من حديث أنس بلفظ أقاسمك مالي وأنزل لك عن إحدى امرأتي وسياق بقية شرح  
الحديث المذكور في أبواب الولية وفيه ما كانوا عليه من الإتيار حتى بالنفس والأهل وفيه جواز  
نظر الرجل إلى المرأة عند ارادة تزويجها وجواز المواعدة بطلاق المرأة وسقوط الغيرة في مثل ذلك  
وتنزه الرجل عما يذلل له من مثل ذلك وترجيح ألاكتساب بنفسه بتجارة أو صناعة وفيه مباشرة  
الكبار التجارة بأنفسهم مع وجود من يكفيهم ذلك من وكيل وغيره وقد أخرج الزبير بن بكارة في  
الموفقيات من حديث أم سلمة قالت خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه تاجراً إلى بصرى في  
عهد النبي صلى الله عليه وسلم ما منع أبابكر حبه لملازمة النبي صلى الله عليه وسلم ولا منع النبي صلى  
الله عليه وسلم حبه لقرب أبي بكر عن ذلك لمحبتهم في التجارة هذا أومعنا وبقي الحديث في قصة  
سويط بن حرملة والنعمان وأصلها عند ابن ماجه وقد تقدم بيان البحث في أفضل الكسب  
بما يغني عن أعادته والله أعلم ﴿قوله ما﴾ ما يكره من التبتل المراد بالتبتل هنا  
الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذني العبادة وأما المأمور به في قوله تعالى وتبتل إليه  
تبتلاً فقد فسره مجاهد فقال أخلص له إخلاصاً وهو تفسير معنى والأفصل التبتل الانقطاع  
والمعنى انقطع إليه انقطاعاً لكن لما كانت حقيقة الانقطاع إلى الله انما تقع بإخلاص العبادة  
له فسر هابذاً ومنه صدقة تله أي منقطعة عن الملك ومريم التبتل لانقطاعها عن التزويج  
إلى العبادة وقيل إفاطمة التبتل اما لانقطاعها عن الأزواج غير علي أو لانقطاعها عن نظراتها  
في الحسن والشرف (قوله والخصاء) هو الشق على الاثنين وانتزاعهما وانما قال ما يكره من  
التبتل والخصاء للإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفضي إلى التسطع وتحريم ما حل  
الله وليس التبتل من أصله مكروهاً وعطف الخصاء عليه لأن بعضه يجوز في الحيوان المأكول  
ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث \* أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون  
أورده من طريقين إلى ابن شهاب الزهري وقد أوردته مسلم من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ أراد  
عثمان بن مظعون أن يتبتل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرف أن معنى قوله ردت على  
عثمان أي لم يأذن له بل نهاه وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أنه قال  
يا رسول الله أني رجل يشق علي العزوبة فأذن لي في الخصاء قال لا ولكن عليك بالصيام الحديث  
ومن طريق سعيد بن العاص أن عثمان قال يا رسول الله أئذن لي في الاختصاص فقال إن الله قد  
أبدل بالربانية الحنيفية السمعة فيحتمل أن يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فعبر  
عنه الراوي بالتبتل لأنه ينشأ عنه فلذلك قال ولو أذن له لاختصينا ويحتمل عكسه وهو أن المراد  
بقول سعد ولو أذن له لاختصينا الفعلنا فعل من يختص وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري  
التبتل الذي أراه عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يلتذ به فهذا نزل في حقها أيها

عليه وسلم على عثمان بن مظعون ولو أجاز له التبتل لاختصينا \* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا

الذين آمنوا لا تحرموا طبقات ما أحل الله لكم وقد تقدم في الباب الأول من كتاب النكاح تسمية من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه وكان عثمان من السابقين إلى الإسلام وقد تقدمت قصته مع لبيد بن ربيعة في كتاب المبعث وتقدمت قصة وفاته في كتاب الجنائز وكانت في ذي الحجة سنة اثنتين من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع وقال الطيبي قوله ولو أذن له لاختصنا كان الظاهر أن يقول ولو أذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله لاختصنا لإرادة المبالغة أي لبنا الغنا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لأنه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص يؤيده نوارده استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كما في هريرة وابن مسعود وغيرهما وإنما كان التعبير بالاختصاص أبلغ من التعبير بالتبتل لأن وجود الألة يقتضي استقرار وجود الشهوة ووجود الشهوة ينافي المراد من التبتل فيستعين بالاختصاص طريقا إلى تحصيل المطلوب وغايته أن فيه ألما عظيما في العاجل يعتقر في جنب ما يندفع به في الآجل فهو كقطع الأصبع إذا وقعت في اليد الأكلة صيانة لبقية اليد وليس الهلاك بالاختصاص محققا بل هو نادر ويشهد له كثرة وجوده في الهائم مع بقائها وعلى هذا ففعل الراوي عبر بالاختصاص عن الحب لأنه هو الذي يحصل المقصود والحكمة في منعهم من الاختصاص إرادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار وهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية \* الحديث الثاني (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد واسمعه هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم وعبد الله هو ابن مسعود وقد تقدم قبل يساب من وجه آخر عن اسمعيل بن عمار عن ابن مسعود ووقع عند اسمعيل بن عمار عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بلفظ سمعت عبد الله وكذا المسلم من وجه آخر عن اسمعيل (قوله الاستخصي) أي ألا تستدعي من يفعل بنا الاختصاص ونعالج ذلك بانفسنا وقوله فنهنا عن ذلك هو نهي تحريمه بخلاف في بني آدم لما تقدم وفيه أيضا من المناسد تعذيب النفس والتشويه مع ادخال الضرر الذي قد ينضى إلى الهلاك وفيه إبطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة لأن خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فإذا زال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال قال القرطبي الاختصاص في غير بني آدم ممنوع في الحيوان إلا لمنفعة حاصلة في ذلك كتطيب اللحم أو قطع ضرر عنه وقال النووي يحرم خصاء الحيوان غير الماء كولد مطلقا وأما الماء كولد فيجوز في صغيره دون كبيره وما أظنه يدفع ما ذكره القرطبي من إباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر (قوله ثم رخص لنا) في الرواية السابقة في تفسير المائة ثم رخص لنا بعد ذلك (قوله أن ننكح المرأة بالشوب) أي إلى أجل في نكاح المتعة (قوله ثم قرأ) في رواية مسلم ثم قرأ علينا عبد الله وكذا وقع عند اسمعيل بن عمار في تفسير المائة (قوله) يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبقات ما أحل الله لكم الآية) ساق اسمعيل إلى قوله المعتدين وظاهر استشهاده ابن مسعود بهذه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى بجواز المتعة فقال القرطبي لعله لم يكن حينئذ بلغه النسخ ثم بلغه فرجع بعد (قلت) يؤيده ما ذكره اسمعيل أنه وقع في رواية أبي معاوية عن اسمعيل بن أبي خالد ففعله ثم ترك ذلك قال وفي رواية لابن عيينة عن اسمعيل ثم جاء تخريجها بعد وفي رواية معمر عن اسمعيل ثم نسخ وسيأتي مزيد البحث في حكم المتعة بعد أربعة

جرير عن اسمعيل عن قيس قال قال عبد الله كأنه زومع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس لنا شيء فقلنا ألا نستخصي فنهنا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالشوب ثم قرأ علينا يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبقات ما أحل الله لكم الآية

وعشرين باباً الحديث الثالث (قوله وقال أصبغ) كذا في جميع الروايات التي وقفت عليها وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال فيه حديثاً وقد وصله جعفر القرياني في كتاب القدر والجوز في الجمع بين الصحيحين والاسماعيلي من طرق عن أصبغ وأخرجه أبو نعيم من طريق حرمله عن ابن وهب وذكروا مغلطاً أنه وقع عند الطبري رواه البخاري عن أصبغ بن محمد وهو غلط هو أصبغ بن الفرج ليس في آبائه محمد (قوله العنت) بفتح المهملة والنون ثم منناة هو الزنا هنا يطلق على الاثم والتجور والامر الشاق والمكروه وقال ابن الانباري أصل العنت الشدة (قوله ولا أجد ٢ ما تزوج النساء فسكت عني) كذا وقع وفي رواية حرمله ولا أجد ما تزوج النساء فأنذني أختي وبهذا يرتفع الاشكال عن مطابقة الجواب للسؤال (قوله جف القلم بما أنت لاق) أي نفذاً قد ورد بما كتب في اللوح المحفوظ فيق القلم الذي كتب به جافاً لا مداد فيه لفرغ ما كتب به قال عياض كتابة الله ولوحه وقلمه من غيب علمه الذي يؤمن به وتكمل علمه اليه (قوله فاختص على ذلك أودر) في رواية الطبري وحكاها الجيـدي في الجمع ووقعت في المصابيح فاختصر على ذلك أودر قال الطيبي معناه اقتصر على الذي أمرت به أو تركه وافعل ما ذكرت من الاختصاص ١٥ وأما اللفظ الذي وقع في الاصل فمعناه فافعل ما ذكرت أو تركه واتبع ما أمرت به وعلى الروايتين فليس الاخر فيه لطلب الفعل بل هو للتبديد وهو كقوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر والمعنى ان فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر وليس فيه تعرض لحكم الاختصاص ومحصل الجواب أن جميع الامور بتقدير الله في الازل فالاختصاص وتركه سواء فان الذي قدر لا بد أن يقع وقوله على ذلك هي متعلقة بمقدراً رأى اختصاص حال استعلانك على العلم بان كل شيء بقضاء الله وقدره وليس اذنا في الاختصاص بل فيه اشارة الى النهي عن ذلك كأنه قال اذا علمت أن كل شيء بقضاء الله فلا فائدة في الاختصاص وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك وكانت وفاته قبل هجرة أبي هريرة بمدة وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال شكا رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة فقال ألا أختصي قال ليس منام من خصي أو اختصي وفي الحديث ذم الاختصاص وقد تقدم ما فيه وأن القدر اذا نفذ لا تنفع الخيل وفيه مشرعية شكوى الشخص ما يقع له الكبير ولو كان مما يستحسن ويستحب وفيه اشارة الى أن من لم يجد الصداق لا يتعرض للتزويج وفيه جواز تكرار الشكوى الى ثلاث والجواب لمن لا يقنع بالسكوت وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت وفيه استحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة تمنع الله به ويؤخذ منه أن مهما أمكن المكلف فعل شيء من الاسباب المشروعة لا يتوكل الا بعد علمه بالاجتناف الحكمة فاذا لم يقدر عليه وطن نفسه على الرضا بما قدره عليه مولاه ولا يتكلف من الاسباب ما لا طاقة به وفيه أن الاسباب اذا لم تصادف القدر لا تجدي فان قيل لم يؤمر أبو هريرة بالصيام لكسر شهوته كما أمر غيره فالجواب أن أبا هريرة كان الغالب بس حاله ملازمة الصيام لانه كان من أهل الصفة (قلت) ويحتمل أن يكون أبو هريرة سمع يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج

\* وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله اني رجل شاب وأنا أخاف على نفسي العنت ولا أجد ما تزوج به النساء فسكت عني ثم قلت مثل ذلك فسكت عني ثم قلت مثل ذلك فسكت عني ثم قلت مثل ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق فاختص على ذلك أودر

٢ قوله ما تزوج النساء كذا بنسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا ما تزوج به النساء من زيادة به كما ترى بالهامش فلتحذر الرواية ١٥



\* (باب نكاح الابكار) \* وقال ابن أبي مليكة (١٠٤) قال ابن عباس لعائشة لم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكر غيرك

\* حدثنا اسمعيل بن عبد الله  
قال حدثني أخي عن سليمان  
عن هشام بن عروة عن أبيه  
عن عائشة رضي الله عنها  
قالت قلت يا رسول الله أ رأيت  
لوزنت وأديا وفيه شجرة قد  
أكل منها ووجدت شجر الم  
يؤكل منها في أيها كنت ترتع  
بعيرك قال في التي لم يرتع  
منها يعني أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لم يتزوج بكرا  
غيرها \* حدثنا عبد بن  
اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن  
هشام عن أبيه عن عائشة  
قالت قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أريتك في  
المنام مرتين أذا رجل يملكك  
في سرقة حر فيقول هذه  
أمرأتك فاكشفها فإذا هي  
أنت فأقول ان يكن هذا من  
عند الله يمضه \* (باب تزويج  
النبيات) \* وقالت أم حبيبة  
قال لي النبي صلى الله عليه  
وسلم لا تعرضن على بناتكن  
ولا أخواتكن \* حدثنا أبو  
النعمان حدثنا هشيم حدثنا  
سيار عن الشعبي عن جابر  
ابن عبد الله قال قلنا ما مع  
الذي صلى الله عليه وسلم من  
غزوة فتعجلت على بعيري  
قطوف فلحقني راكب من  
خلفي فخنس بعيري بغزة  
كانت معه فانطلق بعيري  
كأجود ما أنت را من الابل

الحديث لكنه اتهمنا سأل عن ذلك في حال الغزو كما وقع لابن مسعود وكنا في حال الغزو  
يؤثرون الفطر على الصيام للتعوي على القتال فأداهما اجتهاده الى حسم مادة الشهوة بالاختصاص  
كما ظهر لعثمان فغناه صلى الله عليه وسلم من ذلك وانما لم يرشه الى المتعة التي رخص فيها  
غيره لانه ذكر أنه لا يجحد شيئا ومن لم يجحد شيئا أصلا لا ثوبا ولا غيره فكيف يستمتع والتي يستمتع  
بها الأبد لها من شيء \* (قوله ما) نكاح الابكار جمع بكروهي التي لم توطأ  
واسقرت على طاتها الاولى (قوله وقال ابن أبي مليكة قال ابن عباس لعائشة لم ينكح  
النبي صلى الله عليه وسلم بكرا غيرك) هذا طرف من حديث وصله المصنف في تفسير سورة  
النور وقد تقدم الكلام عليه هناك (قوله حدثني أخي) هو عبد الحميد وسليمان هو ابن  
بلال (قوله فيه شجرة قدأكل منها ووجدت شجر الم يؤكل منها) كذا لا بي ذكر وغيره  
ووجدت شجرة وذكره الحميدي بلفظ فيه شجرة قدأكل منها وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج  
بصفة الجمع وهو أصوب لقوله بعد في أي في أي الشجر ولو أراد الموضع لعين لقال في أيها  
(قوله ترتع) بضم أوله أترتع بعيره اذا تركه يرعى ماشاء وترتع البعير في المرعى اذا أكل  
ماشاء وترتعه الله أي أثبت له ما يرعاه على سعة (قوله قال في التي لم يرتع منها) في رواية أبي  
نعيم قال في الشجرة التي وهو أوضح وقوله يعني الى آخره زاد أبو نعيم قبل هذا قالت فاناهيه  
بكسر الهاء وفتح التثنية وسكون الهاء وهي السكت وفي هذا الحديث مشروعية ضرب  
المثل وتشبيه شيء موصوف بصفة بمثله مساو بصفة وفيه بلاغة عائشة وحسن تأنيها في  
الامور ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في التي لم يرتع منها أي أو ترك ذلك في الاختيار على غيره فلا  
يرد على ذلك كون الواقع منه أن الذي ترتع من النيبات أكثر ويحتمل أن تكون عائشة كنت  
بذلك عن المحبة بل عن أدق من ذلك ثم ذكر المصنف حديث عائشة أيضا أريتك في المنام وسيأتي  
شرحه بعد ستة وعشرين بابا ووقع في رواية الترمذي أن الملك الذي جاء الى النبي صلى الله عليه  
وسلم بصورتهم اجبريل \* (قوله ما) تزويج النبيات جمع نيبية بثلثة ثم تحتاية  
ثقله بكسورة ثم وحده ضد البكر (قوله وقالت أم حبيبة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم  
لا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن) هذا طرف من حديث سيأتي موصولا بعد عشرة أبواب  
واستنبط المصنف الترجمة من قوله بناتكن لانه خاطب بذلك نساء فاقضى أن لهن بنات من  
غيره فيستلزم انهن نيبات كما هو الاكثر العالب ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعيره وقد  
تقدم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك (قوله ما يجلك) بضم أوله أي ما سبب اسراعا (قوله  
كنت حديث عهد بعير من) أي قريب عهد بالدخول على الزوجة وفي رواية عطاء عن جابر في  
الوكالة فلما دونوا من المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية والا كرام أخذت  
أرتحل قال ابن زيد قلت تزوجت وفي رواية أبي عقيل عن أبي المتوكل عن جابر من أحب  
أن يتعجل الى أهله فليستعجل أخرجه مسلم (قوله قال أ بكر أم ثيبا قلت ثيبا) هو منصوب بفعل  
محذوف تقديره أترزوجت وتزوجت وكذا وقع في ثاني حديثي الباب فقلت تزوجت ثيبا في  
رواية الكشي عن في الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال أترزوجت نعم قال بكرا  
أم ثيبا قلت ثيبا وفي المغازي عن قتيبة عن سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بلفظ هل نكحت

فأذا النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما يجلك قلت كنت حديث عهد بعير من قال أ بكر أم ثيبا قلت ثيبا

يا جابر

يا جابر قلت نعم قال ماذا أبكر أم ثيبا قلت لا بل ثيبا ووقع عند أحد عن سفيان في هذا الحديث  
 قلت ثيب وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره التي تزوجتها ثيب وكذا وقع لمسلم من طريق عطاء عن  
 جابر (قوله فهلا جارية) في رواية وهب بن كيسان أفلا جارية وهما بالنصب أي فهلا  
 تزوجت وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشام بأسناد حديث الباب هلا بكرا وسيائي قبيل  
 أبواب الطلاق وكذا المسلم من طريق عطاء عن جابر وهو معنى رواية محارب المذكورة في الباب  
 بلفظ العذاري وهو جمع عذراء بالمد (قوله تلاعها وتلاعيك) زاد في رواية النفقات وتضاعفها  
 وتضاعفك وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لرجل فذكر نحو حديث جابر وقال فيه وتعضها وتعضك ووقع في رواية  
 لابي عبيدة تلاعها وتلاعيك بالذال المجهمة بدل اللام وأما ما وقع في رواية محارب بن دثار عن  
 جابر ثاني حديثي الباب بلفظ مالك والعذاري ولعابها فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام وهو مصدر  
 من الملاعبة أيضا يقال لاعب لعابا وملاعبة مثل قاتل قتالا ومقاتلة ووقع في رواية المستعلي  
 بضم اللام والمراد به الريق وفيه إشارة إلى مص لسانه وأورشف شفيتها وذلك يقع عند الملاعبة  
 والتقبيل وليس هو بعيد كما قال القرطبي ويؤيدانه معنى آخر غير المعنى الأول قول شعبة في  
 الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم التلويح  
 بانكار عمرو رواية محارب بهذا اللفظ ولقطه انما قال جابر تلاعها وتلاعيك فلو كانت  
 الروايتان متحدين في المعنى لما أنكر عمرو وذلك لأنه كان من يميز الرواية بالمعنى ووقع في رواية  
 وهب بن كيسان من الزيادة قلت كن لي اخوات فأحييت أن أتزوج امرأة تجتمعهن وتغسلهن  
 وتقوم عليهن أي في غير ذلك من مصالحهن وهو من العام بعد الخاص وفي رواية عمرو عن جابر  
 الاتية في النفقات هلك أي وترك سبع بنات أو تسع بنات فتزوجت ثيبا كرهت أن أجزيهن  
 بمثلهن فقال بارك الله لك أو قال خيرا وفي رواية سفيان عن عمرو في المغازي وترك تسع بنات كن  
 لي تسع اخوات فكرهت أن أجمع اليهن جارية خرافة مثلهن ولكن امرأة تقوم عليهن وتغسلهن  
 قال أصبت وفي رواية ابن جريج عطاء وغيره عن جابر فأردت أن أنكح امرأة قد حربت  
 خلا منها قال فذلك وقد قدم التوفيق بين مختلف الروايات في عدد اخوات جابر في المغازي ولم  
 أقف على تسميتهن وأما امرأة جابر المذكورة فاسهله بنت مسعود بن أوس بن مالك  
 الانصارية الاوسية ذكره ابن سعد (قوله فلما ذهبنا لندخل قال امهلوا حتى تدخلوا ليلا أي  
 عشاء) كذا هنا ويعارضه الحديث الآخر الا أني قبل أبواب الطلاق لا يطرق أحدكم أهله ليلا  
 وهو من طريق الشعبي عن جابر أيضا ويجمع بينهما أن الذي في الباب لمن علم خبر مجيئه والعلم  
 بوضوئه والا أني لمن قدم بغتة ويؤيده قوله في الطريق الاخرى يتخونهم بذلك وسيائي مزيج  
 فيه هناك وفي الحديث الحث على نكاح البكر وقد ورد بأسر من ذلك عند ابن ماجه من طريق  
 عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده بلفظ عليكم بالابكار فانهم  
 أعذب أفواها واتقأ رحاما أي أكثر حركة والنق بنون ومثناة الحركة ويقال أيضا للرمي فلعله  
 يريد أنها كثيرة الاولاد وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود نحوه وزاد وأرضى باليسير  
 ولا يعارضه الحديث السابق عليكم بالولود من جهة أن كونها أبكر لا يعرف به كونها كثيرة

قال فهلا جارية تلاعها  
 وتلاعيك قال فلما ذهبنا  
 لندخل قال امهلوا حتى  
 تدخلوا ليلا أي عشاء

الولادة فان الجواب عن ذلك ان البكر مظنة فكون المراد بالولود من هي كثيرة الولادة بالتجربة  
 أو بالمظنة وأما من جرت فظهرت عقيما وكذا الآية فالخبران متفقان على مرجوحيتهما وفيه  
 فضيلة لجابر لشفقته على أخواته وإيثاره مصلحتهن على حفظ نفسه ويؤخذ منه أنه إذا تزاجت  
 مصلحتان قدم أهمهما لان النبي صلى الله عليه وسلم صوب فعل جابر ودعاه لا لجل ذلك ويؤخذ  
 منه الدعاء لمن فعل خيرا وان لم يتعلق بالداعي وفيه سؤال الامام أصحابه عن أمورهم وثقتهم  
 أحوالهم وأرشادهم إلى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان في باب النكاح وفيما يستحبها  
 من ذكره وفيه مشور وعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسبيل من ولدوا أخ وعائلة وأنه  
 لا حرج على الرجل في قصده ذلك من أمره وإن كان ذلك لا يجب عليها لكن يؤخذ منه ان  
 العادة جارية بذلك فلذلك لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في الرواية المتقدمة خرقا بفتح  
 الخاء المعجمة وسكون الراء بعدها قاف هي التي لا تعمل بيدها شيئا وهي تأنيث الآخر وهو  
 الجاهل بمصلحة نفسه وغيره (قوله تمتشط الشعنة) بفتح المعجمة وكسر العين المهملة ثم مثله أطلق  
 عليها ذلك لان التي يغيب زوجها في مظنة عدم التزين (قوله نستجد) بجاء مهملة أي تستعمل  
 الحديدة وهي الموسى والمنغيبة بضم الميم وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة مفتوحة  
 أي التي غاب عنها زوجها والمراد إزالة الشعر عنها وعن غيرها بالاستجداد لانه الغالب استعماله في إزالة  
 الشعر وليس في ذلك منع إزالته بغير الموسى والله أعلم (قوله في الرواية الثانية تزوجت فقال لي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مات زوجتي) هذا ظاهره ان السؤال وقع عقب تزوجه وليس كذلك  
 لما دل عليه سياق الحديث الذي قبله وقد قدم في ال كلام على حديث جابر في كتاب الشروط  
 في آخره أن بين تزوجه والسؤال الذي دار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مدة طويلة  
 ﴿قوله ما﴾ تزويج الصغار من الكبار أي في السن (قوله عن يزيد) هو ابن أبي  
 حبيب وعراك بكسر المهملة وتحفيف الراء ثم كاف هو ابن مالك تابعي شهير وعروة هو ابن الزبير  
 (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة) قال الاسماعيلي ليس في الرواية ما ترجم به  
 الباب وصغر عائشة عن كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معلوم من غير هذا الخبر ثم الخبر الذي  
 أورده مرسل فان كان يدخل مثل هذا في الصحيح فليزمه في غيره من المراسيل قلت الجواب عن  
 الاول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر انما أنا أخوك فان العال في بنت الاخ أن تكون أصغر  
 من عها وإضافتي ما ذكر في مطابقة الحديث للترجمة ولو كان معلوما من خارج وعن الثاني انه  
 وان كان صورة سياقه الارسال فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالة عائشة وجده لأمه أي  
 بكر فالظاهر انه جل ذلك عن حالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر وقد قال ابن عبد البر اذا  
 علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا جل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة  
 تدل على ذلك ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة  
 قال ابن عبد البر هذا يدخل في المسند للقاء عروة عائشة وغيرهما من نساء النبي صلى الله عليه وسلم  
 وللقائه سهلة زوج أبي حذيفة أيضا وأما الاثرام فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تستل  
 على حكم متأصل فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل  
 في الكتاب الصحيح نعم الجمهور على ان السياق المذكور مرسل وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو

لكي تمتشط الشعنة  
 وتستجد المنغيبة \* حدثنا  
 آدم حدثنا شعبة حدثنا  
 محارب قال سمعت جابر بن  
 عبد الله رضي الله عنهما  
 يقول تزوجت فقال لي  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مات زوجت فقلت  
 تزوجت نيبا فقال مالك  
 وللعذاري ولعابها فذكرت  
 ذلك لعمر بن دينار فقال  
 عمر وسمعت جابر بن عبد الله  
 يقول قال لي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم هلا جارية  
 تلاعبها وتلاعبك \* (باب  
 تزويج الصغار من الكبار) \*  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 حدثنا الليث عن يزيد عن  
 عراك عن عروة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم خطب  
 عائشة إلى أبي بكر فقال له  
 أبو بكر انما أنا أخوك فقال  
 أنت أخي في دين الله وكاتبه  
 وهي لي حلال

مسعود وأبو نعيم والحميدى وقال ابن بطال يجوز تزويج الصغيرة بالكبر اجماعا ولو كانت في المهد لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء فمن هذا الى أن لا فائدة للترجمة لانه أمر مجمع عليه قال ويؤخذ من الحديث ان الأب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها (قلت) كأنه أخذ ذلك من عدم ذكره وليس بواضح الدلالة بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان البكر وهو الظاهر فان القصة وقعت بمكة قبل الهجرة وقول أبي بكر انما أنا أخوك حصر مخصوص بالنسبة الى تحريم نكاح بنت الاخ وقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أنت أخي في دين الله وكتابه اشارة الى قوله تعالى انما المؤمنون اخوة ونحو ذلك وقوله وهى لى حلال معناه وهى مع كونها بنت أخي يحل لى نكاحها لان الاخوة المانعة من ذلك اخوة النسب والرضاع لا اخوة الدين وقال مغطاي في صحة هذا الحديث نظرا لان الخللة لا يكرانما كانت بالمدينة وخطبة عائشة كانت بمكة فكيف يلتزم قوله انما أنا أخوك وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم ما باشر الخطبة بنفسه كما أخرجه ابن أبي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم أرسل خولة بنت حكيم الى أبي بكر يخاطب عائشة فقال لها أبو بكر وهل تصلح له انما هي بنت أخيه فرجعت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فقولى له أنت أخي في الاسلام وابتدأت تصلح لى فأنت أبابكر فذكرت ذلك له فقال ادعى رسول الله صلى الله عليه وسلم خفاء فأنكحه قلت اعترضه الثاني رد الاعتراض الاول من وجهين اذ المذكور في الحديث الاخوة وهى اخوة الدين والذي اعترض به الخللة وهى أخص من الاخوة ثم الذى وقع بالمدينة انما هو قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذًا خليلا الحديث الماضي في المناقب من روايه أبي سعيد قليس فيه اثبات الخللة الا بالقوة لا بالفعل الوجه الثاني ان فى الثاني اثبات مانقاه فى الاول والجواب عن اعترضه بالمباشرة امكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله (قوله) الى من ينكح وأى النساء خير وما يستحب أن يتخير لنطفه من غير ايجاب اشقلت الترجمة على ثلاثة أحكام وتناول الاول والثاني من حديث الباب واضح وان الذى يريد التزويج ينبغي أن ينكح الى قريش لان نساءهن خير النساء وهو الحكم الثانى وأما الثالث فيؤخذ منه بطريق اللزوم لان من ثبت انهن خير من غيرهن استحب تخيرهن للاولاد وقد ورد فى الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعا تخير والنطفه لكم وأنكحوا الا كفاء وأخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضا وفى اسناده مقال ويقوى أحد الاسنادين بالآخر (قوله خير نساء ركن الابل) تقدم فى آخر أحاديث الانبياء فى ذكر مريم عليها السلام قول أبي هريرة فى آخره ولم تركب مريم بنت عمران بغير اقط فكانت أنه أراد اخراج مريم من هذا التفضيل لانها لم تركب بغير اقط فلا يكون فيه تفضيل نساء قريش عليها ولا يشك ان لمريم فضلا وانها أفضل من جميع نساء قريش ان ثبت انها يمية أو من أكثرهن ان لم تكن نبية وقد تقدم بيان ذلك فى المناقب فى حديث خير نساء مريم وخير نساءها خديجة وان معناها ان كل واحدة منهما خير نساء الارض فى عصرها ويحتمل أن لا يحتاج فى اخراج مريم من هذا التفضيل الى الاستنباط من قوله ركن الابل لان تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت كل فرد فرد منها فان قوله ركن الابل اشارة الى العرب لانهم الذين يكثر منهم ركن الابل وقد عرف ان

\*(باب الى من ينكح وأى النساء خير وما يستحب أن يتخير لنطفه من غير ايجاب)\*  
 \*حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير نساء ركن الابل

صالح نساء قريش أخناه  
على ولدي صغره وأرعاه على  
زوج في ذات يده \* (باب  
اتخاذ السراري ومن أعتق  
جارية ثم تزوجها) \* حدثنا  
موسى بن اسمعيل حدثنا  
عبد الواحد حدثنا صالح بن  
صالح الهمداني حدثنا  
الشعبي حدثني أبو بردة عن  
أبيه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أيمار رجل  
كانت عنده وليدة فعلمها  
فأحسن تعليمها وأدها  
فأحسن تأديتها ثم أعتقها  
وتزوجها فله أجران وأيما  
رجل من أهل الكتاب آمن  
بنييه وآمن يعني بـفـله  
أجران وأيما مملوك أتى حق  
مواليه وحقوقه فله أجران  
قال الشعبي خذها بغير شيء  
قد كان الرجل يرسل  
فيما دونها إلى المدينة

العرب خير من غيرهم مطلقا في الجملة فيستفاد منه تفضيلهم مطلقا على نساء غيرهن مطلقا  
ويمكن أن يقال أيضا أن الظاهر أن الحديث سبق في معرض الترغيب في نكاح القرشيات فليس  
فيه التعرض لمريم ولا غيرها ممن انقضى زمنهن (قوله صالح نساء قريش) كذا لا كثيرا لأفراد  
وفي رواية غير الكشميين صلح بضم أوله وتشديد اللام بصيغة الجمع وسيأتي في أواخر النفقات  
من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ نساء قريش والمطلق محمول على المقيسد فالحكموم له بالخيرية  
الصالحات من نساء قريش لا على العموم والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين وحسن الخالطة مع  
الزوج ونحو ذلك (قوله أخناه) بسكون المهملة بعدها نون أكثره شفقة والحانية على ولدها  
هي التي تقوم عليهم في حال تمهم فلا تزوج فإن تزوجت فليست بحانية قاله الهروي وجاء  
الضمير مذكرا وكان القياس أخناهن وكأنه ذكر باعتبار اللفظ أو الجنس أو الشخص  
أو الإنسان وجاء نحوه ذلك في حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجها  
وأحسنه خلقا بالأفراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أبي سفيان عندي أحسن العرب  
وأجله أم حبيبة بالأفراد في الثاني أيضا قال أبو حاتم السجستاني لا يكادون يتكلمون به إلا مفردا  
(قوله على ولده) في رواية الكشميين على ولد بلا ضمير وهو أوجه ووقع في رواية لمسلم على يتيم  
وفي أخرى على طفل والقييد باليتيم والصغير يحتمل أن يكون معتبرا ويحتمل أن يكون من ذكر  
بعض أفراد العموم لأن صفة الخنوع على الولد ثابتة لها الكن ذكرت الحالتان لكونهما أظهر في  
ذلك (قوله وأرعاه على زوج) أي أحفظ وأصون ماله بالامانة فيه والصيانة له وترك التبذير  
في الانفاق (قوله في ذات يده) أي في ماله المضاف إليه ومنه قولهم فلان قليل ذات اليد أي  
قليل المال وفي الحديث الحث على نكاح الأشراف خصوصا القرشيات ومقتضاه أنه كلما كان  
نسبها أعلى تأكد الاستحباب ويؤخذ منه اعتبار الكفاءة في النسب وإن غير القرشيات ليس  
كفألهن وفضل الخنوع والشفقة وحسن التربية والقيام على الأولاد وحفظ مال الزوج  
وحسن التدبير فيه ويؤخذ منه مشروعية انفاق الزوج على زوجته وسيأتي في أواخر النفقات  
بيان سبب هذا الحديث (قوله ما) اتخاذ السراي جمع سرية بضم  
السين وكسر الراء الثقيلة ثم تحتانية ثقيلة وقد تكسر السين أيضا سميت بذلك لأنها  
مشتقة من السر وأصله من السر وهو من أسماء الجماع ويقال له الاستسرار أيضا وأطلق  
عليها ذلك لأنها في الغالب يكتم أمرها عن الزوجة والمراد باتخاذ الاقتناء وقد ورد الأمر بذلك  
صريحاً في حديث أبي الدرداء مرفوعاً عليكم بالسراي فإنهن مباركات الأرحام أخرجه  
الطبراني واسناده واه ولا جد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً أنكموا  
أمهات الأولاد فأنى أباهي بكم يوم القيامة واسناده أصح من الأول لكنه ليس بصريح في  
التسري (قوله ومن أعتق جارية ثم تزوجها) عطف هذا الحكم على الاقتناء لأنه قد يقع  
بعد التسري وقبله وأول أحاديث الباب منطبق على هذا الشق الثاني ثم ذكر في الباب ثلاثة  
أحاديث الأول حديث أبي موسى وقد تقدم شرحه في كتاب العلم وقوله في هذه الطريق أيما  
رجل كانت عنده وليدة أي أمة وأصلها ما ولد من الأماة في ملك الرجل ثم أطلق ذلك على كل  
أمة (قوله فله أجران) ذكر من يحصل لهم تضعيف الأجر مرتين ثلاثة أصناف متزوج

الامة بعد عتقها ومؤمن أهل الكتاب وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم والمملوك الذي  
يؤدى حق الله وحق مواليه وقد تقدم في العتق ووقع في حديث أبي امامة رفعه عند الطبراني  
أربعة يؤتون أجرهم مرتين فذكر الثلاثة كالذي هنا وزاد أرواح النبي صلى الله عليه  
وسلم وتقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن والذي يقرأ وهو عليه شاق وحديث زينب  
امراة ابن مسعود في التي تصدق على قريبها لها أجران أجر الصدقة وأجر الصلوة وقد  
تقدم في الزكاة وحديث عمرو بن العاص في الحاكم اذا أصاب له أجران وسياق في الاحكام  
وحديث جرير من سن سنة حسنة وحديث أبي هريرة من دعا الى هدى وحديث أبي مسعود  
من دل على خير والثلاثة بمعنى وهن في الصحيحين ومن ذلك حديث أبي سعيد في الذي تيمم ثم  
وجد الماء فاعاد الصلاة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لك الاجر مرتين أخرجه أبو داود وقد  
يحصل عزيد التبع أكثر من ذلك وكل هذا دل على أن المفهوم للعدد المذكور في حديث أبي  
موسى وفيه دليل على من يفضل من أعتق أمته ثم تزوجها سواء أعنتها ابتداء لله أو لسبب وقد  
بالغ قوم فكرهوه فكانهم لم يبلغهم الخبر فن ذلك ما وقع في رواية هشيم عن صالح بن صالح  
الراوى المذكور وفيه قال رأيت رجلا من أهل خراسان سأل الشعبي فقال ان من قبلنا من أهل  
خراسان يقولون في الرجل اذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بدته فقال الشعبي فذكر  
هذا الحديث وأخرج الطبراني بإسناد ورجاله ثقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك وأخرج  
سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله وعند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أنس أنه سئل عنه فقال اذا  
أعتق أمته لله فلا يعود فيها ومن طريق سعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي انهما كرها ذلك  
وأخرج أيضا من طريق عطاء والحسن انهما كانا لا يريان بذلك بأسا (قوله وقال أبو بكر) هو  
ابن عباس بختانية وأخوه معجزة وأبو حصين هو عثمان بن عاصم (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى  
وهذا الاسناد مسلسل بالكوفيين وبالكوفي (قوله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اعنتها ثم  
أصدقها) كأنه أشار بهذه الرواية الى أن المراء بالتزويج في الرواية الاخرى أن يقع معهما جديد  
سوى العتق لا كما وقع في قصة صفية كما سياق في الباب الذي بعده فافادت هذه الطريق ثبوت  
الصدوق فانه لم يقع التصريح به في الطريق الا ولى بل ظاهرها أن يكون العتق نفس المهر وقد  
وصل طريق أبي بكر بن عباس هذه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه فقال حدثنا أبو بكر الخياط  
فذكره بإسناده بلفظ اذا أعتق الرجل أمته ثم أمهرها مهرا جديدا كان له أجران وكان أبا بكر كان  
يتعاني الخياطة في وقت وهو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث والقراء المذكورين في القراءة  
وأحد الرواة عن عاصم وله اختيار وقد احتج به البخاري ووصله من طريقه أيضا الحسن بن سفيان  
وأبو بكر البزار في مسندهما عنه وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن ولفظه عنده ثم تزوجها بمهر  
جديد وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الجاني في مسنده عن أبي بكر بهذا اللفظ ولم يقع لابن حزم  
الامن رواية الجاني فضعف هذه الزيادة به ولم يصب وكر أبو نعيم أن أبا بكر تفرجها عن أبي حصين  
وذكر الاسماعيلي أن فيه اضطرابا على أبي بكر بن عباس كأنه عن في سياق المتن لا في الاسناد  
وليس ذلك الاختلاف اضطرابا لانه يرجع الى معنى واحد وهو ذكر المهر واستدل به على أن  
عتق الامة لا يكون نفس الصدوق ولا دلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجران المذكوران

وقال أبو بكر عن أبي حصين  
عن أبي بردة عن أبيه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أعتقها ثم أصدقها



\* حدثنا سعيد بن تليد قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني جري بن حازم عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا سليمان عن جاد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات بينما إبراهيم تزوجبار ومعه سارية فذكر الحديث فاعطاها هاجر قالت كف الله يد الكافر وأخذ مني أجر قال أبو هريرة فتلك أمكم يا بني ماء السماء \* حدثنا قيس بن سعد عن اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثين ليلة عليه بصقبة بنت حني فعدت المسلمين إلى وليمة فسا كان فيها خبز ولا لحم أمر بالانطاع فالتى فيها من التمر والأقط والسمن فكانت وليمة فقال المسلمون احدي أمهات المؤمنين أو ما ملكت يمينه فقالوا ان حجبها فهي من أمهات المؤمنين وان لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه فلما ارحل وطأها خلقه ومدا لحجاب بينها وبين الناس

وليس قيد في الخوازم \* (تنبيه) \* وقع في رواية أبي زيد المرزوي عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى والصواب ما عند الجماعة عن أبيه أبي موسى بخلف عن النبي قبل أبي موسى \* الحديث الثاني (قوله) حدثنا سعيد بن تليد بفتح المثناة وكسر اللام الخفيفة وسكون التثنية بعدها مهملة مصري مشهور وكذا شيخه وبقية الاسناد إلى أبي هريرة من أهل البصرة ومحمد هو ابن سيرين وقوله في الرواية الثانية عن أيوب عن محمد كذا لا كثر ووقع لابي ذر بن عبد الله عن مجاهد وهو خطأ وقد تقدم في أحاديث الانبياء عن محمد بن محبوب عن جاد بن زيد على الصواب لكنه ساقه هناك موقوفا واختلف هنا الرواة فوقع في رواية كريمة والنسب موقوفا أيضا وغيرهما من فروعها وقد أخرجه الاسماعيل من طريق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفا وكذا ذكر أبو نعيم أنه وقع هنا البخاري موقوفا وبذلك جزم الحميدي وأظنه الصواب في رواية جاد عن أيوب وان ذلك هو السر في إيراد رواية جري بن حازم مع كونها نازلة ولكن الحديث في الاصل ثابت الرفع لكن ابن سيرين كان يقف كثيرا من حديثه تخفيفا وأغرب المزني فعزاه رواية جاد هذه هنا إلى رواية ابن رميح عن الفريري وغفل عن ثبوتها في رواية أبي ذر والاصيلي وغيرهما من الرواة من طريق الفريري حتى في رواية أبي الوقت وهي ثابتة أيضا في رواية القسني فما أدري ما وجه تخصيص ذلك برواية ابن رميح (قوله) لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات الحديث) ساقه مختصرا هنا وقد تقدم شرحه مستوفى في ترجمة إبراهيم من أحاديث الانبياء قال ابن المنير مطابقة حديث هاجر للترجمة أنها كانت مملوكة وقد صح أن إبراهيم أولدها بعد أن ملكها فهي سرية (قلت) ان أراد أن ذلك وقع صريحاً في الصحيح فليس بصحيح وانما الذي في الصحيح ان سارية مملوكة لها إبراهيم أولدها اسمعيل وكونه ما كان بالذي يستولد أمة امرأته الا بملك مأخوذ من خارج الحديث غير الذي في الصحيح وقد ساقه أبو يعلى في مسنده من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره فاستوهبها إبراهيم من سارية فوهبته له ووقع في حديث حارثة بن مضرب عن علي بن عبد الله الفاكهي أن إبراهيم استوهبها هاجر من سارية فوهبته له وشرطت عليه أن لا يسرها قالتهم ذلك ثم غارت منها فكان ذلك السبب في تحويلها مع ابنها إلى مكة وقد تقدم شيء من ذلك في أحاديث الانبياء \* الحديث الثالث حديث أنس قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثا والحديث وفيه فقال المسلمون احدي أمهات المؤمنين أو ما ملكت يمينه ووقع في رواية جاد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن محمد بن مسلم فقال الناس لا ندري أتزوجها أم اتخذها أم ولد وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفة هل هي زوجة أو سرية فيطابق احدي ركني الترجمة قال بعض الشراح دل تردد الصحابة في صفة هل هي زوجة أو سرية على أن عتقها لم يكن نفس الصداق كذا قال وهو متعقب بان التردد انما كان في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة وليس فيه دلالة لما ذكر واستدل به على صحة النكاح بغير شهود لانه لو حضر في تزويج صفة شهود لما خفي عن الصحابة حتى يترددوا ولا دلالة فيه أيضا لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا على تسليم أن يكون الجميع ترددوا فذلك مذكور من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه تزوج بلال ولولا لاشهود كما وقع في قصة زينب بنت جحش وقد سبق شرح أول الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي وياتي ما يتعلق بالعق في الذي

بعده **❦** (قوله **باب** من جعل عتق الأمة صداقها) كذا أورده غير جازم بالحكم وقد أخذ بنظره من القدماء سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وطاوس والزهري ومن فقهاء الأمصار الثوري وأبو يوسف وأحمد واسحق قالوا إذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها صح العقد وعتق والمهر على ظاهر الحديث وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة أقربها إلى لفظ الحديث أنه أعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها ويؤيده قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب سمعت أنسا قال سبي النبي صلى الله عليه وسلم صفيّة فاعتقها وتزوجها فقال ثابت لأنس ما أصدقها قال نفسها فاعتقها هكذا أخرجه المصنف في المغازي وفي رواية حماد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس في حديث قال وصارت صفيّة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها فقال عبد العزيز لثابت يا أبا محمد أنت سألت أنسا ما أمهرها قال أمهرها نفسها فتبسم فهو ظاهر جدّي في أن المجهول مهرها ونفس العتق فالثوري الأول لا بأس به فإنه لا منافاة بينه وبين القواعد حتى لو كانت القيمة مجهولة فإن في صحة العقد بالشرط المذكور وجها عند الشافعية وقال آخرون بل جعل نفس العتق المهر ولكنه من خصائصه ومن حرم بذلك الماوردي وقال آخرون قوله أعتقها وتزوجها معناه أعتقها ثم تزوجها فلما لم يعلم أنه ساق لها صداقا قال أصدقها نفسها أي لم يصدقها شيئا فيما أعلم ولم ينف أصل الصداق ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن المرباط من المالكية ومن تبعهما أنه قول أنس قاله ظنا من قبل نفسه ولم يرفعه وربما يند ذلك عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أمية ويقال أمة الله بنت ربيعة عن أمها أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفيّة وخطبها وتزوجها وأمهرها ربيعة وكان أنس بها مسبية من قرينة والنضير وهذا لا يقوم بحجة لضعف أسناده ويعارضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفيّة نفسها قالت أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صداقي وهذا موافق للحديث أنس وفيه رد على من قال أن أنسا قال ذلك بناء على ما ظنه وقد خالف هذا الحديث أيضا ما عليه كافة أهل السير أن صفيّة من سبي خيبر ويحتمل أن يكون أعتقها بشرط أن ينكحها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وقيل يحتمل أنه أعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال قال ابن الصلاح معناه أن العتق محل محل الصداق وإن لم يكن صداقا وهذا كقولهم الجوع زاد من لازادله قال وهذا الوجه أصح الأوجه وأقربها إلى لفظ الحديث وتبعه النووي في الروضة ومن المستغربات قول الترمذي بعد أن أخرج الحديث وهو قول الشافعي وأحمد واسحق قال وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهر أسوى العتق والقول الأول أصح وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح لكن لعل مراد من نقله عنه صورة الاحتمال الأول ولا سيما نص الشافعي على أن من أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تتزوج به لكن يلزمها له قيمته لأنه لم يرض بعتهما مجانا فصار كسائر الشروط الفاسدة فإن رضيت وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها له قيمتها فإن التحدّات قصا ومن قال بقول أحمد من الشافعية ابن حبان صرح بذلك في صحيحه قال ابن دقيق العيد الظاهر مع أحمد

\* (باب من جعل عتق الأما  
صداقها) \* حدثنا قتيبة بن  
سعيد حدثنا حماد عن ثابت  
وشعيب بن الحجاب عن  
أنس بن مالك أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أعتق  
صفيّة وجعل عتقها  
صداقها

\* (باب تزويج المعسر) \*

ومن وافقه والقياس مع الآخر فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن  
 ظاهر الخبر مع ما تحمله الواقعة من الخصوصية وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن يتقوى  
 ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبة  
 من قوله تعالى وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي الآية وعن جزم بأن ذلك كان من الخصائص  
 يحى بن أكرم فيما أخرجه البيهقي قال وكذا نقله المزني عن الشافعي قال وموضع الخصوصية  
 أنه أعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود وهذا بخلاف غيره وقد أخرج عبد الرزاق  
 جواز ذلك عن علي وجماعة من التابعين ومن طريق إبراهيم النخعي قال كانوا يكرهون أن يعتق  
 أمته ثم يتزوجها ولا يرؤن بأسا أن يجعل عتقها صداقها وقال القرطبي منع من ذلك مالك وأبو  
 حنيفة لاستحالة وتقرر استحالة بوجهين أحدهما أن عقدها على نفسها ما أن يقع قبل  
 عتقها وهو محال لتناقض الحكيمين الحرية والرق فإن الحرية حكمها الاستقلال والرق ضده  
 وأما بعد العتق فلزوال حكم الخبر عنها بالعتق فيجوز أن لا ترضى حينئذ لا تنكح إلا برضاها الوجه  
 الثاني أن ما إذا جعلنا العتق صداقا فاما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما أو حالة  
 الحرية فيلزم سبقيته على العقد فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال لان الصداق  
 لا بد أن يتقدم تقررره على الزوج أمانا أو ما حكما حتى تلك الزوجة طلبه فان اعتلوا بنكاح  
 التقويض فقد تحرزنا عنه بقولنا حكما فانها وإن لم يمتنع لها حالة العقد شيء لكنها تلك المطالبة  
 فنبت أنه ثبت لها حالة العقد شيء تطالب به الزوج ولا يتأتى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون  
 صداقا وتعتب ما ادعاه من الاستحالة بجواز تعليق الصداق على شرط اذا وجد استحقته المرأة  
 كأن يقول تزوجتك على ما يستحقني عند فلان وهو كذا فاذا حل المال الذي وقع العقد  
 عليه استحقته وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرة بنت الحرث  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتقها صداقها وهو مما يتأيد به حديث أنس لكن أخرج  
 أبو داود من طريق عروة عن عائشة في قصة جويرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لما جاءت  
 تستعين به في كتابتها هل لك أن أقضي عنك كتابتك وتزوجك قالت قد فعلت وقد استشكله  
 ابن حزم بأنه يلزم منه أن كان أدى عنها كتابتها أن يصير ولاؤها المكتاتها وأجيب بأنه ليس في  
 الحديث التصريح بذلك لان معنى قولها قد فعلت رضيت فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم  
 عوض ثابت بن قيس عنها فصارت له فاعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية أو يكون ثابت  
 لما بلغته رغبة النبي صلى الله عليه وسلم وهبها له وفي الحديث أن للسيد تزويج أمته اذا أعتقها من  
 نفسه ولا يحتاج الى ولي ولا حاكم وفيه اختلاف يأتي في باب اذا كان الولي هو الخاطب بعد نيف  
 وعشرين بابا قال ابن الجوزي فان قيل ثواب العتق عظيم فكيف فوته حيث جعله مهر او كان  
 يمكن جعل المهر غيره فالجواب ان صفية بنت ملك ومثلها لا يقنع الا بالمهر الكثير ولم يكن عنده  
 صلى الله عليه وسلم اذ ذلك ما يرضيها به ولم ير أن يقتصر فجعل صداقها نفسها وذلك عندها  
 أشرف من المال الكثير ﴿قوله﴾ **باب تزويج المعسر** (تقدم في أوائل كتاب  
 النكاح باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والاسلام وهذه الترجمة أخص من ذلك  
 وعلق هناك حديث سهل الذي أورده في هذا الباب مبسوطا وسيا في شرحه بعد ثلاثين بابا

لقوله تعالى ان يكونوا فقرا يغنهم الله من فضله \* حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد الساعدي قال جاءت امرأته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت أهب لك نفسي قال فنظر اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوره ثم طأطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١٣) رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقبض فيها شيئا

جلست فقام رجل من أصحابه فقال يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال وهل عندك من شيء قال لا والله يا رسول الله فقال اذهب الى أهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر ولو خاتما من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد ولكن هذا اذا رى قال سهل ماله ردا فلها نصفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع بازارك ان لبسته لم يكن عليه امنه شيء وان لبسته لم يكن عليك منه شيء فجلس لرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعى فلما جاء قال ماذا فعلك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا عتدها فقال تقرؤهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن \* (باب الاكفاء في الدين) \* وقوله وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا الآية قال الفراء النسب من لا يحل نكاحه والصهر من يحل نكاحه فكان المصنف لما رأى الخصر وقع بالتسمين صلح التمسك بالعموم لوجود الصلاحية الامداد الدليل على اعتباره وهو اعتناء الكافر وقد جزم بان اعتبار الكفاءة مختص بالدين مالك ونقل عن ابن عمر وابن مسعود ومن التابعين عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز واعتبار الكفاءة في النسب الجمهور وقال أبو حنيفة قريش أ كفاء بعضهم بعضا والعرب كذلك وليس أحد من العرب كف لقريش كما ليس أحد من غير العرب كف للعرب وهو وجه للشافعية والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء كفاء بعضهم لبعض وقال الثوري اذا نكح المولى العريفة يفسخ النكاح وبه قال أحد في رواية وتوسط الشافعي فقال ليس نكاح غير الاكفاء اما فأردبه النكاح وانما هو تقصير بالمرأة والاولياء فاذا رضوا صحيح ويكون حقها لهم تركوه فلورضوا الا واحدا فله فسخه وذكر أن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح كالاتصاف المرأة بنفسها في غير كف انتهى ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفعه العرب بعضهم اكفاء بعض والمولى بعضهم اكفاء بعض فاسناده ضعيف واحتج البيهقي بحديث واثله تمر فوعا ان الله اصطفى بني كنانة من بني اسمعيل الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم لكن في الاحتجاج به لذلك نظر لكن ضم بعضهم اليه حديث قدموا قريشا ولا تقدموها وتقل ابن المنذر عن البويطي ان الشافعي قال الكفاءة في الدين وهو كذلك في مختصر البويطي قال الرافعي وهو خلاف مشهور ونقل الابري عن الربيع ان رجلا سأل الشافعي عنه فقال أنا عربي لتأسألني عن هذا ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث \* الحديث الاول حديث عائشة (قوله أن أبا حذيفة) اسمه مهشم على المشهور وقيل هاشم وقيل غير ذلك وهو حال معاوية بن أبي سفيان (قوله تبنى) بفتح المشناة والموحدة وتشديد النون بعدها ألف أى اتخذها ولدا وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ولم يكن مولا وانما كان يلازمه بل كان من حلفائه كما وقع في روايه لمسلم وكان استشهاده أبي حذيفة وسالم جميعا يوم اليمامة في خلافة أبي بكر (قوله وأنكحه) أى زوجه (هندا) كذا في هذه الرواية ووقع عند مالك فاطمة قلعل لها اسمين والوليد ابن عتبة أحد من قتل بيدركافرا وقوله بنت أخيه بفتح الهمزة وكسر المعجمة ثم تحتانية هو الصحيح وحكي ابن التين ان في بعض الروايات بضم الهمزة وسكون الخاء ثم مشناة وهو غلط (قوله وهو مولى امرأه من الانصار) تقدم بيان اسمها في غزوة بدر (قوله كما تبني النبي صلى الله عليه وسلم

(١٥ - فتح الباري سع) بشرا فجعله نسبا وصهرا الآية \* حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان من شهد بدر مع النبي صلى الله عليه وسلم تبني سالما وأنكحه بنت أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى لامرأة من الانصار كما تبني النبي صلى الله عليه وسلم

زيداً) أي ابن حارثة وقد قدم خبره بذلك في تفسير سورة الاحزاب (قوله) فمن لم يعلم له أب) بضم أول يعلم وفتح اللام على البناء للمجهول (قوله) كان مولى وأخافى الدين) لعل في هذا الإشارة إلى قولهم مولى أي حذيفة وإن سالما لما نزلت ادعوهم لا بآبائهم كان ممن لا يعلم له أب فقبيل له مولى أي حذيفة (قوله) أنا كذا نرى) بفتح النون أي نعتقد (قوله) سالما ولدا) زاد البرقاني من طريق أبي اليمان شيخ البخاري فيه وأبو داود ومن رواية يونس عن الزهري فكان يأوى معي ومع أي حذيفة في بيت واحد فبراني فضلا وفضلا بضم الفاء والمجعة أي متبذلة في ثياب المهنة يقال تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك هذا قول الخطابي وتبعه ابن الاثير وزادو كانت في ثوب واحد وقال ابن عبد البر قال الخليل رجل فضل متوشح في ثوب واحد يخالف بين طرفيه قال فعلى هذا فمعنى الحديث انه كان يدخل عليها وهي منكشف بعضها وعن ابن وهب فضل مكشوفة الرأس والصدر وقيل الفضل الذي عليه ثوب واحد ولا ازار تحته وقال صاحب الصحاح تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد قميص لا كمين له (قوله) وقد أنزل الله فيه ما قد علمت) أي الآية التي ساقها قبل وهي ادعوهم لا بآبائهم وقوله وما جعل أديعيا كم أبناءكم (قوله) فذكر الحديث) ساق بقية البرقاني وأبو داود فكيف ترى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعبيه فارضته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة قاهرة بنات اخوتها وبنات اخواتها أن يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحدا من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة والله ما ندري لعلها رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسلم دون الناس ووقع عند الاسماعيلي من طريق فياض بن زهير عن أبي اليمان فيه مع عروة أو عائد الله بن ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقال في آخره لم يذكراهما البخاري في اسناده (قلت) وقد أخرجه النسائي عن عمران بن بكار عن أبي اليمان مختصرا كرواية البخاري وأخرجه البخاري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واختصر المتن أيضا وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال عن عروة وابن عبد الله بن ربيعة كلاهما عن عائشة عن عائشة وأم سلمة وأخرجه أبو داود ومن طريق يونس كذا نرى وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة والذهلي من طريق ابن اخي الزهري كلهم عن الزهري كما قال عقيل وكذا أخرجه مالك وابن اسحق عن الزهري لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال عن عروة وعمره كلاهما عن عائشة أخرجه الطبراني قال الذهلي في الزهريات هذه الروايات كلها عندنا محفوظة الا رواية ابن مسافر فانها غير محفوظة أي ذكر عروة في اسناده قال والرجل المذكور مع عروة لا أعرفه الا أنني أتوهم انه ابراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة فان أمه أم كلثوم بنت أبي بكر فهو ابن أخت عائشة كما ان عروة ابن أختها وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال وهو بر رواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة فنسبه لجده وأما قول شعيب أبو عائد الله فهو مجهول (قلت) لعلها كنية ابراهيم المذكور وقد نقل المزي في التهذيب قول الذهلي هذا وأقره وخالف في الاطراف فقال أظنه الحرث بن عبد الله بن أبي ربيعة يعني عم ابراهيم المذكور

زيداً وكان من تبني رجلا في الجاهلية دعاه الناس اليه وورث من ميراثه حتى أنزل الله ادعوهم لا بآبائهم الى قوله ومواليكم فردوا الى آبائهم فمن لم يعلم له أب كان مولى وأخافى الدين فجاءت سهيلة بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم العامري وهي امرأة أبي حذيفة بن عتبة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أنا كذا نرى سالما ولدا وقد أنزل الله فيه ما قد علمت فذكر الحديث \* حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها العلك أردت الحلي قالت والله لا أجسدي الا وجعته فقال لها حجي واشترطي قولي اللهم محلي حيث حبستني

والذي أظن ان قول الذهلي أشبه بالصواب ثم ظهر لي انه أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة فان هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر فهذا هو المعتمد وكان ما عداه تبحيف والله أعلم وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن عائشة ومن طريق زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة فله أصل من حديثهما ففي رواية للقاسم عنده جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو فقالت يا رسول الله ان في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال أرضعيه فقالت وكيف أرضعته وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي لفظ فقالت ان سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وانه يدخل علينا واني أظن ان في نفس أبي حذيفة شيئا من ذلك فقال أرضعيه تحرمي عليه فرجعت اليه فقالت اني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة وفي بعض طرق حديث زينب قالت أم سلمة لعائشة انه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت أما لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ان امرأة أبي حذيفة فذكرت الحديث مختصرا وفي رواية الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة وفيها فقال أرضعيه قالت انه ذو لحية فقال أرضعيه يذهب ما في وجه أبي حذيفة قالت فوالله ما عرفته في وجه أبي حذيفة وفي لفظ عن أم سلمة أبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحدا بتلك الرضاعة وقلن لعائشة والله ما نرى هذا الا رخصة سالما فها هو بداخل علينا أحدهم هذه الرضاعة ولا رائنا (قلت) وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كما سيأتي في أبواب الرضاع ونذكر هناك حكم هذه المسئلة أعني ارضاع الكبير ان شاء الله تعالى \* الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم في الاشتراط في الحج وقد تقدم البحث فيه في أبواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث ما أحدثني أي ما أحدث نفسي واتحاد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشيء واحد من خصائص أفعال القلوب وفي الحديث جواز البين في درج الكلام بغير قصد وفيه ان المرأة لا يجب عليها أن تستامر زوجها في حج الفرض كذا قيل ولا يلزم من كونه لا يجوز له منعها أن يسقط عنها استئذانه (قوله في آخره وكانت تحت المقداد بن الاسود) ظاهر ساقه انه من كلام عائشة ويحتمل انه من كلام عروة وهذا القدر هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب فان المقداد وهو ابن عمرو الكندي نسب الى الاسود بن عبد يغوث الزهري لكونه بناه فكان من حلفاء قريش وتزوج ضباعة وهي هاشمية فلولا ان الكفاءة لا تعتبر بالنسب لما جاز له أن يتزوجها لانها فوقه في النسب والذي يعتبر الكفاءة في النسب أن يجيب بانها رضية هي وأولياؤها فاسقط حقهم من الكفاءة وهو جواب صحيح ان ثبت أصل اعتبار الكفاءة في النسب \* الحديث الثالث حديث أبي هريرة (قوله تنكح المرأة لأربع) أي لأجل أربع (قوله المالها والحسبها) بفتح المهملة أي شرفها والحسب في الأصل الشرف بالآباء وبالآقارب مأخوذ من الحساب لانهم كانوا اذا تفاخروا عدا ومانقهم وما ثرائهم وقومهم وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره وقيل المراد بالحسب هنا الفعال الحسنة وقيل المال وهو مردود لذكر المال قبله وذكره معطوفا عليه وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور على دينها ومالها وعلى حسبها ونسبها وذكر النسب على هذا تأكيد ويؤخذ منه أن الشريف النسيب يستحب له أن يتزوج نسيبة الا ان تعارض نسيبة غيره نسيبة

وكانت تحت المقداد بن الاسود \* حديثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة لأربع لمالها وحسبها



وغير نسبية دنية فيقدم ذات الدين وهكذا في كل الصفات وأما قول بعض الشافعية يستحب أن لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فإن كان مستندا إلى الخبر فلا أصل له وأولى التجربة وهو أن الغالب أن الولدين القريين يكون أحق فهو متجه وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه أن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال فيحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف أصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ومنه حديث سمرة رفعه الحسب المال والكرم التقوى أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم وبهذا الحديث تمسك من اعتبر الكفاءة بالمال وسيأتي في الباب الذي بعده أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان وضعيا ووضعه من كان مقلدا ولو كان رفيع النسب كما هو موجود مشاهد فعلى الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال كما سيأتي البحث فيه لأعلى الثاني لكونه سيق في الإنكار على من يفعل ذلك وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وليس فيه ذكر الحسب اقتصر على الدين والمال والجمال (قوله وجمالها) يؤخذ منه استحباب تزوج الجميلة إلا أن تعارض الجميلة الغير دينة والغير جميلة الدينية نعم لو تساوت في الدين فالجميلة أولى ويلحق بالحسنة الذات الحسنة الصفات ومن ذلك أن تكون خفصة الصداق (قوله فاطمى بذات الدين) في حديث جابر فعليك بذات الدين والمعنى أن اللائق بذى الدين والمرورة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء لا سيما فيما تطول صحبته فامر النبي صلى الله عليه وسلم بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية البغية وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عن داود بن ماجه رفعه لا تزوجوا النساء الحسنات فحسبهن أن يردن أي يهلكن ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ولكن تزوجوهن على الدين ولائمة سودا ذات دين أفضل (قوله تربت يدك) أي لصقت بالتراب وهي كناية عن الفقر وهو خبر بمعنى الدعاء لكن لا يراد به حقيقة وهذا جزم صاحب العمدة زاد غيره أن صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حق مسلم لا يستجاب لشرطه ذلك على ربه وحكي ابن العربي أن دعاءه استغنت ورد بان المعروف أثرب إذا استغنى وترب إذا افتقر ووجه بان الغنى النائي عن المال تراب لأن جميع ما في الدنيا تراب ولا يخفى بعده وقيل معناه ضعف عقلك وقيل افتقرت من العلم وقيل فيه تقدير بشرط أي وقع لك ذلك أن لم تفعل ورجع ابن العربي وقيل معنى افتقرت خابت وصحفه بعضهم فقال له بالثناء المثلثة ووجهه بأن معنى تربت تفرقت وهو مثل حديث نهى عن الصلاة إذا صارت الشمس كالأثارب وهو جمع ثروب وأثرب مثل فلوس وأفلس وهو جمع ثرب بفتح أوله وسكون الراء وهو الشحم الرقيق المتفرق الذي يغشى الكرش وسيأتي مزيد ذلك في كتاب الأدب قال القرطبي معنى الحديث أن هذه الخصال الأربع هي التي يرغب في نكاح المرأة لاجلها فهو خير عما في الوجود من ذلك لأنه وقع الأمر بذلك بل ظاهره إباحة النكاح لقصد كل من ذلك لكن قصد الدين أولى قال ولا يظن من هذا الحديث أن هذه الأربع تؤخذ منها الكفاءة أي تنحصر فيها فان ذلك لم يقل به أحد في علمت وإن كانوا اختلفوا في الكفاءة ما هي وقال المهلب في هذا الحديث دليل على أن للزوج الاستمتاع بما لا زوجة فان طابت نفسها بذلك حل له والا فلا من ذلك قدر ما بذل لها من الصداق وتعب بان هذا التفصيل

وجالها ولديها فاطمى  
بذات الدين تربت يدك

\* حدثنا ابراهيم بن حجة حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما تقولون في هذا قالوا حري ان خطب أن ينكح وان شفيع أن يشفع وان قال (١١٧) أن يستمع قال ثم سكت فمر رجل من فقراء

المسلمين فقال ما تقولون في

هذا قالوا حري ان خطب أن

لا ينكح وان شفيع أن

لا يشفع وان قال أن لا يسمع

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم هذا خير من ملء

الارض مثل هذا \* (باب

الاكفاء في المال وتزويج

المقل المثريه) \* حدثني يحيى

ابن بكير حدثنا الليث عن

عقيل عن ابن شهاب قال

أخبرني عروة أنه سأل عائشة

رضي الله عنها وان خفتم

أن لا تسقطوا في اليتامى

قالت يا ابن أخي هذه اليتيمة

تكون في حجر ولها في رغب

في جمالها ومالها ويريد أن

ينقص صداقها فنهوا عن

نكاحهن إلا أن يقسطوا

في الكمال الصداق وأمروا

بنكاح من سواهن قال

واستفتى الناس رسول الله

صلى الله عليه وسلم بعد ذلك

فأمر الله تعالى ويستفتونك

في النساء الى وترغبون أن

تنكحوهن فانزل الله لهم

أن اليتيمة اذا كانت ذات

جمال ومال رغبوا في نكاحها

ونسها في الكمال الصداق

واذا كانت مرغوبة عنها في

قله المال والجمال تركوها

ليس في الحديث ولم ينحصر قصد نكاح المرأة لأجل مالها في استمتاع الزوج بل قد يقصد تزويج ذات الغنى لماعساه يحصل له منها من ولد فيعود اليه ذلك المال بطريق الارث ان وقع أولسكونها تستغنى بها لها عن كثرة مطالبتها بما يحتاج اليه النساء ونحو ذلك وأعجب منه استدلال بعض المالكية به على ان للرجل أن يجبر على امرأته في مالها قال لأنه انما تزوج لأجل المال فليس لها نفوته عليه **وهي** يعني وجه الرد عليه والله أعلم \* الحديث الرابع حديث سهل وهو ابن سعد **(قوله ابن أبي حازم)** هو عبد العزيز **(قوله مر رجل)** لم أقف على اسمه **(قوله حري)** بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التثنية أي حقيق وجدير **(قوله يشفع)** بضم أوله وتشديد الناء المفتوحة أي تقبل شفاعته **(قوله فمر رجل من فقراء المسلمين)** لم أقف على اسمه وفي مسند الروياني وقطوب دمر لابن عبد الحكم ومسند الصحابة الذين دخلوا مصر من طريق أبي سالم الجيشاني عن أبي ذر أنه جعيل بن سراقه **(قوله فمر رجل)** في رواية الرقاق قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ثم مر رجل **(قوله فقال)** وقع في طريق أخرى تأتي في الرقاق بلفظ فقال لرجل عنده جالس ما رأيك في هذا وكأنه جع هنا باعتبار ان الجالسين عنده كانوا جماعة لكن الجيب واحد وقد سمى من المجيبين أبو ذر فبدأ أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عنه **(قوله أن لا يسمع)** زاد في رواية الرقاق أن لا يسمع لقوله **(قوله هذا)** أي الفقير (خير من ملء الارض مثل هذا) أي العى وملء بالهمز ويجوز في مثل النصب والبحر قال الكرماني ان كان الأول كافرا فوجهه ظاهر والا فيكون ذلك معلوما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي (قلت) يعرف المراد من الطريق الأخرى التي ستأتى في كتاب الرقاق بلفظ قال رجل من أشراف الناس هذا والله حري الخ خلاص الجواب انه أطلق تفضيل الفقير المذكور على الغنى المذكور ولا يلزم من ذلك تفضيل كل غنى على كل فقير وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الرقاق فضل الفقروياتي البحث في هذه المسئلة هناك ان شاء الله تعالى

**قوله باب** الاكفاء في المال وتزويج المقل المثريه) أما اعتبار الكفاءة بالمال فختلف فيه عند من يشترط الكفاءة والاشهر عند الشافعية أنه لا يعتبر ونقل صاحب الافصاح عن الشافعي انه قال الكفاءة في الدين والمال والنسب وجزم باعتبارها أبو الطيب والصميري وجماعة واعتبره الماوردي في اهل الامصار وخص الخلاف بأهل البوادي والقرى المتفانين بالنسب دون المال وأما المثريه فبضم الميم وسكون المثلية وكسر الراء وفتح التثنية هي التي لها ثراء بفتح أوله والمدهو الغنى ويؤخذ ذلك من حديث عائشة الذي في الباب من عموم التقسيم فيه لاشماله على المثري والمقل من الرجال والمثريه والمقله من النساء فدل على جواز ذلك ولكنه لا يرد على من يشترطه لاحتمال اضممار رضا المرأة ورضا الاولياء وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء ومضى من وجه آخر في أوائل النكاح واستدل به على ان للولي أن يزوج محجورته من نفسه وسيأتي البحث فيه قريبا وفيه ان للولي حق في التزويج لان الله خاطب

وأخذوا غيرهما من النساء قالت فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها اذا رغبوا فيها الآن يقسطوا لها ويعطوها حقها الا وفي من الصداق

\* (باب ما يتق من شؤم المرأة وقوله تعالى ان من أزواجكم وأولادكم عدو لكم) \* حدثنا معجل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن جزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله (١١٨) بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم

في المرأة والدار والفرس  
\* حدثنا محمد بن منهل حدثنا  
يزيد بن زريع حدثنا عمر  
ابن محمد العسقلاني عن  
أبيه عن ابن عمر قال ذكروا  
الشؤم عند النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم ان كان الشؤم  
في شيء ففي الدار والمرأة  
والفرس \* حدثنا عبد الله  
ابن يوسف أخبرنا مالك عن  
أبي حازم عن سهل بن سعد  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال ان كان في شيء ففي  
الفرس والمرأة والمسكن  
\* حدثنا آدم حدثنا شعبة  
عن سليمان التيمي قال  
سمعت أبا عثمان النهدي  
عن أسامة بن زيد رضي  
الله عنهما عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ما تركت  
بعدى قننة أذرع على الرجال  
من النساء \* (باب الحرة  
تحت العبد) \* حدثنا عبد  
الله بن يوسف أخبرنا مالك  
عن ربيعة بن أبي عبد  
الرحمن عن القاسم بن محمد  
عن عائشة رضي الله عنها  
قالت كانت في بريرة ثلاث  
سنين عتقت فخيرت وقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الولاء لمن أعتق ودخل

الاوليا بذلك والله أعلم ﴿ قوله ﴾ ما يتق من شؤم المرأة الشؤم بضم المعجمة  
بعدها واوسا كنة وقد تمز وهو ضد النين يقال تشاءمت بكذا وتيمنت بكذا (قوله وقوله تعالى  
ان من أزواجكم وأولادكم عدو لكم) كأنه يشير الى اختصاص الشؤم ببعض النساء دون  
بعض مما دلت عليه الآية من التبعض وذكري في الباب حديث ابن عمر من وجهين وحديث  
سهل من وجه آخر وقد تقدم شرحهما مبسوطا في كتاب الجهاد وقد جاء في بعض  
الاحاديث ما لعله يفسر ذلك وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد  
مر فوعا من سعادة ابن آدم ثلاثة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ومن شقاوة  
ابن آدم ثلاثة المرأة السوء والمسكن السوء وفي رواية لابن حبان المركب الهنيء  
والمسكن الواسع وفي رواية للحاكم وثلاثة من الشقاء المرأة تراها فتسوء له وتحمل لسانها عليك  
والدابة تكون قطوفا فان ضربتها تعبتك وان تركتها لم تلحق أجحاك والدار تكون ضيقة قليلة  
المرافق وللطبراني من حديث أسماء ان من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة والدابة وفيه سوء  
الدار ضيق ساحتها وخبت جيرانها وسوء الدابة منعها ظهرها وسوء طبعها وسوء المرأة عقم رجها  
وسوء خلقها (قوله عن أسامة بن زيد) زاد مسلم من طريق معمر بن سليمان عن أبيه مع أسامة  
سعيد بن زيد وقد قال الترمذي لا نعلم أحدا قال فيه عن سعيد بن زيد غير معمر بن سليمان  
(قوله ما تركت بعدى قننة أضرع على الرجال من النساء) قال الشيخ تقي الدين السبكي في إيراد  
البخاري هذا الحديث عقب حديثي ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة إشارة الى تخصيص  
الشؤم بمن تحصل منها العداوة والقننة لا كما يفهمه بعض الناس من التشاؤم بكعبها أو أن لها  
تأثيرا في ذلك وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء ومن قال انها سبب في ذلك فهو جاهل وقد أطلق  
الشارع على من ينسب المطر الى النوء الكفر فكيف بمن ينسب ما يقع من الشر الى المرأة مما ليس  
لها فيه مدخل وانما يتحقق موافقة قضاء وقدر فتستقر النفس من ذلك فن وقع ذلك فلا يضره  
أن يتركها من غير أن يعتقد نسبة الفعل اليها (قلت) وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الجهاد وفي  
الحديث أن القننة بالنساء أشد من القننة بغيرهن ويشهد له قوله تعالى زين للناس حب  
الشهوات من النساء فجعلن من عين الشهوات وبدأهن قبل بقية الأنواع إشارة الى أنهن  
الاصل في ذلك ويقع في المشاهدة حب الرجل ولده من امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده  
من غيرها ومن أمثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الهبة وقد قال بعض الحكماء النساء شر كلهن  
وأشر ما فيهن عدم الاستغناء عنهن ومع أنهن ناقصة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه  
نقص العقل والدين كشغله عن طلب أمور الدين وجعله على التهالك على طلب الدنيا وذلك أشد  
الفساد وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في أثناء حديث واتقوا النساء فان أول قننة بنى  
اسرائيل كانت في النساء ﴿ قوله ﴾ ما يتق من شؤم المرأة الشؤم بضم المعجمة  
العبد الحرة ان رضى به وأورد فيه طرفا من قصة بريرة حيث خيرت حين عتقت وسأني شرحه  
مستوفي في كتاب الطلاق وهو مصير من المصنف الى أن زوج بريرة حين عتقت كان عبدا

وسأني

رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرمة على النار فقرب اليه خبز وادم من آدم البيت فقال ألم أرا البرمة  
فقبل لحم تصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة فقال هو عليها صدقة ولنا هدية

\* (باب لا يتزوج أكثر من أربع لقوله تعالى مشى وثلاث ورباع) \* وقال علي بن الحسين عليه السلام يعني مشى أو ثلاث أو رباع وقوله جل ذكره أولى أجنة مشى وثلاث ورباع يعني مشى أو ثلاث أو رباع \* حدثنا محمد أخبرنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة وان خفتم أن لا تقسطوا في البتاي قالت هي البتية تكون عند الرجل وهو وليها فيتزوجها على مالها ويسى صحبتها ولا يعدل في مالها فليتزوج ما طاب له من النساء سواء مشى وثلاث ورباع \* (باب وأمهاتكم اللائي أرضعنكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) \* حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة) أي بنت عمر أم المؤمنين ولم أقف على اسم هذا الرجل (قوله أراه) أي أظنه (قوله فلان لم حفصة) اللام بمعنى عن أي قال ذلك عن عم حفصة ولم أقف على اسمه أيضا (قوله قالت عائشة) فيه التفتات وكان السياق يقتضي أن يقول قلت (قوله لو كان فلان حيا) لم أقف على اسمه أيضا وهم من فسرهم بالفتح أي أبي القعيس لأن أبا القعيس والد عائشة من الرضاعة وأما أفلح فهو أخوه وهو عمهما من الرضاعة كما سيأتي أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تاذن له بعد أن امتنعت وقولها هنا لو كان حيا يدل على أنه كان مات فيحتمل أن يكون أخا لهما آخر ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات بعد عهد هابه ثم قدم بعد ذلك فاستأذن وقال

وسألت البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى \* (قوله با) لا يتزوج أكثر من أربع لقوله تعالى مشى وثلاث ورباع) أما حكم الترجمة فبالاجماع الأقول من لا يعتد بخلافه من رافضي ونحوه وأما انتزاعه من الآية فلأن الظاهر منها التحيير بين الأعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة ولأن من قال جاء القوم مشى وثلاث ورباع أراد أنهم جاؤا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فالمراد تبين حقيقة مجيئهم وانهم لم يجيئوا جملة ولا فرادى وعلى هذا معنى الآية أنكجوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فالمراد الجميع لا المجموع ولو أريد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلا تسعا أرشق وأبلغ وأيضا فان لفظ مشى معدول عن اثنين اثنين كما تقدم فقرر به في تفسير سورة النساء فدل إرادته أن المراد التحيير بين الأعداد المذكورة واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع وبكونه صلى الله عليه وسلم جمع بين تسع معارض بأمره صلى الله عليه وسلم من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع وقد وقع ذلك لغيلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب السنن فدل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك وقوله أولى أجنة مشى وثلاث ورباع تقدم الكلام عليه في تفسير فاطر وهو ظاهر في أن المراد به تنويع الأعداد لأن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور (قوله وقال علي بن الحسين) أي ابن علي بن أبي طالب (يعني مشى أو ثلاث أو رباع) أراد أن الواو بمعنى أو فهي للتنبوع أو هي عاطفة على العامل والتقدير فانكجوا ما طاب لكم من النساء مشى وانكجوا ما طاب من النساء ثلاث الخ وهذا من أحسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمتهم الذين يرجعون إلى قولهم ويعتقدون عصمتهم ثم ساق المصنف طرفا من حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خفتم أن لا تقسطوا في البتاي وقد سبق قبل هذا باب أتم سياقا من الذي هنا والله التوفيق \* (قوله با) وأمهاتكم اللائي أرضعنكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) هذه الترجمة وثلاث تراجم بعد هاتعلق بأحكام الرضاعة ووقع هنا في بعض الشروح كتاب الرضاع ولم أره في شيء من الأصول وأشار بقوله ويحرم الخ أن الذي في الآية بيان بعض من يحرم بالرضاعة وقد ثبت ذلك السنة ووقع في رواية الكشي يني ويحرم من الرضاعة ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث \* الأول حديث عائشة (قوله عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من أقرانه لكنه اختصره فاقتصر على المتن دون القصة أخرجه مسلم (قوله وانها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة) أي بنت عمر أم المؤمنين ولم أقف على اسم هذا الرجل (قوله أراه) أي أظنه (قوله فلان لم حفصة) اللام بمعنى عن أي قال ذلك عن عم حفصة ولم أقف على اسمه أيضا (قوله قالت عائشة) فيه التفتات وكان السياق يقتضي أن يقول قلت (قوله لو كان فلان حيا) لم أقف على اسمه أيضا وهم من فسرهم بالفتح أي أبي القعيس لأن أبا القعيس والد عائشة من الرضاعة وأما أفلح فهو أخوه وهو عمهما من الرضاعة كما سيأتي أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تاذن له بعد أن امتنعت وقولها هنا لو كان حيا يدل على أنه كان مات فيحتمل أن يكون أخا لهما آخر ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات بعد عهد هابه ثم قدم بعد ذلك فاستأذن وقال

الرضاعة تحترم ما تحرم  
الولادة

ابن التين سئل الشيخ أبو الحسن عن قول عائشة لو كان فلان حياً أين هو من الحديث الآخر الذي فيه قاييت ان آذن له فالاول ذكر كرت أنه ميت والثاني ذكر كرت أنه حي فقال هما عمن من الرضاعة أحدهما رضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حياً والآخر أخو أبيها من الرضاعة (قلت) الثاني ظاهر من الحديث والاول حسن يحتمل وقد ارتضاه عياض الا أنه يحتاج الى نقل لكونه جرم به قال وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التي أرضعت عائشة امرأة أخي الذي استأذن عليها (قلت) وهذا يبين في الحديث الثاني لا يحتاج الى ظن ولا هو مشكل انما المشكل كونها سألت عن الاول ثم توقفت في الثاني وقد أجاب عنه القرطبي قال هم ماسوا لان وقعها مرتين في زمنين عن رجلين وتكرر منها ذلك اما لانها نسيت القصة الاولى واما لانها جاوزت تغير الحكم فاعادت السؤال اه وتعامه أن يقال السؤال الاول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع فلا استبعاد في تجويز ما ذكر من نسب ان أو تجويز النسخ ويؤخذ من كلام عياض جواب آخر وهو أن أحد العيين كان أعلى والآخر أدنى وأحدهما كان شقيقا والآخر لا بل فقط أولام فقط أو أرضعتها زوجة أخيه بعد موته والآخر في حياته وقال ابن المرباط حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة وهما متعارضان في الظاهر لا في المعنى لان عم حفصة أرضعتها المرأة مع عمر فالرضاعة فيهما من قبل المرأة وعم عائشة انما هو من قبل النخل كانت امرأة أبي القعيس أرضعتها فجاء أخوه يستأذن عليها فابت فآخبرها الشارع أن لبن الفحل يحرم كما يحرم من قبل المرأة اه فكأنه جوز أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك فلذلك سألت ثانيا في قصة أبي القعيس وهذا ان كان وحده منقولا فلا محيد عنه والافه وحل حسن والله أعلم (قوله الرضاعة تحترم ما تحرم الولادة) أي وتبيح ما تبيح وهو بالاجماع فيما يتعلق بتحريم النكاح ونواحيه وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة وتزويلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والخلوة والمسافرة ويمكن لا يترتب عليه باقي أحكام الامومة من التوارث وجوب الانفاق والعتيق بالملك والشهادة والعقل واسقاط القصاص قال القرطبي ووقع في رواية ما تحرم الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب وهو دال على جواز نقل الرواية بالمعنى قال ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال للمفطين في وقتين قلت الثاني هو المعتمد فان الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوى وانما يأتي ما قال اذا اتحد ذلك وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن عائشة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من خال أو عم أو أخ قال القرطبي في الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها يعني الذي وقع الارضاع بلبن ولده منها أو السيد فتحرم على الصبي لانها تصير أمه وأمهالانها جدته فصاعدا وأختها لانها خالته وبناتها لانها أخته وبنات بنتها فاسا لانها بنت أختها وبنات صاحب اللبن لانها أخته وبنات بنته فاسا لانها بنت أخته وأمها فصاعدا لانها جدته وأخته لانها عمته ولا يتعدى التحريم الى أحد من قرابة الرضيع فليست أخته من الرضاعة أختا لأخيه ولا بنتا لايه اذا لارضاع بينهم والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما يتفصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن فاذا اعتدى به الرضيع صار جزءا من أجزائها فانتشر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضيع لانه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب والله أعلم \* الحديث الثاني

حديث ابن عباس (قوله عن جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء البصري مشهور بكنيته وأما جابر بن زيد الكوفي فأول اسم أبيه تحتانية وليس له في الصحيح شيء (قوله قيل للنبي صلى الله عليه وسلم) القائل لذلك هو علي بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال قلت يا رسول الله مالك تنوق في قريش وتدعنا قال وعندكم شيء قلت نعم ابنة حمزة الحديث وقوله تنوق ضبط بفتح المثناة والتون وتشديد الواو بعدها قاف أي تختار مشتق من النسقة بكسر النون وسكون الحتمانية بعدها قاف وهي الخيار من الشيء يقال تنوق تنوقاً أي بالغ في اختيار الشيء واتقائه وعند بعض رواة مسلم تنوق بمناة مضمة وبدل النون وسكون الواو من التوق أي تميل وتشتهي ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب قال علي يا رسول الله ألا تتزوج بنت عمك حمزة فأنها من أحسن فمأة في قريش وكان علياً لم يعلم بأن حمزة رضيع النبي صلى الله عليه وسلم أو جوز الخصوصية أو كان ذلك قبل تقرير الحكم قال القرطبي وبعيد أن يقال عن علي لم يعلم بتحريم ذلك (قوله أنها ابنة أخي من الرضاعة) زادهمام عن قتادة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات وكذا عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة وهو المطابق للفظ الزوجة قال العلماء يستثنى من عموم قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب أربع نسوة يحرم في النسب مطلقاً وفي الرضاعة قد لا يحرم الأولى أم الإخ في النسب حرام لأنها أم أم وما زوج أب وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فترضع الإخ فلا تحرم على أخيه الثانية أم الحفيدة حرام في النسب لأنها أم بنت أو زوج ابن وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فترضع الإخ فلا تحرم على جده الثالثة جدة الولد في النسب حرام لأنها أم أم وأم زوجة وفي الرضاعة قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها الرابعة أخت الولد حرام في النسب لأنها بنت أورية وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فترضع الولد فلا تحرم على الولد وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة ولم يستثن الجمهور شيئاً من ذلك وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يحرم من جهة النسب وانما حرم من جهة المصاهرة واستدرك بعض المتأخرين أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة فأنهم يحرمون في النسب لا في الرضاعة وليس ذلك على عمومه والله أعلم قال مصعب الزبيري كانت نوية يعني الآتي ذكرها في الحديث الذي بعده أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم بعدما أرضعت حمزة ثم أرضعت أبا سلمة (قلت) وبنت حمزة تقدم ذكرها وتسميتها في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب في قوله فتبعته بنت حمزة تنادي يا عم الحديث وجملة ما تحصل لنا من الخلاف في اسمها سبعة أقوال إمارة وعامرة وسلي وعائشة وفاطمة وأمة الله ويعلى وحكي المزى في أسمائها أم الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية الحديث الثالث حديث أم حبيبة وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أنك أختي) أي تزوج (قوله بنت أبي سفيان) في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي في هذا الحديث أنك أختي حمزة بنت أبي سفيان ولابن ماجه من هذا الوجه أنك أختي حمزة وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث عند الطبراني أنها قالت يا رسول الله هل لك في جنة بنت أبي سفيان قال أصنع ماذا قالت تنكحها وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية هشام لكن لم يسم بنت أبي سفيان ولفظه فقال فأفعل ماذا وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل

• حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ألا تتزوج ابنة حمزة قال أنها ابنة أخي من الرضاعة • وقال بشر بن عمر حدثنا شعبة سمعت قتادة سمعت جابر بن زيد مثله • حدثنا الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة ابن الزبير أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها أنها قالت يا رسول الله أنكح أختي بنت أبي سفيان فقال



على ما الاستفهامية خلافاً لمن أنكره من النخاعة وعند أبي موسى في الذيل درة بنت أبي سفيان  
وهذا وقع في رواية الحمدي في مسنده عن سفيان عن هشام وأخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق  
الحمدي وقال أخرجه البخاري عن الحمدي وهو كما قال أقدر أخرجه عنه لكن حذف هذا الاسم  
وكأنه عمداً وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحذفه البخاري أيضاً ثم نبه على أن  
الصواب درة وسبأ في بعد أربعة أبواب وجرم المنذري بأن اسمها حنسة كما في الطبراني وقال  
عياض لأنه لم يرد ذكر أبي سفيان إلا في رواية يزيد بن أبي حبيب وقال أبو موسى الأشعري  
فيها عزة (قوله أو تحيين ذلك) هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غير همام مع ما طبع  
عليه النساء من الغيرة (قوله لست لك بمخلية) بضم الميم وسكون الميمجة وكسر اللام اسم فاعل  
من أحلى يخلى أى لست بمفردة بك ولا خالية من ضرة وقال بعضهم هو وزن فاعل الاخلاء  
متعدداً ولا زماناً من أخليت بمعنى خلوت من الضرة أى لست بمفردة ولا خالية من ضرة وفي  
بعض الروايات بفتح اللام بلفظ المفعول حكاهما الكرماني وقال عياض بمخلية أى مفردة يقال  
أخل امرأته وأخل به أى انفرد به وقال صاحب النهاية معناه لم أجدك خالياً من الزوجات وليس  
هو من قولهم امرأته مخلية إذا دخلت من الزناج (قوله وأحب من شاركني) مرفوع بالابتداء  
أى إلى وفي رواية هشام الآتية قريباً من شركني بغير ألف وكذا في الباب الذي بعده وكذا عند  
مسلم (قوله في خير) كذا لا كثيراً بالتسكير أى خير كان وفي رواية هشام في الخير قيل المراد  
به صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتضمنة لسعادة الدارين الساترة لما لعله يعرض من الغيرة  
التي جرت بها العادة بين الزوجات لكن في رواية هشام المذكورة وأحب من شركني فيك أختي  
فعرف أن المراد بالخير ذاته صلى الله عليه وسلم (قوله فانا نتحدث) بضم أوله وفتح الحاء على البناء  
للمجهول وفي رواية هشام المذكورة قلت بلغني وفي رواية عقيل في الباب الذي بعدها قالت  
يا رسول الله فوالله أنا نتحدث وفي رواية وهب عن هشام عند أبي داود فوالله لقد أخبرت (قوله  
أنك تريد أن تنسكح) في رواية هشام الآتية بلغني أنك تخطب ولم أقف على اسم من أخبر بذلك  
والعله كان من المنافقين فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل  
(قوله بنت أبي سلمة) في رواية عقيل الآتية وكذا أخرجه الطبراني من طريق ابن أخي الزهري  
عن الزهري ومن طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عراك عن زينب بنت أم  
سلمة درة بنت أبي سلمة وهي بضم المهملة وتشديد الراء وفي رواية حكاهما عياض وخطأها بفتح  
المعجمة وعند أبي داود من طريق هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة درة أو ذرة على الشك شك  
زهير رواه عن هشام ووقع عند البيهقي من رواية الحمدي عن سفيان عن هشام بلغني أنك  
تخطب زينب بنت أبي سلمة وقد تقدم التنبيه على خطئه ووقع عند أبي موسى في ذيل المعرفة حنة  
بنت أبي سلمة وهو خطأ وقوله بنت أم سلمة هو استفهام استنباط لرفع الاشكال أو استفهام انكار  
والمعنى أنها ان كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون تحريراً من وجهين كما سأتى بيانه وان  
كانت من غيرها فمن وجه واحد وكان أم حبيبة لم تطلع على تحرير ذلك إما لأن ذلك كان قبل  
نزول آية التحريم وإما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال  
لكرماني والاحتمال الثاني هو المعتقد والاول يدفعه سياق الحديث وكان أم حبيبة استدلت

أو تحيين ذلك فقلت نعم لست  
لك بمخلية وأحب من شاركني  
في خير أختي فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم ان ذلك  
لا محل لي قلت فانا نتحدث  
أنك تريد أن تنسكح بنت أبي  
سلمة قال بنت أم سلمة قلت نعم

على جواز الجمع بين الاختين بجواز الجمع بين المرأة وابنتها بطريق الاولى لان الربيبة حُرمت على التأييد والاخت حُرمت في صورة الجمع فقط فأجابها صلى الله عليه وسلم بان ذلك لا يحل وأن الذي بلغها من ذلك ليس بحق وإنما تحرم عليه من جهتين (قوله لو أنهم لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي) قال القرطبي فيه تعليل الحكم بعلمين فإنه على تحريرها بكونها ربيبة وبكونها بنت أخ من الرضاة كذا قال والذي يظهر أنه نبه على أنه لو كان بها مانع واحد لكفى في التحريم فكيف وبها مانعان فليس من التعليل بعلمتين في شيء لأن كل وصفين يجوز أن يضاف الحكم إلى كل منهما لو انفرد فاما أن يتعاقبا فيضاف الحكم إلى الاول منهما كما في السبين إذا اجتمعا ومثاله لو أحدث ثم أحدث بغير تحلل طهارة فالحدث الثاني لم يعمل شيئا أو يضاف الحكم إلى الثاني كما في اجتماع السبب والمباشرة وقد يضاف إلى أشبههما وأنسبهما سواء كان الاول أم الثاني فعلى كل تقدير لا يضاف اليهما جميعا وإن قدر أنه يوجد فالإضافة إلى المجموع ويكون كل منهما جزءا عنه لا علة مستقلة فلا يجتمع علمتان على معلول واحد هذا الذي يظهر والمثله مشهورة في الأصول وفيها خلاف قال القرطبي والصحيح جوازه لهذا الحديث وغيره وفي الحديث إشارة إلى أن التحريم بالربيبة أشد من التحريم بالرضاة وقوله ربيتي أي بنت زوجتي مشتقة من الرب وهو الإصلاح لأنه يقوم بأمرها وقيل من التريبة وهو غلط من جهة الاشتقاق وقوله في حجرى راعى فيه لفظ الآية والأقلام مفهوم له كذا عند الجمهور وأنه خرج مخرج الذائب وساقى البحث فيه في باب مفرد وفي رواية عراك عن زينب بنت أم سلمة عند الطبراني لو أنى لم أنكح أم سلمة ما حلت لي إن أباهما أخى من الرضاة ووقع في رواية ابن عيينة عن هشام والله لم تكن ربيتي ما حلت لي فذكر ابن حزم أن منهم من احتج به على أن لا فرق بين اشتراط كونها في الحجر أو لا وهو ضعيف لأن القصة واحدة والذين زادوا فيها لفظ في حجرى حفاظا أثبات (قوله أرضعتني وأبأ سلمة) أي وأرضعت أباسلمة وهو من تقديم المفعول على الفاعل (قوله ثوية) بمثلثة وموحدة مصغر كانت مولاة لابي لهب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى في الحديث (قوله فلا تعرضن) بفتح أوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة ثم نون على الخطاب لجماعة النساء وبكسر المعجمة وتشديد النون خطاب لام حبيبة وحدها والاول أوجه وقال ابن التين ضبط بضم الضاد في بعض الامهات ولا أعلم له وجه إلا أنه ان كان الخطاب لجماعة النساء وهو الاين فهو بكون الضاد لأنه فعل مستقبل مبنى على أصله ولو أذخات عليه التاكيد فشدت النون لكان تعرضان لأنه يجتمع ثلاث نونات فيفترق بينهما بألف وإن كان الخطاب لام حبيبة خاصة فتكون الضاد مكسورة والنون مشددة وقال القرطبي جاء بلفظ الجمع وإن كانت القصة لاثنين وهما أم حبيبة وأم سلمة ردعا وزجرا أن تعودوا واحدة منهما أو غيرهما إلى مثل ذلك وهذا كما لو رأى رجل امرأة تكلم رجلا فقال لها أنكلمين الرجال فإنه مستعمل شائع وكان لام سلمة من الاخوات قرية زوج زعمة بن الاسود وقرية الصغرى زوج عمر ثم معاوية وعزة بنت أي أمية زوج منبسه بن الحجاج ولها من البنات زينب راوية الخبر ودره التي قيل انها مخطوبة وكان لام حبيبة من الاخوات هند زوج الحرث بن نوفل وجويرية زوج السائب بن أبي جحيش وأميمة زوج صفوان بن أمية وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان وصخرة زوج سعيد بن الاخضر

فقال لو أنهم لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي إنما لانبثه أخى من الرضاة أرضعتني وأبأسلمة ثوية فلا تعرضن على بناتكن

وميمونة زوج عروة بن مسعود ولها من البنات حبيبة وقدرت عنها الحديث ولها حبيبة وكان  
 لغيرها من أمهات المؤمنين من الاخوات أم كلثوم وأم حبيبة ابنتا زمعة أختا سودة وأسماء  
 أخت عائشة وزينب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن والله أعلم **(قوله قال عروة)** هو بالاسناد  
 المذكور وقد علق المصنف طرفا منه في آخر النفقات فقال قال شعيب عن الزهري قال عروة  
 فذكره وأخرجه الاسماعيلي من طريق الذهلي عن أبي اليمان باسناده **(قوله وثوية مولاة لابي**  
**لهب)** قلت ذكرها ابن منده في الصحابة وقال اختلف في اسلامها وقال أبو نعيم لانعلم أحدا ذكر  
 اسلامها غيره والذي في السير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرمها وكانت تدخل عليه بعد  
 ما تزوج خديجة وكان يرسل اليها الصلة من المدينة إلى أن كان بعد فتح خيبر ماتت ومات ابنها  
 مسروح **(قوله وكان أبو لهب أعتقها فارضعت النبي صلى الله عليه وسلم)** ظاهره أن عتقه لها  
 كان قبل ارضاعها والذي في السير يخالفه وهو أن أبا لهب أعتقها قبل الهجرة وذلك بعد  
 الارضاع بدهر طويل وحكى السهيلي أيضا أن عتقها كان قبل الارضاع وسأذكر كلامه **(قوله**  
**أريه)** بضم الهمزة وكسر الراء وفتح التحتانية على البناء للعجول **(قوله بعض أهله)** بالرفع على  
 أنه النائب عن الفاعل وذكر السهيلي أن العباس قال لمات أبو لهب رأيته في منامي بعد حوله  
 في شرحال فقال ما لقيت بعدكم راحة الآن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين قال وذلك أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولد يوم الاثنين وكانت ثوية بشرت أبا لهب بمولده فاعتقها **(قوله بشر حبيبة)**  
 بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة أي سو محال وقال ابن فارس أصلها الحوبة  
 وهي المسكنة والحاجة فالباء في حبيبة منقلبة عن واو لا تسكسار ما قبلها ووقع في شرح السنة  
 للجوزي بفتح الخاء ووقع عند المستمل بفتح الخاء المعجمة أي في حالة حاجة من كل خير وقال ابن  
 الجوزي هو تصحيف وقال القرطبي يروي بالمعجمة ووجدته في نسخة معتمدة بكسر المهملة وهو  
 المعروف وحكى في المشارق عن رواية المستمل بالجيم ولا ظنه الاتصيفا وهو تصحيف كما قال  
**(قوله ماذا لقيت)** أي بعد الموت **(قوله لم ألق بعدكم غيراني)** كذا في الاصول بحذف المفعول  
 وفي رواية الاسماعيلي لم ألق بعدكم رخاء وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لم ألق بعدكم  
 راحة قال ابن بطل سقط المفعول من رواية البخاري ولا يستقيم الكلام إلا به **(قوله غيراني**  
**سقيت في هذه)** كذا في الاصول بالحذف أيضا ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة وأشار إلى  
 النقرة التي تحت ابهامه وفي رواية الاسماعيلي المذكورة وأشار إلى النقرة التي بين الابهام  
 والتي تليها من الاصابع والبيهقي في الدلائل من طريق ٣ كذا مثله بلفظ يعنى النقرة الخ  
 وفي ذلك إشارة إلى حقارة ماسقى من الماء **(قوله بعثاقتي)** بفتح العين في رواية عبد الرزاق  
 بعثتي وهو أوجه والوجه الاول أن يقول بعثاقتي لان المراد التخلص من الرق وفي الحديث  
 دلالة على أن الكافر قد ينفعه العمل الصالح في الآخرة لكنه مخالف لظاهر القرآن قال الله  
 تعالى وقد مننا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا وأجيب أتولا بأن الخبر مرسل أرسله  
 عروة ولم يذكر من حديثه به وعلى تقدير أن يكون موصولا فالذي في الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه  
 ولعل الذي رأه لم يكن اذ ذاك أسلم بعد فلا يحتج به وثانيا على تقدير القبول فيجتمعا أن يكون  
 ما يعلق بانه صلى الله عليه وسلم مخصوصا من ذلك بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه

ولا اخواته كن قال عروة  
 وثوية مولاة لابي لهب وكان  
 أبو لهب أعتقها فأرضعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما  
 مات أبو لهب أريه بعض  
 أهله بشر حبيبة قال له ماذا  
 لقيت قال أبو لهب لم ألق  
 بعدكم غيراني سقيت في هذه  
 بعثاقتي ثوية

٣ قوله من طريق كذا هكذا  
 في نسخ الشرح التي بأيدينا  
 وحرر اه معجمه

فنقل من الغمرات الى الفخضاح وقال البيهقي ما ورد من بطلان الخير للكفار فعناهم أن لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبوه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات وأما عياض فقال انعقد الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب وان كان بعضهم أشد عذابا من بعض (قلت) وهذا لا يراد الاحتمال الذي ذكره البيهقي فان جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بذنب الكفر وما ذنب غير الكفر فالمانع من تخفيفه وقال القرطبي هذا التخفيف خاص بهذا ومن ورد النص فيه وقال ابن المنبر في الحاشية هنا قضيتان أحدهما محال وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره لأن شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح وهذا مفقود من الكافر الثانية إثابة الكافر على بعض الاعمال تفضلا من الله تعالى وهذا لا يحمله العقل فإذا تقرر ذلك لم يكن عتق أبي لهب لثوبية قربة معتبرة ويجوز أن يفضل الله عليه بما شاء كما تفضل على أبي طالب والمتبع في ذلك التوفيق نفيًا وإثباتًا (قلت) وتمة هذا أن يقع التفضل المذكور كما لمن وقع من الكافر البراءة ونحو ذلك والله أعلم **(قوله ما)** من قال لارضاع بعد حولين لقوله عز وجل حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره)\*

والفصل وهذان أول غريب والمشهور عند الجمهور أنها تندير مدة أقل الحمل وأكثرمدة الرضاع وإلى ذلك صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن وبؤيد ذلك أن أبا حنيفة لا يقول إن أقصى الحمل سنتان ونصف وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن منزعهم في ذلك أنه يغفر بعد الحولين مدة يمد من الطفل فيها على القطام لأن العادة أن الصبي لا يطمم دفعة واحدة بل على التدريج في أيام قليلة فلا يام التي يحاول فيها فطامه حكم الحولين ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قيل يغفر نصف سنة وقيل شهران وقيل شهر ونحوه وقيل أيام يسيرة وقيل شهر وقيل لأزيد على الحولين وهي رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور ومن حجتهم حديث ابن عباس رفعه لارضاع الاما كان في الحولين أخرجه الدارقطني وقال لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ وأخرجه ابن عدي وقال غير الهيثم يوقفه على ابن عباس وهو المحفوظ وعندهم متى وقع الرضاع بعد الحولين ولو لحظة لم يترقب عليه حكم وعند الشافعية لو ابتدأ الوضع في أثناء الشهر جبر المنكسر من شهر آخر ثلاثين يوما وقال زفر يستمر إلى ثلاث سنين إذا كان يجتزئ باللبن ولا يجتزئ بالطعام وحكى ابن عبد البر عنه أنه يشترط مع ذلك أن يكون يجتزئ باللبن وحكى عن الأوزاعي مثله لكن قال بشرط أن لا يطمم حتى يطمم ولو قبل الحولين فارضاع بعده لا يكون رضاعا **(قوله وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره)** هذا مصير منه إلى التمسك بالعموم الوارد في الاخبار مثل حديث الباب وغيره وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي والليث وهو المشهور عند أحمد وذهب آخرون إلى أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة ثم اختلفوا فجاء عن عائشة عشر رضعات أخرجه مالك في الموطأ وعن حفصة كذلك وجاء عن عائشة أيضا سبع رضعات أخرجه ابن أبي خيثمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وعبد الرزاق من طريق عروة كانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات وجاء عن عائشة

\* (باب من قال لارضاع بعد حولين لقوله عز وجل حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره)\*

أيضا خمس رضعات فعند مسلم عنها كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ثم نسخت  
 بخمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ وعند عبد الرزاق  
 بإسناد صحيح عنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات وإلى هذا ذهب الشافعي وهي رواية  
 عن أحمد وقال به ابن حزم وذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وداود  
 وأتباعه إلا ابن حزم إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الرضعة  
 والرضعتان فإن مفهومه أن الثلاث تحرم وأغرب القرطبي فقال لم يقل به إلا داود ويخرج  
 مما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بإسناد صحيح أنه يقول لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث  
 وأن الأربع هي التي تحرم والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الخمس وأما حديث لا تحرم  
 الرضعة والرضعتان فلعله مثال لما دون الخمس والافعال تحريم بالثلاث فافوقها انما يؤخذ من  
 الحديث بالمفهوم وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الخمس ففهوم  
 لا تحرم المصة ولا المصتان أن الثلاث تحرم ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم  
 فتعارض فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين وحديث الخمس جاء من طرق صحيحة وحديث  
 المصتان جاء أيضا من طرق صحيحة لكن قد قال بعضهم إنه مضطرب لأنه اختلف فيه هل هو عن  
 عائشة أو عن الزبير أو عن ابن الزبير أو عن أم الفضل لكن لم يقدح الاضطراب عند مسلم  
 فأخرجهم من حديث أم الفضل زوج العباس أن رجلا من بني عامر قال يا رسول الله هل تحرم  
 الرضعة الواحدة قال لا وفي رواية له عنها لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة والمصتان قال  
 القرطبي هو أنص ما في الباب إلا أنه يمكن جسه على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع  
 وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها  
 فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم وبعضه من حيث المنظر أنه  
 معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر أو يقال مائع يبلغ الباطن فيحرم  
 فلا يشترط فيه العدد كالمني والله أعلم وأيضاً فقول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسخت  
 بخمس معلومات فمات النبي صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ لا ينتض للاحتجاج على الأصح  
 من قولي الأصوليين لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والراوي روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم  
 يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوي أنه خبر لي قبل قوله فيه والله أعلم (قوله عن الأشعث) هو ابن  
 أبي الشعثاء واسمه سليم بن الأسود المحاربي الكوفي (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها  
 وعند هارجل) لم أقف على اسمه وأظنه ابن أبي القعيس وغلط من قال هو عبد الله بن يزيد رضيع  
 عائشة لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى  
 الله عليه وسلم فولدته فلهذا قبل له رضيع عائشة (قوله فكانت تغير وجهه كأنه كره ذلك) كذا فيه  
 ووقع في رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث وعند رجل قاعد فاشتم ذلك عليه  
 ورأيت الغضب في وجهه وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة فشق ذلك عليه وتغير  
 وجهه وتقدم من رواية سفيان المصمدي في الشهادات فقال عائشة من هذا (قوله فقالت أنه  
 أخي) في رواية عند عن شعبة أنه أخي من الرضاعة أخرجه الإسماعيلي وقد أخرجه أحمد عن  
 عند ربه ونها وتقدم في الشهادات من طريق سفيان الثوري عن أشعث فذكرها وكذا ذكرها أبو  
 داود في روايته من طريق شعبة وسفيان جميعا عن الأشعث (قوله أنظرن ما أخواتكن) في رواية

حدثنا أبو الوليد حدثنا  
 شعبة عن الأشعث عن  
 أبيه عن مسروق عن  
 عائشة رضي الله عنها أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 دخل عليها وعند هارجل  
 فكانت تغير وجهه كأنه كره  
 ذلك فقالت أنه أخي فقال  
 أنظرن ما أخواتكن

الكشميهي من اخوانك وهي أوجه والمعنى تاملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاعة ومقدار الارتضاع فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع انما يكون اذا وقع الرضاع المشترط قال المهلب معناه انظرن ما سبب هذه الاخوة فان حرمة الرضاع انما هي في الصغير حتى تسد الرضاعة المجاعة وقال أبو عبيد معناه ان الذي جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغداء بغير الرضاع (قوله فانما الرضاعة من المجاعة) فيه تعليل الباعث على امعان النظر والفكر لان الرضاعة تثبت بالنسب وتجعل الرضيع محرما وقوله من المجاعة أي الرضاعة التي تثبت بها الحرمة وتحل بها الخلوة هي حيث يكون الرضيع طفلا لسد اللبن جوعته لان معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كجزء من المرضعة فيشترك في الحرمة مع أولادها فكانت قال لارضاعة معتبرة الا المغنية عن المجاعة أو المطعمة من المجاعة كقوله تعالى أطعمهم من جوع ومن شوا هذه حديث ابن مسعود لارضاع الاما شد العظم وأثبت اللحم أخرجه أبو داود ومروعا وموقوفا وحديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع الا ما تقي الامعاء أخرجه الترمذي وصححه ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم لانها لا تغني من جوع واذا كان يحتاج الى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان يشرب أم أكل بأي صفة كان حتى الوجور والسعوط والتردو والطبخ وغير ذلك اذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لان ذلك يطرده الجوع وهو موجود في جميع ما ذكره فيوافق الخبر والمعنى وبهذا قال الجمهور لكن استثنى الحنفية الحقة وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا ان الرضاعة المحرمة انما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قولهم اشكال في التقام سالم ثدي سله وهي أجنبية منه فان عما ضا أجاب عن الاشكال باحتمال أنها حليته ثم شربه من غير أن يمس ثديها قال النووي وهو احتمال حسن لكنه لا يفيده ابن حزم لانه لا يكتفي في الرضاع الا بالتقام الثدي لكن أجاب النووي بأنه عني عن ذلك للمجاعة واما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز سس الاجنبي ثدي الاجنبية والتقام ثديها اذا أراد أن يرضع منها مطلقا واستدل به على أن الرضاعة انما تعتبر في حال الصغير لانها الحلال الذي يمكن طرده الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبير وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجمة وعليه دل حديث ابن عباس المذكور وحديث أم سلمة لارضاع الامعاء وكان قبل القطام وصححه الترمذي وابن حبان قال القرطبي في قوله فانما الرضاعة من المجاعة تثبيت قاعدة كلية صريحة في اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستغنى به الرضيع عن الطعام باللبن ويعتضد بقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة فانه يدل على أن هذه المدة أقصى مدة الرضاع المحتاج اليه عادة المعبر شرعا فإزاد عليه لا يحتاج اليه عادة فلا يعتبر شرعا اذ لا حكم للنادر وفي اعتبار ارضاع الكبير انتمالك حرمة المرأة بارضاع الاجنبي منها لا اطلاع على عورتها ولو بالتقامه ثديها (قلت) وهذا الاخير على الغالب وعلى مذهب من يشترط التقام الثدي وقد تقدم قبل خمسة أبواب أن عائشة كانت لا تفرق في حكم الرضاع بين حال الصغير والكبير وقد اشتكل ذلك مع كون هذا الحديث من روايتها واحتجت هي بقصة سالم مولى أبي حذيفة فلعلها فهمت من قوله انما

فانما الرضاعة من المجاعة



الرضاعة من الجماعة اعتباره مقدار ما يسد الجوعة من لبن المرصعة ابن يرتضع منها وذلك أعم من أن يكون المرتضع صغيراً أو كبيراً فلا يكون الحديث نصاً في منع اعتبار رضاع الكبير وحديث ابن عباس مع تقدير ثبوته ليس نصاً في ذلك ولا حديث أم سلمة لجواز أن يكون المراد أن الرضاع بعد القطام ممنوع ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم فما في الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال فلهذا عمات عائشة بذلك وحكام النووي تبعوا ابن الصباغ وغيره عن داود وفيه نظر وكذا نقل القرطبي عن داود أن رضاع الكبير يفيد رفع الاحتجاب منه ومال إلى هذا القول ابن المواز من المالكية وفي نسبة ذلك لداود نظر فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم أخبر بمذهب صاحبهم وإنما الذي نصر مذهب عائشة هذا وبالغ في ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي وهو من رواية الحرث الأعور عنه ولذلك ضعفه ابن عبد البر وقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال رجل لعطاء إن امرأه سقتني من لبنها بعد ما كبرت أفأستحبها قال لا قال ابن جريج فقلت له هذا رأيك قال نعم كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها وهو قول الليث بن سعد وقال ابن عبد البر لم يختلف عنه في ذلك (قلت) وذكر الطبري في تهذيب الآثار في مسند علي هذه المسئلة وساق بإسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة وهو مما يخص به عموم قول أم سلمة أبي سائر وأوج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن تلك الرضاعة أحداً أخرجه مسلم وغيره ونقله الطبري أيضاً عن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وعروة في آخرين وفيه تعقب علي القرطبي حيث خص الجواز بعد عائشة بـداود ومذهب الجمهور إلى اعتبار الصغرى الرضاع المحرم وقد تقدم ضبطه وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة منها أنه حكم منسوخ وبه حزم المحب الطبري في أحكامه وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة قد دل على تأخرها وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوى ولا صغره أن لا يكون ما رواه متقدماً وإيضاً في سياق قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار الحولين لقول امرأته أبي حذيفة في بعض طرقه حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه قالت وكيف أرضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي رواية لمسلم قالت أنه ذو لحية قال أرضعيه وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغرى معتبر في الرضاع المحرم ومنها دعوى الخصوصية بسالم وامرأته أبي حذيفة والأصل فيه قول أم سلمة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما ترى هذا الأرخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة وقرره ابن الصباغ وغيره بأن أصل قصة سالم ما كان وقع من التبنى الذي أدى إلى اختلاط سالم بسهله فلما نزل الاحتجاب ومنعوا من التبنى شق ذلك على سهله فوقع الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة وهذا فيه نظر لأنه يقتضى الحاق من يساوى سهله في المشقة والاحتجاج بها فتنتفى الخصوصية ويثبت مذهب المخالف لكن يفيد الاحتجاج وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغرى خولف الأصل له وبقي ما عده على الأصل وقصة سالم واقعة عين يطرقها احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف لمحمد بن خليل الأندلسي في هذه المسئلة أنه توقف في أن عائشة وإن صح عنها الفتيا بذلك لا يمكن لم يقع منها إدخال أحد من

الاجانب تلك الرضاة قال تاج الدين ظاهر الاحاديث ترد عليه وليس عندي فيه قول  
 جازم لامن قطع ولا من ظن غالب كذا قال وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود في هذه القصة  
 فكانت عائشة تأمر بنات اخواتها بنات اخواتها أن يرضعن من أحب أن يدخل عليها ويراها  
 وان كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها واسناده صحيح وهو صريح فأى ظن غالب ورام هذا  
 والله سبحانه وتعالى أعلم وفي الحديث أيضاً جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاة معه عليها  
 وانه يصير أختها وقبول قولها فيمن اعترفت به وان الزوج يسأل زوجته عن سبب ادخال الرجال  
 بيته والاحتياط في ذلك والنظر فيه وفي قصة سالم جواز الارشاد الى الحبل وقال ابن الرفعة يؤخذ  
 منه جواز تعاطي ما يحصل الحبل في المستقبل وان كان ليس حلالاً في الحال ﴿قوله﴾  
 ما (ابن الفحل) بفتح الفاء وسكون المهملة أى الرجل ونسبة اللبن اليه مجازية لكونه  
 السبب فيه ﴿قوله﴾ عن ابن شهاب لما لك فيه شيخ آخر وهو هشام بن عروة وسياقه للعديد  
 عن عروة أنهم وسياق قبيل كتاب الطلاق ﴿قوله﴾ ان أفلح أخأبى القعيس بقاف وعين وسين  
 مهملتين مصغر وتقدم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة استأذن على أفلح فلم أذن له وفي  
 رواية مسلم من هذا الوجه أفلح بن قعيس والمخفوظ أفلح أخوأبى القعيس ويحتمل أن يكون اسم  
 أبيه قعيساً واسم جده نسب اليه فتكون كنية أبي القعيس وافقت اسمه أبيه واسم جده  
 ويؤيده ما وقع في الادب من طريق عقيل عن الزهري بلفظ فان أخأبى القعيس وكذا وقع عند  
 النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة وقد مضى في تفسير الاحزاب من طريق شعيب  
 عن ابن شهاب بلفظ ان أفلح أخأبى القعيس وكذا المسلم من طريق يونس ومعمّر عن الزهري  
 وهو المحفوظ عن أصحاب الزهري لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عينة عن الزهري أفلح بن  
 أبي القعيس وكذا الابد داود من طريق الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه ولسان طريق ابن  
 جريج عن عطاء أخبرني عروة أن عائشة قالت استأذن على عي من الرضاة أبو الجعد قال  
 فقال لي هشام انما هو أبو القعيس وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام استأذن  
 عليها أبو القعيس وسائر الرواة عن هشام قالوا أفلح أخوأبى القعيس كما هو المشهور وكذا قال  
 سائر أصحاب عروة ووقع عند سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد ان أبا قعيس أتي عائشة  
 يستأذن عليها وأخرجه الطبراني في الاوسط من طريق القاسم عن أبي قعيس والمخفوظ أن الذي  
 استأذن هو أفلح وأبو القعيس هو أخوه قال القرطبي كل ما جاء من الروايات وهم الامن قال أفلح  
 أخوأبى القعيس أو قال أبو الجعد لانها كنية أفلح (قلت) واذا تدبرت ما حرت عرفت ان كثيرا  
 من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله أبو الجعد فانه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح  
 وأما اسم أبي القعيس فلم أقف عليه الا في كلام الدارقطني فقال هو وائل بن أفلح الاشعري وحكي  
 هذا ابن عبد البر ثم حكى أيضاً ان اسمه الجعد فعلى هذا يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه ويحتمل  
 أن يكون أبو القعيس نسب لجده ويكون اسمه وائل بن قعيس بن أفلح بن القعيس وأخوه أفلح  
 ابن قعيس بن أفلح أبو الجعد قال ابن عبد البر في الاستيعاب لا أعلم لابي القعيس ذكرا الا في هذا  
 الحديث ﴿قوله﴾ وهو وعما من الرضاة فيه التفات وكان السياق يقتضى أن يقول وهو عي  
 وكذا وقع عند النسائي من طريق معن عن مالك وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم وكان  
 أبو القعيس أخاً عائشة من الرضاة ﴿قوله﴾ فأيت ان أذن له في رواية عزال الماضية في

\* (باب لبن الفحل) \* حدثنا  
 عبد الله بن يوسف أخبرنا  
 مالك عن ابن شهاب عن  
 عروة بن الزبير عن عائشة  
 أن أفلح أخأبى القعيس جاء  
 يستأذن عليها وهو عها من  
 الرضاة بعد أن نزل الحجاب  
 فأيت أن أذن له فلما جاء  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أخبرته بالذي صنعت

الشهادات فقال أتحجبين مني وأنا عمك وفي رواية شعيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة  
الاحزاب فقلت لا آذن له حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان أخاه أبا القعيس ليس هو  
أرضعتني ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس وفي رواية معمر عن الزهري عنده مسلم وكان  
أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة (قوله فأمرني أن آذن له) في رواية شعيب أئذني  
له فانه عمك تربت بعمك وفي رواية سفيان بن عيينة أو يمينك وقد تقدم شرح هذه اللفظة في باب  
الاكفاء في الدين وفي رواية مالك عن هشام بن عروة انه عمك فليج عليك وفي رواية الحكم  
صدق أفلم أئذني له ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام عند أبي داود دخل على أفلم  
فاستترت منه فقال أئستترين مني وأنا عمك قلت من أين قال أرضعتك امرأة أخي قلت نعم  
أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل الحديث ويجمع بانه دخل عليها أولا فاستترت ودار بينهما  
الكلام ثم جاء يستأذن ظنا منه أنها قبلت قوله فلم تأذن له حتى تستأذن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة قال عروة فبذلك كانت عائشة تقول حرما  
من الرضاع ما يحرم من النسب ووقع في رواية سفيان بن عيينة ما تحرمون من النسب وهذا  
ظاهره الوقف وقد أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن عروة في هذه  
القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحجبني منه فانه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد  
تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضا في فوعة من وجه آخر في أول أبواب الرضاع وفي الحديث  
ان لبن الفحل يحرم فتشتر الحُرمة لمن ارتضع الصغير بلبنه فلا تحلل له بنت زوج المرأة التي  
أرضعته من غير هامث لا وفيه خلاف قديم حكى عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب  
بنت أم سلمة وغيرهم ونقله ابن بطال عن عائشة وفيه نظر ومن التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي  
سلمة والقاسم وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وإبراهيم النخعي وأبي قلابة وإياس  
ابن معاوية أخرجهما ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن المنذر وعن ابن سيرين  
نبئت أن ناسا من أهل المدينة اختلفوا فيه وعن زينب بنت أبي سلمة أنها سألت والصحابة  
متوافرون وأمّهات المؤمنين فقالوا الرضاعة من قبل الرجل لا تحترم شيئا وقال به من الفقهاء  
ربعة الرأى وإبراهيم بن عيسى وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه وأغرب عياض ومن تبعه في  
تخصيصهم ذلك بـداود وإبراهيم مع وجود الرواية عن ذلك نأبذلك وحجتهم في ذلك قوله تعالى  
وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ولم يذكر العمّة ولا البنت كما ذكرهما في النسب وأجيبوا بان تخصيص  
الشيء بالذ لا يدل على نفي الحكم عما عداه ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة واحتج بعضهم  
من حيث النظر بان اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تشتر الحُرمة الى  
الرجل والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت اليه وأيضا فان سبب اللبن هو ماء الرجل  
والمرأة معافو جب أن يكون الرضاع منهما كالجلبا كان سبب الولد أو جب تحريم ولد الولد به  
لتعلقه بولده والى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسئلة القلاح واحد أخرجه ابن أبي شيبة  
وأيضا فان الوطء يدر اللبن فلفحل فيه نصيب وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء  
الامصار كالوزاعي في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه في أهل الكوفة وابن جريج  
في أهل مكة ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد واسحق وأبي ثور وأتباعهم الى أن لبن الفحل

فأمرني أن آذن له

يحترم وجهتهم هذا الحديث الصحيح وألزم الشافعي المالكية في هذه المسئلة بتردأ صلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الأحاديث الواردة عن عبد العزيز بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحرم قال عبد العزيز بن محمد وهذا رأي فقهاءنا إلا الزهري فقال الشافعي لا نعلم شيئا من علم الخاصة أو في بأن يكون عاما ظاهرا من هذا وقد تركوه للخبر الوارد فيلزمهم على هذا أما أن يردوا هذا الخبر وهم لم يردوه أو يردوا ما خالف الخبر وعلى كل حال هو المطلوب قال القاضي عبد الوهاب يتصور تجربيد بن القحل برجل له امرأة ترضع أحدهما صبيها والآخرى صبية فالجهور قالوا يحرم على الصبي تزويج العمية وقال من خالفهم يجوز واستدل به على أن من ادعى الرضاع وصدقه الرضيع ثبت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج إلى بينة لأن أفلح ادعى وصدفته عائشة وأذن الشارع بمجرد ذلك وتعقب باحتمال أن يكون الشارع أطلع على ذلك من غير دعوى أفلح وتسليم عائشة واستدل به على أن قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثرة لعدم الاستفصال فيه ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يدل على العدم المحض وفيه ان من شك في حكمه يتوقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه وإن من اشتبه عليه الشيء طاب المدعى بيانه ليرجع إليه أحدهما وإن العالم إذا سئل بصدق من قال الصواب فيها وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال الأجانب ومشروعية استئذان المحرم على محرمة وإن المرأة لا تأذن في بيت الرجل إلا بإذنه وفيه جواز التسمية بأفلق ويؤخذ منه أن المستفتي إذا بادر بالعليل قبل سماع الفتوى أنكر عليه لقوله لها تربت عيناك فان فيه إشارة إلى أنه كان من حقها أن تسأل عن الحكم فقط ولا تعلق وألزم به بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين أن الصحابي إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رأى لا بما روى لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار ببلن الفعل ذكره مالك في الموطأ وسعيد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كتاب النكاح بإسناد حسن وأخذ الجمهور منهم الحنفية بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أخي أبي القعيس وحرموه ببلن الفعل فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لكن لم يروها غيرها وهو الزام قوي ﴿قوله ما﴾ شهادة المرضعة) أي وحدها وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات وأغرب ابن بطلان هنا فنقل الإجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه وهو عجيب منه فإنه قول جماعة من السلف حتى أن عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط فشو ذلك في الخبران (قوله على بن عبد الله) هو ابن المديني واسم عييل ابن إبراهيم هو المعروف بابن عليّة وعبيد بن أبي مريم مكي ماله في الصحيح سوى هذا الحديث ولا أعرف من حاله شيئا إلا أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين وقد أوضحت في الشهادات بيان الاختلاف في إسناده على ابن أبي مليكة وإن العمدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عقبة بن الحرث نفسه وقد قدمت تسمية المرأة المعبر عنها هنا بفلانة بنت فلان وتسمية أبيها وأما المرضعة السوداء فاعرفت اسمها بعد (قوله فاعرض عني) في رواية المستملي فاعرض عنه وفيه الثقات (قوله دعها عنك وأشار بأصبعه السبابة والوسطى يحكي أيوب) يعني يحكي إشارة أيوب والقائل على والحاكي اسم عييل والمراد حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث أشار

\*(باب شهادة المرضعة)\*

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا

اسماعيل بن إبراهيم أخبرنا

أيوب عن عبد الله بن أبي

مليكة قال حدثني عبيد بن

أبي مريم عن عقبة بن الحرث

قال وقد سمعته من عقبة

لكفي الحديث عبيد حفظ

قال تزوجت امرأة فجاءتنا

امرأة سوداء فقالت أرضعتكما

فأبى النبي صلى الله عليه

وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت

فلان فجاءتنا امرأة سوداء

فقالت لي اني قد أرضعتكما

وهي كاذبة فاعرض عني

فأبى من قبل وجهه قلت

انها كاذبة قال كيف بها

وقد زعمت أنها قد أرضعتكما

دعها عنك وأشار اسمعيل

بأصبعه السبابة والوسطى

يحكي أيوب

بيده وقال بلسانه دعها عنك فحكى ذلك كل راو لمن دونه واستدل به على ان الرضاعة لا يشترط فيها عدد الرضعات وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد أو بعد اشتهاؤه فلم يحتج لذكره في كل واقعة وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك ويؤخذ من الحديث عند من يقول ان الامر بفرافها لم يكن التحريم عليها بقول المرزعة بل للاحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوجه ثم اطلع على أمر فيه خلاف بين العلماء كنزى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناه بامها أو وشك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك والله أعلم ﴿قوله ما﴾ ما يحل من النساء وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية الى عليهما حكيماً﴾ وقال أنس والمحصنات من النساء ذوات الأزواج الحرائر حرام الا ما ملكت أيمانكم لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جارية (من عبده) وصله اسمعيل القاضي في كتاب أحكام القرآن بأسناد صحيح من طريق سليمان التيمي عن أبي جابر عن أنس بن مالك أنه قال في قوله تعالى والمحصنات ذوات الأزواج الحرائر الا ما ملكت أيمانكم فاذا هو لا يرى بملك اليمين بأساً أن ينزع الرجل الجارية من عبده فيطأها وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن التيمي بلفظ ذوات البعول وكان يقول بيعها طلاقها والاكثر على ان المراد بالمحصنات ذوات الأزواج بعني انهن حرام وان المراد بالاستثناء في قوله الا ما ملكت أيمانكم المسيبات اذا كن متزوجات فانهن حلال لمن سباهن ﴿قوله وقال﴾ أي قال الله عز وجل (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن) أشار بهذا الى التنبيه على من حرم نكاحها زائد على ما في الآيتين فذكر المشركه وقد استثنيت الكفاية والزائدة على الاربعة فدل ذلك على ان العدد الذي في قول ابن عباس الذي بعده لا مفهوم له وانما أراد حصر ما في الآيتين ﴿قوله وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كأمه وابنته وأخته﴾ وصله الفريابي وعبد بن جريد بأسناد صحيح عنه ولفظه في قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم لا يحل له أن يتزوج فوق أربع نسوة فما زاد منهن فهن عليه حرام والباقي مثله وأخرجه البيهقي ﴿قوله وقال لنا أحمد بن حنبل﴾ هذا فيما قبل أخذه المصنف عن الامام أحمد في المذاكرة أو الاجازة والذي ظهر لي بالاستقراء أنه انما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه والذي هنا من الشق الاول وليس للمصنف في هذا الكتاب عن أحمد رواية الا في هذا الموضع وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة وكأنه لم يكثر عنه لانه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى عنهم وفي رحلته الاخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحدث الا نادراً فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد وسفيان المذكور في هذا الاسناد هو النوري وحبيب هو ابن أبي ثابت ﴿قوله حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع﴾ في رواية ابن مهدي عن سفيان عن اسماعيل بن حرم عليكم وفي لفظ حرمت عليكم ﴿قوله ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية﴾ في رواية يزيد بن هرون عن سفيان عن اسماعيل بن قرأ الآيتين والى هذه الرواية أشار المصنف بقوله في الترجمة الى عليهما

﴿باب ما يحل من النساء وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية الى عليهما حكيماً﴾ وقال أنس والمحصنات من النساء ذوات الأزواج الحرائر حرام الا ما ملكت أيمانكم لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جارية من عبده وقال ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كأمه وابنته وأخته وقال لنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى ابن سعيد عن سفيان حدثني حبيب عن سعيد عن ابن عباس حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية

حكيم فافانها آخر الايتين ووقع عند الطبراني من طريق عمير مولى ابن عباس عن ابن عباس في آخر الحديث ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم حتى بلغ وبنات الاخ وبنات الاخت ثم قال هذا النسب ثم قرأ وأمهاتكم اللاقي أرضعنكم حتى بلغ وأن تجمعوا بين الاختين وقرأ ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء فقال هذا الصهر انتهى فاذا جمع بين الرويتين كانت الجملة خمس عشرة امرأة وفي تسمية ما هو بالرضاع صهرات تجوز وكذلك امرأة الغير وجميعهن على التأييد الا الجمع بين الاختين وامرأة الغير ويطعن عن ذكر موطوءة الجد وان علا وأم الأم ولولعلت وكذلك أم الاب و بنت الابن ولولسفلت وكذلك بنت البنت و بنت بنت الاخت ولولسفلت وكذلك بنت بنت الاخت و بنت ابن الاخ والاخت وعممة الاب ولولعلت وكذلك عممة الام وخالة الام ولولعلت وكذلك خالة الاب وجدة الزوجة ولولعلت و بنت الربيبة ولولسفلت وكذلك بنت الربيب وزوجة ابن الابن وابن البنت والجمع بين المرأة وعمتها وأخالتها وسياق في باب مفرد ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقد قدم في باب مفرد بيان ما قيل انه يستثنى من ذلك (قوله وجمع عبد الله بن جعفر) أي ابن أبي طالب (بين بنت علي وامرأة علي) كانه أشار بذلك الى دفع من يتخيل ان العلة في منع الجمع بين الاختين ما يقع بينهما من القطيعة فيطرده الى كل قريبتين ولو بالصحارة فمن ذلك الجمع بين المرأة و بنت زوجها والاثرا المذكور وصله البغوي في الجمعيات من طريق عبد الرحمن بن مهران انه قال جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي ليلي بنت مسعود وأخرجهم سعيد بن منصور من وجه آخر فقال ليلي بنت مسعود النهرلية وأم كلثوم بنت علي لفاطمة فكانتا امرأتين وقوله لفاطمة أي من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تعارض بين الرويتين في زينب وأم كلثوم لانه تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليلي في عصمته وقد وقع ذلك مبينا عند ابن سعد (قوله وقال ابن سيرين لا بأس به) وصله سعيد بن منصور عنه بسند صحيح وأخرجهم ابن أبي شيبة مطولا من طريق أيوب عن عكرمة بن خالد أن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقف وابنته أي من غيرها قال أيوب فستل عن ذلك ابن سيرين فلم ير به بأسا وقال بنت أن رجلا كان بمصر اسمه جبلة جمع بين امرأة رجل و بنته من غيرها وأخرج الدارقطني من طريق أيوب أيضا عن ابن سيرين أن رجلا من أهل مصر كانت له حبيبة يقال له جبلة فذكره (قوله وكرهه الحسن بن مرة ثم قال لا بأس به) وصله الدارقطني في آخر الاثر الذي قبله بلفظ وكان الحسن يكرهه وأخرج أبو عبيد في كتاب النكاح من طريق سلمة بن علقمة قال اني جالس عند الحسن اذ سأله رجل عن الجمع بين البنت وامرأة زوجها فكرهه فقال له بعضهم يا أبا سعيد هل ترى به بأسا فنظر ساعة ثم قال ما أرى به بأسا وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة انه كرهه وعن سليمان بن يسار ومجاهد والشعبي انهم قالوا لا بأس به (قوله وجمع الحسن بن الحسن بن علي بن بنتي عم في ليلة) وصله عبد الرزاق وأبو عبيد من طريق عمرو بن دينار بهذا وزاد في ليلة واحدة بنت محمد بن علي و بنت عمر بن علي فقال محمد بن علي هو أحب اليانمنهما وأخرج عبد الرزاق أيضا والشافعي من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي فلم ينسب المرأتين ولم يذكر قول محمد بن علي وزاد فأصبح النساء لا يدرين أين يذهبن (قوله وكرهه جابر بن زيد للقطيعة) وصله أبو عبيد من طريقه وأخرج عبد الرزاق نحوه عن قتادة وزاد وليس يحرام (قوله وليس فيه تحريم لقوله

و جمع عبد الله بن جعفر  
بين ابنة علي وامرأة علي  
وقال ابن سيرين لا بأس به  
وكرهه الحسن بن مرة ثم  
قال لا بأس به وجمع الحسن  
ابن الحسن بن علي بن ابنتي  
عم في ليلة وكرهه جابر بن زيد  
للقطيعة وليس فيه تحريم  
للقوله



تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم) هذا من تفقه المصنف وقد صرح به قتادة قبله كما ترى وقد قال ابن المنذر لأعلم أحداً بطل هذا النكاح قال وكان يلزم من يقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله للقطيعة أي لأجل وقوع القطيعة بينهما لما يوجبها التنافس بين الضرتين في العادة وسبب إتيان التصریح بهذه العلة في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها بل جاء ذلك منصوباً في جميع القسريات فأخرج أبو داود وابن أبي شيبه من مرسل عيسى بن طلحة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة وأخرج الخلال من طريق اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليلى وعن زفر أيضاً ولكن انعقد الإجماع على خلافه نقله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما (قوله) وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته (هذا مضمون ابن عباس إلى أن المراد بالنهي عن الجمع بين الاختين إذا كان الجمع بعقد التزويج وهذا لا أثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في رجل زني بأخت امرأته قال تخطي حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله وأخرجه ابن أبي شيبه من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال جاوزه حرمين إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته وهذا قول الجمهور وخالف فيه طائفة كما سيأتي (قوله) ويروي عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبى أن أدخله فيه فلا يتروجن أمه ويحیی هذا غير معروف ولم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بها لا تحرم عليه امرأته ويذكر عن

تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته ويروي عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبى أن أدخله فيه فلا يتروجن أمه ويحیی هذا غير معروف ولم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بها لا تحرم عليه امرأته ويذكر عن

أبي نصر عن ابن عباس أنه حرمة) وصله الثوري في جامعه من طريقه ولفظه ان رجلا قال انه  
أصاب أم امرأته فقال له ابن عباس حرمت عليك امرأتك وذلك بعد أن ولدت منه سبعة أولاد  
كلهم بلغ مبالغ الرجال (قوله) وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس) كذلك أكثر وفي  
رواية ابن المهدي عن المسعودي لا يعرف سماعه وهي أوجه وأبو نصر هذا بصري أسدي وثقه  
أبو زرعة وفي الباب حديث ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ هي فوعا من نظر إلى  
فرج امرأته لم تحل له أمها ولا بنتها واسناده مجهول قاله البيهقي (قوله) ويروى عن عمران بن حصين  
والحسن وجابر بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه) أما قول عمران فوصله عبد الرزاق  
من طريق الحسن البصري عنه قال فيمن أخبر بأم امرأته حرمتا عليه جميعا ولا بأس باسناده  
وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع وأما قول جابر بن زيد والحسن  
فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة عنهما قال حرمت عليه امرأته قال قتادة لا تحرم غيرها  
لا يغشي امرأته حتى تنقضي عده التي زنى بها وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بلفظ  
إذا أخبر بأم امرأته أو ابنة امرأته حرمت عليه امرأته وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة  
قال قال يحيى بن يعمر الشعبي والله ما حرم حرام قط حلالا قط فقال الشعبي بلى لو صبت خرا  
على ما حرم شرب ذلك الماء قال قتادة وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي وأما قوله وقال بعض  
أهل العراق فلعله عني به الثوري فإنه ممن قال بذلك من أهل العراق وقد أخرج ابن أبي شيبة  
من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج  
امرأة أو بنتها ومن طريق مغيرة عن إبراهيم وعامر هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأته قال  
حرمتا عليه كلاهما وهو قول أبي حنيفة وأصحابه قالوا إذا زنى بامرأة حرمت عليه أمها وبنتها  
وبه قال من غير أهل العراق عطاء والاوزاعي وأحمد واسحق وهي رواية عن مالك وأبي ذلك  
الجمهور ووجههم ان النكاح في الشرع انما يطلق على المعقود عليها لا على مجرد الوطء وأيضا  
فالزنا لا صدق فيه ولا عدة ولا ميراث قال ابن عبد البر وقد أجمع أهل الفتوى من المصارع على  
انه لا يحرم على الزاني تزويج من زنى بها ففسكاح أمها وبنتها أجوز (قوله) وقال أبو هريرة لا تحرم  
عليه حتى يلزق بالارض يعني حتى يجامع) قال ابن التين يلزق بفتح أوله وضبطه غيره بالضم وهو  
أوجه وبالفتح لازم وبالضم متعد يقال لزق به لزوقا ولزقه بغيره وهو كناية عن الجماع كما قال المصنف  
وكأنه أشار إلى خلاف الحنفية فإنهم قالوا لا تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والنظر إلى فرجها  
فالحاصل أن ظاهر كلام أبي هريرة أنها لا تحرم إلا ان وقع الجماع فيكون في المسئلة ثلاثة آراء  
فذهب الجمهور لا تحرم إلا بالجماع مع العقد والحنفية وهو قول عن الشافعي تلحق المباشرة  
بشهوة بالجماع لكونه استمتاعا ومحل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أما المحرم فلا يؤثر كالزنا  
والمذهب الثالث إذا وقع الجماع حلالا أو زنا أثر بخلاف مقدمانه (قوله) وجوزة سعيد بن  
المسيب وعروة والزهرى) أى أجاز والرجل أن يقيم مع امرأته ولو زنى بأمها أو أختها سواء  
فعل مقدمات الجماع أو جامع ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل بها ذلك وقدرى  
عبد الرزاق من طريق الحرث بن عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عن  
الرجل يزنى بالمرأة هل تحل له أمها فقال لا يحرم الحرام الحلال وعن معمر عن الزهرى مثله وعند

أبي نصر أن ابن عباس حرمة  
وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه  
من ابن عباس ويروى عن  
عمران بن حصين وجابر بن  
زيد والحسن وبعض أهل  
العراق قال يحرم عليه وقال  
أبو هريرة لا تحرم عليه حتى  
يلزق بالارض يعني حتى  
يجامع وجوزة ابن المسيب  
وعروة والزهرى

البيهقي من طريق يونس بن يزيد عن الزهري أنه سئل عن الرجل يفجر المرأة أيتزوج ابنتها فقال  
قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالا بحرام (قوله وقال الزهري قال علي لا يحرم وهذا امر سل)  
أما قول الزهري فوصله البيهقي من طريق يحيى بن أيوب عن عقيل عنه أنه سئل عن رجل وطئ أم  
امراً أنه فقال قال علي بن أبي طالب لا يحرم الحرام الحلال وأما قوله وهذا امر سل ففي رواية  
الكشيميني وهو امر سل أي منقطع فأطلق المرسل على المنقطع كما تقدم في فضائل القرآن  
والخطب فيه سهل والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** ورباً بكم اللاتي في جواركم من نسائكم  
اللاتي دخلتم بهن هذه الترجمة معقودة لتفسير الريبة وتفسير المراد بالدخول فاما الريبة فهي  
بنت امرأة الرجل قيل لها ذلك لان امر بوبة وغلط من قال هو من التريبة وأما الدخول ففيه  
قولان أحدهما ان المراد به الجماع وهو أصح قولي الشافعي والقول الآخر وهو قول الأئمة  
الثلاثة المراد به الخلوة (قوله وقال ابن عباس الدخول والميسس واللماس هو الجماع) تقدم  
ذكر من وصله عنه في تفسير المائدة وفيه زيادة وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله  
الزني قال قال ابن عباس الدخول والتغشي والافضاء والمباشرة والرفق واللمس الجماع الا ان  
الله حي كريم يكنى بما شاء عما شاء (قوله ومن قال بنات ولدها هن من بناتها في التحريم) سقط  
من هنا الى آخر الترجمة من رواية أبي ذر عن السرخسي وقد تقدم حكم ذلك في الباب الذي قبله  
(قوله اقول النبي صلى الله عليه وسلم لام حبيبة الخ) قد وصله في الباب ووجه الدلالة من عموم  
قوله بناتكن لان بنت الابن بنت (قوله وكذلك حلائل ولدا البنات من حلائل الابناء) أي  
مثلهن في التحريم وهذا بالاتفاق فكذلك بنات البنات والبنات البنات (قوله وهل تسمى  
الريبة وان لم تكن في حجره) أشار بهذا الى ان التقييد بقوله في جواركم هل هو للعالم أو يعتبر فيه  
مفهوم المخالفة وقد ذهب الجمهور الى الاول وفيه خلاف قديم أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر  
 وغيرهما من طريق ابراهيم بن عبيد عن مالك بن أنس قال كانت عندي امرأة قد ولدت لي غامت  
فوجدت عليها فلقيت علي بن أبي طالب فقال لي مالك فأخبرته فقال ألهها ابنة يعني من غيرك قلت  
نعم قال كانت في حجرك قلت لا هي في الطائف قال فأنكحها قلت فأين قوله تعالى ورباً بكم قال  
انها لم تكن في حجرك وقد دفع بعض المتأخرين هذا الاثر وادعى نفي ثبوته بان ابراهيم بن عبيد  
لا يعرف وهو عجيب فان الاثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق ابراهيم بن عبيد بن  
رفاعة و ابراهيم ثقة تابعي معروف وأبوه وجده صحابيان والاثري صحيح عن علي وكذا صح عن عمر  
انه أفتى من سأله اذ تزوج بنت رجل كانت تحت جدتها ولم تكن البنت في حجره أخرجه أبو عبيد  
وهذا وان كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو عبيد للجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم فلا  
تعرضن علي بناتكن قال فعم لم يقيد بالحجر وهذا فيه نظر لان المطلق محمول على المقيد ولولا  
الاجماع الحادث في المسئلة ونسرة المخالف لكان الاخذ به أولى لان التحريم جاء مشروطاً بامر من  
أن تكون في الحجر وان يكون الذي يريد التزويج قد دخل بالام فلا تحرم بوجود أحد الشرطين  
واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم لو لم تكن ربيتي ما حلت لي وهذا وقع في بعض طرق  
الحديث كما تقدم وفي أكثر طرقه لو لم تكن ربيتي في حجرى فقيد بالحجر كما قيده القرآن فقوى  
اعتباره والله أعلم (قوله ودفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيته الى من يكفلها) هذا طرف

وقال الزهري قال علي  
لا يحرم وهذا امر سل \* (باب  
ورباً بكم اللاتي في جواركم  
من نسائكم اللاتي دخلتم  
بهن) \* وقال ابن عباس  
الدخول والميسس واللماس  
هو الجماع ومن قال بنات  
ولدها هن من بناتها في التحريم  
لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم لام حبيبة لا تعرضن  
علي بناتكن ولا اخواتكن  
وكذلك حلائل ولدا البنات  
هن حلائل الانعام وهل  
تسمى الريبة وان لم تكن  
في حجره ودفع النبي صلى الله  
عليه وسلم ربيته الى من  
يكفلها

وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابنا \* حدثنا الجيدى (١٣٧) حدثنا سفيان حدثنا هشام عن أبيه عن

زينب عن أم حبيبة قالت قلت يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان قال فأفعل ماذا قلت تنكح قال أتحبين قلت لست لك بمخلصة وأحب من شركني فبك أنتي قال أنها لا تحل لي قلت بلغني أنك تخطب قال ابنة أم سلمة قلت نعم قال لو لم تكن ربيتي ما حلت لي أرضعتني وأبأها ثوبية فلا تعرض علي بناتكن ولا أخواتكن \* وقال الليث حدثنا هشام درة بنت أم سلمة \* (باب وأن تجمعوا بين الاختين الاما قد سلف) \* حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير أخبره أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة قالت قلت يا رسول الله انكح أختي بنت أبي سفيان قال وتحمين قلت نعم لست لك بمخلصة وأحب من شاركني في خير أختي فقال النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك لا يحل لي قلت يا رسول الله فوالله أنا لتحدث أنك تريد أن تنكح درة بنت أبي سلمة قال بنت أم سلمة فقلت نعم قال فوالله لو تكن في حجرى ما حلت لي أنها لابنة أخي من الرضاة

من حديث وصله البزار والحاكم من طريق أبي اسحق عن فروة بن نوفل الاشجعي عن أبيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم دفع اليه زينب بنت أم سلمة وقال انما أنت ظئري قال فذهب بها ثم جاء فقال ما فعلت الجويرية قال عند أمها يعني من الرضاة وجئت لتعلمي فذكر حديثا فيما يقرأ عند النوم وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة بدون القصة وأصل قصة زينب بنت أم سلمة عند أحمد وصححه ابن حبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخبرته أنها لما قدمت المدينة فذكرت القصة في هجرتها ثم موت أبي سلمة قالت فلما وضعت زينب جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني الحديث وفيه فجعل ياتينا فيقول أين زنا ب حتى جاء عمار هو ابن ياسر فاختلجها وقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته وكانت ترضعها فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أين زنا ب فقالت قريبة بنت أبي أمية وهي أخت أم سلمة وافقمتها عند ما أخذها عمار بن ياسر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني أتيتكم الليلة وفي رواية لا جد فجاء عمار وكان أحاها لا مها يعني أم سلمة فدخل عليها فانتشطها من حجرها وقال دعي هذه المقبوحة الحديث (قوله وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابنا) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في المناقب من حديث أبي بكره وفيه ان ابني هذا سيد يعني الحسن بن علي وأشار المصنف بهذا الى تقوية ما تقدم ذكره في الترجمة أن بنت ابن الزوجة في حكم بنت الزوجة ثم ساق حديث أم حبيبة قلت يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا وقوله أرضعتني وأبأها ثوبية هو بفتح الهمزة والموحدة الحفيفة وثوبية بالرفع الفاعل والضمير لبنت أم سلمة والمعنى أرضعتني ثوبية وأرضعت والدرة بنت أبي سلمة وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال أرضعتني وأبأها سلمة وانما نهيت على ذلك لان صاحب المشرق نقل أن بعض الرواة عن أبي ذر رواها بكسر الهمزة وتشديد التثنية فصحف ويكفي في الرد عليه قوله في الرواية الاخرى انها ابنة أخي من الرضاة ووقع في رواية لمسلم أرضعتني وأبأها أم سلمة (قوله وقال الليث حدثنا هشام درة بنت أم سلمة) يعني أن الليث رواه عن هشام بن عروة بالاسناد المذكور فسمى بنت أم سلمة درة وكانته رمز بذلك الى غلط من سماها زينب وقد قدمت أنها في رواية الجيدى عن سفيان وأن المصنف أخرجه عن الجيدى فلم يسعها وقد ذكر المصنف الحديث أيضا في الباب الذي بعده من طريق الليث أيضا عن ابن شهاب عن عروة فسميها أيضا درة (قوله وأن تجمعوا بين الاختين) أو ردفه حديث أم حبيبة المذكور لقوله فلا تعرض علي بناتكن ولا أخواتكن والجمع بين الاختين في التزويج محرم بالاجماع سواء كانتا شقيقتين أم من أب أم من أم وسواء النسب والرضاع واختلف فيما اذا كانتا بملك اليمين فأجاز بعض السلف وهور رواية عن أحمد والجمهور وقفها المصار على المنع ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها وأختها وحكاية الثوري عن الشيعة (قوله بأنك تنكح المرأة على عمتها) ماى ولا على خالتها وهذا اللفظ رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن المبارك باسناد حديث الباب وكذا هو عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة (قوله عاصم) هو ابن سليمان البصري الاحول (قوله الشعبي

(١٨ - فتح الباري سع)

أرضعتني وأبأها سلمة وثوبية فلا تعرض علي بناتكن ولا أخواتكن \* (باب لا تنكح المرأة على عمتها) \* حدثنا عبد الله أخبرنا عبد الله أخبرنا عاصم عن الشعبي

سمع جابرا) كذا قال عاصم وحده (قوله وقال داود وابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة) أما رواية داود وهو ابن أبي هند فوصلها أبو داود والترمذي والدارمي من طريقه قال حدثنا عاصم هو الشعبي أبنا أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنسك المرأة على عمتها أو المرأة على خالتها أو العمة على بنت أخيها أو الخالة على بنت أختها أو الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى لفظ الدارمي والترمذي نحوه ولفظ أبي داود لا تنسك المرأة على عمتها ولا على خالتها وأخرجه مسلم من وجه آخر عن داود بن أبي هند فقال عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فكان لداود فيه شيخين وهو محفوظ لابن سيرين عن أبي هريرة من غير هذا الوجه وأما رواية ابن عون وهو عبد الله فوصلها النسائي من طريق خالد بن الحارث عنه بلفظ لا تزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها ووقع لنا في فوائده أبي محمد بن أبي شريح من وجه آخر عن ابن عون بلفظ نهى أن تنسك المرأة على ابنة أخيها أو ابنة أختها والذي يظهر أن الطريقتين محفوظتان وقد رواه جاد بن سلمة عن عاصم عن الشعبي عن جابر وأبي هريرة لكن نقل البيهقي عن الشافعي أن هذا الحديث لم يروى من وجه يثبت أهل الحديث إلا عن أبي هريرة وروى من وجوه لا يثبتها أهل العلم بالحديث قال البيهقي هو كما قال قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأنس وأبي سعيد وعائشة وليس فيها شيء على شرط الصحيح وإنما اتفقوا على إثبات حديث أبي هريرة وأخرج البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه قال والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ والصواب رواية ابن عون وداود بن أبي هند اه وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة والحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح أخرجهما النسائي من طريق ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر والحديث محفوظ أيضا من أوجه عن أبي هريرة فلكل من الطريقتين ما يعضده وقول من نقل البيهقي عنهم تضعيف حديث جابر معارض بتصحیح الترمذي وابن حبان وغيرهما له وكفى بتخصيص البخاري له موصولا قوة قال ابن عبد البر كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة يعني من وجه يصح وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن أبي هريرة والخدينان جميعا صحيحان وأما من نقل البيهقي أنهم روه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله وفي الباب لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أنس أو زاد بدلهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة ووقع لي أيضا من حديث أبي الدرداء ومن حديث عتاب بن أسيد ومن حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود فصار عدة من رواه غير الأولين ثلاثة عشر نفسا وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى والبرار والطبراني وابن حبان وغيرهم ولولا خشية التطويل لا وردت مفضلة لكن في لفظ حديث ابن عباس عند ابن أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين العمتين والخاليتين وفي روايته عند ابن حبان نهى أن تزوج المرأة على العمة والخالة وقال انك إن أذا فعلت ذلك قطعن أرحامكن قال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكره وقول من لقيته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك وقال الترمذي بعد تحريمه العمل على هذا عند عامة أهل العلم لأن تعلم بينهم اختلافًا أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ولأن تنسك المرأة على عمتها أو خالتها وقال

سمع جابر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنسك المرأة على عمتها أو خالتها وقال داود وابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة \* حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم وانما قال بالجواز فرقة من الخوارج واذا ثبت  
الحكم بالسنة وافترق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه وكذا نقل الاجماع ابن  
عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي وهو أحد الفقهاء  
القدماء من أهل البصرة وهو يفتح الموحدة وتشديد المثناة واستثنى النووي طائفة من  
الخوارج والشيعة واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه اختار الخوارج الجمع بين الاختين وبين  
المرأة وعمتها وخالتهما ولا يعتد بخلافهم لانهم مروا من الدين اه وفي نقله عنهم جواز الجمع بين  
الاختين غلط بين فان عمدتهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها البتة وانما يردون الاحاديث  
لاعتقادهم عدم الثقة بنقلها وتحریم الجمع بين الاختين بتصوص القرآن ونقل ابن دقيق العيد  
تحریم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين الخالف (قوله لا يجمع ولا ينكح) كله في  
الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهي قاله القرطبي (قوله على عمها)  
ظاهره تخصيص المنع بما اذا تزوج احداهما على الاخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معا  
فان جمع بينهما بعد بطلان أو مر تباطل الثاني (قوله في الرواية الاخيرة فترى) بضم النون أى  
نظن وبفتحها أى نعتقد (قوله حالة أبيها بتلك المنزلة) أى من التحريم (قوله لان عروة حدثني  
الح) في اخذ هذا الحكم من هذا الحديث نظروا كأنه أراد الحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب  
كما يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ولما كانت حالة الاب من الرضاع لا يحل نكاحها فكذلك حالة  
الاب لا يجمع بينها وبين بنت ابن أخيها وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور قال النووي  
احتج الجمهور بهذه الاحاديث وخصوا بها عموم القرآن في قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم  
وقد ذهب الجمهور الى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الأحاد وانفصل صاحب الهداية من  
الحنفية عن ذلك بأن هذا من الاحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بمثلها والله أعلم  
❦ (قوله باب الشغار) بمجهتين مكسورا الاولى (قوله نهى عن الشغار) في  
رواية ابن وهب عن مالك نهى عن نكاح الشغار ذكره ابن عبد البر وهو مراد من حذفه (قوله  
والشغار أن يزوج الرجل ابنته الح) قال ابن عبد البر ذكر تفسير الشغار جميع رواة مالك  
عنه (قلت) ولا يرد على إطلاقه أن أبا داود أخرجه عن القعني فلم يذكر التفسير وكذا أخرجه  
الترمذي من طريق معن بن عيسى لانهما اختصرا ذلك في تصنيفهما والافسد أخرجه  
النسائي من طريق معن بالتفسير وكذا أخرجه الخطيب في المدرج من طريق القعني نعم  
اختلف الرواة عن مالك فيمن ينسب اليه تفسير الشغار فالأكثر لم ينسبوه لاحد ولهذا قال  
الشافعي فيما حكاه البيهقي في المعرفة لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن ابن عمر  
أو عن نافع أو عن مالك ونسبه محرز بن عون وغيره لمالك قال الخطيب تفسير الشغار ليس من  
كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع وقد بين ذلك ابن مهدي  
والقعني ومحرز بن عون ثم ساقه كذلك عنهم ورواية محرز بن عون عند الاسماعلي والدارقطني  
في الموطآت وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت أن الشغار  
أن يزوج الرجل الى آخره وهذا دل على أن التفسير من منقول مالك لا من مقوله ووقع عند  
المصنف كما سيأتي في كتاب ترك الحيل من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير

لا يجمع بين المرأة وعمتها  
ولا بين المرأة وخالتهما \* حدثنا  
عبدان أخبرنا عبد الله قال  
أخبرني يونس عن الزهري  
قال حدثني قبيصة بن ذؤيب  
أنه سمع أبا هريرة يقول نهى  
النبي صلى الله عليه وسلم أن  
تنكح المرأة على عمها والمرأة  
وخالها فترى حالة أبيها بتلك  
المنزلة لان عروة حدثني عن  
عائشة قالت حرما من  
الرضاعة ما يحرم من النسب  
\* (باب الشغار) \* حدثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا  
مالك عن نافع عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهى  
عن الشغار والشغار أن  
يزوج الرجل ابنته على أن  
يزوجه الاخر ابنته ليس  
بينهما صداق



الشغار من قول نافع ولفظه قال عبيد الله بن عمر قلت لنافع ما الشغار فذكره فلعلم مالكا أيضا نقله عن نافع وقال أبو الوليد الباجي الظاهر أنه من جملة الحديث وعليه يحمل حتى يتبين أنه من قول الراوى وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه أن لا يكون في نفس الامر مرفوعا فقد ثبت ذلك من غير رواية فعند مسلم من رواية أبي أسامة وابن عمير عن عبيد الله بن عمر أيضا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال وزاد ابن عمير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجنى ابتك وأزوجك ابنتى وزوجنى أختك وأزوجك أختى وهذا يحتمل أن يكون من كلام عبيد الله بن عمر فيرجع الى نافع ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ويؤيد الاحتمال الثانى وروده فى حديث أنس وجابر وغيرهما أيضا فأخرج عبد الرزاق عن معمر عن ثابت وأبان عن أنس مرفوعا لا شغار فى الاسلام والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته وروى البيهقى من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا نهى عن الشغار والشغار أن ينكح هذه بهذه بغير صداق هذه صدق هذه وبضع هذه صدق هذه وأخرج أبو الشيخ فى كتاب النكاح من حديث أبي ربحانة أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاغرة والمشاغرة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلا مهر قال القرطبي تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فان كان مرفوعا فهو المقصود وان كان من قول الصحابي فمقبول أيضا لانه أعلم بالمقال وأقعد بالحال اه وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر فى الشغار الممنوع ظاهر الحديث فى نفسه فانه فيه وصفين أحدهما تزويج كل من الوليين وليته للآخر بشرط أن يتزوج به وليته والثانى خلو بضع كل منهما من الصداق فنهى عن اعتبارهما معا حتى لا يمنع مثلا اذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وان لم يذكر الصداق أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق وذهب أكثر الشافعية الى أن على النهى الاشتراك فى البضع لان بضع كل منهما بصير مورد العقد وجعل البضع صداقا مخالفا ليراد عقد النكاح وليس المقضى للبطلان ترك ذكر الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية الصداق واختلفوا فيما اذا لم يصرح بذلك بالبضع فالاصح عندهم الصحة ولكن وجد نص الشافعى على خلافه ولفظه اذا زوج الرجل ابنته أو المرأة بلى أمرها من كانت لا آخر على أن صداق كل واحدة بضع الاخرى أو على أن ينكحه الاخرى ولم يسم أحدهما الواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منسوخ هكذا ساقه البيهقى بإسناده الصحيح عن الشافعى قال وهو الموافق للتفسير المنقول فى الحديث واختلف نص الشافعى فيما اذا سمي مع ذلك مهر اقصر فى الاملاء على البطلان وظاهر نصه فى المختصر الصحة وعلى ذلك اقصر فى النقل عن الشافعى من نقل الخلاف من أهل المذاهب وقال الفقيه العله فى البطلان التعليق والتوقيف فكانه يقول لا ينعقد لك نكاح بنتى حتى ينعقد لك نكاح بنتك وقال الخطابي كان ابن أبي هريرة يشبهه بزوج تزوج امرأة ويستثنى عضوا من أعضائها وهو بما لا خلاف فى فساده وتقرير ذلك أنه يزوج وليته ويستثنى بضعها حيث يجعله صداقا للآخرى وقال الغزالي فى الوسيط صورته الكاملة أن يقول زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقا للآخرى ومهما انعقد نكاح ابنتى انعقد نكاح ابنتك قال شيخنا فى شرح الترمذى ينبغى أن

يزاد ولا يكون مع البضع شيء آخر ليكون متفقاً على تحريمه في المذهب ونقل الخرق أن أجد نص على أن علة البطلان ترك ذكر المهر ورجح ابن تيمية في الحرر أن العلة التشريك في البضع وقال ابن دقيق العيد مانص عليه أجد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صدق بينهما فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر الملائمة لجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة ففيه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي ويؤيده حديث أبي ربحانة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته فالجمهور على البطلان وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده وحكاها ابن المنذر عن الأوزاعي وذهب الحنفية إلى صحته ووجوب مهر المثل وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد وإسحاق وأبي ثور وهو قول على مذهب الشافعي لاختلاف الجهة لكن قال الشافعي إن النساء محرمات إلا ما أحل الله أو ملك يمين فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم \* (تنبيه) \* ذكر البنت في تفسير الشغار مثلاً وقد تقدم في رواية أخرى ذكر الاخت قال النووي أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنات في ذلك والله أعلم **ب** (قوله) **هل للمرأة أن تهب نفسها ل أحد** أي فيحل له نكاحها بذلك وهذا تناول صورتين أحدهما مجرد الهبة من غير ذكر مهر والثاني العقد بلفظ الهبة فالصورة الأولى ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح وأجازته الحنفية والأوزاعي ولكن قالوا يجب مهر المثل وقال الأوزاعي إن تزوج بلفظ الهبة وشرط أن لا مهر لم يصح النكاح وحجة الجمهور قوله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين فعدوا ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في المآل وأجاب المجيزون عن ذلك بأن المراد أن الواهبة تختص به لا مطلق الهبة والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة إلى أن النكاح لا يصح إلا باقظ النكاح أو التزويج لأنهما الصريحان اللذان ورد بهما القرآن والحديث وذهب الأكر إلى أنه يصح بالكآيات واحتج الطحاوي لهم بالقياس على الطلاق فإنه يجوز بصرائحه وبكآياته مع القصد (قوله) **حدثنا هشام** هو ابن عروة عن أبيه قال كانت خولة (هذا مرسل لأن عروة لم يدرك زمن القصة لكن السياق يشعر بأنه جله عن عائشة وقد ذكر المصنف عقب هذه الطريق رواية من صرح فيه بذكر عائشة تعليقا وقد تقدم في تفسير الأحزاب من طريق أبي أسامة عن هشام كذلك موصولاً (قوله) **بنت حكيم** أي ابن أمية بن الأوقص السلية وكانت زوج عثمان بن مظعون وهي من السابقات إلى الإسلام وأمها من بنى أمية (قوله) **من اللاتي** وهن) وكذا وقع في رواية أبي أسامة المذكورة قالت كنت أغار من اللاتي وهن أنفسهن وهذا يشعر بتعدد الواهبات وقد تقدم تفسيرهن في تفسير سورة الأحزاب ووقع في رواية أبي سعيد المؤتب الاتي ذكرها في المعلقات عن عروة عن عائشة قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم وهذا محمول على تأويل أنها السابقة إلى ذلك أو نحو ذلك من الوجوه التي لا تقتضي الحصر المطلق (قوله) **فقال عائشة أما تستحي المرأة أن تهب نفسها** وفي رواية محمد بن بشر الموصولة عن عائشة أنها كانت تعير اللاتي وهن أنفسهن (قوله) **أن تهب نفسها** زاد في رواية محمد بن بشر بغير صداق (قوله) **فلما نزلت ترجي من تشاء** في رواية عبيدة بن سليمان فأنزل

\* (باب هل للمرأة أن تهب نفسها ل أحد) \* حدثنا محمد ابن سلام حدثنا ابن فضيل حدثنا هشام عن أبيه قال كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهن أنفسهن للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت عائشة أما تستحي المرأة أن تهب نفسها للرجل فلما نزلت ترجي من تشاء منهن قلت يا رسول الله -

الله ترجي وهذا أظهر في أن نزول الآية بهذا السبب قال القرطبي حملت عائشة على هذا التقييد  
 الغيرة التي طبعت عليها النساء والافقد علمت أن الله أباح لنبيه ذلك وأن جميع النساء لو لم يكن له  
 رقهن لكان قليلا (قوله ما أرى ربك الا يسارع في هواله) في رواية محمد بن بشراني لا يرى ربك  
 يسارع لك في هواله أي في رضاك قال القرطبي هذا قول أبرزة الدلال والغيرة وهو من نوع قولها  
 ما أجد كما ولا أجد الا الله والا فاضافة الهوى الى النبي صلى الله عليه وسلم لا تحمل على ظاهره لانه  
 لا ينطق عن الهوى ولا يفعل بالهوى ولو قالت الى مرضاتك لكان أليق ولكن الغيرة يعتقر  
 لاجلها اطلاق مثل ذلك (قوله رواه أبو سعيد المؤدب ومحمد بن بشر وعبدية عن هشام عن أبيه  
 عن عائشة يزيد بعضهم على بعض) أما رواية أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها  
 ابن مردويه في التفسير واليهيقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصرا كما نهت عليه  
 قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم حسب وأما رواية محمد بن بشر  
 فوصلها الامام أحمد عنه بتمام الحديث وقد بينت ما فيه من زيادة وفائدة وأما رواية عبدية وهو  
 ابن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي نخور رواية محمد بن بشر (قوله  
 باب نكاح المحرم) كأنه يحنج الى الجواز لانه لم يذكري الباب شيئا غير حديث ابن عباس  
 في ذلك ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنده على شرطه (قوله أخبرنا عمرو) هو ابن دينار وجابر  
 ابن زيد هو أبو الشعثاء (قوله تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم) تقدم في أواخر الحج من  
 طريق الاوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ تزوج ميمونة وهو محرم وفي رواية عطاء المذكورة  
 عن ابن عباس عند النساء تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم جعلت أمرها  
 الى العباس فأنكحها اياه وتقدم في عمرة القضاء من رواية عكرمة بلفظ حديث الاوزاعي وزاد  
 وبنائها وهي حلال وماتت بسرف قال الاثرم قلت لاجدان أبا ثور يقول بأى شيء يدفع حديث  
 ابن عباس أى مع صحته قال فقال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وميمونة تقول  
 تزوجني وهو حلال اه وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح  
 أخرجه مسلم ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على أنه من خصائص  
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن عبد البر اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه  
 تزوجها وهو حلال جاءت من طرق شتى وحديث ابن عباس صحيح الاسناد لكن الوهم الى  
 الواحد أقرب الى الوهم من الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يمارضا فطلب الحجة من غيرهما  
 وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد اه وقد تقدم في أواخر كتاب الحج  
 البحث في ذلك لمخاوان منهم من حمل حديث عثمان على الوطء وتعب بأنه ثبت فيه لا ينكح  
 بفتح أوله ولا ينكح بضم أوله ولا يخطب ووقع في صحيح ابن حبان زيادة ولا يخطب عليه ويتبرج  
 حديث عثمان بأنه تقعيد قاعدة وحديث ابن عباس واقعة عين تحتل أنواعا من الاحتمالات  
 فنهأ أن ابن عباس كان يرى أن من قلده الهدى يصير محرما كما تقدم تقرير ذلك عنه في كتاب الحج  
 والنبي صلى الله عليه وسلم كان قلده الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة فيكون اطلاقه أنه  
 صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أى عقد عليها بعد أن قلده الهدى وإن لم يكن تلبس بالاحرام  
 وذلك أنه كان أرسل اليها أبا رافع يخطبها فجعلت أمرها الى العباس فزوجها من النبي صلى الله

ما أرى ربك الا يسارع في  
 هواله رواه أبو سعيد  
 المؤدب ومحمد بن بشر وعبدية  
 عن هشام عن أبيه عن  
 عائشة يزيد بعضهم على  
 بعض (باب نكاح المحرم)\*  
 حدثنا مالك بن اسمعيل  
 أخبرنا بن عيينة أخبرنا عمرو  
 حدثنا جابر بن زيد قال أنبأنا  
 ابن عباس رضي الله عنهما  
 تزوج النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو محرم

عليه وسلم وقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من طريق مطر الوراق عن  
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج  
 ميمونة وهو حلال وبنيها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا نعلم أحدا أسنده  
 غير جاد بن زيد عن مطر ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسل ومنها أن قول ابن عباس تزوج  
 ميمونة وهو محرم أي داخل الحرام أو في الشهر الحرام قال الأعشى \* قتلوا كسرى بليل محروما \*  
 أي في الشهر الحرام وقال آخر \* قتلوا ابن عفان الخليفة محروما \* أي في البلد الحرام وإلى هذا  
 التأويل جنح ابن حبان فجزم به في صحيحه وعارض حديث ابن عباس أيضا حديث يزيد بن الأصم  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال أخرجه مسلم من طريق الزهري قال وكانت  
 خالته كما كانت خالة ابن عباس وأخرج مسلم من وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وأما ابن  
 المسيب الذي أشار إليه أحمد فأخرجه أبو داود وأخرج البيهقي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن  
 ابن عباس الحديث قال وقال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وإن كانت خالته مات زوجها إلا  
 بعد ما أحل قال الطبري الصواب من القول عندنا أن نكاح المحرم فاسد لحديث عثمان  
 وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها ثم ساق من طريق أيوب قال أنبت أن الاختلاف في  
 زواج ميمونة انما وقع لان النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فانكحه  
 فقال بعضهم أنكحها قبل أن يحرم النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بعد ما أحرم وقد ثبت أن  
 عمر وعلي وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين امرأته ولا يكون هذا إلا عن ثبت  
 \* (تنبيه) \* قدمت في الحج أن حديث ابن عباس جامع مثله صحيحا عن عائشة وأبي هريرة فأما  
 حديث عائشة فأخرجه النسائي من طريق أبي سلمة عنه وأخرجه الطحاوي والبخاري من طريق  
 مسروق عنها وصححه ابن حبان وأكثروا ما أعل بالارسال وليس ذلك بقادح فيه وقال النسائي  
 أخبرنا عمرو بن علي أن أبا عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله قال  
 عمرو بن علي قلت لأبي عاصم أنت أعلمت علينا من الرقة ليس فيه عائشة فقال دع عائشة حتى  
 أنظر فيه وهذا اسناد صحيح لولا هذه القصة لكن هو شاهد قوي أيضا وأما حديث أبي هريرة  
 أخرجه الدارقطني وفي أسنده كامل أبو العلاء وفيه ضعف لكنه يعتضد بحديثي ابن عباس  
 وعائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد من بين الصحابة بأن النبي صلى الله عليه  
 وسلم تزوج وهو محرم وجاء عن الشعبي ومجاهد مرسل مثله أخرجهما ابن أبي شيبة وأخرج  
 الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أبا سعيد عن نكاح المحرم فقال لا بأس به  
 وهل هو كالبيع واسنده قوي لكنه قياس في مقابل النص فلا عبرة به وكان أنسا لم يبلغه حديث  
 عثمان **❦ (قوله ما)** نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيرا يعني  
 تزويج المرأة إلى أجل فاذا انقضى وقعت الفرقة وقوله في الترجمة أخيرا يفهم منه أنه كان مباحا  
 وأن النهي عنه وقع في آخر الأمر وليس في أحاديث الباب التي أوردها التصريح بذلك لكن  
 قال في آخر الباب إن عليا بين أنه منسوخ وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بالنهي عنها  
 بعد الاذن فيها وأقرب ما فيها عهد بالوفاء النبوية ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري قال كما

\* (باب نهى النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن نكاح المتعة  
 أخيرا) \* حدثنا مالك بن  
 اسمعيل حدثنا ابن عيينة  
 أنه سمع الزهري يقول

عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا بمتعة النساء فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة أشهد على أبي  
أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع وسأدكر الاختلاف في  
حديث سبرة هذا وهو ابن عبد بعد هذا الحديث الأول (قوله أخبرني الحسن بن محمد بن علي)  
أي ابن أبي طالب وأبوه محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية وأخوه عبد الله بن محمد أما الحسن  
فأخرج له البخاري غير هذا منها ما تقدم له في الغسل من روايته عن جابر ويأتي له في هذا الباب آخر  
عن جابر وسلمة بن الأكوع وأما أخوه عبد الله بن محمد فكنيته أبو هاشم وليس له في البخاري  
سوى هذا الحديث ووثقه ابن سعد والنسائي والمجلي وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة  
خيبر من كتاب المغازي وتأتي أخرى في كتاب الذبايح وأخرى في ترك الحيل وقرنه في المواضع  
الثلاثة بأخيه الحسن وذكر في التاريخ عن ابن عينة عن الزهري أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا  
محمد بن علي وكان الحسن أو ثقههما ولا جد عن سفيان وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا وكان  
عبد الله يتبع السبئية اه والسبئية بهملة ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ وهو من  
رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على رأيه ولما غاب على الكوفة وتبع قتله الحسين  
فقتلهم أحبته الشيعة ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب وكان من رأى السبئية موالاة  
محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم  
من أقربوه وزعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أبي هاشم هذا ومات أبو هاشم في آخر ولاية  
سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين (قوله عن أبيهما) في رواية الدارقطني في  
الموطآت من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني  
محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما (قوله أن عليا قال لابن عباس) سيأتي  
أن تحدثه له بهذا الحديث في ترك الحيل بلفظ ان عليا قيل له ان ابن عباس لا يرى بمتعة النساء  
بأسا وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني أن عليا سمع ابن عباس  
وهو يفتي في متعة النساء فقال أما علمت وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد  
عن الزهري بدون ذكر مالك ولفظه ان عليا مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء أنه لا بأس  
بها ولمسلم من طريق جويرية عن مالك بسنده أنه سمع على بن أبي طالب يقول لفلان انك رجل  
تائه وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضا تكلم على وابن عباس في متعة النساء فقال له  
على انك امرؤ تائه ولمسلم من جهة آخر أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال له مهلا يا ابن  
عباس ولا جد من طريق معمر رخص في متعة النساء (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
عن المتعة) في رواية أجدع عن سفيان نهى عن نكاح المتعة (قوله وعن لحوم الحمر الأهلية زمن  
خيبر) هكذا الجميع الرواة عن الزهري خيبر بالمعجمة أوله والراء آخره الاماروا عبد الوهاب  
الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال حين بهملة أوله ونونين أخرجه  
النسائي والدارقطني ونها على أنه وهم تفرد به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق  
أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خيبر على الصواب وأعرب من ذلك رواية اسحق بن راشد عن  
الزهري عنه بلفظ نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة وهو خطأ أيضا (قوله زمن خيبر) الظاهر  
أنه ظرف للامرين وحكى البيهقي عن الحميدي أن سفيان بن عينة كان يقول قوله يوم خيبر

أخبرني الحسن بن محمد بن  
علي وأخوه عبد الله عن  
أبيهما أن عليا رضي الله عنه  
قال لابن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى  
عن المتعة وعن لحوم الحمر  
الأهلية زمن خيبر حدثنا  
محمد بن بشار حدثنا غندر

يتعلق بالجر الاهلية لا بالمتعة قال البيهقي وما قاله محتمل يعني في روايته هذه وأما غيره فصريح أن  
الظرف يتعلق بالمتعة وقدم مضى في غزوة خيبر من كتاب المغازي ويأتي في الذبايح من طريق مالك  
بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الجمر الاهلية  
وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عيينة أيضا وسيأتي في ترك الحيل في رواية عبيد الله بن عمر عن  
الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وكذا أخرجه مسلم وزاد من طريقه  
فقال مهلا يا ابن عباس ولا جدم من طريق معمر بسنده أنه بلغه أن ابن عباس رخص في متعة  
النساء فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الجمر الاهلية  
وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك والدارقطني من طريق ابن  
وهب عن مالك ويونس وأسامه بن زيد ثلاثهم عن الزهري كذلك وذكر السهيلي أن ابن عيينة  
رواه عن الزهري بلفظ نهى عن أكل الجمر الاهلية عام خيبر وعن المتعة بعد ذلك أو في غير ذلك  
اليوم اه وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عيينة فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمر  
والجدي واسحق في مسانيدهم عن ابن عيينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه لكن منهم  
من زاد لفظ نكاح كما ينسبه وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن  
موسى والعباس بن الوليد وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وزهير  
ابن حرب جميعا عن ابن عيينة بمثل لفظ مالك وكذا أخرجه سعيد بن منصور وعن ابن عيينة لكن  
قال زمن بدل يوم قال السهيلي ويتصل بهذا الحديث تنبيه على أشكال لان فيه النهي عن نكاح  
المتعة يوم خيبر وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الاثر قال فالذي يظهر أنه وقع  
تقديم وتأخير في لفظ الزهري وهذا الذي قاله سبقه اليه غيره في النقل عن ابن عيينة فذكر ابن  
عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدي ذكر عن ابن عيينة أن النهي زمن خيبر عن لحوم  
الجر الاهلية وأما المتعة فكان في غير يوم خيبر ثم راجعت مسند الحميدي من طريق قاسم بن  
أصبغ عن أبي اسمعيل السلي عنه فقال بعد سياق الحديث قال ابن عيينة يعني أنه نهى عن  
لحوم الجمر الاهلية زمن خيبر ولا يعني نكاح المتعة قال ابن عبد البر وعلى هذا أكثر الناس وقال  
البيهقي يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى  
عنها فلا يتم احتجاج على الا اذا وقع النهي أخيرا لتقوم به الحجة على ابن عباس وقال أبو عوانة  
في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهى يوم خيبر عن لحوم الجمر وأما المتعة  
فسكت عنها وانما نهى عنها يوم الفتح اه والحامل لهؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد  
زمن خيبر كما أشار اليه البيهقي لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن عليا لم تبلغه الرخصة فيها يوم  
الفتح لوقوع النهي عنها عن قرب كما سيأتي بيانه ويؤيد ظاهر حديث علي ما أخرجه أبو عوانة  
وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلا سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال أن فلانا  
يقول فيها فقال والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خيبر وما كما مساحفين  
قال السهيلي وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روي في ذلك رواية من قال  
في غزوة تبوك ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء والمشهور في تحريمها أن ذلك كان  
في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وفي رواية عن الربيع



أخرجها أبو داود أنه كان في حجة الوداع قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح اه فتحصل مما أشار إليه ستة مواطن خبير ثم عمرة القضاء ثم الفتح ثم أوطاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وبقي عليه خذين لأنها وقعت في رواية قد نبهت عليها قبل فأما أن يكون ذهل عنها أو تركها عمد الخطار واثمها أو لكون غزوة أوطاس وحنين واحدة فأما رواية تبوك فأخرجها اسحق بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بثنية الوداع رأى مصابيح وسمع نساء يبكين فقال ما هذا فقالوا يا رسول الله نساء كانوا تمتعوا منهن فقال هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث وأخرجهم الحارثي من حديث جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كاتمت عنا بن يطفن برحلتنا فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له قال فغضب وقام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة فتواد عنا يومئذ فسميت ثنية الوداع وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد ما كانت قبلها ولا بعدها وهذه الزيادة منكورة من راويها عمرو بن عبيدوه وساقط الحديث وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق صحيحة عن الحسن بدون هذه الزيادة وأما غزوة الفتح فنثبت في صحيح مسلم كما قال وأما أوطاس فنثبت في مسلم أيضاً من حديث سلمة بن الأكوع وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وأما قوله لا مخالفة بين أوطاس والفتح ففيه نظر لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أوطاس في شوال وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة حتى حرمت ولفظه أنه غرامع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فأذن لنا في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي فذكر قصة المرأة إلى أن قال ثم استمتعت منها فلم أخرج حتى حرمتها وفي لفظ له رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً بين الركن والباب وهو يقول بمثل حديث ابن عمر وكان تقدم في حديث ابن عمر أنه قال يا أيها الناس اني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة وفي رواية أمرنا بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى نهانا عنها وفي رواية له أمر أصحابه بالمتعة من النساء فذكر القصة قال فكن معنا ثلاثاً ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهن وفي لفظ فقال إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة فأما أوطاس فلفظ مسلم رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها وظاهر الحديثين المغايرة لكن يحتمل أن يكون أطلق على عام الفتح عام أوطاس لتقاربهما ولو وقع في سياقه أنهم تمتعوا من النساء في غزوة أوطاس لما حسن هذا الجمع نعم ويعد أن يقع الأذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حرمت إلى يوم القيامة وإذا تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شيء بغيره إلا غزوة الفتح وأما غزوة خيبر وإن كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام أهل العلم ما تقدم وأما عمرة القضاء فلا يصح الإثرفيها لكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد وعلى تقدير ثبوته فله أنه أراد أيام خيبر لأنهما كانا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس سواء وأما قصة تبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا منهن في تلك الحالة فيحتمل أن يكون ذلك وقع قديماً ثم وقع التوديع منهن حينئذ والنهي أو كان النهي وقع قديماً

فلم يبلغ بعضهم فاستقر على الرخصة فلذلك قرن النهي بالغضب لتقدم النهي في ذلك على أن في  
 حديث أبي هريرة مقلاته من رواية مؤمل بن اسمعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال  
 وأما حديث جابر فلا يصح فانه من طريق عباد بن ~~كثير~~ وهو متروك وأما حجة الوداع فهو  
 اختلاف على الربيع بن سبرة والرواية عنه بانها في الفتح أصح وأشهر فان كان حفظه فليس في  
 سياق أبي داود سوى مجرد النهي فلعله صلى الله عليه وسلم أراد إعادة النهي ليشيع ويسمعه من  
 لم يسمعه قبل ذلك فلم يبق من المواطن كما قلنا محييا صريحا سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح وفي  
 غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم وزاد ابن القيم في الهدى أن الصحابة لم يكونوا يستمتعون  
 باليهوديات يعني فيقوى أن النهي لم يقع يوم خيبر ولم يقع هناك نكاح متعة لكن يمكن أن  
 يجاب بأن يهود خيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الاسلام فيجوز أن يكون هناك من  
 نسائهم من وقع التمتع بهن فلا ينقض الاستدلال بما قال قال الماوردي في الحاوي في تعيين  
 موضع تحريم المتعة وجهان أحدهما أن التحريم تكرر ليكون أظهر وأشرح حتى يعلم من لم يكن  
 علمه لانه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها والثاني أنها أبيت حرارا ولهذا قال  
 في المرة الاخيرة الى يوم القيامة اشارة الى أن التحريم الماضي كان مؤذنا بأن الاباحة تعقبه  
 بخلاف هذا فانه تحريم مؤبد لا تعقبه اباحة أصلا وهذا الثاني هو المعتمد ويرد الاول التصريح  
 بالاذن فيها في الموطن المتأخر عن الموطن الذي وقع التصريح فيه بتحريمها كما في غزوة خيبر ثم  
 الفتح وقال النووي الصواب أن تحريمها واباحتها وقامرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم  
 حرمت فيها ثم أبيت عام الفتح وهو عام أو طامس ثم حرمت تحريما مؤبدا قال ولا مانع من تكرير  
 الاباحة ونقل غيره عن الشافعي أن المتعة نسخت مرتين وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن  
 مسعود في سبب الاذن في نكاح المتعة وأنهم كانوا اذا غزوا اشتدت عليهم العزبة فأذن لهم في  
 الاستمتاع فلعل النهي كان يتكرر في كل موطن بعد الاذن فلما وقع في المرة الاخيرة أنها حرمت  
 الى يوم القيامة لم يقع بعد ذلك اذن والله أعلم والحكمة في جمع على بين النهي عن الجرو والمتعة أن  
 ابن عباس كان يرخص في الامرين معا وسيأتي النقل عنه في الرخصة في الجرا اهلية في أوائل  
 كتاب الاطعمة فرد عليه على في الامرين معا وأن ذلك وقع يوم خيبر فاما أن يكون على ظاهره  
 وأن النهي عنهم ما وقع في زمن واحد واما أن يكون الاذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ عليا القصر  
 مدة الاذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم والحديث في قصة تبوك على نسخ الجواز في السفر لانه نهى  
 عنها في أوائل انشاء السفر مع أنه كان سفر ابعدا والمشقة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في  
 نوبة كعب وكان علة الاباحة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها والله أعلم  
 والجواب عن قول السهيلي انه لم يكن في خيبر نساء يستمتع بهن ظاهر مما ينته من الجواب عن  
 قول ابن القيم لم تكن الصحابة يتمتعون باليهوديات وايضا فيقال كما تقدم لم يقع في الحديث  
 التصريح بأنهم استمتعوا في خيبر وانما فيه مجرد النهي فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان  
 حلالا وسبب تحليله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال كان غزوا وليس لنا شيء ثم قال  
 فرخص لنا أن نتكح المرأة بالثوب فأشار الى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء وكذا في  
 حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في

المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها فلما فحمت خبير وسع عليهم من المال ومن السبي  
 فناسب النهى عن المتعة لارتفاع سبب الاباحة وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة  
 بعد الضيق أو كانت الاباحة انما تقع في المغازي التي يكون في المسافة اليها بعدد ومشتقة وخير  
 بخلاف ذلك لانها بقرب المدينة فوقع النهى عن المتعة فيها اشارة الى ذلك من غير تقدم اذن فيها  
 ثم لما عادوا الى سفرة بعيدة المدة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم العزوبة اذن لهم في المتعة لكن  
 مقيد بثلاثة أيام فقط دفعا للحاجة ثم نهاهم بعد انقضائها عنها كما سأتى من رواية سلمة وهكذا  
 يجاب عن كل سفرة ثبت فيها النهى بعد الاذن وأما حجة الوداع فالذي يظهر أنه وقع فيها النهى  
 مجرد ان ثبت الخبر في ذلك لان الصحابة حجوا فيها بنسبهم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة  
 ولا طول عزبة ولا انخروج حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه  
 في تعيينها والحديث واحد في قصة واحدة فتعين الترجيح والطريق التي أخرجها مسلم مصرحة  
 بانها في زمن الفتح أخرج فتعين المصير اليها والله أعلم \* الحديث الثاني (قوله عن أبي جرة) هو  
 الضبي بالجيم والراء ورأيت بخط بعض من شرح هذا الكتاب بالمهملة والزاي وهو تعحيف (قوله  
 سمعت ابن عباس يستل) بضم أوله (قوله فرخص) أي فيها وثبتت في رواية الاسماعيلي (قوله  
 فقال له مولى له) لم أقف على اسمه صريحا وأظنه مكرومة (قوله انما ذلك في الحال الشديد وفي  
 النساء قوله أو فحوه) في رواية الاسماعيلي انما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل (قوله فقال ابن  
 عباس نعم) في رواية الاسماعيلي صدق وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر وأبو  
 أبي عمرة الانصاري قال رجل يعني لابن عباس وصرح به البيهقي في روايته انما كانت يعني  
 المتعة رخصة في أول الاسلام لمن اضطر اليها كالميتة والدم ولحم الخنزير ويؤيده ما أخرجه  
 الخطابي والفاكهى من طريق سعيد بن جبيرة قال قلت لابن عباس لقد سارت بقتيالك الركان  
 وقال فيها الشعراء يعني في المتعة فقال والله ما بهذا أقتب وما هي الا كالميتة لا تحل الا للمضطر  
 وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة وزاد في آخره ألا انما هي كالميتة والدم ولحم  
 الخنزير وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الغرر من الاخبار باسناد احسن منه  
 عن سعيد بن جبيرة بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وفي حديث سهل بن سعد  
 الذي أشرت اليه قريبا فحوه فهذه أخبار تقوى بعضها ببعض وحاصلها أن المتعة انما رخص  
 فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو موافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل النكاح وأخرج  
 البيهقي من حديث أبي ذر باسناد حسن انما كانت المتعة لحربنا وخوفنا وأما ما أخرجه  
 الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال انما كانت المتعة في أول الاسلام كان  
 الرجل يقدم البلد ليس له فيها معرفة في تزوج المرأة بقدر ما يقيم فتحفظ له متاعه فاسناده ضعيف  
 وهو شاذ يخالف لما تقدم من علة اباحتها \* الحديث الثالث (قوله قال عمرو) هو ابن دينار في  
 رواية الاسماعيلي من طريق ابن أبي الوزير عن سفيان عن عمرو بن دينار وهو غريب من حديث  
 ابن عينة قل من رواء من أصحابه عنه وانما أخرجه البخاري مع كونه معنعنا لوروده عن عمرو  
 ابن دينار من غير طريق سفيان نبه على ذلك الاسماعيلي وهو كما قال قد أخرجه مسلم من طريق  
 شعبة وروح بن القاسم وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح كلهم عن عمرو (قوله عن الحسن

حدثنا شعبة عن أبي جرة  
 قال سمعت ابن عباس يستل  
 عن متعة النساء فرخص  
 فقال له مولى له انما ذلك  
 في الحال الشديد وفي  
 النساء قوله أو فحوه فقال ابن  
 عباس نعم \* حدثنا علي  
 حدثنا سفيان قال عمرو عن  
 الحسن

ابن محمد) أي ابن علي بن أبي طالب ووقع في رواية ابن جريج الحسن بن محمد بن علي وهو الماضي ذكره في الحديث الأول وفي رواية شعبة المذكورة عن عمرو سمعت الحسن بن محمد (قوله عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع) في رواية روح بن القاسم تقديم سلمة على جابر وقد أدرتهما الحسن بن محمد جميعاً لكن روايته عن جابر أشهر (قوله كافي جيش) لم أقف على تعيينه لكن عند مسلم من طريق أبي العميس عن أبياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها \* (تبينه) ضبط جيش في جميع الروايات بفتح الجيم وسكون التثنية بعدها معجمة وحكى الكرماني أن في بعض الروايات حين بالمهملة ونونين باسم مكان الوقعة المشهورة ولم أقف عليه (قوله فأتانا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم أقف على اسمه لكن في رواية شعبة خرج علينا من أدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيشبه أن يكون هو بلال (قوله أنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا) زاد شعبة في روايته يعني متعة النساء وضبط فاستمتعوا بفتح المثناة وكسرها بلفظ الأمر ولفظ الفعل الماضي وقد أخرج مسلم حديث جابر من طرق أخرى منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن المتعة فقال فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن طريق عطاء عن جابر استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وأخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير سمعت جابراً نحوه وزاد حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث وقصة عمرو بن حريث أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه بهذا الإسناد عن جابر قال قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة فأقبحها عمرو وحبل فساله فاعترف قال فذلك حين نهى عنها عمر قال البيهقي في رواية سلمة ابن الأكوع التي حكيناها عن تخريج مسلم ثم نهى عنها ضبطناه نهى بفتح النون ورأيت في رواية معتدتها بالالف قال فان قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهاي في حديث سلمة عمر كافي حديث جابر قلنا هو محتمل لكن ثبت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع ابن سبرة بن معبد عن أبيه بعد الأذن فيه ولم تجد عنه الأذن فيه بعد النهي عنه فنهى عمر موافقاً لنهيه صلى الله عليه وسلم (قلت) وعامة أن يقال لعل جابراً ومن نقل عنه استمرارهم على ذلك بعده صلى الله عليه وسلم إلى أن نهى عنها عمر لم يبلغهم النهي ومما يستفاد أيضاً أن عمر لم ينه عنها اجتماعاً وانما نهى عنها مستنداً إلى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال لما ولي عمر خطب فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال صدع عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال ينكحون هذه المتعة بعد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه في صحيح ابن حبان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث وله شاهد صحيح عن سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي \* الحديث الرابع تقدمت له طريق في الذي قبله (قوله وقال ابن أبي ذئب الخ) وصله الطبراني والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب (قوله أيمار رجل وامرأة توافقا ف عشرة ما بينهما ثلاث ليال) وقع في رواية المستطلى بعشرة بالموحدة المكسورة بدل الفاء المفتوحة وبالفاء أصبح وهي رواية

ابن محمد عن جابر بن عبد الله  
وسلمة بن الأكوع قال كافي  
جيش فأتانا رسول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقال أنه قد أذن لكم أن  
تستمتعوا فاستمتعوا وقال  
ابن أبي ذئب حدثني أبياس  
ابن سلمة بن الأكوع عن  
أبيه عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أيمار رجل  
وامرأة توافقا ف عشرة  
ما بينهما ثلاث ليال

الاسماعيلي وغيره والمعنى أن اطلاق الاجل محمول على التقيد بثلاثة أيام بليالهن (قوله فان  
أحباً) أي بعد انقضاء الثلاث (أن يتزايداً) أي في المدة يعني تزايداً ووقع في رواية الاسماعيلي  
التصريح بذلك وكذا في قوله أن يتناركا أي يتفارقا تناركا وفي رواية أبي نعيم أن يتناقضا تنافضا  
والمراد به التفارق (قوله فما أدرى أشيء) كان لنا خاصة أم للناس عامة (ووقع في حديث أبي ذر  
التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال انما أحلت لنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم متعة النساء ثلاثة أيام ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وقد بينه على عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ) يريد بذلك تصريح على عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عنها  
بعد الاذن فيها وقد بسطنا في الحديث الاول وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال نسخ  
رمضان كل صوم ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث وقد اختلف السلف في نكاح المتعة قال  
ابن المنذر جاء عن الاوائل الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحدا يجيزها الا بعض الرافضة ولا معنى  
لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله وقال عياض ثم وقع الاجماع من جميع العلماء على تحريمها  
الا الروافض وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها وروى عنه أنه رجع عن ذلك قال ابن بطال  
روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس أباحه المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة  
المتعة عنه أصح وهو مذهب الشيعة قال وأجمعوا على أنه متى وقع الآن أبطل سواء كان قبل  
الدخول أم بعده الا قول زفرانه جعلها كالشروط الفاسدة ويرده قوله صلى الله عليه وسلم فمن  
كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها (قلت) وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عندهم مسلم وقال  
الخطابي تحريم المتعة كالاجماع الا عن بعض الشيعة ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في  
المختلفات الى علي وآل بيته فقد صرح عن علي أنها نسخت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل  
عن المتعة فقال هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحكى عن ابن جريح جوازها اهـ وقد نقل أبو عوانة  
في صحيحه عن ابن جريح أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في اباحتها ثمانية عشر حديثا وقال ابن  
دقيق العيد ما حكاه بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ فقد بالغ المالكية في منع النكاح  
المؤقت حتى أبطلوا وقت الحل بسببه فقالوا الوعلق على وقت لا بد من مجيئه وقع الطلاق الآن  
لانه وقت الحل فيكون في معنى نكاح المتعة قال عياض وأجمعوا على أن شرط البطلان  
التصريح بالشرط فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه الا الاوزاعي فأبطله  
واختلفوا هل يحذف من المتعة أو يعزى على قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف هل  
يرفع الخلاف المتقدم وقال القرطبي الروايات كلها متفقة على أن زمن اباحة المتعة لم يطل  
وأنه حرم ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها الا من لا يلتفت اليه من الروافض وجرم جماعة  
من الأئمة بتفرد ابن عباس باباحتها فهي من المسئلة المشهورة وهي نذرة المخالف ولكن قال ابن  
عبد البر أحب ابن عباس من أهل مكة واليمن على اباحتها ثم اتفق فقهاء الامصار على تحريمها  
وقال ابن حزم ثبت على اباحتها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد  
وابن عباس وسلمة ومعبد بن أمية بن خلف وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع  
الصحابه مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر الى قرب آخر خلافة عمر قال ومن  
التابعين طاوس وسعيد بن جبيرة وعطاء وسائر فقهاء مكة (قلت) وفي جميع ما أطلقه نظر أما ابن

فان أحب أن يتزايد أو يتناركا  
تناركا فما أدرى أشيء كان  
لنا خاصة أم للناس عامة  
\* قال أبو عبد الله وقد بينه  
على عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه منسوخ

\* (باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) \* حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مرحوم قال سمعت ثابثا البناني قال كنت عند أنس وعنده امرأة قال أنس جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرض عليه نفسها قالت يا رسول الله ألك بي حاجة فقال بنت أنس ما أقل حياءها واسوأناه واسوأناه قال هي خير منك رغبت في النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها \* حدثنا سعيد ابن أبي مرزوق حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رجل يا رسول الله زوجنيها فقال ما عندك قال ما عندى شيء قال اذهب فالتمس ولو خاتما من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا ولا خاتما من حديد ولكن هذا ازارى ولها نصفه قال سهل وماله رداء فقال النبي صلى الله عليه وسلم وما تصنع يا أبا هريرة ان لبسته لم يكن عليها منه شيء

مسعود فسند فيه الحديث الماضي في أوائل النكاح وقد بينت فيه ما نقله الاسماعيل من الزيادة فيه المصروفة عنه بالتحريم وقد أخرجه أبو عوانة من طريق أبي معاوية عن اسمعيل بن أبي خالد في آخره ففعلنا ثم ترك ذلك وأما معاوية فأخرجه عبد الرزاق من طريق صفوان بن يعلى بن أمية أخبرني يعلى ان معاوية استمتع بامرأة بالطائف واسناده صحيح لكن في رواية أبي الزبير عن جابر عند عبد الرزاق أيضا أن ذلك كان قديما ولفظه استمتع معاوية بمقدمة الطائف بمولاة لبني الحضرمي يقال لها معاينة قال جابر ثم عاشت معاينة الى خلافة معاوية فكان يرسل اليها بجائزة كل عام وقد كان معاوية متبعا لعمر مقتديا به فلا يشك أنه عمل بقوله بعد النهي ومن ثم قال الطحاوي خطب عمر فنهى عن المتعة ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يشكر عليه ذلك منكر وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه وأما أبو سعيد فأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أن عطاء قال أخبرني من شئت عن أبي سعيد قال لقد كان أحدنا يستمتع على القدح سويا وهذا مع كونه ضعية الجهل بأحد روايته ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه والاختلاف هل يرجع أولا وأما سلمة ومعه فقصتها واحدة اختلف فيها هل وقعت لهذا أولا ولهذا فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال لم يرع عمر الأم اراكه قد خرجت حبلى فسألها عرف قالت استمتع بي سلمة بن أمية وأخرج من طريق أبي الزبير عن طاوس فسماهم مع عبد بن أمية وأما جابر فسنده قوله فعلناها وقد بينته قبل ووقع في روايته أبي نصر عن جابر عند مسلم فنهأنا عمر فلم تفعله بعد فان كان قوله فعنا يعم جميع الصحابة فقوله ثم لم نعد يعم جميع الصحابة فيكون اجما وقد ظهر أن مستنده الاحاديث الصحيحة التي بينها وأما عمرو بن حريث وكذلك قوله رواه جابر عن جميع الصحابة فحجب وانما قال جابر فعلناها وذلك لا يقتضي تعميم جميع الصحابة بل يصدق على فعل نفسه وحده وأما ما ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة وقد ثبت عن جابر عند مسلم فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهأنا عمر فلم تفعلها فنهأنا جابرا فبين ثبت على تحليها وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتعريضها للثبوت قوله صلى الله عليه وسلم أمها حرام الى يوم القيامة قال فأمن بهذا القول نسخ التحريم والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح قال ابن المنير في الحاشية من لطائف البخاري أنه لما علم الخصوصية في قصة الواهبة استنبط من الحديث ما لخصه في قصة فيه وهو حوا عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك واذا رغب فيها تزوجها بشرطه (قوله) حدثنا مرحوم زاد أبو ذر بن عبد العزيز بن مهران وهو بصري دولى آل أبي سفيان ثقة مات سنة سبع وثمانين ومائة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد أورده عنه في كتاب الادب أيضا وذكر البزار أنه تفرد به عن ثابت (قوله) وعنده ابنته لم أقف على اسمها وأظنها أمينة بالتصغير (قوله) جاءت امرأة لم أقف على تعيينها وأشبه من رأيت بقصتها من تقدم ذكر اسمهن في الواهبات لبلى بنت قيس بن الخطيم ويطهر لي أن صاحبة هذه القصة غير التي في حديث سهل (قوله) واسوأناه واسوأناه أصل السوءة وهي بفتح المهملة وسكون الواو بعدها همزة الفعلة القبيحة وتطلق على الفرج والمراد هنا الاول والالف للنسبة والهاء للسكت ثم ذكر المصنف



وان لبسته لم يكن عليك منه شيء فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه أودعي له فقال له ماذا معك من القرآن فقال له معي سورة كذا وسورة كذا لسور يعددها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أملكها كلها بما معك من القرآن \* (باب عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل الخير) \* حدثنا العزير بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعد عن صالح ابن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأيت حفصة بنت عمر بن خنيس بن حذافة السهمي وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قتب في المدينة فقال عمر بن الخطاب أتيت عثمان فعرضت عليه حفصة فقال سألت في أمري فلبت ليالي ثم لقيني فقال قد بدى أن لا تزوج بوي هذا

حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة مطولا وسيأتي شرحه بعد ستة عشر بابا وفي الحديثين جواز عرض المرأة نفسها على الرجل وتعريفه رغبته فيها وأن لا غضاضة عليها في ذلك وأن الذي تعرض المرأة نفسها عليه بالاختيار لكن لا ينبغي أن يصرح لها بالرد بل يكفي السكوت وقال المهلب فيه أن على الرجل أن لا ينكحها الا اذا وجد في نفسه رغبة فيها ولذلك صعد النظر فيها وصوبه انتهى وليس في القصة دلالة لما ذكره قال وفيه جواز سكوت العالم ومن سئل حاجة اذا لم يرد الاسعاف وأن ذلك ألين في صرف السائل وأدب من الرد بالقول ﴿ (قوله ما عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل الخير) ﴾ أورد عرض البنت في الحديث الأول وعرض الاخت في الحديث الثاني (قوله حين تأيت) بهزمة مفتوحة وتحتانية ثقيلة أي صارت أيماء وهي التي يموت زوجها أو تبين منه وتنقض عدها وأكرما تطلق على من مات زوجها وقال ابن بطال العرب تطلق على كل امرأة لا زوج لها وكل رجل لا امرأه أيما زاد في المشرق وان كان بكرا وسيأتي مزيد هذا في باب لا ينكح الأب وغيره البكر ولا الثيب الا برضاها (قوله من خنيس) بخاء معجمة ونون وسين مهملة مصغر (قوله ابن حذافة) عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب وهي رواية يونس عن الزهري ابن حذافة وأحذيفة والصواب حذافة وهو أخو عبد الله بن حذافة الذي تقدم ذكره في المغازي ومن الرواة من فتح أول خنيس وكسر ثانيه والاول هو المشهور بالتصغير وعند معمر كالاول لكن بخاء مهملة وموحدة وشين معجمة وقال الدارقطني اختلف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب وروى عنه بالشك (قوله وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية معمر كما سيأتي بعد أبواب من أهل بدر (قوله قتب في المدينة) قالوا مات بعد غزوة أحد من جراحة أصابته بها وقيل بل بعد بدر ولعله أولى فانهم قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد خمسة وعشرين شهرا من الهجرة وفي رواية بعد ثلاثين شهرا وفي رواية بعد عشرين شهرا وكانت أحد بعد بدر بأكثر من ثلاثين شهرا ولكنه يصح على قول من قال بعد ثلاثين على الغاء الكسر وجزم ابن سعد بأنه مات عقب قدوم النبي صلى الله عليه وسلم من بدر وبه جزم ابن سيد الناس وهو قول ابن عبد البر انه شهد أحدًا ومات من جراحته وكانت حفصة أسن من أخيهما عبد الله فانها ولدت قبل البعثة بخمسة سنين وعبد الله واد بعد البعثة ثلاث أو أربع (قوله فقال عمر بن الخطاب) أعاد ذلك لوقوع الفصل والافقوله أولا ان عمر بن الخطاب لا بد له من تقدير قال ووقع في رواية معمر عند التسائي وأحمد عن ابن عمر عن عمر قال تأيت حفصة (قوله أتيت عثمان فعرضت عليه حفصة فقال سألت في أمري الى ان قال قد بدى أن لا تزوج) هذا هو الصحيح ووقع في رواية ربيعي بن حراش عن عثمان عند الطبري وصححه هو والحاكم أن عثمان خطب الى عمر فته فرددته فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلما راح اليه عمر قال يا عمر الا أدلك على ختن خير من عثمان وأدل عثمان على ختن خير منك قال نعم يا بني الله قال تزوجني بنتك وأزوج عثمان بنتي قال الحافظ الضياء اسناده لا بأس به لكن في الصحيح أن عمر عرض على عثمان حفصة فردد عليه قد بدى أن لا تزوج (قلت) أخرج ابن سعد من مرسل الحسن نحو حديث ربيعي ومن مرسل سعيد بن المسيب أنهم من وزاد في آخره فخار الله لهم ما جيعا ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أولا الى عمر فرددته كافي رواية ربيعي

قال عمر فلتيت أبا بكر الصديق  
فقلت ان شئت زوجتك  
حفصة بنت عمر فصمت أبو  
بكر فلم يرجع إلى شيء وكنت  
أوجد عليه مني على عثمان  
فلبت ليالي ثم خطبها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فأنكحها إياه فلقيني أبو  
بكر فقال لقد وجدت علي  
حين عرضت علي حفصة فلم  
أرجع اليك شيئا قال عمر قلت  
ذم قال أبو بكر فانه لم يعنني  
أن أرجع اليك فيما عرضت  
علي إلا أني كنت علمت أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قد ذكركها فلم أكن  
لافتي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ولو تركها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قبلتها \* حدثنا قتادة  
حدثنا الليث عن يزيد بن أبي  
حبيب عن عروة بن مالك  
أن زينب بنت أبي سلمة  
أخبرته أن أم حبيبة قالت  
لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنا قد تحدثنا أنك ناكح  
درة بنت أبي سلمة فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أعلى  
أم سلمة لولم أنكح أم سلمة  
ماحت لي أن أباه أخي من  
الرضاعة

وسبب رده يحتمل أن يكون من جهتها وهي أنها لم ترغب في التزوج عن قرب من وفاة زوجها  
ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غصاة فيها على عثمان في رد عمر له ثم لما ارتفع السبب بادر  
عمر فعرضها على عثمان رعايته لها طرود كما في حديث الباب ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر من ذكر  
النبي صلى الله عليه وسلم لها فضع كما صنع من ترك إفشاء ذلك ورد على عمر بجميل ووقع في  
رواية ابن سعد فقال عثمان مالي في النساء من حاجة وذكر ابن سعد عن الواقدي بسند له أن عمر  
عرض حفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان يومئذ يريد  
أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم (قالت) وهذا مما يؤيد أن موت خنيس كان بعد بدر فأن رقية  
ماتت ليلى بدر وتختلف عثمان عن بدر لترضيها وقد أخرج اسحق في مسنده وابن سعد من  
مرسل سعيد بن المسيب قال تأميت حفصة من زوجها وأيم عثمان من رقية فمر عمر بعثمان وهو  
حزين فقال هل لك في حفصة فقد انتقضت عدتها من فلان واستشكل أيضا بأنه لو كان مات بعد  
أحد الزم أن لا تنقض عدتها إلا سنة أربع وأجيب باحتمال أن تكون وضعت عقب وفاته  
ولو سقطا فقلت (قوله سأظرفي أمرى) أي أفكر ويستعمل النظر أيضا بمعنى الرأفة لكن  
تعدته باللام وبمعنى الرؤية وهو الأصل وبعدى بالي وقد يأتي بغير صلة وهو بمعنى الاظهار  
(قوله قال عمر فلتيت أبا بكر) هذا يشعر بأنه عقب رد عثمان له بعرضها على أبي بكر (قوله  
فصمت أبو بكر) أي سكت وزنا ومعنى وقوله بعد ذلك فلم يرجع إلى شيئا كأد لرفع الجحاز  
لاحتمال أن يظن أنه صمت زمانا ثم تكلم وهو بفتح الياء من يرجع (قوله وكنت أوجد عليه)  
أي أشد موجد أي غضبا على أبي بكر من غضبي على عثمان وذلك لأمري أحدهما ما كان  
بينهما من أكيد المودة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخى بينهما وأما عثمان فله كان تقدم  
من عمر رده فلم يعتب عليه حيث لم يجبه لما سبق منه في حقه والناسي لكون عثمان أجابه أو لانه  
اعتذر له ثانيا ولكون أبي بكر لم يعد عليه جوابا ووقع في رواية ابن سعد فغضب على أبي بكر  
وقال فيها كنت أشد غضبا حين سكت مني على عثمان (قوله لقد وجدت علي) في رواية  
الكشيحي لعلك وجدت وهي أوجه (قوله فلم أرجع) بكسر الجيم أي أعد عليك الجواب  
(قوله إلا أني كنت علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكركها) في رواية ابن سعد فقال أبو  
بكر إن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان ذكره فيها شيئا وكان سرا (قوله فلم أكن لافتي سر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن سعد وكرهت أن أفتي سر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم (قوله ولو تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتها) في رواية معمر المذكورة  
نكحتها وفيه أنه لو لا هذا العذر لقبلتها فبفسد تقدم منه عذره في كونه لم يقل كما قال عثمان قد  
بدل إلى أن لا تزوج وفيه فضل كتمان السر فإذا أظهره صاحبه ارتفع الحرج عن سمعه وفيه  
عتاب الرجل لآخيه وعتبه عليه واعتذاره إليه وقد جبلت الطباع البشرية على ذلك ويحتمل  
أن يكون سبب كتمان أبي بكر ذلك أنه خشي أن يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن  
لا يتزوجها فقع في قلب عمر أن يسار لعل اطلاع أبي بكر على أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد  
خطبة حفصة كان بإخباره صلى الله عليه وسلم أما على سبيل الاستشارة وأما لانه كان لا يكتف  
عنه شيئا مما يريد حتى ولا ما في العادة عليه غصاة وهو كون ابنته عائشة عنده ولم يمنع ذلك من

اطلاعه على ما يريد لئلا يوقعها بإشاره أيامه على نفسه ولهذا اطلع أبو بكر على ذلك قبل اطلاع عمر الذي  
يقع الكلام معه في الخطبة ويؤخذ منه أن الصغير لا ينبغي له أن يخاطب امرأة أراد الكبير أن  
يتزوجها ولولم تقع الخطبة فضلا عن الركون وفيه الرخصة في تزويج من عرض النبي صلى الله  
عليه وسلم بخطبتها أو أراد أن يتزوجها القول الصديق لوتر كها القبلتها وفيه عرض الإنسان بنته  
وغيرها من مولياته على من يعتقد خيره وصلاحه لما فيه من النفع العائد على المعروضة  
عليه وأنه لا استحياء في ذلك وفيه أنه لا بأس بعرضها عليه ولو كان متزوجا لأن أبا بكر كان حينئذ  
متزوجا وفيه أن من حلف لا يفشي سر فلان فافشى فلان سر نفسه ثم تحدث به الخالف لا يحدث  
لأن صاحب السر هو الذي أفشاه فلم يكن الإفشاء من قبل الخالف وهذا بخلاف ما لو حدث  
واحد آخر به واستخلفه ليكنمه فليكنه رجل قد كره أن صاحب الحديث حدثه بمثل ما حدثه به  
فأظهر التعجب وقال ما ظننت أنه حدث بذلك غيري فإن هذا يحدث لأن تخليفه وقع على أنه يكتم  
أنه حدثه وقد أفشاه وفيه أن الأب يخاطب إليه بنته الثيب كما يخاطب إليه البكر ولا يخاطب إلى  
نفسها كذا قال ابن بطال وقوله لا تخاطب إلى نفسها ليس في الخبر ما يدل عليه قال وفيه أنه  
يزوج بنته الثيب من غير أن يستأمرها إذا علم أنها لا تكره ذلك وكان الخاطب كفوا لها وليس  
في الحديث تصريح بالفي المذكور إلا أنه يؤخذ من غيره وقد ترجم له النسائي أنكاح الرجل بنته  
الكبيرة فإن أراد بالرضالم يخالف القواعد وأن أراد بالاجبار فقد يمنع والله أعلم ثم ذكر المصنف  
طرفا من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة وقد تقدم شرحه قريبا ولم يذكر فيه هنا مقصود  
الترجمة استغنا بالاشارة اليه وهو قولها أنكح أختي بنت أبي سفيان والله أعلم **(قوله)**  
**ما** قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في  
أنفسكم علم الله الآية إلى قوله غفور حلیم) كذا لاكثر وحذف ما بعد كنتم من روايه أبي ذر  
ووقع في شرح ابن بطال سياق الآية والتي بعدها إلى قوله أجله الآية قال ابن التين تضمنت الآية  
أربعة أحكام اثنان مباحان التعريض والاكتان واثنان ممنوعان النكاح في العدة والمواعدة فيها  
**(قوله)** أضرتم في أنفسكم وكل شيء صنته وأضرتم فهو مكرون) كذا الجميع وعند أبي ذر بعده إلى  
آخر الآية والتفسير المذكور لابي عبيدة **(قوله)** وقال لي طلق) هو ابن غنم بفتح المعجمة وتشديد  
الون **(قوله)** عن ابن عباس فيما عرضتم) أي أنه قال في تفسير هذه الآية **(قوله)** يقول أبي  
أريد التزويج الخ) وهو تفسير التعريض المذكور في الآية قال الزمخشري التعريض أن  
يذكر المتكلم شيئا يدل به على شيء لم يذكره وتعقب بأن هذا التعريف لا يخرج المجاز وأجاب سعد  
الدين بأنه لم يقصد التعريف ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء مقصود لمفظة حقيقي أو مجازي  
أو كذا في ليدل به على شيء آخر لم يذكر في الكلام مثل أن يذكر المجبي للتسليم ومراده التقاضي  
فالسلام مقصوده والتقاضي عرض أي أميل إليه الكلام عن عرض أي جانب واستازعن  
الكفاية فلم يشتمل على جميع أقسامها والحاصل أنهم ما يجتمعان ويفترقان فمثل لا سلم عليكم  
كفاية وتعريض ومثل طويل النجاد كفاية لا تعريض ومثل آذيتني فستعرف خطا بالغير المؤذي  
تعريض بتديد المؤذي لا كفاية انتهى **(قوله)** وهو تحقيق بالغ **(قوله)** ولوددت أنه يسر) بضم  
التحتانية وفتح أخرى مثلها بعد ها وفتح المهملة وفي رواية الكشميهني يسر بتحتانية واحدة

\* (باب قول الله عز وجل  
ولا جناح عليكم فيما  
عرضتم به من خطبة النساء  
أو كنتم في أنفسكم علم الله  
الآية إلى قوله غفور حلیم)  
أ كدتم أضرتم في أنفسكم  
وكل شيء صنته وأضرتم  
فهو مكرون وقال لي طلق  
حدثنا زائدة عن منصور  
عن مجاهد عن ابن عباس  
فيما عرضتم به من خطبة  
النساء يقول أبي أريد  
التزويج ولوددت أنه يسر  
لي امرأة صالحة

وكسر المهملة وهكذا اقتصر المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف وفي الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس اذا حلت فاذنيي وهو وعد مسلم وفي لفظ لا تفوتني بنفسك أخرجه أبو داود واتفق العلماء على ان المراد من هذا الحكم من مات عنها زوجها واختلفوا في المعتدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها وأما الرجعية فقال الشافعي لا يجوز لاحد أن يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل ان التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات والتعريض مباح للاولى حرام في الاخيرة مختلف فيه في البائن (قوله وقال القاسم) يعني ابن محمد (انك على كريمة) أي يقول ذلك وهو تفسير آخر للتعريض وكلاهما أمثلة ولهذا قال في آخره أو نحو هذا وهذا الاثر وصله مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدتها من وفاء زوجها انك الى آخره وقوله في الأمثلة اني فيك لراغب يدل على ان تصريحه بالرغبة فيه لا يمنع ولا يكون صريحا في خطبتها حتى يصرح بمنعها عن الرغبة كان يقول اني في نكاحك لراغب وقد نص الشافعي على ان ذلك من صور التعريض أعنى ما ذكره القاسم وأما ما مثلت به فيكي الروائي فيه وجهها وعبر النور في الروضة بقوله رب راغب فيك فأوهم انه لا يصرح بالرغبة مطلقا وليس كذلك وأخرج البيهقي من طريق مجاهد من صور التصريح لا تسبقني بنفسك فاني ناكحت ولولم يقل فاني ناكحت فهو من صور التعريض لحديث فاطمة بنت قيس كما بينته قريبا وقد ذكر الرافعي من صور التصريح لا تفوق على نفسك وتعقبوه وروى الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عمته سكيمة قالت استأذن علي أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي فقال قد عرفت قرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي وموضعي في العرب فقلت غفر الله لي يا أبا جعفر أنت رجل يؤخذ عنك تخطبني في عدتي قال انما أخبرتك بقرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي (قوله وقال عطاء يعرض ولا يوح) أي لا يصرح يقول ان لي حاجة وأبشري (قوله نافقة) بنون وفاء وقاف أي رائجة بالتحمانية والجيم (قوله ولا تعدشيا) بكسر المهملة وتخفيف الدال وأثر عطاء هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مرفقا وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك عن ابن جريج قال قلت لعطاء كيف يقول الخاطب قال يعرض تعريضا ولا يوح بشئ فذكر مثله الى قوله ولا تعدشيا (قوله وان واعدت رجلا في عدتها ثم نكحها) أي تزوجها (بعد) أي عند انقضاء العدة (لم يفرق بينهما) أي لم يفسخ ذلك في صحة النكاح وان وقع الاثم وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أثر عطاء قال وبلغني عن ابن عباس قال خير لك أن تفارقها واختلف فبين صرح بالخطبة في العدة لكن لم يعقد الا بعد انقضاءها فقال مالك يفارقها داخل بها أو لم يدخل وقال الشافعي صح العقد وان ارتكب النهي بالتصريح المذكور لاختلاف الجهة وقال المهلب علة المصنف في العدة أن ذلك ذريعة الى الواقعة في العدة التي هي محبوسة فيها على ما الميت أو المطلق انتهى وتعقب بان هذه العلة تصلح أن تكون لمنع العقد لا ليجزئ التصريح الآن يقال التصريح ذريعة الى العقد والعقد ذريعة الى الوقاع وقد اختلفوا في الوقاع في العدة ودخل فانفقوا على انه يفرق بينهما وقال مالك والليث والاوزاعي

وقال القاسم يقول انك على كريمة واني فيك لراغب وان الله لسائق اليك خيرا أو نحو هذا وقال عطاء يعرض ولا يوح يقول ان لي حاجة وأبشري وأنت بحمد الله نافقة وتقول هي قد أسع ما تسول ولا تعد شيئا ولا يواعد وليها بغير علمها وان واعدت رجلا في عدتها ثم نكحها يعدل يفرق بينهما

لا يحل له نكاحها بعد وقال الباقر بل يحل له اذا انقضت العدة أن يتزوجها اذا شاء **(قوله)** وقال الحسن لا تواعدوهن سر الزنا) وصلة عبد بن جريد من طريق عمران بن حدير عنه بلفظه وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال هو الفاحشة قال قتادة قوله سرا أي لا تأخذ عهدا في عدتها أن لا تتزوج غيره وأخرجه اسمعيل القاضي في الاحكام وقال هذا أحسن من قول من فسره بالزنا لان ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه ويجوز في اللغة أن يسمى الجماع سرا فلذلك يجوز اطلاقه على العقد ولا شك أن المواعدة على ذلك تزيد على التعريض المأذون فيه واستدل بالآية على أن التعريض في القذف لا يوجب الحد لان خطبة المعتدة حرام وفرق فيها بين التصريح والتعريض ففسح التصريح وأجيز التعريض مع ان المقصود مفهوما منه ما فكذلك يفرق في ايجاب حد القذف بين التصريح والتعريض واعترض ابن بطل فقال يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا باباحة التعريض بالقذف وهذا ليس بلازم لان المراد أن التعريض دون النصريح في الافهام فلا يلحق به في ايجاب الحد لان الذي يعرض أن يقول لم أورد القذف بخلاف المصرح **(قوله)** ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انقضاء العدة) وصلة الطبري من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله يقول حتى تنقضي العدة **(قوله)** النظر الى المرأة قبل **(قوله)** الاستنبط البخاري جواز ذلك من حديث الباب لكون التصريح الوارد في ذلك ليس على شرطه وقد ورد ذلك في أحاديث أصحها حديث أبي هريرة قال رجل انه تزوج امرأة من الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتظرت اليها قال لا قال فاذهب فانظر اليها فان في أعين الانصار شيئا أخرجه مسلم والنسائي وفي لفظه صحيح أن رجلا أراد أن يتزوج امرأة فذكره قال الغزالي في الاحياء اختلف في المراد بقوله شيئا فقص عثم وقيل صغر (قلت) الثاني وقع في رواية أبي عوانة في مستخرجه فهو المعتمد وهذا الرجل يحتمل أن يكون المغيرة فقد أخرج الترمذي والنسائي من حديثه انه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فانه أخرى أن يدوم ينسكها وصححه ابن حبان وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مرفوعا اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل وسنده حسن وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه أحمد وابن ماجه ومن حديث أبي جريد أخرجه أحمد والبخاري ثم ذكر المصنف فيه حديثين الأول حديث عائشة **(قوله)** أريتك) بضم الهمزة (في المنام) زاد في رواية أبي أسامة في أوائل النكاح مرتين **(قوله)** يبي بك الملك) وقع في رواية أبي أسامة اذا رجل يحملك فكان الملك تمثل له حينئذ رجلا ووقع في رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة جابي جبريل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** في سرقة من حرير) السرقة بفتح المهملة والراء والقاف هي القطعة ووقع في رواية ابن حبان في خرقه من حرير وقال الداودي السرقة الثوب فان أراد نفسه ههنا فصحيح والافالسرقة أعم وأغرب المهلب فقال السرقة كالكلبة أو كالبرقع وعند الآجري من وجه آخر عن عائشة لقد نزل جبريل بصورتى في راحته حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوجني ويجمع بين هذا وبين ما قبله بان المراد أن صورتها كانت في الخرقه والخرقة في راحته ويحتمل أن يكون نزل بالكيفيتين لقوله في نفس

وقال الحسن لا تواعدوهن سر الزنا ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انقضاء العدة \* (باب النظر الى المرأة قبل التزويج) \* حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أريتك في المنام يبي بك الملك في سرقة من حرير فقال لي هذه امرأتك

فكشفت عن وجهك التوب فاذا آتت هي فقات ان يك هذا من عند الله (١٥٧) بمضه \* حديث شافعية حديثا يعقوب عن

الخبر نزل مرتين (قوله فكشفت عن وجهك التوب) في رواية أبي أسامة فاكشفها فعبير  
بلفظ المضارع استحضار الصورة الحال قال ابن المنير يحتمل أن يكون رأى منها ما يجوز للخاطب  
أن يراه ويكون الضمير في اكشفها للسرقة أي اكشفها عن الوجه وكأنه جلد على ذلك أن رؤيا  
الانبياء وحى وان عصمتهم في المنام كاليقظة وساقى في اللباس في الكلام على تحريم التصوير ما  
يتعق شئ من هذا وقال أيضا في الاحتجاج بهذا الحديث للترجمة نظر لان عائشة كانت اذا ذلك  
في سن الطفولية فلا عورة فيها البتة ولكن يستأنس به في الجملة في ان النظر الى المرأة قبل العقد  
فيه مصلحة ترجع الى العقد (قوله فاذا آتت هي) في رواية الكشميني فاذا هي آتت وكذا  
تقدم من رواية أبي أسامة (قوله بمضه) بضم أوله قال عياض يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة فلا  
اشكال فيه وان كان بعدها ففيه ثلاث احتمالات أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة  
أو في الآخرة فقط ثانيها انه لفظ شك لا يراد به ظاهره وهو أبلغ في التحقيق ويسمى في اللغة  
مزج الشك باليقين \* ثالثها وجه التردد هل هي رؤيا وحى على ظاهرها وحققتها أو هي رؤيا  
وحى لها تعبير وكذا الأمرين جائز في حق الانبياء (قلت) الاخير هو المعتقد وبه جزم السهيلي عن  
ابن العربي ثم قال وتفسيره باحتمال غيرها الارضاء والاول برده أن السياق يقتضي أنها كانت  
قد وجدت فان ظاهر قوله فاذا هي آتت مشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك والواقع أنها  
ولدت بعد البعثة ويرد أول الاحتمالات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب هي  
زوجتك في الدنيا والآخرة والثاني بعيد والله أعلم \* الحديث الثاني حديث سهل في قصة الواهبة  
والشاهد منه للترجمة قوله فيه فصعد النظر اليها ووصوبه وسأني شرحه في باب التزويج على  
القرآن وبغير صدق (قوله ثم طأطأ رأسه) وذكر الحديث كله كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي  
وساق الباقر الحديث بطوله قال الجمهور لا بأس أن ينظر الخاطب الى المخطوبة قالوا لا ينظر  
الى غير وجهها وكفيها وقال الاوزاعي يجتهد وينظر الى ما يريد منها الا العورة وقال ابن حزم  
ينظر الى ما قبل منها وما أدبر منها وعن أحمد ثلاث روايات \* الاولى كالجمهور \* والثانية ينظر  
الى ما ينظر غالباً \* والثالثة ينظر اليها متجردة وقال الجمهور أيضا يجوز أن ينظر اليها اذا أراد ذلك  
بغير اذنها وعن مالك رواية يشترط اذنها ونقل الطحاوي عن قوم أنه لا يجوز النظر الى المخطوبة  
قبل العقد بحال لانها حينئذ اجنبية ورد عليهم بالحديث المذكورة (قوله باب)

من قال لا نكاح الا بولي استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والحديث التي ساقها  
لكون الحديث الوارد بلفظ الترجمة على غير شرطه والمشهور فيه حديث أبي موسى مرفوعا  
بلفظه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم لكن قال الترمذي بعد  
ان ذكر الاختلاف فيه وأن من جملة من وصله اسرائيل عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه  
ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة ليس فيه أبو موسى رواية  
ومن رواه موصولا أصح لانهم سمعوه في أوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانا أحفظ وأثبت  
من جميع من رواه عن أبي اسحق لكنهما سمعاه في وقت واحد ثم ساق من طريق أبي داود  
الطيالسي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل أبا اسحق سمعت أبا بردة يقول قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي قال نعم قال واسرائيل ثبت في أبي اسحق ثم ساق من

أقروهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فتدملك ككها بما معك من القرآن (باب من قال لا نكاح الا بولي) \*



طريق ابن مهدي قال ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي اسحق الالماني اكلت به على اسرائيل لانه كان يأقي به اتم وأخرج ابن عدى عن عبد الرحمن بن مهدي قال اسرائيل في أبي اسحق أثبت من شعبة وسفيان وأسندهما كما من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححو حديث اسرائيل ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الذين صححوه وصله لم يستندوا في ذلك الى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية اسرائيل الذي وصله على غيره وسأشير الى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب على أن في الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي انظر لانها تحتاج الى تقدير فن قدره في الصحة استقام له ومن قدره في الكمال عكس عليه فيحتاج الى تأييد الاحتمال الاول بالدلالة المذكورة في الباب وما بعده **(قوله لقول الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن فدخل فيه الثيب وكذلك البكر وقال ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقال وأنكحوا الايامي منكم)** \* حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب عن يونس وحدثنا أحمد بن صالح حدثنا عنبسة حدثنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء فنكاح من نكاح الناس اليوم \* يخطب الرجل الى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح الآخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طمئنها أرسلني الى فلان فاستبضى منه ويعتزلها زوجها ولا يسها ابدأ حتى يتبين جلهما من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فإذا تبين جلهما أصابها زوجها اذا أحب

طريق ابن مهدي قال ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي اسحق الالماني اكلت به على اسرائيل لانه كان يأقي به اتم وأخرج ابن عدى عن عبد الرحمن بن مهدي قال اسرائيل في أبي اسحق أثبت من شعبة وسفيان وأسندهما كما من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححو حديث اسرائيل ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الذين صححوه وصله لم يستندوا في ذلك الى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية اسرائيل الذي وصله على غيره وسأشير الى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب على أن في الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي انظر لانها تحتاج الى تقدير فن قدره في الصحة استقام له ومن قدره في الكمال عكس عليه فيحتاج الى تأييد الاحتمال الاول بالدلالة المذكورة في الباب وما بعده **(قوله لقول الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن فدخل فيه الثيب وكذلك البكر وقال ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقال وأنكحوا الايامي منكم)** \* حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب عن يونس وحدثنا أحمد بن صالح حدثنا عنبسة حدثنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء فنكاح من نكاح الناس اليوم \* يخطب الرجل الى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح الآخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طمئنها أرسلني الى فلان فاستبضى منه ويعتزلها زوجها ولا يسها ابدأ حتى يتبين جلهما من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فإذا تبين جلهما أصابها زوجها اذا أحب

ضاد مجة أى اطلبي منه المباحة وهو الجماع ووقع في رواية أصبح عند الدارقطني استرضى  
برامبل الموحدة قال راويه محمد بن اسحق الصغانى الاول هو الصواب يعنى بالموحدة والمعنى  
اطلبي منه الجماع لتحمل منه والمباحة الجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج (قوله) وانما يفعل  
ذلك رغبة في نجابة الولد) أى اكسبا من ماء الفحل لانهم كانوا يطلبون ذلك من أكبرهم  
ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك (قوله) فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع  
بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع أى هو (قوله) ونكاح آخر يجمع الرهط مادون العشرة) تقدم  
تفسير الرهط في أوائل الكتاب ولما كان هذا النكاح يجمع عليه أكثر من واحد كان لابد من  
ضبط العدد الزائد لئلا يتشتر (قوله) كلهم يصيها) أى يطوؤها والظاهر أن ذلك انما يكون عن  
رضا منها ونواطئ بينهم وبينها (قوله) ومريال) كذا في رواية أخرى غير مريال عليها ليل  
(قوله) قد عرفت) كذا لاكثر بصغة الجمع في رواية الكشميهني عرفت على خطاب الواحد (قوله)  
وقد ولدت) بالضم لانه كلامها (قوله) فهو ابنك) أى ان كان ذكرها فولدت أنتى لقلت هي ابنتك  
لكن يحتمل أن يكون لا تفعل ذلك الا اذا كان ذكر الماعرف من كراهتهم في البنت وقد كان  
منهم من يقتل بنته التي يتحقق أنها بنت فضلا عن تحجب هذه الصفة (قوله) فليحق به ولدها)  
كذا في رواية أخرى غير فليحق بزينة مشاة (قوله) لا يستطيع أن يتنفع به) في رواية الكشميهني منه  
(قوله) ونكاح الرابع) تقدم توجيهه (قوله) لا تمنع من جاءها) ولا كثيرا تمنع من جاءها (قوله)  
وهن البغايا كن ينصن على أبوابهن رايات يكون علما) بفتح اللام أى علامة وأخرج الفاكهى  
من طريق ابن أبي مليكة قال تبرع بأبياد فدعا بما فاتته أم مهزول وهي من البغايا التسع  
اللاتي كن في الجاهلية فقالت هذا ماء ولاكنه في اناء لم يدبغ فقال هل فان الله جعل الماء طهورا  
ومن طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمر أن امرأة كانت يقال لها أم مهزول تسافح في  
الجاهلية فأراد بعض الصحابة ان يتزوجها فترأت الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة ومن طريق  
جماهدي في هذه الآية قال هن بغايا كن في الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها ومن طريق  
عاصم بن المنذر عن عروة بن الزبير مثله وزاد رايات البسطار وقد ساق هشام بن الكلبي في كتاب  
المثالب أسامى صواحيبات الرايات في الجاهلية فسمى منهن أكثر من عشرين مشهورات  
تركت ذكرهن اختيارا (قوله) لمن أرادهن) في رواية الكشميهني فمن أرادهن (قوله) القافة) جمع  
قائف بقاف ثم فاء وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالانحافية (قوله) فالتاطته) في رواية  
الكشميهني فالتاطت بغير مشاة أى استحلفته به وأصل اللوط بفتح اللام اللصوق (قوله) هدم نكاح  
الجاهلية) في رواية الدارقطني نكاح أهل الجاهلية (قوله) كاه) دخل فيه ما ذكر  
وما استدرك عليها (قوله) الانكاح الناس اليوم) أى الذي بدأت بذكره وهو أن يخطب الرجل  
الى الرجل فيزوجه احتج بهم هذا على اشتراط الولي وتعقب بأن عائشة وهي التي روت هذا الحديث  
كانت تجيز النكاح بغير ولي كما روى مالك أنها تزوجت بنت عبد الرحمن أخيها وهو غائب فلما  
قدم قال مثلي يفتن عليه في بناته وأجيب بانه لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد فقد  
يحتمل أن تكون البنت المسذكرة ثيبا ودعت الى كف وأبوها غائب فانتقلت الولاية الى الولي  
الابعد والى السلطان وقد صرح عن عائشة أنها أنكحت رجلا من بنى أخيها فضربت بينهم بستر ثم

وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة  
الولد فكان هذا النكاح  
نكاح الاستبضاع ونكاح  
آخر يجمع الرهط مادون  
العشرة فدخلون على المرأة  
كلهم يصيها فاذا حلت  
ووضعت ومريال بعد أن  
تضع جملها ارسلت اليهم فلم  
يستطع رجل منهم ان يتنفع  
حتى يجمعوها عندها تقول  
لهم قد عرفت الذي كان من  
امرهم وقد ولدت فهو ابنك  
ياقلا تسمى من أحببت  
باسمها فليحق به ولدها  
لا يستطيع ان يتنفع به  
الرجل ونكاح الرابع يجمع  
الناس الكثير فيدخلون  
على المرأة لا تمنع من جاءها  
وهن البغايا كن ينصن على  
أبوابهن رايات تكون علما  
لمن أرادهن دخل عليهن  
فاذا حلت احدها  
ووضعت جملها جمعوا لها  
ودعوا لهم القافة ثم ألحقوا  
ولدها بالذي يرون فالتاطته به  
ودعى ابنه لا يتنفع من ذلك  
فلما بعث محمد صلى الله عليه  
وسلم ألحق هدم نكاح  
الجاهلية كله الانكاح  
الناس اليوم

\* حدثنا يحيى حدثنا وكيع عن هشام ١٦٠ بن عروة عن أبيه عن عائشة وما يتلى عليكم في الكتاب في يتاحي النساء اللاتي لا تؤويهن

ما كتب لهن وترغبون أن تنكوهن قالت هذا في البتيمة التي تكون عند الرجل لعلها أن تكون شريكته في ماله وهو أولى بها فيرغب عنها أن ينكحها فيعضلها المالها ولا ينكحها غيره كراهية أن يشركه أحد في ماله \* حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر حدثنا الزهري قال أخبرني سالم أن ابن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب حدثه بنت عمر من ابن حذافة السهمي وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل بدر توفي بالمدينة فقال عمر لقيت عثمان بن عفان فعرضت عليه فقلت ان شئت انكحتك حفصة فقال سأنظر في امرى فلبثت ليالي ثم لقيني فقال بدالي أن لا تزوج بومي هذا قال عرفقت ابابكر فقلت ان شئت أنكحتك حفصة \* حدثنا أحمد بن أبي عمر قال حدثني أبي قال حدثني إبراهيم عن يونس عن الحسن قال فلا تعضلوهن قال حدثني معقل بن يسار أنها تزنت فيه قال زوجت أختي من رجل فطلقها حتى إذا انقضت عدتها جاء بخطبها فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقها ثم جئت بخطبها لا والله لا تعود إليك أبدا وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه فأنزل الله هذه الآية فلا

تمكمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلا فأنكح ثم قالت ليس إلى النساء نكاح أخرجه عبد الرزاق \* الحديث الثاني (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى أو ابن جعفر كما بينته في المقدمة وساق الحديث عن عائشة مختصرا وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير \* الحديث الثالث حديث ابن عمر تأيت حفصة تقدم شرحه قريبا ووجه الدلالة منه اعتبار الولي في الجلة \* الحديث الرابع حديث معقل بن يسار (قوله حدثنا أحمد بن أبي عمر) وهو النيسابوري فاضيه ما يكتفى بأبائي واسم أبي عمر حفص بن عبد الله بن راشد (قوله حدثني إبراهيم) هو ابن طهمان ويونس هو ابن عبيد والحسن هو البصري (قوله فلا تعضلوهن) أي في تفسير هذه الآية ووقع في تفسير الطبري من حديث ابن عباس أنها تزنت في ولي النكاح أن يضار وليته فيمنعهما من النكاح (قوله حدثني معقل بن يسار أنها تزنت فيه) هذا مروي في رفع هذا الحديث ووصله وقد تقدم في تفسير البقرة معلقا لإبراهيم بن طهمان وموصولا أيضا لعبد بن راشد عن الحسن وبصورة الأرسال من طريق عبد الوارث بن سعيد عن يونس وقويت رواية إبراهيم بن طهمان بوصلا بمتابعة عبد بن راشد على نصريح الحسن بقوله حدثني معقل بن يسار (قوله زوجت أختي) اسمها جميل بالجميم مصغر بنت يسار وقع في تفسير الطبري من طريق ابن جريج وبه جزم ابن ما كولا وسماها ابن فحون كذلك لكن بغير ذكره وسياق مستند وقيل اسمها ليلى حكاه السهيلي في مهمات القرآن وتبعه البدرى وقيل فاطمة وقع ذلك عند ابن اسحق ويحتمل التعدد بأن يكون لها اسمان ولقب أولقبان واسم (قوله من رجل) قيل هو أبو البداح بن عاصم الأنصاري هكذا وقع في أحكام القرآن لا معيل القاضي من طريق ابن جريج أخبرني عبد الله بن معقل أن جميل بنت يسار أخت معقل كانت تحت أبي البداح بن عاصم فطلقها فانقضت عدتها فخطبها وذكر ذلك أبو موسى في ذيل الصحابة وذكره أيضا الثعلبي ولعله تزنت في جملة بنت يسار أخت معقل وكانت تحت أبي البداح بن عاصم بن عدي بن الجحلان واستشكله الذهلي بأن البداح تابعي على الصواب فيحتمل أن يكون صحابيا آخر وجزم بعض المتأخرين بأنه البداح بن عاصم وكنيته أبو عمرو فان كان محفوظا فهو أخو البداح التابعي ووقع لنا في كتاب المجاز للشيخ عز الدين بن عبد السلام أن اسم زوجها عبد الله بن راحة ووقع في رواية عبد بن راشد عن الحسن عند البزار والدارقطني فأتاني ابن عمر ليخطبها مع الخطاب وفي هذا نظر لأن معقل بن يسار مزي وأبو البداح أنصاري فيحتمل أنه ابن عمه لأمه أو من الرضاعة (قوله حتى إذا انقضت عدتها) في رواية عبد بن راشد فاضد لعبد الله ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تزكها حتى انقضت عدتها فخطبها (قوله جاء بخطبها) أي من وليها وهو أخوها كما قال أولاد زوجت أختي من رجل (قوله وأفرشتك) أي جعلت لك فراشا في روايتي الثعلبي وأفرشتك كبريتي وأثرتك بها على قومي وهذا مما يبعد أنه ابن عمه (قوله لا والله لا تعود إليك أبدا) في رواية عبد بن راشد لا أزوجه أبدا زاد الثعلبي وحزة آتفا وهو بفتح الهمزة والنون والفاء (قوله وكان رجلا لا بأس به) في رواية الثعلبي وكان رجل صدق قال ابن التبري أي كان جيدا وهذا ما غيرته العامة فكنوا به عن لاخبريه كذا قال ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن الحسن عند أبي مسلم الكجي قال الحسن علم الله حاجة الرجل إلى امرأته وحاجة المرأة إلى زوجها فأنزل الله هذه الآية (قوله فأنزل الله هذه الآية

ثم جئت بخطبها لا والله لا تعود إليك أبدا وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه فأنزل الله هذه الآية فلا

فلا تعضلوهن) هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للزوج حيث وقع فيها واذا طلقت النساء لكن قوله في بقيتها أن يسكن أزواجهن ظاهر في أن العضل يتعلق بالاولياء وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذي يتعلق بالاولياء في قوله تعالى لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن فيستدل في كل مكان بما يليق به (قوله) فقلت الآن أفعل يا رسول الله قال فزوجها اياه) أي أعادها اليه بعقد جديد وفي رواية أبي نعيم في المستخرج فقلت الآن أقبل أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي مسلم الكجبي من طريق مباركة بن فضالة عن الحسن فسمع ذلك معقل بن يسار فقال سمعنا أبي وطاعة فدعا زوجها فزوجها اياه ومن رواية الثعلبي فأتى أو من بالله فأنكحها اياه وكفر عن يمينه وفي رواية عباد بن راشد فكفرت عن يميني وأنكحها اياه قال الثعلبي ثم هذا قول أكثر المفسرين وعن السدي نزلت في جابر بن عبد الله زوج بنت عمه فطلقها زوجها فطلقها فأنقضت عدتها ثم أراد تزويجها وكانت المرأة تريد فأتى جابر فزنت قال ابن بطال اختلفوا في الولي فقال الجمهور ومنهم مالمالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم الاولياء في النكاح هم العصبة وليس الخال ولا والد الام ولا الاخوة من الام ونحو هؤلاء ولاية وعن الحنفية هم من الاولياء واحتج الا بهري بأن الذي يرث الوالاهم العصبة دون ذوي الارحام قال فذلك عقدة النكاح واختلفوا فيها اذا مات الاب فأوصى رجلا على أولاده هل يكون أولى من الولي القريب في عقدة النكاح أو مثله أو ولاية له فقال ربيعة وأبو حنيفة ومالك والوصي أولى واحتج لهم بأن الاب لو جعل ذلك لرجل بعينه في حياته لم يكن لأحد من الاولياء أن يعترض عليه فكذلك بعد موته ونعقب بأن الولاية انتقلت بالموت فلا يقاس بحال الحياة وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور الى ذلك وقالوا لا تزوج المرأة نفسها أصلا واحتجوا بالاحاديث المذكورة ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة وهي أصح دليل على اعتبار الولي والام كما كان لعضله معنى ولا نه الو كان لها أن تزوج نفسها لم تنحج الى أخيها ومن كان أمره اليه لا يقال ان غيره منعه منه وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعن مالك رواية أنهم ان كانت غير شريفة تزوجت نفسها وذهب أبو حنيفة الى أنه لا يشترط الولي أصلا ويجوز أن تزوج نفسها ولو بغير اذن ولها اذا تزوجت كفوا واحتج بالقياس على البيع فانها تستقل به وجل الاحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها وهو عمل سائغ في الاصول وهو جواز تخصيص العموم بالقياس لكن حديث معقل المذكور رفع هذا القياس ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليندفع عن موليته العار باختبار الكف وانفصل بعضهم عن هذا الايراد بالتزامهم اشتراط الولي ولكن لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ويتوقف ذلك على اجازة الولي كما قالوا في البيع وهو مذهب الاوزاعي وقال أبو ثور ونحوه لكن قال يشترط اذن الولي لها في تزويج نفسها وتعقب بأن اذن الولي لا يصح الا لمن ينوب عنه والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لان الحق لها ولو أذن لها في انكاح نفسها صارت كن أذن لها في البيع من نفسها ولا يصح وفي حديث معقل أن الولي اذا عضل لا يزوج السلطان الا بعد أن يأمره بالرجوع عن العضل فان أجاب فذاك وان أصر زوج عليه الحاكم والله أعلم ﴿ قوله باب اذا كان الولي ﴾ أي في النكاح

فلا تعضلوهن فقلت الآن  
افعل يا رسول الله قال  
فزوجها اياه\* (باب اذا كان  
الولي)\*

شعبة امرأته هو أولى الناس بها فأمر رجلا فزوجه وقال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنت قارظ أتجعلين أمرك ألى قالت نعم فقال قد تزوجتك وقال عطاء لشهد ألى قد نكحتك أوليا أمر رجلا من عشيرتها وقال سهل قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم أهبل لك نفسى فقال رجل يارسول الله ان لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها حدثنا ابن سلام أخبرنا ابو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها فى قوله ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن الى آخر الآية قال هى البتة تكون فى حجر الرجل قد شركتها فى ماله فيرغب عنها أن يتزوجها ويكره أن يزوجه غيره فيدخل عليه فى ماله فيحبسها فنهاهم الله عن ذلك \* حدثنا أحمد بن المقدام حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا أبو حازم حدثنا سهل بن سعد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا فجاءت امرأة تعرض نفسها عليه فرفض فيها البصر ورفعه فلم يردھا فقال رجل من أصحابه يزوجنيها يارسول الله قال أعندك من شئ قال ما عندى من شئ

(هو الخاطب) أى هل يزوج نفسه أو يحتاج الى ولى آخر قال ابن المنذر كفى الترجمة ما يدل على الجواز والمنع معا بكل الامر فى ذلك الى نظر المجتهد كذا قال وكانته أخذه من تركه الجزم بالحكم لكن الذى يظهر من صنيعه أنه يرى الجواز فان الآثار التى فيها أمر الولى غيره أن يزوجه ليس فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه وقد ورد فى الترجمة أثر عطاء الدال على الجواز وان كان الاولى عنده أن لا يتولى أحد طرفى العقد وقد اختلف السلف فى ذلك فقال الاوزاعى وربيعة والثورى ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والليث يزوج الولى نفسه ووافقه أبو ثور وعن مالك لو قامت الثيب لوليا زوجها حتى عن رأيت فزوجها من نفسه أو بمن اختار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج وقال الشافعى يزوجهما السلطان أو ولى آخر مثله أو أقدمه ووافقه زفروداد وجتهم ان الولاية شرط فى العقد فلا يكون الا كبح منكما كما لا يبيع من نفسه (قيل) وخطب المغيرة بن شعبة امرأته هو أولى الناس بها فأمر رجلا فزوجه هذا الاثر وصله وكيع فى مصنفه والبيهقى من طريقه عن الثورى عن عبد الملك بن عير أن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأته وهو وليها فجعل أمرها الى رجل المغيرة أو لى منه فزوجوه وأخبره عبد الرزاق عن الثورى وقال فيه فأمر أبعد منه فزوجه وأخبره سعيد بن منصور عن طريق الشعبي ولعله ان المغيرة خطب بنت عمه عروة بن مسعود فأرسل الى عبد الله بن أبى عقيل فقال لزوجهها فقال ما كنت لأفعل أنت أمير البلد وابن عمها فارس المغيرة الى عثمان بن أبى العاص فزوجها منه انتهى والمغيرة هو ابن شعبة بن مسعود بن معتب من ولد عوف بن ثقيف فهى بنت عمه لحاوع عبد الله بن أبى عقيل هو ابن عمهما معا أيضا لان جده هو مسعود المذكور وأما عثمان بن أبى العاص فهو وان كان ثقيفيا أيضا لكنه لا يجتمع معهم الا فى جدهم الا على ثقيف لانه من ولد جشم بن ثقيف فوضح ان المراد بقوله هو أولى الناس وعرف اسم الرجل المبهم فى الاثر المعلق (قوله وقال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنت قارظ أتجعلين أمرك ألى قالت نعم فقال قد تزوجتك) وصله ابن سعد من طريق ابن أبى ذئب عن سعيد بن خالد أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف انه قد خطبني غيروا حد فزوجني أئهم رأيت قال وتجعلين ذلك ألى فقالت نعم قال قد تزوجتك قال ابن أبى ذئب فجازنكاحه وقد ذكر ابن سعد أم حكيم فى النساء اللواتى لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن أزواجه ولم يرد فى التعريف بها على ما فى هذا الخبر وذكروا فى تسمية أزواج عبد الرحمن ابن عوف فى ترجمته فنسبها فقال أم حكيم بنت قارظ بن خالد بن عبيد حليف بنى زهرة (قوله وقال عطاء لشهد ألى قد نكحتك أوليا أمر رجلا من عشيرتها) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء امرأته خطبها ابن عم لها لرجل لها غيره قال فلتشهد ان فلا ناخطبها وانى أشهدكم انى قد نكحتك أوليا أمر رجلا من عشيرتها (قوله وقال سهل قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم أهبل لك نفسى فقال رجل يارسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها) هذا طرف من حديث الواهبه وقد تقدم موصولا فى باب تزويج المعسر وفى باب النظر الى المرأة قبل التزويج وغيرهما ووصله فى الباب بلفظ آخر وأقربها الى لفظ هذا التعليق رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن ابى حازم بلفظ ان امرأته جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله جئت لاهب لك نفسى وفيه فقام رجل من أصحابه فقال أى رسول الله مثله ثم ذكر المصنف حديث

عائشة في قوله تعالى ويستفتونك في الاسباء أو رده مختصرا وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير ووجه الدلالة منه ان قوله فرغب عنها أن يتزوجها أعم من أن يتولى ذلك بنفسه أو يأمر غيره فيزوج به وبه احتج محمد بن الحسن على الجواز لان الله لما عاتب الاولياء في تزويج من كانت من أهل المال والجمال بدون سنتها من الصدقات وعاتبهم على ترك تزويج من كانت ثلثة المال والجمال دل على ان الولي يصح منه تزويجها من نفسه اذ لا يعاتب أحد على ترك ما هو حرام عليه ودل ذلك أيضا على انه يتزوجها ولو كانت صغيرة لانه أمر أن يقسط لها في الصدقات ولو كانت بالغاً لم يمنع أن يتزوجها بما تراصيا عليه فعلم أن المراد من لا أمر لها في نفسها وقد أجيب باحتمال أن يكون المراد بذلك السفينة فلا أثر لرضاها بدون مهر مثلها كالبركر ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في الواهبه وسيأتي شرحه قريبا ووجه الاخذ منه الاطلاق أيضا لكن انفصل من منع ذلك بانه معدود من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يزوج نفسه وبغير ولي ولا شهود ولا استئذان وبلغت الهبة كما يأتي تقريره وقوله فيه فلم يردها يسكون الدال من الارادة وحكي بعض الشراح تشديد الدال وفتح أوله وهو محتمل ﴿قوله ما﴾  
 انكاح الرجل ولده الصغار ضبط ولده بضم الواو وسكون اللام على الجمع وهو واضح وبفتحهما على انه اسم جنس وهو أعم من الذكور والاثاث ﴿قوله لقول الله تعالى واللائي لم يحضن فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ﴾ أي فدل على ان نكاحها قبل البلوغ جائز وهو استنباط حسن لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالولد بالبركر ويمكن أن يقال الاصل في الابضاع التحريم الاماد عليه الدليل وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ ففي ما عداه على الاصل ولهذا السرأورد حديث عائشة قال المهلب أجمعوا انه يجوز للاب تزويج ابنته الصغيرة البركر ولو كانت لا يوطأ مثلها الا ان الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فيمن لا يوطأ وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوج بنته البركر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وزعم أن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ومقابله تجوز الحسن والنخعي للاب اجبار بنته كبيرة كانت أو صغيرة بكرًا أو ثيبا ﴿تنبيه﴾ وقع في حديث عائشة من هذا الوجه ادراج يظهر من الطريق التي في الباب الذي بعده ﴿قوله ما﴾  
 تزويج الاب ابنته من الامام في هذه الترجمة اشارة الى ان الولي الخاص يقدم على الولي العام وقد اختلف فيه عن المالكية ﴿قوله وقال عمار﴾ هو طرف من حديثه الذي تقدم موصولا قريبا ثم ذكر حديث عائشة وقوله فيه قال هشام يعني ابن عروة وهو موصول بالاسناد المذکور وقوله وأبنت الى آخره لم يسم من أنباء بذلك ويشبه أن يكون جملة عن أمر آية فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء قال ابن بطلان دل حديث الباب على ان الاب أولى في تزويج ابنته من الامام وان السلطان ولي من لا ولي لها وان الولي من شرط النكاح ﴿قلت﴾ ولا دلالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك وانما فيه ما وقع ذلك ولا يلزم منه منع ما عداه وانما يؤخذ ذلك من أدلة أخرى وقال وفيه ان النهي عن انكاح البركر حتى تستأذن مخصوص بالبالغ حتى يتصور منها الاذن وأما الصغيرة فلا اذن لها وسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد ﴿قوله﴾  
 السلطان ولي لقول النبي صلى الله عليه وسلم زوجنا كهبا معك من القرآن ﴿القرآن﴾

قال ولا خاتم من حديد قال ولا خاتم ولكن أشق بردي هذه فأعطيا النصف وأخذ النصف قال لاهل معك من القرآن شيء قال نعم قال اذهب فقد زوجت كهبا معك من القرآن ﴿باب انكاح الرجل ولده الصغار لقول الله تعالى واللائي لم يحضن فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ﴾ حديثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين وأدخلت عليه وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعا ﴿باب تزويج الاب ابنته من الامام وقال عمار خطب النبي صلى الله عليه وسلم الى حفصة فأنكحته﴾ حديثنا معلى بن أسد حدثنا وهيب عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين ونخعي بها وهي بنت تسع سنين فقال هشام وأبنت انها كانت عنده تسع سنين ﴿باب السلطان ولي لقول النبي صلى الله عليه وسلم زوجنا كهبا معك من القرآن﴾



حدثنا عبد الله بن يوسف  
أخبرنا مالك عن أبي حازم  
عن سهل بن سعد قال  
جاءت امرأة إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقلت اني وهبت من نفسي  
فقامت طويلا فقال رجل  
زوجنيها ان لم تكن لك بها  
حاجة فقال عليه الصلاة  
والسلام هل عندك من  
شيء تصدقها قال ما عندى  
الا ازارى فقال ان أعطيتها  
اياها جلست لا ازارك فالتس  
شيا فقال ما أجد شيئا فقال  
التس ولو كان خاتما من حديد  
فلم يجد فقال أمعك من  
القرآن شيء قال نعم سورة  
كذا وسورة كذا السور  
سماها فقال قد زوجناكها  
بما معك من القرآن \* (باب  
لا ينكح الاب وغيره البكر  
والثيب الا برضاها) \* حدثنا  
معاذ بن فضالة حدثنا هشام  
عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا  
هريرة حدثهم أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لا تنكح  
الايمة حتى تستأمر ولا تنكح  
البكر حتى تستأذن

ثم ساق حديث سهل بن سعد في الواهبة من طريق مالك بلفظ زوجها بالافراد وقد وقع في  
رواية أبي ذر من هذا الوجه بلفظ زوجها كما بنون التعظيم وقد ورد التصريح بأن السلطان  
ولى في حديث عائشة المرفوع أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل الحديث وفيه  
والسلطان ولى من لا ولى لها أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو عوانة وابن خزيمة  
وابن حبان والحاكم لكنه لم يكتف على شرطه استنبطه من قصة الواهبة وعند الطبراني من  
حديث ابن عباس رفعه لا نكاح الا بولى والسلطان ولى من لا ولى له وفي اسناده الخلاج بن  
أرطاه وفيه مقال وأخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد آخر حسن  
عن ابن عباس بلفظ لا نكاح الا بولى مرشداً أو سلطاناً ﴿قوله﴾ **باب** لا ينكح  
الاب وغيره البكر والثيب الا برضاها في هذه الترجمة أربع صور تزويج الاب البكر وتزويج  
الاب الثيب وتزويج غير الاب البكر وتزويج غير الاب الثيب واذا اعتبرت البكر والصغير  
زادت الصور فالثيب البالغ لا يزوجه الاب ولا غيره الا برضاها اتفاقا الا من شذ كما تقدم  
والبكر الصغيرة يزوجه ابوها اتفاقا الا من شذ كما تقدم والثيب غير البالغ اختلف فيها فقال  
مالك وأبو حنيفة يزوجه ابوها كما يزوح البكر وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد لا يزوجه ابوها اذا  
زالت البكارة بالوطء لا بغیره والعلة عندهم ان ازالة البكارة تزيد الحياء الذى في البكر والبكر  
البالغ يزوجه ابوها وكذا غيره من الاولياء واختلف في استئمانها والحديث دال على انه  
لا اجبار للاب عليها اذا امتنعت وحكام الترمذي عن أكثر أهل العلم وساذ كرم زيد بحث فيه وقد  
ألحق الشافعي الجد بالاب وقال أبو حنيفة والا وراعى في الثيب الصغيرة يزوجهما كل ولى فاذا  
بلغت ثبت لها الخيار وقال أحدنا بلغت تسعاً جاز للاولياء غير الاب نكاحها وكأنه أقام المنظمة  
مقام المثنية وعن مالك يلتحق بالاب في ذلك وصى الاب دون بقية الاولياء لانه أقامه مقامه كما  
تقدمت الإشارة اليه ثم ان الترجمة معقودة لاشتراط رضا المزدوجة بكراً كانت أو ثيباً صغيرة  
كانت أو كبيرة وهو الذى يقتضيه ظاهر الحديث لكن تستثنى الصغيرة من حيث المعنى لانها  
لا عبارة لها (قوله) حدثنا هشام (هو الدستوائى ويحيى هو ابن أبي كثير) (قوله) عن أبي سلمة في رواية  
مسلم من طريق خالد بن الحرث عن هشام عن يحيى حدثنا أبو سلمة (قوله) لا تنكح بكسر الحاء  
للتنهي ورفعهما الخبر وهو أبلغ في المنع وتقدم تفسير الايم في باب عرض الانسان ابنته وظاهر هذا  
الحديث ان الايم هي الثيب التي فارقت زوجها بعوت أو طلاق لمقابلتها بالبكر وهذا هو الاصل في  
الايم ومنه قولهم العزومأيمه أى يقتل الرجال فتصير النساء أيايم وقد تطلق على من لا زوج لها  
أصلاً ونقله عياض عن ابراهيم الحارثي واسمعيل القاضي وغيرهما انه يطلق على كل من لا زوج  
لها صغيرة كانت أو كبيرة بكراً كانت أو ثيباً وحكى الماوردى القولين لاهل اللغة وقد وقع في  
رواية الاوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارمي والدارقطني لا تنكح الثيب  
وقوع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الثيب تشاور (قوله)  
حتى تستأمر (أصل الاستئمار طلب الامر فالمعنى لا يعقد عليها حتى يطلب الامر منها) ويؤخذ  
من قوله تستأمر انه لا يعقد الا بعد أن تأمر بذلك وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولى في  
حقها بل فيه اشعار باشتراطه (قوله) ولا تنكح البكر حتى تستأذن كذا وقع في هذه الرواية

التفرقة بين الثيب والبكر فعبر الثيب بالاستثمار والبكر بالاستئذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة ان الاستثمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر الى المستأمرة ولهذا يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك والاذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر لانها قد تستحي أن تفصح **(قوله)** قالوا يا رسول الله في رواية عمر بن أبي سلمة قلنا وحدث عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك **(قوله)** وكيف اذنها في حديث عائشة قلت ان البكر تستحي ويستأني ألفاظه الحديث الثاني **(قوله)** حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق أي ابن قره الهلالي أبو حفص المصري أصله كوفي جمع من مالك واليث ويحيى بن أيوب وغيرهم روى عنه القدماء مثل يحيى بن معين واسحق الكوسج وأبي عبيد وابراهيم بن هاني وهو من قدماء شيوخ البخاري ولم أر له عنه في الجامع الا هذا الحديث وقد وثقه العجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين **(قوله)** حدثنا الليث في رواية الكشميهني أنبأنا **(قوله)** عن أبي عمرو مولى عائشة في رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ذكوان وسبأ في ترك الحبل ويأتي في الاكراه من هذا الوجه بلفظ عن أبي عمرو هو ذكوان **(قوله)** أنها قالت يا رسول الله ان البكر تستحي هكذا أورده من طريق الليث مختصرا وقع في رواية ابن جريج في ترك الحبل قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البكر تستأذن قلت فذكر مثله وفي الاكراه بلفظ قلت يا رسول الله تستأمر النساء في أعضاعهن قال نعم قلت فان البكر تستأمر فتستحي فتسكت وفي رواية مسلم من هذا الوجه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينسكحها أهلها تستأمر أم لا قال نعم تستأمر قلت فانها تستحي **(قوله)** قال رضاها صحتها في رواية ابن جريج قال سكتها اذنها وفي لفظ له قال اذنها صحتها وفي رواية مسلم من طريق ابن جريج أيضا قال فذلك اذنها اذا هي سكتت ودلت رواية البخاري على أن المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب وعند مسلم أيضا من حديث ابن عباس والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صحتها وفي لفظ له والبكر يستأذنها أبوها في نفسها قال ابن المنذر يستحب اعلام البكر أن سكوتها اذن لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صحت اذن لم يطل العقد بذلك عند الجمهور وأبطله بعض المالكية وقال ابن شعبان منهم يقال لها ذلك ثلاثا ان رضيت فاسكتي وان كرهت فانطقي وقال بعضهم يطل المقام عندها ثلاثا تجل فيمنعها ذلك من المسارعة واختلغو فيما اذلم تتكلم بل ظهرت منها قرينة السخط أو الرضا بالتبسم مثلا أو البكاء فعند المالكية ان نفرت أو بك أو قامت أو ظهر منها ما يدل على الكراهة لم تزوج وعند الشافعية لا أثر لشي من ذلك في المنع الا أن قرنت مع البكاء الصباح ونحوه وفرق بعضهم بين الدمع فان كان حار ادل على المنع وان كان باردا دل على الرضا قال وفي هذا الحديث إشارة الى أن البكر التي أمر بالاستئذان هي البالغ اذ لا معنى للاستئذان من لا تدرى ما الاذن ومن يستوى سكوتها وسخطها ونقل ابن عبد البر عن مالك أن سكوت البكر اليتيمة قبل اذنها ونفوذها لا يكون رضاهما بخلاف ما اذا كان بعد تفويضها الى وليها وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة الى الاب والجد دون غيرها لانها تستحي منهما أكثر من غيرها والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الابكار بالنسبة

قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال أن تستحي  
حدثنا عمرو بن الربيع  
ابن طارق حدثنا الليث  
عن ابن أبي مليكة عن أبي  
عمرو مولى عائشة عن  
عائشة رضي الله عنها أنها  
قالت يا رسول الله ان البكر  
تستحي قال رضاها صحتها

جميع الاولياء واختلفوا في الابن زوج البكر البالغ بغير اذنها فقال الاوزاعي والثوري  
والخنفية ووافقهم ابو ثور يشترط استئذانها فلو عقد عليها بغير استئذان لم يصح وقال  
الاخرون يجوز للاب أن يزوجه ولو كانت بالغاً بغير استئذان وهو قول ابن أبي ليلى ومالك  
والليث والشافعي وأحمد واسحق ومن حجتهم مفهوم حديث الباب لانه جعل الثيب أحق بنفسها  
من وليها فدل على أن ولي البكر أحق بها منها واحتج بعضهم بحديث نونس بن أبي اسحق عن أبي  
بردة عن أبي موسى مرفوعاً تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذنها قال فقيد ذلك باليتيمة  
فيحمل المطلق عليه وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ يستأذنها أبوها فنص على  
ذكر الاب وأجاب الشافعي بأن المؤامرة قد تكون عن استطابة النفس ويؤيده حديث ابن عمر  
رفعه وأمر والنساء في بناتهن أخرجه أبو داود قال الشافعي لا خلاف أنه ليس للام أمر لكنه  
على معنى استطابة النفس وقال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال  
الشافعي زادها ابن عينة في حديثه وكان ابن عمر والقاسم وسالم بن زوجون الابكار لا يستأمر ونهن  
قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ واليتيمة  
تستأمر وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فدل على  
أن المراد بالبكر اليتيمة (قلت) وهذا لا يدفع زيادة الثقة الحافظ بلفظ الاب ولو قال قائل بل المراد  
باليتيمة البكر لا يدفع وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الاب وغيره فلا تعارض بين الروايات ويبقى  
النظر في أن الاستئجار هل هو شرط في صحة العقد أم مستحب على معنى استطابة النفس كما قال  
الشافعي كل من الامر من محتمل وسيأتي من يبحث فيه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى  
واستدل به على أن الصغيرة الثيب لا اجبار عليها لعموم كونها أحق بنفسها من وليها وعلى أن  
من زالت بكارتها بوطء ولو كان زناً لا اجبار عليها لاب ولا غيره لعموم قوله الثيب أحق بنفسها  
وقال أبو حنيفة هي كالبكر وخالفه حتى صاحباه واحتج له بأن علة الاكتفاء بسكوت البكر هو  
الحياء وهو باق في هذه لان المسئلة مفروضة فيمن زالت بكارتها بوطء لا فيمن اتخذت الزنا دينا  
وعادة وأجيب بأن الحديث نص على أن الحياء يتعلق بالبكر وقابلها بالثيب فدل على أن  
حكمهما مختلف وهذه ثيب لغة وشرعاً دليل أنه لو أوصى بعق كل ثيب في ملكه دخلت اجماعاً  
وأما بقاء حياتها كالبكر فمنوع لانها تستحي من ذكر وقوع الفجور منها وأما ثبوت الحياء من  
أصل النكاح فليست فيه كالبكر التي لم تجرب قط والله أعلم واستدل به لمن قال ان للثيب أن  
تتزوج بغير ولي ولكنها لا تزوج نفسها بل تجعل أمرها الى رجل فيزوجها حكاه ابن حزم عن  
داود وتعقبه بحديث عائشة أيا امرأة تكلمت بغير اذن وليها نكحها باطل وهو حديث صحيح  
كما تقدم وهو يبين أن معنى قوله أحق بنفسها من وليها أنه لا ينفذ عليها أمره بغير اذنها ولا يجبرها  
فاذا أرادت أن تتزوج لم يجز لها الا باذن وليها واستدل به على أن البكر اذا أعلنت بالمنع لم يحز  
النكاح والى هذا أشار المصنف في الترجمة وان أعلنت بالرضا فيجوز بطريق الاولى وشذ بعض  
أهل الظاهر فقال لا يجوز أيضاً وقفاً عند ظاهر قوله واذنها أن تسكت (تأمله) ما اذا  
زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود هكذا أطلق فشم البكر والثيب لكن حديث الباب  
مصرح فيه بالثبوت فكأنه أشار الى ما ورد في بعض طرقه كما سأينيه ورد النكاح اذا كانت ثيباً

\* (باب اذا تزوج الرجل ابنته  
وهي كارهة فنكاحه  
مردود) \* حدثنا سهيل  
قال حدثني مالك عن عبد  
الرحمن بن القاسم عن أبيه  
عن عبد الرحمن

فزوجت بغير رضا اجماع الاما نقل عن الحسن أنه أجاز اجبار الاب للثيب ولو كرهت كما تقدم  
وعن النخعي أن كانت في عباله جازوالارثة واختلفوا اذا وقع العقد بغير رضاها فقالت الحنفية  
ان اجازته جاز وعن المالكية ان اجازته عن قرب جازوالافلاورده الباقيون مطلقا (قوله ومجمع)  
بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين هـ ملة (قوله ابني يزيد بن جارية) بالجيم أي ابن  
عامر بن العطاء الانصاري الاوسي من بني عمرو بن عوف وهو ابن أخي بمجمع بن جارية الصحابي  
الذي جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج له أصحاب السنن وقد وهم من زعم  
أنهما واحد ومنه قيل ان لمجمع بن يزيد صحبة وليس كذلك وإنما الصحبة لعمه بمجمع بن جارية وليس  
لمجمع بن يزيد في البخاري سوى هذا الحديث وقد قرنه فيه بأخيه عبد الرحمن بن يزيد وعبد الرحمن  
ولده على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما جازم به العسكري وغيره وهو أخو عامر بن عمرو بن  
الخطاب لأمه قال ابن سعد ولي القضاء لعمربن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ومات سنة  
ثلاث وتسعين وقيل سنة ثمان ووثقه جماعة وماله في البخاري أيضا سوى هذا الحديث وقد وافق  
مالك على اسناد هذا الحديث سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وان اختلف الرواة  
عنهما في وصل هذا الحديث عن خنساء وفي ارساله حيث قال بعضهم عن عبد الرحمن ومجمع  
أن خنساء زوجت وكذا اختلفوا عنهما في نسب عبد الرحمن ومجمع فمنهم من أسقط يزيد وقال  
ابني جارية والصواب وصله وإمات يزيد في نسبهما وقد أخرج طريق بن عبيدة المصنف في ترك  
الحيل بصورة الارسال كما سبأني وأخرجها أجد عنه كذلك وأوردها الطبراني من طريقه  
موصولة وأخرج الدارقطني في الموطآت من طريق معلى بن منصور عن مالك بصورة الارسال  
أيضاً والاكثر وصلوه عنه وخالفهم ما عسفيان الثوري في راو من السند فقال عن عبد الرحمن  
ابن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وديعه عن خنساء أخرجها النسائي في الكبرى والطبراني من  
طريق ابن المبارك عنه وهي رواية شاذة لكن يبعد أن يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيخان  
وعبد الله بن يزيد بن وديعه هذا المأمن ترجم له ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان  
الا عبد الله بن وديعه بن خدام الذي روى عن سلمان الفارسي في غسل الجمعة وعنه المقبري وهو  
تابعي غير مشهور الا في هذا الحديث ووثقه الدارقطني وابن حبان وقد ذكره ابن منده في الصحابة  
وخطأه أبو نعيم في ذلك وأطن شيخ عبد الرحمن بن القاسم ابن أخيه وعبد الله بن يزيد بن وديعه  
هذا ممن أغفله المزني ومن تبعه فلم يذكره في رجال الكتب الستة (قوله عن خنساء بنت خدام)  
بمجهة ثم نون ثم مهملة وزن جراء وأبوها بكسر المعجمة وتخفيف المهملة قبل اسم أبيه وديعه  
والصحيح أن اسم أبيه خالد وديعه اسم جددهما أحسب وقع ذلك في رواية لا جدم من طريق محمد بن  
اسحق عن الخجاج بن السائب مرسل في هذه القصة ولكن قال في تسميتهما خناس وتخفيف النون  
وزن فلان ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكن خنساء ووصل الحديث عنهم فقال  
عن ججاج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عن جدته خنساء وخناس مشتق من خنساء كما يتال  
في زيب زتاب وكنية خدام والد خنساء أبو وديعه كناه أبو نعيم وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق  
من حديث ابن عباس أن خداماً أباً وديعه أنكح ابنته رجلاً الحديث ووقع عند المستنصري من  
طريق ربيعة بن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية أن وديعه بن خدام زوج ابنته وهو هوهم في اسمه

ومجمع ابني يزيد بن جارية  
عن خنساء بنت خدام ٢  
الانصارية

قوله بنت خدام ضبطها  
القسطلاني بكسر الخاء  
وتخفيف الذال المعجمتين  
وقال وفي الفتح وبالدال  
المهملة

ولعله كان أن خداماً أباً ودبعة فانتقل وقد ذكرت في كتاب الصحابة ما يدل على أن لودبعة ابن  
 خدام أيضاً صحبة وله قصة مع عمر في ميراث سالم مولى أبي حذيفة ذكرها البخاري في تاريخه وقد  
 أطلت في هذا الموضع لكن بحر الكلام بعضه بعضاً ولا يخلو من فائدة (قوله أن أباهما زوجها  
 وهي ثيب فكرهت ذلك) ووقع في رواية الثوري المذكورة قالت أنكحني أبي وأنا كارهة وأنا  
 بكر والأول أرجح فقد ذكر الحديث الاسماعيلي من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم  
 فقال في روايته وأنا أريد أن أتزوج عم ولدي وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن  
 عبد الرحمن الجثنبي عن أبي بكر بن محمد أن رجلاً من الانصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها  
 يوم أحد فأنكحها أبوها رجلاً فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن أبي أنكحني وإن عم  
 ولدي أحب إلي فهذا يدل على أنها كانت ولدت من زوجها الأول واستقدنا من هذه الرواية  
 نسبة زوجها الأول واسمه أييس بن قتادة سمىه الواقدي في روايته من وجه آخر عن خنساء  
 ووقع في المبهمة للقطب القسطلاني أن اسمه أسير وأنه استشهد بدر ولم يذكر له مستنداً وأما  
 الثاني الذي كرهته فلم أقف على اسمه إلا أن الواقدي ذكره بأسناده أنه من بني مزينة ووقع في  
 رواية ابن اسحق عن الحجاج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن عمر بن عوف  
 وروى عبد الرزاق عن ابن جرير عن عطاء الخراساني عن ابن عباس أن خداماً أباً ودبعة أنكح  
 ابنته رجلاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تكرهوهن فنكحت بعد ذلك أبا لبابة وكانت ثيباً  
 وروى الطبراني بأسناده آخر عن ابن عباس فذكر نحوه والقصة وقال فيه فزعهما من زوجها وكانت  
 ثيباً فنكحت بعده أبا لبابة وروى عبد الرزاق أيضاً عن الثوري عن أبي الخوير عن نافع بن  
 جبير قال تأميت خنساء فزوجها أبوها الحديث فحواه وفيه فرد نكاحه ونكحت أبا لبابة وهذه  
 أسانيد تقوى بعضها ببعض وكلها دالة على أنها كانت ثيباً ثم أخرج النسائي من طريق الأوزاعي  
 عن عطاء عن جابر أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم  
 ففرق بينهما وهذا سند ظاهر الصحة ولكن له علة أخرجه النسائي من وجه آخر عن الأوزاعي  
 فأدخل بينه وبين عطاء إبراهيم بن مرة وفيه مقال وأمره فلم يذكر في أسناده جابر وأخرج  
 النسائي أيضاً وابن ماجه من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية  
 بكر أنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فخيرها ورجاله ثقات  
 لكن قال أبو حاتم وأبو زرعة أنه خطأ وأن الصواب إرساله وقد أخرجه الطبراني والدارقطني  
 من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما وما وهما كارهتان قال الدارقطني تفرد به عبد الملك  
 الدماري وفيه ضعف والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل وقال البيهقي  
 إن ثبت الحديث في البكر جل على أنها زوجت بغير كف مو الله أعلم (قلت) وهذا الجواب هو  
 المعتمد فإنها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعميماً وأما الطعن في الحديث فلامعني له فإن طرقة  
 تقوى بعضها ببعض ولقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجهما الدارقطني والطبراني من  
 طريق هشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي  
 كارهة فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها ولم يقل فيه بكر ولا ثيباً قال الدارقطني رواه

أن أباهما زوجها وهي ثيب  
 فكرهت ذلك فأنت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فرد  
 نكاحه

أبو عوانة عن عمر بن سلام يذكروا باهرة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه وي زيد هو ابن هرون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري (قوله أن رجلا يدعى خداما أنكح ابنته نحوه) ساق أحد لفظه عن يزيد بن هرون بهذا الاسناد ان رجلا منهم يدعى خداما أنكح ابنته فكرهت نكاح أيها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فرد عنها نكاح أيها فتزوجت أبا البابة بن عبد المنذر فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا وهذا يوافق ما تقدم وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هرون وأخرجه الاسماعيلي من طريق عن يزيد كذلك وأخرجه الطبراني والاسماعيلي من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نحوه وأخرجه الطبراني من طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى كذلك لكن اقتصر على ذكر مجمع بن يزيد والذي بلغ يحيى ذلك يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن القاسم فسأني في ترك الحيل من طريق ابن عينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأته ولد جعفر تخوفت أن تزوجه وأولها وهي كارهة فأرسلت إلى شيخين من الأنصار عبد الرحمن ومجمع ابني جارية قالوا فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قال سفيان وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعه يقول عن أبيه أن خنساء انتهى وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن عينة عن عبد الرحمن عن أبيه عن خنساء موصولا والمرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب وأولها هو عم أيها معاوية بن عبد الله بن جعفر أخرجه المستغفري من طريق يزيد ابن الهاد عن ربيعة بن أسناده أنها أتت من زوجها حجرة بن عبد الله بن الزبير فأرسلت إلى القاسم ابن محمد وإلى عبد الرحمن بن يزيد فقالت إني لآمن معاوية أن يضعني حيث لا يوافقني فقال لها عبد الرحمن ليس له ذلك ولو صنع ذلك لم يحز فذكر الحديث إلا أنه لم يضبط اسم والده خنساء ولا سمى بنته كما قدمته وكنت ذكرت في المقدمة في تسمية المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معها غير الذي هنا والمذكور هنا هو المعتقد وقد حصل من تحرير ذلك ما لا أظن أنه نادر عليه فلهذا جدد على جميع مننه

**(قوله ما بـ)** تزويج اليتيمة لقول الله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ذكر فيه حديث عائشة في تفسير الآية المذكورة وقد تقدم شرحه في التفسير وفيه دلالة على تزويج الولي غير الأب التي دون البلوغ بكرة كانت أو ثيبا لأن حقيقة اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا أب لها وقد أدنى في تزويجها بشرط أن لا ينحس من صداقها فيحتاج من منع ذلك إلى دليل قوي وقد احتج بعض الشافعية بحديث لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر قال فان قيل الصغيرة لا تستأمر قلنا فيه إشارة إلى تأخير تزويجها حتى تبلغ فتصير أهلا للاستئثار فان قيل لا تكون بعد البلوغ يتيمة قلنا التقدير لا تنكح اليتيمة حتى تبلغ فتستأمر جمع بين الأدلة (قوله) وإذا قال الولي زوجني فلانة فكش ساعة أو قال مامعك فقال معي كذا وكذا أو لبشائم قال تزويجها فهو جائز فيه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث الواهبة وقد تقدم مرارا ويأتي شرحه قريبا ومراوده منه أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في المجلس لا يضر ولو تحلل بينهما كلام آخر وفي أخذه من هذا الحديث نظر لأنها واقعة عين بطرقها احتمال أن يكون قبل عقب الإيجاب (قوله حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري وقال الليث حدثني

\* حدثنا اسحق أخبرنا يزيد  
أخبرنا يحيى أن القاسم بن  
محمد حدثه أن عبد الرحمن  
ابن يزيد ومجمع ابن يزيد حدثاه  
أن رجلا يدعى خداما أنكح  
ابنته نحوه \* (باب تزويج  
اليتيمة لقول الله تعالى  
وإن خفتم أن لا تقسطوا في  
اليتامى فانكحوا وإذا قال  
للولي زوجني فلانة فكش  
ساعة أو قال مامعك فقال  
معني كذا وكذا أو لبشائم قال  
تزوجكها فهو جائز) فيه  
سهل عن النبي صلى الله عليه  
وسلم \* حدثنا أبو اليمان  
أخبرنا شعيب عن الزهري  
وقال الليث حدثني



عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها قال لها يا أمته وإن خفتم أن لا تقسطوا في النساء إلى ما ملكت أيمانكم قالت عائشة يا ابن أخي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في جالها وما لها ويريد أن ينقص من صداقها فهو أعنى نكاحهن الآن يقسطوا لهن في الكمال الصداق وأمرها بنكاح من سواهن من النساء قالت عائشة استفتي الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٠) بعد ذلك فأنزل الله ويستفتونك في النساء إلى وترغبون أن

تنسكوهن فأنزل الله لهن في هذه الآية أن اليتيمة إذا كانت ذات مال وجمال ورغبوا في نكاحها ونسبها والصداق وإذا كانت مرغوباً عنها في قلبه المال والجمال تركوها وأخذوا غيرها من النساء قالت فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهن أن ينسكوهن إذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها إلا وفي من الصداق \* (باب إذا قال الخاطب زوجتي فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا أجاز النكاح وإن لم يقبل الزوج أرضيت أو قبالت) \* حدثنا أبو النعمان حدثنا جاد بن زيد عن أبي حازم عن سهل رضي الله عنه أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها فقال مالي اليوم في النساء من حاجة فقال رجل يا رسول الله زوجنيها قال ما عندك قال ما عندى

عقيل عن ابن شهاب) تقدم طريق الليث موصولاً في باب الاكفاء في المال وساق المتن هناك على لفظه وهنا على لفظ شعيب وقد أفرده بالذكري كتاب الوصايا كما تقدم والله أعلم (تأوله) **باب** إذا قال الخاطب زوجتي فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا أجاز النكاح وإن لم يقبل الزوج أرضيت أو قبالت (في رواية الكشميهني) إذا قال الخاطب للولي وبه يتم الكلام وهو الفاعل في قوله وإن لم يقبل وأورد المصنف فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة أيضاً وهذه الترجمة معقودة لمسألة هل يقوم الالتماس مقام القبول فيصير كما لو تقدم القبول على الإيجاب كان يقول تزوجت فلانة على كذا فيقول الولي زوجتكها بذلك وألا بد من إعادة القبول فاستنبط المصنف من قصة الواهبة أنه لم يقبل بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم لزوجة كها بما معك من القرآن أن الرجل قال قد قبلت لكن اعترضه المهلب فقال بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن توقف الخاطب على القبول لما تقدم من المرافضة والطلب والمعاودة في ذلك فمن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحتمل أن ينصرف منه بالقبول لسبق العلم برغبته بخلاف غيره من لم تقم القرائن على رضاه انتهى وغايته أنه يسلم الاستدلال لكن يخصه بخاطب دون خاطب وقد قدمت في الذي قبله وجه الخدش في أصل الاستدلال (قوله في هذه الرواية فقال مالي اليوم في النساء من حاجة) فيه اشكال من جهة أن حديث فصعد النظر إليها وصوبه فهذا دال على أنه كان يريد التزويج لو أعجبه فكان معنى الحديث مالي في النساء إذا كن بهذه الصفة من حاجة ويحتمل أن يكون جواز النظر مطلقاً من خصائصه وإن لم يرد التزويج ويحتمل أن يكون فائدة احتمال أنها تعجبه فيتزوجها مع استعناؤه حينئذ على زيادة على من عنده من النساء صلى الله عليه وسلم (قوله) **باب** لا يخاطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع كذا وأورده بلفظ أو يدع وذكره في الباب عن أبي هريرة بلفظ أو يترك وأخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بلفظ حتى يذر وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عبد الوارث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ حتى ينكح أو يدع وإسناده صحيح (تأوله) نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض (تقدم شرحه في البيوع والبحث في اختصاص ذلك بالمسلم وهذا اللفظ لا يعارض ذلك من جهة أن المخاطبين هم المسلمون (تأوله ولا يخاطب) بالجزم على النهي أي وقال لا يخاطب ويجوز الرفع على أنه نهي وسبق ذلك بصيغة الخبر أبلغ في المنع ويجوز النصب عطفاً على قوله يبيع على أن لا في قوله ولا يخاطب زائدة ويؤيد الرفع قوله في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عنده مسلم ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخاطب برفع العين

من شيء قال أعطها ولو خاتم من حديث قال ما عندى شيء قال فما عندك من القرآن قال كذا وكذا قال فقد ملكتكها بما معك من القرآن \* (باب لا يخاطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع) \* حدثنا مكي بن إبراهيم حدثنا ابن جريج قال سمعت نافعاً يحدث أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله

من يبيع والبائع من يخطب وإثبات التختانية في بيع (قوله أو يأذن له الخاطب) أي حتى يأذن  
 الاول للثاني (قوله في حديث أبي هريرة الليث عن جعفر بن ربيعة) الليث فيه اسناد آخر أخرجه  
 مسلم من طريقه عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر في قصة  
 الخطبة فقط وسأذكر لفظه (قوله قال قال أبو هريرة ياتر) بفتح أوله وضم المثلثة تقول أثرت  
 الحديث أثره بالمدثر بفتح أوله ثم سكون اذا ذكرته عن غيرك ووقع عند النساء من طريق  
 محمد بن يحيى بن حبان ٢ عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره  
 مختصراً (قوله أياكم والطعن الخ) يأتي من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الادب مع شرحه وقد  
 أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فزاد في  
 المتن زيادات ذكرها البخاري مفرقة لكن من غير هذا الوجه قال الجمهور هذا النهي للتحريم  
 وقال الخطابي هذا النهي للتأديب وليس بنهي تحريم يطل العقد عند كثر الفقهاء كذا قال  
 ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يطل العقد  
 بل حكى النووي ان النهي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعية  
 والحنبلة محل التحريم ما اذا صرح المخطوبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون اذنها معتبرا  
 بالاجابة فلو وقع التصريح بالرذ فلا تحريم فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطبة  
 لان الاصل الاباحة وعند الحنبلة في ذلك روايتان وان وقعت الاجابة بالتعريض كقولها  
 لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية الاصح وهو قول المالكية والخنفية لا يحرم أيضا واذا لم ترد  
 ولم تقبل فيجوز واجبة فيه قول فاطمة خطبتي معاوية وأبو جهم فلم ينكر النبي صلى الله عليه  
 وسلم ذلك عليهما بل خطبها لاسامة وأشار النووي وغيره الى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون  
 خطباً معاً ولم يعلم الثاني بخطبة الاول والنبي صلى الله عليه وسلم أشار باسماته ولم يخطب وعلى  
 تقدير أن يكون خطب فكاكته لما ذكرها ما في معاوية وأبي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها  
 لاسامة وحكى الترمذي عن الشافعي ان معنى حديث الباب اذا خطب الرجل المرأة فرضيت به  
 وركنت اليه فليس لاحد أن يخطب على خطبته فاذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها  
 واجبة فيه قصة فاطمة بنت قيس فانهم لم يخبروا برضاها ولا ركونها ولو أخبرته بذلك لم يشر عليها  
 بغير من أختارت فلو لم يوجدها اجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجرى  
 القولين ونص الشافعي في البكر على أن سكوتها رضا بالخطاب وعن بعض المالكية لا تمنع  
 الخطبة الاعلى خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق واذا وجدت شروط التحريم ووقع  
 العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع ارتكاب التحريم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول  
 وبعده وعند المالكية خلاف ككقولين وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور  
 ان المنهي عنه الخطبة والخطبة ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها  
 غير صحيحة وحكى الطبري ان بعض العلماء قال ان هذا النهي منسوخ بقصة فاطمة بنت قيس  
 ثم رده وغلطه بانها جاءت مستشيرة فأشير عليها بما هو الاولى ولم يكن هنالك خطبة على خطبة  
 كما تقدم ثم ان دعوى النسخ في مثل هذا غلط لان الشارع أشار الى علة النهي في حديث  
 عقبة بن عامر بالاخوة وهي صفة لازمة وعلة مطلوبة للدوام فلا يصح أن يلحقها النسخ والله

أو يأذن له الخاطب حدثنا  
 يحيى بن بكير حدثنا الليث  
 عن جعفر بن ربيعة  
 عن الأعرج قال قال أبو  
 هريرة ياتر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال أياكم والطعن  
 فان الظن أن كذب الحديث  
 ولا تجسسوا ولا تحسسوا  
 ولا تباغضوا ولا تباغضوا  
 اخوانا ولا يخطب الرجل  
 على خطبة أخيه

٢ قوله ابن حبان في نسخة  
 بدله ابن حسان

أعلم واستدل به على أن الخطاب الأول إذا أذن للخطاب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالماذون له أو يتعدى لغيره لأن مجرد الاذن الصادر من الخطاب الأول دال على اعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعراضه يجوز لغيره أن يخطبها الظاهر الثاني فيكون الجواز له أذن له بالتنصيص ولغير المأذون له باللاحاق ويؤيده قوله في الحديث الثاني من الباب أو يترك وصرح الروائي من الشافعية بأن محل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزة فإن كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها وهو واضح لأن الأول لم يثبت له بذلك حق واستدل بقوله على خطبة أخيه أن محل التحريم إذا كان الخطاب مسلماً فلو خطب الذي ذميه فأراد المسلم أن يخطبها جاز له ذلك مطلقاً وهو قول الأوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذره وقال الخطابي قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم وقال ابن المنذر الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المانع وقد ورد المانع مقيداً بالمسلم ففي ما عدا ذلك على أصل الإباحة وذهب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم وكقوله ورثاً بكم اللاق في حجوركم ونحو ذلك وبناء بعضهم على أن هذا المنهي عنه هل هو من حقوق العقد واحترامه أو من حقوق المتعاقدين فعلى الأول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقريب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر فن جعلها من حقوق الملك أثبتناه ومن جعلها من حقوق المالك منع وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك أن الخطاب الأول إذا كان فاسقاً جاز للضيف أن يخطب على خطبته ورجح ابن العربي منهم وهو متجه فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كف لها فتكون خطبته كالاخطبة ولم يعتبر الجمهور ذلك إذا صدرت منها علامة القبول وقد أطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول ويلحق بهم هذا ما حكاه بعضهم من الجواز إذا لم يكن الخطاب الأول أهلاً في العادة لخطبة تلك المرأة كالأخطب سوقي بنت ملك وهذا يرجع إلى التكافؤ واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى إلحاقاً لحكم النساء بحكم الرجال وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فتجيب امرأة أخرى فدعوه وترغبه في نفسها وترهده في التي قبلها وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ولا يخفى أن محل هذا إذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج إلا واحدة فاما إذا جاع بينهم فلا تحريم وسأني بعد ستة أبواب في باب الشروط التي لا تحل في النكاح مزيد بحث في هذا (قوله حتى ينكح) أي حتى يتزوج الخطاب الأول فيحصل اليأس المحض وقوله أو يترك أي الخطاب الأول التزويج فيجوز حينئذ للثاني الخطبة فالغايان مختلفتان الأولى ترجع إلى اليأس والثانية ترجع إلى الرجاء وتظهر الأولى قوله تعالى حتى يبلغ الجمل في سمي الخطيب ﴿قوله﴾ **باب** تفسير ترك الخطبة ذكر فيه طرفان حديث عمر حين تأيت حفصة وفي آخره قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولو تركها قبلتها وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب قال ابن بطل مالخصه تقدم

حتى ينكح أو يترك \* (باب تفسير ترك الخطبة) \* حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأيت حفصة قال عمر لقيت أبا بكر فقلت ان شئت أتكنحك حفصة بنت عمر فلبثت ليلتي ثم خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقبني أبو بكر فقال أنه لم يمنعني أن أراجع الملك فيما عرضت إلا أني قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرها فلم أكن لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو تركها قبلتها

في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة صريحاً في قوله حتى ينكح أو يترك وحديث عمر في قصة حفصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لأن عمر لم يكن عم أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب حفصة قال ولكنه قصد معنى دقيقاً يدل على ثقب ذهنه ورسوخه في الاستنباط وذلك أن أبا بكر علم أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب إلى عمر أنه لا يرد به بل يرغب فيه ويشكر الله على ما أنعم الله عليه به من ذلك فقام علم أبي بكر بهذا الحال مقام الركون والتراضي فكانه يقول كل من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينبغي لأحد أن يخطب على خطبته وقال ابن المنير الذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقاً لأن أبا بكر امتنع ولم يكن أنبرم الأمر بين الخاطب والولى فكيف لو أنبرم وتركا فكأنه استدلال منه بالاولى (قلت) وما أبداه ابن بطلال أدق وأولى والله أعلم (قوله) تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري أي بإسناده أما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها الدارقطني في العلل من طريق أصبغ عن ابن وهب عنه وأما متابعة الآخر فوصلها الذهلي في الزهريات من طريق سليمان بن بلال عنهما وقد تقدم لله منصف هذا الحديث من رواية معمر من رواية صالح بن كيسان أيضاً عن الزهري أيضاً (قوله) بضم أوله أي عند العقدة كرفيه حديث ابن عمر جاء رجلاً من المشرق فخطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحراً وفي رواية الكشميهني سحراً بغير لام وهو طرف من حديث سياتي في مقامه في الطب مع شرحه قال ابن التين أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه قال والبيان نوعان الأول ما يبين به المراد \* والثاني تحسين اللفظ حتى يستميل قلوب السامعين والثاني هو الذي يشبهه بالسحر والمذموم منه ما يقصده الباطل وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته (قلت) فمن هنا تؤخذ المناسبة ويعرف أنه ذكره في موضعه وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت مشروعة في النكاح فينبغي أن تكون مقصودة ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتحسين الكلام والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف تقول ما سحر كذا عن كذا أي ما صرفك عنه وأخرجه أبو داود من حديث جابر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده رفعه ان من البيان سحراً قال فقال صعصعة بن صوحان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بالجمعة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيسذهب بالحق وقال المهلب وجه ادخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للخطاب ليسهل أمره فشبه حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيها باستئصال المرغوب اليه بالبيان بالسحر وإنما كان كذلك لأن النفوس طبعاً على الانفة من ذكر الموليات في أمر النكاح فكان حسن التوصل لرفع تلك الانفة وجهاً من وجوه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره وورد في تفسير خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وابن حبان عن ابن مسعود مرفوعاً ان الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره الحديث قال الترمذي حسن رواه الأعمش عن أبي اسحق عن أبي الاحوص عن ابن مسعود وقال شعبة عن أبي اسحق عن أبي عبيدة عن أبيه قال فكلما الحديثين صحيح لأن إسرائيل رواه عن أبي اسحق فجمعهما قال وقد قال أهل العلم ان النكاح جائز بغير خطبة وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم اهـ وقد

تابعه يونس وموسى بن  
عقبة وابن أبي عتيق عن  
الزهري \* (باب الخطبة) \*  
حدثنا قبيصة حدثنا سفيان  
عن زيد بن أسلم قال سمعت  
ابن عمر يقول جاء رجلاً من  
المشرق فخطب فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم ان من  
البيان لسحراً

شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ **(قوله)** **باب** ضرب الدف في النكاح والوليمة) يجوز في الدف ضم الدال وفقهما وقوله والوليمة معطوف على النكاح أي ضرب الدف في الوليمة وهو من العام بعد الخاص ويحتمل أن يريد وليمة النكاح خاصة وان ضرب الدف يشرع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلاً وعند الوليمة كذلك والاول أشبه وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما بينه **(قوله)** حدثنا خالد بن ذكوان (هو المديني يكنى أبا الحسن وهو من صغار التابعين **(قوله)** جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل على) في رواية الكشي يهني فدخل على ووقع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الحسين واسمه خالد المديني قال كتابا بالمدينة يوم عاشوراء والجواري يضربن بالدف ويتغنين فدخلن على الربيع بنت معوذ فذكرنا ذلك لها فقالت دخل على الحديث هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هرون عنه وأخرجه الطبراني من طريق عن حماد بن سلمة فقال عن أبي جعفر الخاطمي بدل أبي الحسين **(قوله)** حين بنى على في رواية حماد بن سلمة صبيحة عرسى والبناء الدخول بالزوجة وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ ياس بن البكر الليثي وانها ولدت له محمد بن ياس قيل له صحبة **(قوله)** كجلسك بكسر اللام أي مكانك قال الكرماني هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب أو كان قبل نزول آية الحجاب أو جاز النظر للحاجة أو عند الأمن من الفتنة اهـ والاخير هو المعتمد والذي وضع لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنبية والنظر اليها وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتقليتها رأسه ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية وجوز الكرماني أن تكون الرواية بمجلسك بفتح اللام أي جلوسك ولا اشكال فيها **(قوله)** فجعلت جويزات لنا لم أقف على اسمهن ووقع في رواية حماد بن سلمة بلفظ جاريات تعنيان فيحتمل أن تكون الثنتان هما المغنيتان ومعهما من يتبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء وسيأتى في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها زيادة في هذا **(قوله)** ويندبن من الندبة بضم النون وهي ذكر أو صاف الميت بالثناء عليه وتعدب محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها **(قوله)** من قتل من آبائي يوم بدر) تقدم بيان ذلك في المغازي وإن الذي قتل من آبائها إنما قتل باحد أو بأوها الذين شهدوا بدر معوذومعاذ وعوف وأحدهم أبوها ولا خزان عماها أطلقت الابوة عليها تعليسا **(قوله)** فقال دعي هذه) أي اتركي ما يتعلق بدعي الذي فيه الاطراء المنهي عنه زاد في رواية حماد بن سلمة لا يعلم ما في غد إلا الله فأشار إلى علة المنع **(قوله)** وقولي بالذي كنت تقولين) فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والمرثية مما ليس فيه مبالغة تفضي إلى الغلو وأخرج الطبراني في الاوسط بإسناد حسن من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم من ينساء من الانصار في عرس لهن وهن يغنين

وأهدى لها كبشا تنخف في المريد \* وزوجك في البادية وتعلم ما في غد

فقال لا يعلم ما في غد إلا الله قال المهلب في هذا الحديث اعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح وفيه اقبال الامام إلى العرس وإن كان فيه لهو ما لم يخرج عن حد المباح وفيه جواز مدح الرجل في وجهه ما لم يخرج إلى ما ليس فيه وأغرب ابن التين فقال انما نهاها لان مدحه حق والمطلوب في النكاح اللهو فلما أدخلت الحد في اللهو منعها كذا قال وتعام الخبر الذي أشرت إليه برده عليه

ء (باب ضرب الدف في النكاح والوليمة) \* حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا خالد بن ذكوان قال قال الربيع بنت معوذ بن عفراء جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل حسين بن علي فجلس على فراشي كجلسك مني فجعلت جويزات لنا يضربن بالدف ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر اذ قالت احداهن \* وفيما نبي يعلم ما في غد \* فقال دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين

وسباق القصة يشعر بانهم ما لو استقرت على المرائي لم ينهها وغالب حسن المرائي جد لا لهو وانما  
 أنكر عليها ما ذكر من الاطراء حيث أطلق علم الغيب له وهو صفة تختص بالله تعالى كما قال تعالى  
 قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقوله لنبيه قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا  
 الا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وسأتر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يخبره من الغيوب باعلام الله تعالى اياه لأنه يستقل بعلم ذلك كما قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر  
 على غيبه أحد الا من ارتضى من رسول وسأني من يد بحث في مسئلة الغناء في العرس بعد اثني  
 عشر بابا **(قوله باب)** قول الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحله وكثرة المهر وأدنى  
 ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآتيتن احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا وقوله جل ذكره أو  
 تفرضوا لهن فريضة هذه الترجمة معقودة لان المهر لا يتقدر أقله والمحاتف في ذلك المال كية  
 والخنفية ووجه الاستدلال بما ذكره الاطلاق من قوله صدقاتهن ومن قوله فريضة وقوله في  
 حديث سهل ولو خاتمنا من حديد وآما قوله وكثرة المهر فهو بالجر عطف على قول الله في الآية التي  
 تلاها وهو قوله وآتيتن احداهن قنطارا فيه اشارة الى جواز كثرة المهر وقد استدل بذلك المرأة  
 التي نازعت عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك وهو ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عبد الرحمن  
 السلمي قال قال عمر لا تغالوا في مهور النساء فقالت امرأة ليس ذلك لك يا عمر ان الله يقول وآتيتن  
 احداهن قنطارا من ذهب قال وكذلك هي في قراءة ابن مسعود فقال عمر امرأة خاضت عمر  
 نخصمته وأخرجته الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع فقال عمر امرأة أصابت ورجل أخطأ  
 وأخرج أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلا مطولا وأصل قول عمر  
 لا تغالوا في صدقات النساء عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم ليس فيه قصة المرأة  
 وحصل الاختلاف أنه أقل ما يتم وقيل أقله ما يجب فيه القطع وقيل أربعون وقيل خسون  
 وأقل ما يجب فيه القطع مختلف فيه فقل ثلاثة دراهم وقيل خمسة وقيل عشرة **(قوله وقال سهل)**  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ولو خاتمنا من حديد هذا طرف من حديث الواهبة وسأني شرحه  
 مستوفي بعد هذا وياتي مزيد في هذه المسئلة بعد قليل أيضا ثم ذكر حديث أنس في قصة تزويج  
 عبد الرحمن بن عوف وفيه قوله تزوجت امرأة علي وزن نواة وسأني شرحه مستوفي في باب  
 الوليمة ولو بشاة بعد بضعة عشر بابا **(قوله وعن قتادة عن أنس)** هو معطوف على قوله عن عبد  
 العزيز بن صهيب وهو من رواية شعبة عنهم فبين أن عبد العزيز بن صهيب أطلق عن أنس  
 الواو فتادة زاد أنهم من ذهب ويقل أن يكون قوله وعن قتادة معلقا وقد أخرج الاسماعيلي  
 الحديث عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز فقط وأخرج طريق قتادة  
 من رواية علي بن الجعد وعاصم بن علي كلاهما عن شعبة وكذا صنع أبو نعيم أخرج من رواية  
 سليمان طريق عبد العزيز وحده وأخرج طريق قتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة  
 والله أعلم **(قوله باب)** التزويج على القرآن وبغير صداق أي على تعليم القرآن  
 وبغير صداق مالى عيني ويحتمل غير ذلك كما سأني البحث فيه **(قوله حديثنا سفيان)** هو ابن عيينة  
 وقد ذكره المصنف من رواية سفيان الثوري بهذه اللفظ باختصار وأخرجه ابن ماجه من  
 روايته أتم منه والاسماعيلي أتم من ابن ماجه والطبراني مقر ونابر رواية معمر وأخرج رواية ابن

\* (باب قول الله تعالى  
 وآتوا النساء صدقاتهن  
 نحله وكثرة المهر وأدنى  
 ما يجوز من الصداق وقوله  
 تعالى وآتيتن احداهن  
 قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا  
 وقوله جل ذكره أو تفرضوا  
 لهن فريضة) \* وقال سهل قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو  
 خاتمنا من حديد \* حديثنا سليمان  
 ابن حرب حديثنا شعبة عن  
 عبد العزيز بن صهيب عن  
 أنس أن عبد الرحمن بن  
 عوف تزوج امرأة علي  
 وزن نواة فرأى النبي صلى  
 الله عليه وسلم بشاة العرس  
 فسأله فقال اني تزوجت  
 امرأة علي وزن نواة وعن  
 قتادة عن أنس أن عبد  
 الرحمن بن عوف تزوج  
 امرأة علي وزن نواة من  
 ذهب \* (باب التزويج على  
 القرآن وبغير صداق) \*  
 حديثنا علي بن عبد الله  
 حديثنا سفيان سمعت أبا  
 حازم يقول



عينة أيضاً مسلم والنسائي وهذا الحديث مداره على أبي حازم سلمة بن دينار المدني وهو من صغار التابعين حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك وقد تقدمت روايته في الوكالة وقبل أبواب هنا ويأتي في التوحيد وأخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كما ذكرته وساجد بن زيد وروايته في فضائل القرآن وتقدمت قبل أبواب هنا أيضاً وأخرجهما مسلم وفضيل بن سليمان ومحمد بن مطرف أبي غسان وقد تقدمت روايتهما قريبا في النكاح ولم يخرجهما مسلم ويعقوب بن عيسى الرجن الأسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايتهما في النكاح أيضاً ويعقوب أيضاً في فضائل القرآن وعبد العزيز يأتي في اللباس وأخرجهما مسلم وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وزائدة بن قدامة وروايتهما عند مسلم ومعمرو وروايته عند أحمد والطبراني وهشام بن سعد وروايته في صحيح أبي عوانة والطبراني ومبشر بن مبشر وروايته عند الطبراني وعبد الملك ابن جريج وروايته عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وقد روى طرفا منه سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد أخرجه الطبراني وجاءت القصة أيضاً من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار والنسائي مطولا وابن مسعود عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في فوائده وضميمة جده حسين بن عبد الله عند الطبراني وجاءت مختصرة من حديث أنس كما تقدم قبل أبواب وعند الترمذي طرف منه آخر ومن حديث أبي أمامة عند غنام في فوائده ومن حديث جابر وابن عباس عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى (قوله عن سهل بن سعد) ٢ في رواية ابن جريج حدثني أبو حازم أن سهل بن سعد أخبره (قوله اني لاني القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قامت امرأة) في رواية فضيل ابن سليمان كما عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا فجاءته امرأة وفي رواية هشام بن سعد بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم أتت اليه امرأة وكذا في معظم الروايات أن امرأته جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن رد رواية سفيان إليها بأنها تكون معنى قوله قامت وقفت والمراد أنها جاءت الى أن وقفت عندهم لأنها كانت جالسة في المجلس فقامت وفي رواية سفيان الثوري عند الاسماعيلي جاءت امرأته الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فأدعى اثنين المكان الذي وقعت فيه القصة وهذه المرأة لم أقف على اسمها ووقع في الأحكام لابن القطاع أنها خولة بنت حكيم أو أم شريك وهذا نقل من اسم الواهبة الوارد في قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الاحزاب وما يدل على تعدد الواهبة (قوله فقالت يا رسول الله انها قد وهبت نفسها لك) كذا فيه على طريق الالتفات وكذا في رواية ساجد بن زيد أسكن قال انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله وكان السياق يقتضي أن تقول اني قد وهبت نفسي لك وبهذا اللفظ وقع في رواية مالك وكذا في رواية زائدة عند الطبراني وفي رواية يعقوب وكذا الثوري عند الاسماعيلي فقالت يا رسول الله جئت أهب نفسي لك وفي رواية فضيل بن سليمان فجاءته امرأته تعرض نفسها عليه وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره امرأته نفسي أو نحوه والافال حقيقة غير مرادة لأن رقبة الحر لا تملك فكانها قالت أتزوجك من غير عوض (قوله فريها رأيك) كذا لا كبراء واحدة مفتوحة بعدها فاء التعقيب وهي فعل أمر من رأى وبعضهم بهمزة ساكنة بعد الراء وكل صواب ووقع بإثبات الهمزة في حديث ابن مسعود أيضاً

سمعت سهل بن سعد الساعدي يقول اني لاني القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قامت امرأة فقالت يا رسول الله انها قد وهبت نفسها لك فريها رأيك

٣ قوله عن سهل بن سعد هذه رواية الشارح ونسخ الصحيح التي بايدنهاهي التي تراها بالهامش فهي رواية أخرى وروايات الصحيح كثيرة اه معجمه

(قوله فلم يجهاشيا) في رواية معمر والنوري وزائدة فصمت وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم  
 وهشام بن سعد فنظر إليها فصعد النظر إليها وصوبه وهو يتشديد العين من صعد الوار من صوب  
 والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها والتشديد أوالللمبالغة في التأمل وأمال التكرير وبالنسب جزم  
 القرطبي في المفهم قال أي نظر أعلاها وأسفلها مرارا ووقع في رواية فضيل بن سليمان خفض  
 فيها البصر ورفعها وبها بالتشديد أيضا ووقع في رواية الكشميهني من هذا الوجه النظر يدل  
 البصر وقال في هذه الرواية ثم طأ طأ رأسه وهو بمعنى قوله فصمت وقال في رواية فضيل بن سليمان  
 فلم يرد لها وقد قدمت ضبط هذه اللفظة في باب إذا كان الولي هو الخاطب (قوله ثم قامت فقالت)  
 وقع هذا في رواية المسنن والكشميهني وسياق لفظها كالأول وعندهما أيضا ثم قامت الثالثة  
 وسياقها كذلك وفي رواية معمر والنوري معا عند الطبراني فصمت ثم عرضت نفسها عليه فصمت  
 فلقد درأيتها فاقمة مليا تعرضت نفسها عليه وهو صامت وفي رواية مالك فقامت طويلا ومثله  
 للنوري عنه وهو نعت مصدر محذوف أي قياما طويلا أو ظرف محذوف أي زمانا طويلا وفي  
 رواية مبشر فقامت حتى رثينا لها من طول القيام زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم فلما رأت  
 المرأة أنه لم يقصر فيها شاجست ووقع في رواية حماد بن زيد أنها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال  
 مالي في النساء حاجتي ويجمع بينهما وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال فكأنه صمت أو لا تفهم  
 أنه لم يرد لها فأعادت الطلب أقصص لها بالواقع ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي جاءت  
 امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم  
 قامت فقال اجلسي بارك الله فيك أما نحن فلا حاجة لنا فيك فيؤخذ منه وفور أدب المرأة مع  
 شدة رغبته لانه لم يتألف في الإلحاح في الطلب وفهمت من السكوت عدم الرغبة لكنها لم تأس  
 من الرد جلست تنتظر الفرج وسكوته صلى الله عليه وسلم ما حيا من مواجهتها بالرد وكان صلى  
 الله عليه وسلم شديد الحياء جدا كما تقدم في صفته أنه كان أشد حياء من العذراء في خدرها وأما  
 انتظار اللوحى وما تفكر في جواب يناسب المقام (قوله فقام رجل) في رواية فضيل بن سليمان  
 من أصحابه ولم أقف على اسمه لكن وقع في رواية معمر والنوري عند الطبراني فقام رجل أحسبه  
 من الانصار وفي رواية زائدة عنده فقال رجل من الانصار ووقع في حديث ابن مسعود فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من يسكن هذه فقام رجل (قوله فقال يا رسول الله أنكحنيها) في  
 رواية مالك زوجينها ان لم يكن لك بها حاجة ونحوه ليعقوب وابن أبي حازم ومعمر والنوري  
 وزائدة ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد لا حاجة لي لجواز أن تتجدد الرغبة فيها بعد أن  
 لم تكن (قوله قال هل عندك من شيء) زاد في رواية مالك تصدقها وفي حديث ابن مسعود أنك  
 مال (قوله قال لا) في رواية يعقوب وابن أبي حازم قال لا والله يا رسول الله زاد في رواية هشام  
 ابن سعد قال فلا بد لها من شيء وفي رواية النوري عند الاسماعيلي عندك شيء قال لا قال انه لا يصلح  
 ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي بعد قوله لا حاجة لي ولكن تملكني أمره قالت نعم  
 فنظر في وجوه القوم فدعا رجلا فقال اني أريد أن أزوجه هذا ان رضيت قالت ما رضيت لي  
 فقد رضيت وهذا ان كانت القصة متحدة يحتمل أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأل  
 الرجل أن يزوجه فاسترضاهما أولا ثم تكلم معه في الصداق وان كانت القصة متعددة فلا

فلم يجهاشيا ثم قامت فقالت  
 يا رسول الله انها قد وهبت  
 نفسها لك فزفها رأيك فلم  
 يجهاشيا ثم قامت الثالثة  
 فقالت انها قد وهبت  
 نفسها لك فزفها رأيك  
 فقام رجل فقال يا رسول الله  
 أنكحنيها قال هل عندك من  
 شيء قال لا

اشكال ووقع في حديث ابن عباس في فوائده في عمر بن حنيفة أن رجلاً قال ان هذه امرأة  
رضيت في فزوجها مني قال فامهرها قال ما عندي شيء قال امهرها ما قل أو كثر قال والذي بعثك  
بالحق ما أملك شيئاً وهذه الاظهر فيها التعدد (قوله قال اذهب فاطلب ولو خاتمان حديد) في  
رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير اذهب الى أهلك فاطهره ليجد شيئاً فذهب ثم رجع فقال  
لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئاً قال انظر ولو خاتمان حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله  
يا رسول الله ولا خاتمان حديد وكذا وقع في رواية مالك ثم ذهب يطلب مرتين لكن باخصار  
وفي رواية هشام بن سعد فذهب فالتمس فلم يجد شيئاً فرجع فقال لم أجده شيئاً فقال له اذهب فالتمس  
وقال فيه فقال ولا خاتم من حديد لم أجده ثم جلس ووقع في خاتم النصب على المفعولية ٢ فالتمس  
والرفع على تقدير ما حصل لي ولا خاتم ولوفي قوله ولو خاتمان اقلية قال عياض ووههم من زعم  
خلاف ذلك وزعم في حديث أبي هريرة قال قم الى النساء فقام اليهن فلم يجد عندهن شيئاً والمراد  
بالنساء أهل الرجل كما دللت عليه رواية يعقوب (قوله قال هل معك من القرآن شيء) كذا وقع  
في رواية سفيان بن عيينة باختصار ذكر الازار وثبت ذكره في رواية مالك وجماعة منهم من قدم  
ذكره على الامر بالتمس الشيء أو الخاتم ومنهم من أخره ففي رواية مالك قال هل عندك من شيء  
تصدقها اياه قال ما عندي الا ازاري هذا فقال ازارك ان أعطيها جلست لا ازارك فالتمس شيئاً  
ويجوز في قوله ازارك الرفع على الابتداء والجملة الشرطية الخبر والمفعول الثاني محذوف  
تقديره اياه وثبت كذلك في رواية ويجوز النصب على أنه مفعول ثان لا عطيتها والاراء  
ويؤتى وقد جاء هنا مذكراً ووقع في رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله اذهب الى أهلك الى أن  
قال ولا خاتمان حديد ولكن هذا ازاري قال سهل أي ابن سعد الراوي ماله رداه فلها نصفه قال  
ما تصنع بازارك ان لبسته الحديث ووقع للقرطبي في هذه الرواية وهل فأنه ظن ان قوله فلها  
نصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه بما صرحه وقال سهل ماله رداه فلها نصفه فظاهر لو كان له رداه  
اشركها النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهذا بعيد اذ ليس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء  
من ذلك قال ويمكن أن يقال ان مراد سهل انه لو كان عليه رداه مضاف الى الارار لكان للمرأة  
نصف ما عليه الذي هو اما الرداء واما الازار لتعليقه المنع بقوله ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان  
لبسته لم يكن عليه منه شيء فكانت له قال لو كان عليه ثوب تنفردت بلبسه وثوب آخر تأخذه  
هي تنفرد بلبسه لكان لها تأخذه فأما اذا لم يكن ذلك فلا انتهى وقد أخذ كلامه هذا بعض  
المتأخرين فذكره ملخصاً وهو كلام صحيح لكنه مبني على الفهم الذي دخله الوهم والذي قال فلها  
نصفه هو الرجل صاحب القصة وكلام سهل انما هو قوله ماله رداه فقط وهي جملة معترضة وتقدير  
الكلام ولكن هذا ازاري ولها نصفه وقد جاء للصرمحي في رواية أبي غسان محمد بن مطرف  
ولفظه ولكن هذا ازاري ولها نصفه قال سهل وماله رداه ووقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي  
فقام رجل عليه ازار وليس عليه رداه ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان لبسته الى آخره أي  
ان لبسته كاملاً والافن المعلوم من ضيق لهم وقلة الثياب عندهم انها لو لبسته بعد أن تشقه لم  
يسترها ويحتمل أن يكون المراد بالنفي في الكلام لان العرب قد تنفي بجملة الشيء اذا اتى كماله  
والمعنى لو شققته بينكم نصفين لم يحصل كمال سترك بالصف اذا لبسته ولا هي وفي رواية معمر عند

٢ قوله على المفعولية لالتمس  
كذا في نسخ الشارح وتأمل  
اه معجمه

قال اذهب فاطلب ولو خاتماً  
من حديد فذهب وطلب ثم  
جاء فقال ما وجدت شيئاً ولا  
خاتماً من حديد قال هل  
معك من القرآن شيء قال  
معي

الطبراني والله ما وجدت شيا غير ثوبي هذا أشققه يني وبنها قال ما في ثوبك فضل عنك وفي رواية فضيل بن سليمان ولكنني أشق بردي هذه فأعطيتها النصف وأخذ النصف وفي رواية الدراوردي قال ما ملك إلا زاري هذا قال أرايت ان لبسته فأى شيء تلبس وفي رواية مبشر هذه الشملة التي على ليس عندي غيرها وفي رواية هشام بن سعد ما عليه الأتوب واحد أقد طرفيه على عنقه وفي حديث ابن عباس وجابر والله ما لي ثوب إلا هذا الذي على وكل هذا ما يرجح الاحتمال الاول والله أعلم ووقع في رواية حماد بن زيد فقال أعطها ثوبا قال لا أجدها قال أعطها ولو خاتما من حديد فاعتل له ومعنى قوله فاعتل له أى اعتذر بعدم وجدانه كما دلت عليه رواية غيره ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله هل معك من القرآن شيء فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه وأدعى له وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي فقام طويلا ثم ولى فقال النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن ميسرة لكن قال فقرأه النبي صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعى له فلما جاء قال ماذا معك من القرآن ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كفى رواية مالك هل معك من القرآن شيء فاستقهمه حينئذ عن كنيته ووقع الامر ان في رواية معمر قال فهل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم قال ماذا قال سورة كذا وعرف بهذا المراد بالمعصية وان معناها الحفظ عن ظهر قلبه وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن وبيان من زاد فيه أتقرؤهن عن ظهر قلبك وكذا وقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي قال معي سورة كذا ومعنى سورة كذا قال عن ظهر قلبك قال نعم (قوله سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسميتها وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم عدهن وفي رواية أبي غسان لسور يعددها وفي رواية سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا امرأته على سورتين من القرآن يعلمها اياهما ووقع في حديث أبي هريرة قال ما تحفظ من القرآن قال سورة البقرة والتي تليها كذا في أي داود والنسائي بلفظ أو وزعم بعض من لقيناه انه عند أبي داود والواو وعند النسائي بلفظ أو ووقع في حديث ابن مسعود قال نعم سورة البقرة وسورة المفضل وفي حديث ضمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة البقرة لم يكن عنده شيء وفي حديث أبي أمامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه امرأته على سورة من المفضل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال عليها وفي حديث أبي هريرة المذكور فعلها عشرين آية وهي امرأتك وفي حديث ابن عباس أزوجهما منك على أن تعلمها أربع أو خمس سور من كتاب الله وفي مرسل أبي النعمان الأزدي عند سعيد بن منصور زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأته على سورة من القرآن وفي حديث ابن عباس وجابر هل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم أنا أعطيتك الكوثر قال أصدقها اياها ويجمع بين هذه الالفاظ بان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصص متعددة (قوله اذهب فقد أنكحتهما بما معك من القرآن) في رواية زائدة مثله لكن قال في آخره فعلهما من القرآن وفي رواية مالك قال له قد زوجهما بما معك من القرآن ومثله في رواية الدراوردي عند الحق بن راهويه وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر وفي رواية الثوري عند ابن ماجه قد زوجهما على ما معك من القرآن ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي أنكحتهما بما معك من القرآن وفي رواية

سورة كذا وسورة كذا قال  
اذهب فقد أنكحتهما  
معك من القرآن

الثوري ومعه عند الطبراني قد ملكت كتبها بما معك القرآن وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم  
وابن جرير وحماد بن زيد في إحدى الروايتين عنه وفي رواية معمر عند أحمد قد ملكت كتبها  
والباقي مثله وقال في أخرى فرأيت يضي وهي تتبعه وفي رواية أبي غسان أمكا كتبها والباقي مثله  
وفي حديث ابن مسعود قد أنكحت كتبها على أن تقرتها وتعلمها وإذا رزقك الله عوضتها فترزقها  
الرجل على ذلك وفي هذا الحديث من القوائد أشياء غير ما ترجم به البخاري في كتاب الوكالة وقضائل  
القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح وقد بينت في كل واحد توجيهه الترجمة ومطابقها للحديث  
ووجه الاستنباط منها وترجم عليه أيضا في كتاب اللباس والتوحيد كما سيأتي تقريره وفيه أيضا أن  
لا حد لأقل المهر قال ابن المنذر فيه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع  
دينار قال لا نختار من حديث لا يساوي ذلك وقال المازري تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع  
دينار لأنه خرج مخرج التعليل ولكن مالك قاسه على القطع في السرقة قال عياض تفرد بهذا  
مالك عن الجازين لكن مستنده الالتفات إلى قوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم ويقولوه ومن لم  
يستطع منكم طولا فإنه يدل على أن المراد ماله بال من المال وأقله ما يستطيع به قطع العضو المحترم  
قال وأجازه الكافة بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد إليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل  
وان كانت قيمته أقل من درهم وبه قال يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو الزناد وربيعة وابن أبي ذئب  
 وغيرهم من أهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة  
والأوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين  
غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وبقية أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية  
وقال أبو حنيفة أقله عشرة وابن شبرمة أقله خمسة ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار بناء على  
اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدراودي لمالك لما سمعه يذكر هذه المسئلة  
تعرقت يا أبا عبد الله أي سلكت سبيل أهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب  
السرقة وقال القرطبي استدل من قاسه بنصاب السرقة بأنه عضو آدمي محترم فلا يستباح بأقل  
من كذا قياسا على يد السارق وتعليقه بالجمهور بانه قياس في مقابل النص فلا يصح وبأن اليد تقطع  
وتبين ولا كذلك الفرج وبأن القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك  
الصداق وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا القياس فقال أبو الحسن النخعي قياس قدر  
الصداق بنصاب السرقة ليس بالبين لأن اليد انما قطعت في ربع دينار نكالا للمعصية والنكاح  
مستباح بوجه جائز ونحوه لا يبيح عبد الله بن الفخار منهم نعم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا  
يدل على أن صداق الحرة لا بد وأن يكون ما ينطق عليه اسم مال له قدر ليحصل الفرق بينه وبين  
مهر الامة وأما قوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم فإنه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجملة قل  
أو أكثر وقد حذره بعض المالكية بما يجب فيه الزكاة وهو أقوى من قياسه على نصاب السرقة  
وأقوى من ذلك رده إلى المتعارف وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار  
وهو مما لا جواب عنه ولا عذر فيه لكن المحققين من أصحابنا انظروا إلى قوله تعالى ومن لم يستطع  
منكم طولا ففتح الله القادر على الطول من نكاح الامة فلو كان الطول درهما ما تعذر على  
أحد ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك يعني فلا حجة فيه للتحديد ولا سيما مع الاختلاف في المراد

بالطول وفيه أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل زوجنيها ولم يقل  
 هبها لي ولقولها هي وهبت نفسي لك وسكت صلى الله عليه وسلم على ذلك فدل على جواز له خاصة  
 مع قوله تعالى خاصة لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ  
 الهبة دون غيره من الأمة على أحد الوجهين للشافعية والآخر لا بد من لفظ النكاح أو التزويج  
 وسيأتي البحث فيه وفيه أن الإمام يزجج من ليس لها ولي خاص لمن يراه كفوا لها ولكن لا بد من  
 رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وانما هو من قوله تعالى النبي  
 أولى بالمؤمنين من أنفسهم يعني فيكون خاصا به صلى الله عليه وسلم أنه يزجج من شاء من النساء  
 بغير استئذانها لمن شاء وبخبره قال ابن أبي زيد وأجاب ابن بطال بأنها ما قالت له وهبت نفسي  
 لك كالـ كما لا بد منها في تزويجها لمن أراد لانها لا تملك حقيقة فيصير المعنى جعلت لك أن  
 تتصرف في تزويجي ٥ ولوراجع الحديث أبي هريرة لما احتاج إلى هذا التكاليف فان فيه كما  
 قدمته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني أريد أن أزوجه هذا ان رضيت فقالت  
 ما رضيت لي فقد رضيت وفيه جواز تأمل محاسن المرأة لأرادة تزويجها وان لم تتقدم الرغبة في  
 تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم سعد فيها النظر وصوبه وفي الصيغة ما يدل  
 على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة لي في النساء ولولم يقصد أنه  
 اذا رأى منها ما يحببه أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ويمكن الاتصال عن ذلك  
 بدعوى الخصوصية له لمحل العصمة والذي تحرر عندنا أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه  
 النظر إلى المؤمنات الاجنبيات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلكا آخر فقال  
 يحتمل أن ذلك قبل الحجاب أو بعده لكنها كانت متلففة وسيأتي الحديث يعمد ما قال وفيه أن  
 الهبة لا تتم الا بالقبول لانها ما قالت وهبت نفسي لك ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولو قبلها  
 لصارت زوجها ولذلك لم يشكر على القائل زوجنيها وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب اذا لم  
 يقع بينهما ركون ولا سيما اذا لاحت مخايل الرد قاله أبو الوليد الباجي وتعبه عياض وغيره بأنه لم  
 يتقدم عليه خطبة لاحد ولا ميل بل هي أرادت أن يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت  
 نفسها مجانا مبالغة منها في تحصيل مقصودها فلم يقبل ولما قال ليس لي حاجة في النساء عرف  
 الرجل أنه لم يقبلها فقال زوجنيها ثم بالغ في الاحتراز فقال ان لم يكن لك بها حاجة وانما قال ذلك  
 بعد تصريحه بنفي الحاجة لاحتمال أن يدوله بعد ذلك ما يدعو الى اجابته فكان ذلك دالا على  
 وفور فطنة الصحابي المذكور وحسن أدبه (قلت) ويحتمل أن يكون الباجي أشار الى أن الحكم  
 الذي ذكره يستنبط من هذه القصة لان الصحابي لو فهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة  
 لم يطلبها فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأة لا يصلح لغيره أن يزوجه فيها حتى يظهر عدم  
 رغبته فيها اما بالتصريح أو ما في حكمه وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله هل عندك من  
 شيء تصدقها وقد أجمعوا على أنه لا يجوز لاحد أن يطأ فرجا وهب له دون الرقة بغير صداق وفيه  
 أن الاولى أن يذكر الصداق في العقد لانه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة ولو عقد بغير ذكر صداق صح  
 ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح وقيل بالعقد ووجه كونه أنفع لها أنه ينبت لها نصف  
 المسمى أن لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر وفيه جواز الخلف بغير



استحلاف للتأكيد لكنه يكره لغير ضرورة وفي قوله أعندك شيء فقال لا دليل على تخصيص العموم  
بالقرينة لأن لفظ شيء يشمل الخطير والتافه وهو كان لا يعدم شيئاً نافعاً كالنواة ونحوها لكنه  
فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة فلذلك نفى أن يكون عنده ونقل عياض الاجماع على أن مثل  
الشيء الذي لا يتحول ولا له قيمة لا يكون صدقاً ولا يحل به النكاح فإن ثبت نقله فقد حرق هذا  
الاجماع أبو محمد بن حزم فقال يجوز بكل ما يسمى شيئاً ولو كان حبة من شعير ويؤيد ما ذهب اليه  
الكافة قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتماً من حديد لانه أوردته مورد التقليل بالنسبة لما فوقه  
ولاشك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أعلى خطراً من النواة وحبة الشعير ومساق الخبر يدل على  
أنه لا شيء دونه يستحل به البضع وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء منها عند  
ابن أبي شيبه من طريق أبي ليبي رفعه من استحلال بدرهم في النكاح فقد استحلت ومنها عند أبي  
داود عن جابر رفعه من أعطى في صداق امرأته سويقاً أو تمراً فقد استحلت وعند الترمذي من  
حديث عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز نكاح امرأة على نعلين وعند الدارقطني  
من حديث أبي سعيد في أثناء حديث المهر ولو على سواك من أراك وأقوى شيء ورد في ذلك  
حديث جابر عند مسلم كأنه استمتع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حتى نهى عنها عمر قال البيهقي انما نهى عمر عن النكاح إلى أجل لاعن قدر الصداق وهو كما  
قال وفيه دليل للجمهور لجواز النكاح بالخاتم الحديدي وما هو نظير قيمته قال ابن العربي من  
المالكية كما تقدم لاشك أن خاتم الحديد لا يساوي ربع دينار وهذا الاجواب عنه لا أحد  
ولا عذر فيه وانفصل بعض المالكية عن هذا الايراد مع قوته بأجوبة منها أن قوله ولو  
خاتماً من حديد خرج مخرج المبالغة في طلب التيسير عليه ولم يردعين الخاتم الحديدي ولا قدر قيمته  
حقيقة لانه لما قال لا أجده شيئاً عرف أنه فهم أن المراد بالشيء ماله قيمة فقيل له ولو أقل ماله قيمة  
كنكاحاً الحديدي ومثله تصدقوا ولو بظلف محرق ولو بقرسن شاة مع أن الظلف والفرسن لا ينتفع  
به ولا يتصدق به ومنها احتمال أنه طلب منه ما يجعل نقده قبل الدخول لأن ذلك جميع  
الصداق وهذا جواب ابن القصار وهذا يلزم منه الرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار  
أو قيمته قبل الدخول لأقل ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره  
وهذا جواب الابهرى وتعقب بأن الخصوصية تحتاج إلى دليل خاص ومنها احتمال أن تكون  
قيمه انذاك ثلاثة دراهم أو ربع دينار وقد وقع عند الحائكم والطبراني من طريق الثوري عن  
أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً بمخاتم من حديد فسه فضة  
وأستدل به على جواز اتخاذ الخاتم من الحديد وسيأتي البحث فيه في كتاب اللباس ان شاء الله  
تعالى وعلى وجوب تحجيل الصداق قبل الدخول اذ لو ساغ تأخيرها لسأله هل يقدر على تحصيل  
ما يحبرها بعد أن يدخل عليها ويتقرر ذلك في ذمته ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه صلى الله عليه  
وسلم أشار بالاولى والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز نكاح المفوضة بثبوت جواز النكاح  
على مسمى في الزمة والله أعلم وفيه أن اصدق ما يتناول يخرج من يد مالكة حتى ان من أصدق  
جارية مثلاً حرم عليه وطؤها وكذا استخدمها بغير إذن من أصدقها وأن صحة المبيع تتوقف على  
صحة تسليمه فلا يصح ما تعذر اما حسا كالطير في الهواء واما شرعاً كالمرهون وكذا الذي لو زال

ازاره لا تكشف عورته كذا قال عياض وفيه نظر واستدل به على جواز جعل المنفعة صداقا ولو كان تعليم القرآن قال المازري هذا ينبغي على أن الباء للتعويض كقولك بعثت ثوبي بدينار وهذا هو الظاهر والاولو كانت بمعنى اللام على معنى تكريمه لكونه حاملا للقرآن لصارت المرأة بمعنى الموهوبة والموهوبة خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم ٥١ وانفصل الابهرى وقبلة الطحاوى ومن تبعهما كآبى محمد بن أبى زيد عن ذلك بأن هذا خاص بذلك الرجل لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الواهبة فكذلك يجوز له أن يتكهنها لمن شاء بغير صداق ونحوه للداودى وقال أن تكهنها اياه بغير صداق لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وقوا بعضهم بأنه لما قال له ملك تكهنكم لبشار وهارولا استأذنها وهذا ضعيف لأنها هي أولاً فوضت أمرها إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في رواية الباب فرقى رأيك وغير ذلك من ألفاظ الخبر التي ذكرناها فلذلك لم يحتج إلى مراجعتها في تقدير المهر وصارت كمن قالت لوليها زوجني بما ترى من قليل الصداق وكثيره واحتج لهذا القول بما أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان الأزدي قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا تكون لاحد بعدك مهر وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس هذا لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه وقال عياض يحتمل قوله بما معك من القرآن وجهين أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو مقدارا معيناً منه ويكون ذلك صداقها وقد جاء هذا التفسير عن مالك ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة فعلمها من القرآن كما تقدم وعين في حديث أبي هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرين آية ويحتمل أن تكون الباء بمعنى اللام أى لأجل ما معك من القرآن فأكرمه بأن زوجه المرأة بلا مهر لأجل كونه حافظاً للقرآن أو لبعضه ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم فقالت والله ما مثلك برذول لكنك كافر وأما مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذاك مهرى ولا أسألك غيره فأسلم فكان ذلك مهرها وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام فذكر القصة وقال في آخره فكان ذلك صداق ما بينهما ما ترجم عليه النسائي التزويج على الاسلام ثم ترجم على حديث سهل التزويج على سورة من القرآن فكانت له مال إلى ترجيح الاحتمال الثاني ويؤيد أن الباء للتعويض لالسببية ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل رجلاً من أصحابه يا فلان هل تزوجت قال لا وليس عندي ما أتزوج به قال أليس معك قل هو الله أحد الحديث واستدل الطحاوى للقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح إذا وقع على مجهول كان كالم يسم فيحتاج إلى الرجوع إلى المعلوم قال والاصل الجمع عليه لو أن رجلاً استأجر رجلاً على أن يعاه سورة من القرآن بدرهم لم يصح لأن الاجارة لا تصح الاعلى عمل معين كغسل الثوب أو وقت معين والتعليم قد لا يعلم مقدار وقته فقد يتعلم في زمان يسير وقد يحتاج إلى زمان طويل ولهذا الوبا عه داره على أن يعلم سورة من القرآن لم يصح قال فإذا كان التعليم لا تملك به الاعيان لا تملك به المنافع والجواب عما ذكره أن المشرط تعليمه معين كما تقدم في بعض

قوله فرقى رأيك هي روايته  
والا فالذى في رواية الباب  
فرفيها رأيك ٥١

طرقه وأما الاحتجاج بالجهل بمدة التعليم فيحتمل أن يقال اعتذر ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عشرتهم ما ولان مقدار تعليم عشرين آية لا يختلف فيه أفهام النساء غالباً خصوصاً مع كونها عربية من أهل لسان الذي يتزوجها كما تقدم وتفصل بعضهم بأنه زوجها إياه لأجل ما معه من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابته في ذمته إذا أسير كنكاح التفويض وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه فإذا رزقك الله فعوضها كان فيه تقوية لهذا القول لكنه غير ثابت وقال بعضهم يحتمل أن يكون زوجه لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كفر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه وتنويعها بفضل أهلها قالوا وما يدل على أنه لم يجعل التعليم صداقاً لأنه لم يقع معرفة الزوج بفهم المرأة وهل فيها قابلية التعليم بسرعة أو ببطء ونحو ذلك مما تفاوت فيه الأغراض والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث الطحاوي ويؤيد قول الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم أولاً هل معك شيء تصدقها ولو قصد استكشاف فضله لسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك فإن قيل كيف يصح جعل تعليمها القرآن مهرًا وقد لا تعلم أجيب كما يصح جعل تعليمها الكتابة مهرًا وقد لا تعلم وأنما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل المنفعة مهرًا هل يشترط أن يعلم حذق المتعلم أولاً كما تقدم وفيه جواز كون الاجارة صداقاً ولو كانت المصدوقة المستأجرة فتقوم المنفعة من الاجارة مقام الصداق وهو قول الشافعي وإسحق والحسن بن صالح وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الحر وأجازوه في العبد إلا في الاجارة في تعليم القرآن فنعوه مطلقاً بناءً على أصلهم في أن أخذ الاجارة على تعليم القرآن لا يجوز وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال زوجه على أن يعلمها من القرآن فكأنها كانت اجارة وهذا ككرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القاسم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال والصحيح جوازه بالتعليم وقد روى يحيى بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الاجارة على تعليم القرآن وبالوجهين قال الشافعي وإسحق وإذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجاز مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجيزه من الجهة الأخرى وقال القرطبي قوله علمها نص في الأمر بالتعليم والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال إن ذلك كان إكراً للرجل فإن الحديث يصرح بخلافه وقولهم إن الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا مساقاً واستدل به على أن من قال زوجه في فلاة فقال زوجهتكها بكذا كفى ذلك ولا يحتاج إلى قول الزوج قبلت قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وذكره الرافعي من الشافعية وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستيجاب والإيجاب وفراق الرجل المجلس للتماس ما يصدقها إياه وأجاب المهلب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك وكذا كل راغب في التزويج إذا استوجب فأجيب بشئ معين وسكت كفى إذا ظهرت قرينة القبول والإفشاء معرفة رضاه بالقدر المذكور واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينار وغيره والمثهور عن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معناه إذا قرن بذكر الصداق أو قصد النكاح كالتمليك والهبة والصدقة والبيع ولا يصح عندهم بلفظ

الاجارة ولا العارية ولا الوصية واختلف عندهم في الاحلال والاباحة واجازه الحنفية بكل لفظ يقتضى التأيد مع القصد وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله صلى الله عليه وسلم ملكتها لكن ورد أيضا بلفظ زوجتها قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث فالظاهر أن الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم أحد الالفاظ المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى زوجتها وانهم أكثر وأحفظ قال وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج أولا ثم قال اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق قال ابن دقيق العيد وهذا بعيد لان سياق الحديث يقتضى تعيين لفظة قبلت لاتعددها وانها هي التي انعقد بها النكاح وما ذكره يقتضى وقوع أمر آخر انعقده النكاح والذي قاله بعيد جدا وأيضا لفخصه أن يعكس ويدعى أن العقد وقع بلفظ التامك ثم قال زوجتها بالتامك السابق قال ثم انه لم يتعرض لرواية أمكنا كلها مع ثبوتها وكل هذا يقتضى تعيين المصير الى الترجيح اه وأشار بالتأخر الى النووي فانه كذلك قال في شرح مسلم وقد قال ابن التير لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عقد بلفظ التامك والتزويج معا في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى من الآخر فسقط الاحتجاج به هذا على تقدير تساوى الروايتين فكيف مع الترجيح قال ومن زعم أن معمر اوهم فيه ورد عليه أن البخارى أخرجه في غير موضع من رواية غير معمر مثل معمر اه وزعم ابن الجوزى في التحقيق أن رواية أبي غسان أنكحتها ورواية الباقرين زوجتها الاثلاثة أنفس وهم معمر ويعقوب وابن أبي حازم قال ومعمر كثير الغلط والآخرون لم يكونوا حافظين اه وقد غلط في رواية أبي غسان فانها بلفظ أمكنا كلها في جميع نسخ البخارى نعم وقعت بلفظ زوجتها عند الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان والبخارى أخرجه عن سعيد بن أبي مريم عن أبي غسان بلفظ أمكنا كلها وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخارى فيه بلفظ أنكحتها فهذه ثلاثة ألقاظ عن أبي غسان ورواية أنكحتها في البخارى لابن عيينة كما حررته وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فان روايته ترجح بكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بجديته من غيرهم نعم الذى تحرر مما قدمته أن الذين روه بلفظ التزويج أكثر عددا من رواده غير لفظ التزويج ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك ورواية سفیان بن عيينة أنكحتها مساوية لروايتهم ومثلها رواية زائدة وعد ابن الجوزى فيمن رواه بلفظ التزويج جاد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن وأما في النكاح فلفظ ملكتها وقد تبع الحفاظ صلاح الدين العلائى ابن الجوزى فقال في ترجيح رواية التزويج ولا سيما وفيهم مالك وجاد بن زيد اه وقد تحرر أنه اختلف على جاد فيها كما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التامك وقعت في إحدى الروايتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وجاد بن زيد وفي رواية معمر ملكتها وهي بمعناها وانفرد أبو غسان برواية أمكنا كلها وأخلق بها أن تكون تصحيحا من ملكنا كما في رواية التزويج أو الانكاح أرجح وعلى تقدير أن تساوى الروايات يقف الاستدلال به الكل من الفريقين وقد قال البغوى في شرح السنة لاجحة في هذا

الحديث لمن أجاز انعقاد النكاح بلفظ التملك لان العقد كان واحدا فلم يكن اللفظ الا واحدا واختلاف الرواة في اللفظ الواقع والذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجتها اذ هو الغالب في أمر العقود اذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين ومن روى بلفظ غير لفظ التزويج لم يقصد مرعاة اللفظ الذي انعقد به العقد وانما أراد الخبر عن جريان العقد على تعليم القرآن وقيل ان بعضهم رواه بلفظ الامكان وقد اتفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ لا يصح كذا قال وما ذكر كاف في دفع احتجاج المخالف بانه انعقاد النكاح بالتمليك ونحوه وقال العلائي من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة فلم يبق الا أن يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى فن قال بان النكاح ينعقد بلفظ التملك ثم احتج بجيئه في هذا الحديث اذ عورض ببقية الالفاظ لم ينتهض احتجاجه فان جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه مخالفته وادعى ضد دعواه فلم يبق الا الترجيح بأمر خارجي ولكن القلب الى ترجيح رواية التزويج أميل لكونها رواية الأكثرين ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجتها يا رسول الله (قلت) وقد تقدم النقل عن الدارقطني أنه رجح رواية من قال زوجتكها وبالغ ابن التين فقال أجمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجتكها وان رواية ملكتكها وهم وتعلق بعض المتأخرين بان الذين اختلفوا في هذه اللفظة أئمة فلو لا أن هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عبروا بها فدل على أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الامام وهذا لا يكفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظة منها الا أن ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل الحصر في اللفظين مع الاتفاق على ايقاع الطلاق بالكايات بشرطها ولا حصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلماء الى أن النكاح ينعقد بكل لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية واحدى الروايتين عن أحمد واختلف الترجيح في مذهبه فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الاخرى الموافقة للشافعية واستدل ابن عقيل منهم لصحة الرواية الاولى بحديث أعنتق صفية وجعل عتقها صداقها فان أحمد نص على أن من قال عتقت أمتي وجعلت عتقها صداقها أنه ينعقد نكاحها بذلك واشترط من ذهب الى الرواية الاخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة تزوجتها وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد وأصوله يشهد بأن العقود تنعقد بما يدل على مقصودهما من قول أو فعل وفيه أن من رغب في تزويج من هو أعلى قدر منه لا لوم عليه لانه يصدد أن يجاب الا ان كان عمدة قطع العادة برده كالسوق فيخطب من السلطان بنته أو أخته وان من رغب في تزويج من هو أعلى منها لا عار عليها أصلا ولا سيما ان كان هناك غرض صحيح أو قصد صالح اما الفضل ديني في الخطوب أو لهوى فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور واستدل به على صحة قول من جعل عتق الامة عوضا عن بضعتها كذا ذكره الخطابي ولفظه ان من أعنتق أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عتقها عوضا عن بضعتها وفي أخذ من هذا الحديث بعد وقد تقدم البحث فيه مفصلا قبل هذا وفيه أن سكوت من عقد عليها وهي ساكتة لازم اذا لم يمنع من كلامها خوف أو حياء أو غيرهما وفيه جواز نكاح المرأة دون أن تسأل هل لها ولي خاص أو لا ودون أن تسأل هل هي في عصمة رجل أو في عدته قال الخطابي ذهب الى ذلك جماعة جملا على ظاهر الحال

ولكن الحكماء يحتاطون في ذلك ويسألونهم (قلت) وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة تظر  
 لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على جليلة أمرها وأخبره بذلك من حضر  
 مجلسه عن يعرفها ومع هذا الاحتمال لا ينتقض الاستدلال به وقد نص الشافعي على أنه ليس  
 للحاكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان أنها ليس لها ولي خاص ولا أنها في عصمة رجل ولا في  
 عدته لكن اختلف أصحابه هل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط والثاني المصحح عندهم  
 وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقديم الخطبة اذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقورح حمد  
 ولا تشهد ولا غيرهما من أركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة ووافقه من  
 الشافعية أبو عوانة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد وفيه أن الكفاءة في الحرية  
 وفي الدين وفي النسب لا في المال لأن الرجل كان لا شيء له وقد رخصت به كذا قاله ابن بطال  
 وما أدري من أين له أن المرأة كانت ذات مال وفيه أن طالب الحاجة لا ينبغي له أن يلج في طلبها بل  
 يطلبها برقي وتأن ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفت وسائل وباحث عن علم وفيه  
 أن الفقير يجوز له نكاح من عات بحاله ورضيت به إذا كان واجها للمهر وكان عاجزا عن غيره من  
 الحقوق لأن المراجعة وقعت في وجدان المهر وفقده لا في قدر زائد قاله البابجي وتعقب باحتمال  
 أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع من حال الرجل على أنه يقدر على اكتساب قوته وقوت  
 امرأته ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء والقناعة باليسير واستدل به على  
 صحة النكاح بغير شهود ورد بأن ذلك وقع بحضرة جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهرا في أول  
 الحديث وقال ابن حبيب هو منسوخ بحديث لانكاح الابولى وشاهدى عدل وتعقب واستدل  
 به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والامام ولي من لا ولي له  
 واستدل به على جواز استمتاع الرجل بشرة امرأته وما يشتري بصد اقها لقوله ان ليستة مع أن  
 النصف لها ولم يمنع مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل جوز له لبسه كله وانما وقع  
 المنع لكونه لم يكن له ثوب آخر قاله أبو محمد بن أبي زيد وتعقبه عياض وغيره بأن السياق يرشد  
 الى أن المراد تعذرا لا كتفاه بنصف الازار لا في اباحة لبسه كله وما المانع أن يكون المراد ان كلا  
 منهما يلبسه مهاياة لثبوت حقه فيه لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به اذا جاءت نوبتها في لبسه  
 قاله ان لبسته جلست ولا ازار لك وفيه نظر الامام في مصالح رعيته وارشاده الى ما يصلحهم وفي  
 الحديث أيضا المروضة في الصداق وخطبة المرأة لنفسه وأنه لا يجب اعفاف المسلم بالنكاح  
 كوجوب اطعامه الطعام والشراب قال ابن التين بعد ان ذكر فوائد الحديث فهذه احدى  
 وعشرون فائدة تبوب البخارى على أكثرها (قلت) وقد فصلت ما ترجم به البخارى من غيره ومن  
 تأمل ما جمعه هنا علم أنه يزيد على ما ذكره مقدار ما ذكر أو أكثر ووقع التخصيص على أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم زوج رجلا امرأته بخاتم من حديد وهذا هو النكحة في ذكر الخاتم دون غيره  
 من العروص أخرجه البغوى في معجم الصحابة من طريق القعنبي عن حسين بن عبد الله بن ضمرة  
 عن أبيه عن جده أن رجلا قال يا رسول الله أنكحني فلانة قال ما تصدقها قال مامعني شيء قال  
 لمن هذا الخاتم قال لي قال فاعطها يا د فانكحه وهذا وان كان ضعيف السن دلكنه يدخل في  
 مثل هذه الامهات ﴿ قوله ﴾ باب المهر بالعروض وخاتم من حديد العروص

\* (باب المهر بالعروض  
 وخاتم من حديد) \*



حدثنا يحيى حدثنا وكيع  
عن سفيان عن أبي حازم  
عن سهل بن سعد أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
لرجل تزوج ولو بجناح من  
حديث \* (باب الشروط في  
النكاح) \* وقال عمر مقاطع  
الحقوق عند الشروط  
وقال المسور بن مخرمة  
سمعت النبي صلى الله عليه  
وسلم ذكر صهره فأتى عليه  
في مصاهرته فاحسن قال  
حدثني فصدقني ووعدني  
فوفى لي \* حدثنا أبو الوليد  
هشام بن عبد الملك حدثنا  
الليث عن يزيد بن أبي حبيب  
عن أبي الخير عن عقبة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
أحق ما أوفيتكم من الشروط  
أن توفوا به ما استحلتم  
به الفروج

بضم العين والراء المهملتين جمع عرض بفتح أوله وسكون ثانيته والصاد مبهمة ما يقابل النقد  
وقوله بعده وخاتم من حديد هو من الخاص بعد العام فإن الخاتم من حديد من جملة العروض  
والترجمة ما خوذت من حديث الباب للخاتم بالتخصيص والعروض بالالحاق وتقدم في أوائل  
النكاح حديث ابن مسعود فأرخص لنا أن نذكر المرأة بالشوب وتقدم في الباب قبله عدة  
أحاديث في ذلك (قوله حديثنا يحيى) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكن وسفيان هو الثوري  
(قوله قال لرجل تزوج ولو بجناح من حديد) هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله وقد  
ذكرت من ساقه عن الثوري مطولا وهو عبد الرزاق لكنه قرنه في روايته بمعمر وأخرجه ابن  
ماجه من رواية سفيان الثوري أتم مما هنا وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة في الحديث  
الذي قبله وتقدم من الكلام فيه ما يغني عن إعادته والله أعلم \* (قوله باب  
الشروط في النكاح) أي التي تحمل وتعتبر وقد ترجم في كتاب الشروط الشروط في المهر عند عقد  
النكاح وأورد الأثر المعلق والحديث الموصول المذكور هنا (قوله وقال عمر مقاطع الحقوق  
عند الشروط) وصله سعيد بن منصور من طريق اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد  
الرحمن بن غنم قال كنت مع عمر حيث تمس ركبتى ركبتة فجاءه رجل فقال يا أبا عبد الله المؤمنين تزوجت  
هذه وشرطت لها دارها وإني أجمع لأمري أو لشيء أني أن تنقل إلى أرض كذا وكذا فقال لها  
شرطها فقال الرجل هلك الرجال إذا نشأ امرأة أن تطلق زوجها لا تطلق فقال عمر المؤمنين  
على شروطهم عند مقاطع حقوقهم وتقدم في الشروط من وجه آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه  
وقال في آخره فقال عمر أن مقاطع الحقوق عند الشروط ولها ما اشترطت (قوله وقال المسور  
ابن مخرمة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهره فأتى عليه) تقدم موصولا في المناقب في  
ذكر أبي العاص بن الربيع وهو الصهر المذكور وينت هناك نسبة والمراد بقوله حدثني  
فصدقني وسيأتي شرحه مستوفى في أبواب الغيرة في أواخر كتاب النكاح والغرض منه هنا ثناء  
النبي صلى الله عليه وسلم عليه لاجل وفائه بما شرط له (قوله حديثنا أبو الوليد) هو الطيالسي  
(قوله عن يزيد بن أبي حبيب) تقدم في الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث حدثني يزيد بن  
أبي حبيب (قوله عن أبي الخير) هو مرثد بن عبد الله الزبيدي وعقبه هو ابن عامر الجهني (قوله  
أحق ما أوفيتكم من الشروط أن توفوا به) في رواية عبد الله بن يوسف أحق الشروط أن توفوا به  
وفي رواية مسلم من طريق عبد الجسد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب أنه أحق الشروط أن  
يوفي به (قوله ما استحلتم به الفروج) أي أحق الشروط بالوفاء بشرط النكاح لأن أمره أحوط  
وبابه أضيق وقال الخطابي الشروط في النكاح مختلفة فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقا وهو ما أمر  
الله به من أمساك بمعروف أو تسريح بإحسان وعليه حل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفي به  
اتفاقا كسؤال طلاق أو ختم أو سبأ في حكمه في الباب الذي يليه ومنها ما اختلف فيه كاشتراط  
أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى أو لا ينقلها من منزلها إلى منزل أو عند الشافعية الشروط في  
النكاح على ضربين منها ما يرجع إلى الصدق فيجب الوفاء به وما يكون خارجا عنه فيختلف  
الحكم فيه فنه ما يتعلق بحق الزوج وسيأتي بيانه ومنه ما يشترطه العاقد لنفسه خارجا عن  
الصدق وبعضهم يسميه الحلوان فقبل هو للمرأة مطلقا وهو قول عطاء وجاعة من التابعين وبه

قال الثوري وأبو عبيد وقيل هو لمن شرطه قاله مسروق وعلى بن الحسين وقيل يخص ذلك بالاب دون غيره من الأولياء وقال الشافعي ان وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها وان وقع خارجا عنه لم يجب وقال مالك ان وقع في حال العقد فهو من جملة المهر أو خارجا عنه فهو لمن وهب له وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة فحواه وقال الترمذي بعد تخريجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها لزم وبه يقول الشافعي وأجدوا سحق كذا قال والنقل في هذا عن الشافعي غريب بل الحديث عندهم محمول على الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والاتفاق والكسوة والسكنى وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها وكشرطه عايبا أن لا يخرج الابذنه ولا تمنعه نفسها ولا تتصرف في متاعه الا برضاه ونحو ذلك وأما شرط ينافي مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها أو لا يتسرى عليها أو لا ينفق أو نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد كفي وصح النكاح بمهر المثل وفي وجهه يجب المسمى ولا أثر للشرط وفي قول للشافعي يبطل النكاح وقال أحمد وجاعة يجب الوفاء بالشرط مطلقا وقد استشكل ابن دقيق العيد جل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح وقال تلك الامور لا تؤثر الشروط في ايجابها فلا تنسب الحاجة الى تعليق الحكم باشتراطها وسباق الحديث يقتضي خلاف ذلك لان لفظ أحق الشروط يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء ببعضها أشد اقتضاء والشروط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها قال الترمذي وقال على سبيل شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة والمراد في الحديث الشروط الحائرة لا المنهية عنها اه وقد اختلف عن عفر روى ابن وهب باسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا الى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال أبو عبيد تضادت الروايات عن عمر في هذا وقد قال بالقول الاول عمرو بن العاص ومن التابعين طاووس وأبو الشعثاء وهو قول الاوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلا فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها فله اخراجها ولا يلزمه الا المسمى وقالت الخنسية لها أن ترجع عليه بما تنقصه له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه يصح وتستحق الكل وقال أبو عبيد والذي نأخذ به اننا أمر بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك قال وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يبطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا وما يقوى جل حديث عقبة على النذب ما سياتي في حديث عائشة في قصة برة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو طه والاسكان وغيرهما من حقوق الزوج اذا شرط عليه اسقاط شيء منها كان شرطه ليس في كتاب الله فيبطل وقد تقدم في البيوع الاشارة الى حديث الملبون

عند شر وطهم الاشرطاً حل حراماً وأحرم حلالاً وحديث المسلمون عند شر وطهم ما وافق الحق وأخرج الطبراني في الصغير بإسناد حسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم مبشر بنت البراء بن معرور فقالت أنى شرطت لزواجي أن لا أتزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا لا يصلح وقد ترجم الحب الطبري على هذا الحديث استحباب تقديمه شيء من المهر قبل الدخول وفي انتزاعه من الحديث المذكور غموض والله أعلم ﴿قوله ما الشروط التي لا تحل في النكاح﴾ في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث الماضي في عموم الحث على الوفاء بالشرط بما يباح لا بما نهى عنه لأن الشروط الفاسدة لا يحل الوفاء بها فلا يناسب الحث عليها ﴿قوله وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاقاً اختها﴾ كذا أو رده معلقاً عن ابن مسعود وسأبين أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن أبي هريرة ولعله لم يلقه اللفظ مرفوعاً أشار إليه في المعلق إذا بان المعنى واحد ﴿قوله لا يحل لامرأة تسأل طلاقاً اختها﴾ تستفرغ صحفها فائتمالها ما قدر لها هكذا أو رده البخاري بهذا اللفظ وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق ابن الجنيدي عن عبد الله بن موسى شيخ البخاري فيه بلفظ لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاقاً اختها لتكفي إتمامها وكذلك أخرجه البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى لكن قال لا ينبغي بدل لا يصلح وقال لتكفي وأخرجه الاسماعيلي من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه بلفظ ابن الجنيدي لكن قال لتكفي فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وأخرج البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة في حديث طويل أقوله إياكم والنظر وفيه ولا تسأل المرأة طلاقاً اختها تستفرغ إتمامها صاحبها وتتكح فائتمالها ما قدر لها وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البخاري هنا وقد أخرج البخاري من أول الحديث إلى قوله حتى ينكح أو يترك ونهت على ذلك فيما تقدم قريبا في باب لا يخطب على خطبة أخيه فاما أن يكون عبيد الله بن موسى حدث به على اللفظين أو أنقل ذهن من متن إلى متن وسياقي في كتاب القدر من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة طلاقاً اختها تستفرغ صحفها وتتكح فائتمالها ما قدر لها وتقدم في البيوع من رواية الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة في حديث أوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد وفي آخره ولا تسأل المرأة طلاقاً اختها لتكفي ما في أئمتها ﴿قوله لا يحل﴾ ظاهر في تحريم ذلك وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كرية في المرأة لا ينبغي معها أن تستقر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج أو للزوج منها أو يكون سؤالها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الأجنبية إلى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب حل العلماء هذا النهي على الندب فلوقف ذلك لم يفسخ النكاح وتعبه ابن بطلان بأن في الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وإنما فيه التغليظ على المرأة أن تسأل طلاقاً أخرى وتعرض بما قسم الله لها ﴿قوله اختها﴾ قال النووي معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاقاً لزوجته وأن يتزوجها هي فيصير لها من نفقتها ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلقة فعبر عن ذلك بقوله تكفي ما في

\* (باب الشروط التي لا تحل في النكاح) \* وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاقاً اختها \* حدثنا عبيد الله بن موسى عن زكريا هو ابن أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تسأل طلاقاً اختها

صحفتها قال والمراد باختها غيرهما سواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن أختا في الدين أما لان المراد الغالب وأنها أختها في الجنس الأدنى وجل ابن عبد البر الاخت هنا على الضرة فقال فيه من الفقه انه لا ينبغي أن تسال المرأة تزوجها أن يطلق ضررتها لتفرد به وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسال المرأة طلاق أختها وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها انها في الاجنبية ويؤيده قوله فيها ولتسكح أى ولتتزوج الزوج المذكور من غير أن يشترط أن يطلق التي قبلها وعلى هذا فالمراد هنا بالاخت الاخت في الدين ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ لا تسال المرأة طلاق أختها لتستقرغ صحفتها فان المسئلة أخت المسئلة وقد تقدم في باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه نقل الخلاف عن الاوزاعي وبعض الشافعية ان ذلك مخصوص بالمسئلة وبه جزم أبو الشيخ في كتاب النكاح ويأتي مثله هنا ويحيى على رأى ابن القاسم أن يستثنى ما اذا كان المستول طلاقها فاسقة وعند الجمهور لا تفرق (قوله لتستقرغ صحفتها) يفسر المراد بقوله تسكتفى وهو بالهمز افتعال من كفأت الاناء اذا قلبته وأفرغت ما فيه وكذا يكفأ وهو بفتح أوله وسكون الكاف وبالهمز وجاء كفأت الاناء اذا أملتة وهو في رواية ابن المسيب لتسكتفى بضم أوله من كفأت وهي بمعنى أملتة ويقال بمعنى أكبته أيضا والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كلام النووي وقال صاحب النهاية الصحفة اناء كالقصعة المبسوطة قال وهذا مثل يرد الاستثنا عليها بحفظها فيكون كمن قلب اناء غيره في انائه وقال الطيبي هذه استعارة مستملحة تمثيلية شبه التصيب والبخت بالصحفة وخطوطها وتنعاتها بما يوضع في الصحفة من الاطعمه اللذيذة وشبه الاقتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك الاطعمه ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستملا في المشبه به (قوله ولتسكح) بكسر اللام وباسكانها وبسكون الحاء على الامر ويحتمل النصب عطفًا على قوله لتسكتفى فيكون تعليلًا لسؤال طلاقها ويتعين على هذا كسر اللام ثم يحتمل أن المراد ولتسكح ذلك الرجل من غير أن يتعرض لاجراخ الضرة من عصمته بل تكفل الامر في ذلك الى ما بقدره الله ولهذا أختهم بقوله فاعلمها ما قدر لها اشارة الى أنها وان سألت ذلك وألحت فيه واشترطته فانه لا يقع من ذلك الا ما قدره الله فينبغي أن لا تعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد ارادتها وهذا مما يؤيد ان الاخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا ويحتمل أن يكون المراد ولتسكح غيره وتعرض عن هذا الرجل أو المراد ما يشمل الامر بن والمعنى ولتسكح من يسرها فان كانت التي قبلها أجنبية فلتسكح الرجل المذكور وان كانت أختها فلتسكح غيره والله أعلم ﴿قوله باب الصفرة للمتزوج﴾ كذا قيده بالمتزوج اشارة الى الجمع بين حديث الباب وحديث النهي عن التزجر للرجال وسيأتي البحث فيه بعد أبواب (قوله رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير الى حديثه الذي تقدم موصولاً في أول البيوع قال لما قدمنا المدينة فذكر الحديث بطوله وفيه جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه أثر صفرة فقال تزوجت قال نعم وأورد المصنف هذه القصة في هذا الباب من طريق مالك عن حميد مختصرة وسيأتي شرحها في باب الوليمة ولو بشاة مستوفى ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب﴾ كذا لهم بغير ترجمة وسقط لفظ باب من

لتستقرغ صحفتها فاعلمها ما قدر لها (باب الصفرة للمتزوج) رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن بن عوف جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفرة فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فآخبره أنه تزوج امرأة من الانصار قال كم سقت اليها قال زنة نواة من ذهب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة (باب) \* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن حميد عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بزنب فأوسع المسلمين خيراً فخرج كما يصنع اذا تزوج فأتى حجر أمهات المؤمنين يدعو ويدعون له ثم انصرف فرأى رجلين فرجع لأدري أخبرته أو أخبر بخبر وجهها

٢ قوله ولتسكح الخ هذا اللفظ وكذا لفظ تسكتفى ليس في متن الصحيح الذي بيدنا فلعلها رواية للشارح وحرر نظمها اه معججه

رواية النسفي وكذا من شرح ابن بطلال ثم استشكله بان الحديث المذکور لا يتعلق بترجمة الصفرة للمتزوج وأجيب بما ثبت في أكثر الروايات من لفظ باب والسؤال باق فان الاتيان بلفظ باب وان كان بغير ترجمة لكنه كالفصل من الباب الذي قبله كما تقرر غير مرة والحديث المذکور هنا حديث أنس أو لم النبي صلى الله عليه وسلم بن زيب يعني بنت جحش أو رده مختصراً وقد تقدم مطولاً في تفسير سورة الاحزاب مع شرحه ومناسبته للترجمة من جهة أنه لم يقع في قصة تزويج زيب بنت جحش ذكر للصفرة فكأنه يقول الصفرة للمتزوج من الجائز لا من المشروط لكل متزوج

**❦ قوله ما** كيف يدعى للمتزوج ذكر فيه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه قال بارك الله لك قال ابن بطلال انما أراد بهذا الباب والله أعلم رد قول العامة عند العرس بالرفاء والبنين فكأنه أشار الى تضعيفه ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل انه شهد املاً رجلاً من الانصار خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنسكج الانصاري وقال على الالف والخير والبركة والطير الميمون والسعة في الرزق الحديث أخرجه الطبراني في الكبير بسند ضعيف وأخرجه في الاوسط بسند أضعف منه وأخرجه أبو عمر والبرقاني في كتاب معاشره الاهلين من حديث أنس وزاد فيه والرفاء والبنين وفي سنده أن ابن العبدى وهو ضعيف وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفاً انساناً قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينك في خير وقوله رفاً بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز معناه دعاه في موضع قولهم بالرفاء والبنين وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية فورداً النهي عنها كما روى يقي بن مخلد من طريق غالب عن الحسن عن رجل من بني تميم قال كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فلما جاء الاسلام علمنا نبينا قال قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم وأخرج النسائي والطبراني من طريق أخرى عن الحسن عن عقيل بن أبي طالب انه قدم البصرة فتزوج امرأه فقالوا بالرفاء والبنين فقال لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم ورجاله ثقات الا ان الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال ودل حديث أبي هريرة على ان اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى سمي كل دعاء للمتزوج ترفية واختلف في علته انتهى عن ذلك فقيل لانه لا جد فيه ولا ثناء ولا ذكر لله وقيل لما فيه من الإشارة الى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر وأما الرفاء فمعناه الالتئام من رفات الثوب ورفوته رفاً ورفاء وهو دعاء للزوج بالالتئام والالتئام فلا كراهة فيه وقال ابن المنبر الذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لانهم كانوا يقولونه فقالوا لا دعاء فيظهر انه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول اللهم ألف بينهم وارزقهم ما بنين صالحين مثلاً وألف الله بينك وورزقك ما ولد اذكرا ونحو ذلك وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عمر بن قيس الماضي قال شهدت شريحا وأما رجل من أهل الشام فقال اني تزوجت امرأه فقال بالرفاء والبنين الحديث وأخرجه عبد الرزاق من طريق عدى بن أرطاة قال حدثت شريحا اني تزوجت امرأه فقال بالرفاء والبنين فهو محمول على أن شريحا لم يلغه النهي عن ذلك ودل صنيع المؤلف على ان الدعاء للمتزوج بالبركة هو المشروع

❦ (باب كيف يدعى للمتزوج) ❦

حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة قال ما هذا قال اني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب قال بارك الله لك أولم ولو بشاة

ولاشك أنها الفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له تزوجت بكراً أو ثيباً قال له بارك الله لك والحاديث في ذلك معروفة **بقوله** **باب** الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس والعروس) في رواية الكشميهني للنساء بدل النسوة وأورد فيه حديث عائشة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم فاتتني أمي فادخلتني الدار فاذا نسوة من الانصار فقلن على الخير والبركة وهو مختصر من حديث مطول تقدم بتمامه بهذا السند يعني في باب تزويج عائشة قبيل أبواب الهجرة الى المدينة وظاهر هذا الحديث مخالف للترجمة فان فيه دعاء النسوة لمن أهدي العروس لا الدعاء لهن وقد استشكله ابن التين فقال لم يذكروا في الباب الدعاء للنسوة ولعله أراد كيف صفة دعائهن للعروس لكن اللفظ لا يساعده على ذلك وقال الكرماني الام هي الهادية للعروس المجهزة فهن دعون لها ولن معها وللعروس حيث قلن على الخير جئتن أوقدتمن على الخير قال ويحتمل أن تكون اللام في النسوة للاختصاص أي الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدين ولكن يلزم منه المخالفة بين اللام التي للعروس لانها بمعنى المدعولة والتي في النسوة لانها الداعية وفي جواز مثله خلاف انتهى والجواب الاول أحسن ما توجه به الترجمة وحاصله أن مراد البخاري بالنسوة من يهدي العروس سواء كن قليلاً أو كثيراً وان من حضر ذلك يدعو لمن أحضر العروس ولم يرد الدعاء للنسوة الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس ويحتمل أن تكون اللام بمعنى الباء على حذف أي المختص بالنسوة ويحتمل أن الالف واللام بدل من المضاف اليه والتقدير دعاء النسوة الداعيات للنسوة المهديات ويحتمل أن تكون بمعنى من أي الدعاء الصادر من النسوة وعند أبي الشيخ في كتاب النكاح من طريق يزيد بن حفصة عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بجوار بناحية بني جذرة وهن يقلن خيونا نجسكم فقال قلن حيانا الله وحيانكم فهذا فيه دعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وقوله يهدين بفتح أوله من الهداية وبضمه من الهدية ولما كانت العروس تجهز من عند أهلها الى الزوج احتاجت الى من يهديها الطريق اليه وأطلقت عليها انها هادية فالضبط بالوجهين على هذين المعنيين وأما قوله وللعروس فهو اسم للزوجين عند أول اجتماعهما يشمل الرجل والمرأة وهو داخل في قول النسوة على الخير والبركة فان ذلك يشمل المرأة وزوجها لعله أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة كما ثبت عليه هناك وفيه أن أمها لما أجلسته في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء أهلك يا رسول الله بارك الله لك فيهم وقوله في حديث الباب فاذا نسوة من الانصار سمى منهن أسماء بنت يزيد بن السكن الانصارية فقد أخرج جعفر المستغفري من طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن تلاد عن قلاب عن أسماء مقيمة عائشة قالت لما أقعدنا عائشة لتجلبها على رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا فقرب البناخرا وألبنا الحديث وأخرج أحمد والطبراني هذه القصة من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن ووقع في رواية للطبراني أسماء بنت عيسى ولا يصح لانها حينئذ كانت مع زوجها جعفر ابن أبي طالب بالحشة والمقيمة بقاف التي تزين العروس عند دخولها على زوجها **بقوله** **باب** من أحب البناء) أي بزوجه التي لم يدخل بها (قبل الغزو) أي اذا حضر الجهاد ليكون فكره مجتهداً كرفيه حديث أبي هريرة الماضي في كتاب الجهاد ثم في فرض الخس وقد

\* (باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس والعروس) \*  
حدثنا فروة بن أبي المغراء  
حدثنا علي بن مسهر عن  
هشام عن أبيه عن عائشة  
رضي الله عنها تزوجني  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فاتتني أمي فادخلتني الدار  
فاذا نسوة من الانصار في  
البيت فقلن على الخير  
والبركة وعلى خير طائر  
\* (باب من أحب البناء قبيل  
الغزو) \* حدثنا محمد بن  
العلاء حدثنا عبد الله بن  
المبارك عن معمر عن همام  
عن أبي هريرة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال غزاني  
من الانبياء فقال لقومه  
لا يتبعني رجل ملك بضع  
امرأة وهو يريد أن يبيها  
ولم يبن بها



\* (باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين) \* حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن عروة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين وبنى بها وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعاً \* (باب البناء في السفر) \* حدثنا محمد بن سلام أخبرنا اسمعيل بن جعفر عن جعفر بن خنيد عن أنس (١٩٤) قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثاً ببنى عليه

بصفية بنت حيي فدعوت المسلمين على وليته فما كان فيها من خبز ولا لحم أمر بالانطاع فالتقى فيها من القوم والاقط والسمن فكانت وليته فقال المسلمون احدي أمهات المؤمنين أو عما ملكت يمينه فقالوا أن حبها فهي من أمهات المؤمنين وإن لم يحبها فهي مما ملكت يمينه فلما ارتحل وطأها خلفه ومذا الحجاب بينها وبين الناس \* (باب البناء بالنهار بغير مركب ولا نيران) \* حدثنا فروة بن أبي المعراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم فأتني أحي فادخلتني الدار فلم يرعني إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فخصني \* (باب الانمط ونحوها للنساء) \* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل اتخذتم أنمطاً قلت يا رسول الله وأنى لنا أنمط قال إنها ستكون \* (باب النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها) في رواية الكشمي في اللاتي بصيغة الجمع وهو أوفى (قوله ودعائهن بالبركة) ثبتت هذه الزيادة في رواية أبي ذر وحده وسقطت لغيره ولم يذكرها إلا اسماعيل ولا أبو نعيم ولا وقع في حديث عائشة الذي ذكره المصنف في الباب ما يتعلق

شرحه فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزا هل هو يوشع أو داود قال ابن المنير يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواج ظناً منهم أن التعفف انما يتأكد بعد الحج بل الأولى أن يتعفف ثم يجمع \* (قوله باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في مناقبها \* (قوله باب البناء) أي بالمرأة (في السفر) ذكر فيه حديث أنس في قصة صفية بنت حيي وقد تقدم في أول النكاح وقوله ثلاثاً ببنى عليه بصفية أي تجلى عليه وفيه إشارة إلى أن سنة الإقامة عند الثيب لا تختص بالحضر ولا تنقضي عن له امرأة غيرها ويؤخذ منه جواز تأخير الاشغال العامة للشغل الخاص إذا كان لا يفوت به غرض والاهتمام بولية العرس وإقامة سنة النكاح بإعلامه وغير ذلك مما تقدم ويأتي أن شاء الله تعالى \* (قوله باب البناء بالنهار بغير مركب ولا نيران) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها وأشار بقوله بالنهار إلى أن الدخول على الزوجة لا يختص بالليل وبقوله وبغير مركب ولا نيران إلى ما أخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عروة بن رويم أن عبد الله بن قريظ الغمالي وكان عامل عمر على حصرت به عروس وهم يوقدون النيران بين يديهما فاضربهم بدرة حتى تفرقوا عن عروسهم ثم خطب فقال ان عروسكم أوقدوا النيران وتشبهوا بالكفرة والله مطفى نورهم \* (قوله باب الانمط ونحوه للنساء) أي من الكل والاسفار والقرش وما في معناه والانمط جمع نمط بفتح النون والميم تقدم بيانه في علامات النبوة وقوله ونحوه أعاد الضمير مفرداً على مفرد الانمط وتضدم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث ولعل المصنف أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاته فأخذت نمطاً ففشرته على الباب فلما قدم فرأى النمط عرفت الكراهة في وجهه فخبه حتى هتكه فقال ان الله لم يأمرنا أن نكسوا الحجارة والطين قال فقطعت منه وسادتين فلم يعجب ذلك على فيؤخذ منه ان الانمط لا يكره اتخاذها لثأبها بل لما يصنع بها وسيأتي البحث في ستر الجدر في باب هل يرجع إذا رأى منكراً من أبواب الولاية قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان المشورة للمرأة دون الرجل لقول جابر لا امرأته أخرى عني أنمطك كذا قال ولادلالة في ذلك لأنها كانت لا امرأته جابر حقيقة فلذلك أضافها لها والاف في نفس الحديث انه ستكون لكم أنمط فاضافها إلى أعم من ذلك وهو الذي استدلت به امرأته جابر على الجواز قال وفيه ان مشورة النساء للبيوت من الامر القديم المتعارف كذا قال ويعكر عليه حديث عائشة وسيأتي البحث فيه \* (قوله باب النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها) في رواية الكشمي في اللاتي بصيغة الجمع وهو أوفى (قوله ودعائهن بالبركة) ثبتت هذه الزيادة في رواية أبي ذر وحده وسقطت لغيره ولم يذكرها إلا اسماعيل ولا أبو نعيم ولا وقع في حديث عائشة الذي ذكره المصنف في الباب ما يتعلق

بها

ستكون \* (باب النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها ودعائهن بالبركة) \* حدثنا الفضل بن يعقوب حدثنا محمد بن سابق حدثنا اسرائيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

٢ قوله ونحوه بالافراد هي له فقط ولغيره ونحوها كآراء بالهامش اه محكيه

بها لكن ان كانت محفوظة فلعله أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق بهية عن عائشة أنها زوجت يتيمة كانت في حجرها رجلا من الانصار قالت وكنيت فمين أهداها الى زوجها فلما رجعنا قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قلتم يا عائشة قالت قلت سلمنا ودعونا بالله بالبركة ثم انصرفنا (قوله) أنها زفت امرأة الى رجل من الانصار) لم أقف على اسمها صريحا وقد تقدم أن المرأة كانت يتيمة في حجر عائشة وكذا للطبراني في الاوسط من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ووقع عند ابن ماجه من حديث ابن عباس أنكحت عائشة قرابة لها ولابي الشيخ من حديث جابر أن عائشة زوجت بنت أخيها أو ذات قرابة منها وفي أمالي المحاملي من وجه آخر عن جابر نكح بعض أهل الانصار بعض أهل عائشة فاهدتها الى قباه وكنيت ذكر في المقدمة تبعا لابن الاثير في أسد الغابة فإنه قال ان اسم هذه اليتيمة المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسعد بن زرارة وان اسم زوجها نبيط بن جابر الانصاري وقال في ترجمة الفارعة ان أباهما أسعد بن زرارة أوصى بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيط بن جابر ثم ساق من طريق المعافى بن عمران الموصلي حديث عائشة الذي ذكرته أولا من طريق بهية عنها ثم قال هذه اليتيمة هي الفارعة المذكورة كذا قال وهو محتمل لكن منع من تفسيرها بما وقع من الزيادة أنها كانت قرابة عائشة فيجوز التعدد ولا يعد تفسير المبهمة في حديث الباب بالفارعة اذ ليس فيه تقييد بكونها قرابة عائشة (قوله) ما كان معكم لهو في رواية شريك فقال فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغنى قلت تقول ماذا قال تقول

أتيناكم أينناكم \* خفينا نا وحياكم

ولولا الذهب الا حشر ما حلت بواديكم

ولولا الخنطة السمرا \* ما سمعت عذارىكم

وفي حديث جابر بعضه وفي حديث ابن عباس أوله الى قوله وحياكم (قوله) فان الانصار يعجبهم (اللهو) في حديث ابن عباس وجابر قوم فيهم غزل وفي حديث جابر عند المحاملي أدركها يا زينب امرأة كانت تغنى بالمدينة ويستفاد منه تسمية المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث عائشة الماضي في العبدین حيث جاء فيه دخل عليها وعند جارية ان تغنيان وكنيت ذكرت هنالك ان اسم احدها حامة كذا ابن أبي الدنيا في كتاب العبدین له باسناد حسن وانى لم أقف على اسم الاخرى وقد جوزت الآن أن تكون هي زينب هذه وأخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظ بن كعب وأبي مسعود الانصاريين قال انه رخص اناسي اللهو عند العرس الحديث وصححه الحاكم والطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل له أترخص في هذا قال نعم انه نكاح لاسفاح أشيدوا النكاح وفي حديث عبد الله بن الزبير عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم أعلنوا النكاح زاد الترمذي وابن ماجه من حديث عائشة واضربوا عليه بالدف وسنده ضعيف ولا جد والتزمى والنسائي من حديث محمد بن حاطب فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف واستدل بقوله واضربوا على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف والاحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بهن الرجال

أنها زفت امرأة الى رجل  
من الانصار فقال نبي الله  
صلى الله عليه وسلم يا عائشة  
ما كان معكم لهو فان  
الانصار يعجبهم اللهو

\* (باب الهدية للعروس) \* وقال ابراهيم عن ابي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال مر بنا في مسجد بني رفاعه فسمعته يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا امر بجنبات أم سليم دخل عليها فسلم عليها ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت فقلت لي أم سليم لو أهدى بنا الرسول الله (١٩٦) صلى الله عليه وسلم هدية فقلت لها افعلی فمعدت الى تمروسمين وأقط فالتخذت

حبيسة في برمة فارسلت بها معي اليه فانطلقت بها اليه فقال لي ضعها ثم أمرني فقال ادع لي رجالا منهم وادع لي من لقيت قال ففعلت الذي أمرني فرجعت فاذا البيت غاص بأهله فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يديه على تلك الحبيسة وتكلم بها ما شاء الله ثم جعل يدع عشرة عشرة يا كلون منه ويقول لهم اذكروا اسم الله وليأكل كل رجل مما يليه قال حتى تصدعوا كلهم عنها فخرج منهم من خرج وبقي نفر يتحدثون قال وجعلت أغتم ثم خرج النبي صلى الله عليه وسلم نحووا الخجرات وخرجت في أثره فقلت انهم قد ذهبوا فرجع قد دخل البيت وأرخت السترواني لقي الخجرة وهو يقول يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيت فادخلوا فاذا طهيمت فانتشروا ولا مستأنسين لحديث ان ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله

لعموم النهي عن التشبه بهن \* (قوله باب الهدية للعروس) أي صبيحة بنائه بأهله (قوله وقال ابراهيم) بن طهمان (عن أبي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال مر بنا في مسجد بني رفاعه) يعني بالبصرة قال (فسمعته يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا امر بجنبات أم سليم) كذا فيه والجنبات بفتح الجيم والنون ثم موحدة جمع جنبته وهي الناحية (قوله دخل عليها فسلم عليها) هذا الحديث مما تقدم من هذا الحديث مما تقدمه ابراهيم ابن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث وشاركه في بقيته جعفر بن سليمان ومعمربن راشد كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم من حديثهما ولم يقع لي موصول من حديث ابراهيم بن طهمان إلا أن بعض من لقيناه من الشراح زعم ان النسائي أخرجه عن أحمد ابن حفص بن عبد الله بن راشد عن أبيه عنه ولم أقف على ذلك بعد (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت) يعني بنت جحش وقد تقدم بيان آيته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام وانحيا في علامات النبوة وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الوليمة بنيت بنت جحش كانت من الخيم الذي أهدته أم سليم وان المشهور من الروايات أنه أهدى لها الخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وانما فيه أشبع المسلمين خبزاً ولحماً وذكر في حديث الباب أن أنسا قال فقال لي ادع رجالا منهم وادع من لقيت وأنه أدخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحبيسة وتكلم بما شاء الله ثم جعل يدع عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهم من راويه وتركيب قصة على أخرى وتعبه القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين والاولى أن يقال لا وهم في ذلك ففعل الذين دعوا الى الخبز واللحم فأكلوا حتى شعوا وذهبوا لم يرجعوا ولم يبق النفر الذين كانوا يتحدثون جاء أنس بالحبيسة فأمر بأن يدعونا ناسا آخرين ومن لقي قد دخلوا فأكلوا أيضا حتى شعوا واستقر أولئك النفر يتحدثون وهو جمع لا بأس به وأولى منه أن يقال ان حضورا الحبيسة صادف حضورا لخبز واللحم فأكلوا كلهم من كل ذلك وعجبت من انكار عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع أن أنسا يقول أنه أهدى لها الخبز كما سيأتي قريبا ويقول أنه أشبع المسلمين خبزاً ولحماً وما الذي يكون قدر الشاة حتى يشبع المسلمين جميعا وهم يومئذ نحو الالف لولا البركة التي حصلت من جملة آياته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام وقوله فيه وبقي نفر يتحدثون تقدم بيان عدمهم في تفسير سورة الاحزاب وقوله وجعلت أغتم هو من الغم وسببه ما فهمه من النبي صلى الله عليه وسلم من حياته من أن يأمرهم بالقيام ومن غفلتهم بالتحدث عن العمل بما يليق من التخفيف حينئذ وقوله في آخره قال أبو عثمان قال أنس انه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنة تقدم بيانه قبل قليل وسيأتي الامام به أيضا في كتاب الادب ان شاء الله تعالى \* (قوله باب استعارة الثياب للعروس وغيرها) أي وغير الثياب ذكر فيه حديث عائشة أنها استعارت من أسماء

لا يستحي من الحق قال أبو عثمان قال أنس انه خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين سنة (باب قلادة استعارة الثياب للعروس وغيرها) \* حدثني عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أسماء قلادة فهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من أصحابه في طلبها فأدركتهم الصلاة فصلاوا بغير وضوء

قلادة وقد تقدم شرحه مستوفي في كتاب التيمم ووجه الاستدلال به من جهة المعنى الجامع بين  
القلادة وغيرها من أنواع الملبوس الذي يتزين به للزوج أعظم من أن يكون عند العرس أو بعده  
وقد تقدم في كتاب الهبة لعائشة حديثاً أخر من هذا وهو قولها كان لي منهن أي من الدروع  
القطنية درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كانت امرأة تقي بالمدينة أي قترين  
الأرسلت إلى تستعيره وترجم عليه الاستعارة للعرس عند البناء وينبغي استحضار هذه الترجمة  
وحديثنا هنا ﴿ **قوله** باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله ) أي جامع ( **قوله** عن  
شيبان ) هو ابن عبد الرحمن النخعي ومنصور هو ابن المعتمر وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق  
هو أولهم ( **قوله** أما لو أن أحدهم ) كذا للكشيميني هنا ولغيره يحذف أن وتقدم في بدء الخلق  
من رواية همام عن منصور يحذف ولو لفظه أما ان أحدكم إذا أتى أهله وفي رواية جري عن  
منصور عن أبي داود وغيره لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله وهي مفسرة لغيرها من الروايات  
دالة على أن القول قبل الشروع ( **قوله** حين يأتي أهله ) في رواية إسرائيل عن منصور عن  
الاسماعيلي أما ان أحدكم لو يقول حين يجامع أهله وهو ظاهر في أن القول يكون مع الفعل  
لكن يمكن جملة على الجواز وعند في رواية روح بن القاسم عن منصور لو أن أحدهم إذا جامع  
أمر أنه ذكر الله ( **قوله** بسم الله اللهم جنبني ) في رواية روح ذكر الله ثم قال اللهم جنبني وفي  
رواية شعبة عن منصور في بدء الخلق جنبني بالافراد أيضاً وفي رواية همام جنبنا ( **قوله**  
الشيطان ) في حديث أبي امامة عند الطبراني جنبني وجنب ما رزقتني من الشيطان الرجيم  
( **قوله** ثم قدر بينهما ولد ) أوقضى ولد ) كذا بالشك وزاد في رواية الكشيميني ثم قدر بينهما في ذلك  
أي الحال ولد وفي رواية سفيان بن عيينة عن منصور أن قضى الله بينهما ولداً ومثله في رواية  
إسرائيل وفي رواية شعبة فإن كان بينهما ولد ولمسلم من طريقه فإنه أن يقدر بينهما ولد في ذلك  
وفي رواية جري ثم قدر أن يكون والباقي مثله ونحوه في رواية روح بن القاسم وفي رواية همام  
فرزقا ولداً ( **قوله** لم يضره شيطان أبداً ) كذا بالتسكير ومثله في رواية جري وفي رواية شعبة عند  
مسلم وأحمد يسلط عليه الشيطان أو لم يضره الشيطان وتقدم في بدء الخلق من رواية همام  
وكذا في رواية سفيان بن عيينة وإسرائيل وروح بن القاسم بلفظ الشيطان واللام للعهد  
المذكور في لفظ الدعاء ولا جحد عن عبد العزيز العمي عن منصور لم يضر ذلك الولد الشيطان أبداً  
وفي مرسل الحسن عن عبد الرزاق إذا أتى الرجل أهله فليقل بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقتنا  
ولا تجعل للشيطان نصيباً فيما رزقتنا فكان يرعى ان جلت أن يكون ولداً صالحاً واختلف في  
الضرر الممنوع بعد الاتفاق على ما نقل عياض على عدم الجمل على العموم في أنواع الضرر وإن كان  
ظاهراً في الجمل على عموم الأحوال من صيغة النفي مع التأييد وكان سبب ذلك ما تقدم في بدء  
الخلق أن كل بني آدم بطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى فإن في هذا الطعن نوع  
ضرر في الجملة مع أن ذلك سبب صراخه ثم اختلفوا فقيس المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة  
التسمية بل يكون من جملة العباد الذين قيسل فيهم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ويؤيده  
مرسل الحسن المذكور وقيل المراد لم يسلط عليه في بطنه وهو بعيد لما بذته ظاهراً الحديث المتقدم  
وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا وقيل المراد لم يضره وقيل لم يضره في بدنه وقال ابن

فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك إليه فنزلت  
آية التيمم فقال أسيد بن  
حضر جزل الله خيراً فوالله  
ما نزل بك أمر قط إلا جعل  
الله لك منه خيراً وجعل  
للمسلمين فيه بركة \* (باب  
ما يقول الرجل إذا أتى  
أهله) \* حدثنا سعد بن  
حفص حدثنا شيبان عن  
منصور عن سالم بن أبي  
الجعد عن كريب عن ابن  
عباس قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم أما لو أن  
أحدهم يقول حين يأتي أهله  
بسم الله اللهم جنبني  
الشيطان وجنب الشيطان  
ما رزقتنا ثم قدر بينهما في  
ذلك أوقضى ولد لم يضره  
شيطان أبداً

٢ لعل زيادة ولد الأول في  
الحديث رواية له فقط والذي  
بالحاشي رواية أخرى ٨٥  
مصححه

دقيق العيد يحتمل أن لا يضره في دينه أيضا ولكن بعده اتقاء العصمة وتعقب بان اختصاص  
من خص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز فلا مانع أن يوجد من لا يصدر منه معصية  
عمدا وإن لم يكن ذلك واجبا له وقال الداودي معنى لم يضره أى لم يقتضه عن دينه إلى الكفر  
وليس المراد عصمته منه عن المعصية وقيل لم يضره بمشاركة أبيه في جاع أمه كما جاء عن مجاهد أن  
الذي يجامع ولا يسمى يلتف الشيطان على أحليه فيجاءع معه وأهل هذا أقرب الأجوبة ويتأيد  
الجل على الأول بأن الكثير من يعرف هذا الفضل العظيم يذهل عنه عند ارادة الواقعة والقليل  
الذي قد يستحضره ويفعله لا يقع معه الجل فاذا كان ذلك نادرا لم يعد وفي الحديث من الفوائد  
أيضا استحباب التسمية والدعاء والمحافظة على ذلك حتى في حالة الملاذ كالوقوع وقد ترجم عليه  
المصنف في كتاب الطهارة وتقدم ما فيه وفيه الاعتصام بكراهته ودعائه من الشيطان والتبرك  
بأمره والاستعاذة به من جميع الأسواء وفيه الاستشعار بأنه ليس كذلك العمل والمعين عليه  
وفيه إشارة إلى أن الشيطان ملازم لابن آدم لا ينظر عنه إلا إذا ذكر الله وفيه رد على منع المحدث  
أن يذكر الله ويحدث فيه الرواية المتقدمة إذا أراد أن يأتي وهو تظير ما وقع من القول عند  
الخلاص وقد ذكر المصنف ذلك وأشار إلى الرواية التي فيها إذا أراد أن يدخل وتقدم البحث فيه في  
كتاب الطهارة بما يغني عن إعادته ﴿قوله﴾ **باب** (الولية حق) هذه الترجمة لفظ  
حديث أخرجه الطبراني من حديث وحشي بن حرب رفعه الولية حق والثانية معروف  
والثالثة فخرو لمسلم من طريق الزهري عن الأعرج وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال  
شر الطعام طعام الولية يدعى المغني ويتبرك المسكين وهي حق الحديث ولأبي الشيخ والطبراني  
في الأوسط من طريق مجاهد عن أبي هريرة رفعه الولية حق وسنة في دعوى فلم يجب فقد عصى  
الحديث وسأذكر حديث زهير بن عثمان في ذلك وشواهد بعد ثلاثة أبواب وروى أحمد من  
حديث بريدة قال لما خطب على قاطمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا بد للعروس من  
ولية وسنده لا بأس به قال ابن بطال قوله الولية حق أى ليست بباطل بل ينذب إليها وهي سنة  
فضيلة وليس المراد بالحق الوجوب ثم قال ولا أعلم أحدا أوجبها كذا قال وغفل عن رواية في  
مذهبه بوجوبها نقلها القرطبي وقال إن مشهور المذهب أنها مندوبة وابن التين عن أحمد  
لكس الذي في المغني أنها سنة بل وافق ابن بطال في نفي الخلاف بين أهل العلم في ذلك قال وقال  
بعض الشافعية هي واجبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عبد الرحمن بن عوف ولأن  
الاجابة إليها واجبة فكانت واجبة وأجاب بأنه طعام لسرور حادث فأشبهه سائر الأطعمة والأمر  
محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ولكونه أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقا وأما البناء  
فلا أصل له (قلت) وسأذكر مزيدا في باب اجابة الداعي قريبا والبعض الذي أشار إليه من  
الشافعية هو وجه معروف عندهم وقد جزم به سليم الرازي وقال أنه ظاهر نص الام ونقله عن  
النص أيضا الشيخ أبو اسحق في المهذب وهو قول أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم وأما سائر  
الدعوات غيرها فسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب **(قوله)** وقال عبد الرحمن بن عوف قال  
النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة) هذا طرف من حديث طويل وصله المصنف في أول  
البسوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ومن حديث أنس أيضا وسأذكر شرحه مستوفي

﴿باب الولية حق﴾ وقال  
عبد الرحمن بن عوف قال  
لنبي صلى الله عليه وسلم  
أولم ولو بشاة \* حدثنا يحيى  
ابن بكير حدثني الليث عن  
عقيل عن ابن شهاب

قال أخبرني أنس بن مالك أنه

كان ابن عشر سنين مقدم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المدينة فكان أمهاتى يواطنينى  
على خدمة النبي صلى الله  
عليه وسلم فخدمته عشر سنين  
وتوفى النبي صلى الله عليه  
وسلم وأنا ابن عشر سنين  
فكنت أعلم الداس بشأن  
الحجاب حين أنزل وكان أول  
ما أنزل في بيتي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بزيه  
بنت جحش أصبح النبي صلى  
الله عليه وسلم بها عروسا  
فدعا القوم فأصابوا من  
الطعام ثم خرجوا وبقي رهط  
منهم عند النبي صلى الله  
عليه وسلم فأطالوا المكث  
فقام النبي صلى الله عليه  
وسلم فخرج وخرجت معه  
لكى يخرجوا فشى النسبى  
صلى الله عليه وسلم ومشيت  
حتى جاء عتبة جرة عائشة  
ثم ظن أنهم خرجوا فرجع  
ورجعت معه حتى إذا  
دخل على زينب فاذا هم  
جلوس لم يقوموا فرجع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ورجعت معه حتى إذا بلغ  
عتبة جرة عائشة وظن أنهم  
خرجوا فرجع ورجعت معه  
فاذا هم قد خرجوا فاضرب  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بينى وبينه بالسيف وأنزل  
الحجاب \* (باب الوليمة ولو

بشاة) \* حدثنا على

أن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه والمراد منه ورود صيغة الامر بالوليمة وأنه لو رخص في تركها  
لما وقع الامر باستدراكها بعد انقضاء الدخول وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد  
أو عقبه أو عند الدخول أو عقبه أو موسع من ابتداء العقد الى انتهاء الدخول على أقوال قال  
النوى اختلفوا فحكى عياض أن الاصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول وعن جماعة  
منهم أنه عند العقد وعند ابن حبيب عند العقد وبعد الدخول وقال في موضع آخر يجوز قبل  
الدخول وبعده وذكر ابن السبكي أن أباة قال لم أرفى كلام الاصحاب تعين وقتها وأنه استنبط من  
قول البغوى ضرب الدف في النكاح جائز في العقد والزفاف قبل وبعد قريبا منه أن وقتها موسع  
من حين العقد قال والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنهم بعد الدخول كأنه يشير الى  
قصة زينب بنت جحش وقد ترجم عليه البيهقي في وقت الوليمة اهـ وما نفاه من نصريح الاصحاب  
متعقب بان الماوردى صرح بأنها عند الدخول وحديث أنس في هذا الباب صريح في أنها بعد  
الدخول لقوله فيه أصبح عروسا بن زيب فدعا القوم واستحب بعض المالكية أن تكون عند  
البناء ويقع الدخول عقبها وعليه عمل الناس اليوم ويؤيد كونه الدخول لالاملاك أن  
العجوبة بعد الوليمة تردوا هل هي زوجة أو سرية فلو كانت الوليمة عند الاملاك لعرفوا أنها  
زوجة لأن السرية لا وليمة لها فدل على أنها عند الدخول أو بعده (قوله في حديث أنس مقدم  
النبي صلى الله عليه وسلم) بالنصب على الظرف أى زمان قدومه وسألت في الاشربة من طريق  
شعيب عن الزهرى عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشر سنين ومات وأنا  
ابن عشر سنين وتقدم قبل يابن في الحديث المعلق عن أبي عثمان عن أنس أنه خدم النبي صلى الله  
عليه وسلم عشر سنين ويأتى في كتاب الادب من طريق سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال  
خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين والله ما قال لى أف قط الحديث ولمسلم من رواية  
اسحق بن أبي طلحة عن أنس في حديث آخره قال أنس والله لقد خدمته تسع سنين ولا منافاة بين  
الروايتين فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهر فأتى الزيادة تارة وجبر الكسر أخرى  
(قوله فكان أمهاتى) يعنى أمه وخالته ومن في معناهما وان ثبت كون مليكة جدته فهي مرادة  
هنا لا محالة (قوله يواطنينى) كذلك كثر بظا مشالة وموحدة ثم نونين من المواظبة والسكينة  
بطاء مهملة بعدها تحتانية مهموزة بدل الموحدة من المواظبة وهي الموافقة وفي رواية  
الاسماعيلي يوطئني بتشديد الطاء المهملة ونونين الاولى مشددة بغير ألف بعد الواو ولا حرف  
آخر بعد الطاء من التوطين وفي لفظ له مشله لكن بهمزة ساكنة بعدها النونان من التوطئة  
تقول وطأته على كذا أى حرّضته عليه (قوله وكنت أعلم الناس بشأن الحجاب) تقدم البحث  
فيه وبسط شرحه في تفسير سورة الاحزاب ﴿﴾ (قوله باب الوليمة ولو بشاة) أى  
لمن كان موسرا كما سيأتى البحث فيه وذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث كلها عن أنس  
\* الاول والثاني قصة عبد الرحمن بن عوف قطعها قطعتين (قوله حدثنا على) هو ابن المدينى  
وسفيان هو ابن عيينة وقد صرح بتحديث حميد له وسماح حميد عن أنس فأمن تدليس مال كنه  
فرقه حديثين فذكر في الاول سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن عن قدر الصداق  
وفي الثاني أول القصة قال لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الانصار وعبر في هذا بقوله



وعن جريد قال سمعت أنسا وفي رواية الكشميهني أنه سمع أنسا كما قال في الذي قبله وهذا معطوف فيما جزم به المزني وغيره على الأول ويحتمل أن يكون معلقا والاول هو المعتد وقد أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خالد عن سفيان حدثنا جريد سمعت أنسا وساق الحديثين معا وأخرجه الحمدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج عن سفيان بالحديث كله مفروفا وقال في كل منهما حدثنا جريد أنه سمع أنسا وقد أخرجه ابن أبي عمير في مسنده عن سفيان ومن طريقه الاسماعيلي فقال عن جريد عن أنس وساق الجميع حديثا واحدا وقدم القصة الثانية على الاولى كما في رواية غير سفيان فقد تقدم في أوائل النسخاح من طريق الثوري وفي باب الصفرة للمتزوج من رواية مالك وفي فضل الانصار من طريق اسمعيل ابن جعفر وفي أول البيوع من رواية زهير بن معاوية ويأتي في الادب من رواية يحيى القطان كلهم عن جريد وأخرجه محمد بن سعد في الطبقات عن محمد بن عبد الله الانصاري عن جريد وتقدم في باب ما يدعى للمتزوج من رواية ثابت وفي باب وآتوا النساء صدقاتهن من رواية عبد العزيز بن صهيب وقناة كلهم عن أنس وأورد في أول كتاب البيوع من حديث عبد الرحمن ابن عوف نفسه وسأذ كر ما في رواياتهم من فائدة زائدة وتقدم في البيوع في الكلام على حديث أنس بيان من زاد في روايته فحمله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف وأكثر الطرق تجعله من مسند أنس والذي يظهر من مجموع الطرق أنه حضر القصة وانما نقل عن عبد الرحمن منها ما لم يقع له عند النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لما قدموا المدينة) أي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفي رواية ابن سعد لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة (قوله نزل المهاجرون على الانصار) تقدم بيان ذلك في أول الهجرة (قوله فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع) في رواية زهير لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع الانصاري وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن فآخى ونحوه في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه وفي رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن جريد عند النسائي والطبراني آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين فريش والانصار فآخى بين سعد وعبد الرحمن وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فآخى زاد زهير في روايته وكان سعدا غنا وفي رواية اسمعيل بن جعفر لقد علمت الانصار أني من أكثرهما مالا وكان كثير المال وفي حديث عبد الرحمن أني أكثر الانصار مالا وقد تقدمت ترجمة سعد بن الربيع في فضائل الانصار وقصة موته في غزوة أحد ووقع عند عبد بن جريد من طريق ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان فقال عثمان لعبد الرحمن ان لي حائطين الحديث وهو وهم من رواية عمارة بن زاذان (قوله قال أقاسمك مالي وأنزل لك عن احدي امرأتى) في رواية ابن سعد فانطلق به سعدا الى منزله فدعا بطعام فأكلا وقال لي امرأتان وأنت أخي لا امرأة لك فأمرني عن احدهما فمتزوجها قال لا والله قال هلم الي حديثي أشا طركها قال فقال لا وفي رواية النوري فعرض عليه أن يتسامه أهل وماله وفي رواية اسمعيل بن جعفر ولي امرأتان فانظرا إليهما اليك فأطلقهما فاذا حلت تزوجها وفي حديث عبد الرحمن بن عوف فأقسم لك نصف مالي وانظرا أي زوجتي هويت فانزل لك عنها

حدثنا سفيان قال حدثني جريد أنه سمع أنسا رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأته من الانصار كم أصدقته قال وزن نواة من ذهب وعن جريد قال سمعت أنسا قال لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الانصار فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال أقاسمك مالي وأنزل لك عن احدي امرأتى

فأذا حلت تزوجتها ونحوه في رواية يحيى بن سعيد وفي لفظ فانظر أعجبهما اليك فسمها الي  
 فأطلقها فإذا انقضت عدتها فترتزوجها وفي رواية جاد بن سلمة عن ثابت عند أجد فقال له سعد  
 أي أني أنا أكثر أهل المدينة ما لا فانظر شرط ما لي فخذته وتحتي امرأتان فانظر أيهما أعجب  
 اليك حتى أطلقها ولم أقف على اسم امرأتى سعد بن الربيع إلا أن ابن سعد ذكر أنه كان له من  
 الولد أم سعد واسمها جميلة وامها عمرة بنت حزم وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنه  
 خارجة فيؤخذ من هذا تسمية إحدى امرأتى سعد وأخرج الطبراني في التفسير قصة  
 محبي امرأته سعد بن الربيع بأنني سعد لما استشهد فقالت ان عمهما أخدميرائهما فقلت آية  
 المواريث وسمها اسمعيل القاضي في أحكام القرآن بسند له مرسل عمرة بنت حزم (قوله بارك  
 الله لك في أهلك ومالك) في حديث عبد الرحمن لا حاجة لي في ذلك هل من سوق فيه بحارة قال  
 سوق بني قينقاع وقد تقدم ضبط قينقاع في أول البيوع وكذا في رواية زهير دلوني على السوق زاد  
 في رواية جاد فدلوه (قوله فخرج إلى السوق فباع واشترى فاصاب شيئا من أقط وسمن) في رواية  
 جاد فاشترى وباع فخرج فجاء بشي من سمن وأقط وفي رواية الثوري دلني على السوق فربح  
 شيئا من أقط وسمن وفيه حذف بينه الرواية الأخرى وفي رواية زهير فارجع حتى استفضل  
 أقطا وسمنا فأتى به أهل منزله ونحوه ليحيى بن سعيد وكذا لا جد عن ابن عليه عن جند (قوله  
 فتزوج) زاد في حديث عبد الرحمن بن عوف ثم تابع الغدوي يعني إلى السوق في رواية زهير  
 فكشنا ماشاء الله ثم جاء وعليه وضرة صفرة ونحوه لابن عليه وفي رواية الثوري والانصاري فلقبه  
 النبي صلى الله عليه وسلم زاد ابن سعد في سكة من سكن المدينة وعليه وضرة صفرة وفي رواية  
 جاد بن زيد عن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة وفي  
 رواية جاد بن سلمة وعليه ردع زعفران وفي رواية معمر عن ثابت عند أجد وعليه وضرة من  
 خلوق وأول حديث مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر  
 صفرة ونحوه في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية عبد العزيز بن صهيب فرأى النبي صلى  
 الله عليه وسلم بشاشة العرس والوضر بفتح الواو والضاد المججمة وآخره راء هو في الأصل الأثر  
 والردع بمهملات مفتوح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران والمراد بالصفرة صفرة الخلوق  
 والخلوق طيب يصنع من زعفران وغيره (قوله في أول الرواية الأولى سألت النبي صلى الله عليه  
 وسلم عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأته من الانصار) هذه الجملة حالية أي سأله حين تزوج  
 وهذه المرأة جزم الزبير بن بكار في كتاب النسب أنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ  
 القيس بن زيد بن عبد الأشهل وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من طبقات ابن سعد أنها بنت  
 أبي الحشاش وساق نسبه وأظهرا ثنتين فان في رواية الزبير قال ولدت لعبد الرحمن القاسم  
 وعبد الله وفي رواية ابن سعد ولدت له اسمعيل وعبد الله وذكر ابن القداح في نسب الاوس  
 أنها أم اياس بنت أبي الحيسر بفتح المهملين بينهما تحتانية ساكنة وآخره راء واسمها أنس بن  
 رافع الاوسي وفي رواية مالك فسأله فأخبره أنه تزوج امرأته من الانصار وفي رواية زهير  
 وابن عليه وابن سعد وغيرهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هم ومعناه ماشاءك أو ما عدا  
 وهي كلمة استفهام مبنية على السكون وهل هي بسيطة أو مركبة قولان لاهل اللغة وقال

قال بارك الله لك في اهالك  
 ومالك فخرج الى السوق  
 فباع واشترى فأصاب شيئا  
 من أقط وسمن فتزوج فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم

ابن مالك هي اسم فعل بمعنى أخبر ووقع في رواية الطبراني في الاوسط فقال له مهيم وكانت كلمته اذا أراد أن يسأل عن الشيء ووقع في رواية ابن السكن مهين بنون آخره بدل الميم والاول هو المعروف ووقع في رواية حماد بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز ابن صهيب عند أبي عوانة قال ما هذا وقال في جوابه تزوجت امرأة من الانصار وللطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف أن عبد الرحمن بن عوف أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خضب بالصفرة فقال ما هذا الخضب أعمرت قال نعم الحديث (قوله كم أصدقته) كذا في رواية حماد بن سلمة ومعمر عن ثابت وفي رواية الطبراني على كم وفي رواية الثوري وزهير ما سقت اليها وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية مالك كم سقت اليها (قوله وزن نواة) بنصب النون على تقدير فعل أي أصدقته ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أي الذي أصدقته هو (قوله من ذهب) كذا وقع الجزم به في رواية ابن عيينة والثوري وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحديد وفي رواية زهير وابن علية نواة من ذهب أو وزن نواة من ذهب وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه بالشك وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن صهيب على وزن نواة وعن قتادة على وزن نواة من ذهب ومثله الاخير في رواية حماد بن زيد عن ثابت وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة ومسلم من رواية شعبة عن أبي حنيفة عن أنس على وزن نواة قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن من ذهب وروح الداودي رواية من قال على نواة من ذهب واستنكر رواية من روى وزن نواة واستنكره هو المنكر لان الذين جزموا بذلك أئمة حفاظ قال عياض لا وهم في الرواية لانهم ان كانت نواة تمر أو غيره أو كان للنواة قدر معلوم صلح أن يقال في كل ذلك وزن نواة واختلف في المراد بقوله نواة فقيس المراد واحدة نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وأن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار وربعان نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل معيارا لما يوزن به وقيل لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجزم به الخطابي واختاره الازهرى ونقله عياض عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية للبيهقي من طريق سعيد بن بشر عن قتادة وزن نواة من ذهب قومت خمس دراهم وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس وجعله البيضاوي الظاهر واستبعد لانه يستلزم أن يكون ثلاثة مثاقيل ونصفا ووقع في رواية حجاج بن أرطاة عن قتادة عند البيهقي قومت ثلاثة دراهم وثلاثا واستناده ضعيف ولكن جزم به أحمد وقيل ثلاثة ونصف وقيل ثلاثة وربع وعن بعض المالكية النواة عند أهل المدينة ربع دينار ويؤيدها ما وقع عند الطبراني في الاوسط في آخر حديث قال أنس جاء وزنها ربع دينار وقد قال الشافعي النواة ربع النش والنش نصف أوقية والاوقية أربعون درهما فيكون خمسة دراهم وكذا قال أبو عبيد أن عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة دراهم وهي تسمى نواة كما تسمى الاربعون أوقية وبه جزم أبو عوانة وآخرون (قوله في آخر الرواية الثانية فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولوبشة) ليست لوهذه الامتاعية وانما هي التي للتقليل وزاد في رواية حماد بن زيد فقال بارك الله لك قبل قوله أولم وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحديد وزاد في آخر الحديث قال عبد الرحمن فلقد رأيته

ولورفعت حجر الرجوت ان أصيب ذهباً وفضة فكانه قال ذلك اشارة الى اجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله له ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعمرت قال نعم قال أولت قال لا فرحي اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنوأة من ذهب فقال أولم ولو بشاة وهذا الوصح كان فيه أن الشاة من اعانة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعكر على من استدل به على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر ولكن الاسناد ضعيف كما تقدم وفي رواية معمر عن ثابت قال أنس فلقد رأيته قسم لكل امرأته من نسائه بعد موته مائة ألف (قلت) مات عن أربع نسوة فيه ~~يكون~~ جميع تركته ثلاثة آلاف ومائتي ألف وهذا بالنسبة لتركه الزبير التي تقدم شرحها في فرض الخمس قليل جدا فيحتمل أن تكون هذه دنائير وتملك دراهم لان كثرة مال عبد الرحمن مشهورة جدا واستدل به على تو كيد أمر الوليمة وقد تقدم البحث فيه وعلى أنها تكون بعد الدخول ولادلالة فيه وانما فيه أنها تستدرك اذا قامت بعد الدخول وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن الموسر ولو لا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الوليمة ومع ذلك فلا بد من تقييده بالقادر عليها وأيضاً فعكر على الاستدلال أنه خطاب واحد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أولاً وقد أشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه أنه صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة فجعل ذلك مستنداً في كون الوليمة ليست بحتم ويستفاد من السماع طلب تكثير الوليمة لمن يقدر قال عياض وأجمعوا على أن لا حدلاً كثرتها وأما أقلها فكذلك ومهم ما يتسراً جزءاً والمستحب أنها على قدر حال الزوج وقد تسر على الموسر الشاة فافوقها وسيأتي البحث في تكرارها في الايام بعد قليل وفي الحديث أيضاً منقبة لسعد بن الربيع في ايشاره على نفسه بما ذكر ولعبد الرحمن بن عوف في تنزهه عن شيء يستلزم الحياء والمرأة اجتنابه ولو كان محتاجاً اليه وفيه استحباب المواخاة وحسن الايثار من الغنى للفقير حتى باحدى زوجتيه واستحباب رد مثل ذلك على من آثر به لما يغلب في العادة من تكلف مثل ذلك فلو تحقق أنه لم يتكلف جاز وفيه أن من ترك ذلك بقصد صحيح عوضه الله خيرا منه وفيه استحباب التكبس وان لا نقص على من يتعاطى من ذلك ما يليق بمروءة مثله وكرهه قبول ما يتوقع منه الذل من هبة وغيرها وان العيش من عمل المرأة أو حرفة أولى لنزاهة الاخلاق من العيش بالهبة ونحوها وفيه استحباب الدعاء للمتزوج وسؤال الامام والكبير أصحابه وأتباعه عن أحوالهم ولا سيما اذا رأى منهم ما لم يعهد وجواز خروج العروس وعليه أثر العرس من خلوق وغيره واستدل به على جواز التزعر للعروس وخص به عموم النهي عن التزعر للرجال كما سيأتي بيانه في كتاب اللباس وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفرة كانت في ثيابه دون جسده وهذا الجواب للمالكية على طريقته في جوازه في الثوب دون البدن وقد نقل ذلك مالك عن علماء المدينة وفيه حديث أبي موسى رفعه لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق أخرجه أبو داود فان مفهومه أن ما عدا الجسد لا يتناوله الوعيد ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما في الثوب أيضاً وتسكوا بالاحاديث الواردة في ذلك وهي صحيحة وفيها ما هو صريح في المدعى كما سيأتي بيانه وعلى هذا فاجيب عن قصة عبد الرحمن باجوبة \* أحدها

أن ذلك كان قبل النهي وهذا يحتاج الى تاريخ ويؤيده أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر بانها كانت في أوائل الهجرة وأكثر من روى النهي عن فاخت هجرته \* ثانيها أن أثر الصفرة التي كانت على عبد الرحمن تعلقت به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصود له ورجحه النووي وعزاه للمحققين وجعله البضاوي أصلاً رد إليه أحد الاحتمالين أبداًهما في قوله مهيم فقال معناه ما السبب في الذي أراه عليك فلذلك أجاب بأنه تزوج قال ويحتمل أن يكون استفهام انكار لما تقدم من النهي عن التضييع بالخلاق فأجاب بقوله تزوجت أي فتعلق بي منها ولم أقصد إليه \* ثالثها أنه كان قد احتاج الى التطيب للدخول على أهله فلم يجد من طيب الرجال حينئذ شيئاً فتطيب من طيب المرأة وصادف أنه كان فيه صفرة فاستباح القليل منه عند عدم غيره جمعاً بين الدليلين وقد ورد الأمر في التطيب للجمعة ولو من طيب المرأة فبقي أثر ذلك عليه \* رابعها كان يسيراً ولم يبق الأثر فلذلك لم ينكر \* خامسها وبه جزم الباجي أن الذي يكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز \* سادسها أن النهي عن التزعر للرجال ليس على التحريم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث \* سابعها أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شاباً ذلك أبو عبيد قال وكانوا يرخصون للشاب في ذلك أيام عرسه قال وقيل كان في أول الاسلام من تزوج لبس ثوباً مصبوغاً علامة لزواجه ليعان على وليمة عرسه قال وهذا غير معروف (قلت) وفي استفهام النبي صلى الله عليه وسلم له عن ذلك دلالة على أنه لا يختص بالتزويج لكن وقع في بعض طرقه عند أبي عوانة من طريق شعبة عن حميد بن بليغ قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت على بشاشة العرس فقال أتزوجت قلت تزوجت امرأة من الانصار فقديتمك بهذا السياق للمدعي ولكن القصة واحدة وفي أكثر الروايات أنه قال له مهيم أو ما هذا فهو المعتمد وبشاشة العرس أثره وحسنه أو فرحه وسروره يقال بش فلان بفلان أي أقبل عليه فرحاً به ملطفاً به واستدل به على أن النكاح لا بد فيه من صداق لاستفهامه على الكمية ولم يقل هل أصدقته أم لا ويشعر ظاهره بأنه يحتاج الى تقدير لاطلاق لفظكم الموضوع للتقدير كذا قال بعض المالكية وفيه نظر لاحتمال أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة فيخبره بعد ذلك بما يليق بحال مثله فلما قال له القدر لم ينكر عليه بل أقره واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن ابن عوف كان من مبسري الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه وزن نواة من ذهب وتعبق بأن ذلك كان في أول الامر حين قدم المدينة وانما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الاعانة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له كما تقدم واستدل به على جواز المواعدة لمن يريد أن يتزوج بها اذا طلقها زوجها وأوفت العدة لقول سعد بن الربيع انظر رأي زوجتي أعجب اليك حتى أطلقها فاذا انقضت عدتها تزوجتها ووقع تقرير ذلك ويعكر على هذا أنه لم ينقل أن المرأة علمت بذلك ولا سيما ولم يقع تعيينها لكن الاطلاع على أحوالهم انذاك يقتضي انهما علمتا معا لان ذلك كان قبل نزول آية الحجاب فكانوا يجتمعون ولولا وثوق سعد بن الربيع من كل منهما بالرضا ما جزم بذلك وقال ابن المنير لا يستلزم المواعدة بين الرجلين وقوع المواعدة بين الاجنبي والمرأة لانها اذا منع

وهي في العدة من خطبتها تصر يحا في هذا يكون بطريق الاولى لانه اذا طلقت دخلت العدة قطعاً قال ولكنها وان اطلعت على ذلك فهي بعد انقضاء عدتها بالخيار والنهي انما وقع عن المواعدة بين الاجنبي والمرأة أو وليها لامع اجنبي آخر وفيه جواز نظر الرجل الى المرأة قبل أن يتزوجها \* (تنبيه) \* حقه أن يذكّر في مكانه من كتاب الادب لكن تعجلته هنالك كميل فوائده الحديث وذلك أن البخاري ترجم في كتاب الادب باب الاخاء والخلف ثم ساق حديث الباب من طريق يحيى بن سعيد القطان عن حميد واختصره فاقتصر منه على قوله عن أنس قال لما قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة فرأى ذلك المحب الطبري فظن أنه حديث مستقل فترجم في أبواب الوليمة ذكر الوليمة للاخاء ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال أخرجه البخاري وكون هذا طرفاً من حديث الباب لا يخفى على من له أدنى ممارسة بهذا الفن والبخاري يصنع ذلك كثيراً والامر لعبد الرحمن بن عوف بالوليمة انما كان لاجل الزواج لاجل الاخاء وقد تعرض المحب لشيء من ذلك لكنه أبداه احتمالاً ولا يمحتمل جريان هذا الاحتمال من يكون محدثاً فافهم بالحواب \* الحديث الثالث حديث ما أولم النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب هي بنت جحش كما في الباب الذي بعده وجاد المذكور في اسناده هو ابن زيد وهذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا التحديد كما سأبينه في الباب الذي بعده وقد يؤخذ من عبارة صاحب التنبيه من الشافعية أن الشاة حد لا كثر الوليمة لانه قال وأكلها شاة لكن نقل عياض الاجاع على أنه لا حدلاً كثرها وقال ابن أبي عصرون أقلها للموسر شاة وهذا موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف الماضي وقد تقدم ما فيه \* الحديث الرابع (قوله حديثنا عبد الوارث) في رواية الكشميني عن عبد الوارث وشعيب هو ابن الحجاب وقد تقدم شرح الحديث في باب من جعل عتق الأمة صداقها وقوله في آخره وأولم عليها بجحش تقدم في باب اتخاذ السراري من طريق حميد عن أنس أنه أمر بالاتطاع فالتقى فيها من التمر والاقط والسمن فكانت وليته ولا مخالفة بينهما لان هذه من أجزاء الحليس قال أهل اللغة الحليس يؤخذ التمر فينزع نواه ويخلط بالاقط أو الدقيق أو السويق اهـ ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حليساً \* الحديث الخامس (قوله زهير) هو ابن معاوية الجعفي (قوله عن بيان) هو ابن بشر الاحمسي ووقع في رواية ابن خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن مالك بن اسمعيل شيخ البخاري فيه عن زهير حديثنا بيان (قوله بامرأة) يغلب على الظن أنها زينب بنت جحش لما تقدم قريباتي رواه أبي عثمان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه يدعور رجالاً الى الطعام ثم تبين ذلك واضحا من رواية الترمذي لهذا الحديث تأتما من طريق أخرى عن بيان بن بشر فزاد بعد قوله الى الطعام فلما أكلوا خرجوا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلين جالسين فذكر قصة نزول يأبىها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الآية وهذا في قصة زينب بنت جحش لاحالة كما تقدم سياقه مطولا وشرحه في تفسير الاحزاب ﴿ (قوله ما) من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض ﴾ ذكر فيه حديث أنس في زينب بنت جحش أولم عليها بشاة وهو ظاهر فيما ترجم لما يقتضيه سياقه وأشار ابن بطال الى أن ذلك لم يقع قصد التفضيل لبعض النساء

\* حديثنا سليمان بن حرب  
حديثنا جاد عن ثابت  
عن أنس قال ما أولم النبي  
صلى الله عليه وسلم على شيء  
من نسائه ما أولم على زينب  
أولم بشاة \* حديثنا مسدد  
حديثنا عبد الوارث عن  
شعيب عن أنس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
أعتق صفية وتزوجها  
وجعل عتقها صداقها وأولم  
عليها بجحش \* حديثنا مالك  
ابن اسمعيل حديثنا زهير عن  
بيان قال سمعت أنس يقول  
بني النبي صلى الله عليه وسلم  
بامرأة فأرسلني فدعوت  
رجالا الى الطعام \* (باب من  
أولم على بعض نسائه أكثر  
من بعض) \* حديثنا مسدد  
حديثنا جاد بن زيد عن ثابت  
قال ذكر تزويج زينب بنت  
جحش عند أنس فقال  
ما رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم أولم على أحد من نسائه  
ما أولم عليها أولم بشاة



على بعض بل باعتبار ما اتفق وأنه لو وجد الشاة في كل منهن لا ولم بها لانه كان أجود الناس  
ولكن كان لا يبالغ فيما يتعلق بأمور الدين في التأني وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز  
وقال الكرماني لعل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها كان للشكر لله على ما أنعم به  
عليه من تزويجها إياها بالوحي (قلت) وثق أنس أن يكون لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها  
محمول على ما انتهى إليه علمه أو لما وقع من البركة في وليمتها حيث أشبع المسلمين خبزاً ولحمًا من  
الشاة الواحدة والافالذي يظهر أنه لما أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها في عمرة القضية  
بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا وليمتها فامتنعوا أن يكون مأولم به عليها أكثر من شاة  
لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر وقد وسع الله على المسلمين منذ  
فتحها عليهم وقال ابن المنير يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوليمة جواز تخصيص  
بعضهن دون بعض بالاحتفاف والالطاف والهدايا (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب  
الهبة **بقوله** من أولم بأقل من شاة هذه الترجمة وإن كان حكمها مستفاداً  
من التي قبلها لكن الذي وقع في هذه بالتخصيص **(قوله)** حدثنا محمد بن يوسف هو القريابي  
كما جزم به الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما وسفيان الثوري والسياتي  
من كلام أهل التقصد وجوز الكرماني أن يكون سفيان هو ابن عيينة ومحمد بن يوسف هو  
البيكندي وأيد ذلك بأن السفيانيين روي عن منصور بن عبد الرحمن والجوزوم به عندنا أنه  
القريابي عن الثوري قال البرقاني روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع والقريابي  
وروح بن عباد عن الثوري فجعلوه من رواية صفية بنت شيبة ورواه أبو أحمد الزبيري  
ومؤمل بن اسمعيل ويحيى بن اليمان عن الثوري فقالوا فيه عن صفية بنت شيبة عن عائشة قال  
والاول أصح وصفية ليست بصحابة وحديثها مرسل قال وقد نضر النسائي قول من لم يقل  
عن عائشة وأورده عن بندار عن ابن مهدي وقال انه مرسل ٥ ورواية وكيع أخرجهما  
ابن أبي شيبة في مصنفه عنه وأصح في بعض النسخين كعائشة وهو وهم من فاعله وأخرجه  
الاسماعيلي من رواية يزيد بن أبي حكيم العدني وأخرجه اسمعيل القاضي في كتاب أخلاق  
النبي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن كثير العدني كلاهما عن الثوري كما قال القريابي وأخرجه  
الاسماعيلي أيضاً من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري بك عائشة فيه وزعم  
ابن المواق أن النسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال ليس هو بدون القريابي  
كذا قال ولم يخرج النسائي الا من رواية يحيى بن اليمان وهو ضعيف وكذلك مؤمل بن اسمعيل  
في حديثه عن الثوري ضعف وأقوى من زاد فيه عائشة أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في  
مسنده عنه ويحيى بن أبي زائدة والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عدداً وأحفظ وأعرف  
بحديث الثوري عن زائدة الذي يظهر على قواعد الحديث أنه من المزيد في متصل الاسانيد وذكر  
الاسماعيلي أن عمر بن محمد بن الحسن بن التل رواه عن أبيه عن الثوري فقال فيه عن منصور  
ابن صفية عن صفية بنت يحيى قال وهو غلط لاشك فيه ويحتمل أن يكون مراد بعض من  
أطلق أنه مرسل يعني من مرسل الصحابة لأن صفية بنت شيبة ما حضرت قصة زواج المرأة  
المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أو لم تولد بعد تزويج المرأة كان بالمدينة كما سيأتي

\* (باب من أولم بأقل من  
شاة) \* حدثنا محمد بن  
يوسف حدثنا سفيان

بانه واما جزم البرقاني بانه اذا كان بدون ذكر عائشة يكون مرسلًا فسبقه الى ذلك النسائي  
ثم الدارقطني فقال هذا من الاحاديث التي تعد فيها أخرج البخاري من المراسيل وكذا جزم  
ابن سعد وابن حبان بأن صفية بنت شيبة تابعة لـ **ص** كن ذكر المزني في الاطراف أن البخاري  
أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحريم مكة قال وقال أبان بن  
صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم منله قال  
ووصله ابن ماجه من هذا الوجه (قلت) وكذا وصله البخاري في التاريخ ثم قال المزني لو صح هذا  
لكان صريحاً في صحبتها لكن أبان بن صالح ضعيف كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبان بن  
صالح في التهذيب تضعيفه عن أحمد بن نفل توثيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم  
وقال الذهبي في مختصر التهذيب ما رأيت أحداً ضعف أبان بن صالح وكأنه لم يقف على قول ابن  
عبد البر في التهميد لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجرة القبلية من رواية أبان بن صالح  
المذكور وهذا ليس صحيحاً لأن أبان بن صالح ضعيف كذا قال وكأنه التمس عليه بابان بن أبي  
عياش البصري صاحب أنس فإنه ضعيف باتفاق وهو أشهر وأكثر حديثاً ورواة من أبان بن صالح  
ولهذا المأخذ ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال أبان بن صالح ليس بالمشهور (قلت) ولكن  
يكفي توثيق ابن معين ومن ذكره وقد روى عنه أيضاً ابن جريج وأسامة بن زيد الليثي وغيرهما  
وأشهر من روى عنه محمد بن اسحق وقد ذكر المزني أيضاً حديث صفية بنت شيبة قالت طاف النبي  
صلى الله عليه وسلم على بعير يستلم الحجر ٢ بمحجن وأنا أنظر اليه أخرجه أبو داود وابن ماجه قال  
المزني هذا يضعف قول من أمكر أن يكون له رؤية فإن أسنده حسن (قلت) واذا ثبت رؤيته ناله  
صلى الله عليه وسلم وضبط ذلك فما المانع أن تسمع خطبته ولو كانت صغيرة (قوله) عن منصور بن  
صفية) هي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحرث بن أبي طلحة القرشي العبدري  
الحجبي قتل جده الأعلى الحرث يوم أحد كذا أبو طلحة بن أبي طلحة وبلده الأدنى طلحة بن  
الحرث رؤبة وقد أغفل ذكره من صنّف في الصحابة وهو وارد عليهم ووقع في رجال البخاري  
للكلاباذي انه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي ووهب في ذلك كتمان عليه  
الرضي الشاطبي فيما قرأت بخطه (قوله) أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه لم أقف على  
تعيين اسمها صريحاً وأقرب ما يفسر به أم سلمة قد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسنده الى  
أم سلمة قالت لما خطبني النبي صلى الله عليه وسلم فذكر قصة تزويجها فادخلني بيت زينب  
بنت خزيمة فاذا جرة فيها شيء من شعير فاخذته فطحنته ثم عصده في البرمة وأخذت شيئاً من أهالة  
فأدمته فكان ذلك طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج ابن سعد أيضاً وأحمد بأسناد صحيح  
الى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخرته فذكر قصة خطبتها وتزويجها وفيه قالت  
فاخذت ثقالى ٣ وأخرجت حبات من شعير كانت في جرتي وأخرجت شعماً فعصده له ثم بات ثم  
أصبح الحديث وأخرجه النسائي أيضاً لكن لم يذكر المتصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدون  
وأما ما أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق شريك عن جندب عن أنس قال أولم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على أم سلمة بقر وسمن فهو وهم من شريك لانه كان سئ الحفظ أو من الراوى عنه  
وهو جندل بن الوثق فان مسلماً والبراز ضعفاء وقواه أبو حاتم الرازي والبستي وانما هو المحفوظ من

عن منصور بن صفية عن  
أمه صفية بنت شيبة قالت  
أولم النبي صلى الله عليه وسلم  
على بعض نسائه

٢ قوله يستلم الحجر في نسخة  
يستلم الركن

٣ الثفال بالكسر جلد  
تسط تحت رجلي البدليق  
عليها الدقيق ٥ نهاية

حديث جيد عن أنس أن ذلك في قصة صفية كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان بن بلال وغيره عن جيد عن أنس مختصراً وقد تقدم مطولاً في أوائل النكاح للبخاري من وجه آخر عن جيد عن أنس وأخرج أصحاب السنن من رواية الزهري عن أنس نحوه في قصة صفية ويحتمل أن يكون المراد بنسائه ما هو أعم من أزواجه أي من ينسب إليه من النساء في الجملة فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عيسى قالت لقد أؤلم علي بقاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة رهن درعه عنده يهودي بشر شعير ولا شك أن المدين نصف الصاع فكأنه قال شرط صاع فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الوليمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مجازية إما لكونه الذي وفي اليهودي عن شعيرة أو لغير ذلك (قوله بعدين من شعير) كذا وقع في رواية كل من رواه عن الثوري فيما وقفت عليه مما قدمت ذكره إلا عبد الرحمن بن مهدي فوقع في روايته بصاعين من شعير أخرجه النسائي والاسماعيلي من روايته وهو وإن كان أحفظ من رواه عن الثوري لكن العدد الكثير أولى بالضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا والله أعلم ﴿ (قوله ما) ﴾ حق إجابة الوليمة والدعوة كذا عطف الدعوة على الوليمة فأشار بذلك إلى أن الوليمة مختصة بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص وقد تقدم بيان الاختلاف في وقته وأما اختصاص اسم الوليمة به فهو قول أهل اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر وهو المنقول عن الخليل بن أحمد وثعلب وغيرهما وجزم به الجوهرى وابن الأثير وقال صاحب المحكم الوليمة طعام العرس والاملاك وقيل كل طعام صنع لعرس وغيره وقال عياض في المشارق الوليمة طعام النكاح وقيل الاملاك وقيل طعام العرس خاصة وقال الشافعي وأصحابه تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور وحادث من نكاح أو ختان وغيرهما لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح وتقيد في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك وقال الأزهرى الوليمة ما خوذت من الولم وهو الجمع وزنا ومعنى لأن الزوجين يجتمعان وقال ابن الأعرابي أصلها من تميم الشيء واجتماعه وجزم الماوردي ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرس إلا بقرينة وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة وهي بشئ الدال على المشهور ووضمها قطرب في مثلثته وغلطوه في ذلك على ما قال النووي قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك بنو تميم الباب ففقهوا دال دعوة النسب وكسر وادال دعوة الطعام انتهى وما نسبته لبني تميم الباب نسبته صاحبها الصالح والمحكم لبني عدي الباب فآله أعلم وذكر النووي تبعاً لعياض أن الولا ثم ثمانية الأعذار بعين مهملة وذال معجمة للختان والعقيقة للولادة والخرس بضم المعجمة وسكون الراء ثم سين مهملة لسلامة المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة والعقيقة تختص بيوم السابع والنقعة لقُدوم المسافر مشتقة من النقع وهو الغبار والوكيرة للسكن المتجدد ما خوذت من الوكر وهو المأوى والمستقر والوضيعة بضاد معجمة لما يتخذ عند المصيبة والمأدبة لما يتخذ بلا سبب ودالها مضمومة ويجوز فتحها انتهى والأعذار يقال فيه أيضاً العذرة بضم ثم سكون والخرس يقال فيه أيضاً بالصاد المهملة بدل السين وقد ترادف آخرها ما عفاً يقال خرسه وخرسه وقيل إنها لسلامة المرأة من الطلق وأما التي للولادة بمعنى الفرح بالمولود فهي العقيقة واختلف في النقعة هل التي يصنعها القادم من السفر أو تصنع له قولان وقيل النقعة التي يصنعها

بعدين من شعير \* (باب حق  
إجابة الوليمة والدعوة

القادم والتي تصنع له تسمى التحفة وقيل ان الولية خاص بطعام الدخول وأما طعام الاملاك فيسمى الشندخ يضم المعجزة وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد تضم وآخره خاء معجمة مأخوذ من قولهم فرس شندخ أى يتقدم غيره سمي طعام الاملاك بذلك لانه يتقدم الدخول وأغرب شيخنا في التدريب فقال الولائم سبع وهو وليمة الاملاك وهو التزوج ويقال لها النقيصة بنون وقاف وولية الدخول وهو العرس وقل من غاير بينهما انتهى وموضع اغراب تسمية وليمة الاملاك نقيصة ثم رأيت سبع في ذلك المنذرى في حواشيه وقد شذبت ذلك وقد فاتهم ذكر الحذاق بكسر المهملة وتخفيف الدال المعجمة وآخره قاف الطعام الذى يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصباغ في الشامل وقال ابن الرفعة هو الذى يصنع عند الختم أى ختم القرآن كذا قيده ويحتمل ختم قدر مقصود منه ويحتمل أن يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة وذكر المحاملى في الروثق في الولائم العتيرة بفتح المهملة ثم مشناة مكسورة وهى شاة تذبح في أول رجب وتقب بانها فى معنى الاضحية فلا معنى لذكرها مع الولائم وسيأتى حكمها فى آخر كتاب العقيدة والافلتاذ كفى الاضحية وأما المأدبة ففيها تفصيل لانها ان كانت اقوم مخصوصين فهى المقرى بفتح النون والقاف مقصور وان كانت عامة فهى الحقلى بفتح فاء بوزن الاول قال الشاعر

نحن فى المشناة ندعو الحقلى \* لا ترى الآدب سنا يتنقى

وصف قومه بالجود وأنهم اذا صنعوا مأدبة دعوا اليها عموما لا خصوصا وخص الشتاء لانها منظمة قلة الشئ وكثرة احتياج من يدعى والآدب بوزن اسم الفاعل من المأدبة ويقتضيه مشتق من النقرى وقد وقع فى آخر حديث أبى هريرة الذى أوله الولية حق وسنة كما أشرت اليه فى باب الولية حق قال والخرس والاعذار والتوكيرات فيه بالخيار وفيه تفسير ذلك وطاهر سياقه الرفع ويحتمل الوقف وفى مسند أحمد من حديث عثمان بن أبى العاص فى وليمة الختان لم يكن يدعى لها وأما قول المصنف حق اجابة فبشير الى وجوب الاجابة وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النورى الانفاق على القول بوجوب الاجابة لولية العرس وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بانها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وذكر اللخمي من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضى الوجوب مع تصريحه بأنها سنة فكانه أراد أنها واجبة بالسنة وليست فرضا كما عرف من قاعدتهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هى فرض كفاية وحكى ابن دقيق العيسى فى شرح الالمام أن محل ذلك اذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فان الاجابة تتعين وشرط وجوبها أن يكون الداعى مكلفا حار شيدا وأن لا يخلص الاغنياء دون الفقراء وسيأتى البحث فيه فى الباب الذى يليه وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه وأن يكون الداعى مسلما على الاصح وأن يختص باليوم الاول على المشهور وسيأتى البحث فيه وأن لا يسبق فى سبق تعيين الاجابة له دون الثانى وان جاء معاقداً الاقرب رجاء على الاقرب جوارا على الاصح فان استويا اقرع وأن لا يكون هناك من يتأذى بحضوره من منكرو غيره كما سيأتى البحث فيه بعد أربعة أبواب وأن لا يكون له عذر ووضبطه الماوردى بما يرخص به فى ترك الجماعة هذا كله فى وليمة العرس فاما الدعوة فى غير العرس فسيأتى البحث فيها بعد بابين (قوله ومن أول سبعة أيام ونحوه)

ومن أول سبعة أيام ونحوه)\*

ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين \* حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها \* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور عن أبي وائل عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فكوا العاني وأجيبوا الداعي وعودوا المريض \* حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال البراء بن عازب رضي الله عنهما أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسمع ونهانا عن سماع أمرنا بعبادة المريض واتباع الحنافة وتشميت العاطس وابرار المقسم ونصر المطالم وإفشاء السلام واجابة الداعي ونهانا عن خواتيم الذهب وعن آية النضة وعن المياثر والقسمية والاستبرق والدياح \* تابعه أبو عوانة والشيباني عن أشعث في إفشاء السلام \* حدثنا قتيبة بن سعيد

يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام فلما كان يوم الانصار دعا أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أبي صائما فلما طعموا دعا أبي وأثنى وأخرجه البيهقي من وجه آخر أتم سياقنا منه وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر إلى حفصة وقال فيه ثمانية أيام واليه أشار المصنف بقوله ونحوه لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكر المصنف لكنه جنح إلى ترجيحه لاطلاق الأمر باجابه الدعوة بغير تقييد كما سيظهر من كلامه الذي سأذكره وقد نبه على ذلك ابن المنير (قوله ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين) أي لم يجعل للوليمة وقتا معينيا يختص به الإيجاب أو الاستحباب وأخذ ذلك من الإطلاق وقد أفصح برأيه في تاريخه فأنه أورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من ثقيف كان يثنى عليه أن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه يقول قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوليمة أول يوم حق \* والثاني معروف \* والثالث رياء وسمعة قال البخاري لا يصح إسناده ولا يصح له صحبة يعني لزهير قال وقال ابن عمر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليجب ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرها وهذا أوضح قال وقال ابن سيرين عن أبيه أنه لما بنى بأهله أول سبعة أيام فدعا في ذلك أبي بن كعب فاجابه اه وقد خالف يونس بن عبيد قتادة في إسناده فرواه عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مر سلا أو معضلا لم يذكر عبد الله بن عثمان ولا زهيراً أخرجه النسائي ورجحه على الموصول وأشار أبو حاتم إلى ترجيحه ثم أخرج النسائي عقبه حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام على صفة ثلاثة أيام حتى أعرس بها فأشار إلى تضعيفه أو إلى تخصيصه وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم صفة وجعل عتقها صداقها وجعل الوليمة ثلاثة أيام الحديث وقد وجدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد منها عن أبي هريرة مثله أخرجه ابن ماجه وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جدا وله طريق أخرى عن أبي هريرة أشربت اليها باب الوليمة حتى وعن أنس مثله أخرجه ابن عدى والبيهقي وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف وله طريق أخرى ذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن حديث رواه مروان بن معاوية عن عوف عن الحسن عن أنس نحوه فقال انما هو عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وعن ابن مسعود أخرجه الترمذي بلفظ طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به وقال لانعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير الغرائب والمأكبر (قلت) وشيخه فيه عطاء بن السائب وسماع زياد منه بعد اختلاطه فهذه عاتمه وعن ابن عباس رفعه طعام في العرس يوم سنة وطعام يومين فضل وطعام ثلاثة أيام رياء وسمعة أخرجه الطبراني بسند ضعيف وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يتخلو عن مقال فجموعها يدل على أن الحديث أصلا وقد وقع في رواية أبي داود والدارمي في آخر حديث زهير بن عثمان قال ذادة يلمن عن سعيد بن المسيب أنه دعي أول يوم وأجاب ودعي ثاني يوم فاجاب ودعي ثالث يوم فلم يجيب وقال أهل رياء وسمعة فكانه بلغه الحديث فعمل بظاهره أن ثبت ذلك عنه وقد عمل به الشافعية والحنابلة قال النووي إذا لم تلتا فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني

لا تحب قطعاً ولا يكون استعجابها فيه كاستعجابها في اليوم الاول وقد حكى صاحب التيجاني في وجوبها في اليوم الثاني وجهين وقال في شرحه أحدهما الوجوب وبه قطع الجرجاني لوصفه بأنه معروف أو سنة واعتبر الحنابلة الوجوب في اليوم الاول وأما الثاني فقالوا سنة تمسكاً بظاهر لفظ حديث ابن مسعود وفيه بحث وأما الكراهة في اليوم الثالث فاطلقه بعضهم لظاهر الخبر وقال العمري أنها تكره إذا كان المدعى في الثالث هو المدعى في الاول وكذا صورته الروياني واستبعده بعض المتأخرين وليس بعيداً لأن إطلاق كونه رياء وسعة يشعر بأن ذلك صنيع للمباهاة وإذا كثرت الناس فدعا في كل يوم فرقة لم يكن في ذلك مباهاة غالباً وإلى ما خرج إليه البخاري ذهب المالكية قال عياض استحب أصحابنا لاهل السنة كونها أسبوعاً قال وقال بعضهم محله إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكر عليهم وهذا شبه بما تقدم عن الروياني وإذا جلت الأمر في كراهة الثالث على ما إذا كان هنالك رياء وسعة ومباهاة كان الرابع وما بعده كذلك فيمكن جعل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الامتنان من ذلك وانما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث \* أحدها حديث ابن عمر أو رده من طريق مالك عن نافع بلفظ إذا دعا أحدكم إلى الوليمة فليأتها وسيأتي البحث فيه بعد بابين وقوله فليأتها أي فليأت مكانها والتقدير إذا دعا إلى مكان ووليمة فليأتها ولا ينظر عادة الضمير مؤنثاً \* ثانياً حديث أبي موسى أو رده لقوله فيه وأجيبوا الداعي وقد تقدم في الجهاد قال ابن النين قوله وأجيبوا الداعي يريد إلى وليمة العرس كما دل عليه حديث ابن عمر الذي قبله يعني في تخصيص الأمر بالآتيان بالدعاء إلى الوليمة وقال الكرماني قوله الداعي عام وقد قال الجمهور يجب في وليمة النكاح وتستحب في غيرها فيلزم استعمال اللفظ في الإيجاب والندب وهو ممتنع قال والجواب أن الشافعي أجازه وحمله غيره على عموم المجازاه ويحتمل أن يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص وأما استحباب إجابة طعام غير العرس فن دليل آخر \* ثالثاً حديث البراء بن عازب أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا في آخره وإجابة الداعي أو رده من طريق أبي الأحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء مسلم المحدث المحارب ثم قال بعده تابعه أبو عوانة والشيبياني عن أشعث في إفساء السلام فأما متابعة أبي عوانة فوصلها المؤلف في الأشربة عن موسى بن اسمعيل عن أبي عوانة عن أشعث بن سليم به وأما متابعة الشيبياني وهو أبو إسحق فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيسة عن جريح عن الشيبياني عن أشعث بن أبي الشعثاء به وسيأتي شرحه مستوفى في أو آخر كتاب الأدب إن شاء الله تعالى وقد أخرجه في مواضع أخرى من غير رواية هؤلاء الثلاثة فذكره بلفظ رد السلام بدل إفساء السلام فهذه نكتة الاختصار \* رابعاً حديث سهل بن سعد (قوله) حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه في رواية المستمل عن أبي حازم وذكر الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل وهو سهو لا بد من واسطة بينهما ما أمأه أو غيره (قلت) لعل الرواية عن عبد العزيز عن أبي حازم فتصحفت عن فصار ابن وسيأتي شرح الحديث بعد خمسة أبواب

❦ (قوله) باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله (أورد فيه حديث ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء

حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد قال دعا أبو أسيد الساعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرسه وكانت امرأته يومئذ خادمهم وهي العروس قال سهل تدرون ما سقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفقت له تمرات من الليل فلماً كل سقته إياه \* (باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله) \* حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول



ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق معن بن عيسى  
عن مالك المساكين بدل الفقراء وأول هذا الحديث موقوف ولكن آخره يقتضي رفعه كذا  
ابن بطلال قال ومثله حديث أبي الشعثاء أن أبا هريرة أبصر رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان  
فقال أما هذا فقد عصى أبا القاسم قال ومثل هذا لا يكون رأياً ولهذا أدخله الأئمة في مسانيدهم  
انتهى وذكر ابن عبد البر أن جل رواية مالك لم يصرحوا برفعها وقال فيه روح بن القاسم عن مالك  
بسندته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وكذا أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق  
اسماعيل بن مسلمة بن قعنب عن مالك وقد أخرجه مسلم من رواية معمر وسفيان بن عيينة عن  
الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن رواية أبي الزناد عن الأعرج كذلك والأعرج شيخ الزهري فيه  
هو عبد الرحمن كما وقع في رواية سفيان قال سألت الزهري فقال حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع  
أبا هريرة فذكره وسفيان فيه شيخ آخر بإسناد آخر إلى أبي هريرة صرح فيه برفعها إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم أخرجه مسلم أيضاً من طريق سفيان سمعت زاذب بن سعد يقول سمعت ثابلاً الأعرج  
يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فذكر نحوه وكذا أخرجه أبو الشيخ من  
طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً صريحاً وأخرجه له شاهد من حديث ابن عمر كذلك  
والذي يظهر أن اللام في الدعوة للعهد من الولاية المذكورة أولاً وقد تقدم أن الولاية إذا اطلقت  
جاءت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فإنها تقيد وقوله يدعى لها الأغنياء أي أنها تكون  
شر الطعام إذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود إذا خضع الغني وترك الفقير أمر نأى  
لانحيب قال ابن بطلال وإذا ميز الداعي بين الأغنياء والفقراء فاطم كلاً على حدة لم يكن به بأس  
وقد فعله ابن عمر وقال البيضاوي من مقدرة كما يقال شر الناس من أكل وحده أي من شربه  
وانما سماه شر المأذ كعقبه فكأنه قال شر الطعام الذي شأنه كذا وقال الطيبي اللام في الولاية  
للعهد الخارجي إذا كان من عادة الجاهلية أن يدعوا الأغنياء ويتركوا الفقراء وقوله يدعى إلى آخره  
استئناف وبيان لكونها شر الطعام وقوله ومن ترك إلى آخره حال والعامل يدعى أي يدعى  
الأغنياء والحال أن الإجابة واجبة فيكون دعاءه سبباً لكل المدعو شر الطعام ويشهد له ما ذكره  
ابن بطلال أن ابن حبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول أنتم العاصون في الدعوة تدعون من لا  
يأتي وتدعون من يأتي يعني بالاول الأغنياء والثاني الفقراء (قوله شر الطعام) في رواية مسلم عن  
يحيى بن يحيى عن مالك بنس الطعام والاول رواية الأكثر وكذا في بقية الطرق (قوله يدعى  
لها الأغنياء) في رواية ثابت الأعرج بمنعها من يأتيها ويدعى إليها من باباها والجملة في موضع  
الحال لطعام الولاية فلودعا الداعي عاماً لم يكن طعامه شر الطعام ووقع في رواية للطبراني من  
حديث ابن عباس بنس الطعام طعام الولاية يدعى إليه الشبعان ويحبس عنه الجيعان (قوله  
ومن ترك الدعوة) أي ترك إجابة الدعوة وفي رواية ابن عمر المذكورة ومن دعى فلم يجب وهو  
تفسير للرواية الأخرى (قوله فقد عصى الله ورسوله) هذا دليل وجوب الإجابة لأن العصيان  
لا يطلق إلا على ترك الواجب ووقع في رواية لابن عمر عند أبي عوانة من دعى إلى وليمة فلم يأتها  
فقد عصى الله ورسوله (قوله ما) من أجاب إلى كراع) بضم الكاف وتحفيف الراء  
وآخره عين مهملة هو مستدق الساق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد وهو من البقر والغنم

شر الطعام طعام الولاية يدعى  
لها الأغنياء ويترك الفقراء  
ومن ترك الدعوة فقد عصى  
الله ورسوله صلى الله عليه  
وسلم (باب من أجاب إلى  
كراع) \*

بمنزلة الوظيف من القرمس والبغير وقيل الكراع مادون الكعب من الدواب وقال ابن فارس كراع كل شئ طرفه **(قوله)** حدثنا عبدان هو عبد الله بن عثمان وأبو حنيفة بالمهملة والزاي هو البشكري **(قوله)** عن أبي حازم تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعمش وهو لا يروى عن مشايخه إلا ما ظهر له سماعهم فيه وأبو حازم هذا هو سلمان بسكون اللام مولى عزة بفتح المهملة وتشديد الزاي ووههم من زعم أنه سلمة بن دينار الراوى عن سهل بن سعد المقدم ذكره قريبا فانهم وان كانوا مدينين لكن راوى حديث الباب أكبر من ابن دينار **(قوله)** ولوأهدى إلى كراع لقبلى كذا اللات أكثر من أصحاب الأعمش وتقدم في الهبة من طريق شعبة عن الأعمش بلفظ ذراع وكراع بالتغير والذراع أفضل من الكراع وفي المثل أنفق العبد كراعا وطلب ذراعا وقد زعم بعض الشراح وكذا وقع للغزالي أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغميم بفتح المعجمة وهو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المغازي وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة في الإجابة ولو بعد المكان لكن المبالغة في الإجابة مع حقارة الشئ أوضح في المراد ولهذا ذهب الجمهور إلى أن المراد بالكراع هنا كراع الشاة وقد تقدم توجيه ذلك في أوائل الهبة في حديث يانساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرس شاة وأغرب الغزالي في الأحياء فذكر الحديث بلفظ ولو دعيت إلى كراع الغميم ولأصل لهذه الزيادة وقد أخرج الترمذي من حديث أنس وصححه مرفوعا ولوأهدى إلى كراع لقبلى ولو دعيت لمثله لأجبت وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم بنت وادع أنها قالت يا رسول الله أتكره الهدية فقال ما أقبح رد الهدية فذكر الحديث ويستفاد سببه من هذه الرواية وفي الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجبره لقلوب الناس وعلى قبول الهدية وإجابة من يدعو الرجل إلى منزله ولو علم أن الذي يدعو إليه شئ قليل قال المهلب لا يبعث على الدعوة إلى الطعام إلا صدق المحبة وسرور الداعي باكل المدعو من طعامه والتعجب إليه بالموأكلة وتوكيد الذمام معه بها فلذلك حض صلى الله عليه وسلم على الإجابة ولو نزل المدعو إليه وفيه الحضر على المواصلات والتحاب والتآلف وإجابة الدعوة لما قل أو أكثر وقبول الهدية كذلك **❦ (قوله)** باب إجابة الداعي في العرس وغيره ذكر فيه حديث ابن عمر أجيبوا هذه الدعوة وهذه اللام يحتمل أن تكون للعهد والمراد وليمة العرس ويؤيده رواية ابن عمر الأخرى إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها وقد تقرر أن الحديث الواحد إذا تعددت ألفاظه وأمكن جعل بعضها على بعض تعيين ذلك ويحتمل أن تكون اللام للعموم وهو الذي فهمه راوى الحديث فكان يأتي الدعوة للعرس وغيره **(قوله)** حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم هو البغدادي أخرج عنه البخاري هنا فقط وقد تقدم في فضائل القرآن روايته عن علي بن إبراهيم عن روح بن عبادة فقيل هو هذا نسبه إلى جده وقيل غيره كما تقدم بيانه وذكر أبو عمرو والمسلمي أن البخاري لما حدث عن علي بن عبد الله بن إبراهيم هذا سئل عنه فقال متقن **(قوله)** عن نافع في رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة حدثني نافع أخرجه الأسماعيلي **(قوله)** قال كان عبد الله القائل هو نافع وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع بلفظ إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق أيوب عن نافع بلفظ إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو نحوه ولمسلم من طريق

\* حدثنا عبدان عن أبي حنيفة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو دعيت إلى كراع لأجبت ولوأهدى إلى كراع لقبلى \* (باب إجابة الداعي في العرس وغيره) \* حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم حدثنا الجراح ابن محمد قال قال ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيت لها قال كان عبد الله يأتي الدعوة

في العرس وغير العرس وهو  
صائم

الزبيدي عن نافع بلفظ من دعي الى عرس أو نحوه فليجب وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الأهر  
بالاجابة لا يختص بطعام العرس وقد أخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الاجابة  
الى الدعوة مطلقا عرسا كان أو غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري  
قاضي البصرة وزعم ابن حزم انه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان  
ابن أبي العاص وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في وليمة الختان لم يكن يدعى لها لكن ~~يمكن~~  
الاتصال عنه بان ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر  
انه دعا الطعام فقال رجل من القوم اعفني فقال ابن عمر انه لا عاقبة لك من هذا فقم وأخرج  
الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعاه فقال اني مشغول وان لم  
تعفني جئتته وجرم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور  
الشافعية وبالغ السرخسي منهم فنقل فيه الاجماع ولفظ الشافعي اتيان دعوة الوليمة حق والوليمة  
التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعي اليها رجل وليمة فلا أرخص لاحد في تركها ولو تركها لم  
يتبين لي أنه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس (قوله في العرس وغير العرس وهو صائم)  
في رواية مسلم عن هرون بن عبد الله عن حجاج بن محمد ومات بها وهو صائم ولا يبي عوانة من وجه  
آخر عن نافع وكان ابن عمر يجيب صائما ومفطرا ووقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن  
عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث المرفوع فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليدع  
ولمسلم من حديث أبي هريرة فان كان صائما فليصل ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره  
والصلاة الدعاء وهو من نفسه هشام راويه ويؤيده الرواية الأخرى وحله بعض الشراح على  
ظاهره فقال ان كان صائما فليستغل بالصلاة ليحصل له فضلها ويحصل له لاهل المنزل والحاضرين  
بركتها وفيه نظر لعدم قوله لأصلاة بخمرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم وقد تقدم في باب  
حق اجابة الوليمة أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم أتى ودعا وعند أبي عوانة من طريق  
عمر بن محمد عن نافع كان ابن عمر اذا دعي أجاب فان كان مفطرا أكل وان كان صائما دعا لهم  
وبرك ثم انصرف وفي الحضور فوائد أخرى كالتبرك بالدعوة والتجمل به والانتفاع بإشارته  
والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم يحضر وفي الإخلال بالاجابة تفويت ذلك ولا يخفى ما يقع  
للداعي من ذلك من التشويش وعرف من قوله فليدع لهم حصول المقصود من الاجابة بذلك وأن  
المدعو لا يجب عليه الاكل وهل يستحب له أن يفطر ان كان صومه تطوعا قال أكثر الشافعية  
وبعض الحنابلة ان كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالافضل الفطر والا فالصوم وأطلق  
الروائي وابن القراء استحباب الفطر وهذا على رأي من يجوز ان خروج من صوم النفل وأما من  
يوجب فلا يجوز عنده الفطر كافي صوم الفرض ويبعد اطلاق استحباب الفطر مع وجود  
الخلاف ولا سيما ان كان وقت الافطار قد قرب ويؤخذ من فعل ابن عمر أن الصوم ليس عذرا في  
ترك الاجابة ولا سيما مع ورود الامر للصائم بالحضور والدعاء نعم لو اعتذر به المدعو قبل الداعي عذره  
لكونه يشق عليه أن لا ياكل اذا حضر أو لغير ذلك كان ذلك عذرا له في التأخر ووقع في حديث  
جابر عند مسلم اذا دعي أحدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك فيؤخذ منه أن المفطر  
ولو حضر لا يجب عليه الاكل وهو أصح الوجهين عند الشافعية وقال ابن الحاجب في مختصره

ووجوب كل المقطر محتل وصرح الحنابلة بعدم الوجوب واختار النووي الوجوب وبه قال  
 أهل الظاهر والحجة لهم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم فإن كان مقطرا فليطعم قال  
 النووي وتحمل رواية جابر على من كان صائما ويؤيده رواية ابن ماجه فيه بلفظ من دعى الى  
 طعام وهو صائم فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك ويتعين جله على من كان صائما فثلا ويكون  
 فيه حجة لمن استحب له أن يخرج من صيامه لذلك ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في  
 الاوسط عن أبي سعيد قال دعا رجل الى طعام فقال رجل اني صائم فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم دعاكم أأخاكم وتكلف لكم افطروا صم يوما مكانه ان شئت في اسناده راو ضعيف لكنه نوع  
 والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** ذهاب النساء والصبيان الى العرس ﴿قوله﴾ كانه ترجم بهذا  
 لثلاثي تخيل أحد كراهة ذلك فأراد أنه مشروع بغير كراهة (قوله) حدثنا عبد الرحمن بن المبارك  
 هو العيشي بالتحانية والشين وليس هو أخا عبد الله بن المبارك المشهور وعبد الوارث هو ابن  
 سعيد والاسناد كله بصريون (قوله) فقام ممتنا بضم الميم بعد هاء ميم ساكنة وممتنا مفتوحة  
 ونون ثقيلة بعدها ألث أي قام قياما قويا مأخوذا من المنه بضم الميم وهي القوة أي قام اليهم  
 مسرعا مشتهدا في ذلك فرحاهم وقال أبو عمرو بن سراج ورجحه القرطبي انه من الامتنان  
 لان من قام له النبي صلى الله عليه وسلم وأكرمه بذلك فقد امتن عليه بشي لا أعظم منه قال  
 ويؤيده قوله بعد ذلك أنتم أحب الناس الى ونقل ابن بطال عن القابسي قال قوله ممتنا يعني  
 متفضلا عليهم بذلك فكانه قال يمتن عليهم بمحبته ووقع في رواية أخرى متنا بوزن عظيم أي  
 قام قياما مستويا منتصبا طويلا ووقع في رواية ابن السكن فقام عيشي قال عياض وهو تخفيف  
 (قلت) ويؤيد التأويل الأول ما تقدم في فضائل الانصار عن أبي معمر عن عبد الوارث بسند حديث  
 الباب بلفظ فقام ممتنا بضم أوله وسكون الميم الثانية بعد هاء ممتنة مكسورة وقد تفتح وضبط  
 أيضا بفتح الميم الثانية وتشديد المثلثة والمعنى منتصبا قائما قال ابن التين كذا وقع في البخاري  
 والذي في اللغة مثل بفتح أوله وضم المثلثة وفتحها قائما يمثل بضم المثلثة مثولا فهو ماثل اذا  
 اتصب قائما قال عياض وجاء هاء ممتنا يعني بالتشديد أي مكلفا نفسه ذلك اه ووقع في رواية  
 الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن ابراهيم بن الحجاج عن عبد الوارث فقام النبي صلى الله  
 عليه وسلم لهم مثيلا بوزن عظيم وهو فعيل من ماثل وعن ابراهيم بن هاشم عن ابراهيم بن الحجاج  
 مثله وزاد يعني ماثلا (قوله) اللهم أنتم من أحب الناس الى زاد في رواية أبي معمر قالها ثلاث  
 مرات وتقدم لفظ اللهم يقع للتبرك أولا لا تشهدا بالله في صدقه ووقع في رواية مسلم من  
 طريق ابن علية عن عبد العزيز اللهم انهم والباقي مثله وأعادها ثلاث مرات وقد اتفقا كما  
 تقدم في فضائل القرآن على رواية هشام بن زيد عن أنس جاءت امرأته من الانصار الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ومعها صبي لها فكلماها وقال والذي نفسي بيده انكم لا أحب الناس الى  
 مرتين وفي رواية تأتي في كتاب السدور ثلاث مرات ومن في هذه الرواية مقدرة بدليل رواية  
 حديث الباب ﴿قوله﴾ **باب** هل يرجع اذا رأى منكرا في الدعوة (هكذا) أو رد الترجمة  
 بصورة الاستفهام ولم يثبت الحكم لافيهما من الاحتمال كما سأبينه ان شاء الله تعالى (قوله)  
 ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع) كذا في رواية المستقلى والاصيلي والقابسي وعبدوس

\* (باب ذهاب النساء  
 والصبيان الى العرس) \*  
 حدثنا عبد الرحمن بن المبارك  
 حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد  
 العزيز بن صهيب عن أنس  
 ابن مالك رضى الله عنه قال  
 أبصر النبي صلى الله عليه  
 وسلم نساء وصبيانا مقبلين  
 من عرس فقام ممتنا فقال  
 اللهم أنتم من أحب الناس  
 الى \* (باب هل يرجع اذا  
 رأى منكرا في الدعوة) \*  
 ورأى ابن مسعود صورة في  
 البيت فرجع

وودعا ابن عمر أباً أيوب فرأى في البيت ستر على الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعاماً فرجع \* حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها اشترت غرقة فيها نساو بر فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية فقلت يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنبت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه النقرة قالت فقلت اشتريتها لك لتقع عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أصحاب هذه الصور يعدون يوم القيامة ويقال لهم أحيوا ما خلقتم وقال ان البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة

وفي رواية الباقي أبو مسعود والاول تحفيف فيما أظن فأنى لم أر الاثر المعلق الا عن أبي مسعود عقبه بن عمرو وأخرجه البيهقي من طريق عدي بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود أن رجلاً صنع طعاماً فدعاه فقال أتى البيت صورة قال نعم فابى أن يدخل حتى تكسر الصورة وسنده صحيح وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عقبه بن عمرو الانصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضاً لكن لم أقف عليه (قوله ودعا ابن عمر أباً أيوب فرأى في البيت ستر على الجدار) قال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعاماً فرجع) وصله أحمد في كتاب الورع ومسند في مسنده ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال أعرضت في عهد أبي فاذن أبي لباس فكان أبو أيوب فيمن آذنا وقد استروا بيتي بجادا أخضر فأقبل أبو أيوب فاطلع فراه فقال يا عبد الله أتسترون الجدر فقال أبي واستحيا غلبنا عليه النساء يا أبا أيوب فقال من خشيت أن تعلبه النساء فذكره ووقع لنا من وجه آخر من طريق الليث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سالم بن عبيدة وفيه فاقبل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يدخلون الاول فالاول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال عبد الله أقسمت عليك لترجعن فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومى هذا ثم انصرف وقد وقع نحو ذلك لابن عمر فيما بعد فأنكره وأزال ما أنكره ولم يرجع كما صنع أبو أيوب فروى في كتاب الزهد لاجد من طريق عبد الله بن عتبة قال دخل ابن عمر بيت رجل دعاه إلى عرس فاذا بيته قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تحوأت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ليبتك كل رجل ما يليه وأخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر دعى لعرس فرأى البيت قد ستر فرجع فسئل فذكر قصة أبي أيوب ثم ذكر المصنف حديث عائشة في الصور وسبأ في شرحه وبين حكم الصور مستوفى في كتاب اللباس وموضع الترجمة منه قولها قام على الباب فلم يدخل قال ابن بطال فيه أنه لا يجوز الدخول في الدعوة ويكون فيها منكر مما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من اظهار الرضا بها ونقل مذاهب القدماء في ذلك وحاصله ان كان هناك محترم وقدر على ازالته فأزاله فلا بأس وان لم يقدر فليرجع وان كان مما يكره كراهة تنزيه فلا يخفى الورع ومما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر من اختلاف الصحابة في دخول البيت الذي سترت جدره ولو كان حراماً ما قعد الدين قعدوا ولا فعله ابن عمر فيحمل فعل أبي أيوب على كراهة التنزيه جمعاً بين الفعلين ويحتمل أن يكون أبو أيوب كان يرى التحريم والذين لم ينكروا كانوا يرون الاباحة وقد فصل العلماء ذلك على ما أشرت اليه قالوا ان كان لهو مما اختلف فيه فيجوز الحضور والاولى الترك وان كان حراماً كشرب الخمر نظر فان كان المدعو ممن اذا حضر رفع لاجله فليحضر وان لم يكن كذلك ففيه للشافعية وجهان أحدهما يحضرون ينكروا بحسب قدرته وان كان الاول أن لا يحضر قال البيهقي وهو ظاهر نص الشافعي وعليه جرى العراقيون من أصحابه وقال صاحب الهداية من الحنفية لا بأس أن يقعد ويأكل اذا لم يكن يقتدى به فان كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لمافيه من شين الدين وفتح باب المعصية وحكى عن أبي حنيفة أنه قعد وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به قال وهذا كله بعد

الحضور فان علم قبله لم تلزمه الاجابة والوجه الثاني للشافعية تحريم الحضور لانه كالرضا بالمنكر وصححه المروزة فان لم يعلم حتى حضر فليتهم فان لم ينتهوا فليخرج الا ان خاف على نفسه من ذلك وعلى ذلك جرى المناظرة وكذا اعتبر المالكية في وجوب الاجابة أن لا يكون هناك منكر واذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له أن يحضر موضعاً فيه لهو أصلاً حكاه ابن بطلان وغيره عن مالك ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اجابة طعام الفاسقين أخرجه الطبراني في الاوسط ويؤيده مع وجود الامر المحرم ما أخرجه النسائي من حديث جابر مرفوعاً عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد على مأدعة يدار عليها الخمر واسناده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر فيه ضعف عن جابر وأبو داود ومن حديث ابن عمر بسنده انقطع وأحمد من حديث عمر وأما حكم ستر البيوت والجدران ففي جوازه اختلاف قديم وجزم جمهور الشافعية بالكراهة وصرح الشيخ أبو نصر المقدسي منهم بالتحريم واحتج بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم يأمرنا أن نكسو الخمار والطيب وجذب الستر حتى هتكه وأخرجه مسلم قال البيهقي هذه اللفظة تدل على كراهة ستر الجدرا وان كان في بعض ألفاظ الحديث أن المنع كان بسبب الصورة وقال غيره ليس في السياق ما يدل على التحريم وانما فيه تنفي الامر بذلك ونفي الامر بالاستئذان ثبوت النهي لكن يمكن أن يحتج بفعله صلى الله عليه وسلم في هتكه وجاء النهي عن ستر الجدرا صريحاً منها في حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره ولا تسترو الجدرا بالثياب وفي اسناده ضعف وله شاهد من سبل عن علي بن الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه وعند سعيد بن منصور من حديث سلمان موقوفاً أنه أنكر ستر البيت وقال أمحموم يتحكم وأنحوكت الكعبة عندكم قال لأدخله حتى يهتك وتقدم قرياً خبراً في أبواب وابن عمر في ذلك وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن كعب عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنه رأى يتيماً مستوراً ففقد ويكي وذكر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه كيف بكم اذا سترتم بيوتكم الحديث وأصله في النسائي (قوله) **باب** قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس (أي بنفسها ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة عرس أبي أسيد وترجم عليه في الذي بعده النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس وتقدم قبل أبواب في اجابة الدعوة (قوله عن سهل) في الرواية التي بعدها سمعت سهل بن سعد (قوله للمعترس) كذا وقع تشديد الراء وقد أنكره الجوهرى فقال اعرس ولا تقل عرس (قوله أبو أسيد) في الرواية الماضية دعا أبو أسيد النبي صلى الله عليه وسلم لم في عرسه وزاد في هذه الرواية وأصحابه ولم يقع ذلك في الروايتين الأخريين (قوله فاصنع لهم طعاماً ولاقره اليهم الامر أنه أم أسيد) بضم الهمزة وهي عن وافقت كنيها كنية زوجها واسمها سلامة بنت وهيب (قوله بليت غرات) بموحدة ثم لام ثقيلة أي أنقعت كما في الرواية التي بعدها وانما ضبطته لاني رأيته في شرح ابن التين ثلاث بلفظ العسد وهو تعصيف وزاد في الرواية التي بعدها فقالت أوقال كذا بالشك لغير التسميى وله فقالت أو ماتدرون بالجزم وتقدم في الرواية الماضية قال سهل وهي المعتمدة فالحديث من رواية سهل وليس لأم أسيد فيه رواية وهي هذا فقوله أتدرون ما أنقعت يكون بفتح العين وسكون التاء في الموضوعين وعلى رواية

\* (باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس) \* حديثنا أبو غسان أي مريم حديثنا أبو غسان قال حديثنا أبو حازم عن سهل قال للمعترس أبو أسيد الساعدي دعا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فاصنع لهم طعاماً ولاقره بهم الامر أنه أم أسيد بليت غرات



في ثور من حجارة من الليل فلما  
فرغ النبي صلى الله عليه وسلم  
من الطعام أماته له فسقته  
تحفة بذلك \* (باب النقيع  
والشراب الذي لا يسكر في  
العرس) \* حدثنا يحيى بن  
بكير حدثنا يعقوب بن عبد  
الرحمن القاري عن أبي  
حازم قال سمعت سهل بن  
سعد أن أبا أسيد الساعدي  
دعا النبي صلى الله عليه وسلم  
لعرسه فكانت امرأته  
خدمهم يومئذ وهي العروس  
فحالت أو قال أندرون  
ما أنقعت لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم أنقعت له  
تترات من الليل في تور  
\* (باب المدارة مع النساء  
وقول النبي صلى الله عليه  
وسلم انما المرأة كالضلع) \*  
حدثنا عبد العزيز بن عبد  
الله قال حدثني مالك عن  
أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال المرأة  
كالضلع ان أقمها كسرتها  
وان استمتعت بها استمتعت  
بها وفيها عوج \* (باب  
الوصاة بالنساء) \* حدثنا  
اسحق بن نصر حدثنا حسين  
الجعفي عن زائدة عن ميسرة  
عن أبي حازم عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فلا يؤذي  
جاره واستوصوا بالنساء خيرا

الكشميهني يكون يسكون العين وضم التاء (قوله في تور) بالمشناة اناه يكون من نحاس وغيره  
وقد بين هنا أنه كان من حجارة (قوله أماته) بمنلة ثم مشناة قال ابن التين كذا وقع رباعيا  
وأهل اللغة يقولونه ثلاثا ما أمته بغير ألف أي مرسته يدها يقال ماته يموته ويعشه بالواو وبالياء  
وقال الخليل مشئت الملح في الماء مشنا أذنته وقد انما هو اه وقد أثبت الهروي اللغتين ماته  
وأما ثلاثا ورباعيا (قوله تحفة بذلك) كذا المستمل والسر خسي تحفة بوزن لقمة وللأصلي  
مثله وعنه بوزن تحفه وهو كذلك لابن السكن بالخاء والصاد الثقيلة وكذا هو لمسلم وفي رواية  
الكشميهني أن تحفته بذلك وفي رواية النسفي تحفه بذلك وفي الحديث جواز خدمة المرأة  
زوجها ومن يدعوه ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة ومراعاة ما يجب عليها من السر  
وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك وشرب ما لا يسكر في الوليمة وفيه جواز إثارة كبير  
القوم في الوليمة بشئ دون معه \* (قوله بالنقيع والشراب الذي لا يسكر  
في العرس) تقدم في الذي قبله وقوله الذي لا يسكر استنبطه من قرب العهد بالنقيع لقوله أنقعت  
من الليل لانه في مثل هذه المدة من أمثاء الليل الى أمثاء النهار لا يتخمر واذا لم يتخمر لم يسكر  
\* (قوله بالمدارة) هو بغير همز بمعنى المحاملة والملاينة وأما بالهمز فمعناه  
المدافعة وليس مرادها هنا وقوله مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع  
أورده في الباب عن أبي هريرة بلفظ المرأة كالضلع وقد أخرجه الاسماعيلي من الوجه الذي  
أخرجه منه البخاري بلفظ انما في أوله وذلك أن البخاري قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو  
الاويسي قال حدثني مالك وأخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن  
مخلد ومن طريق اسحق بن ابراهيم بن سويد عن الاويسي كلاهما عن مالك وأوله انما وكذا  
أخرجه الدارقطني من طريق أبي اسمعيل الترمذي عن الاويسي وأخرجه من طريق خالد بن مخلد  
وأوله ان المرأة وكذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ ان المرأة خلقت من  
ضلع لن تستقيم لك على طريقه (قوله عن أبي الزناد عن الأعرج) في رواية سعيد بن داود عند  
الدارقطني في الغرائب عن مالك أخبرني أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز وهو الأعرج أخبره  
أنه سمع أبا هريرة وساق المتن بخولفظ سفيان لكن قال على خليفة واحدة انما هي كالضلع  
الحديث ووقع لنا بلفظ المدارة من حديث سمرة رفعه خلقت المرأة من ضلع فان تقسمها  
تكسرها فادارها تعش بها أخرجه ابن حبان والحاكم والطبراني في الاوسط وقوله وفيها عوج  
بكسر العين وفتح الواو بعدها جيم للاكثر وافتح لبعضهم وقال أهل اللغة العوج بالفتح في كل  
منتصب كالخناط والعود وشبهه وبالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين ونقل ابن  
قرقول عن أهل اللغة أن الفتح في الشخص المرق والكسر فيما ليس بمرق وقال القرطبي بالفتح  
في الاجسام وبالكسر في المعاني وهو نحو الذي قبله وانفرد أبو عمر والسيباني فقال كلاهما  
بالكسر ومصدرهما بالفتح \* (قوله بالوصاة بالنساء) بفتح الواو والصاد المهملة  
مقصور وهي لغة في الوصية كما تقدم وفي بعض الروايات الوصاية (قوله عن ميسرة) هو ابن عمار  
الاشجعي وقد تقدم ذكره في بدء الخلق وأبو حازم هو الاشجعي سلمان مولى عزة بجملة مفتوحة ثم زاي  
ثقبلة (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيرا) الحديث

هما حديثان يأتي شرح الاول منهما في كتاب الادب وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة  
عن حسين بن علي الجعفي شيخ البخاري فيه فلم يذكر الحديث الاول وذكر بدله من كان يؤمن  
بالله واليوم الآخر فآذا شهد امرؤ فليتكلم بخيرا وليسكت والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند  
حسين الجعفي عن زائدة بهذا الاسناد فربما جمع وربما أفرد وربما استوعب وربما اقتصر وقد  
تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقتصر على الثاني وكذا أخرجه النسائي عن  
القاسم بن زكريا عن حسين بن علي وأخرجه الاسماعيلي عن أبي يعلى عن اسحق بن أبي  
اسرائيل عن حسين بن علي بالأحاديث الثلاثة وزاد من كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
فليحسن قرى ضيفه الحديث (قوله فانهم خلقن من ضلع) بكسر الصاد المعجمة وفتح اللام وقد  
تسكن وكان فيه إشارة الى ما أخرجه ابن اسحق في المبتدأ عن ابن عباس أن حواء خلقت من  
ضلع آدم الا قصر الايسر وهونائم وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد  
وأغرب النورى فعزاه للفقهاء وبعضهم فكان المعنى أن النساء خلقن من أصل خلق من شيء  
معوج وهذا يخالف الحديث الماضي من تشبه المرأة بالضلع بل يستفاد من هذا أن تشبه  
التشبيه وانها عوجاء مثله لكون أصلها منه وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بدء الخلق (قوله)  
وان أعوج شيء في الضلع أعلاه ذكر ذلك تأكيد المعنى الكسر لان الإقامة أمرها أظهر في  
الجهة العليا وإشارة الى أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مبالغة في إثبات هذه الصفة لهن  
ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلا لعل المرأة لان أعلاها رأسها وفيه لسانها وهو الذي يحصل  
منه الاذى واستعمل أعوج وان كان من العيوب لانه أفعل للصفة وأنه شاذ وانما يستعمل عند  
الالتباس بالصفة فاذا تميز عنه بالقرينة جاز البناء (قوله فان ذهبت تقميه كسرتنه) الضمير للضلع  
لا على الضلع وفي الرواية التي قبله ان أقمته كسرتها والضمير أيضا للضلع وهو يذ كر ويؤث  
ويحتمل أن يكون للمرأة ويؤيده قوله بعده وان استمعت بها ويحتمل أن يكون المراد بكسره  
الطلاق وقد وقع ذلك صريحاً في رواية سفيان عن أبي الزناد عن مسلم وان ذهبت تقميه  
كسرتها وكسرها طاقها (قوله وان تركته لم يزل أعوج) أي وان لم تقميه وقوله فاستوصوا  
أي أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيتي فيهن واعملوا بها قاله البيضاوي والحامل على هذا التقدير  
أن الاستيلاء استفعال وظاهره طلب الوصية وليس هو المراد وقد تقدم له توجيهات أخرى بدء  
الخلق (قوله بالنساء خيراً) كأن فيه رمز الى التقويم برفق بحسب لا يبالغ فيه فيكسر ولا يتركه  
فيستقر على عوجه والى هذا أشار المؤلف باتباعه بالترجمة التي بعده باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا  
فيؤخذ منه أن لا يتركها على الأعوج إذا تعدت ما طبع عليه من النقص الى تعاطي  
المعصية بمباشرتها وترك الواجب وانما المراد أن يتركها على أعوجاها في الامور المباحة وفي  
الحديث التدب الى المدارة لاستمالة النفوس وتألف القلوب وفيه سياسة النساء بأخذ العفو  
منهن والصبر على عوجهن وان من رام تقويمهن فانه الاتقاع بهن مع انه لا غنى للانسان عن امرأة  
يسكن اليها ويستعين بها على معاشه فكانه قال الاستمتاع بها لا يتم الا بالصبر عليها (قوله حدثنا  
سفيان) هو الثوري (قوله عن عبد الله بن دينار) (قوله كاتق) أي تجنب وقد بين سبب ذلك  
بقوله هيبه أن ينزل فينا شيء أي من القرآن ووقع صريحاً في رواية ابن مهدي عن الثوري عند ابن

فاهن خلقن من ضلع  
وان أعوج شيء في الضلع  
أعلاه فان ذهبت تقميه  
كسرتنه وان تركته لم يزل  
أعوج فاستوصوا بالنساء  
خيراً\* حدثنا أبو نعيم حدثنا  
سفيان عن عبد الله بن  
دينار عن ابن عمر رضي الله  
عنهما قال كاتق الكلام  
والان تبساط الى نساءنا على  
عهد النبي صلى الله عليه  
وسلم هيبه أن ينزل فينا شيء  
فلما توفي النبي صلى الله عليه  
وسلم تكلمنا وان بدسنا

هكذا يباض باصله

ماجه وقوله فلما توفى يشعر بان الذي كانوا يتركونه كان من المباح لكن الذي يدخل تحت البراءة  
الاصلية فكانوا يخافون أن ينزل في ذلك منع أو تحريم وبعد الوفاة النبوية آمنوا ذلك ففعلوه  
تسكبا بالبراءة الاصلية **(قوله باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا)** تقدم تفسيرها في تفسير  
سورة التحريم وأورد فيه حديث ابن عمر كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ومطابقته ظاهرة  
لان أهل المروءة نفسه من جملة رعيته وهو مسئول عنهم لانه أمر ان يحصر على وقايتهم من النار  
وامتنال أو امر الله واجتناب مناهيه وسيأتي شرح الحديث في أول كتاب الاحكام مستوفى  
ان شاء الله تعالى **(قوله باب حسن المعاشرة مع الاهل)** قال ابن المنير بهذه  
الترجمة على أن ايراد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الحكاية يعني حديث أم زرع ليس خليا عن  
فائدة شرعية وهي الاحسان في معاشرة الاهل (قلت) وليس فيما ساقه البخاري التصريح بأن  
النبي صلى الله عليه وسلم أورد الحكاية وسيأتي بيان الاختلاف في رفعه ووقفه وليست الفائدة  
من الحديث محصورة فيما ذكر بل سيأتي له فوائد أخرى منها ما ترجم عليه النسائي والترمذي  
وقد شرح حديث أم زرع اسمعيل بن أبي أويس شيخ البخاري روى ذلك في جزء ابراهيم  
ابن ديناريل الحافظ من روايته عنه وأبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث وذكر أنه نقله  
عن عدة من أهل العلم لا يحفظ عددهم وتعقب عليه فيه مواضع أبو سعيد الضرير والنيسابوري  
وأبو محمد بن قتيبة كل منهما في تأليف مفرد والخطابي في شرح البخاري وثابت بن قاسم  
وشرحه أيضا الزبير بن بكار ثم أحمد بن عبيد بن ناصح ثم أبو بكر بن الانباري ثم اسحق الكاذبي  
في جزء مفرد وذكر أنه جمعه عن يعقوب بن السكيت وعن أبي عبيدة وعن غيرهما ثم أبو القاسم  
عبد الحكيم بن حبان المصري ثم الرخشي في الفائق ثم القاضي عياض وهو أجمعها وأوسعها  
وأخذ منه غالب الشراح بعده وقد نلخصت جميع ما ذكره **(قوله حديثنا سليمان بن عبد الرحمن)**  
في رواية أبي ذر حديثي وهو المعروف بابن بنت شرحبيل الدمشقي (وعلى بن حجر) بضم المهملة  
وسكون الجيم وعيسى بن يونس أي ابن أبي اسحق السبيعي ووقع منسوباً كذلك عن  
الاسماعيلي **(قوله حديثنا هشام بن عروة)** عن عبد الله بن عروة (في رواية مسلم وأبي يعلى عن أحمد  
ابن حنبل بن جهم ونون خفيفة عن عيسى بن يونس عن هشام أخبرني أخى عبد الله بن عروة وهذا  
من نوادر ما وقع لهشام بن عروة في حديثه عن أبيه حيث أدخل بينهما أساطير ومثله  
ما سيأتي في اللباس من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان عن عروة ومضت له في  
المهبة رواية بواسطة اثنين بينه وبين أبيه ولم يختلف على عيسى بن يونس في اسناده وسياقه لكن  
حكى عياض عن أحمد بن داود الحراني أنه رواه عن عيسى فقال في أوله عن عائشة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وساقه بطوله مرفوعاً كله وكذا حكاه أبو عبيد أنه بلغه عن عيسى بن يونس  
وتابع عيسى بن يونس على روايته مفصلاً فيما حكاه الخطيب سويد بن عبد العزيز وكذا سعيد  
ابن سلمة عن أبي الحسام كلاهما عن هشام وسيأتي روايته تعليقا وأذكر من وصلها عند الفراغ  
من شرح الحديث وخالفهم الهيثم بن عدي فيما أخرجه الدارقطني في الجزء الثاني من الافراد  
فرواه عن هشام بن عروة عن أخيه يحيى بن عروة عن أبيه وخطأه الدارقطني في العلل وصوب أنه  
عبد الله بن عروة وقال عقبه بن خالد وعبد بن منصور وروايتهم ما عند النسائي والدارقطني

\* (باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا) \* حديثنا جاد بن زيد عن  
أيوب عن نافع عن عبد  
الله قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم كلكم راع  
وكلكم مسئول فالامام راع  
وهو مسئول والرجل راع  
على أهله وهو مسئول والمرأة  
راعية على بيت زوجها  
وهي مسئلة والعبد راع  
على مال سيده وهو مسئول  
ألا فكلكم راع وكلكم  
مسؤل \* (باب حسن  
المعاشرة مع الاهل) \* حديثنا  
سليمان بن عبد الرحمن  
وعلى بن حجر قال أخبرنا  
عيسى بن يونس حديثنا  
هشام بن عروة عن عبد الله  
ابن عروة عن عروة عن عائشة

وعبد الله بن مصعب وروايتهم عند الزبير بن بكار وأبو أويس فيما أخرجه ابنه عنه وعبد  
الرحمن بن أبي الزناد وروايتهم عند الطبراني وأبو معاوية وروايتهم عند أبي عوانة في صحيحه كلهم  
عن هشام بن عروة عن أبيه بغير واسطة وأدخل بينهما واسطة أيضا عقبه بن خالد أيضا فرواه عن  
هشام بن عروة عن يزيد بن رومان عن عروة لكن اقتصر على المرفوع وبين ذلك البزار قال الدارقطني  
وليس ذلك بعد فروع فقد رواه أبو أويس أيضا وابراهيم بن أبي يحيى عن يزيد بن رومان اه ورواه  
عن عروة أيضا حفيده عمر بن عبد الله بن عروة وأبو الزناد وأبو الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل  
الأنه كان يقتصر على المرفوع منه ويشكر على هشام بن عروة سياقه بطوله ويقول انما كان  
عروة يحدثنا بذلك في السفر بقطعة منه ذكره أبو عبيد الآجري في أسئلته عن أبي داود (قلت) ولعل  
هذا هو السبب في ترك أحد تخريجهم في مسنده مع كبره وقد حدث به الطبراني عن عبد الله بن أحمد  
لكن عن غير أبيه وقال العقيلي قال أبو الاسود لم يرفعه الا هشام بن عروة (قلت) المرفوع منه في  
الصحيحين كنت لك كآبي زرع لام زرع وباقيه من قول عائشة وجاء خارج الصحيح مرفوعا كله من  
رواية عباد بن منصور عند النسائي وساقه بسياق لا يقبل التأويل ولفظه قال لي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كنت لك كآبي زرع لام زرع قالت عائشة بأبي وأمي يا رسول الله ومن كان أبو زرع  
قال اجتمع نساء فساق الحديث كله وجاء مرفوعا أيضا من رواية عبد الله بن مصعب والدارقطني  
عند الزبير بن بكار وكذا رواه أبو معشر عن هشام وغيره من أهل المدينة عن عروة وهي رواية  
الهيثم بن عدي أيضا وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن  
عروة وقد قدمت ذكر رواية أحمد بن داود عن عيسى بن بونس كذلك قال عياض وكذا ظاهر  
رواية حنبل بن اسحق عن موسى بن اسمعيل عن سعيد بن سلة بسنده المتقدم فان أوله عنده قال  
لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كآبي زرع لام زرع ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع  
قال عياض يحتمل أن يكون فاعل أنشأ هو عروة فلا يكون مرفوعا وأخذ القرطبي هذا الاحتمال  
فخزم به وزعم ان ما عاده وهم وسبقه الى ذلك ابن الجوزي لكن يعكر عليه أن في بعض طرقه  
الصحيحة ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي  
أشرت اليها ولفظه كنت لك كآبي زرع لام زرع ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث  
فاتفق الاحتمال ويقوى رفع جميعه أن التشبيه المتفق على رفعه يقتضي أن يكون النبي صلى الله  
عليه وسلم سمع القصة وعرفها فاقرها فيكون كله مرفوعا من هذه الحثيمة ويكون المراد بقول  
الدارقطني والخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين والباقي موقوف  
من قول عائشة هو أن الذي لفظ به النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع القصة من عائشة هو التشبيه  
فقط ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكوي يكون من عكس ذلك فتنب قص القصة من ابتدائها الى  
انتهائها الى النبي صلى الله عليه وسلم وأما كما سياتي بيانه (فوله جلس إحدى عشرة) قال ابن  
التين التقدير جلس جماعة إحدى عشرة وهو مثل وقال نسوة في المدينة وفي رواية أبي عوانة  
جلس في رواية أبي علي الطبري في مسلم جلس بالنون وفي رواية للنسائي اجتمع وفي رواية  
أبي عبيد اجتمعت وفي رواية أبي يعلى اجتمع قال القرطبي زيادة الزون على لغة أكلوني البراغيث  
وقد أثبت جماعة من أئمة العربية واستشهدوا بها بقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا وقوله

قالت جلس إحدى عشرة  
امرأة

تعالى فعموا وصموا كثير منهم وحديث يتعاقبون فيكم ملائكة وقول الشاعر  
\* بجوران يعصرن السلطان قاريه \* وقوله

يا لوموتنى في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل

وقد تكلف بعض النحاة رده هذه اللغة الى اللغة المشهورة وهى أن لا يلحق علامة الجمع ولا التثنية  
ولا التأنيث في الفعل اذا تقدم على الاسماء وخرج لها وجوها وتقديرات في غالبها نظر ولا يحتاج  
الى ذلك بعد ثبوتها نقلا وصحتها استعمالا والله أعلم وقال عياض الأشهر ما وقع في الصحيحين وهو  
توحيد الفعل مع الجمع قال سيويوه حذف اكتفاء بما ظهر تقول مثلاً قام قومك فلو تقدم الاسم لم  
يحذف فتقول قومك قام بل قاموا ومما يوجه ما وقع هنا أن يكون احدى عشرة بدل من الضمير  
في اجتماع النون على هذا ضمير لا حرف علامة أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل من هن  
فقبل احدى عشرة أو باضمارة عني وذ كر عياض أن في بعض الروايات احدى عشرة نسوة قال  
فان كان بالنصب احتياج الى اضمارة عني أو بالرفع فهو بدل من احدى عشرة ومنه قوله تعالى  
وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا قال الفارسي هو بدل من قطعناهم وليس بتمييز اه وقد جوز غيره  
أن يكون تمييزاً بأتاويل يطول شرحه ووقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عمر بن  
عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت نخرت بمال أبي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية وفيه  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكتي يا عائشة فاني كنت لك كآبي زرع لام زرع ووقع له سبب آخر  
فما أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسنده مرسل من طريق سعيد بن عفير عن القاسم بن  
الحسن عن عمرو بن الحرث عن الأسود بن جبر المغافري قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام فقال ما أنت بمنتهية يا جبراء عن ابنتي ان مثلي ومثلك  
كآبي زرع مع أم زرع فقالت يا رسول الله حدثنا عنهما فقال كانت قرية فيها احدى عشرة امرأة  
وكان الرجال خلوفا فقلن تعالين تذاكر أزواجنا بما فيهم ولا تكذب ووقع في رواية أبي معاوية عن  
هشام بن عروة عند أبي عوانة في صحيحه بلفظ كان رجل يكنى أبا زرع وامرأته أم زرع فتقول  
أحسن لي أبو زرع وأعطاني أبو زرع وأكرمني أبو زرع وفعل بي أبو زرع ووقع في رواية الزبير بن  
بكار دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي بعض نسائه فقال يخصني بذلك يا عائشة أنا  
لأ كآبي زرع لام زرع قلت يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع قال ان قرية من قرى اليمن كان  
بها بطن من بطون اليمن وكان منهن احدى عشرة امرأة وانهم خرجن الى مجلس فقلن تعالين  
فلنذاكر بعولنا بما فيهم ولا تكذب فيستفاد من هذه الرواية معرفة جهة قبيلتهن وبلادهن  
لكن وقع في رواية الهيثم انهن كن بمكة وأفاد أبو محمد بن حزم فيما نقله عياض انهن كن من  
خثعم وهو يوافق رواية الزبير انهن من أهل اليمن ووقع في رواية ابن أبي أوس عن أبيه انهن  
كن في الجاهلية وكذا عند النسائي في رواية عقبة بن خالد عن هشام وحكي عياض ثم النووي  
قول الخطيب في المهمات لا أعلم أحد اسمى النسوة المذكورات في حديث أم زرع الامن  
الطريق الذي أذكره وهو غريب جداً ثم ساقه من طريق الزبير بن بكار (قلت) وقد ساقه أيضاً  
أبو القاسم عبد الحكيم المذكور من الطريق المرسله التي قدمت ذكرها فإنه ساقه من طريق  
الزبير بن بكار بسنده ثم ساقه من الطريق المرسله وقال فذكر الحديث نحوه وسمى ابن دريد في  
الوشاح أم زرع عائكة ثم قال النووي وفيه معنى سياق الزبير بن بكار أن الثانية اسمها عمرة بنت

٢ قوله ابن عبد في نسخة  
أخرى عبودة

فتعاهدن وتعاقدن أن لا  
يكن من أخبار  
أزواجهن شيئاً قالت  
الاولى زوجي لحم جبل غث  
على رأس جبل لاسهل

عمرو واسم الثالثة حبي يضم المهمله وتشديد الموحدة مقصور بنت كعب والرابعة مهملد بنت  
أبي هزيمة والخامسة كبشة والسادسة هند والسابعة حبي بنت علقمة والثامنة بنت أوس  
ابن عبد ٣ والعاشر كبشة بنت الارقم ١٥ ولم يسم الاولى ولا التاسعة ولا أزواجهن ولا بنت  
أبي زرع ولا أمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبو زرع ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع  
وقد تبعه جماعة من الشراح بعده وكلامهم يوهم أن ترتيبهن في رواية الزبير كترتيب رواية  
الصحيحين وليس كذلك فإن الاولى عند الزبير هي التي لم يسمها هي الرابعة هنا والثانية في رواية  
الزبير هي الثامنة هنا والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا والرابعة عند الزبير هي الاولى هنا  
والخامسة عنده هي التاسعة هنا والسادسة عنده هي السابعة هنا والسابعة عنده هي الخامسة  
هنا والثامنة عنده هي السادسة هنا والتاسعة عنده هي الثانية هنا والعاشر عنده هي الثالثة  
هنا وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتيبهن ولا ضير في ذلك ولا أثر للتقديم والتأخير فيه  
اذ لم يقع تسميتهن نعم في رواية سعيد بن سلمة مناسبة وهي سياق الخمسة اللاتي ذمن أزواجهن على  
حدة والخمسة اللاتي مدحن أزواجهن على حدة وسأشير إلى ترتيبهن في الكلام على قول  
السادسة هنا وقد أشار إلى ذلك في قول عروة عند ذكر الخامسة فهو لا خمس يشكون وانما  
نبت على رواية الزبير بخصوصها لما فيها من التسمية مع المخالفة في سياق الاعداد فيظن من  
لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عمرة بنت عمرو هي التي قالت زوجي لأبث خبره  
وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس مس أرنب وهكذا الخ فللتنبية عليه فائدة من هذه  
الحديثية (قوله فتعاهدن وتعاقدن) أي ألزمن أنفسهن عهدا وعقدن على الصدق من  
ضما نهن عقدا (قوله أن لا يكن) في رواية أبي أويس وعقبه أن يتصدقن بينهن ولا  
يكنن وفي رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني أن ينعن أزواجهن ويصدقن وفي رواية الزبير  
فتبايعن على ذلك (قوله قالت الاولى زوجي لحم جبل غث) بفتح المعجمة وتشديد المثلثة ويجوز  
جره صفة للجمل ورفع صفة اللحم قال ابن الجوزي المشهور في الرواية الخفض وقال ابن ناصر  
الجيد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره والغث الهزيل الذي يستغث من هزاله أي يستترك  
ويستكره مأخوذ من قولهم غث الجرح غثا وغنيثا إذا سال منه القبيح واستغنه صاحبه ومنه  
أغث الحديث ومنه غث فلان في خلقه وكثرا استعماله في مقابلة السمين فيقال للحديث المختلط  
فيه الغث والسمين (قوله على رأس جبل) في رواية أبي عبيدو الترمذي وعرو وفي رواية الزبير بن  
بكار وعرو هي أوفق للسجع والاول ظاهر أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي إليه  
والوعث بالمثلثة الصعب المرتقي بحيث توحل فيه الاقدام فلا يتخلص منه ويشق فيه المشي ومنه  
وعث السفر (قوله لاسهل) بالفتح بلا تنوين وكذا ولا سمين ويجوز فيهما الرفع على خبر مبتدا  
مضمر أي لاهوسهل ولا سمين ويجوز الجر على أنها صفة جبل وجبل ووقع في رواية عقبه بن  
خالد عن هشام عند النسائي بالنصب منونا فيهما لاسهلا ولا سميئا وفي رواية عمر بن عبد الله  
ابن عروة عنده لا بالسمين ولا بالسهل قال عياض أحسن الواجهة عند الرفع في الكلمتين من  
جهة سياق الكلام وتصح المعنى لاسن جهة تقويم اللفظ وذلك أنها أودعت كلامها تشبيه شيئين  
بشيئين شبهت زوجها باللحم الغث وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر ثم فسرت ما أجملت فكانها



قالت لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لا خذا اللحم ولو كان هن بلان الشئ المزهود فيه قد يؤخذ  
 اذا وجد بعير نصب ثم قالت ولا اللحم ممين فيتحصل المشقة في صعود الجبل لاجل تحصيله (قوله  
 فيرتقى) أى فيصعد فيه وهو وصف الجبل وفي رواية للطبراني لاسهل فيرتقى اليه (قوله ولا ممين  
 فينتقل) في رواية أبي عبيد فينتقى وهذا وصف اللحم والاول من الانتقال أى أنه لهزاله  
 لا يرغب أحد فيقلبه فينتقل اليه يقال انتقلت الشئ أى نقلته ومعنى ينتقى ليس له نقي يستخرج  
 والنقي المخ يقال نقوت العظم ونقيته واتقيته اذا استخرجت مخه وقد كثر استعماله في اختصار  
 الجيد من الردي قال عياض أرادت أنه ليس له نقي فيطلب لاجل ما فيه من النقي وليس المراد أنه  
 فيه نقي يطلب استخراجا قالوا آخر ما يبقى في الجمل مخ عظم المفاصل ومخ العين واذا نفذ لم يبق  
 فيه خير قالوا وصفته بقله الخير وبعده مع القلة فشبهته باللحم الذى صغرت عظامه عن النقي  
 وخبث طعمه ويرى مع كونه في مرتقى يشق الوصول اليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله اليه  
 مع توferدوى أكثر الناس على تناول الشئ المبذول مجانا وقال النووى فسر الجهور بأنه  
 قليل الخير من أوجه منها كونه كالحم الجبل لا لحم الضأن مثلا ومنها أنه مع ذلك مهزول ردى  
 ويؤيده قول أبي سعيد الضرير ليس في اللحوم أشد غناثة من لحم الجبل لأنه يجمع خبث الطعم  
 وخبث الريح ومنها أنه صعب تناول لا يوصل اليه الا بمشقة شديدة وذهب الخطابي الى  
 أن تشبيهها بالجبل الوعر إشارة الى سوء خلقه وأنه يترفع ويتكبر ويسمو بنفسه فوق موضعها  
 فيجمع الجمل وسوء الخلق وقال عياض شبهت وعورة خلقه بالجبل وبعده خيره ببعده اللحم  
 على رأس الجبل والزهديما يرجى منه مع قلته وتعدده بالزهد في لحم الجمل الهزيل فاعطت  
 التشبيه حقه ووقته قسطه (قوله قالت الثانية زوجى لأبث خبره) بالموحدة ثم المثلثة وفي  
 رواية حكاه عياض أثبت بالنون بدل الموحدة أى لا أظهر حديثه وعلى رواية النون فرادها  
 حديثه الذى لا خيره فيه لأن النث بالنون أكثر ما يستعمل في الشر ووقع في رواية للطبراني  
 لأنهم نون وميم من النعمة (قوله انى أخاف أن لأذره) أى أخاف أن لا أثر له من خبره شيئا  
 فالضمير للخبر أى أنه لطوله وكثرته ان بد أنه لم أقدر على تكميله فاكنتف بالاشارة الى معايه  
 خشية أن يطول الخطب بايراد جميعها ووقع في رواية عباد بن منصور عند النساء أخشى  
 أن لأذره من سوء وهذا تفسير ابن السكيت ويؤيده أن في رواية عقبه بن خالد انى أخاف  
 أن لأذره أذكره وأذكر بحجره وبحجره وقال غيره الضمير لزوجها وعليه يعود ضمير بحجره وبحجره  
 بلاشك كأنها خشيت اذا ذكرت ما فيه أن يبلغه فيفارقه فكأنها قالت أخاف أن لا أقدر على  
 تركه لعلاقته به وأولادى منه وأذره بمعنى أفارقه فاكنتف بالاشارة الى أن له معائب وفاء بما  
 التزمته من الصدق وسكت عن تفسيرها لله معنى الذى اعتذرت به ووقع في رواية الزبير  
 زوجى من لأذكره ولا أثبت خبره والاول أليق بالجمع (قوله بحجره وبحجره) بضم أوله وفتح الجيم  
 فيهما الاول بعين مهيمة والثاني بموحدة جمع بحجره وبحجره بضم ثمسكون فالبحر قد  
 العصب والعروق في الجسد حتى تصير نائمة والبحر منلها الا أنها محتصة بالتى تكون في  
 البطن قاله الاسمعي ونسبه وقال ابن الاعرابى البحرة نفخة في الظهر والبحرة نفخة في السرة  
 وقال ابن أبي أويس البحر العقد التى تكون في البطن واللسان والبحر العيوب وقيل البحر

فيرتقى ولا ممين فينتقل  
 قالت الثانية زوجى لأبث  
 خبره انى أخاف أن لأذره  
 ان أذكره أذكر بحجره وبحجره

في الجنب والبطن والجبر في السرة هذا أصلهما ثم استعملتا في الهموم والاحزان ومنه قول علي بن يوم الجبل أشكو إلى الله عجزى ويجزى وقال الأصمعي استعمال في المعاييب وبه جزم ابن حبيب وأبو عبيد الهروي وقال أبو عبيد بن سلام ثم ابن السكيت استعمال فيما يكتمه المرء ويخفيه عن غيره وبه جزم المبرد قال الخطابي أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره الكامنة قال ولعله كان مستورا الظاهر ردى الباطن وقال أبو سعيد الضرير عنت أن زوجها كثيرا المعاييب متعقد النفس عن المكارم وقال الاخفش العجز العقد تكون في سائر البدن والجبر تكون في القلب وقال ابن فارس يقال في المنسل أفضيت إليه بجري ويجري أي بامرئ كله (قوله قالت الثالثة زوجي العشنق) يفتح المهمة ثم المججمة وتشديد النون المفتوحة وآخره فاف قال أبو عبيد وجاعة هو الطويل زاد الثعالبي المذموم الطول وقال الخليل هو الطويل العنق وقال ابن أبي أويس الصقر من الرجال المقدم الجري وحكي ابن الأثير عن ابن قتيبة أنه قال هو القصير ثم قال كأنه عنده من الاضداد قال ولم أره لغيره انتهى والذي يظهر أنه تصحيف عليه بما قال ابن أبي أويس قاله عياض وقد قال ابن حبيب هو المقدم عن ما يريد النشر في أموره وقيل السبي الخلق وقال الأصمعي أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير نفع وقال غيره هو المستكره الطول وقيل ذمته بالطول لأن الطول في الغالب دليل السفه وعلل بعد الدماغ عن القلب وأغرب من قال مدحته بالطول لأن العرب تمدح بذلك وتعقب بأن سياقها يقتضي أنها ذمته وأجاب عنه ابن الأثير باحتمال أن تكون أرادت مدح خلقه وذم خلقه فكانها قالت له منظر بلا مخبر وهو محتمل وقال أبو سعيد الضرير الصحيح أن العشنق الطويل النجيب الذي يملك أمر نفسه ولا تحكم النساء فيه بل يحكم فيهن بما شاء من زوجه تها به أن تنطق بحضرة فهي تسكت على مضض قال الزمخشري وهي من الشكاية البليغة انتهى ويؤيده ما وقع في رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة في آخره وهو على حد السنن المذلق بفتح المججمة وتشديد اللام أي المجرى بوزنه ومعناه تشبيري إلى أنها منسه على حذر ويحتمل أن تكون أرادت بهذا أنه أوجب لا يستقر على حال كالسنن الشديد الحدة (قوله ان أنطق أطلق وان أسكت أعلق) أي ان ذكرت عيوبه فيبلغه طلقى وان سكت عنها فاعنده معلقة لا ذات زوج ولا أي كما وقع في تفسير قوله تعالى فتذروها كالمعلقة فكانها قالت أنا عنده لا ذات بعل فاتقع به ولا مطلقة فاتفرغ لغيره فهي كالمعلقة بين العلو والسفل لا تستقر باحدهما هكذا نوارده عليه أكثر الشراح بعد الأبي عبيد وفي الشق الثاني عندي نظر لأنه لو كان ذلك مرادها لا نطقت ليطلقها فتستريح والذي يظهر لي أيضا أنها أرادت وصف سوء حالها عنده فأشارت إلى سوء خلقه وعدم احتمالها لكلامها ان شكت له حالها وأنها تعلم أنها متى ذكرت له شيئا من ذلك يادر إلى طلاقها وهي لا تؤثر ظليمة لمحبتها فيه ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة إلى أنها ان سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالمعلقة التي لا ذات زوج ولا أي ويحتمل أن يكون قولها أعلق مشتقا من علاقة الحب أو من علاقة الوصلة أي ان نطقت طلقني وان سكنت استمر بي زوجة وأنا لا أؤثر ظليمة لي فلذلك أسكت قال عياض أو ضمت بقولها على حد السنن المذلق مرادها بقولها قبل ان أسكت أعلق وان أنطق أطلق أي أنها ان حدثت عن السنن سقطت فهلكت وان استمرت عليه

قالت الثالثة زوجي العشنق  
ان أنطق أطلق وان أسكت  
أعلق

أهلكها (قوله قالت الرابعة زوجي كليل تهامة لآخر ولا قرو ولا مخافة ولا سامة) بالفتح بغير تنوين مبنية مع لا على الفتح وجاء الرفع مع التنوين فيها وهي رواية أبي عبيد قال أبو البقاء وكان أشبع بالمعنى أى ليس فيه حرف هو اسم ليس وخبرها محذوف قال ويقويه ما وقع من التكرير كذا قال وقد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح في الجميع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تعالى لا يسع فيه ولا خلة ولا شفاعة ومثل فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي ولا يرد بدل ولا قر زاد في رواية الهيثم ولا خامه بالخاء المعجمة أى لا ثقل عنده تصف زوجها بذلك وأنه لين الجانب خفيف الوطأة على صاحب ويحتمل أن يكون ذلك من بقية صفة الليل وفي رواية الزبير بن بكار والغيث غيث عمامة قال أبو عبيد أرادت أنه لا شرف فيه يخاف وقال ابن الأبارى أرادت بقولها ولا مخافة أى أن أهل تهامة لا يخافون لتحصنهم بحبالها وأرادت وصف زوجها بأنه حامي الذمار مانع لداره وجاره ولا مخافة عنده من يأوى إليه ثم وصفته بالجود وقال غيره قد ضربوا المثل بليل تهامة في الطيب لأنها بلاد حارة في غالب الزمان وليس فيها رياح باردة فإذا كان الليل كان وهج الحر ساكنا في طيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار فوصفت زوجها بمجمل العشرة واعتدال الحال وسلامة الباطن فكانت أفعالها لا أذى عنده ولا مكروه وإنما أمنت منه فلا أخاف من شره ولا ملل عنده فيسألم من عشرين أو ليس بسئ الخلق فأسام من عشرينه فأنا الذئبة العيش عنده كلذة أهل تهامة بليلهم المعتدل (قوله قالت الخامسة زوجي ان دخل فهد وان خرج أسد ولا يسأل عما عهد) قال أبو عبيد فهد بفتح الفاء وكسر الهمزة مشتق من الفهد وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له وقال ابن حبيب شبهته في لينه وغفلته بالفهد لأنه يوصف بالحياء وقلة الشر وكثرة النوم وقوله أسد بفتح الالف وكسر السين مشتق من الاسد أى يصير بين الناس مثل الأسد وقال ابن السكيت تصفه بالنشاط في الغزو وقال ابن أبي أويس معناه ان دخل البيت وثب على وتوب الفهد وان خرج كان في الاقدام مثل الاسد فعلى هذا يحتمل قوله وثب على المدح والزم فالأول تشير الى كثرة جماعه لها اذا دخل فينطوى تحت ذلك تمدحها بانها محبوبة لديه بحيث لا يصبر عنها اذا رآها والزم اما من جهة أنه غلظ الطبع ليست عنده مداعة ولا ملاعبة قبل الواقعة بل يثب وثوبا كالوحش أو من جهة أنه كان سئ الخلق يبطش بها ويضربها واذا خرج على الناس كان أمره أشد في الجراءة والاقدام والمهابة كالأسد قال عياض فيه مطابقة بين خرج ودخل لفظة وبين فهد وأسد معنوية ويسمى أيضا المقابلة وقولها ولا يسأل عما عهد يحتمل المدح والزم أيضا فالمدح بمعنى أنه شديد الكرم كثير التغاضي لا يتفق ما ذهب من ماله واذا جاء بشئ لبيته لا يسأل عنه بعد ذلك أولا يلتفت الى ما يرى في البيت من المعاييب بل يسامح ويغضي ويحتمل الزم بمعنى أنه غير مبال بحالها حتى لو عرف أنها مريضة أو معوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شئ من ذلك ولا يتفقد حال أهل ولا يبتغيه بل ان عرضت له بشئ من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب وأكثر الشراح شرحوه على المدح فالتبشير بالفهد من جهة كثرة التكرم أو الوثوب وبالاسد من جهة الشجاعة وعدم السؤال من جهة المسامحة وقال عياض جملة الاكثر على الاشتقاق من خلق الفهد اما من جهة قوة وثوبه واما من كثرة

قالت الرابعة زوجي كليل  
تهامة لآخر ولا قرو ولا مخافة  
ولا سامة قالت الخامسة  
زوجي ان دخل فهد  
وان خرج أسد ولا يسأل  
عما عهد

نومه ولهذا ضربوا المثل به فقالوا أنوم من فهذا قال ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه لانهم قالوا في المثل أيضاً كسب من فهذا وأصله ان الفهود الهرمة تجتمع على فهد منها فتي فتصيد عليها كل يوم حتى يشبعها فكذا قالوا اذا دخل المتزل دخل معه بالكسب لاهله كما يجي الفهد لمن يلوذ به من الفهود الهرمة ثم لما كان في وصفها له بخلق الفهد ما قد يحتمل الذم من جهة كثرة النوم رفعت اللبس بوصفها له بخلق الاسد فافضحت ان الاول صبيحة كرم وزناهة شمائل ومساحة في العشرة لاصحية جبن وجور في الطبع قال عياض وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع في رواية الزبير بن بكار فقال اذا دخل اسد واذا خرج فهد فان كان محفووظا فعناه انه اذا خرج الى مجلسه كان على غاية الرزانة والوقار وحسن السميت أو على الغاية من تحصيل الكسب واذا دخل منزله كان متفضلاً مواسياً لان الاسد يوصف بأنه اذا اقترب من فهد فريسته بعضا وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عليها وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره ولا يرفع اليوم لغدي يعني لا يدخل ما حصل عنده اليوم من أجل الغد فكانت بذلك عن غاية جوده ويحتمل أن يكون المراد انه يأخذ بالحزم في جميع أموره فلا يؤخر ما يجب عمله اليوم الى غده (قوله) قالت السادسة زوجي أن كل لف وان شرب اششف وان اضطجع التف ولا يوبلج الكف ليعلم البث

البث في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي اذا كل اقنف وفيه واذا نام بدل اضطجع وزاد واذا ذبح اغتث أي تحرى الغث وهو الهزيل كما تقدم في شرح كلام الاولى وفي رواية للطبراني ولا يدخل بدل يوبلج واذا رقد بدل اضطجع وفي رواية الترمذي والطبراني فيعلم بالقام بدل اللام في رواية غيره والمراد باللف الاكثار منه واستقصاؤه حتى لا يترك منه شيئاً وقال أبو عبيد الا كنار مع التخليط يقال لف الكتيبة بالآخرى اذا خلطها في الحرب ومنه اللقيف من الناس فأرادت أنه يخلط صنوف الطعام من نهمته وشهره ثم لا يبقى منه شيئاً وحكي عياض رواية من رواه روف بالراء بدل اللام قال وهي بمعناها ورواية من رواه اقتف بالقاف قال ومعناه التجميع قال الخليل قفاف كل شيء جماعه واستيعابه ومنه سميت القفة لجمعها ما وضع فيها والاشتقاق في الشرب استقصاؤه مأخوذ من الشفافة بالضم والتخفيف وهي البقية تبقى في الاناء فاذا شربها الذي شرب الاناء قيل اششفها ومنهم من رواها بالمهملة وهي بمعناها وقوله الف أي رقد ناحية وتلف بكسائه وحده وانقبض عن أهله اعراض فهي كتيبة حزينة لذلك ولذلك قالت ولا يوبلج الكف ليعلم البث أي لا يعيده ليعلم ما هي عليه من الحزن فيزيله ويحتمل أن تكون أرادت أنه ينام نوم العاجز الفشل الكسل والمراد بالبث الحزن ويقال شدة الحزن ويطلق البث أيضاً على الشكوى وعلى المرض وعلى الامر الذي لا يصبر عليه فأرادت أنه لا يسأل عن الامر الذي يقع اهتمامه بوصفته بقوله الشفقة عليها وانه أن لوراها عليه لم يدخل يده في ثوبها لئلا يفقد خبرها كعادة الاجانب فضلا عن الأزواج وهو كناية عن ترك الملاعبة أو عن ترك الجماع كما سأل وقد اختلفوا في هذا فقال أبو عبيد كان في جسدها عيب فكان لا يدخل يده في ثوبها لئلا يمس ذلك العيب لئلا يشق عليها فحدثه بذلك وقد تعقبه كل من جاء بعده الا النادر وقالوا انما شكك منه وذمته واستقصرت حظها منه ودل على ذلك قولها قبل واذا اضطجع التف كما أنها قالت انه يتجنبها ولا يديها منه ولا يدخل يده في جنبها فيمسها ولا يمسها ولا يكون منه ما يكون من

قالت السادسة زوجي ان  
أكل لف وان شرب اششف  
وان اضطجع التف ولا يوبلج  
الكف ليعلم البث

الرجال فيعلم بذلك محبتها له وحرزها القلة تحفظها منه وقد جعت في وصفها له بين اللوم والجل والنهمة والمهانة وسوء العشرة مع أهله فان العرب تدم بكثرة الاكل والشرب وتمتدح بقلتهم وما وبكثرة الجماع لدلالتهما على صحة الذكورية والفعولية واتصرا بن الانبارى لابي عبيد فقال لا مانع من أن تجمع المرأة بين مثالب زوجها ومناقبه لانهم كن تعاهدن أن لا يكتبن من صفاتهن شيئا فنهن من وصفت زوجها بالخير في جميع أموره ومنهن من وصفته بضد ذلك ومنهن من جعت وارتضى القرطبي هذا الانتصار واستدل عباس للجمهور بما وقع في رواية سعيد بن سلمة عن أبي الحسام أن عرودة ذكر هذه في الخمس اللاتي يشكون أزواجهن فانه ذكر في روايته الثلاث المذكورات هنا أولا على الولاء ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهي خامسة عنده والسابعة رابعة قال ويؤيد أيضا قول الجمهور كثرة استعمال العرب لهذه الكتابة عن ترك الجماع والملاعبة وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عمرو بن العاص مع زوج ابنته عبد الله ابن عمرو حيث سألهما عن حالهما مع زوجها فقالت هو كخير الرجال من رجل لم يفتش لنا كنفنا وسبق أيضا في حديث الافك قول صفوان بن المعطل ما كشفت كنف أختي قط فعبير عن الاشتغال بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء ويحتمل أن يكون معنى قولها ولا يوجب الكنف كناية عن ترك تفقده أمورها وماتهم به من مصالحها وهو كقولهم لم يدخل يده في الأمر أي لم يستغل به ولم يتفقده وهذا الذي ذكره احتمالا لاجرم معناه ابن أبي أوس فانه قال معناه لا ينظر في أمر أهله ولا يبالي أن يجوعوا وقال أحمد بن عبيد بن ناصح معناه لا يتفقده أمورى ليعلم ما كرهه فزيده يقال ما أدخل يده في الأمر أي لم يتفقده (قوله) قالت السابعة زوجي غيباء أو غيباء كذا في الصحيحين بفتح المجهمة بعدها تحتانية خفيفة ثم أخرى بعد الالف الاولى والتي بعدها بهملة وهو شئ من راوى الخبر عيسى بن يونس وقد صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحمد بن حنبل عنه ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي غيباء بمعجمة بغير شك والغيباء الطباقة الاحق الذي ينطبق عليه أمره وقال أبو عبيد الغيباء بالمهملة الذي لا يضرب ولا يلحق من الابل وبالمعجمة ليس بشئ والطباقة الاحق القدم وقال ابن فارس الطباقة الذي لا يحسن الضراب فعلى هذا يكون تأكيدها لاختلاف اللفظ كقولهم بعدا وسحقا وقال الداودي قوله غيباء بالمعجمة ما خوذ من الغي بفتح المجهمة وبالمهملة ما خوذ من الغي بكسر المهملة وقال أبو عبيد الغيباء بالمهملة العبي الذي تعييه مباضعة النساء وأراه بالغة من الغي في ذلك وقال ابن السكيت هو الغي الذي لا يهتدى وقال عباس وغيره الغيباء بالمعجمة يحتمل أن يكون مشتقا من الغيباء وهو كل شيء أطل الشخص فوق رأسه فكأنه مغطى عليه من جهله وهذا الذي ذكره احتمالا لاجرم به الزمخشري في الفائق وقال النووي قال عباس وغيره غيباء بالمعجمة صحيح وهو ما خوذ من الغيباء وهي الطلبة وكلما أطل الشخص ومعناه لا يهتدى الى مسلك أو انها وصفته بقل الروح وأنه كالظل المستكاثف الظلمة الذي لا اشراق فيه أو انها أرادت أنه غطيت عليه أموره أو يكون غيباء من الغي وهو الانهمال في الشر أو من الغي الذي هو الخيبة قال تعالى فسوف يلقون غيا وقال ابن الاعراب الطباقة المطبق عليه حقا وقال ابن دريد الذي تنطبق عليه أموره وعن الجاحظ الثقيل الصدر عند الجماع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرفع سفله عنها وقد ذمت امرأه القيس فقالت

قالت السابعة زوجي  
غيباء أو غيباء طباقة كل  
دأله دأه شجرك أو فلك أو  
جمع كلاك

له ثقل الصدر وخفيف العجز سريع الارقاة بطي الالافاة قال عياض ولا منافاة بين وصفها له بالعجز عند الجماع وبين وصفها بثقل الصدر فيه لاحتمال تنزله على حالتين كل منهما مذموم أو يكون اطباق صدره من جلة عصبه وعجزه وتعاطيه ما لا قدرة له عليه لكن كل ذلك يرد على من فسر عياضاً بأنه العنسين وقوله اكل داءه أى كل شئ تفرق في الناس من المعاييب موجود فيه وقال الزمخشري يحتمل أن يكون قولها له داء خبر الكل أى أن كل داء تفرق في الناس فهو فيه ويحتمل أن يكون له صفة الداء داء خبر لكل أى كل داء فيه في غاية التناهي كما يقال ان زيد الزيد وان هذا القرس لقرص قال عياض وفيه من لطيف الوحي والاشارة الغاية لانه انطوى تحت هذه الكلمة كلام كثير وقولها شجك بمجمة أوله وجيم تنزله أى جرحك في رأسك وجراحات الرأس تسمى شجاجاً وقولها أوفك بفاء ثم لام تنزله أى جرح جسدك ومنه قول الشاعر  
 بهن فلول \* أى ثم جمع ثلمة ويحتمل أن يكون المراد نزج منك كل ما عندك أو كسر لك بسلطة لسانه وشدة خصومته زاد ابن السكيت في روايته أو بجك بموحدة ثم جيم أى طعنك في جراحاتك فشقها والبعش القرحه وقيل هو الطعنة وقولها أوجع كلالك وقع في رواية الزبيران حدثه سبك وان ما رزحته فلك والاجع كلالك وهي توضح أن أوفى رواية الاصيلي للتقسيم لا للتخير وقال الزمخشري يحتمل أن تكون أرادت أنه ضروب للنساء فاذا ضرب أماً أن يكسر عظماً أو يشج رأساً أو يجمعهما قال ويحتمل أن يريد بالفضل الطرد والابعاد وبالشيخ الكسر عند الضرب وان كان الشيخ انما يستعمل في جراحة الرأس قال عياض وصفته بالحقق والتناهي في سوء العشرة وجمع النقائص بأن يعجز عن قضا وطرها مع الاذى فاذا حدثت سبها واذا ما رزحته شجها واذا أغضبه كسر عضو من أعضائها وشق جلد لها وأغار على مالها أوجع كل ذلك من الضرب والجرح وكسر العضو وموجع الكلام وأخذ المال (قوله) قالت الثامنة زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرب (زاد الزبير في روايته وأنا أغلبه والناس يغلب وكذا في رواية عقبه عند النسائي وفي رواية عمر عنده وكذا الطبراني لكن بلفظ ونعليه بنون الجمع والارنب دويبة لينة المس ناعمة البرجد والارنب بوزن الارنب لكن أوله زاي وهو نبت طيب الريح وقيل هو شجرة عظيمة بالشام يجبل ابلان لا تنزلها ورق بين الخضرة والصفرة كذا ذكره عياض واستنكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات وقيل هو حشيشة دقيقة طيبة الرائحة وليست ببلاد العرب وان كانوا ذكروها قال الشاعر

يا باني أوت وفولك الاشنب \* كما تذاثر عليه الزرب

وقيل هو الزعفران وليس بشئ واللام في المس والريح نائبة عن الضمير أى مسه وريحه أوفيهما حذف تقديره الريح منه والمس منه كقولهم السمن منوان درهم وصفته بأنه ابن الجسد ناعمة ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن حسن خلقه ولين عريكته بأنه طيب العرق لكثرة نطاقة واستعماله الطيب نظراً ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن طيب حديثه أو طيب الشئ عليه به لجمل معاشرته وأما قولها وأنا أغلبه والناس يغلب فوصفته مع جميل عشرته لها وصبره عليها بالشجاعة وهو كما قال معاوية يغلبن الكرام ويغلبن اللثام قال عياض هذا من التشبيه بغير أداة وفيه حسن المناسبة والموازاة والتشجيع وأما قولها والناس يغلب ففيه نوع من

قالت الثامنة زوجي المس  
 مس أرنب والريح ريح  
 زرب



البديع يسمى التسميم لأنها لو اقتصرت على قولها وأبناؤه لظن أنه جبان ضعيف فلما قالت والناس يغلب دل على أن غلبها أباه وانما هو من كرم سبحانه فتمت بهذه الكلمة المبالغة في حسن أوصافه (قوله) قالت التاسعة زوجي رفيع العمد طويل النجاد عظيم الرمد قريب البيت من الناد (زاد الزبير بن بكار في روايته لا يشبع ليله يضاف ولا ينام ليله يخاف وصفته بطول البيت وعلوه فان بيوت الاشراف كذلك يعالونها ويضربونها في المواضع المرتفعة ليقصدهم الطارقون والوافدون فطول بيوتهم امان زيادة شرفهم وطول قاماتهم وبيوت غيرهم قصار وقد لهج الشعراء بمدح الاول ودم الثاني كقوله \* قصار البيوت لا ترى صهواتها \* وقال آخر اذا دخلوا بيوتهم أكبوا \* على الركبات من قصر العمد

ومن لازم طول البيت أن يكون متسعاً فيدل على كثرة الخاشية والغاشية وقيل كنت بذلك عن شرفه ورنجة قدره والنجاد بكسر النون وجيم خفيفة جمالة السيف تريد أنه طويل القامة يحتاج الى طول نجاهه وفي ضمن كلامها أنه صاحب سيف فاشارت الى شجاعته وكانت العرب تتمدح بالطول وتذم بالقصر وقولها عظيم الرمد تعني أن نارقها للاضياف لا تطفئ لتهتدي الضيفان اليها فيصير رمد النار كثير لذلك وقولها قريب البيت من الناد وقعت عليها بالسكون لمواخاة السجع والنادى والنسدى مجلس القوم وصفته بالشرف في قومه فهم اذا تفاوضوا واشتوروا في أمر أو اجلسوا قريبا من بيته فاعتمدوا على رأيه وامتلأوا أمره وأنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل لقاءه ويكون أقرب الى الوارد وطالب القرى قال زهير

يسط البيوت لكي يكون مظنة \* من حيث توضع جفنة المسترفد

ويحتمل أن تريد أن أهل النادى اذا أتوه لم يصعب عليهم لقاءه لكونه لا يحتجب عنهم ولا يتباعد منهم بل يقرب ويتلقاهم ويأدركهم وضمه من يتوارى بطراف الخلل واغوار المنازل ويبعد عن سمم الضيف لتلايهتدوا الى مكانه فاذا استبعدوا موضع صدوا عنه ومالوا الى غيره ومحصل كلامها أنها وصفته بالسيادة والكرم وحسن الخلق وطيب المعاشرة (قوله) قالت العاشرة زوجي مالك ومالك مالك خير من ذلك له ابل كثيرات المبارك قليلات المسارح واذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هوالك) وقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي والزبير المبارك بدل المبارك وفي رواية أبي يعلى المزاهر بصيغة الجمع وعند الزبير الضيف بدل المزهر والمبارك بفتحين جمع مبرك وهو موضع نزول الابل والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لترعى فيه والمزهر بكسر الميم وسكون الزاى وفتح الهاء آله من آلات اللهو وقيل هي العود وقيل دف مربع وأنكر أبو سعيد الضير بنفسه المزهر بالعود فقال ما كانت العرب تعرف العود الا من خالط الحضر منهم وانما هو بضم الميم وكسر الهاء وهو الذي يوقد النار فيزهرها للضيف فاذا سمعت الابل صوته ومعهم النار عرفت أن ضيفا طرق فبقيت الهلاك وتعبه عياض بأن الناس كلهم روه بكسر الميم وفتح الهاء ثم قال ومن الذي أخبره أن مالك المذكور لم يخالط الحضر ولا سماع مع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث انهن كن من قرية من قرى اليمن وفي الاخرى انهن من أهل مكة وقد كثرت المزهر في أشعار العرب جاهليتها واسلامها بدويها وحضرها اه ويرد عليه أيضا ورود بصيغة الجمع فانه بعينه للالة ووقع في رواية يعقوب

قالت التاسعة زوجي رفيع العمد طويل النجاد عظيم الرمد قريب البيت من الناد قالت العاشرة زوجي مالك ومالك مالك خير من ذلك له ابل كثيرات المبارك قليلات المسارح واذا سمعن صوت المزهر أيقن انهن هوالك

ابن السكيت وابن الانباري من الزيادة وهو امام القوم في المهالك فجمعت في وصفها له بين  
الثروة والكرم وكثرة القرى والاستعداد له والمبالغة في صفاته ووصفته أيضا مع ذلك بالشجاعة  
لان المراد بالمهالك الحروب وهو لثقتة بشجاعته يتقدم رفقة وقيل أرادت أنه هاد في السبيل  
الخفية عالم بالطرق في البسداء فالمراد على هذا بالمهالك المفاوز والاول أليق والله أعلم وما في قولها  
وما مالك استقهامية يقال للتعظيم والتعجب والمعنى وأي شيء هو مالك ما أعظمه وأكرمه وتكرير  
الاسم أدخل في باب التعظيم وقولها مالك خير من ذلك زيادة في الاعظام وتفسير لبعض الابهام  
وأنه خير مما أشير اليه من ثناء وطيب ذكر وفوق ما اعتقد فيه من سودد وغر وهو أجل من أصفه  
لشهرة فضله وهذا بناء على أن الإشارة بقولها ذلك الى ما تعتقده فيه من صفات المدح ويحتمل  
أن يكون المراد مالك خير من كل مالك والتعميم يستفاد من المقام كما قيل مرة خير من جرادة أي  
كل مرة خير من كل جرادة وهذا اشارة الى ما في ذهن المخاطب أي مالك خير مما في ذهنك من  
مالك الاموال وهو خير مما أصفه به ويحتمل أن تكون الإشارة الى ما تقدم من الشناء على  
الذين قبله وأن مالكاً أجمع من الذين قبله لخصال السيادة والفضل ومعنى قولها قليلات المسارح  
أنه لاستعداده للضيقات بها لا يوجه منهن الى المسارح الا قليلا ويترك سائرهن بقائه فان  
فاجاه ضيف وجد عنده ما يقربه به من لحومها وألبانها ومنه قول الشاعر

حبسنا ولم نسرح لكي لا يلومنا \* على حكمه صبرا معودة الحبس

ويحتمل أن تريد بقولها قليلات المسارح الإشارة الى كثرة طروق الضيقان فالיום الذي يطرقه  
الضيف فيه لا تسرح حتى يأخذ منها حاجته للضيقات واليوم الذي لا يطرقه فيه أحد أو يكون  
هو فيه غائبا تسرح كلها فأيام الطروق أكثر من أيام عدمه فهي لذلك قليلات المسارح وبهذا  
يندفع اعتراض من قال لو كانت قليلات المسارح لكانت في غاية الهزال وقيل المراد بكثرة  
المبارك أنها كثيرا ما تشارك قلب ثم تترك فتكثر مباركها لذلك وقال ابن السكيت ان المراد  
أن مباركها على العطايا والجمالات وأداء الحقوق وقرى الاضياف كثيرة وانما يسرح منها ما فضل  
عن ذلك فالخاصل أنها في الاصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة ثم اذا سرحت صارت  
قليلة لاجل ما ذهب منها وأما رواية من روى عظيمات المباركة فيحتمل أن يكون المعنى أنها  
من سمها وعظم جنتها تعظم مباركها وقيل المراد أنها اذا بركت كانت كثيرة لكثرة من ينضم  
اليها من يلمس القرى واذا سرحت سرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة لذلك ويحتمل أن  
يكون المراد بقله تسارحها قلة الامكنة التي ترضى فيها من الأرض وأنها لا تمكن من الرعى  
الا بقرب المنازل لئلا يشق طلبها اذا احتيج اليها ويكون ما قرب من المنزل كثيرا لخصب لئلا تهزل  
ووقع في رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني أبو مالك ومأبو مالك ذوابل كثيرة المسالك قليلة المباركة  
قال عياض ان لم تكن هذه الرواية وهذا المعنى أنها كثيرة في حال رعيها اذا ذهبت قليلة  
في حال مباركها اذا قامت لكثرة ما ينحرم منها وما يسلك منها فيه من مسالك الجود من رقدوم معونة  
وجل وحالة ونحو ذلك وأما قولها أيقن انهن هو لك فالمعنى انه لما كثرت عادته بنحر الابل لقرى  
الضيقات ومن عادته أن يسقيهم ويلهيهم أو يلفظهم بالغناء مبالغة في الفرح بهم صارت الابل اذا  
سمعت صوت الغناء عرفت أنها تنحر ويحتمل أنها لم تردفهم الابل لهلاكها ولكن لما كان ذلك

يعرفه من يعقل أضيف إلى الأبل والاقول أولى (قوله قالت الحادية عشرة) قال النووي وفي بعض النسخ الحادي عشرة وفي بعضها الحادية عشر والصحيح الأول وفي رواية الزبير وهي أم زرع بنت أكميل بن ساعدة (قوله زوجي أبو زرع) في رواية النسائي نكحت أبا زرع (قوله فما أبو زرع) في رواية أبي ذر وما أبو زرع وهو المحفوظ للاكثر زاد الطبراني في رواية صاحب نعم وزرع (قوله أناس) بفتح الهمزة وتخفيف الون وبعد الألف مهملة أي حركة (قوله من حلى) بضم المهملة وكسر اللام (أذني) بالثنية والمراد أنه ملا أذنيها بما جرت عادة النساء من التحلي به من قرط وشنف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك وقال ابن السكيت أناس أي أثقل حتى تدلى واضطرب والنوس حركة كل شيء متدل وقد تقدم حديث ابن عمر أنه دخل على حفصة ونوساتها تنطف مع شرح المراد به في المعازي ووقع في رواية ابن السكيت أذني وفعري بالثنية قال عياض يحتمل أن تريد بالفرعين اليدين لأنهما كالفرعين من الجسد تعني أنه حلى أذنيها ومعصمها أو أرادت العنق واليدين وأقامت اليدين مقام فرع واحد أو أرادت اليدين والرجلين كذلك أو الغديرتين وقرني الرأس فقد جرت عادة المترفات بتتظيم غداثرهن وتحليته نواصيهن وقرونهن ووقع في رواية ابن أبي أويس فرعي بالافراد أي حلى رأسي فصارت تدلى من كثرتة وثقله والعرب تسمى شعر الرأس فرعا قال امرؤ القيس \* وفرع يغشى المتن أسود فاحم \* (قوله وملا من شعهم عضدى) قال أبو عبيد لم ترد العضد وحده وإنما أرادت الجسد كله لأن العضد إذا سمت من سائر الجسد وخصت العضد لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسده (قوله وبجحنى) بموحدة ثم جيم خفيفة وفي رواية للنسائي ثقيلة ثم مهملة (قوله فبجحت) بسكون المثناة وفي رواية لمسلم فبجحت إلى بالثنية بنفسى هذا هو المشهور في الروايات وفي رواية للنسائي وبجحنى بنفسى فبجحت إلى وفي أخرى له ولأبي عبيد فبجحت بضم التاء إلى بالتخفيف والمعنى أنه فرحها ففرحت وقال ابن الأنباري المعنى عظمتى فعظمت إلى نفسى وقال ابن السكيت المعنى فخرنى ففخرت وقال ابن أبي أويس معناه وسع على وترقى (قوله وجدنى في أهل غنية) بالمهجة والنون مصغر (قوله بشق) بكسر المعجمة قال الخطابي هكذا الرواية والصواب بشق الشين وهو موضع بعينه وكذا قال أبو عبيد وصوبه الهروي وقال ابن الأنباري هو بالفتح والكسر موضع وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو بالكسر والمراد شق جبل كانوا فيه لقلتهم وسعهم سكنى شق الجبل أي ناحيته وعلى رواية الفتح فالمراد شق في الجبل كالغار ونحوه وقال ابن قتيبة وصوبه بنقطويه المعنى بالشق بالكسر أنهم كانوا في شطف من العيش يقال هو بشق من العيش أي بشطف وجهه ومنه لم تكونوا بالغية إلا بشق الأنف وس بهذا جزم الزمخشري وضعف غيره (قوله فجعلنى في أهل صهيل) أي خيل (وأطيط) أي أبل زاد في رواية للنسائي وجامل وهو جمع جبل والمراد اسم فاعل للملك الجبل كقوله لابن تامر وأصل الأطيط صوت أعواد المحامل والرجال على الجبال فأرادت أنهم أصحاب محامل تشير بذلك إلى رفاهيتهم ويطلق الأطيط على كل صوت نشأ عن ضغط كما في حديث باب الجنة ليأتين عليه زمان وله أطيط ويقال المراد بالأطيط صوت الجوف من الجوع (قوله ودائس) اسم فاعل من الدوس وفي رواية للنسائي ودياس قال ابن السكيت الدائس الذي يدوس الطعام

قالت الحادية عشرة  
زوجي أبو زرع فما أبو زرع  
أناس من حلى أذني وملا  
من شعهم عضدى وبجحنى  
فبجحت إلى نفسى وجدنى  
في أهل غنية بشق فجعلنى  
في أهل صهيل وأطيط  
ودائس

وقال أبو عبيد تاوله بعضهم من دياس الطعام وهو دراسه وأهل العراق يقولون الدياس وأهل الشام الدراس فكانها أرادت أنهم أصحاب زرع وقال أبو سعيد المراد أن عندهم طعاما منقيا وهم في دياس شيء آخر غيرهم متصل (قوله ومنق) بكسر النون وتشديد القاف قال أبو عبيد لا أدري معناه وأظنه بالفتح من تنق الطعام وقال ابن أبي أويس المنق بالكسر نقيق أصوات المواشي تصف كثرة ماله وقال أبو سعيد الضير هو بالكسر من نقيقة الدجاج يقال أنق الرجل إذا كان له دجاج قال القرطبي لا يقال لشئ من أصوات المواشي نقي وإنما يقال نقي الضفدع والعقرب والدجاج ويقال في الهر بقله وأما قول أبي سعيد فبعيد لأن العرب لا تمتدح بالدجاج ولا تذكرها في الأموال وهذا الذي أنكره القرطبي لم يردّه أبو سعيد وإنما أراد ما فهمه الزمخشري فقال كأنها أرادت من يطرّد الدجاج عن الحب فينق وحكي الهروي أن المنق بالفتح العربال وعن بعض المغاربة يجوز أن يكون بسكون النون وتخفيف القاف أي له انعام ذات نقي أي سمان والحاصل أنهم اذ كرت أنه نقلها من شطف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الخيل والابل والزرع وغير ذلك ومن أمثالهم ان كنت كاذبا خلقت قاعدا أي صار مالك غنما يحلبها القاعد وبالضد أهل الابل والخيل (قوله فعنده أقول) في رواية للنسائي أنطق وفي رواية الزبير أنسكلم (قوله فلا أقبح) أي فلا يقال لي قبحك الله أولا يقيم قولي ولا يرد علي أي لكثرة أكرامه لها وتدلها عليه لا يرد لها قولا ولا يقيم عليها ما تأتي به ووقع في رواية الزبير فيمنأنا عنده أنام إلى آخره (قوله وأرقدا نصبح) أي أنام الصحة وهي نوم أول النهار فلا أوقط إشارة إلى أن لها من يكفها مونة بيتها ومهنة أهلها (قوله وأشرب فأنتقم) كذا وقع بالقاف والنون الثقيلة ثم المهملة قال عباس لم يقع في الصحيحين الا بالنون ورواه الأكثر في غيرهما بالميم (قلت) وسباني بيان ذلك في آخر الكلام على هذا الحديث حيث نقل البخاري أن بعضهم رواه بالميم قال أبو عبيد أنتقم أي أروي حتى لأحب الشرب مأخوذ من الساقة القاسح وهي التي ترذ الحوض فلا تشرب وترفع رأسها ربا وأما بالنون فلا أعرفه انتهى وأثبت بعضهم أن معنى أنتقم بمعنى أنتقم لان النون والميم يتعاقبان مثل امتقع لونه وانتقع وحكي شعر عن أبي زيد التميمي الشرب بعد الري وقال ابن حبيب الري بعد الري وقال أبو سعيد هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لأنها كانت آمنة من قلته فلا تبادر إليه مخافة عجزه وقال أبو حنيفة الديلمي نوري فحمت من الشراب تكارهت عليه بعد الري وحكي القالي فحمت الابل تقنع بفتح النون في الماضي والمستقبل فحما بسكون النون وبفتحها أيضا إذا تكارهت الشرب بعد الري وقال أبو زيد وابن السكيت أكثر كلامهم تقنحت تقنحا بالتشديد وقال ابن السكيت معنى قولها فأنتقم أي لا يقطع على شربي فتوارد هؤلاء كلهم على أن المعنى أنها تشرب حتى لا تجرد مساعا أو أنها لا يقلل مشروبها ولا يقطع عليها حتى تتم شهوتها منه وأغرب أبو عبيد فقال لا أراها قالت ذلك الالعزة الماء عندهم أي فلذلك فحرت بالري من الماء وتعقبوه بأن السياق ليس فيه التقييد بالماء فيحتمل أن تريد أنواع الاشربة من لبن وخمر ونبذ وسويق وغير ذلك ووقع في رواية الاسماعيلي عن البغوي فأنتقم بالقاف والمثناة قال عباس ان لم يكن وهما غنما التكبر والزهو يقال في فلان فتحة اذا تاه وتكبر ويكون ذلك تحصل لها من نشأة الشراب أو يكون راجعا إلى جميع ما تقدم أشارت به إلى عزتها عنده وكثرة الخير لديها فهي

ومنق فعنده أقول فلا أقبح  
وأرقدا نصبح وأشرب  
فأنتقم

تزهو لذلك أو معنى أن تفخ كناية عن سمن جسمها ووقع في رواية الهيثم وآكل فاتمخ أي أطعم غيره يقال منحه يمنحه إذا أعطاه وأنت بالالفاظ كلها وزن أن تفعل إشارة إلى تكرار الفعل وملازمته ومطالبة نفسها أو غيرها بذلك فإن ثبتت هذه الرواية والافقي الاقتصار على ذكر الشرب إشارة إلى أن المراد به اللبن لأنه هو الذي يقوم مقام الشراب والطعام (قوله أم أبي زرع فأم أبي زرع عكومها رداح وبيتها فساح) في رواية أبي عبيد فباح بتحتانية خفيفة من فاح يفتح إذا اتسع ووقع في رواية أبي العباس العذري فيما حكاها عياض أم زرع وما أم زرع بحذف أداة الكنية قال عياض وعلى هذا فتكون كنت بذلك عن نفسها (قلت) والاول هو الذي تظافرت به الروايات وهو المعتمد وأما قوله فأم أبي زرع فتقدم بيانه في قول العاشرة والعكوم بضم المهملة جمع عكم بكسر هاء رسكون الكاف هي الأعدال والأجال التي تجمع فيها الامتعة وقيل هي غمط تجعل المرأة فيها ذخيرتها حكاها الزمخشري و رداح بكسر الراء وفتحها وآخره مهملة أي عظام كثيرة الحشو قاله أبو عبيد وقال الهروي معناه ثقيلة يقال للكسبية الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير لكثرة من فيها ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداح وقال ابن حبيب انما هو رداح أي ملائي قال عياض رأيت مضبوطا وذكر أنه سمعه من ابن أبي أويس كذلك قال وليس كما قاله شارح العرايين قال عياض وما أدري ما أنكره ابن حبيب مع أنه فسر به بما فسر به أبو عبيد مع مساعدة سائر الرواة له قال ويحتمل أن يكون مراده أن يضبطها بكسر الراء لا بفتحها جمع رادح كقائم وقيام ويصح أن يكون رداح خبر عكوم فيضرب عن الجمع بالجمع ويصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف أي عكومها كلها رداح على أن رداح واحد جمع رده بضمين وقد سمع الخبر عن الجمع بالواحد مثل أدرع دلاص فيحتمل أن يكون هذا منه ومنه أوليا وهم الطاغوت أشار إلى ذلك عياض قال ويحتمل أن يكون مصدرا مثل طلاق وكال أو على حذف المضاف أي عكومها ذات رداح قال الزمخشري لوجاهت الرواية في عكوم بفتح العين لكان الوجه على أن يكون المراد بها الخفنة التي لا تزول عن مكانها اما العظمها واما الان القرى متصل دائم من قولهم وردو لم يعكم أي لم يقف أو التي كثر طعامها ورا كم كما يقال اعتكم الشيء وارتكم قال والرداح حينئذ تكون واقعة في مصابها من كون الخفنة موصوفة بها وفساح بفتح الفاء والمهملة أي واسع يقال بيت فسح وفساح وفساح معناه ومنهم من شدد الياء مبالغة والمعنى أنها وصفت والدة زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت اما حقيقة فيبدل ذلك على عظم الثروة واما كناية عن كثرة الخير ورغد العيش والبر بمن ينزل بهم لانهم يقولون فلان رجب المتزل أي يكرم من ينزل عليه وأشارت بوصف والدة زوجها إلى أن زوجها كثير الثروة لانه لم يطعن في السن لأن ذلك هو الغالب بمن يكون له والدة توصف بمنزل ذلك (قوله ان أبي زرع فبا ابن أبي زرع مغجعه كسسل شطبة ويشبعه ذراع الجفرة) زاد في رواية لابن التبراري وترويه فيقة البصرة ويمس في حلق النثرة فأما مسسل الشطبة فقال أبو عبيد أصل الشطبة ماشط من الجريد وهو سقفة فيشق منه قضبان رفاق تنسج منه الحصر وقال ابن السكيت الشطبة من سدى الحصر وقال ابن حبيب هي العود المحدد كالمسلة وقال ابن الاعرابي أرادت بمسسل الشطبة سيفاسل من غمده فمجبعة الذي ينام فيه في الصغر

أم أبي زرع فبا ابن أبي زرع مغجعه كسسل شطبة ويشبعه ذراع الجفرة

كقد رسل شطبة واحدة أما على ما قال الأولون فعلى قدر ما يسئل من الحصر فيبقى مكانه فارغا وأما على قول ابن الاعرابي فيكون كغمد السيف وقال أبو سعيد الضرير شبهته بسيف مسلول ذي شطب وسبوف اليمن ككلها ذات شطب وقد شبهت العرب الرجال بالسبوف أما لخسونة الجانب وشدة المهابة وأما الجبال الرونق وكال اللاء وأما كمال صورتها في اعتدالها واستوائها وقال الزمخشري المسئل مصدر بمعنى السئل يقام مقام المسلول والمعنى كسلول الشطبة وأما الجفرة بفتح الجيم وسكون الفاء فهي الاتي من ولد المعز إذا كان ابن أربعة أشهر وفصل عن أمه وأخذ في الرعي قاله أبو عبيد وغيره وقال ابن الأنباري وابن دريد يقال لولد الضأن أيضا إذا كان ثنيا وقال الخليل الجفر من أولاد النساء ما استجفراى صار له بطن والفيقة بكسر الفاء وسكون التحتية بعد هاء قاف ما يجتمع في الضرع بين الحلبتين والقواق بضم الفاء الزمان الذي بين الحلبتين والبعرة بفتح التحتية وسكون المهملة بعد هاء الرء العناق ويمس بالمهملة أى يتجتر والمراد بحلق النسترة وهى بالنون المفتوحة ثم المثناة الساكنة الدرع اللطيفة أو القصيرة وقيل اللينة الملس وقيل الواسعة والحاصل أنها وصفت بهيف القد وأنه ليس يطين ولا جاف قليل الأكل والشرب ملازم لآلة الحرب يحتال في موضع القتال وكل ذلك مما تتاح به العرب ويظهر لى أنها وصفت به بأنه خفيف الوطاة عليها لأن زوج الأب غالباً يستقل ولده من غيرها فكان هذا يخفف عنها فإذا دخل بيتها فاتفق أنه قال فيه مثلاً لم يضطجع الا قدر ما يسئل السيف من غمده ثم يستيقظ مبالغته في التخفيف عنها وكذا قولها يشبعه ذراع الجفرة أنه لا يحتاج ما عندها بالاكل فضلا عن الاخذ بل لو طعم عندها لاقتنع باليسر الذي يسد الرق من الماء كقول والمشروب (قوله) بنت أى زرع فبانت أى زرع) في رواية مسلم ومابا الوابدل الفاء (قوله) طوع أيها وطوع أمها) أى أنها باردة بهما زاد في رواية الزبير وزين أهلها ونسائها أى يتجملون بها وفي رواية للنسائي زين أمها وزين أيها بادل طوع في الموضعين وفي رواية للطبراني وقرعة عين لامها وأبيها وزين لأهلها وزاد الكاذبي في روايته عن ابن السكيت وصفر ردائها وزاد في رواية قباء هضمية الحشا جائلة الوشاح عكاه فعماء نجلاء دججاء رجا فغنوا مؤنقة مفنقة (قوله) ومل كسائها) كناية عن كمال شخصها ونعمة جسمها (قوله) وغنظ جارتها) في رواية سعيد بن سلمة عند مسلم وعقر جارتها بفتح المهملة وسكون القاف أى دهشها أو قتلها وفي رواية للنسائي والطبراني وحير جارتها بالمهملة ثم التحتية من الحيرة وفي آخره له وحير جارتها بفتح المهملة وسكون التحتية بعد هاء نون أى هلاكها وفي رواية الهيثم بن عدي وعبر جارتها بضم المهملة وسكون الموحدة وهو من العبرة بالفتح أى تنكي حسد الماتراه منها أو بالكسر أى تعتبر بذلك وفي رواية سعيد بن سلمة وحير نسائها واختلف في ضبطه فقبل بالمهملة والموحدة من التحير وقيل بالمجعة والتهتانية من الخيرية والمراد بجارتها ضرتها أو هو على حقيقته لأن الجارات من شأنهن ذلك ويؤيد الأول أن في رواية حنبل وغير جارتها بالغين المجعة وسكون التحتية من الغيرة وسيأتي قريباً قول عمر لحفصة لا يغرنك أن كانت جارتك أضواً منك يعني عائشة وقولها صفر بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أى خال فارغ والمعنى أن ردائها كالفارغ الخالي لأنه لا يمس من جسمها شيئاً لأن ردفها وكفها يمنع مسه من خلفها شيئاً من جسمها ونهدا يمنع مسه شيئاً من مقدمها وفي كلام

بنت أى زرع فبانت أى  
زرع طوع أيها وطوع أمها  
ومل كسائها وغنظ جارتها



ابن أبي أويس وغيره معنى قولها صفر دأها تصفها بانها خفيفة موضع التردية وهو أعلى بدنها ومعنى قوله مل كسائها أى مملئة موضع الازرة وهو أسفل بدنها والصفر الشئ الفارغ خال عياض والاولى أنه أراد أن امتلاء منكبها وقيام نهديها برفع الرءاء عن أعلى جسدها فهو لا يمس فيصير كالفارغ منها بخلاف أسفلها ومنه قول الشاعر

أبت الروادف والنهود لقمصها \* من أن تمس بطونها وظهورها

وقولها اقباء بفتح القاف وتشديد الموحدة أى ضامرة البطن وهضبة الحشا هو بمعنى الذى قبله وجاء له الوشاح أى يدور وشاحها الضمور بطنها وعكاه أى ذات أعكان وفعمام بالمهملة أى مملئة الجسم ونجلاء بنون وجيم أى واسعة العين ودعجاء أى شديدة سواد العين ورجاء بتشديد الجيم أى كبيرة الكفل ترجع من عظمه ان كانت الرواية بالراء فان كانت بالزى فالمراد فى حاجيتها تقويس ٣ ومؤنفة بنون ثقيلة وقاف ومفنة بوزنه أى مغذية بالعيش الناعم وكلها أوصاف حسان وفى رواية ابن الأبارى برود الظل أى أنها حسنة العشرة كريمة الجوارى فى الآلى بتشديد التحيانية والآلى بكسر الهمزة أى العهد أو القرابة كريم الخل بكسر المجمة أى صاحب زوجا كان أو غيره وانما ذكرت هذه الأوصاف مع أن الموصوف مؤنث لانها ذهبت به مذهب التشبيه أى هى كرجل فى هذه الأوصاف أو جلسته على المعنى كشخص أو شئ ومنه قول عروة بن حزام

\* وعفراء عنى المعرض المتوانى \* قال الزمخشري ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه الصفة من الابن الى البنت وفى أكثر هذه الأوصاف رد على الزجاجى فى انكاره مثل قولهم مررت برجل حسن وجهه وزعم أن سبويه انفرد بإجازة مثل ذلك وهو ممتنع لانه أضاف الشئ الى نفسه قال القرطبي أخطأ الزجاجى فى مواضع فى منعه وتعليله وتحطته ودعواه الشذوذ وقد نقل ابن خروف أن القائلين به لا يحصى عددهم وكيف يخطئ من تمسك بالسماع الصحيح كما جاء فى هذا الحديث الصحيح المتفق على صحته وكما جاء فى صفة النبي صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه (تبسيه) سقط من رواية الزبير كرا بن أبي زرع ووصف بنت أبي زرع فجعل وصف ابن أبي زرع لبنت أبي زرع ورواية الجماعة أولى وأتم (قوله جارية أى زرع فاجارية أى زرع) فى رواية الطبرانى خادم أبي زرع وفى رواية الزبير وولد أبي زرع والولد الخادم يطلق على الذكر والانى (قوله لا تبث حديثنا تبشينا) بالموحدة ثم المثلثة وفى رواية بالنون بدل الموحدة وهما بمعنى تبث الحديث ونبت الحديث أظهره ويقال بالنون فى الشر خاصة كما تقدم فى كلام الاول ٤ وقال ابن الاعرابى النشاث المغتاب ووقع فى رواية الزبير ولا يخرج (قوله ولا تنقث) بتشديد القاف بعدها مثلثة أى تسرع فيه بالخيانة وتذهب بالسرقة كذا فى البخارى وضبطه عياض فى مسلم بفتح أوله وسكون النون وضم القاف خال وجاء تنقيها مصدرا على غير الأصل وهو جازم كفى قوله تعالى فقبلها ربهما بقبول حسن وأنتما تابا ناسنا ووقع عنده سلم فى الطريق التى بعد هذه وهى رواية سعيد بن سلمة ولا تنقث بالتشديد كما فى رواية البخارى انتهى وضبطه الزمخشري بالقاء الثقيلة بدل القاف وقال فى شرحه النقت والتفصل بمعنى وأرادت المبالغة فى برأتهما من الخيانة فيحتمل ان كان محفوظا أن تكون إحدى الروايتين فى مسلم بالقاف كما فى رواية البخارى والأخرى بالقاء والميرة بكسر الميم وسكون التحيانية بعدها راء الزاد وأصله ما يحصسه البدوى من الحضر ويحملة الى منزله لينتفع به أهله

جارية أبى زرع فاجارية  
أبى زرع لا تبث حديثنا  
تبشينا ولا تنقث ميرتنا تنقيها

٣ قوله ومؤنفة الخ ترك  
الشارح الكلام على قنواء  
وعبارة القسطلان وقنواء  
بفتح القاف وسكون النون  
والمسد من القنوطول فى  
الاثف ودقة الارنبه مع  
حذب فى وسطه اه

٤ قوله فى كلام الاول كذا  
بالنسخ التى بايدينا والصواب  
فى كلام الثانية كما هو  
واضح اه

وقال أبو سعيد المتقني أخرج ما في منزل أهلها إلى غيرهم وقال ابن حبيب معناه لا تفسده  
 وبؤيده أن رواية الزبير لا تفسد وذكر مسلم أن في رواية سعيد بن سلفة بالقاء في الموضعين  
 وفي رواية أبي عبيد ولا تنقل وكذا الزبير عن عمه مصعب ولا يعب عوانة ولا تنقل وفي رواية عن  
 ابن الأباري ولا تعث بعجة ومثلثة أي تفسد وأصله من الغثة بالضم وهي الوسوسة وفي رواية  
 للنسائي ولا تنفس ميرتنا نفسيا بقاء ومجتبين من الإفشاء طلب الأكل من هنا وهنا ويقال  
 فش ما على الخوان إذا أكله أجمع ووقع عند الخطابي ولا تفسد ميرتنا نفسيا بعجات وقال  
 مأخوذ من غشيش الخبز إذا فسد تريد أن تحسن مراعاة الطعام وتعاينه بأن تطعم منه أولا  
 طريا ولا تغضله فيفسد وقال القرطبي فسره الخطابي بأنها لا تفسد الطعام المخبوز بل تعيده  
 بأن تطعمهم منه أولا فلا يولوا وتبعه المازري وهذا انما يتشبه على الرواية التي وقعت للخطابي وأما  
 على رواية الصحيح ولا تملأ فلا يستقيم وانما معناه أنها تعيده بالتطيف والحاصل أن الرواية  
 في الأولى كما في الأصل ولا تنقث ميرتنا تنقنا وعند الخطابي ولا تفسد ميرتنا نفسيا بالغين  
 المجبة وتفقتا في الثانية على ولا تملأ يتنا تعشيشا وهي بالعين المهملة وعلى رواية الخطابي هي  
 أقعد بالسجع أعنى تعشيشا من تنقنا والله أعلم (قوله ولا تملأ يتنا تعشيشا) بالمهملة ثم مجتين  
 أي أنها مصلحة للبيت مهمة بتنظيفه والقاء كاسته وابعادها منه وأنها لا تكتفي بقم كاسته  
 وتركها في جوانبه كأنها الاعشاش وفي رواية الطبراني ولا تعش بدل ولا تملأ ووقع في  
 رواية سعيد بن سلمة التي علقها البخاري بعد بالغين المجبة بدل المهملة وهو من الغش ضد  
 الخالص أي لا تملؤه بالحياة بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه وقال بعضهم هو كناية عن عفة  
 فرجها والمراد أنها لا تملأ البيت وسخا بأطفالها من الزنا وقال بعضهم كناية عن وصفها بأنها  
 لا تأت بهم بشر ولا تهمة وقال الزمخشري في تعشيشا بالعين المهملة يحتمل أن يكون من عششت  
 النخلة إذا قل سعفها أي لا تملؤه اخترا لا وتقلل لما فيه ووقع في رواية الهيثم ولا تنجث  
 أخبارنا نصيبنا بنون وجيم ومثلثة أي تستخرجها وأصل النجثة ما يخرج من البئر من تراب  
 ويقال أيضا بالموحدة بدل الجيم زاد الحرث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني عن عيسى  
 ابن يونس قالت عائشة حتى ذكرت كلب أبي زرع وكذا ذكره الاسماعيلي عن البغوي عن  
 الوركاني وزاد الهيثم بن عدي في روايته ضيف أبي زرع فاضيف أبي زرع في شبع وري  
 وربع \* طهارة أبي زرع فطهارة أبي زرع لا تفسد ولا تعدي تقدر وتصيب أخرى فتلحق  
 الأخيرة بالاولى \* مال أبي زرع فما مال أبي زرع على الجهم معكوس وعلى العفاة محبوبس وقوله رى  
 وربع بفتح الراء وبالمنشأة أي تنعم ومسرة والطهارة بضم المهملة الطباخون وقوله لا تفتر بالقاء  
 الساكنة ثم المنشأة المضومة أي لا تسكن ولا تضعف وقوله ولا تعدي بجملة أي تصرف وتقدح  
 بالقاف والحاء المهملة أي تفرق وتنصب أي ترفع على النار والجهم بالجيم جمع جة هم القوم  
 يسألون في الدية ومعكوس أي مردود والعفاة السائلون ومحبوس أي موقوف عليهم (قوله  
 قالت خرج أبو زرع) في رواية النسائي خرج من عندي وفي رواية الحرث بن أبي أسامة ثم خرج  
 من عندي (قوله والاوطاب تخض) الاوطاب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللبن وذكر أبو  
 سعيد أن جمعه على أوطاب على خلاف قياس العربية لأن فعلا لا يجمع على أفعال بل على فعال

ولا تملأ يتنا تعشيشا قالت  
 خرج أبو زرع والاوطاب  
 تخض

وتعقب بانه قال الخليل جمع الوطب وطاب وأوطاب وقد جمع فرد على أفراد فبطل الحصر الذي ادعاهنم القياس في فعل أفعـل في القـلة وفـعال أو فـعـول في السـكـرة قال عياض ورأيت في رواية مخرجة عن النسائي والاطاب بغير واو فان كان مضبوطا فهو على ابدال الواو همزة كما قالوا اكاف ووكاف قال يعقوب بن السكيت أرادت أنه يكر بخروجه من منزلها غدوة وقت قيام الخدم والعبيد لاشغالهم وانطوى في خبرها كثرة خبر داره وغزربنه وأن عندهم ما يكفيهم ويفضل حتى يغضوه ويستخرجوا زبده ويحتمل أن يكون أنها أرادت أن الوقت الذي خرج فيه كان في زمن الخصب وطيب الربيع (قلت) وكان سبب ذلك توطئة للبائع على رؤية أي زرع للمرأة على الحالة التي رآها عليها أي أنها من مخض اللبن تعبت فاستقلت تستريح فقرأها أبو زرع على ذلك (قوله فلقى امرأة معها ولدان لها كالفهدين) في رواية الطبراني فابصر امرأتهما ابنتان كالفهدين وفي رواية ابن الانباري كالصقرين وفي رواية السكاذي كالشبلين ووقع في رواية اسمعيل بن أبي أويس سارين حسنين فقيسين وفائدة وصفها لهما التنبية على أسباب تزويج أبي زرع لهما لانهم كانوا يرغبون في أن تكون أولادهم من النساء المنجيات فلذلك حرص أبو زرع عليها لما رآها وفي رواية للنسائي فاذا هو بأم غلامين ووصفها لهما بذلك للإشارة الى صغر سنهما واشتداد خلقهما وتواردت الروايات على أنهما ابناها الامارواه أبو معاوية عن هشام فإنه قال فرغ على جارية معها أخوها قال عياض يتاويل بان المراد أنهما ولداها ولكنهما جعلوا أخويهما في حسن الصورة وكمال الخلقة فان جعل على ظاهره كان أدل على صغر سنهما ويؤيده قوله في رواية غندر فربما جارية شابة كذا قال وليس لغندر في هذا الحديث رواية وانما هذه رواية الحرث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوركاني ولم يدرك الحرث محمد بن جعفر غندرا ويؤيده أنه الوركاني أن غندرا ماله رواية عن عيسى بن يونس وقد أخرجه الاسماعيل عن البغوي عن محمد بن جعفر الوركاني ولكن لم يسق لفظه ثم ان كونهما أخويهما يدل على صغر سنهما فيه نظر لاحتمال أن يكونا من أيهاا ولدا له بعد أن طعن في السن وهي بكر أولاده فلا تكون شابة ويمكن الجمع بين كونهما أخويهما ولديها بأن تكون لما وضعت ولديها كانت أمها ترضع فأرضعتهما (قوله يلعبان من تحت خصرها برماتين) في رواية الحرث من تحت درعها وفي رواية الهيثم من تحت صدرها قال أبو عبيد يري أنها ذات كفل عظيم فاذا استلقت ارتفع كفلها بهما من الأرض حتى يصير تحتها خوة تجري فيها الرمانة قال وذهب بعض الناس الى الشديدين وليس هذا موضعه اه وأشار بذلك الى ما جر به اسمعيل بن أبي أويس ويؤيد قول أبي عبيد ما وقع في رواية أبي معاوية وهي مستلقية على قفاها ومعها رمانة يرميان بهما من تحتها فتخرج من الجانب الآخر من عظم أليتها لكن رجع عياض تاويل الرماتين بالنهدين من جهة أن سياق أبي معاوية هذا لا يشبه كلام أم زرع قال فلعله من كلام بعض رواة أو ورده على سبيل التفسير الذي ظنه فأدرج في الخبر والام تجر العادة بلعب الصبيان ورميهم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم وما الحامل لها على الاستلقاء حتى يصنعان ذلك ويرى الرجال منها ذلك بل الاشبه أن يكون قولها يلعبان من تحت خصرها أو صدرها أي أن ذلك مكان الولدين منها وأنهما كانا في حضنها أو جنبها وفي تشبيه النهدين بالرماتين إشارة الى صغر

فلقى امرأة معها ولدان لها  
كالفهدين يلعبان من  
تحت خصرها برماتين

سناها وانها لم تترهل حتى تنكسر ثدياها وتتدلى اه ومارده ليس بعيداً مانفي العادة فسلم لكن  
من أين له أن ذلك لم يقع اتفاقاً بأمر تكون لما استلقت وولداها معها شغلتماعنها بالامانة  
يلعبان بهما ليركها تستريح فاتفق أنهما العبا بالهيئة التي حكيت وأما الحامل لها على الاستلقاء  
فقد قدمت احتمال أن يكون من التعب الذي حصل لها من الخوض وقد يقع ذلك للشخص  
فيستلقي في غير موضع الاستلقاء والاصل عدم الادراج الذي تخلفه وان كان ما اختاره من أن  
المراد بالامانة تديها أولى لانه أدخل في وصف المرأة بصغر سنها والله أعلم (قوله فطلقني ونكحها)  
في رواية الحرث فأعجبته فطلقني وفي رواية أبي معاوية فخطبها أبو زرع فترجها فلم تزل به  
حتى طلق أم زرع فأفاد السبب في رغبة أبي زرع فيها ثم في تطليقه أم زرع (قوله فنكحت بعده  
رجلاً) في رواية النسائي فاستبدلت وكل بدل أعور وهو مثل معناه أن البدل من الشيء غالباً  
لا يقوم مقام المبدل منه بل هو دونه وأنزل منه والمراد بالاعور المعيب قال يعلى الأعور الردي  
من كل شيء كما يقال كلمة عوراء أى قبيحة وهذا انما هو على الغالب والنسبة فأخبرت أم زرع  
أن الزوج الثاني لم يسد مسدأى زرع (قوله سرياً) بهمله ثم راء ثم تحتانية ثقيله أى من سراة  
الناس وهم كباروهم في حسن الصورة والهيئة والسرى من كل شيء خياره وفسره الحرث بالسخي  
ووقع في رواية الزبير بن سرياء (قوله ركب سرياً) بحجة ثم راء ثم تحتانية ثقيله قال ابن السكيت  
تعنى فرساً خياراً فائقاً وفي رواية الحرث ركب فرساً عربياً وفي رواية الزبير أعوجياً وهو  
منسوب الى أعوج فارس مشهور تنسب اليه العرب جياد الخيل كان لبني كندة ثم لبني سليم ثم  
لبني هلال وقيل لبني غني وقيل لبني كلاب وكل هذه القبائل بعد كندة من قبس قال ابن خالويه  
كان لبعض ملوك كندة فخر اقوم من قبس فقتلوه وأخذوا فرسه وقيل انه ركب صغيراً رطباً  
قبل أن يشتد فاعوج وكبر على ذلك والشري الذي يشتري في سيره أى يمضى فيه بلا قنور  
وشري الرجل في الامر اذا الخ فيه وتمادى وشري البرق اذا كثر لمعانه (قوله وأخذ خطياً) بفتح  
الخاء المعجمة وكسر الطاء المهملة نسبة الى الخط صفة موصوف وهو الريح ووقع في رواية  
الحرث وأخذ ركباً خطياً والخط موضع بنواحى البحر ين تجلب منه الراح ويقال أصلها من  
الهند تحمل في البحر الى الخط المكان المذكور وقيل ان سفينة في أول الزمان كانت مملوءة رماحاً  
قدفها البحر الى الخط فخرجت رماحها فيها فنسبت اليها وقيل ان الراح اذا كانت على جانب  
البحر تصير كالخط بين البر والبحر فقيل لها الخطية لذلك وقيل الخط منبت الراح قال عياض  
ولا يصح وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط (قوله وأراح) بهمليتين من الراح ومعناه أتى بها  
الى المراح وهو موضع مبيت المشاة قال ابن أنى أو يس معناه أنه غزا فغنم فأتى بالنعم الكثيرة  
(قوله على) بالتشديد وفي رواية الطبراني وأراح على بيتي (قوله نعماً) بفتحين وهو جمع  
لا واحد له من لفظه وهو الابل خاصة ويطلق على جميع المواشى اذا كان فيها ابل وفي رواية  
حكاه عياض نعماً بكسر أوله جمع نعمة والاشهر الاول (قوله نرياً) بمنلة أى كثيرة والثرى  
المال الكثير من الابل وغيرها يقال أثرى فلان فلانا اذا كثرة فكلان في شيء من الاشياء أكثر منه  
وذكر نرياً وان كان وصف مؤنث لمراعاة السجع ولان كل ما ليس تأنيته حقيقة بما يجوز فيه  
التذكير والتأنيث (قوله وأعطاني من كل راحة) براء وتحتانية ومهمله في رواية لمسلم ذابحة

فطلقني ونكحها فنكحت  
بعده رجلاً سرياً ركب سرياً  
وأخذ خطياً وأراح على  
نعماً نرياً وأعطاني من كل  
راحة

بجملة ثم موحدة ثم مهيمة أي مذبوحة مثل عيشة راضية أي مرضية فالمعنى أعطاني من كل شيء  
 يذبح زوجا وفي رواية الطبراني من كل سائمة والسائمة الراعية والرائحة الآتية وقت الرواح  
 وهو آخر النهار (قوله زوجا) أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى والزواج يطلق على  
 الاثنين وعلى الواحد أيضا وأرادت بذلك كثرة ما أعطاه وأنه لم يقتصر على الفرد من ذلك (قوله  
 وقال كلب أم زرع وميرى أهلك) أي صليهم وأوسعي عليهم بالميرة بكسر الميم وهي الطعام  
 والحاصل أنها وصفتها بالسود في ذاته والشجاعة والفضل والجود بكونه أبا ح لها أن تأكل  
 ماشاءت من ماله وتهدي منه ماشاءت لاهلها مبالغة في كرمها ومع ذلك فكانت أحواله عندها  
 محتقرة بالنسبة لابي زرع وكان سبب ذلك أن أبا زرع كان أول أزواجهما فسكنت محبة في قلبها  
 كما قيل \* ما الحب إلا اللبيب الاول \* زاد أبو معاوية في روايته فتر وجهها رجل آخر فأكرمها  
 أيضا فكانت تقول أكرمني وفعل بي وثقة في آخر ذلك لوجع ذلك كله (قوله قالت فلو  
 جعت) في رواية الهيثم جمعت ذلك كله وفي رواية الطبراني فقلت لو كان هذا أجمع في أصغر  
 (قوله كل شيء) في رواية للنسائي كل الذي (قوله أعطانيه) في رواية مسلم أعطاني بلاها (قوله  
 ما بلغ أصغرا نية أي زرع) في رواية ابن أبي أويس ما ملأ أنا من آتية أبي زرع وفي رواية  
 للنسائي ما بلغت أناه وفي رواية الطبراني فلو جمعت كل شيء أصبته منه فجعلته في أصغر وعاء من  
 أوعية أبي زرع ما ملأه لأن الأنا أو الوعاء لا يسع ما ذكرت أنه أعطاهما من أصناف النعم ويظهر  
 لي جملة على معنى غير مستحيل وهي أنها أرادت أن الذي أعطاهما جله أراد أنها توزعه على المدة إلى  
 أن يبيء وأن العزوف لوزنحه لكان حظ كل يوم مثلا لا يملأ أصغرا نية أي زرع التي كان يطبخ  
 فيها في كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا قطع (قوله قالت عائشة قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم) في رواية الترمذي فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الكاذبي في روايته  
 يا عائش وفي رواية ابن أبي أويس يا عائشة (قوله كنت لك) في رواية للنسائي فكنت لك وفي  
 رواية الزبير أنك وهي تفسير المراد برواية كنت كما جاء في تفسير قوله تعالى كنتم خيرا أمة أي أنتم  
 ومنه من كان في المهد أي من هو في المهد ويحتمل أن يكون كان هنا على بابهم والمراد بها الاتصال  
 كما في قوله تعالى وكان الله غفورا رحيمًا والمراد ببيان زمان ماض في الجملة أي كنت لك في سابق  
 علم الله (قوله كلب أم زرع لا زرع) زاد في رواية الهيثم بن عدي في الالفه والوفاء لافي الفرقة  
 والجلاء وزاد الزبير في آخره إلا أنه طلقها واني لا أطلقك ومثله في رواية للطبراني وزاد  
 النسائي في روايته والطبراني قالت عائشة يا رسول الله بل أنت خير من أبي زرع وفي أول رواية  
 الزبير باني وأمي لا أنت خير لي من أبي زرع لا زرع وكأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك تطيب لها  
 وطماينة لقلبها ودفع الاليهام عموم التشبيه بجملة أحوال أبي زرع إذ لم يكن فيه ما تدمه النساء  
 سوى ذلك وقد وقع الإفصاح بذلك وأجابته عن ذلك جواب مثلها في فضلها وعلمها  
 \* (تنبيه) \* وقع عند أبي يعلى عن سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة عن داود بن شاور عن عمر بن  
 عبد الله بن عمرو عن جده عروة عن عائشة أنها حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 أبي زرع وأم زرع وذكرت شعرا أبي زرع في أم زرع كذا فيه ولم يسق لفظه ولم أقف في شيء من  
 طريقه على هذا الشعر وأخرجه أبو عوانة من طريق عبد الله بن عمران والطبراني من طريق ابن

زوجا وقال كلب أم  
 زرع وميرى أهلك قالت  
 فلو جعت كل شيء أعطانيه  
 ما بلغ أصغرا نية أي زرع  
 قالت عائشة قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 كنت لك كلب أم زرع لا زرع

ابن عمر كلاهما عن ابن عيينة باسناده ولم يسق لفظه أيضا (قوله قال سعيد بن سلمة) هو ابن أبي  
الحسام وهو مدني صدوق ماله في البخاري الا هذا الموضع (قوله قال هشام) هو ابن عروة يعني  
بهذا الاسناد وقد وصله مسلم عن الحسن بن علي عن موسى بن اسمعيل عنه ولم يسق لفظه بتمامه  
بل ذكر ان عنده عينا ولم يشك وأنه قال وصف مردائها وخير نساها وعقر جارتها وقال ولا تنقث  
ميرتنا تنقشا وقال وأعطاني من كل رائحة وقد بينت ذلك كله وهذا الذي نبه عليه البخاري من  
قوله ولا تعشش يتنا تعششا اختلف في ضبطه فقليل بالغين المعجمة وقيل بالمهملة وقد تقدم بيانه  
وقد وصله أبو عروادة في صحيحه والطبراني بطوله واسناده موافق لعيسى بن يونس وأشرت الى  
ما في روايته من الخالفة فيما تقدم مفصلا وذكر الجاني أنه وقع عند أبي زيد المروزي بلفظ قال  
سعيد بن سلمة عن أبي سلمة وعشش يتنا تعششا وهو خطأ في السند والكتاب والصواب ولا تعشش  
وقال موسى حدثنا سعيد عن هشام (قوله قال أبو عبد الله وقال بعضهم فاتقمع بالميم وهذا أصح)  
أبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وهو يوضح أن الذي وقع في أصل روايته اتقمع بالنون  
وقد رواه اتقمع بالميم من طريق عيسى بن يونس أيضا النسائي وأبو يعلى وابن حبان والجزوزقي  
 وغيرهم وكذا وقع في رواية سعيد بن سلمة المذكورة وفي رواية أبي عبيد أيضا وقد تقدم  
 بيان الاختلاف في ضبطها ومعناها وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم حسن عشرة  
 المرء أهله بالتانيس والمحاذثة بالامور المباحة ما لم يقض ذلك الى ما يمنع وفيه المزح أحيانا وبسط  
 النفس به ومداعبة الرجل أهله وإعلامه بحبته لها ما لم يؤذ ذلك الى مفسدة تترتب على ذلك من  
 محبتها عليه وإعراضها عنه وفيه منع الفخر بالمال وبيان جواز ذكر الفضل بامور الدين وأخبار  
 الرجل أهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك لاسيما عند وجود ما طبع عليه من كفر  
 الاحسان وفيه ذكر المرأة احسان زوجها وفيه اكرام الرجل بعض نساها بحضور ضرائرها  
 بما يخصها به من قول أو فعل ومحبة عند السلامة من الميل المنفض الى الجور وقد تقدم في  
 أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتحف واللفظ اذا استوفى للآخرى حقها وفيه  
 جواز تحدث الرجل مع زوجته في غير بيتها وفيه الحديث عن الامم الخالية وضرب الامثال  
 بهم اعتبارا وجواز الانبساط بذكر طرف الاخبار ومستطابات النوادر تشبيطا للنفوس  
 وفيه حض النساء على الوفاء لبعولتهن وقصر الطرف عليهن والشكر لجميلهن ووصف المرأة  
 زوجها بما تعرفه من حسن وسوء وجواز المبالغة في الاوصاف ومحله اذا لم يصرد ذلك دينا لانه  
 يقضى الى خرم المروءة وفيه تفسير ما يجمله الخبر من الخبر اما بالسؤال عنه واما ابتداء من تلقاء  
 نفسه وفيه أن ذكر المريم فيه من العيب جائز اذا قصد التنفير عن ذلك الفعل ولا يكون ذلك  
 غيبة أشار الى ذلك الخطائي وتعبه أبو عبد الله التميمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك  
 انما يتم ان لو كان النبي صلى الله عليه وسلم سمع المرأة تغتاب زوجها فأقرها وأما الحكاية فمن  
 ليس بحضور فليس كذلك وانما هو نظير من قال في الناس شخص بشئ ولعل هذا هو الذي أراد  
 الخطابي فلا تعقب عليه وقال المازري قال بعضهم ذكر بعض هؤلاء النسوة أزواجهن  
 بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبة لكونهم لا يعرفون بأعيانهم وأسمائهم قال المازري وانما  
 يحتاج الى هذا الاعتذار لو كان من تحدث عنده بهذا الحديث سمع كلامهن في اغتياب

قال سعيد بن سلمة قال هشام  
ولا تعشش يتنا تعششا  
قال أبو عبد الله وقال  
بعضهم فاتقمع بالميم وهذا  
أصح \* حدثنا عبد الله بن  
محمد



أزواجهن فاقهرهن على ذلك فاما والواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة حكيت قصة عن نساء  
 مجهولات غائبات فلاولأن امرأة وصفت زوجها بما يكرهه لكان غيبة محرمة على من يقوله  
 ويسمعه إلا أن كانت في مقام الشكوى منه عند الحاكم وهذا في حق المعين فاما المجهول الذي  
 لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لأنه لا يتأذى إلا إذا عرف أن من ذكر عنده يعرفه ثم إن  
 هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف أسماءهم ولا أعيانهم فضلا عن أسمائهم ولم يثبت للنسوة  
 اسلام حتى يجري عليهن حكم الغيبة فطل الاستدلال به لما ذكر وفيه تقوية لمن كره نكاح من  
 كان لها زوج لما ظهر من اعتراف أم زرع بآرام زوجها الثاني لها بقسط طاقته ومع ذلك  
 فخبرته وصغرته بالنسبة إلى الزوج الأول وفيه أن الحب يستر الاساءة لأن أبأزرع مع اساءته  
 لها بتطليقها لم ينعهما ذلك من المبالغة في وصفه إلى أن بلغت حد الإفراط والغلو وقد وقع في  
 بعض طرقه إشارة إلى أن أبأزرع ندم على طلاقها وقال في ذلك شعرا ففي رواية عمر بن عبد الله  
 ابن عروة عن جده عن عائشة أنها حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي زرع وأم زرع  
 وذكرت شعرا أبي زرع على أم زرع وفيه جواز وصف النساء ومحاسنهن للرجل لكن محله إذا  
 كن مجهولات والذي يمنع من ذلك وصف المرأة المعينة بحضرة الرجل أو أن يذكر من وصفها  
 ما لا يجوز للرجال تعمد النظر إليه وفيه أن التشبيه لا يستلزم مساواة المثل به بالمشبه به من كل  
 جهة لقوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأبي زرع والمراد ما بينه بقوله في رواية الهيثم  
 في الالف إلى آخره لا في جميع ما وصف به أبوزرع من الثروة الزائدة والابن والخادم وغير ذلك  
 وما لم يذكر من أمور الدين كلها وفيه أن كناية الطلاق لا توقعه إلا مع مصاحبة النية فإنه صلى الله  
 عليه وسلم تشبه بأبي زرع وأبوزرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق لكونه لم يقصد إليه  
 وفيه جواز التأسى بأهل الفضل من كل أمة لأن أم زرع أخبرت عن أبي زرع بجميع عشرته  
 فأمثله النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال المهلب واعترضه عياض فاجاد وهو أنه ليس في السياق  
 ما يقتضي أنه تأسى به بل فيه أنه أخبر أن حاله معها مثل حال أم زرع نعم ما استنبطه صحيح باعتبار  
 أن الخبر إذا سبق وظهر من الشارع تقريره مع الاستحسان له جاز التأسى به ونحو ما قاله المهلب  
 قول آخر أن فيه قبول خبر الواحد لأن أم زرع أخبرت بحال أبي زرع فأمثله النبي صلى الله  
 عليه وسلم وتعقبه عياض أيضا فاجاد نعم يؤخذ منه القبول بطريق أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أقره ولم ينكره وفيه جواز قول بآبي وأمي ومعناه فداك أي وأمي وسيأتي تقريره في كتاب  
 الادب إن شاء الله تعالى وفيه مدح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك لا يفسده وفيه جواز القول  
 للمتزوج بالرفاء والبنين أن ثبت اللفظة الزائدة أخيرا وقد تقدم البحث فيه قبل أبواب وفيه أن  
 من شأن النساء إذا تحدثن أن لا يكون حديثهن غالبا إلا في الرجال وهذا بخلاف الرجال فإن غالب  
 حديثهم انما هو فيما يتعلق بأمور المعاش وفيه جواز الكلام بالالفاظ الغريبة واستعمال السجع  
 في الكلام إذا لم يكن مكلفا قال عياض ما ملخصه في كلام هؤلاء النسوة من فصاحة الالفاظ  
 وبلاغة العبارة والبديع ما لا مزيد عليه ولا سيما كلام أم زرع فإنه مع كثرة فصوله وقلة فضوله  
 مجتاز الكلمات واضح السمات نير التسمات قد قدرت ألفاظه قدر معانيه وقررت قواعده  
 وشيدت مبانيه وفي كلامهن ولا سيما الأولى والعاشرة أيضا من فنون التشبيه والاستعارة

والكثابة والاشارة والموازنة والترصيع والمناسبة والتوسيع والمبالغة والتسجيع والتوليد  
وضرب المثل وأنواع المجانسة والزام لا يلزم والايغال والمقابلة والمطابقة والاحتراس  
وحسن التفسير والترديد وغرابة التفسير وغير ذلك أشياء ظاهرة لمن تأملها وقد أشرنا الى بعضها  
فيما تقدم وكل ذلك أن غالب ذلك أفرغ في قالب الانسجام وأتى به الخطا بغير تكلف وجاء  
لفظه تابعاً لبعدها منقاداً له غير مستكره ولا منافق والله عني على من يشاء بما شاء لا اله الا هو (قوله  
حدثنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني (قوله قدر الجارية الحديدية السن) أي القرينة العهد  
بالصغر وقدينتي في شرح المتن في العبيدين أنها كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة أو أزيد  
ووقع عند مسلم من رواية عمرو بن الحرث عن الزهري الجارية العربية وهي بفتح المهملة وكسر  
الراء بعدها موحدة وتقدم تفسيره في صفة الجنة من بدء الخلق (قوله باب  
موعظة الرجل ابنته لحال زوجها) أي لاجل زوجها (قوله عن ابن عباس قال لم أزل حريصاً  
على أن أسأل عمر) في رواية عبيدين حين الماضية في تفسير التبريم عن ابن عباس مكثت  
سنة أريد أن أسأل عمر (قوله عن المرأتين) في رواية عبيد عن آية (قوله اللتين) كذا في جميع  
النسخ ووقع عند ابن التين التي بالافراد وخطأها فقال الصواب اللتين بالتننية (قلت) ولو  
كانت محفوظة لا يمكن توجيهها (قوله حتى حج وحججت معه) في رواية عبيد فاستطيع  
أن أسأله هيبة له حتى خرج حاجاً وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه عن ابن عباس  
أردت أن أسأل عمر فكنت أهابه حتى يحججنا معه فلما قضينا حجنا قال مرحبا ببن عم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما حاجتك (قوله وعدل) أي عن الطريق الجادة المسلوكة الى طريق  
لا يسلك غالباً بقضى حاجته ووقع في رواية عبيد فخرجت معه فلما رجعنا وكنا بعض الطريق  
عدل الى الاراك لحاجة له وبين مسلم في رواية عبيد بن حنين من طريق حماد بن سلمة وابن عيينة  
أن المكان المذكور هو مر الظهران وقد تقدم ضبطه في المغازي (قوله وعدلت معه بأداة  
فتبرز) أي قضى حاجته وتقدم ضبط الاداة وتفسيرها في كتاب الطهارة وأصل تبرز من  
البراز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت ثم أطلق على نفس الفعل وفي رواية حماد بن سلمة  
المذكور عند الطيالسي فدخل عمر الاراك ففنى حاجته وقعدت له حتى خرج فيؤخذ منه  
أن المسافر اذا لم يجد القضاء لقضاء حاجته استتر بما يمكنه السترة من ثمج البادية (قوله  
فسكنت على يديه منها فتوضأ) في رواية عقييل عن الزهري الماضية في المطالم فسكنت من  
الاداة (قوله فقلت له يا أمير المؤمنين من المرأتان) في رواية الطيالسي فقلت يا أمير المؤمنين  
أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة فتمنعني هيبة لك أن أسألك وتقدم في التفسير من رواية  
عبيد بن حنين فوقفت له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت يا أمير المؤمنين من اللتان تطاهرنا على النبي  
صلى الله عليه وسلم من أزواجه قال تلك حفصة وعائشة فقلت والله ان كنت لا أريد أن أسألك  
عن هذا منذ سنة فما أستطيع هيبة لك قال فلا تفعل ما ظننت أن عندي من علم فاسألني فإن كان  
لي علم خبرتك به وفي رواية يزيد بن رومان المذكور فقال ما نسأل عنه أحداً أعلم بذلك مني  
(قوله اللتان) كذا في الاصول وحكي ابن التين أنه وقع عنده التي بالافراد قال والصواب اللتان  
بالتننية وقوله قال الله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما أي قال الله تعالى لهما ان تتوبا

حدثنا هشام أخبرنا معمر  
عن الزهري عن عروة عن  
عائشة قالت كان الحبش  
يلعبون بحراهم فيسترنى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأنا أنظر فما زلت أنظر  
حتى كنت أنا أنصرف فاقدروا  
قدر الجارية الحديدية السن  
تسمع اللهو (باب موعظة  
الرجل ابنته لحال زوجها) \*  
حدثنا أبو اليمان أخبرنا  
شعيب عن الزهري قال  
أخبرني عبيد الله بن عبيد  
الله بن أبي ثور عن ابن  
عباس رضي الله عنهما  
قال لم أزل حريصاً على أن  
أسأل عمر بن الخطاب عن  
المرأتين من أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم اللتين قال  
الله تعالى ان تتوبا الى الله  
فقد صغت قلوبكما حتى حج  
وحججت معه وعدل وعدلت  
معه بأداة فتبرز ثم جاء  
فسكنت على يديه منها فتوضأ  
فقلت له يا أمير المؤمنين من  
المرأتان من أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم اللتان  
قال الله تعالى ان تتوبا الى  
الله فقد صغت قلوبكما قال

من التعاون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه قوله بعد وان تطاهر اعليه أى تتعاونوا  
 كما تقدم تفسيره فى تفسير السورة ومعنى تطاهرهما أنهم اتعا وتباحى حرم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم على نفسه ما حرم كما سياتى بيانه وقوله قلوبكم كثر استعما لهم فى موضع التثنية بلفظ  
 الجمع كقولهم وضعا راحلتهما أى رحلى راحلتيهما (قوله) واغيبالك يا ابن عباس (تقدم شرحه فى  
 العلم وأن عمر تعجب من ابن عباس مع شهرته بعلم التفسير كيف خفى عليه هذا القدر مع شهرته  
 وعظمته فى نفس عمر وتقديمه فى العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك واخفى فى تفسير سورة النصر  
 ومع ما كان ابن عباس مشهورا به من الحرص على طلب العلم ومداخلة كبار الصحابة وأمهات  
 المؤمنين فيه أو تعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى معرفة المبهم ووقع فى الكشف  
 كانه كره ما سأل عنه (قلت) وقد جزم بذلك الزهرى فى هذه القصة بعينها فيما أخرجه مسلم من  
 طريق معمر عنه قال بعد قوله قال عمر واغيبالك يا ابن عباس قال الزهرى كره ما سأل عنه ولم  
 يكتمه واستبعد القرطبي ما فهمه الزهرى ولا بعده (قلت) ويجوز فى عجا التنوين وعدمه قال  
 ابن مالك وفى قوله واغيبا ان كان منونا فهو اسم فعل بمعنى أعجب ومثله واهواوى وقوله بعده عجا  
 جى بها تعجبا تو كيدا وان كان بعير تنوين فالاصل فيه واغيبى فابدلت الكسرة فتحقة فصارت  
 الباء ألفا كقولهم بأأسفا وايا حسرتنا وفيه شاهد لجواز استعمال وا فى مبادئ غير مندوب وهو  
 مذهب المبرد وهو مذهب صحيح اه ووقع فى رواية معمر واغيبى لك (قوله) عائشة وحفصة  
 كذا فى أكثر الروايات ووقع فى رواية جاد بن سلمة وحفصة وحفصة وأم سلمة كذا حكاه  
 عنه مسلم وقد أخرجه الطيالسي فى مسنده عنه فقال عائشة وحفصة مثل الجماعة \* (تبسبه) \*  
 هذا هو المعتمد أن ابن عباس هو المبتدئ بسؤال عمر عن ذلك ووقع عند ابن مردويه من وجه  
 آخر ضعيف عن عمر أن بن الحكم السلمي حدثني ابن عباس قال كنا نسرف لحقنا عمر ونحن نحدث  
 فى شأن حفصة وعائشة فسكننا حين لحقنا فعزم علينا أن نخبره فقلنا تادركنا شأن عائشة  
 وحفصة وسودة فذكر طرفا من هذا الحديث وليس يتمناه ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت  
 سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها الا فى الحال الثانى  
 (قوله) ثم استقبل عمر الحديث يسوقه أى القصة التى كانت سبب نزول الآية المسئول عنها  
 (قوله) كنت أنا وجارى من الانصار) تقدم بيانه فى العلم ومضى فى المظالم بلفظ انى كنت وجارى  
 بالرفع ويجوز فيه النصب عطف على الضمير المنصوب فى قوله انى (قوله) فى بنى أمية بن زيد) أى  
 ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الأوس (قوله) وهم من عوالى المدينة) أى السكان  
 ووقع فى رواية عقيل وهى أى القرية والعوالى جمع عالية وهى قرى بقرب المدينة مما يلي  
 المشرق وكانت منازل الأوس واسم الجار المذكور أوس بن خولى بن عبد الله بن الحرث  
 الانصارى سماه ابن سعد من وجه آخر عن الزهرى عن عروة عن عائشة فذكر حديثا وفيه وكان  
 عمر مؤاخيا أوس بن خولى لا يسمع شيئا الا حدثه ولا يسمع عمر شيئا الا حدثه فهذا هو المعتمد وأما  
 ما تقدم فى العلم عن قال انه عتب بن مالك فهو من تركيب ابن بشكوال فانه جواز أن يكون  
 الجار المذكور عتب بن مالك لان النبي صلى الله عليه وسلم أخى بينه وبين عمر لكن لا يلزم من الاخاء أن  
 يتجاورا والاخذ بالنص مقدم على الاخذ بالاستنباط وقد صرح الرواية المذكورة عن ابن

واغيبالك يا ابن عباس هما  
 عائشة وحفصة ثم استقبل  
 عمر الحديث يسوقه قال  
 كنت أنا وجارى من  
 الانصار فى بنى أمية بن زيد  
 وهم من عوالى المدينة وكنا  
 تتناوب النزول على السبي  
 صلى الله عليه وسلم فينزل  
 يوما وأنزل يوما

سعد أن عمر كان مؤاخيا لاوس فهذا يعني الصداقة لا يعني الاخاء الذي كانوا يتوارثون به ثم نسخ  
وقد صرح به ابن سعد بن النبی صلی الله علیه وسلم أخی بئر أوس بن خولی وشجاع بن وهب كما  
صرح به بانه أخی بین عمرو وعثمان بن مالك فتبين ان معنى قوله كان مؤاخيا أى مصادقا ويؤيد ذلك  
ان فى رواية عبيد بن حنين وكان لى صاحب من الانصار (قوله فاذا نزلت) الظاهر ان اذا شرطية  
ويجوز أن تكون ظرفية (قوله جثته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره) أى من  
الحوادث الكاثرة عند النبي صلی الله علیه وسلم وفى رواية ابن سعد المذكورة لا يسمع شيئا الا  
حدثه به ولا يسمع عمر شيئا الا حدثه به وسياقى فى خبر الواحد فى رواية عبيد بن حنين بلفظ اذا غاب  
وشهدت أنيته بما يكون من رسول الله صلی الله علیه وسلم وفى رواية الطيالسى يحضر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا غبت وأحضره اذا غاب ويخبرنى وأخبره (قوله وكأما معشر قريش تغلب  
النساء) أى تحكم عليهن ولا يحكمن علينا بخلاف الانصار فكانوا بالعكس من ذلك وفى رواية  
يزيد بن رومان كانوا نحن بمكة لا يكلم أحدا من أمرائهم الا اذا كانت له حاجة قضى منها حاجته وفى  
رواية عبيد بن حنين ما نعد للنساء أمرا وفى رواية الطيالسى كالا نعتد بالنساء ولا ندخلهن فى  
أمرنا (قوله فطفق) بكسر الفاء وقد تفتح أى جعل أو أخذ والمعنى انهم أخذوا فى تعلم ذلك  
(قوله من أدب نساء الانصار) أى من سرتهم وطريقتهن وفى الرواية التى فى المطالم من أرب بالراء  
وهو العقل وفى رواية معمر عند مسلم يتعلمن من نسايتهم وفى رواية يزيد بن رومان فلما قدمنا المدينة  
تزوجنا من نساء الانصار فجعلن يكلمنا ويراجعنا (قوله فسخت) بسين مهملة ثم خاء معجمة  
ثم موحدة وفى رواية ٢ الكشميهنى بالصاد المهملة بدل السين وهما بمعنى والصحب والسحب  
الزجر من الغضب ووقع فى رواية عقيل عن الزهري الماضية فى المطالم فسخت بجاء مهملة من  
الصباح وهو رفع الصوت ووقع فى رواية عبيد بن حنين فبينما أنا فى امرأتها أى أتفكر  
فيه وأقدره فقالت امرأتى لو صنعت كذا وكذا (قوله فأنكرت أن تراجعنى) أى تراددى  
فى القول وتناظرنى فيه ووقع فى رواية عبيد بن حنين فقلت لها وما تكلفك فى أمر أريده  
فقلت لى عيال يا ابن الخطاب ما تريد أن تراجع وسياقى فى اللباس من هذا الوجه بلفظ فلما جاء  
الاسلام وذكرهن الله رأينا لهن بذلك حقا علينا من غير أن ندخلهن فى شئ من أمورنا وكان بينى  
وبين امرأتى كلام فاغلظت لى وفى رواية يزيد بن رومان فقمت اليها بقضب فضر بتهابه فقالت  
يا عيال يا ابن الخطاب (قوله ولم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله تنكر أن أراجعك فوالله ان  
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وان احداهن تهجره اليوم حتى الليل) فى رواية عبيد  
ابن حنين وان ابتك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان ووقع فى  
المطالم بلفظ غضبا نا وفيه نظر وفى روايته التى فى اللباس قالت تقول لى هذا وابنة تودى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية الطيالسى فقلت متى كنت تدخلين فى أمورنا فقالت يا ابن  
الخطاب ما يستطيع أحد أن يكلمك وابتك فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل  
غضبان (قوله تهجره اليوم حتى الليل) بالنصب فيهما وبالجر فى الليل أيضا أى من أول النهار الى  
أن يدخل الليل ويحتمل أن يكون المراد حتى انها تهجره الليل مضافا الى اليوم (قوله فقلت لها  
قد خاب) كذا لا كتر خاب بخاء معجمة ثم موحدة وفى رواية عقيل فقلت قد جاءت من فعلت ذلك

فاذا نزلت جثته بما حدث  
من خبر ذلك اليوم من  
الوحي أو غيره واذا نزل  
فعل مثل ذلك وكأما معشر  
قريش تغلب النساء فلما  
قدمنا على الانصار اذا قوم  
تغلبهم نساؤهم فطفق  
نساؤنا يأخذن من أدب  
نساء الانصار فصخت على  
امرأتى فراجعتنى فأنكرت  
أن تراجعنى قالت ولم تنكر  
أن أراجعك فوالله ان  
أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم ليراجعنه وان احداهن  
تهجره اليوم حتى الليل  
فاذعننى ذلك فقلت لها قد  
خاب

٢ قوله رواية الكشميهنى  
هى مافى الهامش

منهم يعظم بالجيم ثم مناة فعل ماض من الجي وهذا هو الصواب في هذه الرواية التي فيها يعظم  
 وأما سائر الروايات ففيها خابت وخسرت فخابت بالخاء المعجمة لعطف وخسرت عليها وقد أغفل  
 من جرم أن الصواب بالجيم والمناة مطلقا (قوله من فعل ذلك) وفي رواية أخرى من فعلت  
 قالت ذكربالنظر إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى (قوله ثم جعت على ثيابي) أي لبستها جميعها  
 فيه إيماء إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض ثيابه فإذا خرج إلى الناس لبسها (قوله  
 فدخلت على حفصة) يعني ابنته وبدأ بها المنزلة ثم منه (قوله قالت نعم) في رواية عبيد بن حنن أنا  
 لراجعته وفي رواية مجاد بن سلفة فقلت ألا تتقين الله (قوله أقتامين أن يغضب الله لغضب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فتهلكي) كذا هو بالنصب لا أكثر ووقع في رواية عقيل فتهلكين وهو على تقدير  
 محذوف وتقدم في باب المعرفة ٣ من كتاب المطالم افتنا من أن يغضب الله لغضب رسوله فتهلكين قال  
 أبو علي الصدفي الصواب أقتامين وفي آخره فتهلكي كذا قال وليس بخطا لا مكان توجيهه وفي رواية  
 عبيد بن حنن فتهلكين بسكون الكاف على خطاب جماعة النساء وعنده فقلت تعلمين وهو يتشديد  
 اللام أني أحذرك عقوبة الله وغضب رسوله (قوله لا تستكثري النبي صلى الله عليه وسلم) أي  
 لا تطلبي منه الكثير وفي رواية يزيد بن رومان لا تكلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول  
 الله ليس عنده ذناب ولا دراهم فإنا لك من حاجة حتى دهنه فسليني (قوله ولا تراجعني في شيء)  
 أي لا تردديه في الكلام ولا تردى عليه قوله (قوله ولا تهجره) أي ولو هجرته (قوله ما يدالك) أي  
 طهر لك (قوله ولا يغرنك أن) بفتح الالف وبكسرها أيضا (قوله جارك) أي ضريك أو هو على  
 حقيقة لأنها كانت مجاورة لها والاولى أن يجعل اللفظ هنا على معنييه لصلاحيته لكل منهما  
 والعرب تطلق على الضرة جارة لتجاورهما المعنوي لكونهما عند شخص واحد وان لم يكن حسيا  
 وقد عديم شيء من هذا في أو آخر شرح حديث أم زرع ووقع في حديث حل بن مالك كنت بين  
 جارتين يعني ضربتين فانه فسر في الرواية الأخرى فقال امرأتين وكان ابن سيرين يكره تسميتهما  
 ضرة ويقول انها لا تضرو ولا تنفع ولا تذهب من رزق الأخرى بشيء وانما هي جارة والعرب تسمى  
 صاحب الرجل وخليفته جارا وتسمى الزوجة أيضا جارة لخاطمتها الرجل وقال القرطبي اختار عمر  
 تسميتهما جارة أدبا منه أن يضاف لفظ الضرر إلى أحد من أمهات المؤمنين (قوله أو ضا)  
 من الوضاعة ووقع في رواية معمر أو سم بالمهمل من الوضاعة وهي العلامة والمراد أبجل كان الجلال  
 وسمه أي أعلمه به لامة (قوله وأحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم) المعنى لا تغتري بكون عائشة  
 تفعل ما نهيتك عنه فلا يؤاخذها بذلك فانها تدل بحماتها ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا  
 تغتري أنت بذلك لاحتمال أن لا تكون في عنده في تلك المنزلة فلا يكون لك من الأدلال مثل الذي لها  
 ووقع في رواية عبيد بن حنن أبي من هذا ولفظه ولا يغرنك هذه التي أعجبها حسن صاحب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم إياها ووقع في رواية سليمان بن بلال عندهم لم أعجبها حسن صاحب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بوا والعطف وهي أبي وفي رواية الطيالسي لا تغتري بحسن عائشة وحسب  
 رسول الله إياها وعند ابن سعد في رواية أخرى انه ليس لك مثل حظوة عائشة ولا حسن زينب يعني  
 بنت جحش والذي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يؤيد ما حكاها السهيلي عن بعض  
 المشايخ أنه جعله من باب حذف حرف العطف واستحسنه من سمعه وكتبوه حاشية قال السهيلي

من فعل ذلك منهم ثم  
 جعت على ثيابي فنزلت  
 فدخلت على حفصة فقلت  
 لها أي حفصة أتعاضب  
 احدا كن النبي صلى الله  
 عليه وسلم اليوم حتى الليل  
 قالت نعم فقلت قد خبت  
 وخسرت أقتامين أن  
 يغضب الله لغضب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 فتهلكي لا تستكثري  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا  
 تراجعني في شيء ولا تهجره  
 وسليني ما يدالك ولا يغرنك  
 ان كانت جارك أو ضامتك  
 وأحب إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم يزيد عائشة

٣ قوله في باب المعرفة من  
 كتاب المطالم هكذا في الأصول  
 ولم نر باب المعرفة في كتاب  
 المطالم في نسخ الصحيح فخر  
 اه صححه

وليس كما قال بل هو مرفوع على البديل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذه من قوله لا يغرنك هذه فهذه فاعل والتي نعت وحب بدل اشتغال كما تقول أعجبتني يوم الجمعة صوم فيه وسرني زيد حب الناس له اه وثبت الواو بردي على رده وقد قال عياض يجوز في حب الرفع على أنه عطف بيان أو بدل اشتغال أو على حذف حرف العطف قال وضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض وقال ابن التين حب فاعل وحسنه بالنصب مفعول من أجله والتقدير أعجبها حب رسول الله أياها من أجل حسنها قال والضمير الذي يلي أعجبها منصوب فلا يصح بدل الحسن منه ولا الحب وزاد عبيد في هذه الرواية ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة لقرابتي منها يعني لأن أم عمر كانت مخزومية مثل أم سلمة وهي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة ووالدة عمر حنيفة بنت هاشم بن المغيرة فهي بنت عم أمه وفي رواية يزيد بن رومان ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي وكانت أمه أطلق عليها حالة لكونها في درجة أمه وهي بنت عمها ويحتمل أن تكون ارتضعت معها أو أختها من أمها (قوله دخلت في كل شيء) ٢ يعني من أمور الناس وأرادت الغالب بدليل قولها حتى تبتغي أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه فان ذلك قد دخل في عموم قولها كل شيء لكنهم تردده (قوله فأخذتني والله أخذنا) أي منعتني من الذي كنت أريده تقول أخذ فلان على يد فلان أي منعه عما يريد أن يفعله (قوله كسرتني عن بعض ما كنت أجد) أي أخذتني بلسانها أخذتني عن مقصدي وكلامي وفي رواية لابن سعد فقالت أم سلمة أي والله أنا لك كلمة فان تحمل ذلك فهو أولى به وإنها ناعنه كان أطوع عندنا منك قال عمر فندمت على كلامي لهن وفي رواية يزيد بن رومان ما يدعنا أن نغار على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه يغرن عليكم وكان الحامل لعمر على ما وقع منه شدة شفقتهم وعظم نصيحتهم فكان يبسط على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول له انفل كذا ولا تفعل كذا كقوله احجب نساءك وقوله لاتصل على عبد الله بن أبي وغير ذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ذلك لعله بصحة نصيحتهم وقوته في الاسلام وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث أنس عن عمر قال وافقت الله في ثلاث الحديث وفيه وبلغني معاينة النبي صلى الله عليه وسلم بعض نساءه فدخلت عليهن فقلت لئن انتهيتن أولي بدلي الله رسوله خير امنكن حتى أتيت إحدى نساءه فقالت يا عمر أمان في رسول الله ما يعط نساءه حتى تعظهن أنت وهذه المرأة هي زينب بنت جحش كما أخرج الخطيب في المبهمات وجوز بعضهم أنها أم سلمة لكلامها المذكور وفي رواية ابن عباس عن عمر هنا لكن التعدد أولى فان في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مردويه وبلغني من كان من أمهات المؤمنين فاستقر بهن أقول لتكشف الحديث ويؤيد التعدد اختلاف الالفاظ في جوابي أم سلمة وزينب والله أعلم (قوله وكذا قد تحدثنا أن غسان تنعل الخليل) في المظالم يلفظ تنعل النعال أي تستعمل النعال وهي نعال الخليل ويحتمل أن يكون بالموحدة ثم المجبة ويؤيده لفظ الخليل في هذه الرواية وتنعل في الموضعين بفتح أوله وأنكر الجوهرى ذلك في الدابة فقال أنعلت الدابة ولا تقل نعلت فيكون على هذا بضم أوله وحكي عياض في تنعل الخليل الوحدهن وغفل بعض المتأخرين فرد عليه وقال الموجود في البخاري تنعل النعال فاعتمد على الرواية التي في المظالم ولم يستحضر التي هنا وهي التي تكلم عليها عياض (قوله لتغزوا) وقع في رواية عبيد بن

قال عمر وكذا قد تحدثنا أن  
غسان تنعل الخليل لتغزوا

٢ قوله دخلت في كل شيء وقوله  
فأخذتني والله أخذنا وقوله  
كسرتني عن بعض ما كنت  
أجد هذه الكلمات لم توجد  
في نسخ الصحيح التي بأيدينا  
فلعلها رواية للشارح وحرر  
نظمها اه



حنين ونحن نتخوف ملكاً من ملوك غسان ذكر لنا أنه يريد أن يسير اليها فقد امتلأت صدورنا منه وفي روايته التي في اللباس وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له فلم يبق الا ملك غسان بالشام كما تخاف أن يأتينا وفي رواية الطيالسي ولم يكن أحداً خوف عندنا من أن يغزونا ملك من ملوك غسان (قوله فنزل صاحب الانصارى يوم نوبته فرجع اليها عشاءً ف ضرب بأبي ضرباً شديداً وقال أثم هو) أي في البيت وذلك لبطء اجابتهم له فظن أنه خرج من البيت وفي رواية عقيل أنا ثم هو وهي أولى (قوله فقزعت) أي خفت من شدة ضرب الباب بخلاف العادة (قوله فخرجت اليه فقال قد حدث اليوم أمر عظيم قلت ما هو أجب غسان) في رواية معمر أجات وفي رواية عبيد بن حنين أجب الغساني وقد تقدمت تسميته في كتاب العلم (قوله لابل أعظم من ذلك وأهول) هو بالنسبة الى عمر لكون حفصة بنته منهن (قوله طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور طلق بالجزم ووقع في رواية عمرة عن عائشة عند ابن سعد فقال الانصارى أمر عظيم فقال عمر لعل الحارث بن أبي شمر سار اليها فقال الانصارى أعظم من ذلك قال ما هو قال ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قد طلق نسائه وأخرج نحوه من رواية الزهري عن عروة عن عائشة وسمى الانصارى أو من بن خولى كما تقدم ووقع قوله طلق مقروناً بالظن (قوله وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر) يعني بهذا الحديث (فقال) يعني الانصارى (اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه) لم يذكر البخاري هنا من رواية عبيد بن حنين الا هذا القدر وما بعده وهو قوله فقلت خابت حفصة وخسرت فهو بقية رواية ابن أبي ثور لان هذا التعليق قد وصله المؤلف في تفسير سورة التحريم بلفظ فقلت جاء الغساني فقال بل أشد من ذلك اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فقلت رغم أنف حفصة وعائشة وظن بعض الناس أن من قوله اعتزل الى آخر الحديث من سياق الطريق المعلق وليس كذلك لما بينته والموقع في ذلك ايراد البخاري بهذه اللفظة المتعلقة عن عبيد بن حنين في أثناء المتن المساق من رواية ابن أبي ثور فصار الظاهر أنه تحول الى سياق عبيد بن حنين وقد سلم من هذا الاشكال النسفي فلم يسق المتن ولا القدر المعلق بل قال فذكر الحديث واجترأ بما وقع من طريق ابن أبي ثور في المظالم ومن طريق عبيد بن حنين في تفسير التحريم ووقع في مستخرج أبي نعيم ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنين في آخر الحديث ولا اشكال فيه وكان البخاري أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو طلق نسائه لم تتفق الروايات عليه فلعل بعضهم رواها بالمعنى نعم وقع عند مسلم من طريق سمك بن زميل عن ابن عباس أن عمر قال فدخلت المسجد فاذا الناس يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه وعند ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال لقيني عبد الله بن عمر ببعض طرق المدينة فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق نسائه وهذا ان كان محفوظاً لعل على أن ابن عمر لا في أباه وهو جاء من منزله فأخبره بمثل ما أخبره به الانصارى ولعل الجزم وقع من اشاعة بعض أهل النفاق فتناقله الناس وأصله ما وقع من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه ولم تجر عادته بذلك فظنوا أنه طلقهن ولذلك لم يعاتب عمر الانصارى على ما جزم له به من وقوع ذلك وقد وقع في حديث سمك بن الوليد عند مسلم في آخره ونزلت هذه الآية واذا جاءهم أمر من الأم من

فنزل صاحب الانصارى يوم نوبته فرجع اليها عشاءً ف ضرب بأبي ضرباً شديداً وقال أثم هو فقزعت فخرجت اليه فقال قد حدث اليوم أمر عظيم قلت ما هو أجب غسان قال لابل أعظم من ذلك وأهول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر فقال اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فقلت

أو الخوف إذا عاوبه إلى قوله يستنبطونه منهم قال فكنت أنا أستببط ذلك الأمر والمعنى لوردوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو الخبر به أو إلى أولى الأمر كابر الصحابة لعلوه لفهم المراد منه باستخراجهم بالفهم والتلطف ما يخفى عن غيرهم وعلى هذا فالمراد بالاذاعة قولهم وإشاعتهم أنه طلق نساءه بغير تحقق ولا ثبت حتى شفى عرقى الاطلاع على حقيقة ذلك وفي المراد بالمذاع وفي الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطها (قوله خابت حفصة وخسرت) إنما خصها بالذكر لكانت هامته لكونها بنته ولكونه كان قريب العهد بتحذيرها من وقوع ذلك ووقع في رواية عبيد بن حنن فقلت رغم أف حفصة وعائشة وكانت خصهما بالذكر لكونهما كانتا السبب في ذلك كما سيأتي بيانه (قوله قد كنت أظن هذا يوشك أن يكون) يكسر الشين من يوشك أي يقرب وذلك لما كان تقدم له من أن مراجعتهم قد قفصت إلى الغضب المغضى إلى الفرقة (قوله فصلت صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية سمك دخلت المسجد فإذا الناس ينكثون الحصا ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وذلك قبل أن يؤمرن بالجاب كذا في هذه الرواية وهو غلط بين فان نزول الجاب كان في أول زواج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش كما تقدم بيانه واختصاصي تفسير سورة الاحزاب وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينب بنت جحش فبين خبر وقد تقدم ذكر عمر لها في قوله ولا حسن زينب بنت جحش وسيأتي بعد ثمانية أبواب من طريق أبي الفخخي عن ابن عباس قال أصحنا يومًا نساء النبي صلى الله عليه وسلم يكن نخرجت إلى المسجد فجاء عمر فعد إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في غرفة له فذكر هذه القصة مختصرا بحضور ابن عباس ومشاهدته لذلك يقتضى تأخر هذه القصة عن الجاب فان بين الجاب واتقال ابن عباس إلى المدينة مع أبيه نحو أربع سنين لأنهم قدموا بعد فتح مكة فآية التخيير على هذا نزلت سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان والجاب كان سنة أربع أو خمس وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالاسناد الذي خرج به مسلم أيضا قول أبي سفيان عندي أجل العرب أم حبيبة أزواجها قال نعم وأنكره الأئمة وبالغ ابن حزم في إنكاره وأجابوا بتاويلات بعيدة ولم يتعرض لهذا الموضوع وهو تظليل ذلك الموضوع والله الموفق وأحسن محامله عندي أن يكون الراوى لما رأى قول عمر أنه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الجاب فحرم به لكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الجاب فقد يدخل من الباب وتخطبه من وراء الجاب كما لا يلزم من وهم الراوى في لفظة من الحديث أن يطرح حديثه كله وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكل وهو قوله في آخر الحديث بعد قوله ففحكت النبي صلى الله عليه وسلم فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزلت أنثى بالجدع ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنما عشي على الأرض ما عساه يده فقلت يا رسول الله إنما كنت في الغرفة تسعًا وعشرين فان ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل عقب ما خاطبه عمر فيلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعًا وعشرين يوما وسباق غيره ظاهري أنه تكلم معه في ذلك اليوم وكيف يجهل عمر تسعًا وعشرين يوما لا يتكلم في ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع إلى الغرفة ويستأذن ولكن تأويل هذا سهل وهو أن يحمل قوله فقتل أي بعد أن مضت المدة ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي صلى

خابت حفصة وخسرت  
قد كنت أظن هذا يوشك  
أن يكون جُمعت على  
مباني فصلت صلاة الفجر  
مع النبي صلى الله عليه وسلم  
فدخل النبي صلى الله عليه  
وسلم مشربة له فاعتزل فيها

الله عليه وسلم في تلك المدة التي حلف عليها فانفق أنه كان عنده عند ارادته النزول فنزل معه ثم خشي أن يكون نسي فذكره كما ذكره عائشة كما سألني ومما يؤيد تأخر قصة التخيير ما تقدم من قول عمر في رواية عبيد بن حنبل التي قدمت الاشارة اليها في المطالم وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له الاملك غسان بالشام فان الاستقامة التي أشار اليها انما وقعت بعد فتح مكة وقدمضي في غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الجرمي وكانت العرب تلوم باسلامهم الفتح فيقولون اتركوه وقومه فان ظهر عليهم فهو نبي فلما كانت وقعة الفتح يادر كل قوم باسلامهم اه والفتح كان في رمضان سنة ثمان ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة في أواخر ذي القعدة منها فلماذا كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب فظهر أن استقامة من حوله صلى الله عليه وسلم انما كانت بعد الفتح فاقضى ذلك أن التخيير كان في أول سنة تسع كما قدمته وعن جزم بأن آية التخيير كانت سنة تسع الدماطي وأتباعه وهو المعتمد (قوله) ودخلت على حفصة فاذا هي تبكي في رواية سمك أنه دخل أولاً على عائشة فقال يا بنت أبي بكر أفدبلغ من شأنك أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت مالي ولك يا ابن الخطاب عليك بعينك وهي بعين مهمل مفتوحة وتحتانية سا كنة بعدها موحدة ثم مشاة أي عليك بخاصتك وموضع سرك وأصل العيبة الوعاء الذي تجعل فيه الثياب ونفيس المتاع فاطلقت عائشة على حفصة أنها عيبة عمر بطريق التشبيه ومرادها عليك بوعظ ابنتك (قوله) ألم أكن حذرتك) زادي رواية سمك لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحب ولولا أنا لطلقك فبكت أشد البكاء لما اجتمع عندهما من الحزن على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما توقعه من شدة غضب أبيها عليها وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه والله ان كان طلقك لأكلك أبدا وأخرج ابن سعد والدارمي والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها ولابن سعد مثله من حديث ابن عباس عن عمرو اسناده حسن ومن طريق قيس بن زيد مثله وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان جبريل أتاني فقال لي راجع حفصة فانها صوامة قوامه وهي زوجتك في الجنة وقيس مختلف في صحبته ونحوه عنده من مرسل محمد بن سيرين (قوله) ها هوذا معتزل في المشربة في رواية سمك فقلت لها أين رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هو في خزانته في المشربة وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب المطالم وانما يضم الراعي بفتحها وجعلها مشارب ومشربات (قوله) خرجت فجت الى المنبر فاذا حوله رهط يبكي بعضهم جلس معهم قليلا ثم غلبي ما أجد فجت المشربة التي فيها النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لغلام له أسود

ودخلت على حفصة فاذا هي تبكي فقلت ما يبكيك ألم أكن حذرتك هذا أطلقكن النبي صلى الله عليه وسلم قالت لأدري ها هوذا معتزل في المشربة فخرجت فجت الى المنبر فاذا حوله رهط يبكي بعضهم جلس معهم قليلا ثم غلبي ما أجد فجت المشربة التي فيها النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لغلام له أسود

استأذن لعمر فدخل الغلام فكلّم النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال كملت النبي صلى الله عليه وسلم وذكرتك له فصمت فأنصرفت

حتى جلست مع الرهط الذين  
عند المنبر ثم غلبني ما أجد  
فجئت فقلت للغلام استأذن  
لعمر فدخل ثم رجع فقال  
قد ذكرتك له فصمت  
فرجعت جلست مع الرهط  
الذين عند المنبر ثم غلبني  
ما أجد فجئت للغلام فقلت  
استأذن لعمر فدخل ثم  
رجع إلى فقال قد ذكرتك له  
فصمت فلما وليت منصرفا  
قال إذا الغلام يدعوني  
فقال قد أذن لك النبي صلى  
الله عليه وسلم فدخلت على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فاذا هو مضطجع على  
رمال حصر ليس بينه وبينه  
فراش قد أثار الرمال بجنبه  
متكئا على وسادة من آدم  
حشو هالف فسلمت عليه  
ثم قلت وأنا قائم يا رسول  
الله أطلقت نساءك فرفع  
إلى بصره فقال لا فقلت  
الله أكبر ثم قلت وأنا قائم  
أستأنس يا رسول الله لو  
رأيتني وكأ معشر قريش  
تغلب النساء فلما قدمنا  
المدنية إذا قوم تغلبهم  
نسائهم فتبسم النبي صلى  
الله عليه وسلم

٢ قوله فنكست منصرفا  
فاذا الغلام هكذا بنسخ  
الشرح التي بأيدينا والذي  
في المتن بأيدينا فلما وليت  
منصرفا قال إذا الغلام

وهو جذع يرقى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وينحدر وعرف بهذا تفسير الجملة المذكورة  
في رواية غيره وسيأتي في حديث أبي الغضائ الذي أشرت إليه بحث في ذلك والاستسكة في روايته  
بضم الهمزة والكاف بينهما مهملة ثم فاء مشددة هي عتبة الباب السفلى وقوله على فقير بنون  
ثم قاف بوزن عظيم أي منقور ووقع في بعض روايات مسلم بضم بدل النون وهو الذي جعلت  
فيه فقر كالدرج (قوله استأذن لعمر) في رواية عبيد بن حنن فقلت له قل هذا عمر بن الخطاب  
(قوله فصمت) بفتح الميم أي سكت وفي رواية سمك فظن رباح إلى الغرفة ثم نظر إلى فلم يقل  
شيئا واتفقت الروايات على أنه أعاد الذهاب والمجيئ ثلاث مرات لكن ليس ذلك صريحا في  
رواية سمك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستئذان فقط ولم يقع شيء من ذلك في رواية عبيد بن  
حنن ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في المرقين  
الاولين كان نائما أو ظنا أن عمر جاء يستعطفه على أزواجه لكون حفصة ابنته منهن (قوله  
فنكست منصرفا) أي رجعت إلى ورائي (فاذا الغلام يدعوني) وفي رواية معمر فوليت مدبرا  
وفي رواية سمك ثم رفعت صوتي فقلت يا رباح استأذن لي فأبى أن يرسل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ظن أني جئت من أجل حفصة والله لئن أمرني بضرب عنقه لاضررب عنقه وهذا يقوى  
الاحتمال الثاني لأنه لما صرح في حق ابنته بما قال كان أبعد أن يستعطفه لضررها (قوله فاذا  
هو مضطجع على رمال) بكسر الراء وقد تضمن وفي رواية معمر على رمل بسكون الميم والمراد به  
النسيج تقول رملت الحصر وأرملته إذا نسجته وحصر مر مول أي منسوج والمراد هنا أن سيره  
كان مرمولا بجوار رمل به الحصر ووقع في رواية أخرى على رمال سير ووقع في رواية سمك  
على حصر وقد أثار الحصر في جنبه وكأنه أطلق عليه حصرًا تغلبا وقال الخطابي رمال الحصر  
ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب فكأنه عنده اسم جمع وقوله ليس بينه وبينه فراش قد  
أثار الرمال بجنبه يؤيد ما قدمته أنه أطلق على نسج السير حصر (قوله فقلت وأنا قائم أطلقت  
نساءك فرفع إلى بصره فقال لا فقلت الله أكبر) قال الكرماني لما ظن الانصارى أن الاعتزال  
طلاق أو نأشئ عن طلاق فاخبر عمر بوقوع الطلاق جازما به فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجده  
حقيقة كبر نجيها من ذلك اه ويحتمل أن يكون كبر الله حامدا له على ما أنعم به عليه من عدم وقوع  
الطلاق وفي حديث أم سلمة عند ابن سعد فكبر عمر تكبيرة معناها ونحن في بيوتنا ففعلنا أن عمر  
سأله أطلقت نساءك فقال لا فكبر حتى جاءنا الخبر بعد ووقع في رواية سمك فقلت يا رسول  
الله أطلقتن قال لا قلت اني دخلت المسجد والمسلمون يسكنون الحصار يقولون طلق رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نساءه أفأنزله فأخبرهم أنك لم تطلقهن قال نعم انشئت وفيه فقامت  
على باب المسجد فاديت بأعلى صوتي لم يطلق نساءه (قوله ثم قلت وأنا قائم أستاذن يا رسول الله  
لورايتني) يحتمل أن يكون قوله استفهاما بطريق الاستئذان ويحتمل أن يكون حالا من القول  
المذكور بعده وهو ظاهر سياق هذه الرواية وجزم القرطبي بأنه للاستفهام فيكون أصله  
همسزتين تسهل احدهما وقد تحذف تخفيفا ومعناه أطلب في الحديث واستأذن في ذلك  
لقرينة الحال إلى كان فيها العلة بأن بنته كانت السبب في ذلك فخشى أن يلحقه هوشى من  
المعتبة فبقى كالمنقبض عن الابتداء بالحديث حتى استأذن فيه قوله يا رسول الله لورايتني وكذا

وكذا قوله لايتني فقلت وأنا قائم أطلقت والذي في المتن بأيدينا ثم قلت وأنا قائم يا رسول الله أطلقت فعل ما في الشارح رواية له اه

معشر قريش تغلب النساء فساق مائة ثم وكذا في رواية عقيل ووقع في رواية معمر أن قوله  
 أسأئس بعد سباق القصة ولفظه فقلت الله أكبر لورأيتما يارسول الله وكما معشر قريش فساق  
 القصة فقلت أسأئس يارسول الله قال نعم وهذا بين الاحتمال الاول وهو أنه استأذن في  
 الاستئناس فلما أذن له فيه جلس **(قوله ثم قلت يارسول الله لورأيتي ودخلت على حفصة الى قوله**  
**فتبسم تبسمه أخرى)** الجلة حاله أي حال دخولي عليها وفي رواية عبيد بن حنن فذكرت له الذي  
 قلت لحفصة وأم سلمة والذي ردت علي أم سلمة فضحك وفي رواية سمالك فلم أزل أحدثه حتى تحسر  
 العضب عن وجهه وحتى كثر فضحك وكان من أحسن الناس ثغرا صلى الله عليه وسلم وقوله  
 تحسر بمهملتين أي تكشف وزنا ومعنى وقوله كثر بفتح الكاف والمجبة أي أبدى أسنانه ضاحكا  
 قال ابن السكيت كثر وتبسم وتبسم واقترع معنى فإذا زاد قبل قهقهه وكركر وقد جاء في صفته  
 صلى الله عليه وسلم كان ضحكة تبسما **(قوله فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم تبسمه)** بتشديد  
 السين وللكشميين تبسمة **(قوله فرفعت بصري في بيته)** أي نظرت فيه **(قوله غير أهبة ثلاثة)**  
 في رواية الكشميين ثلاث الأهبة بفتح الهمزة والهاء وبضمهما أيضا بمعنى الأهب والهاه فيه  
 للمبالغة وهو وجع آهاب على غير قياس وهو الجلد قبل الدباغ وقيل هو الجلد مطلقا دبغ أول دبغ  
 والذي يظهر أن المراد به هنا جلد شرع في دبغه ولم يكمل لقوله في رواية سمالك بن الوليد فإذا  
 أفيق معلق والافيق بوزن عظيم الجلد الذي لم يتم دبغه يقال آدم وأديم وأفيق وأفيق وآهاب  
 وآهب وعماد وعمود وعمد ولم يجي مفعيل وفعل على فعل بفتحين في الجمع الأهذه الأحرى  
 والاكثر أن يجي مفعول بضمين وزاد في رواية عبيد بن حنن وان عند رجله قرظا بقاء وظاء  
 مجبة مصبورا بموحدين وفي رواية أبي ذر مصبور ابراء قال النووي ووقع في بعض الاصول  
 مصبور اضاء مجبة وهي لغة والمراد بالمصبور بالمهمل والمجبة بالجمع ولا يتأني كونه مصبورا بل  
 المراد أنه غير منستر وان كان في غير وعاء بل هو مصبوب مجتمع وفي رواية سمالك فنظرت في خزانة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا بأبقضة من شعر نحو الصاع ومنها قرظا في ناحية الغرفة  
**(قوله ادع الله فليوسع علي أمك)** في رواية عبيد بن حنن فبكيت فقال وما يبكيك فقلت  
 يارسول الله ان كسري وقصير فيما هما فيه وأنت رسول الله وفي رواية سمالك فأتدبرت  
 عيناي فقال ما يبكيك يا ابن الخطاب فقلت ومالي لأبكي وهذا الحصير قد أثر في جنبك وهذه  
 خزانتي لأرى فيها إلا ما أرى وذلك قصير وكسري في الانهار والثمار وأنت رسول الله  
 وصفوته **(قوله جلس النبي صلى الله عليه وسلم وكان متكئا فقال أوفي هذا أنت يا ابن**  
**الخطاب)** في رواية معمر عند مسلم أوفي شئت أنت يا ابن الخطاب وكذا في رواية عقيل الماضية  
 في كتاب الخطام والمعنى أنت في شئت في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا وهذا يشعر  
 بأنه صلى الله عليه وسلم ظن أنه يبكي من جهة الامر الذي كان فيه وهو غضب النبي صلى الله عليه  
 وسلم علي نساته حتى اعتزلهن فلما ذكر له أمر الدنيا أجابه بما أجابه **(قوله ان أولئك قوم قد عملوا**  
**طيباتهم في الحياة الدنيا)** وفي رواية عبيد بن حنن أن لا ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة  
 وفي رواية له لهما بالنفية على ارادة كسري وقصير لتخصيصهما بالذكروا الاخرى بارادتهما ومن  
 تبهما أو كان على مثل حالهما زاد في رواية سمالك فقلت بلى **(قوله فقلت يارسول الله استغفر لي)**

ثم قلت يارسول الله لورأيتي  
 ودخلت على حفصة فقلت  
 ها لا يغرنك أن كانت جارتك  
 أو ضامتك وأحب الي النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يريد  
 مائة تبسم النبي صلى الله  
 عليه وسلم تبسمه أخرى  
 بقلت حين رأيت تبسم  
 فرفعت بصري في بيته  
 فوالله ما رأيت في بيته شأ  
 يرد البصر غير أهبة ثلاثة  
 فقلت يارسول الله ادع الله  
 فليوسع علي أمك فأت  
 فارس والروم قدوسع عليهم  
 وأعطوا الدنيا وهم  
 لا يعبدون الله فجلس النبي  
 صلى الله عليه وسلم وكان  
 متكئا فقال أوفي هذا أنت  
 يا ابن الخطاب ان أولئك قوم  
 قد عملوا طيباتهم في الحياة  
 الدنيا فقلت يارسول الله  
 استغفر لي

أى عن جراحى بهذا القول بحضرتك أو عن اعتقادى أن التجهلات الدنيوية مرغوب فيها أو  
عن ارادى ما فيه مشابهة الكفار فى ملابسهم ومعايشهم (قوله فاعتزل النبي صلى الله عليه  
وسلم نساءه من أجل ذلك الحديث الذى أفشته حفصة الى عائشة) كذا فى هذه الطريق لم يقصر  
الحديث المذكور الذى أفشته حفصة وفيه أيضا وكان قال ما أبدا دخل عليهن شهر من شدة  
موجدته عليهن حين عاتبه الله وهذا أيضا مبهم ولم أره مفسرا وكان اعتزاله فى المشربة كفى  
حديث ابن عباس عن عمر فأد محمد بن الحسن الخزرجى فى كتابه أخبار المدينة بسنده مرسل  
أنه صلى الله عليه وسلم كان يبيت فى المشربة ويقبل عند راحة على خلوة بئر كانت هناك وليس  
فى شئ من الطرق عن الزهرى بأسناد حديث الباب الا مارواه ابن اسحق كما أشرت اليه فى تفسير  
سورة التحريم والمراد بالعائبة قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الايات وقد اختلف فى  
الذى حرم على نفسه وعوتب على تحريمه كما اختلف فى سبب حله على أن لا يدخل على نساءه على  
أقوال فالذى فى الصحيحين أنه العسل كما مضى فى سورة التحريم مختصر من طريق عبيد بن عمير  
عن عائشة وسأقرب بأبسط منه فى كتاب الطلاق وذكر فى التفسير قول آخر أنه فى تحريم  
جاريته مارية وذكر هناك كثيرا من طرقه ووقع فى رواية يزيد بن رومان عن عائشة عند ابن  
مردويه ما يجمع القولين وفيه أن حفصة أهدت لها عكة فيها عسل وكان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا دخل عليها حبسته حتى تلعبه أو تسقيه منها فقالت عائشة لجارية عندها حبشة  
يقال لها خضراء اذا دخل على حفصة فأنظري ما يصنع فأخبرتها الجارية بشأن العسل فأرسلت  
الى صواحبها فقالت اذا دخل عليكم فقلن انا نجد منك ريح مغافير فقال هو عسل والله  
لا أطعمه أبدا فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتى أباها فأذن لها فذهبت فارسل الى جاريته  
مارية فأدخلها بيت حفصة قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه يقطر  
وحفصة تبكى فعاتبته فقال أشهدك أنها على حرام أنظري لا تخبرى بهذا امرأة وهى عندك  
أمانة فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذى بينها وبين عائشة فقالت ألا أبشرك أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد حرم أمته فترلت وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه  
خرجت حفصة من بيتها يوم عائشة فدخل رسول الله بجاريته القبطية بيت حفصة فجاءت  
فرفبته حتى خرجت الجارية فقالت له أما انى قد رأيت ما صنعت قال فأكتمى على وهى حرام  
فأنطلقت حفصة الى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة أما يوحى فتعرس فيه بالقبطية وبسمل  
لنساءك سائر أيامهن فترلت الآية وجاء فى ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن مردويه من طريق  
الضحالك عن ابن عباس قال دخلت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم فوجدت معه  
مارية فقال لا تخبرى عائشة حتى أبشرك ببشارة أن أبالك على هذا الامر بعد أنى بكرا إذا أنامت  
فذهبت الى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك والتست منه أن يحرم مارية فخرمها ثم جاء  
الى حفصة فقال أمرتك أن لا تخبرى عائشة فأخبرتها فعاتبها ولم يعاتبها على أمر الخلافة فلهذا  
قال الله تعالى عرف بعضه وأعرض عن بعض وأخرج الطبرانى فى الاوسط وفى عشرة النساء عن  
أبي هريرة نحوه بتمامه وفى كل منهما ضعف وجاء فى سبب غضبه منهن وحلفه أن لا يدخل عليهن  
شهر اقصا أخرى فأخرج ابن سعد من طريق عمرة عن عائشة قالت أهديت لرسول الله صلى الله

فاعتزل النبي صلى الله  
عليه وسلم نساءه من  
أجل ذلك الحديث حين  
أفشته حفصة الى عائشة  
تسعا وعشرين ليلة

٢ قوله الذى أفشته هكذا  
بالنسخ بأيدينا والذى فى  
المتن بأيدينا حين أفشته  
فعل ما فى الشارح رواية  
له اه



عليه وسلم هدية فارسل الى كل امرأة من نساءه نصيبا فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها فزادها  
 مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة لقد أقتأت وجهك ترد عليك الهدية فقال لانتن أهون على الله  
 من أن تقمثنى لأدخل عليكن شهرا الحديث ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة نحوه  
 وفيه ذبح ذبجا فقصمه بين أزواجه فارسل الى زينب بنصيبها فردته فقال زيدوها ثلاثا كل ذلك  
 ترده فدكر نحوه وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال جاء أبو بكر والناس جلوس  
 بياب النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لاحد منهم فأذن لابي بكر فدخل ثم جاء عمر فاستأذن فأذن  
 له فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وحوله نساء وفد كرا الحديث وفيه من حولى كما ترى  
 يسألنى النفقة فقام أبو بكر الى عائشة وقام عمر الى حفصة ثم اعترلن شهرافد كنزول آية  
 التخيير ويحتمل أن يكون مجموع هذه الاشياء كان سببا لاعتزلن وهذا هو اللائق بمكارم أخلاقه  
 صلى الله عليه وسلم وسعة صدره وكثرة صفحه وأن ذلك لم يقع منه حتى تكرر موجهه منهن صلى  
 الله عليه وسلم ورضى عنهن وقصر ابن الجوزي فنسب قصة الذبح لابن حبيب بغير اسناد وهي  
 مستندة عند ابن سعد وأبهم قصة النفقة وهي في صحيح مسلم والراجح من الاقوال كلها قصة مارية  
 لا خصاص عائشة وحفصة بهما بخلاف العسل فانه اجتمع فيه جماعة منهن كما سيأتى ويحتمل  
 أن تكون الاسباب جميعها اجتمعت فأشير الى أهمها ويؤيده شمول الحلف للجميع ولو كان  
 مثلا في قصة مارية فقط لاخص بصحفة وعائشة ومن اللطائف أن الحكمة في الشهر مع أن  
 مشروعية الهجر ثلاثة أيام أن عدتهن كانت تسعة فاذا ضربت في ثلاثة كانت سبعة  
 وعشرين واليومان لمارية لكونها كانت أمة فنقصت عن الحرائر والله أعلم (قوله فاعتزل  
 النبي نساءه من أجل ذلك الحديث الذي أفنسته حفصة الى عائشة تسعا وعشرين ليلة) العدد  
 متعاقب بقوله فاعتزل نساءه (قوله وكان قال ما أبدا دخل عليهن شهرا) في رواية حماد بن سلمة  
 عند مسلم في طريق عبيد بن حنين وكان آلى منهن شهرا أى حلف أو أقسم وليس المراد به الايلاء  
 الذى فى عرف الفقهاء اتفاقا وسيأتى بعد سبعة أبواب من حديث أنس قال آلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من نساءه شهرا وهذا موافق للنظر رواية حماد بن سلمة هنا وان كان أكثر  
 الرواة في حديث عمر لم يعبروا بلفظ الايلاء (قوله من شدة موجدته عليهن) أى غضبه (قوله  
 دخل على عائشة) فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر يبدأ بمن شاء منهن ولا يلزمه أن يبدأ من  
 حيث بلغ ولا أن يقرع كذا قيل ويحتمل أن تكون البداية بعائشة لكونه اتفق أنه كان يومها  
 (قوله فقالت له عائشة يا رسول الله انك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا) تصدم أن في  
 رواية سماعة بن الوليد أن عمر ذكره صلى الله عليه وسلم بذلك ولا منافاة بينهما لان في سياق حديث عمر  
 أنه ذكره بذلك عند نزوله من الغرفة وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها فكانهم ساءوا وادعى  
 ذلك وقد أخرج مسلم من حديث جابر في هذه القصة قال فقلنا فظا هر هذا السياق يوهم أنه من تمة  
 حديث عمر فيكون عمر حضر ذلك من عائشة وهو محتمل عندى لكن يقوى أن يكون هذا من  
 تعاليق الزهري في هذه الطريق فان هذا القدر عنده عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية  
 معمر عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقسم أنه لا يدخل على نساءه شهرا قال الزهري فاخبرني عروة  
 عن عائشة قالت فدكره (قوله وانما أصبحت من تسع وعشرين ليلة) في رواية عقييل

وكان قال ما أبدا دخل  
 عليهن شهرا من شدة  
 موجدته عليهن حين  
 عاتبه الله عز وجل فلما  
 مضت تسع وعشرون ليلة  
 دخل على عائشة فبدا بها  
 فقالت له عائشة يا رسول الله  
 انك كنت قد أقسمت أن  
 لا تدخل علينا شهرا وانما  
 أصبحت من تسع وعشرين  
 ليلة أعداء عدا

لتسعة باللام وفي رواية السرخسي فيها تسعة بالموحدة وهي متقاربة قال الاسماعيلي من  
هنا الى آخر الحديث وقع مدرجاً في رواية شعيب عن الزهري ووقع مفصلاً في رواية معمر  
قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضت تسعة وعشرون ليلة دخل علي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (قلت) ونسبة الادراج الى شعيب فيه نظر فقد  
تقدم في المطالم من رواية عقيل عن الزهري كذلك وأخرج مسلم طريق معمر كما قال  
الاسماعيلي مفصلة والله أعلم وقد تقدم في تفسير الاحزاب أن البخاري حكى الاختلاف  
على الزهري في قصة التخيير هل هي عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلمة عن عائشة (قوله)  
فقال الشهر تسعة وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعة وعشرين ليلة في هذا الاشارة الى  
تاويل الكلام الذي قبله وأنه لا يراد به الحصر أو ان اللام في قوله الشهر للعهد من الشهر المحلوف  
عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهور كلها كذلك وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته  
المطلقة أن الشهر تسعة وعشرون فأخرج أحمد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر  
رفعه الشهر تسعة وعشرون قال فذكر واذك لعائشة فقالت برحم الله أبا عبد الرحمن انما  
قال الشهر قد يكون تسعة وعشرين وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عمر بهذا اللفظ الاخير  
الذي حرمت به عائشة وبينته قبل هذا عند الكلام على ما وقع في رواية سمك بن الوليد من  
الاشكال (قوله) قالت عائشة ثم أنزل الله آية التخيير في رواية عقيل فأزلت وسياتي الكلام  
عليه مستوفى في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور  
أهله وان كان عليه فيه غضاظة اذا كان في ذلك سنة تنقل ومسئلة تحفظ قاله المهلب قال  
وفيه توقير العالم ومهابته عن استفسار ما يخشى من تغييره عند ذكره وترقب خلوات العالم  
ليسأل عما لعله لو سئل عنه بحضرة الناس أنكره على السائل ويؤخذ من ذلك مراعاة المروءة  
وفيه ان شدة الوطأة على النساء مذموم لان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بسيرة الانصار في  
نسائهم وترك سيرة قومه وفيه تاديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لاجل اصلاحها وزوجها  
وفيه سياق القصة على وجهها وان لم يسأل السائل عن ذلك اذا كان في ذلك مصلحة من زيادة  
شرح وبيان وخصوصا اذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك وفيه مهابة الطالب للعالم  
وتواضع العالم له وصبره على مسائلته وان كان عليه في شيء من ذلك غضاظة وفيه جواز ضرب  
الباب ودقه اذا لم يسمع الداخل بغير ذلك ودخول الاباء على البنات ولو كان بغير اذن الزوج  
والتنقيب عن أحوالهن لاسيما ما يتعلق بالمتزوجات وفيه حسن تطفن ابن عباس وشدة حرصه  
على الاطلاع على فنون التفسير وفيه طلب علو الاسناد لان ابن عباس أقام مدة طويلة ينتظر  
خلوة عمر ليأخذ عنه وكان يمكنه يأخذ ذلك بواسطة عنه من لا يهاب سؤاله كما كان يهاب عمر وفيه  
حرص الصحابة على طلب العلم والضبط باحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه أن طالب العلم  
يجعل لنفسه وقتاً يتفرغ فيه لأمور معاشه وحال أهله وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات  
وفي حال القعود والمشي وفيه إثارة الاستجمار في الاسفار وابقاء الماء للوضوء وفيه ذكر العالم  
ما يقع من نفسه وأهله بما يترتب عليه فائدة دينية وان كان في ذلك حكاية ما يستهجن وجواز  
ذكر العمل الصالح لسياق الحديث على وجهه وبيان ذكر وقت التجمل وفيه الصبر على الزوجات

فقال الشهر تسعة وعشرون  
ليلة وكان ذلك الشهر تسعة  
وعشرين ليلة قالت  
عائشة ثم أنزل الله تعالى  
آية التخيير فبدأني أول  
امرأته من نسائه فأخترته  
ثم خيرت نسائه كلهن فقلن  
مثل ما قالت عائشة

والاغضاء عن خطاهن والصفح عما يقع منهن من زلل في حق المرء دون ما يكون من حق الله تعالى وفيه جواز اتخاذ الحماكم عند الخلوة بواب يمنع من يدخل اليه بغير اذنه ويكون قول أنس الماضي في كتاب الجسائر في المرأة التي وعظها النبي صلى الله عليه وسلم فلم تعرفه ثم جاءت اليه فلم تجده بوابين محجولا على الاوقات التي يجلس فيها للناس قال المهلب وفيه ان للامام أن يحتجب عن بطائه وخاصة عند الامر بطرقه من جهة أهله حتى يذهب غيظه ويخرج الى الناس وهو منبسط اليهم فان الكبير اذا احتجب لم يحس الدخول اليه بغير اذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المنزلة عنده وفيه الفرق بالاصهار والحياء منهم اذا وقع للرجل من أهله ما يقتضي معاتبته وفيه أن السكوت قد يكون أبلغ من الكلام وأفضل في بعض الاحيان لانه عليه الصلاة والسلام لو امر غلامه برد عمر لم يحذر عمر العود الى الاستئذان مرة بعد أخرى فلما سكنت فهم عمر من ذلك انه لم يؤثر رده مطلقا أشار الى ذلك المهلب وفيه أن الحاجب اذا علم منع الاذن بسبب كون المحجوب لم ياذن وفيه مشروعية الاستئذان على الانسان وان كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها وفيه جواز تكرار الاستئذان متى لم يؤذن له اذا رجا حصول الاذن وأن لا يتجاوز به ثلاث مرات كما سيأتي ايضا حقه في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر ولا استدراك على عمر من هذه القصة لان الذي وقع من الاذن له في المرة الثالثة وقع اتفاقا ولم يؤذن له فالذي يظهر أنه كان يعود الى الاستئذان لانه صرح كما سيأتي بانه لم يبلغه ذلك الحكم وفيه ان كل لذة أو شهوة قضاها المرء في الدنيا فهو استعجال له من نعيم الآخرة وأنه لو ترك ذلك لادخله في الآخرة أشار الى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم ايثار الفقر على الغنى وخصه الطبري بمن لم يصرفه في وجوهه ويفرقه في سبله التي أمر الله بوضعه فيها قال وأما من فعل ذلك فهو من منازل الامتحان والصبر على المحن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى قال عياض هذه القصة مما يحتاج به من يفضل الفقير على الغنى لما في فهم قوله ان من تنعم في الدنيا يقوته في الآخرة بمقداره قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا اذا لحظ لهم في الآخرة انتهى وفي الجواب نظروا وهي مسئلة اختلف فيها السلف والخلف وهي طويلة الذيل سيكون لنا بها المام ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وفيه ان المرء اذا رأى صاحبه مهموما استحب له أن يتحدث به بما يزيل هممه ويطيب نفسه لقول عمر لا قولن شيئا يضحك النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر وفيه جواز الاستعانة في الوضوء بالصبي المتوضي وخدمة الصغير الكبير وان كان الصغير أشرف نسباً من الكبير وفيه التجميل بالشوب والعمامة عند لقاء الاكابر وفيه تدكير الخائف بيمينه اذا وقع منه ما ظاهره نسيانها للاسيما من له تعلق بذلك لان عائشة خشيت أن يكون صلى الله عليه وسلم نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوماً وتسعة وعشرون يوماً فلما نزل في تسعة وعشرين نطنت انه ذهل عن القدر وأن الشهر لم يهل فأعلمها أن الشهر استهل فان الذي كان الخلف وقع فيه جاء تسعاً وعشرين يوماً وفيه تقوية لقول من قال ان يمينه صلى الله عليه وسلم اتفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين والافلوا اتفاق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البر الا بثلاثين وذهبت طائفة

في الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذنا قل ما ينطلق عليه الاسم قال ابن بطال يؤخذ منه أن من  
 حلف على فعل شيء غير فعل أقل ما ينطلق عليه الاسم والقصة محمولة عند الشافعي ومالك على  
 أنه دخل أول الهلال وخرج به فلو دخل في أثناء الشهر لم يبر الأثلاثين وفيه سكنى الغرف فذات  
 الدرج واتخذ الخزانة لأمثالث البيت والامتنعة وفيه التساوب في مجلس العالم إذا لم يتيسر  
 المواظبة على حضوره لشغل شرعي من أمر ديني أو دنيوي وفيه قبول خبر الواحد ولو كان  
 الاخذفاضلا والمأخوذ عنه فضولا ورواية الكبير عن الصغير وإن الاخبار التي تشاع ولو كثر  
 ناقلوها لم يكن مرجعها إلى أمر حسي من مشاهدة أو سماع لا تستلزم الصدق فإن جزم  
 الانصاري في رواية بوقوع التطبيق وكذا جزم الناس الذين رأهم عمر عند المنبر بذلك محمول على  
 أنهم شاع بينهم ذلك من شخص بناه على التوهم الذي توهمه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم  
 نساءه فظن لكونه لم يجز عاده بذلك أنه طلقهن فاشاع أنه طلقهن فشاع ذلك فحدث الناس به  
 وأخلق بهذا الذي ابتدأ بإشاعة ذلك أن يكون من المنافقين كما تقدم وفيه الاكتفاء بجمعة  
 الحكم بأخذه عن القرين مع إمكان أخذه عاليا عن أخذه عنه القرين وأن الرغبة في العلم لو حث  
 لا يعوق عنه عائق شرعي ويمكن أن يكون المراد بذلك أن يستفيد منه أصول ما يقع في غيبته ثم  
 يسأل عنه بعد ذلك شافهة وهذا أحد فوائد كتابة أطراف الحديث وفيه ما كان الصحابة  
 عليه من محبة الاطلاع على أحوال النبي صلى الله عليه وسلم جللت أو قلت واهتمامهم بما بهم ثم له  
 لاطلاق الانصاري اعتزاله نساءه الذي أشعر عنده بأنه طلقهن المقتضى وقوع عمة صلى الله عليه  
 وسلم بذلك أعظم من طروق ملك الشام الغساني بجيوشه المدينة لغزو من بها وكان ذلك بالنظر إلى  
 أن الانصاري كان يتحقق أن عدوهم ولو طرقتهم مغلوب ومهزوم واحتمال خلاف ذلك ضعيف  
 بخلاف الذي وقع بما توهمه من التطبيق الذي يتحقق معه حصول النم وكانوا في الطرف الأقصى  
 من رعاية خاطره صلى الله عليه وسلم أن يحصل له تشويش ولو قل والقلق لما يقلقه والغضب لما  
 يغضبه والهم لما يهيمه رضى الله عنهم وفيه ان الغضب والحزن يحمل الرجل الوقور على ترك  
 الثاني المألوف منه لقول عمر ثم غلبني ما أجد ثلاث مررات وفيه شدة الفزع والجزع للامور  
 المهمة وجواز نظر الانسان إلى نواحي بيت صاحبه وما فيه إذا علم أنه لا يكره ذلك وهذا يجمع  
 بين ما وقع لعمر وبين ما ورد من النهي عن فضول البطر أشار إلى ذلك النووي ويحتمل أن يكون  
 نظر عمر في بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقع أو لا اتفاقا فرأى الشعر والقرظ مثلا فاستقله فرفع  
 رأسه لينظر هل هناك شيء أنفوس منه فلم ير الا الاهد فقال ما قال ويكون النهي محمولا على من  
 تعمد النظر في ذلك والتفتيش ابتداء وفيه كراهة سحق النعمة واحتقار ما أنعم الله به ولو كان قليلا  
 والاستغفار من وقوع ذلك وطلب الاستغفار من أهل الفضل وإيثار القساعة وعدم الالتفات  
 إلى ما خص به العير من أمور الدنيا الفانية وفيه المعاقبة على إساءة السر بما يليق بمن أفضاه  
 ﴿قوله﴾ باب صوم المرأة باذن زوجها تطوعا هذا الاصل لم يذكره البخاري في كتاب  
 الصيام وذكره أبو مسعود في أفراد البخاري من حديث أبي هريرة وليس كذلك فان سلماذ كره في  
 أثناء حديث في كتاب الزكاة وقع للمزني في الاطراف فيه وهم يثبت فيما كتبه عليه (تولاه  
 لا تصوم) كذا لا كثر وهو بلفظ الخبر والمراد به النهي وأغرب ابن التين والقرطبي خطأ رواية

\* (باب صوم المرأة باذن زوجها تطوعا) \* حدثنا  
 محمد بن مقاتل حدثنا عبد  
 الله أخبرنا معمر عن همام  
 بن منبه عن أبي هريرة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا تصوم المرأة وبعلمها  
 شاهد الا باذنه

الرفع ووقع في رواية للمستحلى لاتصوم من زيادة ثون التوكيد ولمسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر بلفظ لاتصم وسيأتي شرحه مستوفى بعد باب واحد ﴿قوله ما﴾ اذابات المرأة مهاجرة فراش زوجها) أي غير سبب لم يجز لها ذلك (قوله حدثنا محمد بن بشار) هو بشار وذكرا أبو علي الجاني أنه وقع في بعض النسخ عن أبي زيد المرزوقي بن سنان بمهملة ثم نون وهو غلط (توله عن سليمان) هو الأعشى وأبو حازم هو سلمان الأشجعي وقوله في الرواية الثانية عن زرارة عن ابن أبي أوفى قاضي البصرة يكنى أبا حاسب له عن أبي هريرة في الصحيحين حديثان فقط هذا وآخر مضى في العتق وله في البخاري عن عمران بن حصين حديث آخر يأتي في الديات وتقدم له في تفسير عيسى حديث من روايته عن سعد بن هشام عن عائشة وهذا جميع ماله في الصحيح وكلها من رواية قتادة عنه (قوله اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه) قال ابن أبي جرة الطاهر ان الفراش كناية عن الجماع ويقويه قوله الولد للفراش أي لمن يطأ في الفراش والكناية عن الاشياء التي يستحي منها كثيرة في القرآن والسنة قال وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما اذا وقع منه ذلك ليلا لقوله حتى تصبح وكان السرنا كذلك الشأن في الليل وقوة الباعث عليه ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الامتناع في النهار وانما خاص اليسل بالذكر لانه المظنة لذلك اه وقد وقع في رواية يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن مسلم بلفظ والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته الى فراشها فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها ولا بن خزيمة وابن حبان من حديث جابر رفعه ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم الى السماء حسنة العبد الا بقر حتى يرجع والسكران حتى يصبح والمرأة الساخط عليها حتى يرضى فهذه الاطلاقات تتناول الليل والنهار (قوله فابت أن تبجي) زاد أبو عوانة عن الأعشى كما تقدم في بدء الخلق فبات غضبان عليها وبهذه الزيادة يتجه وقوع اللعن لانها حينئذ يتحقق ثبوت موصفتها بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانه يكون امالانه عذرها واما لانه ترك حقه من ذلك واما قوله في رواية زرارة اذابات المرأة مهاجرة فراش زوجها فليس هو على ظاهره في لفظ المفاعلة بل المراد أنها هي التي هجرت وقد تأتي لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اللوم الا اذا بدأت هي بالهجر فغضب هو لذلك أو هجرها وهي ظالمة فلم تستنصل من ذنبها وهجرته أما لو بدأ هو بهجرها ظالما لها فلا ووقع في رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة اذابات المرأة مهاجرة بلفظ اسم الناعل (قوله لعنتها الملائكة حتى تصبح) في رواية زرارة حتى ترجع وهي أكثر فائدة والاولى محمولة على الغالب كما تقدم للطبراني من حديث ابن عمر رفعه اثنان لا تجاوز صلاتهما رؤسهما عبدأبى وامرأة غضب زوجها حتى ترجع وصححه الحاكم قال المهلب هذا الحديث يوجب أن منع الحقوق في الابدان كانت أوفى الاموال مما يوجب سخط الله الا أن يتعمدها بعقوه وفيه جواز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه لتلا واقع الفعل فاذا واقع فالتامدعي له بالتوبة والهداية (قلت) ليس هذا التقييد مستفادا من هذا الحديث بل من أدلة أخرى وقد ارضى بعض شايخنا ما ذكره المهلب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين وفيه نظر والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغوي هو الابعاد من الرحمة وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي

﴿باب اذابات المرأة مهاجرة فراش زوجها﴾ \* حدثنا محمد ابن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه قالت أن تبجي لعنتها الملائكة حتى تصبح \* حدثنا محمد بن عروة حدثنا شعبة عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع

أجازها راديه معناه العرفي وهو مطلق السب ولا يحق أن محله إذا كان بحيث يرتدع العاصي به  
وينزجر وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازها على  
الاطلاق وفيه أن الملائكة تدعو على أهل المعصية ماداموا فيها وذلك بدل على أنهم يدعون  
لأهل الطاعة ماداموا فيها كذا قال المهلب وفيه نظراً أيضاً قال ابن أبي جرة وهـ الملائكة التي  
تلعنهاهم الحفظة أو غيرهم يحتمل الأمرين (قلت) يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلاً بذلك  
ويرشد إلى التعميم قوله في رواية مسلم الذي في السماء أن كان المراد به سكانها قال وفيه دليل على  
قبول دعاء الملائكة من خيراً أو شرّاً لكونه صلى الله عليه وسلم خوف بذلك وفيه الإرشاد إلى  
مساعدة الزوج وطلب مرضاته وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة قال  
وفيه أن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة  
الرجال في ذلك أهـ أو السبب فيه الحض على التناسل ويرشد إليه الأحاديث الواردة في الترغيب  
في ذلك كما تقدم في أوائل النكاح قال وفيه إشارة إلى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته جزاء  
على مراعاته لعبده حيث لم يترك شيئاً من حقوقه إلا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكة تلعن  
من أغضب عبده بمنع شهوة من شهواته فعلى العبد أن يوفي حقوق ربه التي طلبها منه والافاء أقبح  
الجفاء من الفقر المحتاج إلى الغنى الكثير الإحسان أهـ لمخصاً من كلام ابن أبي جرة رحمه الله  
❦ (قوله ما) لا تأذن المرأة في بيت زوجها إلا بعد الإباحة المراد بيت زوجها  
سكنه سواء كان ملكه أو لا (قوله عن الأعرج) كذا يقول شعيب عن أبي الزناد وقال ابن  
عينة عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة وقد بينه المصنف بعد (قوله)  
لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها) يلتحق به السيد بالنسبة لامته التي يحل له وطؤها ووقع في رواية  
همام وبعلها وهي أفيده لان ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد فان ثبت  
والأحق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى (قوله شاهد) أي حاضر (قوله الإباحة) يعني في  
غير صيام أيام رمضان وكذا في غير رمضان من الواجب إذا انضيق الوقت وقد خصه المصنف في  
الترجمة الماضية قبل باب بالتطوع وكأنه تلقاه من رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق فان فيها  
لا تصوم المرأة غير رمضان وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مر فوعاً في أثناء حديث  
ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم تطوعاً إلا بإذنه فان فعلت لم يقبل منها وقد قدمت  
اختلاف الروايات في لفظ ولا تصوم ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها وهو قول  
الجمهور قال النووي في شرح المذهب وقال بعض أصحابنا يكره والحكم الأول قال فلو صامت  
بغير إذنه صح وأتمت لاختلاف الجهة وأمر قبوله إلى الله قاله العسمراني قال النووي ومقتضى  
المذهب عدم الثواب ويؤى كذا التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهي ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك  
بل هو أبلغ لأنه يدل على تأكد الأمر فيه فيكون تأكده بحمله على التحريم قال النووي في  
شرح مسلم وسبب هذا التحريم أن الزوج حق الاستمتاع به في كل وقت وحقه واجب على الفور  
فلا يفوته بالتطوع ولا بواجب على التراخي وانما لم يحجز لها الصوم بغير إذنه وإذا أراد الاستمتاع  
بها جاز ويفسد صومها لان العادة أن المسلم يهاب انتهاك الصوم بالافساد ولا شك أن الأولى له  
خلاف ذلك أن لم يثبت دليل كراهته نعم لو كان مسافراً فله في تقييده بالشاهد يقتضي

❦ (باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها إلا بعد الإباحة) حدثنا أبو اليمان حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه



جواز التطوع لها إذا كان زوجها مسافرا فلو صامت وقدم في أثناء الصيام فله إفساد صومها ذلك من غير كراهة وفي معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع وحمل المهلب النهي المذكور على التنزيه فقال هو من حسن المعاشرة ولها أن تفعل من غير القرائض بغير أذنه ما لا يضره ولا يمنعه من واجباته وليس له أن يبطل شيئاً من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير أذنه ٥٥ وهو خلاف الظاهر وفي الحديث أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير لأن واجب حقه والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع (قوله ولا تأذن في بيته) زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة وهو شاهد الأباذنه وهذا القيد لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب والافغية الزوج لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته بل يتأكد حينئذ عليها المنع اشبهت الأحاديث الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات أي من غاب عنها زوجها ويحتمل أن يكون له مفهوم وذلك أنه إذا حضر يسراً استئذنه وإذا غاب تعذر فلو دعت الضرورة إلى الدخول عليها لم تقتصر إلى استئذنه لتعذره ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها أما مطلق دخول البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو إلى دار منفردة عن سكنها فالذي يظهر أنه ملحق بالاول وقال النووي في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يقتات على الزوج بالأذن في بيته الأباذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به أم لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن حرت عاده بإدخال الضيفان موضعاً معداً لهم سواء كان حاضراً أم غائباً فلا يقتصر ادخالهم إلى اذن خاص لذلك وحاصله أنه لا بد من اعتبار أذنه تفصيلاً أو اجمالاً (قوله الا بأذنه) أي الصريح وهل يقوم ما يقترب به علامة رضاه مقام التصريح بالرضاه نظر (قوله وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فانه يؤدى إليه شطره) أي نصفه والمراد نصف الأجر كما جاء واضحاً في رواية همام عن أبي هريرة في البيوع وبأقوى النفقات يلفظ إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره في رواية أبي داود فله نصف أجره وأغرب الخطابي حمل قوله يؤدى إليه شطره على المال المنفق وأنه يلزم المرأة إذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على الواجب لها أن تغرم القدر الزائد وأن هذا هو المراد بالشرط في الخبر لأن الشرط يطلق على النصف وعلى الجزء قال وثققتا معاوضة فتقدر بما يوازيهما من الفرض وترد الفضل عن مقدار الواجب وانما جازلها في قدر الواجب لقصة هند خذني من ماله بالمعروف ٥٥ وما ذكرناه من الرواية الأخرى يرد عليه وقد استشعر الأيراد حمل الحديث الآخر على معنى آخر وجعلهما حديثين مختلفي الدلالة والحق أنهما حديث واحد ويا بالفاظ مختلفة وأما تنقيده بقوله عن غير أمره فقال النووي عن غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ولا ينفي ذلك وجوده من سابق عام يتناول هذا القدر وغيره أما بالصريح وأما بالعرف قال ويتعين هذا التأويل لجعل الأجر بينهما نصين ومعلوم أنها إذا أنفقت من ماله بغير أذنه لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها أجر بل عليها وزفيتعين تأويله قال واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به عرفاً فإن زاد على ذلك لم يحجز ويؤيده قوله يعني كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة والبيوع إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فإشاراً إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة قال ونبه بالطعام أيضاً على ذلك لأنه مما يسمح به عادة بخلاف النقدين في حق كثير من الناس وكثير

ولا تأذن في بيته الأباذنه  
وما أنفقت من نفقة عن  
غير أمره فانه يؤدى إليه  
شطره

ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم \* (باب) \* ٢٦١ حدثنا مسدد حدثنا اسمعيل أخبرنا النجاشي

عن أبي عثمان عن أسامة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال قلت على باب الجنة  
فكان عامة من دخلها  
المساكين وأصحاب الجدد  
محبوسون غير أن أصحاب  
النار قد أمر بهم إلى النار  
وقت على باب النار فإذا  
عامة من دخلها النساء  
\* (باب كفران العشير وهو  
الزوج وهو الخليلط من  
المعاشرة فيه عن أبي سعيد  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم) \* حدثنا عبد الله بن  
يوسف أخبرنا مالك عن زيد  
ابن أسلم الفقيه العمري عن  
عطام بن يسار عن عبد الله  
ابن عباس أنه قال خسفت  
الشمس على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فصلى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والناس معه فقام قياما  
طويلا فحوا من سورة  
البقرة ثم ركع ركوعا طويلا  
ثم رفع فقام قياما طويلا  
وهو دون القيام الأول ثم  
ركع ركوعا طويلا وهو دون  
الركوع الأول ثم رفع ثم  
سجد ثم قام فقام قياما  
طويلا وهو دون القيام  
الأول ثم ركع ركوعا طويلا  
وهو دون الركوع الأول ثم

من الأحوال (قلت) وقد قدمت في شرح حديث عائشة في الزكاة مباحث لطيفة وأجوبة  
في هذا ويحتمل أن يكون المراد بالتنصيف في حديث الباب الجمل على المال الذي يعطيه  
الرجل في نفقة المرأة فإذا أنفقت منه بغير عمله كان الاجر بينهما للرجل لكونه الاصل في اكتسابه  
ولكونه يؤثر على ما ينفقة على أهله كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره وللمرأة  
انكونه من النفقة التي تختص بها ويؤيدها الجمل ما أخرجه أبو داود وعقب حديث أبي هريرة  
هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الا من قوتها والاجر بينهما ولا يحل لها أن تصدق  
من مال زوجها الا باذنه قال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عقبه هذا يضعف حديث  
همام اه ومراده أنه يضعف جملة على التعميم أما الجمع بينهما بما يدل عليه هذا الثاني فلا وأما  
ما أخرجه أبو داود ودواب خزيمة من حديث سعد قال قالت امرأة يابى الله انا كل على آباءنا  
وأزواجنا وأبنائنا فيحل لنا من أموالهم قال الربطنا كلته وتهدينه وأخرج الترمذي وابن  
ماجه عن أبي أمامة رفعه لا تنفق امرأته شيئا من بيت زوجها الا باذنه قيل ولا الطعام قال ذلك  
أفضل أموالنا وظاهرهما التعارض ويمكن الجمع بان المراد بالطب ما يتسارع اليه الفساد فإذا ن  
فيه بخلاف غيره ولو كان طعاما والله أعلم (قوله) ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن  
أبي هريرة في الصوم) يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الاعرج اشتملت على ثلاثة  
أحكام وان لابي الزناد في أحد الثلاثة وهو صيام المرأة اسنادا آخر وموسى المذكور هو ابن أبي  
عثمان وأبوه أبو عثمان يقال له التبان بمثناة ثم موحد ثقيلة واسمه سعد ويقال عمران وهو مولى  
المغيرة بن شعبه لبس له في البخارى سوى هذا الموضع وقد وصل حديثه المذكور أجود والنسائي  
والدارمي والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط  
والدارمي أيضا وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد  
عن الاعرج به قال أبو عوانة في رواية علي بن المديني حديثه سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد  
عن موسى بن أبي عثمان فراجعته فيه فثبت على موسى ورجع عن الاعرج ورويناه عاليا  
في جزء اسمعيل بن نجيم من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وفي الحديث حجة  
على المالكية في تجوز دخول الاب ونحوه بيت المرأة بغير اذن زوجها وأجابوا عن الحديث  
بأنه معارض بصله الرحم وأن بين الحديثين عموما وخصوصا وجهها فيحتاج إلى مرجح ويمكن أن  
يقال بصله الرحم انما تدب بما يملكه الواصل والتصرف في بيت الزوج لا تملكه المرأة الا باذن  
الزوج فكلاهما لا يصلحهما الا باذنه فاذنهما لهم في دخول البيت كذلك (قوله) \*  
ما ( ) كذا لهم بغير ترجمة وأورد فيه حديث أسامة لقوله فيه وقفت على باب النار  
فإذا عامة من دخلها النساء وسقط للنسائي لفظ باب فصار الحديث الذي فيه من جملة الباب الذي  
قبله ومناسبتة له من جهة الإشارة إلى أن النساء عاليا يرتكن إليهن المذكر من ثم كن أكثر  
من دخل النار والله أعلم (قوله) \* كقران العشير وهو الزوج والعشير هو الخليلط  
من المعاشرة) أى أن لفظ العشير يطلق بأزاء شقين فالمراد به هنا الزوج والمراد به في الآية وهى  
قوله تعالى ولبس العشير الخالط وهذا تفسير أبى عبيدة قال في قوله تعالى لبس المولى ولبس  
العشير المولى هنا ابن العم والعشير الخالط المعاشرة وقد تقدمت شئ من هذا في كتاب الاعيان

٢ قوله والعشير هو الخليلط  
كذا بنسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا وهو الخليلط بدون لفظ العشير فعل ما في الشارح رواية اه

رفع فقام فقام طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع ثم سجد ثم انصرف وقد نجت الشمس فقال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فادركوا الله قالوا يا رسول الله رأيك بنا لك تناولت شيئاً في مقامك هذا ثم رأينا لك تكعكت فقال إنى رأيت الجنة أو أريت الجنة فتناولت منها عقوداً ولو أخذته لا كلمت منه ما بقيت الدنيا (٢٦٢) ورأيت النار فلم أركب اليوم منظرًا قط ورأيت أكثر أهلها النساء قالوا لم

بارسول الله قال يكفرهن  
 قيل يكفرن بالله قال يكفرن  
 العشير ويكفرن الاحسان  
 لو احسنت الى احداهن  
 الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت  
 ما رأيت منك خيراً قط  
 \* حدثنا عثمان بن الهيثم  
 حدثنا عوف عن أبي رجا  
 عن عمران عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال اطلعت  
 في الجنة فرأيت أكثر أهلها  
 الف قراء واطلعت في النار  
 فرأيت أكثر أهلها النساء  
 تابعه أيوب وسلم بن زهير  
 \* (باب لزوجهك عليك حق  
 قاله أبو جحيفة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم) \* حدثنا  
 محمد بن مقاتل أخبرنا عبد  
 الله أخبرنا الازاعي قال  
 حدثني يحيى بن أبي كثير  
 قال حدثني أبو سلمة بن عبد  
 الرحمن قال حدثني عبد الله  
 ابن عمرو بن العاص قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يا عبد الله ألم أخبر أنك  
 تصوم النهار وتقوم الليل  
 قلت بلى يا رسول الله قال

ثم ذكر فيه حديث ابن عباس في خسوف الشمس بطوله وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر أبواب الكسوف وقوله فيه لأحسنه إلى أحدها من الدهر فيه إشارة إلى وجود سبب التعذيب لأنها بذلك كالمصرّة على كفر النعمة والاصرار على المعصية من أسباب العذاب أشار إلى ذلك المهلب وذكر بعده حديث عمران بن حصين يعني حديث أسامة الماضي في الباب قبله وقوله تابعه أيوب وسلم بن زرير يعني أنهم ما تابعوا عوفاً عن أبي رجا وهو العطاردي في رواية هذا الحديث عن عمران بن حصين وسيأتى في باب فضل الفقير من الرقاق أن حامداً بن نجيح ويحضر بن جوير بن خلفا في ذلك عن أبي رجا فقالا عنه عن ابن عباس ومتابعة أيوب وصلها النسائي واختلف فيه على أيوب فقال عبد الوارث عنه هكذا وقال الثقي وابن علية وغيرهما عن أيوب عن أبي رجا عن ابن عباس وأما متابعة سلم بن زرير فوصلها المصنف في صفة الجنة من بدء الخلق وفي باب فضل الفقير من الرقاق ويأتى شرح الحديث مع حديث أسامة في باب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** لزوجه عليك حق قاله أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرف من حديثه في قصة سلمان وأبي الدرداء وقدمت موصلاً لمشروحا في كتاب الصيام ثم ذكر بعده حديث عبد الله بن عمرو في ذلك وقد تقدم شرحه أيضاً قال ابن بطال لما ذكر في الباب قبله حق الزوج على الزوجة ذكر في هذا عكسه وأنه لا ينبغي له أن يجهد نفسه في العبادة حتى يضعف عن القيام بحقوقها من جماع واكتساب واختلف العلماء فيمن كف عن جماع زوجته فقال مالك إن كان بغير ضرورة ألزم به أو يفرق بينهما ونحوه عن أحمد والمشهور عند الشافعية أنه لا يجب عليه وقيل يجب مرة وعن بعض السلف في كل أربع ليلة وعن بعضهم في كل شهر مرة ﴿قوله﴾ **باب** المرأة راعية في بيت زوجها ذكر فيه حديث ابن عمرو وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** قول رسول الله تعالى الرجال قوامون على النساء إلى هنا عند أبي ذر زاد غيره بما فضل الله بعضهم على بعض إلى قوله علياً كبيراً وبسباق الآية تطهر مطابقة الترجمة لأن المراد منها قوله تعالى فغظوهن إجهروهن في المضاجع فهو الذي يطابق قوله آلى النبي صلى الله عليه وسلم من نسائه شهر إلا أن يفضاه أنه هجرهن وخفى ذلك على الاسماعيلي فقال لم يتضح لي دخول هذا الحديث في هذا الباب ولا تفسير الآية التي ذكرها وقد تقدم شرح حديث أنس المزكوري في آخر حديث عمر الطويل وقوله فيه أنك آليت شهراً في رواية المستملي والكشميني آليت على شهر وقوله فقيل رسول الله قال ذلك عائشة كما تقدم وهاضحا في آخر حديث عمر المزكوري تقدم فيه أن عمر

فلا تفعل صم وأفطروم فأن بحسدك عليكم حقا وان لعينك عليكم حقا وان لزوجك عليكم حقا \* (باب وغيره المرأة عاتق في بيت زوجها) \* حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته والامير راع والرجل راع على أهل بيته والمرأة راعية على بيت زوجها وولده فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته \* (باب قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء) \* حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سلمان قال حدثني جید عن أنس رضي الله عنه قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهرا وقعد في مشربة له

وغیره أيضا سالوه عن ذلك ﴿ قوله با ﴾ هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن) كأنه يشير إلى أن قوله واهجروهن في المضاجع لا مفهوما له وأنه تجوز الهجرة فيما زاد على ذلك كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من هجرة أزواجه في المشربة والعلماء في ذلك اختلاف أذكره بعد (قوله ويذكر عن معاوية بن حيدة) بفتح الحاء المهملة وسكون التثنية صحابي مشهور وهو جديهم زين حكيم بن معاوية (قوله رفعه ولا تهجر الألفي البيت) في رواية الكشفية غير أن لا تهجر الألفي البيت وهذا طرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود والخرائطي في مكارم الأخلاق وابن مندة في غرائب شعبة كلهم من رواية أبي قرعة سويد عن حكيم بن معاوية عن أبيه وفيه ما حق المرأة على الزوج قال يطعمها إذا طعم ويكسوها إذا اكتسى ولا يضرب الوجه ولا يقبح ولا يهجر الألفي البيت (قوله والاول أصح) يعني حديث أنس أصح من حديث معاوية بن حيدة وهو كذلك ولكن يمكن الجمع بينهما كما سأذكره واقتضى صنيعه أن هذه الطريق تصلح للاحتجاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة وانما صدرها بصيغة التمرير إشارة إلى انحطاط مرتبتها ووقع في شرح الكرماني قوله ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر الألفي البيت أي ويذكر عن معاوية ولا يهجر الألفي البيت مر فوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم والاول أي الهجرة في غير البيوت أصح اسنادا وفي بعضها أي بعض النسخ من البخاري غير أن لا تهجر الألفي البيت قال حينئذ فنناحل يد كرهجر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن أي ويذكر عن معاوية رفعه غير أن لا تهجر أي رويت قصة الهجر عنه مر فوعة إلا أنه قال لا تهجر الألفي البيت وهذا الذي تلعبه غلط محض فإن معاوية بن حيدة ما روى قصة هجر النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه ولا يهجر الألفي البيت من المسانيد ولا الاجراء وليس مراد البخاري ما ذكره وانما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حيدة فإن في بعض طرقه ولا يقبح ولا يضرب الوجه غير أن لا يهجر الألفي البيت فظن الكرماني أن الاستثناء من تصرف البخاري وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث والله أعلم قال المهلب هذا الذي أشار إليه البخاري كأنه أراد أن تستن الناس بما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من الهجر في غير البيوت رفقا بالنساء لان هجرانهن مع الإقامة معهن في البيوت آثم لا تفهم وأوجع لقلوبهن بما يقع من الاعراض في تلك الحال ولما في الغيبة عن الاعين من التسلية عن الرجال قال وليس ذلك بواجب لان الله قد أمر بهجرانهن في المضاجع فضلا عن البيوت وتعقبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد ما فهمه وانما أراد أن الهجران يجوز أن يكون في البيوت وفي غير البيوت وأن الحصر المذكور في حديث معاوية بن حيدة غير معمول به بل يجوز الهجر في غير البيوت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اه والحق أن ذلك يختلف باختلاف الاحوال فربما كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها وبالعكس بل الغالب أن الهجران في غير البيوت آثم للنفوس وخصوصا النساء لضعف نفوسهن واختلاف أهل التفسير في المراد بالهجران فالجمهور على أنه تركه الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية وهو من الهجران وهو البعد وظاهره أنه لا يضاجعها وقيل المعنى يضاجعها أو يوليها ظهره وقيل يمنع من جماعها وقيل يجامعها ولا يكلمها وقيل اهجروهن مشتق من الهجر بضم الهاء وهو الكلام القبيح أي أغلظوا

فزل تسع وعشرين فقيلا  
بارسول الله انك آليت شهرا  
قال ان الشهر تسع  
وعشرون \* (باب هجرة  
النبي صلى الله عليه وسلم  
نساءه في غير بيوتهن) \*  
ويذكر عن معاوية بن  
حيدة رفعه ولا تهجر  
الألفي البيت والاول أصح  
\* حدثنا أبو عاصم عن ابن  
جريح وحدثني محمد بن  
مقاتل أخبرنا عبد الله  
أخبرنا ابن جريح قال  
أخبرني يحيى بن عبد الله بن  
صيفي

أن عكرمة بن عبيد  
الرجن بن الحرث أخبره أن  
أم سلمة أخبرته أن النبي صلى  
الله عليه وسلم حلف  
لا يدخل على بعض نسائه  
شهرًا فلما مضى تسعة  
وعشرون يومًا غدا عليهن  
أوراح فقبيل له يا بني الله  
حلفت أن لا تدخل عليهن  
شهرًا قال إن الشهر يكون  
تسعة وعشرين يومًا حدثنا  
علي بن عبد الله حدثنا  
هروان بن معاوية حدثنا  
أبو يعقوب قال تذاكرنا عند  
أبي الضحى فقال حدثنا  
ابن عباس قال أصبحنا يومًا  
ونساء النبي صلى الله عليه  
وسلم يكن عنده كل امرأة  
منهن أهلها فخرجت إلى  
المسجد فاذا هو ملآن من  
الناس فجاء عمر بن الخطاب  
فصعد إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو في غرفة له  
فسلم فلم يجبه أحد ثم سلم فلم  
يجبه أحد ثم سلم فلم يجبه  
أحد فناده فدخل على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال أطلقت نسائي فقال  
لا ولكن آليت منهن شهرًا  
فحك تسعة وعشرين ثم  
دخل على نسائه \* (باب  
ما يكره من ضرب النساء) \*

٢ قوله فدخلت المسجد هكذا  
في نسخ الشرح التي بأيدينا  
والذي في المتن بأيدينا  
فخرجت إلى المسجد ففعل  
ما في الشارح رواية له اه

لهن في القول وقيل مشتق من الهجار وهو الخبل الذي يشده البعير يقال هجر البعير أي ربطه  
فالمعنى أو ثقوهن في البيوت واضربوهن قاله الطبري وقواه واستدل له ووهام ابن العربي فاجاد  
ثم ذكر في الباب حديثين الأول حديث أم سلمة (قوله عكرمة بن عبد الرحمن بن الحرث) أي ابن  
هشام بن المغيرة وهو أخو أبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة وليس له في البخاري سوى  
هذا الحديث وقد أخرج في الصيام عن أبي عاصم وحده وقوله في هذه الطريق لا يدخل على  
بعض نسائه كذا في هذه الرواية وهو يشعربان اللاتي أقسم أن لا يدخل عليهن من وقع منهن  
ما وقع من سبب القسم لأجبع النسوة لكن اتفق أنه في تلك الحالة انفكت رجليه كما في حديث  
أنس المتقدم في أوائل الصيام فاستمر مقيمًا في المشرب ذلك الشهر كله وهو يؤيد أن سبب القسم  
ما تقدم في قصة مارية فإنها تقتضي اختصاص بعض النسوة دون بعض بخلاف قصة العسل  
فانهم اشتهر كن فيها الاصابة العسل وإن كانت احداهن بدأت بذلك وكذلك قصة طلب النفقة  
والغيرة فانهم اجتمع فيها الحديث الثاني (قوله أبو يعقوب) بفتح التثنية وسكون المهملة  
وضم الفاء وسكون الواو وآخره هو الأصغر واسمه عبيد الرحمن بن عبيد كوفي ثقة ليس له في  
البخاري الا هذا الحديث وآخر تقدم في آخر ليلته التدرج حدث به أيضا عن أبي الضحى (قوله)  
تذاكرنا عند أبي الضحى فقال حدثنا ابن عباس) لم يذكر ما تذاكرناه وقدر أخرج النسائي عن  
أحمد بن عبد الحكم عن مروان بن معاوية بالاسناد الذي أخرجه البخاري فاوضحه ولفظه  
تذاكرنا الشهر فقال بعضنا ثلاثين وقال بعضنا تسعة وعشرين فقال أبو الضحى حدثنا ابن  
عباس وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه تذاكرنا الشهر عند  
أبي الضحى (قوله) فدخلت المسجد ٢ فاذا هو ملآن من الناس هذا ظاهر في حضور ابن عباس  
هذه القصة وحديثه الطويل بل الذي مضى قريبا يشعر بأنه ما عرف القصة الا من عمر لكن يحتمل  
أن يكون عرفها بمجمله ففصلها عمرا لها عن المتظاهرين (قوله في غرفة) في رواية للنسائي  
في عليه بمهملة مضمومة وقد تكسر وبلا ثم تحتانية ثقيلتين هي المكان العالي وهي الغرفة  
وتقدم أنها كانت مشربة وفسرت فيما مضى وزاد الاسماعيل من طريق عبد الرحيم بن سليمان  
عن أبي يعقوب في غرفة ليس عنده فيها الا بلال (قوله فناده فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم)  
كذا في جميع الاصول التي وقعت عليها من البخاري بحذف فاعل فناده فان الضمير هو وهو  
الذي دخل وقد وقع ذلك مبينا في رواية أبي نعيم ولفظه بعد قوله فسلم فلم يجبه أحد فانصرف  
فناده بلال فدخل ومثله للنسائي لكن قال فناده بلال بحذف المفعول وهو الضمير في رواية  
غيره وعند الاسماعيل فسلم فلم يجبه أحد فانخط فدعاه بلال فسلم ثم دخل وقد تقدم في الحديث  
الطويل أن في رواية سمك بن الوليد عن ابن عباس عن عمر بن عبد الله عن اسم الغلام الذي أذن  
له رباح فلولاقوله في هذه الرواية ليس عنده فيها الا بلال لجوز أن يكونا جميعا كما عنده لكن  
يجوز أن يكون الحصر للعندية الداخلة ويكون رباح كان على أسكفة الباب كما تقدم وعند الاذن  
ناده بلال فاسمع رباح فيجتمع الخبران (قوله فقال لاولكن آليت منهن شهرًا) أي حلفت أن  
لا أدخل عليهن شهرًا كما تقدم بيانه واختلف في شرح حديث عمر المطول ❀ (قوله ما  
ما يكره من ضرب النساء) فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقا بل فيه ما يكره كراهة تنزيه أو

تحرّم على ما سنّفه (قوله) وقول الله تعالى واضربوهن أي ضربا غير مبرح) هذا التفسير منتزع من المفهوم من حديث الباب من قوله ضرب العبد كما ساو حقه وقد جاء ذلك صريحا في حديث عمرو بن الاحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا طويلا وفيه فان فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح الحديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي واللفظ له وفي حديث جابر الطويل عند مسلم فان فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح (قلت) وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة على النهي عن ضرب الوجه (قوله سفيان) هو الثوري وهشام هو ابن عروة وعبد الله بن زمعة تقدم بيان نسبه في تفسير سورة الشمس (قوله لا يجلد أحدكم) كذا في نسخ البخاري بصيغة النهي وقد أخرجه الاسماعيل من رواية أحمد بن سفيان النسائي عن القريائي وهو محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه بصيغة الخبر وليس في أوله بصيغة النهي وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن القريائي وكذا توارده عليه أصحاب هشام بن عروة وتقدم في التفسير من رواية وهيب ويأتي في الادب من رواية ابن عيينة وكذا أخرجه أحمد عن ابن عيينة وعن وكيع وعن أبي معاوية وعن ابن غير وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية ابن غير والترمذي والنسائي من رواية عبد بن سليمان في رواية أبي معاوية وعبد الله بن ميمون وفي رواية وكيع وابن غير علام يجلد وفي رواية ابن عيينة وعظهم في النساء فقال يضرب أحدكم امرأته وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان وليس عند واحد منهم بصيغة النهي (قوله جلد العبد) بالنصب أي مثل جلد العبد وفي إحدى روايات ابن غير عند مسلم ضرب الامة والنسائي من طريق ابن عيينة كما يضرب العبد والامة وفي رواية أحمد بن سفيان جلد البعير والعبد وسأقي في الادب من رواية ابن عيينة ضرب الفحل أو العبد والمراد بالفحل البعير وفي حديث لقيط بن صبرة عند أبي داود ولا تضرب طعنتك ضربك أمتك (قوله ثم يجامعها) في رواية أبي معاوية ولعله أن يضاجعها وهي رواية الأكثر وفي رواية لابن عيينة في الادب ثم لعله يعانقها وقوله في آخر اليوم في رواية ابن عيينة عند أحمد من آخر الليل وله عند النسائي آخر النهار وفي رواية ابن غير والأكثر في آخر يومه وفي رواية وكيع آخر الليل أو من آخر الليل وكلهما تقاربة وفي الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد والايحاء الى جواز ضرب النساء دون ذلك واليه أشار المصنف بقوله غير مبرح وفي سياقه استبعاد وقوع الامر من العاقل أن يبالغ في ضرب امرأته ثم يجامعها من بقية يومه أو ليلته والجماعة أو المضاجعة انما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمجاورة غالباً فيقر من جلده فوقع الإشارة الى ذم ذلك وأنه ان كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل منه النفور التام فلا يفرط في الضرب ولا يفرط في التأديب قال المهلب بين صلى الله عليه وسلم بقوله جلد العبد ان ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباين حالتهم ولان ضرب المرأة انما أبيع من أجل عصيانها زوجها فيما يجب من حقه عليها اه وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقا فعند أحمد وأبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث اياس بن عبد الله بن أبي ذباب بضم المجهمة وموحدين الاولى خفيفة رفعه لا تضربوا ماء الله فجاء عمر فقال قد ذر النساء على أزواجهن فاذن لهم فضر بوهن فاطاف بالرسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير فقال

وقول الله تعالى واضربوهن  
أي ضربا غير مبرح \* حدثنا محمد  
ابن يوسف حدثنا سفيان عن  
هشام عن أبيه عن عبد الله  
ابن زمعة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لا يجلد  
أحدكم امرأته جلد العبد  
ثم يجامعها في آخر اليوم



عن صفية عن عائشة  
أن امرأة من الانصار  
زوجت ابنها فتمشط شعر  
رأسها فجاءت الى النبي صلى  
الله عليه وسلم فذكرت ذلك  
له فقالت ان زوجها أمرني  
أن أصل في شعره فقال  
لانه قد لعن الموصلات  
﴿باب وان امرأة خافت  
من بعلها نشوزا أو  
اعراضا﴾ حدثنا ابن سلام  
أخبرنا أبو معاوية عن هشام  
عن أبيه عن عائشة رضي  
الله عنها وان امرأة خافت  
من بعلها نشوزا أو اعراضا  
قالت هي المرأة تكون عند  
الرجل لا يستكثر منها  
فيريدها طلاقها ويتزوج  
غيرها تقول له أمسكني ولا  
تطلقني ثم تزوج غيرها  
فأنت في حل من النفقة علي  
والقسمه لي فذلك قوله  
تعالى فلا جناح عليهما أن  
يصالحا بينهما صلحا والصلح  
خير ﴿باب العزل﴾ حدثنا  
مسدد حدثنا يحيى بن سعيد  
عن ابن جريج عن عطاء عن  
جابر كان عزل على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
﴿حديثنا سفيان بن عبد الله  
حدثنا سفيان قال قال عمرو  
أخبرني عطاء أنه سمع جابرا  
رضي الله عنه يقول كان عزل  
والقرآن ينزل وعن عمرو عن

لقد أطاف بالرسول الله صلى الله عليه وسلم سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا تجدون  
أولئك خياركم وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان وآخر مرسل من حديث  
أم كلثوم بنت أبي بكر عند البيهقي وقوله ذكر بفتح الميم وكسر الهمزة بعد هاء رأى أى نشر بنون  
ومعجمة وزاى وقيل معناه غضب واستب قال الشافعي يحتمل أن يكون النهي على الاختيار  
والأذن فيه على الإباحة ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربهن ثم أذن بعد نزولها فيه وفي  
قوله إن يضرب خياركم دلالة على أن ضربهن مباح في الجملة ومحمل ذلك أن يضربها تاديبا إذا  
رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ومهما أمكن  
الوصول الى الغرض بالإيهام لا يعدل الى الفعل لما في وقوع ذلك من التفرقة المضادة لحسن  
المعاشرة المطلوبة في الزوجة الا اذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله وقد أخرج النسائي في  
الباب حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأته ولا خادما قط ولا ضرب بيده  
شيا قط الا في سبيل الله صلى الله عليه وسلم أو تنتهك حرما لله فينتقم الله وسيأتي مزيد في ذلك  
في كتاب الادب ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ لا تطيع المرأة زوجها ٢ في معصية  
الله لما كان الذي قبله يشعر بشدب المرأة الى طاعة زوجها في كل ما يرومه خصص ذلك بما  
لا يكون فيه معصية الله فلو دعاها الزوج الى معصية فعلها أن تمتنع فإن أدها على ذلك كان الاثم  
عليه ثم ذكر فيه طرفا من حديث التي طلبت أن تصل شعرا بنتها وسيأتي شرحه في كتاب اللباس  
ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ انه قد لعن الموصلات كذا بالبناء للمجهول والموصلات بتشديد  
الصاد المكسورة ويجوز فتحها وفي رواية الكشميهني الموصولات وهو يؤيد رواية أبي ذر  
﴿قوله﴾ وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا ليس في رواية أبي ذر  
أو اعراضا وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة النساء وسيأتي هنا ثم ذكر ذلك هناك سبب  
نزولها وفيه نزول واختلف السلف فيما اذا ترأضا على أن لا قسمه لها هل لها ان ترجع في ذلك فقال  
الثوري والشافعي وأحمد وأخوه البيهقي عن علي وحكا ابن المنذر عن عبيدة بن عمرو وابراهيم  
ومجاهد وغيرهم ان رجعت فعليه أن يقسم لها وان شاء فارقها وعن الحسن ليس لها أن تنقض  
وهو قياس قول مالك في الاضرار والعبارية والله أعلم ﴿قوله﴾ العزل أى  
الزنع بعد الايلاج لينزل خارج القرح والمراد هنا بيان حكمه وذكر فيه حديثين الاول حديث  
جابر ﴿قوله﴾ يحيى بن سعيد هو القطان ﴿قوله﴾ عن ابن جريج عن عطاء عن جابر كان عزل  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الاموي عن ابن جريج  
عن عطاء أنه سمع جابرا سئل عن العزل فقال كان صنعه ﴿قوله﴾ حدثنا علي بن عبد الله حدثنا  
سفيان هو ابن عيينة قال قال عمرو هو ابن دينار (أخبرني عطاء أنه سمع جابرا يقول) هذا ما  
نزل فيه عمرو بن دينار فانه سمع الكثير من جابر نفسه ثم أدخل في هذا بينهما واسطة وقد وردت  
الروايات من أصحاب سفيان على ذلك الاما وقع في مسند أحمد في النسخ المتأخرة فانه ليس في  
الاسناد عطاء لكنه أخرجه أبو نعيم من طريق المسند بآنياته وهو المعتمد ﴿قوله﴾ كان عزل  
والقرآن ينزل وعن عمرو عن عطاء عن جابر كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والقرآن ينزل وقع في رواية الكشميهني كان يعزل بضم أوله وفتح الزاى على البناء للمجهول وكان

ابن عيينة حدث به مرة من مرة ذكر فيها الاخبار والسماع فلم يقل فيها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرة ذكره بالغنعة فذكرها وقد أخرجه الاسماعيلي من طرق عن سفيان صرح فيها بالتحديث قال حدثنا عمر بن دينار وزاد ابن أبي عمير في روايته عن سفيان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد ابراهيم بن موسى في روايته عن سفيان أنه قال حين روى هذا الحديث أي لو كان حراما لنزل فيه وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن اسحق بن راهويه عن سفيان فساقه بلفظ كائن في القرآن ينزل قال سفيان لو كان شيئا ينهى عنه لنهاه عنه القرآن فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطا وأوهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها وليس الامر كذلك فأتى تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر روايته عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك انتهى ويكتفي في علمه بقول الصحابي أنه فعله في عهده والمسئلة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الأكثر لان الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك وأقره لتوفدوا عليهم على سؤالهم إياه عن الأحكام وإذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فان جابر صرح بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابرا أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكانه يقول فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه وإلى ذلك يشير قول ابن عمر كاتني الكلام والانبساط إلى نسائنا هيبه أن ينزل فينا شيء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وانبطنا أخرجه البخاري وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر قال كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا ومن وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمّل فقال اعزل عنها إن شئت فانه سيأتيها ما قدر لها فلبث الرجل ثم أتاه فقال إن الجارية قد حمّلت قال قد أخبرتك ووقعت هذه القصة عنده من طريق سفيان بن عيينة بإسناد له أخرجه جابر وفي آخره فقال أنا عبد الله ورسوله وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شيبة بإسناد آخر على شرط الشيخين بمعناه في هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط فان في أحداها التصريح باطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي الأخرى أنه في ذلك وإن كان السياق يشعر بأنه خلاف الأولى كما سأذكر البحث فيه الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله جويرية) هو ابن أسماء الضبي يشارك مالك في الرواية عن نافع وتفرّد عنه بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الإثبات قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريقه صحيح غريب تفرد به جويرية عن مالك (قلت) ولم أره إلا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه (قوله عن الزهري) لما لك فيه إسناد آخر أخرجه المصنف في العتق وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز وكذا هو في الموطأ (قوله عن ابن محيريز) بجاه مهملة ثم راء ثم زاي مصغرا سمه

\* حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك بن أنس عن الزهري عن ابن محيريز

عبد الله ووقع كذلك في رواية يونس كما سياتي في القدر عن الزهري أخبرني عبد الله بن محير بن  
الجمحي وهو مدني سكن الشام ومخير بن أبوه هو ابن جنادة بن وهب وهو من رباط أبي محمد ذرة  
المؤذن وكان يتيم في حجره ووافق مالك على هذا السند شعيب كما مضى في البيوع ويونس  
كما سياتي في القدر وعقيل والزبيدي كلاهما عند النسائي وخالفهم معمر فقال عن الزهري عن  
عطاء بن يزيد عن أبي سعيد أخرجه النسائي وخالف الجميع إبراهيم بن سعد فقال عن الزهري  
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه النسائي أيضا قال النسائي رواية مالك  
ومن وافقه أولى بالصواب (قوله عن أبي سعيد) في رواية يونس أن أباسعيد الخدرى أخبره وفي  
رواية ربيعة في المغازي عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محير بن أنه قال دخلت المسجد فرأيت  
أباسعيد الخدرى فجلست إليه فسألته عن العزل كذا عند البخاري ووقع عند مسلم من هذا  
الوجه دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فسأله أبو صرمة فقال يا أباسعيد هل سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل وأبو صرمة بكسر المهملة وسكون الراء اسمه مالك وقيل  
قيس صحابي مشهور من الانصار وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الفضالة بن عثمان عن  
محمد بن يحيى عن ابن محير بن عن أبي سعيد وأبي صرمة قال لا أصبنا سبيا ولا المحفوظ الاول (قوله  
أصبنا سبيا) في رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة أنه بينا هو جالس عند النبي صلى  
الله عليه وسلم زاد يونس جاء رجل من الانصار وفي رواية ربيعة المذكورة خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى المصطلق فسينا كرائم العرب وطالت علينا العزبة ورغبنا في  
الفداء فاردنا أن نستمتع ونعزل فقلنا نفعل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا  
لأنسائه (قوله فكأن عزل) في رواية يونس وشعيب فقال أنا نصيب سبيا ونحب المال  
فكيف ترى في العزل ووقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد قال ذكر  
العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما ذلكم قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع له  
فيصيب منها ويكره أن تحمل منه والرجل تكون له الامه فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ففي  
هذه الرواية اشارة الى أن سبب العزل شيان أحدهما كراهة محبي الولد من الامه وهو ما أنفة  
من ذلك واما الثاني يتعذر بيع الامه اذا صارت أم ولد وما الغرض ذلك كما ساذ كر بعد والثاني كراهة  
أن تحمل الموطوءة وهي ترضع فيضر ذلك بالولد الموضع (قوله أو انكم لتفعلون) هذا الاستهام  
يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ما كان اطلع على فعلهم ذلك ففيه تعقب على من قال ان قول  
الصحابي كأن فعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوع معتل بان الظاهر اطلاع  
النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سأله عنه نعم  
للقائل أن يقول كانت دواعيهم متوفرة على سؤاله عن أمور الدين فاذا فعلوا الشيء وعلموا أنه لم  
يطلع عليه بادروا الى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحثية ووقع في رواية  
ربيعه لا عليكم أن لا تفعلوا ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن  
عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك قال ابن سيرين قوله لا عليكم أقرب  
الى النهي وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال ابن عون فحدثت به  
الحسن فقال والله لكان هذا زجر قال القرطبي كان هؤلاء منهم ما من لا انهي عما سألوه عنه

عن أبي سعيد الخدرى قال  
أصبنا سبيا فكأن عزل فسالنا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال أو انكم لتفعلون  
قالها ثلاثا من نسمة  
كأنسة الى يوم القيامة  
الاهى كأنسة

فكان عندهم بعد لاحذ فتقديره لاتعزلوا وعليكم أن لاتفعلوا ويكون قوله وعليكم الخ  
تأكيدهم بالنهي وتعقب بأن الاصل عدم هذا التقدير وانما معناه ليس عليكم أن تتركوا وهو  
الذي يساوى أن لاتفعلوا وقال غيره قوله لا عليكم أن لاتفعلوا أى لا حرج عليكم أن لاتفعلوا  
ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفي الحرج عن  
الفعل لقال لا عليكم أن تفعلوا الا ان ادعى أن لازائده فيقال الاصل عدم ذلك ووقع في رواية  
مجاهد الآتية في التوحيد تعليقاً ووصلها مسلم وغيره ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فأشار الى أنه لم يصح لهم بالنهي وانما  
أشار أن الاولى ترك ذلك لان العزل انما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله ان  
كان قدر خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد سبق الماء ولا يشعر العازل فيحصل العلوق ويلحقه الولد  
ولا راد لما قضى الله والفرا من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علوق الزوجة الامة لئلا  
يصير الولد رقيقاً أو خشية دخول الضرر على الولد الموضع اذا كانت الموطوءة ترضعه أو فراراً من  
كثرة العيال اذا كان الرجل مقللاً فيرغب عن قلة الولد لئلا يتضرر بتحصيل الكسب وكل ذلك  
لا يغني شيئاً وقد أخرج أحمد والبخاري وصححه ابن حبان من حديث أنس أن رجلاً سأل عن  
العزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على حفرة لا خرج الله  
منها ولداً وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الاوسط له عن ابن مسعود  
وسياقي من يدل ذلك في كتاب القدر ان شاء الله تعالى وليس في جميع الصور التي يقع العزل  
بسيما ما يكون العزل فيه راجحاً سوى الصورة المتقدمة من عند مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر  
عن أبي سعيد وهي خشية أن يضر الحمل بالولد الموضع لانه مما جرب فضر غالباً لكن وقع في بقية  
الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يقيد لاحتمال أن يقع الحمل بغير الاختيار ووقع عند  
مسلم في حديث أسامة بن زيد جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعزل عن  
امرأتى شفقة على ولدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان كذلك فلا مضر ذلك فارس  
ولا الروم وفي العزل أيضاً ادخال ضرر على المرأة لما فيه من تقويت لذتها وقد اختلف السلف في  
حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها لان الجماع  
من حفظها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا ما لا يلحقه عزل ووافقه في نقل هذا الاجماع  
ابن هبيرة وتعقب بان المعروف عند الشافعية أن المرأة لاحق لها في الجماع أصلاً ثم في خصوص  
هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره  
يجوز وهو الصحيح عند المتأخرين واحتج الجمهور لذلك بحديث عن عمر أخرجه أحمد وابن  
ماجه بلفظ نهى عن العزل عن الحرة الا باذنها وفي اسناده ابن لهيعة والوجه الآخر للشافعية  
الجزم بالمنع اذا امتنعت وفيما اذا رضيت وجهان أحدهما الجواز وهذا كله في الحرة وأما الامة  
فان كانت زوجة فهي مرتبة على الحرة ان جاز فيها في الامة أولى وان امتنع فوجهان أحدهما  
الجواز وتجوزاً من ارقاق الولدان كانت سرية جازيلاً خلاف عندهم الا في وجه حكاه الروائي  
في المنع مطلقاً كذهب ابن حزم وان كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز فيه مطلقاً لانها  
ليست راسخة في الفراش وقيل حكمها حكم الامة المزوجة هذا وانفقت المذاهب الثلاثة على

أن الحرية لا يعزل عنها إلا باذنها وأن الأمة يعزل عنها بغير اذننها واختلافوا في المذمومة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول أبي حنيفة والراجح عن أحمد وقال أبو يوسف ومحمد الاذن لها وهي رواية عن أحمد وعنه باذنهما وعنه يساح العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا والذي احتج به من جنح الى التفصيل لا يصح الا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال تستامر الحرية في العزل ولا تستامر الأمة السرية فان كانت أمة تحت حرف عليه أن يستامرهما وهذا نص في المسئلة فلو كان مرفوعا لم يحجز العدول عنه وقد استنكر ابن العربي القول بمنع العزل عن يقول بأن المرأة لاحق لها في الوطء ونقل عن مالك أن لها حق المطالبة به اذا قصد بتركها ضررها وعن الشافعي وأبي حنيفة لاحق لها فيه الا في وطئة واحدة يستقر بها المهر قال فاذا كان الامر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل فان خصوه بالوطئة الاولى فيمكن والا فلا يسوغ فيما بعد ذلك الا على مذهب مالك بالشرط المذكور اهـ وما نقله عن الشافعي غريب والمعروف عند أصحابه أنه لاحق لها أصلا نعم حزم ابن حزم يوجب الوطء ويحرم العزل واستند الى حديث جذامة بنت وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العزل فقال ذلك الواأد الخفي أخرجه مسلم وهذا معارض بجديشين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال كانت لنا جوارى وكان العزل فقال اليهود ان تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود لو أراد الله خلقه لم تستطع رده وأخرجه النسائي من طريق هشام وعلى بن المبارك وغيرهما عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعة عن أبي سعيد نحوه ومن طريق أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه ومن طريق سليمان الاحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أباسلمة بن عبد الرحمن عن العزل فقال زعم أبو سعيد فذكر نحوه قال فسالت أباسلمة أسمعته من أبي سعيد قال لا ولكن أخبرني رجل عنه والحديث الثاني في النسائي من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهذه طرق يقوى بعضها ببعض وجمع بينها وبين حديث جذامة بحمل حديث جذامة على التنزيه وهذه طريقة البيهقي ومنهم من ضعف حديث جذامة بانه معارض بما هو أكثر طرافته وكيف يصرح بتكذيب اليهود في ذلك ثم يثبتوه هذا دفع للاحاديث الصحيحة بالتوهيم والحديث صحيح لا ريب فيه والجمع ممكن ومنهم من ادعى أنه منسوخ ورد بعدم معرفة التاريخ وقال الطحاوي يحتمل أن يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الامر أولا من موافقة أهل الكتاب وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه وتعقبه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجوز بشئ تبعا لليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه ومنهم من رجح حديث جذامة بثبوته في الصحيح وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في اسناده فاضطرب ورد بأن الاختلاف انما يقدر حيث لا يقوى بعض الوجوه في قوى بعضها عمل به وهو هنا كذلك والجمع ممكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بان احاديث غيرها موافق أصل الاباحه وحديثها يدل على المنع قال فن ادعى أنه أبج بعد أن منع فعله البيان وتعقب بان حديثها ليس صريحا في المنع اذ لا يلزم من تسميته وأدا خفيا على طريق التشبيه أن يكون

حراما ونخصه بعضهم بالعزل عن الحامل لزوال المعنى الذي كان يحذره الذي يعزل من حصول  
الحمل لكن فيه تضيق الحمل لان المني يغذوه فقد يؤدى العزل الى موته أو الى ضعفه المفضى الى  
موته فيكون وأد اخفيا وجميعا أيضا بين تكذيب اليهود في قولهم المؤودة الصغرى وبين اثبات  
كونه وأد اخفيا في حديث جذامة بان قولهم المؤودة الصغرى يقتضى أنه وأد ظاهر لكنه  
صغير بالنسبة الى دفن المولود بعد وضعه حيا فلا يعارض قوله ان العزل وأدخفى فانه يدل على أنه  
ليس في حكم الظاهر أصلا فلا يترتب عليه حكم وانما جعله وأد من جهة اشتراكهما في قطع  
الولادة وقال بعضهم قوله الوأد الخفى ورد على طريق التشبيه لانه قطع طريق الولادة قبل مجيئه  
فأشبهه قتل الولد بعد مجيئه قال ابن القيم الذى كذبت فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه  
الحمل أصلا وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوأد كما كذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه  
واذا لم يرد خلقه لم يكن وأد حقيقة وانما سماه وأد اخفيا في حديث جذامة لان الرجل انما يعزل  
هربا من الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الوأد لكن الفرق بينهما أن الوأد ظاهر بالمباشرة واجتمع  
فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد صرفا لذلك وصفه بكونه خفيا فهذه عدة أجوبة  
يقف معها الاستدلال بحديث جذامة على المنع وقد جنح الى المنع من الشافعية ابن حبان فقال  
في صحيحه ذكر الخبر الدال على أن هذا الفعل من جور عنه لا يباح استعماله ثم ساق حديث أبي ذر  
رفعه ضعه في حلاله وجنبه حرامه وأقرره فان شاء الله أحياه وان شاء أماته ولك أجر اه  
ولادلالة فيما ساقه على ما ادعاه من التحريم بل هو أمر ارشاد لما دلت عليه بقية الاخبار والله  
أعلم ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأد وقال المني  
يكون نطفة ثم علقه ثم مصغه ثم عظماء ثم يكسى لحما قال والعزل قبل ذلك كله وأخرج الطحاوى  
من طريق عبد الله بن عدى بن الخياط عن علي بن خنوص في قصة حرب عند عمر وسنده جيد واختلفوا  
فى عمله النهى عن العزل فقبل لتقويت حق المرأة وقيل لمعاداة القدر وهذا الثانى هو الذى  
يقتضيه معظم الاخبار الواردة فى ذلك والاول مبنى على صحة الخبر المرفق بين الحرية والامة وقال  
امام الحرمين وضع المنع أنه ينزع بقصد الانزال خارج الفرج خشية العلوق ومتى فقه ذلك  
لم يمنع وكأنه راعى سبب المنع فاذا فقه بقى أصل الاباحة فله أن ينزع متى شاء حتى لو نزع فأنزل  
خارج الفرج اتفقا لم يتعلق به النهى والله أعلم ويشترع من حكم العزل حكم معالجة المرأة  
اسقاط النطفة قبل نفخ الروح فن قال بالمنع هناك فى هذه أولى ومن قال بالجواز يمكن أن  
يلتحق به هذا ويمكن أن يفرق بانه أشد لان العزل لم يقع فيه تعاطى السبب ومعالجة السقط تقع  
بعد تعاطى السبب ويتحقق هذه المسئلة تعاطى المرأة ما يقطع الحمل من أصله وقد أفتى بعض  
متأخرى الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم باباحة العزل مطلقا والله أعلم واستدل بقوله فى  
حديث أبي سعيد وأصبنا كرائم العرب وطالت علينا العزبة وأردنا أن نستمتع وأحببنا الفداء لمن  
أجاز استرقاق العرب وقد تقدم بانه فى باب من ملك من العرب رقيقا فى كتاب العتق ولمن أجاز  
وطه المشركات بملك المير وان لم يكن من أهل الكتاب لان بنى المصطاق كانوا أهل أوثان وقد  
انفصل عنه من منع باحتمال أن يكونوا من ديار بدير أهل الكتاب وهو باطل وباحتمال أن  
يكون ذلك فى أول الامر ثم نسخ وفيه نظر اذا نسخ لا يثبت بالاحتمال وباحتمال أن تكون



المسيبات أسلمن قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث وأحببنا الفداء فان المسئلة لا تعاد  
 للمشرك نعم يمكن حمل الفداء على معنى أخص وهو انهم يفسدين أنفسهم فيعتقن من الرق  
 ولا يلزم منه اعادتهم للمشركين وحله بعضهم على ارادة الثمن لان الفداء المخوف من فوته هو  
 الثمن ويؤيد هذا الحمل قوله في الرواية الاخرى فقال يا رسول الله انا اصبنا سبيا ونحب الاثمان  
 فكيف ترى في العزل وهذا أقوى من جميع ما تقدمم والله أعلم ﴿قوله﴾ باب  
 القرعة بين النساء اذا أراد سفرها تقدم في حديث الافك في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة  
 أيضا وساق المصنف في الباب قصة أخرى واعلمها كانت أيضا في تلك السفرة ولكن بينت في  
 شرح حديث الافك في التفسير أنه لم يكن معه في عزوة المر يسيع الاعائشة وقد تقدم في الهبة  
 والشهادات مثل ذلك في أول حديث آخر عن عائشة أيضا ﴿قوله﴾ ابن أبي مليكة عن القاسم  
 هو ابن محمد بن أبي بكر وابن أبي مليكة يروى عن عائشة تارة بالواسطة وتارة بغيرها ﴿قوله﴾ اذا أراد  
 سفرها مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عموم بل لتعين القرعة من يسافر  
 بها وتجري القرعة أيضا فيما اذا أراد أن يقسم بين زوجاته فلا يبدأ بهن شاء بل يقرع بينهما  
 فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة الا أن يرضين بشي فيجوز بلا قرعة ﴿قوله﴾ أقرع بين نسائه زاد ابن  
 سعد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة فكان اذا خرج سهم غيري عرف فيه الكراهية  
 واستدل به على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك كما تقدم في أواخر الشهادات  
 والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة قال عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه  
 لانه من باب الخطر والقفار وحكي عن الحنفية اجازتها اه وقد قالوا به في مسئلة الباب واحتج  
 من منع من المالكية بان بعض النسوة قد تكون أنفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة  
 للتي لا نفع بها في السفر لاضرر بحال الرجل وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء أقوم ببيت  
 الرجل من الاخرى وقال القرطبي ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء وتختص  
 مشروعية القرعة بما اذا اتفقت أحوالهن لثلاث تخرج واحدة معه فيكون ترجيحاً بغير مرجح  
 اه وفيه مراعاة للمذهب مع الامن من ردا الحديث أصلاً لجملة على التخصيص فكانه خصص  
 العموم بالمعنى ﴿قوله﴾ فطارت القرعة لعائشة وحفصة أى في سفرة من السفرات والمراد بقولها  
 طارت أى حصلت وطير كل انسان نصيبه وقد تقدم في الجنازة قول أم العلاما اقتسم الانصار  
 المهاجرين قالت وطارت لنا عثمان بن مظعون أى حصل نصيبنا من المهاجرين ﴿قوله﴾ وكان  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث استدل به المهلب على أن القسم  
 لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ولا دلالة فيه لان عماد القسم الميل في الحضر وأما في  
 السفر فعماد القسم فيه النزول وأما حالة السير فليست منه لاليل ولا نهارا وقد أخرج أبو داود  
 والبيهقي واللفظ له من طريق ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قل يوم الا  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فيقبل ويلبس مادون الوقاع فاذا جاء الى التي  
 هو يومها بات عندها ﴿قوله﴾ فقالت حفصة أى لعائشة ﴿قوله﴾ ألا ترى كيف يبيد بعيرى الخ  
 كأن عائشة أجابت الى ذلك لما شوقتها اليه من النظر الى ما لم تكن هي تتظر وهذا مشعر بانهم لم  
 يكونوا حال السير متقاربين بل كانت كل واحدة منهما من جهة كما جرت العادة من السير

﴿باب القرعة بين النساء اذا  
 أراد سفرها﴾ حدثنا أبو نعيم  
 حدثنا عبد الواحد بن أيمن  
 قال حدثني ابن أبي مليكة  
 عن القاسم عن عائشة أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان اذا أراد سفره أقرع  
 بين نسائه فطارت القرعة  
 لعائشة وحفصة وكان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا كان  
 بالليل سار مع عائشة  
 يتحدث فقالت حفصة  
 ألا ترى كيف يبيد بعيرى  
 وأركب بعيرك تتظرين  
 وأنظر فقالت بلى فركبت

قطارين والافلو كاتما عالم تختص احداهما بنظر ما لم تنظره الاخرى ويحتمل أن تريد بالنظر  
وطأة البعير وجوده سيره **(قوله جاء النبي صلى الله عليه وسلم الى جبل عائشة وعليه)** في رواية  
حكاهما الكرمانى وعليهما وكأنه على ارادة الناقة **(قوله فسلم عليها)** لم يذ كر في الخبر أنه تحدث  
معهما فيحصل أن يكون ألهم ما وقع ويحتمل أن يكون وقع ذلك اتفاقا ويحتمل أن يكون تحدث  
ولم ينقل **(قوله وافنقده عائشة)** أى حالة المسيرة لان قطع المألوف صعب **(قوله فلما نزلوا)**  
جعلت رجلها بين الاذخر) كأنها لما عرفت أنها الجانية فيما أجابت اليه حفصة عانت نفسها  
على تلك الجناية والاذخر بنت معروف توجد فيه الهوام غالباً في البرية **(قوله وتقول رب سلط)**  
في رواية المستخلى يارب سلط باثبات حرف النداء وهي رواية مسلم **(قوله تلدغني)** بالغين المعجمة  
**(قوله ولا أستطيع أن أقول له شيئا)** قال الكرمانى الظاهر أنه كلام حفصة ويحتمل أن يكون  
كلام عائشة ولم يظهر لي هذا الظاهر بل هو كلام عائشة وقد وقع في رواية مسلم في جميع ما وقعت  
عليه من طرقه الا ما سأذكره بعد قوله تلدغني رسولك لا أستطيع أن أقول له شيئا ورسولك  
بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو رسولك ويجوز ان نصب على تقدير فعل وانما لم  
تعرض لحفصة لانها هي التي أجابتها طائفة فعادت على نفسها باللوم ووقع عند الاسماعيلي من  
وجهين عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه بعد قوله تلدغني ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر  
ولا أستطيع أن أقول له شيئا وعلى هذا فيحتمل أن يكون المراد بالقول في قولها أن أقول أى  
أحكي له الواقعة لانه ما كان يعذرني في ذلك وظاهر رواية غيره تفهم أن مرادها بالقول أنها  
لا تستطيع أن تقول في حقه شيئا كما تقدم قال الداودي يحتمل أن تكون المسيرة في ليلة عائشة  
ولذلك غلبت عليها الغيرة فدعت على نفسها بالموت وتعقب بانه يلزم منه أنه يوجب القسم في  
المسيرة وليس كذلك اذ لو كان لما كان يخص عائشة بالمسيرة دون حفصة حتى يحتاج حفصة  
تحميل على عائشة ولا يتجه القسم في حالة السير الا اذا كانت الخلوة لا تحصل الا فيه بان يركب  
معهما في الهودج وعند النزول يجمع الكل في الخيمة فيكون حينئذ عماد القسم السير أما المسيرة  
فلا وهذا كله مبنى على أن القسم كان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي يدل عليه  
معظم الاخبار ويؤيد القول بالقرعة أنهم اتفقوا على أن مدة السفر لا يحاسب بها المقيمة بل  
يبتدئ اذا رجع بالقسم فيما يستقبل فلو سافر عن شاء بغير قرعة فقدم بعضهم في القسم للزم منه اذا  
رجع أن يوفي من تخلف حقها وقد نقل ابن المنذر الاجماع على أن ذلك لا يجب فظهر أن للقرعة  
فائدة وهي أن لا يؤثر بعضهم بالشهسي لما يترقب على ذلك من ترك العدل بينهم وقد قال  
الشافعي في القديم لو كان المسافر يقسم لمن خلف لما كان للقرعة معنى بل معناها أن تصير هذه  
الايام لمن خرج سهمها خالصة انتهى ولا يخفى أن محل الاطلاق في ترك القضاء في السفر مادام  
اسم السفر موجودا فلو سافر الى بلدة فأقام هازما طويلا ثم سافر راجعا فعليه قضاء مدة  
الاقامة وفي مدة الرجوع خلاف عند الشافعية والمعنى في سقوط القضاء أن التي سافرت وفازت  
بالعصبة لحقها من تعب السفر ومشقة ما يقابل ذلك والمقيمة عكسها في الامرين معا **(قوله)**  
**باب المرأة تهب يومها من زوجها الضرتها)** من يتعلق بيومها لا تهب أى يومها الذي  
يختص بها **(قوله وكيف يقسم ذلك)** قال العلماء اذا وهبت يومها لضرتها قسم الزوج لها يوم

جاء النبي صلى الله عليه  
وسلم الى جبل عائشة وعليه  
حفصة فسلم عليها ثم سار حتى  
نزلوا وافنقده عائشة فلما  
نزلوا جعلت رجلها بين  
الاذخر وتقول رب سلط  
على عقربا أو حية تلدغني  
ولا أستطيع أن أقول له  
شيئا \* (باب المرأة تهب يومها  
من زوجها الضرتها وكيف  
يقسم ذلك) \*

ضرتها فان كان نالها اليومها فذاك والا لم يقدمه عن رتبته في القسم الا برضا من بقي وقالوا اذا  
وهبت المرأة يومها اضرتها فان قبل الزوج لم يكن للموهوبة أن تمتنع وان لم يقبل لم يكره على  
ذلك واذا وهبت يومها الزوجها ولم تتعرض للضرة فهل له أن يخص واحدة ان كان عنده أكثر  
من اثنتين أو يوزعه بين من بقي والواهبه في جميع الاحوال الرجوع عن ذلك متى أحبت لكن  
فيما يستقبل لافيا مضى وأطلق ابن بطل أنه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذي وهبته  
لعائشة (قوله حدثنا مالك بن اسمعيل) هو أبو غسان النهدي وزهير هو ابن معاوية (قوله أن  
سودة بنت زمعة) هي زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة  
ودخل عليها بها وهاجرت معه ووقع لمسلم من طريق شريك عن هشام في آخر حديث الباب قالت  
عائشة وكانت أول امرأة تزوجها بعدى ومعناه عقد عليها بعد أن عقد على عائشة وأما دخوله  
عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق وقد نبه على ذلك ابن الجوزي (قوله وهبت يومها  
لعائشة) تقدم في الهبة من طريق الزهري عن عروة بلفظ يومها وليلتها وزاد في آخره تبني بذلك  
رضار رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية مسلم من طريق عقبة بن خالد عن هشام لما أن  
كبرت سودة وهبت وله نحوه من رواية جرير عن هشام وآخر جابودا وهذا الحديث وزاد فيه  
بيان سببه أوضح من رواية مسلم فروى عن أحمد بن يونس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام  
ابن عروة بالسند المذكور كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم  
الحديث وفيه ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يارسول الله يوحى لعائشة فقبل ذلك منها ففها وأشباهها نزلت وان امرأة خافت من  
بعليها نشوز الآية وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في وصلة ورواه سعيد بن  
منصور عن ابن أبي الزناد عن سلام بن كزيفه عن عائشة وعند الترمذي من حديث ابن عباس  
موصولا نحوه وكذا قال عبد الرزاق عن معمر بن معمر يعني ذلك فتواردت هذه الروايات على أنها  
خشيت الطلاق فوهبت وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة عن سلام  
ابن النبي صلى الله عليه وسلم طلقها فقعدت له على طريقه فقالت والذي بعثك بالحق ما لي في  
الرجال حاجة ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة فأشددك بالذي أنزل عليك الكتاب  
هل طلقتنى لموجدة وجدتها على قال لا قالت فأشددك لما راجعتنى فراجعها قالت فاني قد  
جعلت يوحى وليتى لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وكان النبي صلى الله عليه  
وسلم يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة) في رواية جرير عن هشام عنده مسلم فكان يقسم  
لعائشة يومين يومها ويوم سودة وقد بينت كلامهم في كيفية هذا القسم أول الباب (قوله  
باب العدل بين النساء ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) أشار بدكر الآية إلى أن  
المتن في فيها العدل بينهما من كل جهة وبالحديث إلى أن المراد بالعدل التسوية بينهما بما يليق بكل  
منهن فإذا وفي لكل واحدة منهن كسوتهما ونفقتهما والايواء اليها لم يضره ما زاد على ذلك من ميل  
قلب أو قبح بتحفة وقد روى الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن  
أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين  
نساءه فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تبنني فيما تملك ولا أملك قال الترمذي يعني به

حدثنا مالك بن اسمعيل  
حدثنا زهير عن هشام  
عن أبيه عن عائشة أن  
سودة بنت زمعة وهبت  
يومها لعائشة وكان النبي  
صلى الله عليه وسلم يقسم  
لعائشة بيومها ويوم سودة  
(باب العدل بين النساء  
ولن تستطيعوا أن تعدلوا  
بين النساء إلى قومه واسعا  
حكما) \* (باب إذا تزوج  
البكر على الثيب) \*

الحب والمودة كذلك فسرهم أهل العلم قال الترمذي رواه غير واحد عن جاد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه مرسل وهو أصح من رواية جاد بن سلمة وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ولئن نستطيعوا الآية قال في الحب والجماع وعن عبيدة بن عمرو السلماني مثله (قوله بشر) هو ابن المفضل وخالد هو ابن مهران الخذاء (قوله ولوشئت أن أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة) في رواية مسلم وأبي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث قال خالد لوشئت أن أقول رفعه لصدقت ولكنه قال السنة فيبين أنه قول خالد وهو ابن مهران الخذاء وأبيه عن أبي قلابه وقد اختلف على سفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو شيخه أبو قلابه ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث ❦ (قوله با) اذا تزوج الثيب على البكر) أي أو عكس كيف يصنع (قوله حديثنا يوسف ابن راشد) هو يوسف بن موسى بن راشد نسب لجدده (قوله حديثنا أبو أسامة عن سفيان) في رواية أبي نعيم من طريق حمزة بن عون عن أبي أسامة حديثنا سفيان (قوله حديثنا أيوب) هو السخستاني وخالد هو الخذاء (قوله عن أبي قلابه) أي أنهم جميعا عروياه عن أبي قلابه ولكن الذي يظهر أنه ساقه على لفظ خالد (قوله قال من السنة) أي سنة النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي يتبادر للفهم من قول الصحابي وقدم في الحج قول سلام بن عبد الله بن عمر لما سأله الزهري عن قول ابن عمر للججاج ان كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له سالم وهل يعنون بذلك السنة (قوله اذا تزوج الرجل البكر على الثيب) أي يكون عنده امرأة فيتزوج معها بكرا كما سيأتي البحث عنه (قوله أقام عندها سبعا وقسم ثم قال أقام عندها ثلاثا ثم قسم) كذا في البخاري بالواو في الأولى ولفظ ثم في الثانية ووقع عند اسماعيل وأبي نعيم من طريق حمزة بن عون عن أبي أسامة بلفظ ثم في الموضعين (قوله قال أبو قلابه ولوشئت لقلت أن أنسارفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم) كأنه يشير إلى أنه لو صرح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكان صادقا ويكون روي بالمعنى وهو جائز عنده لكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى وقال ابن دقيق العيد قول أبي قلابه يحتمل وجهين أحدهما أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس مر فوعالفاظا فحزر عنه تورعا والثاني أن يكون رأى أن قول أنس من السنة في حكم المرفوع فلو عبر عنه بأنه مر فوع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع قال والاول أقرب لأن قوله من السنة يقتضي أن يكون مر فوعا بطريق اجتهدى محتمل وقوله أنه رفعه نص في رفعه وليس للراوى أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل انتهى وهو بحث متجه ولم يصب من رده بان إلا كبر على أن قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع لا تجاه الفرق بين ما هو مر فوع وما هو في حكم المرفوع لكن باب الرواية بالمعنى متسع وقد وافق هذه الرواية ابن عليه عن خالد في نسبة هذا القول إلى أبي قلابه أخرجه اسماعيل ونسبه بشير بن المفضل وهشيم إلى خالد ولا منافاة بينهما كما تقدم لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك (قوله وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد) يعني بهذا الاسناد والمثنى (قوله قال خالد ولوشئت لقلت رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم) كأن البخاري أراد أن يبين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابه أو قول خالد ويظهر لي أن هذه الزيادة في رواية خالد عن أبي قلابه

حديثنا مسدد حديثنا بشر حديثنا خالد عن أبي قلابه عن أنس ولوشئت أن أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة اذا تزوج البكر الثيب أقام عندها سبعا واذا تزوج البكر) (باب اذا تزوج الثيب على البكر) \* حديثنا يوسف بن راشد حديثنا أبو أسامة عن سفيان حديثنا أيوب وخالد عن أبي قلابه عن أنس قال من السنة اذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم قال أبو قلابه ولوشئت لقلت أن أنسارفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد قال خالد ولوشئت لقلت رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم

دون رواية أيوب ويؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالدوذكر الزيادة في صدر الحديث وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكور مسلم فقال حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق ولفظه من السنة أن يقيم عند البكر سبعا قال خالد إلى آخره وقد رواه أبو داود الحفري والقاسم بن يزيد الجرمي عن الثوري عنهم ما أخرجه الاسماعيلي ورواه عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان كذلك أخرجه البيهقي وشذا أبو قلابة الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفيان عن خالد وأيوب جميعا وقال فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه وقال حدثنا الصغاني عن أبي قلابة وقال هو غريب لا أعلم من قاله غير أبي قلابة انتهى وقد أخرج الاسماعيلي من طريق أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرح برفعه وهو يؤيد ما ذكرته أن السياق في رواية سفيان لخالد ورواية أيوب هنه ان كانت محفوظة احتمال أن يكون أبو قلابة لما حدث به أيوب جزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان أيضا عنه عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بن عيينة عن أيوب وصرح برفعه وأخرجه الدارمي والدارقطني من طريق محمد بن اسحق عن أيوب مثله فبينت ان رواية خالد هي التي قال فيها من السنة وأن رواية أيوب قال فيها قال النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به على ان هذا العدل يختص بمن له زوجة قبل الجديدة وقال ابن عبد البر جهورا العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أم لا وحكي النووي أنه يستحب اذا لم يكن عنده غيرها والافيجب وهذا يوافق كلام أكثر الاصحاب واختار النووي أن لا فرق واطلاق الشافعي يعضده ولكن يشهد للأول قوله في حديث الباب اذا تزوج البكر على الثيب ويمكن أن يتمسك بالآخر سياق بشر عن خالد الذي في الباب قبله فانه قال اذا تزوج البكر أقام عندها سبعا الحديث ولم يقيده بما اذا تزوجها على غيرها لكن القاعدة أن المطلق محمول على المقيد بل ثبت في رواية خالد التقييد فعند مسلم من طريق هشيم عن خالد اذا تزوج البكر على الثيب الحديث ويؤيده أيضا قوله في حديث الباب ثم قسم لان القسم انما يكون لمن عنده زوجة أخرى وفيه حجة على الكوفيين في قولهم ان البكر والثيب سواء في الثلاث وعلى الاوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان وفيه حديث مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جدا وخص من عموم حديث الباب ما لو أرادت الثيب أن يكمل لها السبع فانه اذا أجابها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع غيرها لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال انه ليس بك على أهلك هو ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائي وفي رواية له ان شئت ثلاث ثم درت قات ثلاث وحكي الشيخ أبو اسحق في المهذب وجهين في أنه يقضى السبع أو الاربع المزیدة والذي قطع به الاكثر ان اختارت السبع قضاها كلها وان أقامها بغير اختيارها قضى الاربع المزیدة \* (تنبيه) \* يكره أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجماعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها نص عليه الشافعي وقال الرافعي هذا في النهار وأما في الليل فلا لان المندوب لا يترك له الواجب وقد قال الاصحاب يسوي بين الزوجات في الخروج إلى الجماعة وفي سائر أعمال البر فيخرج في ليالي الكل أو لا يخرج أصلا فان خصص حرم عليه

\* (باب من طاف على نسائه في غسل واحد) \* حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نساء \* (باب دخول الرجل على نسائه في اليوم) \* حدثنا فروة حدثنا علي بن مسهر عن هشام (٢٧٧) عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من أحدها فندخل على حفصة فاحتبس أكثر مما كان يحتبس \* (باب إذا استاذن الرجل نسائه في أن يمرض في بيت بعضهن فاذن له) \* حدثنا معمر بن عمار قال حدثني سليمان بن بلال قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسأل في مرضه الذي مات فيه أين أنا غدا أين أنا غدا يريد يوم عائشة فاذن له أزواجه فيكون حيث شاء فكان في بيت عائشة حتى مات عندها قالت عائشة مات في اليوم الذي كان يدور على فيه في بيتي فقبضه الله وإن رأسه لين تحرى ويحرى وخالط ريقه ربي \* (باب حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض) \* حدثنا عبد

وعدها من الأعداء في ترك الجماعة وقال ابن دقيق العيد أفرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عذرا في إسقاط الجمعة وبالغ في التشنيع وأجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية ورواه ابن القاسم عن مالك وعنه يستحب وهو وجه للشافعية فعلى الأصح يعارض عنده الواجبان فقدم حق الأذى له ذات وجهه فليس بشنيع وإن كان مرجوحا وتجب الموالاة في السبع وفي الثلاث فلو فرق لم يحسب على الراجح لأن الحشمة لا تزول به ثم لا فرق في ذلك بين الحرة والأمة وقيل هي على النصف من الحرة ويجبر الكسر \* (قوله باب من طاف على نسائه في غسل واحد) ذكر فيه حديث أنس في ذلك وقد تقدم سندنا ومتنا في كتاب الغسل مع شرحه وفوائده والاختلاف على قتادة في كونهن تسعا وأحدى عشرة وبيان الجمع بين الحديثين وتعلق به من قال إن القسم لم يكن واجبا عليه وتقدم أن ابن العربي نقل أنه كانت له ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر وقلت إنني لم أجده ذلك دليلا ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من أحدها الحديث وليس فيه بقية ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها وأنه ترك آتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة مؤيد عليه قوله في حديث أنس كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وقد تقدمت له توجيهات غير هذه هنالك وذكر عياض في الشفاء أن الحسكة في طوافه عليهن في الليلة الواحدة كان لتحسينهن وكأنه أراد به عدم تشوفهن للزواج إذا احصان له معان منها الإسلام والحرية والعفة والذي يظهر أن ذلك إنما كان لإرادة العدل بينهما في ذلك وإن لم يكن واجبا كما تقدم شيء من ذلك في باب كثرة النساء وفي التعليل الذي ذكره نظر لأنهم حرم عليهن التزويج بعده وعاش بعضهن بعده خمسين سنة فماتت وأزادت آخرهن موتا على ذلك \* (قوله باب دخول الرجل على نسائه في اليوم) ذكر فيه طرفا من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من العصر دخل على نسائه الحديث وسيأتي بآتم من هذا في باب لم تحرم ما أحل الله لك من كتاب الطلاق وقوله فيدنو من أحدها زاد فيه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة بغير وقاع وقد ينسب في باب القرعة بين النساء وهو مما يؤكده الرد على ابن العربي فيما ادعاه \* (قوله باب إذا استاذن الرجل نسائه في أن يمرض في بيت بعضهن فاذن له) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية في آخر المغازي والغرض منه هنا أن القسم لهن يسقط بآذنهن في ذلك فكأنهن وهبن أيامهن تلك التي هو في بيتها وقد تقدم في بعض طرقه التصريح بذلك \* (قوله باب حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض) ذكر فيه طرفا من حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في باب مؤظفة

العز بن عبد الله حدثنا سليمان بن يحيى عن عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم دخل على حفصة فقال يا بنت لا يغرنك هذه التي أعجبها أحسنها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم أياها يريد عائشة فقضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبسم

قوله وأنه ترك آتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة كذا في نسخ الشرح التي بأيدينا ولعل فيه سقطا وتحريفا والاصل وإن ترك نسائه كلهن في ساعة واحدة محمول على تلك الساعة أو نحو ذلك وحرر اه



الرجل ابنته وهو ظاهر فيما ترجم له وقد تقدم شرحه هناك ﴿قوله﴾ **باب المتشبع** بما لم ينل وما ينهى من افتحار الضرة) أشار بهذا الى ما ذكره أبو عبيد في تفسير الخبر قال قوله المتشبع أى المترين بما ليس عنده يتكبر بذلك ويتزين بالباطل كلما رأت تكون عند الرجل ولها ضرة فتدعى من الخطوة عند زوجها أكثر مما عنده تريد بذلك غيظ خسرته وكذلك هذا فى الرجال قال وأما قوله كلابس ثوبى زور فإنه الرجل يلبس الثياب المشبهة لثياب الزهاد يوهم أنه منهم ويطهر من التخنس والتخشف أكثر مما فى قلبه منه قال وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب النفس كقولهم فلان نقي الثوب اذا كان بريئاً من الدنس وفلان دنس الثوب اذا كان مغموصاً عليه فى دينه وقال الخطابي التوب مثل ومعناه أنه صاحب زور وكذب كما يقال لمن وصف بالبرائة من الاناس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل وقال أبو سعيد الضرير المراد به أن شاهد الزور قد يستعير ثوبين يتجمل بهما ليوهم أنه يقول الشهادة اه وهذا قوله الخطابي عن نعم بن حماد قال كان يكون فى الحى الرجل له هيئة وشارة فاذا احتجج الى شهادة زور لبس ثوبيه وأقبل فشهد فقبل ليل هيقته وحسن ثوبيه فبقال أمضاها بثوبيه يعنى الشهادة فاضيف الزور اليهما فقبل كلابس ثوبى زور وأما حكم التنبيه فى قوله ثوبى زور فلا إشارة الى أن كذب المتكلى منتهى لانه كذب على نفسه عالم يأخذ وعلى غيره بما لم يعط وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود عليه وقال الداودى فى التنبيه إشارة الى أنه كالذى قال الزور مرتين مبالغته فى التحذير من ذلك وقيل ان بعضهم كان يجعل فى الكم كما آخر يوهم أن الثوب ثوبان قاله ابن المنير (قلت) ونحو ذلك ما فى زماننا هذا فمما يعمل فى الاطواق والمعنى الاول أليق وقال ابن التين هو أن يلبس ثوبى ودبعة أو عارية يظن الناس أنهم ماله ولباسهما لا يدوم ويفتضح بكذبه وأراد بذلك تنفير المرأة عما ذكرت خوفاً من الفساد بين زوجها وضرتها يورث بينهما البغضاء فيصير كالسحر الذى يفرق بين المرء وزوجه وقال الزمخشري فى الفائق المتشبع أى المتشبه بالسبعان وليس به واستعير للتكلى بفضيلة لم يرزقها وشبهه بلباس ثوبى زور رأى ذى زور وهو الذى يتزايى أهل الصلاح رياءً وأضاف الثوبين اليه لانهم كالملبوسين وأراد بالتنبيه أن المتكلى بما ليس فيه كمن لبس ثوبى الزور ارتدى باحدهما واتزى بالآخر كما قيل \* اذا هو بالجدار تدى وتأزرا \* فالإشارة بالآزار والرداء الى أنه منتصف بالزور من رأسه الى قدمه ويحتمل أن تكون التنبيه إشارة الى أنه حصل بالتشبع حالتان مذمومتان فقد انما يتشبع به واطهار الباطل وقال المطرزي هو الذى يرى أنه شيعان وليس كذلك (قوله عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير ويحيى فى الرواية الثانية هو ابن سعيد القطان وأفاد تصريح هشام بتحديث فاطمة وهى بنت المنذر بن الزبير وهى بنت عمه وزوجته وأسماء وهى بنت أبي بكر الصديق حديثهم معا وقد اتفق الاكثر من أصحاب هشام على هذا الاسناد وانفرد معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا عن أبيه عن عائشة وأخرجه النسائي من طريق معمر وقال انه خطأ والصواب حديث أسماء وذكر الدارقطني فى التبع أن مسلماً أخرجه من رواية عبدة بن سليمان ووكيع كلاهما عن هشام بن عروة مثل رواية معمر قال وهذا لا يصح وأحتاج أن أنظر فى كتاب مسلم فأتى وجدته فى رقعة والصواب عن عبدة ووكيع عن فاطمة عن أسماء لاعى عروة عن عائشة وكذا قال سائر أصحاب هشام (قلت)

\* (باب المتشبع بما لم ينل وما ينهى من افتحار الضرة) \*  
حدثنا سليمان بن حرب  
حدثنا حماد بن زيد عن  
هشام عن فاطمة عن أسماء  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وحدثني محمد بن المنثري حدثنا  
يحيى عن هشام

هو ثابت في النسخ الصحيحة عن مسلم في كتاب اللباس أو رده عن ابن عمر عن عبدة ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة ثم أو رده عن ابن عمر عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء فاقضى أنه عند عبدة على الوجهين وعند وكيع بطريق عائشة فقط ثم أو رده مسلم من طريق أبي معاوية ومن طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة وكذا أو رده النسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة في صحيحه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة وأخرجه أبو عوانة أيضاً من طريق أبي ضمرة ومن طريق علي بن مسهر وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وأبو نعيم في المستخرج من طريق مرج بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة وأما وكيع فقد أخرجه روايته الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم الطوماني عنه مثل ما وقع عند مسلم فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرج على الدارقطني (قوله) أن امرأة قالت لم أظفر على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها (قوله) أن امرأة الاسماعيلي أنى جارتها وهي الضرة كما تقدم (قوله) أن تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور \* (باب الغيرة) \* وقال وراد عن المغيرة قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلاً مع امرأتى لضرته بالسيف

هو ثابت في النسخ الصحيحة عن مسلم في كتاب اللباس أو رده عن ابن عمر عن عبدة ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة ثم أو رده عن ابن عمر عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء فاقضى أنه عند عبدة على الوجهين وعند وكيع بطريق عائشة فقط ثم أو رده مسلم من طريق أبي معاوية ومن طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة وكذا أو رده النسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة في صحيحه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة وأخرجه أبو عوانة أيضاً من طريق أبي ضمرة ومن طريق علي بن مسهر وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وأبو نعيم في المستخرج من طريق مرج بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة وأما وكيع فقد أخرجه روايته الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم الطوماني عنه مثل ما وقع عند مسلم فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرج على الدارقطني (قوله) أن امرأة قالت لم أظفر على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها (قوله) أن امرأة الاسماعيلي أنى جارتها وهي الضرة كما تقدم (قوله) أن تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور \* (باب الغيرة) \* وقال وراد عن المغيرة قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلاً مع امرأتى لضرته بالسيف

هو ثابت في النسخ الصحيحة عن مسلم في كتاب اللباس أو رده عن ابن عمر عن عبدة ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة ثم أو رده عن ابن عمر عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء فاقضى أنه عند عبدة على الوجهين وعند وكيع بطريق عائشة فقط ثم أو رده مسلم من طريق أبي معاوية ومن طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة وكذا أو رده النسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة في صحيحه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة وأخرجه أبو عوانة أيضاً من طريق أبي ضمرة ومن طريق علي بن مسهر وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وأبو نعيم في المستخرج من طريق مرج بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة وأما وكيع فقد أخرجه روايته الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم الطوماني عنه مثل ما وقع عند مسلم فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرج على الدارقطني (قوله) أن امرأة قالت لم أظفر على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها (قوله) أن امرأة الاسماعيلي أنى جارتها وهي الضرة كما تقدم (قوله) أن تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور \* (باب الغيرة) \* وقال وراد عن المغيرة قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلاً مع امرأتى لضرته بالسيف

حدثني فاطمة عن أسماء أن امرأة قالت يا رسول الله أنى لى ضرة فهل على جناح أن تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور \* (باب الغيرة) \* وقال وراد عن المغيرة قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلاً مع امرأتى لضرته بالسيف

المحصنات الآية قال سعد بن عبادة أهكذا أنزلت فلو وجدت لكاع متفخذها رجل لم يكن لي أن  
أحركه ولا أهيجبه حتى آتي بأربعة شهداء فوالله لا آتي بأربعة شهداء حتى يقضى حاجته فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ألا تسمعون ما يقول سيدكم قالوا يا رسول الله لا تله  
فانه رجل غيور والله مات زوج امرأة قط الا عذراء ولا طلق امرأة فاجترأ رجل منا أن يتزوجها  
من شدة غيرة فقال سعد والله اني لاعلم يا رسول الله أنها الحق وأنها من عند الله ولكني عجت  
(قوله غير مصفح) قال عياض هو بكسر الفاء وسكون الصاد المهملة قال وروىناه أيضا بفتح الفاء  
فن فتح جعله وصفا للسيف وحالاً منه ومن كسر جعله وصفا للضارب وحالاً منه اه وزعم ابن  
التيين أنه وقع في سائر الامهات بتشديد الفاء وهو من صفح السيف أي عرضه وحده ويقال له غرار  
بالعين المججمة وللسيف صفحان وحدان وأراد أنه يضرب به بحده لبعرضه والذي يضرب بالحد  
يقصد الى القتل بخلاف الذي يضرب بالصفح فانه يقصد التأديب ووقع عنده مسلم من رواية أبي  
عوانة غير مصفح عنه وهذا يترجح فيها كسر الفاء ويجوز الفتح أيضا على البناء للمجهول وقد  
أنكرها ابن الجوزي وقال طن الراوي أنه من الصفح الذي هو بمعنى العفو وليس كذلك انما هو  
من صفح السيف (قلت) ويمكن توجيهها على المعنى الاول والصفح والصفحة بمعنى وقد أورده  
مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمير وبين أنه ليس في روايته لفظه عنه وكذا سائر من  
رواه عن أبي عوانة في البخاري وغيره لم يذكرها (قوله أن تجبون من غيرة سعد) تمسك بهذا  
التقرير من أجاز فعل ما قال سعد وقال ان وقع ذلك ذهب دم المقتول هدرنا نقل ذلك عن ابن  
الموازن المالكية وسياقياً بسط ذلك وبيانه في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى الحديث  
الثاني (قوله شقيق) هو أبو وائل الاسدي وعبد الله هو ابن مسعود (قوله ما من أحد أغير من  
الله) مر زائدة بدليل الحديث الذي بعده ويجوز في أغير الرفع والنصب على اللغتين الحجازية  
والتميمية في ما ويجوز في النصب أن يكون أغير في موضع خفض على النعت لاحد وفي الرفع  
أن يكون صفة للاحد الخبر محذوف في الحالين تقديره موجود ونحوه والكلام على غيرة الله  
ذكر في الذي قبله وبقية شرح الحديث يأتي في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (تبسيه) وقع  
عند الاسماعيلي قبل حديث ابن مسعود ترجمة صورتهم في الغيرة والمدح وما رأيت ذلك في شيء  
من نسخ البخاري الحديث الثالث حديث عائشة (قوله يا أمة محمد ما أحد أغير من الله أن يرزني  
عبده أو أمته ترزني) كذا وقع عندها عن عبد الله بن سلمة وهو القعني عن مالك ووقع في سائر  
الروايات عن مالك أو ترزني أمته على وزان الذي قبله وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله  
ابن مسleme هذا بهذا الاسناد كالجاعة فيظهر أنه من سبق القلم هنا ولعل لفظه ترزني سقطت غلطا  
من الاصل ثم ألحقت فاخرها النسخ عن محلها وهذا القدر الذي أورده المصنف من هذا الحديث  
هو طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف وقد تقدم شرحه مستوفى هناك بحمد  
الله تعالى الحديث الرابع (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) هو ابن عبد  
الرحمن (قوله أن عروة) في رواية حجاج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عنده مسلم حدثني  
عروة ورواية أبي سلمة عن عروة من رواية القرين عن القرين لانهم ممتقاربان في السن واللقاء  
وان كان عروة أسن من أبي سلمة قليلا (قوله عن أمه أسماء) هي بنت أبي بكر ووقع في رواية مسلم

غير مصفح فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم أن تجبون من  
غيرة سعد لا نا أغير منه والله  
أغير مني \* حدثنا عمر بن  
حفص حدثنا أبي حدثنا  
الاعمش عن شقيق عن عبد  
الله بن مسعود عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ما من  
أحد أغير من الله من أجل  
ذلك حرم الفواحش وما  
أحد أحب اليه المدح من  
الله \* حدثنا عبد الله بن مسleme  
عن مالك عن هشام عن أبيه  
عن عائشة رضي الله عنها  
ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال يا أمة محمد ما أحد  
أغير من الله أن يرزني عبده أو  
أمته ترزني يا أمة محمد لو تعلمون  
ما أعلم لخصمكم قليلا وليكنتم  
كثيرا \* حدثنا موسى بن  
اسماعيل حدثنا همام عن  
يحيى عن أبي سلمة أن عروة  
ابن الزبير حدثه عن أمه  
أسماء أنها سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يقول

المذكورة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق حدثته (قوله لاشئ أغير من الله) في رواية حجاج  
 المذكورة ليس بشئ أغير من الله وهما بمعنى الحديث الخامس (قوله وعن يحيى أن أباسلمة حدثه  
 أن أباه ريرة حدثه) هكذا أورده وهو معطوف على السند الذي قبله فهو موصول ولم يسبق  
 البخاري المتن من رواية همام بل يحول إلى رواية شيبان فساقه على روايته والذي يظهر أن  
 لفظهما واحد وقد وقع في رواية حجاج بن أبي عثمان عند مسلم بتقديم حديث أبي سلمة عن  
 عروة على حديثه عن أبي هريرة عكس ما وقع في رواية همام عند البخاري وأورده مسلم أيضا من  
 رواية حرب بن شداد عن يحيى بن جديث أبي هريرة فقط مثل ما أورده البخاري من رواية شيبان  
 عن يحيى ثم أورده مسلم من رواية هشام الدستوائي عن يحيى بن جديث أسماء فقط فكان يحيى  
 كان يجمعهما تارة ويفرد أخرى وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية الاوزاعي عن يحيى بن جديث  
 أسماء فقط وزاد في اوله على المنبر (قوله ان الله يغار) زاد في رواية حجاج عند مسلم وأن المؤمن  
 يغار (قوله وغيره الله ان يأتي المؤمن ما حرم الله) كذا لاكثر وكذا هو عند مسلم لكن بلفظ  
 ما حرم عليه على البناء للفاعل وزيادة عليه والضمير للمؤمن ووقع في رواية أبي ذر وغيره الله  
 أن لا يأتي بزيادة لا وكذا رأيتها ثابتة في رواية النسفي وافرط الصغاني فقال كذا للجمع  
 والصواب حذف لا كذا قال وما أدري ما أراد بالجميع بل أكثر رواية البخاري على حذفها وفاقا  
 لمن رواه غير البخاري كـ مسلم والترمذي وغيرهما وقد وجهها الكرماني وغيره بما حاصله ان غير  
 الله ليست هي الايمان ولا عدمه فلا بد من تقدير مثل لان لا يأتي أي غير الله على النهي عن  
 الايمان أو نحو ذلك وقال الطيبي التقدير غير الله ثابتة لاجل أن لا يأتي قال الكرماني وعلى  
 تقدير أن لا يستقيم المعنى بالثبات لا فذلك دليل على زيادتها وقد عرفت زيادتها في الكلام كثيرا  
 مثل قوله ما منعك أن لا تسجد لا يعلم أهل الكتاب وغير ذلك \* الحديث السادس (قوله حدثني  
 محمود) هو ابن غيلان المروزي (قوله أخبرني أبي عن أسماء) هي أمه المقدم ذكرها قبل  
 (قوله تزوجني الزبير) أي ابن العوام (وماله في الأرض من مال ولا مملوك ولا شئ غير ناضح وغير  
 فرسه) أما عطف المملوك على المال فعلى أن المراد المال الابل أو الاراضي التي تزرع وهو  
 استعمال معروف للعرب يطلقون المال على كل من ذلك والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من  
 العبيد والاماء وقولها بعد ذلك ولا شئ من عطف العام على الخاص يشمل كل ما يملك أو يتول  
 لكن الظاهر أنهم لم ترد ادخال ما لا بد له منه من مسكن وملبس ومطعم ورأس مال تجارة ودل  
 سياقتها على أن الأرض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت أقطاعا فهو ملك  
 منفعتها لا رقبته ولذلك لم تستثنها كما استثنى الفرس والناضح وفي استثنائها الناضح والفرس  
 نظر استشكله الداودي لان تزويجها كان بمكة قبل الهجرة وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن  
 الزبير كما تقدم ذلك صريحا في كتاب الهجرة والناضح وهو الجمل الذي يسقى عليه الماء انما حصل له  
 بسبب الأرض التي أقطعها قال الداودي ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضح والجواب منع هذا النقي  
 وأنه لا مانع أن يكون الفرس والجمل كانا له بمكة قبل أن يهاجر فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على  
 فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنمية والجمل يحتمل أن يكون كان له بمكة ولما تقدم به  
 المدينة وأقطع الأرض المذكورة أعده لسقيها وكان ينتفع به قبل ذلك في غير السقي فلا اشكال

لا شئ أغير من الله وعن  
 يحيى ان أباسلمة حدثه ان  
 أباه ريرة حدثه انه سمع  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 \* حدثنا أبو نعيم حدثنا  
 شيبان عن يحيى عن أبي  
 سلمة انه سمع أباه ريرة رضى  
 الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال ان الله  
 يغار وغيره الله ان يأتي  
 المؤمن ما حرم الله \* حدثني  
 محمود حدثنا أبو أسامة  
 حدثنا هشام قال أخبرني أبي  
 عن أسماء بنت أبي بكر رضى  
 الله عنهما قالت تزوجني  
 الزبير وماله في الأرض من  
 مال ولا مملوك ولا شئ غير  
 ناضح وغير فرسه

فكنت أعلف فرسه وأستقي الماء وأخر زغبه وأعجن ولم أكن أحسن أخبز فكان يخبز جاراتي من الانصار وكن نسوة صدق وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأسي وهي منى على ثلثي فرسخ جئت يوما والنوى على رأسي فقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه نفر من الانصار فدعاني ثم قال اخ لي حملني خلفه فاستحييت أن أسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيره وكان أغبر الناس فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أني قد استحييت فغضى جثتي الزبير فقلت لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى رأسي النوى ومعه نفر من أصحابه فأناخ لاركب فاستحييت منه وعرفت غيرتك فقال والله لحملك النوى كان أشد على من ركوبك معه قالت

٣ قوله النوى على رأسك كان هكذا نسخ الشرح التي بايدنا والذي في المتن بايدنا النوى كان فعل ما في الشارح رواية له

(قوله فكنت أعلف فرسه) زاد مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأكفمه مؤنته وأسوسه وأدق النوى لناخحه وأعلفه ولمسلم أيضا من طريق ابن أبي مليكة عن أسماء كنت أخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يكن من خدمته شيء أشد على من سياسة الفرس كنت أحشله وأقوم عليه (قوله وأستقي الماء) كذلك أكثر ولا سرخسي وأستقي بغير مثناة وهو على حذف المفعول أي وأستقي الفرس أو الناضح الماء والاول أشمل معنى وأكثر فائدة (قوله وأخرن بجاء) حجة ثم زاي (غريبه) بفتح المجهمة وسكون الراء بعدها موحدة هو الدلو (قوله وأعجن) أي الدقيق وهو يؤيد ما حملنا عليه المال اذ لو كان المراد في أنواع المال لاتي الدقيق الذي يعجن لكن ليس ذلك مرادها وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي صلى الله عليه وسلم وأب بكر راجعا من الشام بتجارة وأنه كساهما مياها (قوله ولم أكن أحسن أخبز فكان يخبز جاراتي) في رواية مسلم فكان يخبزني وهذا تحمول على أن في كلامها شيئا محذوفا تقديره تزوجني الزبير بمكة وهو بالصفة المذكورة واستمر على ذلك حتى قدمنا المدينة وكنت أصنع كذا إلى آخره لان النسوة من الانصار اعجابوا بها بعد قدومها المدينة قطعا وكذلك ما ساقى من حكاية نقلها النوى من أرض الزبير (قوله وكن نسوة صدق) اضافتهن الى الصدق مبالغة في تلبسهن به في حسن العشرة والوفاء بالعهد (قوله وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم في كتاب فرض الخس بيان حال الارض المذكورة وانها كانت مما آفاه الله على رسوله من أموال بني النضير وكان ذلك في أوائل قدومه المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك (قوله وهي منى) أي من مكان سكنها (قوله فدعاني ثم قال اخ) بكسر الهمزة وسكون الخاء كلمة يقال للبعير لمن أراد أن ينخه (قوله ليحملني خلفه) كأنها فهمت ذلك من قرينة الحال والافحتم أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يركبها وما معها ويركب هو شيئا آخر غير ذلك (قوله فاستحييت ان أسير مع الرجال) هذا بنته على ما فهمته من الارتداف والافعل الاحتمال الآخر ما تعين المرافقة (قوله وذكرت الزبير وغيره) وكان أغبر الناس هو بالنسبة الى من علمته أي أرادت تفضيله على أبناء جنسه في ذلك أو من مرادة ثم رأيتها نابتة في رواية الاسماعيلي ولفظه وكان من أغبر الناس (قوله والله لحملك ٢ النوى على رأسك) كان أشد على من ركوبك معه) كذلك أكثر وفي رواية السرخسي كان أشد عليك وسقطت هذه اللفظة من رواية مسلم ووجه المفاضلة التي أشار إليها الزبير أن ركوبها مع النبي صلى الله عليه وسلم لا ينشأ منه كبير أمر من الغيرة لأنها أخت امرأته فهي في تلك الحالة لا يحل له تزويجها ان لو كانت خلية من الزوج وجواز أن يقع لها ما وقع لزينب بنت جحش بعيد جدا لانه يزني بغيره لزوم فراقه لا ختم الخابقي الاحتمال أن يقع لها من بعض الرجال من اجته بغير قصد وأن يتكشف عنها حالة السير مما لا تريد ان تكشفه ونحو ذلك وهذا كله أخف مما يتحقق من تبذلها بحمل النوى على رأسها من مكان بعيد لانه قد يتوهم خسة النفس ودناءة الهممة وقلة الغيرة ولكن كان السبب الحامل على الصرع على ذلك شغل زوجها وأنها بالجهد وغيره مما يأمرهم به النبي صلى الله عليه وسلم ويقيمهم فيه وكانوا لا يتقربون للقيام بأمور البيت بأن يتعاطوا ذلك بأنفسهم ولضيق ما بأيديهم عن استخدام من يقوم بذلك عنهم فالتخصر الامر في نساءهم فكان

٢ قوله أبو بكر بخادم هكذا  
بنسخ الشرح بإيدينا والذي  
في المتن بإيدينا أبو بكر بعد  
ذلك بخادم فلعل ما في  
الشرح رواية له اه

حتى أرسل إلى أبو بكر بعد  
ذلك بخادم تكفي سياسة  
الفرس فكانما أعقتني  
\* حدثنا علي حدثنا ابن عليه  
عن حميد عن أنس قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم عند  
بعض نساء فارس فأتته إحدى  
أمهات المؤمنين بحمصة فيها  
طعام فضربت التي النبي  
صلى الله عليه وسلم في يدها  
يد الخادم فسقطت الحمصة  
فانقلعت فجمع النبي صلى  
الله عليه وسلم فلق الحمصة ثم  
جعل يجمع فيها الطعام الذي  
كان في الحمصة ويقول غارت  
أمكم ثم حبس الخادم حتى  
أتى بحمصة من عند التي هو  
في يدها فدفع الحمصة الصحيحة  
إلى التي كسرت صحتها  
وأمسك المكسورة في بيت  
التي كسرت فيه

يكفيهم مؤنة المنزل ومن فيه ليتوفروا هم على ما هم فيه من نصر الاسلام مع ما ينضم الى ذلك  
من العادة المانعة من تسمية ذلك عارا محضا (قوله حتى أرسل إلى (٢) أبو بكر بخادم تكفي  
سياسة الفرس فكانما أعقتني) في رواية مسلم فكفتني وهي أوجه لان الأولى تقتضي أنه  
أرسلها لذلك خاصة بخلاف رواية مسلم وقد وقع عنده في رواية ابن أبي مليكة جاء النبي صلى الله  
عليه وسلم سبي فاعطاها خادما قالت ~~كفتني~~ سياسة الفرس فألقت عن مؤنته ويجمع بين  
الروايتين بان السبي لما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا بكر منه خادما ليس له إلى ابنته  
أسماء فصدق أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المعطى ولكن وصل ذلك إليها واسطة ووقع عنده  
في هذه الرواية أنها باعته بعد ذلك وتصدق بتبناها وهو محمول على أنها استغنت عنها بغيرها  
واستدل بهذه القصة على أن على المرأة القيام بجميع ما يحتاج إليه زوجها من الخدمة وإلى  
ذهب أبو ثور وجهه الباقر على أنها تطوعت بذلك ولم يكن لازما أشار إليه المهلب وغيره والذي  
يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرده الحكم في غيرها من  
لم يكن في مثل حالهم وقد تقدم أن فاطمة سيدة نساء العالمين شكت ما تلقى يداه من الرحي  
وسألت أباها خادما فدلها على خير من ذلك وهو ذكر الله تعالى والذي يترجح جل الأمر في ذلك على  
عوائد البلاد فانها مختلفة في هذا الباب قال المهلب وفيه أن المرأة الشريفة اذا تطوعت بخدمة  
زوجها بشي لا يلزمها لم ينكر عليها ذلك أب ولا سلطان وتعقب بأنه بناء على ما أصله من أن ذلك  
كان تطوعا ونخصمه أن يعكس فيقول لو لم يكن لازما ما سكنت أبوها مثالا على ذلك مع ما فيه من  
المشقة عليه وعيها ولا أقر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع عظمة الصديق عنده قال وفيه  
جواز ارتداف المرأة خلف الرجل في موكب الرجال قال وليس في الحديث أنها استترت ولأن  
النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك فيؤخذ منه أن الحجاب انما هو في حق أزواج النبي صلى الله  
عليه وسلم خاصة اه والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشروعته وقد قالت  
عائشة كما تقدم في تفسير سورة النور لما نزلت وليضرب بن بخمرهن على جيوبهن أخذن أزهرن  
من قبل الحواشي فشققنهن فاخترن بها ولم تزل عادة النساء قديما وحديثا يسترن وجوههن عن  
الاجانب والذي ذكره عياض ان الذي اخص به أمهات المؤمنين ستر شخصهن زيادة على ستر  
أجسامهن وقد ذكرت البحث معه في ذلك في غير هذا الموضع قال المهلب وفيه غير الرجل عند  
ابتدال أهله فيما يشق من الخدمة وأنفة نفسه من ذلك لاسيما اذا كانت ذات حسب انتهى  
وفيه منقبة لاسيما وللزبير ولأبي بكر ولنساء الانصار \* الحديث السابع (قوله حدثنا علي)  
هو ابن المديني وابن عليه اسمه اسمعيل وقوله عن أنس تقدم في المطالم بيان من صرح عن حميد  
بسماعه له من أنس وكذا تسمية المراتين المذكورتين وأن التي كانت في بيتها هي عائشة وأن التي  
هي أرسلت الطعام زينب بنت جحش وقيل غير ذلك (قوله غارت أمكم) الخطاب لمن حضر والمراد  
بالأم هي التي كسرت الحمصة وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم بيانه وأغرب  
الداودي فقال المراد بقوله أمكم سارة وكأن معنى الكلام عنده لا تعجبوا عما وقع من هذه  
من الغيرة فقد غارت قبل ذلك أمكم حتى أخرج ابراهيم ولده اسمعيل وهو طفل مع أمه  
إلى واد غير ذي زرع وهذا وان كان له بعض توجيه لكن المراد خلافه وان المراد كسرة



\* حدثنا محمد بن أبي بكر الملقم عن محمد معمر عن عبيد الله عن محمد ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت الجنة وأُتيت الجنة فابصرت قصراً فقلت لمن هذا قالوا العمر بن الخطاب فاردت أن أدخله فلم يعنني الا علي بن رباح قال قال عمر بن الخطاب يا رسول الله بأبي أنت وأمي يا نبي الله أعلمك انما حدثنا عبيد الله اخبرنا عبيد الله عن يونس عن الزهري اخبرني ابن المسيب عن ابي هريرة قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقلت لمن هذا قال هذا العمر بن رباح فقلت فبكي عمرو هو في المجلس ثم قال أو عليك يا رسول الله انما \* (باب غيرة النساء ووجدهن) \*

الصفحة وعلى هذا كله جميع من شرح هذا الحديث وقالوا فيه اشارة الى عدم مؤاخذه الغيرة بما يصدر منها لانها في تلك الحالة يكون عقلها محجوباً بشدة الغضب الذي أثارته الغيرة وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن عائشة عن فوعان الغيرة لا تبصر أسفل الوادي من أعلاه قاله في قصة وعن ابن مسعود رفعه ان الله كتب الغيرة على النساء فمن صبر منهن كان لها أجر شهيد أخرجه البزار وأشار الى صحته ورجاله ثقات لكن اختلف في عبيد بن الصباح منهم وفي اطلاق الداودي على سارة أنها أُم الخطابين نظراً لافاضلهم ان كانوا من بني اسمعيل فأمرهم هاجر لا سارة ويعد أن يكونوا من بني اسرائيل حتى يصح أن أهمهم سارة \* الحديث الثامن (قوله معمر) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري وقد تقدم الحديث عن جابر مطولاً في مناقب عمر مع شرحه \* الحديث التاسع (قوله بينما أنا نائم رأيتني في الجنة) هذا يعين أحد الاحتمالين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه دخلت الجنة وأُتيت الجنة وأنه يحتمل أن ذلك كان في الميمنة أو في النور فبين هذا الحديث أن ذلك كان في النوم (قوله فإذا امرأة تتوضأ) تقدم النقل عن الخطابي في زعمه أن هذه اللفظة تصحيف وأن القرطبي عزاه هذا الكلام لابن قتيبة وهو كذلك أورده في غريب الحديث من طريق أخرى عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وقلناه عنه الخطابي فذكره في شرح البخاري وارتضاه ابن بطلال فقال يشبه أن تكون هذه الرواية الصواب وتتوضأ تصحيف لان الحور طهارات لا وضوء عليهن وكذا كل من دخل الجنة لا تلمسه طهارة وقد قدمت البحث مع الخطابي في هذا في مناقب عمر بما أغنى عن اعادته وقد استدلل الداودي بهذا الحديث على أن الحور في الجنة يتوضأون ويصلون (قلت) ولا يلزم من كون الجنة لا تكليف فيها بالعبادة أن لا يصدر من أحد من العباد باختياره ما شاء من أنواع العبادة ثم قال ابن بطلال يؤخذ من الحديث أن من علم من صاحبه خلقاً لا ينبغي أن يتعرض لما ينافره أهو فيه أن من نسب الى من اتصف بصفة صلاح ما يغير ذلك ينكر عليه وفيه أن الجنة موجودة وكذلك الحور وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق وسائر فوائدہ تقدمت في مناقب عمر \* (قوله يا) غيرة النساء ووجدهن هذه الترجمة أخص من التي قبلها والوجد بفتح الواو الغضب ولم يبت المصنف حكم الترجمة لان ذلك يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص وأصل الغيرة غير مكتسب للنساء لكن اذا أفرطت في ذلك بقدر زائد عليه تلام وضابط ذلك ما ورد في الحديث الاخر عن جابر بن عتيك الانصاري رفعه ان من الغيرة ما يحب الله ومنها ما يبغض الله فاما الغيرة التي يحب الله فالغيرة في البيت وأما الغيرة التي يبغض الله فالغيرة في غير البيت وهذا التفصيل يتمحض في حق الرجال لضرورة امتناع اجتماع زوجين للمرأة بطريق الحل وأما المرأة فحيث غارت من زوجها في ارتكاب محرم اما بالزنا مثلاً واما بنقص حقها وجوره عليها لضررها وابتعادها عنها فذلك أو ظهرت القرائن فيه فهي غيرة مشروعة ولو وقع ذلك بمجرد التوهم عن غير دليل فهي الغيرة في غير رتبة وأما اذا كان الزوج مقسطاً عادلاً وأدى لكل من الزوجين حقها فالغيرة منهما ان كانت لثاني الطباع البشرية التي لم يسلم منها أحد من النساء فتعذر فيها ما لم تتجاوز الى ما يحرم عليها من قول أو فعل وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف الصالح من النساء في ذلك ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة أحدهما

(قوله حديثنا عبيد) في رواية أبي ذر حدثني بالافراد (قوله اني لاعلم اذا كنت عني راضية الخ) يؤخذ منه استقرار الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فيما يتعلق بالميل اليه وعدمه والحكم بما يقتضيه القرائن في ذلك لانه صلى الله عليه وسلم جزم برضا عائشة وغيضا بمجردها كرها لاسمه وسكوتها فبنى على تغير الحالين من الذكروا السكوت تغير الحالين من الرضا والغضب ويحتمل أن يكون انضم الى ذلك شيء آخر اصرح منه لكن لم ينقل وقول عائشة أجل بارسل الله ما هجر الاسم قال الطيبي هذا الحصر لطيف جدا لانها أخبرت أنها اذا كانت في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره لا تتغير عن المحبة المستقرة فهو كما قيل

اني لا منحل الصدود وانى \* قسما اليك مع الصدود لا ميل

وقال ابن المنير مرادها أنها كانت تترك التسمية اللفظية ولا يترك قلبها التعلق بذاته الكريمة مودة ومحبة اه وفي اختيار عائشة ذكر ابراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الانبياء دلالة على من يدقطنها لان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس به كإئناس عليه القرآن فلما لم يكن لها بد من هجر الاسم الشريف أبدلته بمن هو منه بسبيل حتى لا يخرج عن دائرة التعلق في الجلالة وقال المهلب يستدل بقول عائشة على أن الاسم غير المسمى اذ لو كان الاسم عين المسمى لكانت بهمجرة ثم جردانه وليس كذلك ثم أطال في تقرير هذه المسئلة ومحل البحث فيها كتاب التوحيد حيث ذكرها المصنف أعان الله تعالى على الوصول الى ذلك بحوله وقوته \* ثانيهما (قوله حديثني أحمد بن أبي رجاه) هو أبو الوليد الهروي واسم أبي رجاه عبد الله بن أيوب (قوله ما غرت على امرأة) بينت سبب ذلك وأنه كثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها وهي وان لم تكن موجودة وقد أمنت مشاركتها لها فيه لكن ذلك يقتضي ترجيحها عنده فهو الذي هيغ الغضب الذي يسير الغيرة بحيث قالت ما تقدم في مناقب خديجة أبدك الله خيراتها فقال ما أبدلني الله خيراتها ومع ذلك فلم ينقل أنه واخذ عائشة لقيام معذرتها بالغيرة التي جبل عليها النساء وقد قدمت مباحث الحديث في كتاب المناقب مستوفاة (قوله با) ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والانصاف) أي في دفع الغيرة عنها وطلب الانصاف لها (قوله عن ابن أبي مليكة عن المسور) كذا رواه الليث وتابعه عمرو بن دينار وغير واحد وخالفهم أيوب فقال عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أخرجه الترمذي وقال حسن وذكر الاختلاف فيه ثم قال يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة جملة عنهم جميعا اه والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه توبع ولكون الحديث قد جاء عن المسور من غير رواية ابن أبي مليكة فقد تقدم في فرض الجنس وفي المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المسور وزاد فيه في الجنس قصة سيف النبي صلى الله عليه وسلم وذلك سبب تحديث المسور لعلي بن الحسين بهذا الحديث وقد ذكرت ما يتعلق بقصة سيفه عنه هنالك ولا يزال أعجب من المسور كيف بالغ في تعصبه لعلي بن الحسين حتى قال انه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحدا منه حتى ترهق روحه رعاية لكونه ابن ابن فاطمة محتجا بحديث الباب ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث المذکور غضاضة علي بن الحسين لما فيه من إيهام غرض من جسده علي بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حتى اقتضى أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من الإنكار ما وقع بل أعجب

حديثنا عبيد بن اسمعيل  
حدثنا ابواسامة عن هشام  
عن ابيه عن عائشة رضي  
الله عنها قالت قال لي رسول  
صلى الله عليه وسلم اني لاعلم  
اذا كنت عني راضية واذا  
كنت على غضبي قالت  
فقلت من أين تعرف ذلك  
فقال اما اذا كنت عني  
راضية فانك تقولين لا ورب  
محمد واذا كنت غضبي  
قلت لا ورب ابراهيم  
قالت قلت أجل والله  
يا رسول الله ما أعجب الاسم  
\* حدثني احمد بن أبي رجاه  
حدثنا النضر عن هشام قال  
أخبرني أي عن عائشة أنها  
قالت ما غرت على امرأة  
لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم كما غرت على  
خديجة لكثرة ذكر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إياها  
وشأنه عليها وقد أوحى الى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن يشرها بيت لها  
في الجنة من قصب \* (باب  
ذب الرجل عن ابنته في  
الغيرة والانصاف) \* حدثنا  
قتيبة حدثنا الليث عن  
ابن أبي مليكة عن المسور بن  
مخرمة

من المسور رجبا آخر أبلغ من ذلك وهو أن يذلل نفسه دون السيف رعاية لحاظ ولدا بن فاطمة  
وما بذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعنى الحسين والذي وقعت له معه القصة حتى قتل  
بأيدي ظلمة الولاة لكن يحتمل أن يكون عذره أن الحسين لما خرج الى العراق ما كان المسور  
وغیره من أهل الحجاز يظنون أن أمره يؤل الى ما آل اليه والله أعلم وقد تقدم في فرض الخمس  
وجه المناسبة بين قصة السيف وقصة الخطبة بما يغني عن اعادته (قوله سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر) في رواية الزهري عن علي بن حسين عن المسور الماضية في  
فرض الخمس يخطب الناس على منبره هذا وأنا يومئذ محتمل قال ابن سبيد الناس هذا غلط  
والصواب ما وقع عند الاسماعيلي بلفظ كالمحتمل أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن  
ابراهيم بسنده المذكور الى علي بن الحسين قال والمسور لم يحتمل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم  
لانه ولد بعد ابن الزبير فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين (قلت) كذا جزم  
به وفيه نظر فان الصحيح ان ابن الزبير ولد في السنة الاولى فيكون عمره عند الوفاة النبوية تسع  
سنين فيجوز أن يكون احتمل في أول سني الامكان أو يحتمل قوله محتمل على المبالغة والمراد التشبيه  
فتلتم الروايتان والافان ثمان سنين لا يقال له محتمل ولا كالمحتمل الا أن يريد بالتشبيه أنه كان  
كالمحتمل في الحدق والفهم والحفظ والله أعلم (قوله ان بن هشام بن المغيرة) وقع في رواية مسلم  
هاشم بن المغيرة والصواب هشام لانه جسد الخطوبة (قوله استأذنوا) في رواية الكشي  
استأذنوني (في أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب) هكذا في رواية ابن أبي مليكة أن سبب الخطبة  
استئذان بن هشام بن المغيرة وفي رواية الزهري عن علي بن الحسين بسبب آخر ولفظه أن عليا  
خطب بنت أبي جهل على فاطمة فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان  
قومك يتحدثون كذا في رواية شعيب وفي رواية عبيد الله بن أبي زياد عنه في صحيح ابن حبان  
فبلغ ذلك فاطمة فقالت ان الناس يزعمون أنك لا تغضب لبناك وهذا على ناكح بنت أبي جهل  
هكذا أطلقت عليه اسم فاعل مجازا لكونه أراد ذلك وصمم عليه فنزلته منزلة من فعله ووقع في  
رواية عبيد الله بن أبي زياد خطب ولا اشكال فيها قال المسور فقام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر  
الحديث ووقع عند الحاكم من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبي خنظلة أن عليا خطب بنت  
أبي جهل فقال له أهلها لا تزوجك علي فاطمة (قلت) فكان ذلك كان سبب استئذانهم وجاء أيضا  
أن عليا استأذن بنفسه فأخرج الحاكم باسناد صحيح الى سويد بن غفلة وهو أحد المخضرمين  
عن أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه قال خطب علي بنت أبي جهل الى عمها الحرث بن  
هشام فاستشار النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعن حسبها تسألني فقال لا ولكن أتاها في بها قال  
لا فاطمة مضغة مني ولا أحسب إلا أنها تحزن أو تجزع فقال علي لا أتى شيئا تكرهه ولعل هذا  
الاستئذان وقع بعد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بما خطب ولم يحضر على الخطبة المذكورة  
فاستشار فلما قال له لا لم تعرض بعد ذلك لطلبها ولهذا جاء في آخر حديث شعيب عن الزهري  
قترله على الخطبة وهي بكسر الخاء المعجمة ووقع عند ابن أبي داود من طريق معمر عن الزهري عن  
عروة فسكت علي عن ذلك النكاح (قوله فلا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن) كر ذلك تا كيدا وفيه  
إشارة الى تأييد مدة منع الاذن وكأنه أراد رفع المجاز لاحتمال أن يحمل النبي على مدة بعينها

قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول وهو  
على المنبر ان بن هشام بن  
المغيرة استأذنوا في أن  
ينكحوا ابنتهم علي بن أبي  
طالب فلا آذن ثم لا آذن  
ثم لا آذن

فقال ثم لا آذن أي ولومضت المدة المفروضة تقدير الآذن بعدها ثم كذلك أبدا وفيه إشارة إلى ما في حديث الزهري من أن بني هشام بن المغيرة استأذنوا وبنو هشام هم أعمام بنت أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد أسلم أخوه الحرث بن هشام وسلمة بن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما ويؤيد ذلك جوابهما المتقدم لعل ويمن يدخل في إطلاق بني هاشم بن المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام وقد أسلم أيضا وحسن إسلامه واسم المخطوبة تقدم بيانها في باب ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المناقب وأنه تزوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تركها على وتقدم هناك زيادة في رواية الزهري في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلام على قوله صلى الله عليه وسلم حدثني فصدقتني ووعدني ووفيتني وتوجيه ما وقع من علي في هذه القصة أغنى عن أعادته (قوله الآن أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنهم) هذا محمول على أن بعض من يبغض عليا وشي به أنه مصمم على ذلك والافلايظن به أنه يستمر على الخطبة بعد أن استشار النبي صلى الله عليه وسلم فغضه وسياق سويد بن غفلة يدل على أن ذلك وقع قبل أن تعلم به فاطمة فكانت له لما قيل لها ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أعلمه لي أنه ترك أنكر عليه ذلك وزاد في رواية الزهري وإنني لست أحرّم حلالا ولا أحلل حراما ولكن والله لا تجمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل أبدا وفي رواية مسلم مكانا واحدا أبدا وفي رواية شعيب عند رجل واحد أبدا قال ابن التين أصح ما تحمل عليه هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم على علي أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لأنه علل بأن ذلك يؤذيه وأذيتهم حرام بالاتفاق ومعنى قوله لا أحرّم حلالا أي هي له حلال لولم تكن عنده فاطمة واما الجمع بينهما الذي يستلزم تأذي النبي صلى الله عليه وسلم لتأذي فاطمة به فلا وزعم غيره أن السياق يشعر بأن ذلك مباح لعل لكنه منعه النبي صلى الله عليه وسلم رعاية لخاطر فاطمة وقبل هو ذلك امتثالا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم والذي يظهر لي أنه لا يبعد أن يعد في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يتزوج على بناته ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بفاطمة عليها السلام (قوله فأنما هي بضعة مني) بفتح الموحدة وسكون الضاد المجهمة أي قطعة ووقع في حديث سويد بن غفلة كما تقدم مضغة بضم الميم وبغير مجمة والسبب فيه ما تقدم في المساقب أنها كانت أصيبت بأمها ثم أخواتها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من نسائها من يحقق عليها الأمر من تقضي اليه بسرهما إذا حصلت لها الغيرة (قوله يريني ما أراها) كذا هنا من أرباب رباعيا وفي رواية مسلم ما أراها من راب ثلاثيا وزاد في رواية الزهري وأما أن تخوف أن تفسد في دينها يعني أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بحالها في الدين وفي رواية شعيب وأما كره أن يسواها أي تزويج غيرها عليها وفي رواية مسلم من هذا الوجه أن يقنوها وهي بمعنى أن تفتن (قوله ويؤذي ما آذاها) في رواية أبي حنظلة فتن آذاها فقد آذاني وفي حديث عبد الله بن الزبير يؤذي ما آذاها ويصيبني ما أنصبا وهو سنون ومهملة وده واحدة من النصب بفتحين وهو التعب وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن المسور يقبضني ما يقبضها ويسطني ما يسطها أخرجها الحاكم ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لو رضيت بذلك لم يمنع على من التزويج بها وبغيرها وفي الحديث تحريم أذى من يتأذى النبي صلى الله عليه وسلم

الآن يريد ابن أبي طالب  
أن يطلق ابنتي وينكح  
ابنتهم فأنما هي بضعة  
من يريني ما أراها  
ويؤذي ما آذاها

بناذيه لأن أتى النبي صلى الله عليه وسلم حرام اتفاقاً قليلاً وكثيره وقد جزم بأنه يؤذيه ما يؤذى فاطمة فكل من وقع منه في حق فاطمة شيء فتأذنت به فهو يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة هذا الخبر الصحيح ولا شيء أعظم في ادخال الأذى عليهم من قتل ولدها ولهذا عرف بالاستقرار معاجلة من تعاطى ذلك بالعقوبة في الدنيا وللعذاب الآخرة أشد وفيه حجة لمن يقول بسد الذريعة لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يجاوز الأربع ومع ذلك فقد منع من ذلك في الحال لما يترتب عليه من الضر في المآل وفيه بقا عاراً لا يأتى في أعقابهم لقوله بنت عدو الله فإن فيه اشعاراً بأن الوصف تأثراً في المنع مع أنها هي كانت مسلمة حسنة الاسلام وقد احتج به من منع كفافة من مس أباه الرق ثم أعتق بمن لم يس أباهما الرق ومن مسه الرق بمن لم يسها هي بل مس أباهما فقط وفيه أن العيراء اذا خشى عليها أن تفن في دينها كان لوليها أن يسعي في ازالة ذلك كما في حكم الناشز كذا قيل وفيه نظرو يمكن أن يراد فيه شرط أن لا يكون عندها من تتسلى به ويختصف عنها الجملة كما تقدم ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة بذلك مع أن الغيرة على النبي صلى الله عليه وسلم أقرب إلى خشية الافتتان في الدين ومع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يستكثر من الزوجات وتوجد منهن الغيرة كما في هذه الاحايث ومع ذلك مارعى ذلك صلى الله عليه وسلم في حقهن كما راعاه في حق فاطمة ومحصل الجواب أن فاطمة كانت اذذاك كما تقدم فاقدة من تركن اليه ممن يؤنسها ويزيل وحشتها من أم وأخت بخلاف أمهات المؤمنين فإن كل واحدة منهن كانت ترجع الى من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه وهو زوجها صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من الملاطفة وتطبيب القلوب وجبر الخواطر بحيث أن كل واحدة منهن ترضى منه لحسن خلقه وجيل خلقه بجميع ما يصدر منه بحيث لو وجد ما يخشى وجوده من الغيرة زال عن قرب وقيل فيه حجة لمن منع الجمع بين الحرية والامة ويؤخذ من الحديث اكرام من يتسبب الى الخير أو الشرف أو الديانة ﴿قوله باب يقل الرجال ويكثر النساء﴾ اي في آخر الزمان ﴿قوله وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة﴾ في رواية الكشي من امرأة والاول على حذف الموصوف وقوله يلذن به قيل لكونهن نساء وسراريه أوليكنهن قربانه او من الجميع وروى علي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية من حديث حذيفة قال اذا غمت الفتنة مبراته أولياه حتى يتبع الرجل خمسون امرأة تقول يا عبد الله استرني يا عبد الله اوني وقد تقدم حديث أبي موسى موصولاً في باب الصدقة قبل الردم من كتاب الزكاة في حديث أوله لياتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة الحديث ﴿قوله حديث هشام﴾ هو الدستواني كذا لاكثر ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني همام والاول أولى وهمام وهشام كلاهما من شيوخ حفص ابن عمر المذكور وهو الحوضي وسيأتي في الاثرية عن مسلم بن ابراهيم عن هشام ﴿قوله ان من اشراط الساعة﴾ الحديث تقدم في كتاب العلم من رواية شعبة عن قتادة كذلك ﴿قوله حتى يكون الخسعين امرأة﴾ هذا لا ينافي الذي قبله لأن الأربعين داخله في الخسعين ولعل العدد بعينه غير مراد بل أريد المبالغة في كثرة النساء بالنسبة للرجال ويحتمل أن يجمع بينهما بأن الأربعين عدداً من يلذن به والخسعين عدداً من يتبعه وهو أعم من أنهن يلذن به فلا منافاة

﴿باب يقل الرجال ويكثر النساء﴾ وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة يلذن به من قلة الرجال وكثرة النساء

﴿حديثنا حفص بن عمر الحوضي حديثنا هشام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال لا حدثكم حديثنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحدثكم به أحد غيري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من اشراط الساعة أن يرفع العلم ويكثر الجهل ويكثر الزنا ويكثر شرب الخمر ويقل الرجال ويكثر النساء حتى يكون الخسعين امرأة﴾

(قوله القيم الواحد) أى الذى يقوم بأمورهن ويحتمل أن يكنى به عن اتباعهن له لطلب النكاح حلالاً أو حراماً وفى الحديث الأخبار بما سيقع فوقع كما أخبر والصحيح من ذلك ما ورد مطلقاً وأما ما ورد مقدرًا بوقت معين فقال أجد لا يصح منه شئ وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث فى كتاب العلم **باب** (قوله) لا يدخلون رجل بامرأة الأذى محرماً والدخول على المغيبة) يجوز فى لام الدخول الخفض والرفع وأحد كنى الترجمة أو رده المصنف صريحاً فى الباب والثانى يؤخذ بطريق الاستنباط من أحاديث الباب وقد ورد فى حديثه من فروع صريحاً أخرجه الترمذى من حديث جابر رفعه لا تدخلوا على المغيبات فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ورجاله موثقون لكن مجاهد بن سعد يختلف فيه ولمسلم من حديث عبد الله بن عمرو وهو فوع لا يدخل رجل على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان ذكره فى أثناء حديث والمغيبة بضم الميم ثم غين معجمة مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم ووحدة من غاب عنها زوجها يقال أغابت المرأة إذا غاب زوجها ثم ذكر المصنف فى الباب حديثين أحدهما (قوله) عن يزيد بن أبى حبيب فى رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعمر بن الحرث وحيوة وغيرهم أن يزيد بن أبى حبيب حدثهم (قوله) عن أبى الخير) هو مرثد بن عبد الله الزنى (قوله) عقبه بن عامر) فى رواية ابن وهب عند أبى نعيم فى المستخرج سمعت عقبه بن عامر (قوله) أياكم والدخول) بالنصب على التحذير وهو تنبيه المخاطب على محذور ليحترز عنه كما قيل أياكم والأسد وقوله أياكم مفعول بفعل مضمر تقديره اتقوا وتقدير الكلام اتقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء والنساء أن يدخلن عليكم ووقع فى رواية ابن وهب باقظ لا تدخلوا على النساء وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بطريق الأولى (قوله) فقال رجل من الأنصار) لم أقف على تسميته (قوله) أفرأيت الجوى) زاد ابن وهب فى روايته عند مسلم سمعت الليث يقول الجوى أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه ووقع عند الترمذى بعد تخريج الحديث قال الترمذى يقال هو أخو الزوج كرملة أن يخلوها قال ومعنى الحديث على نحو ما روى لا يدخلون رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان اهـ وهذا الحديث الذى أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عامر بن ربيعة وقال النووى اتفق أهل العلم باللغة على أن الإجماع أقارب زوج المرأة كإخيه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم وأن الاختان أقارب زوجة الرجل وأن الأصهار تقع على النوعين اهـ وقد اقتصر أبو عبيد و تبعه ابن فارس والداودى على أن الجوى أبو الزوجة زاد ابن فارس وأبو الزوج يعنى أن والد الزوج جوا المرأة والد الزوجة جوا الرجل وهذا الذى عليه عرف الناس اليوم وقال الأصمعى وتبعه الطبرى والخطابى ما نقله النووى وكذا نقل عن الخليل ويؤيده قول عائشة ما كان بيني وبين علي إلا ما كان بين المرأة وأحباتها وقد قال النووى المراد فى الحديث أقارب الزوج غير آبائه وأبائهن لأنهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت قال وإنما المراد الأخ وابن الأخ والعمة وابن العم وابن الاخت ونحوهم مما يحل لها وترى وجهه لو لم تكن متروجة وحررت العادة بالتساهل فيه فيخلو الأخ بامرأة أخيه فشبهه بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبية اهـ وقد جزم الترمذى وغيره كما تقدم وتبعه المازرى بأن الجوى أبو الزوج وأشار المازرى إلى أنه ذكر للتنبيه على منع غيره بطريق الأولى وتبعه ابن الأثير فى النهاية وورده النووى فقال هذا كلام

القيم الواحد) (باب لا يدخلون رجل بامرأة الأذى محرماً والدخول على المغيبة) \* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن يزيد بن أبى حبيب عن أبي الخير عن عقبه بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أياكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرأيت الجوى



فاسد مردود لا يجوز جل الحديث عليه اه وسيظهر في كلام الائمة في تفسير المراء بقوله الجو الموت ما بين منه أن كلام المازري ليس بفساد واختلف في ضبط الجوفصرح القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث حم بالهمز وأما الخطابي ف ضبطه بواو بغير همز لانه قال وزن دلوه وهو الذي اقتصر عليه أبو عبيد الهروي وابن الاثير وغيرهما وهو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري وفيه لغتان أخريان احدهما حم بوزن أخ والآخرى جي بوزن عصا ويخرج من ضبط المهموز بتحريك الميم لغة أخرى خامسة حكاه صاحب المحكم (قوله الجواموت) قيل المراد أن الخلو بالجو قد توثق الى هلاك الدين ان وقعت المعصية أو الى الموت حقيقة ان وقعت المعصية ووجب الرجم أو الى هلاك المرأة بفراق زوجها اذا جلسته الغيرة على تطبيقها أشار الى ذلك كله القرطبي وقال الطبري المعنى أن خلوة الرجل بامرأة أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت والعرب تصف الشيء المكروه بالموت قال ابن الاعرابي هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول الاسد الموت أي لقاءه فيه الموت والمعنى احذروه كما تحذرون الموت وقال صاحب مجمع الغرائب يحتل أن يكون المراد أن المرأة اذا خات فهي محل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن جوها الموت أي لا يجوز لاحد أن يخلو بها الا الموت كما قيل نعم الصهر القبر وهذا لا يثق بكال الغيرة والحجة وقال أبو عبيد معني قوله الجواموت أي فليت ولا يفعل هذا وتعبه النورى فقال هذا كلام فاسد وانما المراد أن الخلوة بقريب الزوج أكثر من الخلوة بغيره والشر يتوقع منه أكثر من غيره والفطنة به أمكن لتكتمه من الوصول الى المرأة والخلوة بها من غير تكبير عليه بخلاف الاجنبى وقال عباس معناه أن الخلوة بالاجماع مؤدية الى الفطنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التغليظ وقال القرطبي في المفهم المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستقباح والمفسدة أي فهو محرم معلوم التحريم وانما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتساع الناس به من جهة الزوج والزوجة لالفهم بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة فخرج هذا مخرج قول العرب الاسد الموت والحرب الموت أي لقاءه يفضى الى الموت وكذلك دخوله على المرأة قد يفضى الى موت الدين أو الى موتها باطلا فاعند غيرة الزوج أو الى الرجم ان وقعت الفاحشة وقال ابن الاثير في النهاية المعنى أن خلوة المحرم بها أشد من خلوة غيره من الاجانب لانه ربما حسس لها أشياء وجلها على أمور تنقل على الزوج من التماس ما ليس في وسعه فتسوء العشرة بين الزوجين بذلك ولان الزوج قد لا يؤثر أن يطلع والد زوجته وأخوها على باطن حاله ولا على ما اشتمل عليه اه فكانه قال الجواموت أي لا بد منه ولا يمكن حجبها عنها كما أنه لا بد من الموت وأشار الى هذا الاخير الشيخ تقي الدين في شرح العمدة\* (تنبيه)\* محرم المرأة من حرم عليه نكاحها على التأيد الأم الموطوءة بشبهة والملاعنة فانها محرمان على التأيد ولا حرمية هناك وكذا أمهات المؤمنين وأخرجهن بعضهم بقوله في التعريف بسبب مباح لحرمتها وخرج بقيد التأيد أخت المرأة وعمتها وخالتها وبناتها اذا عقد على الام ولم يدخل بها الحديث الثاني (قوله سفيان) هو ابن عيينة وقوله حدثنا عمرو هو ابن دينار وقد وقع في الجهاد بعض هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفيان عن ابن جريح عن عمرو بن دينار وسفیان المذکور هو الثوري لابن عيينة وقد تقدمت مباحث الحديث المذکور مستوفاه في آخر كتاب الحج

قال الجواموت \* حدثنا  
على بن عبد الله حدثنا  
سفیان حدثنا عمرو عن أبي  
معبد عن ابن عباس عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا يخلون رجل بامرأة  
الا مع ذي محرم فقام رجل  
فقال يا رسول الله امرأتى  
خرجت حاجة واكتبت  
في غزوة كذا وكذا قال  
ارجع فخرج مع امرأتك

وسياقه هناك أم والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس  
 أي لا يخلو بها بحيث تحجب أشخاصها عنهم بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان بما يحافظ  
 به كالشيء الذي تستحي المرأة من ذكره بين الناس وأخذ المصنف قوله في الترجمة عند الناس من  
 قوله في بعض طرق الحديث فخلاها في بعض الطرق أو في بعض السكك وهي الطرق المسلوكة  
 التي لا تنفك عن مرور الناس غالباً (قوله عن هشام) هو ابن زيد بن أنس وقد تقدم في فضائل  
 الانصار من طريق بهز بن أسد عن شعبة أخبرني هشام بن زيد وكذا وقع في رواية مسلم (قوله)  
 جاءت امرأته من الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم زاد في رواية بهز بن أسد ومعها صبي لها  
 فكلما هار رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) فخلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في بعض  
 الطرق قال المهلب لم يرد أنس أنه خلاها بحيث غاب عن أبصار من كان معه وإنما خلاها بحيث  
 لا يسمع من حضر شكواها ولا مادار بينهم من الكلام ولهذا سمع أنس آخر الكلام فنقله ولم  
 ينقل مادار بينهم ماله لم يسمعه اه ووقع عند مسلم من طريق جاد بن سلمة بن ثابت عن أنس  
 أن امرأته كان في عقلها شيء قالت يا رسول الله ان لي اليك حاجة فقال يا أم فلان انظري أي  
 السكك شئت حتى أفضي لك حاجتك وأخرج أبو داود ونحوه هذا السياق من طريق جديد عن أنس  
 لكن ليس فيه أنه كان في عقلها شيء (قوله) فقال والله انكم لا تحب الناس الى زاد في رواية بهز  
 مرتين وأخرجه في الايمان والندور من طريق وهب بن جرير عن شعبة بلفظ ثلاث مرات وفي  
 الحديث منقبة للانصار وقد تقدم في فضائل الانصار توجيه قوله أنتم أحب الناس الى وقد  
 تقدم فيه حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس مثل هذا اللفظ أيضا في حديث آخر وفيه سعة  
 حلمه وتواضعه صلى الله عليه وسلم وصبره على قضاء حوائج الصغير والكبير وفيه أن مفاوضة  
 المرأة الأجنبية سرا لا يقدح في الدين عند أمم الفسنة ولكن الامر كما قالت عائشة وأياكم ملك  
 اربه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك اربه ﴿قوله﴾ **باب** ما ينهى من دخول  
 المتشبهين بالنساء على المرأة أي بغير إذن زوجها وحيث تكون مسافرة مثلاً (قوله) حدثنا عبدة  
 هو ابن سليمان (عن هشام) هو ابن عروة (عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة) في رواية  
 سفيان عن هشام في غزوة الطائف عن أمها أم سلمة هكذا قال أكثر أصحاب هشام بن عروة وهو  
 المحفوظ وسأني في اللباس من طريق زهير بن معاوية عن هشام أن عروة أخبره أن زينب بنت  
 أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها وخالفهم جاد بن سلمة عن هشام فقال عن أبيه عن عمرو بن أبي  
 سلمة وقال معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ورواه معمر أيضا عن الزهري عن عروة  
 وأرسله مالك فلم يذكر فوق عروة أحداً أخرجهما النسائي ورواية معمر عن الزهري عند مسلم  
 وأبي داود أيضا (قوله) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت أي التي هي فيه (قوله)  
 مخنث) تقدم في غزوة الطائف أن اسمه هيثم وان ابن عيينة ذكره عن ابن جريج بغير اسناد وكر  
 ابن حبيب في الواضحة عن حبيب كاتب مالك قال قلت لمالك ان سفيان بن عيينة زاد في حديث  
 بنت غيلان أن الخنث هيثم وليس في كتابك هيثم فقال صدق هو كذلك وأخرج الجوزجاني في  
 تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال كان مخنث يدخل على أزواج النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقال له هيثم وأخرج أبو يعلى وأبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق يونس

\* (باب ما يجوز أن يخلو  
 الرجل بالمرأة عند الناس) \*  
 حدثنا محمد بن بشار حدثنا  
 غندر حدثنا شعبة عن هشام  
 قال سمعت أنس بن مالك  
 رضي الله عنه قال جاءت  
 امرأته من الانصار الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فخلاها  
 فقال والله انكم لا تحب  
 الناس الى \* (باب ما ينهى  
 من دخول المتشبهين  
 بالنساء على المرأة) \* حدثنا  
 عثمان بن أبي شيبة حدثنا  
 عبدة عن هشام بن عروة  
 عن أبيه عن زينب بنت أم  
 سلمة عن أم سلمة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان  
 عندها وفي البيت مخنث

عن الزهري عن عروة عن عائشة أن هيتا كان يدخل الحديث وروى المستغفري من مرسل  
 محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفي هيتا في كلتين فكلم بهما من أمر النساء قال  
 لعبد الرحمن بن أبي بكر إذا قمتم الطائف غدا فعليك بأنة غيلان فذكر نحو حديث الباب  
 وزاد اشتد غضب الله على قوم رغبوا عن خلق الله وتشبهوا بالنساء وروى ابن أبي شيبة  
 والذوري وأبو يعلى والبزار من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن اسم الخنث هيت  
 أيضا لكن ذكر فيه قصة أخرى وذكر ابن اسحق في المغازي أن اسم الخنث في حديث الباب  
 مانع وهو بمثناة وقيل بنون فروى عن محمد بن ابراهيم التيمي قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 في غزوة الطائف مولى لخالته فاخوته بنت عمرو بن عائذ مخنث يقال له مانع لم يدخل على نساء النبي  
 صلى الله عليه وسلم ويكون في بيته لا يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقطن لشيء من أمر  
 النساء مما يقطن له الرجال ولأن له أربة في ذلك فسمعه يقول لخالدين الوليد بن خالد ان اقتحم  
 الطائف فلا تنقلن منك بأدية بنت غيلان بن سلمة فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم حين سمع ذلك منه لا أرى هذا الخنث يقطن لما أسمع ثم قال لنسائه  
 لا تدخلن هذا عليكن فحجب عن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكى أبو موسى المديني في  
 كون مانع لقب هيت أو بالعكس أو انهما اثنان خلافا وبجزم الواقدي بالتعدد فانه قال كان  
 هيت مولى عبد الله بن أبي أمية وكان مانع مولى فاخوته وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفاهما  
 معالي الحى وذكر الباوردي في الصحابة من طريق ابراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن حفص أن  
 عائشة قالت لمخنث كان بالمدينة يقال له أنه بفتح الهمزة وتشديد النون ألا تدلنا على امرأه فخطبها  
 على عبد الرحمن بن أبي بكر قال بلى فوصف امرأه تقبل بأربع وتدبر بثمان فسمعه النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال يا أمة أخرج من المدينة الى جراء الاسد وليكن بها منزلك والراجح أن اسم  
 المذكور في حديث الباب هيت ولا يمنع أن يتواردوا في الوصف المذكور وقد تقدم في غزوة  
 الطائف ضبط هيت ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عند مسلم كان يدخل على  
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مخنث وكانوا يعتونه من غير أولى الأربة فدخل النبي صلى الله  
 عليه وسلم يوما وهو عند بعض نسائه وهو نعت امرأه الحديث وعرف من حديث الباب تسمية  
 المرأة وأنها أم سلمة والمخنث بكسر النون وبفتحها من يشبه خلقه النساء في حركاته وكلامه وغير  
 ذلك فان كل من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم وعليه ان يتكلف ازالة ذلك وان كان بقصد منه  
 وتكلف له فهو المذموم ويطلق عليه اسم مخنث سواء فعل الفاحشة أو لم يفعل قال ابن حبيب  
 الخنث هو المؤنث من الرجال وان لم تعرف منه الفاحشة مأخوذ من التكسر في المشي وغيره  
 وسيأتي في كتاب الادب لعن من فعل ذلك وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه فقيل يا رسول الله ان هذا يتشبه بالنساء فقفاه  
 الى النقيع فقيل ألا تقتله فقال انى تهيت عن قتل المصلين (قوله فقال لآخي أم سلمة) تقدم شرح  
 حاله في غزوة الطائف ووقع في مرسل ابن المنكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فيعمل  
 على تعدد القول منه لكل منهما لآخي عائشة ولآخي أم سلمة والعجب أنه لم يقدر أن المرأة الموصوفة  
 حصلت لواحد منهما لان الطائف لم يفتح حينئذ وقتل عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ولما أسلم

فقال المخنث لآخي أم سلمة  
 عبد الله بن أبي أمية

غيلان بن سلمة وأسلمت بنته بادية بن زوجها عبد الرحمن بن عوف فقد رآها استحيضت عنده  
 وسالت النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة  
 وترجع عبد الرحمن بن أبي بكر ليلى بنت الجودي وقصته معها مشهورة وقد وقع في حديث سعد  
 ابن أبي وقاص أنه خطب امرأته بمكة فقال من يخبرني عنها فقال نخث يقال له هيت أنا أصفها  
 لك فهذه قصص وقعت لهيت (قوله ان فتح الله لكم الطائف غدا) وقع في رواية أبي أسامة عن  
 هشام في أوله وهو محاصر الطائف يومئذ وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف وانحما (قوله ٢ فعليك)  
 هو اغرام معناه احرص على تحصيلها والزمنها (قوله غيلان) في رواية جاد بن سلمة لوقد فتحت  
 لكم الطائف لقد أريتك بادية بنت غيلان واختلف في ضبط بادية فالأكثر بموحدة ثم تحتانية  
 وقيل بتون بدل تحتانية حكاه أبو نعيم ولبادية ذكر في المعازي ذكر ابن اسحق أن خولة بنت  
 حكيم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان فتح الله عليكم الطائف أعطني حلي بادية بنت غيلان  
 وكانت من أحلى نساء ثقيف وغيلان هو ابن سلمة بن معتب بهم حمله ثم مشاة ثقيلة ثم موحدة  
 ابن مالك الثقفي وهو الذي أسلم وتحتة عشرين سنة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربعاً  
 وكان من رؤساء ثقيف وعاش إلى أواخر خلافة عمر رضي الله عنه (قوله تقبل بأربع وتدبر  
 بثمان) قال ابن حبيب عن مالك معناه أن أعكانها يعطف بعضها على بعض وهي في بطنها أربع  
 طرائق وتبلغ أطرافها إلى خصرتها في كل جانب أربع ولا رادة العكن ذكر الأربع والثمان  
 فلو أراد الأطراف لقال بثمانية ثم رأيت في باب اخراج المنتسبين بالنساء من البيوت عقب هذا  
 الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غير رواية أبي ذر قال أبو عبد الله تقبل بأربع يعني  
 بأربع عكن بطنها فهي تقبل بهن وقوله وتدبر بثمان يعني أطراف هذه العكن الأربع  
 لأنها محيطة بالجانب حين يتبعدهم ثم قال وانما قال بثمان ولم يقل بثمانية وواحد الأطراف مذكر  
 لأنه لم يقل بثمانية أطراف اه وحاصله أن لقوله ثمان بدون الهاء توجيهاً لما لكونه لم يصرح  
 بلفظ الأطراف وأما لأنه أراد العكن وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور قال الخطابي  
 يريد أن لها في بطنها أربع عكن فإذا أقبلت رؤيت مواضعها بارزة متعكس بعضها على  
 بعض وإذا أدبرت كانت أطراف هذه العكن الأربع عنده منقطع جنبها ثمانية وحاصله أنه  
 وصفها بأنها مائة البدن بحيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون إلا للسمينة من النساء  
 وجرت عادة الرجال غالباً في الرغبة فيمن تكون تلك الصفة وعلى هذا فقوله في حديث سعد  
 ان أقبلت قلت تشي بست وان أدبرت قلت تشي بأربع كأنه يعني يديه وأرجليه وطرفي  
 ذلك منها مقبلة ورد فيها مدبرة وانما نقص اذا أدبرت لان الشديدين يختصيان حينئذ وذكر  
 ابن الكلبي في الصفة المذكورة زيادة بعد قوله وتدبر بثمان بغير كالاخوان ان فعدت ثنت  
 وان تكلمت تغت وبين رجليهما مثل الاناء المكفوء مع شعر آخر وزاد المديني من طريق  
 يزيد بن رومان عن عروة عن سلاف في هذه القصة أسفلها كتيب وأعلىها عيب (قوله)  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هذا عليكم في رواية الكشميني عليكن وهي  
 رواية مسلم وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا أرى هذا يعرف ما هنأ لا يدخل عليكن قالت فحبوه وزاد أبو يعلى في روايته من طريق

ان فتح الله لكم الطائف  
 غدا أدلك على ابنة غيلان  
 فانها تقبل بأربع وتدبر  
 بثمان فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا يدخلن هذا  
 عليكم

٢ قوله فعليك كذا بالنسخ  
 التي بأيدينا ولعلها رواية  
 وقعت له والذي في المتن  
 بأيدينا أدلك على ابنة كذا  
 ترى بالهامش اه مصححه

يونس عن الزهري في آخره وأخرجه فكان بالبصرة يدخل كل يوم جمعة يستطعم وزاد ابن الكلبي في حديثه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد غفلت النظر إليهما عدوا لله ثم أجلاه عن المدينة إلى الحلي ووقع في حديث سعد الذي أشرت إليه أنه خطب امرأة بمكة فقال هيت أنا أنعمت لك إذا قبلت قلت تمشي بست وإذا أدبرت قلت تمشي بأربع وكان يدخل على سودة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أراه إلا منكرا فمعه ولم أقدم المدينة ففاه وفي رواية يزيد بن زومان المذكورة فقال النبي صلى الله عليه وسلم مالك فأتاك الله أن كنت لا تحسبك من غير أولي الأربعة من الرجال وسره إلى خاخ بمجنتين وقد ضبطت في حديث علي في قصة المرأة التي حلت كتاب حاطب إلى قريش قال المهلب إنما حجبته عن الدخول إلى النساء لما سمعته يصف المرأة بهذه الصفة التي تهيج قلوب الرجال فنفعه لئلا يصف الأزواج للناس فيسقط معنى الحجاب اه وفي سياق الحديث ما يشعر بأنه حجبته لذاته أيضا لقوله لا أرى هذا يعرف ما ههنا ولقوله وكانوا يعدونه من غير أولي الأربعة فلما ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولي الأربعة فنفاه لذلك ويستفاد منه حجب النساء عن يظن لحاسن وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستراب به في أمر من الأمور قال المهلب وفيه حجة على أجاز يسع العين الموصوفة بدون الرؤية أقيام الصفة مقام الرؤية في هذا الحديث وتعبه ابن المنير بأن من اقتصر في بيع جارية على ما وقع في الحديث من الصفة لم يكف في صحة البيع اتفاقا فلا دلالة فيه (قلت) إنما أراد المهلب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الرؤية فإذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية المعتبرة اجزا هذا مراده واتفق عليه من الحديث طاهر وفي الحديث أيضا تعزيز من يشبه النساء بالانحراج من البيوت والنفي إذا تعين ذلك طريقا لردعه وظاهر الأمر وجوب ذلك وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قاصد مختار حرام اتفاقا وسيأتي لعن من فعل ذلك في كتاب اللباس ﴿قوله باب﴾ نظر المرأة إلى الحبشة ونحوهم من غير رية (قوله) نظر المرأة إلى الحبشة ونحوهم من غير رية وظاهر الترجمة أن المصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأة إلى الأجنبية بخلاف عكسه وهي مسألة شهيرة واختلف الترجيح فيها عند الشافعية وحديث الباب يساعدهم أجاز وقد تقدم في أبواب العبد بن جواب النووي عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان قبل الحجاب وقواه بقوله في هذه الرواية فاقدر واقدر الجارية الحديثة السن لكن تقدم ما يعكس عليه وإن في بعض طرقه أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع وعائشة يومئذ ثنت عشرة سنة فكانت بالغة وكان ذلك بعد الحجاب وحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور أفعما وإن أفتما وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نهبان مولى أم سلمة عنها واسناده قوي وأكثر ما عمل به انفراد الزهري بالرواية عن نهبان وليس بعله قاذحة فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا تترد روايته والجمع بين الحديثين احتمال تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نهبان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن أم مكتوم كان أعشى فلعله كان منه شيء يشكف ولا يشعر به ويقوى الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقيات لئلا يراهن الرجال ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لئلا يراهن النساء فدل على تغير الحكم بين الطائفتين وبهذا احتج الغزالي على الجواز فقال لسنننا نقول إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه بل

\* (باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير رية) \* حدثنا اسحق بن إبراهيم الحنظلي عن عيسى عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد حتى أكون أنا الذي أسام فاقدر واقدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو

\* (باب خروج النساء لوجوههن) \* حدثنا فزوة بن أبي المغراء حدثنا علي (٢٩٥) بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة

قالت خرجت سودة بنت زمعة ليلا فراها عمر فعر فرها فقال انك والله يا سودة ما تحفين علينا فخرجت الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له وهو في حجرتي يتعشى واذا في يده اعرافا نزل عليه فرفع عنه وهو يقول قد آذن الله اكن ان تخرجن لحواليكم \* (باب استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره) \* حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا استأذنت امرأة أحدكم الى المسجد فلا يمنعها \* (باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضاع) \* حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاء عبي من الرضاة فاستأذن علي فابت أن آذن له حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال انه عمنك فأذني له قالت فقلت يا رسول الله انما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عمنك فليج علك قالت عائشة وذلك

هو كوجه الامر في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط وان لم تكن فتنة فلا اذ لم تزل الرجال على عمر الزمان مكشوفى الوجوه والنساء يخرجن منتقيات فلواستوى الامر الرجال بالتقرب أو بمنع من الخروج اه وتقدمت سائر مباحث حديث الباب في أبواب العبدین \* (قوله يا) خروج النساء لوجوههن قال الداودي في صيغة هذا الجمع نظرا لان جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع حاج ولا يقال حوائج وتعقبه ابن التين فاجاد وقال الحوائج جمع حاجة أيضا ودعوى ان حاج جمع الجمع ليس بصحيح وذكر المصنف في الباب حديث عائشة خرجت سودة لحاجتها وقد تقدم شرحه وتوجيه الجمع بينه وبين حديثها الاخر في نزول الحجاب في تفسير سورة الاحزاب وذكر هناك التعقب على عباس في زعمه ان أمهات المؤمنين كان يحرم عليهن ابراز أشخاصهن ولو كن منتقيات متلفعات والحاصل في رد قوله كثرة الاخبار الواردة انهن كن ينجبن ويطنن ويخرجن الى المساجد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده \* (قوله يا) استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره قال ابن التين ترجم بالنزول الى المسجد وغيره واقتصر في الباب على حديث المسجد وأجاب الكرمانى بانه فاسه عليه والجامع بينهما ظاهر ويشترط في الجميع أمن الفتنة وقد تقدمت مباحث حديث ابن عمر في ذلك في كتاب الصلاة \* (قوله يا) ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضاع ذكر فيه حديث عائشة قالت جاء عبي من الرضاة فاستأذن علي وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في أوائل التكااح وهو أصل في أن للرضاع حكم النسب من اباحة الدخول على النساء وغير ذلك من الاحكام \* (قوله يا) لا تبشر المرأة المرأة قسنتها زوجها) كذا استعمل لفظ الحديث في الترجمة بغير زيادة وذكر الحديث من وجهين منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود والاعش حدثني شقيق سمعت عبد الله وهو ابن مسعود وشقيق هو أبو وائل (قوله لا تبشر المرأة المرأة) زاد النسائي في روايته في الثوب الواحد (قوله قسنتها زوجها) كأنه ينظر اليها قال القاسبي هذا أصل لما لك في سدا الذرائع فان الحكمة في هذا النهي خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيفضي ذلك الى تطابق الواصفة أو الاقتسان بالموصوفة ووقع في رواية النسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ لا تبشر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل وهذه الزيادة ثبتت في حديث ابن عباس عنده وعند مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد بأبسط من هذا ولفظه لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا تنظر المرأة الى عورة المرأة ولا يفيض الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا تنفض المرأة الى المرأة في الثوب الواحد قال النووي فيه تحريم نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة وهذا مما لا خلاف فيه وكذا الرجل الى عورة المرأة والمرأة الى عورة الرجل حرام بالإجماع وبه صلى الله عليه وسلم سطر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة على ذلك بطريق الأولى ويستثنى الزوجان فلكل منهما النظر الى عورة صاحبه إلا أن في السواة اختلافا فالاصح الجواز لكن يكره حيث لا سبب وأما المحارم فالعجيب أنه يباح نظر بعضهم الى بعض لما فوق السرة وتحت الركبة قال وجميع ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة ومن الجواز حيث لا شهوة وفي الحديث يحرم ملاقة بشرق الرجلين بغير حائل الا عند ضرورة ويستثنى المصاحفة ويحرم لمس عورة غيره بأى موضع

بعد أن ضرب علينا الحجاب قالت عائشة يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة \* (باب لا تبشر المرأة المرأة قسنتها زوجها) \*



قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبشرا المرأة المرأة فتنتها زوجها كانه يتظر اليها \* حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الاعشى قال حدثني شقيق قال سمعت عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبشرا المرأة المرأة فتنتها زوجها كانه يتظر اليها \* (باب قول الرجل لا طوفى الليلة على نسائي) \* حدثني محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال سليمان بن داود عليهما السلام لا طوفن الليلة بمائة امرأة تلد كل امرأة غلاما يقا تل في سبيل الله فقال له الملك قل ان شاء الله فلم يقل ونسي فأطاف بهن ولم تلد منهن الا امرأة نصف انسان قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قال ان شاء الله لم يحنث وكان أرجى لحاجته \* (باب لا يطرق أهله لسلاما اذا طال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتمس عثرتهم) \* حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب ابن دثار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره أن يأتي الرجل أهله طروقا

من بدنه كان بالاتفاق قال النووي ومما تم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيره جامع عورة غيره وأن يصون عورته عن بصر غيره ويجب الانتكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ولا يسقط الانتكار بظن عدم القبول الا ان خاف على نفسه أو غيره فتنة وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة \* (قوله يا رسول الله قول الرجل لا طوفن الليلة على نسائي) تقدم في كتاب الطهارة باب من دار على نسائه في غسل واحد وهو قريب من معنى هذه الترجمة والحكم في الشريعة المحمدية أن ذلك لا يجوز في الزوجات الا ان ابتداء الرجل القسم بان تزوج دفعة واحدة أو يقدم من سفر وكذا يجوز اذا أذن له ورضي بذلك (قوله حدثنا محمود) هو ابن عيلان وقد رواه عن عبد الرزاق شيخه عبد ابن حميد عن مسلم وعباس العنبري عند النسائي فقالا لا تسعين امرأة وتقدم في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الانبياء بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكيفية الجمع بين المختلف مع شرح بقية الحديث قال ابن التين قوله في هذه الرواية لم يحنث أي لم يتخلف مراده لان الحنث لا يكون الا عن عزم قال ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك (قلت) أو نزل التأكيده المستفاد من قوله لا طوفن منزلة المين واستدل به على جواز الاستثناء بعد تخلل الكلام اليسير وفيه نظرياتي ايضا حقه في كتاب الايمان والندوران شاء الله تعالى وقال ابن الرفعة يستفاد منه أن اتصال الاستثناء بالخلف يؤثر فيه وان لم يقصده قبل فراغ المين \* (قوله يا رسول الله لا يطرق أهله ليلا اذا طال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتمس عثرتهم) كذا بالميم في يتخونهم وعتراتهم وقال ابن التين الصواب بالنون فيما قلت بل ورد في الصحيح بالميم فيهما على ما سأذكره وتوجيه ظاهر وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي أورده في الباب في بعض طرقه لكن اختلف في ادراجه فاقصر البخاري على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقية في الترجمة فقد جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن محارب عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا يتخونهم أو يطلب عثرتهم أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك وأخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن سفيان كذلك وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به لكن قال في آخره قال سفيان لا أدري هذا في الحديث أم لا يعني يتخونهم أو يطلب عثرتهم ثم ساقه مسلم من رواية شعبة عن محارب مقتصر على المرفوع كرواية البخاري وقوله عثرتهم بفتح المهملة والمثلثة جمع عثرة وهي الزلة ووقع عند أحدو الترمذي في رواية من طريق أخرى عن الشعبي عن جابر بلفظ لا تلجوا على المغيبات قال الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم (قوله يكره أن يأتي الرجل أهله طروقا) في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطرق أهله ليلا وكان يأتيهم غدوة أو عشية أخرجه مسلم قال أهل اللغة الطروق بالضم المجيء بالليل من سفر أو من غيره على غفلة ويقال لكل آت بالليل طارق ولا يقال بالنهار الا مجازا كما تقدم تقريره في آخر الحجج في الكلام على الرواية الثانية حيث قال لا يطرق أهله ليلا ومنه حديث طرق عليا وفاطمة وقال بعض أهل اللغة أصل الطروق الدفع والضرب وذلك سميت الطريق لان المارة تدقها بارجلها وسمي الآتي بالليل طارقا لانه يحتاج غالبا الى دق الباب وقيل أصل الطروق السكون ومنه

\* حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عاصم بن سليمان عن الشعبي أنه سمع جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً \* (باب طلب الولد) \* حدثنا مسدد عن هشيم عن سيار عن الشعبي عن جابر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فلما أقفلنا تجلت علي بعير قطوف فلحقني راكب من خلفي فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما يعجبك قلت أي حديث عهد بعيرس قال فبكرا تزوجت أم ثيبا قلت بلى ثيبا قال فهل جارية تلاحها وتلاحبك قال فلما أقدمنا ذهبنا لدخل فقال أمهاوا

٢ قوله قفلسا مع النبي صلى الله عليه وسلم هكذا بنسخ الشرح التي بأيدينا زيادة مع النبي صلى الله عليه وسلم والذي في المتن بأيدينا حذفها فلعلى ما في الشرح رواية له

٥١

أطرق رأسه فلما كان الليل يسكن فيه سمي الآتي فيه طارقا وقوله في طريق عاصم عن الشعبي عن جابر إذا طال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن غلبة النهي إنما توجد حينئذ فالحكم يدور مع علته وجودا وعدمًا فليما كان الذي يخرج لحاجته مثلا نهرا أو يرجع ليلًا لا يتأتى له ما يحذر من الذي يطيل الغيبة كان طول الغيبة مظنة الأمن من الهجوم فيقع الذي يهجم بعد طول الغيبة غالبًا ما يكره أما أن يجدها على غير أهبة من السظف والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النقرة بينهما وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديث الباب الذي بعده بقوله كي تستجد المغيبة وتمشط الشعنة ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة في الحالة التي تكون فيها غير منسوفة لئلا يطلع منها على ما يكون سبب النقرة منها وأما أن يجدها على حالة غير مرضية والشرع محرض على الستر وقد أشار إلى ذلك بقوله أن يتخونهم ويتطلب عثراتهم فعلى هذا من أعلم أهل بؤسوله وأنه يقدم في وقت كذا مثلا لا يتأوله هذا النهي وقد صرح بذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم ساق من حديث ابن عمر قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة فقال لا تطرقوا النساء وأرسل من يؤذن الناس أنهم قادمون قال ابن أبي جرة نفع الله به في النهي عن طروق المسافر أهله على غرة من غير تقدم اعلام منه لهم بقدمه والسبب في ذلك ما وقعت إليه الإشارة في الحديث قال وقد خالف بعضهم فرأى عند أهل رجلا فعوقب بذلك على مخالفته اه وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطرق النساء ليلا فطرق رجلان كلاهما وجد مع امرأته ما يكره وأخرجه من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه فكلاهما وجد مع امرأته رجلا ووقع في حديث محارب عن جابر أن عبد الله بن رواحه أتى امرأته ليلا وعندها امرأة تمشطها فظن أنها رجلا فأشار إليها بالسيف فلما ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلا أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي الحديث الحث على التواد والتحاب خصوصا بين الزوجين لأن الشارع راعى ذلك بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بستره حتى أن كل واحد منهما لا يخفى عنه من عيوب الآخر شي في الغالب ومع ذلك فنهى عن الطروق لئلا يطلع على ما تنفر نفسه عنه فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين بطريق الأولى ويؤخذ منه أن الاستعداد ونحوه مما تترين به المرأة ليس داخل في النهي عن تغير الخلقة وفيه التعريض على ترك التعرض لما يوجب سوء الظن بالمسلم (تموله باب طلب الولد) أي بالاستكثار من جماع الزوجة أو المراد الحث على قصد الاستيلاء بالجماع لا الاقتصار على مجرد اللذة وليس ذلك في حديث الباب صريحا لكن البخاري أشار إلى تفسير الكيس كما ساذكره وقد أخرج أبو عمرو والنوقاي في كتاب معاشره الاهل من وجه آخر عن محارب رفعه قال اطلبوا الولد والتسوه فانه ثمرة القلوب وقررة الاعين واياكم والعاقرو وهو مرسل قوى الاسناد (قوله عن سيار) بفتح المهملة وتشديد التثنية وقد تقدم في باب تزويج الثيبات عن أبي النعمان عن هشيم قال حدثنا سيار وكذا في الباب الذي بعده حدثنا يعقوب الدورقي حدثنا هشيم أبنا سيار (قوله عن الشعبي) في رواية أبي عوانة من طريق شريح بن النعمان عن هشيم حدثنا سيار حدثنا الشعبي ولا جدم من وجه آخر سمعت الشعبي (قوله ٢ قفلسا مع النبي صلى الله عليه وسلم) بفتح القاف وتخفيف الفاء أي رجعا

حتى تدخلوا ليلا أي عشاء لكي تمتشط الشعنة وتستجد المغيبة قال وحدثني الثقة أنه قال في هذا الحديث الكيس الكيس

يا جابر يعني الولد حدثنا محمد بن الوليد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دخلت ليلا فلا تدخل على أهلك حتى تستجد المغيبة وتمتشط الشعنة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فعليك بالكيس الكيس \* تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكيس \* (باب تستجد المغيبة وتمتشط الشعنة) \* حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال قال مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلما قتلنا كنا قريبا من المدينة فجعلت على بعيري قطوف فلحقني راكب من خلتي فخنس بعيري بغزة كانت معه فسار بعيري كما حسن ما أنت را من الابل فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أني حديث عهد بعرس قال أنزجت قلت نعم قال أبكر أم ثيبا قال قلت بل ثيبا قال فهلا بكرا أتلاعبها وتلاعبك قال فلما قدمنا ذهبتا لدخل فقال أمهلا وحيي تدخلوا ليلا أي عشاء لكي تمتشط الشعنة وتستجد المغيبة

وقد تقدم شرحه في باب تزويج الثيبات (قوله حتى تدخلوا ليلا أي عشاء) هذا التفسير في نفس الخبر وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلا والنهي عن الطروق ليسلأبأن المراد بالأمر الدخول في أول الليل والنهي الدخول في أثنائه وقد تقدم في أواخر أبواب العمرة في طريق الجمع بينهما أن الأمر بالدخول ليلا لمن أعلم أهل به بقدمه فاستعدوا له والنهي عن لم يفعل ذلك (قوله وحدثني الثقة أنه قال في هذا الحديث الكيس الكيس يا جابر يعني الولد) القائل وحدثني هو هشيم قال الاسماعيلي كان البخاري أشار إلى أن هشيم أجل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريق شعبة على اثر حديث هشيم وأغرب الكرماني فقال القائل وحدثني هو هشيم أو البخاري اه وهو جار على ظاهر اللفظ والمعتقد أن القائل هشيم كما أشار إليه الاسماعيلي (قوله إذا دخلت ليلا فلا تدخل على أهلك) معنى الدخول الأول القدوم أي إذا دخلت البلد فلا تدخل البيت (قوله قال قال) في رواية النسائي عن أحمد بن عبد الله بن الحكم عن محمد بن جعفر قال وقال بايثان الواو وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر ولفظه قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخلت فعليك بالكيس الكيس (قوله تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكيس) عبيد الله هو ابن عمر العمري وهو ابن كيسان والمتابع في الحقيقة هو وهب لكنه نسبها إلى عبيد الله لتفرده بذلك عن وهب نعم قد روى محمد بن اسحق عن وهب بن كيسان هذا الحديث مطولا وفيه مقصود الباب لكن بلفظ آخر كما سألناه ورواية عبيد الله بن عمر تقدمت موصولة في أوائل البسوع في أثناء حديث أوله كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فأبطأ بي جلي فذكر الحديث في قصة الجبل بطولها وفيه قصة تزويج جابر وقوله أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك وفيه أما أنك قادم فإذا قدمت فالكيس الكيس وقوله فالكيس بالفتح فيهما على الأغراء وقيل على التحذير من ترك الجماع قال الخطابي الكيس هنا بمعنى الحذر وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التاني وقال ابن الأعرابي الكيس العقل كما أنه جعل طلب الولد عقلا وقال غيره أراد الحذر من العجز عن الجماع فكأنه حث على الجماع (قلت) حزم ابن حبان في صحيحه بعد تخريج هذا الحديث بأن الكيس الجماع وتوجيهه على ما ذكره ويؤيده قوله في رواية محمد بن اسحق فإذا قدمت فاعمل عملا كيسا وفيه قال جابر فدخلنا حين أمسينا فقلت للمرأة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أعمل عملا كيسا قالت سمعنا وطاعة فدونك قال فبت معها حتى أصبحت أخرجه ابن خزيمة في صحيحه قال عياض فسر البخاري وغيره الكيس بطلب الولد والتسل وهو صحيح قال صاحب الأفعال كاس الرجل في عمله حذق وكأس ولد ولد كيسا وقال الكسائي كاس الرجل ولده ولد كيس اه وأصل الكيس العقل كما ذكر الخطابي لكنه بمجرد إيس المراد هنا والشاهد لكون الكيس يراد به العقل قول الشاعر

وانما الشعر لب المرء يعرضه \* على الرجال فان كيسا وان حقا

فقاله بالحق وهو ضد العقل ومنه حديث الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت واللاحق من أتبع نفسه هواها أو ما حديث كل شيء بقدر حتى العجز والكيس فالمراد به الفطنة (قوله) (باب تستجد المغيبة وتمتشط الشعنة) ضبط ذلك في أواخر أبواب العمرة وقد تقدم شرح

\* (باب ولا يدين زينتهن) \*  
 لبعلتهن \* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفیان عن أبي حازم قال اختلف الناس بأى شيء ذوى جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فساووا سهل بن سعد الساعدي وكان من آخر من بقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فقال ما بقي للناس أحد أعلم به مني كانت فاطمة عليها السلام تغسل الدم عن وجهه وعلى بأى بالماء على ترسه فأخذ حصير فخرق فحشى به جرحه \* (باب والذين لم يبلغوا الحلم) \*  
 حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا سفیان عن عبد الرحمن بن عابس سمعت ابن عباس رضى الله عنهما سأله رجل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العبد أضحى أو فطرا قال نعم ولولا مكافئ منه ما شهدت بهنى من صغره قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي ثم خطب ولم يذكر إذا ناولا إقامة ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة فرأيتن يهوين الى آذانهن وحلوقهن يدفعن الى بلال ثم ارتفع هو وبلال الى بيته \* (باب طعن الرجل ابتسه في الخاصرة عند العتاب) \*

الحديث في الباب الذي قبله \* (قوله باب ولا يدين زينتهن) في رواية أبي ذر الى قوله عورات النساء بهذه الزيادة تطهر المطابقة بين الحديث والترجمة (قوله سفیان) هو ابن عيينة (قوله عن أبي حازم) هو سلمة بن دينار ووقع في رواية علي بن عبد الله عن سفیان حدثنا أبو حازم تقدم في أواخر الجهاد (قوله اختلف الناس الخ) فيه اشعار بان الصحابة والتابعين كانوا يتبعون أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حتى في مثل هذا فان الذي يذوى به الجرح لا يختلف الحكم فيه اذا كان طاهرا ومع ذلك فترددوا فيه حتى سألوهم من شاهد ذلك (قوله وكان من آخر ٢ من بقي من الصحابة بالمدينة) فيه احتراز عن من بقي من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة فأما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد محمود بن الربيع ومحمود بن لبید وكلاهما لرؤية وعد في الصحابة وأما من الصحابة الذين ثبت سماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم فما كان بقي بالمدينة حيث نزل الأسهل بن سعد على الصحيح وأما بغير المدينة فبقي أنس بن مالك بالبصرة وغيره بغيرها وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على علوم الحديث لابن الصلاح (قوله ما بقي للناس أحد أعلم به مني) ظاهره أنه نفى أن يكون بقي أحد أعلم منه فلا ينبغي أن يكون بقي مثله ولكن كثرة استعمال هذا التركيب في نفي المثل أيضا وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في باب غزوة أحد والغرض منه هنا كون فاطمة عليها السلام باشرت ذلك من أبيها صلى الله عليه وسلم في طابق الآية وهي جواز ابداء المرأة زينتها لآبيها وسائر من ذكر في الآية وقد استشكل مغلطى الاحتجاج بقصة فاطمة هذه لأنها صدرت قبل الحجاب وأجيب بان التمسك منها بالاستحجاب ونزول الآية كان متراخيا عن ذلك وقد وقع مطابقا فان قيل لم يذكر في الآية العلم والخال فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالاشارة اليهما لان العلم بمنزل منزلة الاب والخال بمنزلة الام وقيل لانهما يغتاتهما الولد بهما قاله عكرمة والشعبي وكرها لذلك أن تضع المرأة خمارها عند عواها حالها أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وخالفهما الجمهور (قوله فأخذ حصير فخرق) بضم المهملة وتشديد الراء وضبطه بعضهم بالتحفيف \* (قوله باب والذين لم يبلغوا الحلم) كذا الجميع والمراد بيان حكمهم بالنسبة الى الدخول على النساء ورؤيتهم اياهن (قوله حدثنا أحمد بن محمد) هو المروزي وعبد الله هو ابن المبارك وسفیان هو الثوري (قوله ولولا مكافئ منه أى منزلتي من النبي صلى الله عليه وسلم) (قوله يعنى من صغره) فيه التفات ووقع في رواية السرخسي من صغرى وهو على الاصل (قوله فرأيتن يهوين) بكسر الواو وفتح أوله هو يفتح الواو ويهوى بكسرها (قوله الى آذانهن وحلوقهن) أى يخرجن الحللى (قوله يدفعن) أى ذلك الى بلال (قوله ثم ارتفع هو وبلال الى بيته) أى رجع وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب العيدين والحجة منه هنا مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صغيرا فلم يحتج به منه وأما بلال فكان من ملك اليمين كذا أجاب بعض الشراح وفيه نظر لانه كان حينئذ حرا والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدهن مسفرا وقد أخذ بعض الظاهرية بظاهره فقال يجوز للاجنبي رؤية وجهه الاجنبية وكفيها واحتج بأن جابر أروى الحديث وبلال بسط ثوبه للاخذ منهن وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك الا بظهور وجوههن وأكفهن \* (قوله باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب)

٢ قوله من بقي من الصحابة الذي في نسخ المن بأيدى من بقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعل ما في الشارح رواية له ٥

زاد ابن بطال في شرحه هنا وقول الرجل لصاحبه هل أعرضتم الليلة قال ابن المنيزد كرفيه حديث عائشة في قصة أبي بكر معها وهو مطابق للركن الأول من الترجمة قال ويستفاد الركن الثاني منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات فامسالك الرجل خاصرة ابتغى ممنوع في غير حالة التأديب وسؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة المباشرة أو التسلية أو البشارة (قلت) وجدت هذه الزيادة في نسخة الصغاني مقدمة ولفظه باب قول الرجل إلى آخره وبعد وطقن الرجل إلى آخره والذي يظهر لي أن المصنف أدخل بياضا ليكتب فيه الحديث الذي أشار إليه وهو هل أعرضتم أو شيئا مما يدل عليه وقد وقع ذلك في قصة أبي طلحة وأم سليم عند موت ولديهما وكتماها ذلك عنه حتى تعشى ويات معها فأخبر بذلك أبو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعرضتم الليلة قال نعم وسأقي هذا اللفظ في أوائل كتاب العقيدة وقوله يطقن هو بضم العين وسأقي بقبضة شرحه في كتاب الحدود في باب من أدب أهل دون السلطان \* (خاتمة) اشتمل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على ما تبين وثمانية وعشرين حديثا المعلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة والمكرر منه فيه وفيما مضى مائة واثنان وستون حديثا والخالص ستة وستون حديثا وافقه مسلم على تخريجها سوى اثنين وعشرين حديثا وهي حديث ابن عباس خير هذه الأمة أكثرها نساء وحديث أبي هريرة أني شاب أخاف العت وحديث عائشة لو نزلت واديا وحديث خطب عائشة فقال أبو بكر انما أنا أخوك وحديث أبي هريرة تسكح المرأة لأربع وحديث سهل مر رجل فقالوا هذ احري ان خطب أن يسكح وحديث ابن عباس حرم من النسب سبع وحديث دفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيته الى من يكفلها وهو معلق وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها وحديث ابن عباس في المتعة وحديث سلمة أيمار رجل وامرأة توافقا الحديث في المتعة معلق وحديث ابن عباس في تفسير التعريض بالخطبة وحديث عائشة كان السكاح على أربعة أفتحاء وحديث خنساء بنت خدام في تزويجها وحديث الربيع بنت معوذ في ذكر الضرب بالدف صبيحة العرس وحديث عائشة فان انصارا يحبهم الله وحديث أنس كان اذا امر بجنبات أم سليم دخل عليها وهو معلق وبقينه متفق عليه وحديث صفية بنت شيبة في الولية وحديث لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يعني في الولية وهو معلق وحديث أبي هريرة في أكرام الجار وحديث معاوية بن حيدة لا هجر الا في البيت وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثرا والله سبحانه وتعالى أعلم

\* قوله بسم الله الرحمن الرحيم \*

\* كتاب الطلاق \*

الطلاق في اللغة حل الوثاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك وفلان طلق السيد بالغير أي كثير البذل وفي الشرع حل عقدة التزويج فقط وهو موافق لبعض أفراد مدلوله اللغوي قال امام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره وطلقت المرأة بفتح الطاء وضم اللام وبفتحها أيضا وهو أفصح وطلقت أيضا بضم أوله وكسر اللام التمسكه فان خفقت فهو خاص بالولادة والمضارع فيهما بضم اللام والمصدر في الولادة طلقا ساكنة اللام فهي طالق فيهما ثم

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت عاتني أبو بكر وجعل يطنعني بيده في خاصرتي فلا ينعني من التحرك الا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأسه على فخذي

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*  
\* كتاب الطلاق \*

الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مندوباً أو جائزاً أما الأول ففيما إذا كان بدعيًا وله صور وأما الثاني ففيما إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال وأما الثالث ففي صور منها الشقاق إذا رأى ذلك الحَكَمَانِ وأما الرابع ففيما إذا كانت غير عفيفة وأما الخامس ففيما النوى وصورة غيرهما إذا كان لا يريدان ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتهما من غير حصول غرض الاستمتاع فقد صرح الامام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره (قوله وقول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة) أما قوله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً وعلى إرادة ضم أمته إليه والتقدير يا أيها النبي وأمه وقيل هو على ضمها لغيره أي قل لا تمتد والثاني أليق فنقص النبي عليه الصلاة والسلام بالنداء لأنه إمام أمته اعتباراً بتقديمه وعم بالخطاب كما يقال لأمير القوم يا فلان اعملوا كذا وقوله إذا طلقتم أي إذا أردتم التطلق جزماً ولا يمكن جله على ظاهره وقوله لعدتهن أي عند ابتداء شر وعهن في العدة واللام للتوقيت كما يقال لقيته الليلة بقيت من الشهر قال مجاهد في قوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن عباس في قبل عدتهن أخرجه الطبري بسند صحيح ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك وكذا وقع عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر في آخر حديثه قال ابن عمر وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن ونقلت هذه القراءة أيضاً عن أبي عثمان وجابر وعلي بن الحسين وغيرهم وسيأتي في حديث ابن عمر في الباب مزيد بيان في ذلك (قوله أحصيناها حفظناه) هو تفسير أي عبيدة وأخرج الطبري معناه عن السدي والمراد الأمر بحفظ ابتداء وقت العدة ثلاثين يوماً لا يتبس الأمر بطول العدة فتتأذى بذلك المرأة (قوله وطلاق السنة أن يطلقها طاهر من غير جاع) روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن قال في الطهر من غير جاع وأخرجهم عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك وهو عند الترمذي أيضاً (قوله ويشهد شاهدان) مأخوذ من قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وهو واضح وكاف لما أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس قال كان نفر من المهاجرين يطلقون لغير عدة ويراجعون بغير شهود فزلت وقد قسم الفقهاء الطلاق إلى سني وبدعي وإلى قسم ثالث لا وصف له فالأول ما تقدم والثاني أن يطلق في الحيض أو في طهر جامعها فيه ولم يبين أمرها أجملت أم لا ومنهم من أضاف له أن يزيد على طلبة ومنهم من أضاف له الخلع والثالث تطبيق الصغيرة والأيسة والحامل التي قربت ولادتها وكذا إذا وقع السؤال منها في وجه بشرط أن تكون عاتمة بالأمر وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها وقتلناه طلاق ويستثنى من تحريم طلاق الحائض صور منها ما لو كانت حاملاً ورأت الدم وقتلنا الحامل تحيض فلا يكون طلاقها بدعيًا ولا سيما إن وقع بقرب الولادة ومنها إذا طلق الحاكم على المولى واتفق وقوع ذلك في الحيض وكذا في صورة الحكمين إذا تعين ذلك طريقاً لرفع الشقاق وكذلك الخلع والله أعلم (قوله أنه طلق امرأته) في مسلم من رواية اللبث عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته وعنده من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر طلق امرأتى وكذا في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر قال النوى في تهذيبه اسمها آمنه بنت غفار قاله ابن بابيش ونقله عن النوى جماعة ممن بعده منهم الذهبي في تجريد الصحابة لكن قال في مبهمات فكتاته أراد مبهمات

وقول الله تعالى يا أيها النبي  
إذا طلقتم النساء فطلقوهن  
لعدتهن وأحصوا العدة \*  
أحصيناها حفظناه وعددناه  
وطلاق السنة أن يطلقها  
طاهر من غير جاع ويشهد  
شاهدان \* حدثنا اسمعيل بن  
عبد الله قال حدثني مالك  
عن نافع عن عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما أنه طلق  
امرأته



وهي حائض على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فسأل  
عمر بن الخطاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مره

الكذب وأوردها الذهبي في آمنة بالدوكسر الميم ثم نون وأبوها غفار ضبطه ابن يقظة بكسر الميم  
وتحقيق الفاء ولكني رأيت مستند ابن باطيش في أحاديث قتيبة جمع سعيد العيار بسند فيه ابن  
لهيعة أن ابن عمر طلق امرأته آمنة بنت غمار كذا رأيتها في بعض الأصول بهمسة مفتوحة ثم ميم  
ثقبه والاول أولى وأقوى من ذلك ما رأيت في مسند أحمد قال حدثنا يونس حدثنا الليث  
عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهي حائض فقال عمر يا رسول الله إن عبد الله طلق امرأته  
النوار فأمره أن يراجعها الحديث وهذا الاسناد على شرط الشيخين ويونس شيخ أحمد هو ابن  
محمد المؤدب من رجالهما وقد أخرجه الشيخان عن قتيبة عن الليث ولكن لم نسم عندهما  
ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار (قوله وهي حائض) في رواية قاسم بن  
أصبع من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في دمها حائض  
وعند البيهقي من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حيضها (قوله على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن  
عمر وأكثروا لم يذكر ذلك استغناء بما في الخبر أن عمر سأل عن ذلك رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاستلزم أن ذلك وقع في عهده وزاد الليث عن نافع تطليقة واحدة أخرجه مسلم وقال  
في آخره جود الليث في قوله تطليقة واحدة اهـ وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين  
قال مكنت عشرين سنة يحدثني من لا أتهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن  
يراجعها فكنت لا أتهمهم ولا أعرف وجه الحديث حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير وكان  
ذات حديث فحدثني أنه سأل ابن عمر فحدثه أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض وأخرجه الدارقطني  
والبيهقي من طريق الشعبي قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة ومن طريق عطاء  
الخراساني عن الحسن عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض (قوله فسأل عمر بن  
الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) في رواية ابن أبي ذئب عن نافع فأتى عمر النبي  
صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك أخرجه الدارقطني وكذا ساقى للمصنف من رواية قتادة عن  
يونس بن جبير عن ابن عمر وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن  
جبير وكذا عنده في رواية طاوس عن ابن عمر وكذا في رواية الشعبي المذكورة وزاد فيه الزهري  
في روايته كما تقدم في التفسير عن سالم أن ابن عمر أخبره فتغيط فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولم أر هذه الزيادة في رواية غير سالم وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر وفيه اشعار بأن  
الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه والام يقع التغيط على أمر لم يسبق النهي عنه ولا يعكر  
على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض  
وأنه منهي عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك قال ابن العربي سؤال عمر محتمل لأن يكون  
أنهم لم يروا قبلها مثلها فسأل ليعلم ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن قوله فطلقوهن لعدتهن  
وقوله يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء أراد أن يعلم أن هذا قرء أم لا ويحتمل أن يكون سمع من النبي  
صلى الله عليه وسلم النهي فجاء ليسأل عن الحكم بعد ذلك وقال ابن دقيق العيد وتغيط النبي صلى  
الله عليه وسلم أما لان المعنى الذي يقتضى المنع كان ظاهرا فكان مقتضى الحال الثبوت في ذلك  
أولاً لأنه كان مقتضى الحال مشاورة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك إذا عزم عليه (قوله مره

فليراجعها

فليراجعها) قال ابن دقيق العيد يتعلق به مسئلة أصولية وهي أن الأمر بالامر بالشئ هل هو أمر بذلك أم لا فإنه صلى الله عليه وسلم قال لعمره فأمره بأن يأمره (قلت) هذه المسئلة ذكرها ابن الحاجب فقال الأمر بالامر بالشئ ليس أمر بذلك الشئ لنا لو كان لكان أمر عبداً بكذا تعدياً ولكن يناقض قولك للعبد لا تفعل قالوا فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول الملك لوزيره قل لفلان افعل قلنا العلم بأنه مبلغ (قلت) والحاصل أن النفي انما هو حيث تجرد الامر وأما إذا وجدت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر المأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا وينبغي أن ينزل كلام الفريقين على هذا التفصيل فيرفع الخلاف ومنهم من فرق بين الأمرين فقال إن كان الأمر الأول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو أمر له والأفلا وهذا أقوى وهو مستفاد من الدليل الذي استدلل به ابن الحاجب على النفي لأنه لا يكون متعدياً إلا إذا أمر من لا حكم له عليه لتلا يصير متصرفاً في ملك غيره بغير إذنه والشارع حاكم على الأمر والمأمور فوجد فيه سلطان التكليف على الفريقين ومنه قوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة فإن كل أحد يفهم منه أمر الله لأهل بيته بالصلاة ومثله حديث الباب فإن عمر انما استفتى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لم يثل ما يأمر به ويلزم ابنه به في مثل هذا الحديث لهذه المسئلة فهو غلط فإن القرينة واضحة في أن عمر في هذه الكائنات كان مأموراً بالتبليغ ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع فأمره أن يراجعها وفي رواية أنس بن سيرين ويونس بن جبير وطاوس عن ابن عمر وفي رواية الزهري عن سالم فليراجعها وفي رواية لمسلم فراجعها عبد الله كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر ليراجعها وفي رواية الليث عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في هذا وقد اقتضى كلام سليم الرازي في التقرير أنه يجب على الثاني الفعل جزماً وانما الخلاف في تسميته أمر افرجع الخلاف عنده لفظياً وقال الفخر الرازي في المحصول الحق أن الله تعالى إذا قال لزيد أوجب على عمرو كذا وقال لعمرو كذا أوجب عليك زيد فهو واجب عليك كان الأمر بالامر بالشئ أمر بالشئ (قلت) وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفرقة بين الأمر الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن غيره فهما أمر الرسول أحداً أن يأمر به غيره وجب لأن الله أوجب طاعته وهو أوجب طاعة أميره كما ثبت في الصحيح من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني وأما غيره ممن بعده فلا وفيهم تظهر صورة التعدي التي أشار إليها ابن الحاجب وقال ابن دقيق العيد لا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب وانما ينبغي أن ينظر في أن لوازم صيغة الأمر هل هي لوازم صيغة الأمر بالامر أو لا بمعنى أنهم ما يستويان في الدلالة على الطلب من وجه واحد أو لا (قلت) وهو حسن فإن أصل المسئلة التي انبنى عليها هذا الخلاف حديث مروا أولادكم بالصلاة لسبع فإن الأولاد ليسوا بمكلفين فلا يتجه عليهم الوجوب وانما الطلب متوجه على أوليائهم أن يعلموهم ذلك فهو مطلوب من الأولاد بهذه الطريق وليس مساوياً للأمر الأول وهذا انما عرض من أمر خارج وهو امتناع توجيه الأمر على غير المكلف وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفاً آخر بفعل شئ كان المكلف الأول مبلغاً محضاً والثاني مأمور من قبل الشارع وهذا كقوله للمالك بن الحويرث وأصحابه وعمر وهم بصلاة كذا في حين كذا وقوله لرسول ابنته صلى

ثم ليسكها حتى تطهر ثم  
تحيض ثم تطهر

الله عليه وسلم ما فلت صبر ولتحتسب ونظائره كثيرة فاذا أمر الاول الثاني بذلك فلم يمتثل له كان عاصيا وان توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف أو توجه الخطاب من غير الشارع يأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للاول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشئ أمرا بالشئ فالصورة الاولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أولياء الصبيان أن يأمر والصبيان والصورة الثانية هي التي تصور فيها أن يكون الأمر متعديا بأمر الاول أن يأمر الثاني فهذا فصل الخطاب في هذه المسئلة والله المستعان واختلاف في وجوب المراجعة فذهب اليه مالك وأحمد في رواية والمشهور عنه وهو قول الجمهور أنها مستحبة واحتجوا بأن ابتداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك لكن صحح صاحب الهداية من الحنفية أنها واجبة والحنابلة قال بالوجوب ورود الأمر بها ولان الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه واجبة فلو عمدا الذي طلق في الحيض حتى طهرت قال مالك وأكثر أصحابه يجبر على الرجعة أيضا وقال أشهب منهم إذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة وانفقوا على أنها إذا انقضت عدتها أن لا رجعة وأنه لو طلق في طهر قدمه ما فيه لا يؤمر بمراجعتهما كذا نقله ابن بطال وغيره لكن الخلاف فيه ثابت قد حكاه الحنطاطي من الشافعية وجها وانفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول وهي حائض لم يؤمر بالمراجعة الا ما نقل عن زفر فطر الباب (قوله ثم ليسكها) أي يستمر بها في عصمتها (قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى فاذا طهرت فليطلقها ونحوه في رواية الليث وأيوب عن نافع وكذا عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم وعند مسلم من رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم بلفظه فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أو حاملا قال الشافعي غير نافع انما روى حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم ان شاء أمسك وان شاء طلق رواه يونس بن جبير وأتس بن سيرين وسالم قلت وهو كما قال لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية نافع وقد نبه على ذلك أبو داود والزيادة من الثقة مقسولة ولا سيما إذا كان حافظا وقد اختلف في الحكمة في ذلك فقال الشافعي يحتمل أن يكون أراد بذلك أي بما في رواية نافع أن يستبرأ بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام لئلا يكون تطليقها وهي تعلم عدتها اما بحمل أو بحيض أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحل وهو غير جاهل عما صنع اذ يرغب فيمسك الحمل أو ليكون ان كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه وقيل الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق فاذا أمسكها زما يحل له فيه طلاقها طهرت فائدة الرجعة لانه قد يطول مقامه معها فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها وقيل ان الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه كفر واحد فلو طلقها فيه لكان كس طلق في الحيض وهو متنع من الطلاق في الحيض فلزم أن يتأخر الى الطهر الثاني واختلف في جواز تطليقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة وفيه للشافعية وجهان أحدهما المنع وبه قطع المتولي وهو الذي يقتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث وعبرة الغزالي في الوسيط وبعه مجلي هل يجوز أن يطلق في هذا الطهر وجهان وكلام المالكية يقتضي أن التأخير مستحب وقال ابن تيمية في المحرر ولا يطلقها في الطهر المتعقب له فانه بدعة وعنه أي عن أحمد جواز ذلك وفي كتب

الحنفية عن أبي حنيفة الجواز وعن أبي يوسف ومحمد المنع ووجه الجواز أن التحريم إنما كان  
 لأجل الحيض فإذا طهرت زال موجب التحريم بخلاف طلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي  
 بعده كما يجوز طلاقها في الطهر إن لم تقدم طلاق في الحيض وقد ذكرنا حجج المانع ومنها أنه  
 لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها بالطلاق وهذا عكس مقصود الرجعة فإنها شرعت  
 لإيواء المرأة ولهذا سماها أمسا كما أمره أن يسكها في ذلك الطهر وأن لا يطلق فيه حتى تحيض  
 حيضة أخرى ثم تظهر لتكون الرجعة للمساك لا للطلاق ويؤيد ذلك أن الشارع أكد هذا  
 المعنى حيث أمره بأن يسكها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه لقوله في رواية عبد الحميد  
 ابن جعفر مره أن راجعها فإذا طهرت مسها حتى إذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها وإن شاء  
 أمسكها فإذا كان قد أمره بأن يسكها في ذلك الطهر فكيف يبيع له أن يطلقها فيه وقد ثبت  
 النهي عن الطلاق في طهر جامعها فيه (قوله ثم إن شاء أمسك بعدوان شاء طلق قبل أن يمسه)  
 في رواية أبي ثوب ثم يطلقها قبل أن يمسه وفي رواية عبد الله بن عمر فإذا طهرت فليطلقها قبل أن  
 يجامعها أو يمسه فكما ونحوه في رواية الليث وفي رواية الزهري عن سالم فإن بداه أن يطلقها  
 فليطلقها طاهرا قبل أن يمسه وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم ثم يطلقها طاهرا أو حاملا  
 وتمسك بهذه الزيادة من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا طهر الحمل فإنه لا يحرم  
 والحكمة فيه أنه إذا طهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق وأيضا فإن  
 زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فاقدامه على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ومحل ذلك أن  
 يكون الحمل من المطلق فلو كان من غيره بأن نكح حاملا من زنى ووطئها ثم طلقها أو ووطئت  
 منسكوجة بشبهة ثم جلت منه فطلقها زوجها فإن الطلاق يكون بدعي لا عدة الطلاق تقع بعد  
 وضع الحمل والبقاء من النفاس فلا تشرع عقب الطلاق في العدة كما في الحامل منه قال الخطابي  
 في قوله ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق دليل على أن من قال لزوجه وهي حائض إذا طهرت فانت  
 طالق لا يكون مطلقا للسنة لأن المطلق للسنة هو الذي يكون مخيرا عند وقوع طلاقه بين إيقاع  
 الطلاق وتركه واستدل بقوله قبل أن يمسه على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام وبه صرح  
 الجمهور فلو طلق هل يجبر على الرجعة كما يجبر عليها إذا طلقها وهي حائض طرده بعض المالكية  
 فيهما والمشهور عنهم إجباره في الحائض دون الطاهر وقالوا فيها إذا طلقها وهي حائض يجبر على  
 الرجعة فإن امتنع أدبه الحاكم فإن أصرار تجع الحاكم عليه وهل يجوز له وطؤها بذلك روايتان  
 لهما أصحهما الجواز وعن داود يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضا ولا يجبر إذا طلقها نفساء وهو  
 جود ووقع في رواية مسلم من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر ثم  
 ليطلقها طاهرا أو حاملا وفي روايته من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري فإن بداه أن يطلقها  
 فليطلقها طاهرا من حیضها واختلف الفقهاء في المراد بقوله طاهرا هل المراد به انقطاع الدم  
 أو التطهر بالغسل على قولين وهما روايتان عن أحمد والراجح الثاني لما أخرجه النسائي من  
 طريق معتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال مر عبد الله فليراجعها فإذا  
 اغتسلت من حیضها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها وإن شاء أمسكها فليمسكها وهذا مفسر  
 لقوله فإذا طهرت فليحمل عليه ويتفرع من هذا أن العدة هل تنقضي بانقطاع الدم وترتفع الرجعة

ثم إن شاء أمسك بعدوان  
 شاء طلق قبل أن يمسه

أولاً بدمن الاغتسال فيه خلاف أيضاً والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحيض نوعان الأول  
 ينزل بانقطاع الدم كحكة الغسل والصوم وترتب الصلاة في الذمة والثاني لا ينزل إلا بالغسل كحكة  
 الصلاة والطواف وجواز اللبث في المسجد فهل يكون الطلاق من النوع الأول أو من الثاني  
 وتسمك بقوله ثم ليطلقها طاهراً وحاملاً من ذهب إلى أن طلاق الحامل سني وهو قول الجمهور  
 وعن أحمد رواية أنه ليس بسني ولا بدعي (قوله فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء)  
 أي أذن وهذا بيان لمعاد الآية وهي قوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن  
 وصرح معمر في روايته عن أيوب عن نافع بن هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي  
 رواية أبي الزبير عن مسلم قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء  
 الآية واستدل به من ذهب إلى أن الأقراء الاطهار لا امر بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن  
 لعدتهن أي وقت ابتداء عدتهن وقد جعل للمطلقة تربص ثلاثة قروء فلما نهى عن الطلاق في  
 الحيض وقال إن الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون فيه علم أن الأقراء الاطهار قاله ابن  
 عبد البر وسأذكر بقية فوائد حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾  
 يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (كذا ثبت بالحكم بالمسئلة وفيها خلاف قديم  
 عن طاوس وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا يقع ومن ثم نشأ سؤال من سأل ابن عمر عن ذلك  
 (قوله) شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر ذلك  
 عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليراجعها قلت تحتسب قال فنه) القائل قلت هو أنس بن سيرين  
 والمقول له ابن عمر بين ذلك أحمد في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة وكذا أخرجه مسلم من  
 طريق محمد بن جعفر وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين مطولاً  
 كما سأذكر بعد ذلك (قوله) وعن قتادة عن يونس بن جبير (هو معطوف على قوله عن أنس بن  
 سيرين فهو موصول وهو من رواية شعبة عن قتادة ولقد أفرده مسلم من رواية محمد بن جعفر عن  
 شعبة عن قتادة سمعت يونس بن جبير (قوله) عن ابن عمر قال امره فليراجعها) هكذا اختصره  
 ومرواه أن يونس بن جبير حكى القصة نحو ما ذكرها أنس بن سيرين سوى ما بين من ساقه (قوله)  
 قلت تحتسب) هو بضم أوله والقائل هو يونس بن جبير (قوله) قال رأيت في رواية الكشميهني  
 رأيت أن عجز واستحقم وقد اختصره البخاري اكتفاءً بسياق أنس بن سيرين وقد ساقه مسلم  
 حيث أفرده ولفظه سمعت ابن عمر يقول طلق امرأتي وهي حائض فأقى عمر النبي صلى الله عليه  
 وسلم فذكر ذلك له فقال ليراجعها فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها قال قلت لابن عمر أفيحسب بها  
 قال ما ينعه رأيت أن عجز واستحقم وقال أحمد حدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قال حدثنا  
 شعبة فذكر ما تم منه وفي أوله أنه سأل ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض وفيه فقال امره  
 فليراجعها ثم إن بدله طلاقها مطلقاً في قبل عدتها وفي قبيل طهرها قال قلت لابن عمر أفيحسب  
 طلاقها ذلك طلاقاً قال نعم رأيت أن عجز واستحقم وقد ساقه البخاري في آخر الباب الذي بعده هذا  
 نحو هذا السباق من رواية همام عن قتادة بطوله وفيه قلت فهل عد ذلك طلاقاً قال رأيت أن عجز  
 واستحقم وسيأتي في أبواب العدد في باب راجعة الحائض من طريق محمد بن سيرين عن يونس بن  
 جبير مختصراً وفيه قلت فتعبد بذلك التطليعة قال رأيت أن عجز واستحقم وأخرجه مسلم من

فتلك العدة التي أمر الله أن  
 يطلق لها النساء \* (باب إذا  
 طلق الحائض تعتد بذلك  
 الطلاق) \* حدثنا سليمان  
 ابن حرب حدثنا شعبة عن  
 أنس بن سيرين قال سمعت  
 ابن عمر قال طلق ابن عمر  
 امرأته وهي حائض فذكر  
 عمر للنبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال ليراجعها قلت تحتسب  
 قال فنه وعن قتادة عن يونس  
 ابن جبير عن ابن عمر قال مره  
 فليبراجعها قلت تحتسب  
 قال رأيت أن عجز واستحقم

وجه آخر عن محمد بن سيرين مطولا ولفظه فقلت له اذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أيعتد بتلك التولية قال فيه أو ان عجز واستحقم وفي رواية له فقلت أفتحتسب عليه والباقي مثله وقوله فيه أصله فما هو استفهام فيه اكفاء أي فإيكون ان لم تحتسب ويحتمل أن تكون الهاء أصلية وهي كلمة فقال الزجر أي كف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك قال ابن عبد البر قول ابن عمر فيه معناه فأى شيء يكون اذا لم يعتد بها انكارا لقول السائل أيعتد بها فكانه قال وهل من ذلك بد وقوله أرايت ان عجز واستحقم أي ان عجز عن فرض فلم يقمه أو استحقم فلم يأت به أي يكون ذلك عذرا له وقال الخطابي في الكلام حذف أي أرايت ان عجز واستحقم أيسقط عنه الطلاق حقه أو يبطله عجزه وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه وقال الكرماني يحتمل أن يكون ان نافية بمعنى ما أي لم يعجز ابن عمر ولا استحقم لانه ليس بطفل ولا مجنون قال وان كانت الرواية بفتح ألف أن فعناه أظهر والتا من استحقم مفتوحة قاله ابن الخشاب وقال المعنى فعل فعللا بصيره ألقى عاجزا فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه أو حقه والسين والتاء فيه اشارة الى أنه تكلف الحق بما فعله من نطق امرأته وهي حائض وقد وقع في بعض الاصول بضم التاء مبني للمجهول أي أن الناس استحقوه بما فعل وهو موجه وقال المهلب معنى قوله ان عجز واستحقم يعني عجز في المراجعة التي أمر بها عن ايقاع الطلاق أو فقد عقله فلم تمكن منه الرجعة أتت المرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة وقد نهي الله عن ذلك فلا بد أن تحتسب تلك التولية التي أوقعها على غير وجهها كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله فلم يقمه واستحقم فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ويسقط عنه (قوله حدثنا أبو معمر) كذا في رواية أبي ذر وهو ظاهر كلام أبي نعيم في المستخرج والباقي وقال أبو معمر وبه جزم الاسماعيلي وسقط هذا الحديث من رواية النسفي أصلا (قوله) عن ابن عمر قال حسبت على بتولية هو بضم أوله من الحساب وقد أخرج أبو نعيم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه البخاري مختصرا وزاد يعني حين طلق امرأته فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال النووي شذبه بعض أهل الطاهر فقال اذا طلق الحائض لم يقع الطلاق لانه غير مأذون فيه فاشبهه طلاق الاجنبية وحكاها الخطابي عن الخوارج والروافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال يعني الآن قال وروى مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ وحكاها ابن العربي وغيره عن ابن عليه يعني ابراهيم بن اسمعيل ابن عليه الذي قال الشافعي في حقه ابراهيم ضال جلس في باب الضوال يضل الناس وكان بمصر وله مسائل ينقرونها وكان من فقهاء المعتزلة وقد غلط فيه من ظن أن المنقول عنه المسائل الشاذة أبو معمر وحاشاه فإنه من كبار أهل السنة وكان النووي أراد ببعض الظاهرية ابن حزم فإنه ممن جرد القول بذلك واتصله وبالغ وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بان ابن عمر كان اجتنابا فامرأته أن يعيدها اليه على ما كانت عليه من المعاشرة فحمل المراجعة على معناها اللعوي وتعقب بان الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللعوية اتفاقا وأجاب عن قول ابن عمر حسبت على بتولية بانه لم يصرح بمن حسبها عليه ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعقب بأنه مثل قول الصحابي أمر فاني عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا فإنه ينصرف الى من له الامر حينئذ وهو النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال بعض السراخ وعندى أنه لا ينبغي أن يبيح

حدثنا أبو معمر حدثنا عبد  
الوارث حدثنا أيوب عن  
سعيد بن جبيرة عن ابن عمر  
قال حسبت على بتولية



فيه الخلاف الذي في قول الصحابي أمرنا بكذا فان ذلك محله حيث يكون اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحاً وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فان النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالمراجعة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل اذا أراد اطلاقها بعد ذلك واذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسبت عليه بتطبيقه كان احتمال أن يكون الذي حسبه عليه غير النبي صلى الله عليه وسلم بعد اجدا مع اختلاف القرائن في هذه القصة بذلك وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئاً برأيه وهو ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تغيب من صنيعه كمن لم يشاوره فيما يفعل في القصة المذكورة وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نافعاً أخبره أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم يسكنها حتى تطهر قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي واحدة قال ابن أبي ذئب وحدثني حنظلة بن أبي سفيان أنه سمع سالم يحدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب وابن اسحق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة وهذا نص في موضع الخلاف فيجب المصير اليه وقد أورد بعض العلماء على ابن حزم فأجاب به بأن قوله هي واحدة لعله ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فالزمه بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة فقال عمر يا رسول الله أفحتسب بتلك التولية قال نعم ورجاله إلى شعبة ثقات وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال اني طلق امرأتى البتة وهي حائض فقال عصيت ربك وفارقت امرأتك قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع امرأته قال انه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقوله وأنت لم تبقي ما ترجع به امرأتك وفي هذا السياق رد على من جعل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية وله كلام طويل في تقرير ذلك والاتصاف به وأعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عندهم مسلم وأبي داود والنسائي وفيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليراجعها فرددتها وقال اذا طهرت فليطلق أو يمكك لفظ مسلم والنسائي وأبي داود فردها على زاد أبو داود ولم يرها شيئاً واستاده على شرط الصحيح فان مسلماً أخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج وساقه على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي عاصم عنه وقال نحو هذه القصة ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة فأشار إلى هذه الزيادة ولعله طوى ذكرها عمداً وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن عباد عن ابن جريج فذكرها فلا يتخيل انفراد عبد الرزاق بها قال أبو داود وروى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير وقال ابن عبد البر قوله ولم يرها شيئاً منك لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ولو صح فعنا عندى والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة وقال الخطابي قال أهل الحديث لم يروا أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا وقد يحتمل أن يكون معناه ولم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة أو لم يرها شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في الاختيار وان كان لازماً له مع الكراهة

ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من أبي الزبير  
والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبت قال  
وبسط الشافعي القول في ذلك وحل قوله لم يرها شيئاً على أنه لم يعد شيئاً صواباً غير خطأ بل يؤمر  
صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه أمر بالمراجعة ولو كان طلقها طاهر لم يؤمر بذلك فهو كما يقال  
للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئاً أي لم يصنع شيئاً صواباً قال ابن عبد البر  
واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي قال إذا طلق الرجل امرأته  
وهي حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر قال ابن عبد البر وليس معناه ما ذهب إليه وانما معناه لم  
تعتد المرأة بتلك الحيضة في العدة كما روى ذلك عنه منصوصاً أنه قال يقع عليه الطلاق ولا تعتد  
بتلك الحيضة اه وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحو ما  
نقله ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح والجواب عنه مثله وروى سعيد بن  
منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ليس ذلك بشيء وهذه متابعات لأبي الزبير إلا أنها كلها قابلة للتأويل وهو أولى من  
الغاء الصريح في قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطبيقه وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره  
يتعين وهو أولى من تغليب بعض الثقات وأما قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطبيقه فإنه وإن لم  
يصرح برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال أنها حسبت عليه  
فكيف يجتمع مع هذا قوله أنه لم يعتد بها أولم يرها شيئاً على المعنى الذي ذهب إليه المخالف لانه أن  
جعل الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لزم منه أن ابن عمر خالف ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم  
في هذه القصة بخصوصها لانه قال أنها حسبت عليه بتطبيقه فيكون من حسبها عليه خالف كونه  
لم يرها شيئاً وكيف يظن به ذلك مع اهتمامه واهتمام أبيه بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
ليعدل ما يأمره به وإن جعل الضمير في لم يعتد بها أولم يرها لانه لم يزل منه التناقض في القصة  
الواحدة فيفتقر إلى الترجيح ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والاحتفاظ أولى من مقابله عند  
تعذر الجمع عند الجمهور والله أعلم واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب إليه شيخه بأقضية ترجع إلى  
مسألة أن النهي يقتضي الفساد فقال الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام فالقياس أن حرامه  
باطل كالنكاح وسائر العقود وإضافتها إلى النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد  
وإضافته وطلاق منع منه الشرع فأفاد منه عدم جواز إيقاعه فكذلك يفيد عدم نفوذه وإلا  
لم يكن للمنع فائدة لأن الزوج لو وكل رجلاً أن يطلق امرأته على وجهه فطلقها على غير الوجه  
المأذون فيه لم ينفذ فكذلك لم يأذن الشارع للمكلف في الطلاق إلا إذا كان مباحاً فإذا طلق  
طلاقاً محرماً لم يصح وإضافتها إلى النهي يقتضي الفساد فإفادته من العقود المطلوب الإعدام فالحكم بطلان  
ما حرمه أقرب إلى تحصیل هذا المطلوب من تصحيحه ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس  
كالحرام المنوع منه ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التصحيح على  
صريح الأمر بالرجعة فإنها فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بأنها حسبت عليه  
تطبيقاً والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم وقد عورض بقياس أحسن من  
قياسه فقال ابن عبد البر ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها وانما هو إزالة عصمة فيها حق

أدعى فكيفما وقع وقعه سواء أجزى ذلك أم أم ولم يلزم المطيع ولم يلزم العاصي لكان العاصي  
أخف حالاً من المطيع ثم قال ابن القيم لم يرد التصريح بأن ابن عمر احتسب بتلك التطليقة إلا في  
رواية سعيد بن جبيرة عنه عند البخاري وليس فيها تصريح بالرفع قال فانفراد سعيد بن جبيرة بذلك  
كانفراد أبي الزبير بقوله لم يرها شيئاً فاما ان يتساقطا واما ان ترجح رواية أبي الزبير لتصريحها  
بالرفع وتحمل رواية سعيد بن جبيرة على أن أباه هو الذي حسبها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه  
وسلم في الوقت الذي ألزم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يحتسب عليهم به ثلاثاً اذا كان بلفظ واحد (قلت) وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من  
رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعيد بن جبيرة في ساقه ما يشعر بأنه انما راجعها في زمن  
النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال طلقها وهي حائض  
فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها فاذا طهرت فليطلقها طهرها قال  
فراجعتها ثم طلقها طهرها قلت فاعتدت بتلك التطليقة وهي حائض فقال مالى لأعتد بها وان  
كنت عجزت واستعصمت وعند مسلم ايضاً من طريق ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سالم في  
حديث الباب وكان عبد الله بن عمر طلقها تطليقة فحسبت من طلاقها فراجعها كما أمره رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وله من رواية الزبيدي عن ابن شهاب قال ابن عمر فراجعتها وحسبت لها  
التطليقة التي طلقها وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريح أنهم أرسلوا الى نافع يسألونه  
هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وفي حديث ابن عمر من  
الفوائد غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولى ورضا المرأة لانه جعل ذلك اليه  
دون غيره وهو كقوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ  
الرشد في الامور التي تقع له بما يحتشم الابن من ذكره ويتلقى عنه ما لعله يلحقه من العتاب على فعله  
شفقة منه وبرا وفيه أن طلاق الطاهرة لا يكره لانه أنكر ايقاعه في الحيض لافي غيره وقوله في  
اخر الحديث فان شاء أمسك وان شاء طلق وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المتقدمة  
ثم ليطلقها طاهراً وحاملاً فحرم صلى الله عليه وسلم الطلاق في زمن الحيض وأباحه في زمن الحمل  
فدل على أنهم سما لا يجتمعان وأجيب بأن حيض الحامل لما يمكن له تأثير في تطويل العدة ولا  
تحقيقها لانها موضع الحمل فأباح الشارع طلاقها حاملاً مطلقاً وأما غير الحامل ففرق بين  
الحائض والطاهرة لان الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها انما هو بسبب الحمل  
لا بسبب الحيض ولا الطهر وفيه أن ادقرا في العدة هي الاطهار وسيأتى تقرير ذلك في كتاب  
العدة وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وبه قال الجمهور وقال المالكية لا يحرم وفي  
رواية كالجهور ورجحها الفقهاء لكونه شرط في الاذن في الطلاق عدم المسيس والمعلق  
بالشرط معدوم عند عدمه ﴿قوله﴾ — من طلق وهل يواجه الرجل امرأته  
بالطلاق) كذا الجميع وحذف ابن بطلان من الترجمة قوله من طلق فكأنه لم يظهر له وجهه وأظن  
المصنف قصد اثبات مشروعية جواز الطلاق وحمل حديث أنغض الحلال الى الله الطلاق على  
ما اذا وقع من غير سبب وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره وأعل بالارسال وأما المواجهة  
فأشار الى أنها خلاف الأولى لان ترك المواجهة أرفق وألطف الا ان احتيج الى ذكر

\* (باب من طلق وهل يواجه  
الرجل امرأته بالطلاق) \*

المصنف في الباب ثلاثة أحاديث \* أحدها حديث عائشة (قوله أن ابنة الجون) زاد في نسخة الصغاني الكلبية وهو يعبد على ماسأينه ووقع في كتاب الصحابة لابي نعيم من طريق عبيد بن القاسم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرة بنت الجون تعوذت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أدخلت عليه قال لقد عدت بمعاذ الحديث وعبيد مترك والصحيح أن اسمها أممية بنت النعمان بن شراحيل كما في حديث أبي أسيد وقال مرة أممية بنت شراحيل فنسبت لجدها وقيل اسمها أسماء كما سألني في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفي وروى ابن سعد عن الواقدي عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت تزوج النبي صلى الله عليه وسلم الكلابية فذكر مثل حديث الباب وقوله الكلابية غلط وانما هي الكندية فكأنما الكلمة تصحفت نعم للكلابية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضاً بهذا السند إلى الزهري وقال اسمها فاطمة بنت الضحاك بن سفيان فاستعادت منه فطلقها فكانت تلقت البعرو تقول أنا الشقة قال وتوفيت سنة ستين ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن الكندية لما وقع التحير اختارت قومها ففارقها فكانت تقول أنا الشقة ومن طريق سعيد بن أبي هند أنها استعادت منه فأعادها ومن طريق الكلبي اسمها العالية بنت طيسان بن عمرو وحكي ابن سعد أيضاً أن اسمها عمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل بنت يزيد بن الجون وأشار ابن سعد إلى أنها واحدة اختلف في اسمها والصحيح أن التي استعادت منه هي الجونية وروى ابن سعد من طريق سعيد ابن عبد الرحمن بن ابزى قال لم تستعذ منه امرأة غيرها (قلت) وهو الذي يغلب على الظن لأن ذلك انما وقع للمستعذبة بالخديعة المذكورة فيبعد أن يخدع أخرى بعسدها بمنزل ما خدعت به بعد شيوع الخبر بذلك قال ابن عبد البر أجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج الجونية واختلفوا في سبب فراقه فقال قتادة لما دخل عليها دعاها فقالت تعال أنت فطلقها وقيل كان بها وضوح كالعامرية قال وزعم بعضهم أنها قالت أعوذ بالله منك فقال قد عدت بمعاذ وقد أعادك الله مني فطلقها قال وهذا باطل انما قال له هذا امرأة من بني العنبر وكانت جميلة تخاف نساؤه أن تغلبهن عليه فقلن لها انه يعجبه أن يقال له تعوذ بالله منك ففعلت فطلقها كذا قال وما أدري لم يحكم بطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وثبوته في حديث عائشة في صحيح البخاري وسيأتي مزيد ذلك في الحديث الذي بعده والقول الذي نسب لقتادة ذكر مثله أبو سعيد النيسابوري عن شريك بن قنينة (قوله) رواه حجاج بن أبي منيع عن جده) هو حجاج بن يوسف بن أبي منيع وأبو منيع هو عبيد الله بن أبي زياد الوصافي بفتح الواو وتشديد المهملة وبالفاء وكان تكون بحلب ولم يخرج له البخاري الا معلقاً وكذا الجدة وهذه الطريق وصلها الذهبي في الزهريات ورواه ابن أبي ذئب أيضاً عن الزهري نحوه وزاد في آخره قال الزهري جعلها تطليقة أخرجه البيهقي وقوله الحق بأهلك بكسر الالف من الحق وفتح الحاء بخلاف قوله في الحديث الثاني ألحقها فانه بفتح الهمزة وكسر الحاء \* ثانيها (قوله) حدثنا عبد الرحمن بن غنم (كذا في رواية الأكثرين) بغير ألف ولا م وفي رواية النسفي ابن الغسيل وهو أوجه ولعلها كانت ابن غنم الملائكة فسقط لفظ الملائكة والالف واللام بدل الاضافة وعبيد الرحمن ينسب إلى جد أبيه وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري وحنظلة هو غسيل

حدثنا الحمادي حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي قال سألت الزهري أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم استعادت منه قال أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك فقال لها لقد عدت بعظيم الحق بأهلك قال أبو عبد الله رواه حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري أن عروة أخبره أن عائشة قالت \* حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الرحمن بن غنم عن جده ابن أبي أسيد عن أبي أسيد رضي الله عنه قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم

قوله وكان تكون هكذا في نسخة وفي أخرى وكان يكون وفي أخرى وكان سكونه وحرر اه مصححه

الملائكة استشهد بأحد وهو جند فغسلته الملائكة وقصته مشهورة ووقع في رواية الجرجاني عبد الرحيم والصواب عبد الرحمن كناية عليه الجياني (قوله الى حائط يقال له الشوط) بفتح المجهمة وسكون الواو بعدها مهملة وقيل معجمة هو بستان في المدينة معروف (قوله حتى انتهينا الى حائطين جلسنا بينهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلسوا ههنا ودخل) أي الى الحائط في رواية لابن سعد عن أبي أسيد قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني الجون فأمرني أن آتيه بها فأتيته بها فأزلتها بالشوط من وراء عذاب في أطعم ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فخرج عني ونحن معه وذباب بضم المجهمة وموحدتين مخنفتا جبل معروف بالمدينة والاطم الحصون وهو الاجم أيضا والجمع أطام وأجام كعق وأعناق وفي رواية لابن سعد أن النعمان بن الجون الكندي أتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلما فقال ألا أزوجه لك أجل أيم في العرب فتزوجها وبعث معه أبا أسيد الساعدى قال أبو أسيد فأزلتها في بني ساعدة فدخل عليها نساء الحى فرحين بها وخرجن فذكرن من جمالها (قوله وأزلت في بيت في نخل في بيت أمية بنت النعمان بن شراحيل) هو بالتسوين في الكل وأممية بالرفع اما بدلا عن الجونية واما عطف بيان وظن بعض السراح أنه بالاضافة فقال في الكلام على الرواية التي بعدها تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل ولعل التي نزلت في بيتها بنت أخيها وهو مردود فان مخرج الطريقين واحد وانما جاء الوهم من إعادة لفظ في بيت وقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه فقال في بيت في النخل أممية الخ وجزم هشام بن الكلبي بأنها أسماء بنت النعمان بن شراحيل بن الاسود بن الجون الكندية وكذا جزم بتسميتها أسماء محمد ابن اسحق ومحمد بن حبيب وغيرهما فلعل اسمها أسماء ولقبها أممية ووقع في المغازي رواية يونس بن بكير عن ابن اسحق أسماء بنت كعب الجونية ولعل في نسبها من اسمه كعب نسبها اليه وقيل هي أسماء بنت الاسود بن الحرث بن النعمان (قوله ومعها دايتها حاضنة لها) الداية بالتحانية الظن الموضع وهي معربة ولم أقف على تسمية هذه الحاضنة (قوله هي نفسها الى الخ) السوق بضم السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع قيل لهم ذلك لان الملك يسوقهم فيساقون اليه ويصرفهم على مراده واما أهل السوق فالواحد منهم سوقى قال ابن المنير هذا من بقية ما كان فيها من الجاهلية والسوق عندهم من ليس بملك كأنهم من كان فكأنها استبعدت أن يتزوج الملكة من ليس بملك وكان صلى الله عليه وسلم قد خيرا أن يكون ملكا نبيا فاختار أن يكون عبدا نبيا تواضعاً منه صلى الله عليه وسلم لم لرب ولم يؤاخذها النبي صلى الله عليه وسلم بكلامها معذرة لها القرب عهدا بجاهليتها وقال غيره يحتمل أنها لم تعرفه صلى الله عليه وسلم فخاطبته بذلك وسياق القصة من مجموع طرقها يأبى هذا الاحتمال نعم سياق في أواخر الأثرية من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد قال ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب فامرأها أبا أسيد الساعدى أن يرسل اليها فقدمت فنزلت في أجم بنى ساعدة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاءها فدخل عليها فاذا امرأة منكسة رأسها فلما كلمها قالت أعوذ بالله منك قال لقد أعذتك مني فقالوا لها أترين من هذا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ليخطبك قالت كنت أنا أشقى من ذلك فان كانت القصة واحدة فلا يكون قوله في حديث الباب ألحقها بأهلها ولا قوله

حتى انطلقنا الى حائط يقال له الشوط حتى انتهينا الى حائطين جلسنا بينهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلسوا ههنا ودخل وقد أتى بالجونية فأزلت في بيت في نخل في بيت أمية بنت النعمان بن شراحيل ومعها دايتها حاضنة لها فلما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم قال هي نفسها الى الخ قالت وهل تهب الملكة نفسها للسوقة قال

في حديث عائشة الحقي بأهلك تطليقا ويتعين أنهما لم تعرفه وان كانت القصة متعددة ولا مانع من ذلك ففعل هذه المرأة هي الكلاية التي وقع فيها الاضطراب وقد ذكر ابن سعد بسنة فيه العزري الضعيف عن ابن عمر قال كان في نساء النبي صلى الله عليه وسلم سنان بن سفيان بن عوف بن كعب ابن أبي بكر بن كلاب قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا أسيد الساعدي يخطب عليه امرأة من بني عامر يقال لها عمرة بنت يزيد بن عبيد بن رؤاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر قال ابن سعد اختلف عليا اسم الكلاية فقيل فاطمة بنت الضحالك بن سفيان وقيل عمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل سنان بن سفيان بن عوف وقيل العالية بنت ظبيان بن عمرو بن عوف فقال بعضهم هي واحدة اختلف في اسمها وقال بعضهم بل كن جمعاً ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبتهما ثم رجم الجونية فقال أسماء بنت النعمان ثم أخرج من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلماً فقال يا رسول الله ألا زوجك أجمل أيم في العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيه قال نعم قال فابعت من يحملها إليك فبعثت معها أبا أسيد الساعدي قال أبو أسيد فأتيت ثلاثة أيام ثم تحملت معي في حفة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فأزالتها في بني ساعدة ووجهت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بني عمرو بن عوف فأخبرته الحديث قال ابن أبي عون وكان ذلك في ربيع الأول سنة تسع ثم أخرج من طريق أخرى عن عمر بن الحكم عن أبي أسيد قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الجونية فحملتها حتى نزلت بها في أطعم بني ساعدة ثم جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فخرج عيشي على رجلي حتى جاءها الحديث ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبي بزي قال اسم الجونية أسماء بنت النعمان بن أبي الجون قيل لها استعدي منه فانه أحظى لك عنده وخذت لما روى من جمالها وذكرك رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلها على ما قالت فقال انهن صواحب يوسف وكيدهن فهذه تنزل قصتها على حديث أبي حازم عن سهل بن سعد وأما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فيمكن أن تنزل على هذه أيضاً فانه ليس فيها إلا الاستعانة والقصة التي في حديث أبي أسيد فيها أشياء مغايرة لهذه القصة فيقوى التعدد ويقوى أن التي في حديث أبي أسيد اسمها أمية والتي في حديث سهل اسمها أسماء والله أعلم وأسمية كان قد عقد عليها ثم فارقها وهذه لم يعقد عليها بل جاء ليخطبها فقط (قوله فأهوى بيده) أي أمالها إليها ووقع في رواية ابن سعد فأهوى إليها ليقبلها وكان إذا اختلى النساء أفعى وقبل وفي رواية لابن سعد فدخل عليها داخل من النساء وكانت من أجل النساء فقالت انك من الملوك فان كنت تريد أن أمحط عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا جاءك فاستعدي منه ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن بن الغسيل بإسناد حديث الباب أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت فغشطاها وخضباها وقالت لهما ان النبي صلى الله عليه وسلم يعجب من المرأة اذا دخل عليها أن تقول أعوذ بالله منك (قوله فقال قد عذت بمعاذ) هو بفتح الميم ما يستعاض به أو اسم مكان العوذ والتنوين فيه للتعظيم وفي رواية ابن سعد فقال بكمه على وجهه وقال عذت بمعاذ ثلاث مرات وفي أخرى له فقال أمن عان الله (قوله ثم خرج علينا فقال يا أبا أسيد اكسها رازقين) براء ثم زاي ثم قاف بالشية صفة موصوف محذوف للعلم به والرازقة ثياب من كان

فأهوى بيده يضع يده عليها  
لتسكن فقالت أعوذ بالله  
منك فقال قد عذت بمعاذ ثم  
خرج علينا فقال يا أبا أسيد  
اكسها رازقين .



بعض طوال قاله أبو عبيدة وقال غيره يكون في داخل بياضها زرقه والرازي الصفيق قال ابن  
 التين متعها بذلك أما وجوبها أو ما تفضلا (قلت) وسيأتي حكم المتعة في كتاب النفقات (قوله  
 وألحقها بأهلها) قال ابن بطلال ليس في هذا أنه واجهها بالطلاق وتعلقه ابن المنبر بأن ذلك ثبت  
 في حديث عائشة أول أحاديث الباب فيحمل على أنه قال لها الحق بأهلك ثم لما خرج إلى أبي  
 أسيد قال له ألحقها بأهلها فلا منافاة فالأول قصد به الطلاق والثاني أراد به حقيقة اللفظ وهو  
 أن يعيدها إلى أهلها لأن أبأ أسيد هو الذي كان أحضرها كما ذكرناه ووقع في رواية لابن سعد  
 عن أبي أسيد قال فأمرني فرددتها إلى قومها وفي أخرى له فلما وصلت بها تصايحو وأقوالوا أنك  
 لغير مباركة فإدخالها قالت خدعت قال فوفيت في خلافة عثمان قال وحدثني هشام بن محمد عن  
 أبي خزيمة زهير بن معاوية أنها ماتت كذا ثم روى بسند فيه الكلبي أن المهاجر بن أبي أمية  
 تزوجها فأراد عمر معاقبتها فقالت ما ضرب علي الجباب ولا سميت أم المؤمنين فكف عنها وعن  
 الواقدي سمعت من يقول أن عكرمة بن أبي جهل حلف عليها قال وليس ذلك ثبت ولعل ابن  
 بطلال أراد أنه لم يواجهها بلفظ الطلاق وقد أخرج ابن سعد عن طريق هشام بن عروة عن أبيه  
 أن الوليد بن عبد الملك كتب إليه يسأله فكتب إليه ما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم كدية  
 الأخت بنى الجون فلكها فلما قدمت المدينة نظر إليها فطلقها ولم يبن بها فقوله فطلقها يحتمل أن  
 يكون باللفظ المذكور قبل ويحتمل أن يكون واجهها بلفظ الطلاق ولعل هذا هو السرفي أراد  
 الترجمة بلفظ الاستفهام دون بت الحكم واعترض بعضهم بأنه لم يتزوجها إذ لم يجز كضرورة  
 العقد وامتنعت أن تهب له نفسها فكيف يطلقها والجواب أنه صلى الله عليه وسلم كان له أن  
 يزوج من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن وليها فكان مجرد إرسالها إليها واحضارها ورغبة فيها  
 كافيا في ذلك ويكون قوله هي لي نفس تطيبها خاطرها واستماله لقلبها ويؤيده قوله في رواية  
 لابن سعد أنه اتفق مع أبيها على مقدار صداقها وان أبأها قال له إنها رغبت فيك وخطبت إليك  
 (قوله وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن) هو ابن الغسيل (عن عباس بن  
 سهل عن أبيه وأبي أسيد) هذا التعليق وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي أحمد الفراء عن  
 الحسين وعمراد البخاري منه أن الحسين بن الوليد شارك أبانعم في روايته لهذا الحديث عن  
 عبد الرحمن بن العسيل لكن اختلفا في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نعيم حجة وقال الحسين عباس  
 ابن سهل ثم ساقه من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين أنه عند عبد الرحمن بالاسمادين لكن  
 طريق أبي أسيد عن حجة ابنه عنه وطريق سهل بن سعد عن ابن عباس ابنه عنه وكان حجة حذف  
 في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك  
 والتحرير ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوزير واسم أبي الوزير عمر بن  
 مطرف وهو حجازي تنزل البصرة وقد أدركه البخاري ولم يلقه فحدث عنه بواسطة ذكره في تاريخه  
 فقال مات بعد أبي عاصم سنة اثنتي عشرة وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وافقه على  
 إقامة أسناده أبو أحمد الربري أخرجه أحمد في مسنده عنه \* (تبهيان) \* الأول قال القاضي  
 عياض في أوائل كتاب الجهاد من شرح مسلم قال البخاري في تاريخه الحسين بن الوليد بن علي  
 النيسابوري القرشي مات سنة ثلاث ومائتين ولم يذكر في باب الحسن مكبر من اسمه الحسن بن

وألحقها بأهلها وقال الحسين  
 ابن الوليد النيسابوري عن  
 عبد الرحمن عن عباس بن  
 سهل عن أبيه وأبي أسيد قال  
 تزوج النبي صلى الله عليه  
 وسلم أمية بنت شراحيل فلما  
 أدخلت عليه بسط يده إليها  
 فكأنها كرهت ذلك فأمر  
 أبأ أسيد أن يجهزها ويكسوها  
 فوبين رازقين \* حدثنا عبد  
 الله بن محمد حدثنا إبراهيم  
 ابن أبي الوزير حدثنا عبد  
 الرحمن عن حجة عن أبيه  
 وعن عباس بن سهل بن سعد  
 عن أبيه بهذا

الوليد وذ كرفي صحيحه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس  
ابن سهل عن أبيه وأبي أسيد تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل كذا ذكره  
مكبرا (قلت) لم أراه في شيء من النسخ المعتمدة من البخاري الأمصغرا ويؤيده اقتصاره عليه في تاريخه  
والله أعلم \* الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول عن حمزة بن أبي أسيد عن  
عباس بن سهل عن أبيه وهو خطأ سقطت الواو من قوله وعن عباس وقد ثبتت عند جميع الرواة  
وفي الحديث أن من قال لامرأته الحق بأهلك وأراد الطلاق طلقت فان لم يرد الطلاق لم تطلق  
على ما وقع في حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل  
إليه أن يعتزل امرأته قال لها الحق بأهلك فكوني فيهم حتى يقضي الله هذا الأمر وقد مضى  
الكلام عليه مستوفى في شرحه \* الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وقد مضى  
شرحه مستوفى قبل وقوله في هذه الرواية أن تعرف ابن عمر أنما قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه  
وهو الذي يخاطبه ليقرره على اتباع السنة وعلى القبول من ألقها وأنه يلزم العامة الاقتداء  
بمشاهير العلماء فقرره على ما يلزم من ذلك لأنه ظن أنه لا يعرفه قال ابن المنير ليس فيه مواجهة  
إن عمر المرأة بالطلاق وأنما فسه طلق ابن عمر امرأته لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه أنما  
طلقها عن شقاق اه ولم يذكر مستنده في الشقاق المذكور فقد يحتمل أن لا يكون عن شقاق  
بل عن سبب آخر وقدرى أحدوا الأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق حمزة  
ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كان تحت امرأته أحبها وكان عمر يكرهها فقال طلقها فأبى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال أطع أباك فيحتمل أن تكون هي هذه ولعل عمر لما أمره بطلاقها وشاور  
النبي صلى الله عليه وسلم فامتنل أمره اتفق أن الطلاق وقع وهي في الحيض فعلم عمر بذلك فكان  
ذلك هو السر في توليه السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله ﴿قوله ما من﴾  
جوز الطلاق الثلاث كذا لا يذروا أكثر من أجاز في الترجمة إشارة إلى أن من السلف من  
لم يجوز وقوع الطلاق الثلاث فيحتمل أن يكون مراده بالمنع من كره البينة الكبرى وهي بإقاع  
الثلاث أعين من أن تكون مجموعة ومفرقة ويمكن أن يتمسك له بحديث أنقض الحلال إلى الله  
الطلاق وقد تقدم في أوائل الطلاق وأخرج سعيد بن منصور عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل  
طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره وسنده صحيح ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال لا يقع  
الطلاق إذا أوقعها مجموعة للنهي عنه وهو قول للشعبة وبعض أهل الظاهر وطرد بعضهم ذلك  
في كل طلاق منهي كطلاق الحائض وهو شذوذ وذهب كثير منهم إلى وقوعه مع منع جوازه  
واحتج له بعضهم بحديث محمود بن لبيد قال أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته  
ثلاثاً تطليقات جميعاً فقام مغضباً فقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم الحديث أخرجه  
النسائي ورجاله ثقات لكن محمود بن لبيد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له منه  
سماع وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرؤية وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج  
له عدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع وقد قال النسائي بعد تخرجه لا أعلم  
أحد راوه غير مخزومة بن بكير يعني ابن الأشج عن أبيه اه ورواية مخزومة عن أبيه  
عند مسلم في عدة أحاديث وقد قيل أنه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحة حديث محمود

\* حدثنا حجاج بن منهال  
حدثنا همام بن يحيى  
عن قتادة عن أبي غلاب  
يونس بن جبير قال قلت لابن  
عمر رجل طلق امرأته وهي  
حائض فقال أتعرف ابن عمر  
إن ابن عمر طلق امرأته وهي  
حائض فأثنى عمر النبي صلى  
الله عليه وسلم فذكر ذلك له  
فأمره أن يراجعها فإذا  
طهرت فأراد أن يطلقها  
فليطلقها قلت فهل عد ذلك  
طلاقا قال أرايت أن يحجز  
واستحقم \* (باب من جوز  
الطلاق الثلاث) \*

فليس فيه بيان أنه هل أمضى عليه الثلاث مع انكاره عليه ايقاعها بمجموعة أو لا فأقل أحواله أن يدل على تحريم ذلك وإن لم يرد وقد تقدم في الكلام على حديث ابن عمر في طلاق الحائض أنه قال لمن طلق ثلاثا بمجموعة عصيت ربك وبانت منك امرأتك وله ألفاظ أخرى نحو هذه عند عبد الرزاق وغيره وأخرج أبو داود بسند صحيح من طريق مجاهد قال كنت عند ابن عباس فقام رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثا فسكت حتى ظننت أنه سيردها اليه فقال بنطلق أحدكم فيركب الاحوقة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس ان الله قال ومن يتق الله يجعل له مخرجا وانك لم تتق الله فلا جد لك مخرجا عصيت ربك وبانت منك امرأتك وأخرج أبو داود له متابعات عن ابن عباس بنحوه ومن القائلين بالتحريم وال لزوم من قال اذا طلق ثلاثا بمجموعة وقعت واحدة وهو قول محمد بن اسحق صاحب المغازي واحتج بما رواه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركانه بن عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد فخرن عليها حتى ناشدوا فسأله النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقها قال ثلاثا في مجلس واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما تلك واحدة فارتجعها ان شئت فارتجعها وأخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن اسحق وهذا الحديث نص في المسئلة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات الا في ذكرها وقد أجابوا عنه بأربعة أشياء \* أحدها أن محمد بن اسحق وشيخه مختلف فيهما وأجيب بأنهم احتجوا في عدة من الاحكام بمنزل هذا الاسناد كحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على أبي العاص بن الربيع زينب ابنته بالنكاح الا قول وليس كل مختلف فيه مردودا \* والثاني معارضته بقتوى ابن عباس بوقوع الثلاث كما تقدم من رواية مجاهد وغيره فلا يظن بابن عباس أنه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقتضى بخلافه الإجماع فظهر له وراوى الخبر أخبر من غيره بما روى وأجيب بان الاعتبار برواية الراوى لا براهيه لما يطرق رأيه من احتمال النسيان وغير ذلك وأما كونه تسلك بجمع فلم ينحصر في المرفوع لاحتمال التمسك بتخصيص أو تقييد أو تأويل وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر \* الثالث أن أبا داود رجع أن ركانة انما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت ركانة وهو تعليل قوى لجواز أن يكون بعض رواياته حمل البتة على الثلاث فقال طلقها ثلاثا فبهذه السكتة يقف الاستدلال بحديث ابن عباس \* الرابع أنه مذهب شاذ فلا يعمل به وأجيب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن عوف ونقل ذلك ابن عثيمين في كتاب الوثائق له وعزاه لمحمد بن وضاح ونقل الغنوى ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الحشني وغيرهما ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار ويتعجب من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه وانما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما ترى ويقوى حديث ابن اسحق المذکور ما أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استجملوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيوا عليهم فأضاء عليهم ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس اتعلم

أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثاً من  
 إمارة عمر قال ابن عباس نعم ومن طريق جاد بن زيد عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس  
 أن أبا الصهباء قال لابن عباس ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واحدة قال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم وهذه الطريق  
 الأخيرة أخرجها أبو داود ولكن لم يسم إبراهيم بن ميسرة وقال بدله عن غير واحد ولفظ المتن أما  
 علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة الحديث فتسكت  
 بهذا السياق من أعل الحديث وقال إنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها وهذا أحد  
 الأجوبة عن هذا الحديث وهي متعددة وهو جواب اسحق بن راهويه وجماعة وبه جزم زكريا  
 الساجي من الشافعية ووجهه بآن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجهما أنت طالق فإذا قال  
 ثلاثاً لغا العدد لوقوعه بعد البينونة وتعقبه القرطبي بآن قوله أنت طالق ثلاثاً كلام متصل غير  
 منفصل فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكماً وقال النووي أنت طابق معناه أنت ذات  
 الطلاق وهذا اللفظ يصح تفسيره بالواحدة وبالثلث وغير ذلك الجواب الثاني دعوى شذوذ  
 رواية طاوس وهي طريقة البيهقي فإنه ساق الروايات عن ابن عباس بلزوم الثلاث ثم نقل عن  
 ابن المنذر أنه لا يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ويفتي بخلافه فيتعين  
 المصير إلى الترجيح والاختصاص أكثر أولى من الاختصاص الواحد إذا خالفهم وقال ابن  
 العربي هذا حديث مختلف في صحته فكيف يقدم على الإجماع قال ويعارضه حديث محمود بن  
 بسيد يعنى الذى تقدم أن النسائي أخرجه فان فيه التصريح بآن الرجل طلق ثلاثاً مجموعة ولم يرده  
 النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه كذا قال وليس في سياق الخبر تعرض لامضاء ذلك ولا رده  
 \* الجواب الثالث دعوى النسخ فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال يشبهه أن يكون ابن عباس  
 علم شيئاً نسخ ذلك قال البيهقي ويقويه ما أخرجه أبو داود ومن طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن  
 ابن عباس قال كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها وإن طلقها ثلاثاً ففسخ ذلك وقد  
 أنكر المازري ادعاء النسخ فقال زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط فان عمر لا ينسخ  
 ولو نسخ وحاشاه لما دأب الصحابة إلى إنكاره وإن أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه  
 وسلم فلا يمتنع لكن يخرج عن ظاهر الحديث لأنه لو كان كذلك لم يجوز للراوى أن يخبر ببقاء الحكم  
 في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر فان قيل فقد يجمع الصحابة ويقبل منهم ذلك قسماً إنما يقبل  
 ذلك لأنه يستدل بأجاءهم على ناسخ وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فعاد الله لأنه إجماع  
 على الخطأ وهم معصومون عن ذلك فان قيل فلعل النسخ إنما ظهر في زمن عمر قلنا هذا أيضاً غلط  
 لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر وليس انقراض العصر شرطاً في صحة  
 الإجماع على الراجح (قلت) نقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره وهو متعصب في مواضع  
 \* أحدها أن الذى ادعى نسخ الحكم لم يقل أن عمر هو الذى نسخ حتى يلزم منه ما ذكره وإنما قال  
 ما تقدم يشبهه أن يكون علم شيئاً من ذلك نسخ أى اطلع على ناسخ الحكم الذى رواه مرفوعاً ولذلك  
 أفتى بخلافه وقد سلم المازري في أثناء كلامه أن إجماعهم يدل على ناسخ وهذا هو مراد من ادعى  
 النسخ \* الثانى إنكاره الخروج عن الظاهر بحسب فان الذى يحاول الجمع بالتأويل يرتكب

خلاف الظاهر حتما \* الثالث أن تغلطه من قال المراد ظهور النسخ عجيب أيضا لأن المراد بظهوره انتشاره وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر محمول على أن الذي كان يفعله من لم يبلغه النسخ فلا يلزم ما ذكر من اجاعهم - م على الخطا وما أشار إليه من مسئلة انقراض العصر لا يجي هنا لأن عصر الصحابة لم ينقرض في زمن أبي بكر بل ولا عمر قال المراد بالعصر الطبقة من المجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدهما طبقة واحدة \* الجواب الرابع دعوى الاضطراب قال القرطبي في المفهم - م وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه وظاهر سياقه يقتضي النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك والعادة في مثل هذا أن يفشو الحكم ويتشرف كيف ينقربه واحد عن واحد قال فهذا الوجه يقتضي التوقف عن العمل بظاهره أن لم يقتض القطع بطلانه \* الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة فقال ابن سريج وغيره يشبه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق أنت طالق وأنت طالق أو لا على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التأكيد فلما كثرت الناس في زمن عمر وكثر فيهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التأكيد جعل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فأما مضاهيهم وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه بقول عمر أن الناس استعملوا في أمر كانت لهم فيه أناة وكذا قال النووي أن هذا أصح الأجوبة \* الجواب السادس تأويل قوله واحدة وهو أن معنى قوله كان الثلاث واحدة أن الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثا ومحصله أن المعنى أن الطلاق الموقع في عهد عمر ثلاثا كان موقع قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلا وكانوا يستعملونها نادرا وأما في عصر عمر فكثرت استعمالهم لها ومعنى قوله فامضاه عليهم وأجازوه وغير ذلك أنه صنع فيه من الحكم بإيقاع الطلاق ما كان يصنع قبله ورجح هذا التأويل ابن العربي ونسبه إلى أبي زرعة الرازي وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال معنى هذا الحديث عندي أن ما تطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة قال النووي وعلى هذا فيكون الخبر ووقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغير الحكم في الواحدة فالتأويل \* الجواب السابع دعوى وقفه فقال بعضهم ليس في هذا السياق أن ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فيقره والحجة انما هي في تقريره وتعقب بأن قول الصحابي كأن فعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الرفع على الرابع جلا على أنه اطلع على ذلك فأقره لتوفر دواعيهم على السؤال عن جليل الأحكام وحقيقتها \* الجواب الثامن جعل قوله ثلاثا على أن المراد بها لفظ البتة كما تقدم في حديث ركانة سوا وهو من رواية ابن عباس أيضا وهو قوي ويؤيده ادخال البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما وأن البتة إذا أطلقت جعل على الثلاث إلا أن أراد المطلق واحدة فيقبل فكان بعض رواه جعل لفظ البتة على الثلاث لاشتراك التسوية بينهما فرواها بلفظ الثلاث وأما المراد لفظ البتة وكانوا في العصر الأول يقبلون ممن قال أردت بالبتة الواحدة فلما كان عهد عمر أمضى الثلاث في ظاهر الحكم قال القرطبي وحجة الجمهور في لزوم من حيث النظر ظاهرة جدا وهو أن المطلقة ثلاثا لا تحل للمطلق حتى تنسخ زوا غيره ولا فرق بين مجموعها

ومفرقها الفسة وشرعا وما يتصل من الفرق صوري ألغاه الشرع اتفاقا في التكاح والعق  
والاقرار فلو قال الولي أنكحتك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كما لو قال أنكحتك هذه  
وهذه وهذه وكذا في العتق والاقرار وغير ذلك من الاحكام واحتج من قال ان الثلاث اذا  
وقعت مجموعة جمات على الواحدة بأن من قال أحلف بالله ثلاثا لا يعد حلفه الايمينا واحدة  
فليكن المطلق مثله وتعقب باختلاف الصغتين فان المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل  
أمد طلاقها ثلاثا فاذ قال أنت طالق ثلاثا فكأنه قال أنت طالق جميع الطلاق وأما الخالف  
فلا أمد لعدد أيمانه فافترا وفي الجمله فالذي وقع في هذه المسئلة تطير ما وقع في مسئلة المتعة  
سواء أعنى قول جابر انها كانت تفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصدر من خلافة  
عمر قال ثم منها ناعمر عنها فأنهينا فالراجح في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للإجماع الذي  
انعقد في عهد عمر على ذلك ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منهما وقد دل إجماعهم  
على وجودنا سمع وان كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر فالخالف بعد هذا  
الإجماع منابذه والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم وقد  
أطلت في هذا الموضع لالتباس من التمس ذلك منى والله المستعان (قوله لقول الله تعالى الطلاق  
مرتان فامسالك بمعروف أو تسريح بإحسان) قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية  
على ما ترجمه به من تجوز الطلاق الثلاث والذي يظهر لي أنه ان كان أراد بالترجمة مطلق وجود  
الثلاث مفارقة كانت أو مجموعة فالآية واردة على المانع لانها دلت على مشروعية ذلك من غير  
فكبر وان كان أراد تجوز الثلاث مجموعة وهو الاظهر فأشار بالآية الى أنها مما احتج به المخالف  
للمنع من الوقوع لان ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب  
المدكور فأشار الى أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه اذ ليس في السياق المنع  
من غير الكيفية المذكورة بل انعقد الإجماع على أن إيقاع المرتين ليس شرطا ولا راجحا بل  
اتفقوا على أن إيقاع الواحدة أرجح من إيقاع الثنتين كما تقدم تقريره في الكلام على حديث  
ابن عمر فالحاصل أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها لتجوز الثلاث هذا الذي  
ترجح عندي وقال الكرمانى وجه استدلاله بالآية أنه تعالى قال الطلاق مرتان فدل على جواز  
جمع الثنتين واذا جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا قال وهو قياس مع وضوح  
الفارق لان جمع الثنتين لا يستلزم البينونة الكبرى بل تبقى له الرجعة ان كانت رجعية وتجديد  
العقد بغير انتظار عدة ان كانت بائنا بخلاف جمع الثلاث ثم قال الكرمانى أو التسريح بإحسان  
عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة (قلت) وهذا لا بأس به لكن التسريح في سياق الآية انما هو  
فيما بعد إيقاع الثنتين فلا يتناول إيقاع الطلقات الثلاث فان معنى قوله تعالى الطلاق مرتان  
فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أى أكثر الطلاق الذي يكون بعده الامسالك أو التسريح مرتان ثم  
حينئذ ما أن يختار استمرار العصمة فيسلك الزوجة أو المفارقة فيفسر حها بالطلقة الناشئة وهذا  
التأويل نقله الطبري وغيره عن الجمهور ونقلوا عن السدى والضحاك أن المراد بالتسريح في  
الآية ترك الرجعة حتى تنقضى العدة فتحصل البينونة ويرجح الاول ما أخرجه الطبري وغيره  
من طريق اسمعيل بن سميع عن أبي رزين قال قال رجل يا رسول الله الطلاق مرتان فأين

لقول الله تعالى الطلاق  
مرتان فامسالك بمعروف  
أو تسريح بإحسان



الثالثة قال امسالةً بمعروف أو تسريحاً بحسن وسنده حسن لكسره من سسل لان أبارزين  
 لا حجة له وقد وصله الدارقطني من وجه آخر عن اسمعيل فقال عن أنس لكنه شاذو الأول  
 هو المحفوظ وقد رجع الكيالهراسي من الشافعية في كتاب أحكام القرآن له قول السدي  
 ودفع الخبر لكونه من سسل أو أطال في تقرير ذلك بما حاصله أن فيه زيادة فائدة وهي بيان حال  
 المطلقة وانها تبين إذا انقضت عدتها قال وتؤخذ الطلقة الثالثة من قوله تعالى فان طلقها ٥  
 والاخذ بالحديث أولى فانه من سسل حسن يعتضد بما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس  
 بسند صحيح قال اذا طلق الرجل امرأته تطليقتين فليست الثالثة فاما أن يسكتها فيحسن  
 صحتها أو يسرحها فلا يظلمها من حقها شيئاً وقال القرطبي في تفسيره ترجم البخاري على هذه  
 الآية من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى الطلاق مرتان وهذا الشارح منه إلى أن هذا العدد انما  
 هو بطريق الفسحة لهم من ضيق على نفسه لزمه كذا قال ولم يطهر لي وجه الزوم المذكور والله  
 المستعان (قوله وقال ابن الزبير لا أرى أن ترث مبتوتة) كذا لا يذرو لغيره مبتوتة بزيادة ضمير  
 للرجل وكأنه حذف للعلم به وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير وصله الشافعي وعبد الرزاق من  
 طريق ابن أبي مليكة قال سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبنيها ثم يموت وهي في  
 عدتها قال أما عمتان فورثها وأما أنا فلا أرى أن أورثها لينيوتها إياها (قوله وقال الشعبي ترثه)  
 وصله سعيد بن منصور عن أي عوانة عن مغيرة عن ابراهيم والشعبي في رجل طلق ثلاثاً في  
 مرضه قال تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وترثه ما كانت في العدة (قوله وقال ابن شبرمة) هو  
 عبد الله قاضي الكوفة (قوله تزوج) بفتح أوله وضم آخره وهو استفهام محذوف الاداة (قوله  
 اذا انقضت العدة قال نعم) هذا ظاهره أن الخطاب داربين الشعبي وابن شبرمة لكن الذي رأيت  
 في سنن سعيد بن منصور أنه كان مع غيره فقال سعيد حدثنا جاذب بن زيد عن أبي هاشم في رجل  
 يطلق امرأته وهو مريض ان مات في مرضه ذلك ورثته فقال له ابن شبرمة رأيت ان انقضت  
 العدة (قوله قال رأيت ان مات الزوج الآخر فرجع عن ذلك) هكذا وقع عند البخاري مختصراً  
 والذي في رواية سعيد بن منصور المذكورة فقال ابن شبرمة أفتزوج قال نعم قال فان مات هذا ومات  
 الأول أترث زوجين قال لا فرجع إلى العدة فقال ترثه ما كانت في العدة ولعله سقط ذكر الشعبي من  
 الرواية وأبو هاشم المذكور هو الرمانى بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى وهو واسطي كان يتردد إلى  
 الكوفة وهو ثقة ومحل المسئلة المذكور ككتاب الفرائض وانما ذكرته هنا استطراداً والمبتوتة  
 بموحدة ومثنيتين من قيل لها أنت طالق البتة وتطلق على من أيسر بالثلاث ثم أورد المصنف  
 في الباب ثلاثة أحاديث الحديث الأول حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين وسيأتي شرحه  
 مستوفى في كتاب اللعان والغرض منه هنا قوله في آخر الحديث فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم الحديث وقد تعقب بأن المفارقة في الملاعنة وقعت بنفس اللعان فلم  
 يصادف تطليقه إياها ثلاثاً موقعاً وأجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي صلى الله عليه وسلم لم  
 ينكر عليه إيقاع الثلاث بمجموعة فلو كان ممنوعاً لا تنكره ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان  
 \* الحديث الثاني حديث عائشة في قصة رفاعة القرظي وامرأته وسيأتي شرحه مستوفى في باب  
 اذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زواج غيره فلم يحسبها وشهد الترجمة منه قوله فبطلان

وقال ابن الزبير في مريض  
 طلق لأرى أن ترث مبتوتة  
 وقال الشعبي ترثه وقال ابن  
 شبرمة تزوج اذا انقضت  
 العدة قال نعم قال رأيت  
 ان مات الزوج الآخر  
 فرجع عن ذلك

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمرا العجلاني جاء إلى عاصم بن عسدي الأنصاري فقال له يا عاصم أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أ يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل سألني يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ففكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم إلى أهله جاء عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لم تأتني بخبر قد ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها قال عويمر والله لا أنتهى حتى أسأله عنها فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣٢١) وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا

وجد مع امرأته رجلا  
أ يقتله فتقتلونه أم كيف  
يفعل فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قد أنزل الله  
فيك وفي صاحبك فأذهب  
فأت بها قال سهل فتلاعنا  
وأنا مع الناس عند رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فلما  
فرغا قال عويمر كذبت عليها  
يا رسول الله إن أمسكتها  
فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال ابن شهاب فكانت  
تلك سنة المتلاعنين \* حدثنا  
سعيد بن عفير حدثني الليث  
عن عقيل عن ابن شهاب  
قال أخبرني عروة بن الزبير  
أن عائشة أخبرته أن امرأته  
رفاعة القرظي جاءت إلى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقالت يا رسول الله إن  
رفاعة طلقني فبت طلاق  
وإني نكحت بعده عبد  
الرحمن بن الزبير القرظي  
وانما معه مثل الهدية قال

فانه ظاهر في أنه قال لها أنت طالق البتة ويحتمل أن يكون المراد أنه طلقها طلاقا حصل به قطع عصمتها منه وهو أعم من أن يكون طلقها ثلاثا بمجموعة أو مفردة ويؤيد الثاني أنه سيأتي في كتاب الادب من وجه آخر أنها قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات وهذا يرجح أن المراد بالترجمة بيان أن أجاز الطلاق الثلاث ولم يكرهه ويحتمل أن يكون مراد الترجمة أعم من ذلك وكل حديث يدل على حكم فرد من ذلك \* الحديث الثالث حديث عائشة أيضا أن رجلا طلق امرأته ثلاثا فاستل النبي صلى الله عليه وسلم أتى لاول قال لا الحديث وهو وان كان مختصرا من قصة رفاعة فقد ذكرت توجيه المراد به وان كان في قصة أخرى فالتسليم بظاهر قوله طلقها ثلاثا فانه ظاهر في كونها مجموعة وسيأتي في شرح قصة رفاعة أن غيره وقع له مع امرأته تطير ما وقع لرفاعة فليس التعدد في ذلك يبيد \* (قوله ما) من خير أزواجه وقول الله تعالى قل لا زواج لك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها) تقدم في تفسير الاحزاب بيان سبب التخيير المذكور وفيما إذا وقع التخيير ومتى كان التخيير وأذكر هنا بيان حكم من خيرا امرأته مع بقية شرح حديث الباب ووقع هنا في نسخة الصغاني قبل حديث مسروق عن عائشة حديث أبي سلمة عنها في المعنى قال فيه حدثنا أبو اليمان أنبا شبيب عن الزهري ح وقال الليث حدثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه الحديث وسأقه على لفظ يونس وقد تقدم الطريقان في تفسير سورة الاحزاب وساق رواية شبيب وأولها أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء إليها حين أمره الله بتخيير أزواجه الحديث ثم ساق رواية الليث معلقة أيضا في ترجمة أخرى (قوله) حدثنا عمر بن حفص (أي ابن غياث الكوفي وقوله مسلم هو ابن صبيح بالتصغير أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه وفي طبقته مسلم البطين وهو من رجال البخاري لكنه وان روى عنه الاعمش لا يروى عن مسروق وفي طبقته ما مسلم بن كيسان الا عور وليس هو من رجال الصحيح ولا له رواية عن مسروق (قوله) خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية الشعبي عن مسروق خير نسائه أخرجه مسلم (قوله) فاخترنا الله ورسوله فلم يعد (بتشديد الدال وضم العين من العدد وفي رواية فلم يعدد بفك الادغام وفي أخرى فلم يعتد بسكون العين وفتح المثناة وتشديد الدال من الاعتداد وقوله فلم

(٤١ - فتح الباري سع) رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى يذوق

عسلتك وتذوق عسلته \* حدثني محمد بن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني القاسم بن محمد عن عائشة أن رجلا طلق امرأة ثلاثا فترجعت فطلق فسئل النبي صلى الله عليه وسلم ألم أتى لاول قال لا حتى يذوق عسلتها كما ذاق الاول \* (باب من خير أزواجه وقول الله تعالى قل لا زواج لك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسركن سرا حجيلا) \* حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الاعمش حدثنا مسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترنا الله ورسوله فلم يعد ذلك علينا شيئا

بعد ذلك علينا شي في رواية مسلم فلم يعدده طلاقاً (قوله اسمعيل) هو ابن أبي خالد (قوله سألت عائشة عن الخيرة) بكسر المجمة وفتح التختانية بمعنى الخيار (قوله أفكان طلاقاً) هو استفهام انكار ولا جد عن وكيع عن اسمعيل فهل كان طلاقاً وكذا اللسان من رواية يحيى القطان عن اسمعيل (قوله قال مسروق لا أبالي أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن تختارني) هو موصول بالاسناد المذكور وقد أخرج مسسلم من رواية علي بن مسهر عن اسمعيل فقدم كلام مسروق المذكور ولفظه عن مسروق قال ما أبالي فذكر مثله وزاد ألفاً ولقد سألت عائشة فذكر حديثها وبقول عائشة المذكور يقول جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار وهو أن من خسر زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق لكن اختلفوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاقاً واحدة رجعية أو بآنية أو يقع ثلاثاً وحكي الترمذي عن علي أن اختارت نفسها فواحدة بآنية وان اختارت زوجها فواحدة رجعية وعن زيد بن ثابت أن اختارت نفسها ثلاثاً وان اختارت زوجها فواحدة بآنية وعن عمرو ابن مسعود أن اختارت نفسها فواحدة بآنية وعن حماد رجعية وان اختارت زوجها فلا شيء ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير يزيد بين شيئين فلو كان اختيارها لزوجها طلاقاً لا لاختلافه على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها لزوجها بمعنى البقاء في العصمة وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان قال كنا جلوساً عند علي فسئل عن الخيار فقال سألتني عنه عرفقلت أن اختارت نفسها فواحدة بائن وان اختارت زوجها فواحدة رجعية قال ليس كما قلت أن اختارت زوجها فلا شيء قال فلم أجدهم ممن تابعته فلما وليت رجعت الى ما كنت أعرف قال علي وأرسل عمر الى زيد بن ثابت فقال فذكر مثل ما حكاه عنه الترمذي وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عن علي نظير ما حكاه عنه زاذان من اختياره وأخذ مالك بقول زيد بن ثابت وأحج بعض أتباعه لكونها إذا اختارت نفسها يقع ثلاثاً بأن معنى الخيار بت أحد الأمرين اما الاخذ واما الترك فلو قلنا إذا اختارت نفسها تكون طلاقاً رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لأنها تكون بعد في أسرار الزوج وتكون كن خير بين شيئين فاختر غيرهما وأخذ أبو حنيفة بقول عمرو ابن مسعود فيما إذا اختارت نفسها فواحدة بآنية ولا يرد عليه الايراد السابق وقال الشافعي التخيير كناية فاذا خير الزوج امرأته وأراد بذلك تخييرها بين أن تطلق منه وبين أن تستقر في عصمته فاخترت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلق فلو قالت لم أرد باختيار نفسي الطلاق صدقت ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطبيق أن الطلاق يقع جزماً نبه على ذلك شيخنا حافظ الوقت أبو الفضل العراقي في شرح الترمذي ونبه صاحب الهداية من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير فلو قال مثلاً اختاري فقال اخترت لم يكن تخييراً بين الطلاق وعدمه وهو ظاهر لكن محله الاطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساغ وقال صاحب الهداية أيضاً ان قال اختاري ينوي به الطلاق فلها أن تطلق نفسها ويقع بآنية فلو لم ينو فهو باطل وكذا لو قال اختاري فقالت اخترت فلو نوى فقالت اخترت نفسي وقعت طلاقاً رجعية وقال الخطابي يؤخذ من قول عائشة فاخترناه فلم يكن ذلك طلاقاً أنها لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقاً واقفه القرطبي في المنتهم فقال في الحديث ان الخيرة اذا اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقاً من غير احتياج الى نطق بلفظ يدل على

\* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن اسمعيل حدثنا عامر عن مسروق قال سألت عائشة عن الخيرة فقالت خبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقاً قال مسروق لا أبالي أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن تختارني

الطلاق قال وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور (قلت) لكن ظاهر الآية أن ذلك بمجرد لا يكون طلاقاً بل لابد من انشاء الزوج الطلاق لان فيها فتعاليين أمتعن وأسرحكن أى بعد الاختيار ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم واختلّفوا في التخيير هل هو بمعنى التلذذ أو بمعنى التوكيل وللشافعي فيه قولان الصحيح عند أصحابه أنه تمليك وهو قول المالكية بشرط مبادرتها له حتى لو أخرت بقدر ما ينقطع القبول عن الإيجاب في العقد ثم طلقت لم يقع وفي وجه لا يضر التأخير مادام في المجلس وبه جزم ابن القاص وهو الذي رجحه المالكية والحنفية وهو قول الثوري والليث والاوزاعي وقال ابن المنذر الرابع أنه لا يتعدى ولا يشترط فيه الفور بل متى طلقت نفذ وهو قول الحسن والزهرى وبه قال أبو عبيد ومحمد بن نصر من الشافعية والطحاوى من الحنفية وتسمى بحديث الباب حيث وقع فيه أني إذا كرّك أمر أفلا تعجلي حتى تستأمرى أبو يونس الحديث فانه طاهر في أنه فسخ لها إذا أخبرها أن لا تتحارّ شيئاً حتى تستأذن أبو يونس ثم تفعل ما يشيران به عليها وذلك يقتضى عدم اشتراط الفور في جواب التخيير (قلت) ويمكن أن يقال يشترط الفور أو مادام في المجلس عند الاطلاق فأما لو صرح الزوج بالفسخ في آخره بسبب يقتضى ذلك فيترأى وهذا الذي وقع في قصة عائشة ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** إذا قال فارقتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ماعنى به الطلاق والطلاق فهو على نيته هكذا ثبت المصنف الحكم في هذه المسئلة فاقضى أن لا صريح عنده إلا لفظ الطلاق أو ما تصرف منه وهو قول الشافعي في القديم ونص في الجديد على أن الصريح لفظ الطلاق والفراق والسراح لورود ذلك في القرآن بمعنى الطلاق وحجة القديم أنه ورد في القرآن لفظ الفراق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فانه لم يرد إلا للطلاق وقد رجع جماعة القديم كالتبري في العدة والمحملي وغيرهما وهو قول الحنفية واختاره القاضى عبد الوهاب من المالكية وحكى الدارمي عن ابن خنبل أن من لم يعرف الاطلاق فهو صريح في حقه فقط وهو تفصيل قوي ونحوه للروائي فانه قال لو قال عرى فارقتك ولم يعرف أنها صريحة لا يكون صريحاً في حقه واتفقوا على أن لفظ الطلاق وما تصرف منه صريح لكن أخرج أبو عبيد في غريب الحديث من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني عن عمر أنه رفع اليه رجل قال له امرأته شبهني فقال كأنك طيبة قالت لا قال كأنك جامدة قالت لا أرضى حتى تقول أنت خلية طالق فقال لها فقال له عمر خذنيدها فهي امرأتك قال أبو عبيد قوله خلية طالق أى ناقة كانت معقولة ثم أطلعت من عقالها وخلي عنها فتسمى خلية لأنها خلت عن العقال وطالق لأنها طلقت منه فأراد الرجل أنها تشبه الناقة ولم يقصد الطلاق بمعنى الفراق أصلاً فأسقط عنه عمر الطلاق قال أبو عبيد وهذا أصل لكل من تكلم بشيء من ألفاظ الطلاق ولم يرد الفراق بل أراد غيره فالقول قوله فيه فيما بينه وبين الله تعالى اه والى هذا ذهب الجمهور لكن المشكل من قصة عمر كونه رفع اليه وهو ما كان أجراً مجرى الفتياء لم يكن هناك حكم فيوافق والافهم من السواد وقد نقل الخطابي الاجماع على خلافه لكن أثبت غيره الخلاف وعزاه لداود في البويطي ما يقتضيه وحكاها الروائي ولكن أوله الجمهور وشرطوا قصد لفظ الطلاق لمعنى الطلاق ليخرج المعنى مثلاً إذا قل كلمة الطلاق فقالها وهو لا يعرف معناها أو بالعربي بالعكس وشرطوا مع النطق

\* (باب إذا قال فارقتك  
أو سرحتك أو الخلية أو  
البرية أو ماعنى به الطلاق  
فهو على نيته)\*

بلفظ الطلاق تعمد ذلك احترازاً عما يسبق به اللسان والاختيار ليعرج المكره لكن ان كره  
فقالها مع القصد الى الطلاق وقع في الاصح (قوله وقول الله تعالى وسرحوهن سراح جيلاً)  
كأنه يشير الى أن في هذه الآية لفظ التسريح بمعنى الارسال لا بمعنى الطلاق لانه امر من طلق  
قبل الدخول أن يتبع ثم يسرح وليس المراد من الآية تطليقها بعد التطليق قطعاً (قوله وقال  
وأسرحكن) يعني قوله تعالى يا أيها النبي قل لازواجه ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين  
أمتعن وأسرحكن سراحاً جيلاً والتسريح في هذه الآية محتمل للتطليق والارسال واذا كانت  
صالحة للامر بن اتقى أن تكون صريحة في الطلاق وذلك راجع الى الاختلاف فيما خيره به النبي  
صلى الله عليه وسلم نسائه هل كان في الطلاق والاقامة فاذا اختارت نفسها طلق وان اختارت  
الاقامة لم تطلق كما تقدم تقريره في الباب قبله أو كان في التخيير بين الدنيا والآخرة فمن اختارت  
الدنيا طلقها ثم منعها ثم سرحها ومن اختارت الآخرة أقرها في عصمتها (قوله وقال تعالى فامسك  
بمعروف أو تسريحاً بحسان) تقدم في الباب قبله بيان الاختلاف في المراتب التسريح مع هنا وأن  
الراجح أن المراد به التطليق (قوله وقال أو فارقهن بمعروف) يريد أن هذه الآية وردت بلفظ  
الفراق في موضع ورودها في البقرة بلفظ السراح والحكم فيهما واحد لانه ورد في الموضوعين  
بعد وقوع الطلاق فليس المراد به الطلاق بل الارسال وقد اختلف السلف قديماً وحديثاً في  
هذه المسئلة فجاء عن علي بن أبي طالب وبعض بعضه بعضاً وأخرجها ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما  
قال البرية والخليفة والباثن والحرام والبث ثلاث ثلاث وبه قال مالك وابن أبي ليلى والاوزاعي  
لكن قال في الخلية انها واحدة رجعية ونقله عن الزهري وعن زيد بن ثابت في البرية والبث  
والحرام ثلاث ثلاث وعن ابن عمر في الخلية والبرية ثلاث وبه قال قتادة ومثله عن الزهري  
في البرية فقط واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته أنت بائنة وبنته وبنته وبنته  
وبرية يتضمن ايقاع الطلاق لان معناه أنت طالق مني طلاقاً مبنين به مني أو بنت أي يقطع  
عصمتك مني والبنته بمعناه أو تحلين به من زوجتي أو قبرين منها قال وهذا لا يكون في المدخول  
بها الا ثلاثاً اذا لم يكن هنالك خلع وتعقب بأن الحمل على ذلك ليس صريحاً والعصمة الشابتة  
لا ترفع بالاحتمال وبأن من يقول ان من قال لزوجه أنت طالق طلاقاً بئنة اذا لم يكن هنالك  
خلع انها تقع رجعية مع التصريح كيف لا يقول يا غومع التقدير وبأن كل لفظة من  
المدكورات اذا قصد بها الطلاق وقع وانقضت العدة أنه يتم المعنى المذكور فلم ينحصر الامر  
فيما ذكر وانما النظر عند الاطلاق فالذي يترجح أن الالفاظ المذكورة وما في معناها كتابات  
لا يقع الطلاق بها الا مع القصد اليه وضابط ذلك ان كل كلام أفهم الفرق ولو مع دقة يقع به  
الطلاق مع القصد فأما اذا لم يفهم الفرق من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد اليه كما قال كلبي  
أو أشري أو نحو ذلك وهذا يخرج مذهب الشافعي في ذلك وقاله قبله الشافعي وعطاء وعمر بن  
دينار وغيرهم وبهذا قال الاوزاعي وأصحاب الرأي واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي هريرة  
الأتقي فرياً تجاوز الله عن أمي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم فأنه يدل على  
أن النية وحدها لا تؤثر اذا تجردت عن الكلام أو الفعل وقال مالك اذا خطبها بأى لفظ كان  
وقصد الطلاق طلقت حتى لو قال يا فلانة يريده الطلاق فهو طلاق وبه قال الحسن بن صالح

وقول الله عز وجل وسرحوهن  
سراحاً جيلاً وقال وأسرحكن  
سراحاً جيلاً وقال تعالى  
فامسك بمعروف أو تسريحاً  
باحسان وقال أو فارقهن  
بمعروف

ابن حبي (قوله وقالت عائشة قد علم النبي صلى الله عليه وسلم أن أبوي لم يكونا يأمراني بفراقه) هذا التعليق طرف من حديث التخيير وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث عمر في باب موعظة الرجل ابنته من كتاب النكاح وبيان الاختلاف على الزهري في اسناده وأرادت عائشة بالفراق هنا الطلاق جزوا ولا نزاع في الجمل عليه إذا قصد إليه وانما النزاع في الإطلاق إذا تقدم **بقوله باب** من قال لامرأته أنت على حرام وقال الحسن نيته (أي يحمل على نيته وهذا التعليق وصله البيهقي ووقع لنا عاليا في جر محمد بن عبد الله الانصاري شيخ البخاري قال حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام أن نوى عينا فبين وان طلاقا فطلاق وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن وبهذا قال النخعي والشافعي واسحق وروى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر وطاوس وبه قال النووي لكن قال أن نوى واحدة فهي بائن وقال الحنفية مثله لكن قالوا أن نوى ثنتين فهي واحدة بائنة وإن لم ينو طلاقا فهي عين ويصير مولا وهو عجيب والاول أعجب وقال الأوزاعي وأبو ثور عيين الحرام يكفر وروى نحوه عن أبي بكر وعمر وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس واحتج أبو ثور بظاهر قوله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده وقال أبو قلابة وسعيد بن جبير من قال لامرأته أنت على حرام لزمته كفارة الطهار ومثله عن أحمد وقال الطحاوي يحتمل أنهم أرادوا أن من أراد به الطهار كان مظاهرا وإن لم ينو كان عليه كفارة عين مغلظة وهي كفارة الطهار لأنه يصير مظاهرا حقيقته وفيه بعد وقال أبو حنيفة وصاحبا لا يكون مظاهرا ولو أراداه وروى عن علي وزيد ابن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى في الحرام ثلاث تطليقات ولا يستل عن نيته وبه قال مالك وعن مسروق والشعبي وربيعة لاشئ فيه وبه قال أصبغ من المالكية وفي المسئلة اختلاف كثير عن السلف بلغها القرطبي المفسر إلى ثمانية عشر قولاً وزاد غيره عليها وفي مذهب مالك فيها تفاصيل أيضا يطول استيعابها قال القرطبي قال بعض علماء سبب الاختلاف أنه لم يقع في القرآن صريحاً ولا في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسئلة فتجاذبها العلماء فمن تمسك بالبراءة الأصلية قال لا يلزم شئ ومن قال إنها عين أخذ بظاهر قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم بعد قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ومن قال يجب الكفارة وليس بيمين بناء على أن معنى اليمين التحريم فوقع الكفارة على المعنى ومن قال تقع به طلبة رجعية جل اللفظ على أقل وجوهه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة طلبة تحريم الوطء ما لم يرتجعها ومن قال بائنة فلا استمرار التحريم بها ما لم يجد العقد ومن قال ثلاثا حمل اللفظ على منتهى وجوهه ومن قال ظهار نظرا إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق فانحصر الأمر عنده في الظهار والله أعلم **(قوله وقال أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه فسموه حراما بالطلاق والفراق)** أي فلا بد أن يصرح القائل بالطلاق أو يقصد إليه فلا يطلق أو نوى غير الطلاق فهو محل النظر **(قوله وليس هذا كالذي يحرم الطعام لأنه لا يقال للطعام الحل حرام ويقال للمطلقة حرام وقال في الطلاق ثلاثا لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره)** قال المهلب من نكح الله على هذه الأمة فيما خفف عنهم أن من قبلهم كانوا إذا حرموا على أنفسهم شيئا حرم عليهم كما وقع ليعقوب عليه السلام فخفف الله ذلك عن هذه الأمة ونهاهم أن

\* وقالت عائشة قد علم النبي صلى الله عليه وسلم أن أبوي لم يكونا يأمراني بفراقه \* (باب من قال لامرأته أنت على حرام) \* وقال الحسن نيته وقال أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه فسموه حراما بالطلاق والفراق وليس هذا كالذي يحرم الطعام لأنه لا يقال للطعام الحل حرام ويقال للمطلقة حرام وقال في الطلاق ثلاثا لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره

٢ قوله إذا كذا في النسخ التي بأيادها كما اه

مصححه



• وقال الليث عن نافع قال كان ابن عمر إذا سئل عن طلق ثلاثا قال لو طلقت مرة أو مرتين فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا فإن طلقته ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره • حدثنا محمد حدثنا أبو معاوية حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت طلق رجل امرأته فترجعت زوجها غيره فطلقها وكانت معه مثل الهدية فلم تصل منه إلى شيء ثم رده فلم يأت أن طلقها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن زوجي طلقني وأني تزوجت زوجها غيره فدخل بي ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يقربني الا هنة واحدة لم يصل مني إلى شيء فأحل لزوجي الأول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلين لزوجك الأول حتى يذوق الآخر عسيلتك وتذوق عسيلته

يحرموا على أنفسهم شيئا مما أحل لهم فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ٥ وأظن البخاري أشار إلى ما تقدم عن أصبغ وغيره ممن سوى بني الزوجة وبين الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم فيين أن الشيثين وإن استويا من جهة فقد يفتقران من جهة أخرى فالزوجة إذا حرّمها الرجل على نفسه وأراد بذلك تطليقها حرمت والطعام والشراب إذا حرّمه على نفسه لم يحرم ولهذا احتج باتفاقهم على أن المرأة بالطلقة الثالثة تحرم على الزوج لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وورد عن ابن عباس ما يؤيد ذلك فأخرج يزيد بن هرون في كتاب النكاح ومن طريقه البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن ماهك أن أعرايا أتى ابن عباس فقال لي جعلت امرأتى حراما قال ليست عليك بحرام قال أريت قول الله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني إسرائيل إلا ما حرّم أسراييل على نفسه الآية فقال ابن عباس إن أسراييل كان به عرق التمساح فجعل على نفسه أن يشفاه الله أن لا يأكل العروق من كل شيء وليست بحرام يعني على هذه الأمة وقد اختلف العلماء فيمن حرم على نفسه شيئا فقال الشافعي إن حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولا الظهار ولا العتق فعليه كفارة يمين وإن حرم طعاما أو شرابا فلقوه وقال أجد عليه في الجميع كفارة يمين وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذي قبله قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند رجاله ثقات من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالا وجعل في اليمين كفارة قال فإن في هذا الخبر تقوية لقول من قال إن لفظ الحرام لا يكون باطلا قط فلا ولاظهار ولا يميننا (قوله) وقال الليث عن نافع قال كان ابن عمر إذا سئل عن طلق ثلاثا قال لو طلقت مرة أو مرتين فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا فإن طلقته ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره كذا لاكثر وفي رواية الكشي يني فإن طلقها وحرمت عليه بضمير الغائب في الموضعين وهذا الحديث مختصر من قصة تطليق ابن عمر امرأته وقد سبق شرحه في أول الطلاق وظن ابن التين أن هذا جله الخبر فاستشكل على مذهب مالك قوله ان الجمع بين تطليقتين بدعة قال والنبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر بالبدعة وجوابه أن الإشارة في قول ابن عمر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بذلك إلى ما أمره من ارتجاع امرأته في آخر الحديث ولم يرد ابن عمر أنه أمره أن يطلق امرأته مرة أو مرتين وإنما هو كلام ابن عمر ففصل لسائله حال المطلق وقدره في الحديث المذكور من طريق الليث التي علقها البخاري مطولا موصولا عاليا في جزء أبي الجهم العلامة بن موسى الباهلي رواية أبي القاسم البغوي عنه عن الليث وفي أوله قصة ابن عمر في طلاق امرأته وبعده قال نافع وكان ابن عمر الخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بتمامه وقال الكرماني قوله لو طلقت جزأه محذوف تقديره لكان خيرا أو هو للثني فلا يحتاج إلى جواب وليس كما قال بل الجواب لكان لك الرجعة لقوله فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا والتقدير فإن كان في طهر لم يجامعها فيه كان طلاق سنة وإن وقع في الحيض كان طلاق بدعة ومطلق البدعة ينبغي أن يادر إلى الرجعة ولهذا قال فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا أي بالمراجعة لما طلقت الحائض وقسم ذلك قوله وإن طلقت ثلاثا وكان ابن عمر الحق بالجمع بين المراتين بالواحدة

فسوى بينهما والافالذى وقع منه انما هو واحدة كما تقدم بيانه صريحا هناك وأراد البخارى  
 بإيراد هذا هنا الاستشهاد بقول ابن عمر حرمت عليك فسمها حراما بالتطليق ثلاثا كما أنه يريد  
 أنها لا تصير حراما بمجرد قوله أنت على حرام حتى يريد به الطلاق أو بطلقها باسمها وخفى هذا على  
 الشيخ مغلطى ومن تبعه فنقوا مناسبة هذا الحديث للترجمة ولكن عرج شيخنا ابن الملقن  
 تلويحا على شئ مما أشرت اليه ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأة رفاعة لقوله فيه  
 لا تحلين لزوجهك الا حتى يذوق الاخر عسلتك وسيأتى شرحه قريبا وقوله في هذه الرواية  
 فلم يقربنى الا هنة واحدة هو بلفظ حرف الاستثناء والتى بعده بفتح الهاء وتخفيف النون وحكى  
 الهروى تشديدها وقد أنكره الأزهرى قبله وقال الخليل هى كلمة يكتفى بها عن الشئ يستحي  
 من ذكرها معه قال ابن التين معناه لم يطانى الامرة واحدة يقال هن امرأته اذا غشيها ونقل  
 الكرماني أنه فى أكثر النسخ بموحدة ثقيلة أى مرة والذي ذكر صاحب المشارق أن الذى رواه  
 بالموحدة هو ابن السكن قال وعند الكافة بالنون وحكى فى معنى هبة بالموحدة ما تقدم وهو  
 أن المراد بها مرة واحدة قال وقيل المراد بالهبة الوقعة يقال حذر هبة السيف أى وقعته وقبل  
 هى من هب اذا احتاج الى الجماع يقال هب التيس هب هيبا \* (نبيه) \* زعم ابن بطلان أن  
 البخارى يرى أن التحريم ينزل منزلة الطلاق الثلاث وشرح كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق  
 الاختلاف فى المسئلة وفى قول مسروق ما أبالى حرمت امرأتى أو جفنة تريد وقول الشعبي  
 أنت على حرام أهون من فعلى هذا القول شدوذ وعليه رد البخارى قال واحتج من ذهب أن  
 من حرم زوجته أنها ثلاث تطليقات بالاجماع على أن من طلق امرأته ثلاثا أنها تحرم عليه قال  
 فلما كانت الثلاث تحرمها كان التحريم ثلاثا قال والى هذه الجهة أشار البخارى بإيراد حديث  
 رفاعة لانه طلق امرأته ثلاثا فلم تحل له مراجعتها الا بعد زوج فكذلك من حرم على نفسه  
 امرأته فهو كمن طلقها اه وفيما قاله نظرو الذى يظهر من مذهب البخارى أن الحرام ينصرف  
 الى نية القائل ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصرى وهذه عادة فى موضع الاختلاف  
 مهمما صدر به من النقل عن صحابى أو تابعى فهو اختياره وحاشا البخارى أن يستدل بكون  
 الثلاث تحرم أن كل تحريم له حكم الثلاث مع ظهور مع الحصر لان الطلقة الواحدة تحرم غير  
 المدخول بها مطلقا والباقى تحرم المدخول بها الا بعد عقد جديد وكذلك الرجعية اذا انقضت  
 عدتها فلم ينحصر التحريم فى الثلاث وأيضا فالتحريم أعم من التطليق ثلاثا فكيف يستدل  
 بالاعم على الاخص ومما يؤيد ما اخترناه ولا تعقيب البخارى الباب بترجمة لم تحرم ما أحل  
 الله لك وساق فيه قول ابن عباس اذا حرم امرأته فليس بشئ كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى  
 ﴿قوله ما لم تحرم ما أحل الله لك﴾ كذا لاكثر وسقط من رواية النسفى لفظ  
 باب ووقع بدله قوله تعالى ﴿قوله حدثنى الحسن بن الصباح﴾ هو البزار آخره راء مهملة وهو  
 واسطى نزل بغداد وثقه الجهور ووليه النساقى قليلا وأخرج عنه البخارى فى الايمان  
 والصلاة وغيرهما فلم يكثر وأخرج البخارى عن الحسن بن الصباح الزعفرانى لكن اذا وقع  
 هكذا يكون نسب لجلده فهو الحسن بن محمد بن الصباح وهو المروى عنه فى الحديث الثانى من هذا  
 الباب وفى الرواة من شيوخ البخارى ومن فى طبقته محمد بن الصباح الدولابى أخرجه عنه

\* (باب لم تحرم ما أحل الله  
 لك) \* حدثنى الحسن بن  
 الصباح

البخاري في الصلاة والبيوع وغيرهما وليس هو أخا الحسن بن الصباح ومحمد بن الصباح  
 الجرجاني أخرجه عنه أبو داود وابن ماجه وهو غير الدوالي وعبد الله بن الصباح العطار أخرجه  
 عنه البخاري في البيوع وغيره وليس أحدهما هو أخا الآخر (قوله سمع الربيع بن نافع) أي  
 أنه سمع ولقظ أنه يحذف خطأ وينطق به وقل من نبه عليه كما وقع التنبه على لفظ قال والربيع  
 ابن نافع هو أبو توبة بفتح المثناة وسكون الواو بعدها موحدة مشهور بكنيته أكثر من اسمه حلي  
 نزل طرسوس أخرجه عنه الستة الا الترمذي بواسطة الأبادود فأخرج عنه الكثير بغير  
 واسطة وأخرج عنه بواسطة أيضا وأدركه البخاري ولكن لم أره عنه في هذا الكتاب شيئا بغير  
 واسطة وأخرج عنه بواسطة الا الموضع المتقدم في المزارعة فإنه قال فيه قال الربيع بن نافع  
 ولم يقل حدثنا فإدري لقيه أو لم يلقه وليس له عنده الا هذان الموضعان (قوله حدثنا معاوية)  
 هو ابن سلام تشديد اللام وشيخه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله اذا حرم  
 امرأته ليس بشئ) كذا الكشي في وللا كثيرا ليس أي الكلمة وهي قوله أنت على حرام  
 أو محرمة أو نحو ذلك (قوله وقال) أي ابن عباس مستدلا على ما ذهب اليه بقوله تعالى (لقد كان  
 لكم في رسول الله اسوة حسنة) يشير بذلك الى قصة التحريم وقد وقع بسط ذلك في تفسير سورة  
 التحريم وذكر في باب موعظة الرجل ابنته في كتاب النكاح في شرح الحديث المطول في ذلك  
 من رواية ابن عباس عن عمر بن الخطاب الاختلاف هل المراد تحريم العسل أو تحريم مارية وأنه قيل  
 في السبب غير ذلك واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الأقوال بحمد الله تعالى وقد أخرج  
 النسائي بسند صحيح عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطأوها فلم تزل به حفصة  
 وعائشة حتى حرماها فنزل الله تعالى هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك وهذا أصح  
 طرق هذا السبب وله شاهد مرسل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي الشهير قال  
 أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم ابراهيم ولده في بيت بعض نسائه فقالت يا رسول الله في  
 بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراما فقالت يا رسول الله كيف تحرم عليك الحلال خلف لها بالله  
 لا يصيبها فزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال زيد بن أسلم فقول الرجل لامرأته أنت  
 على حرام لغو واعتلزمه كفارة يمين ان حلف وقوله ليس بشئ يحتمل أن يريد بالنفي التطبيق  
 ويحتمل أن يريد به ما هو أعم من ذلك والاول أقرب ويؤيده ما تقدم في التفسير من طريق هشام  
 الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد موضعها في الحرام يكفر وأخرجه الاسماعيلي  
 من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام باسناد حديث الباب بلنظ اذا حرم  
 الرجل امرأته فأنما هي يمين يكفرها فعرف أن المراد بقوله ليس بشئ أي ليس بطلاق وأخرج  
 النسائي وابن مردويه من طريق سالم الافطس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن رجلا جاءه  
 فقال اني جعلت امرأتي على حراما قال كذبت ما هي عليك بحرام ثم تلا يا أيها النبي لم تحرم  
 ما أحل الله لك ثم قال له عليك رقبة اه وكأنه أشار عليه بالرقبة لانه عرف أنه موسر فأراد أن  
 يكفر بالاغلظ من كفارة اليمين لأنه تعين عليه عتق الرقبة ويدل عليه ما تقدم عنه من التصريح  
 بكفارة اليمين ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة شرب النبي صلى الله عليه وسلم العسل عند  
 بعض نسائه فأوردته من وجهين أحدهما من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وفيه أن شرب

سمع الربيع بن نافع  
 حدثنا معاوية عن يحيى بن  
 أبي كثير عن يعلى بن حكيم  
 عن سعيد بن جبيرة أنه أخبره  
 أنه سمع ابن عباس يقول اذا  
 حرم امرأته ليس بشئ وقال  
 لقد كان لكم في رسول الله  
 اسوة حسنة \* حدثني  
 الحسن بن محمد بن الصباح

العسل كان عند زينب بنت جحش والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه  
أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر فهذا ما في الصحيحين وأخرج ابن مردويه من طريق  
ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة وأن عائشة وحفصة هما اللتان  
تواطأتا على وفق ما في رواية عبيد بن عمير وأن اختلافهما في صاحبة العسل وطريق الجمع بين هذا  
الاختلاف الحمل على التعدد فلا يمنع تعدد السبب للأمر الواحد فان جنح إلى الترجيح فرواية  
عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لها على أن المتطاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في  
التفسير وفي الطلاق من جزم عمر بذلك فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرن في التطاهر  
لعائشة لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتحريره واختصاص النزول بالقصة التي فيها  
أن عائشة وحفصة هما المتطاهرتان ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند  
حفصة كانت سابقة ويؤيد هذا الحمل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب  
العسل كان عند حفصة تعرض للآية ولأنه لا كسبب النزول والراجح أيضاً أن صاحبة العسل  
زينب لا سودة لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثير ولا جائز أن تعدد  
بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها أجد ربح مخافير  
ويرجح أيضاً ما مضى في كتاب الهبة عن عائشة أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن حزينات أنا  
وسودة وحفصة وصفية في حرب وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حرب فهذا يرجح أن  
زينب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزمها والله أعلم وهذا أولى  
من جزم الداودي بأن تسمية التي شربت العسل حفصة غلط وانما هي صفية بنت حيي أو زينب  
بنت جحش وعن جنح إلى الترجيح عياض ومنه تلقف القرطبي وكذا نقله النووي عن عياض  
وأقره فقال عياض رواية عبيد بن عمير أولى لموافقتها طاهر كتاب الله لأن فيه وان تطاهرا عليه  
فهما مائتان لأكثر ولحديث ابن عباس عن عمر قال فكان الاسماء انقلبت على راوى الرواية  
الأخرى وتعقب الكرماني مقالة عياض فأجاد فقال متى جوزنا هذا ارتفع الوثوق بأكثر  
الروايات وقال القرطبي الرواية التي فيها ان المتطاهرات عائشة وسودة وصفية ليست بحجة  
لأنها مخالفة للتلاوة مجتهدا بلفظ خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لجات بحطاب جماعة المؤنث ثم  
نقل عن الاصمعي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة  
فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتحريم ولم ينزل في ذلك شيء ثم لما شرب في بيت زينب  
تطاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فخرج حينئذ العسل فنزلت الآية قال وأما ذكر سودة مع  
الجزم بالشية فممن تطاهر منهن فباعتهن رأيهن كانت كالتابعة لعائشة ولهذا أوهبت يومها لها فان  
كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخوله عليها وان كان بعده فلا يمنع هبتها يومها لعائشة ان  
يتردد إلى سودة (قلت) لا حاجة إلى الاعتذار عن ذلك فان ذكر سودة انما جاء في قصة شرب  
العسل عند حفصة ولا ثنية فيه ولا نزول على ما تقدم من الجمع الذي ذكره وأما قصة العسل عند  
زينب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عائشة قالت توأطأت أنا وحفصة فهو مطابق لما جزم به  
عمر من أن المتطاهرتين عائشة وحفصة وموافق لطاهر الآية والله أعلم ووجدت لقصة شرب  
العسل عند حفصة شاهدا في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواته

لابأس بهم وقد أشرت إلى غالب ألفاظه ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند  
 أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مرجوح لإرساله وشذوه والله أعلم (قوله حدثنا جاج)  
 هو ابن محمد المصيصي (قوله زعم عطاء) هو ابن أبي رباح وأهل الخجاز يطلقون الزعم على مطلق  
 القول ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عطاء وقد مضى في التفسير (قوله ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زنب بنت جحش ويشرب عندها عسلا) في رواية هشام  
 يشرب عسلا عند زنب ثم يمكث عندها ولا مغفيرة بينهما إلا أن الوالاة ترتب (قوله فتواصيت)  
 كذا هنا بالصادم المواصلة وفي رواية هشام فتواطيت بالطعام من المواطاة وأصله توطأت  
 بالهمزة فسملت الهمزة فصارت ياء وثبت كذلك في رواية أبي ذر (قوله أن أيتنا دخل) في  
 رواية أحمد عن جاج بن محمد أن أيتنا ما دخل بزيادة ما وهي زائدة (قوله اني لأجد منك ريح  
 مغفيرا) كنت مغفيرا في رواية هشام بتقديم أ كنت مغفيرا وتأخير اني أجدا وأ كنت استفهام  
 محذوف الاداة والمغفيرا بالعين المججمة والقامو بآيات التختانية بعد الفاء في جميع نسخ البخاري  
 ووقع في بعض النسخ عن مسلم في بعض المواضع من الحديث بمحذوها قال عياض والصواب  
 اثباتها لأنها عوض من الواو التي في المفرد وانما حذف في ضرورة الشعر اه ومراده بالمفرد  
 أن المغفيرا يرجع مغفور بضم أوله ويقال بناء مثلثة بدل الفاء حكاية أبو حنيفة الدينوري في  
 النبات قال ابن قتيبة ليس في الكلام مفعول بضم أوله إلا مغفور ومغزول بالعين المججمة من  
 أسماء الكلمة ومنحور بانحاء المججمة من أسماء الانف ومغلول بالعين المججمة واحد المغاليق قال  
 والمغفور صمغ حملوه رائحة كريهة وذكر البخاري أن المغفور شبيه بالصمغ يكون في الرمث  
 بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثلثة وهو من الشجر التي ترعاها الابل وهو من الحض وفي  
 الصمغ المذكور حلاوة يقال أغقر الرمث اذا ظهر ذلك فيه وذكر أبو زيد الانصاري ان  
 المغفور يكون أيضا في العشر بضم المهملة وفتح المججمة وفي الثمام والسلم والطلع واختاف في ميم  
 مغفور فقبل زائدة وهو قول الفراء وعند الجمهور أنهم من أصل الكلمة ويقال له أياض مغفار  
 بكسر أوله ومغفور بضم أوله ويفتحه وبكسره عن الكسائي والفاء مفتوحة في الجميع وقال  
 عياض زعم المهلب أن رائحة المغفيرا والعرفط حسنة وهو خلاف ما يقتضيه الحديث وخلاف  
 ما قاله أهل اللغة اه ولعل المهلب قال خبيثة بجمجمة ثم موحدة ثم تختانية ثم مثلثة فتصحفت  
 أو استند إلى ما نقل عن الخليل وقد نسب به ابن بطال إلى العين أن العرفط شجر العضاء والعضاء  
 كل شجرة له شوك واذا استيك به كانت له رائحة حسنة تشبه رائحة طيب البند اه وعلى هذا  
 فيكون ريح عبيدان العرفط طيبا وريح الصمغ الذي يسيل منه غير طيبة ولا منافاة في ذلك  
 ولا تصحيف وقد حكى القرطبي في المفهم أن رائحة ورق العرفط طيبة فإذا رعت الابل خبنت  
 رائحته وهذا طريق آخر في الجمع حسن جدا (قوله فدخل على احداهما) لم أقف على تعيينها  
 وأظنها حفصة (قوله فقال لا بأس شربت عسلا) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر عن شيوخه  
 ووقع للباقيين لا بل شربت عسلا وكذا وقع في كتاب الايمان والنذور للجمع حيث ساقه  
 المصنف من هذا الوجه اسنادا ومثنا وكذا أخرجه أحمد عن جاج ومسلم وأصحاب السنن  
 والمستخرجان من طريق جاج فظهر أن لفظة بأس هنا مغفيرة من لفظة بل وفي رواية هشام فقال

حدثنا جاج عن ابن جريج  
 قال زعم عطاء أنه سمع عبيد  
 ابن عمير يقول سمعت عائشة  
 رضي الله عنها ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان يمكث  
 عند زنب ابنة جحش  
 ويشرب عندها عسلا  
 فتواصيت أنا وحفصة أن  
 أيتنا دخل عاها النبي صلى  
 الله عليه وسلم فلتقل اني  
 لا جسد نك ريح مغفيرا  
 أ كنت مغفيرا فدخل على  
 احداهما فقالت له ذلك  
 فقال لا بأس شربت عسلا  
 عند زنب بنت جحش

لا ولكن كنت أشرب عسلا عند زيب بنت جحش (قوله ولن أعود له) زاد في رواية هشام وقد حلفت لا تجبري بذلك أحدا وهذه الزيادة تطهر مناسبة قوله في رواية حجاج بن محمد فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال عياض حذف هذه الزيادة من رواية حجاج بن محمد فصارت النظم مشكلا فنزل الاشكال برواية هشام بن يوسف واستدل القرطبي وغيره بقوله حلفت على أن الكفارة التي أشر إليها في قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم هي عن اليمين التي أشار إليها بقوله حلفت فتكون الكفارة لاجل اليمين لا بمجرد التحريم وهو استدلال قوي لمن يقول أن التحريم لغو لا كفارة فيه بمجرد وجوب بعضهم قوله حلفت على التحريم ولا يخفى بعده والله أعلم (قوله ان تتوبا إلى الله) أي تلا من أول السورة إلى هذا الموضع (فقال لعائشة وحفصة) أي الخطاب لهما ووقع في رواية غير أبي ذر فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله ان تتوبا إلى الله وهذا أوضح من رواية أبي ذر (قوله) وإذا أصر النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا) هذا القدر ببقية الحديث وكنت أظنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما سأذكره عن رواية النسفي حتى وجدته مذكورا في آخر الحديث عند مسلم وكان المعنى وأما المراد بقوله تعالى وإذا أصر النبي إلى بعض أزواجه حديثا فهو لاجل قوله بل شربت عسلا والنسبة فيه أن هذه الآية داخله في الآيات الماضية لأنها قبل قوله ان تتوبا إلى الله واتفقت الروايات عن البخاري على هذا إلا النسفي فوقع عنده بعد قوله فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ما صورته قوله تعالى ان تتوبا إلى الله لعائشة وحفصة وإذا أصر النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا فجعل ببقية الحديث ترجمة للحديث الذي يليه والصواب ما وقع عند الجماعة قتلوا حفصة مسلم وغيره على أن ذلك من ببقية حديث ابن عمر (قوله) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العسل والحلوى) قد أفردها القدر من هذا الحديث كما سيأتي في الاطعمة وفي الاشربة وفي غيرهما من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة وهو عنده بتقديم الحلوى على العسل ولتقديم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم فتقديم العسل لشرفه ولأنه أصل من أصول الحلوى ولأنه مفردوا الحلوى مركبة وتقديم الحلوى لشمولها وتنوعها لأنها تتخذ من العسل ومن غيره وليس ذلك من عطف العام على الخاص كما زعم بعضهم وإنما العام الذي يدخل الجميع فيه الحلوى بضم أوله وليس بعد الواو شيء ووقعت الحلوى أكثر الروايات عن أبي أسامة بالمذوق في بعضها بالقصر وهي رواية علي بن مسهر وذكرت عائشة هذا القدر في أول الحديث تمهيدا لما سذكره من قصة العسل وسأذكر ما يتعلق بالحلوى والعسل مبسوطا في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى (قوله) وكان اذا انصرف من العصر) كذا لا كثروا فقهم جاد بن سلمة عن هشام بن عروة فقال الفجر أخرجه عبد بن جعفر في تفسيره عن أبي النعمان عن جاد بن سلمة عن رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس فقيها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح جلس في مصلاه وجلس الناس حوله حتى تطلع الشمس ثم يدخل على نسائه امرأة امرأة يسلم عليهن ويدعو لهن فاذا كان يوم احداهن كان عندها الحديث أخرجه ابن مردويه ويمكن الجمع بأن الذي كان يقع في أول النهار سلا ما ودعاء محض والذي في آخره معه جلوس واستئناس ومحاذاة لكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ورواية جاد بن سلمة شاذة (قوله)

ولن أعود له فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى ان تتوبا إلى الله لعائشة وحفصة وإذا أصر النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا \* حدثنا فروة بن أبي المغراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العسل والحلوى وكان اذا انصرف من العصر



دخل على نسائه فيدنون

احداهن فدخل على حفصة بنت عمر فاحتبس أكثر ما كان يحتبس فغرت فسألت عن ذلك فقيل لي أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل فسقت النبي صلى الله عليه وسلم منه شربة فقلت أما والله لئكانن له فقلت لسودة بنت زمعة انه سيدنومك فإذا نامت فقل أنت مغافير فانه سيقول لك لا فقل له ما هذه الريح التي أجدمك فانه سيقول لك سقتني حفصة شربة عسل فقل له جرست فخله العرفط وسأقول ذلك وقولي أنت يا صافية ذلك قالت تقول سودة فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادئه بما أمرني به فراقمتك فلما دنا منها قالت له سودة يا رسول الله أكلت مغافير قال لا قالت فما هذه الريح التي أجدمك قال سقتني حفصة شربة عسل فقالت جرست فخله العرفط فلما دار إلى قلت له نحو ذلك فلما دار إلى صافية قالت له مثل ذلك

قول الشارح فيدون منهن كذا بأصول الشراح والذي بالمتن فيدون من احداهن وحرر الرواية اه

مصححه

دخل على نسائه في رواية أبي أسامة أجاز لي نسائه أي مشى وبنى بمعنى قطع المسافة ومنه ما كونا وأما متى أول من يجبرني أي أول من يقطع مسافة الصراط (قوله فيدون منهن) أي فمقبل ويباشر من غير جاع كما في الرواية الأخرى (قوله فاحتبس) أي أقام زادا أو أسامة عندها (قوله فسألت عن ذلك) ووقع في حديث ابن عباس بيان ذلك ولفظه فأنكرت عائشة احتباسه عند حفصة فقالت لجويرية حبسها عندها يقال لها خضراء إذا دخل على حفصة فادخل عليها فانظري ما يصنع (قوله أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل) لم أقف على اسم هذه المرأة ووقع في حديث ابن عباس أنها أهدت لحفصة عكة فيها عسل من الطائف (قوله فقلت لسودة بنت زمعة انه سيدنومك) في رواية أبي أسامة فذكرت ذلك لسودة وقلت لها انه إذا دخل عليك سيدنومك وفي رواية جاد بن سلمة إذا دخل على احدا كن فلتأخذ بنفها فإذا قال ما شأنك فقل ربح المغافير وقد تقدم شرح المغافير قبل (قوله سقتني حفصة شربة عسل) في رواية جاد بن سلمة انما هي عسلة سقتنيها حفصة (قوله جرست) بفتح الجيم والراء بعدها مهملة أي رعت فخل هذا العسل الذي شربته الشجر المعروف بالعرفط وأصل الجرس الصوت الخفي ومنه في حديث صفة الجنة يسمع جرس الطير ولا يقال جرس بمعنى رعى إلا للخل وقال الخليل جرست الخل العسل تجرسه جرسا إذا حلسته وفي رواية جاد بن سلمة جرست فخلها العرفط إذا والضمير للعسلة على ما وقع في روايته (قوله العرفط) بضم المهملة والفاء بينهما راء ساكنة وآخره طاء مهملة هو الشجر الذي صمغه المغافير قال ابن قتيبة هو نبات مر له ورقة عريضة تنفوش بالأرض وله شوكة وغمرة بيضاء كالقطن مثل زرا القميص وهو خبيث الرائحة (قلت) وقد تقدم في حكاية عياض عن المهلب ما يتعلق برائحة العرفط والبحث معه فيه قبل (قوله وقولي أنت يا صافية) أي بنت حي أم المؤمنين وفي رواية أبي أسامة وقوليه أنت يا صافية أي قولي الكلام الذي علمته لسودة زاد أبو أسامة في روايته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتد عليه أن يوجد منه ريح أي الغير الطيب وفي رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس وكان أشد شي عليه أن يوجد منه ريح سي وفي رواية جاد بن سلمة وكان يكره أن يوجد منه ريح كرهة لانه يأتيه الملك وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس وكان يعجبه أن يوجد منه ريح الطيب (قوله قالت تقول سودة فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادئه بالذي أمرني به فراقمتك) أي خوفا وفي رواية أبي أسامة فلما دخل على سودة قالت تقول سودة والله لقد كدت أن أبادر بالذي قلت لي وضبط أبادئه في أكثر الروايات بالموحدة من المبادأة وهي بالهمزة وفي بعضها بالنون بغير همزة من المناداة وأما أبادره في رواية أبي أسامة فمن المبادرة ووقع فيها عند الكشي يهني والاصيلي وأبي الوقت كالاول بالهمز يدل الراء وفي رواية ابن عساكر بالنون (قوله فلما دار إلى قلت نحو ذلك فلما دار إلى صافية قالت له مثل ذلك) كذا في هذه الرواية بلفظ نحو عند اسناد القول لعائشة ولفظ مثل عند اسناده لصافية ولعل السرفية أن عائشة لما كانت المبكرة لذلك عبرت عنه بأي لفظ حسن بيالها حينئذ فلماذا قالت نحو ولم تقل مثل وأما صافية فانما مودة بقول شي فليس لها فيه تصرف أدل وتصرفت فيه خشيت من غضب الآمرة لها فلماذا عبرت عنه بلفظ مثل هذا الذي ظهر في الفرق ألا ثم راجعت سياق أبي أسامة فوجدته عبر بالمثل في الموضوعين فغلب على

الظن أن تغير ذلك من تصرف الرواة والله أعلم (قوله فلما دار إلى حفصة) أي في اليوم الثاني (قوله لا حاجة لي فيه) كأنه اجتنبه لما وقع عنده من نوارد النسوة الثلاث على أنه نشأت من شربه له ريح منكثرة فتركه حسا لله ادة (قوله تقول سودة) راد ابن أبي أسامة في روايته صحاح الله (قوله والله لقد حرمناه) بتخفيف الراء أي منعناه (قوله قالت لها اسكتي) كأنها خشيت أن يفش ذلك فيظهر ما دبرته من كيدها لحفصة وفي الحديث من الفوائد ما جبل عليه النساء من الغيرة وإن الغير اعتذر فيما يقع منها من الاحتيال فيما يدفع عنها ترفع ضربتها عليها بأي وجه كان وترجم عليه المصنف في كتاب ترك الحيل ما يكره من احتيال المرأة من الزوج والضرائر وفيه الاخذ بالحزم في الأمور وترك ما يشبه الأمر فيه من المباح خشية من الوقوع في المحذور وفيه ما يشهد بعلوم رتبة عائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى كانت ضربتها تهاجها وتطيعها في كل شيء تأمرها به حتى في مثل هذا الأمر مع الزوج الذي هو أرفع الناس قدرا وفيه إشارة إلى ورع سودة لما ظهر منها من التندم على ما فعلت لأنها وافقت أولا على دفع ترفع حفصة عليهن بزيادة الجلوس عندها بسبب العسل ورأت أن التوصل إلى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب العسل الذي هو سبب الإقامة لكن أنكرت بعد ذلك أنه يترتب عليه منع النبي صلى الله عليه وسلم من أمر كان يشتهيه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة الأمر لها بذلك في صدر الحديث فأخذت سودة تتعجب مما وقع منهن في ذلك ولم تجسر على التصريح بالانكار ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها اسكتي بل أطاعتها وسكتت لما تقدم من اعتذارها في أنها كانت تهاجها وإنما كانت تهاجها لما تعلم من مزيد حب النبي صلى الله عليه وسلم لها أكثر منهن فخشيت إذا خالفتها أن تغضبها وإذا أغضبته لا تأمن أن تغير عليها خاطر النبي صلى الله عليه وسلم ولا تحتمل ذلك فهذا معنى خوفها منها وفيه أن عماد القسم الليل وأن النهار يجوز الاجتماع فيه بالجميع لكن بشرط أن لا تقع الجماعة الأمع التي هو في وقتها كما تقدم تقريره وفيه استعمال الكليات فيما يستحيان من ذكره لقوله في الحديث فيدنون منهن والمراد فيقبل ونحو ذلك ويحقق ذلك قول عائشة لسودة إذا دخل عليك فانه سيدن منك فقولي له اني أجذ كذا وهذا انما يتحقق بقرب القوم من الأنف ولا سيما إذا لم تكن الرائحة طالحة بل المقام يقتضي أن الرائحة لم تكن طالحة لأنها لو كانت طالحة لكانت بحيث يدركها النبي صلى الله عليه وسلم ولا نكر عليها عدم وجودها منه فلما أقر على ذلك دل على ما قرناه أنها لو قدر وجودها لكانت خفية وإذا كانت خفية لم تدرك بمجرد الجالس والمحادثة من غير قرب القوم من الأنف والله أعلم (قوله ما) لاطلاق قبل نكاح وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فمالكنم عليهن من عدة تعتدونها فتمسوهن وسرحوهن سرا حيا سقط من رواية أبي ذر لاطلاق قبل نكاح وثبت عنده باب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات فساق من الآية إلى قوله من عدة وحذف الباقي وقال الآية واقتصر التمسح على قوله باب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية قال ابن التين احتجاج البخاري بهذه الآية على عدم الوقوع لادلالة فيه وقال ابن المنير ليس فيها دليل لأنها أخبار عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح ولا حصر هناك وليس في السياق ما يقتضيه (قلت) المحجج بالآية لذلك قبل البخاري

فلما دار إلى حفصة قالت  
يا رسول الله ألا أسقيك منه  
قال لا حاجة لي فيه قالت  
تقول سودة والله لقد  
حرمناه قلت لها اسكتي  
\* (باب لا طلاق قبل  
نكاح وقول الله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا إذا  
نكحتم المؤمنات ثم  
طلقتموهن من قبل أن  
تمسوهن فمالكنم عليهن  
من عدة تعتدونها فتمسوهن  
وسرحوهن سرا حيا) \*

ترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما ساذكره (قوله وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح) هذا التعليق طرف من أثر أخرجه أحد فيمارواه عنه حوب من مسائله من طريق قتادة عن عكرمة عنه وقال مسنده جيد وأخرج الحاكم من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال ما قالها ابن مسعود وأن يكن قالها فزلة من عالم في الرجل يقول إذا تزوجت فلانة فهي طالق قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن ولم يقل إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وروى ابن خزيمة والبيهقي من طريقه من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة سئل ابن عباس عن الرجل يقول إذا تزوجت فلانة فهي طالق قال ليس بشيء إنما الطلاق لما ملك قالوا فإن مسعود كان إذا وقت وقتافهوكما قال قال يرحم الله أبا عبد الرحمن لو كان كما قال لقال الله إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال سأله مروان عن نسيب له وقت امرأة أن تزوجها فهي طالق فقال ابن عباس لا طلاق حتى تنكح ولا عتق حتى تمك وأخرج ابن أبي حاتم من طريق آدم مولى خالد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فبين قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ليس بشيء من أجل أن الله يقول يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بنحوه وروىناه مر فوعا في فوائد أبي اسحق بن أبي ثابت بسنده إلى أبي أمية أيوب بن سليمان قال حججت سنة ثلاث عشرة ومائة فدخلت على عطاء فسئل عن رجل عرضت عليه امرأة ليتزوجها فقال هي يوم أتزوجها طالق البتة قال لا طلاق فيما لا يملك عقدته يأتري ذلك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي أسناده من لا يعرف (قوله وروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشريح وسعيد بن جبيرة والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبيرة ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمر بن هرم والشعبي أنها لا تطلق) قلت اقتصر البخاري في هذا الباب على الآثار التي ساقها فيه ولم يذكر فيه خبر امر فوعا صريحاً من أنه إلى ما ساقه في ضمنها من ذلك فأما الآثار عن علي في ذلك فرواه عبد الرزاق من طريق الحسن البصري قال سألت رجلاً عن رجل طلق قال قلت ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال علي ليس بشيء ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من علي وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن الحسن عن علي ومن طريق الترمذي بسيرة عن علي وقد روى مر فوعا أيضاً أخرجه البيهقي وأبو داود من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أنه سمع خاله عبد الله بن أبي أجد بن جحش يقول قال علي بن أبي طالب حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا ينكح بعد احتلام الحديث لفظ البيهقي ورواية أبي داود مختصرة وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي مطولاً وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي مسنده ضعف وأما سعيد بن المسيب فرواه عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني عبد الكريم الجزري أنه سأل سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل ما لم ينكح فكلمهم قال لا طلاق قبل أن ينكح أن سماها وان لم يسمها واسناده صحيح وروى سعيد بن منصور من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح

وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح ويروي في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشريح وسعيد بن جبيرة والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبيرة ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمر بن هرم والشعبي أنها لا تطلق

أيضا ويأتي له طريق أخرى مع مجاهد وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال  
 جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال ما تقول في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال له  
 سعيد كم أصدقته قال له الرجل لم يتزوجها بعد فكيف يصدقها فقال له سعيد فكيف يطلق من  
 لم يتزوج وأما عروة ابن الزبير فقال سعيد بن منصور حدثنا جاد بن زيد عن هشام بن عروة أن أباه  
 كان يقول كل طلاق أو عتق قبل الملك فهو باطل وهذا سند صحيح وأما أبو بكر بن عبد الرحمن  
 وعبيد الله بن عبد الله بن جعفر في أثر واحد مجموعا عن سعيد بن المسيب والثلاثة المذكورين بعده  
 وزيادة أبي سلمة بن عبد الرحمن فرواه يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية يزيد بن  
 الهاد عن المنذر بن علي بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب ابنت عمه فتشاجر وأفي بعض الأمر  
 فقال الفتى هي طالق ان تكبتها حتى آكل الغضيض قال والغضيض طلع النخل الذكركم ثم ندما  
 على ما كان من الأمر فقال المنذر أنا آتاكم بالبيان من ذلك فأنطلق إلى سعيد بن المسيب فذكر  
 له فقال ابن المسيب ليس عليه شيء طلق ما لم يملك قال ثم أتني سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك  
 ثم سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك ثم سألت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام  
 فقال مثل ذلك ثم سألت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال مثل ذلك ثم سألت عمر بن  
 عبد العزيز فقال هل سألت أحدا قلت نعم فسماعهم قال ثم رجعت إلى القوم فأخبرتهم وقد روي  
 عن عروة مرفوعا فذكر الترمذي في العلل أنه سأل البخاري أي حديث في الباب أصح فقال  
 حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن  
 عائشة قلت ان البشر بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة مرسلا  
 قال فان جاد بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله (قلت) أخرجه ابن أبي شيبة عن جاد بن خالد  
 كذلك وخالفهم علي بن الحسين بن واقد فرواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور  
 ابن مخرمة مرفوعا أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه لكن هشام بن سعد أخرجه في  
 المتابعات ففيه ضعف وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في مناهجه وله طريق أخرى عن عروة عن  
 عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكار السعدي عن ابراهيم بن سعد عن الزهري  
 فذكره بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا سفيان على فجران فدركه وفي آخرة فكان  
 فيما عهد إلى أبي سفيان أو صاه بتقوى الله وقال لا يطلقن رجلا ما لم ينكح ولا يعتق ما لم يملك  
 ولا نذر في معصية الله ومعمر ليس بالحافظ وأخرجه الدارقطني أيضا من رواية الوليد بن سلمة  
 الأردني عن يونس عن الزهري والوليد واه ولما أورد الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب  
 قال ليس بصحيح وفي الباب عن علي ومعاذ وجابر وابن عباس وعائشة وقد ذكرت في أثناء  
 الكلام على تحريج أقوال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة وفات  
 الترمذي أنه ورد من حديث المسور بن مخرمة وعائشة كما تقدم ومن حديث عبد الله بن عمرو  
 من حديث أبي ثعلبة الحشني فحديث ابن عمر يأتي ذكره في أثر سعيد بن جبير وحديث أبي ثعلبة  
 أخرجه الدارقطني بسند شاذ فيه بقبية بن الوليد وقد عنعنه وأطن فيه رسالا أيضا وأما أبان  
 ابن عثمان فلم أقف إلى الآن على الإسناد إليه بذلك وأما علي بن الحسين فروي أنه في الغيلانيات  
 من طريق شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة سمعت علي بن الحسين بن علي يقول لا طلاق إلا بعد

نكاح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة وروينا في فوائد عبد الله بن أيوب  
المخزومي من طريق أبي اسحق السبيعي عن علي بن الحسين مثله وكلا السندين صحيح وله طريق  
أخرى عنه يأتي مع سعيد بن جبير ورواه سعيد بن منصور عن حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي  
ثابت قال جاء رجل إلى علي بن الحسين فقال أتى قلت يوم أتزوج فلانة فهي طلاق فقرا هذه  
الآية يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال علي بن  
الحسين لا أرى الطلاق إلا بعد نكاح وأما شرح فرواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من  
طريق سعيد بن جبير عنه قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح ولفظ ابن أبي شيبة في رجل قال يوم  
أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثا وأما سعيد بن جبير فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر  
عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير في الرجل يقول يوم أتزوج فلانة فهي طلاق قال  
ليس بشيء إنما الطلاق بعد النكاح وسنده صحيح وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد وقال سعيد بن  
منصور حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي المغيرة سألت سعيد بن جبير وعلي بن حسين عن الطلاق  
قبل النكاح فلم يراه شيئا وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطني من طريق أبي هاشم الرماني  
عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة  
فهي طالق فقال طلق ما لا يملك وفي سنده أبو خالد الواسطي وهو واه ولحديث ابن عمر طريق  
أخرى أخرجهما ابن عدي من رواية عاصم بن هلال عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق  
إلا بعد نكاح قال ابن عدي قال ابن صاعد لما حدث به لأعمام له علة (قلت) استكروه على ابن  
صاعد ولا ذنب له فيه وإنما علمته ضعف حفظ عاصم وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق  
وسالم وهو ابن عبد الله بن عمر فرواه أبو عبيد في كتاب النكاح له عن هشيم بن زيد بن هرون كلاهما  
عن يحيى بن سعيد قال كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز لا يرون الطلاق  
قبل النكاح وهذا اسناد صحيح أيضا وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم وقوعه  
في المعينة وقال ابن أبي شيبة حدثنا حفص هو ابن غياث عن حنظلة قال سئل القاسم وسالم عن  
رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق قالوا هي طالق قال وعن أبي أسامة عن عمر بن حفصة أنه سأل سالم  
والقاسم وأبا بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن  
رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق البتة فقال كلهم لا يترجها وهو محمول على الكراهة  
دون التحريم لما أخرجه اسمعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن  
سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك وأما طاوس  
فأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال كتب الوليد بن يزيد إلى أمراء الانصار أن يكتبوا إليه  
بالطلاق قبل النكاح وكان قد ابتلى بذلك فكتب إلى عامله باليمن فدعا ابن طاوس واسمعيل بن  
شروس وسماك بن الفضل فأخبرهم ابن طاوس عن أبيه واسمعيل بن شروس عن عطاء وسماك  
ابن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا لا طلاق قبل النكاح قال سماك من عنده إنما النكاح  
عقدة تعقد والطلاق يحلها فكيف يحل عقدة قبل أن تعقد وأخرجه سعيد بن منصور من  
طريق خصيف وابن أبي شيبة من طريق الليث بن أبي سليم كلاهما عن عطاء وطاوس جميعا  
وقد روى مرفوعا قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنكدر عن سمع طاوسا يحدث عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا طلاق لمن لم ينسكح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري وهذا مرسل وفيه راو لم يسم وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني وابن عدى بسندين ضعيفين عن طاوس وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين طاوس ومعاذ وقد اختلف فيه على عمرو بن شعيب فرواه عامر الاحول وطراوراق وعبد الرحمن بن الحارث وحسين المعلم كلهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والاربعة ثقات وأحاديثهم في السنن ومن ثم صححه من يقوى حديث عمرو بن شعيب وهو قوى لكن فيه علة الاختلاف وقد اختلف عليه فيه اختلافا آخر فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال كان أبي عرض على امرأة من وجهيها فأبى أن أتزوجها وقلت هي طالق البتة يوم أتزوجها ثم ندمت فقدمت المدينة فسألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح وهذا يشعر بأن من قال فيه عن أبيه عن جده سلك الجادة والا فلو كان عذره عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه الى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل وقد تقدم أن الترمذي حكى عن البخاري أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أصح شيء في الباب وكذلك نقل ما هنا عن الامام أحمد قاله أعلم وأما الحسن فقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة قال لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك وعن هشام عن الحسن مثله وأخرج ابن منصور عن هشيم عن منصور ويونس عن الحسن أنه كان يقول لا طلاق إلا بعد الملك وقال ابن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة سألت منصوراً عن قال يوم أتزوجها فهي طالق فقال كان الحسن لا يراه طلاقاً وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن نجيع قال سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت رجل قالوا له تزوج فلانة قال هي يوم أتزوجها طالق كذا وكذا قال انما الطلاق بعد النكاح وأما عطاء فتقدم مع طاوس ويأتي له طريق مع مجاهد وجاء من طريقه مرفوعاً أخرجه الطبراني في الاوسط عن موسى بن هرون حدثنا محمد بن المنهال حدثنا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق إلا بعد النكاح ولا عتق إلا بعد ملك قال الطبراني لم يروه عن ابن أبي ذئب إلا أبو بكر الحنفي ووکیع ولا رواه عن أبي بكر الحنفي إلا محمد بن المنهال اهـ وأخرجه أبو يعلى عن محمد بن المنهال أيضاً وصرح فيه بحديث عطاء من ابن أبي ذئب ولد ذلك قال أيوب بن سويد عن ابن أبي ذئب حدثنا عطاء لكن أيوب بن سويد ضعيف وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق محمد بن سنان القزاز عن أبي بكر الحنفي وصرح فيه بحديث عطاء لابن أبي ذئب وتحديث جابر لعطاء وفي كل من ذلك نظروا والمحموظ فيه العنعنة فقد أخرجه الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن سمع عطاء وكذلك روينا في الغيلانيات من طريق حسين بن محمد المروزي عن ابن أبي ذئب وكذلك أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن أبي ذئب ورواية وكيع التي أشار إليها الطبراني أخرجه ابن أبي شيبة عنه عن ابن أبي ذئب عن عطاء وعن محمد بن المسكدر عن جابر قال لا طلاق قبل نكاح ولرواية محمد بن المنكدر عن جابر طريق أخرى أخرجه البيهقي من طريق صدقة بن



عبد الله قال بشت محمد بن المنكدر وأنا مغضب فقلت أنت أحلت للوليد بن يزيد أم سلمة قاما  
أما ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول لا طلاق لمن لا ينكح ولا عتق لمن لا يملك وأما عاصم بن سعد فهو الجبلي الكوفي من كبار  
التابعين وجرم الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن أبي وقاص وفيه نظر وأما جابر بن زيد وهو  
أبو الشعثاء البصري فأخرجه سعيد بن منصور عن طريقه وفي سنده رجل لم يسم وأما نافع بن  
جبير أي ابن مطعم ومحمد بن كعب أي القرظي فأخرجه ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون عن  
أسامة بن زيد عنهما قال لا طلاق إلا بعد نكاح وأما سليمان بن يسار فأخرجه سعيد بن منصور عن  
عتاب بن بشير عن خصيف عن سليمان بن يسار أنه حلف في امرأة أن تزوجها فهي طالق فتزوجها  
فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز وهو أمير على المدينة فأرسل إليه بلغني أنك حلفت في كذا قال نعم  
قال أفلا تخلي سبيلها قال لا فتركه عمر ولم يفرق بينهما وأما مجاهد فرواه ابن أبي شيبة عن طريق  
الحسن بن الرماح سألت سعيد بن المسيب ومجاهد أو عطاء عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي  
طالق فكلهم قال ليس بشيء زاد سعيد يكون سبيل قبل مطر وقد روى عن مجاهد خلافه  
أخرجه أبو عبيد عن طريق خصيف أن أمير مكة قال لا امرأة كل امرأة أتزوجها فهي طالق  
قال خصيف فذكرت ذلك لمجاهد وقلت له إن سعيد بن جبير قال ليس بشيء طالق ما لم يملك  
قال فكره ذلك لمجاهد وعابه وأما القاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن مسعود فرواه ابن أبي  
شعبة عن وكيع عن معروف بن واصل قالت سألت القاسم بن عبد الرحمن فقال لا طلاق إلا بعد  
نكاح وأما عمرو بن هرم وهو الأزدي من أتباع التابعين فلم أقف على مقالته موصولة إلا أن في كلام  
بعض السراخ أن أبا عبيد أخرجه من طريقه وأما الشعبي فرواه وكيع في مصنفه عن اسمعيل  
ابن أبي خالد عن الشعبي قال إن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشيء وإذا وقت لزمه  
وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة واسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي  
قال إذا عم فليس بشيء وعن رأي وقوعه في المعينة دون التعميم غير من تقدم إبراهيم النخعي  
أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال إذا وقت وقع وبأسناده إذا قال  
كل فليس بشيء ومن طريق حماد بن أبي سليمان مثل قول إبراهيم وأخرجه من طريق الأسود  
ابن يزيد عن ابن مسعود والى ذلك أشار ابن عباس كما تقدم فابن مسعود أقدم من أفتى بالوقوع  
ونبعه من أخذ بذهبه كالنخعي ثم حماد وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن القاسم أنه قال هي طالق  
واحتمى بأن عمر سئل عن قال يوم أتزوج فهي على كظهر أمي قال لا يتزوجها حتى يكفر فلا يصح  
عنه فإنه من رواية عبد الله بن عمر العمرى عن القاسم والعمرى ضعيف والقاسم لم يدرك عمر  
وكان البخاري تبع أحمد في تكثير النقل عن التابعين فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في  
العلل أن سفيان بن وكيع حدثه قال أحفظ عن أحمد منذ أربعين سنة أنه سئل عن الطلاق قبل  
النكاح فقال يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن  
المسيب وبنيف وعشرين من التابعين أنهم لم يروا به بأسا قال عبد الله فسألت أبي عن ذلك فقال أنا  
قلته (قلت) وقد تجاوز البخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقا مع أن  
عصمهم بفصل وبعضهم بخلف عليه ولعل ذلك هو النكته في تصديره النقل عنهم بصيغة التريض

وهذه المسئلة من الخلافات الشهيرة والعلماء فيها مذهب الوقوع مطلقا وعدم الوقوع مطلقا  
والتفصيل بين ما إذا عين أو عهم ومنهم من توقف فقال بعدم الوقوع الجمهور كما تقدم وهو قول  
الشافعي وابن مهدي وأحمد واسحق وداود وأتباعهم وجهوا أصحاب الحديث وقال بالوقوع  
مطلقا أبو حنيفة وأصحابه وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والاوزاعي وابن أبي ليلى ومن  
قبلهم من تقدم ذكره وهو ابن مسعود وأتباعه ومالك في المشهور عنه وعن غيره عدم الوقوع مطلقا  
ولو عين وعن ابن القاسم مثله وعن أنه توقف وكذا عن الثوري وأبي عبيد وقال جمهور المالكية  
بالتفصيل فان سمي امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكانا أو زمانا يمكن أن يعيش اليه لزمه الطلاق  
والعتق وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصل بين أن يشترط ذلك في عقد نكاح امرأته أولا فان  
شرطه لم يصح تزويج من عينها أو الأصح آخرجه ابن أبي شيبة وتأول الزهري ومن تبعه قوله  
لا طلاق قبل نكاح أنه محمول على من لم يتزوج أصلا فإذا قيل له مثلا تزوج فلانة فقال هي طالق  
البتة لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث وأما إذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فان  
الطلاق انما يقع حين تزويجها وما ادعاه من التأويل تردده الا نثار الصريحة عن سعيد بن  
المسيب وغيره من مشايخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق عن قال ان تزوجت  
فهي طالق سواء خصص أم عهم أنه لا يقع ولشبهة الاختلاف كره أحمد مطلقا وقال ان تزوج  
لا أمره أن يفارق وكذا قال اسحق في المعينة قال البيهقي بعد أن أخرج كثيرا من الاخبار ثم من  
الا نثار الواردة في عدم الوقوع هذه الا نثار تدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهم موافقون  
الاخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والمالك لا يعمل بعد وقوعهما وان تأويل  
المخالف في حمله عدم الوقوع على ما اذا وقع قبل الملك والوقوع فيما اذا وقع بعده ليس بشيء لان  
كل أحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو الملك فلا يبقى في الاخبار فائدة بخلاف  
ما اذا جلتاه على ظاهره فان فيه فائدة وهو الاعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجود العقد فهذا  
يرجح مذهبنا اليه من جل الاخبار على ظاهرها والله أعلم وأشار البيهقي بذلك الى ما تقدم عن  
الزهري والى ما ذكره مالك في الموطأ أن قوما بالمدينة كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق  
امرأة قبل أن ينكحها ثم حنث لزم اذا نكحها **حكاها** ابن بطال قال وتأولوا حديث  
لا طلاق قبل نكاح على من يقول امرأة فلان طالق وعورض من ألزم بذلك بالاتفاق على  
أن من قال لامرأة اذا قدم فلان فأذني لوليك أن يزوجنيك فقالت اذا قدم فلان فقد أذنت  
لولي في ذلك أن فلانا اذا قدم لم ينكح فلان حتى تنشيء عقد جديد وعلى أن من باع  
سلعة لا يملكها ثم دخلت في ملكه لم يلزم ذلك البيع ولو قال لامرأته ان طلقك فقد راجعت  
فطلقها لا تنكح كون مرتبة فكذلك الطلاق ومما احتج به من أوقع الطلاق قوله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود قال والتعليق عقد التزويج بقرينه وعلقه بشرطه  
فان وجد الشرط نفذ واحتج آخر بقوله تعالى يوفون بالنذر وآخر بعروية الوصية وكل ذلك  
لا حاجة فيه لان الطلاق ليس من العقود والنذر يتقرب به الى الله بخلاف الطلاق فانه أبغض  
الحلال الى الله ومن ثم فرق أحمد بين تعليق العتق وتعليق اطلاق فأوقعه في العتق دون الطلاق  
ويؤيده أن من قال لله علي عتق لزمه ولو قال لله علي طلاق كان لغوا والوصية انما تنفذ بعد

الموت ولو علق الحى الطلاق بما بعد الموت لم ينقض واحتج بعضهم بعمدة تعليق الطلاق وأن من قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت طلقت والجواب أن الطلاق حق ملك الزوج فله أن ينجزه ويؤجله وأن يعلقه بشرط وأن يجعله بيد غيره كما يتصرف المالك في ملكه فاذا لم يكن زوجا فأي شيء ملك حتى يتصرف وقال ابن العربي من المالكية الاصل في الطلاق أن يكون في المسكوحة المقيدة بقيد النكاح وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ لكن الورع يقتضي التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك وان كان الاصل يجوز به والغناء التعليق قال ونظر مالك ومن قال بقوله في مسئلة الفرق بين المعينة وغيرها أنه اذا عم سد على نفسه باب النكاح الذي ندب الله اليه فعارض عنده المشروع فسقط قال وهذا على أصل مختلف فيه وهو تخصيص الأدلة بالمصالح والا فلو كان هذا لازما في الخصوص للزم في العموم والله أعلم ﴿قوله يا — اذا قال لامرأته وهو مكره هذه أختي فلا شيء عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم لسارة هذه أختي وذلك في ذات الله﴾ قال ابن بطلان أراد بذلك رد من كره أن يقول لامرأته يا أختي وقد روى عبد الرزاق من طريق أبي تيمية الهجيمي عن النبي صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يقول لامرأته يا أختية فزجره قال ابن بطلان ومن ثم قال جماعة من العلماء يصير بذلك مظاهرا اذا قصد ذلك فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم الى اجتناب اللفظ المشكل قال وليس بين هذا الحديث وبين قصة ابراهيم معارضة لان ابراهيم انما أراد بها أنها أخته في الدين فن قال ذلك ونوى اخوة الدين لم يضره (قلت) حديث أبي تيمية مرسل وقد أخرجه أبو داود ومن طرق مرسله وفي بعضها عن أبي تيمية عن رجل من قومه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا متصل وذكر أبو داود وقوله حديث أبي هريرة في قصة ابراهيم وسارة فكانت واقف البخاري وقد قيد البخاري بكون قائل ذلك اذا كان مكرها لم يضره وتعقبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة ابراهيم اكرامه وهو كذلك لكن لا تعقب على البخاري لانه أراد بذلك قصة ابراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الاكرام لا يضره قياسا على ما وقع في قصة ابراهيم لانه انما قال ذلك خوفا من الملك أن يغلبه على سارة وكان من شأنهم أن لا يقربوا الخلقة الا بخطبة ورضا بخلاف المتزوجة فكانوا يغتصبونها من زوجها اذا أحبوا ذلك كما تقدم تقريره في الكلام على الحديث في المناقب فلخوف ابراهيم على سارة قال انها أخته وتناول اخوة الدين والله أعلم ﴿تنبيه﴾ به أو رد السني في هذا الباب جيع ما في الترجمة التي بعده وعكس ذلك أبو نعيم في المستخرج والله أعلم ﴿قوله يا — الطلاق في الاغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره لقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى عليه﴾

﴿باب﴾ اذا قال لامرأته وهو مكره هذه أختي فلا شيء عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم لسارة هذه أختي وذلك في ذات الله عز وجل ﴿باب﴾ الطلاق في الاغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره لقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى

فانه أخرج حديث عائشة لا طلاق ولا اعتاق في غلاق قال أبو داود والغلاق أطنه الغضب  
وترجم على الحديث الطلاق على غيط ووقع عنده بغير ألف في أوله وحكى البيهقي أنه روى  
على الوجهين ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الاغلاق بالالف وترجم عليه طلاق المكره  
فان كانت الرواية بغير ألف هي الراجحة فهو غير الاغلاق قال المطرزي قولهم أيالك والعلق أي  
الضجر والغضب ورد بالفارسي في مجمع الغرائب على من قال الاغلاق الغضب وغلطه في ذلك وقال  
ان طلاق الناس غالباً انما هو في حال الغضب وقال ابن المرباط الاغلاق حرج النفس وليس  
كل من وقع له فارق عقله ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه  
كنت غضباناً اه وأراد بذلك الرد على من ذهب الى أن الطلاق في الغضب لا يقع وهو مروي  
عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد من متقدميهم الا ما أشار اليه أبو داود وأما قوله في  
المطالع الاغلاق الاكراه وهو من أغلقت الباب وقيل الغضب واليه ذهب أهل العراق فليس  
بمعروف عن الحنفية وعرف بعله الاختلاف المطلق اطلاق أهل العراق على الحنفية واذا أطلقه  
الفقيه الشافعي فراد به مقابل المرازمة منهم ثم قال وقيل معناه النهي عن ايقاع الطلاق البدعي  
مطلقاً والمراد النفي عن فعله لا النفي لحكمه كانه يقول بل يطلق للسنة كما أمره الله وقول  
البخاري واكرهه هو في النسخ بضم الكاف وسكون الراء وفي عطفه على الاغلاق نظراً لان كان  
يذهب الى أن الاغلاق الغضب ويحتمل أن يكون قبل الكاف ميم لانه عطف عليه السكران  
فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الاغلاق وحكم المكره والسكران والمجنون الخ وقد  
اختلف السلف في طلاق المكره فروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابراهيم النخعي أنه يقع قال لانه  
شيء اقتدى به نفسه وبه قال أهل الرأي وعن ابراهيم النخعي تفصيل آخر ان وري المكره لم  
يقع والواقع وقال الشعبي ان أكرهه للصوم وقع وان أكرهه السلطان فلا أخرجه ابن أبي  
شيبه ووجه بأن الصوم من شأنهم أن يقتلوا من يخالفهم غالباً بحلاف السلطان وذهب  
الجمهور الى عدم اعتبار ما يقع فيه واحتج عطاء بآية النحل الامن أكرهه وقلبه مطمئن بالايمان  
قال عطاء الشرك أعظم من الطلاق أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح وقرره الشافعي بأن  
الله لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأسقط عنه أحكام الكفر فكذلك يسقط عن  
المكره ما دون الكفر لان الاعظم اذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الاولى والى هذه النكتة أشار  
البخاري بعطف الشرك على الطلاق في الترجمة وأما قوله والسكران فسيأتي ذكر حكمه في  
الكلام على أثر عثمان في هذا الباب وقد يأتي السكران في كلامه رفع له بما يأتي به وهو صاحب  
لقوله تعالى حتى تعلموا ما تقولون فان فيها دلالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكراناً وما  
المجنون فسيأتي في أثر على مع عمر وقوله وأمرهما فنعناه هل حكمهما واحد أو يختلف وقوله  
والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره أي اذا وقع من المكلف ما يقتضي الشرك غلطاً أو  
نسياناً هل يحكم عليه به واذا كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك وقوله وغيره أي وغير  
الشرك مما هو دونه وذكر شيخنا ابن الملقن أنه في بعض النسخ والشك بدل الشرك قال وهو  
الصواب وتبعه الزركشي لكن قال وهو أليق وكأن مناسبة لفظ الشرك خفيت عليه مما لم أره  
في شيء من النسخ التي وقعت عليها بلفظ الشرك فان ثبتت فتكون معطوفة على النسيان لا على

وتلا الشعبي لا تؤاخذنا ان  
نسبنا وأخطأنا وما لا يجوز  
من اقرار الموسوس وقال  
النبي صلى الله عليه وسلم للذي  
أقر على نفسه أبك جنون  
وقال على بقر حزة خواصر  
شارف فطلق النبي لله صلى  
الله عليه وسلم يلوم حزة  
فاذا حزة قد عمل محرمة عيابه  
ثم قال حزة وهل أنتم إلا عبيد  
لأبي فعرى النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قد عمل فخرج  
وخرجنا معه وقال عثمان  
ليس لجنون ولا لسكران  
طلاق

الطلاق ثم رأيت سلف شيخنا وهو قول ابن بطلان وقع في كثير من النسخ والنسيان في الطلاق  
والشرك وهو خطأ والصواب والشك مكان الشرك اه ففهم شيخنا من قوله في كثير من النسخ أن  
في بعضها بلفظ الشك فحزم بذلك واختلف السلف في طلاق الناسي فكان الحسن يراه كالعهد الا ان  
اشتراط فقال الا ان أنسى أخرجه ابن أبي شيبة وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن عطاء أنه كان لا يراه  
شياً ويحتاج بالحديث المرفوع الآتي كما سأقرر به وهو قول الجمهور وكذلك اختلف في طلاق  
المخطئ فذهب الجمهور الى أنه لا يقع وعن الحنفية من أراد أن يقول لامرأته شيئاً فسبقه لسانه  
فقال أنت طالق يلزمه الطلاق وأشار البخاري بقوله العلط والنسيان الى الحديث الوارد عن ابن  
عباس مرفوعاً ان الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فانه سوى بين  
الثلاثة في التجاوز فنحل التجاوز على رفع الائم خاصة دون الوقوع في الاكراه لزم أن يقول مثل  
ذلك في النسيان والحديث قد أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان واختلف أيضاً في طلاق  
المشرك فجاء عن الحسن وقائدة وربيعة أنه لا يقع ونسب الى مالك وداود وذهب الجمهور الى أنه  
يقع كما يصح نكاحه وعقته وغير ذلك من أحكامه (قوله وتلا الشعبي لا تؤاخذنا ان نسبنا أو  
أخطأنا) رويناه موصولاً في فوائد هناد بن السري الصغير من رواية سليم مولى الشعبي عنه  
بعناه (قوله وما لا يجوز من اقرار الموسوس) بمهملتين والاولى مفتوحة والثانية مكسورة  
(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي أقر على نفسه أبك جنون) هو طرف من حديث  
ذكره المصنف في هذا الباب بلفظ هل بك جنون وأورده في الحدود وبأق شرحه هناك مستوفى  
ان شاء الله تعالى ووقع في بعض طرقه ذكر السكر (قوله وقال على بقر حزة خواصر شارف)  
الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشارفين وقد تقدم شرحه مستوفى في غزوة بدر  
من كتاب المغازي و بقر بفتح الموحدة وتخفيف القاف أى شق والخواصر بمجبة ثم مهملة جمع  
خاصرة وقوله في آخره انه عمل بفتح المثناة وكسر الميم بعدها لام أى سكران وهو من أقوى أدلة  
من لم يؤاخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعتراض المهلب بأن النحر حينئذ  
كانت مباحة قال فبذلك سقط عنه حكم ما نطق به في تلك الحال قال وبسبب هذه القصة كان  
تحريم النحر اه وفيما قاله نظراً ما أؤلفان الاحتجاج من هذه القصة انما هو بعدم مؤاخذة  
السكران بما صدر منه ولا يفترق الحال بين أن يكون الشرب مباحاً أولاً وأما ما ينافد عواها أن  
تحريم النحر كان بسبب قصة الشارفين ليس بصحيح فان قصة الشارفين كانت قبل أحد اتفاقا لان  
حزة استشهد بأحد وكان ذلك بين بدر وأحد عند ترويح على بغاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة  
اصطحبوا النحر يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم فكان تحريم النحر بعد أحد اه هذا الحديث الصحيح  
(قوله وقال عثمان ليس لجنون ولا لسكران طلاق) وصله ابن أبي شيبة عن شعبة ورويناه في  
الجزء الرابع من تاريخ أبي زرعة الدمشقي عن آدم بن أبي اياس كلاهما عن ابن أبي ذئب عن  
الزهري قال قال رجل لعمر بن عبد العزيز طلق امرأتى وأنا سكران فكان رأى عمر بن عبد  
العزيز مع رأيت أن يجلبده ويفرق بينه وبين امرأته حتى حدثه أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه  
أه قال ليس على الجنون ولا على السكران طلاق فقال عمر تأمر ونى وهذا يحدثني عن عثمان  
جلبده ورد إليه امرأته وذكر البخاري أثر عثمان ثم ابن عباس استظهار المادل عليه حديث على

في قصة حمزة وذهب الى عدم وقوع طلاق السكران أيضاً أبو الشعثاء وعطاء وطاوس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز ذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة وبه قال أربعة والمثلث واسحق والمزني واختاره الطحاوي واحتج بأنهم أجعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع قال والسكران معتوه بسكره وقال بوقوع طاقته من التابعين كسعيد بن المسيب والحسن وأبراهيم والزهرى والشعبي وبه قال الاوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وعن الشافعي قولان الصحيح منهما وقوعه والخلاف عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس وقال ابن المرباط اذا تيقنا ذهاب عقل السكران لم يلزمه طلاق والالزمه وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به الصلاة أن لا يعلم ما يقول وهذا التفصيل لا ياباه من يقول بعدم وقوع طلاقه وانما استدل من قال بوقوعه مطلقاً بأنه عاص بفعله لم يزل عنه الخطأ بذلك ولا الاثم لانه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها ما وجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه وأجاب الطحاوي بأنه لا تختلف أحكام فاقد العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره اذ لا فرق بين من يحجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كن كسر رجل نفسه فانه يسقط عنه فرض القيام وتعقب بأن القيام استقل الى بدل وهو القعود فاقترا وأجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن النائم يجب عليه قضاء الصلاة ولا يقع طلاقه فاقترا وقال ابن بطال الاصل في السكران العقل والسكر شيء طرأ على عقله فمما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمول على الاصل حتى ثبت ذهاب عقله (قوله وقال ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس بجائز) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور جميعاً عن هشيم عن عبد الله بن طلحة الخزاعي عن أبي يزيد المزني عن عكرمة عن ابن عباس قال ليس لسكران ولا مضطهد طلاق المضطهد بضاد معجمة ساكنة ثم طامه ملة مفتوحة ثم هاء ثم مهله هو المغلوب المقهور وقوله ليس بجائز أي بواقع اذ لا عقل للسكران المغلوب على عقله ولا اختيار للمستكره (قوله وقال عقبة بن عامر لا يجوز طلاق الموسوس) أي لا يقع لان الوسوسة حديث النفس ولا مؤاخذه بما يقع في النفس كما سيأتي (قوله وقال عطاء اذ بدأ بالطلاق فله شرطه) تقدم مشروطاً في باب الشروط في الطلاق وتقدم عن عطاء وسعيد بن المسيب والحسن وبينت من وصله عنهم ومن خالف في ذلك (قوله وقال نافع طلق رجل امرأته البتة ان خرجت فقال ابن عمران خرجت فقد ثبت منه وان لم يخرج فليس بشئ) أما قوله البتة فانه بالنصب على المصدر قال الكرماني هنا قال النخاعة قطع حمزة البتة بمعزل عن القياس اه وفي دعوى أنها تنال بالقطع نظر فان ألف البتة ألف وصل قطعاً والذي قاله أهل اللغة البتة التطع وهو نفسياً بما عرّاد فيها لأن المراد أنها تنال بالقطع وأما قوله بتت فبضم الواو وتشديد المثناة المفتوحة على البناء للمجهول ومناسبة ذكر هذا هنا وان كانت المسائل المتعلقة بالبتة تقدمت موافقة ابن عمر الجمهور في أن لا فرق في الشرط بين أن يتقدم أو لا يتقدم وهذا أظهر مناسبة أثر عطاء وكذا ما بعده هذا وقد أخرج سعيد ابن منصور من وجه صحيح عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبتة ثلاث ثلاث (قوله وقال الزهرى فيمن قال ان لم أفعل كذا وكذا فامرأتى طالق ثلاثاً لم يثبت له طلاق وعقد عليه قلبه حين حلف بتلك اليمين فان سمي أجلاً أراداه وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأما ما سمي أي يدين فيها

وقال ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس بجائز وقال عقبة بن عامر لا يجوز طلاق الموسوس وقال عطاء اذا بدأ بالطلاق فله شرطه وقال نافع طلق رجل امرأته البتة ان خرجت فقال ابن عمران خرجت فقد ثبت منه وان لم يخرج فليس بشئ وقال الزهرى فيمن قال ان لم أفعل كذا وكذا فامرأتى طالق ثلاثاً لم يثبت له طلاق وعقد عليه قلبه حين حلف بتلك اليمين فان سمي أجلاً أراداه وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأما ما سمي



وقال ابراهيم ان قال  
لا حاجة لي فيك نيته  
وطلاق كل قوم بلسانهم  
وقال قتادة اذا قال اذا  
جئت فانت طالق ثلاثا  
يغشاها عند كل طهر مرة  
فان استبان جملها فقد بانت  
منه وقال الحسن اذا قال  
الحق بأهلك نيته وقال ابن  
عباس الطلاق عن وطر  
والعتاق مأر يده بوجه الله  
وقال الزهري ان قال ما أنت  
بامرأتى نيته وان نوى طلاقا  
فهو ما نوى وقال علي ألم تعلم  
أن القلم رفع عن ثلاثة عن  
المجنون حتى يفيق وعن  
الصبي حتى يدرك وعن  
النائم حتى يستيقظ

بينه وبين الله تعالى أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري مختصرا ولفظه في الرجلين  
يخلفان بالطلاق والعتاق على أمر مختلفان فيه ولم يقسم على واحد منهما نيته على قوله قال  
يدينان ويحملان من ذلك ما تحملا وعن معمر عن سمع الحسن مثله (قوله وقال ابراهيم  
ان قال لا حاجة لي فيك نيته) أي ان قصد طلاقا طلقت والا فلا قال ابن أبي شبة حدثنا  
حفص هو ابن غياث عن اسمعيل عن ابراهيم في رجل قال لامرأته لا حاجة لي فيك قال نيته وعن  
وكيع عن شعبة سألت الحكم ومجادا قالان نوى طلاقا فواحدة وهو أحق بها (قوله وطلاق  
كل قوم بلسانهم) وصله ابن أبي شبة قال حدثنا ادريس قال حدثنا ابن أبي ادريس وجري  
فالاول عن مطرف والثاني عن المغيرة كلاهما عن ابراهيم قال طلاق العجبي بلسانه جائز  
ومن طريق سعيد بن جبيرة قال اذا طلق الرجل بالفارسية يلزمه (قوله وقال قتادة اذا قال اذا  
جئت فانت طالق ثلاثا يغشاها عند كل طهر مرة فان استبان جملها فقد بانت منه) وصله ابن  
أبي شبة عن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله لكن قال عند كل طهر مرة ثم  
يسلك حتى تطهر وذكر بقيته نحوه ومن طريق أشعث عن الحسن يغشاها اذا طهرت من  
الحيض ثم يسلك عنها الى مثل ذلك وقال ابن سيرين يغشاها حتى تحمّل وبهذا قال الجمهور  
واختلفت الرواية عن مالك في رواية ابن القاسم ان وطئها مرة بعد التعليق طلقت سواء  
استبان بها جملها أم لا وان وطئها في الطهر الذي قال لها ذلك بعد الوطء طلقت مكانها وتعقبه  
الطحاوي بالاتفاق على أن مثل ذلك اذا وقع في تعليق العتق لا يقع الا اذا وجد الشرط قال  
فكذلك الطلاق فليكن (قوله وقال الحسن اذا قال الحق بأهلك نيته) وصله عبد الرزاق بلفظ  
هو ما نوى وأخرجه ابن أبي شبة من وجه آخر عن الحسن في رجل قال لامرأته اخرجي استبرقي  
اذ هي لا حاجة لي فيك هي تطلقه ان نوى الطلاق (قوله وقال ابن عباس الطلاق عن وطر  
والعتاق مأر يده بوجه الله) أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته الا عند الحاجة كالنشوز  
بخلاف العتق فإنه مطلوب دائما والوطر فتحتين الحاجة قال أهل اللغة ولا يبنى منها فعل (قوله  
وقال الزهري ان قال ما أنت بامرأتى نيته وان نوى طلاقا فهو ما نوى) وصله ابن أبي شبة عن  
عبد الأعلى عن معمر عن الزهري في رجل قال لامرأته لست لي بامرأة قال هو ما نوى ومن  
طريق قتادة اذا واجهها به وأراد الطلاق فهي واحدة وعن ابراهيم ان كر ذلك مرارا ما أراه  
أراد الا الطلاق وعن قتادة ان أراد طلاقا طلقت وتوقف سعيد بن المسيب وقال الله هي  
كذبة وقال أبو يوسف ومحمد لا يقع بذلك طلاق (قوله وقال علي ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة عن  
المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ) وصله البغوي في الجعديات  
عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس أن عمر أتى بمجنونة قد زنت  
وهي حبلى فأراد أن يرجها فقال له علي أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة فذكره وتابعه ابن  
نخير ووكيع وغير واحد عن الأعمش ورواه جري بن حازم عن الأعمش فصرح فيه بالرفع  
أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن أبي ظبيان  
مر فوعا وموقوفا لكن لم يذكرفيهما ابن عباس جعله عن أبي ظبيان عن علي ورجح الموقوف  
على المرفوع وأخذ بقتضى هذا الحديث الجمهور لكن اختلفوا في إيقاع طلاق الصبي فعن

ابن المسيب والحسن يلزمه اذا عقل وميز وحده عند اجمدان يطبق الصيام ويحصى الصلاة وعند  
عطاء اذا بلغ اثني عشر سنة وعن مالك رواية اذا ناهز الاختلام (قوله وقال علي وكل طلاق  
جائز الاطلاق المعتوه) وصله البغوي في الجعديات عن علي بن الجعد عن شعبة عن الاعمش عن  
ابراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة أن علياً قال كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه وهكذا أخرجه  
سعيد بن منصور عن جماعة من أصحاب الاعمش عنه صرح في بعضها بسماع عابس بن ربيعة من  
علي وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مثله قول علي وزاد  
في آخره المغلوب على عقله وهو من رواية عطاء بن بخلان وهو ضعيف جداً والمراد بالمعتوه وهو  
بفتح الميم وسكون المهملة وضم المشاة وسكون الواو بعدها ما الناقص العقل فيدخل فيه  
الطفل والمجنون والسكران والجهور على عدم اعتبار ما يصدر منه وفيه خلاف قديم ذكر ابن أبي  
شيبه من طريق نافع أن المحبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتوها فأمرها ابن عمر بالعدة  
فقبيل له انه معتوه فقال اني لم أسمع الله استثنى للمعتوه طلاقاً ولا غيره وذكر ابن أبي شيبه عن  
الشعبي وابراهيم وغير واحد مثل قول علي (قوله حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم وهشام  
هو الدستوائي (قوله عن زرارة) تقدم القول فيه في أوائل العتق وذكر فيه بعض فوائد ويأتي  
بقيته في كتاب الايمان والذور وقوله ما حدثت به أنفسهم بالفتح على المفعولية وذكر المطرزي  
عن أهل اللغة أنهم يقولونه بالضم يريدون بغير اختيارها وقد أسند الاسماعيلي عن عبد الرحمن  
ابن مهدي قال ليس عند قتادة حديث أحسن من هذا وهذا الحديث حجة في أن الموسوس  
لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون أولى منه بذلك واحتج الطحاوي بهذا الحديث للجمهور فيمن قال  
لامرأته أنت طلاق ونوى في نفسه ثلاثاً أنه لا يقع الا واحدة خلافاً للشافعي ومن وافقه قال  
لان الخبر دل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق نية لالفظ معها وتعقب بأنه لفظ بالطلاق ونوى  
الفرقة التامة فهي نية صحبها لفظ واحتج به أيضاً من قال فيمن قال لامرأته يا فلانة ونوى بذلك  
طلاقها انها لا تطلق خلافاً للمالك وغيره لان الطلاق لا يقع بالنية دون اللفظ ولم يأت بصيغة  
لا صريحة ولا كناية واستدل به على أن من كتب الطلاق طلقت امرأته لانه عزم بقلبه وعمل  
بكتابته وهو قول الجمهور وشرط مالك فيه الاشهاد على ذلك واحتج من قال اذا طلق في نفسه  
طلقت وهو مروى عن ابن سيرين والزهري وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقواها ابن  
العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من رأى بعمله  
واجب وكذا من قذف مسلماً بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان وأجيب بأن  
العفو عن حديث النفس من فضائل هذه الامة والمصر على الكفر ليس منهم وبأن المصر على  
المعصية الاثم من تقدم له عمل المعصية لامن لم يعمل معصية قط وأما الرياء والمحجب وغير ذلك  
فكله متعلق بالأعمال واحتج الخطابي بالاجماع على أن من عزم على انظار لا نصير مطاهر قال  
وكذلك الطلاق وكذا لو حدث نفسه بالقذف لم يكن قاذفاً ولو كان حديث النفس يؤثر لا بطل  
الصلاة وقد دل الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم تبطل وتقدم البحث في  
الصلاة في ذلك في قول عمر بن الخطاب لا تجهز جيشي وأبني الصلاة الحديث الثاني حديث جابر في قصة  
الذي أقرب بالزنا فرجم ذكرها من طريق يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر وسيأتي شرحه

وقال علي وكل طلاق جائز الا  
طلاق المعتوه \* حدثنا  
مسلم حدثنا هشام  
حدثنا قتادة عن زرارة بن  
أوفى عن أبي هريرة رضي  
الله عنه عن النبي صلى الله  
الله عليه وسلم قال ان الله تجاوز  
عن أمته ما حدثت به  
أنفسها ما لم تعمل أو تكلّم

وقال قتادة إذا طلق في نفسه فليس بشيء (٣٤٦) \* حدثنا اصبغ اخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال اخبرني أبو سلمة بن

مستوفى في كتاب الحدود والمراد منه ما شار إليه في الترجمة من قوله هل بك جنون فان مقتضاه  
أنه لو كان مجنوناً لم يعمل باقراره ومعنى الاستفهام هل كان بك جنون أو هل تجن تارة وتفتق تارة  
وذلك أنه كان حين المخاطبة مقيماً ويحتمل أن يكون وجهه الخطاب والمراد استفهام من حضر  
من يعرف حاله وسيأتي بسط ذلك ان شاء الله تعالى \* الحديث الثالث حديث أبي هريرة في القصة  
المذكورة أو ردها من طريق شعيب عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب جميعاً عن أبي هريرة  
وسيأتي شرحها أيضاً في الحدود وقوله في هذه الرواية ان الآخر قد زنى بفتح الهمزة وكسر الخاء المعجمة  
أى المتأخر عن السعادة وقيل معناه الارذل (قوله وقال قتادة اذا طلق في نفسه فليس بشيء) وصله  
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قال من طلق سراً في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء وهذا  
قول الجمهور وخالفهم ابن سيرين وابن شهاب فقالا لا تطلق وهي رواية عن مالك \* (تنبيه) \* وقع  
هذا الاثر عن قتادة في رواية الاسفي عقب حديث قتادة المرفوع المذكور هنا بعد فلما ساقه من  
طريق قتادة عن زرارة عن أبي هريرة فذكر الحديث المرفوع قال بعده قال قتادة فذكره ثم ذكر  
المصنف في الباب ثلاثة أحاديث \* الحديث الاول (قوله وعن الزهري قال اخبرني من سمع جابر  
ابن عبد الله) هو معطوف على قوله شعيب عن الزهري الخ وقد تقدم من رواية يونس عن الزهري  
عن أبي سلمة فيجتمعا أن يكون أمهم لما حدث به شعيباً ويحتمل أن يكون هذا القدر عنده عن  
غير أبي سلمة فأدرج في رواية يونس عنه وقوله في هذه الزيادة أذلقته بذال معجمة وقاف أى أصابته  
بجدها وقوله جز بفتح الجيم والميم وبزاي أى أسرع هارباً \* (قوله باب الخلع)  
بضم المعجمة وسكون اللام وهو في اللغة فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع الثوب لان المرأة  
لباس الرجل معنى وضم مصدره تفرقة بين الحسبي والمعنوي وذكر أبو بكر بن دريد في أماليه أنه  
أول خلع كان في الدين أن عامر بن الظرب بفتح الظرب بفتح المعجمة وكسر الراء ثم موحدتة زوج ابنته من ابن  
أخيه عامر بن الحرث بن الظرب فلما دخلت عليه نفرت منه فشكل إلى أيها فقال لأجمع عليك  
فراق أهلك ومالك وقد خلعتهم منك بما أعطيتها قال فرغم العلماء أن هذا كان أول خلع في العرب  
اه وأما أول خلع في الاسلام فسيأتي ذكره بعد قليل ويسمى أيضاً فدية واقتداء وأجمع العلماء  
على مشروعيته الأ بكر بن عبد الله المزني التابعي المشهور فانه قال لا يحل للرجل أن يأخذ من  
امرأته في مقابل فراقها شيئاً لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً فأوردوا عليه فلا جناح عليهم ما فيها  
افتدت به فادعى نسخها بآية النساء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه وتعقب مع شذذه  
بقوله تعالى في النساء أيضاً فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه وبقوله فيها فلا جناح عليهم  
أن يصالحوا الآية وبالحديث وكأنه لم يثبت عنده ولم يبلغه وانعقد الاجماع بعده على اعتباره وأن  
آية النساء مخصوصة بآية البقرة وبآتي النساء الاخرتين وضابطه شرعاً فراق الرجل زوجته  
ببذل قابل للعوض يحصل لجهة الزوج وهو مكروه الا في حال مخافة أن لا يقيماً أو واحداً منهما  
مأمر به وقد ينشأ ذلك عن كراهة العشرة ما لسوء خلق أو خلق وكذا ترفع الكراهة اذا احتاجا  
إليه خشية حنت يؤل الى اليقونة الكبرى (قوله وكيف الطلاق فيه) أى هل يقع الطلاق  
بجرده أو لا يقع حتى يذكر الطلاق اماباللفظ وامابالنية وللعلماء فيها اذا وقع الخلع مجرداً عن  
الطلاق لفظاً ونية ثلاثة آراء وهي أقوال للشافعي \* أحدها ما نص عليه في أكثر كتبه الجديدة

عبد الرحمن عن جابر أن رجلاً  
من أسلم أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو في المسجد  
فقال انه قد زنى فأعرض  
عنه فتخلى لشقه الذي  
أعرض فثم سدد على نفسه  
أربع شهادات فدعاه فقال  
هل بك جنون هل أحصنت  
قال نعم فأمر به أن يرجع  
بالمصلى فلما أذلقته الحجارة  
جز حتى أدرك بالحرية فقتل  
\* حدثنا أبو اليمان اخبرنا  
شعيب عن الزهري قال  
أخبرني أبو سلمة بن عبد  
الرحمن وسعيد بن المسيب  
أن أبا هريرة قال أتى رجل  
من أسلم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو في المسجد  
فتداه فقال يا رسول الله ان  
الآخر قد زنى يعني نفسه  
فأعرض عنه فتخلى لشق  
وجهه الذي أعرض قبله  
فقال يا رسول الله ان الآخر  
قد زنى فأعرض عنه فتخلى  
لشق وجهه الذي أعرض قبله  
فقال له ذلك فأعرض عنه  
فتخلى له الرابعة فلما شهد  
على نفسه أربع شهادات  
دعاه فقال هل بك جنون  
قال لا فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم اذهبوا به فارجوه  
وكان قد أحصن وعن  
الزهري قال اخبرني من سمع  
جابر بن عبد الله الانصاري  
قال كنت فيمن رجعه فرجناه  
بالمصلى بالمدينة فلما أذلقته الحجارة جز حتى أدرك بالحرية فرجناه حتى مات \* (باب الخلع) \* وكيف الطلاق فيه ان

أن الخلع طلاق وهو قول الجمهور فإذا وقع بلفظ الخلع وما تصرف منه نقص العدد وكذا ان وقع  
 بغير لفظه مقررنا بنيتة وقد نص الشافعي في الاملاء على أنه من صرائح الطلاق وحجة الجمهور أنه  
 لفظ لا يملكه الا الزوج فكان طلاقاً ولو كان فسحاً لما جاز على غير الصداق كالأقالة لكن  
 الجمهور على جوازه بما قل وكثر فدل على أنه طلاق والثاني وهو قول الشافعي في القديم وذكره في  
 أحكام القرآن من الجديد أنه فسخ وليس بطلاق وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وعن  
 ابن الزبير وروى عن عثمان وعلى وعكرمة وطاوس وهو شهم ومذهب أحمد وسأد كرفي الكلام  
 على شرح حديث الباب ما يقويه وقد استشكله اسمعيل القاضي بالاتفاق على أن من جعل  
 أمر المرأة بيد هاونوى الطلاق فطلقت نفسها طلقت وتعتب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع لفظ  
 طلاق ولا نية وانما وقع لفظ الخلع صريحاً أو ما قام مقامه من الالفاظ مع النية فانه لا يكون فسحاً  
 تقع به الفرقة ولا يقع به طلاق واختلف الشافعية فيما إذا نوى بالخلع الطلاق وفرعنا على أنه فسخ  
 هل يقع الطلاق أولاً ورجح الامام عدم الوقوع واحتج بأنه صريح في بابه وجد نفاد في محله فلا  
 ينصرف بالنية الى غيره وصرح أبو حامد والاكثرب وقوع الطلاق ونقصه الخوارزمي عن نص  
 القديم قال هو فسخ لا ينقص عدد الطلاق الآن ينوي به الطلاق ويخذش فيما اختاره الامام  
 أن الطحاوي نقل الاجماع على أنه إذا نوى بالخلع الطلاق وقع الطلاق وأن محل الخلاف فيما إذا  
 لم يصرح بالطلاق ولم ينو الثالث إذا لم ينو الطلاق لا يقع به فرقة أصلاً ونص عليه في الام وقواه  
 السبكي من المتأخرين وذكر محمد بن نصر المروزي في كتاب اختلاف العلماء أنه آخر قول الشافعي  
 (قوله وقوله عز وجل ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئاً الا أن يخافن أن لا يقيموا حدود الله)  
 زاد غير أبي ذر في قوله الظالمون وعند النسفي بعد قوله يخافن الآية وبذلك يبين تمام المراد  
 وهو بقوله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وتمسك بالشرط من قوله فان خفتم من منع الخلع الا  
 اذا حصل الشقاق من الزوجين معا وسأد كرفي الكلام على أثر طاوس بيان ذلك (قوله وأجاز عمر  
 الخلع دون السلطان) أي بغير إذنه وصله ابن أبي شيبة من طريق خزيمة بن عبد الرحمن قال أتى بشير  
 ابن مروان في خلع كان بين رجل وامرأة فلم يجزه فقال له عبد الله بن شهاب الخولاني قد أتى عمر في  
 خلع فأجازه وأشار المصنف الى خلاف في ذلك أخرجه سعيد بن منصور حدثه هشيم بن أبان يونس  
 عن الحسن البصري قال لا يجوز الخلع دون السلطان وقال جاد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن  
 محمد بن سيرين كانوا يقولون فذكر مثله وأخبره أبو عبيد واستدل بقوله تعالى فان خفتم أن  
 لا يقيموا حدود الله وبقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهم فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها  
 قال فجعل الخوف لغير الزوجين ولم يقل فان خافوا وقوى ذلك بقراءة جرة في آية الباب الا أن يخافا  
 بضم أوله على البناء المجهول قال والمراد الولاية ورده النحاس بأنه قول لا يساعده الاعراب ولا  
 اللفظ ولا المعنى والطحاوي بأنه شاذ مخالف لما عليه الجهم الغفير ومن حيث النظر ان الطلاق  
 جائز دون الحاكم فكذلك الخلع ثم الذي ذهب اليه مبنى على أن وجود الشقاق شرط في الخلع  
 والجمهور على خلافه وأجابوا عن الآية بأنها جرت على حكم الغالب وقد أكر قنادة هذا على  
 الحسن فأخرج سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح عن قتادة عن الحسن فذكره قال قتادة ما أخذ  
 الحسن هذا الا عن زياد يعني حيث كان أمير العراق لمعاوية (قلت) وزيد ليس أهلاً أن يقتدى به

وقوله عز وجل ولا يحل  
 لكم أن تأخذوا مما  
 آتيتوهن شيئاً الا أن يخافا  
 أن لا يقيموا حدود الله وأجاز  
 عمر الخلع دون السلطان

(قوله وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها) العقاص بكسر المهملة وتخفيف القاف وآخره صادمهملة جمع عقصة وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه وأثر عثمان هذا رويناه موصولا في أمالي أبي القاسم بن بشران من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت اختلعت من زوجي بمادون عقاص رأسي فأجاز ذلك عثمان وأخرجه البيهقي من طريق روح بن القاسم عن ابن عقيل مطولا وقال في آخره فدفعته اليه كل شيء حتى أجفت الباب يعني وبينه وهذا يدل على أن معنى دون سوى أي أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة في الخلع ما سوى عقاص رأسها وقال سعيد بن منصور حدثنا هشام عن مغيرة عن إبراهيم كان يقال الخلع مادون عقاص رأسها وعن سفيان عن ابن أبي مجيج عن مجاهد يأخذ من المتلعة حتى عقاصها ومن طريق قبيصة بن ذؤيب إذا خلعهما جاز أن يأخذ منها أكثر ما أعطاهما ثم تلافلا جناح عليهما فيما افتدت به وسنده صحيح ووجدت أثر عثمان بلفظ آخر أخرجه ابن سعد في ترجمة الربيع بنت معوذ من طبقات النساء قال أنبا نايحي بن عباد حدثنا فليح بن سليمان حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت كان بيني وبين ابن عبي كلام و وكان زوجها قالت فقلت لك كل شيء وفارقني قال قد فعلت فأخذوا الله كل شيء حتى فراشي فخت عثمان وهو محصور فقال الشرط أملك خذ كل شيء حتى عقاص رأسها قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر ما أعطاه وقال مالك لم أر أحدا ممن يقتدى به يمنع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق وسيأتي ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة في الكلام على حديث الباب (قوله وقال طاوس الآن يخافا لا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والعصبة ولم يقل قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة) هذا التعليق اختصره البخاري من أثر واصله عبد الرزاق قال أنبا نايح جريج أخبرني ابن طاوس وقلت له ما كان أبوك يقول في الفداء قال كان يقول ما قال الله تعالى الآن يخافا أن لا يقيما حدود الله ولم يكن يقول قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ولكنه يقول الآن يخافا أن لا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والعصبة قال ابن التين ظاهر سياق البخاري أن قوله ولم يقل الخ من كلامه ولكن قد نقل الكلام المذكور عن ابن جريج قال ولا يبعد أن يكون ظهر له ما ظهر لابن جريج (قلت) وكأنه لم يقف على الأثر موصولا فتكلف ما قال والذي قال ولم يقل هو ابن طاوس والمحكي عنه النبي هو أبو طاوس وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء عن غير طاوس وأن الفداء لا يجوز حتى تعصي المرأة الرجل فيما يرويه منها حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة وهو منقول عن الشعبي وغيره أخرج سعيد بن منصور عن هشيم أنبا ناسم عيل بن أبي خالد عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها لا أطيع لك أمرا ولا أبر لك قسما ولا أغتسل لك من جنابة قال إذا كرهته فليأخذ منها وليخل عنها وأخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن في قوله الآن يخافا أن لا يقيما حدود الله قال ذلك في الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة ومن طريق حميد بن عيسى عن الحسن قال يطيب الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة فمحوه ومن طريق علي بن خنوة ولكن بسند واه والظاهر أن المقول في ذلك عن الحسن وغيره ما هو الأعلى سبيل المثال ولا يتعين شرط في جواز الخلع والله أعلم

وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها وقال طاوس الآن يخافا أن لا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والعصبة ولم يقل قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة

وقد جاء عن غير طاموس نحو قوله فروى ابن أبي شيبة من طريق القاسم انه سئل عن قوله تعالى  
 الآن يخافان لا يقيما حدود الله قال فيما افترض عليهما في العشرة والعصبة ومن طريق هشام بن  
 عروة عن أبيه أنه كان يقول لا يحل له الفداء حتى يكون الفساد من قبلها ولم يكن يقول لا يحل  
 له حتى تقول لأبرك قسما ولا اعتسل لك من جنابة (قوله حدثني أزهر بن جيل) هو بصري  
 يكنى أبا محمد مات سنة احدى وخمسين ومائتين ولم يخرج عنه البخاري في الجامع غير هذا الموضع  
 وقد أخرجه النسائي أيضا عنه وذكر البخاري أنه لم يتابع على ذكر ابن عباس فيه كما سيأتي لكن  
 جاء الحديث موصولا من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضا (قوله حدثنا خالد) هو ابن مهران  
 الخذاء (قوله أن امرأة ثابت بن قيس) أي ابن شماس بحجة ثم مهمله خطيب الانصار تقدم  
 ذكره في المناقب وأبهم في هذه الطريق اسم المرأة وفي الطرق التي بعدها وسميت في آخر الباب  
 في طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرسل جيلة ووقع في الرواية الثانية أن أخت  
 عبد الله بن أبي يعنى كبير الخزرج ورأس الدفاق الذي تقدم خبره في تفسير سورة براءة وفي  
 تفسير سورة المنافقين فظاهرها انها جيلة بنت أبي ويؤيده ان في رواية قتادة عن عكرمة عن ابن  
 عباس ان جيلة بنت سلول جاءت الحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي وسلول امرأة اختلف فيها  
 هل هي أم أبي أو امرأة ووقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ أن  
 ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأة فكسرى يدها وهي جيلة بنت عبد الله بن أبي فائق أخوها  
 يشتكي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك جزم ابن سعد في الطبقات فقال جيلة  
 بنت عبد الله بن أبي أسلمت وباعت وكانت تحت حنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة فقتل عنها  
 بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حنظلة تخلف عليها ثابت بن قيس فولدت له ابنه محمد ثم  
 اختلعت منه فتزوجها مالك بن الدخشم ثم خيب بن اساف ووقع في رواية حجاج بن محمد عن ابن  
 جريج أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي ابن  
 سلول وكان أصدقها حديقة فكرهته الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوى مع إرساله  
 ولاتنافي بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها اسمان أو أحدهما القب وان لم يؤخذ بهذا  
 الجمع فالموصول أصح وقد اعتضد بقول أهل النسب ان اسمها جيلة وبه جزم الدمياطي وذكر أنها  
 كانت أخت عبد الله بن عبد الله بن أبي شقيقة أمهما خولة بنت المنذر بن حرام قال الدمياطي  
 والذي وقع في البخاري من أنها بنت أبي وهم (قلت) ولا يليق اطلاق كونه وهما فان الذي وقع  
 فيه أخت عبد الله بن أبي وهي أخت عبد الله بلا شك لكن نسب أخوها في هذه الرواية الى جده  
 أبي كما نسبت هي في رواية قتادة الى جدتها سلول فهذا يجمع بين المختلف من ذلك وأما ابن الأثير  
 وتبعه النووي فجزم ما بان قول من قال انها بنت عبد الله بن أبي وهم وان الصواب أنها أخت  
 عبد الله بن أبي وليس كما قال بل الجمع أولى وجمع بعضهم بالتحاد اسم المرأة وعمتها وان ثابتا خال  
 الثنتين واحدة بعد أخرى ولا يخفى بعده ولا سيما مع اتحاد المخرج وقد كثرت نسبة الشخص الى  
 جده اذا كان مشهورا والاصل عدم التعدد حتى يثبت صريحا وجاء في اسم امرأة ثابت بن  
 قيس قولان آخران أحدهما أنها امرئ المغالية أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن  
 اسحق حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قالت لاختلعت من

حدثني أزهر بن جيل حدثنا  
 عبد الوهاب الثقفي حدثنا  
 خالد عن عكرمة عن ابن  
 عباس أن امرأة ثابت بن  
 قيس



أنت النبي صلى الله عليه  
وسلم فقالت يا رسول الله  
ثابت بن قيس ما أعتب عليه  
في خلق ولادين

زوجي فذكرت قصة فيها وانما تبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في حريم المغالية  
وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه واسناده جيد قال البيهقي اضطرب الحديث في تسمية  
امراة ثابت ويمكن أن يكون الخلع تعدد من ثابت انتهى وتسميتها حريم يمكن رده للاول لان  
المغالية وهي يفتح الميم وتخفيف الغين المعجمة نسبة الى مغالة وهي امراة من الخزرج ولدت  
لعمر بن مالك بن النجار ولده عديا فبنو عدي بن النجار يعرفون كلهم ببني مغالة ومنهم عبد الله  
ابن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج فاذا كان آل عبد الله بن أبي من بني مغالة فيكون  
الوهم وقع في اسمها أو يكون حريم اسما نالنا وبعضها لقب لها والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة  
بنت سهل أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن  
حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خرج الى الصبح فوجد حبيبة عند بابها في الغسل من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل قال ما شأنك  
قالت لا أنا ولا ثابت ابن قيس لزوجها الحديث وأخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن خزيمة  
وابن حبان من هذا الوجه وأخرجه أبو داود ومن طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن  
عمرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت قال ابن عبد البر اختلف في امراة ثابت بن  
قيس فذكر البصريون أنها جيلة بنت أبي وذكر المديون أنها حبيبة بنت سهل (قلت) والذي  
يظهر أنهم ما قصصنا وقعنا لاهرأتين لشهرة الخبرين وصحة الطريقين واختلاف السياقين  
يختلف ما وقع من الاختلاف في تسمية جيلة ونسبها فان سياق قصتها متقارب فامكن رد  
الاختلاف فيه الى الوفاق وسأبين اختلاف القصتين عند سياق ألفاظ قصة جيلة وقد أخرج  
البراز من حديث عمر قال أول اختلاعة في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس  
الحديث وهذا على تقدير التعدد يقتضي ان ثابتاً تزوج حبيبة قبل جيلة ولو لم يكن في ثبوت  
ما ذكره البصريون الا كون محمد بن ثابت بن قيس من جيلة لكان دليلاً على صحة تزوج ثابت  
بجيلة \* (تنبيه) \* وقع لابن الجوزي في تنقيحها أنها سهلة بنت حبيب فأظنه الامقلوب  
والصواب حبيبة بنت سهل وقد ترجم لها ابن سعد في الطبقات فقال بنت سهل بن ثعلبة بن  
الحارث وساق نسبها الى مالك بن النجار وأخرج حديثها عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال  
كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس وكان في خلقه شدة فذكر في حديث مالك وزاد في  
آخره وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هم ان يتزوجها ثم كره ذلك لغيرة الانصار وكره أن  
يسوءهم في نسائهم (قوله أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس) في  
رواية ابراهيم بن طهمان عن أيوب وهي التي علقت هنا ووصلها الاسماعيلي جاءت امراة ثابت  
ابن قيس بن شماس الانصاري وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة فقالت بأبي  
وأحى أخرجه البيهقي (قوله ما أعتب عليه) بضم المشاة من فوق ويجوز كسرهما من العتاب يقال  
عتبت على فلان أعتب عتبا والاسم المعتبة والعتاب هو الخطاب بالادل وفي رواية بكسر العين  
بعدها تحتانية ساكنة من العيب وهي أليق بالمراد (قوله في خلق ولادين) بضم الخاء المعجمة واللام  
ويجوز اسكانها أي لا أريد مفارقتها لسوء خلقه ولانقصان دينه زاد في رواية أيوب المذكورة  
ولكن لا أطع كذا فيه لم يذكر عدم الطاقة وبينه الاسماعيلي في روايته ثم البيهقي بلفظ

لأطبقه بغضا وهذا ظاهر انه لم يصنع بها شيئا يقتضى الشكوى منه بسببه لكن تقدم من رواية  
النسائي انه كسر يدها فيحمل على انها أرادت ان تسي الخلق لكنهما تعيب به بذلك بل بشئ آخر  
وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود انه ضربها فكسر بعضها لكن لم تشكها واحدة  
منهما بسبب ذلك بل وقع التصريح بسبب آخر وهو انه كان دميم الخلقة ففي حديث عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده عند ابن ماجه كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلا دميما  
فقال والله لولا مخافة الله اذا دخل على لبصقت في وجهه وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال  
بلغني أنها قالت يا رسول الله بي من الجبال ما ترى وثابت رجل دميم وفي رواية معتمر بن سليمان عن  
فضيل عن أبي جري عن عكرمة عن ابن عباس أول خلق كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس  
أمت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبدا التي رفعت  
جانب الخباء فزأته أقبل في عدة فاذا هو أشدهم سوادا وأقصرهم قامة وأفحهم وجها فقال  
أتردين عليه حديثه قالت نعم وإن شاء زده فنفرق بينهما (قوله وليكني أكره الكفر في الاسلام)  
أي أكره أن أقت عنده أن أفع فيما يعتضى الكفر واتنى أنها أرادت أن يحملها على الكفر  
ويأمرها به نفاقا بقولها لا أعتب عليه في دين فتعين الحمل على ما قلناه ورواية جري بن حازم في  
أواخر الباب تؤيد ذلك حيث جافها إلا أني أخاف الكفر وكانها أشارت إلى أنها قد تحمها شدة  
كراهتها له على اظهار الكفر لينفسخ نكاحها منه وهي كانت تعرف ان ذلك حرام لكن  
خشيت أن يحمله شدة البغض على الوقوع فيه ويحتمل أن تريد بالكفر كفران العشير اذ هو  
تقصير المرأة في حق الزوج وقال الطيبي المعنى أخاف على نفسي في الاسلام ما ينافي حكمه من  
نشوز وفرك وغيره مما يتوقع من اشابة الجميلة المبغضة لزوجها اذا كان بالضد منها فأطلقت  
على ما ينافي مقتضى الاسلام الكفر ويحتمل أن يكون في كلامها اضمار أي أكره لوازم الكفر  
من المعادة والشقاق والخصومة ووقع في رواية ابراهيم بن طهمان وليكني لأطبقه وفي رواية  
المستملي وليكن قد تقدم ما فيه (قوله أتردين) في رواية ابراهيم بن طهمان فتريدين والفاء عاطفة  
على مقدر محذوف وفي رواية جري بن حازم تردين وهي استفهام محذوف الاداة كما دلت عليه  
الرواية الاخرى (قوله حديثه) أي بستانه ووقع في حديث عمرانه كان أصدقها الحديث  
المذكورة ولنظفه وكان تزوجها على حديثه فخل (قوله قالت نعم) زاد في حديث عمر فقال  
ثابت أي طيب ذلك يا رسول الله قال نعم (قوله اقبل الحديث وطلقها تطليقة) هو أمر ارشاد  
واصلاح لا إيجاب ووقع في رواية جري بن حازم فردت عليه وأمره بفراقها واسـ. تدل بهذا  
السياق على أن الخلع ليس بطلاق وفيه نظر فليس في الحديث ما ينبت ذلك ولا ما ينفيه فان قوله  
طلقها الخ يحتمل أن يراد طلقها على ذلك فيكون طلاقا صريحا على عوض وليس البحث فيه انما  
الاختلاف فيما اذا وقع لفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كناية  
هل يكون الخلع طلاقا أو فخا وكذا ليس فيه التصريح بان الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس  
نعم في رواية خالد المرسل له ثانية أحاديث الباب فردتها وأمره فطلقها وليس صريحا في تقديم  
العطية على الامر بالطلاق بل يحتمل أيضا أن يكون المراد ان أعطت طلقها وليس فيه أيضا

وليكني أكره الكفر في الاسلام  
فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أتردين عليه حديثه  
قالت نعم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اقبل  
الحديث وطلقها تطليقة

التصريح بوقوع صيغة الخلع ووقع في مرسى أبي الزبير عند الدارقطني فأخذها له وخلي  
سبيلها وفي حديث حبيبة بنت سهل فأخذها منها وجلس في أهلها لكن معظم الروايات في  
الباب تسميته خلعاً في رواية عمر بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس أنها اختلعت من زوجها  
أخرجها أبو داود والترمذي (قوله قال أبو عبد الله) هو البخاري (قوله لا يتابع فيه عن ابن  
عباس) أي لا يتابع أزهر بن جليل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره ومراة بذلك  
خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ولهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن خالد  
وهو الحذاء عن عكرمة مرسلاً ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلاً وعن أيوب  
موصولاً ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصولة وصلها الاسماعيلي (قوله حدثنا قراد)  
بضم القاف وتخفيف الراء وآخره دال مهملة وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان بفتح المعجمة  
وسكون الزاي وأبو نوح كنيته وهو من كبار الحفاظ وثقوه ولكن خطأه في حديث واحد حدث  
به عن الليث خولف فيه وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ووقع عنده في آخره فردت عليه  
وأمره ففارقها كذا فيه فردت عليه بنحذف المفعول والمراد الحديث التي وقع ذكرها ووقع عند  
الاسماعيلي من هذا الوجه فأمره أن يأخذ ما أعطاها ويخلي سبيلها (قوله في هذه الرواية  
لا أطيعه) تقدم بيانه وهو في جميع النسخ بالقاف وذكر الكرماني أن في بعضها أطيعه بالعين  
المهملة وهو تخفيف ثم أشار البخاري إلى أنه اختلف على أيوب أيضاً في وصل الخبر وإرساله فاتفق  
إبراهيم بن طهمان وجرير بن حازم على وصله وخالفهما جاد بن زيد فقال عن أيوب عن عكرمة  
مرسلاً ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائده منها أن الأكثر إذا وصلوا  
وأرسل الأقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أحفظ ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواصل على  
المرسل دائماً ومنها أن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد  
وقاومت الروايات رواية الضابط المتقن ومنها أن أحاديث الصحيح متفاوتة المرتبة إلى صحيح  
وأصح وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الشقاق إذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الخلع  
والفدية ولا يتقيد ذلك بوجوده منهما جميعاً وأن ذلك يشترع إذا كرهت المرأة عشرة الرجل ولو لم  
يكرها ولم ير منها ما يقتضي فراقها وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين لا يجوز له أخذ الفدية منها إلا  
أن يرى على بطنها رجلاً أخرجها ابن أبي شبة وكانهما لم يبلغهما الحديث واستدل ابن سيرين  
بظاهر قوله تعالى الآن يأتيان بفاحشة مبينة وتعقب بأن آية البقرة فسرت المراد بذلك مع ما دل  
عليه الحديث ثم ظهر لي لما قاله ابن سيرين توجيهه وهو تخصيصه بما إذا كان ذلك من قبل الرجل  
بأن يكرها وهي لا تنكره فيضاجرها التقدي منه فوقع النهي عن ذلك الآن أراها على فاحشة  
ولا يجزئ بينة ولا يجب أن يفضحها فيجوز حينئذ أن يفقد منها أو يأخذ منها ما تراضيا عليه  
ويطلقها فليس في ذلك مخالفة للحديث لأن الحديث ورد فيما إذا كانت الكراهة من قبلها  
واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما جميعاً وان وقع من أحدهما لا يندفع الاثم  
وهو قوي موافق لظاهر الآيتين ولا يخالف ما ورد فيه وبه قال طاووس والشعبي وجماعة من  
التابعين وأجاب الطبري وغيره عن ظاهر الآية بأن المرأة إذا لم تقم بحقوق الزوج التي أمرت بها

قال أبو عبد الله لا يتابع فيه  
عن ابن عباس \* حدثني  
اسحق الواسطي حدثنا خالد  
عن خالد الحذاء عن عكرمة  
أن أخت عبد الله بن أبي  
بهاذا وقال تردن حديثه  
قالت نعم فردتها وأمره  
يطلقها وقال إبراهيم بن  
طهمان عن خالد عن عكرمة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وطلقها وعن أيوب بن أبي تميمة  
عن عكرمة عن ابن عباس  
أنه قال جاءت امرأة ثابت  
ابن قيس إلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقالت يا رسول  
الله اتني لأعقب على ثابت  
في دين ولا خلق وليكني  
لا أطيعه فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فتردين  
عليه حديثه قالت نعم

قول الشارح قوله حدثنا  
قراد هو مذكور في السند  
بعد اهـ

كان ذلك منفر الزوج عنها غالباً ومقتضياً لبغضه لها فنسبت الخفاة اليها لذلك وعن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ثابتهل أنت كارهها كما كرهتكم أم لا وفيه ان المرأة اذا سألت زوجها الطلاق على مال فطلقةا وقع الطلاق فان لم يقع الطلاق صريحاً ولا نويها فيه الخلاف المتقدم من قبل واستدل لمن قال بأنه فسحج بما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت معوذ أن عثمان أمرها أن تعتد بحبضة قال وتبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرأة ثابت بن قيس وفي رواية للنسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ أن ثابت بن قيس ضرب امرأته فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره خذ الذي لها واخل سبيلها قال نعم فأمرها أن تبرص حبضة وتلق بأهلها قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال ان الخلع فسحج وليس بطلاق اذ لو كان طلاقاً لم تكف بحبضة للعدة اهـ وقد قال الامام أحمد ان الخلع فسحج وقال في رواية وانها لا تحل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أشهر فلم يكن عنده بين كونه فسحجاً وبين النقص من العدة تلازم واستدل به على أن القدية لا تكون الا بما أعطى الرجل المرأة عينا أو قدرها لقوله صلى الله عليه وسلم أتردن عليه حديقته وقد وقع في رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي فأمره أن يأخذ منها ولا يزاد وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد قال أيوب لا أحفظ ولا تزد ورواه ابن جريح عن عطاء مرسل في رواية ابن المبارك وعبد الوهاب عنه أما الزيادة فلا زاد ابن المبارك عن مالك وفي رواية الثوري وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى ذلك كله البيهقي قال ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جريح بن كرا بن عباس فيه أخرجه ابو الشيخ قال وهو غير محفوظ يعني الصواب ارساله وفي مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي أتردن عليه حديقته التي أعطاك قالت نعم وزيادة قال النبي صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا ولكن حديقته قالت نعم فأخذ ما له وخلي سبيلها ورجال اسناده ثقات وقد وقع في بعض طرقه سمعه أبو الزبير من غير واحد فان كان فيهم صحابي فهو صحيح والافيعتضد بما سبق لكن ليس فيه دلالة على الشرط فقد يكون ذلك وقع على سبيل الاشارة رفقاً بها وأخرج عبد الرزاق عن علي لا يأخذ منها فوق ما أعطها وعن طاوس وعطاء والزهرى مثله وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق وأخرج اسمعيل بن اسحق عن ميمون بن مهران من أخذ أكثر مما أعطى لم يسرح باحسان ومقابل هذا ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال ما أحب أن يأخذ منها ما أعطها ليدع لها شيئاً وقال مالك لم أزل أسمع أن القدية تجوز بالصداد وبأكثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والحديث حبيبة بنت سمل فاذا كان النشوز من قبلها حل للزوج ما أخذ منها برضاها وان كان من قبله لم يحل له ويرد عليها ان أخذ وتمضى الفرقة وقال الشافعي اذا كانت غير مؤدية لحقه كارهة له حل له أن يأخذ فانه يجوز أن يأخذ منها ما طابت به نفسا بغير سبب في السبب أولى وقال اسمعيل القاضي ادعى بعضهم أن المراد بقوله تعالى فيما اقتدت به أي بالصداد وهو مردود لانه لم يقيّد في الآية بذلك وفيه أن الخلع

جائز في الحيض لانه صلى الله عليه وسلم لم يستفصلها أحائض هي أم لا لكن يجوز أن يكون ترك ذلك لسبق العلم به أو كان قبل تقريره فلا دلالة فيه لمن يخصه من منع طلاق الحائض وهذا كله تفريع على أن الخلع طلاق وفيه أن الاخبار الواردة في ترهيب المرأة من طلب طلاق زوجها محمولة على ما إذا لم يكن بسبب يقتضي ذلك الحديث ثوبان أي ما امرأة سالت زوجها الطلاق فحرام عليها رائحة الجننة رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ويدل على تخصيصه قوله في بعض طرقه من غير ما بأس ولحديث أبي هريرة المنتزعات والمختلعات هن المناقات أخرجه احمد وانسائي وفي صحته نظر لان الحسن عند الاكثر لم يسمع من أبي هريرة لكن وقع في رواية النسائي قال الحسن لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع هذا الا من حديث أبي هريرة وهو تكلف وما المانع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك فتكون قصته في ذلك كقصته مع سمرة في حديث العقيقة كما يأتي في باب ان شاء الله تعالى وقد أخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن الحسن مرسل لم يذكرفيه أباهريرة وفيه أن الصحابي اذا فتي بخلاف ما روى أن المعتبر ما رواه لا ما رواه لان ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق وكان يفتي بأن الخلع ليس بطلاق لكن ادعى ابن عبد البر شد وذلك عن ابن عباس اذا لم يعرف له أحد نقل عنه أنه فسح وليس بطلاق الا طواس وفيه نظر لان طواس سائقة حافظ فيه فلا بضره تفرد به وقد تلقى العلماء ذلك بالقبول ولا أعلم من ذكر الاختلاف في المسئلة الا وجرم ان ابن عباس كان يراه فسحاً ذم أخرجه اسمعيل القاضي بسند صحيح عن ابن أبي نجيج ان طواس لما قال ان الخلع ليس بطلاق أنكره عليه أهل مكة فاعتذروا وقال انما قاله ابن عباس قال اسمعيل لانعلم أحد اقاله غيره اه ولكن الشأن في كون قصة ثابت صريحة في كون الخلع طلاقاً \* (تكميل) \* نقل ابن عبد البر عن مالك أن المختلعة هي التي اختلعت من جميع الماله وان المقتدية التي اقتدت ببعض ماله وان المبارئة التي بارأت زوجها قبل الدخول قال ابن عبد البر وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض \* (قوله) **باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة** وقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما الآية) كذا لا يذروا النسقي ولكن وقع عنده الضرر وزاد غيرهما فابعدوا احكاماً من أهلها وحكاماً من أهلها الى قوله خبيراً قال ابن بطال أجمع العلماء على أن المخاطب بقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما الحكم وان المراد بقوله ان يريد اصلاً الحاكمان وان الحكمين يكون أحدهما من جهة الرجل والآخر من جهة المرأة الآن لا يوجد من أهلها من يصلح فيجوز أن يكون من الجانب من يصلح لذلك وأنهما اذا اختلفا لم ينفذ قولهما وان اتفقا نفذ في الجمع بينهما من غير توكيل واختلفوا فيما اذا اتفقا على الفرقة فقال مالك والاوزاعي واسحق ينفذ بغير توكيل ولا اذن من الزوجين وقال الكوفيون والشافعي وأحمد يحتاجان الى الاذن فأما مالك ومن تابعه فألحقوه بالعنين والمولى فان الحاكم يطلق عليهما فكذلك هذا وأيضا فلما كان المخاطب بذلك الحكم وان الارسل اليهم دل على أن يسألوا الغاية من الجمع أو التفريق اليهم وجرى الباقي على الاصل وهو أن الصلاق يبدل الزوج فان أذن في ذلك والاطلاق عليه الحاكم ثم ذكر طرفاً من حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تقدمت الإشارة اليه في النكاح

\* حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك النخعي حدثنا فراد أبو نوح حدثنا جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق الا أني أخاف الكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتردين عليه حديثه قالت نعم فردت عليه وأمره ففارقها \* حدثنا سليمان حدثنا حماد عن أيوب عن عكرمة أن جميلة فذكر الحديث \* (باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة وقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما الآية) \*

واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ونقل ابن بطل قبله عن المهلب قال انما حاول البخاري بإبراده أن يجعل قول النبي صلى الله عليه وسلم فلا آذن خلعا ولا يقوى ذلك لأنه قال في الخبر الآن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي فدل على الطلاق فان أراد أن يستدل بالطلاق على الخلع فهو ضعيف وانما يؤخذ منه الحكم بقطع الذرائع وقال ابن المنبر في الحاشية يمكن أن يؤخذ من كونه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله فلا آذن إلى أن عليا يترك الخطبة فاذا ساغ جواز الإشارة بعدم النكاح التحق به جواز الإشارة بقطع النكاح وقال الكرماني تؤخذ مطابقة الترجمة من كون فاطمة ما كانت ترضى بذلك فكان الشقاق بينهما وبين علي متوقعا فاراد صلى الله عليه وسلم دفع وقوعه بمنع علي من ذلك بطريق الإيعاء والإشارة وهي مناسبة جيدة ويؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بسد الذرائع لان الله تعالى أمر ببيعة الحكيمين عند خوف الشقاق قبل وقوعه كذا قال المهلب ويحتمل أن يكون المراد بالخوف وجود علامات الشقاق المقتضى لاستمرار النكاح وسوء المعاشرة **(قوله ما)** لا يكون بيع الامة طلاقا في رواية المسمل طلاقها ثم أورد فيه قصة بريرة قال ابن التين لم يأت في الباب بشئ مما يدل عليه التبويب لكن لو كانت عصمتها عليه باقية ما خيرت بعد عتقها لأن شراء عائشة كان العتق بازائه وهذا الذي قاله عجيب أما أولا فان الترجمة مطابقة فان العتق اذا لم يستلزم الطلاق فالبيع بطريق الاولى وأيضا فان التفسير الذي جرى الفراق لم يقع الانسبب العتق لاسبب البيع وأما ثانيا فانها لو طلقت بمجرد البيع لم يكن للتخير فائدة وأما ثالثا فان آخر كلامه يرد أوله فانه ثبت ما انفاه من المطابقة قال ابن بطل اختلف السلف هل يكون بيع الامة طلاقا فقال الجمهور لا يكون بيعها طلاقا وروى عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب ومن التابعين عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد قالوا لا يكون طلاقا وتمسكوا بظاهر قوله تعالى والمحصات من النساء الا ما ملكت أيمانكم وحجة الجمهور حيث الباب وهو أن بريرة عتقت فخيرت في زوجها فلو كان طلاقا يقع بمجرد البيع لم يكن للتخير معنى ومن حيث النظر أنه عقد على منفعة فلا يبطله بيع الرقبة كما في العبن المؤجرة والآية تنزل في المبيعات فهن المراد بملك العين على ما ثبت في الصحيح من سبب نزولها اه ملخصا وما نقله عن الصحابة أخرجه ابن أبي شيبة بأسانيد فيها انقطاع وفيه عن جابر وأنس أيضا وما نقله عن السابغين فيه بأسانيد صحيحة وفيه أيضا عن عكرمة والشعبي نحوه وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عباس بسند صحيح وروى جاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال اذا زوج عبده بأمته فالطلاق بيد العبد واذا اشترى أمة لها زوج فالطلاق بيد المشتري وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الحسن قال ابا القاسم طلاقه وحديث عائشة في قصة بريرة أو رده المصنف في أول الصلاة وفي عدة أبواب مطولا ومختصرا وطريق ربيعة التي أو ردها هنا أو ردها موصولة من طريق مالك عنه عن القاسم عن عائشة وأوردها في الاطعمة من طريق اسمعيل بن جعفر عنه عن القاسم مرسل ولا يضر ارساله لان مالك أحفظ من اسمعيل وأتقن وقد وافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة لكن صدره بقصة اشتراط الذين باعوها على عائشة ان يكون لهم الولاء وقد تقدم مستوفى في كتاب العتق وكذا رواه عروة وعمرة

حدثنا أبو الوليد حدثنا  
الليث عن ابن أبي مليكة  
عن المسور بن مخرمة الزهري  
قال سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول ان بني المغيرة  
استأذنوا في أن ينكح علي  
ابنتهم فلا آذن \* (باب  
لا يكون بيع الامة طلاقا) \*



والاسود وأمين المكي عن عائشة وكذا رواه نافع عن ابن عمر أن عائشة ومنهم من قال عن ابن عمر عن عائشة وروى قصة البرمة والجم أنس وتقدم حديثه في الهبة ويأتي وروى ابن عباس قصة تخيير الماعثت كما يأتي بعد وطرقة كلها صحيحة (قوله كان في بريرة) تقدم ذكرها وضبط اسمها في آخر العتق وقيل انها بطنية بفتح النون والموحدة وقيل انها بطنية بكسر القاف وسكون الموحدة وقيل ان اسم أبيها صفوان وأن له صحبة واختلف في مواليها في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة أن بريرة كانت لناس من الانصار وكذا عند النسائي من رواية سمك عن عبد الرحمن ووقع في بعض الشروح لا لأبي لهب وهو وهم من قائله اتقل وهمه من أين أخرجه البرمة عن عائشة الى بريرة وقيل لأبي هلال أخرجه الترمذي من رواية جري عن هشام بن عروة (قوله ثلاث سنن) وفي رواية هشام ابن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ثلاث قضيات وفي حديث ابن عباس عند أبي داود قضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أربع قضيات فذكر نحو حديث عائشة وزادوا أمرها أن تعد عدة الحرة أخرجه الدارقطني وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة فلذلك اقتصر على ثلاث لكن أخرجه ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت أمرت بريرة أن تعد بثلاث حيض وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله تعد عدة الحرة ويخالف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس تعد بحضة وقد تقدم البحث في عدة المختلعة وان من قال الخلع فسخ قال تعد بحضة وهن ليس اختيارا لعقبه نفسها طلاقا فكان القياس ان تعد بحضة لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات الصحة وقد أخرجه أبو يعلى والبيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدة بريرة عدة المطلقة وهو شاهد قوي لأن أبا معشر وان كان فيه ضعف لكن يصلح في المتابعات وأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر وزيد بن ثابت وآخرين أن الامه اذا عتقت تحت العبد فطلاقها طلاق عبيد وعدتها عدة حرة وقد قدمت في العتق أن العلماء صنفوا في قصة بريرة تصانيف وأن بعضهم أوصلها الى أربع مائة فائدة ولا يخالف ذلك قول عائشة ثلاث سنن لان مراد عائشة ما وقع من الاحكام فيها مقصودا خاصة لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تعديد فاعده يستتبط العالم القطن منها فوائدها ووقع التكرار من هذه الحثية وانضم الى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود فان في ذلك أيضا فوائد تؤخذ بطريق التنبص أو الاستنباط أو اقتصر على الثلاث أو الأربع لكونها أظهر ما فيها وما عداها انما يؤخذ بطريق الاستنباط أو لانها أهم والحاجة اليها أمس قال القاضي عياض معنى ثلاث أو أربع أنها شرعت في قصتها وما يظهر فيها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها وهذا أولى من قول من قال ليس في كلام عائشة حصر ومفهوم العدد ليس بحجة وما أشبه ذلك من الاعتذارات التي لا تدفع سؤال ما الحكمة في الاختصار على ذلك (قوله انها أعتقت نخيرت) زاد في رواية اسمعيل بن جعفر في أن تفرحت زوجها أو تفرقه وتفتح القاف وتشديد الراء أي تدوم وتقدم في العتق من طريق الاسود عن عائشة فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فخبرها من زوجها فاخبرتها نفسها وفي رواية الدارقطني من طريق أبان بن صالح عن

حدثنا اسمعيل بن عبد الله  
حدثني مالك عن ربيعة بن  
أبي عبد الرحمن عن القاسم  
ابن محمد عن عائشة رضي الله  
عنها زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم قالت كان في  
بريرة ثلاث سنن احدى  
السنن أنها عتقت نخيرت  
في زوجها

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة اذهبي فقد عتق معك  
بضعك زاد ابن سعد من طريق الشعبي مرسلًا فاختارني ويأتي تمام ذلك في شرح الباب الذي  
بعد هذا يابن (قوله) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الولاء لمن أعتق) هذه السنة الثانية  
وقد تقدم بيان سيدها مستوفى في العتق والشروط وفي رواية تافع عن ابن عمر الماضية وكذا  
في عدة طرق عن عائشة انما الولاء لمن أعتق ويستفاد منه أن كلمة انما تصيد الحصر والالزام  
من اثبات الولاء للمعتق نفيه عن غيره وهو الذي أريد من الخبر ويؤخذ منه أنه لا ولاء للإنسان  
على أحد بغير العتق فينتفي من أسلم على يده أحد وسيأتي البحث فيه في الفرائض وأنه لا ولاء  
للسلطة خلافاً للاسحق ولا لمن حالف انساناً خلافاً لظاهره من السلف وبه قال أبو حنيفة  
ويؤخذ من عومه أن الحربي لو أعتق عبداً ثم أسلم أنه يستمر ولاؤه وبه قال الشافعي وقال ابن  
عبد البر أنه قياس قول مالك ووافق على ذلك أبو يوسف وخالف أصحابه فانهم قالوا للعتق في  
هذه الصورة أن يتولى من يشاء (قوله) ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية اسمعيل  
ابن جعفر بيت عائشة (قوله) والبرمة تفور بلحم فقرب اليه خبز وأدم في رواية اسمعيل بن  
جعفر فدعا بالعداء فأتى بخبز (قوله) ألم أرا البرمة فيم اللحم قالوا بلى ولكن ذاك لحم تصدق به على  
بريرة وأنت لانت كل الصدقة وقع في رواية الاسود عن عائشة في الزكاة وأتى النبي صلى الله  
عليه وسلم بلحم فقالوا هذا ما تصدق به على بريرة وكذا في حديث أنس في الهبة ويجمع بينهما  
بأنه لما سأل عنه أتى به وقيل له ذلك ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في  
كتاب الهبة فأهدى لها لحم فقيل هذا تصدق به على بريرة فإن كان الضمير لبريرة فكانت أهلت على  
الصدقة عليها هدية لها وإن كان لعائشة فلا ن بريرة لما تصدقوا عليها باللحم أهدت منه لعائشة  
ويؤيده ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عند أحمد وابن ماجه ودخل على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والمرجل يفور بلحم فقال من أين لك هذا قلت أهدته لنا بريرة تصدق به  
عليها وعند أحمد ومسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن  
أبيه عن عائشة وكان الناس يتصدقون عليها فتهدى لنا وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى  
واللحم المذكور وقع في بعض الشروح أنه كان لحم بقروفيه نظر بل جاء عن عائشة تصدق على  
مولاتى بشاة من الصدقة فهو أولى أن يؤخذ به ووقع بعد قوله هو عليها صدقة ولله هدية من رواية  
أبي معاوية المذكورة فكلوه وسأد كرفوائده بعد يابن ان شاء الله تعالى (قوله) **باب**  
خيار الامة تحت العبد) يعني اذا عتقت وهذا مصير من البخاري الى ترجيح قول من قال ان  
زوج بريرة كان عبداً وقد ترجم في أوائل السكاح بحديث عائشة في قصة بريرة باب الحرية تحت  
العبد وهو حرم منه أيضاً بأنه كان عبداً ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه واعترض عليه هناك  
ابن المنير بأنه ليس في حديث الباب ان زوجها كان عبداً واثبات الخيار لها لا يدل لان المخالف  
يدعي أن لافرق في ذلك بين الحر والعبد والجواب أن البخاري جرى على عادته من الإشارة الى  
ما في بعض طرق الحديث الذي يورده ولا شك أن قصة بريرة لم تعد وقد رجع عنده أن زوجها  
كان عبداً فلذلك حرم به واقتضت الترجمة بطريق المفهوم ان الامة اذا كانت تحت حرفة عتقت  
لم يكن لها خيار وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور الى ذلك وذهب الكوفيون الى

وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الولاء لمن أعتق  
ودخل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والبرمة  
تفور بلحم فقرب اليه خبز  
وأدم من أدم البيت فقال  
ألم أرا البرمة فيها لحم قالوا بلى  
ولكن ذاك لحم تصدق به  
على بريرة وأنت لانت كل  
الصدقة قال عليها صدقة  
ولنا هدية \* (باب خيار  
الامة تحت العبد) \*

حدثنا أبو الوليد حدثنا  
شعبة وهمام عن قتادة عن  
عكرمة عن ابن عباس قال  
رأيت عبد الله بن عباس  
\* حدثنا عبد الله بن عباس  
حدثنا وهيب حدثنا أيوب  
عن عكرمة عن ابن عباس  
قال ذلك مغيب عبد الله  
فلان يعني زوج بريرة كان  
أنظر إليه يتبعها في سكك  
المدينة يكي عليها \* حدثنا  
قتيبة بن سعيد حدثنا عبد  
الوهاب عن أيوب عن عكرمة  
عن ابن عباس رضي الله  
عنهما قال كان زوج بريرة  
عبدا أسود يقال له مغيب  
عبد الله بن عباس كان أنظر  
إليه بطوف وراءه في سكك  
المدينة

أثبت الخيارات لم تعتقت سواء كانت تحت حر أم عبد وتسمى بحديث الأسود بن يزيد عن عائشة  
أن زوج بريرة كان حرا وقد اختلف فيه على راويه هل هو من قول الأسود أو رواه عن  
عائشة أو هو قول غيره كما سألني قال إبراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقران  
مسلم فيما أخرجه البيهقي عنه خالف الأسود الناس في زوج بريرة وقال الامام أحمد انما يصح  
أنه كان حرا عن الأسود وحده وما جاء عن غيره فلا يصح بذلك وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبدا  
ورواه علماء المدينة واذا روى علماء المدينة شيئا وعملا به فهو أصح شيء واذا اعتقت الامة تحت  
الحرف فقد ها المنفق على صحته لا يفسخ بأمر مختلف فيه اه وسأني من يدل لهذا بعد ما بين وحاول  
بعض الحنفية ترجيح رواية من قال كان حرا على رواية من قال كان عبدا فقال المرق تعقبه الحرية  
بلا عكس وهو كما قال لكن محل طريق الجمع اذا تساوت الروايات في القوة أمانع التفرّد في مقابلة  
الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مردود ولهذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع بين  
الروايتين مع قولهم انه لا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع والذي يتحصل من كلام محققهم وقد  
أكثر منه الشافعي ومن تبعه أن محل الجمع اذا لم يظهر الغلط في احدى الروايتين ومنهم من  
شرط التساوي في القوة قال ابن بطال أجمع العلماء أن الامة اذا اعتقت تحت عبدا فان لها  
الخيار والمعنى فيه ظاهرا لان العبد غير مكافئ للحر في أكثر الاحكام فاذا اعتقت ثبت لها  
الخيار من البقاء في عصمتها أو المفارقة لانها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار واحتج  
من قال ان لها الخيار ولو كانت تحت حر بأنها عند التزويج لم يكن لها رأى لاتفاقهم على أن  
لمولها أن تزوجها بغير رضاها فاذا اعتقت تجدد لها حال لم يكن قبل ذلك وعارضهم الآخرون  
بأن ذلك لو كان مؤثرا لثبت الخيار للبكر اذا تزوجها أبوها ثم بلغت رشدا وليس كذلك فكذلك  
الامة تحت الحرف انه لم يحدث لها بالعق حال ترتفع به عن الحرف كانت كالكتابة تسلم تحت  
المسلم واختلف في التي تختار الفراق هل يكون ذلك طلاقا أو فسحا فقال مالك والاوزاعي  
والليث تكون طلقة بائنة وثبت مثله عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة وقال  
الباقون يكون فسحا لاطلاقا (قوله عن ابن عباس قال رأيت عبد الله بن عباس يعني زوج بريرة) هكذا  
أورده مختصرا من هذا الوجه وهو لفظ شعبة وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق مربع عن  
أي الوليد شيخ البخاري فيه عن شعبة وحده وزاد الاسماعيلي من طريق عبد الصمد عن شعبة  
رأيت يكي وفي رواية له لقد رأيت يتبعها وأما لفظ همام فأخرجه أبو داود من طريق عفان عنه  
بلفظ أن زوج بريرة كان عبدا أسود يسمى مغيبا غيرها النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تعتد  
وساقه أحمد عن عفان عن همام مطولا وفيه أنهم اتعد عدة الحرة ثم أورد البخاري الحديث  
من وجهين عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال في أحدهما ذلك مغيب عبد الله بن عباس يعني  
زوج بريرة وفي الأخرى كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له مغيب وهكذا جاء من غير وجه أن  
اسمه مغيب وضبط في البخاري بضم أوله وكسر المجهمة ثم تحتانية ساكنة ثم مثناة ووقع عند  
العسكري بفتح المهملة وتشديد تحتانية وآخره موحدة والاول أثبت وبه جزم ابن ماكولا  
وغيره ووقع عند المستغفري في الصحابة من طريق محمد بن عجلان عن يحيى بن عروة عن عمروة عن  
عائشة في قصة بريرة أن اسم زوج بريرة مقسم وما أظنه الاتصفا (قوله عبد الله بن عباس) عند

الترمذي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أيوب كان عبد أسود لبني المغيرة وفي رواية هشيم  
عن سعيد بن منصور وكان عبد الأسالم المغيرة من بني مخزوم ووقع في المعرفة لابن منده مغيب  
مولد أحد بن جحش ثم ساق الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة مثل ما وقع في الترمذي لكن  
عند أبي داود بسند فيه ابن اسحق وهي عند مغيب عبد الأسالم أبي أجدو قال ابن عبد البر مولد بني  
مطيع والاول أثبت لصحة اسناده ويعد الجمع لأن بني المغيرة من آل مخزوم كما في رواية هشيم وبني  
جحش من أسد بن خزيمه وبني مطيع من آل عدي بن كعب ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركا بينهم  
على بعده أو اتفق **بقوله** شفاعه النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة) أي  
عند بريرة ترجع الى عصمته قال ابن المنير موقع هذه الترجمة من الفقه تسوية الشفاعة للحاكم  
عند الخصم في خصمه أن يحيط عنه أو يسقط ونحو ذلك وتعقب بأن قصة بريرة لم تقع الشفاعة  
فيها عند الترافع وفيه نظر لأن ظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم لكن لم يصرح بالترافع اذ رؤية  
ابن عباس لزوجهما يكي وقول العباس ٣ وبعده لوراجعته فيحتمل أن يكون القول عند الترافع  
لأن الواو لا تقتضي الترتيب (تبرأ حديثي محمد) هو ابن سلام على ما بينت في المقدمة وقد أخرجه  
النسائي عن محمد بن بشار وابن ماجه عن محمد بن المنشي ومحمد بن خلاد الباهلي قالوا حدثنا عبد  
الوهاب الثقفي وابن بشار وابن المنشي من شيوخ البخاري فيحتمل أن يكون المراد أحدهما **بقوله**  
حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي وخالد شيخه هو الخذاء وقد سبق في الباب الذي قبله  
عن قتيبة عن عبد الوهاب وهو الثقفي هذا عن أيوب فكان له فيه شيخان لكن رواية خالد الخذاء  
أتم ساقا كما ترى وطريق أيوب أخرجهما الاسماعيلي من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد  
الوهاب الثقفي وطريق خالد أخرجهما من طريق أحد بن ابراهيم الدورقي عن الثقفي أيضا وساقه  
عنهما نحو ما وقع عند البخاري **بقوله** يطوف خلفها يكي) في رواية وهيب عن أيوب في الباب  
الذي قبله يتبعها في سكك المدينة يكي عليها والسكك بكسر الميم المهملة وفتح الكاف جمع سكة وهي  
الطرق ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة في طرق المدينة ونواحيها وان دموعه تسيل على  
لحيته يترضاها تختارها فلم تفعل وهذا ظاهره أن سؤالها كان قبل الفرقة وظاهر قول النبي صلى  
الله عليه وسلم في رواية الباب لوراجعته أن ذلك كان بعد الفرقة وبه جزم ابن بطلال فقال لو كان  
قبل الفرقة لقال لو اخترته (قلت) ويحتمل أن يكون وقوعه ذلك قبل وبعد وقد عتسك برواية  
سعيد بن منصور لم يشترط الفور في الخيار هنا وسيأتي البحث فيه بعد **بقوله** يا عباس) هو ابن عبد المطالب  
والدراوى الحديث وتقدم ما فيه وفي رواية ابن ماجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس  
يا عباس وعند سعيد بن منصور عن هشيم قال أنبأنا خالد هو الخذاء بسنده أن العباس كان كالم  
النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلب اليها في ذلك وفيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة  
التاسعة أو العاشرة لأن العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في  
أواخر سنة ثمان ويؤيده أيضا قول ابن عباس أنه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أبيه  
ويؤيد تأخر قصتها أيضا بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الافك أن عائشة في ذلك الزمان  
كانت صغيرة فيبعد وقوع تلك الامور والمراجعة والمسايرة الى الشراء والعق منها يومئذ  
وأيا فقول عائشة ان شاء مولىك أن أعدها لهم عدة واحدة فيه إشارة الى وقوع ذلك في

\* (باب شفاعه النبي صلى  
الله عليه وسلم في زوج  
بريرة) \* حديثي محمد حدثنا  
عبد الوهاب حدثنا خالد عن  
عكرمة عن ابن عباس أن  
زوج بريرة كان عبد ايقال  
له مغيب كما في أنظر اليه  
يطوف خلفها يكي ودموعه  
تسيل على لحيته فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لعباس  
يا عباس ألا تعجب من حب  
مغيب بريرة ومن بغض  
بريرة مغيبا فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم

٣ قوله وقول العباس الخ  
هكذا في جميع النسخ  
وحرر صحتها هـ

آخر الامر لانهم كانوا في أول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وفي كل ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وجملة على ذلك وقوع ذكرها في حديث الافك وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جوز أنها كانت تخدم عائشة قبل شرائها واشترتها وأخرت عتقها الى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل الفسخ وطلب أن ترده بعقد جديد أو كانت لعائشة ثم باعها ثم استعادتها بعد الكتابة اه وأقوى الاحتمالات الاول كما ترى (قوله لوراجعته) كذا في الاصول بمشناه واحدة ووقع في رواية ابن ماجه لوراجعته بأشبات تحتانية ساكنة بعد المنناة وهي لغة ضعيفة وزاد ابن ماجه فانه أبو ولدك وظاهره أنه كان له منها ولد (قوله تأمرني) زاد الاسماعيلي قال لا وفيه اشعار بان الامر لا ينحصر في صيغة أفعل لانه خاطبها بقوله لوراجعته فقالت تأمرني أي تريد بهذا القول الامر فيجب على وعند ابن مسعود من مرسل ابن سيرين بسند صحيح فقالت يا رسول الله أشئني واجب على قال لا (قوله قال انما أنا أشفع) في رواية ابن ماجه انما أشفع أي أقول ذلك على سبيل الشفاعة لا على سبيل الحتم عليك (قوله فلا حاجة لي فيه) أي فاذا لم تلزمي بذلك لا أختار العود اليه وقد وقع في الباب الذي بعده لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده ﴿ (قوله باب) ﴾ كذا لهم بغير ترجمة وهو من متعلقات ما قبله وأورد فيه قصة بريرة عن عبد الله بن رباح عن شعبة عن الحكم وهو ابن عتيبة بمشناه وموحدة مصغر عن ابراهيم وهو النخعي عن الاسود وهو ابن يزيد أن عائشة أرادت أن تشتري بريرة ففساق القصة مختصرة وصورة سياقه الارسال لكن أوردته في كفارات الايمان مختصرا عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه عن الاسود عن عائشة وكذا أوردته في الفرائض عن حفص بن عمر عن شعبة وزاد في آخره قال الحكم وكان زوجها حرا ثم أوردته بعده من طريق منصور عن ابراهيم عن الاسود أن عائشة فساق نحو سياق الباب وزاد فيه وخيرت فاخترت نفسها وقالت لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه قال الاسود وكان زوجها حرا قال البخاري قول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيته عبد الأصم وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك وقد أورد البخاري عقب رواية عبد الله بن رباح هذه عن آدم عن شعبة ولم يسبق لفظه لكن قال وزاد فخبرت من زوجها وقد أوردته في الزكاة عن آدم بهذا الاسناد فلم يذكر هذه الزيادة وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه فجعل الزيادة من قول ابراهيم واقتضه في آخره قال الحكم قال ابراهيم وكان زوجها حرا فخبرت من زوجها فظهر أن هذه الزيادة مدرجة وحذفها في الزكاة لذلك وانما أوردناها مشيرة الى أن أصل التخيير في قصة بريرة ثابت من طريق أخرى وقد قال الدارقطني في العلل لم يختلف على عروة عن عائشة أنه كان عبدا وكذا قال جعفر ابن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة وأبو الاسود وأسامة بن زيد عن القاسم (قلت) وقع لبعض الرواة فيه غلط فأخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال أنبأنا أحمد بن يزيد المعلم حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة كان زوج بريرة حرا وهذا وهم من موسى أو من أحمد فان الحفاظ من أصحاب هشام ومن أصحاب جرير قالوا كان عبدا منهم اسحق بن راهويه وحديثه عند النسائي وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود وعلى

لوراجعته قالت يا رسول الله تأمرني قال انما أنا أشفع قالت فلا حاجة لي فيه \* (باب) \*

ابن حجر وحديثه عند الترمذي وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه كان عبدا قال الدارقطني وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه (قلت) ورواه شعبة عن عبد الرحمن فقال كان حرا ثم رجع عبد الرحمن فقال ما أدري وقد تقدم في العتق قال الدارقطني وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حرا وهو وهم (قلت) في شيبين في قوله حرو في قوله عن عائشة وانما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس ولم يختلف على ابن عباس في أنه كان عبدا وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي عبيد قالت كان زوج بريرة عبدا وسنده صحيح وقال النووي يؤيد قول من قال أنه كان عبدا قول عائشة كان عبدا ولو كان حرا ولم يخبرها فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا ثم عللت بقولها ولو كان حرا لم يخبرها ومثل هذا لا يكاد أحسب يؤوله الا توقيفا وتعقب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث وهي مدرجة من قول عروة بين ذلك في رواية مالك وأبي داود والنسائي نعم وقع في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كانت بريرة مكاتبه لانس من الانصار وكانت تحت عبد الحديث أخرجه أحد وابن ماجه والبيهقي وأسامة فيه مقال وأما دعوى أن ذلك لا يقال الا بتوقيف فردودة فان للاجتهاد فيه مجالا وقد تقدم قرينا توجيهه من حيث النظر أيضا قال الدارقطني وقال ابراهيم عن الاسود عن عائشة كان حرا (قلت) وأصرح ما رأيته في ذلك رواية أبي معاوية حدثنا الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا فلما عتقت خبرت الحديث أخرجه أحمد عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن ادريس عن الاعمش بهذا السند عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا ومن وجه آخر عن النخعي عن الاسود أن عائشة حدثته أن زوج بريرة كان حرا حين أعتقت فدللت الروايات المفصلة التي قدمتها أنفع على أنه مدرج من قول الاسود أو من دونه فيكون من أمثله ما أدرج في أول الخبر وهو نادرفان الاكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه وعلى تقدير أن يكون موصولا فيرجح رواية من قال كان عبدا بالكثرة وأيضا قال المرأة عرف بحديثه فان القاسم ابن أخي عائشة وعروة بن أختها وتابعهما غيرهما فروايتهم أولى من رواية الاسود فانهما أقعد بعائشة وأعلم بحديثها والله أعلم ويترجح أيضا بأن عائشة كانت تذهب الى أن الامة اذا عتقت تحت الحرا لاخبار لها وهذا بخلاف ما روى العراقيون عنها فكان يلزم على أصل مذهبهم أن يأخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها لاسيما وقد اختلف عنها فيه وادعى بعضهم أنه يمكن الجمع بين الروايتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم أعتق فلذلك قال من قال كان حرا ويرد هذا الجمع ما تقدم من قول عروة كان عبدا ولو كان حرا لم يخبر وأخرجه الترمذي بلفظ ان زوج بريرة كان عبدا أسود يوم أعتقت فهذا يعارض الرواية المتقدمة عن الاسود ويعارض الاحتمال المذكور احتمال أن يكون من قال كان حرا أراد ما آل اليه أمره واذا تعارض اسنادا واحتمالا احتج الى الترجيح ورواية الاكثر يرجح بها وكذلك الاحتفاظ وكذلك الاثر وكل ذلك موجود في جانب من قال كان عبدا وفي قصة بريرة من النوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق جواز المكاتب بالسنة



تقرير الحكم الكتاب وقد روى ابن أبي شيبة في الاوائل بسند صحيح انها أول كتابة كانت في  
 في الاسلام ويرد عليه قصة سلمان فيجمع بأن أوليته في الرجال وأولية بريرة في النساء وقد قيل  
 ان أول مكاتب في الاسلام أبو أمية عبد عمر وادعى الروائي أن الكتابة لم تكن تعرف في  
 الجاهلية وخولف ويؤخذ من مشروعية نجوم الكتابة البيع الى أجل والاستقراض ونحو  
 ذلك وفيه الحاق الامام بالعبيد لان الآية ظاهرة في ذلك كور وفيه جواز كتابة أحد الزوجين  
 الرقيقين ويلحق به جواز بيع أحدهما دون الآخر وجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة كذا قيل  
 وفيه نظر لانه لا يلزم من طلبها من عائشة الاعانة على حالها أن يكون لا مال لها ولا حرفة وفيه جواز  
 بيع المكاتب اذ ارضى ولم يعجز نفسه اذا وقع التراضي بذلك وحله من منع على أنها عجزت نفسها  
 قبل البيع ويحتاج الى دليل وقيل انما وقع البيع على نجوم الكتابة وهو بعيد جدا ويؤخذ منه  
 أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء فيتفرع عنه اجراء أحكام الرقيق كلها في النكاح والجنائيات  
 والحدود وغيرها وقد أكثر سردهما من ذكرنا أنهم جمعوا الفوائد المستنبطة من حديث بريرة ومن  
 ذلك أن من أدى أكثر نجومه لا يعتق تغليب الحكم الاكثر وان من أدى من النجوم بقدر قيمته  
 لا يعتق وأن من أدى بعض نجومه لم يعتق منه بقدر ما أدى لان النبي صلى الله عليه وسلم أذن  
 في شراء بريرة من غير استفعال وفيه جواز بيع المكاتب والرقيق بشرط العتق وأن يبيع  
 الامة المزوجة ليس طلاقا كما تقدم تقريره فريبا وان عتقها ليس طلاقا ولا فسخا لنسب التخيير  
 فلو طلقت بذلك واحدة لكان لزوجها الرجعة ولم يتوقف على اذنها أو ثلاثا لم يقل لها لورا جمعة  
 لانها ما كانت تحل له الا بعد زوج آخر وان يبعها لا يبيع لمشتريها وطأها لان تخييرها يدل على بقاء  
 علة العصمة وأن سيد المكاتب لا يمنع من الاكتساب وأن اكتسابه من حين الكتابة يكون  
 له وجواز سؤال المكاتب من يعينه على بعض نجومه وان لم تحل وان ذلك لا يقتضي تعجزه  
 وجواز سؤال المالا يضطر السائل اليه في الحال وجواز الاستعانة بالمرأة المزوجة وجواز تصرفها  
 في مالها بغير اذن زوجها وبذل المال في طلب الاجر حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد  
 التقرب بالعتق ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلقا للتصرف السلعة بأكثر من ثمنها لان  
 عائشة بدلت نقدا ما جعلوه نسيئة في تسع سنين لحصول الرغبة في القدا أكثر من النسيئة وجواز  
 السؤال في الجسلة لم يتوقع الاحتياج اليه فتكمل الاخبار الواردة في الزجر عن السؤال على  
 الاولوية وفيه جواز سعي المرفوق في فكالة رقبته ولو كان بسؤال من يشترى ليعتق وان أضر  
 ذلك بسيدته لتشوف الشارع الى العتق وفيه بطلان الشروط الفاسدة في المعاملات وصحة  
 الشروط المشروعة لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقد  
 تقدم بسطه في الشروط ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرفوق عنديعه لم يصح شرطه وان  
 من شرط شرط فاسد لم يستحق العقوبة الا ان علم بتصريره وأصر عليه وان سيد المكاتب لا يمنع  
 من السعي في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخدمة ثابتا وان المكاتب اذا أدى نجومه من  
 الصدقة لم يرد لها السيد واذا أدى نجومه قبل حلولها كذلك ويؤخذ منه أنه يعتق أخذا من قول  
 موالى بريرة ان شامت ان تحتسب عليك فان ظاهره في قبول تجميع ما اتفقوا على تأجيله ومن  
 لازمه حصول العتق ويؤخذ منه أيضا أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق واستدل به على

عدم وجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة أعدّها لهم عدة واحدة ولم ينكر وأجيب بجواز قصد دفعهم لها بعد القبض وفيه جواز ابطال الكتابة وفسخ عقدها اذا تراضى السيد والعبد وان كان فيه ابطال التصريح لا تقرير بريرة على السعي بين عائشة ومواليها في فسخ كتابتها لتسترها عائشة وفيه ثبوت الولاء للمعتق والرد على من خالفه ويؤخذ من ذلك عدة مسائل كعتق السائبة واللقيط والحليف ونحو ذلك كثيرها العدد من تكلم على حديث بريرة وفيه مشروعية الخطبة في الامر المهمل والقيام فيها وتقدمة الحمد والثناء وقول اما بعد عند ابتداء الكلام في الحاجة وأن من وقع منه ما ينكر استحباب عدم تعيينه وأن استعمال السجع في الكلام لا يكره الا اذا قصد اليه ووقع مكلفا وفيه جواز اليمين فيما لا تجب فيه ولا سيما عند العزم على فعل الشيء وأن لغو اليمين لا كفارة فيه لان عائشة حلفت أن لا تشتري ثم قال لها النبي صلى الله عليه وسلم اشتري ولم ينقل كفارة وفيه مناجاة الاثنين بحضرة الثالث في الامر يستثنى منه المناجى ويعلم أن من ناجاه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك من النهي الوارد فيه وفيه جواز سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة اذا ظن أن له تعلقا به وجواز اظهار السر في ذلك ولا سيما ان كان فيه مصلحة للمناجى وفيه جواز المساومة في المعاملة والتوكيل فيها ولوللرقيق واستخدام الرقيق في الامر الذي يتعلق بمواليه وان لم يأذنوا في ذلك بخصوصه وفيه ثبوت الولاء للمرأة المعتقة فيستثنى من عموم الولاة كلمة النسب فان الولاء لا ينتقل الى المرأة بالارث بخلاف النسب وفيه أن الكافر يرث ولا عتيقه المسلم وان كان لا يرث قريبه المسلم وأن الولاء لا يباع ولا يوهب وقد تقدم في باب مفرد في العتق ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الاخرى الولاء لمن أعطى الورق أن المراد بالمعطى المالك لا من باشر الاعطاء مطلقا فلا يدخل الوكيل ويؤيده قوله في رواية الثوري عند أحمد لمن أعطى الورق وولى النعمة وفيه ثبوت الخيار للامة اذا عتقت على التفصيل المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه انها عتقت فدعاها فخيرها فاخترت نفسها وللعلماء في ذلك أقوال أحدها وهو قول الشافعي انه على الفور وعنه يمتد خيارها ثلاثا وقيل بقيامها من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها وهما عن أهل الرأي وقيل يمتد أبدا وهو قول مالك والاوزاعي وأحد أقوال الشافعي واتفقوا على أنه ان مكنته من وطئها سقط خيارها وتمسك من قال به بما جاء في بعض طرقه وهو عند أبي داود ومن طريق ابن اسحق بأسانيد عن عائشة أن بريرة أعتقت فذكر الحديث وفي آخره ان قريك فلا خيار لك وروى مالك بسند صحيح عن حفصة أنها أفتت بذلك وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله قال ابن عبد البر لأعلم لهم ما مخالفان الصحابة وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة واختلف فيما لو وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أو لا على قولين للعلماء أحدهما عند الحنابلة لا فرق وعند الشافعية تعذر بالجهل وفي رواية الدارقطني ان وطئها فلا خيار لك ويؤخذ من هذه الزيادة أن المرأة اذا وجدت بزوجه عيبا ثم مكنته من الوطئ بطل خيارها وفيه أن الخيار فسخ لا يملك الزوج فيه رجعة وتمسك من قال له الرجعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لو راجعته ولا حجة فيه والامساك كان لها اختيار فتعين جل المراجعة في الحديث على معناها اللغوي والمراد رجوعها الى عصمتها ومنه قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يتراجعا مع أنها في المطلق ثلاثا وفيه

ابطال قول من زعم استعماله أن يجب أحد الشخصين الآخر والآخر يغضه لقول النبي صلى الله عليه وسلم ألا تعجب من حب مغيب بريرة ومن بغض بريرة مغيباً ثم يؤخذ منه أن ذلك هو الأكثر الأغلب ومن ثم وقع التعجب لانه على خلاف المعتاد وجوز الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به أن يكون ذلك مما ظهر من كثرة استعمال مغيب لها بأنواع من الاستمالات كإظهاره حبها وتردده خلفها وبكائه عليها مع ما ينضم إلى ذلك من استعماله لها بالقول الحسن والوعد الجميل والعادة في مثل ذلك أن يعيل القلب ولو كان نافراً فلما خالفت العادة وقع التعجب ولا يلزم منه ما قال الأولون وفيه أن المرأة إذا خير بين ما ينفعه لم يمل ولو أضرب ذلك برفيقه وفيه اعتبار الكفاءة في الحرية وفيه سقوط الكفاءة برضا المرأة التي لا ولي لها وإن من خير امرأتها فاختارت فراقه وقع وانفسخ النكاح بينهما وقد قدم وأنها لو اختارت البقاء معه لم ينقص عدد الطلاق وكن أكثر بعض من تكلم على حديث بريرة هناً في سرد تفاريح التخيير وفيه أن المرأة إذا ثبت لها الخيار فقالت لا حاجة لي به ترتب على ذلك حكم الفراق كذا قيل وهو مبني على أن ذلك وقع قبل اختيارها الفراق ولم يقع إلا بهذا الكلام وفيه من النظر ما تقدم وفيه جواز دخول النساء الأجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا وفيه أن المكاتب لا يلحقها في العتق ولدها ولا زوجها وفيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقاً وجواز التطوع منها على ما يلحق به في تحريم صدقة الفرض كأزواجه ومواليه وأن موالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهم الصدقة وإن حرمت على الأزواج وجوازاً كل الغنى ما تصدق به على الفقير إذا أهده له وبالسبع أولى وجواز قبول الغنى هدية الفقير وفيه الفرق بين الصدقة والهبة في الحكم وفيه نصح أهل الرجل له في الأمور كلها وجوازاً كل الإنسان من طعام من يسرباً كله منه ولولم يأذن له فيه بخصوصه وبأن الأمة إذا عتقت جاز لها التصرف بنفسها في أمورها ولا يجزى لعتقها عليها إذا كانت رشيدة وأنها تصرف في كسبها دون إذن زوجها إن كان لها زوج وفيه جواز الصدقة على من يمونه غيره لأن عائشة كانت تمون بريرة ولم ينكر عليها قبولها الصدقة وأن لمن أهدي لاهله شيء أن يشرك نفسه معهم في الأخبار عن ذلك لقوله وهو لنا هدية وأن من حرمت عليه الصدقة جاز له أن يملكها إذا تغير حكمها وأنه يجوز للمرأة أن تدخل إلى بيت زوجها ما لا يملكه بغير علمه وأن تصرف في بيته بالطبخ وغيره بآلته ووقوده وجوازاً كل المرأة ما يجده في بيته إذا غلب الحل في العادة وأنه ينبغي تعريضه بما يخشى توقفه عنه واستحباب السؤال عما يستفاد به علم أو أدب أو بيان حكم أو رفع شبهة وقد يجب وسؤال الرجل عما يعهده في بيته وأن هدية الأدنى للأعلى لا تستلزم الإثابة مطلقاً وقبول الهدية وإن نذر قدرها جبر للمهدي وأن الهدية تملك بوضعها في بيت المهدي له ولا يحتاج إلى التصريح بالقبول وإن من تصدق عليه بصدقة أن يتصرف فيها بما شاء ولا يتقصّر أجرة المتصدق وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إذا لم يكن فيه شبهة ولا عن الديعة إذا ذبحت بين المسلمين وأن من تصدق عليه قليل لا يتسخطه وفيه مشاورة المرأة زوجها في التصرفات وسؤال العالم عن الأمور الدينية وأعلام العالم بالحكم لمن رأى يتعاطى أسبابه ولو لم يسأل ومشاورة المرأة إذا ثبت لها حكم التخيير في فراق زوجها أو الإقامة عنده وأن على الذي يشاور بذلك النصيحة وفيه جواز مخالفة المشير فيما يشير

به في غير الواجب واستحياب شفاعته الحاكم في الرفق بالخصم حيث لا ضرر ولا الزام ولا لوم على  
 من خائف ولا غضب ولو عظم قدر الشافع وترجم له النسائي شفاعته الحاكم في الخصوم قبل فصل  
 الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول ويؤخذ منه أن التصميم في الشفاعته لا يسوغ فيما  
 تشق الاجابة فيه على المسؤول بل يكون على وجه العرض والترغيب وفيه جواز الشفاعته قبل  
 أن يسألها المشفوع له لانه لم ينقل أن مغثا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يشفع له كذا قيل وقد  
 قدست أن في بعض الطرق أن العباس هو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فيحتمل أن  
 يكون مغثا سأل العباس في ذلك ويحتمل أن يكون العباس ابتداءً ذلك من قبل نفسه شفعه منه  
 على مغث ويؤخذ منه استحباب ادخال السرور على قلب المؤمن وقال الشيخ أبو محمد بن أبي  
 جرة نفع الله به فيه أن الشافع يؤجر ولو لم تحصل اجابته وأن المشفوع عنده اذا كان دون قدر  
 الشافع لم تمتنع الشفاعته قال وفيه تنبيه صاحب صاحب على الاعتبار بآيات الله وأحكامه  
 لتعجيب النبي صلى الله عليه وسلم العباس من حب مغث بريرة قال ويؤخذ منه أن نظره صلى  
 الله عليه وسلم كان كله بحضور وفكر وان كما خالف العادة يتعجب منه ويعتبر به وفيه حسن  
 أدب بريرة لانها لم تفصح برد الشفاعته وانما قالت لا حاجة لي فيه وفيه أن فرط الحب يذهب  
 الحياء الماذكر من حال مغث وغلبة الوجد عليه حتى لم يستطع كتمان حبهما في ترك النكير عليه  
 بيان جواز قبول عذر من كان في مثل حاله عن يقع منه ما لا يليق بمصعبه اذا وقع بغير اختياره  
 ويستنبط من هذا معذرة أهل المحبة في الله اذا حصل لهم الوجد من سماع ما يفهمون منه  
 الاشارة الى أحوالهم حيث يظهرون منهم ما لا يصدر عن اختيار من الرقص ونحوه وفيه استحباب  
 الاصلاح بين المتنافرين سواء كانا زوجين أم لا وتأكيدا لحرمة بين الزوجين اذا كان بينهما ولد  
 لقوله صلى الله عليه وسلم انه أبو ولدك ويؤخذ منه أن الشافع يذكر للمشفوع عنده ما يبعث على  
 قبوله من مقتضى الشفاعته والحامل عليها وفيه جواز شراء الامه دون ولدها وأن الولد ثبت  
 بالفراش والحكم بظاهر الامر في ذلك (قلت) ولم تقف على تسمية أحد من أولاد بريرة والكلام  
 محتمل لان يريد به أنه أبو ولدها بالقوة لكنه خلاف الظاهر وفيه جواز نسبة الولد الى أمه وفيه أن  
 المرأة التي لا اجبار عليها ولو كانت معتوقة وجواز خطبة الكبير والشريف لمن هو دونه وفيه  
 حسن الادب في المخاطبة حتى من الاعلى مع الأدنى وحسن التلطف في الشفاعته وفيه أن للعبد  
 أن يخطب مطلقة بغير إذن سيده وأن خطبة المعتدة لا تحرم على الاجنبي اذا خطبها المطلقة وأن  
 فسح النكاح لاربعة فيه الا بنكاح جديد وأن الحب والبغض بين الزوجين لا لوم فيه على واحد  
 منهما لانه بغير اختيار وجواز بكاء المحب على فراق حبيبه وعلى ما يفوته من الامور الدنيوية  
 ومن الدينونة بطريق الاولى وأنه لا عار على الرجل في اظهار حبه لزوجته وأن المرأة اذا أبغضت  
 الزوج لم يكن لوليها اكرامها على عشرته واذا أحبته لم يكن لوليها التفريق بينهما وجواز ميل  
 الرجل الى امرأته يطمع في تزويجها أو رجعتها وجواز كلام الرجل لمطلقة في الطرق  
 واستعطافه لها واتباعها أين سلكت كذلك ولا يخفى أن محل الجواز عند أمن الفتنة وجواز  
 الاخبار عما يظهر من حال المروءان لم تفصح به لقوله صلى الله عليه وسلم للعباس ما قال وفيه جواز  
 رد الشافع المنة على المشفوع اليه بقبول شفاعته لان قول بريرة للنبي صلى الله عليه وسلم

أما امرئى ظاهر في أنه لو قال نعم لقبلت شفاعته فلما قال لا علم أنه رد عليها ما فهم من المنة في امتثال الامر كذا قيل وهو متكلف بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن أمره واجب الامتثال فلما عرض عليها ما عرض استقصت هل هو أمر فيجب عليها امتثاله أم مشورة فتختار فيها وفيه أن كلام الحاكم بين انخوص في مشورة وشفاعة ونحوهما ليس حكماً وفيه أنه يجوز لمن سئل قضاء حاجة أن يشترط على الطالب ما يعود عليه دفعه لأن عائشة شرطت أن يكون لها الولاء إذا أدت الثمن دفعة واحدة وفيه جواز أداء الدين على المدين وأنه يبرأ بأداء غيره عنه وافتاء الرجل زوجته نيمالها فيه حظ وغرض إذا كان حقاً وجواز حكم الحاكم لزوجه بالحق وجواز قول مشترى الرقيق اشتريته لأعتقه ترغيباً للبائع في تسهيل البيع وجواز المعاملة بالدراهم والدينار عدد إذا كان قدرهما معلوماً لقولها أعدّها ولقولها تسع أواق ويستنبط منه جواز بيع المعاطاة وفيه جواز عقد البيع بالكتابة لقوله خذنها ومثله قوله صلى الله عليه وسلم لا بى بكفى حديث الهجرة قد أخذتها بالثمن وفيه أن حق الله مقدم على حق الآدمي لقوله شرط الله أحق وأوثق ومثله الحديث الآخر دين الله أحق أن يقضى وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لتكرره كراهل بريرة في الحديث وفي رواية كانت لناس من الانصار ويحتمل مع ذلك الوحدة واطلاق ما في الخبر على المحاز وفيه أن الأيدي ظاهرة في الملك وأن مشترى السلعة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن ربيية وفيه استحباب اظهار أحكام العقد للعالم بها إذا كان العاقد يجيها وفيه أن حكم الحاكم لا يغير الحكم الشرعي فلا يحل حراماً ولا عكسه وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر العبد والامة وروايتهما وفيه أن البيان بالفعل أقوى من القول وجواز تأخير البيان الى وقت الحاجة والمبادرة اليه عند الحاجة وفيه أن الحاجة إذا اقتضت بيان حكم عام وجب اعلانه وأندب بحسب الحال وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث والاقتصار على بعضه بحسب الحاجة فإن الواقعة واحدة وقد رويت بالفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكره الآخرون يقدح ذلك في صحته عند أحد من العلماء وفيه أن العدة بالنساء لما تقدم من حديث ابن عباس أنها أمرت أن تعتد عدة الحرة ولو كان بالرجال لا أمرت أن تعتد بعدة الاماء وفيه أن عدة الامة اذا اعتقت تحت عبد فاخارت نفسها ثلاثه قروء وأما ما وقع في بعض طرقه تعتد بحيضة فهو مرجوح ويحتمل أن أصله تعتد بحيض فيكون المراد جنس ما تستبرئ به رجها لا الوحدة وفيه تسمية الاحكام سنناً وان كان بعضها واجباً وأن تسمية ما دون الواجب سنة اصطلاح حادث وفيه جواز جبر السيد أمته على تزويج من لا تختاره اما لسوء خلقه أو خلقه وهى بالصد من ذلك فقد قيل ان بريرة كانت جميلة غير سوداء بخلاف زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم اختيارها لذلك بعد عتقها وفيه أن أحد الزوجين قد يغض الآخر ولا يظهر له ذلك ويحتمل أن تكون بريرة مع بغضها مغنياً كانت تصبر على حكم الله عليها في ذلك ولا تعامله بما يقتضيه البغض الى أن فرج الله عنها وفيه تنبيه صاحب الحق على ما وجب له إذا جهل واستقلال المكاتب بتعجيل نفسه واطلاق الأهل على السادة واطلاق العبيد على الارقاء وجواز تسمية العبد مغنياً وأن مال الكتابة لا احتلا كثره وان للمعتق أن يقبل الهدية من معتقه ولا يقدح ذلك في ثوابه متى وجوز الهدية لاهل الرجل بغير استئذانه وقبول المرأة ذلك حيث لا ربيية وفيه

سؤال الرجل عما لم يعهد في بيته ولا يرد على هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقع في سياق المدح ولا يسأل عما عهد لان معناه كما تقدم ولا يسأل عن شيء عهد وفاته فلا يقول لاهله أين ذهب وهناسا لهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء رآه وعيانه ثم أحضر له غيره فسأل عن سبب ذلك لانه يعلم أنهم لا يتكلمون احضاره له شعاع عليه بل لتوهم تحريره فأراد أن يبين لهم الجواز وقال ابن دقيق العيد فيه دلالة على تبسط الانسان في السرا عن أحوال منزله ومآهده فيه قبل والاول أظهر وعندي أنه مبني على خلاف ما انبنى عليه الاول لان الاول بني على أنه علم حقيقة الامر في العلم وأنه مما تصدق به على بريرة والثاني بني على أنه لم يتحقق من أين هو بخلاف أن يكون مما أهدي لاهل بيته من بعض الزمها كآثارهم امثلا ولم يتعين الاول وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل اليه اذ لم ينظر تحريره أو تظهر فيه شبهة اذ لم يسأل صلى الله عليه وسلم عن تصدق على بريرة ولا عن حاله كذا قبل وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسل الى بريرة باصدقة فلم يتم هذا **§ قوله** قول الله سبحانه ولا تنكحوا المشركات كذا لاكثر وساق في رواية كريمة الى قوله ولو أنجبتكم ولم يمت البخاري حكم المسئلة لقيام الاحتمال عنده في تأويلها فالأكثر انهم على العموم وأنها خصت بآية المائدة وعن بعض السلف أن المراد بالمشركات هنا عبدة الاوثان والمجوس حكاه ابن المنذر وغيره ثم أورد المصنف فيه قول ابن عمر في نكاح النصرانية وقوله لا أعلم من الاشرار شيئا أكثر من أن تقول المرأة زورها عيسى وهذا مضمونه الى استمرار حكم عموم آية البقرة فكانه يرى أن آية المائدة منسوخة وبه جزم ابراهيم الحارثي ورده النحاس فحمله على التورع كما سيأتي وذهب الجمهور الى أن عموم آية البقرة خص بآية المائدة وهي قوله والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم فبقي سائر المشركات على أصل التحريم وعن الشافعي قول آخر أن عموم آية البقرة أريد به خصوص آية المائدة وأطلق ابن عباس أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة وقد قيل ان ابن عمر شذبه ذلك فقال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد من الاول أنه حرم ذلك اه لكن أخرجه ابن أبي شيبة بسند حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال كان ذلك والمسلمات قليل وهذا ظاهر في أنه خص الاباحية بحال دون حال وقال أبو عبيد المسلمون اليوم على الرخصة وروى عن عمر أنه كان يأمر بالتنزه عنهن من غير أن يجرمهن وزعم ابن المرباط بعل النحاس وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضا لكنه خلاف ظاهر السياق لكن الذي احتج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع بمن يشرك من أهل الكتاب لا ممن يوحده أنه يحمل آية الحل على من لم يدل دينه منهم وقد فصل كثير من العلماء كالشافعية بين من دخل أباهما في ذلك الدين قبل التحريف أو النسخ وبعد ذلك وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن أن يحمل عليه وتقدم بحث في ذلك في الكلام على حديث هرقل في كتاب الايمان فذهب الجمهور الى تحريم النساء المجوسيات وجاء عن حذيفة أنه تسرى بجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده أيضا عن سعيد بن المسيب وطائفة وبه قال أبو ثور وقال ابن بطلان هو محجوج بالجماعة والتزويل وأجيب بأنه لا اجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين وأما التزويل فظاهره أن المجوس ليسوا أهل كتاب لقوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا لكر لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من

حدثنا عبد الله بن رجا  
أخبرنا شعبة عن الحكم عن  
ابراهيم عن الاسود أن  
عائشة أرادت أن تشتري  
بريرة فأبى موالها إلا أن  
يشترطوا الولاء فذكرت ذلك  
للنبي صلى الله عليه وسلم فقال  
اشترها وأعتقها فانما الولاء  
لمن أعتق وأبى النبي صلى  
الله عليه وسلم بالحكم فقيل ان  
هذا ما تصدق به على بريرة فقال  
هو لها صدقة ولنا شعبة  
حدثنا آدم حدثنا شعبة  
وزاد خبرت من زوجها  
(باب قول الله تعالى  
ولا تنكحوا المشركات  
حتى يؤمنن ولا ممة مؤمنة  
خير من مشرك ولو  
أعجبتمكم) حدثنا قتيبة  
حدثنا الليث عن نافع أن ابن  
عمر كان إذا سئل عن نكاح  
النصرانية واليهودية قال  
ان الله حرم المشركات على  
المؤمنين ولا أعلم من  
الاشرار شيئا أكبر من أن  
تقول المرأة زورها عيسى  
وهو عبد من عباد الله



\* (باب نكاح من أسلم من  
المشركت وعدتهن) \*  
حدثني إبراهيم بن موسى  
أبنا هاشم عن ابن جريج  
وقال عطاء عن ابن عباس  
كان المشركون على منزلتين  
من النبي صلى الله عليه وسلم  
والمؤمنين كلوا مشركي أهل  
حرب يقاتلهم ويقاتلونهم  
ومشركي أهل عهد  
لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم فكان  
إذا هاجرت امرأة من أهل  
الحرب لم تحطب حتى  
تحيض وتطهر فاذا طهرت  
حل لها النكاح فان هاجر  
زوجها قبل أن تنكح ردت  
إليه وان هاجر عبد منهم  
أو أمة فهاجران ولههما  
مال المهاجرين ثم ذكر من  
أهل العهد مثل حديث  
مجاهد وان هاجر عبد أو أمة  
للمشركين أهل العهد لم  
يردوا ورت أثمانهم وقال  
عطاء عن ابن عباس كانت  
قرية ابنة أبي أمية عند  
عمر بن الخطاب فطلقها  
فترجها معاوية بن أبي  
سفيان وكانت أم الحكم  
تأبى سفيان تحت عاض  
ابن غنم النهري فطلقها  
فترجها عبد الله بن عثمان  
التقي

المجوس دل على أنهم أهل كتاب فكان القياس أن تجري عليهم بقية أحكام الكتابين لكن  
أجيب عن أخذ الجزية من المجوس أنهم اتبعوا فهم الخبر ولم يرد مثل ذلك في النكاح والذبايح  
وسياقي تعرض لذلك في كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى (قوله ما) نكاح من  
أسلم من المشركت وعدتهن أي قدرها والجمهور على أنها تعد عدة الحرة وعن أبي حنيفة يكتفى  
أن تستبرأ بحيضة (قوله أبنا هاشم) هو ابن يوسف الصنعاني (قوله وقال عطاء) هو معطوف  
على شيء محذوف كأنه كان في جملة أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء ثم قال وقال عطاء  
كما قال بعد فراغه من الحديث قال وقال عطاء فذكر الحديث الثاني بعد سياقه ما أشار  
إليه من أنه مثل حديث مجاهد وفي هذا الحديث بهذا الاسناد عدة كالتى تقدمت في تفسير  
سورة فوح وقد قدمت الجواب عنها وحاصلها أن أبا مسعود الدمشقي ومن تبعه جزموا بأن عطاء  
المذكور هو الخراساني وأن ابن جريج لم يسمع منه التفسير وإنما أخذ عن أبيه عثمان عنه  
وعثمان ضعيف وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس وحاصل الجواب جواز أن يكون  
الحديث عند ابن جريج بالاسنادين لأن مثل ذلك لا يخفى على البخاري مع تشدده في شرط  
الاتصال مع كون الذي نبه على العلة المذكورة هو علي بن المدني شيخ البخاري المشهور به وعليه  
يعول غالباً في هذا الفن خصوصاً على الحديث وقد ضاع مخرج هذا الحديث على الاسماعيلي ثم  
على أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري نفسه (قوله لم تحطب) بضم أوله (حتى تحيض  
وتطهر) تمسك بظاهرها الخفيفة وأجاب الجمهور بأن المراد تحيض ثلاثة حيض لانها صارت  
باسلامها وهجرتهم من الحرأمة بخلاف ما لو سبقت وقوله فان هاجر زوجها معها بآتي الكلام عليه  
في الباب الذي بعده (قوله وان هاجر عبد منهم) أي من أهل الحرب (قوله ثم ذكر من أهل العهد  
مثل حديث مجاهد) يحتمل أن يعنى بحديث مجاهد الذي وصفه بالمثلثة الكلام المذكور بعد هذا  
وهو قوله وان هاجر عبد أو أمة للمشركين إلى آخره ويحتمل أن يريد به كلاماً آخر يتعلق بنساء أهل  
العهد وهو أولى لانه قسم المشركين إلى قسمين أهل حرب وأهل عهد وذكر حكم نساء أهل الحرب  
ثم حكم أرقائهم فكانت أحوال بحكم نساء أهل العهد على حديث مجاهد ثم عقبه بدرك حكم أرقائهم  
وحديث مجاهد في ذلك وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عنه في قوله وان فاتكم شيء من  
أزواجكم إلى الكفار فعاقبته أي ان أصبتم مغنماً من قريش فاعطوا الذين ذهبوا أزواجهم  
مثل ما أنفقوا عوضاً وسأبى بسط هذا في الباب الذي يليه (قوله وقال عطاء عن ابن عباس) هو  
موصول بالاسناد المذكور وأولاع ابن جريج كما بينته قبل (قوله كانت قرية) بالقاف والموحدة  
مصغرة في أكثر النسخ وضبطها الديماطي بفتح القاف وتبعه الذهبي وكذلك هو في نسخة معتدة  
من طبقات ابن سعد وكذلك السكسني في حديث عائشة المأثري في الشروط وللاكثر بالتصغير  
كالذي هنا وحكي ابن التين في هذا الاسم الوجهين وقال شيخنا في القاموس بالتصغير وقد تفتح  
(قوله ابنة أبي أمية) أي ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وهي أخت أم سلمة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم وهذا ظاهر في أنها لم تكن أسلمت في هذا الوقت وهو ما بين عمرة الحديبية وفتح  
مكة وفيه نظر لانه مات في النسائي بسند صحيح من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن  
هشام عن أم سلمة في قصة تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها فنيه وكانت أم سلمة ترضع زينب بنتها

قوله زنا ب في نسخة أخرى  
زنا ب اه معصية

فجاء عمار فأخذها فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال أين زنا ب فقالت قرية بنت أبي أمية  
صادفها عندها أخذها عمار الحديث فهذا يقتضي أنها هاجرت قديماً لأن تزويج النبي صلى الله  
عليه وسلم بأم سلمة كان بعداً حدود قبل الحديبية ثلاث سنين أو أكثر لكن يحتمل أن تكون جاءت  
إلى المدينة زائرة لاختها قبل أن تسلم أو كانت مقيمة عند زوجها عمر على دينها قبل أن تنزل الآية  
وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج أختها أن تكون حينئذ مسلمة لكن برده أن  
عبد الرزاق عن معمر بن الزهري لما نزلت ولا تمسكوا بعصم الكوافر فذكر القصة وفيها فطلق  
عمر امرأتين كاتله بحكمة فهذا يراد أنها كانت مقيمة ولا يراد أنها جاءت زائرة ويحتمل أن يكون لام  
سلمة أختان كل منهما تسمى قرية فقدم اسلام أحدهما وهي التي كانت حاضرة عند تزويج  
أم سلمة وتأخر اسلام الأخرى وهي المذكورة هنا ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في الطبقات  
قرية الصغرى بنت أبي أمية أخت أم سلمة تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له  
عبد الله وحفصة وأم حكيم وساق بسند صحيح أن قرية قالت لعبد الرحمن وكان في خلقه شدة  
لقد حذروني منك قال فأمر لي بيده قالت لا اختار على ابن الصديق أحداً فأقام عليها وتقدم  
في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان والمصور  
فذكر الحديث ثم قال وبلغنا أن عمر طلق امرأتين كاتله في الشرك قرية وابنت أبي جحول  
فتزوج قرية معاوية وتزوج الأخرى أبو جهم بن حذيفة وهو مطابق لما هنا وزائد عليه وتقدم  
من وجه آخر مشدداً لكن قال وتزوج الأخرى صفوان بن أمية فيمكن الجمع بأن يكون أحدهما  
تزوج قبل الآخر وأما بنت أبي جحول فوقع في المغازي الكبرى لابن اسحق حديث الزهري  
عن عروة أنها أم كلثوم بنت عمرو بن جحول فكان أبوها كني باسم والده وجحول بفتح الجيم وقد  
ينبت في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القائل وبلغنا هو الزهري وينت هنا لمن وصله  
عنه من الرواة وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية بني طلحة مسنداً لهم عن موسى  
ابن طلحة عن أبيه قال لما نزلت هذه الآية ولا تمسكوا بعصم الكوافر طلق امرأتين أروى بنت  
ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وطلق عمر قرية وأم كلثوم بنت جحول وقد روى الطبري من  
طريق سلمة بن الفضل عن محمد بن اسحق قال قال الزهري لما نزلت هذه الآية طلق عمر قرية  
وأم كلثوم وطلق طلحة أروى بنت ربيعة ففرق بينهما الاسلام حتى نزلت ولا تمسكوا بعصم  
الكوافر ثم تزوجها بعد أن أسلمت خالد بن سعيد بن العاصي واختلف في ترك رد النساء إلى أهل  
مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية على أن من جاء منهم إلى المسلمين ردهم ومن  
جاء من المسلمين إليهم لم يردوه هل نسخ حكم النساء من ذلك فنفع المسلمون من ردهن أو لم يدخلن في  
أصل الصلح أو هو عام أريد به الخصوص وبين ذلك عند نزول الآية وقد تمسك من قال بالثاني بما  
وقع في بعض طرقه على أن لا يأنك من أرجل الرددته ففهمه أن النساء لم يدخلن وقد أخرج  
ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم لم رد علينا من  
هاجر من نساءنا فأن شرطاً من أن آتاك منا أن ترده علينا فقال كان الشرط في الرجال ولم يكن  
في النساء وهذا لو ثبت كان قاطعاً للتراع لكن يؤيد الأول والثالث ما تقدم في أول الشروط أن أم  
كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها يسألون ردها فلم يردوها لما نزلت إذا جاءكم

المؤمنات مهاجرات الآية والمراد قوله فيها فلا ترجعوهن الى الكفار وذكر ابن الطلاع في  
 أحكامه أن سبيعة الاسلمية هاجرت فأقبل زوجها في طلبها فزالت الآية فرد على زوجها مهرها  
 والذي أنفق عليها ولم يردها واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبيعة الاسلمية ماتت عنها سعد بن  
 خولة وهو ممن شهد بدر في حجة الوداع فانه دال على أنها تقدمت هجرتها وهجرة زوجها ويمكن  
 الجمع بان يكون سعد بن خولة انما تزوجها بعد ان هاجرت ويكون الزوج الذي جاء في طلبها ولم  
 ترد عليه آخر لم يسلم يومئذ وقد ذكرت في أول الشروط أسماء عدة ممن هاجر من نساء الكفار في  
 هذه القصة **(قوله يا)** اذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذي أو الحربي  
 اقتصر على ذكر النصرانية وهو مثال والا فاليهودية كذلك فلو عبر بالكتابة لكان أشمل وكانه  
 راعى لفظ الاثر المنقول في ذلك ولم يحزم بالحكم لاشكاله بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط وقد  
 جرت عادته أن دليل الحكم اذا كان محققا لا يحزم بالحكم والمراد بالترجمة بيان حكم اسلام المرأة  
 قبل زوجها هل تقع الفرقة بينهما بعد اسلامها أو ثبت لها الخيار أو يوقف في العدة فان أسلم  
 استمر السكاح والا وقعت الفرقة بينهما وفيه خلاف مشهور وتناصيل بطول شرحها وميسل  
 البخاري الى أن الفرقة تقع بمجرد الاسلام كما سألني **(قوله)** وقال عبد الوارث عن خالد هو الحذاء  
 عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع لي موصلا عن عبد الوارث لكن أخرج ابن أبي شيبة عن عباد بن  
 العوام عن خالد الحذاء نحوه **(قوله)** اذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه وهو  
 عام في المدخول بها وغيرها ولكن قوله حرمت عليه ليس بصريح في المراد ووقع في رواية ابن أبي  
 شيبة فهي أملك بنفسها وأخرج الطحاوي من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية  
 أو النصرانية تكون تحت اليهودي أو النصراني فتسلم فقال يفرق بينهما الاسلام بعلو ولا يعلى  
 عليه وسنده صحيح **(قوله)** وقال داود هو ابن أبي القرات واسم أبي القرات عمرو بن القرات  
 وابراهيم الصائغ هو ابن ميمون **(قوله)** مثل عطاء هو ابن أبي رباح (عن امرأة من أهل العهد  
 أسلمت ثم أسلم زوجها في العدة أهى امرأته قال لا الآن تشاء هي بنكاح جديد وصادق) وصله ابن  
 أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء مبعده وهو ظاهر في أن الفرقة تقع باسلام أحد الزوجين ولا تنظر  
 انقضاء لعدة **(قوله)** وقال مجاهد اذا أسلم في العدة يتزوجها) وصله الطبري من طريق ابن أبي  
 نجيب عنه **(قوله)** وقال الله الخ هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فانه كلام البخاري وهو  
 استدلال منه لتقوية قول عطاء المذكور في هذا الباب وهو معارض في الطاهر لرأيه عن ابن  
 عباس في الباب الذي قبله وهي قوله لم تخطب حتى تحيض وتطهر ويمكن الجمع بينهما لانه كما  
 يحتمل أن يريد بقوله لم تخطب حتى تحيض وتطهر انظار اسلام زوجها مادامت في عدتها يحتمل  
 أيضا أن تأخير الخطبة انما هو ليكون المعتدة لا تخطب مادامت في العدة فعلى هذا الثاني لا يبقى  
 بين الخبرين تعارض وبظاهر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طأوس والنوري وفقهاء  
 الكوفة ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر واليه جنح البخاري وشرط أهل الكوفة ومن  
 وافقهم أن يعرض على زوجها الاسلام في تلك المدة فيمتنع أن كانا معا في دار الاسلام ويقول  
 مجاهد قال قتادة ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأبو عبيدوا حجت الشافعي بقصة أي سفيان  
 لما أسلم عام الفتح عبر الظهران في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المغازي فانه لما دخل

\* (باب اذا أسلمت المشركة  
 أو النصرانية تحت الذي أو  
 الحربي) \* وقال عبد الوارث  
 عن خالد عن عكرمة عن ابن  
 عباس اذا أسلمت النصرانية  
 قبل زوجها بساعة حرمت  
 عليه وقال داود عن ابراهيم  
 الصائغ مثل عطاء عن امرأة  
 من أهل العهد أسلمت ثم  
 أسلم زوجها في العدة أهى  
 امرأته قال لا الآن تشاء  
 هي بنكاح جديد وصادق  
 وقال مجاهد اذا أسلم في العدة  
 يتزوجها وقال الله تعالى  
 لا هن حل لهم ولا هم يحلون  
 لهن

مكة أخذت امرأته هند بنت عتبة بلحيتيه وأنكرت عليه اسلامه فاشار عليها بالاسلام فاسلمت  
 بعد ولم يفرق بينهما ولا ذكر تجديد عقد وكذا وقع لجماعة من الصحابة أسلمت نسائهم قبلهم حكيم  
 ابن حرام وعكرمة بن أبي جهل وغيرهما ولم ينقل انه جددت عقوداً تكتمهم وذلك مشهور وعند  
 أهل المغازي لا اختلاف بينهم في ذلك الا انه محمول عند الأكثر على أن اسلام الرجل وقع قبل  
 انقضاء عدة المرأة التي أسلمت قبله وأما ما أخرج مالك في الموطأ عن الزهري قال لم يبلغنا ان  
 امرأة هاجرت وزوجها مقيم بدار الحرب الا فرقت هجرتها بينهما وبين زوجها فلهذا احتمل  
 للقولين لان الفرقة يحتمل أن تكون فاطعة ويحتمل أن تكون موقوفة وأخرج جاد بن سلمة  
 وعبد الرزاق في مصنفهما بإسناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي ان نصرانياً أسلمت امرأته  
 فغيرها عمران شامت فارقته وان شامت أقامت عليه (قوله وقال الحسن وقادة في مجوسيين  
 أسلمها ما على نكاحهما فاذا سبق أحدهما صاحبه) بالاسلام (لا سبيل له عليها) أما أثر الحسن  
 فوصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه بلفظ فان أسلم أحدهما قبل صاحبه فقد انقطع ما بينهما من  
 النكاح ومن وجه آخر صحيح عنه بلفظ فقد بان منه وأما أثر قادة فوصله ابن أبي شيبة أيضاً  
 بإسناد صحيح عنه بلفظ فاذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام فلا سبيل له عليها إلا بخطبة وأخرج  
 أيضاً عن عكرمة وكتاب عمر بن عبد العزيز نحوه ذلك (قوله وقال ابن جريج قلت لعطاء امرأة  
 من المشركين جاءت الى المسلمين أيعاوض زوجها منها) وقع في رواية ابن عساکر أيعاوض بغير  
 واو وقوله (لقوله تعالى وآتوهم ما أنفقوا قال لا نعماً كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبين أهل العهد) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء رأيت اليوم امرأة من أهل  
 الشرك فذكره سواء وعن معمر عن الزهري نحوه قول مجاهد الا أني وزاد وقد انقطع ذلك يوم الفتح  
 فلا يعاوض زوجها منها بشئ (قوله وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبين قريش) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى وإسألوا ما أنفقتم  
 وليسألوا ما أنفقوا قال من ذهب من أزواج المسلمين الى الكفار فليعطهم الكفار صدقاتهم  
 وليس ككوهن ومن ذهب من أزواج الكفار الى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك  
 هذا كله في صلح كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش وقد تقدم في أواخر الشروط من  
 وجه آخر عن الزهري قال بلغنا أن الكفار لما أبوا أن يقرروا بما أنفق المسلمون على أزواجهم  
 أي أبوا أن يعملوا بالحكم المذكور في الآية وهوان المرأة اذا جاءت من المشركين الى المسلمين  
 مسلمة لم يردوها المسلمون الى زوجها المشرك بل يعطونه ما أنفق عليها من صداق ونحوه وكذا  
 بعكسه فامتثل المسلمون ذلك وأعطوهم وأبي المشركون أن يعيشوا ذلك فخبسوا من جاءت اليهم  
 مشركاً ولم يعطوا زوجها المسلم ما أنفق عليها فلهذا نزلت وان فاتكم منكم شيء من أزواجكم الى  
 الكفار فعاقبتم قال والعقب ما يؤذي المسلمون الى من هاجرت امرأته من الكفار الى الكفار  
 وأخرج هذا الاثر الطبري من طريق يونس عن الزهري وفيه فلو ذهبت امرأة من أزواج  
 المؤمنين الى المشركين رد المؤمنون الى زوجها النفقة التي أنفق عليها من العقب الذي بأيديهم  
 الذي أمر وأن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم اللاتي آمن وهاجرن  
 ثم ردوا الى المشركين فضلاً ان كان بقي لهم ووقع في الاصل فأمر أن يعطى من ذهب له زوج

وقال الحسن وقادة في  
 مجوسيين أسلمها ما على  
 نكاحهما فاذا سبق أحدهما  
 صاحبه وأبي الآخر بان  
 لا سبيل له عليها وقال ابن  
 جريج قلت لعطاء امرأة من  
 المشركين جاءت الى المسلمين  
 أيعاوض زوجها منها  
 لقوله تعالى وآتوهم ما أنفقوا  
 قال لا نعماً كان ذلك بين النبي  
 صلى الله عليه وسلم وبين  
 أهل العهد وقال مجاهد هذا  
 كله في صلح بين النبي صلى الله  
 عليه وسلم وبين قريش

من المسلمين ما أتفق من صدق نساء الكفار اللاتي هاجرن ومعناه أن العقب المذكور في قوله فعاقبت أي أصبت من صدقات المشركات عوض ما فات من صدقات المسلمين وهذا تفسير الزهري وقال مجاهد أي أصبت غنمة فاعطوا منها وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرجه الطبري لكن حمله على ما إذا لم يحصل من الجهة الأولى شيء وهو جل حسن وقوله في آخر الخبر المذكور وما يعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها وهذا النقي لا يردده ظاهر ما دلت عليه الآية والقصة لأن مضمون القصة أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فأبى أن يعطي زوجها المسلم ما أتفق عليها فعلى تقدير أن تكون مسلمة فالنقي مخصوص بالمهاجرات فيحتمل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأعرابيات مثلاً أو الحصر على عموم فتكون نزلت في المرأة المشركة إذا كانت تحت مسلم مثلاً فهرت منه إلى الكفار ويؤيده رواية يونس الماضية وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى وإن فاتكم شيء من أزواجكم قال نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فتزوجها رجل ثقيفي ولم ترتد امرأة من قريش غيرها ثم أسلمت مع ثقيف حين أسلموا فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في حديث الزهري لأن أم الحكم هي أخت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم وظاهر سياقه أنها كانت عند نزول قوله تعالى ولا تتكوا بعضكم البعض المشركين وان عياض بن غنم فارقها لذلك فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقيفي فهذا أصح من رواية الحسن \* (تبينه) \* استطرد البخاري من أصل ترجمة الباب إلى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان فذكر أثر عطاء فيما يتعلق بالمعاوضة المشار إليها في الآية بقوله تعالى وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم ثم ذكر أثر مجاهد المقوي لدعوى عطاء أن ذلك كان خاصاً بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وأن ذلك انتطع يوم الفتح وكأنه أشار بذلك إلى أن الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسئلة تحت المشرك لا تتظار إسلامه مادامت في العدة منسوخ لما دلت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك وإن الحكم بعد ذلك فحين أسلمت أن لا تقر تحت زوجها المشرك أصلاً ولو أسلم وهي في العدة وقد ورد في أصل المسئلة حديثان متعارضان أحدهما أخرجه أحد من طريق محمد بن اسحق قال حدثني داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين على التكاح الأول ولم يحدث شيئاً وأخرجه أصحاب السنن إلا النسائي وقال الترمذي لا بأس بأسناده وصححه الحاكم ووقع في رواية بعضهم بعد سنتين وفي أخرى بعد ثلاث وهو اختلاف جع بينه على أن المراد بالست ما بين هجرة زينب وإسلامه وهو بين في المغازي فإنه أسر بيدرفارس لت زينب من مكة في فدائه فطلق لها بغير فداء وشرط النبي صلى الله عليه وسلم عليه أن يرسل له زينب فوق في له بذلك واليه الإشارة في الحديث الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم في حقه حدثني فصدقني ووعدني فوق في لي والمراد بالسنتين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لا هنّ حلّ لهم وقدومه مسلماً فإن بينهما سنتين وأشهر الحديث الثاني أخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح

جديد قال الترمذى وفي اسناده مقال ثم أخرج عن يزيد بن هرون انه حدث بالحديثين عن ابن اسحق وعن حجاج بن أرطاة ثم قال يزيد حديث ابن عباس أقوى اسنادا والعمل على حديث عمرو بن شعيب يريد عمل أهل العراق وقال الترمذى في حديث ابن عباس لا يعرف وجهه وأشار بذلك الى أن ردها اليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكل لا يستبعد أن تبقى في العدة هذه المدة ولم يذهب أحدا الى جواز تقرير المسئلة تحت المشرك اذا تأخر اسلامه عن اسلامها حتى انقضت عدتها ومن نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار الى أن بعض أهل الظاهر قال يجوز رده بالاجماع المذكور وتعقب بثبوت الخلاف فيه قديما وهو منقول عن علي وعن ابراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهم بطرق قوية وبه أفق جاد شيخ أبي حنيفة وأجاب الخطابي عن الاشكال بأن بقاء العدة في تلك المدة ممكن وان لم تجز العادة غالباً به ولا سيما اذا كانت المدة انما هي سنتان وأشهر فان الحيض قديماً طي عن ذوات الاقراء عارضه أحياناً ويحصل هذا أجاب البيهقي وهو أولى ما يعنى في ذلك وحكى الترمذى في العلل المفرد عن البخارى أن حديث ابن عباس أصح من حديث عمرو بن شعيب وعلمته تدليس حجاج بن أرطاة وله عليه أشد من ذلك وهى ما ذكره أبو عبيد في كتاب النكاح عن يحيى القطان أن حجاجاً لم يسمعه من عمرو بن شعيب وانما حمله عن العزرى والهزرى ضعيف جداً وكذا قال أحمد بعد تخريجه قال والعزرى لا يساوى حديثه شيئاً قال والصحيح أنهم ما أقرأ على السكاح الاول وجنح ابن عبد البر الى ترجيح حديث مادل عليه حديث عمرو بن شعيب وان حديث ابن عباس لا يخالفه قال والجمع بين الحديثين أولى من الغاء أحدهما فحمل قوله في حديث ابن عباس بالسكاح الاول أى بشروطه وان معنى قوله لم يحدث شيئاً أى لم يزد على ذلك شيئاً قال وحديث عمرو بن شعيب تعضده الاصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد ولاخذ بالصرح أولى من الاخذ بالمحمل ويؤيده مذهب ابن عباس المحكى عنه فى أول الباب فانه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب فان كانت الرواية المخرجة عنه فى السنن ثابتة فلهذا كان يرى تخصيص ما وقع فى قصة أبي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن أتباعه كعطاء ومجاهد وهذا أفق بخلاف ظاهر ما جاء عنه فى ذلك الحديث على أن الخطابي قال فى اسناد حديث ابن عباس هذه نسخة ضعفها على بن المدينى وغيره من علماء الحديث يشير الى أنه من رواية داود بن الحصين عن عكرمة قال وفى حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست فى حديث ابن عباس والمثبت مقدم على الناقى غير أن الأئمة رجحوا اسناد حديث ابن عباس اه والمعتمد ترجيح اسناد حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب لما تقدم ولا مكان حمل حديث ابن عباس على وجه ممكن وادعى الطحاوى أن حديث ابن عباس منسوخ وان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبي العاص بعد رجوعه من بدر لما أسرفها ثم افتدى وأطلق وأسند ذلك عن الزهرى وفيه نظر فان ثبت عنه فهو مؤول لانها كانت مستقرة عنده بمكة وهى التى أرسلت فى اقتدائه كما هو مشهور فى المغازى فيكون معنى قوله ردها أقرها وكان ذلك قبل التحريم والثابت أنه لما أطلق اشترط عليه أن يرسلها ففعل كما تقدم وانما ردها عليه حقيقة بعد اسلامه ثم حكى الطحاوى عن بعض أصحابهم أنه جمع بين الحديثين بطريق أخرى وهى أن عبد الله بن عمرو كان قد اطلع على تحريم نكاح الكفار بعد ان كان جائزاً فلذلك قال ردها عليه بنكاح جديد ولم يطلع ابن



عن أبي بصير عن  
اليث عن عقيل عن ابن  
شهاب وقال إبراهيم بن المنذر  
حدثني ابن وهب حدثني  
يونس قال ابن شهاب أخبرني  
عروة بن الزبير أن عائشة  
رضي الله عنها زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم قالت  
كانت المؤمنات إذا هاجرن  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
يمتنحن من بقول الله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم  
المؤمنات مهاجرات  
فامتنعنهن إلى آخر الآية  
قالت عائشة فمن أقرب هذا  
الشرط من المؤمنات فقد  
أقرب المحنة فكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إذا  
أقرن بذلك من قوالهن  
قال لهن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم

عباس على ذلك فلذلك قال ردها بالنكاح الأول وتعقب بأنه لا يظن بالصواب أن يجوز ما يحكم  
بناء على أن البناء بشي قد يكون الأمر بخلافه وكيف يظن بآب بن عباس أن يشبهه عليه نزول آية  
الممتحنة والمنقول من طرق كثيرة عنه يقتضي اطلاعه على الحكم المذكور وهو تحريم استقرار  
المسلمة تحت الكافر فلو قدر اشتباهاه عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز استقرار الاشتباه  
عليه بعده حتى يحدث به بعد دهر طويل وهو يوم حدث به يكاد أن يكون أعلم أهل عصره  
وأحسن المسالك في هذين الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كإرجحه الأئمة وجملة على تطاول  
العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا عن  
مطلق الجواز وأعرب ابن حزم فقال ما ملخصه أن قوله ردها إليه بعد كذا أمره بجمع بينهما والاع  
فإسلام أبي العاص كان قبل الحدينية وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة على المشرك هكذا زعم  
وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المغازي أن إسلامه كان في الهدنة بعد نزول آية التحريم وقد  
سلك بعض المتأخرين فيه مسلكا آخر فقرأت في السيرة النبوية للعماد بن كثير بعد ذكر بعض  
ما تقدم قال وقال آخرون بل الظاهر انقضاء عدتها ووضعه رواية من قال جدد عدتها وانما  
يستفاد منه أن المرأة إذا أسلمت وتأخر إسلام زوجها أن نكاحها لا ينسخ بمجرد ذلك بل تخير  
بن أن تتزوج غيره أو تبرص إلى أن يسلم فيستمر عقد عليها وحاصله أنهم أزواجه ما لم تتزوج  
ودليل ذلك ما وقع في حديث الباب في عموم قوله فإن هاجر زوجها قبل أن تسكنه ردت إليه والله  
أعلم ثم ذكر البخاري حديث عائشة في شأن الامتحان وبيانها لشدة تعلقه بأصل المسئلة (قوله)  
وقال إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب (ذكر أبو مسعود أنه وصله عن إبراهيم بن المنذر وقد  
وصله أيضا الذهلي في الزهريات عن إبراهيم بن المنذر وسأني اللفظ في البخاري كرواية يونس فإن  
مسما أخرجه عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك وأما لفظ رواية عقيل فتقدمت  
في أول الشروط وأشار الاسماعيلي إلى أن رواية عقيل المذكورة في الباب لا تخالفها (قوله)  
كانت المؤمنات إذا هاجرن أي من مكة إلى المدينة قبل عام الفتح (قوله) يمتنحن بقول الله  
تعالى أي يختبرهن فيما يتعلق بالآيمان فيما يرجع إلى ظاهرها حال دون الإطلاع على مافي  
القباب وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى الله أعلم بآيمانهن (قوله) مهاجرات (جمع مهاجرة  
والمهاجرة بفتح الجيم المغاضبة قال الأزهرى أصل الهجرة خروج البدوي من البادية إلى  
القرية وإقامته بها والمراد بها ههنا خروج النسوة من مكة إلى المدينة مسلمات (قوله) إلى آخر  
الآية) يحتمل الآية بعينها وآخرها والله عليم حكيم ويحتمل أن يريد بالآية القصة وآخرها غفور  
رحيم وهذا هو المعتمد فقد تقدم في أوائل الشروط من طريق عقيل وحده عن ابن شهاب عقب  
حديثه عن عروة عن المسور ومروان قال عروة فأخبرتني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يمتنحن بهذه الآية بآيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات إلى غفور رحيم وكذا  
وقع في رواية ابن أخي الزهري عن الزهري في تفسير الممتحنة (قوله) قالت عائشة هو موصول  
بالاسناد المذكور (قوله) فمن أقرب هذا الشرط من المؤمنات فقد أقرب المحنة) يشير إلى شرط  
الآيمان وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال كان امتحانهم  
أن يشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وأما ما أخرجه الطبري أيضا والبراز من طريق

أبي نصر عن ابن عباس كان يمتحنهم والله ما خرجت من بغض زوج والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض والله ما خرجت التماس دنيا والله ما خرجت الا حب الله ورسوله ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد فحوا هذا ولفظه فاسألوهن عما جاء بهن فان كان من غضب على أزواجهن أو سخطه أو غيره ولم يؤمن فارجعوهن إلى أزواجهن ومن طريق قتادة كانت محنتهن أن يستخلفن بالله ما أخرجن نشوزاً وإنما أخرجن الا حب الاسلام وأهله فاذا قلن ذلك قبل منهن فكل ذلك لا ينافي رواية العوفي لاشتمالها على زيادة لم يذكروها (قوله انطلقن فقد بايعتكن) ينشأ عنه بعد ذلك بقولها في آخر الحديث (فقد بايعتكن كلاماً) أي كلاماً بقوله ووقع في رواية عقيل المذكورة كلاماً يكلمها به ولا يبايع بضرب اليد على البدن كما كان يبايع الرجال وقد أوضحت ذلك بقولها ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأته قط زاد في روايته عقيل في المبايعة غير أنه بايعهن بالكلام وقد تقدم في تفسير الممتحنة وفي غير موضع حديث ابن عباس وفيه حتى أتى النساء فقال يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك الآية كلها ثم قال حين فرغ أنتن على ذلك فقالت امرأته منهن نعم وقد ورد ما قد يخالف ذلك ولعلها أشارت إلى رده وقد تعلم بيان ذلك مستوفى في تفسير سورة الممتحنة واختلاف في استقرار حكم امتحان من هاجر من المؤمنات فقبل منسوخ بل ادعى بعضهم الاجماع على نسخه والله أعلم (قوله) قول الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) كذا لاكثر وساق في رواية كريمة إلى سميع علمي ووقع في شرح ابن بطل باب الايلاء وقوله تعالى إلى آخره ووقع لابي ذر والنسبي بعد قوله فان قاوا رجعوا وهذا تفسير أبي عبيدة قاله في هذه الآية قال فان قاوا أي رجعوا عن اليمين فابقي فبأوفوا ١٥ وأخرج الطبري عن ابراهيم النخعي قال النبي الرجوع باللسان ومثله عن أبي قلابة وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة النبي الرجوع بالقلب واللسان ان به مانع عن الجماع وفي غيره بالجماع ومن طريق أصحاب ابن مسعود منهم علقمة مثله ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً ان حلف أن لا يكلم امرأته يوماً وشهر فهو ايلاء الا ان كان يجامعها وهو لا يكلمها فليس محول ومن طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس النبي الجماع عن مسروق وسعيد بن جبير والشعبي مثله والاسانيد بكل ذلك عنهم قوية قال الطبري اختلافهم في هذا من اختلافهم في تعريف الايلاء فمن خصه بترك الجماع قال لا يفي الا بفعل الجماع ومن قال الايلاء الحلف على ترك كلامها أو على أن يغيظها أو يسوأها ونحو ذلك لم يشترط في النبي الجماع بل رجوعه بفعل ما حلف أن لا يفعله ونقل عن ابن شهاب لا يكون الايلاء الا أن يحلف المرء بالله فيما يريد أن يضار به امرأته من اعتزالها فاذا لم يقصد الاضرار لم يكن ايلاءً ومن طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة لا يلاء الا في غضب فاذا حلف أن لا يوطأها بسبب الخوف على الولد الذي يرضع منها من الغيلة فلا يلاء ومن طريق الشعبي كل عيّن حالت بين الرجل وبين امرأته فهي ايلاء ومن طريق القاسم وسالم فيمن قال لا امرأته ان كلمت سنة فانت طالق ان مضت أربعة أشهر ولم يكلمها طلقت وان كلمها قبل سنة فهي طالق ومن طريق يزيد بن الاصم أن ابن عباس قال له ما فعلت امرأتك لعهدى بها سيئة الخلق قال لقد خرجت وماأكلها قال أذكرها قبل أن يمضي أربعة أشهر فان مضت فهي تطليقة ومن طريق

انطلقن فقد بايعتكن لا والله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأته قط غير أنه بايعهن بالكلام والله ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء الا بما أمره الله يقول لهن اذا أخذ عليهن قد بايعتكن كلاماً (باب قول الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) \*

أبي بن كعب أنه قرأ للذين يؤلون من نسائهم يقسمون قال القراء التقدير على نسائهم ومن بمعنى على وقال غيره بل فيه حذف تقديره يقسمون على الامتناع من نسائهم والايلاء مشتق من الالية بالتشديد وهي المين والجمع الالياء التحفيف وزن عطايا قال الشاعر  
قليل الالاء يحافظ ليمينه \* فان سبقت منه الالية برت

فجمع بين المفرد والجمع ثم ذكر البخاري حديث أنس آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه الحديث وادخله في هذا الباب على طريقة من لا يشترط في الالاء ذكر الجماع ولهذا قال ابن العربي ليس في هذا الباب معنى من المرفوع سوى هذه الآية وهذا الحديث اه وانكر شيخنا في التدريب ادخال هذا الحديث في هذا الباب فقال الالاء المعقولة الباب حرام يا ثم به من علم بحاله فلا يجوز نسائه الى النبي صلى الله عليه وسلم اه وهو بنى على اشتراط ترك الجماع فيه وقد كنت أطلقت في أوائل الصلاة والمظالم أن المراد بقول أنس آلى أى حلف وليس المراد به الالاء العرفي في كتب الفقه اتفاقا ثم ظهر لي أن فيه الخلاف قديما فليقيد ذلك بأنه على رأي معظم النحهاء فإنه لم ينقل عن أحد من فقهاء الامصار أن الالاء ينعقد حكمه بغير ذكر ترك الجماع الا عن حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة وان كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه كما تقدم وفي كونه حراما أيضا خلاف وقد جزم ابن بطلال وجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم امتنع من جماع نسائه في ذلك الشهر ولم أقف على نقل صريح في ذلك فإنه لا يلزم من ترك دخوله عليهن أن لا تدخل احداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه الا ان كان المذكور من المسجد فيتم استلزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لامتناع الوطء في المسجد وقد تقدم في السكاح في آخر حديث عمر مثل حديث أنس في أنه آلى من نسائه شهرا ومن حديث أم سلمة أيضا آلى من نسائه شهرا ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن شهرا ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساءه شهرا وأخرج الترمذي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فعل الحرام حلالا ورجاله موثقون لكن ربح الترمذي ارساله على وصله وقد يتسكك بقوله حرم من ادعى أنه امتنع من جماعهن لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحریم تحریم شرب العسل أو تحريم وطء مارية سريته فلا يتم الاستدلال لذلك بحديث عائشة وأقوى ما يستدل به لفظ اعتزل مع ما فيه (قوله حديثنا اسمعيل بن أبي أويس عن أخيه) هو أبو بكر بن عبد الحميد بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصم بن عم مالك وسليمان هو ابن بلال وقد نزل البخاري في هذا الاسناد بالنسبة لمحمد درجتين لأنه أخرج في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة محمد بن عبد الله الأنصاري ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فإنه أخرج عنه الكثير بواسطة واحد فقط وقد تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي السكاح كذلك والنسبة في اختيار هذا الاسناد التنازل التصريح فيه عن جيد بسماعه له من أنس وقد تقدم بيان قوله آلى من نسائه شهرا وشرحه في أوائل الكلام على شرح حديث عمر في المتظاهرتين في السكاح ووقع في حديث أنس هذا في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة سقوطه صلى الله عليه وسلم عن الفريس وصلاته بأصحابه جالسا وتقدم شرح الزيادة هناك ومن أحكام الالاء أيضا عند الجمهور أن يحلف على أربعة

\* حديثنا اسمعيل بن أبي أويس  
عن أخيه عن سليمان عن  
جيد الطويل أنه سمع أنس  
ابن مالك يقول آلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
من نسائه وكانت انفسكت  
رجله فأقام في مشربة له  
تسعا وعشرين ثم نزل فقالوا  
يا رسول الله آليت شهرا  
فقال الشهر تسع وعشرون

أشهر فصاعدا فان حلف على أنقص منها لم يكن موليا وقال اسحق ان حلف أن لا يطاق على يوم  
فصاعدا ثم لم يطاقها حتى مضت أربعة أشهر كان ايلاء وجاء عن بعض التابعين مثله وأنكره الأكثر  
وصنيع البخاري ثم الترمذي في ادخال حديث أنس في باب الايلاء يقتضي موافقة اسحق في  
ذلك وجعل هؤلاء قوله تعالى تربص أربعة أشهر على المدة التي تضرب للمولى فان فاء بعدها والا  
ألزم بالطلاق وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء اذا حلف أن لا يقرب امرأته سمى  
أجلأ ولم يسمه فان مضت أربعة أشهر يعني ألزم حكم الايلاء وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن  
البصري اذا قال لامرأته والله لا أقربها الليلة فتركها أربعة أشهر من أجل عينه تلك فهو ايلاء  
وأخرج الطبري من حديث ابن عباس كان ايلاء الجاهلية السنة والسنين فوقت الله لهم أربعة  
أشهر فمن كان ايلأه أقل من أربعة أشهر فليس بايلاء (قوله ان ابن عمر رضي الله عنهم ما كان  
يقول في الايلاء الذي سمى الله تعالى لا يحل لاحد بعد الاجل) الذي يحلف عليه بالامتناع من  
زوجته (الا أن يمسك بالمعروف أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل) هو قول الجمهور في أن المدة  
اذا انقضت بخير الحالف فاما ان يني وما ان يطلق وذهب الكوفيون الى أنه ان فاء بالجماع قبل  
انقضاء المدة استقرت عصمته وان مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضى المدة قياسا على العدة  
لانه لا تربص على المرأة بعد انقضائها وتعقب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الايلاء بعدم مضى المدة  
بخلاف العدة فانها شرعت في الاصل للبانة والمتوفى عنها بعد انقطاع عصمتها البراءة الرحم فلم  
يبق بعد مضى المدة تفصيل وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود وبسند آخر لا بأس به عن  
علي ان مضت أربعة أشهر ولم يفي بطلاق طلاقه بانه وبسند حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله وعن  
جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كابن الحنفية وقيصة بن ذؤيب وعطاء والحسن  
وابن سيرين مثله ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وربيعه ومكحول  
والزهري والاوزاعي تطلق لكن بطلقة وجعية وأخرج سعيد بن منصور من طريق جابر بن زيد  
اذا آلى غضت أربعة أشهر طلقت بانئلا وعدها عليها وأخرج اسمعيل القاضي في أحكام القرآن  
بسند صحيح عن ابن عباس مثله وأخرج سعيد بن منصور من طريق مسروق اذا مضت الاربعة  
بانت بطلقة وتعد بثلاث حيض وأخرج اسمعيل من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود  
مثله وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي قلابة أن النعمان بن بشير آلى من امرأته فقال  
ابن مسعود اذا مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بطلقة (تنبيه) سقط أثر ابن عمر هذا وأثره  
المذكور بعد ذلك وكذا ما بعده الى آخر الباب من رواية النسفي وثبت للباقيين (قوله وقال لي  
اسمعيل) هو ابن أبي أويس المذكور قبل وفي بعض الروايات قال اسمعيل مجردا وبه جزم بعض  
الحفاظ فعلم عليه علامة التعليق والاول المعتمد وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره (قوله اذا مضت  
أربعة أشهر يوقف) في رواية الكشي هي يوقفه (حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) كذا  
وقع من هذا الوجه مختصرا وهو في الموطاعن مالك أخصر منه وأخرجه الاسماعيلي من طريق معن  
ابن عيسى عن مالك بلفظ أنه كان يقول أيعا رجل آلى من امرأته فاذا مضت أربعة أشهر يوقف  
حتى يطلق أو يني ولا يقع عليه طلاق اذا مضت حتى يوقف وكذا أخرجه الشافعي عن مالك  
وزاد فاما أن يطلق واما أن يني وهذا تفسير للآية من ابن عمر وتفسير الصحابة في مثل هذا الحكم

حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن  
نافع أن ابن عمر رضي الله  
عنهما كان يقول في الايلاء  
الذي سمى الله تعالى لا يحل  
لاحد بعد الاجل الا أن يمسك  
بالمعروف أو يعزم بالطلاق  
كما أمر الله عز وجل وقال  
لي اسمعيل حدثني مالك  
عن نافع عن ابن عمر اذا  
مضت أربعة أشهر يوقف  
حتى يطلق ولا يقع عليه  
الطلاق حتى يطلق

الرفع عند الشيخين البخاري ومسلم كما نقله الحاكم فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف (قوله) ويذكر ذلك) أي الايقاف (عن عثمان وعلى وأبي الدرداء وعائشة واثنى عشر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) أما قول عثمان فوصله الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق طاوس أن عثمان بن عفان كان يوقف المولى فاما أن يني وما أن يطلق وفي سماع طاوس من عثمان بن عفان لكن قد أخرجه اسمعيل القاضي في الاحكام من وجه آخر منقطع عن عثمان أنه كان لا يرى الايلاء شيئاً وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر بن الخطاب وهذا منقطع أيضاً والطريقان عن عثمان يعضدان أحدهما الآخر وجاء عن عثمان خلافه فأخرج عبد الرزاق والدارقطني من طريق عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان بن زيد بن ثابت إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بآنة وقد سئل أحمد عن ذلك فخرج رواية طاوس وأما قول علي فوصله الشافعي وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمرو بن سلمة أن علياً وقف المولى وسنده صحيح وأخرج مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحنفية قول ابن عمر إذا مضت الأربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف فاما أن يطلق واما أن يني فهذا منقطع يعترضه بالذي قبله وأخرج سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى شهدت علياً أوقف رجلاً عند الأربعة بالرجبة اما أن يني وما أن يطلق وسنده صحيح أيضاً وأخرج اسمعيل القاضي من وجه آخر عن علي بن الحنفية وزاد في آخره ويجبر على ذلك وأما قول أبي الدرداء فوصله ابن أبي شيبة واسمعيل القاضي من طريق سعيد بن المسيب أن أبا الدرداء قال يوقف في الايلاء عند انقضاء الأربعة فاما أن يطلق واما أن يني وسنده صحيح ان ثبت سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء وأما قول عائشة فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة أن أبا الدرداء وعائشة قالوا لا يكره هذا منقطع وأخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عائشة بلفظ أنها كانت لا ترى الايلاء شيئاً حتى يوقف وللشافعي عنها نحوه وسنده صحيح أيضاً وأما الرواية بذلك عن اثنى عشر رجلاً من الصحابة فأخرجها البخاري في التاريخ من طريق عبد الله بن سفيان عن ثابت بن عبيد مولى زيد بن ثابت عن اثنى عشر رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف وأخرجه الشافعي من هذا الوجه فقال بضعة عشر وأخرج اسمعيل القاضي من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف وأخرج الدارقطني من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال سألت اثنى عشر رجلاً من الصحابة عن الرجل يولي فقالوا ليس عليه شيء حتى تعضي أربعة أشهر فيوقف فان فاء والاطلاق وأخرج اسمعيل من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركنا الناس يقفون الايلاء إذا مضت الأربعة وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق وسائر أصحاب الحديث لأن المالكية والشافعية بعد ذلك تفاريع بطول شرحها منها أن الجهور ذهبوا إلى أن الطلاق يكون فيه رجعيًا لكن قال مالك لا نص رجعيته إلا أن جامع في العدة وقال الشافعي ظاهر كتاب الله تعالى على أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجلاً فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي فإذا انقضت فعليه أحد أمرين إما أن يني وإما أن يطلق فلهذا قلنا لا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يحدث رجوعاً

ويذكر ذلك عن عثمان وعلى  
وأبي الدرداء وعائشة واثنى  
عشر رجلاً من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم

أوطا قائم ربح قول الوقف بان أكثر العجاية قال به والترحيج قد يقع بالا كثر مع موافقة ظاهر القرآن ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال لم يجز في شيء من الأدلة أن العزيمة على الطلاق تكون طلاقاً ولو جاز لكان العزم على النفي يكون فيأولاً فائلاً به وكذلك ليس في شيء من اللغة أن الميمين التي لا ينوي بها الطلاق تقتضي طلاقاً وقال غيره العطف على الأربعة أشهر بالقاميدل على أن التخيير بعد مضي المدة والذي يتبادر من لفظ التربص أن المراد به المدة المضروبة ليقع التخيير بعدها وقال غيره جعل الله التي والطلاق معلقين بفعل المولى بعد المدة وهو من قوله تعالى فإن قاؤا وان عزموا فلا يجزى قول من قال ان الطلاق يقع بمجرد مضي المدة والله أعلم ﴿قوله﴾ (قوله) (حكم المفقود في أهله وماله) كذا أطلق ولم يفصح بالحكم ودخول حكم الأهل يتعلق بأبواب الطلاق بخلاف المال لكن ذكره معه استطراداً (قوله) وقال ابن المسيب إذا فقد في الصف عند القتال تربص امرأته سنة) وصله عبد الرزاق أتم منه عن الثوري عن داود بن أبي هند عنه قال إذا فقد في الصف تربصت امرأته سنة وإذا فقد في غير الصف فأربع سنين وقوله في الأصل تربص بفتح أوله على حذف إحدى التاءين وانفقت النسخ والشروح والمستحرجات على قوله سنة إلا ابن التين فوقع عنده ستة أشهر ولفظ ستة تصحيف ولنظ أشهر زيادة إلى قول سعيد بن المسيب في هذا ذهب مالك لكن فرق بين ما إذا وقع القتال في دار الحرب أو في دار الإسلام (قوله) واشترى ابن مسعود جارية فالتس صاحبها سنة فلم يجده وفقد فأخذ يعطى الدرهمين وقال اللهم عن فلان فأن آتى فلان فلي وعلى) وقع في رواية الأكرأى بالمنانة بمعنى جاء والكشميني بالموحدة من الامتناع وسقط هذا التعليق من رواية أبي ذر عن السرخسي وقد وصله سفيان ابن عيينة في جامعه رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور عنه بسند له جيد أن ابن مسعود اشترى جارية بسبع مائة درهم فاما غاب صاحبها واما تركها فنشده حولاً فلم يجده فخرج بها إلى مساكين عند سد بابها فجعل يقبض ويعطى ويقول اللهم عن صاحبها فان آتى فنى وعلى الغرم وأخرجه الطبراني من هذا الوجه أيضاً وفيه آتى بالموحدة (قوله) وقال هكذا فافعلوا باللقطة) يشير إلى أنه انتزع فعله في ذلك من حكم اللقطة للأمر بتعريفها سنة والتصرف فيها بعد ذلك فان جاء صاحبها غرمها له فرأى ابن مسعود أن يجعل التصرف صدقة فان أجازها صاحبها إذا جاء حصل له أجرها وان لم يجزها كان الاجر للمتصدق وعليه الغرم لصاحبها والى ذلك أشار بقوله فلى وعلى أى فلى الثواب وعلى الغرامة وغنم بعض الشراح فقال معنى قوله فلى وعلى لى الثواب وعلى العقاب أى انهم ما مكتسبان له بفعله والذي قلته أولى لانه ثبت مفسراً في رواية ابن عيينة كما ترى وأما قوله في رواية الباب فلى فعناه فلى ثواب الصدقة وانما حذفه للعلم به (قوله) وقال ابن عباس نحوه) ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر فقط عن المستلى والكشميني خاصة وقد وصله سعيد بن منصور من طريق عبد العزيز بن ربيع عن أبيه أنه استأع ثوباً من رجل بمكة فضل منه في الزحام قال فأتيت ابن عباس فقال اذا كان العام المقبل فأنشد الرجل في المكان الذي اشتريت منه فان قدرت عليه والاتصدق بها فان جاء خيره بين الصدقة واعطاء الدراهم وأخرج دحل في مسند ابن عباس له بسند صحيح عن ابن عباس قال انظر هذه الضوال فشد يدك بها عما فان جاء بها فادفعها اليه والا فجاهد بها وتصدق فان جاء خيره بين الاجر والمال (قوله)

﴿باب حكم المفقود في أهله وماله﴾ وقال ابن المسيب اذا فقد في الصف عند القتال تربص امرأته سنة \* واشترى ابن مسعود جارية فالتس صاحبها سنة فلم يجده وفقد فأخذ يعطى الدرهمين وقال اللهم عن فلان فأن آتى فلان فلى وعلى وقال هكذا فافعلوا باللقطة \* وقال ابن عباس نحوه



\* وقال الزهري في الاسير  
يعلم مكانه لا تزوج  
امراته ولا يقسم ماله فاذا  
انقطع خبره فسنه سنة  
المفقود \* حدثنا علي بن  
عبد الله حدثنا سفيان عن  
يحيى بن سعيد عن يزيد  
مولى المنبعت أن النبي  
صلى الله عليه وسلم سئل  
عن ضالة الغنم فقال خذها  
فانما هي لك أو لا خيلك  
أو ولدك وسئل عن ضالة  
الابل فغضب واحمرت  
وجنتاه وقال مالك ولها  
معها الخداع والسقاء تشرب  
الماء وتأكل الشجر حتى  
يلقها ربه وسئل عن  
اللقطة فقال اعرف وكأها  
وعفاصها وعرفها سنة فان  
جاء من يعرفها أو لا فاخلطها  
بمالك قال سفيان فلقيت  
ربيعة بن أبي عبد الرحمن  
ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا  
فقلت أ رأيت حديث يزيد  
مولى المنبعت في أمر الضالة  
هو عن يزيد بن خالد قال نعم  
قال يحيى ويقول ربيعة  
عن يزيد مولى المنبعت عن  
زيد بن خالد قال سفيان  
فلقيت ربيعة فقلت له

وقال الزهري في الاسير يعلم مكانه لا تزوج امراته ولا يقسم ماله فاذا انقطع خبره فسنه سنة  
المفقود) وصله ابن أبي شيبة من طريق الاوزاعي قال سألت الزهري عن الاسير في أرض العدو  
متى تزوج امراته فقال لا تزوج ما علمت أنه حي ومن وجه آخر عن الزهري قال يوقف مال  
الاسير وامراته حتى يسلم أو يموت وأما قوله فسنه سنة المفقود فان مذهب الزهري في امرأة  
المفقود أنها ترصد أربع سنين وقد أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد  
صحيحة عن عمر بن عبد العزيز عن طريق الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قضيا  
بذلك وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قال لا تنظر امرأة المفقود  
أربع سنين وثبت أيضا عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالنخعي  
وعطاء والزهري ومكحول والشعبي واتفق أكثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها  
لحاكم وعلى أنها تعد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين واتفقوا أيضا على أنها ان تزوجت  
خفاء الزوج الأول خير بين زوجها وبين الصدق وقال أكثرهم اذا اختار الأول الصدق غرمه  
له الثاني ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفقد الاما تقدم عن سعيد بن المسيب وفرق مالك بين  
من فقد في الحرب فتوجب الاجل المذكور وبين من فقد في غير الحرب فلا تجل بل تنتظر مضي  
العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه وقال أحمد واسحق من غاب عن أهله فلم يعلم  
خبره لا تأجيل فيه وانما يؤجل من فقد في الحرب وفي البحر أو نحو ذلك وجاء عن علي اذا فقدت  
المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت أخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح وقال عبد الرزاق  
بلغني عن ابن مسعود أنه وافق عليا في امرأة المفقود أنها تنتظره أبدا وأخرج أبو عبيد أيضا  
بسند حسن عن علي أنه تزوجت فهي امرأة الأول دخل بها الثاني ولم يدخل وأخرج سعيد  
ابن منصور عن الشعبي اذا تزوجت قبلها أن الأول حتى يفرق بينهما وبين الثاني واعتدت منه فان  
مات الأول اعتدت منه أيضا وورثته ومن طريق النخعي لا تزوج حتى يستبين أمره وهو قول  
فقهاء الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث واختار ابن المنذر التأجيل لاتفاق خمسة  
من الصحابة عليه والله أعلم (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة  
(قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري وفي رواية الحميدي عن سفيان حدثنا يحيى بن سعيد  
(قوله عن يزيد مولى المنبعت أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل) في رواية الحميدي سمعت يزيد  
مولى المنبعت قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديث اللقطة وهذا صورته  
الارسال ولهذا قال بعد فراغ المتن قال سفيان فلقيت ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال سفيان  
ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا فقلت أ رأيت حديث يزيد مولى المنبعت في أمر الضالة هو عن يزيد بن  
خالد قال نعم قال سفيان قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدثه به هر سلاوي يقول ربيعة عن يزيد  
مولى المنبعت عن زيد بن خالد قال سفيان فلقيت ربيعة فقلت له أي قلت له الكلام الذي تقدم  
وهو قوله أ رأيت حديث يزيد الى آخره وحاصل ذلك أن يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد مولى  
المنبعت هر سلاوي ذكر لسفيان أن ربيعة يحدث به عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد  
فيومض له فمسل ذلك سفيان على أن لقي ربيعة فسأله عن ذلك فاعترف له به وقد أخرجه  
الاسماعيلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد هر سلاوي عن ربيعة موصولا

وساقه بسياقة واحدة وما وقع في رواية ابن المديني من التفصيل أتقن وأضبط فأنه دل على أن السياق ليحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان إلا بأسناده فقط وأخرجه التسائي عن اسحق ابن اسمعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان فلقبت ربيعة فقال حدثني به يزيد عن زيد وهذا أيضا فيه إيهام ورواية ابن المديني أوضح وقد وافقه الحمدي ولقظه قال سفيان فأنيت ربيعة فقلت له الحديث الذي يحدثه يزيد مولى المنبعت في اللقطة هو عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم قال سفيان وكنت أكرهه للرأي أي لأجل كثرة فتواه بالرأي قال فلذلك لم أسأله إلا عن أسناده وهذا السبب في قلته رواية سفيان عن ربيعة أولى من السبب الذي أبداه ابن التين فقال كان قصد سفيان لطلب الحديث أكثر من قصده لطلب الفقه وكان الفقه عند ربيعة أكثر منه عند الزهري فلذلك أكثر عنه سفيان دون ربيعة مع أن الزهري تقدمت وفاته على وفاة ربيعة بنحو عشرين سنين بل أكثر اه واقتضى قول سفيان بن عينة هذا أن يحيى بن سعيد ما سمعه من شيخة يزيد مولى المنبعت موصولا وانما وصله له ربيعة ولكن تقدم الحديث في اللقطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد عن زيد موصولا فلعل يحيى بن سعيد لما حدث به ابن عينة ما كان يتذكر وصله أو دلسه لسليمان بن بلال حين حدثه به موصولا وانما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان ابن بلال موصولا أيضا ومن رواية حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد وربيعة جميعا عن يزيد عن زيد موصولا وهذا يقتضي أنه جل إحدى الروايتين على الأخرى وقد تقدم شرح حديث اللقطة مستوفى في بابها وأراد المصنف بذلك ههنا الإشارة إلى أن التصرف في مال الغير إذا غاب جاز ما لم يكن المال مما لا يخشى ضياعه كما دل عليه التفصيل بين الأبل والغنم وقال ابن المنير لما تعارضت الآثار في هذه المسئلة وجب الرجوع إلى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبها فكان الحاق المال المفقود بها متجها وفيه أن ضالة الأبل لا يتعرض لها إلا بالاستئذان لها بأمر نفسها فاقتضى أن الزوجة كذلك لا يتعرض لها حتى يتحقق خبر وفاته فالضابط أن كل شيء يخشى ضياعه يجوز التصرف فيه صونا له عن الضياع وما لا فلا وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه إذا حضر والله أعلم ﴿قوله﴾ الظهار بكسر المعجمة هو قول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي وانما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالبا ولذلك سمي المركوب ظهرا فشبهت الزوجة بذلك لأنها مركوب الرجل فلما أضاف لغير الظهر كالطن مثلاً كان ظهرا على الظاهر عند الشافعية واختلف فيما إذا لم يعين الأم كأن قال كظهر أختي مثلاً فعن الشافعي في القديم لا يكون ظهرا بل يختص بالأم كما ورد في القرآن وكذا في حديث خولة التي ظاهرها أموس وقال في الحديث لا يكون ظهرا وهو قول الجمهور لكن اختلفوا فمن لم يحرم على التأييد فقال الشافعي لا يكون ظهرا وعن مالك هو ظهار وعن أحمد روايتان كاللهذين فلو قال كظهر أبي مثلاً فليس بظهار عند الجمهور وعن أحمد رواية أنه ظهار وطرده في كل من يحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة ويقع الظهار بكل لفظ يدل على تحريم الزوجة لكن بشرط اقترانه بالنية وتجب الكفارة على قائله كما قال الله تعالى لكن بشرط العود دال الجمهور

\*) (باب الظهار

وعند الثوري وروى عن مجاهد يجب الكفارة بحجر الطهارة (قوله) وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها الى قوله من لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) كذا لا يذروا الاكثر وساق في رواية كريمة الآيات الى الموضع المذكور وهو قوله فاطعام ستين مسكينا واستدل بقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا على أن الطهارة حرام وقد ذكر المصنف في الباب آثارا اقتصر على الآية وعليها وكأنه أشار بذلك الى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك وقد ذكر بعض طرقه تعليقا في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسأني ذكره وفيه تسمية المظاهر وتسمية المجادلة وهي التي ظاهر منها وأن الرأج أنها خولة بنت نعلسة وأنه أول ظهارة كان في الاسلام كما أخرجه الطبراني وابن مردويه من حديث ابن عباس قال كان الظهارة في الجاهلية يحرم النساء فكان أول من ظاهر في الاسلام أوس بن الصامت وكانت امرأته خولة الحديث وقال الشافعي سمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول كان أهل الجاهلية يطلقون بثلاث الظهار والايلاء والطلاق فأقر الله الطلاق طلاقا وحكم في الايلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى وجاء من حديث خولة بنت نعلسة نفسها عند أبي داود قالت ظاهر مني زوجي أوس ابن الصامت فحنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكوا اليه الحديث وأخرج أصحاب السنن من حديث سلمة بن صحرة أنه ظاهر من امرأته وقد تقدمت الإشارة الى حديثه في كتاب الصيام في قصة الجماع في رمضان وأن الاصح ان قصته كانت نهارا ولا ي داود الترمذي من حديث ابن عباس أن رجلا ظاهر من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فاعتزليها حتى تكفري عنك وفي رواية أبي داود فلا تقر بها حتى تفعل ما أمرك الله وأسأله هذه الأحاديث حسان وحكم كفارة الطهارة منصوص بالقرآن واختلف السلف في أحكامه في مواضع ألم البخاري ببعضها في الآثار التي أوردها في الباب واستدل بآية الطهارة وآية اللعان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص وانفقوا على دخول السبب وأن أوس بن الصامت شمله حكم الطهارة لكن استشكله السبكي من جهة تقدم السبب وتأخر النزول فكيف يعطف على ماضى مع أن الآية لا تشمل الامن وجد منه الطهارة بعد نزولها لان الفاء في قوله تعالى فحزير رقية يدل على أن المبتدأ تضمن معنى الشرط والخبر تضمن معنى الجزاء ومعنى الشرط مستقبل وأجاب عنه بان دخول الفاء في الخبر يستدعي العموم في كل مظاهر وذلك يشمل الحاضر والمستقبل قال وأما دلالة الفاء على الاختصاص بالمستقبل فقه نظر كذا قال ويمكن أن يحتج للحاق بالاجماع (قوله وقال لي اسمعيل) هو ابن أبي أويس كذا اللاكثير ووقع في رواية النسفي وقال اسمعيل بدون حرف الجر والأول أولى وهو موصول فعند جماعة أنه يستعمل هذه الصيغة فيما تحمله عن شيوخهم ذكره والذي ظهر لي بالاستقراء أنه انما يستعمل ذلك فيما ورد موصولا من الموقوفات أو مما لا يكون من المرفوعات على شرطه وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق القعنبى عن مالك أنه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزاد وهو عليه واجب (قوله قال مالك) هو موصول بالاسناد المذكور (قوله وصيام العبد شهران) يحتمل أن يكون ابن شهاب الذي نقل مالك عنه ان ظهارة العبد نحو ظهارة الحر كأن يعطى العبد في ذلك جميع أحكام الحر ويحتمل أن يكون أراد بالتشبيه مطلق صحة الطهارة من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يعطى جميع

وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها الى قوله من لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) \* وقال لي اسمعيل حدثني مالك أنه سأل ابن شهاب عن ظهارة العبد فقال نحو ظهارة الحر \* قال مالك وصيام العبد شهران

أحكامه لكن نقل ابن بطلال الاجماع على أن العبد اذا اظهر له زمة وأن كنفارته بالصيام شهران  
كلحر نعم اختلفوا في الاطعام والعق فقال الكوفيون والشافعي لا يجزئه الا الصيام فقط  
وقال ابن القاسم عن مالك ان أطمع باذن مولاه أجزأه وما ادعاه من الاجماع مردود فقد نقل  
الشيخ الموفق في المغني عن بعضهم انه لا يصحظهار العبد لان الله تعالى قال فقصر رقبته والعبد  
لا يملك الرقاب وتعقبه بأن تحرير الرقبه انما هو على من يجهدها فكان كالمعسر فقرضه الصيام  
وأما ما ذكره من قدر صيامه فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابراهيم لوصام  
شهر أجزأ عنه وعن الحسن بصوم شهرين وعن ابن جريج عن عطاء في رجل ظاهر من زوجته  
أمة قال شطر الصوم (قوله وقال الحسن بن الحر) كذا لاكثر وفي رواية أبي ذر عن المستملي  
الحسن بن حي وفي رواية وقال الحسن فقط فأما الحسن بن الحر فهو بضم المهملة وتشديد  
الراء ابن الحكم النخعي الكوفي نزيل دمشق ثقة عندهم وليس له في البخاري ذكر الا في هذا  
الموضع ان ثبت ذلك وأما الحسن بن حي فبفتح المهملة وتشديد الحائية نسب لجده أبيه وهو  
الحسن بن صالح بن صالح بن حي واسم حي حيان كوفي ثقة فقيه عابدين طبقة سفيان الثوري  
وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب وقد أخرج الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء هذا  
الاثر عن الحسن بن حي وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي قال الظهار من  
الامة كالظهار من الحر وقد وقع لنا الكلام المذكور من قول الحسن البصري وذلك فيما  
أخرجه ابن الاعرابي في معجمه من طريق همام سئل قتادة عن رجل ظاهر من سرته فقال  
قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار مثل ظهار الحر وهو قول الفقهاء السبعة وبه  
قال مالك وربيعة والثوري والليث واحتجوا بأنه فرج حلال فيحرم بالتحريم وأخرج سعيد بن  
منصور بسند صحيح عن الحسن ان وطئها فهو ظهار وان لم يكن وطئها فلا ظهار عليه وهو قول  
الاوزاعي (قوله وقال عكرمة ان ظاهراً من أمته فليس بشيء انما الظهار من النساء) وصله  
اسماعيل القاضي بسند لا بأس به وجاء أيضاً عن مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية  
داود بن أبي هند سألت مجاهداً عن الظهار من الامة فكأنه لم يره شيئاً فقلت أليس الله يقول من  
نساءهم أفليس من النساء فقال قال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم أو ليس  
العبد من الرجال أفنجوز شهادة العبد وقد جاء عن عكرمة خلافه قال عبد الرزاق أنبأنا ابن  
جريج أخبرني الحكم بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال يكفر عن ظهار الامة مثل كفارة  
الحر وبقول عكرمة الاول قال الكوفيون والشافعي والجمهور واحتجوا بقوله تعالى من  
نساءهم وليس الامة من النساء واحتجوا أيضاً بقول ابن عباس ان الظهار كان طلاقاً أحل  
بالكفارة فكما لاحظ للامة في الطلاق لاحظ لها في الطهار ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في  
الامة المزوجة فلا يكون بين قوليه اختلاف (قوله وفي العربية لما قالوا أي فيما قالوا) أي يستعمل  
في كلام العرب عاد كذا بمعنى عافيه وأبطله (قوله وفي نقض ما قالوا) كذا لاكثر بنون وقاف  
وفي رواية الاصيلي والكشيميني بعض بموحدة ثم مهملة والاول أصح والمعنى انه يأتي بفعل  
ينقض قوله الاول وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز له وطؤها الا بعد أن يكفر أو  
يكفي العزم على وطئها أو العزم على امساكها وترك فراقها والاول قول الليث والثاني قول

\* وقال الحسن بن الحر  
ظهار الحر والعبد من  
الحر والامة سواء \* وقال  
عكرمة ان ظاهراً من أمته  
فليس بشيء انما الظهار من  
النساء وفي العربية لما قالوا  
أي فيما قالوا وفي نقض ما  
قالوا

وهذا أولى لان الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور \* (باب الاشارة في الطلاق والامور) \* وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يعذب الله بدمع العين ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه \* وقال كعب بن مالك أشار النبي صلى الله عليه وسلم الى أن خذ النصف \* وقالت أسماء صلي النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فقلت لعائشة ما شأن الناس فأومأت برأسها الى الشمس فقلت آية فأومأت برأسها وهي تصلي أي نعم \* وقال أنس أوما النبي صلى الله عليه وسلم بيده الى أبي بكر أن يتقدم \* وقال ابن عباس أوما النبي صلى الله عليه وسلم بيده لآل حرج \* وقال أبو قتادة قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصيد للمحرم أحد منكم أمره أن يحمل عليها وأشار اليها قالوا لا قال فكلوا \* حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر عبد الملك ابن عمرو حدثنا ابراهيم

الحنفية ومالك وحكي عنه أنه الوطء بعينه بشرط أن يقدم عليه الكفارة وحكي عنه العزم على الامساك والوطء معا وعليه أكثر أصحابه والثالث قول الشافعي ومن تبعه وثم قول رابع سند كره هنا (قوله) وهذا أولى لان الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور) هذا كلام البخاري ومراده الرد على من زعم أن شرط العود هنا أن يقع بالقول وهو إعادة لفظ الظهار فأشار الى هذا القول وجرم بأنه مرجوح وان كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل الظاهر وقد روى ذلك عن أبي العالصة وبكر بن الأشيج من التابعين وبه قال القراء النحوي ومعنى قوله ثم يعودون لما قالوا أي الى قول ما قالوا وقد بالغ ابن العربي في انكاره ونسب قائله الى الجهل لان الله تعالى وصفه بأنه منكرومن القول وزور فكيف يقال اذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم تحمل له المرأة انتهى الى هذا أشار البخاري بقوله لان الله لم يدل على المنكر والزور وقال اسمعيل القاضي لما وقع بعد قوله ثم يعودون فقهر برقبة دل على أن المراد وقوع ضد ما وقع منه من المظاهرة فان رجلا لو قال اذا أردت أن تمس فأعتق رقبة قبل أن تمس لكان كلاما صحيحا بخلاف ما لو قال اذ لم ترد أن تمس فأعتق رقبة قبل أن تمس وقد جرى بحث بين أبي العباس بن سريج ومحمد بن داود الظاهري فاحتج عليه ابن سريج بالاجماع فأنكره ابن داود وقال الذين خالفوا ظاهر القرآن لا أعذ خلافتهم خلافا وأنكر ابن العربي أن يصح عن بكر بن الأشيج واختلف العربون في معنى اللام في قوله لما قالوا فقبل معناها ثم يعودون الى الجماع فقهر برقبة لما قالوا أي فعلمهم تحرير رقبة من أجل ما قالوا فادعوا أن اللام في قوله لما قالوا متعلق بالمحذوف وهو قوله عليهم فانه الاخفش وقيل المعنى الذين كانوا يظاهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا أي الى المظاهرة في الاسلام وقيل اللام بمعنى عن أي يرجعون عن قولهم وهذا موافق قول من يوجب الكفارة بمجرد وقوع كلمة الظهار وقال ابن بطال يشبه أن تكون ما بمعنى من أي اللواتي قالوا الهن أنتن عليما كظهور أمهاتنا قال ويجوز أن يكون قالوا بتقدير المصدر أي يعودون للقول فسمى المقول فيهن باسم المصدر وهو القول كما قالوا درهم ضرب الامير وهو مضروب الامير والله أعلم بالصواب \* (قوله) بالاشارة في الطلاق والامور أي الحكمة وغيرها وذكر فيه عدة أحاديث معقدة وموضولة \* أولها قوله وقال ابن عمر هو طرف من حديث تقدم موصول في الجنائز وفيه قصة لسعد بن عباد وفيها ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه ثانيا وقال كعب بن مالك هو أيضا طرف من حديث تقدم موصول في الملازمة وفيها وأشار الى أن خذ النصف \* ثالثها وقاات أسماء هي بنت أبي بكر (قوله) صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف (الحديث تقدم موصول في كتاب الايمان بلفظ فأشارت الى السماء وفيه فأشارت برأسها أي نعم وفي صلاة الكسوف بمعناه وفي صلاة السهو باختصار \* رابعها وقال أنس أوما النبي صلى الله عليه وسلم الى أبي بكر أن يتقدم هو طرف من حديث ابن عباس خامسها وقال ابن عباس هو طرف من حديث تقدم موصول في العلم في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس وفيه وأوما بيده ولا حرج \* سادسها وقال أبو قتادة هو أيضا طرف من حديث تقدم موصول في باب لا يبشر المحرم الى الصيد من كتاب الحج وفيه أمره أن يحمل عليها وأشار اليها \* الحديث السابع (قوله) أبو عامر (هو العقدي و ابراهيم شيخه جزم المزى بأنه ابن طهمان وزعم بعض الشراح أنه أبو اسحق القراري

عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعيده وكان كلما أتى على الركن أشار إليه وكبر وقالت زينب قال النبي صلى الله عليه وسلم فتح من ردم بأجوج وأجوج مثل هذه وهذه وعقدت تسعين \* حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي يسأل الله خيرا إلا أعطاه وقال يده ووضع أغمسته على بطن الوسطى وانخصر قلنا يزهدا \* قال وقال الأوبسي حدثنا إبراهيم بن سعد عن شعبة بن الحجاج عن هشام (٣٨٥) بن زيد عن أنس بن مالك قال قال عدي بن عدي في عهد رسول الله صلى الله

في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على جارية فأخذ أو ضاحا كانت عليها ورشح رأسها فأتى بها أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر رمق وقد أصحمت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتلك فلان لغير الذي قتلها فأشارت برأسها أن لا قال فقال لرجل آخر غير الذي قتلها فأشارت أن لا فقال فلان لقاتلها فأشارت أن نعم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع رأسه بين حجرين \* حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الفتن من ههنا وأشار إلى المشرق \* حدثنا علي بن عبد الله حدثنا جابر بن عبد الحميد عن أبي اسحق الشيباني عن

والاول أريج وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يحيى بن أبي بكر عن إبراهيم بن طهمان عن خالد وهو الخذاء وتقدم الحديث مشروحا في كتاب الحج وفيه كلما أتى على الركن أشار إليه \* الثامن (قوله وقالت زينب) هي بنت جحش أم المؤمنين (قوله مثل هذه وهذه وعقدت تسعين) تقدم في أحاديث الانبياء وعلامات النبوة موصولا ويأتي في الفتن لكن بلفظ وحلق بإصبعه الاجهام والتي قتلها وهي صورة عقد التسعين وسيأتي في الفتن من حديث أبي هريرة بلفظ وعقدت تسعين ووجه ادخاله في الترجمة أن العقد على صفة مخصوصة لا رادة عدد معلوم يتزل منزلة الإشارة المفهومة فاذا اكتفى بها عن النطق مع القدرة عليه دل على اعتبار الإشارة ممن لا يقدر على النطق بطريق الاولى \* التاسع (قوله سلمة بن علقمة) بفتح المهملة واللام شيخ ثقة وهو بصري وكذا سائر رواة هذا الاسناد وقد يلبس بسلمة بن علقمة شيخ بصري أيضا لكن في أول اسمه زيادة ميم والمهملة ساكنة وهو دون سلمة بن علقمة في الطبقة والثقة (قوله وقال يده) أي أشار بها وهو من اطلاق القول على الفعل (قوله ووضع أغمسته على بطن الوسطى وانخصر قلنا يزهدا) أي يقللها بين أبو مسلم الكجي في روايته عن مسدد شيخ البخاري أن الذي فعل ذلك هو بشر بن المفضل راويه عن سلمة بن علقمة فعلى هذا في سياق البخاري ادراج وقد قيل ان المراد بوضع الانملة في وسط الكف الإشارة الى أن ساعة الجمعة في وسط يوم الجمعة وبوضعها على الخنصر الإشارة الى أنها في آخر النهار لان الخنصر آخر أصابع الكف وقد تقدم بسط الاقاويل في تعيين وقتها في كتاب الجمعة \* الحديث العاشر (قوله وقال الأوبسي) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخاري أخرجه عنه الكثير في العلم وفي غيره وقد أورده أبو نعيم في المستخرج من طريق يعقوب بن سفيان عنه ويأتي في النيات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه وقوله فيه أو ضاحا جمع وضع بفتح أوله والمججمة ثم مهملة هو البياض والمراد هنا حلي من فضة وقوله رشح براء مهملة ثم ضاد وخاء مجتمعتين أي كسر رأسها وهي في آخر رمق أي نفس وزنا ومعنى وقوله أصحمت بضم أوله أي وقع بها الصمت أي خرس في لسانها مع حضور ذهنها وفيه فأشارت أن لا وفيه وأشار إلى المشرق \* الحديث الثاني عشر حديث عبد الله بن أبي أوفى (قوله فاجد حلي) بجمع

(٤٩ - فتح الباري سح) عبد الله بن أبي أوفى قال كنا في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلما غربت الشمس قال للرجل انزل فاجد حلي قال يا رسول الله لو أمسيت ثم قال انزل فاجد حلي قال يا رسول الله لو أمسيت ان عليكن نهائرا ثم قال انزل فاجد حلي فقال له في الثالثة فشرّب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أوما يده إلى المشرق فقال اذا رأيتم الليل قد أقبل من ههنا فقد أفرط الصائم \* حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا زيد بن زريع عن سليمان عن أبي عثمان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع أحد منكم نداء بلال أو قال أذان من سحوره فانما ينادي أو قال يؤذن



ثم مهمله أى حرك السويق يعود ليدوب في الماء وقد تقدم شرحه في باب متى يحل فطر الصائم من حديث عبد الله بن أبي أوفى من كتاب الصيام والمراد منه هنا قوله ثم أو ما بيده قبل المشرق \* الثالث عشر حديث أبي عثمان وهو النهدي عن ابن مسعود (قوله ليرجع) بفتح أوله وكسر الجيم وقائكم بالنصب على المفعولية وقوله وليس أن يقول هو من اطلاق القول على الفعل وقوله كانه يعنى الصبح أو الفجر شك من الراوى وتقدم في باب الاذان قبل الفجر من كتاب الصلاة بلفظ يقول الفجر بغير شك (قوله وأظهر يزيد) هو ابن زريع راويه (قوله ثم مد أحدهما من الأخرى) تقدم في الاذان على كيفية أخرى ووقع عند مسلم بلفظ ليس الفجر المعترض ولكن المستطيل وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة \* الحديث الرابع عشر (قولا وقال الليث) تقدم التنبيه على اسناده في أوائل الزكاة مع شرحه وقوله هنا جبتان بجيم ثم موحدة وقوله الامادت بتشديد الدال من المد وأصل ما ددت فأدغمت وذكر ابن بطلان بلفظ مارت براه خنيفة بدل الدال ونقل عن الخليل ما راى شيء يوم مورا اذا تردد وقوله من لدن نديهما كذا لا يذر بالشبهة ولا غيره نديهما بصيغة الجمع قال ابن التين وهو الصواب فان لكل رجل ندين فيكون لهما أربعة كذا قال وليست الرواية بالثنية خطأ بل هي موجهة والتقدير ندي كل منهما وقوله تجن بفتح أوله وضم الجيم قيده ابن التين قال ويجوز بضم أوله وكسر الجيم من الرباعى (قلت) وهو الثابت في معظم الروايات وموضع الترجمة منه قوله فيه ويشير بأصبعه الى حلقة قال ابن بطلان ذهب الجمهور الى أن الإشارة اذا كانت منهمة تنزل منزلة النطق وخالفه الخنيفة في بعض ذلك ولعل البخارى رد عليهم هذه الاحاديث التى جعل فيها النبي صلى الله عليه وسلم الإشارة قائمة مقام النطق واذا جازت الإشارة في أحكام مختلفة في الديانة فهي لمن لا يمكنه النطق أجوز وقال ابن المنير أراد البخارى أن الإشارة بالطلاق وغيره من الأخرس وغيره التى يفهم منها الأصل والعدد نافذ كاللفظ اه ويظهر لى أن البخارى أو رده هذه الترجمة وأحاديثها توطئة لما يذكره من البحث في الباب الذى يليه مع من فرق بين لعان الأخرس وطلاقه والله أعلم وقد اختلف العلماء في الإشارة المفهمة فأما في حقوق الله فقالوا لا يكتفى ولو من القادر على النطق وأما في حقوق الأدميين كالعتود والاقرار والوصية ونحو ذلك فاختلف العلماء فمين اعتقل لسانه نالها عن أبي حنيفة ان كان مأبوسا من نطقه وعن بعض الخنابلة ان اتصل بالموت وربحه الطحاوى وعن الأوزاعى ان سبقه كلام ونقل عن مكحول ان قال فلان حر ثم أصمت فقبل له وفلان فأوصح وأما القادر على النطق فلا تقوم اشارته مقام نطقه عند الأكثرين واختلف هل يقوم منه مقام النية كما لو طلق امرأته فقبل له كم طلقه فأشار بأصبعه (قوله باب اللعان) هو مأخوذ من اللعان لان الملاعن يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين واختير لفظ اللعان دون الغضب في التسمية لانه قول الرجل وهو الذى يدى به في الآية وهو أيضا يبدأ به وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس وقيل سمي لعان لان اللعان الطرد والابعاد وهو مشترك بينهما وانما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة اليها لان الرجل اذا كان كاذبا لم يصل ذنبه الى أكثر من القذف وان كانت هي كاذبة فذنبها أعظم لما فيه من تلويث الفراش والتعرض للحاق من ليس من الزوج به فتشتجر المحرمة ونبت الولاية والميراث لمن

ليرجع قائمكم وليس أن يقول كانه يعنى الصبح أو الفجر وأظهر يزيد به ثم مد أحدهما من الأخرى \* وقال الليث حدثني جعفر ابن ربيعة عن عبد الرحمن ابن هرم سمعت أبا هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الخنيل والمنفق كشل رجلين عليهما جبتان من حديد من لدن نديهما الى تراقيهما فأما المنفق فلا ينفق شيئا الامادت على جلده حتى تجن بنانه وتعفوا اثره وأما الخنيل فلا يريد ينفق الا لزمته كل حلقة موضعها فهو يوسعها ولا تتسع ويشير بأصبعه الى حلقة \* (باب اللعان)

لا يستحقهما واللعان والالتعان والملاعنة بمعنى ويقال تلاعنوا وتلعنا ولا عن الحاصصين بينهما  
والرجل ملاعن والمرأة ملاءنة لوقوعه غالباً من الجانبين وأجمعوا على مشروعية اللعان وعلى  
أنه لا يجوز مع عدم التحقق واختلاف في وجوبه على الزوج لكن لو تحقق أن الولد ليس منه قوى  
الرجوب (قوله وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهن) إلى قوله ان كان من الصادقين كذا  
للاكثر وساق في رواية كريمة الآيات كلها وكان البخاري يعمد بقوله تعالى يرمون لانه  
أعم من أن يكون باللفظ أو بالإشارة المفهومة وقد تمسك غيره بالجمهور بها في أنه لا يشترط في  
الالتعان أن يقول الرجل رأيتها تني ولا أن ينفي جملها ان كانت حاملاً أو ولدها ان كانت  
وضعت خلافاً لما لك بل يكفي أن يقول انما زانية أو زنت ويؤيده أن الله شرع حد القذف على  
الاجنبى برعى المحصنة ثم شرع اللعان برعى الزوجة فلو أن أجنبياً قال يا زانية وجب عليه حد  
القذف فكذلك حكم اللعان وأوردوا على المالكية الاتفاق على مشروعية اللعان للامعى  
فانفصل عنه ابن القصار بأن شرطه أن يقول لمست فرجة في فرجها والله أعلم (قوله فاذا قذف  
الاخرس امرأته بكتابة) بمناسة ثم موحدة وعند الكشي يبي بكتاب بلاها (قوله أو إشارة أو ايماء  
معروف فهو كالتسليم لان النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز الإشارة في الفرائض) أى في الامور  
المفروضة (قوله وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم) أى من غيرهم وخالف الحنفية  
والاوزاعى واسحق وهى رواية عن أحمد اختارها بعض المتأخرين (قوله وقال الله تعالى  
فاشارت اليه قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبياً) أخرج ابن أبي حاتم من طريق معمر بن  
مهران قال لما قالوا للمريم لقد جئت شيأ فريا إلى آخره أشارت إلى عيسى أن كلموه فقالوا تأمرنا  
أن نكلم من هو في المهد زيادة على ما جاءت به من الداهية ووجه الاستدلال به أن مريم كانت  
نذرت أن لا تسلم فكانت في حكم الاخرس فأشارت إشارة مفهومة كتقوا بها عن معاودة  
سؤالها وان كانوا أنكروا عليها ما أشارت به وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأنس بن مالك أن  
معنى قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوماً أى صمتاً أخرجه الطبراني وغيره (قوله وقال الضحالك  
أى ابن مزاحم) (الارمز الإشارة) وصله عبد بن حميد وأبو حذيفة في تفسير سفيان الثوري  
ولفظهما معاً في قوله تعالى آية أن لا تسلم الناس ثلاثة أيام الارمز افاستنى الرمز من الكلام  
فدل على أن له حكمه وأغرب الكرماني فقال الضحالك هو ابن شراحيل الهمداني فلم يصب فان  
المشهور بالتفسير هو ابن مزاحم وقد وجد الاثر المذكور عنه مصرحاً أنه ابن مزاحم واما ابن  
شراحيل ويقال ابن شرجيل فهو من التابعين لكن لم ينقلوا عنه شيئاً من التفسير بل له عند  
البخاري حديثان فقط أحدهما في فضائل القرآن والاخرى استنباه المرتدين وكلاهما من  
روايته عن أبي سعيد الخدري قال الرمز الإشارة (قوله وقال بعض الناس لاحدو لالعان) أى  
بالإشارة من الاخرس وغيره (ثم زعم ان طلق بكتابة أو إشارة أو ايماء جاز) كذا لا يذر وغيره ان  
الطلاق بكتابة الخ (قوله وليس بين الطلاق والقذف فرق فان قال القذف لا يكون الا بكلام قبل  
له كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام) أى وأنت وافقت على وقوعه بغير الكلام فليزملك مثله في  
اللعان والحد (قوله والابطال الطلاق والقذف وكذلك العتق) يعنى اما أن يقال باعتبار الإشارة  
فيها كلها أو بترك اعتبارها فتبطل كلها بالإشارة والا فالترقية بينهما بغير دليل تحكم وقد

وقول الله تعالى والذين  
يرمون أزواجهن إلى قوله  
ان كان من الصادقين) فاذا  
قذف الاخرس امرأته  
بكتابة أو إشارة أو ايماء  
معروف فهو كالتسليم لان  
النبي صلى الله عليه وسلم قد  
أجاز الإشارة في الفرائض  
وهو قول بعض أهل الحجاز  
وأهل العلم وقال الله تعالى  
فاشارت اليه قالوا كيف  
نكلم من كان في المهد صبياً  
وقال الضحالك الارمز  
إشارة وقال بعض الناس  
لاحدو لالعان ثم زعم ان  
طلق بكتابة أو إشارة أو  
ايماء جاز وليس بين الطلاق  
والقذف فرق فان قال  
القذف لا يكون الا بكلام  
قبل له كذلك الطلاق  
لا يكون الا بكلام والابطال  
الطلاق والقذف وكذلك  
العتق



\* حدثنا آدم حدثنا

شعبة حدثنا جبلة

ابن بكيم سمعت ابن عمر

يقول قال النبي صلى الله

عليه وسلم الشهر هكذا

وهكذا وهكذا يعني ثلاثين

ثم قال وهكذا وهكذا

وهكذا يعني تسعا وعشرين

يقول مرة ثلاثين ومرة

تسعا وعشرين \* حدثني

محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن

سعيد عن اسمعيل عن قيس

عن أبي مسعود قال وأشار

النبي صلى الله عليه وسلم

بيده نحو اليمن الايمان

ههنا مرتين الاوان القسوة

وغلط القلوب في القذا دين

حيث يطلع قرنا الشيطان

ربيعه ومضر \* حدثنا عمرو

ابن زرارة أخبرنا عبد العزيز

ابن أبي حازم عن أبيه عن

سهل قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم وأنا وكافل

اليتيم في الجنة هكذا وأشار

بالسبابة والوسطى وفرج

بينهم ما شيا \* (باب اذا عرض

بنفي الولد) \* حدثنا يحيى بن

قزعة حدثنا مالك عن ابن

شهاب عن سعيد بن المسيب

عن أبي هريرة أن رجلا أتى

النبي صلى الله عليه وسلم

٢ قوله ان سعيد بن المسيب

أخبره هكذا بنسخ الشارح

التي بأيدينا والذي بنسخ

الصحيح التي بأيدينا عن

ان شاء الله تعالى قال الكرمانى قد انقضى من يوم بعثته الى يومنا هذا يعني سنة سبع وستين  
وسبعمائة سبعمائة وثمانون سنة فكيف تكون المقاربة وأجاب الخطابي أن المراد أن  
الذي بقي بالنسبة الى ما مضى قدر فضل الوسطى الى السبابة (قلت) وسيأتى البحث في ذلك  
حدثنا أشرف اليه \* الثالث حديث ابن عمر الشهر هكذا وهكذا وهكذا تقدم شرحه مستوفى في  
كتاب الصيام \* الرابع حديث أبي مسعود وهو عقبه بن عمرو ووقع في رواية القاسبي  
والكشميهني ابن مسعود قال عياض وهو وهم وهو كما قال فقد تقدم كذلك في بدء الخلق والمناقب  
والمغازي من طرق عن اسمعيل وهو ابن أبي خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم وصرح في بدء الخلق  
باسمه ولفظه حدثني قيس عن عقبه بن عمرو وأبي مسعود وقد تقدم شرحه في ذكر الجن في بدء الخلق  
وبقية شرحه في أول المناقب \* الخامس حديث سهل في فضل كافل اليتيم وسيأتى شرحه في كتاب  
الادب ان شاء الله تعالى وقوله فيه بالسبابة في رواية الكشميهني بالسبابة وهو ما يعني  
\*(قوله ما) اذا عرض بنفي الولد بتشديد الراء من التعريض وهو ذكر شيء يفهم منه  
شيء آخر لم يذكر ويفارق الكتابة بأنها ذكر شيء بغير لفظه الموضوع يقوم مقامه وترجم البخاري  
لهذا الحديث في الحدود ما جاء في التعريض وكأنه أخذ من قوله في بعض طرقه يعرض بنفيه  
وقد اعترضه ابن المنير فقال ذكر ترجمة التعريض عقب ترجمة الإشارة لا شرا كهما في افهام  
المقصود ولكن كلامه يشعر بالغاء حكم التعريض فيتناقض مذهبه في الإشارة والجواب أن  
الإشارة المعتبرة هي التي لا يفهم منها الا المعنى المقصود بخلاف التعريض فان الاحتمال فيه اما  
راجع وامامسا وافترقا قال الشافعي في الام ظاهر قول الاعرابي أنه اتهم امرأته لكن لما كان  
لقوله وجه غير القذف لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه  
لا حذفي التعريض وما يدل على أن التعريض لا يعطى حكم التصريح الاذن بخطبة المعتدة  
بالتعريض لا بالتصريح فلا يجوز والله أعلم (قوله عن ابن شهاب) قال الدارقطني أخرجه  
أبو صعب في الموطأ عن مالك وتابعه جماعة من الرواة خارج الموطأ ثم ساقه من رواية محمد بن  
الحسن عن مالك أنا الزهري ومن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك ومن طريق ابن وهب  
أخبرني ابن أبي ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب وطريق ابن وهب هذه أخرجهما أبو داود (قوله  
ان سعيد بن المسيب أخبره) كذا لا كثر أصحاب الزهري وخالفهم يونس فقال عنه عن أبي سلمة  
عن أبي هريرة وسيأتى في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه وهو مصير من البخاري الى  
أنه عند الزهري عن سعيد وأبي سلمة معا وقد وافقه مسلم على ذلك ويؤيده رواية يحيى بن الخياط  
عن الاوزاعي عن الزهري عنهم ما جمعا وقد أطلق الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه  
وهو محمول على العمل بالترجيح وأما طريق الجمع فهو ما صنع البخاري ويأتي أيضا بأن عقيل  
رواه عن الزهري قال بلغنا عن أبي هريرة فان ذلك يشعر بأنه عنده عن غير واحد والاول كان  
عن واحد فقط كسعيد مثلا لا قصر عليه (قوله أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم) في  
رواية أبي مصعب جاء أعرابي وكذا سيأتى في الحدود عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك وللنسائي  
جامع من أهل البادية وكذا في رواية أشهب عن مالك عند الدارقطني وفي رواية ابن وهب التي  
عند أبي داود أن أعرابيا من بني فزارة وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فلعن ما في الشارح رواية له اه معجمه

عن ابن شهاب واسم هذا الاعرابي ضمضم بن قتادة أخرجه حديثه عبد الغني بن سعيد في المهمات له من طريق قطبة بنت عمرو بن هرم أن مدلولوا كحدثها أن ضمضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل فشكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل لك من ابل (قوله أي النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن أبي ذئب صرخ بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال يا رسول الله ان امرأة من بني عجل ولدت غلاما أسود) لم أقف على اسم المرأة ولا على اسم الغلام وزاد في رواية يونس وإني أنكرته أي استنكرته بقلبي ولم يرد أنه أنه كركونه ابنه بلسانه والالك ان تصريحا بالنبي لا تعريضاً ووجه التعريض أنه قال غلاماً أسوداً وأنا أبيض فكيف يكون مني ووقع في رواية معمر عن الزهري عند مسلم وهو حينئذ يعرض بأن ينفيه ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف ليس قفاً وبه قال الجمهور واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك وعن المالكية يجب به الحد إذا كان مفهوماً وأجابوا عن الحديث بما سألتني في آخر شرحه وقال ابن دقيق العيني في الاستدلال بالحديث نظراً لأن المستفتي لا يجب عليه حد ولا تعزير (قلت) وفي هذا الاطلاق نظر لانه قد يستفتي بلفظ لا يقتضي القذف ولفظ يقتضيه فمن الاول أن يقول مثلاً إذا كان زوج المرأة أبيض فأنت بولد أسود ما الحكم ومن الثاني أن يقول مثلاً ان امرأة من بني أسود وأنا أبيض فيكون تعريضاً أو يزيد فيه مثلاً زنت فيكون تصريحاً والذي ورد في حديث الباب هو الثاني فيتم الاستدلال وقد نبه الخطابي على عكس هذا فقال لا يلزم الزوج اذا صرح بان الولد الذي وضعته امرأته ليس منه حد قذف لجواز أن يريد أنها وطئت بشبهة أو وضعت منه من الزوج الذي قبله اذا كان ذلك ممكناً (قوله قال غلاماً أسوداً) في رواية محمد بن مصعب عن مالك عند الدارقطني قال رمل والأرمان الأبيض إلى حمرة وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جابر في الشروط (قوله فهل فيها من أورك) بوزن آخر (قوله ان فيها الورقا) بضم الواو بوزن جر والاورق الذي فيه سواد ليس بحالك بل يميل إلى الغبرة ومنه قيل للحمامة ورقاء (قوله فأى ذلك) بفتح النون الثقيلة أي من أين أتاه اللون الذي خلفها هل هو بسبب خلل من غير لون لها طرأ عليها أو لا من آخر (قوله لعل نزع عرق) في رواية كريمة لعله ولا اشكال فيها بخلاف الاول فخرم جمع بأن الصواب النصب أي لعل عرق نزع وقال الصغاني ويحتمل أن يكون في الاصل لعله فسقطت الهاء ووجهه ابن مالك باحتمال انه حذف منه ضمير الشأن ويؤيد توجيهه ما وقع في رواية كريمة والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها من هو باللون المذكور فاجتذبه إليه فجاء على لونه وادعى الداودي أن لعل هنا التحقيق (قوله ولعل ابنك هذا نزع) كذا في رواية أبي ذر يحذف الفاعل ولغيره نزع عرق وكذا في سائر الروايات والمراد بالعرق الاصل من النسب شبهه بعرق الشجرة ومنه قولهم فلان عريق في الاصل أي ان أصله متناسب وكذا معرق في الكرم واللوهم وأصل التزع الخذب وقد يطلق على الميل ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه الولد بآبيه أو بأمه نزع إلى آبيه أو إلى أمه وفي الحديث ضرب المثل وتشبيهه المجهول بالمعلوم تقريرا لفهم السائل واستدل به للحكمة العمل بالقياس قال الخطابي هو أصل في قياس الشبه وقال ابن العربي فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظر وتوقف فيه ابن دقيق العيني فقال هو تشبيه في أمر وجودي والتزاع انما هو في التشبيه في الاحكام الشرعية من طريق واحدة قوية

فقال يا رسول الله ولدى غلام أسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال جر قال هل فيها من أورك قال نعم قال فأى ذلك قال لعل نزع عرق قال فلعن ابنك هذا نزع

(٢) قوله ان امرأة من بني عجل ولدت غلاماً أسود وقوله فما ألوانها وقوله فهل فيها من أورك وقوله ان فيها ورقا وقوله ولعل الخ وهكذا وقع للشارح هنا وهو أيضا في كتاب الاعتصام ما عدا قوله ولعل الخ والذي في الصحيح بأيدينا ما تراه بالهامش اهـ مصححه

وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتقام من ولده بمجرد الظن وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه لون أمه وقال  
القرطبي تعالى لا يرشد لأخلاف في أنه لا يحمل ثقي الولد باختلاف الألوان المتقاربة كالادمة  
والسمرة ولا في البياض والسواد إذا كان قد أقرب بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء وكأنه أراد في  
مذهبه والاخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا ان لم ينضم اليه قرية زنا لم يجوز النفي  
فان اتهمها فانت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح وفي حديث ابن  
عباس الآتي في اللعان ما يقويه وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقا واخلاف انما هو  
عند عدمها وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية وفيه تقديم حكم القرائش على ما يشعر به  
مخالفة الشبه وفيه الاحتياط للانساب وابقائهم مع الامكان والزجر عن تحقيق ظن السوء وقال  
القرطبي يؤخذ منه منع التسلسل وان الحوادث لا بد لها أن تستند الى أول ليس بجادث وفيه  
أن التعريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح خلافا للمالكية وأجاب بعض  
المالكية ان التعريض الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من  
التصريح وهذا الحديث لا حجة فيه لدفع ذلك فان الرجل لم يرد قذفا بل جاء سائلا مستقيما عن  
الحكم لما وقع له من الزينة فلما ضرب له المثل أذعن وقال المهلب التعريض اذا كان على سبيل  
السؤال لا حذفيه وانما يجب الحذف في التعريض اذا كان على سبيل المواجهة والمشاقة وقال  
ابن المنير الفرق بين الزوج والاجنبي في التعريض أن الاجنبي يقصد الاذية المحضة والزوج  
قد يعذر بالنسبة الى صيانة النسب والله أعلم **(قوله باب احلاف الملاعن)** ذكر  
فيه حديث ابن عمر من رواية جويرية بن أسماء عن نافع مختصرا بلفظ فأحلفهما وكذا سيأتي  
بعده سنة أبواب من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وتقدم في تفسير النور من وجه آخر عن  
عبيد الله بن عمر بلفظ لا عن بين رجل وامرأة والمراد بالاحلاف هنا النطق بكلمات اللعان وقد  
تمسك به من قال ان اللعان بين وهو قول مالك والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة اللعان شهادة  
وهو وجه للشافعية وقيل شهادة فيها شبهة اليقين وقيل بالعكس ومن ثم قال بعض العلماء ليس  
بين ولا شهادة وانبنى على الخلاف أن اللعان بشرع بين كل زوجين مسلمين أو كافرين حرين  
أو عبيدين عدلين أو فاسقين بناء على أنه يمين من صبح عيینه صح لعانه وقيل لا يصح اللعان الا من  
زوجين حرين مسلمين لان اللعان شهادة ولا يصح من محدود في قذف وهذا الحديث حجة للاولين  
لتسوية الراوى بين لاعن وحلف ويؤيده أن اليمين مادل على حث أو منع أو تحقيق خبر وهو  
هنا كذلك ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث ابن عباس فقال له احلف بالله  
الذى لا اله الا هو انى لصادق يقول ذلك أربع مرات أخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جرير بن  
حازم عن أيوب عن عكرمة عنه وسيأتي قريبا لولا الايمان لكان لى ولها شأن واعتل بعض الحنفية  
بانها لو كانت يميناً لما تكررت وأجيب بأنها خرجت عن القياس تغليظا لحرمة الفروج كما خرجت  
القسمات لحرمة النفس وبأنها لو كانت شهادة لم تكرر أيضا والذي تحرر لى أنهم من حيث الحزم  
ينفى الكذب واثبات الصدق يمين لكن أطلق عليها شهادة لاشتراط أن لا يكتفى في ذلك بالظن بل  
لابد من وجود علم كل منهما بالامر من علم يصح معه أن يشهد به ويؤيد كونه يميناً أن الشخص  
لو قال أشهد بالله لقد كان كذا لعد حالفا وقد قال القفال في محاسن الشريعة كررت أيمان

\* (باب احلاف الملاعن) \*

حدثنا موسى بن اسمعيل  
حدثنا جويرية عن نافع  
عن عبد الله رضى الله عنه  
أن رجلا من الانصار قذف  
امراة فأحلفهما النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم فترق  
بينهما



اللعان لانها اقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقام عليها الحد ومن ثم سميت شهادات **(قوله)**  
**يا** يبدأ الرجل بالتلاعن ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصرا  
وكأنه أخذ الترجمة من قوله ثم قامت فشهدت فانه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملاعة  
وقد ورد ذلك صريحا من حديث ابن عمر كما ساد كره في باب صداق الملاعة وبه قال الشافعي ومن  
تبعه وأشهب من المالكية ورجحه ابن العربي وقال ابن القاسم لو ابتدأت به المرأة صح واعتدبه  
وهو قول أبي حنيفة واختجوا بأن الله عطفه بالواو وهي لا تقتضي الترتيب واحتج الاولين بأن  
اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل وأؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لهلال البينة والاحتج  
ظهره فلو بدى بالمرأة لكان دفعا لامر لم يثبت وبأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلعن كما تقدم  
فيندفع عن المرأة بخلاف ما لو بدت به المرأة **(قوله ٢)** عن عكرمة عن ابن عباس كذا وصله هشام  
ابن حسان عن عكرمة وتابعه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود وفي السنن وساقه أبو  
داود الطيالسي في مسنده مطولا واختلف على أيوب فرواه جرير بن حازم عنه موصولا أخرجه  
الحاكم والبيهقي في الخلافيات وغيرهما وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن  
مردويه من رواية حماد بن زيد عن أيوب موصولا وأخرجه الطبري من طريق حماد بن سلا قال  
الترمذي سألت محمدا عن هذا الاختلاف فقال حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا محفوظ  
**(قوله)** أن هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد كذا أورده هنا مختصرا وتقدم في تفسير النور  
مطولا وفيه شرح قوله البينة أو حد في ظهره وفيه قول هلال لينزلن الله ما يرى ظهره من الجلد  
فنزلات ووقع فيه أنه اتهمها بشريك بن سخماء ووقع في رواية مسلم من حديث أنس أن شريك  
ابن سخماء كان أخا لبراء بن مالك لأمه وهو مشكل فإن أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم  
ولم تكن سخماء ولا تسمى سخماء فلعل شريكا كان أخاه من الرضاة وقد وقع عند البيهقي في  
الاختلافات من مرسل محمد بن سيرين أن شريكا كان يأوى الى منزل هلال وفي تفسيره مقاتل أن  
والدة شريك التي يقال لها سخماء كانت حبشية وقبل كانت يمانية وعند الحاكم من مرسل ابن  
سيرين كانت أمة سوداء واسم والد شريك عبدة بن مغيث بن الجذبن العجلان وحكى عبد الغنى  
ابن سعيد وأبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة له لاسم وأنه كان شريكا لرجل يهودى يقال له  
ابن سخماء وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي أن شريك بن سخماء كان يهوديا وأشار عياض  
الى بطلان هذا القول وجرم بذلك النووي تبعه وقال كان سخمايا وكذا عده جمع في الصحابة  
فيجوز أن يكون أسلم بعد ذلك ويعكر على هذا قول ابن الكلبي أنه شهد أحدا وكذا قول غيره  
أن أباه شهد برا وأحدا قاله أعلم **(قوله)** في هذه الرواية فجاء فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم  
يقول الله يعلم أن أحد كما كاذب ظاهره أن هذا الكلام صدر منه صلى الله عليه وسلم في حال  
ملاعنتهما بخلاف من زعم أنه قاله بعد فراغهما وزاد في تفسير النور من هذا الوجه بعد قوله  
فشهدت فلما كان عند الخامسة وقفوها وقالوا انها موجبة ووقع عند النسائي في هذه القصة  
فأمر رجلا أن يضع يده عند الخامسة على فيه ثم على فيها وقال انها موجبة قال ابن عباس  
فتلكأت ونكصت حتى قلنا انها ترجع ثم قالت لا أفصح قومي سأرا اليوم فقت وفيه أيضا  
قوله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت الى آخره وسأد كر شرحه في باب التلاعن

**(باب يبدأ الرجل بالتلاعن)** حديثي محمد بن  
بشار حدثنا ابن أبي عدي  
عن هشام بن حسان حدثنا  
عكرمة عن ابن عباس  
رضي الله عنهما أن هلال  
ابن أمية قذف امرأته فجاء  
فشهد والنبي صلى الله عليه  
وسلم يقول ان الله يعلم أن  
أحد كما كاذب فهل منكما  
تائب ثم قامت فشهدت

**(٢) قوله عن عكرمة وقوله**  
**الاتى الله يعلم هكذا ينسخ**  
**الشرح التي بأيدينا ولعله**  
**رواية للشارح والذي في**  
**الصحيح بأيدينا مترادف بالهامش**  
اه

في المسجد ﴿قوله﴾ (باب اللعان) تقدم معنى اللعان قبل وهو ينقسم الى واجب ومكروه وحرام فالاول أن يراها ترضى أو أقربت بالزنا فصدقها وذلك في طهر لم يجامعها فيه ثم اعتزلها مدة العدة فانت بولادته قد قذفها النبي الولد لثلاثا يلحقه فتترب عليه المفاسد الثاني أن يرى أجنبيا يدخل عليها بحيث يغلب على ظنه أنه زنى بها فيجوز له أن يلاعن لكن لو ترك لكان أولى للستر لانه يمكنه فراقها بالطلاق الثالث ما عدا ذلك لكن لو استفاض فوجهان لأصحاب الشافعي وأجدهن أجازتمسك بحديث انظر وافان جاءت به فجعل الشبهة الأعلى ففيه منه ولا حجة فيه لانه سبق اللعان في الصورة المذكورة كما سيأتي ومن منع تمسك بحديث الذي أنكركه شيه ولده به (قوله ومن طلق) أي بعد أن لاعن في هذه الترجمة إشارة الى الخلاف هل تقع الفرقة في اللعان بنفس اللعان أو بابقاع الحاكم بعد الفراغ أو بابقاع الزوج فذهب مالك والشافعي ومن تبعهما الى أن الفرقة تقع بنفس اللعان قال مالك وغالب أصحابه بعد فراغ المرأة وقال الشافعي وأتباعه وسحنون من المالكية بعد فراغ الزوج واعتدل بأن اللعان المرأة انما شرع لدفع الحد عنها بخلاف الرجل فانه يزيد على ذلك في حقه نفي النسب ولحاق الولد وزوال الفرائض وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل وفيما اذا علق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لاعن الأخرى وقال الثوري وأبو حنيفة وأتباعهم لا تقع الفرقة حتى يوقعها عليهما الحاكم واحتجوا بظاهر ما وقع في أحاديث اللعان كما سيأتي بيانه وعن أحمد روايتان وسيأتي من يذهب في ذلك بعد خمسة أبواب وذهب عثمان البتي أنه لا تقع الفرقة حتى يوقعها الزوج واعتدل بأن الفرقة لم تذكر في القرآن ولان ظاهر الاحاديث أن الزوج هو الذي يطلق استداء ويقال ان عثمان تفرد بذلك لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه ومقابله قول أبي عبيد أن الفرقة بين الزوجين تقع بنفس القذف ولو لم يقع اللعان وكانت مفرغ على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة فاذا أحل به عوقب بالفرقة تغليظا عليه (قوله عن ابن شهاب) في رواية الشافعي عن مالك حدثني ابن شهاب (قوله أن عويمرا الجعلافي) في رواية القعنبني عن مالك عويمر بن أشقر وكذا أخرجه أبو داود وأبو عوانة من طريق عياض بن عبد الله القهري عن الزهري ووقع في الاستيعاب عويمر بن أبيض وعند الخطيب في المبهمات عويمر بن الحرث وهذا هو المعتمد فان الطبري نسبته في تهذيب الأثر فقال هو عويمر بن الحرث بن زيد بن الجعد بن عجلان فلعل أباه كان يلقب أشقر أو أبيض وفي الصحابة ابن أشقر آخر وهو مارني أخرجه ابن ماجه وانفقت الروايات عن ابن شهاب على أنه في مسند سهل الامأخرجه النسائي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة وابراهيم بن سعد كلاهما عن الزهري فقال فيه عن سهل عن عاصم بن عدى قال كان عويمر رجلا من بني الجعلان فقال أي عاصم فذكر الحديث والمحفوظ الاول وسيأتي عن سهل أنه حضر القصة فسيأتي في الحدود من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري قال قال سهل بن سعد شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة ووقع في نسخة أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن سهل بن سعد قال توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة فهذا يدل على أن قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي صلى الله عليه وسلم لكن جزم الطبري وأبو

\*(باب اللعان ومن طلق  
بعد اللعان \* حدثنا اسمعيل  
قال حدثني مالك عن ابن  
شهاب أن سهل بن سعد  
الساعدي أخبره أن عويمرا  
الجعلافي

حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع وجرم به غير واحد من المتأخرين ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك وهو قريب من قول الطبري ومن وافقه لكن في اسناده الواقدي فلا بد من تأويل أحد القولين فإن أمكن والافطريق شعيب أصح ومما يوهن رواية الواقدي ما اتفق عليه أهل السير أن التوجه إلى تبوك كان في رجب وما ثبت في الصحيحين أن هلال بن أمية أحد الثلاثة الذين تيب عليهم وفي قصته أن امرأته اسماء أدت له النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذه فأتى لها بشرط أن لا يقربها ففعلت أنه لا حرأله به وفيه أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوما فكيف تقع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من تبوك ويقع لهلال مع كونه في ما ذكر من الشغل بنفسه وهجران الناس له وغير ذلك وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حقه وكنز عند مسلم من حديث أنس أنه أول من لاعن في الإسلام ووقع في رواية عباد بن منصور في حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم فوجد عند أهله رجلا الحديث فهذا يدل على أن قصة اللعان تأخرت عن قصة تبوك والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة ولعلها كانت في شعبان سنة عشر لا تسع وكانت الوفاة النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة باتفاق فيلزم حينئذ مع حديث سهل بن سعد ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود كآلية جمعة في المسجد اذ جاء رجل من الانصار فذكر القصة في اللعان باختصار فعين اليوم لكن لم يعين الشهر ولا السنة (قوله جاء إلى عاصم بن عدي) أي ابن الجعد بن العجلان الجعفري وهو ابن عم والد عويمر وفي رواية الاوزاعي عن الزهري التي مضت في التفسير وكان عاصم سيد بني عجلان والجعد بفتح الجيم وتشديد الدال والعجلان بفتح المهملة وسكون الجيم هو ابن حاتمة بن ضبيعة من بني بلع بن عمرو بن الحاف بن قضاة وكان العجلان حالف بني عمرو بن عوف بن مالك بن الاوس من الانصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الانصار وقد ذكر ابن الكلبي أن امرأة عويمر بنت عاصم المذكورة وأن اسمها خولة وقال ابن منده في كتاب الصحابة خولة بنت عاصم التي قد فهار زوجها فلاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لهما ذلك ولا تعرف لهما رواية وتبعه أبو نعيم ولم يذكر اسلفهما في ذلك وكأنه ابن الكلبي وذكر مقاتل بن سليمان فيما حكاه القرطبي أنها خولة بنت قيس وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عاصم بن عدي لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال يا رسول الله أين لاحدنا أن بعة شهدا فأتى به في بنت أخيه وفي سندهم مع ارساله ضعف وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن مقاتل بن حيان قال لما سأل عاصم عن ذلك أتى به في أهل بيته فأناها ابن عمه تحتها ابنة عمه رماها ابن عمه المرأة والزوج والحليل ثلاثهم بنو عم عاصم وعن ابن مردويه في مرسل ابن أبي ليلى المذكورة أن الرجل الذي رمى عويمر امرأته به هو شريك بن سحماء وهو يشهد لصحة هذه الرواية لانه ابن عم عويمر كما بينت نسبه في الباب الماضي وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم فقال الزوج لعاصم يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن سحماء على بطنها وأنها الحبل وما قربتها منذ أربع أشهر وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني لاعن بين عويمر الجعفري و امرأته فأنكر حملها الذي

جاء إلى عاصم بن عدي  
الانصاري فقال له يا عاصم

في بطنها وقال هو لابن سحماء ولا يتسنع أن يتسهم شريك بن سحماء بالمرأتين معا وأما قول ابن الصباغ في الشامل ان المزني ذكر في المختصر أن الجحاني قذف زوجته بشريك بن سحماء وهو سهو في النقل وانما القاذف بشريك هلال بن أمية فكأنه لم يعرف مستند المزني في ذلك وإذا جاء الخبر من طرق متعددة فإن بعضها بعضا وبعضها البعض يمكن فيعين المصير اليه فهو أولى من التغليب (قوله أرايت رجلا) أي أخبرني عن حكم رجل (قوله وجد مع امرأته رجلا) كذا اقتصر على قوله مع فاستعمل الكناية فإن مراده معينة خاصة ومراده أن يكون وجده عند الرؤية (قوله أ يقتله فتقتلونه) أي قصاصا لتقدم علمه بحكم القصاص لعموم قوله تعالى النفس بالنفس لكن طرقة احتمال أن يخص من ذلك ما يقع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالباً من الغيرة التي في طبع البشر ولاجل هذا قال أم كيف يفعل وقد تقدم في أول باب الغيرة استشكل سعد ابن عبادة مثل ذلك وقوله لورايت ضربه بالسيف غير مصفح وتقدم في تفسير النور قول النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية لما سأله عن مثل ذلك البيعة والاحد في ظهرك وذلك كله قبل أن ينزل اللعان وقد اختلف العلماء في وجده مع امرأته رجلا فتحقق الامر فقتله هل يقتل به فنع الجهور الاقدام وقالوا يقتص منه الا أن يأتي بينة الزنا وعلى المقتول بالاعتراف أو يعترف به ورثته فلا يقتل القاتل به بشرط أن يكون المقتول محصنا وقيل بل يقتل به لانه ليس له أن يقيم الحد بغير إذن الامام وقال بعض السلف بل لا يقتل أصلا ويعزرفيما فعله اذا ظهرت أمارات صدقه وشرط أجدوا سحق ومن تبعهما أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك ووافقهم ابن القاسم وابن حبيب من المالكية لكن زاد أن يكون المقتول قد أحصن قال القرطبي ظاهر تقرير عويمر على ما قال يؤيد قولهم كذا قال والله أعلم وقوله أم كيف يفعل يحتمل أن تكون أم متصلة والتقدير أم يصبر على ما به من الماض ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الاضراب أي بل هناك حكم آخر لا نعرفه ويريد أن يطلع عليه فلذلك قال سل لي يا عاصم وانما خص عاصم بذلك لما تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على ابنته أو ابنة أخيه ولعله كان اطلع على مخايل ما سأل عنه لكن لم يتحققه فلذلك لم ينصح به أو اطلع حقيقة لكن خشي اذا صرح به من العقوبة التي تضمنها من رمى المحصنة بغير بينة أشار الى ذلك ابن العربي قال ويحتمل أن يكون لم يقع له شيء من ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه ارادة الاطلاع على الحكم فابتلى به كما يقال السلام موكل بالمنطق ومن ثم قال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في قصة الجحاني فقال أرايت ان وجد رجلا مع امرأته رجلا فان تكلم به تكلم بأمر عظيم وان سكت سكت على مثل ذلك وفي حديث ابن مسعود عنده أيضا ان تكلم بجلده تموه أو قتل قتله تموه وان سكت سكت على غيظ وهذه أم الروايات في هذا المعنى (قوله فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر) بفتح الكاف وضم الموحدة أي عظم وزنا ومعنى وسببه أن الحامل لعاصم على السؤال غيره فاخص هو بالانكار عليه ولهذا قال لعويمر لما رجع فاستفهمه عن الجواب لم تأتي بخبر (تنبيهان) \* الاول تقدم في تفسير النور أن النورى نقل عن الواحدى أن عاصم أخدم من لاعن وتقدم انكار ذلك ثم وقفت على مستنده وهو مذكور في معاني القرآن للقراء لكنه غلط \* الثاني وقع في السيرة لابن حبان في حوادث سنة تسع ثم لاعن بين عويمر

أرايت رجلا وجد مع امرأته  
رجلا أ يقتله فتقتلونه أم  
كيف يفعل سل لي يا عاصم  
عن ذلك رسول الله فسأل  
عاصم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك فكره  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم المسائل وعابها حتى كبر  
على عاصم ما سمع من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فلما  
رجع عاصم الى أهله جاءه  
عويمر فقال يا عاصم ماذا  
قال لك رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال عاصم  
لعويمر لم تأتي بخبر قد كره  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم المسئلة التي سألته عنها

ابن الحرث الجعلافي وهو الذي يقال له عاصم وبين امرأته بعد العصر في المسجد وقد أنكر بعض شيوخنا قوله وهو الذي يقال له عاصم والذي يظهر لي أنه تحريف وكأنه كان في الأصل الذي سأل له عاصم والله أعلم وسبب كراهة ذلك ما قال الشافعي كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم من نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل الوحي بالتحريم فيما لم يكن قبل ذلك محرماً فيحرم ويشهد له الحديث المخرج في الصحيح أعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقال النووي المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها إلا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو إشاعة فاحشة أو شناعة عليه وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا وقعت فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيحييهم صلى الله عليه وسلم بغير كراهة فلما كان في سؤال عاصم شناعة وترب عليه تسليط اليهود والمنافقين على أعراض المسلمين كره مسئلته وربما كان في المسئلة تضيق وكان صلى الله عليه وسلم يحب التبسيط على أمته وشواهد ذلك في الأحاديث كثيرة وفي حديث جابر ما نزلت آية اللعان إلا لكثرة السؤال أخرجه الخطيب في المبهات من طريق مجاهد عن عاصم عنه (قوله فقال عويمر والله لا أنتهي) في رواية الكشميهني ما أنتهي أي ما أرجع عن السؤال ولو نهيته عنه زاد ابن أبي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سألني في الاعتصام فأنزل الله القرآن خلف عاصم أي بعد أن رجع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن جريج في الباب الذي بعده هذا فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر الملاعة وفي رواية إبراهيم بن سعد فأتاه فوجده قد أنزل الله عليه (قوله فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب (وسط الناس) فتح السين وبسكونها (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك) ظاهر هذا السياق أنه كان تقدم منه إشارة إلى خصوص ما وقع له مع امرأته فيتخرج أحد الاحتمالات التي أشار إليها ابن العربي لكن ظهر لي من بقية الطرق أن في السياق اختصاراً ووضح ذلك ما وقع في حديث ابن عمر في قصة الجعلافي بعد قوله إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سككت سككت على مثل ذلك فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان بعد ذلك أتاه فقال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فدل على أنه لم يذكر امرأته إلا بعد أن انصرف ثم عاد ووقع في حديث ابن مسعود أن الرجل لما قال وإن سككت سككت على غيظ قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم افتح وجعل يدعوق نزلت آية اللعان وهذا ظاهره أن الآية نزلت عقب السؤال لكن يحتمل أن يتخلل بين الدعاء والنزول زمن بحيث يذهب عاصم ويعود عويمر وهذا كله ظاهر جداً في أن القصة نزلت بسبب عويمر ويعارضه ما تقدم في تفسير التور من حديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سمحاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حد في ظهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق إنني لصادق ولينزل الله في ما يبرئ ظهري من الحد فنزل جبريل فأنزل عليه والذين يرمون أزواجهم الحديث وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند أي داود فقال هلال وإني لأرجو أن يجعل الله لي فرجاً قال فينبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أذنزل عليه الوحي وفي حديث أنس عند مسلم أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سمحاة وكان أخا البراء بن مالك لأمه وكان أول رجل لأعن في الإسلام فهذا يدل على أن الآية نزلت بسبب هلال وقد قدمت

فقال عويمر والله لا أنتهي حتى أسأله عنها فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أ رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أ يقتله فتقولونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك

اختلاف أهل العلم في الراجح من ذلك وبيئت كيفية الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون هلال سأل أولاً ثم سأل عويمير فنزلت في شأنهما معا وظهر لي الآن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل النور ثم جاء هلال بعده فنزلت عندهما معاً عويمير في المرة الثانية التي قال فيها إن الذي سألتك عنه قد أثبتت به فوجد الآية نزلت في شأن هلال فاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بأنها نزلت فيه يعني أنها نزلت في كل من وقع له ذلك لأن ذلك لا يختص بهلال وكذا يجاب على سباق حديث ابن مسعود ويحتمل أنه لما شرع يدعو بعد توجه العجلائي جاء هلال فذكر قصته فنزلت فجاء عويمير فقال قد نزل عليك وفي صاحبك (قوله) فاذهب فأت بها يعني فذهب فأت بها واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره فلوتراضيا بمن يلاعن بينهما فلا عن لم يصح لأن في اللعان من التغليظ ما يقتضي أن يختص به الحكم وفي حديث ابن عمر قتالهن عليه أي الآيات التي في سورة النور وعظمه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها وذكروا وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت والذي بعثك بالحق إنه أكاذيب (قوله) قال سهل هو موصول بالاسناد المبداه (قوله) فتلاعنا فيه حذف تقديره فذهب فأت بها فأسأله فأفأنت كرت فأمر باللعان فتلاعنا (قوله) وأنامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد ابن جرير كافي الباب الذي بعده في المسجد وزاد ابن اسحق في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث بعد العصر أخرجه أحمد وفي حديث عبد الله بن جعفر بعد العصر عند المنبر وسنده ضعيف واستدل بمجموع ذلك على أن اللعان يكون بمحضرة الحاكم ومجمع من الناس وهو أحد أنواع التغليظ \* ثانيها الزمان \* ثالثها المكان وهذا التغليظ مستحب وقيل واجب \* (تنبيه) لم أر في شيء من طرق حديث سهل صفة تلاعنها إلا في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير فإنه قال فأمرهما باللعان عيسى بن أبي الله في كتابه وظاهرهما أنهما لم يزا على ما في الآية وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في ذلك فإن فيه فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم ثني بالمرأة الحديث وحديث ابن مسعود نحوه لكن زاد فيه فذهبت لتلتعن فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما فات قالت نعمت وفي حديث أنس عند أبي يعلى وأصله في مسلم فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنشهد بالله أنك لمن الصادقين فيما ربيتها به من الزنا فشهد بذلك أربعاً ثم قال له في الخامسة ولعنة الله عليك إن كنت من الكاذبين ففعل ثم دعاها فذكر نحوه فلما كان في الخامسة سكنت سكنت حتى ظنوا أنها ستعترف ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم فحضت على القول وفي حديث ابن عباس من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عنه عند أبي داود والنسائي وابن أبي حاتم فدعا الرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين فأمر به فأمسك على فيه فوعظ له فقال كل شيء أهون عليك من لعنة الله ثم أرسله فقال لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين وقال في المرأة نحو ذلك وهذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الزوجة بخلاف حديث أنس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن أمية فإن كانت القصة واحدة وقع الوهم في تسمية الملاعن كما جزم به غير واحد من ذكرته في التفسير فهذه زيادة من ثقة فتعتمد وإن كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كما ذكرته في آخر باب يبدأ الرجل باللعان (قوله) فلما فرغ من

فاذهب فأت بها قال سهل  
فتلاعنا وأنامع الناس عند  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلما فرغ من



تلاعنهما قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها في رواية الاوزاعي ان حبستها فاقتد ظلمتها **(قوله فطلقة ثلاثا)** في رواية ابن اسحق ظلمتها ان أمسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق فهي الطلاق وقد تفرد به هذه الزيادة ولم يتابع عليها وكأنه رواه بالمعنى لاعتقاده منع جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة وقد تقدم البحث فيه من قبل في أوائل الطلاق واستدل بقوله طلقها ثلاثا أن الفرق بين المتلاعنين تتوقف على تطبيق الرجل **كما تقدم** نقله عن عثمان البتي وأجيب بقوله في حديث ابن عمر فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين فان حديث سهل وحديث ابن عمر في قصة واحدة وظاهر حديث ابن عمر ان الفرق وقعت بتفريق النبي صلى الله عليه وسلم وقد وقع في شرح مسلم للنووي قوله كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها هو كلام مستقل وقوله فطلقها أي ثم عقب قوله ذلك بطلاقها وذلك لانه ظن ان اللعان لا يحرمها عليه فأراد تحريمها بالطلاق فقال هي طالق ثلاثا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها أي لا ملك لك عليها فلا يقع طلاقك انتهى وهو يوهم ان قوله لا سبيل لك عليها وقع منه صلى الله عليه وسلم عقب قول الملاعن هي طالق ثلاثا وأنه موجود كذلك في حديث سهل ابن سعد الذي شرحه وليس كذلك فان قوله لا سبيل لك عليها لم يقع في حديث سهل وإنما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله الله يعلم أن أحدا كاذب لا سبيل لك عليها وفيه قال يا رسول الله مالي الحديث **كما في الصحيحين** وظهر من ذلك أن قوله لا سبيل لك عليها إنما استدل من استدل به من أصحابنا لوقوع الفرق بنفس الطلاق من عموم لفظه لا من خصوص السياق والله أعلم **(قوله قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين)** زاد أبو داود عن القعني عن مالك فكانت تلك وهي اشارة الى الفرقه وفي رواية ابن جريج في الباب بعده فطلقة ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من التلاعن فقارها عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذلك تفريق بين كل متلاعنين كذا المستملى والباقي فكان ذلك تفريقا قالوا لكشميني فصار بدل فكان وأخرجه مسلم من طريق ابن جريج بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك التفريق بين كل متلاعنين وهو يؤيد رواية المستملى ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال بمنزل حديث مالك قال مسلم لكن أدرج قوله وكان فراقه إياها بعد سنة بين المتلاعنين وكذا ذكر الدارقطني في غرائب مالك اختلاف الرواة على ابن شهاب ثم على مالك في تعيين من قال فكان فراقها سنة هل هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب وذو ذلك الشافعي وأشار إلى أن نسبته إلى ابن شهاب لا تمنع نسبته إلى سهل ويؤيده ما وقع عند أبي داود من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن ابن شهاب عن سهل قال فطلقتها ثلاثا تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فخصت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا فقوله فخصت السنة ظاهر في أنه من تمام قول سهل ويحتمل أنه من قول ابن شهاب ويؤيده ان ابن جريج كافي السبب الذي بعده أو رد قول ابن شهاب في ذلك بعد ذكر حديث سهل فقال بعد قوله ذلك تفريق بين كل متلاعنين قال ابن جريج قال ابن شهاب كانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ثم وجدت في نسخة الصغاني في آخر الحديث قال أبو عبد الله قوله ذلك تفريق بين

تلاعنهما قال عويمر  
كذبت عليها يا رسول  
الله ان أمسكتها فطلقها  
ثلاثا قبل أن يأمره رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
ابن شهاب فكانت سنة  
المتلاعنين

\* (باب التلاعن في المسجد) \* حدثنا يحيى بن جعفر أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا (٣٩٩) ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن

الملاعنة وعن السنة فيها عن  
حديث سهل بن سعد أخى بنى  
ساعدة عن رجل من الانصار  
جاء الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول  
الله أرايت رجلا وجد مع  
امره أنه رجلا يقتله أم كفى  
يفعل فانزل الله في شأنه  
ما ذكر من القرآن من أمر  
الملاعنة فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم قد قضى الله  
فيك وفي امرأتك قال  
فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد  
فلما فرغا قال كذبت عليها  
يا رسول الله ان أمسكتها  
فطلقها ثلثا قبل أن يأمره  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حين فرغا من التلاعن  
ففارقه عند النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال كان ذلك تفرقا  
بين كل متلاعنين قال ابن  
جرير قال ابن شهاب  
فكانت السنة بعدهما ان  
يفترق بين المتلاعنين وكانت  
حاملا وكان ابنها يدعى لامة  
قال ثم جرت السنة في ميراثها  
انتهرت به ويرث منها ما فرض  
الله له قال ابن جريج عن ابن  
شهاب عن سهل بن سعد  
الساعدي في هذا الحديث  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ان جاءت به أجرة قصير  
كانه وحرة فلا أراها الا  
صدقت وكذب عليها وار

المتلاعنين من قول الزهري وليس من الحديث انتهى وهو خلاف ظاهر سياق ابن جريج فكان  
المصنف رأى انه مدرج فنبه عليه **(قوله ما التلاعن في المسجد)** أشار  
بهذه الترجمة الى خلاف الحنفية أن اللعان لا يتعين في المسجد وانما يكون حيث كان الامام  
أو حيث شاء **(قوله حدثنا يحيى)** هو ابن جعفر **(قوله أخبرني ابن شهاب عن الملاعنة وعن**  
السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بنى ساعدة) وقع عند الطبري في أول الاسناد زيادة فانه  
أخرج من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عكرمة في هذه الآية والذين يرمون أزواجهم  
نزلات في هلال بن أمية فذكره مختصرا قال ابن جريج وأخبرني ابن شهاب فذكره فكان ابن  
جرير أشار الى بيان الاختلاف في الذي نزل ذلك فيه وقد ذكرنا في رواية ابن جريج من  
القائدة في الباب الذي قبله **(قوله قال وكانت حاملا وكان ابنها يدعى لامة قال ثم جرت السنة في**  
ميراثها انتهت به ويرث منها ما فرض الله لها) هذه الاقوال كلها أقوال ابن شهاب وهو موصول  
اليه بالسند المبداه وقد وصله سويد بن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال  
الدارقطني في غرائب مالك لا أعلم أحدا رواه عن مالك غيره **(قلت)** وقد تقدم في التفسير من  
طريق فليح بن سليمان عن الزهري عن سهل فذكر قصة المتلاعنين مختصرة وفيه ففارقه فكانت  
سنة أن يفترق بين المتلاعنين وكانت حاملا الى قوله ما فرض الله لها وظاهره انه من قول سهل مع  
احتمال أن يكون من قول ابن شهاب كما تقدم وهذا صريح في أن اللعان ينتمى ما وقع وهى حامل  
ويتأيد بما في رواية العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عند أبي داود فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
لعاصم بن عدى أمسك المرأة عندك حتى تلد وتقدم في أثناء الباب الذي قبله من مرسل مقاتل بن  
حيان ومن حديث عبد الله بن جعفر أيضا التصريح بذلك **(قوله قال ابن جريج عن ابن شهاب عن**  
سهل بن سعد الساعدي في هذا الحديث) هو موصول بالسند المبداه **(قوله ان جاءت به أجرة)**  
في رواية أبي داود من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب أخى بالتصغير وفي مرسل سعيد  
ابن المسيب عند الشافعي أشقر قال نعلب المراد بالاجر الايض لان الحرة انما تبذل وفي البياض  
قال والعرب لا تطلق الايض في اللون وانما تقوله في نعت الطاهر والنقي والكريم ونحو ذلك  
**(قوله قصيرا كأنه وحرة)** بفتح الواو المهملة دوية تتراعى على الطعام والعمق ففسده وهى من  
نوع الوزغ **(قوله فلا أراها الا صدقت)** في رواية عباس بن سهل عن أبيه عند أبي داود فهو  
لايه الذى اتقى منه **(قوله وان جاءت به أسودا عين ذا اليتين)** أى عظيمتين ويوضحه ما في رواية أبي  
داود المذكورة من طريق ابراهيم بن سعد أعج العيين عظيم الاليتين ومثله في رواية الاوزاعي  
الماضية في التفسير وزاد خذ الساقين والدعج شدة سواد الحدقة والاعين الكبير العين وفي رواية  
عباس بن سهل المذكورة وان ولدته قطط الشعر أسودا للسان فهو لابن سحماة والقطط تقلقل  
الشعر **(قوله فجاءت به على المكروه من ذلك)** في رواية الاوزاعي جاءت به على النعت الذى نعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عوير وفي رواية عباس المذكورة قال عاصم فلما وقع  
أخذته الى فاذا رأسه مثل فروة الحمل الصغير ثم أخذت بفقميه فاذا هو مثل النبعة واستقبلني  
لسانه أسود مثل التمرة فقلت صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم والحمل بفتح المهملة والميم ولد  
الضأن والنبعة واحدة النبع بفتح النون وسكون الواو واحدة بعد هاء مهملة وهو شجر يتخذ منه

جاءت به أسودا عين ذا اليتين فلا أراها الا قد صدق عليها فجاءت به على المكروه من ذلك

(١) قوله ما فرض الله لها هكذا بالنسخ والرواية التي بالمئن ما فرض الله وحرة اه

القسي والسهم ولون قشره أحر إلى الصفرة ﴿قوله﴾ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغير بينة (أي من أنكروا إلا فمعترق أيضا رجم) (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري (قوله عن عبد الرحمن بن القاسم) في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد أخبرني عبد الرحمن بن القاسم وسيأتي بعد ستة أبواب (قوله عن القاسم بن محمد) أي ابن أبي بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن رواية عنه ووقع في رواية النسائي عن أبيه (قوله عن ابن عباس) أنه ذكر التلاعن) يعني أنه قال ذكر حذف لفظ قال وصرح بذلك في رواية سليمان الآتية وقوله ذكر بضم أوله على البناء للمجهول وقوله التسلاعن وقع في رواية سليمان المتسلاعات والمراد ذكر حكم الرجل يرمي امرأته بالزنا فعبر عنه بالتلاعن باعتبار ما آل إليه الأمر بعد نزول الآية (قوله فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف) قال السكرماني معنى قوله قولاً أي كلاماً لا يليق به كعجب النفس والخوة والمبالغة في الغيرة وعدم المراد إلى إرادة الله وقدرته (قلت) وكل ذلك مجزئ عن الواقع وإنما المراد بقول عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعد أنه سأل عن الحكم الذي أمره عويمر أن يسأل له عنه وإنما جازمت بذلك لأنه تبين لي أن حديثي سهل بن سعد وابن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصة واحدة بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فإنها في قصة أخرى كما تقدم في تفسير النور عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كما رواه سهل بن سعد وغيره في أن الملاعن عويمر يثبت هنالك توجيهه وعلى هذا فالقول المبهم عن عاصم في رواية القاسم هذه هو قوله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أ يقتله فتقتلونه الحديث ولا مانع أن يروي ابن عباس القصتين معا ويؤيد التعدد اختلاف السياقين وخلو أحدهما عما وقع في الآخر وما وقع بين القصتين من المغايرة كما بينه (قوله) فأتاه رجل من قومه هو عويمر كما تقدم ولا يمكن تفسيره بهلال بن أمية لأنه لا قرابة بينه وبين عاصم لأنه هلال بن أمية بن عامر بن عبد قيس من بني واثق وهو مالك بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس فلا يجتمع مع بني عمرو بن عوف الذي ينتهي عاصم إلى حلفهم إلا في مالك بن الأوس لأن عمرو بن عوف هو ابن مالك (قوله) فقال عاصم ما بتليت بهذا القول فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته

﴿باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغير بينة﴾ حدثنا سعيد بن عفير حدثني الليث عن يحيى ابن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف فأتاه رجل من قومه يشكو إليه أنه قد وجد مع امرأته رجلاً فقال عاصم ما بتليت بهذا القول فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته

الحاكم قال ابن عباس فما كان بالمدينة أكثر غاشية منه وعند أبي داود وغيره قال عكرمة فكان بعد ذلك أميراً على مصر وما يدعى لآب فهذا يدل على أن ولده الملاعة عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم زماناً وقوله على مصر أى من الأمصار ووطن بعض شيوخنا أنه أراد مصر البلد المشهور فقال فيه نظر لأن أمراء مصر معروفون معدودون ليس فيهم هذا ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند ابن سعد في الطبقات أن ولده الملاعة عاش بعد ذلك سنتين ومات فهذا أيضاً يقوى التعدد والله أعلم **(قوله)** وكان ذلك الرجل (أى الذى روى امرأته **(قوله)** مصفراً) بضم أوله وسكون الصاد المهملة وفتح القاء وتشديد الراء أى قوى الصفرة وهذا لا يخالف قوله في حديث سهل أنه كان أحمر أو أشقر لأن ذلك لونه الاصل والصفرة عارضة وقوله قليل اللحم أى نحيف الجسم وقوله سبط الشعر بفتح المهملة وكسر الموحدة هو ضد الجعودة **(قوله)** وكان الذى ادعى عليه أنه وجده عند أهله آدم) بالمدة أى لونه قريب من السواد **(قوله)** خذلاً) بفتح الخاء ثم المهملة وتشديد اللام أى عمتلى الساقين وقال أبو الحسن بن فارس عمتلى الأعضاء وقال الطبري لا يكون الامع غلط العظم مع اللحم **(قوله)** كثير اللحم) أى في جميع جسده يحتمل أن تكون صفة شارحة لقوله خذلاً بناء على أن الخذل الممتلى البدن وأما على قول من قال أنه الممتلى الساق فيكون فيه تعميم بعد تخصيص وزاد في رواية سليمان بن بلال الآية بعد اقطا وقد تقدم تفسيره في شرح حديث سهل قريباً وهذه الصفة موافقة للآية في حديث سهل بن سعد حيث فيه عظيم الاليتين خذلج الساقين الخ **(قوله)** فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بين) يأتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب **(قوله)** فجاءت) في رواية سليمان بن بلال فوضعت **(قوله)** فلاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما) هذا ظاهره أن الملاعة بينهما تأخرت حتى وضعت فيحمل على أن قوله فلاعن معقب بقوله فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذى وجد عليه امرأته واعترض قوله وكان ذلك الرجل الخ والحايل على ذلك ما قدمناه من الأدلة على أن رواية القاسم هذه موافقة لحديث سهل بن سعد **(قوله)** لو كنت راجعاً بغير بينة) ٢ تمسك به من قال ان نكول المرأة عن اللعان لا يوجب عليها الحد وهو قول الأوزاعي وأصحاب الرأي واحتجوا بأن الحد لا تثبت بالنكول وبأن قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت راجعاً لم يقع بسبب اللعان فقط وقال أحمد إذا امتنعت تجبس وأهاب ان أقول ترجم لهما ولو أقرت صريحاً ثم رجعت لم ترجم فكيف ترجم إذا ثبت الالتمان **(قوله)** فقال رجل لابن عباس في المجلس) يأتي بيانه في باب قول الامام اللهم بين قريباً **(قوله)** قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف آدم خذلاً) يعنى بسكون الدال ويقال بفتحها مخففاً في الوجهين وبالسكون ذكره أهل اللغة وأبو صالح هذا هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد وقع في بعض النسخ عن أبي ذر وقال لنا أبو صالح ورواية عبد الله بن يوسف وصلها المؤلف في الحدود **(قوله)** **باب** صدق الملاعة) أى بيان الحكم فيه وقد انعقد الاجماع على أن المدخول بها تستحق جميعه واختلف في غير المدخول بها فالجمهور على أن لها النصف كغيرها من المطلات قبل الدخول وقيل بل لها جميعه قاله أبو الزناد والحكم وحاد وقيل لاشئ لها أصلاً قاله الزهري وروى عن مالك **(قوله)** أخبرنا اسمعيل) هو المعروف بابن علي **(قوله)** قلت لابن عمر رجل قذف امرأته) أى ما الحكم فيه وقد أوردته مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة فزاد في أوله قال

وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم سبط الشعر وكان الذى ادعى عليه أنه وجده عند أهله آدم خذلاً كثير اللحم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بين فجاءت شيماً بالرجل الذى ذكر زوجها أنه وجده فلاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما قال رجل لابن عباس في المجلس هي التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لو رجعت أحدًا بغير بينة رجعت هذه فقال لا تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام السوء قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف آدم خذلاً \* (باب صدق الملاعة) \* حدثني عمرو بن زرارة أخبرنا اسمعيل عن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال قلت لابن عمر رجل قذف امرأته

٢ قوله لو كنت راجعاً بغير بينة هكذا بنسخ الشرح التي يأيد بنا وفي الصحيح الذى يأيد بنا لورجعت أحدًا الخ فعلم ما في الشارح رواية له

اه

فقال فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين أخوي بنى العجلان وقال الله أعلم أن أحدكم كاذب فهل منكم تائب فأيا فقال الله يعلم أن أحدكم كاذب فهل منكم تائب فأيا فقال الله يعلم أن أحدكم كاذب فهل منكم تائب فأيا ففرق بينهما قال أيوب فقال لي عمرو بن دينار أن في الحديث شيئا لأأراك تحذره قال قال الرجل مالى قال قيل لا مال لك إن كنت صادقاً فقد دخلت بها وإن كنت كاذباً فهو أبعد منك

\*(باب قول الامام للمتلاعنين أن أحدكم كاذب

لم يفرق المصعب يعني ابن الزبير بين المتلاعنين أى حيث كان أميراً على العراق قال سعد فذكرت ذلك لابن عمر ومن وجه آخر عن سعيد سئل عن المتلاعنين في أمر أمه مصعب بن الزبير فذكرت ما أقول فضيت إلى منزل ابن عمر بمكة الحديث وفيه فقلت يا أبا عبد الرحمن المتلاعنان أي فرق بينهما قال سبحان الله نعم إن أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان وعرف من قوله بمكة أن في الرواية التي قبلها حذفاً فقد ربه فسافرت إلى مكة فذكرت ذلك لابن عمر ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير قال كذا بالكوفة فختلف في الملاعة يقول بعضهم يفرق بينهما ويقول بعضهم لا يفرق ويؤخذ منه أن الخلاف في ذلك كان قديماً وقد استقر عثمان البتي من فقهاء البصرة على أن اللعان لا يقتضي الفرقة كما تقدم نقله عنه وكأنه لم يبلغه حديث ابن عمر (قوله فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بنى العجلان) سيأتي البحث فيه بعد باب وتقدمت تسميتهما في حديث سهل بن سعد ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني بين أحد بني العجلان بجاء ودال مهملتين وهو تصحيف (قوله وقال الله يعلم أن أحدكم كاذب) كذا المستطلى وسقطت اللام لغيره (قوله فهل منكم تائب فأيا) ظاهراً أن ذلك كان قبل صدور اللعان بينهما وسيأتي أيضاً (قوله قال أيوب) هو موصول بالسند المبداه (قوله فقال لي عمرو بن دينار أن في الحديث شيئاً لأأراك تحذره قال قال الرجل مالى قال قيل لا مال لك إلى آخره) حاصله أن عمرو بن دينار وأيوب سمعا الحديث جميعاً من سعيد بن جبير فحفظ فيه عمرو ما لم يحفظه أيوب وقد بين ذلك سفیان بن عيينة حيث رواه عنهما جميعاً في الباب الذي بعده فوقع في روايته عن عمرو بسنده قال النبي صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حسبا بكما على الله أحدكم كاذب لا سبيل لك عليها قال مالى قال لا مال لك أما معنى قوله لا سبيل لك أى لا تسليط وأما قوله مالى فأنه فاعل فعل محذوف كأنه لما سمع لا سبيل لك عليها قال أيذهب مالى والمراد به الصداق قال ابن العربي قوله مالى أى الصداق الذي دفعته إليها فأجب بأنك استوفيته بدخولك عليها وتمكينك من نفسها ثم أوضح له ذلك بتقسيم مستوعب فقال إن كنت صادقاً فاقبض ادعيته عليها فقد استوفيت حقك منها قبل ذلك وإن كنت كاذباً فذبت عليها فذلك أبعد لك من مطالبتها لئلا تجتمع عليها الظلم في عرضها ومطالبتها بما قبضته منك قبضاً صحيحاً تستحقه وعرف من هذه الرواية اسم القاتل لا مال لك حيث أجبه في حديث الباب بلفظ قيل لا مال لك مع أن النسائي رواه عن زياد بن أيوب عن ابن عليه بلفظ قال لا مال لك وقوله فقد دخلت بها فسر في رواية سفیان بلفظ فهو بما استحللت من فرجها وقوله فهو أبعد منك كذا عند النسائي أيضاً ووقع عند الاسماعيلي من رواية عثمان ابن أبي شيبة عن ابن عليه فهو أبعدك وسيأتي قبل كتاب النكاحات سواء من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ فذلك أبعد أو بعدك منها وكره لفظ أبعدنا كيداً قوله ذلك الإشارة إلى الكذب لأنه مع الصدق يعد عليه استحقات إعادة المال ففي الكذب أبعد ويستفاد من قوله فهو بما استحللت من فرجها أن الملاعة لو أذبت نفسها بعد اللعان وأقربت بالزنا وجب عليها الخذل لكن لا يسقط مهرها (قوله يا) قول الامام للمتلاعنين أن أحدكم كاذب فيه تغليب المذكر على المؤنث وقال عياض وتبعه النووي في قوله أحدكم كاذب على من قال من النكاح أن لفظ أحد لا يستعمل إلا في النفي وعلى من قال منهم لا يستعمل إلا في الوصف وأنها

لا توضع موضع واحد ولا توقع موقعه وقد أجاز المبرد وجاء في هذا الحديث في غير وصف ولا نفي  
وبمعنى واحد اه قال الفاكهي هذا من أعجب ما وقع للقاضي مع براعته وحذقه فان الذي  
قاله النحاة انما هو في أحد التي للعموم فهو ما في الدار من أحد وما جاءني من أحد وأما أحد بمعنى  
واحد فلا خلاف في استعماها في الاثبات فهو قول هو الله أحد ونحوه فساد أحدهم ونحو  
أحد كما كاذب (قوله فهل منك من نائب) يحتمل أن يكون ارشادا لأنه لم يحصل منهما ولا من  
أحدهما اعتراف ولان الزوج لو كذب نفسه كانت توبة منه (قوله سفيان قال عمرو) هو ابن  
دينار وفي رواية الحميدي عن سفيان أنبا ناعمر وقد كرم وقد بينت ما فيه في الذي قبله (قوله قال  
سفيان حفظته من عمرو) هذا كلام علي بن عبد الله يريد بيان سماع سفيان له من عمرو (قوله  
وقال أيوب) هو موصول بالسند المبداه وليس بتعليق وحاصله أن الحديث كان عند سفيان عن  
عمرو بن دينار وعن أيوب جيعا عن ابن عمر وقد وقع في رواية الحميدي عن سفيان قال وحدثنا  
أيوب في مجلس عمرو بن دينار فحدثه عمرو بمحدثه هذا فقال له أيوب أنت أحسن حديثا مني وقد  
بينت في الذي قبله سبب ذلك وهو أن فيه عند عمرو ما ليس عند أيوب (قوله فقال باصبعيه) هو من  
اطلاق القول على الفعل وقوله ورفق سفيان بين السبابة والوسطى جملة معترضة أراد بها بيان  
الكيفية والذي يظهر أنه لا يميز بذلك الا عن توقف وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم الى  
آخيه هو جواب السؤال (قوله وقال الله يعلم أن أحدكما كاذب) قال عياض ظاهره أنه قال هذا  
الكلام بعد فراغهما من اللعان فيؤخذ منه عرض التوبة على المذنب ولو بطريق الاجال وأنه  
يلزم من كذبه التوبة من ذلك وقال الداودي قال ذلك قبل اللعان تحذير الهمام منه والاول أظهر  
وأولى بسياق الكلام (قلت) والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعية  
الموعظة قبل الوقوع في المعصية بل هو أخرى مما بعد الوقوع واما سياق الكلام فتحتمل في رواية  
ابن عمر للامرين وأما حديث ابن عباس فسياقه ظاهر فيما قال الداودي ففي رواية جري بن حازم  
عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي في قصة هلال بن أمية قال  
فدعاها حين نزلت آية الملاعة فقال الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منك نائب فقال هلال  
والله اني لصادق الحديث وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير  
القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن عمر فيصح الامر ان معانا باعتبار التعدد (قوله  
بالتفريق بين المتلاعنين) ثبتت هذه الترجمة للمستقلى وذكرها الاسماعيلي وثبت  
عند النسفي باب بلا ترجة وسط ذلك للباقي والاول أنسب وفيه حديث ابن عمر من طريق  
عبيد الله بن عمر العمري عن نافع من وجهين ولفظ الاول فرق بين رجل وامرأة فذفها فأحلفهما  
ولفظ الثاني لاعتن بين رجل وامرأة فأحلفهما ويؤخذ منه أن اطلاق يحيى بن معين وغيره متخضة  
الرواية بلفظ فرق بين المتلاعنين انما المراد به في حديث سهل بن سعد بخصوصه فقد أخرجه أبو  
داود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا اللفظ وقال بعده لم يتابع ابن عيينة على  
ذلك أحد ثم أخرج من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر فرق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بنى الجملان قال ابن عبد البر لعل ابن عيينة دخل عليه  
حديث في حديث وذكر ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن الحديث فقال انه غلط قال ابن

فهل منك منكما من  
نائب) \* حدثنا علي بن عبد  
الله حدثنا سفيان قال عمرو  
سمعت سعيد بن جبير قال  
سألت ابن عمر عن المتلاعنين  
فقال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم للمتلاعنين  
حسابكما على الله أحدكما  
كاذب لاسيل لك عليها قال  
مالي قال لا مال لك ان كنت  
صدقت عليها فهو بما  
استحللت من فرجها وان  
كنت كذبت عليها فذلك  
أبعد لك قال سفيان حفظته  
من عمرو وقال أيوب سمعت  
سعيد بن جبير قال قلت لابن  
عمر رجل لا عن امرأته فقال  
باصبعيه ورفق سفيان بين  
أصبعيه السبابة والوسطى  
فرق النبي صلى الله عليه وسلم  
بين أخوي بنى الجملان وقال  
الله يعلم أن أحدكما كاذب  
فهل منك نائب ثلاث مرات  
قال سفيان حفظته من عمرو  
وأيوب كما أخبرتك \* (باب  
التفريق بين المتلاعنين) \*

٢ قوله بين السبابة الذي  
في نسخ الصحيح التي بأيدينا بين  
أصبعيه السبابة والوسطى  
مافي الشارح رواية له اه



عبدالبران أراد من حديث سهل فسهل والافهم مردود (قلت) تقدم أيضاً في حديث سهل من طريق ابن جريج فكانت سنة في المتلاعنين لا يجتمعان أبداً ولكن ظاهر سياقه أنه من كلام الزهري فيكون مرسلًا وقد بينت من وصله وأرسله في باب اللعان ومن طلق وعلى تقدير ذلك فقد ثبت هذا اللفظ من هذا الوجه فتمسك به من قال إن الفرقة بين المتلاعنين لا تقع بنفس اللعان حتى يوقعها الحاكم ورواية ابن جريج المذكورة تؤيد أن الفرقة تقع بنفس اللعان وعلى تقدير إرسالها فقد جاء عن ابن عمر بلفظه عند الدارقطني ويتأيد ذلك قول من حمل التفريق في حديث الباب على أنه بيان حكم لا يقع فرقته واحتجوا أيضاً بقوله في الرواية الأخرى لا سبيل لك عليها وتعقب بأن ذلك وقع جواباً للسؤال الرجل عن ماله الذي أخذته منه وأجيب بأن العبارة بعموم اللفظ وهو نكرة في سياق النفي فيشمل المال والبدن ويقتضي نفي تسليطه عليها بوجه من الوجوه ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود وقضى أن ليس عليه نفقة ولا سكنى من أجل أنهم ما يترقان بغير طلاق ولا متوفى عنها وهو ظاهر في أن الفرقة وقعت بينهما بنفس اللعان ويستفاد منه أن قوله في حديث سهل فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها أن الرجل إنما يطلقها قبل أن يعلم أن الفرقة تقع بنفس اللعان فيأبى إلى تطليقها الشدة نفقته منها واستدل بقوله لا يجتمعان أبداً على أن فرقة اللعان على التأييد وأن الملاعن لو أكذب نفسه لم يحل له أن يتزوجها بعد وقال بعضهم يجوز له أن يتزوجها وانما يقع باللعان طليقة واحدة بائنة هذا قول حماد وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وصح عن سعيد بن المسيب قالوا لو يكون الملاعن إذا أكذب نفسه خاطباً من الخطاب وعن الشعبي والضحاك إذا أكذب نفسه ردت إليه امرأته قال ابن عبد البر هذا عندى قول ثالث (قلت) ويحتمل أن يكون معنى قوله ردت إليه أي بعد العقد الجديد فيوافق الذي قبله قال ابن السمعاني لم أقف على دليل لتأييد الفرقة من حيث النظر وانما المتبع في ذلك النص وقال ابن عبد البر أبدى بعض أصحابنا له فائدة وهو أن لا يجتمع ملعون مع غيره ملعون لأن أحدهما ملعون في الجملة بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاعن فانه لا يتحقق وتعقب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهما معا التزويج لانه يتحقق أن أحدهما ملعون ويمكن أن يجاب بأن في هذه الصورة اقتصر في الجملة قال السمعاني وقد أورد بعض الحنفية أن قوله المتلاعنان يقتضي أن فرقة التأييد يشترط لها أن يقع التلاعن من الزوجين والشافعية يكتفون في التأييد بلعان الزوج فقط كما تقدم وأجاب بأنه لما كان لعانه بسبب لعانها وصريح لفظ اللعن يوجد في جانبه دونها سمي الموجود منه ملاعنة ولأن لعانه سبب في إثبات الزنا عليهم فيستلزم انتفاء نسب الولدية فينتفي الفرائض فإذا انتفى الفرائض انقطع النكاح فإن قيل إذا أكذب الملاعن نفسه يلزم ارتفاع الملاعنة حكماً وإذا ارتفعت صارت المرأة محل استمتاع قلنا اللعان عندكم شهادة والشاهد إذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم وأما عندنا فهو بين واليمين إذا صارت حجة وتعلق بها الحكم لا ترتفع فإذا أكذب نفسه فقد زعم أنه لم يوجد منه ما يسقط الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان ﴿قوله﴾ باللعان يلقى الولد بالملاعنة أي إذا انتفى الزوج منه قبل الوضع أو بعده ﴿قوله﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن بين رجل وامرأته فأنفى من ولدها قال الطيبي الفاء سببية أي الملاعنة سبب

حدثني إبراهيم بن المنذر  
حدثنا أنس بن عياض عن  
عبيد الله عن نافع عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أخبرنا أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فرق بين رجل وامرأة  
قد فها وأخلفهما \* حدثني  
مسدد حدثنا يحيى عن عبيد  
الله أخبرني نافع عن ابن عمر  
قال لعن النبي صلى الله  
عليه وسلم بين رجل وامرأة  
من الانصار وورق بينهما  
\* (باب يلحق الولد بالملاعنة) \*  
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا  
مالك قال حدثني نافع عن  
ابن عمر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم لعن بين رجل  
وامرأته فأنفى من ولدها

الاتقاء فان أراد أن الملاعنة سبب ثبوت الاتقاء جيد وان أراد أن الملاعنة سبب وجود الاتقاء فليس كذلك فانه ان لم يتعرض لنفي الولد في الملاعنة لم يتقف والحديث في الموطأ بلفظ واتقى بالواو والفاء وذاكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك ذكره بلفظ وانتقل يعني يقاف بدل الفاء ولا م آخره وكأنه تصحيف وان كان محفوظا فعنه قريب من الاول وقد تقدم الحديث في تفسير النور من وجوه آخر عن نافع بلفظ ان رجلا رمى امرأته واتقى من ولدها فامرهما النبي صلى الله عليه وسلم فتلاعنا فوضح أن الاتقاء سبب الملاعنة لا العكس واستدل بهذا الحديث على مشروعية اللعان لنفي الولد وعن أحمد نفي الولد بمجرد اللعان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان وفيه نظر لانه لو استلحقه لحقه وانما يؤثر لعان الرجل دفع حد القذف عنه وثبوت زنا المرأة ثم يرتفع عنها الحديث لتعانهما وقال الشافعي ان نفي الولد في الملاعنة اتقى وان لم يتعرض له فله أن يعبد اللعان لا نقائه ولا إعادة على المرأة وان أمكنه الرفع الى الحاكم فاخر بغيره حتى ولدت لم يكن له أن ينقمه كافي الشفعة واستدل به على أنه لا يشترط في نفي الرجل تصريح الرجل بأنها ولدت من زنا ولا أنه استبرأها بحيضة وعن المالكية يشترط ذلك واحتج بعض من خالفهم بأنه نفي الرجل عنه من غير أن يتعرض لذلك بخلاف اللعان الناشئ عن قذفها واحتج الشافعي بأن الحامل قد تحيض فلا معنى لاشتراط الاستبراء قال ابن العربي ليس عن هذا جواب مقنع (قوله) ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة قال الدارقطني تفرد مالك بهذه الزيادة قال ابن عبد البر ذكروا أن مالك كان تفرد بهذه اللفظة في حديث ابن عمر وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد كما تقدم من رواية يونس عن الزهري عند أبي داود بلفظ ثم خرجت حاملا فكان الولد الى أمه ومن رواية الاوزاعي عن الزهري وكان الولد يدعى الى أمه ومعنى قوله ألحق الولد بأمه أي صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما وأما أمه فترث منه ما فرض الله لها كما وقع صريحا في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره وكان ابنها يدعى لأمه ثم حثرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها وقيل معنى الحاقه بأمه أنه صيرها له أبا وأما فترث جميع ماله اذ لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه وهو قول ابن مسعود ورواه طائفة ورواية عن أحمد وروى أيضا عن ابن القاسم وعنه معناه أن عصبته أمه تصير عصبته له وهو قول علي وابن عمرو المشهور عن أحمد وقيل ترثه أمه واخوته منها بالفرض والرد وهو قول أبي عبيد ومحمد بن الحسن ورواية عن أحمد قال فان لم يرثه ذو فرض بحال فعصبته عصبته أمه واستدل به على أن الولد المنفوق باللعان لو كان يتاحل للملاعنة نكاحها وهو وجه شاهد لبعض الشافعية والاصح كقول الجمهور أنها تحرم لانها ربيته في الجملة ﴿قوله﴾ ما قول الامام اللهم بين قال ابن العربي ليس معنى هذا الدعا طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه أن تلد ليظهر الشبهة ولا يمنع دلالتها بحوث الولد مثلا فلا يظهر البيان والحكمة فيه ردع من شاهد ذلك عن التلبس بمثل ما وقع لما يترتب على ذلك من القبح ولو اندرأ الحديث (قوله) حدثنا اسمعيل هو ابن أبي أويس ويحيى بن سعيد هو الانصاري (قوله) أخبرني عبد الرحمن بن القاسم ثبتت هذه الرواية وكذا رواية الليث السابقة قبل أربعة أبواب أن رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي أخرجهما الشافعي وغيره وقعت فيها تسوية ويحيى وان كان سمع من القاسم لكنه ما سمع هذا

ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة \* (باب قول الامام اللهم بين) \* حدثنا اسمعيل قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه قال ذكر الملاعنة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدي في ذلك قولا ثم انصرف فأتاه رجل من قومه فدكره أنه وجد مع امرأته رجلا فقال عاصم ما بتليت بهذا الامر الا لقولي فذهب به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مصفرا قليل اللحم سبط الشعر وكان الذي وجدته عند أهله آدم خذلا كثيرا اللحم جعدا قططا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين

الحديث الامن ولده عبد الرحمن عنه (قوله فوضعت شيها بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما) ظاهره أن الملاعنة تأخرت الى وضع المرأة لكن قد أوضحت أن رواية ابن عباس هذه هي في القصة التي في حديث سهل بن سعد وقدم قبل من حديث سهل أن اللعان وقع بينهما قبل أن تضع فعلى هذا تكون الفاء في قوله فلا عن معقبة بقله فاحبره بالذي وجد عليه امرأته وأما قوله وكان ذلك الرجل مصفرا الى آخره فهو كلام اعترض بين الجملتين ويحتمل على بعد أن تكون الملاعنة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى بسبب الاتقاء والله أعلم (قوله فقال رجل لابن عباس) هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الهاد وهو ابن خالة ابن عباس سماه أبو الزناد عن القاسم بن محمد في هذا الحديث كما سألني في كتاب الحدود (قوله كانت) تظهر في الاسلام السوء أي كانت تعلن بالفاحشة ولكن لم يثبت عليها ذلك بينة ولا اعتراف قال الداودي فيه جواز عيب من يسلك مسالك السوء وتعقب بأن ابن عباس لم يسمها فان أراد اظهار العيب على الابهام فحتمل وقدمضى في التفسير في رواية عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن أي لولا ما سبق من حكم الله أي أن اللعان يدفع الخد عن المرأة لاقت عليها الخدم من أجل الشبه الظاهر بالذي رميت به ويستفاد منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد في ما لم ينزل عليه فيه وحى خاص فاذا أنزل الوحي بالحكم في تلك المسئلة قطع المظرووع عمل بما نزل وأجرى الامر على الظاهر ولو قامت قرينة تقتضى خلاف الظاهر وفي أحاديث اللعان من الفوائد غير ما تقدم أن المفتي اذا سئل عن واقعة ولم يعلم حكمها ورأى أن يجدها ناصلا لا يبادر الى الاجتهاد فيها وفيه الرحلة في المسئلة النازلة لان سعيد بن جبير رجل من العراق الى مكة من أجل مسئلة الملاعنة وفيه اتيان العالم في منزله ولو كان في قائلته اذا عرف الاقنى أنه لا يشق عليه وفيه تعظيم العالم ومخاطبته بكينته وفيه التسبيح عند التعجب واشعار بسعة علم سعيد بن جبير لان ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا الحكم عليه ويحتمل أن يكون تعجبه لعلمه بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل فتعجب كيف خفي على بعض الناس وفيه بيان أوليات الاشياء والعناية بمعرفة القول ابن عمر أول من سأل عن ذلك فلان وقول أنس أول لعان كان وفيه أن البلا مموكل بالمنطق وأنه ان لم يقع بالناطق وقع عن له به وصلة وأن الحاكم يردع الخصم عن التماذى على الباطل بالموعظة والتذكير والتحذير ويكرر ذلك ليكون أبلغ وفيه ارتكاب أخف المفسدين بترك أنقلها لان مفسدة الصدر على خلاف ما توجه الغيرة مع قبحه وشدة أسهل من الاقدام على القتل الذي يؤدي الى الاقتصاص من القاتل وقد نهج له الشارع سبيلا الى الراحة منها اما بالطلاق واما باللعان وفيه أن الاستفهام بأرايت كان قديما وأن خبر الواحد يعمل به اذا كان ثقة وأنه يسن للعالم وعظ المتلاعنين عند ارادة التلاعن وينا كد عند الخامسة ونقل ابن دقيق العيد عن الفقهاء أنهم خصوه بالمرأة عند ارادة تلفظها بالغضب واستشكله بما في حديث ابن عمر لكن قد صرح جماعة من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهما معا وفيه ذكر الدليل مع بيان الحكم وفيه كراهة المسائل التي يترقب عليها هتك المسلم أو التوصل الى أذيته بأي سبب كان وفي كلام الشافعي اشارة الى أن كراهة ذلك كانت خاصة بمنه صلى الله عليه وسلم من أجل نزول الوحي لثلاث تقع المسئلة

فوضعت شيها بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فقال رجل لابن عباس في المجلس هي التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لورجت أهدا بغير بينة لرجت هذه فقال ابن عباس لانك امرأة كانت تطهر السوء في الاسلام

تظهر في الاسلام السوء هكذا ينسخ الشرح التي بأيدينا والذي في نسخ الصحيح الذي بأيدينا تظهر السوء في الاسلام فاعل بما في الشارح رواية له اه

عن شيء مباح فيقع التحريم بسبب المسئلة وقد ثبت في الصحيح أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقد استقر جماعة من السلف على كراهة السؤال عما يقع لكن عمل الاكثر على خلافه فلا يخصى ما فرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها وفيه أن الصحابة كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى وفيه أن للعالم اذا كره السؤال أن يعيبه ويهجنه وأن من لقي شيئا من المكروه بسبب غيره يعاتبه عليه وأن المحتاج الى معرفة الحكم لا يرد كراهة العالم للسؤال عنه ولا غضبه عليه ولا جفاؤه له بل يعاود ملامطته الى أن يقضى حاجته وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سرا وجهرا وأن لا يعيب في ذلك على السائل ولو كان مما يستقبح وفيه التحريض على التوبة والعمل بالستر وانحصار الحق في أحد الجانبين عند تعذر الواسطة لقوله أن أحدا كاذب وأن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما وإن أحاط العلم بكذب أحدهما لا يعينه وفيه أن اللعان اذا وقع سقط حد القذف عن الملاح عن المرأة وللدعي رمية به لانه صرح في بعض طرقه بتسمية المقدوف ومع ذلك لم ينقل أن القاذف حد قال الداودي لم يقل به مالك لانه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقال به وأجاب بعض من قال يحتمل المالكية والحنفية بأن المقدوف لم يطلب وهو حقه فلذلك لم ينقل أن القاذف حد لان الحد سقط من أصله باللعان وذكري عياض أن بعض أصحابهم اعتذر عن ذلك بأن شريكا كان يهوديا وقد بينت ما فيه في باب يبدأ الرجل بالتلاع وفيه أنه ليس على الامام أن يعلم المقدوف بما وقع من قاذفه وفيه أن الحامل تلاعى قبل الوضع لقوله في الحديث انظروا فان جاءت به الخ كما تقدم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس وعند مسلم من حديث ابن مسعود فجاء يعنى الرجل هو وامرأته فتلاعنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلها أن تجي به أسود جعدا فجاءت به أسود جعدا وبه قال الجمهور خلافا لمن أبى ذلك من أهل الرأي معتلا بأن الحمل لا يعلم لانه قد يكون نفخة وحجة الجمهور أن اللعان شرع لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن المرأة فلا فرق بين أن تكون حاملا أو حائلا ولذلك يشرع اللعان مع الأيسة وقد اختلف في الصغيرة فالجمهور على أن الرجل اذا قذفها فله أن يلتنع لدفع حد القذف عنه دونها واستدل به على أن لا كفارة في اليمين الغموس لانها لو وجبت لآينت في هذه القصة وتعقب بأنه لم يتعين الحائث وأجيب بأنه لو كان واجبا لآينه مجحلا بأن يقول مثلا فليكفر الحائث منك كما عن يمينه كما أرشد أحدهما الى التوبة وفي قوله عليه السلام البينة والاحتفي ظهر له دلالة على أن القاذف لو عجز عن البينة فطلب تخليف المقدوف لا يجاب لان الحصر المذكور لم يتغير منه الا زيادة مشروعية اللعان وفيه جواز ذكر الاوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية الى ذلك ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة واستدل به على أن اللعان لا يشرع الا لمن ليست له بينة وفيه نظرا لانه لو استطاع إقامة البينة على زناها ساغ له أن يلاعنها لنفي الولد لانه لا ينحصر في الزنا وبه قال مالك والشافعي ومن تبعهما وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر وامر السرائر موكول الى الله تعالى قال ابن التين وبه احتج الشافعي على قبول توبة الزنديق وفيه نظرا لان الحكم يتعلق بالظاهر فيما لا يتعاقى فيه حكم الباطن والزنديق قد علم باطنه بما تقدم فلا يقبل منه ظاهر ما يديه بعد ذلك كذا قال وحجة الشافعي ظاهرة لانه صلى الله عليه وسلم قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادرا

على الاطلاع على عين الكاذب لكن أخبر أن الحكم بظاهر الشرع يقتضى أنه لا ينقب عن  
 البواطن وقد لاحت القرائن بتعيين الكاذب في المتلاعنين ومع ذلك فأجرهما على حكم الظاهر  
 ولم يعاقب المرأة ويستفاد منه أن الحاكم لا يكتفى بالمنظنة والاشارة في الحدود اذا خالفت الحكم  
 الظاهر كيمين المدعى عليه اذا أنكر ولا يئنه واستدل به الشافعي على ابطال الاستحسان لقوله  
 لولا الايمان لكان لي ولها شأن وفيه أن الحاكم اذا بدل وسعه واستوفى الشرائط لا ينقض  
 حكمه الا ان ظهر عليه اخلال شرط أو تفريط في سبب وفيه أن اللعان يشترع في كل امرأة  
 دخل بها ولم يدخل ونقل فيه ابن المنذر الاجماع وفي صداق غير المدخول بها خلاف للحنابلة  
 تقدمت الاشارة اليه في باب فلو نكح فاسدا أو طلق بآسافولت فأراد نفي الولد فله الملاءنة وقال  
 أبو حنيفة يلحقه الولد ولو أنق وللعان لانها اجنبية وكذا الولد فهاثم أبانها ثلاث فله اللعان وقال  
 أبو حنيفة لا وقد أخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة قال الشعبي اذا طلقها ثلاثا فوضعت  
 فأنق منه فله أن يلاعن فقال له الحرث ان الله يقول والذين يرمون أزواجهن فتراها له زوجة  
 فقال الشعبي انى لاستحقي من الله اذا رأيت الحق أن لا أرجع اليه فلو لاتعن ثلاث مررات فقط  
 فالتعن المرأة مثله ففرق الحاكم بينهما لم تقع الفرقة عند الجمهور لان ظاهرا القرآن أن الحد  
 وجب عليه ما وأنه لا يدفع الاجماد كرفيتعين الاتيان بجميعه وقال أبو حنيفة أخطأ السنة  
 وتحصل الفرقة لانه أنق بالا كتر فتعلق به الحكم واستدل به على أن الالتعان ينتفي به الحل  
 خلافا لابي حنيفة ورواية عن أحمد لقوله انظروا فان جاءت به الخ فان الحديث طاهر في أنها  
 كانت حاملا وقد ألحق الولد مع ذلك بأمه وفيه جواز الخلف على ما يغلب على الظن ويكون  
 المستند التمسك بالاصل أو قوة الرجا من الله عند تحقق الصدق لقول من سأله هلال والله  
 ليجلدك ولقول هلال والله لا يضربني وقد علم أني رأيت حتى استفتيت وفيه أن اليمين التي يعتد  
 بها في الحكم ما يقع بعد اذن الحاكم لان هلال قال والله انى لصادق ثم لم يحتسب بها من كلمات  
 اللعان الخمس وتمسك به من قال بالغاء حكم القافة وتعقب بأن الغاء حكم الشبهة هنا انما وقع  
 حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع وانما يعتبر حكم القافة حيث لا يوجد ظاهري تمسك به ويقع  
 الاشتباه فيرجع حينئذ الى القافة والله أعلم **(قوله باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت**  
**بعد العدة زوجا غيره فلم يحسبها)** أى هل تحل للاول ان يطلقها الثاني بغير مسيس \* (تنبيه) \* لم يفرد  
 كتاب العدة عن كتاب اللعان فيما وقفت عليه من السسخ ووقع في شرح ابن بطال قبل الباب الذي  
 يلي هذا وهو باب واللائي ينسفن من الحيض كتاب العدة ولبعضهم أبواب العدة والاول اثبات  
 ذلك هنا فان هذا الباب لا يتعلق به باللعان لان الملاعنة لا تعود للذي لاعن منها ولو تزوجت غيره  
 سواء جامعها أم لم يجامع **(قوله يحيى)** هو ابن سعيد القطان وهشام هو ابن عروة وقوله حدثني  
 عثمان بن أبي شيبة الخ نساقه على لفظ عبدة وانما احتاج الى رواية يحيى لتصريح هشام في روايته  
 بقوله حدثني أبي **(قوله أن رفاعه القرظي)** هو رفاعه القرظي ابن سموأل بفتح المهملة والميم  
 وسكون الواو بعدها همزة ثم لام والقرظي بالقاف والطاء المعجمة وقد تقدم ضبط قرظته والنضير  
 في أوائل المعازي **(قوله تزوج امرأة)** في رواية عمرو بن علي عند الاسماعيلي امرأة من بني  
 قرظته وسمها مالك من حديث عبيد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب والطبراني

\* (باب اذا طلقها ثلاثا  
 ثم تزوجت بعد العدة زوجا  
 غيره فلم يحسبها) \* حدثني  
 عمرو بن علي حدثنا يحيى  
 حدثنا هشام قال حدثني  
 أبي عن عائشة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم حدثنا عثمان  
 ابن أبي شيبة حدثنا عبدة عن  
 هشام عن أبيه عن عائشة  
 رضى الله عنها أن رفاعة  
 القرظي تزوج امرأة

والدارقطني في الغرائب موصولا وهو في الموطأ من سبل تيممة بنت وهب وهي عثناة واختلاف  
هل هي بفتحها أو بالتصغير والثاني أرجح ووقع مجز وما به في النكاح لسعيد بن أبي  
عروبة من روايته عن قتادة وقيل اسمها سهمة بسين مهملة مصغر أخرجه أبو نعيم  
وكأنه تعجيف وعند ابن مندة أمية بألف أخرجهما من طريق أبي صالح عن ابن عباس  
وسمى أباهما الحرث وهي واحدة اختلف في التلقب باسمها والراجح الأول (قوله ثم طلقها فتزوجت  
آخر) سماه مالك في روايته عبد الرحمن بن الزبير وأبوه بفتح الزاي واتفقت الروايات كلها عن  
هشام بن عروة أن الزوج الأول رفاعه والثاني عبد الرحمن وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء  
عن سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح له عن قتادة أن تيممة بنت أبي عبيد القرظية كانت تحت  
رفاعة فطلقها خلف عليها عبد الرحمن بن الزبير وتسميته لابيها لا تنافي رواية مالك فاعمل اسمه  
وهب وكنيته أبو عبيد الا ما وقع عند ابن اسحق في المعازي من رواية سلمة بن الفضل عنه وتفرد  
به عنه عن هشام عن أبيه قال كانت امرأة من قرظية يقال لها تيممة تحت عبد الرحمن بن الزبير  
فطلقها فتزوجها رفاعه ثم فارقتها فأرادت أن ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير وهو مع ارساله  
مقبول والمحفوظ ما اتفق عليه الجماعة عن هشام وقد وقع لامرأة أخرى قريب من قصتها  
فأخرج النسائي من طريق سليمان بن يسار عن عبيد الله بن العباس أي ابن عبد المطلب أن  
الغمصاء أو الرميضاء أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكوه من زوجها أنه لا يصل إليها فلم يلبث  
أن جاء فقال إنها كاذبة ولكنها تريد أن ترجع الى زوجها الأول فقال ليس ذلك لها حتى تذوق  
عسيلته ورجاله ثقات لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار ووقع عند شيخنا في شرح الترمذي  
عبد الله بن عباس مكبر وتعقب على ابن عساكر والمزني أنهم الميز كراهذا الحديث في الاطراف  
ولا تعقب عليها فانهم ما ذكراه في مسند عبيد الله بالتصغير وهو الصواب وقد اختلف في  
سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه ولد في عصره فذكر كذلك في الصحابة واسم زوج  
الغميصاء هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم الكجي وأبو نعيم في الصحابة من طريق  
جابر بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغميصاء فتزوجها رجل  
قبل أن يمسها فأرادت أن ترجع الى زوجها الأول الحديث ولم أعرف اسم زوجها الثاني  
ووقعت لثلاثة قصة أخرى مع رفاعه رجل آخر غير الأول والثاني عبد الرحمن بن الزبير  
أضا أخرجه مقاتل بن حيان في تفسيره ومن طريقه ابن شاهين في الصحابة ثم أبو موسى في قوله  
تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال برئت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عقيل  
الضريه كانت تحت رفاعه بن وهب بن عتيك وهو ابن عمها فطلقها طلاقا بائنا فتزوجت بعده  
عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأأت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انه طلقني قبل أن يمسني  
أفأرجع الى ابن عمي زوجي الأول قال لا الحديث وهذا الحديث ان كان محفوظا فالواضح من  
سياقه أنها قصصة أخرى وان كلاً من رفاعه القرظي ورفاعة الضري وقع له مع زوجة له طلاق  
فتزوج كلاهما عبد الرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يمسها فالحكم في قصتها مما تقدم مع تغير  
الأشخاص وبهذا يتبين خطأ من وحدتهم ما ظنوا منه أن رفاعه بن سموأل هو رفاعه بن وهب  
فقال اختلف في امرأة رفاعه على خمسة أقوال فذكر الاختلاف في المطلق بتيممة ونسب إليها

ثم طلقها فتزوجت آخر



عائشة والتحقيق ما تقدم ووقعت لابي ركانة قصة أخرى سأذكرها آخر هذا الباب (قوله فأتت النبي صلى الله عليه وسلم) في الكلام حذف تقديره يظهر من الروايات الأخرى فعند المصنف من طريق أبي معاوية عن هشام فتزوجت زوجها غيره فلم يصل منها إلى شيء يريد وعنده أبي عوانة من طريق الدراوردي عن هشام فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها وكذا في رواية مالك ابن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد فلم يستطع أن ينكحها وقوله فاعترض بضم المثناة وآخره ضاد مبهمة أي حصل له عارض حال بينه وبين إتيانها إمامنا ابن الجني وإمامنا المرض (قوله فذكرت له أنه لا يأتها) وقع في رواية أبي معاوية عن هشام فلم يقر بخي الأهنة واحدة ولم يصل مني إلى شيء والأهنة بفتح الهاء وتخفيف النون المرة الواحدة الحقة (قوله وأنه ليس معه الأمثل هدية) بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن وأرادت أن ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محللاً لارتجاع الزوج الأول للمرأة إلا أن كان حال وطئه منتشرًا فلو كان ذكره أشل أو كان هو عنيًا أو طفلًا لم يكف على أصح قول العلماء وهو الأصح عند الشافعية أيضًا (قوله فقال لا) هكذا وقع من هذا الوجه مختصراً ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة كما تقدم قريبا في باب من قال لامرأته أتت على حرام ولم يكن معه إلا مثل الهدية فلم يقر بخي الأهنة واحدة ولم يصل مني إلى شيء أقاحل لزوجي الأول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلين لزوجه الأول الحديث وفي رواية الزهري عن عروة كما تقدم أيضا في أوائل الطلاق وإنما معه مثل الهدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاعة لا الحديث وسيأتي في اللباس من طريق أبي ثوب عن عكرمة أن رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير قالت عائشة فجاءت وعليها خمار أخضر فشكت إليها أي إلى عائشة من زوجها وأرتها خضرة فجاءها رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء يصرن بعضهن بعضا قالت عائشة ما رأيت ما يليق المؤمنات لجلدها أشد خضرة من ثوبها وسمع زوجها خاف ومعه ابنان له من غيرها قالت والله مالي إليه من ذنب إلا أن ما معه ليس بأغنى عني من هذه وأخذت هدية من ثوبها فقال كذبت والله يارسول الله اني لانفضها لنفض الأديم ولكنها ناشزة تريد رفاعة قال فان كان ذلك لم تحل له الحديث وكان هذه المراجعة بينهما ما هي التي جلت خالد بن سعيد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فان في آخر الحديث كما سيأتي في كتاب اللباس من طريق شعيب عنه قال فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب فقال يا أبا بكر ألا تنهي هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله ما يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم على التبس وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الأدب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وانكارهم على من خالف ذلك بشعده أو قوله لقول خالد بن سعيد لابي بكر الصديق وهو جالس ألا تنهي هذه وإنما قال خالد ذلك لأنه كان خارج الحجرة فأحقل عنده أن يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نفسها بنفسه فأمر به أبا بكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا للصورة الحال ولذلك لما رأى أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتبس عند مقاتلهم يجرها وتبسعه صلى الله عليه وسلم كان تعجبها منها ما لتصر يحجبها عما يستحي النساء من

فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له أنه لا يأتها وأنه ليس معه الأمثل هدية فقال لا

التصريح به بالبالا والضعف عقل النساء لكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني ومحبة في الرجوع الى الزوج الاول ويستفاد منه جواز وقوع ذلك (تبنيه) \* وقع في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لابي بكر لا تنهى هذه عما تجهر به أى ترفع به صوتها وذكره الداودي بلفظ تم جبر بتقديم التاء على الجيم والهجر بضم الهاء الفتحش من القول والمعنى هنا عليه لكن الثابت في الروايات ما ذكرته وذكره عياض أنه وقع كذلك في غير الصحيح وتقديم البحث في الشهادات مع من استدل بكلام خالد هذا الجواز الشهادة على الصوت (قوله) حتى تدوق عسيلته ويدوق عسيلتك) كذا في الموضوعين بالتصغير واختلف في توجيهه فقبل هي تصغير العسل لان العسل مؤنث جزم به القزاز ثم قال وأحسب التذكير لغة وقال الأزهرى يذكر ويؤنث وقيل لان العرب اذا حقرت الشيء ادخلت فيه هاء التأنيث ومن ذلك قولهم درهمات جمعوا الدرهم جمع المؤنث عند ارادة التحقير وقالوا أيضا في تصغير هند هندية وقيل التأنيث باعتبار لوطاة اشارة الى أنها تكنى في المقصود من تحليلها للزوج الاول وقيل المراد قطعة من العسل والتصغير للتقليل اشارة الى أن القدر القليل كافى في تحصيل الحل قال الأزهرى الصواب أن معنى العسيلة خلوة الجماع الذى يحصل بتغيب الحشفة في الفرج وأنت تشبها بقطعة من عسل وقال الداوى صغرت لشدة شبهها بالعسل وقيل معنى العسيلة الطفلة وهذا يوافق قول الحسن البصرى وقال جمهور العلماء ذوق العسيلة كناية عن الجماعه وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة وزاد الحسن البصرى حصول الانزال وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة قاله ابن المنذر وآخرون وقال ابن بطلان شذ الحسن في هذا وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال المصداق ويفسد الحج والصوم قال أبو عبيد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شئ تستلذه عسلا وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في الرخصة ويرد قول الحسن ان الانزال لو كان شرطاً لكان كافيا وليس كذلك لان كلامهم ما اذا كان بعيد العهد بالجماع مثلاً أنزل قبل تمام الايلاج واذا أنزل كل منهم ما قبل تمام الايلاج لم يذوق عسيلة صاحبه لان فسرته العسيلة بالامناء ولا بلذة الجماع قال ابن المنذر أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل للاول الاسعدين المسيب ثم ساق بسنده الصحيح عنه قال يقول الناس لا تحلل للاول حتى يجامعها الثاني وأنا أقول اذا تزوجها تزوجها صحيحا لا يريد بذلك احلالها للاول فلا بأس أن يتزوجها الاول وهكذا أخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وفيه تعقب على من استبعد صحته عن سعيد قال ابن المنذر وهذا القول لا نعلم أحدا وافقه عليه الا طائفة من الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن (قلت) سياق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك وهو ما أخرجه النسائي من رواية شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رفعه في الرجل تكون له المرأة فيطلقها ثم يتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فترجع الى الاول فقال لا حتى تدوق العسيلة وقد أخرجه النسائي أيضا من رواية سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد فقال عن رزين بن سيمان الاجرى عن ابن عمر نحوه قال النسائي هذا أولى بالصواب وانما قال ذلك لان الثوري أوثق وأحفظ من شعبة وروايته أولى بالصواب من وجهين

حتى تدوق عسيلته ويدوق عسيلتك

\* أحدهما ان شيخ علقمة شيخهما هورزين بن سليمان كما قال الثوري لاسالم بن رزين كما قال  
شعبة فقد رواه جماعة عن علقمة كذلك منهم غيلان بن جامع أحد الثقات \* ثانيهما أن الحديث  
لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر مر فوعا مانسبه الى مقالة الناس الذين خالفهم ويؤخذ  
من كلام ابن المنذر ان نقل أبي جعفر النحاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المالكي في  
شرح الرسالة القول بذلك عن سعيد بن جبيرة وهم وأعجب منه أن أباحبان جزم به عن السعدين  
سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ولا يعرف له سند عن سعيد بن جبيرة في شيء من المصنفات وكفى  
قول ابن المنذر حجة في ذلك وحكي ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك  
قال القرطبي ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق بأقل ما ينطلق عليه  
الاسم خلافا لمن قال لا بد من حصول جميعه وفي قوله حتى تذوق عسيلته الى آخره اشعار  
بإمكان ذلك لكن قولها ليس معه الامثل هذه الهدية ظاهرة في تعذر الجمع المشروط فأجاب  
الكرمانى بأن مرادها بالهدية التشبيه بما في الدقة والرقعة لا في الرخاوة وعدم الحركة واستبعد  
ما قاله وسياق الخبر يعطى بأنهم اشكت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه  
وسلم حتى تذوق لأنه علقه على الامكان وهو جائز الوقوع فكان أنه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك  
وان تفارقا فلا بد لهما من ارادة الرجوع الى رفاعة من زوج آخر يحصل لهما منه ذلك واستدل  
باطلاق وجود الذوق منهما لا اشتراط علم الزوجين به حتى لو وطئها نائمة أو مغمى عليها لم يكف ولو  
أنزل هو وبالغ ابن المنذر فنقله عن جميع الفقهاء وتعقب وقال القرطبي فيه حجة لاحد القولين  
في أنه لو وطئها نائمة أو مغمى عليها لم يحل وجزم ابن القاسم بأن وطئ المجنون يحل وخالفه  
أشهب واستدل به على جواز رجوعها لزوجها الاول اذا حصل الجمع من الثاني لكن شرط  
المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني  
ولا ارادة تحليلها الاول وقال الاكثر ان شرط ذلك في العقد فسد والافلا واتفقوا على أنه اذا  
كان في نكاح فاسد لم يحل وشذا الحكم فقال يكتفى وأن من تزوج أمة ثم بت طلاقها ثم ملكها  
لم يحل له أن يطأها حتى تتزوج غيره وقال ابن عباس وبعض أصحابه والحسن البصري تحل له  
ملك اليمين واختلفوا فيما اذا وطئها حائضا أو بعد أن طهرت قبل أن تطهر أو أحدهما صائم  
أو محرّم وقال ابن حزم أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة وهو زائد على  
ظاهر القرآن ولم يأخذوا بحديثها في اشتراط خمس رضعات لأنه زائد على ما في القرآن فيلزمهم  
الاخذه أو ترك حديث الباب وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحديث موافق  
لظاهر القرآن واستدل بقولها بت طلاق على أن البتة ثلاث تطليقات وهو عجب ممن استدل  
به فان البت بمعنى القطع والمراد به قطع العصمة وهو أعم من أن يكون بالثلاث مجموعة أو بوقوع  
الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات وسيأتى في اللباس صريحاً أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات  
فبطل الاحتجاج به ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أو رد على حديث الباب ما ملخصه أنه يلزم  
من القول به اما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي لم تتواتر  
او جل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع ما فيه من اللباس \* والجواب عن الاول أن الشرط  
اذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن اضافته نسخا ولا زيادة وعن الثاني أن النكاح في الآية

أضيف اليها وهي لا تتولى العسة بجبردها فتعين أن المراد به في حقها الوطء ومن شرطه اتفاقا أن يكون وطءا مباحا فيحتاج الى سبق العقد ويمكن أن يقال لما كان اللفظ محتملا للمعنيين بينت السنة أنه لا يمنع حصولهما فاستدل به على أن المرأة لا حق لها في الجماع لان هذه المرأة شكت أن زوجها لا يطؤها وان ذكره لا يتشروا نه ليس معه ما يغني عنها ولم يفسخ النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها بذلك ومن ثم قال ابراهيم بن اسمعيل بن عيسى وداود بن علي لا يفسخ بالعنة ولا يضرب للعنين أجل وقال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثر ان وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين وهو قول الاوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي والصحق وقال أبو ثور ان ترك جماعها لعله أجل له سنة وان كان لغيره لعله فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حق في الجماع فيثبت الخيار لهما اذا تزوجت المحبوب والممسوح جاهله بهما ويضرب للعنين أجل سنة لاحتمال زوال مابه وأما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلاحجة فيها لان في بعض طرقه أن الزوج الثاني كان أيضا طلقها كما وقع عند مسلم صريحاً من طريق القاسم عن عائشة قالت طلق رجلني امرأته ثلاثاً فتزوجها رجل آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الاول أن يتزوجها فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا الحديث وأصله عند البخاري وقد تقدم في أوائل الطلاق ووقع في حديث الزهري عن عروة كما سيأتي في اللباس في آخر الحديث بعد قوله لاحتي تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك قال فقارفته بعد زاد ابن جريح عن الزهري في هذا الحديث أنها جاءت بعد ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انه يعني زوجها الثاني مسها فنعها أن ترجع الى زوجها الاول وصرح مقاتل بن حيان في تفسيره مرسلاتها قالت يارسول الله انه كان مسني فكذبت بقولك الاول فلن أصدقك في الآخر وأنها أتت أبا بكر ثم عمر فنعها وكذا وقعت هذه الزيادة الاخيرة في رواية ابن جريح المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عنه ووقع عند مالك في الموطأ عن المسور بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير زاد خارج الموطأ فيمارواه ابن وهب عنه وتابعه ابراهيم بن طهمان عن مالك عند الدارقطني في الغرائب عن أبيه أن رفاعة طلق امرأته تميم بنت وهب ثلاثاً فنعها عبد الرحمن فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه ففارقه فأراد رفاعة أن يتزوجها الحديث ووقع عند أبي داود من طريق الاسود عن عائشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته فتزوجت غيره فدخل بها وطلقها قبل أن يواقعها أتجل للاول قال لا الحديث وأخرج الطبري وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة نحوه والطبري أيضاً والبيهقي من حديث أنس كذلك وكذا وقع في رواية جاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغميصاء فنكحها رجل فطلقها قبل أن يمسه فاسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا حتى يذوق الآخر عسيلتها وتذوق عسيلته وأخرجه الطبراني ورواته ثقات فان كان جاد بن سلمة حفظه فهو حديث آخر لعائشة في قصة أخرى غير قصة امرأة رفاعة وله شاهد من حديث عبد الله بن الصغبر بن عباس عند النسائي في ذكره الغميصاء لكن سياقه يشبه سياق قصة رفاعة كما تقدم في أول شرح هذا الحديث وقد قدمت أنه وقع لكل من رفاعة بن سموأل ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وان

\*(باب واللائي يتسنن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم)\* قال مجاهد ان لم تعلموا يحضن أو لا يحضن واللائي فعدن عن الحيض واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر \*(باب وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن)\* حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن الاعرج قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها توفي عنها وهي حبلية فخطبها أبو السنا بل بن بعك فأتت أن تنكحه فقالت والله ما يصلح أن تنكحه حتى تعتدي آخر الاجلين فمكثت قريمان عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكحى

كلأمنهم ما تزوجها عبد الرحمن بن الزبير وان كلاً منهم ما شكت أنه ليس معه الا مثل الهدية ففعل احدى المرأتين شكته قبل أن يفارقها والاخرى بعد أن فارقها ويحتمل أن تكون القصة واحدة ووقع الوهم من بعض الرواة في التسمية أو في النسبة وتكون المرأة شكت مرتين من قبل المفارقة ومن بعدها والله أعلم وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس قال طلق عبد يزيد أبو ركانة أم ركانة ونكح امرأة من مزينة فخامت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يغني عني الا كما تغني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه قال فقال للنبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد طلقها وراجع أم ركانة ففعل فليس فيه حجة لمسلمة العنين والله أعلم بالصواب ﴿قوله﴾ (باب) واللائي يتسنن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم سقط لفظ باب لابي ذر وكريمة وثبت للباقيين ووقع عند ابن بطال كتاب العدة باب قول الله الى آخره والعدة اسم لمدة تترتب بصحابة المرأة عن التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقه لها اما بالولادة أو بالاقراء أو الاشهر (قوله) قال مجاهد ان لم تعلموا يحضن أو لا يحضن أي فسر قوله تعالى ان ارتبتم أي لم تعلموا وقوله واللائي فعدن عن الحيض أي حكمهن حكم اللائي يتسنن وقوله واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر أي ان حكم اللائي لم يحضن أصلاً ورأساً حكمهن في العدة حكم اللائي يتسنن فكان تقدير الآية واللائي لم يحضن كذلك لانها وقعت بعد قوله فعدتهن ثلاثة أشهر وأثر مجاهد هذا واصله القرابي وتقدم بيانه في تفسير سورة الطلاق وأخرج ابن أبي حاتم من طريق يونس عن الزهري قال الارتباب والله أعلم في المرأة التي تشك في فعودها عن الولد وفي حيضها ما يحض أو لا وتشك في انقطاع حيضها بعد ان كانت تحيض وتشك في صغرها هل بلغت الحيض أم لا وتشك في حملها أو لا فارتبتم فيه من ذلك فالعدة فيه ثلاثة أشهر وهذا الذي جزم به الزهري مختلف فيه فممن انقطع حيضها بعد ان كانت تحيض فذهب أكثر فقهاء الامصار الى أنها تنتظر الحيض الى أن تدخل في السن الذي لا يحض فيه مثلها فتعتد حينئذ تسعة أشهر وعن مالك والاوزاعي تربص تسعة أشهر فان حاضت والا اعتدت ثلاثة وعن الاوزاعي ان كانت شابة فسنة وحجة الشافعي والجمهور ظاهراً القرآن فإنه صرح في الحكم للآيسة والصغيرة واما التي تحيض ويتأخر حيضها فليست آيسة لكن لما لك في قوله سلف وهو عمر فقد صرح عنه ذلك وذهب الجمهور الى أن المعنى في قوله ان ارتبتم أي في الحكم لافي اليأس (قوله) أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته (أي ابن عبد الاسد الخزومي وقد تقدم الحديث في تفسير الطلاق من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن كريب عن أم سلمة وذلك لما وقعت المراجعة بينه وبين ابن عباس في ذلك وتقدم بيان ذلك مشروحا هناك وقد رواه مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة وفيه فدخل أبو سلمة على أم سلمة أو رده المصنف هنا مختصراً أو رد القصة من وجهين آخرين باختصاراً أيضاً الطريق الاول طريق الاعرج أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة كذا رواه الاعرج عن أبي سلمة ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن كريب عن أم سلمة كما تقدم في تفسير سورة الطلاق وفيه قصة لابي سلمة مع ابن عباس وأبي هريرة وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اجتمعاً عند أبي هريرة فبعثوا كريباً الى أم سلمة يسألها عن ذلك فذكرت القصة وهو شاهد لرواية الاعرج وأخرجه

مالك في الموطن عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة قال دخلت على أم سلمة وأخرجته النساء من طريق داود بن أبي عاصم أن أبا سلمة أخبره فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأخبرني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجته أحمد بن محمد بن إسحق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة قال دخلت على سبيعة وهذا الاختلاف على أبي سلمة لا يقدح في صحة الخبر فإن لأبي سلمة اعتناء بالقصة من حين تنازع هو وابن عباس فيها فكانت لما بلغه الخبر من كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ثم تحمها عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المسور بن مخرمة كما يأتي في الطريق الثالثة ويحتمل أن يكون أبا هريرة فإن في آخر الحديث عند النسائي فقال أبو هريرة أشهد على ذلك فيحتمل أن يكون أبو سلمة أبهمه أو لما قال أخبرني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما أخرجه عبد بن حميد من رواية صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأرسلوا إلى عائشة فذكرت حديث سبيعة فها هو صالح بن أبي حسان يختلف فيه ولعل هذا هو سبب الوهم الذي حكاه الحميدي عن ابن مسعود وذكرته في تفسير الطلاق ووقع في رواية أبيان العطار عن يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث أن ابن عباس أحج بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وأن أبا سلمة قال له يا ابن عباس أقال الله آخر الاجلين أرايت لومضت أربعة أشهر وعشر ولم تضع أترتزوج فقال لغلامه اذهب إلى أم سلمة \* الطريق الثانية (قوله الليث عن يزيد) قال الليث ما طي في حواشيه هو ابن عبد الله بن الهادي وهم في ذلك وإنما هو ابن أبي حبيب كذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث (قوله أن ابن شهاب كتب إليه) هو حجة في جواز الرواية بالمكاتبة وقد سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث عن يونس عن ابن شهاب أنهم ساءلوا ما هنا ووصله مسلم من طريق ابن وهب عن يونس كذلك ووافقه الزبيدي عن ابن شهاب أخرجه ابن حبان وأخرجه الطبراني من طريق عقيل عن ابن شهاب يخالف في بعض رواياته (تولاه عن أبيه) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود وقد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة فيحتمل أن يكون عبد الله بن عتبة لقي سبيعة بعد أن كان بلغه عنها من سيد كرم الوسايط ويحتمل أن يكون أرسله عنها لابن سيرين وأخرجه أحمد بن محمد بن طريق قتادة عن خلاص عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود أن سبيعة بنت الحرث الحديث (قوله أنه كتب إلى ابن الأرقم) جزم جمع من الشراح أنه عبد الله بن الأرقم الزهري الصحابي المشهور وهو ما في ذلك وإنما هو ولده عمر بن عبد الله كذلك وقع واضحا مفسرا في رواية يونس وليس لعمر المذكور في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد ووقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أباه كتب إليه أن التي سبيعة فسلها كيف قضى لها قال فأخبرني زفر بن أوس بن الخديان أن سبيعة أخبرته والقائل أخبرني زفر هو عبيد الله بن عبد الله بن ذلك النسائي في روايته من طريق أبي زيد بن أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ووضح بذلك أن لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيه طريقين

\* حدثنا يحيى بن بكير  
عن الليث عن يزيد أن  
ابن شهاب كتب إليه أن  
عبيد الله بن عبد الله أخبره  
عن أبيه أنه كتب إلى ابن  
الأرقم  
قوله يا ابن عباس في نسخة  
أخرى يا أبا عباس هـ



الطريق الثالثة رواية هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة ان سبيعة الاسلمية نفست وهذا يحتمل أن يكون المسور حمله أو أرسله عن سبيعة أو حضر القصة فإنه حفظ خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في شأن فاطمة الزهراء وكانت قبل قصة سبيعة فلعلهم حضروا قصة سبيعة أيضا (قوله) في الطريق الاولى أن امرأته من أسلم يقال لها سبيعة هي بمهملة وموحدة ثم مهملة تصغير سبع ووقع في المغازي سبيعة بنت الحرث وذكرها ابن سعد في المهاجرات ووقع في رواية لابن اسحق عند أحمد سبيعة بنت أبي برزة الاسلمي فان كان محفوظا فهو أبو برزة آخر غير الخبيبي المشهور وهو اما كنية للحرث والد سبيعة أو نسبت في الرواية المذكورة الى جدها (قوله) كانت تحت زوجها) تقدم في غزوة بدر أيضا تسمية سعد بن خولة وفيه أنه من بني عامر بن لؤي وثبت فيه أنه كان من حلفائهم (قوله) توفي عنها) تقدم هناك أنه توفي في حجة الوداع ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك وفي ذلك نظر فقد ذكر محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح وذكر الطبري أنه مات سنة سبع وقد ذكرت شيئا من ذلك في كتاب الوصايا وتقدم في تفسير الطلاق أنه قتل ومعظم الروايات على أنه مات وهو المعتمد ووقع للكرمانى لعل سبيعة قالت قتل بناء على ظن منها في ذلك فتبين أنه لم يقتل وهذا الجمع يحجه السمع واذا ظنت سبيعة أنه قتل ثم تبين لها أنه لم يقتل فكيف تجزم بعد دهر طويل بأنه قتل والمعتمدان الرواية التي فيها قتل ان كانت محفوظة تربحت لانها لا تنافي مات أو توفي وان لم يكن في نفس الامر قتل فهي رواية شاذة (قوله) فخطبها أبو السنا بل بمهملة ونون ثم موحدة جمع سنبله اختلف في اسمه ف قيل عمرو قاله ابن البرقي عن ابن هشام عن ينيق به عن الزهري وقيل عامر روى عن ابن اسحق وقيل حبة بموحدة بعد المهملة وقيل بنون وقيل لبديريه وقيل أصرم وقيل عبد الله ووقع في بعض الشروح وقيل بغيض (قلت) وهو غلط والسبب فيه أن بعض الأئمة سئل عن اسمه فقال بغيض يسأل عن بغيض فظن الشارح أنه اسمه وليس كذلك لان في بقية الخبر اسمه لبديريه وجرم العسكري بأن اسمه كنيته وبعكث بموحدة ثم مهملة ثم كافين بوزن جعفر بن الحرث بن عميلة بن السباق بن عبد الدار وكذا نسبه ابن اسحق وقيل هو ابن بعكث بن الخجاج بن الحرث بن السباق نقل ذلك عن ابن الكلبي ابن عبد البر قال وكان من المؤلفة وسكن الكوفة وكان شاعرا ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال لا يعلم أن أبا السنا بل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال لكن جزم ابن سعد أنه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم لمزنا وقال ابن منده في الصحابة عداؤه في أهل الكوفة وكذا قال أبو نعيم أنه سكن الكوفة وفيه نظر لان حليفه قال أقام بمكة حتى مات وتبعه ابن عبد البر ويؤيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي أن أبا السنا بل تزوج سبيعة بعد ذلك وأولدها سنا بل بن أبي السنا بل ومقتضى ذلك أن يكون أبو السنا بل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لانه وقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب وكذا في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج ان كان الشاب دخل عليه انتم طلقها الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنا بل حتى صار أبوه يكنى به أبا السنا بل وقد أفاد محمد بن وضاح فيما حكاه ابن بشكوال وغيره عنه أن اسم الشاب الذي خطب سبيعة هو أبو السنا بل فأثره على أبي السنا بل أبو البشر بن الحرث

ان يسأل سبيعة الاسلمية  
كيف أفتاها النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالت أفتاني  
اذا وضعت أن أنكح

وضبطه بكسر الموحدة وسكون المجمة وقد أخرج الترمذى والنسائى قصة سبيعة من رواية  
الاسود عند أبي السنابل بسند على شرط الشيخين الى الاسود وهو من كبار التابعين من أصحاب  
ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس فالحديث صحيح على شرط مسلم لكن البخارى على قاعدته  
في اشتراط ثبوت اللقائى ولو مرة فلهذا قال ما نقله الترمذى (قوله فأبت أن تنكحه) وقع في رواية  
الموطا فخطبها رجلان أحدهما شاب وكهل فخطت الى الشاب فقال الكهل لم تحلى وكان  
أهلها غيبا فسر جا أن يؤثر ومبها (قوله فقالت والله ما يصلح أن تنكحه حتى تعتدى آخر  
الاجلين فحكيت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبى صلى الله عليه وسلم فقال انكحى) قال  
عياض هكذا وقع عندهم فقالت والله ما يصلح الا لابن السكى فعنده فقال مكان فقالت  
وهو الصواب (قلت) وكذا في الاصل الذى عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه بل قال ابن التين  
انه عند جميعهم فقال الا عند القابسى فقالت بزيادة التام وهذا أقرب مما قال عياض ثم قال  
عياض والحديث مبنيون نقص منه قولها فنقصت بعد ليال فخطبت الخ (قلت) قد ثبت المحدثون  
في رواية ابن ملحان التي أشرت اليها عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه ولقطة فحكيت قريبا من  
عشرين ليلة ثم نفست وقد وقع للبخارى اختصار المتن في الطريق الثانية بأبلغ من هذا فانه اقتصر  
منه على قوله انه كتب الى ابن أرقم أن يسأل سبيعة الاسلية كيف أفتاها النبى صلى الله عليه وسلم  
فقلت أفتاني اذا حلت أن أنكح فأبهم اسم ابن أرقم ونسبه الى جده فكانت عليه وطوى ذكر  
أكثر القصة وقد قدره فأتاها فسألها فأخبرته فكتب اليه الجواب انى سألتها فذكرت القصة وفي  
آخرها فقالت الى آخره وقد وقع بيانه واخفا في تفسير الطلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه  
فكتب عمر بن عبد الله بن ارقم الى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبيعة بذت الحشر أخبرته أنها  
كانت تحت سعد بن خولة فتوفى عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنسب أن وضعت جملها فلما  
تعلت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك رجل من بني عبد الدار  
فقال مالي أراك تجملت للخطاب ترجين النكاح فانك والله ما أتيت بنا كح حتى يمر عليك أربعة  
أشهر وعشر قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جعت على ثيابي حين أمسيت فأتيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فسألته عن ذلك فأفتاني بأني قد حلت حين وضعت جلي وأمرني بالتزويج ان بدالى  
وقوله في هذه الطريق الثانية فحكيت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبى صلى الله عليه وسلم قد  
يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة فلما قال لي ذلك جعت على ثيابي حين أمسيت  
فانه ظاهر في أنها توجهت الى النبى صلى الله عليه وسلم في مساء اليوم الذى قال لها فيه أبو  
السنابل ما قال ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها حين أمسيت على ارادة وقت توجهها ولا يلزم  
منه أن يكون ذلك في اليوم الذى قال لها فيه ما قال (قوله في الرواية الثالثة ان سبيعة نفست)  
بضم النون وكسر الفاء أى ولدت (قوله بعد وفاة زوجها بليال) كذا أبهم المدة وكذا في رواية  
سليمان بن يسار عند مسلم مثله وفي رواية الزهري فلم تنسب أن وضعت ووقع في رواية محمد بن  
ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عن سبيعة عند أحمد فلم أمكت الا شهرين حتى وضعت وفي رواية  
داود بن أبي عاصم فولدت لادنى من أربعة أشهر وهذا أيضا مبهم وفي رواية يحيى بن أبي كثير  
الماضية في تفسير الطلاق فوضعت بعد موته بأربعين ليلة كذا في رواية شيبان عنه وفي

\* حدثنا يحيى بن قزعة  
حدثنا مالك عن هشام بن  
عروة عن أبيه عن المسور  
ابن مخزومة أن سبيعة الاسلية  
نفست بعد وفاة زوجها  
بليال فجاءت النبى صلى الله  
عليه وسلم فاستأذنته أن  
تنكح فأذن لها فنكحت

رواية حجاج الصواف عند النسائي بعشرين ليلة ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى بعشرين ليلة أو خمس عشرة ووقعت في رواية الاسود فوضعت بعد وفاة زوجها ثلاثة وعشرين يوماً أو خمسة وعشرين يوماً كما عند الترمذي والنسائي وعند ابن ماجه يضع وعشرين ليلة وكان الراوى ألغى الشك وأتى بلنظ يشمل الآخرين ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد بنصف شهر وكذا في رواية شعبة بلفظ خمسة عشر نصف شهر وكذا في حديث ابن مسعود عند أحمد والجمع بين هذه الروايات متعذرات اتحاد القصة ولعل هذا هو السر في إيهام من إيهام المدة إذ محل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشر وهو هنا كذلك فأقل ما قيل في هذه الروايات نصف شهر وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشرين ليل وفي رواية للطبراني ثمان أو سبع فهو في مدة أقامتها بعد الوضع إلى أن استفتت النبي صلى الله عليه وسلم لافي مدة بقية الحمل وأكثر ما قيل فيه بالتصريح شهرين وبغيره دون أربعة أشهر وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار أن الحمل إذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل وتنقض عدة الوفاة وخالف في ذلك على فقال تعتد آخر الأجلين وبهناهم أنهن ما ن وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت إلى انقضائها ولا تحل بمجرد الوضع وإن انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بسند صحيح وبه قال ابن عباس كافي هذه القصة ويقال أنه رجع عنه ويقويه أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك وتقدم في تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول من شاء لا عنته على ذلك ويظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنا بل رجع عن فتواه أولاً أنها لا تحل حتى تمضي مدة عدة الوفاة لأنه قد روى قصة سبيعة ورد النبي صلى الله عليه وسلم ما أفتاها أبو السنا بل به من أنها لا تحل حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر ولم يرد عن أبي السنا بل تصريح في حكمها لو انقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهرها لاقه من انقضاء العدة أولاً لكن نقل غير واحد الإجماع على أنها لا تنقض في هذه الحالة الثانية حتى تضع وقد وافق سحنون من المالكية علياً نقله المازري وغيره وهو شذوذ مردود لأنه أحداث خلاف بعد استقرار الإجماع والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومهما فقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً عام في كل من مات عنها زوجها يشمل الحامل وغيرها وقوله تعالى وأولات الأجل أم أجلهن أن يضعن حملهن عام أيضاً يشمل المطلقة والمتوفى عنها إجماعاً ولأن بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقرينة ذكر عدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قبلهما ثم لم يهلوا ما تناولته الآية الثانية من العموم لكن قصره على من مضت عليها المدة ولم تضع فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من الغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم قال القرطبي هذا نظر حسن فإن الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول لكن حديث سبيعة نص بأنها تحل بوضع الحمل فكان فيه بيان للمراد بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشر أنه في حق من لم تضع وإلى ذلك أشار ابن مسعود بقوله إن آية الطلاق نزلت بعد آية

البقرة وفهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الأولى بالآخرة وليس ذلك مراده وإنما يعني أنها مخصصة لها فإنها أخرجت منها بعض مستأولاتها وقال ابن عبد البر لولا حديث سبيعة لكان القول ما قال على وابن عباس لأنهما عدتان محجعتان بصفتين وقد اجتمعتا في الحامل المتوفى عنها زوجها فلا تخرج من عدتها الأبيقين واليقين آخر الاجلين وقد اتفق الفقهاء من أهل الحجاز والعراق أن أم الولد لو كانت متزوجة فمات زوجها وماتت سيدها معاً أن عليها أن تأتي بالعدة والاستبراء بأن تبرص أربعة أشهر وعشر فيها حيضة أو بعدها ويتبرج قول الجمهور أيضاً بأن الآيتين وإن كانتا عامتين من وجه خاصتين من وجه فكان الاحتياط أن لاتنقض العدة إلا بالآخر الاجلين لكن لما كان المعنى المقصود الأصلي من العدة براءة الرحم ولا سيما فيمن تحيض يحصل المطلوب بالوضع ووافق ما دل عليه حديث سبيعة وقويه قول ابن مسعود في تأخر نزول آية الطلاق عن آية البقرة واستدل بقوله فأقتاني بأني حلت حين وضعت جلي بأنه يجوز العدة عليها إذا وضعت ولولم تطهر من دم النفاس وبه قال الجمهور وإلى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند مسلم بقوله ولا أرى بأساً أن تتزوج حبر وضعت وإن كانت في دمها غير أنه لا يقر بهاز وجهها حتى تطهر وقال الشعبي والحسن والنخعي ومجاهد بن سمية لاتنكح حتى تطهر قال القرطبي وحديث سبيعة حجة عليهم ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه فلما تعلت من نفاسها لان لفظ تعلت كما يجوز أن يكون معناه طهرت جازاً أن يكون استعلت من ألم النفاس وعلى تقدير تسليم الأول فلا حجة فيه أيضاً لانها حكاية واقعة سبيعة والحجة انما هو في قول النبي صلى الله عليه وسلم انها حلت حين وضعت كما في حديث الزهري المتقدم ذكره وفي رواية معمر عن الزهري حلت حين وضعت جملك وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب أن امرأة أم الطفيل قالت لعمر قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبيعة أن تنكح اذا وضعت وهو ظاهراً للقرآن في قوله تعالى أن يضعن جملهن فعلق الحل بحين الوضع وقصره عليه ولم يقل اذا طهرت ولا اذا انقطع دمك فصيح ما قال الجمهور وفي قصة سبيعة من القوائد أن الصحابة كانوا يفتنون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وان المفتي اذا كان له ميل الى الشيء لا ينبغي له أن يفتي فيه لئلا يحمل الميل اليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لأبي السنابل حيث أفتى سبيعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فنفته ورجأها اذا قبلت ذلك منه وانتظرت مضي المدة حضر أهلها فرغبوها في زواجه دون غيره وفيه ما كان في سبيعة من الشهامة والفتنة حيث ترددت فيما أفتاها به حتى حلها ذلك على استيضاح الحكم من الشارع وهكذا ينبغي لمن ارتأى في فتوى المفتي أو حكم الخاصكم في مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسئلة ولعل ما وقع من أبي السنابل من ذلك هو السرفي اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحمد من حديث ابن مسعود على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الحجاز كثير وحله بعض العلماء على ظاهره فقال انما كذبه لانه كان عالماً بالقصة وأفتى بخلافه حكاه ابن داود عن الشافعي في شرح المختصر وهو بعيد وفيه الرجوع في الوقائع الى العلم ومباشرة المرأة السؤال عما ينزل بها ولو كان مما يستحق النساء من مثله لكن خروجها من منزلها لئلا يكون أسترلها كما فعلت سبيعة وفيه أن الحامل تنقض عدتها بالوضع على أي صفة كان من مضغة أو من علقه



بسلي بكسر الموحدة وفتح المهملة والتنوين بغير همز السلي هو غشاء الولد وقال الاخفش أقرأت  
المرأة اذا صارت ذات حيض والقرء انقضاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه ويقال هو من  
الاضداد وهو اداة عبادة أن القرء يكون بمعنى الطهر وبمعنى الحيض وبمعنى الضم والجمع وهو  
كذلك وجزمه ابن بطل وقال لما احتملت الآية واختلف العلماء في المراد بالاقراء فيها ترجح قول  
من قال ان الاقراء الاطهار بحديث ابن عمر حيث أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق في  
الطهر وقال في حديثه فقلت العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء فدل على أن المراد بالاقراء  
الاطهار والله أعلم (قوله قصة فاطمة بنت قيس) كذا لا كروية بعضهم باب وبه جزم ابن بطل  
والاسماعيلى وفاطمة هي بنت قيس بن خالد بن بنى محارب بن فهر بن مالك وهي أخت الضحالك بن  
قيس الذي ولي العراق ليزيد بن معاوية وقيل بمرج راهط وهو من صغار الصحابة وهي أسن منه  
وكانت من المهاجرات الاول وكان لها عقل وجمال وتزوجها أبو عمرو بن حفص ويقال أبو حفص  
ابن عمرو بن المغيرة المخزومي وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج مع علي لما بعثه النبي صلى  
الله عليه وسلم الى اليمن فبعث اليها بتليقة ثالثة بقيت لها وأمر ابن عمه الحرث بن هشام وعياش  
ابن أبي ربيعة أن يدفعوا لها تمرا وشعيرا فاستقلت ذلك وشكت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
لها ليس لك سكنى ولا نفقة هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها ولم أرها في البخارى  
وانما ترجم لها كما ترى وأورد أشياء من قصتها بطريق الاشارة اليها وهو صاحب العمد فورد  
حديثها بطوله في المتفق واتفقت الروايات عن فاطمة على كثرها عنها أنها بان بالطلاق ووقع  
في آخر صحيح مسلم في حديث الجساسة عن فاطمة بنت قيس نكحت ابن المغيرة وهو من خيار شباب  
قريش يومئذ فأصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما تأملت خطبتي أبو جهم  
الحديث وهذه الرواية وهم ولكن أولها بعضهم على أن المراد أصيب بجراحة أو أصيب في ماله  
أو نحو ذلك حكاه النووي وغيره والذي يظهر أن المراد بقولها أصيب أى مات على ظاهره وكان  
في بعث علي الى اليمن فيصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أى في طاعة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من ذلك ان تكون بينوته ماسة بالموت بل بالطلاق السابق  
على الموت فقد ذهب جمع جم الى أنه مات مع علي باليمن وذلك بعد أن أرسل اليها بطلاقها فاذا  
جمع بين الروايتين استقام هذا التأويل وارتفع الوهم ولكن يبعد ذلك قول من قال انه بقي الى  
خلافة عمر (قوله وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن الآية) كذا  
للاكثر والنسبى بعد قوله بيوتهن الى قوله بعد عسر يسرا وساق الآيات كلها الى يسرا في  
رواية كريمة (قوله اسمعيل) هو ابن أبي أويس (قوله يحيى بن سعيد بن العاص) أى ابن سعيد  
ابن العاص بن أمية وكان أبوه أمير المدينة لمعاوية ويحيى هو أخو عمرو بن سعيد المعروف  
بالاشدق (قوله طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم) هي بنت أخي مروان الذي كان أمير المدينة  
أيضا لمعاوية حينئذ وولى الخلافة بعد ذلك واسمها عمرة فمما قيل وسيأتى في الخبر الثالث أنه طلقها  
البنة (قوله قال مروان في حديث سليمان ان عبد الرحمن غلبني) وهو موصول بالاسناد المذكور  
الى يحيى بن سعيد وهو الذي فصل بين حديثي شيخه فساد ما اتفقا عليه ثم بين لفظ سليمان وهو  
ابن يسار وحده ولفظ القاسم بن محمد وحده وقول مروان ان عبد الرحمن غلبني أى لم يطعن

ويقال ما قرأت بسلي قط  
اذا لم تجتمع واداني بطنها  
\* (قصة فاطمة بنت قيس  
وقول الله عز وجل واتقوا  
الله ربكم لا تخرجوهن من  
بيوتهن الآية) \* حدثنا  
اسماعيل حدثني مالك عن يحيى  
ابن سعيد عن القاسم بن محمد  
وسليمان بن يسار أنه سمعهما  
يذكران أن يحيى بن سعيد  
ابن العاص طلق بنت عبد  
الرحمن بن الحكم فأتقنها  
عبد الرحمن فأرسلت عائشة  
أم المؤمنين الى مروان بن  
الحكم وهو أمير المدينة أتق  
الله واردها الى بيتها قال  
مروان في حديث سليمان ان  
عبد الرحمن بن الحكم غلبني



وقال القاسم بن محمد أو ما بلغ شأن فاطمة بنت قيس قالت لا يضرك أن لاتذكر حديث فاطمة فقال مروان بن الحكم ان كان بك شر فحسبك ما بين هذين من الشر \* حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت ما لفاطمة ألا تتقي الله يعني في قولها لا سكني ولا نفقة \* حدثنا عرو بن عباس حدثنا ابن مهدي حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال قال عروة لعائشة ألم تری الى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت فقالت بئس ما صنعت قال ألم تسمعی قول فاطمة قالت أمانه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عابت عائشة أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان وحش خفيف على ناحيتها فاذلک أرخص لها النسبی صلى الله عليه وسلم

في ردها الى بيتها وقبل مراده غلبت بالحجة لانه احتج بالشرا الذي كان بينهما (قوله) قالت لا يضرك أن لاتذكر حديث فاطمة أي لانه لا حجة فيه لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير سبب (قوله) فقال مروان بن الحكم ان كان بك شر أي ان كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر فهذا السبب موجود ولذلك قال فحسبك ما بين هذين من الشر وهذا مصير من مروان الى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس كما أخرجه النسائي من طريق شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عمرو ابن عثمان بن عفان طلق بنت سعيد بن زيد البتة وأمرها حرمته بنت قيس فأمرتها خالها فاطمة بنت قيس بالانتقال فسمع بذلك مروان فأناكره فذكرت أن خالها أخبرها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتاها بذلك فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب الى فاطمة يسألها عن ذلك فذكرت الحديث وأخرجه مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في أوله وزاد فقال مروان لم يسمع هذا الحديث الا من امرأة فسناخذ بالعصمة التي وجدنا عليها الناس وسيأتى له طريق أخرى في الباب الذي بعده فكأن مروان أنكر الخروج مطلقا ثم رجع الى الجواز بشرط وجود عارض يقتضي جواز خروجها من منزل الطلاق كما سيأتى (قوله) حدثنا محمد بن بشار كذا في الروايات التي اتصلت لنا من طريق القريري وكذا أخرجه الاسماعيلي عن ابن عبد الكريم عن بنار وهو محمد بن بشار وقال المزني في الاطراف أخرجه البخاري عن محمد بن منصور وهو محمد بن بشار كذا نسبه أبو مسعود (قلت) ولم أره غير منسوب الا في رواية النسبي عن البخاري وكأنه وقع كذلك في أطراف خلف ومنها نقل المزني ولم أنه على هذا الموضع في المقدمة اعتمادا على ما اتصل لنا من الروايات الى القريري (قوله) عن عائشة أنها قالت ما لفاطمة ألا تتقي الله يعني في قولها لا سكني ولا نفقة) وقع في رواية مسلم من هذا الوجه ما لفاطمة خيرا أن تترك هذا كأنها تشير الى أن سبب الاذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذي قبله وبؤيده ما أخرج النسائي من طريق ميمون بن مهران قال قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب ان فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها فقال انها كانت لسنة ولابي داود من طريق سليمان بن يسار انما كان ذلك من سوء الخلق (قوله) سفيان هو الثوري (قوله) قال عروة أي ابن الزبير (لعائشة ألم تری الى فلانة بنت الحكم) نسبها الى جدها وهي بنت عبد الرحمن بن الحكم كافي الطريق الاولى (قوله) فقالت بئس ما صنعت في رواية الكشي عن ماصنع أي زوجها في تمكينها من ذلك أو أبوها في موافقتها ولهذا أرسلت عائشة الى مروان وعمها وهو الامير أن يردها الى منزل الطلاق (قوله) ألم تسمعی قول فاطمة) يحتمل أن يكون فاعل قال هو عروة (قوله) قالت أمانه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث) في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها وأخرجها فأبت عائشة فأخبرتها فقالت ما لفاطمة خير في أن تترك هذا الحديث كأنها تشير الى ما تقدم وأن الشخص لا ينبغي له أن يترك شيئا عليه فيه غضاظة (قوله) وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عابت عائشة أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان وحش خفيف على ناحيتها فاذلک أرخص لها النسبی

قيس وقوله وحش بفتح الواو وسكون المهملة بعدها مبعضة أى خال لا أنيس به ولرواية ابن أبي الزناد هذه شاهد من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة لكن قال عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلاثاً فأخاف أن يقتحم علي فأمرها فتكولت وقد أخذ البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فرتب الجواز على أحد الأمرين إما خشية الاقتحام عليها وإما أن يقع منها على أهل مطلقها فحش من القول ولم يربط الأمرين في قصة فاطمة معارضة لاحتمال وقوعهما معاً في شأنها وقال ابن المنير ذكر البخاري في الترجمة علتين وذكر في الباب واحدة فقط وكأنه أو ما إلى الأخرى أما لورودها على غير شرطه وإما لأن الخوف عليها إذا اقتضى خروجها فله الخوف منها بل لعله أولى في جواز إخراجها فلما صح عنده معنى العلة الأخرى ضمنها الترجمة وتعقب بأن الاقتصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع قبول بعض آخر إذا صح طريقه فلا مانع أن يكون أصل شكواها ما تقدم من استقلال النفقة وأنه اتفق أنه به إمامها بسبب ذلك شر لا صهارها واطلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من قبلهم وخشي عليها أن استمرت هناك أن يتركوها بغير أنيس فأمرت بالانتقال (قلت) ولعل البخاري أشار بالثاني إلى ما ذكره في الباب قبله من قول مروان لعائشة أن كان بك شرفانه يوحي إلى أن السبب في ترك أمرها بعلزمة السكن ما وقع بينهما وبين أقارب زوجها من الشر وقال ابن دقيق العيد سياق الحديث يقتضي أن سبب الحكم أنها اختلفت مع الوكيل بسبب استقلالها ما أعطاها وأنهما قال لها الوكيل لا نفقة لك سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأجابها بأنها لا نفقة لها ولا سكني فاقضى أن التعليل إنما هو بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الاقتحام والبداء فان قام دليل أقوى من هذا الظاهر عمل به (قلت) المتفق عليه في جميع طرقه أن الاختلاف كان في النفقة ثم اختلفت الروايات في بعضها فقال لا نفقة لك ولا سكني وفي بعضها أنه لما قال لها لا نفقة لك استأذنته في الانتقال فأذن لها ووكها في صحيح مسلم فإذا جمعت ألفاظ الحديث من جميع طرقه خرج منها أن سبب استئذانها في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنها واستقام الاستدلال حينئذ على أن السكني لم تسقط لذاتها وإنما سقطت للسبب المذكور نعم كانت فاطمة بنت قيس تجزئ باسقاط سكني البائت ونفقة ما تستدل لذلك كما سيأتي ذكره ولهذا كانت عائشة تنكر عيها \* (تبينه) \* طعن أبو محمد بن حزم في رواية ابن أبي الزناد المعلقة فقال عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف جداً وحكم على روايته هذه بالبطلان وتعقب بأنه مختلف فيه ومن طعن فيه لم يذكر ما يدل على تركه فضلاً عن بطلان روايته وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام ابن عروة وهذا من روايته عن هشام فلهذا البخاري ما أكثر استحضاره وأحسن تصرفه في الحديث والفقه وقد اختلف السلف في نفقة المطلقة البائت وسكناها فقال الجمهور لا نفقة لها ولها السكني واحتجوا بالاثبات السكني بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنستم من وجسدم ولاسقاط النفقة بمفهوم قوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فان مفهومه أن غير الحامل لا نفقة لها والالم يكن لتخصيصها بالذكور معنى والسياق يفهم أنها في غير الرجعية لأن نفقة الرجعية واجبة ولو لم تكن حاملاً وذهب أحمد واسحق وأبو ثور إلى أنه لا نفقة لها ولا سكني على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ونازعوا في تناول الآية الأولى

المطلقة البائن وقد احتجبت فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على مروان حين بلغها انكاره بقولها يئني وينكم كتاب الله قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الى قوله يحدث بعد ذلك أمرا قالت هذا لمن كانت له مراجعة فأمر يحدث بعد الثلاث وإذا لم يكن لها نفقة وليست حاملا فعلى م يحبسونها وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى يحدث بعد ذلك أمرا المراجعة قتادة والحسن والسدي والضحاك أخرجه الطبري عنهم ولم يحدث عن أحد غيرهم خلافة وحكي غيره أن المراد بالامر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم ينحصر ذلك في المراجعة وأما ما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مرفوعا إنما السكني والنفقة لمن يملك الرجعة فهو في أكثر الروايات موقوف عليها وقد بين الخطيب في المدرج أن مجاهد بن سعيد تفرّد برفعه وهو ضعيف ومن أدخله في رواية غير مجاهد عن الشعبي فقد أدرجه وهو كما قال وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رفعه مجاهد لكنه أضعف منه وأما قوله إذا لم يكن لها نفقة فعلى م يحبسونها فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكني التي تتبعها النفقة هو حال الزوجية الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية وأما السكني بعد البينة فهو حق لله تعالى يدلل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تسقط الرجعية فدل على أن لا ملازمة بين السكني والنفقة وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وأتباعهم وذهب أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم إلى أن لها النفقة والكسوة وأجابوا عن الآية بأنه تعالى إنما قيد النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأولى لأن مدة الحمل تطول غالبا ورده ابن السمعاني بمنع العدة في طول مدة الحمل بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة وأطول أخرى فلا أولوية وبأن قياس الحائل على الحامل فاسد لأنه يتضمن إسقاط تقييد ورد به النص في القرآن والسنة وأما قول بعضهم أن حديث فاطمة أنكره السلف عليها كما تقدم من كلام عائشة وكما أخرجه مسلم من طريق أبي إسحاق كنت مع الأسود بن يزيد في المسجد فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكني ولا نفقة فأخذ الأسود كفا من حصي فخصبه به وقال ويلك تحدث بهذا قال عرلان دع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلمها حفظت أو نسيت قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن من فالحجواب عنه أن الدارقطني قال قوله في حديث عمرو سنة نبينا غير محفوظ والمحمول لا ندع كتاب ربنا وكأن الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة لكن ذلك لا يرد رواية النفقة ولعل عمر أراد بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ما دلت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله لأنه أراد سنة مخصوصة في هذا ولقد كان الحق ينطق على لسان عمر فان قوله لا ندري حفظت أو نسيت قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقييد وعمت في موضع التخصيص كما تقدم بيانه وأيضا فليس في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكني وادعى بعض الحنفية أن في بعض طرق حديث عمر للمطلقة ثلاثا السكني والنفقة ورده ابن السمعاني بأنه من قول بعض المجازفين فلا تحل روايته وقد أنكر أحمد ثبوت ذلك عن عمر أصلا ولعله أراد ما ورد من طريق إبراهيم التيمي عن عمر لكونه لم يلقه وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبه فقال خالفت فاطمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن عمر روى خلاف ما روت فخرج المعنى الذي



خطبها فحُمي معقل من ذلك أنفا فقال (٤٢٦) خلى عته أو هو بقدر عليها ثم يخطبها فحال بينه وبينها فانزل الله تعالى وإذا طلقتم

النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن إلى آخر الآية فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه فترك الحجة واستقاد لامر الله \* حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع أن ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم أطلق امرأته وهى حائض فطلقة واحدة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ثم يحكمها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة أخرى ثم يهلها حتى تطهر من حيضها فان أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها فقلت العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء وكان عبد الله إذا سئل عن ذلك قال لا حدهم ان كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تسكي زوجا غيرك وزاد فيه غيره عن الليث حدثني نافع قال ابن عمر لو طلق مرة أو مرتين فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا \* (باب مراجعة الحائض) \* حدثنا إسماعيل بن عمار بن إبراهيم حدثنا محمد بن سيرين حدثني يونس بن جبير سألت ابن عمر فقال طلق ابن عمر امرأته وهى حائض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم قال مره أن يراجعها ثم يطلق من قبل

أخته وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في باب لا نكاح الا بولي من كتاب النكاح وبينت هناك من وصله وأرسله وتقدم في تفسير البقرة أيضا موصولا ومرسلا وقوله فحُمي بوزن علم بكسر ثائيه وقوله أنفا بفتح الهمزة والنون ممنون أى ترك الفعل غيظا وترفعاً وقوله فترك الحجة بالتشديد وقوله واستقاد لامر الله كذلك كثر بقاء أى أعطى مقادته والمعنى أطاع وامثل وفي رواية الكشميهني واستراد برأى بدل القاف من الرود وهو الطالب أو المعنى أراد رجوعها ورضى به ونقل ابن النضر عن رواية القابسي ٢ واستقاد بتشديد الدال وردها إلى المفاعلة لا تجتمع مع سين الاستفعال \* الحديث الثاني حديث ابن عمر في طلاق الحائض وتقدم شرحه مستوفى في أول كتاب الطلاق وقوله وزاد فيه غيره عن الليث تقدم بيانه في أول الطلاق أيضا حيث قال فيه وقال الليث الحنفية تسمية الغير المذكور وقال ابن بطل مالم تحضه المراجعة على ضربين أما في العدة فهي على ما في حديث ابن عمر لان النبي صلى الله عليه وسلم أمره بمرأته ولم يذكر أنه احتاج إلى عقد جديد وأما بعد العدة فعلى ما في حديث معقل وقد أجمعوا على أن الحرة إذا طلق الحرة بعد الدخول بها فطلقة أو طليقتين فهو أحق برجعته ولو كرهت المرأة ذلك فان لم يراجع حتى انقضت العدة فتصير أجنبية فلا تحل له الا بنكاح مستأنف واختلف السلف فيما يكون به الرجل من ارجاعها فقال الاوزاعي اذا جامعها فقد راجعها وجاء ذلك عن بعض التابعين وبه قال مالك واسحق بشرط أن ينوي به الرجعة وقال الكوفيون كالأوزاعي وزادوا ولو لمسه بأشهوة ونظر إلى فرجها بأشهوة وقال الشافعي لا تكون الرجعة الا بالكلام وانبنى على هذا الخلاف جواز الوطء وتحريمه وحجة الشافعي أن الطلاق مزيل للنكاح وأقرب ما يظهر ذلك في حل الوطء وعدمه لان الحل معنى يجوز أن يرجع في النكاح ويعود كما في اسلام أحد المشركين ثم اسلام الآخر في العدة وكما يرتفع بالصوم والاحرام والحيض ثم يعود بزوال هذه المعاني وحجة من أجاز أن النكاح لو زال لم تعد المرأة الا بعقد جديد وبهجة الملح في الرجعية ولو وقع الطلقة الثانية والجواب عن كل ذلك أن النكاح ما زال أصله وانما زال وصفه وقال ابن السمعاني الحق أن القياس يقتضي أن الطلاق اذا وقع زال النكاح كالعق لى لكن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون العتق فاقتضا \* (قوله باب مراجعة الحائض) ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك وهو ظاهر فيما ترجم له وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الطلاق \* (قوله باب تحت) بضم أوله وكسر ثائيه من الرابع ويجوز بنسخة ثم ضمة من الثلاثي وقد تقدم بيان ذلك في باب احداث المرأة على غير زوجها من كتاب الجنازة قال أهل اللغة أصل الاحداث المنع ومنه سمي البواب حداثا المنع الداخل وسميت العقوبة حد الانها تدرع عن المعصية وقال ابن درستوبه معنى الاحداث منع المعتدة نفسها الزينة وبنها الطيب ومنع الخطاب خطبتها والطمع فيها كما منع الحد المعصية وقال الفراء سمي الحديد حديدا للامتناع به أو لامتناعه على محاولته ومنه تحديد النظر بمعنى امتناع قلبه في الجهات ويرى بالجيم حكاه الخطابي قال يروى بالحاء والجيم وبالحاء أشهر والجيم مأخوذ من جلدت الشيء اذا قطعت فكأن المرأة انقطعت عن الزينة وقال أبو حاتم أنكر الاصمعي حدث ولم يعرف الا أحدث وقال الفراء كان القدماء يؤثرون أحدث والاخرى أكثر ما في كلام العرب

عدها قلت أفعدت تلك التطلقة قال رأيت ان يحزوا استحق \* (باب تعدد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا) \* (قوله ٢ قوله واستقاد بتشديد الدال) كذا في النسخ وفي القسطلا في ان التشديد انما هو مع الراء فلهذا الرواية اه مصححه

(قوله وقال الزهري لا أرى أن تقرب الصبية الطيب) أي إذا كانت ذات زوج فأتها عنها وقوله لان عليها العدة أظنه من تصرف المصنف فان أثر الزهري وصله ابن وهب في موطنه عن يونس عنه بدونها وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار وفي التعليل اشارة الى أن سبب الحاق الصبية بالبالغ في الاحداد وجوب العدة على كل منهما اتفاقا وبذلك احتج الشافعي أيضا واحتج أيضا بأنه يحرم العقد عليها بل خطبتها في العدة واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب أفنكعلها فانه يشعر بأنها كانت صغيرة اذ لو كانت كبيرة لقالت أفنكعل هي وفي الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون معنى قولها أفنكعلها أي أفنكعلها من الاكتمال (قوله عن زينب بنت أبي سلمة) أي ابن عبد الاسد وهي بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن التين أنها لارواية لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال وقد أخرج لها مسلم حديثها كان اسمي برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب الحديث وأخرج لها البخاري حديثا تقدم في أوائل السيرة النبوية (قوله أنها أخبرته هذه الاحاديث الثلاثة) تقدم منها الحديثان الاولان في كتاب الجنائز مع كثير من شرحهما والكلام على قوله في الاول حين توفي أبوها وفي الثاني حين توفي أخوها وأنه سمى في بعض الموطآت عبد الله وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبي مصعب وان المعروف أن عبد الله بن جحش قتل باحد شهيدا وزينب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة فيستحيل أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في تلك الحالة وأنه يجوز أن يكون عبد الله المصغر فان دخول زينب بنت أبي سلمة عبد بلوغ الخبر الى المدنية وفاته كان وهي عميرة وان يكون أبأ أحد بن جحش فان اسمه عبد بغير اضافة لانه مات في خلافة عمر فيجوز أن يكون مات قبل زينب لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها ويلزم على الامرين أن يكون وقع في الاسم تغييرا والميت كان أحاز زينب بنت جحش من أمها ومن الرضاة (قوله لا يحل) استدلال به على تحريم الاحداد على غير الزوج وهو واضح وعلى وجوب الاحداد المدة المذكورة على الزوج واستشكل بأن الاستثناء وقع بعد النفي فيدل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الوجوب وأجيب بأن الوجوب استنفيد من دليل آخر كالاجماع ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الاحداد لا يجب أخرجه ابن أبي شيبه ونقل الخلال بسنده عن أحمد عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يعرف الاحداد قال أحمد ما كان بالعراق أشد تبجرا من هذين يعني الحسن والشعبي قال وخفي ذلك عليهما اه ومخالفتهما لا تنقدح في الاحتجاج وان كان فيهما رد على من ادعى الاجماع وفي أثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث نفي الخلاف في المسئلة الا عن الحسن وأيضاً الحديث التي شككت عنها وهو ثالث احاديث الباب دال على الوجوب واللم يتنع التداوى المباح وأجيب أيضا بأن السياق يدل على الوجوب فان كل ما منع منه اذا دل دليل على جوازه كان ذلك الدليل دالاً بعينه على الوجوب كالتحاشن والزيادة على الركوع في الكسوف ونحو ذلك (قوله لامرأة) تمسك بمفهومه الخنفسة فقالوا لا يجب الاحداد على الصغيرة وذهب الجمهور الى وجوب الاحداد عليها كما تجب العدة وأجابوا عن التقييد بالمرأة أنه خرج فخرج الغالب وعن كونها غير مكلفة بان الولي هو المخاطب بمنعها مما تمتنع منه المعتدة ودخل في عموم قوله امرأة المدخول بها وغير المدخول بها

وقال الزهري لا أرى أن  
تقرب الصبية الطيب  
لان عليها العدة \* حدثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا  
مالك عن عبد الله بن أبي بكر  
ابن محمد بن عمرو بن حزم  
عن جريد بن نافع عن زينب  
ابنة أبي سلمة أنها أخبرته  
هذه الاحاديث الثلاثة  
قالت زينب دخلت على  
أم حبيبة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم حين توفي  
أبوها أن يوسف بن حرب  
فدعت أم حبيبة بطيب فيه  
صفرة خلوق أو غيره فدهنت  
منه جارية ثم مست بعارضها  
ثم قالت والله مالي بالطيب  
من حاجة غير أني سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول لا يحل لامرأة



سرة كانت أو أمة ولو كانت مبعوضة أو مكاسة أو أم ولد إذا مات عنها زوجها لا يسيد هالتيقيد به  
 بالزوج في الخبر خلافا للحنفية (قوله تؤمن بالله واليوم الآخر) استدلل به الحنفية بأن  
 لأحداد على الذمية للتقيد بالإيمان وبه قال بعض المالكية وأبو ثور وترجم عليه النسائي  
 بذلك وأجاب الجمهور بأنه ذكرنا كيد المبالغة في الزجر فلا مفر وماله كما يقال هذا طريق المسلمين  
 وقد يسلكه غيرهم وأيضاً فالأحداد من حق الزوج وهو ملحق بالعدة في حفظ النسب فتدخل  
 الكافرة في ذلك بالمعنى كما دخل الكافر في النهي عن السوم على سوم أخيه ولأنه حق للزوجية  
 فأشبهه النفقة والسكنى ونقل السبكي في فتاويه عن بعضهم أن الذميسة إذا دخله في قوله تؤمن بالله  
 واليوم الآخر ورد على قائله وبين فساد شبهته فأجاد وقال النووي قيد بوصف الإيمان لأن  
 المتصف به هو الذي يتقاد للشرع قال ابن دقيق العيد والاول أولى وفي رواية عند المالكية أن  
 الذمية المتوفى عنها تعتد بالأقراء قال ابن العربي هو قول من قال لا أحداد عليها (قوله على ميت)  
 استدلل به أن قال لا أحداد على امرأة المفقود لأنه لم تحقق وفاته خلافاً للمالكية (قوله الأعلى  
 زوج) أخذ من هذا الحصر أن لا يزاد على الثلاث في غير الزوج أباً كان أو غيره وأما ما أخرجه  
 أبو داود في المراسيل من رواية عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة أن  
 تحدد على أربع أسبوعاً أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام فلو صح لكان خصوص الأب يخرج من هذا  
 العموم لكنه مرسل أو معضل لأن جل رواية عمرو بن شعيب عن التابعين ولم يرو عن أحد من  
 الصحابة إلا الشيء اليسير عن بعض صغار الصحابة ووههم بعض الشراح فتعقب على أبي داود  
 تخريجه في المراسيل فقال عمرو بن شعيب ليس تابعياً فلا يخرج حديثه في المراسيل وهذا التعقب  
 مردود لما قلناه ولا احتمال أن يكون أبو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعي كما هو منقول  
 عن غيره أيضاً واستدل به الأصح عند الشافعية في أن لا أحداد على المطلقة فأما الرجعية فلا  
 أحداد عليها إجماعاً وانما الاختلاف في الباش فقال الجمهور لا أحداد وقالت الحنفية وأبو عبيد  
 وأبو ثور عليها الأحكام قياساً على المتوفى عنها وبه قال بعض الشافعية والمالكية واحتج  
 الأولون بأن الأحكام شرعية لأن تركه من الطيب واللبس والترين يدعو إلى الجماع ففنت المرأة  
 منه زجراً لها في ذلك فكان ذلك ظاهراً في حق الميت لأنه يمنع الموت عن مع المعتدة منه عن  
 الترويج ولا تراعيه هي ولا تخاف منه بخلاف المطلق الحي في كل ذلك ومن ثم وجبت العدة على  
 كل متوفى عنها وإن لم تكن مدخولاً به بخلاف المطلقة قبل الدخول فلا أحداد عليها اتفاقاً وبأن  
 المطلقة الباش يمكنها العود إلى الزوج بعينه بعقد جديد وتعقب بأن الملاعة لا أحداد عليها  
 وأجيب بأن تركه لفقدان الزوج بعينه لا لفقدان الزوجية واستدل به على جواز الأحكام على  
 غير الزوج من قريب زحفه ثلاث ليال فسادونها وتخرجه قهرها عليها وكأن هذا القدر أبيع لأجل  
 حظ النفس ومراعاتها وغلبة الطامع البشرية ولهذا تناولت أم حبيبة وزينب بنت جحش رضي  
 الله عنهما الطيب لتخرجاً عن عهدة الأحكام وصرحت كل منهما بأنهم تتطيب للحاجة إشارة إلى  
 أن آثار الحزن باقية عندها لكانت يسعها إلا أمثال الأمر (قوله أربعة أشهر وعشراً) قيل  
 الحكمة فيه أن الولد يتكامل تحليقه وتنسج فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً وهي زيادة على  
 أربعة أشهر بنقصان الأهل خبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط وذكر العشر مؤثلاً لإرادة

تؤمن بالله واليوم الآخر أن  
 تحدد على ميت فوق ثلاث ليال  
 الأعلى زوج أربعة أشهر  
 وعشراً قالت زينب فدخلت  
 على زينب ابنة جحش حين  
 توفي أخوها فدعت بطيب  
 فمسح منه ثم قالت أما والله  
 مالي بالطيب من حاجة غير  
 أني سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقول على  
 المنبر لا يحل لامرأة تؤمن  
 بالله واليوم الآخر أن تحدد  
 فوق ثلاث ليال الأعلى زوج  
 أربعة أشهر وعشراً

اليابى والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة وعن الاوزاعى  
وبعض السلف تنقض بعضى اليابى العشر بعد مضى الاشهر وتحل في أول اليوم العاشر  
واستثنت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبيعة بنت الحرث وقد ورد  
في حديث قوى الاسناد أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عميس قالت دخل على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبى طالب فقال لا تحدى بعد يومك  
هذا لفظ أحمد وفي رواية له ولا بن حبان والطحاوى لما أصيب جعفر أنا النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال تسلي ثلثا ثم اصنعى ما شئت قال شيخنا في شرح الترمذى ظاهره أنه لا يجب الاحداد  
على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عميس كانت زوج جعفر بن أبى طالب بالاتفاق  
وهى والدته أولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم قال بل ظاهر النهى أن الاحداد لا يجوز وأجاب  
بأن هذا الحديث شاذ مخالف للحديث الصحيحة وقد أجعوا على خلافه قال ويحتمل أن يقال  
إن جاء فراق قتل شهيدا أو شهيدا أحيا عند ربهم قال وهذا ضعيف لأنه لم يرد في حق غير جعفر من  
الشهداء ممن قطع بأنهم شهداء كما قطع لجعفر كحمزة بن عبد المطلب عمه وكه بد الله بن عمرو بن حرام  
والد جابر اه كلام شيخنا لمخصا وأجاب الطحاوى بأنه منسوخ وأن الاحداد كان على المعتدة  
في بعض عدتها في وقت ثم أمرت بالاحداد أربعة أشهر وعشرا ثم ساق أحاديث الباب وليس فيها  
ما يدل على ما ادعاه من التسليم لكنه يكثر من ادعاء التسليم بالا حتمال بخفى على عادته ويحتمل وراء  
ذلك أجوبة أخرى \* أحدها أن يكون المراد بالاحداد المقيد بالثلاث قد رازا على الاحداد  
المعروف فعلته أسماء بالغة في حزنها على جعفر فنهاها عن ذلك بعد الثلاث \* ثانيها أنها كانت  
حامل فوضعت بعد ثلاث فانقضت العدة فمها بعد هاعى الاحداد ولا يمنع ذلك قوله في الرواية  
الآخرى ثلاثا لأنه يحتمل على أنه صلى الله عليه وسلم اطع على أن عدتها تنقض عند الثلاث  
\* ثالثها لعلة كان أباهما بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها احداد \* رابعها أن البيهقي أعل  
الحديث بالانقطاع فقال لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء وهذا تعليل مدفوع فقد  
صححه أحمد لكس قال انه مخالف للحديث الصحيحة في الاحداد (قلت) وهو مصير منه الى أنه يعمله  
بالسند وذو ذكر الاثر من أن جد سئل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفعه لاحداد فوق  
ثلاث فقال هذا مكروا المعروف عن ابن عمر من رأيه اه وهذا يحتمل أن يكون اغير المرأة المعتدة  
فلانكاره فيه بخلاف حديث أسماء والله أعلم وأعرب ابن حبان فساق الحديث بلنظ تسلي  
بالميم بدل الموحدة وفسره بأنه أمرها بالتسليم لاهر الله ولا منهوم لتقيدها بالثلاث بل الحكمة  
فيه ككون القلق يكون في ابتداء الامر أشد فلذلك يدها بالثلاث هذا معنى كلامه فعصف  
الكلمة وتكلف لتأويلها وقد وقع في رواية البيهقي وغيره فأمرني رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان اتسلب ثلاثا فتمين خطوه (قوله) قالت زينب وسعت أم سلمة) هو موصول بالاسناد  
المذكور وهو الحديث الثالث ووقع في الموطأ سمعت أمى أم سلمة زاد عبد الرزاق عن مالك  
بنت أبى أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) جاءت امرأة) زاد اللسانى من طريق الليث  
عن حميد بن نافع عن قريش وسماها ابن وهب في موطئه وأخرجه اسمعيل القاضي في أحكامه  
من طريق عاتكة بنت نعيم بن مسدد الله أخرجه ابن وهب عن أبى الأسود النوفلى عن القاسم

قالت زينب وسعت أم سلمة  
تقول جاءت امرأة الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقالت يا رسول الله أن ابنتى  
توفى عنها زوجها

ابن محمد عن زينب عن أمها أم سلمة أن عائكة بنت نعيم بن عبد الله أتت تستفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة الخزرجي وهي تحب وتشتكي عينيها الحديث وهكذا أخرجه الطبراني من رواية عمران بن هرثمة الرملي عن ابن لهيعة لكنه قال بنت نعيم ولم يسمها وأخرجه ابن منده في المعرفة من طريق عثمان بن صالح عن عبد الله بن عقبة عن محمد بن عبد الرحمن عن حميد بن نافع عن زينب عن أمها عن عائكة بنت نعيم أخت عبد الله بن نعيم جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابنتي توفي زوجها الحديث وعبد الله بن عقبة هو ابن لهيعة نسبه لجدّه ومحمد بن عبد الرحمن هو أبو الاسود فان كان محفوظا فلان لهيعة فيه طريقان ولم تسم البنت التي توفي زوجها ولم تنسب فيما وقفت عليه وأما المغيرة الخزرجي فلم أقف على اسم ابيه وقد أغفله ابن منده في الصحابة وكذا أبو موسى في الذيل عليه وكذا ابن عبد البر لكن استدركه ابن قتيون عليه (قوله وقد اشتكت عينيها) قال ابن دقيق العيد يجوز فيه وجهان ضم النون على الفاعلية على أن تكون العين هي المشتكية وقبحها على أي يكون في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجح هذا ووقع في بعض الروايات عيناها يعني وهو يرجح الضم وهذه الرواية في مسلم وعلى الضم اقتصر النووي وهو الأرجح والذي رجح الاقول هو المنذري (قوله أفنكحلها) بضم الحاء (قوله لامرئين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا) في رواية شعبة عن حميد بن نافع فقال لا تكحل قال النووي فيه دليل على تحريم الاكحال على الحادة سواء احتاجت اليه أم لا وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار ووجه الجمع أنها اذا لم تحج اليه لا يحل واذا احتلجت لم يجز بالنهار ويجوز بالليل مع أن الاولى تركه فان فعلت مسحة النهار قال وتأول بعضهم حديث الباب على أنه لم يقق الخوف على عينيها وتعقب بأن في حديث شعبة المذكور فخشوا على عينيها وفي رواية ابن منده المتقدم ذكرها رمدت رمدا شديدا وقد خشيت على بصرها وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثانية انها قشيت عينيها فوق ما ينظر فقال لا وفي رواية القاسم بن أصبغ أخرجه ابن حزم أني أخشى أن تنفقي عينيها قال لا وان انفقت وسنده صحيح وبمثل ذلك أفقت أسماء بنت عيسى أخرجه ابن أبي شيبة وهذا قال مالك في رواية عنه مجتمعه مطلقا وعنه يجوز اذا خافت على عينيها بما لا يطيب فيه وبه قال الشافعية مقيدا بالليل وأجابوا عن قصة المرأة باحتمال أنه كان يحصل لها البر بغير الكحل كالضميد بالبر ونحوه وقد أخرج ابن أبي شيبة عن صفية بنت أبي عبيد أنها أهدت على ابن عمر فلم تكحل حتى كادت عيناها تزيغان فكانت تقطر فيهما الصبر ومنهم من تأول النهي على كل مخصوص وهو ما يقتضي التزين به لان محض التداوي قد يحصل بما لا زينة فيه فلم ينحصر فيما فيه زينة وقالت طائفة من العلماء يجوز ذلك ولو كان فيه طيب وجملوا النهي على التزيه جميعا بين الأدلة (قوله انما هي أربعة أشهر وعشرا) كذا في الاصل بالنصب على حكاية لفظ القرآن وبعضهم بالرفع وهو واضح قال ابن دقيق العيد فيه اشارة الى تقليل المدة بالنسبة لما كان قبل ذلك وتهوين الصبر عليها وهذا قال بعده وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول وفي التقييد بالجاهلية اشارة الى أن الحكم في الاسلام صار بخلافه وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع لكن التقدير بالحول استقر في الاسلام بنص قوله تعالى وصية

وقد اشتكت عينيها  
أفنكحلها فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لامرئين أو ثلاثا كل ذلك  
يقول لا ثم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انما هي  
أربعة أشهر وعشرا وقد  
كانت احدا كن في الجاهلية  
ترمي بالبعرة على رأس  
الحول

لازواجهم متاعا الى الحول ثم نسخت بالآية التي قبل وهي يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشر  
 (قوله قال حميد) هو ابن نافع راوى الحديث وهو موصول بالاسناد المبدوم به (قوله فقلت  
 لزنب) هو بنت أبي سلمة (وما ترى بالبعرة) أي بيني لي المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه  
 المرأة (قوله كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا الخ) هكذا في هذه الرواية لم تسنده  
 زنبب ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعا كله لكنه باختصار ولقطه فقال  
 لا تكمل قد كانت احدا كن تمكث في شر احوالها أو شربيتها فاذا كان حول فركب رمت  
 ببعرة فلا حتى تمضي أربعة أشهر وعشر وهذا لا يقتضي ادراج رواية الباب لان شعبة من  
 أحفظ الناس فلا يقتضي على روايته رواية غيره بالاحتمال ولعل الموقوف ما في رواية الباب  
 من الزيادة التي ليست في رواية شعبة والحفش بكسر المهملة وسكون الفاء بعد هامجة فسر  
 أبو داود في روايته من طريق مالك البيت الصغير وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك  
 الحفش الخضم المججمة بعد هامجة ملة وهو أخص من الذي قبله وقال الشافعي الحفش  
 البيت الذليل الشعث البناء وقيل هو شيء من خوص يشبه القفة تجتمع فيه المعتدة متاعها من  
 غزل أو نحوه وطاهر ساق القصة بأي هذا خصوصا رواية شعبة وكذا وقع في رواية للنسائي عمدت  
 الى شربيت لها فجلست فيه ولعل أصل الحفش ما ذكرتم استعمل في البيت الصغير الحقيق على  
 طريق الاستعارة والاحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكون وهو الثوب  
 أو الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة والمراد أن الراوي شك في أي اللفظين وقع وصف ثيابها  
 أو وصف مكانها وقد ذكرنا معاني رواية الباب (قوله حتى يتر بها) في رواية الكشميهني لها (قوله ثم  
 توثى بدابة) بالتثوين (جار) بالجر والتثوين على البدل وقوله أو شاة أو طائر للتثوين لالاشك  
 واطلاق الدابة على ما ذكره بطريق الحقيقة اللغوية لا العرفية (قوله فتقتض) بقاء ثم  
 ثناء ثم ضاد مجمة ثقيلة فسره مالك في آخر الحديث فقال تسبح به جلدها وأصل الفض الكسر  
 أي تكسر ما كانت فيه وتخرج منه بما تفعله بالدابة ووقع في رواية للنسائي تقصص بقاف ثم  
 موحدة ثم مهملة تخفيفه وهي رواية الشافعي والقبص الاختناطراف الانامل قال الاصمغاني  
 وابن الاثير هو كناية عن الاسراع أي تذهب بعدد وسرعة الى منزل أو بها الكثرة حيا ثم القبح  
 منظرها أو لشدة شوقها الى التزويج لبعدها به والباء في قولها به سببية والضبط الاول أشهر  
 قال ابن قتيبة سألت الجازيين عن الافتضا فذكروا أن المعتدة كانت لاتمس ماء ولا تقلم ظفرا  
 ولا تزال شعرها ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ثم تقتض أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر  
 تسبح به قبلها وتنبذه فلا يكاد يعيش بعد ما تقتض به (قلت) وهذا لا يخالف تفسير مالك لكنه  
 أخص منه لأنه أطلق الجلد وتبين أن المراد به جلد القبل وقال ابن وهب معناه أنها تسبح بيدها  
 على الدابة وعلى ظهره وقيل المراد تسبح به ثم تقتض أي تغتسل والافتضا بالاعتسال بالماء  
 العذب لازالة الوسخ واردة النقا حتى تصير بيضاء نقية كالفضة ومن ثم قال الاخفش معناه  
 تنظف فتنتقي من الوسخ فتشبه الفضة في نقائها وبياضها والغرض بذلك الإشارة الى اهلالها ما  
 هي فيه ومن الرمي الانفصال منه بالكلية (تنبيه) جوز الكرماني أن تكون الباء في قوله فتقتض  
 به للتعدية أو تكون زائدة أي تقتض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى ويرده ما تقدم من

قال حميد فقلت لزنبب  
 وما ترى بالبعرة على  
 رأس الحول فقالت زنبب  
 كانت المرأة اذا توفي  
 عنها زوجها دخلت حفشا  
 ولبست ثيابها ولم تس  
 طيبا حتى تتر بها سنة ثم توثى  
 بدابة جارا أو شاة أو طائر  
 فتقتض به فقلا تقتض بشئ  
 الامات

ثم يخرج فتعطي بمرة فترى بها ثم (٤٣٦) تراجع بعد ما شافت من طيب أو غيره ~~بمسئ~~ مالك ورجه الله ما اقتض به قال

تسمح به جلدها \* (باب  
الكحل للعادة) \* حدثنا  
آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة  
حدثنا جسد بن نافع عن  
زينب ابنة أم سلمة عن أمها  
أن امرأه توفي زوجها  
فغشوا على عينها فأتوا على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاستأذنه في الكحل فقال  
لا تكحل قد كانت أحدا كن  
تمكث في شرا حلها أو  
شريتها فإذا كان حول  
فخر كلب رمت بغيره فلا حتى  
تضي أربعة أشهر وعشر  
وسمعت زينب ابنة أم سلمة  
تحدث عن أم حبيبة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن  
بالله واليوم الآخر أن تحدد  
فوق ثلاثة أيام الأعلى  
زوجها أربعة أشهر وعشرا  
\* حدثنا مسدد حدثنا بشر  
حدثنا سلمة بن علقمة عن  
محمد بن سيرين قالت أم عطية  
مينا أن تحدد أكثر من ثلاث  
الابن زوج \* (باب القسط للعادة  
عند الطهر) \* حدثني عبد  
الله بن عبد الوهاب حدثنا  
جاء بن زيد عن أيوب عن  
حفصة عن أم عطية قالت  
كانت هي أن تحدد على ميت  
فوق ثلاث الأعلى زوج  
أربعة أشهر وعشرا ولا  
تكحل ولا تطيب ولا تلبس  
ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب

تفسير اللفظ صريحا (قوله) ثم تخرج فتعطى بكرة) بفتح الموحدة وسكون الممهلة ويجوز فتحها (قوله فتري بها) في رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك ترمي ببعرة من بعر الغنم أو الأبل فتري بها أمامها فيكون ذلك أحلالا لها وفي رواية ابن وهب فتري ببعرة من بعر الغنم من وراء ظهرها ووقع في رواية شعبة الآية فإذا كان حول فتر كلب رمت ببعرة وظاهره أن رميها البعرة يتوقف على مرور الكلب سواء طال زمن انتظاره ورده أم قصر وبه جزم بعض الشراح وقيل ترمي بها من عرض من كلب أو غيره ترمي من حضرها أن مقامها حولاً أهون عليها من بكرة ترمي بها كلباً أو غيره وقال عياض يمكن الجمع بأن الكلب إذا رمى افتضت به ثم رمت البعرة (قلت) ولا يخفى بعده والزيادة من الثنية مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً فإنه لا منافاة بين الرويتين حتى يحتاج إلى الجمع واختلف في المراد برمي البعرة فقيس هو إشارة إلى أنها رمت البعرة رمي البعرة وقيل إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التبرص والصبر على البلاء الذي كانت فيه لما انقضى كان عندها بمنزلة البعرة التي ردها استحقار الموت وتغليظ الحق زوجها وقيل بل ترميها على سبيل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل ذلك (قوله باب الكحل للحاجة) كذا وقع من الثلاثي ولو كان من الرباعي لقال المحدة قال ابن التين الصواب الحاد بلاهاء لأنه نعت للمؤنث كطائق وحائض (قلت) لكنه جائز فليس بخطا وإن كان الآخر أرجح ذكر فيه حديث أم سلمة الماضي في الباب قبله وكذا حديث أم حبيبة أو ردها من طريق شعبة باختصار وقد تقدم ما فيه قبل وقوله لا تكحل في رواية المستملى بلاتاء بين الكاف والحاء ثم أورد حديث أم عطية مختصراً وفي الباب الذي يليه مطولاً وقوله الأزواج في رواية الكشميني الأعلى زوج (قوله باب القسط للحادة عند الطهر) أي عند طهرها من الحيض إذا كانت ممن تحيض (قوله كأنهن) بضم أوله وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده (قوله) ولا تلبس ثوباً مصبوغاً (الثوب عصب) بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة وهو بالاضافة وهي برود العين بعصب غزلها أي يربط ثم يصبغ ثم ينسج معصوباً فيخرج موشى بقاء ما عصب به أي يصلم ينصبغ وانما يعصب السدى دون اللحمه وقال صاحب المنهني العصب هو المفتول من برود العين وذكر أبو موسى المدني في ذيل الغريب عن بعض أهل اليمن أنه من دابة بحرية تسمى فرس فرعون يتخذ منها الحرز وغيره ويكون أبيض وهذا غريب وأغرب منه قول السهلي أنه نبات لا ينبت إلا باليمن وعزاه لابن خنيفة الدينوري وأغرب منه قول الداودي المراد بالثوب العصب الخضرة وهي الحبرة وليس له سلف في أن العصب الأخضر قال ابن المنذر أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصرة ولا المصبغة إلا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن وكرهه عروة العصب أيضاً وكره مالك غليظه قال النووي الأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقاً وهذا الحديث حجة لمن أجازه وقال ابن دقيق العيد يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما لبس بمصبوغ وهي الثياب البيض ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يتزين به وكذلك الأسود إذا كان مما يتزين به قال النووي ورخص أصحابنا فيما لا يتزين به ولو كان مصبوغاً واختلف في الحرير فالأصح عند الشافعية منعه مطلقاً مصبوغاً أو غير مصبوغ لأنه أبيع للنساء للترزين به والحادة ممنوعة من التزين فكان في حقها

كالرجال وفي التحلي بالذهب والفضة وباللؤلؤ ونحوه وجهان الاصح جوازه وفيه نظرم من جهة  
 المعنى في المقصود بلبسه وفي المقصود بالاحد اذ فانه عند تأملها يتبرح المنع والله أعلم (قوله) وقد  
 رخص لنا) بضم أوله أيضا وقد صرح برفع في الباب الذي بعده (قوله) عند الطهرا اذا اغتسلت  
 احدا نأمن (محضها) في رواية الكشيمى حيضها وفي الذي بعده ولا تمس طيبا الا أدنى طهرها  
 اذا طهرت (قوله في نبذة) بضم النون وسكون الموحدة بعدها معجزة أى قطعة وتطلق على الشيء  
 اليسير (قوله من كست أظفار) كذا فيه بالكاف وبالإضافة وفي الذي بعده من قسط  
 وأظفار بقاف وواو عاطفة وهو أوجه وخطأ عياض الاوّل وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض  
 وقال بعده قال أبو عبد الله وهو البخارى القسط والكست مثل الكافور والقافور أى يجوز  
 في كل منهما الكاف والقاف وزاد القسط أنه يقال بالتاء المشناة بدل الطاء فاراد المنلية في  
 الحرف الاول فقط قال النووى القسط والاظفار نوعان معروفان من الجوز وليس من مقصود  
 الطبيب رخص فيه للمغتسل من الحيض لازالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب  
 (قلت) المقصود من التطيب بهما أن يخلط في أجزاء أخرى من غيرهما ثم تهحق فتصير طيبا  
 والمقصود بهما هنا كما قال الشيخ أن تتبع بهما أثر الدم لازالة الرائحة لا للتطيب وزعم الداودى  
 أن المراد انها تسحق القسط وتلقيه في الماء آخر غسلها تنزع رائحة الحيض ورده عياض بأن  
 ظاهرا الحديث بأباه وأنه لا يحصل منه رائحة طيبة الا من جنس ما منعت منه اذا لم يكن للترين أو التطيب  
 به على جواز استعمال ما فيه منفعة لهما من جنس ما منعت منه اذا لم يكن للترين أو التطيب  
 كالتدهن بالزيت في شعر الرأس أو غيره ﴿ (قوله) بـ ﴾ تلبس الحادة ثياب العصب  
 ذكر فيه حديث أم عطية مصرح برفعه وزاد في أوله لا يحل لامرأة الحديث مثل حديث أم  
 حبيبة الماضى قبله وزاد بعد قوله الاعلى زوج فانها لا تكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب  
 عصب وقد تقدم شرحه في الذى قبله ووقع فيه فوق ثلاث وتقدم في حديث أم حبيبة في  
 الطريق الاولى ثلاث ليال وفي الطريق الثانية ثلاثة أيام وجمع بارادة الليالى بأيامها ويحمل  
 المطلق هنا على المقيد الاول ولذلك أنت وهو محمول أيضا على أن المراد ثلاث ليال بأيامها وذهب  
 الاوزاعى الى أنها تتحد ثلاث ليال فقط فان مات في أول الايام أقلت في أول اليوم الثالث وان  
 مات في اثناء الليل أو في أول النهار أو في اثنائه لم تقلع الا في صبيحة اليوم الرابع ولا تلتفق (قوله)  
 وقال الانصارى) هو محمد بن عبد الله بن المنثى شيخ البخارى وقد أخرج عنه الكثير بواسطة  
 وبلا واسطة وهشام هو الدستوائى المذكور في الذى قبله (قوله) نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا تمس طيبا) كذا أورده مختصرا وهو في الاصل مثل الحديث الذى قبله وقد وصله البيهقى  
 من طريق أبي حاتم الرازى عن الانصارى بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تتحد  
 المرأة فوق ثلاثة أيام الاعلى زوج فانها تتحد عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا  
 الا ثوب عصب ولا تكحل ولا تمس طيبا (قوله) الا أدنى طهرها) أى عند قرب طهرها أو أقل  
 طهرها وقد تقدم شرحه قبل ثم ذكر المصنف حديث أم حبيبة من طريق سفيان وهو الثورى  
 عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك فيه وقد مضى شرحه أيضا  
 ﴿ (قوله) بـ ﴾ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الى قوله خير) كذا لا يذر

خير)\*



حدثني اسحق بن منصور أخبر ناروخ بن عباد حدثنا شبل عن ابن أبي نعيم عن مجاهد والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا قال كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأجبا فنزل الله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج فان خرجن (٤٣٤) فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف قال جعل الله لها تمام السنة

سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية ان شأت سكنت في وصيتها وان شأت خرجت وهو قول الله تعالى غير اخراج فان خرجن فلا جناح عليكم فالعدة كما هي واجب عليها زعم ذلك عن مجاهد وقال عطاء عن ابن عباس نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها فتعدت حيث شأت وقول الله تعالى غير اخراج وقال عطاء ان شأت اشدت عند أهلها وسكنت في وصيتها وان شأت خرجت لقول الله فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن قال عطاء ثم جاء الميراث فنسخ السكني فتعدت حيث شأت ولا سكني لها \* حدثنا محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم حدثني جريد بن نافع عن زينب ابنة أم سلمة عن أم حبيبة ابنة أبي سفيان لما جاءها نعي أبيها دعت بطيب فمسحت ذراعيها وقالت مالي بالطيب من حاجة لولا اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول

والاكثر وساق في رواية كريمة الآية بكملها (قوله حدثني اسحق بن منصور) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث بهذا السند وينت هناك ما قيل فيه من تعليق وغيره ووقع هناك اسحق غير منسوب وفسر بان رآهويه وقد ظهر من هذه الطريق أنه ابن منصور ولعله كان عنده عنهما جميعا وقوله كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأجبا كذا الابن ذرعن الكشمي وذكروا أجبا امالانه صفة محذوف أي أمر واجبا أو ضمن العدة معنى الاعتداد وفي رواية كريمة واجب على أنه خير مبتدأ محذوف قال ابن بطلال ذهب مجاهد الى أن الآية وهي قوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا نزلت قبل الآية التي فيها وصية لازواجهن متاعا الى الحول غير اخراج كنه اهي قبلها في التلاوة وكان الحامل له على ذلك استشكل أن يكون الناسخ قبل المنسوخ فرأى أن استعماله ما يمكن بحكم غير متدافع لجواز أن يوجب الله على المعتدة تربص أربعة أشهر وعشروا ويوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول ان أقامت عندهم اه ملخصا قال وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا تابعه عليها من الفقهاء أحد بل أطلقوا على أن آية الحول منسوخة وان السكني تبع للعدة فلما نسخ الحول في العدة بالاربعة أشهر وعشرا نسخت السكني أيضا وقال ابن عبد البر لم يختلف العلماء أن العدة بالحول نسخت الى أربعة أشهر وعشرا وانما اختلفوا في قوله غير اخراج فالجهور على أنه نسخ أيضا وروى ابن أبي نعيم عن مجاهد ذكر حديث الباب قال ولم يتابع على ذلك ولا قال أحد من علماء المسلمين من العداية والتابعين به في مدة العدة بل روى ابن جريح عن مجاهد في قدرها مثل ما عليه الناس فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بعمدة السكني على أنه أيضا شاذ لا يعول عليه والله أعلم (قوله باب مهر البغي والنكاح الفاسد) البغي بكسر المعجمة وتشديد العينانية وزن فعيل من البغاء وهو الزنا يستوى في لفظه المذكور والمؤث قال الكرماني وقيل وزنه فعول لأن أصله بغوى أبدت الواو ياء ثم كسرت الغين لاجل الباء التي بعدها والتقدير ومهر من نكحت في النكاح الفاسد أي بشبهة من اخلال شرط أو نحو ذلك (قوله وقال الحسن) هو البصري (اذ تزوج محرمة) بتشديد الراء والمستملى بفتح الميم والراء وسكون الحاء بينهما وبالضمير وهذا الثاني جزم ابن التين وقال أي ذاحممة (قوله وهو لا يشهر) احتراز عما اذا تعدد وهذا القيد ومفهوما يطابق الترجمة وقال ابن بطلال اختلف العلماء فيها على قولين ففهم من قال لها المسمى ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الاكثر (قوله فرق بينهما) بضم أوله (قوله وليس لها غيره) قال بعد لها صداقها هذا الاثر وصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله الى قوله وليس لها غيره ومن طريق مطر الوراق عن الحسن نحوه وقال لها صداقها أي صداق مثلها ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث \* الاول حديث أبي مسعود وهو عقبه بن عمرو الانصاري في النهي عن غن الكلب وحملان الكاهن ومهر البغي

ولا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وقوله (باب مهر البغي والنكاح الفاسد) وقال الحسن اذ تزوج محرمة وهو لا يشعر فرق بينهما ولها ما أخذت وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقها

نهى النبي صلى الله عليه  
وسلم عن عن الكلب  
وخلوان الكاهن ومهر البغي  
\* حدثنا آدم حدثنا شعبة  
حدثنا عاون بن أبي  
عن أبيه قال لعن النبي صلى  
الله عليه وسلم الواشمة  
والمستوشمة وآكل الربا  
وموصكه ونهى عن عن

الكلاب وكسب البغي ولعن  
المصورين \* حدثنا علي بن  
الجلعد أخبرنا شعبة عن محمد  
ابن بجادة عن أبي حازم عن  
أبي هريرة نهى النبي صلى  
الله عليه وسلم عن كسب  
الاماء \* (باب المهر للمدخل  
عليها وكيف الدخول أو  
طلقها قبل الدخول  
والميسر) \* حدثنا عمرو بن  
زراعة أخبرنا اسمعيل عن  
أيوب عن سعيد بن جبير قال  
قالت لابن عمر رجل قدف  
امرأته فقال فرقني الله  
صلى الله عليه وسلم بين  
أخوي بني العجلان وقال  
الله يعلم أن أحدا كاذب  
فهل منك كتاب فإيا فقال  
الله يعلم أن أحدا كاذب  
فهل منك كتاب فإيا ففرق  
بينهم ما قال أيوب فقال لي  
عمرو بن دينار في الحديث  
شيء لأرأى المتحدثه قال قال  
الرجل مالي قال لا مال لك  
ان كنت صادقا فقد دخلت  
بها وان كنت كاذبا فهو أبعـ

من ذلك (باب المتعة التي لم يفرض لها قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يمسوهن) وأنتم رضوا اليهن فريضة الى قوله بغير

وقوله عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن هو ابن الحرث بن هشام في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن \* الثاني حدث أبي بحقيقة في لعن الواشمة الحديث وفيه ونهى عن غن الكاب وكسب البغي ولعن المصورين \* الثالث حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الاماء وقد تقدم شرح الاحاديث الثلاثة في آخر البيوع قال ابن بطل قال الجمهور من عقد على محرم وهو عالم بالتحريم وجب عليه الحد والاجماع على تحريم العقد فلم يكن هناك شبهة يدربها الحد وعن أبي حنيفة العقد شبهة واحتج به بما لو طئ جارية له فيها شركة فانها محرمة عليه بالاتفاق ولا حد عليه للشبهة وأجيب بأن حصته من الملك اقتضت حصول الشبهة بخلاف الحرم له فلا ملك له فيها أصلاً فافتقر قاضين ثم قال ابن القاسم من المالكية يجب الحد في وطء الحر ولا يجب في المملوكة والله أعلم ﴿قوله﴾ المهر للمدخل (عليها) أي وجوبه أو استحقيقه وقوله وكيف الدخول يشير إلى الخلاف فيه وقد تمسك بقوله في حديث الباب فقد دخلت بها على أن من أغلق باباً وأرخص سترها على المرأة فقد وجب لها الصداق وعليها العدة وقد بذلك قال الليث والاوزاعي وأهل الكوفة وأحمد وجاء ذلك عن عمرو بن يزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر قال الكوفيون انخلوة الصحيحة يجب معها المهر كاملاً سواء طئ أم لم يطأ إلا أن كان أحدهما مريضاً أو سائماً أو محرماً وكانت حائضاً فلها النصف وعليها العدة كاملة واحتجوا أيضاً بأن الغالب عند اغلاق الباب وإرضاء الستر على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المظنة مقام المشتبه لما جبت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقاع غالباً لعلبة الشهوة ووقوع الداعية وذهب الشافعي وظائفة إلى أن المهر لا يجب كاملاً إلا بالجماع واحتج بقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وقال ثم طلقتموهن من قبل أن تسوهن فالحكم عليهن من عدة تعتدنها وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين والجواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب فهو بما استعملت من فرجها فلم يكن في قوله دخلت عليها حجة لمن قال إن مجرد الدخول يكفي وقال مالك إذا دخل بالمرأة في بيته صدقت عليه وإن دخل بها في بيتها صدق عليها ونقله عن ابن المسيب وعن مالك رواية أخرى تقول الكوفيون ﴿قوله﴾ أو طلقها قبل الدخول قال ابن بطل التقدير أو كيف الحكم إذا طلقها قبل الدخول ﴿قوله﴾ والميسر ثبت هذا في رواية النسفي والتقدير وكيف الميسر وهو معطوف على الدخول أي إذا طلقها قبل الدخول وقبل الميسر ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعيد بن جبير عنه في قصة الملاعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب اللعان ﴿قوله﴾ المتعة التي لم يفرض لها لقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تسوهن أو تفرضوا لهن فريضة إلى قوله بصير) كذا لا أكثر وساق ذلك في رواية كريمة وساق ابن بطل في شرحه إلى قوله وعلى الموسع قدره ثم قال إلى قوله تعقلون ولم أر ذلك لغيره وهو بعيد أيضاً لان المصنف قال بعد ذلك وقوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف وتقبيده في الترجمة التي لم يفرض لها قد استدلل به بقوله في الآية أو تفرضوا لهن فريضة وهو مصر منه إلى أن أو التوسيع فني الجناح عن طلاق قبل

الميسر فلا تمتعه لها لانها نقصت عن الميسر فكيف يثبت لها قدر زائد عن فرض لها  
قدر معلوم مع وجود الميسر وهذا أحد قولى العلماء وأحد قولى الشافعى أيضا وعن أبى  
حنيفة تختص المتعة بمن طلقها قبل الدخول ولم يسم لها صداقا وقال الليث لا تجب المتعة  
أصلا وبه قال مالك واحتج به بعض أتباعه بأنها لم تقدر وتعقب بأن عدم التقدير لا يمنع  
الوجوب كنفقة القريب واحتج بعضهم بأن شريح يقول متع ان كنت محسنا متع ان كنت  
متقيا ولا دلالة فيه على ترك الوجوب وذهب طائفة من السلف الى أن لكل مطلقة متعة من غير  
استثناء وعن الشافعى مثله وهو الراجح وكذا تجب في كل فرقة الا في فرقة وقعت بسبب منها  
(قوله وقوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف) تمسك به من قال بالعموم وخصه من فصل بما  
تقدم في الآية الاولى (قوله ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الملاعة متعة حين طلقها  
زوجها) قد تقدمت أحاديث اللعان مستوفاة الطرق وليس في شيء منها للمتعة ذكر فكأنه تمسك  
في ترك المتعة للملاعة بالعدم وهو مبنى على أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان فاما من قال انها تقع  
بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث فطلقها بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم تقريره  
وحديثه فلم تدخل الملاعة في عموم المطلقات ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاعة وقوله فيه  
وان كنت كاذبا وقع في رواية الكشميهنى وان كنت كذبت عليها \* (خاتمة) \* أشمل كتاب الطلاق  
وتابعه من اللعان والظهار وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانية عشر حديثا  
المعلق منها ستة وعشرون حديثا والباقي موصول المكرر منه فيه وفيما مضى اثنان وتسعون  
حديثا والخالص ستة وعشرون حديثا وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة  
وحديث أبى أسيد وحديث سهل بن سعد ثلاثها في قصة الجونية وحديث على لم تعلم أن القلم  
رفع عن النائم الحديث وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع وحديثه  
في زوج بريرة وحديثه كان المشركون على منزلتين وحديث ابن عمر في نكاح النمية وحديثه  
في تفسير الأيلاء وحديث المسور في شأن سبعة وحديث عائشة كانت فاطمة بنت قيس في  
مكان وحش وهو معلق وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعون أثرا والله أعلم

\* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (كتاب النفقات وفضل النفقة على الأهل) \*

كذلك الكريمة وقد تقدم في رواية أبى ذر والنسفي كتاب النفقات ثم البسملة ثم قال باب  
فضل النفقة على الأهل وسقط لفظ باب لاني ذكر (قوله وقول الله عز وجل ويسألونك ماذا  
ينفقون قل العفو كذلك بين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة) كذا الجميع  
ووقع للنسفي عند قوله قل العفو وقد قرأ ألا كثر قل العفو بالنصب أى تنفقون العفو أو أنفقوا  
العفو وقرأ أبو عمرو وقبله الحسن وقتادة قل العفو بالرفع أى هو العفو ومثله قولهم ماذا  
ركبت أفرس أم بعير يجوز الرفع والنصب (قوله وقال الحسن العفو الفضل) وصله عبد بن  
جهد وعبد الله بن أحمد في زيادات الزهد بسند صحيح عن الحسن البصري وزاد ولوم على  
الكفاف وأخرج عبد بن حميد أيضا من وجه آخر عن الحسن قال أن لا تجهد مالك ثم تعدت سؤال

وقوله والمطلقات متاع بالمعروف حق على المتقين  
كذلك بين الله لكم آياته  
لعلكم تعقلون \* ولم يذكر  
النبي صلى الله عليه وسلم في  
الملاعة متعة حين طلقها  
زوجها \* حديثنا قتيبة بن  
سعيد حدثنا سفيان عن عمرو  
عن سعيد بن جبير عن ابن عمر  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال للملاعنة حين حسابكما  
على الله أحدكما كاذب  
لا سيبل لك عليها قال يا رسول  
الله مالى قال لا مالى لك ان  
كنت صدقت عليها فهو بما  
استحللت من فرجها وان  
كنت كاذبا فذلك أبعد  
وأبعد لك منها

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*  
\* (كتاب النفقات وفضل  
النفقة على الأهل  
وقول الله عز وجل  
ويسألونك ماذا ينفقون قل  
العفو كذلك بين الله لكم  
الآيات لعلكم تتفكرون  
في الدنيا والآخرة) \* وقال  
الحسن العفو الفضل

الناس فعرف به هذا المراد بقوله الفضل أي مالا يوثق في المال فيمحقه وقد أخرج ابن أبي حاتم من مرسل يحيى بن أي كثير بسند صحيح اليه أنه بلغه أن معاذ بن جبل ونعيلة سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا لانا رقا وأهلينا فانتفق من أموالنا فزلت وهذا يتبين مراد البخاري من إيرادهما في هذا الباب وقد جاء عن ابن عباس وجاعة أن المراد بالعفو ما فضل عن الأهل أخرجه ابن أبي حاتم أيضا ومن طريق مجاهد قال العفو الصدقة المفروضة ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس العفو مالا يتبين في المال وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة فلما اختلفت هذه الأقوال كان ما جاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به ولو كان مرسلًا ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث \* الأول حديث أبي مسعود الانصاري وهو عقبه بن عمرو (قوله عن عدى بن ثابت) تقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة أخبرني عدى بن ثابت (قوله عن أبي مسعود الانصاري فقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عن النبي صلى الله عليه وسلم) القائل فقلت هو شعبة بينه الاسماعيلي في روايته من طريق علي بن الجعد عن شعبة فذكره الى أن قال عن أبي مسعود فقال قال شعبة قلت قال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وتقدم في كتاب الإيمان عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير مر اجعة وذكر المتن مثله وفي المغازي عن مسلم ابن ابراهيم عن شعبة عن عدى عن عبد الله بن يزيد أنه سمع أبا مسعود البدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر المتن مختصر اليس فيه وهو يحتسبها وهذا مقيد لمطلق ما جاء في أن الانفاق على الأهل صدقة كحديث سعد رابع أحاديث الباب حيث قال فيه ومهما أنفقت فهو لك صدقة والمراد بالاحتساب القصد الى طلب الأجر والمراد بالصدقة الثواب وإطلاقها عليه مجاز وقرينته الإجماع على جواز الانفاق على الزوجة الهاشمية مشلاوه ومن مجاز التشبيه والمراد به أصل الثواب لا في كسبه ولا كفيته ويستفاد منه أن الأجر لا يحصل بالعمل الأمقروا بالنية ولهذا أدخل البخاري حديث أبي مسعود المذكور في باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة وحذف المقدار من قوله إذا أنفق لأرادة التعميم ليشمل الكثير والقليل وقوله على أهله يحتمل أن يشمل الزوجة والأقارب ويحتمل أن يختص بالزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأولى لأن الثواب اذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب أولى وقال الطبري ما ملخصه الانفاق على الأهل واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة بل هي أفضل من صدقة التطوع وقال المهلب النفقة على الأهل واجبة بالإجماع وإنما سماها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لأجر لهم فيه وقد عرفوا ما في الصدقة من الأجر فعرفهم أنها لهم صدقة حتى لا يخرجوها الى غير الأهل الأبعد أن يكفؤهم ترغيبا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع وقال ابن المنير تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق نحلة فلما كان احتياج المرأة الى الرجل كاحتياجها اليها في اللذة والتأنيس والتحسين وطلب الولد كان الأصل أن لا يجب لها عليه شيء إلا أن الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها ورفعها عليه بذلك درجة فنم جاز إطلاق النحلة على الصداق والصدقة على النفقة \* الحديث الثاني (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس وهذا الحديث ليس في الموطأ وهو على شرط شيخنا في تقريب الاسانيد لكنه لما لم يكن في الموطأ لم يخرج له كذا نظاره لكنه

\* حدثنا آدم بن أبي ايمن  
حدثنا شعبة عن عدى بن  
ثابت قال سمعت عبد الله  
ابن يزيد الانصاري عن أبي  
مسعود الانصاري فقلت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إذا أنفق  
المسلم نفقة على أهله  
وهو يحتسبها كانت له  
صدقة \* حدثنا اسمعيل قال  
حدثني مالك عن أبي الزناد  
عن الأعرج عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال

أخرجه من رواية همام عن أبي هريرة وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن القاسم وأبو نعيم من طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك **(قوله قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك)** أنفق الأولي بفتح أوله وسكون القاف بصيغة الامر بالانفاق والثانية بضم أوله وسكون القاف على الجواب بصيغة المضارع وهو وعبد الخلف ومنه قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقد تقدم القدر المذكور من هذا الحديث في تفسير سورة هود من طريق شعيب ابن أبي حمزة عن أبي الزناد في اثناء حديث ولفظه قال الله أنفق أنفق عليك وقال يد الله ملائ الحديث وهذا الحديث الثاني أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق سعيد بن داود عن مالك وقال صحيح تفرد به سعيد عن مالك وأخرج مسلم الاول من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ ان الله تعالى قال لي أنفق أنفق عليك الحديث وفرقه البخاري كاسمائي في كتاب التوحيد وليس في روايته قال لي فدل على أن المراد بقوله في رواية الباب يا ابن آدم النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يراد جنس بني آدم ويكون تخصيصه صلى الله عليه وسلم باضافته الى نفسه لكونه رأس الناس فتوجه الخطاب اليه ليعمل به ويلبغ أمته وفي تركه تقييد النفقة بشئ معين ما يرشد الى أن الحديث على الانفاق يشمل جميع أنواع الخير وسيأتي شرح حديث شعيب مبسوطا في التوحيد ان شاء الله تعالى \* الحديث الثالث **(قوله عن ثور بن زيد)** في رواية محمد بن الحسن في الموطأ عن مالك أخبرني ثور **(قوله الساعي على الارملة والمسكين كالجاهد في سبيل الله)** كذا قال جميع أصحاب مالك عنه في الموطأ وغيره وأكثروا ساقه على لفظ رواية مالك عن صفوان ابن سليم به مرسلات ثم قال وعن ثور بسنده مثله وسيأتي في كتاب الادب عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك كذلك واقتصر أبو قرة موسى بن طارق على رواية مالك عن ثور فقال الساعي على الارملة والمسكين له صدقة بين ذلك الدارقطني في الموطآت **(قوله أو القائم الليل الصائم النهار)** هكذا الجميع عن مالك بالشك لكن لا كثرهم مثل معن بن عيسى وابن وهب وابن بكير في آخرين بلفظ أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل وقد أخرجه ابن ماجه من رواية الدراوردي عن ثور بمثل هذا اللفظ لكن قاله بالاولا بلفظ أو وسيأتي في الادب من رواية القعنب عن مالك بلفظ وأحسبه قال كالتقائم لا يفتر والصائم لا يفطر شرك القعنب وقد ذكره الاكثر بالشك عن مالك لكن بمعناه فيحمل اختصاص القعنب باللفظ الذي أورده ومعنى الساعي الذي يذهب ويحجي في تحصيل ما ينفع الارملة والمسكين والارملة بالراء المهملة التي لا زوج لها والمسكين تقدم بيانه في كتاب الزكاة وقوله القائم الليل يجوز في الليل الحركات الثلاث كما في قولهم الحسن الوجه ومطابقة الحديث للترجمة من جهة امكان اتصاف الاهل أي الاقارب بالصفتين المذكورتين فاذا ثبت هذا الفضل لمن ينفق على من ليس له بقرىب ممن اتصف بالوصفتين فالمنفق على المنصف أولى \* الحديث الرابع حديث سعيد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث وقد تقدم شرحه في الوصايا والمراد منه هنا قوله ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في امرأتك وقد أخرج مسلم من حديث مجاهد عن أبي هريرة رفعه دينار أعطيه مسكينا ودينار أعطيه في رقبة ودينار أعطيه في سبيل الله ودينار أنفقت على أهلك قال الدينار الذي أنفقت على أهلك أعظم أجرا ومن حديث أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رفعه أفضل دينار ينفق الرجل

قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك \* حدثنا يحيى ابن قزعة حدثنا مالك عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الساعي على الارملة والمسكين كالجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار \* حدثنا محمد ابن كثير أخبرنا سفيان عن سعد بن ابراهيم عن عامر ابن سعد عن سعد رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض بمكة فقلت لي مال أوصي بمالي كله قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثيران تدع ورثتك أغنياء خيرون أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في امرأتك ولعل الله يرفعك بنفق بك ناس ويصربك آخرون

ديشار ينفق على عياله ويشار ينفق على دابته في سبيل الله ويشار ينفق على أصحابه في سبيل الله قال أبو قلابه بدأ بالعيال وأى رجل أعظم أجراً من رجل يتفق على عياله يعفهم وينفقهم الله به قال الطبري البداء في الانفاق بالعيال يتناول النفس لأن نفس المرء من جملة عياله بل هي أعظم حقا عليه من بقية عياله إذ ليس لاحدا غيره باتلاف نفسه ثم الانفاق على عياله كذلك ﴿قوله ما﴾ وجوب النفقة على الأهل والعيال الظاهر أن المراد بالأهل في الترجمة الزوجة وعطف العيال عليهما من العام بعد الخاص أو المراد بالأهل الزوجة والأقارب والمراد بالعيال الزوجة والخدم فتكون الزوجة ذكراً أو أنثى كيدا لحقها ووجوب نفقة الزوجة تقدم دليله أول التفقات ومن السنة حديث جابر عند مسلم ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ومن جهة المعنى أنها محبوسة عن التكسب لحق الزوج وانعقد الإجماع على الوجوب لكن اختلفوا في تقديرها فذهب الجمهور إلى أنها بالكفاية والشافعي وطائفة كما قال ابن المنذر إلى أنها بالامداد ووافق الجمهور من الشافعية أصحاب الحديث كابن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أبو الفضل بن عبدان وقال الروياني في الخلية هو القياس وقال النووي في شرح مسلم ما سألت في باب إذا لم يتفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بعد سبعة أبواب وتمسك ببعض الشافعية بأنها لو قدرت بالحاجة لسقطت نفقة المريضة والغنية في بعض الأيام فوجب إلحاقها بما يشبه الدوام وهو الكفارة لا اشتراكهما في الاستقرار في الزمة ويقويه قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم فاعتبروا الكفارة بها والامداد معتبرة في الكفارة ويخشد في هذا الدليل أنهم صححوا الاعتراض عنه وبأنه لو كانت معه على العادة سقطت بخلاف الكفارة فيها والراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية ولا سيما وقد نقل بعض الأئمة الإجماع الفعلي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافة **(قوله أفضل الصدقة ما ترك غنى)** تقدم شرحه في أول الزكاة وبيان اختلاف ألفاظه وكذا قوله والبد العلية وقوله وأبدأ بمن تعول أى بمن يجب عليك نفقته يقال عال الرجل أهله إذا ما منهم أى قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة وهو أمر بتقديم ما يجب على ما لا يجب وقال ابن المنذر اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطلاقاً كانوا أو بالغين أثاروا ذكرنا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها وذهب الجمهور إلى أن الواجب أن يتفق عليهم حتى يبلغ الذكراً وتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب إلا أن كانوا زماً فإن كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب وألحق الشافعي ولد الولد وإن سفل بالولد في ذلك وقوله تقول المرأة وقع في رواية للنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح به فيقول من أعول يارسول الله قال امرأتك الحديث وهو وهم والصواب ما أخرجه هو ومن وجه آخر عن ابن عجلان به وفيه فسل أبو هريرة من تعول يا أبا هريرة وقد تمسك بهذا بعض الشراح وغفل عن الرواية الأخرى ورجح ما فهمه بما أخرجه الدارقطني من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها أطعمني ولا حجة فيه لأن في حفظ عاصم شيئاً والصواب التقصيل وكذا وقع للاسماعيلي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند حديث الباب قال أبو هريرة تقول امرأتك الخ وهو معنى قوله في آخر حديث الباب لا هذا من كيس

\* (باب وجوب النفقة على الأهل والعيال) \* حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح قال حدثني أبو هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة ما ترك غنى والبد العلى أخير من اليد السفلى وأبدأ بمن تعول



أبي هريرة ووقع في رواية الاسماعيلي المذكورة قالوا يا أبا هريرة شئ تقول من رأيتك أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا من كيسى وقوله من كيسى هو بكسر الكاف للذكر أى من حصله إشارة الى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ووقع في رواية الاصيلي بفتح الكاف أى من فطنه (قوله تقول المرأة ما أن تطعمنى) في رواية النسائي عن محمد بن عبد العزيز عن حفص بن غياث بسند حديث الباب ما أن تنفق على (قوله ويقول العبد أطعمنى واستعملنى) في رواية الاسماعيلي ويقول خادمك أطعمنى والافبعنى (قوله ويقول الابن أطعمنى الى من تدعنى) في رواية النسائي والاسماعيلي تكفى وهو بمعناه واستدل به على أن من كان من الاولاد له مال أو حرفة لا تجب نفقته على الاب لان الذى يقول الى من تدعنى انما هو من لا يرجع الى شئ سوى نفقة الاب ومن له حرفة أو مال لا يحتاج الى قول ذلك واستدل بقوله اما أن تطعمنى واما ان تطلقنى من قال يفرق بين الرجل وامرأته اذا أعسر بالنفقة واختارت فراقه وهو قول جمهور العلماء وقال الكوفيون يلزمها الصبر وتعلق النفقة بذمته واستدل الجمهور بقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وأجاب المخالف بأنه لو كان الفراق واجبا لما جاز الابقاء اذا رضيت ورد عليه بأن الاجماع دل على جواز الابقاء اذا رضيت فبقى ما عدها على عموم النهى وطعن بعضهم فى الاستدلال بالاية المذكورة بأن ابن عباس وجعاعة من التابعين قالوا نزلت فيمن كان يطلق فاذا كادت العدة تنقضى راجع والجواب أن من قاعدتهم ان العبرة بعموم اللفظ حتى تمسكوا بحديث جابر بن سمرة اسكنوا في الصلاة لتترك رفع اليدين عند الركوع مع أنه انما ورد في الإشارة بالايدي في التشهد بالسلام على فلان وفلان وهما تمسكوا بالسبب واستدل للجمهور أيضا بالقياس على الرقيق والحيوان فان من أعسر بالانفاق عليه أجبر على بيعه اتفاقا والله أعلم ﴿ (قوله باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال) ذكر فيه حديث عمر وهو مطابق لركن الترجمة الاول وأما الركن الثانى وهو كيفية النفقة على العيال فلم يظهر لى أولا وجهه أخذه من الحديث ولا رأيت من تعرض له ثم رأيت أنه يمكن أن يؤخذ منه دليل التقدير لان مقدار نفقة السنة اذا عرف عرف منه توزعها على أيام السنة فيعرف حصصة كل يوم من ذلك فكانه قال لكل واحدة في كل يوم قدر معين من المغل المذكور والاصل فى الاطلاق التسوية (قوله حديث محمد بن سلام) كذا في رواية كريمة وللا كثر حديث محمد حسب (قوله قال لى معمر قال لى الثورى) هذا الحديث مما فات ابن عيينة سماعه من الزهرى فرواه عنه بواسطة معمر وقد رواه أيضا عن عمر وبن دينار عن الزهرى باتم من سياق معمر وتقدم فى تفسير سورة الحشر وأخرجه الحميدى وأحمد فى مسنديهما عن سفيان عن معمر وعمر وبن دينار جميعا عن الزهرى وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدها عن يحيى ابن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهرى ولكنه لم يسق لفظه وقد أخرج اسحق بن راهويه رواية معمر منفردة عن سفيان عنه عن الزهرى بلفظ كان يتفق على أهله نفقة سنة من مال بنى النضير ويجعل ما بقى فى الكراع والسلاح وقد أخرج مسلم الحديث مطولا من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى وفى كل من الاسنادين رواية الاقران فان ابن عيينة عن معمر قرينان وعمر وبن دينار عن الزهرى كذلك ويؤخذ منه المذاكرة بالعلم واللقاء العالم المستله على نظيره

تقول المرأة اما ان تطعمنى واما ان تطلقنى ويقول العبد أطعمنى واستعملنى ويقول الابن أطعمنى الى من تدعنى فقالوا يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيس أبي هريرة حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد ابن مسافر عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول ﴿ (باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال) \* حدثني محمد بن سلام أخبرنا وكيع عن ابن عيينة قال قال لى معمر قال لى الثورى هل سمعت فى الرجل يجمع لأهله قوت سنتهم أو بعض السنة قال معمر فلم يحضرنى ثم ذكرت حديثا حدثناه ابن شهاب الزهرى عن مالك بن أوس عن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم \* حدثنا سعد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثنا عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان وكان محمد بن جبر بن مطعم ذكر لي ذكر امر من حديثه فأنطلقت حتى دخلت على مالك بن أوس فسأله فقال مالك انطلقت حتى أدخل على عمر إذا ناه حاجبه ير فأفقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد يستأذنون قال نعم فأذن لهم قال فدخلوا وسلموا اجلسوا ثم لبث ير فأقليلاً فقال لعمر هل لك في علي وعباس قال نعم فأذن لهما فاجلدا خلاهما وجلسا فقال عباس يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا فقال الرهط عثمان وأصحابه يا أمير المؤمنين اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر فقال عمر اتشدوا أنشدكم بالله الذي به تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قال الرهط قد قال ذلك فأقبل عمر على علي وعباس فقال أنشدكم بالله هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قال قد قال ذلك قال عرفاني (٤٤١) أحدثكم عن هذا الامران الله كان خص

رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا المال بشيء لم يعطه أحد غيره قال الله ما أفاء الله على رسوله منهم فأأوجفتم عليه من خيل ولا ركاب الى قوله قد ريف كانت هذه خاصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم لقد أعطاكموها وبها فيكم حتى بقي منها هذا المال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفق على أهله نفقة سنة منهم من هذا المال ثم يأخذ ما بقي فجعله يجعل مال الله فجعل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حياته أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك قالوا نعم قال لعلي وعباس أنشدكم بالله هل تعلمان ذلك قالان نعم ثم توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم

ليستخرج ما عنده من الحفظ وتثبت معمروا ناصفه لكونه اعترف أنه لا يستحضر اذ ذلك في المسئلة شيئاً ثم لما تذكرها أخبر بالواقعة كما هي ولم يأت بمما تقدم (قوله) كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم) كذا وأورد مختصراً ثم ساق المصنف الحديث بطوله من طريق عقيل عن ابن شهاب الزهري وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل فرض المجلس قال ابن دقيق العيد في الحديث جواز الادخار للاهل قوت سنة وفي السياق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث كان لا يدخر شيئاً لقد فيحمل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لغيره ولو كان له في ذلك مشاركة لكن المعنى انهم المقصد بالادخار دونه حتى لو لم يوجدوا لم يدخر قال والمنكلمون على لسان الطريقة يجعلوا أو بعضهم ما زاد على السنة خارجاً عن طريقة التوكل انتهى وفيه إشارة الى الرد على الطبري حيث استدلل بالحديث على جواز الادخار مطلقاً خلافاً لمنع ذلك وفي الذي نقله الشيخ قعيد بالسنة استدل بالخبر الوارد لكن استدلال الطبري قوى بل التقيد بالسنة انما جاء من ضرورة الواقع لان الذي كان يدخر لم يكن يحصل الامن السنة الى السنة لانه كان اما تراجوا ما شعيراً فلو قدر أن شيئاً ما يدخر كان لا يحصل الامن سنتين الى سنتين لاقتضى الحال جواز الادخار لاجل ذلك والله أعلم ومع كونه صلى الله عليه وسلم كان يحبس قوت سنة لعياله فكان في طول السنة ربما استجبره منهم لمن يرد عليه ويعوضهم عنه ولذلك مات صلى الله عليه وسلم ودرعه مرمية على شعيرة اقترضه قوت الالهة واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتره من السوق قال عياض اجازة قوم واحتجوا بهذا الحديث ولا حجة فيه لانه انما كان من مغل الأرض ومنعه قوم الا ان كان لا يضرب بالسعر وهو متجه ارفاقاً بالناس ثم محمل هذا الاختلاف اذ لم يكن في حال الضيق والا فلا يجوز الادخار في تلك الحالة أصلاً (قوله) نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ذكر فيه حديث عائشة في قصة هند امرأة أبي سفيان وسيأتي

(٥٦ - فتح الباري سع) فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل به فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتما حينئذ وأقبل على علي وعباس ترعبان أن أبا بكر كذا وكذا والله يعلم انه فيها صادق بار راشد تابع للحق ثم توفى الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فقبضتها سقتين أعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم جئت مني وكلتكم واحدة وأمر كما جيع جئتني تسألني نصيبك من ابن أخيك وأني هذا يسألني نصيب امرأته من أبيها فقلت ان شئتم ادفعتها اليكم على أن عليكم عهد الله وميثاقه ليعملان فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما عمل به فيها أبو بكر وبما عملت به فيها منذ وليتموا الا فلا تسلكما في فيها فقلتما ادفعتها الينا بذلك فدفعها اليكم بذلك أنشدكم بالله هل دفعتم اليها بذلك فقال الرهط نعم قال فأقبل علي وعباس فقال أنشدكم بالله هل دفعتم اليكم بذلك قالان نعم قال أقتلن مني قضاء غير ذلك فوالذي بآذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة فان عجزت عنهما فادفعها فانا أكفيكماها \* (باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد) \*

حدثنا ابن مقبل أخبرنا عبد الله (٤٤٢) أخبرنا يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت

جاءت هند بنت عتبة فقالت يا رسول الله ان أباسقبان رجل مسيك فهل على حرج أن أطعم من الذي له عيالنا قال لا إلا بالمعروف \* حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير امره فله نصف أجره \* (باب) \* والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة الى قوله بصير \* وقال وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وقال وان تعاسرت فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الى قوله بعد عسر يسرا \* وقال يونس عن الزهري نهى الله تعالى أن تضار والدة يولدها وذلك أن تقول والدة لبست مرضعته وهي أمثل له غذاء وأشفق عليه وأرفق به من غيرها فليس لها أن تبي بعد أن يعطيها من نفسه ما جعل الله عليه وليس للمولود له أن يضار بولده والدة فيمنعها أن ترضعه ضرارها الى غيرها فلا جناح عليهما أن يسترضعا عن طيب نفس الوالد والوالدة فان أرادا فصلا عن تراض

شرحه بعد أربعة أبواب وحديث أبي هريرة اذا أنفقت المرأة من كسب زوجها وقدر شرحه في أواخر النكاح \* (تنبيه) \* وقعت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند النسخي \* (قوله) باب والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين الى قوله بصير (قوله) كذا الى ذكره والاكثر وفي رواية كرية الى قوله بما تعملون بصير (قوله) وقال وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وقال وان تعاسرت فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته (قوله) دلت الآية الاولى على ايجاب الاتفاق على المرضعة من أجل ارضاعها الولد سواء كانت في العصمة أم لا وفي الثانية الاشارة الى قدر المدة التي يجب ذلك فيها وفي الثالثة الاشارة الى مقدار الاتفاق وأنه بالنظر لحال المنفق وفيها أيضا الاشارة الى أن الارضاع لا يتحتم على الام وقد تقدم في أوائل النكاح في باب الارضاع بعد حولين البحث في معنى قوله تعالى وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وأخرج الطبري عن ابن عباس أن ارضاع الحولين مختص بمن وضعت لستة أشهر فهما وضعت لاكثر من ستة أشهر نقص من مدة الحولين تسكا بقوله تعالى وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وتعتب عن زاد جملها على ثلاثين شهرا فإنه يلزم اسقاط مدة الرضاعة ولا قائل به والصحيح أنها محمولة على الغالب وأخذ من الآية الاولى والثانية أن من ولد لستة أشهر فما فوقها التحق بالزوج (قوله) وقال يونس هو ابن يزيد وهذا لا تروص له ابن وهب في جامعته عن يونس قال قال ابن شهاب فذكره الى قوله وتشاور وأخرجه ابن جرير بن طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه وقوله ضرار الها الى غيرها يتعلق بمنعها أي منعها ينتمى الى رضاع غيرها فاذا رضيت فليس له ذلك ووقع في رواية عقيل والوالدان أحق برضاع أولادهن وليس للوالدة أن تضار ولدها فتأبى رضاعه وهي تعطى عليه ما يعطى غيرها وليس للمولود له أن ينزع ولده منها ضرار الها وهي تقبل من الاجر ما يعطى غيرها فان أراد افضال الولد عن تراض منها وتشاور دون الحولين فلا بأس (قوله) في آخر الكلام فصاله قطامه هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما والفصال مصدر يقال فاصلته أفاصله مفاصله وفصلا اذا فارقته من خاطئة كانت بينهما وفصال الولد منعه من شرب اللبن قال ابن بطلال قوله تعالى والوالدان يرضعن لفظه الخبر ومعناه الامر لما فيه من الاكراه كقولك حسبك درهم أي اكف بدرهم قال ولا يجب على والدة ارضاع ولدها اذا كان أبوه حيا موسرا بدليل قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن قال وان تعاسرت فسترضع له أخرى فدل على أنه لا يجب عليها ارضاع ولدها ودل على أن قوله والوالدان يرضعن أولادهن سبق لمبلغ غاية الرضاعة التي مع اختلاف الوالدين في رضاع المولود جعلت حدا فاصلا (قلت) وهذا أحد القولين عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه وعن ابن عباس أنه مختص بمن ولدت لستة أشهر كما تقدم قريبا أخرجه الطبري أيضا بسند صحيح الآتية اختلف في وصله أو وقفه على عكرمة وعن ابن عباس قول ثالث أن الحولين لغاية الارضاع وأن لا رضاع بعدهما أخرجه الطبري أيضا ورجاله ثقات الآتية منقطع بين الزهري وابن عباس ثم أخرج بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع وعن ابن عباس أيضا بسند صحيح مثله ثم أسند عن قتادة قال كان ارضاعها الحولين فرضا ثم خفف بقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة والقول الثاني هو الذي عول عليه البخاري ولهذا عقب الآية

جاءت هند بنت عتبة فقالت يا رسول الله ان أباسقبان رجل مسيك فهل على حرج أن أطعم من الذي له عيالنا قال لا إلا بالمعروف \* حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير امره فله نصف أجره \* (باب) \* والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة الى قوله بصير \* وقال وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وقال وان تعاسرت فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الى قوله بعد عسر يسرا \* وقال يونس عن الزهري نهى الله تعالى أن تضار والدة يولدها وذلك أن تقول والدة لبست مرضعته وهي أمثل له غذاء وأشفق عليه وأرفق به من غيرها فليس لها أن تبي بعد أن يعطيها من نفسه ما جعل الله عليه وليس للمولود له أن يضار بولده والدة فيمنعها أن ترضعه ضرارها الى غيرها فلا جناح عليهما أن يسترضعا عن طيب نفس الوالد والوالدة فان أرادا فصلا عن تراض

الاولى بالآية الثانية وهي قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وما جرم به ابن بطلان من ان الخبر  
 بمعنى الامر هو قول الاكثر لكن ذهب جماعة الى أنها خبر عن المشروعية فان بعض الودادات  
 يجب عليهن ذلك وبعضهن لا يجب كما سيأتي بيانه فليس الامر على عمومته وهذا هو السرفي  
 العدول عن التصريح بالالزام كأن يقال وعلى الودادات ارضاعاً ولادهن كما جاء بعده وعلى  
 الوارث مثل ذلك قال ابن بطلان وأكثراهل التفسير على أن المراد بالودادات هنا المبتونات  
 المطلقات وأجمع العلماء على أن أجرة الرضاع على الزوج اذا خرجت المطلقة من العدة والام بعد  
 اليذونة أولى بالرضاعة الا ان وجد الاب من يرضع له بدون ماسأت الا أن لا يقبل الولد غيرهما فتجبر  
 بأجرة مثلها وهو موافق للمنفعة ولها عن الزهري واختلفوا في المتزوجة فقال الشافعي وأكثروا  
 الكوفيين لا يلزمها ارضاع ولدها وقال مالك وابن أبي ليلى من الكوفيين تجبر على ارضاع ولدها  
 مادامت متزوجة بوالده واحتج القائلون بأنها لا تجبر بأن ذلك ان كان لحرمة الولد فلا يتجه لانهما  
 لا تجبر عليه اذا كانت مطلقة ثلاثا باجماع مع أن حرمة الولدية موجودة وان كان لحرمة الزوج  
 لم يتجه أيضا لانه لو أراد أن يستخدمها في حق نفسه لم يكن له ذلك ففي حق غيره أولى اهـ ويمكن أن  
 يقال ان ذلك لحرمة ما جعيا وقد تقدم كثير من مباحث الرضاع في أوائل النكاح والله أعلم  
 ﴿قوله باب عمل المرأة في بيت زوجها﴾ أو رده فيه حديث على في طلب فاطمة  
 الخادم وانحج منه قوله فيه تشكوا اليه ما تلقى في يدها من الرخي وقد تقدم الحديث في أوائل  
 فرض الخمس وان شرحه يأتي في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وسأذكر شيئا مما يتعلق بهذا  
 الباب في الباب الذي يليه ويستفاد من قوله ألا أدلك على خير مما سألتك الذي يلزم ذكر الله  
 يعطى قوة أعظم من القوة التي يعملها الخادم أو تسهل الأمور عليه بحيث يكون تعاطيه  
 أموره أسهل من تعاطي الخادم لها هكذا استنبطه بعضهم من الحديث والذي يظهر أن المراد  
 ان نفع التسبيح مختص بالدار الآخرة ونفع الخادم مختص بالدار الدنيا والآخرة خير وأبقى  
 ﴿قوله باب خادم المرأة﴾ أى هل يشرع ويلزم الزوج اخداها ذكر فيه حديث  
 على المذكور في الذي قبله وسياقاً أخر من قال الطبري يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاقة  
 من النساء على خدمة بيتها في خبز أو طعن أو غيره ذلك لا يلزم الزوج اذا كان معروفاً أن  
 مثلها يلبس ذلك بنفسه ووجه الاخذ أن فاطمة لما سألت أباه صلى الله عليه وسلم الخادم لم يأمر  
 زوجها بأن يكفها ذلك اما باخذها ما خادما أو باستعجار من يقوم بذلك أو بتعاطي ذلك بنفسه  
 ولو كانت كفاية ذلك الى على لا أمر به كما أمره أن يسوق اليها صداقها قبل الدخول مع أن سوق  
 الصداق ليس بواجب اذا رضيت المرأة أن تؤخره فكيف يأمره بما ليس بواجب عليه ويتراءى أن  
 يأمره بالواجب وحكي ابن حبيب عن أصبغ وابن الماجشون عن مالك أن خدمة البيت تلزم  
 المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف اذا كان الزوج معسرا قال ولذلك ألزم النبي صلى الله  
 عليه وسلم فاطمة بالخدمة الباطنة وعليها بالخدمة الظاهرة وحكي ابن بطلان أن بعض الشيوخ  
 قال لا نعلم في شيء من الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة وانما  
 جرى الامر بينهم على ما تعارفوه من حسن العشرة وجبل الاخلاق وأما أن تجبر المرأة على شيء  
 من الخدمة فلا أصل له بل الاجماع منعقد على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها ونقل

\* (باب عمل المرأة في بيت زوجها) \* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني الحكم عن ابن أبي ليلى حدثنا على أن فاطمة عليها السلام أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو اليه ما تلقى في يدها من الرخي وبلغها أنه جاءه رقيق فلم تصادفه فذكرت ذلك لعائشة فلما جاءه أخبرته عائشة قال جفاء نا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبنا نقوم فقال على مكانكما جفاء فقعدي يني وبينها حتى وجدت برد قدميه على بطني فقال ألا أدلك على خير مما سألتك اذا أخذت مضاجعكما أو أويتما الى فراشكما فسيها ثلاثا وثلاثين واحدا ثلاثا وثلاثين وكبيرا أربعة وثلاثين فهو خير لكم من خادم \* (باب خادم المرأة) \*

\* حدثنا الحميدى حدثنا  
سفيان حدثنا عبيد الله بن أبي  
يزيد سمع مجاهد سمعت عبد  
الرحمن بن أبي ليلى يحدث  
عن علي بن أبي طالب أن  
فاطمة عليها السلام أتت  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
تسأله خادما فقال ألا أخبرك  
ما هو خير لك منه تسبحين  
الله عند منامك ثلاثا  
وثلاثين وتحمدين الله  
ثلاثا وثلاثين وتكبرين الله  
أربعين وثلاثين ثم قال  
سفيان أحدهن أربع  
وثلاثون فارتكتها بعد قيل  
ولليله صفتين قال ولليلته  
صفتين (باب خدمة الرجل  
في أهله) \* حدثنا محمد بن  
عمر ع حدثنا شعبة عن  
الحكم بن عتيبة عن إبراهيم  
عن الأسود بن يزيد سألت  
عائشة رضي الله عنهما ما كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يصنع في البيت قالت كان  
يكون في مهنة أهله فإذا سمع  
الاذان خرج \* (باب إذا لم  
ينفق الرجل فلمرأة أن  
تأخذ بغير علمه ما يكفيها  
ولدها بالمعروف) \* حدثني  
محمد بن المثنى حدثنا يحيى  
عن هشام قال أخبرني أبي  
عن عائشة أن هند ابنت  
هبة قالت يا رسول الله

الطحاوى الإجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيتها فدل على أنه يلزمه نفقة  
الخادم على حسب الحاجة إليه وقال الشافعي والكوفيون يفرض لها ونحوها معها النفقة إذا  
كانت ممن تخدم وقال مالك والديلم ومحمد بن الحسن يفرض لها ونحوها إذا كانت خطيرة  
وشذ أهل الظاهر فقالوا ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت الخليفة وحجة الجماعة قوله  
تعالى وعاشروهن بالمعروف وإذا احتاجت إلى من يخدمها فامتنع لم يعاشرها بالمعروف وقد  
تقدم كثير من مباحث هذا الباب في باب الغيرة من أواخر النكاح في شرح حديث أسماء بنت  
أبي بكر في ذلك \* (قوله ما) خدمة الرجل في أهله أي بنفسه (قوله كان  
يكون) سقط لفظ يكون من رواية المستملى والسرخسى وقد تقدم ضبط المهنة وأنه بفتح الميم  
ويجوز كسرهما في كتاب الصلاة وقال ابن التين ضبط في الإهات بكسر الميم وضبطه الهروي  
بالفتح وحكى الأزهري عن شمر عن مشايخه أن كسرها خطأ (قوله فإذا سمع الاذان خرج)  
تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجماعة من كتاب الصلاة  
(تنبيه) \* وقع هنا التنسي وحده ترجمة نصها باب هل لي من أجر في بني أبي سلمة وبعده الحديث  
الآتى في باب وعلى الوارث مثل ذلك بسنده ومثله والراجح ما عند الجماعة \* (قوله  
ما) إذا لم ينفق الرجل فلمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها ولدها بالمعروف) أخذ  
المصنف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى لأنه دل على جواز الأخذ بكلمة النفقة  
فكذا يدل على جواز أخذ جميع النفقة عند الامتناع (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان وهشام  
هو ابن عروة (قوله أن هند ابنت عتبة) كذا في هذه الرواية هند ابنا الصريف ووقع في رواية  
الزهري عن عروة الماضية في المطالم بغير صرف هند بنت عتبة بن ربيعة أي ابن عبد شمس بن عبد  
مناف وفي رواية الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام أن هند أم معاوية وكانت هند لما قتل  
أبوها عتبة وعملها شبيبة وأخوها الوليد يوم بدر شق عليها فلما كان يوم أحد وقيل حمزة فرحت بذلك  
وعمدت إلى بطنه فشقته وأخذت كبده فلا كتها ثم لفظتها فلما كان يوم الفتح ودخل أبو سفيان  
دكة مسلما بعد أن أسرت خيل النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة فاجاره العباس غضبت هند  
لأجل إسلامه وأخذت بلحيته ثم أنها بعد استقرار النبي صلى الله عليه وسلم بمكة جاءت فأسلمت  
وباعت وقد تقدم في أواخر المناقب أنها قالت له يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل  
خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خبائك وما على ظهر الأرض اليوم خبياء أحب إلى أن يعزوا  
من أهل خبائك فقال أيضا والذي نفسي بيده ثم قالت يا رسول الله إن أبنا سفيان الخ وذكر ابن  
عبد البر أنها ماتت في الحرم سنة أربع عشرة يوم مات أبو قحافة والد أبي بكر الصديق وأخرج ابن  
سعد في الطبقات ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك فروى عن الواقدي عن ابن أبي سبرة عن عبد الله  
ابن أبي بكر بن حزم أن عمر استعمل معاوية على عمل أخيه فمزل وبالياء المعمر حتى قتل واستخلف  
عثمان فأقره على عمله وأقره بولاية الشام جميعا وشخص أبو سفيان إلى معاوية ومعه ابنه عتبة  
وعنيسة فكاتب هند إلى معاوية قد قدم عليك أبوك وأخوالك فأجلك على فرس وأعطه  
أربعة آلاف درهم وأجل عتبة على بغل وأعطه ألفي درهم وأجل عنيسة على جمار وأعطه  
ألف درهم ففعل ذلك فقال أبو سفيان أشهد بالله إن هذا عن رأي هند (قلت) كان عتبة منها

وعنيسة من غيرها أمه عاتكة بنت أبي أزيهر الأزدي وفي الامشال للميداني أنها عاشت بعد وفاة  
أبي سفيان فإنه ذكر قصة فيها أن رجلا سأل معاوية أن يرزقه أمه فقال انها قد مدت عن الولد  
وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين **(قوله ان أباسفيان)** هو صخر بن حرب بن  
أمية بن عبد شمس زوجها وكان قد رأس في قریش بعد وقعة بدر وسار بهم في أحد وساق الأحزاب  
يوم الخندق ثم أسلم ليلة الفتح كما تقدم مبسوطا في المغازي **(قوله رجل شحيح)** تقدم قبل ثلاثة  
أبواب رجل مسيك واختلف في ضبطه قال أكثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة وقيل بوزن  
شحيح قال النووي هذا هو الأصح من حيث اللغة وان كان الأول أشهر في الرواية ولم يظهر لي كون  
الثاني أصح فان الآخر مستعمل كثيرا مثل شريب وسكير وان كان الخفيف أيضا فيه نوع مبالغة  
لكن المشدد أبلغ وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الأشخاص حيث قال المشهور في كتب  
اللغة الفتح والتخفيف وفي كتب المحدثين الكسر والتشديد والشح الجمل مع حرص والشيخ أعم  
من الجمل لان الجمل يختص بمنع المال والشيخ بكل شيء وقيل الشيخ لازم كالطبع والجمل غير لازم  
قال القرطبي لم ترد هندا وصف أبي سفيان بالشيخ في جميع أحواله وانما وصف حاله معه وأنه كان  
يقتر عليها وعلى أولادها وهذا لا يستلزم الجمل مطلقا فان كثيرا من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله  
ويؤثر الاجانب استئلا فالهم **(قلت)** وورد في بعض الطرق لقول هند هذا سبب يأتي ذكره قريبا  
**(قوله الاما أخذت منه وهو لا يعلم)** زاد الشافعي في روايته سرافهل على في ذلك من شيء ووقع  
في رواية الزهري فهل على حرج أن أطمع من الذي له عيالما **(قوله فقال خذي ما يكفيك وولديك)**  
بالمعروف في رواية شعبة عن الزهري التي تقدمت في المظالم لاجراج عليك أن تطعمهم  
بالمعروف قال القرطبي قوله خذي أمر اباحه دليل قوله لاجراج والمراد بالمعروف القدر الذي  
عرف بالعادة أنه الكفاية قال وهذه الاباحة وان كانت مطلقة لفظا لكنها مقسدة معنى كأنه قال  
ان صح ما ذكرنا وقال غيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم علم صدقها فيما ذكرنا فاستغنى عن  
التقيد واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الانسان بما لا يحبه اذا كان على وجه الاستفتاء  
والاشتكاك ونحو ذلك وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة وفيه من القوائد جواز ذكر  
الانسان بالتهذيب كاللقب والكنية كذا قيل وفيه نظر لان أباسفيان كان مشهورا  
بكنيته دون اسمه فلا يدل قولها ان أباسفيان على ارادة التعظيم وفيه جواز استماع كلام  
أحد الخصمين في غيبة الآخر وفيه أن من نسب الى نفسه أمر اعياه فيه غضاضة فليقرنه بما  
يقيم عذره في ذلك وفيه جواز سماع كلام الاجنبية عند الحكم والافاء عند من يقول ان  
صوتها عورة و يقول جازها للضرورة وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة لانه لو كان  
القول قول الزوج انه منفق لكلفت هذه البيعة على اثبات عدم الكفاية وأجاب المازري عنه  
بأنه من باب تعليق القضايا القضاء وفيه وجوب نفقة الزوجة وأنها مقدرة بالكفاية وهو قول  
أكثر العلماء وهو قول للشافعي حكاه الجويني والمشهور عن الشافعي أنه قد رها بالامداد فعلى  
الموسر كل يوم مدان والمتوسط مد ونصف والمعسر مد وتقريرها بالامداد رواية عن مالك أيضا  
قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث حجة على أصحابنا **(قلت)** وليس صريحا في الرد عليهم  
لكن التقدير بالامداد محتاج الى دليل فان ثبت حلت الكفاية في حديث الباب على القدر

ان أباسفيان رجل شحيح  
وليس يعطيني ما يكفيني  
وولدي الاما أخذت منه  
وهو لا يعلم فقال خذي  
ما يكفيك وولديك بالمعروف



المقدر بالامداد فكأنه كان يعطيها وهو موسر ما يعطى المتوسط فأذن لها في أخذ التمسكة وقد تقدم الاختلاف في ذلك في باب وجوب النفقة على الأهل وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة وهو قول الحنفية واختار الخصاص منهم أنها معتبرة بحال الزوجين معاً قال صاحب الهداية وعليه الفتوى والجهة فيه ضم قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية إلى هذا الحديث وذهبت الشافعية إلى اعتبار حال الزوج تمسكاً بالآية وهو قول بعض الحنفية وفيه وجوب نفقة الأولاد بشرط الحاجة والأصح عند الشافعية اعتبار الصغرا والزمانة وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج قال الخطابي لأن أباسفنيان كان رئيس قومه ويبيع عدان يمنع زوجته وأولاده النفقة فكأنه كان يعطيها قدر كفايتها ولدها دون من يخدمهم فأضافت ذلك إلى نفسها لأن خادمها داخل في جملتها (قلت) ويحتمل أن يتمسك بذلك بقوله في بعض طرقه أن أطمع من الذي له عيالنا واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيراً وتعقب بأنها واقعة عين ولا عموم في الأفعال فيحتمل أن يكون المراد بقولها بنى بعضهم أي من كان صغيراً أو كبيراً زمننا لا جميعهم واستدل به على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جازله أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير اذنه وهو قول الشافعي وجاعة وتسمى مسئلة الطفر والراجح عندهم لا يأخذ من غير جنس حقه إلا إذا عذر جنس حقه وعن أبي حنيفة المنع عنه يأخذ من جنس حقه ولا يأخذ من غير جنس حقه إلا أحد النقيدين بدل الآخر وعن مالك ثلاث روايات كهذه الآراء وعن أحمد المنع مطلقاً وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأشخاص والملازمة قال الخطابي يؤخذ من حديث هناد جواز أخذ الجنس وغير الجنس لأن منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر المرافق اللازمة وقد أطلق لها الأذن في أخذ الكفاية من ماله قال ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى وأنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي (قلت) ولادلالة فيه لما ادعاه من أن بيت الشحيح لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه لأنها نفتت الكفاية مطلقاً فتناول جنس ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه ودعواه أن منزل الشحيح كذلك مسألة لكن من أين له أن منزل أي سفبان كان كذلك والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما يحتاج إليه إلا أنه كان لا يمكنها الأمن القدر الذي أشارت إليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك بغير علمه وقد وجه ابن المنير قوله أن في قصة هذه دلالة على أن لصاحب الحق أن يأخذ من غير جنس حقه بحيث يحتاج إلى التقويم لانه عليه الصلاة والسلام أذن له أن تغرض لنفسها وعيالها قدر الواجب وهذا هو التقويم بعينه بل هو أدق منه وأعسر واستدل به على أن للمرأة مدخلاً في القيام على أولادها وكفالتهم والاتفاق عليهم وفيه اعتماد العرف في الأمور التي لا تحدد فيها من قبل الشرع وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافاً لما أنكر ذلك لفظاً وعمل به معنى كالشافعية كذا قال والشافعية إنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه النص الشرعي ولم يرشد النص الشرعي إلى العرف واستدل به الخطابي على جواز القضاء على الغائب وسبأني في كتاب الأحكام أن البخاري ترجم القضاء على الغائب وأورد هذا الحديث من طريق سفبان الثوري عن هشام بلقظ أن أباسفنيان رجل شحيح فأحتاج أن يأخذ من ماله قال خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف وذكر الثوري أن رجعا من العلماء من أصحاب الشافعي ومن

غيرهم استدلو بهذا الحديث لذلك حتى قال الرافعي في القضاء على الغائب احتج أصحابنا على الخنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هندو كان ذلك قضاء من النبي صلى الله عليه وسلم على زوجها وهو غائب قال النووي ولا يصح الاستدلال لان هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضرا بها وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد واستترا لا يقدر عليه أو متعززا ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو افتاء وقد وقع في كلام الرافعي في عدة مواضع أنه كان افتاء اه واستدل بعضهم على أنه كان غائبا بقول هند لا يعطيني اذلو كان حاضرا قالت لا ينفق على لان الزوج هو الذي يباشر الاتفاق وهذا ضعيف لجواز أن يكون عادته أن يعطيها جلة ويأذن لها في الاتفاق مفترقا ثم قول النووي ان أباسفيان كان حاضرا بمكة حق وقد سبقه الى الجزم بذلك السهيلي بل أورد أخص من ذلك وهو أن أباسفيان كان جالسا معها في المجلس لكن لم يسق اسناده وقد ظفرت به في طبقات ابن سعد أخرجه بسند رجاله رجال الصحيح الا أنه مرسل عن الشعبي أن هند الما بابت وجاء قوله ولا يسرقن قالت قد كنت أصبت من مال أبي سفيان فقال أبو سفيان فما أصبت من مالي فهو حلال لك (قلت) ويمكن تعدد القصة وأن هذا وقع لما بابت ثم جاءت مرة أخرى فسألت عن الحكم وتكون فهمت من الأول احلال أبي سفيان لها ما مضى فسألت عما يستقبل لكن يشكل على ذلك ما أخرجه ابن مندة في المعرفة من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت هند لا بي سفيان اني أريد أن أبايع قال فان فعلت فاذهبي معك برجل من قومك فذهبت الى عثمان فذهب معها فدخلت منتقبة فقال يابيعي أن لا تشركي الحديث وفيه فلما فرغت قالت يا رسول الله ان أباسفيان رجل بخيل الحديث قال ما تقول يا أباسفيان قال اما يا بسا فلا واما رطبا فأحله وذكر أبو نعيم في المعرفة أن عبد الله تفرد به بهذا السياق وهو ضعيف وأول حديثه يقتضي أن أباسفيان لم يكن معها وآخره يدل على أنه كان حاضرا لكن يحتمل أن يكون كل منهما ما توجه وحده أو أرسل اليه لما اشتكت منه ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه الحاكم في تفسيره الممتحنة من المستدرک عن عاتمة بنت عتبة أن أباحذيفة بن عتبة ذهب بها وبأختها هنديا يعان فلما اشترط ولا يسرقن قالت هند لا أبايعك على السرقة اني أسرق من زوجي فكف حتى أرسل الى أبي سفيان يتحلل لها منه فقال اما الرطب فنعم واما اليا بس فلا والذي يظهر لي أن البخاري لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب بل استدلل بها على صحة القضاء على الغائب ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه بل لما كان أبو سفيان غير حاضر معها في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله بغير إذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا وقد انبنى على هذا خلاف يتفرع منه وهو أن الاب اذا غاب أو امتنع من الاتفاق على ولده الصغیر أذن القاضي للام اذا كانت فيها أهلية ذلك في الاخذ من مال الاب ان أمكر أو في الاستقراض عليه والاتفاق على الصغير وهل لها الاستقلال بذلك بغير إذن القاضي وجهان يبنیان على الخلاف في قصة هند فان كانت افتاء جازاها الاخذ بغير إذن وان كانت قضاء فلا يجوز الا باذن القاضي ومما يرجح به أنه كان قضاء لا قضا التعبير بصيغة الأمر حيث قال لها اخذی ولو كان قضا لقال مشلا لا حرج عليك اذا أخذت ولان الاغلب من

تصرفاته صلى الله عليه وسلم انما هو الحكم وعما ربح به أنه كان فتوى وقوع الاستفتاء في  
 القصة في قولها هل على جناح ولانه فوض تقدير الاستحقاق اليها ولو كان قضاء لم يفوضه الى  
 المدعى ولانه لم يستخلفها على ما ادعته ولا كلفها البينة والجواب أن في ترك تحليفها وتكليفها  
 البينة حجة لمن أجاز للقاضي أن يحكم بعلمه فكأنه صلى الله عليه وسلم علم صدقها في كل ما ادعت به  
 وعن الاستفتاء أنه لا استحالة فيه من طالب الحكم وعن تفويض قدر الاستحقاق أن المراد  
 الموكل الى العرف كما تقدم وسيأتي بيان المذاهب في القضاء على الغائب في كتاب الاحكام  
 ان شاء الله تعالى \* (تنبيه) \* أشكل على بعضهم استدلال البخاري بهذا الحديث على مسئلة  
 الطفر في كتاب الأشخاص حيث ترجم له قصاص المظالم اذا وجد مال ظالمه واستدلاله به  
 على جواز القضاء على الغائب لان الاستدلال به على مسئلة الظفر لا تكون الاعلى القول بأن  
 مسئلة هند كانت على طريق الفتوى والاستدلال به على مسئلة القضاء على الغائب لا يكون  
 الاعلى القول بأنها كانت حكما والجواب ان يقال كل حكم يصدر من الشارع فانه ينزل منزلة  
 الافتاء بذلك الحكم في مثل تلك الواقعة فيصح الاستدلال بهذه القصة للمستشير والله أعلم وقد  
 وقع هذا الباب مقدا على بابين عند أبي نعيم في المستخرج **(قوله باب حفظ المرأة**  
**زوجها في ذات يده والنفقة)** المراد بذات اليد المال وعطف النفقة عليه من عطف الخاص على  
 العام ووقع في شرح ابن بطلال والنفقة عليه وزيادة لنفقة عليه غير محتاج اليها في هذا الموضع  
 وليست من حديث الباب في شيء **(قوله حدثنا ابن طاوس)** اسمه عبدالله **(قوله عن أبيه وأبو**  
**الزناد)** هو عطف على ابن طاوس لا على طاوس وحاصله أن سفيان بن عيينة فيه اسادين الى أبي  
 هريرة ووقع في مسند الحميدي عن سفيان وحدثنا أبو الزناد وأخرج أبو نعيم من طريقه **(قوله**  
**خير نساء ركبن الابل نساء قريش وقال الآخر صالح نساء قريش)** في رواية الكشمي في صلح  
 بضم الصاد وتشديد اللام بعد هاهمهلة وهي صبيعة جمع وحاصله أن أحدث شيخي سفيان اقتصر  
 على نساء قريش وزاد الآخر صالح ووقع عند مسلم عن ابن أبي عمير عن سفيان قال أحدث ما صالح  
 نساء قريش وقال الآخر نساء قريش ولم أره عن سفيان الا بهما لكن ظهر من رواية شعيب  
 عن أبي الزناد الماضية في أول السكاح ومن رواية معمر عن ابن طاوس عند مسلم أن الذي زاد  
 لنفقة صالح هو ابن طاوس ووقع في أوله عند مسلم من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن  
 أبي هريرة بيان سبب الحديث ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب أم هانئ بنت أبي طالب  
 فقالت يا رسول الله اني قد كبرت ولى عيال فذكر الحديث وقوله أحناء على مهملة ثم نون من  
 الحنو وهو العطف والشفقة وأرعاها من الرعاية وهي الإبقاء قال ابن التين الحانية عند أهل اللغة  
 التي تقيم على ولدها فلا تتزوج فان تزوجت فليست بحانية **(قوله في ذات يده)** قال قاسم بن ثابت  
 في الدلائل ذات يده وذات يميننا ونحو ذلك صفة لمحذوف مؤنث كأنه يعني الحال التي هي بينهم  
 والمراد بذات يده ماله ومكسبه واما قولهم لقيته ذات يوم فالمراد لقاؤه ومرة فلما حذف الموصوف  
 وبقيت الصفة صارت كالحال **(قوله ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه**  
**وسلم)** أما حديث معاوية وهو ابن أبي سفيان فأخرجه أحمد والطبراني من طريق زيد بن أبي  
 غيث عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثل رواية ابن طاوس في جملة

\* (باب حفظ المرأة زوجها في  
 ذات يده والنفقة) \* حدثنا علي  
 ابن عبد الله حدثنا سفيان  
 حدثنا ابن طاوس عن أبيه  
 وأبو الزناد عن الأعرج عن  
 أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال خير  
 نساء ركبن الابل نساء قريش  
 وقال الآخر صالح نساء  
 قريش أحناء على ولدي  
 صغره وأرعاها على زوج في  
 ذات يده ويذكر عن معاوية  
 وابن عباس عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم

أحاديث ورجال موثقون وفي بعضهم مقال لا يقدح وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد  
أيضاً من طريق شهر بن حوشب حدثني ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب امرأته من  
قومه يقال لها سودة وكان لها خمسة صبيان أو ستة من يعمل لها مأت فقال له ما يمنعني منك الآن  
لا تكون أحب البرية إلى إلا أني أكرمك أن تصغوه هذه الصبية عند رأسك فقال لها يرحمك الله  
إن خير نسائك ركن أعجاز الأبل صالح نسائك قريش الحديث وسنده حسن وله طريق أخرى  
أخرجها قاسم بن ثابت في الدلائل من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس باختصار  
القصة وهذه المرأة يحتمل أن تكون أم هانئ المذكورة في حديث أبي هريرة فلعلها كانت تلقب  
سودة فإن المشهور أن اسمها فاختة وقيل غير ذلك ويحتمل أن تكون امرأة أخرى وليست  
سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها قد عاينها بمكة  
بعد موت خديجة ودخل بها قبل أن يدخل بعائشة ومات وهي في عصمته وقد تقدم ذلك واضحاً  
وتقدم شرح المن مستوفى في أوائل كتاب النكاح ﴿قوله باب كسوة المرأة﴾  
بالمعروف هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم من حديث جابر المطول في صفة الحج ومن  
جلته في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة اتقوا الله في النساء ولهن عليكم رزقهن  
وكسوتهن بالمعروف ولما لم يكن على شرط البخاري أشار إليه واستنبط الح. م. من حديث آخر  
على شرطه فأورد حديث علي في الحلة السراة وقوله فشققته بين نسائي قال ابن المنبر وجه  
المطابقة أن الذي حصل لزوجته فاطمة عليها السلام من الحلة قطعة فرضيت بها اقتصاداً  
بحسب الحال لا اسرافاً وأما حكم المسئلة فقال ابن بطلان أجمع العلماء على أن للمرأة مع النفقة  
على الزوج كسوتها وجوباً وذكروا بعضهم أنه يلزمه أن يكسوها من الثياب كذا والصحيح في ذلك  
أن لا يحمل أهل البلدان على غط واحد وأن على أهل كل بلد ما يجري في عاداتهم بقدر ما يطيقه  
الزوج على قدر الكفاية لها وعلى قدر سره وعسره اه وأشار بذلك إلى الرد على الشافعية وقد  
تقدم البحث في ذلك في النفقة قريبا والكسوة في معناها وحديث علي عليه السلام يشرح مستوفى  
في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى وقوله آتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمداء أعطى ثم ضمن  
أعطى معنى أهدي أو أرسل فلذلك عداها إلى وهي بالتشديد وقد وقع في رواية النسائي بعث وفي  
رواية ابن عبدوس أهدي ولا تضمين فيها ومن قرأ إلى بالتخفيف بلفظ حرف الجر والى بمعنى جاء  
لزمه أن يقول حلة سيرا بالرفع ويكون في الكلام حذف تقديره فأعطانيها فلبستها إلى آخره قال  
ابن التين ضبط عند الشيخ أبي الحسن آتى بالقصر أي جاء فيحتمل أن يكون المعنى جاء في النبي صلى  
الله عليه وسلم بحلة فحذف ضمير المتكلم وحذف الباء فاتصبت والحلة أزار وردت بالسراة بكسر  
المهملة وفتح التثنية وبالمد من أنواع الحرير وقوله بين نسائي يؤهم زوجها وليس كذلك فإنه  
لم يكن له حينئذ زوجة إلا فاطمة فالمراد بنسائه زوجته مع أقاربه وقد جاء في رواية بين القواطم  
﴿قوله باب عون المرأة زوجها في ولده﴾ سقط في ولده من رواية النسائي وذكر  
فيه حديث جابر في تزويجه النبي لتقوم على أخوانه وتصلحهن وكانه استنبط قيام المرأة على  
ولد زوجها من قيام امرأته جابر على أخوانه ووجه ذلك منه بطريق الأولى قال ابن بطلان وعون  
المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وإنما هو من جيل العشرة ومن شمة صالحات النساء

\* (باب كسوة المرأة  
بالمعروف) \* حدثنا حجاج  
ابن منهل حدثنا شعبة  
قال أخبرني عبد الملك بن  
ميسرة قال سمعت زید بن  
وهب عن علي رضي الله  
عنه قال آتى إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم حلة سراة  
فلبستها فأريت الغضب في  
وجهه فشققته بين نسائي  
\* (باب عون المرأة زوجها  
في ولده) \* حدثنا مسدد  
حدثنا جابر بن زيد عن عمرو  
عن جابر بن عبد الله رضي  
الله عنه قال هلك أبي وترك  
سبع بنات أو تسع بنات  
فتزوجت امرأة ثيبا فقال  
لي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تزوجت يا جابر فقلت  
نعم فقال أباك أم ثيبا قلت بل  
ثيبا قال فهل جارية تلاعبها  
وتلاعبك وتضاحكها  
وتضاحكك قال فقلت له  
إن عبد الله هلك وترك بنات  
واني كرهت أن أجيشن  
بمنلهن فتزوجت امرأة  
تقوم عليهن وتصلهن فقال  
بارك الله لك وخيرا

وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها هل تجب عليها أم لا قريبا ﴿قوله باب نفقة المعسر على أهله﴾ ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع على امرأته في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام قال ابن بطال وجه أخذ الترجمة منه أنه صلى الله عليه وسلم أباح له إطعام أهله القوم ولم يقل له أن ذلك يجزئك عن الكفارة لأنه قد تعين عليه فرض النفقة على أهله بوجود القوم وهو الزم له من الكفارة كذا قال وهو شبه الدعوى فيحتاج إلى دليل والذي يظهر أن الأخذ من جهة اهتمام الرجل بنفقة أهله حيث قال لما قيل له تصدق به فقال أعلی أفقر منا فلو لا اهتمامه بنفقة أهله لبادر وتصديق ﴿قوله باب الوارث مثل ذلك وهل على المرأة منه شيء وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم والآية كذا لا يذروا لغيره بعد قوله أبكم إلى قوله صراط مستقيم قال ابن بطال ما ملخصه اختلاف المسلف في المراد بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فقال ابن عباس عليه أن لا يضار وبه قال الشعبي ومجاهد والجمهور قالوا ولا غرم على أحد من الورثة ولا يلزمه نفقة ولد الموروث وقال آخرون على من يرث الأب مثل ما كان على الأب من أجر الرضاع إذا كان الولد لأمه له ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال الحسن والنخعي هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء وهو قول أحمد وإسحاق وقال أبو حنيفة وأصحابه هو من كان ذارحم محرم للمولود دون غيره وقال قبيصة بن ذؤيب هو المولود لنفسه وقال زيد بن ثابت إذا خلف أم أو عم فأعلى كل منهما أرضاع الولد بقدر ما يرث وبه قال الثوري قال ابن بطال وإلى هذا القول أشار البخاري بقوله وعلى وهل على المرأة منه شيء ثم أشار إلى رده بقوله تعالى وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم ففترل المرأة من الوارث منزلة الأبكم من المتكلم اه وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها وسبب الاختلاف جعل المثلية في قوله مثل ذلك على جميع ما تقدم أو على بعضه والذي تقدم الأرضاع والانفاق والكسوة وعدم الأضرار قال ابن العربي قالت طائفة لا يرجع إلى الجميع بل إلى الأخير وهذا هو الأصل فمن ادعى أنه يرجع إلى الجميع فعليه الدليل لأن الإشارة بالافراد أقرب مذكور هو عدم الأضرار فخرج الحمل عليه ثم أورد حديث أم سلمة في سؤالها هل لها أجر في الانفاق على أولادها من أبي سلمة ولم يكن لهم مال فأخبرها أن لها أجر أفلد على أن نفقة بنيتها لا تجب عليها اذ لو وجبت عليها لبين لها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وكذا قصة هند بنت عتبة فانه أذن لها في أخذ نفقة بنيتها من مال الأب فدل على أنها تجب عليه دونها فأراد البخاري أنه لما يلزم الأمهات نفقة الأولاد في حياة الأب فالحكم بذلك مستقر بعد الأباء ويقويه قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن أي رزق الأمهات وكسوتهن من أجل الرضاع للبناء فكيف يجب لهن في أول الآية وتجب عليهن نفقة الأب بناء في آخرها وأما قول قبيصة فبرده أن الوارث لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر إلا بحجة ولو كان الولد هو المراد لتقليل وعلى المولود وأما قول الحنفية فيلزم منه أن النفقة تجب على الخال لابن أخيه ولا تجب على العم لابن أخيه وهو تفصيل لدلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله اسمعيل القاضي وأما قول الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن فلما وجب على الأب الانفاق على من يرضع ولده ليغذي

﴿باب نفقة المعسر على أهله﴾ حدثنا أحمد بن يونس حدثنا إبراهيم بن سعد حدثنا ابن شهاب عن حميد بن عيسى الرجن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال هلكت قال ولم قال وقعت على أهلي في رمضان قال فاعتق رقبة قال ليس عندي قال فصم شهرين متتابعين قال لا أستطيع قال فأتهم ستين مسكينا قال لا أجد فأق النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال أين السائل قال ها أنا ذا قال تصدق بهذا قال على أحوج مني يا رسول الله فوالذي بعثك بالحق ما بين لا تبها أهل بيت أحوج منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه قال فأنتم إذا ﴿باب وعلى الوارث مثل ذلك وهل على المرأة منه شيء وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم والآية﴾

\* حدثنا موسى بن اسمعيل  
حدثنا وهيب أخبرنا  
هشام عن أبيه عن زينب  
بنت أبي سلمة عن أم سلمة  
قلت يا رسول الله هل لي  
من أجر في بني أبي سلمة أن  
أنفق عليهم ولست بتاركتهم  
هكذا وهكذا انما هم بني  
قال نعم لك أجر ما أنفقت  
عليهم \* حدثنا محمد بن  
يوسف حدثنا سفيان عن  
هشام بن عروة عن أبيه عن  
عائشة رضي الله عنها قالت  
هذا رسول الله إن  
سفيان رجل شحيح فهل علي  
جناح أن آخذ من ماله  
ما يكفيني وبني قال خذ  
بالمعروف \* (باب قول  
النبي صلى الله عليه وسلم  
من ترك كلاً أوضياء  
قال) \* حدثنا يحيى  
ابن بكير حدثنا الليث عن  
عقيل عن ابن شهاب عن  
أبي سلمة عن أبي هريرة رضي  
الله عنه أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يؤتي  
بالرجل المتوفى عليه الدين  
فيقال هل ترك لدين  
فضلاً فان حدث أنه ترك  
وفاء صلى والا قال للمسلمين  
صالحوا على صاحبكم فلما فتم  
الله عليه الفتوح قال أنا  
أولى بالمؤمنين من أنفسهم  
فمن توفي من المؤمنين فترك  
ديناً فلي قضاؤه ومن ترك

ويربي فكذلك يجب عليه إذا فطم فيغذيه بالطعام كما كان يغذيه بالرضاع مادام صغيراً ولو وجب  
مثل ذلك على الوارث لو حب إذا مات عن الحامل أنه يلزم العصة بالاتفاق عليها لاجل ما في بطنها  
وكذا يلزم الحنفية الزام كل ذي رحم محرم وقال ابن المنير انما قصر البخاري الرد على من زعم أن  
الام يجب عليها نفقة ولدها وارضاعه بعد أبيه لدخولها في الوارث فيبين أن الام كانت كالأب على  
الأب واجبة النفقة عليه ومن هو كل بالأصل لا يقدر على شيء غالباً كيف يتوجه عليه أن ينفق  
على غيره وحديث أم سلمة صريح في أن انفاقها على أولادها كان على سبيل الفضل والتطوع  
فسدل على أن لا وجوب عليها وأما قصة هند فظاهرة في سقوط النفقة عنها في حياة الأب  
فيستحب هذا الأصل بعد وفاة الأب وتعب بأنه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الأب  
السقوط عنها بعد فقده والافتقار للقيام بمسالح الولد يفقده فيحتمل أن يكون مراد البخاري من  
الحديث الأول وهو حديث أم سلمة في انفاقها على أولادها الجزء الأول من الترجمة وهو أن وارث  
الأب كالام يلزمه نفقة المولود بعد موت الأب ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو أنه ليس على  
المرأة شيء عند وجود الأب وليس فيه تعرض لما بعد الأب والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** قول  
النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلاً بفتح الكاف والتشديد والتنوين (أو ضياءاً) بفتح الضاد  
المنجمة (قال) بالتشديد كرفيه حديث أبي هريرة بلفظ من توفي من المؤمنين فترك ديناً فلي  
قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته وأما لفظ الترجمة فأوردته في الاستقراض من طريق أبي حازم عن  
أبي هريرة بلفظ من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فالينا ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة  
عن أبي هريرة ومن ترك ديناً أو ضياءاً فليأتني فأنام ولده والضياء تقدم ضبطه وتفسيره في  
الكفالة وفي الاستقراض وتقدم شرح الحديث في الكفالة وفي تفسير الاحزاب ويأتي بقية  
الكلام عليه في كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى وأراد المصنف بادخاله في أبواب النفقات  
الإشارة إلى أن من مات وله أولاد ولم يترك لهم شيئاً فان نفقتهم تجب في بيت مال المسلمين والله أعلم  
﴿قوله﴾ **باب** المراضع من المواليات وغيرهن كذا للجميع قال ابن التين ضبط  
في رواية بضم الميم وبفتحها في أخرى والأول أولى لانه اسم فاعل من والت نوال (قلت) وليس كما  
قال بل المضبوط في معظم الروايات بالفتح وهو من الموالى لامن المولاة وقال ابن بطال كان  
الأولى أن يقول المواليات جمع مولاة وأما المواليات فهو جمع الجمع مولى جمع التكسير ثم جمع  
مولى جمع السلامة بالالف والتاء فصار مواليات ثم ذكر حديث أم حبيبة في قولها انكح أختي  
وفي قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكرته لدة بنت أبي سلمة فقال بنت أم سلمة وانما استثبتها في ذلك  
ليرتب عليه الحكم لان بنت أبي سلمة من غير أم سلمة لتحل له لو لم يكن أبو سلمة رضي الله عنه لانها ليست  
ربية بخلاف بنت أبي سلمة من أم سلمة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح وقوله  
في آخره قال شعيب عن الزهري قال عروة ثوبية أعتقها أبو لهب تقدم هذا التعليق موصولاً في  
جمله الحديث الذي أشرت إليه في أوائل النكاح وسباق مرسل عروة ثم مما هنا وتقدم شرحه  
وأراد بذلك هنا ايضاح أن ثوبية كانت مولاة ليطابق الترجمة ووجهه ارادها في أبواب  
النفقات الإشارة إلى أن ارضاع الام ليس متحتماً بل لها أن ترضع ولها أن تمتنع فإذا امتنعت كان  
للأب أو الولي ارضاع الولد بالاجنية حرة كانت أو أمة متبرعة كانت أو بأجرة والاجرة تدخل

ملا فلورثته \* (باب المراضع من المواليات وغيرهن) \*



حدثنا يحيى بن بكير حدثنا  
 الليث عن عقيل عن ابن  
 شهاب أخبرني عروة أن  
 زينب بنت أبي سلمة أخبرته  
 أن أم حبيسة زوج النبي  
 صلى الله عليه وسلم قالت  
 قلت يا رسول الله انكح  
 أختي ابنة أبي سفيان قال  
 وتعيين ذلك قلت نعم لست  
 لك بخليفة وأحب من شاركني  
 في الخير أختي فقال ان ذلك  
 لا يحل لي فقلت يا رسول الله  
 فوالله انا تحدث أنك تريد  
 أن تنكح ديرة بنت أبي سلمة  
 فقال ابنة أم سلمة فقلت نعم  
 قال فوالله لو لم تكن ريبي  
 في حجرى ما حلت لي انها  
 ابنة أخي من الرضاة  
 أرضعتني وأباسلمة ثوية فلا  
 تعرضن علي بناتهن  
 ولا أخواتكن وقال شعيب  
 عن الزهري قال عروة ثوية  
 أعتقها أبو لهب  
 \* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*  
 \* (كتاب الاطعمة وقول  
 الله تعالى كلوا من طيبات  
 ما رزقناكم الآية وقوله  
 أفنقوا من طيبات ما كسبتم  
 وقوله كلوا من الطيبات  
 واعلموا صالحا) كذا في أكثر الروايات في الآية الثانية انفقوا على وفق التلاوة  
 ووقع في رواية النسفي كوا بدل انفقوا وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قليل من  
 غيرها وعليها شرح ابن بطلال وأنكرها وتبعه من بعده حتى زعم عياض أنها كذلك للجميع ولم  
 أرها في رواية أي ذرا لا على وفق التلاوة كما ذكرت وكذا في نسخة معتمدة من رواية كريمة ويؤيد  
 ذلك أن المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال باب قوله انفقوا من طيبات  
 ما كسبتم كذا وقع على وفق التلاوة للجميع الا النسفي وعليه شرح ابن بطلال أيضا وفي بعض  
 النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجميع كلوا الا بأذن عن المستقلى فقال  
 انفقوا وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع على الصواب في كتاب الزكاة حيث ترجم باب صدقة  
 الكسب والتجارة لقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ولا اختلاف بين  
 الرواة في ذلك ويحسن التسليم في أن التغيير فيما عداه من النساخ والطيبات جمع طيبة وهي  
 تطلق على المستلذم لا ضرر فيه وعلى النظيف وعلى ما لا أذى فيه وعلى الحلال فمن الاول قوله  
 تعالى يستلونكم ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وهذا هو الراجح في تفسيرها اذ لو كان المراد  
 الحلال لم يزد الجواب على السؤال ومن الثاني فميموا صعيدا طيبا ومن الثالث هذا يوم طيب  
 وهذه ليلة طيبة ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة فقد تقدم في تفسيرها في الزكاة أن  
 المراد بالتجارة الحلال وجاء أيضا ما يدل على أن المراد بها الجيد لا قترانها بالنهي عن الانفاق من  
 الخبيث والمراد به الرديء كذلك فسره ابن عباس وورد فيه حديث مرفوع ذكره في باب  
 تعليق القنوفى المدج من أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك وأوضح منه فيما يتعلق بهذه  
 \* (عليه)

في النفقة وقال ابن بطلال كانت العرب تكره رضاع الاماء وترغب في رضاع العربية لتجابه الولد  
 فأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه قدر ضرع من غير العرب وأنجب ورضاع الاماء لا يهجن اه  
 وهو معنى حسن الا أنه لا يفيد الجواب عن السؤال الذي أوردته وكذا قول ابن المنسر أشار  
 المصنف الى أن حرمة الرضاع تنتشر سواء كانت المرضعة حرة أم أمة والله أعلم \* (خاتمة) \* أشتمل  
 كتاب النفقات من الاحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثا المعلق منها ثلاثة وجميعها  
 مكررة الا ثلاثة أحاديث وهي حديث أبي هريرة الساعى على الائمة وحديث ابن عباس  
 ومعاوية في نساء قريش وهما معلقان وافقه مسلم على تحريم حديث أبي هريرة دونهما وفيه  
 من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ثلاثة آثار أثر الحسن في أوله وأثر الزهري في  
 الوالدات يرضعن وأثر أبي هريرة المتصل بحديث أفضل الصدقة ما ترك عن غنى الحديث وفيه  
 تقول المرأة اما أن تعطيني واما أن تطلقني الخ وبين في آخره أنه من كلام أبي هريرة فهو  
 موقوف متصل الاسناد وهو من أفراد عن مسلم بخلاف غالب الآثار التي يوردها فانها معلقة  
 والله أعلم

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (كتاب الاطعمة) \*

وقول الله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم الآية وقوله انفقوا من طيبات ما كسبتم وقوله كلوا  
 من الطيبات واعلموا صالحا) كذا في أكثر الروايات في الآية الثانية انفقوا على وفق التلاوة  
 ووقع في رواية النسفي كوا بدل انفقوا وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قليل من  
 غيرها وعليها شرح ابن بطلال وأنكرها وتبعه من بعده حتى زعم عياض أنها كذلك للجميع ولم  
 أرها في رواية أي ذرا لا على وفق التلاوة كما ذكرت وكذا في نسخة معتمدة من رواية كريمة ويؤيد  
 ذلك أن المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال باب قوله انفقوا من طيبات  
 ما كسبتم كذا وقع على وفق التلاوة للجميع الا النسفي وعليه شرح ابن بطلال أيضا وفي بعض  
 النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجميع كلوا الا بأذن عن المستقلى فقال  
 انفقوا وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع على الصواب في كتاب الزكاة حيث ترجم باب صدقة  
 الكسب والتجارة لقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ولا اختلاف بين  
 الرواة في ذلك ويحسن التسليم في أن التغيير فيما عداه من النساخ والطيبات جمع طيبة وهي  
 تطلق على المستلذم لا ضرر فيه وعلى النظيف وعلى ما لا أذى فيه وعلى الحلال فمن الاول قوله  
 تعالى يستلونكم ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وهذا هو الراجح في تفسيرها اذ لو كان المراد  
 الحلال لم يزد الجواب على السؤال ومن الثاني فميموا صعيدا طيبا ومن الثالث هذا يوم طيب  
 وهذه ليلة طيبة ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة فقد تقدم في تفسيرها في الزكاة أن  
 المراد بالتجارة الحلال وجاء أيضا ما يدل على أن المراد بها الجيد لا قترانها بالنهي عن الانفاق من  
 الخبيث والمراد به الرديء كذلك فسره ابن عباس وورد فيه حديث مرفوع ذكره في باب  
 تعليق القنوفى المدج من أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك وأوضح منه فيما يتعلق بهذه

الترجمة ما أخرجه الترمذي من حديث البراء قال كنا أصحاب فخل فكان الرجل يأتي بالقنوف فيعلقه في المسجد وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنوم من الخشف والشيص فيعلقه فنزلت هذه الآية ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون فكأن بعد ذلك يحيى الرجل بإصلاح ما عنده ولا يداود من حديث سهل بن حنيف فكان الناس يقيمون شرارتهم ثم يخرجونها في الصدقة فنزلت هذه الآية وليس بين تفسير الطبيب في هذه الآية بالخلال وبما يستلزم منافاة ونظيرها قوله تعالى يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وقد جعلها الشافعي أصلا في تحريم ما تستخبه العرب مما لم يرد فيه نص بشرط سيأتي بيانه وكان المصنف حيث أورد هذه الآيات لمج بالحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وقال يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم الحديث وهو من رواية فضيل بن مرزوق وقد قال الترمذي أنه تفرد به وهو ممن انفرد مسلم بالاحتجاج به دون البخاري وقد وثقه ابن معين وقال أوحاتم بهم كثيرا ولا يحتج به وضعفه النسائي وقال ابن حبان كان يخطئ على الثقات وقال الحاكم عيب على مسلم أخرجه فكان الحديث لما لم يكن على شرط البخاري اقتصر على إرادته في الترجمة قال ابن بطلان لم يختلف أهل التأويل في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي أطعم الله لكم أنما أنزلت فيمن حرم على نفسه لذات الطعام واللذات المباحة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث تتعلق بالجوع والشبع \* الأول حديث أبي موسى (قوله أطعموا الجائع وعودوا المريض) الحديث تقدم في الوليمة من كتاب النكاح بلفظ أجيبوا الداعي بدل أطعموا الجائع ومخرجهما واحد وكان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر قال الكرماني الأمر هنا للنسب وقد يكون واجبا في بعض الأحوال اهـ ويؤخذ من الأمر بالطعام الجائع جواز الشبع لانه ما دام قبل الشبع فصفة الجوع قائمة به والأمر بالطعام مستمر (قوله وفكوا العاني) أي خلصوا الأسير من فككت الشئ فأنفك (قوله قال سفيان والعاني الأسير) تقدم بيان من أدرجه في النكاح وقيل للأسير عان من عني يعنوا إذا خضع \* الحديث الثاني حديث أبي هريرة (قوله ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض) في رواية مسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم بلفظ ما شبع محمد وأهله ثلاثة أيام تباعا أي متوالية وسيأتي بعده من حديث عائشة التقييد أيضا بثلاث لكن فيه من خيال البر وعند مسلم ثلاث ليال ويؤخذ منها أن المراد بالأيام هنا بلياليها كما أن المراد بالليالي هناك بأيامها وإن الشبع المنق بغير التتوالى لا مطلقا وسلم والترمذي من طريق الأسود عن عائشة ما شبع من خبز شعير يومين متتابعين ويؤخذ من مقصوده من جواز الشبع في الجملة من المفهوم والذي يظهر أن سبب عدم شبعهم غالبا كان بسبب قلة الشئ عندهم على أنهم كانوا قد يجدون ولكن يؤثرن على أنفسهن وسيأتي بعده في الرقاق أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدينا ولم يشبع من خبز الشعير ويأتي بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى \* الحديث الثالث (قوله وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال أصابني جهد شديد) هو موصول بالاسناد الذي قبله وذكر محدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني

\* حدثنا محمد بن كثير  
أخبرنا سفيان عن منصور  
عن أبي واثل عن أبي موسى  
الاشعري رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
أطعموا الجائع وعودوا  
المريض وفكوا العاني  
قال سفيان والعاني الأسير  
\* حدثنا يوسف بن عيسى  
حدثنا محمد بن فضيل عن  
أبيه عن أبي حازم عن أبي  
هريرة قال ما شبع آل محمد  
صلى الله عليه وسلم من  
طعام ثلاثة أيام حتى قبض  
\* وعن أبي حازم عن أبي هريرة  
قال أصابني جهد شديد

استشكل هذا التركيب وقال قوله وعن أبي حازم لا يصح عطفه على قوله عن أبيه لأنه يلزم منه اسقاط فضيل فيكون منقطعاً إذ يصير التقدير عن أبيه وعن أبي حازم قال ولا يصح عطفه على قوله وعن أبي حازم لأن المحدث الذي لم يعين هو محمد بن فضيل فيلزم الانقطاع أيضاً قال وكان اللائق أن يقول وبه إلى أبي حازم انتهى وكأنه تلقفه من شيخنا في مجلس سماعه للبخاري والافلم يسمع بأن الشيخ شرح هذا الموضع والاول مسلم والثاني مردود لأنه لا مانع من عطف الراوي الحديث على الراوي بعينه الحديث آخر فكان يوسف قال حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم يكذا وعن أبي حازم يكذا واللائق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين بل لوقال وبه إلى أبيه عن أبي حازم لصح أو حذف قوله عن أبيه فقال وبه عن أبي حازم لصح وحدثنا يكون به مقدرة والمقدر في حكم الملقوط وأوضح منه أن قوله وعن أبي حازم معطوف على قوله حدثنا محمد بن فضيل الخ حذف ما بينهما للعلم به وزعم بعض الشراح أن هذا متعلق وليس كما قال فقد أخرجه أبو يعلى عن عبد الله ابن عمر بن أبان عن محمد بن فضيل بسند البخاري فيه فظهر أنه معطوف على السند المذكور كما قلته أولاً والله الحمد (قوله أصابني جهد شديد) أي من الجوع والجهد تقدم أنه بالضم وبالفتح بمعنى والمراد به المشقة وهو في كل شيء بحسبه (قوله فاستقرأته آية) أي سألتها أن يقرأ على آية من القرآن معينة على طريق الاستفادة وفي غالب النسخ فاستقرأته بغير همز وهو حائر على التسهيل وإن كان أصله الهمزة (قوله فدخل داره وفتحها على) أي قرأها على وأفهمني أياها ووقع في ترجمة أبي هريرة في الخلية لا ينعيم من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة من سورة آل عمران وفيه فقلت له أقرأني وأما لا أريد القراءة وإنما أريد الأطعام وكأنه سهل الهمزة فلم يظن عمر لمراده (قوله فخررت لوجهي من الجهد) أي الذي أشار إليه أولاً وهو شدة الجوع ووقع في الرواية التي في الخلية أنه كان يومئذ صائماً وأنه لم يجد ما يطر عليه (قوله فأمرني بعس) يضم العين المهملة بعدها مهملة هو القدرح الكبير (قوله حتى استوى بطني) أي استقام من امتلائه من اللبن (قوله كالقدح) بكسر القاف وسكون الدال بعدها حاء مهملة هو السهم الذي لا ريش له ويسمى في لابي هريرة قصة في شرب اللبن مطولة في كتاب الرقاق وفيها أنه قال اشرب فقال لأجله مساعوا يستفاد منه جواز الشبع ولو جعل المراد بنى المساع على ما جرت به عادته لانه أراداه زاد على الشبع والله أعلم \* (تبسبه) \* ذكر لي محدث الديار الحلبية برهان الدين ابن شيخنا سراج الدين البلقيني قال ليس في هذه الأحاديث الثلاثة ما يدل على الإطعمة المترجم عليها المتلوفها الآيات المذكورة (قلت) وهو ظاهر إذا كان المراد مجرد ذكر أنواع الإطعمة أما إذا كان المراد بها ذلك وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها فالمناسبة ظاهرة لأن من جملة أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع ومن جملة صفاتها الحل والحرمه والمستلذ والمستحبت وما ينشأ عنها الإطعام وتركه وكل ذلك ظاهر من الأحاديث الثلاثة وأما الآيات فأنها تضمنت الأذن في تناول الطيبات فكأنه أشار بالاحاديث إلى أن ذلك لا يختص بنوع من الحلال ولا المستلذ ولا بحالة الشبع ولا بسد الرمق بل يتناول ذلك بحسب الوجدان وبحسب الحاجة والله أعلم (قوله تولى ذلك) أي باشروا من أشباعي ودفع الجوع عني رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيي السكراني أن في رواية تولى الله ذلك قال ومن على هذا مفعول وعلى الأول فاعل انتهى ويكون

فلقيت عمر بن الخطاب فاستقرأته آية من كتاب الله فدخل داره وفتحها على فخشيت غير بعيد فخررت لوجهي من الجهد والجوع فآذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على رأسي فقال يا أبا هريرة فقلت لبني رسول الله وسعديك فأخذ بيدي فقام معي وعرف الذي بي فأنطق بي إلى رحله فأمرني بعس من لبن فشربت منه ثم قال عند فاشرب يا أبا هريرة فعدت فشربت ثم قال عند فعدت فشربت حتى استوى بطني فصارت كالقدح قال فلقيت عمرو ذكرت له الذي كان من أمري وقلت له تولى ذلك من كان أحق به منك يا عمر والله لقد استقرأتك الآية

تولى على الثاني بمعنى ولى (قوله ولا نأقرأ لها منك) فيه اشعار بان عمر لما قرأها عليه توقف فيها أوفى شئ منها حتى ساء لابي هريرة ما قال ولذلك أقره عمر على قوله (قوله أدخلت) أى الدار وأطعمتكم (قوله جرانم) أى الابل والعمر منها فضل على غيرها من أنواعها وقد تقدم فى المناقب البحث فى تخصيصها بالذكور والمراد به وتقدم من وجه آخر عن أبى هريرة كنت استقرئ الرجل الآية وهو معى كى ينقلب معى فيطعمنى قال ابن بطلان فيه أنه كان من عادتهم اذا استقرأ أحدهم صاحب البيت أن يحملة الى منزله ويطعمه ما تيسر ويحمل ما وقع من عمر على أنه كان له شغل عاقله عن ذلك ولم يكن عنده ما يطعمه حينئذ انتهى ويعد الاخير تأسف عمر على فوت ذلك وذكرى محدث الديار الحليسة أن شيخنا سراج الدين البلقينى استبعد قول أبى هريرة لعمر لا نأقرأ لها منك يا عمر من وجهين أحدهما مهاجة عمر والثاني عدم اطلاع أبى هريرة على أن عمر لم يكن يقرؤها مثله (قلت) عجبت من هذا الاعتراض فإنه يتضمن الطعن على بعض رواة الحديث المذكور بالغلط مع وضوح توجيهه أما الاول فإن أبى هريرة خاطب عمر بذلك فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم وفى حالة كان عمر فيها فى صورة انخلاق من جسر عليه وأما الثانى فيعكس ويقال وما كان أبى هريرة ليقول ذلك الا بعد اطلاعه فله سمعها من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزلت وما سمعها عمر مثلاً الا بواسطة (قوله بالتسمية على الطعام والاكل باليمين) المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله فى ابتداء الاكل وأصرح ما ورد فى صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذى من طريق أم كلثوم عن عائشة مرفوعاً اذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله فان نسي فى أوله فليقل بسم الله فى أوله وآخره وله شاهد من حديث أمية بن خنيس عند أبى داود والنسائى وأما قول النووى فى أدب الاكل من الاذكار صفة التسمية من أهم ما ينبغى معرفته والافضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم الله كفاه وحصلت السنة فلم أر لها ادعاء من الافضلية دليلاً خاصاً وأما ما ذكره الغزالى فى آداب الاكل من الاحياء أنه لو قال فى كل اسمة بسم الله كان حسنة او انه يستحب أن يقول مع الاولى بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم فلم أر لاستحباب ذلك دليلاً والتسكرا قد بين هو وجهه بقوله حتى لا يشغله الاكل عن ذكر الله وأما قوله والاكل باليمين بيأتى البحث فيه وهو يتناول من يتعاطى ذلك بنفسه وكذا بغيره بأن يحتاج الى أن يلقمه غيره ولكنه بيئته لأبشماله (قوله أخبرنا سفيان قال الوليد بن كثير أخبرنى) كذا وقع هنا وهو من تأخير الصيغة عن الراوى وهو جائز وقد أخرجه الجيسدى فى مسنده وأبو نعيم فى المستخرج من طريقه عن سفيان قال حدثنا الوليد بن كثير وأخرجه الاسماعلى من رواية محمد بن خالد عن سفيان عن الوليد بالغنة ثم قال فى آخره فسألوه عن اسناده فقال حدثنى الوليد بن كثير وعل هذا هو السر فى سياق على بن عبد الله له على هذه الكيفية وسفيان بن عيينة فى هذا الحديث سند آخر أخرجه النسائى عن محمد بن منصور وان ما جبه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفيان عن هشام عن أبيه عن عمر بن أبى سلة وقد اختلف على هشام فى مسنده فكان البخارى عن ج عن هذه الطريق لذلك (قوله عمر بن أبى سلة) أى ابن عبد الاسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم واسم أبى سلة عبد الله وأم عمر المذكور هى أم سلة زوج النبى صلى الله عليه وسلم ولذلك جاء فى آخر

ولا نأقرأ لها منك قال  
عمر والله لأن أكون  
أدخلتكم أحب الى من أن  
يكون لى مثل جرانم (باب  
التسمية على الطعام والاكل  
باليمين) \* حدثنا على بن عبد  
الله أخبرنا سفيان قال الوليد  
ابن كثير أخبرنى أنه سمع  
وهب بن كيسان أنه سمع عمر  
ابن أبى سلة يقول

الباب الذي يليه وصفه بأنه ربيب النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كنت غلاماً) أي دون البلوغ يقال للصبي من حين يولد إلى أن يبلغ الحلم غلام وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة وتبعه غيره واحد وفيه نظر بل الصواب أنه ولد قبل ذلك فقد صح في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال كنت أنا وعمر بن أبي سلمة مع النسوة يوم الخندق وكان أكبر مني بستين انتهى ومولداً بن الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولد عمر قبل الهجرة بستين (قوله في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم أي في تربته وتحت نظره وأنه يربي في حضته تربية الولد قال عياض الجري بطلق على الحضن وعلى الثوب فيجوز فيه الفتح والكسر وإذا أريد به معنى الحضنة فبالفتح لا غير فإن أريد به المنع من التصرف فبالفتح في المصدر وبالكسر في الاسم لا غير (قوله وكانت يدي تطيش في الصفحة) أي عند الأكل ومعنى تطيش وهو بالطاء المهملة والشين المعجمة بوزن تطير تطير تحرك فتميل إلى نواحي القصعة ولا يقتصر على موضع واحد قاله الطيبي قال والأصل أطيش يمدى فاسند الطيش إلى يده مبالغة وقال غيره مدى تطيش تحف وتسرع وسأقي في الباب الذي يليه بلفظ أكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فجعلت أكل من نواحي الصفحة وهو يفسر المراد والصفحة ما تشبع حسنة ونحوها وهي أكبر من القصعة ووقع في رواية الترمذي من طريق عروة عن عمر بن أبي سلمة أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده طعام فقال ادن يا بني ويأتني في الرواية التي في آخر الباب الذي يليه أي النبي صلى الله عليه وسلم بطعام وعنده ريبه والجمع بينهما أن مجيء الطعام وافق دخوله (قوله يا غلام سم الله) قال النووي أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر إلا أن أريداً بالاستحباب أنه راجح الفعل والافق قد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر بالجمع واحدة (قوله وكل بيمينك ومما يليك) قال شيخنا في شرح الترمذي حله أكثر الشافعية على التسدب وبه جزم الغزالي ثم النووي لكن نص الشافعي في الرسالة وفي موضع آخر من الأم على الوجوب (قلت) وكذا ذكره عنه الصيرفي في شرح الرسالة ونقل البويطي في مختصره أن الأكل من رأس الثريد والتعريس على الطريق والقران في التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بضده حرام ومثل البيضاوي في منهاجه للتدب بقوله صلى الله عليه وسلم كل مما يليك وتعقبه تاج الدين السبكي في شرحه بأن الشافعي نص في غير موضع على أن من أكل مما لا يليه عالماً بالأنهى كان عاصياً آثاراً قال وقد جمع والذي نظائر هذه المسئلة في كتاب له سماه كشف اللبس عن المسائل الخمس ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب (قلت) ويدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال ففي صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يأكل بشماله فقال كل بيمينك قال لا أستطيع قال لا استطعت فما رفعها إلى فيه بعد وأخرج الطبراني من حديث سبيعة الأسلمية من حديث عقبه بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سبيعة الأسلمية تأكل بشمالها فقال أخذها داء غرة فقال إن بها قرحة قال وإن خرت بغرة فأصابها طاعون فمات وأخرج محمد بن الربيع الحيزي في مسند الصحابة الذين نزلوا مصر وسنده حسن وثبت النهي عن الأكل بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمرو من حديث جابر عنده مسلم وعند أحمد بسند

كنت غلاماً في حجر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وكانت يدي تطيش  
في الصفحة فقال لي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يا غلام سم الله وكل بيمينك  
وكل مما يليك

حسن عن عائشة رفعت من أكل بشماله أكل معه الشيطان الحديث ونقل الطيبي ان معنى قوله ان الشيطان يأكل بشماله أي يحمل أولياءه من الانس على ذلك لصادبه عباد الله الصالحين قال الطيبي وتحريره لا تأكلوا بالشمال فان فعلتم كنتم من أولياء الشيطان فان الشيطان يحمل أولياءه على ذلك انتهى وفيه عدول عن الظاهر والاولى جل الخبر على ظاهره وان الشيطان يأكل حقيقة لان العقل لا يحيل ذلك وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج الى تأويله وحكي القرطبي ذلك احتمالين ثم قال والقدرة صالحة ثم ذكر من عند مسلم ان الشيطان يستحل الطعام اذا لم يذكر اسم الله عليه قال وهذا عبارة عن تناوله وقيل معناه استحسانه رفع البركة من ذلك الطعام اذا لم يذكر اسم الله قال القرطبي وقوله صلى الله عليه وسلم فان الشيطان يأكل بشماله ظاهره أن من فعل ذلك تشبه بالشيطان وأبعد وتعسف من أعاد الضمير في شماله على الأكل قال النووي في هذه الاحاديث استحباب الأكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال وكذلك كل أخذ وعطاء كما وقع في بعض طرق حديث ابن عمر وهذا اذا لم يكن عذر من مرض أو جراحة فان كان بلا كراهة كذا قال وأجاب عن الاشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واءتذرفلم يقبل عذره بان عياض ادعى أنه كان منافقا وتعقبه النووي بأن جماعة ذكره في الصحابة وسموه بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة واحتج عياض بما ورد في خبره أن الذي حمله على ذلك الكبير ورده النووي بأن الكبير والمخالفة لا يقتضي النفاق لكنه معصية ان كان الامر أمر ايجاب (قلت) ولم يتفصل عن اختياره أن الامر أمر ندب وقد صرح ابن العربي بأن من أكل بشماله واجح بأن كل فعل ينسب الى الشيطان حرام وقال القرطبي هذا الامر على جهة التدب لانه من باب تشریف اليمين على الشمال لانها أقوى في الغالب وأسبق للأعمال وأمكن في الاشغال وهي مشتقة من اليمين وقد شرف الله أصحاب الجنة اذ نسبهم الى اليمين وعكسه في أصحاب الشمال قال وعلى الجملة فاليمين وما نسب اليها وما اشتق منها محمود لغة وشرعا ودينا والشمال على تقيض ذلك واذا قرر ذلك في الآداب المناسبة لمكارم الاخلاق والسيرة الحسنة عند الفصلاء اختصاص اليمين بالاعمال الشريفة والاحوال النظيفة وقال أيضا كل هذه الاوامر من المحاسن المكملات والمكارم المستحسنة والاصل فيما كان من هذا الباب الترغيب والتدب قال وقوله كل مما يليك محلله ما اذا كان الطعام نوعا واحدا لان كل أحد كالحائز لما يليه من الطعام فأخذ الغيرة تعد عليه مع ما فيه من تقذر النفس مما خاضت فيه الايدي وما فيه من اطهار الخرص والنهم وهو مع ذلك سوء أدب بغیر فائدة اما اذا اختلفت الانواع فقد أباح ذلك العلماء كذا قال (قوله فما زالت تلك طعمتي بعد) بكسر الطاء أي صفة أكل أي لزمتم ذلك وصار عادة لي قال الكرماني وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم اذا أكل والطعممة الاكلة والمراد جميع ما تقدم من الابتداع بالتسمية والاكل باليمين والاكل مما يليه وقوله بعد بالضم على البناء أي استمر ذلك من صنيعي في الأكل وفي الحديث أنه ينبغي اجتناب الاعمال التي تشبه أعمال الشياطين والكفار وان للشيطان يدين وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطى وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي وفيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في حال الأكل وفيه استحباب تعليم أدب الأكل والشرب وفيه منقبة لعمر بن أبي سلفة لأمثاله الامر ومواظبته

فما زالت تلك طعمتي بعد



على مقتضاه ﴿قوله﴾ **باب** الاكل مما يليه وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله ولياً كل رجل مما يليه (هذا التعليق طرف من حديث الجعد أبي عثمان عن أنس في قصة الوليمة على زينب بنت جحش وقد تقدم في باب الهدية للعروس في أوائل النكاح معلقاً من طريق إبراهيم بن طهمان عن الجعد وفيه ثم جعل يدعو عشرة عشرة يأكلون ويقول لهم اذكروا اسم الله ولياً كل رجل مما يليه وقد ذكرت هناك من وصله وسبأني أصله موصولاً بعد ما بين من وجه آخر عن أنس لكن ليس فيه مقصود الترجمة وعزاه شيخنا ابن الملقن تبعاً لمغلطاي التخرمجي ابن أبي عاصم في الاطعمة من طريق بكر وثابت عن أنس وهو ذهول منهما فليس في الحديث المذكور مقصود الترجمة وهو عند أبي يعلى والبرزاريضاً من الوجه الذي أخرجه ابن أبي عاصم (قوله حديث محمد بن جعفر) يعني ابن أبي كثير المدني وحملته بجمهلتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة ثم لام مفتوحة (قوله) عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ عنه وصورة الرسالة وقدم وصله خالد ابن مخلد ويحيى بن صالح الوحاظي فقالا عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة وخالف الجميع اسحق بن إبراهيم الحنظلي أحد الضعفاء فقال عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر وهو منكروا إنما استجاز البخاري أخرجه وان كان المحفوظ فيهما عن مالك الرسالة لأنه تين بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة واقضى ذلك أن مالكاً قصر بإسناده حيث لم يصرح بوصله وهو في الأصل موصول وله له وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان أخرجا ذلك الدارقطني في الغرائب عنهما واقتصر ابن عبد البر في التمهيد على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده ﴿قوله﴾ **باب** من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه) حوالى بفتح اللام وسكون التثنية أي جواب يقال رأيت الناس حوله وحوليه وحوليه واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرها (قوله) اذ لم يعرف منه كراهية ذكر فيه حديث أنس في تتبع النبي صلى الله عليه وسلم الدباء من القصعة وهذا ظاهره يعارض الذي قبله في الأمر بالاكل مما يليه فجمع البخاري بينهما ما يحمل الجواز على ما اذا علم رضاً من يأكل معه ورمز بذلك الى تضعيف حديث عكر اش الذي أخرجه الترمذي حيث جاء فيه التفصيل بين ما اذا كان لو نأوا واحداً فلا يتعدى ما يليه وأكثر من لون فيجوز وقد جعل بعض الشراح فعلة صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على ذلك فقال كان الطعام مشتملاً على مرق ودباء وقد يدفكان يأكل مما يحببه وهو الدباء ويترك ما لا يحببه وهو القديد وحله الكرماني كما تقدم له في باب الخياط من كتاب البيع على أن الطعام كان الذي صلى الله عليه وسلم وحده قال فلو كان له ولغيره لسكان المستحب أن يأكل مما يليه (قلت) ان أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فردلان أنساً كل معه وان أراد به المالك وأذن لأنس أن يأكل معه فليطرده في كل مالك ومضيف وما أظن أحدنا موافقه عليه وقد نقل ابن بطال عن مالك جواباً يجمع الجوابين المذكورين فقال ان المؤاكل لا هله وخدمه يباح له أن يتبع شهوته حيث رآها اذا علم أن ذلك لا يكره منه فاذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل الا مما يليه وقال أيضاً انما جالت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام لانه علم أن أحداً لا يتكره ذلك منه ولا يتقدره بل كانوا يتبركون بريقه ومحاسنة يده بل كانوا يتبادرون الى نخامته

\* (باب الاكل مما يليه وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله ولياً كل رجل مما يليه) \* حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حمله الديلمي عن وهب بن كيسان أبي نعيم عن عمر بن أبي سلمة وهو ابن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال أكلت يوماً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فجعلت أكل من نواحي القصعة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مما يليك \* حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة فقال سم الله وكل مما يليك \* (باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه اذ لم يعرف منه كراهية) \*

فيتبدل كونه فكذا ذلك من لم يتقدم من مؤاكلة يجوز له أن يحول يده في الصحفة وقال ابن التين  
إذا أكل المرء مع خادمه وكان في الطعام نوع منفرد جاز له أن يتقدم به وقال في موضع آخر إنما  
فعل ذلك لأنه كان يأكل وحده فسيأتي في رواية أن الخياط أقبل على عمله (قلت) هي رواية ثمانية  
عن أنس كما سيأتي بعد أبواب لكن لا يثبت المدعى لأن أنسا أكل معه النبي صلى الله عليه وسلم  
(قوله ان خياطاً) لم أقف على اسمه لكن في رواية ثمانية عن أنس أنه كان غلام النبي صلى الله عليه  
وسلم وفي لفظ أن مولاه خياط ادعاه (قوله لطعام صنعه) كان الطعام المذكور زبداً كما سيأتي  
(قوله قال أنس) فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت يتبع الدباء هكذا أورده  
مختصراً وأخرجه مسلم عن قتيبة شيخ البخاري فيه بتمامه وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن  
يوسف عن مالك بالزيادة ولفظه فقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزاً وتمر فافيه دباء  
وقديداً فأد شيخنا ابن الملقن عن مستخرج الاسماعيلي أن الخبز المذكور كان خبز شعير وغفل عما  
أورده البخاري في باب المرق كما سيأتي عن عبد الله بن مسلمة عن مالك بلفظ خبز شعير والثاني مثله  
وكذا أورده بعد باب آخر عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك بتمامه وهو عند مسلم عن قتيبة  
أيضاً وقد أفرد البخاري لكل واحد تربة وهي المرق والدباء والنريد والقديد (قوله الدباء) بضم  
الدال المهملة وتشديد الموحدة ممدود ويجوز القصص حكاه القزاز وأنكره القرطبي هو القرع  
وقيل خاص بالمستدير منه ووقع في شرح المذهب للنووي أنه القرع اليابس وما أظنه الاسهوا  
وهو اليقطين أيضاً واحدة دابة ودبة وكلام أبي عبيد الهروي يقتضي أن الهزمة زائدة فانه أخرجه  
في ديب واما الجوهري فأخرجه في المعتل على أن هزمته منقلبة وهو أشبه بالصواب لكن قال  
الرحمشمري لا ندري هي منقلبة عن واو وإيما يأتي في رواية ثمانية عن أنس فلما رأيت ذلك جعلت  
أجعه بين يديه وفي رواية حميد عن أنس فجعلت أجعه وأذنيه منه (قوله فلم أزل أحب الدباء من  
يومئذ) في رواية ثمانية قال أنس لا أزال أحب الدباء بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صنع ما صنع وفي رواية مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس فجعلت ألقيه إليه  
ولأطعمه وله من طريق معمر عن ثابت وعاصم عن أنس فذكر الحديث قال ثابت فسمعت  
أنسا يقول فاصنع لي طعام بعداً فذكر على أن يصنع فيه دباء الاصنع ولابن ماجه بسند صحيح  
عن حميد عن أنس قال بعثت معي أم سليم بمكثل فيه رطب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم  
أجده وخرج قريباً إلى مولاه فدعاه فصنع له طعاماً فأتته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه قال  
وصنع له تريدة بلحم وقرع فاذا هو يحب القرع فجعلت أجعه فأذنيه منه الحديث وأخرج مسلم  
بعضه من هذا الوجه بلفظ كان يحب القرع والنسائي كان يحب القرع ويقول انها شجرة أختي  
بونس ويجمع بين قوله في هذه الرواية فلم أجده وبين حديث الباب ذهبت مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه أطلق المعية باعتبار ما آل إليه الحال ويحتمل تعدد القصة على بعد وفي الحديث  
جواز كل الشريف طعام من دونه من محترف وغيره واجابة دعوته ومؤاكلة الخادم وبيان  
ما كان في النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع واللاطف بالصحاب وتعاهدهم بالجيء إلى منازلهم  
وفيه الاجابة إلى الطعام ولو كان قليلاً ومناولة الضيفان بعضهم بعضاً ما وضع بين أيديهم وإنما  
يمنع من يأخذ من قدام الآخر شيئاً لنفسه أو لغيره وسيأتي البحث فيه في باب مفرد وفيه جواز

حدثنا قتيبة عن مالك عن  
اسحق بن عبيد الله بن أبي  
طلحة أنه سمع أنس بن مالك  
يقول ان خياطاً دعاه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لطعام صنعه قال أنس  
فذهبت مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فرأيت يتبع  
الدباء من حوالى القصعة  
قال فلم أزل أحب الدباء من  
يومئذ

\* قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك \* (باب التمين في الأكل وغيره) \* حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التمين ما استطاع في ظهوره وتعلمه وترجله وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله \* (باب من أكل حتى شبع) \* حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لأم سليم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفاً أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فأخرجت أفراساً من شعر ثم أخرجت خماراً لها فلقت الخبر ببعضه ثم دسسته تحت ثوبي وردتني ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ومعه الناس فقامت عليهم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت أبو طلحة فقلت نعم قال بطعام قال فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه قوموا (٤٦٠) فانطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة فقال أبو طلحة يا أم سليم

قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما طعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل أبو طلحة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هلي يا أم سليم ما عندك فأنت بذلك الخبر فأمر به ففت وعصرت عليه أم سليم عكة لها فأدتمته ثم قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله أن يقول ثم قال أذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال أذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال

ترك المضيف الأكل مع الضيف لان في رواية ثمانية عن أنس في حديث الباب أن الخياط قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله فيؤخذ جواز ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلاً فأترهم به ويحتمل أن يكون كان مكثيماً من الطعام أو كان صاعاً أو كان شغلهم قد تحتم عليه تكميله وفيه الحرص على التشبه بأهل الخير والاعتدائهم في المطاعم وغيرها وفيه فضيلة طاهرة لانس لا تقتضاه أثر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في الأشياء الجبلية وكان يأخذ نفسه باتباعه فيها رضي الله عنه (قوله قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك) كذا ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الجوى والكشميهني وسقط للباقين وهو الاشبه وقد مضى موصلاً قبل باب والذي يطهر لي أن محله بعد الترجمة التي تليه \* (قوله بـ التمين في الأكل وغيره) ذكر فيه حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التمين الحديث وهو ظاهر فيما ترجم له ونظن بعضهم أن في هذه الترجمة تكراراً لانه تقدم في قوله باب التسمية على الطعام والأكل باليمين وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذه الترجمة أعم من الاولى لان الاولى لفعل الأكل فقط وهذه لجميع الأفعال فيدخل فيه الأكل والشرب بطريق التعميم اهـ ومن جملة العموم عموم متعلقات الأكل كالأكل من جهة اليمين وتقديم من على اليمين في الاتحاف ونحوه على من على الشمال وغير ذلك (قوله وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله) القائل هو شعبة والمقول عنه أنه قال بواسط هو أشعث وهو ابن أبي الشعثاء وقد تقدم بيان ذلك مع مباحث الحديث في باب التمين من كتاب الوضوء وقال الكرماني قال بعض المشايخ القائل بواسط هو أشعث كذا نقل وليس بصواب عن قال \* (قوله بـ من أكل حتى شبع) ذكر فيه ثلاثة أحاديث \* الاول حديث أنس في تكثير الطعام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه فأكلوا حتى شبعوا \* الثاني

حديث

أذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم أذن لعشرة فأكل

القوم كلهم وشبعوا والقوم ثمانون رجلاً \* حدثنا موسى حدثنا معمر عن أبيه قال وحدث أبو عثمان أيضاً عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فحين ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل بغنم يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبيع أم عطية أو قال هبة قال لا بل أبيع قال فاشتري منه شاة فصنعت فأمر نبي الله صلى الله عليه وسلم بسواد البطن يشوى وأيم الله ما من الثلاثين ومائة إلا قد حزنه حرمة من سواد بطنها ان كان شاهداً أعطاها إياه وان كان غائباً أخبره أنه ثم جعل فيها قصعين فأكلنا أجعون وشبعنا وفضل في القصة عتين حملة على البعير وكما قال \* حدثنا مسلم حدثنا وهيب حدثنا منصور عن أمه عن عائشة رضي الله عنها توفى النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الاسودين والتمر والماء

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في اطعام القوم من سواد بطن الشاة كانوا ثلاثين ومائة رجل  
 وفيه فأكلوا أجمعون وشبعنا وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة \* الثالث حديث عائشة توفى  
 النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الاسودين التمر والماء وفيه اشارة الى أن شبعهم لم يقع  
 قبل زمان وفاته قاله الكرماني (قلت) لكن ظاهره غير مراد وقد تقدم في غزوة خيبر من  
 طريق عكرمة عن عائشة قالت لما فقت خيبر قلنا الا أن تشبع من التمر ومن حديث ابن عمر قال  
 ما شبعنا حتى فقتنا خيبر فالمراد أنه صلى الله عليه وسلم شبع حين شبعوا واستمر شبعهم وابتدأوه  
 من فتح خيبر وذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين ومراد عائشة بما أشارت اليه من  
 الشبع هو من التمر خاصة دون الماء لكن قرنته به اشارة الى أن تمام الشبع حصل بجمعهما  
 فكان الواو فيه بمعنى مع لأن الماء وحده يوجد الشبع منه ولما عبرت عن التمر بوصف واحد  
 وهو السواد عبرت عن الشبع والرى بفعل واحد وهو الشبع وقوله في حديث أنس عن أبي  
 طلحة سمعت صوت النبي صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع كأنه لم يسمع في صوته لما  
 تكلم اذ ذاك الفخامة المألوفة منه فحمل ذلك على الجوع بقربة الحال التي كانوا فيها وفيه رد على  
 دعوى ابن حبان أنه لم يكن يجوع واحتج بحديث أبيه يطعمني ربي ويسقيني وتعقب بالجل على  
 تعدد الحال فكان يجوع أحيانا ليلأسى به أصحابه ولا سيما من لا يجد مددا وأدركه ألم الجوع صبر  
 فضعفه وقد بسطت هذا في مكان آخر ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من يضيف أن  
 يخرج مع الضيف الى باب الدار تكرمة له قال ابن بطال في هذه الاحاديث جواز الشبع وإن كان  
 تركه أحيانا أفضل وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أكثر الناس  
 شبعافي الدنيا أطولهم جوعافي الآخرة قال الطبري غير أن الشبع وإن كان مباحا فإن له حدا  
 ينتهي اليه وما زاد على ذلك فهو سرف والمطلق منه ما أعان الآكل على طاعة ربه ولم يشغله ثقله  
 عن أداء ما وجب عليه اهـ وحديث سلمان الذي أشار اليه أخرجه ابن ماجه بسندلين  
 وأخرج عن ابن عمر نحوه وفي سنده مقال أيضا وأخرج البزار نحوه من حديث أبي جحيفة  
 بسند ضعيف قال القرطبي في المفهم لما ذكر قصة أبي الهيثم اذ ذبح للنبي صلى الله عليه وسلم  
 ولصاحبيه الشاة فأكلوا حتى شبعوا وفيه دليل على جواز الشبع وما جاء من الهى عنه محمول  
 على الشبع الذي ينقل المعدة ويثبط صاحبه عن القيام للعبادة ويفضى الى البطر والاشتر  
 والنوم والكسل وقد تنتهى كراهته الى التحريم بحسب ما يترتب عليه من المفسدة وذكر  
 الكرماني تعالى ابن المنير أن الشبع المذكور محمول على شبعهم المعتاد منهم وهو أن التلث  
 للطعام والتلث للشراب والتلث للنفس ويحتاج في دعوى أن تلك عادتهم الى نقل خاص وانما  
 ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث  
 المقدام بن معد يكرب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن  
 حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فان غلب الآدمي نفسه فتلث للطعام وتلث للشراب وتلث  
 للنفس قال القرطبي في شرح الاسماء لو سمع بقراط بهذه القسمة لعجب من هذه الحكمة وقال  
 الغزالي قبله في باب كسر الشهواتين من الاحياء ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال ما سمعت  
 كلاما في قلة الاكل أحكم من هذا ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح وانما

خص الثلاثة بالذکر لانها أسباب حياة الحيوان ولانه لا يدخل البطن سواها وهل المراد بالثلاث  
التساوى على ظاهر الخبر أو التقسيم الى ثلاثة أقسام متقاربة محل احتمال والاول أولى  
ويحتمل أن يكون لمجرد ذكر الثالث الى قوله في الحديث الاخر الثالث كثير وقال ابن المنير ذكر  
الخارى في الاشربة في باب شرب اللبن للبركة حديث أنس وفيه قوله فجعلت لا آلو ما جعلت في  
بطني منه فيحتمل أن يكون الشبع المشار اليه في أحاديث الباب من ذلك لانه طعام بركة (قلت)  
وهو محتمل الا في حديث عائشة ثالث أحاديث الباب فان المراد به الشبع المعتاد لهم والله أعلم  
واختلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في الاحياء أحدهما أن يشتهي الخبز وحده ففي طلب  
الادم فليس بجائع ثانيهما أنه اذا وقع ريقه على الارض لم يقع عليه الذباب وذكر أن  
هراتب الشبع تنحصر في سبعة الاول ما تقوم به الحياة الثاني أن يزيد حتى يصوم ويصلى عن  
قيام وهذا واجب الثالث أن يزيد حتى يقوى على أداء النوافل الرابع أن يزيد حتى يقدر على  
التكسب وهذا مستحبان الخامس أن يلا الثلث وهذا جائز السادس أن يزيد على ذلك  
وبه ثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه السابع أن يزيد حتى يتضرر وهي البطنة المنهى  
عنها وهذا حرام اهـ ويمكن دخول الثالث في الرابع والاول في الثاني والله أعلم \* (تنبيهه)  
وقع في سماع السند معتمروه وان سليمان التيمي عن أبيه قال وحديث أبي عثمان أيضا فزعم  
الكرمانى أن ظاهره أن أباه حدث عن غير أبي عثمان ثم قال وحديث أبي عثمان أيضا (قلت)  
وليس ذلك المراد وانما أراد أن أباه حدث بحديث سابق على هذا ثم حدث به هذا فذلك قال  
أيضا أي حدث بحديث بعد حديث ﴿ قوله باب ﴾ ليس على الاعمى حرج الى  
هنا لاكثر وساق في رواية أبي ذر الصنفين الاخرين ثم قال الآية وأراد بقية الآية التي في  
سورة النور لا التي في الفتح لانها المناسبة لآبواب الاطعمة ويؤيد ذلك أنه وقع عند الاسماعيلي  
الى قوله لعلكم تعقلون وكذا البعض رواية الصحيح (قوله والنهد والاجتماع على الطعام) ثبتت  
هذه الترجمة في رواية المستملى وحده والنهد بكسر الهمزة وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول  
الشركة حيث قال باب الشركة في الطعام والنهد وتقدم هناك بيان حكمه وذكر فيه عدة  
أحاديث في ذلك ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام  
فلم يؤث الا بسويق الحديث وليس هو ظاهرا في المراد من النهد لاحتمال أن يكون ما جرى  
بالسويق الامن جهة واحدة لكن مناسبة لاصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على لول  
السويق من غير تمييز بين أعمى وبصير وبين صحيح ومريض وحكى ابن بطال عن المهلب قال  
مناسبة الآية لحديث سويد ما ذكره أهل التفسير أنهم كانوا اذا اجتمعوا للاكل عزل الاعمى على  
حدة والاعرج على حدة والمريض على حدة لئلا يصيرهم عن أكل الاصحاء فكانوا يخرجون أن  
يتفضلوا عليهم وهذا عن ابن الكلبي وقال عطاء بن زيد كان الاعمى يخرج أن يأكل طعام غيره  
لجعله يده في غير موضعها والاعرج كذلك لاتساعه في موضع الاكل والمريض لراحمته فزلت هذه  
الآية فأباح لهم الاكل مع غيرهم وفي حديث سويد معنى الآية لانهم جعلوا أيديهم فيما حضر  
من الزاد سواء مع أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك وقد  
سوغ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان فكان مباحا والله أعلم اهـ كلامه

\* (باب ليس على الاعمى  
حرج) والنهد والاجتماع على  
الطعام \* حديثنا على بن عبد  
الله حدثنا سفيان قال يحيى  
ابن سعيد سمعت بشير بن يسار  
يقول حدثنا سويد بن النعمان  
قال خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى خيبر  
فلما كآب الصبأ قال يحيى  
وهي من خيبر على روضة  
دعاء رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بطعام فأثى الا بسويق  
فلكاه فأكلوا منه ثم دعاء  
فضمض ومضمض فاصلى  
بنا المغرب ولم يتوصأ قال  
سفيان سمعته منه عودا  
وبدا

وقد جاء في سبب نزول الآية أثر آخر من وجه صحيح قال عبد الرزاق أنبأنا معمر عن ابن أبي  
 نجيم عن مجاهد كان الرجل يذهب بالاعى أو الأعرج أو المريض الى بيت أبيه أو أخيه  
 أو قريبه فكان الزمنى يخرجون من ذلك ويقولون انما يذهبون بنا الى بيوت غيرهم  
 فنزلت الآية رخصة لهم وقال ابن المنير موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهى قوله  
 تعالى ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً وأشتاتاً وهى أصل في جواز كل المحارجة ولهذا  
 ذكر في الترجمة الهد والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** الخبز المرقق والاكل على الخوان  
 والسفرة) أما الخبز المرقق فقال عياض قوله مرقق أى مليناً محسناً كخبز الحواري وشبهه  
 والترقيق التلين ولم يكن عندهم مناخل وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اه وهذا هو  
 المتعارف وبه جزم ابن الاثير قال الرقاق الرقيق منسل طوال وطويل وهو الرغيف الواسع  
 الرقيق وأغرب ابن التين فقال هو السميد وما يصنع منه من كعك وغيره وقال ابن الجوزي هو  
 الخفيف كأنه مأخوذ من الرقاق وهى الخشبة التى يرقق بها وأما الخوان فالمشهور رقيقه كسر  
 المجمة ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة اخوان بكسر الهمزة وسكون الخاء وسئل ثعلب هل يسمى  
 الخوان لانه يتخون ما عليه أى ينتقص فقال ما يعبد قال الجواليقي والصحيح أنه أعجمى معرب  
 ويجمع على اخونة فى القلة وخون مضموم الاول فى الكثرة وقال غيره الخوان المائدة ما لم يكن  
 عليها طعام وأما السفرة فاشتهرت لما يوضع عليها الطعام وأصلها الطعام نفسه (قوله) كما عند  
 أنس وعند خبازله) لم أقف على تسميته ووقع عند الاسماعيلى عن قتادة كأننى أنسا  
 وخبازه قائم زاد ابن ماجه وخوانه موضوع فيقول كلوا وفى الطبرانى من طريق راشد بن أبى  
 راشد قال كان لأنس غلام يعمل له القناني ويطبخ له لونين طعاماً ويخبز له الحواري ويخبذه  
 بالسمن اه والحواري بضم الهملة وتشديد الواو وفتح الراء الخالص الذى ينخل مرة بعد مرة  
 (قوله) ما كل النبي صلى الله عليه وسلم خبزاً مرققاً ولا شاة مسموطة) المسموطة الذى أزيل شعره  
 بالماء المسخن وشوى بجلده أو يطبخ وانما يصنع ذلك فى الصغائر السن الطرى وهو من فعل  
 المترفين من وجهين أحدهما المبادرة الى ذبح ما لوبق لازدادت منه وثانيهما أن المسلوخ ينتفع  
 بجلده فى اللبس وغيره والسمط يفسده وقد جرى ابن بطلال على أن المسموط المشوى فقال ما ملخصه  
 يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتزن من كتف شاة  
 وحديث أم سلمة الذى أخرجه الترمذى أنها قربت للنبى صلى الله عليه وسلم خبزاً مشوياً فأكل  
 منه بأن يقال يحتمل أن يكون لم يتفق أن تسمط له شاة تكالها لانه قد احتزن من الكتف مرة ومن  
 الجنب أخرى وذلك لحم مسموط أو يقال ان أنسا قال لا أعلم ولم يقطع به ومن علم حجة على من لم  
 يعلم وتعبه ابن المنير بأنه ليس فى حر الكتف ما يدل على أن الشاة كانت مسموطة بل انما حرها  
 لان العرب كانت عاداتها غالباً أنها لا تضج اللحم فاحتج الى الحر قال ولعل ابن بطلال لما رأى  
 البخارى ترجم بعد هذا باب شاة مسموطة والجنب ظن أن مقصوده اثبات أنه أكل  
 السميط (قلت) ولا يلزم أيضاً من كونها مشوية واحتزن من كتفها أو جنبها أن تكون مسموطة  
 فالشئ المسلوخ أكثر من شئ المسموط لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل المسموطا  
 وهذا لا يرد على أنس فى نفي رواية الشاة المسموطة وقدوافقه أبو هريرة على نفي أكل الرقاق

\* (باب الخبز المرقق  
 والاكل على الخوان  
 والسفرة) \* حدثنا محمد بن  
 سنان حدثنا همام عن قتادة  
 قال كما عند أنس وعند  
 خبازله فقال ما كل النبي  
 صلى الله عليه وسلم خبزاً  
 مرققاً ولا شاة مسموطة  
 حتى لقي الله



أخرجه ابن ماجه من طريق ابن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة أنه زار قومه فأثروهم فارق فبكى وقال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بعينه قال الطبري قول أنس ما أعلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم الخ تثنى العلم وأراد تثنى المعلوم وهو من باب تثنى التثنية لا زمه وانما صح هذا من أنس لطول لزومه النبي صلى الله عليه وسلم وعدم مفارقتة له إلى أن مات (قوله عن يونس قال علي هو الاسكاف) علي هو شيخ البخاري فيه وهو ابن المديني ومراده أن يونس وقع في السند غير منسوب فنسبه علي ليعرف أن في طبقة يونس بن عبيد البصري أحد الثقات المكثرين وقد وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن منسى عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يونس بن أبي الفرات الاسكاف وليس ليونس هذا في البخاري الا هذا الحديث الواحد وهو بصري وثقه أحمد وابن معين وغيرهما وقال ابن عدى ليس بالمشهور وقال ابن سعد كان معروفا وله أحاديث وقال ابن حبان لا يجوز أن يحتج به كذا قال ومن وثقه أعرف بحاله من ابن حبان والراوى عنه هشام هو الدستوائي وهو من المكثرين عن قتادة وكان له لم يسمع منه هذا وفي الحديث رواية الاقران لان هشام او يونس من طبقة واحدة وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وصرح بالتحديث كما سيأتي في الرقاق لكن ذكر ابن عدى أن يزيد بن زريع رواه عن سعيد فقال عن يونس عن قتادة فيجتمعا أن يكون سمعه أو لا عن قتادة بواسطة ثم حمله عنه بغير واسطة فكان يحدث به على الوجهين (قوله عن أنس) هذا هو المحفوظ ورواه سعيد بن بشر عن قتادة فقال عن الحسن قال دخلنا على عاصم بن حذرة فقال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان قط الحديث أخرجه ابن منسدة في المعرفة فان كان سعيد بن بشر حفظه فهو حديث آخر لقتادة لاختلاف مساق الخبرين (قوله على سكرحة) بضم السين والكاف والراء الثقيلة بعد هاجم مفتوحة قال عياض كذا قيدناه ونقل عن ابن مكي أنه صوب فتح الراء (قلت) وبهذا جزم التوربشتي وزاد لأنه فارسي معرب والراء في الاصل مفتوحة ولا حجة في ذلك لان الاسم الاجمعي اذا انطقت به العرب لم يتقه على أصله غالبا وقال ابن الجوزي قاله لنا شيخنا أبو منصور اللغوي يعني الجواليقي بفتح الراء قال وكان بعض أهل اللغة يقول الصواب اسكرحة وهي فارسية معربة وترجمتها مقرب النخل وقد تكلمت بها العرب قال أبو علي فان حقرت حذف الجيم والراء وقلت اسكره ويجوز اشباع الكاف حتى تزيد قياس ما ذكره سيديويه في برهم برهم ان يقال في سكرحة سكرجة وسكرجة والذى سبق أولى قال ابن مكي وهي صحاف صغار يؤكل فيها ومنها الكبير والصغير فالكبيرة تحمل قدر ست أو واقيل ما بين ثلثي أو قية إلى أو قية قال ومعنى ذلك أن العجم كانت تستعمله في الكواميج والجوارش للتشهي والهضم وأغرب الداودي فقال السكرحة قصعة مدهونة ونقل ابن قرقول عن غيره أنها قصعة ذات قوائم من عود كما تد صغيره والاول أولى قال شيخنا في شرح الترمذي تركه الا كل في السكرحة اما لكونها لم تكن تصنع عندهم اذ ذاك أو لانه تصغارها لان عاداتهم الاجتماع على الاكل أولانها كما تقدم كانت تعدل لوضع الاشياء التي تعين على الهضم ولم يكونوا غالبا يشبعون فلم يكن لهم حاجة بالهضم (قوله قبل لقتادة) القائل هو الراوى (قوله فعلا م) كذا لاكثر ووقع في رواية المستنلى بالاشباع (قوله يا كلون) كذا عدل عن الواحد إلى الجمع إشارة إلى أن ذلك لم يكن مختصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وحده بل كان أصحابه يقتفون

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن يونس قال علي هو الاسكاف عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال ما علمت النبي صلى الله عليه وسلم أكل على سكرحة قط ولا خبز له مرق قط ولا أكل على خوان قط قبل لقتادة فعلا م ما كانوا يأكلون قال

قوله حذف الجيم والراء الخ كذا في جميع النسخ وحرر اه معصمه

أثروا يقتدون بفعله (قوله على السفر) جمع سفرة وقد تقدم بيانها في الكلام على حديث عائشة الطويل في الهجرة إلى المدينة وإن أصلها الطعام الذي يتخذ المسافرون أكثر ما يصنع في جلد فنقل اسم الطعام إلى ما يوضع فيه كما سمي المزادة راوية ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة صفية فساقه مختصراً وقد ساقه في غزوة خيبر بالاسنة الذي أوردناه هنا بعينه أتم من سياقه هنا ولفظه أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى عليه بصفية وزاد فيه أيضاً بين قوله إلى وليتمه وبين قوله أمر بالانطاع وما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها الآن أمر فذكره وزاد بعد قوله واليمن فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى هناك (قوله وقال عمرو عن أنس بن مالك) الحديث صلى الله عليه وسلم ثم صنع حيساً في نطع (هو أيضاً طرف من حديث وصله المؤلف في المعازي مطولاً من طريق عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن أنس بن مالك بتمامه (قوله هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان) هشام هو ابن عروة جمل هذا الحديث عن أبيه وعن وهب بن كيسان وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن يونس عن أبي معاوية فقال فيه عن هشام عن وهب بن كيسان فقط وتقدم أصل هذا الحديث في باب الهجرة إلى المدينة من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه وعن امرأته فاطمة بنت المنذر كلاهما عن أسماء وهو محمول على أن هشاماً جعله عن أبيه وعن امرأته وعن وهب ابن كيسان ولعل عنده عن بعضهم ما ليس عند الآخر فإن الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله يعبرون وهو بالعين المهملة من العار وابن الزبير هو عبد الله والمراد بأهل الشام عسكر الحاجج ابن يوسف حيث كانوا يتأولونه من قبل عبد الملك بن مروان أو عسكر الحصين بن غير الدين فأتواوه قبل ذلك من قبل يزيد بن معاوية (قوله يعبرونك بالنطاقين) قيل الأصح أن يعدى التعبير بنفسه تقول عبرته كذا وقد سمع بكذا مثل ما هنا (قوله وهل تدري ما كان النطاقين) كذا أوردته بعض الشراح وتعقبه بأن الصواب النطاقان بالرفع وأما لم أقف عليه في السخ بالرفع فإن ثبت رواية بغير الألف أمكن توجيهها ويحتمل أن يكون كان في الأصل وهل تدري ما كان شأن النطاقين فسقط لفظ شأن أو نحوه (قوله إنما كان نطاق شقيقته نصفين فأوكيت) تقدم في الهجرة إلى المدينة أن أبا بكر الصديق هو الذي أمره بذلك لما جرح مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة (قوله يقول أيها) كذا لا أكثر ول بعضهم أيها جرحه وفون وهو تعجيف وقد وجهه بأنه مقول الراوي والضمير لأمه أو ابنها هو ابن الزبير وأغرب ابن التين فقال هو في سائر الروايات أيها وذكروا الخطابي بلفظ أيها وقوله والاله في رواية أحمد بن يونس أيها ورب الكعبة قال الخطابي أيها بكسر الهمزة والتسوين معناها الاعتراف بما كانوا يقولونه والتقريه تقول العرب في استدعاء القول من الإنسان أيها واه بغير تنوين وتعقب بأن الذي ذكره نعلب وغيره إذا استتردت من الكلام قلت أيها وإذا أمرت بقطعه قلت أيها اه وليس هذا الاعتراض بجيد لأن غير نعلب قد جرم بأن أيها كلمة استزادة وارتضاه وحرره بعضهم فقال أيها بالتسوين للاستزادة وبغير التسوين لقطع الكلام وقد تأتي أيضاً بمعنى كيف (قوله تلك شكاة ظاهرك عارها) شكاة بفتح الشين المججمة معناه رفع الصوت بالقول القبيح ول بعضهم بكسر الشين والاول أولى وهو مصدر شكا يشكو وشكاية وشكوى وشكاة وظاهر أي زائل قال الخطابي أي

على السفر \* حدثنا ابن أبي هريرة أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا جندب أنه سمع أنساً يقول أقام النبي صلى الله عليه وسلم بيني بصفية فدعوت المسلمين إلى وليتمه أمر بالانطاع فبسطت فالتقي عليها التمر والاقط والسمن وقال عمرو عن أنس بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم ثم صنع حيساً في نطع \* حدثنا محمد بن أبي معاوية حدثنا هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان قال كان أهل الشام يعبرون ابن الزبير يقولون يا ابن ذات النطاقين فقالت له أسماء يا بني انهم يعبرونك بالنطاقين وهل تدري ما كان النطاقين إنما كان نطاق شقيقته نصفين فأوكيت فسر به رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحدهما وجعلت في سفرته آخر قال فكان أهل الشام إذا عبروه بالنطاقين يقول أيها والاله \* تلك شكاة ظاهرك عارها \*

١ حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي ثعلبة عن سفيان بن عيينة عن ابن عباس أن أم حفصة بنت الحرث بن حزن خالة ابن عباس أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم سمنًا واقطًا وأضبا فدعا بهن فأكلن على مائدة وتركهن النبي صلى الله عليه وسلم كالمثقل لهن ولو كن حراما ما أكلن على مائدة (٤٦٦) النبي صلى الله عليه وسلم ولا أمر بها كاهن \* (باب السويق) \* حدثنا سليمان ابن حرب حدثنا حماد عن

يحيى عن بشير بن يسار عن سويد بن النعمان أنه أخبره أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالصبا وهي على روضة من خيبر فحضرت الصلاة فدعا بطعام فلم يجدوا الا سويقا فلاك منه فلكا معه ثم دعاهم فغمض ثم صلى وصلينا ولم يتوضأ \* (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو) \* حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني أبو أمية بن سهل بن حنيف الانصاري أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ميمونة وهي خالته وخالة ابن عباس فوجد عندها ضبا مخنوزا قدمت به أختها حفيدة بنت الحرث بن نجد فقدمت الضب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قبلها يقدم يده لطعام حتى

ارتفع عنك فلم يعلق بك والظهور يطلق على الصعود والارتفاع ومن هذا قول الله تعالى فما استطاعوا أن يظهره أي يملوا عليه ومنه ومعارض عليها يظهرون قال وتمثل ابن الزبير بصراع بيت لابي ذؤيب الهذلي وأوله \* وعيرها الواشون اني أحبها \* يعني لابي أس هذا القول ولا عار فيه قال مغطاي وبعد بيت الهذلي

فان أعتذر منها فاني مكذب \* وان يعتذر يرد عليك اعتذارها وأول هذه القصيدة

هل الدهر الا ليله ونهارها \* والاطلوع الشمس ثم غيارها  
أبي القلب الأم عمر فأصبحت \* تحترق ناري بالشكاة ونارها

وبعد \* وعيرها الواشون اني أحبها \* البيت وهي قصيدة تزيد على ثلاثين بيتا وتردد ابن قتيبة هل أنشأ ابن الزبير هذا المصراع أو أنشده متمثلا به والذي جزم به غيره الثاني وهو المعتمد لان هذا مثل مشهور وكان ابن الزبير يكثر التمثيل بالشعر وقلنا أنشأه ثم ذكر حديث ابن عباس في أكل خالد الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيأتي شرحه بعد في كتاب الصيد والذبائح وقوله على مائدة أي الشيء الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالتنديل والطبق وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل على الخوان لان الخوان أخص من المائدة وفي الأخص لا يستلزم في الأعم وهذا أولى من جواب بعض الشراح بأن أنسا اعانني علمه قال ولا يعارضه قوله من علم واختلاف في المائدة فقال الزجاج هي عندي من ما يبيع اذا تحرك وقال غيره من ما يبيع اذا أعطى قال أبو عبيد وهو فاعلة بمعنى مفعوله من العطاء قال الشاعر \* وكنت للمنتجعين مائدة \* (قوله باب

السويق) ذكر فيه حديث سويد بن العمان وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة (قوله باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها بالاضافة وشرحه الزركشي على أنه باب بالتسوين فقال قال ابن التين انما كان يسأل لان العرب كانت لاتعاف شيئا من المأكول لظلمت عندهم وكان هو صلى الله عليه وسلم قد يعاف بعض الشيء فذلك كان يسأل (قلت) ويحتمل أن يكون سبب السؤال انه صلى الله عليه وسلم ما كان يكثر الا يكون في البادية فلم يكن له خبرة بكثير من الحيوانات أولان الشرع ورد بتحريم بعض الحيوانات وابطاح بعضها وكانوا لا يحرمون منها شيئا وربما أتوا به مشويا أو مطبوخا فلا تميز عن غيره الا بالسؤال عنه ثم أورده في حديث ابن عباس في قصة الضب وسيأتي شرحه في كتاب الصيد والذبائح ووقع فيه فقالت امرأة من النسوة الحضور كذا وقع بلفظ جمع

الذكر يحدث به ويسمى له فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يده إلى الضب فقالت امرأة من النسوة الحضور أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدمت له هو الضب يا رسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده عن الضب فقال خالد بن الوليد أحرأ الضب يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجندني أعافسه قال خالد فاجترزته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إلى

المذكور كونه باعتبار الاشخاص وفيه أخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قدمتن له وهذه المرأة ورد التصريح بأنهم ميمونة أم المؤمنين في رواية الطبراني ولنظرة فقالت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو فلما أخبروه تركوه وعند مسلم من وجه آخر عن ابن عباس فقالت ميمونة يا رسول الله انه لحم ضب فكف يده ﴿قوله﴾ **باب** طعام الواحد يكفي الاثنين) أو رد فيه حديث أبي هريرة طعام الاثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الاربعة واستشكل الجمع بين الترجمة والحديث فان قضية الترجمة مرجعها النصف وقضية الحديث مرجعها الثلث ثم الرابع وأجيب بأنه أشار بالترجمة الى لفظ حديث آخر ورد ليس على شرطه وبأن الجامع بين الحديثين أن مطلق طعام القليل يكفي الكثير لكن أقصاه الضعف وكونه يكفي مشله لا يتقى أن يكفي دونه نعم كون طعام الواحد يكفي الاثنين يؤخذ منه أن طعام الاثنين يكفي الثلاثة بطريق الأولى بخلاف عكسه ونقل عن اسحق بن راهويه عن جرير قال معنى الحديث أن الطعام الذي يشبع الواحد يكفي قوت الاثنين ويشبع الاثنين قوت الاربعة وقال المهلب المراد بهذه الاحاديث الحظ على المكارم والتفنع بالكفاية يعني وليس المراد الحصر في مقدار الكفاية وانما المراد الموساة وأنه ينبغي للاثنين ادخال ثالث لطعامهم ما وادخال رابع أيضا بحسب من يحضر وقد وقع في حديث عمر عن دابن ماجه بلفظ طعام الواحد يكفي الاثنين وان طعام الاثنين يكفي الثلاثة والاربعة وان طعام الاربعة يكفي الخمسة والسته ووقع في حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس وعند الطبراني من حديث ابن عمر ما يرشد الى العلة في ذلك وأوله كلوا جميعا ولا تفرقوا فان طعام الواحد يكفي الاثنين الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن بركة الاجتماع وأن الجمع كلما كثر ازدادت البركة وقد أشار الترمذي الى حديث ابن عمر وعند البزار من حديث سمرة نخو حديث عمر وزاد في آخره ويد الله على الجماعة وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع على الطعام وأن لا يأكل المروءة وحده انتهى وفي الحديث أيضا الإشارة الى أن الموساة اذا حصلت حصلت معها البركة فتعم الحاضرين وفيه انه لا ينبغي للمرأة أن يستحق ما عنده فمتنع من تقديمه فان القليل قد يحصل به الاكتفاء معنى حصول سد الرمق وقيام البنية لاحقيقة الشبع وقال ابن المنذر ورد حديث بلفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقرأ معناه من حديث الباب لأن من أمكنه ترك الثلث أمكنه ترك النصف لتقاربهما انتهى وتعقبه مغلطاي بأن الترمذي أخرج الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر وهو على شرط البخاري انتهى وليس كما زعم فان البخاري وان كان أخرجه لابي سفيان لكن أخرجه له مقرونا بأبي صالح عن جابر ثلاثة أحاديث فقط وليس على شرطه ثم لا أدري لم خصه بتحريم الترمذي مع أن مسلما أخرجه من طريق الاعمش عن أبي سفيان أيضا ولعل ابن المنذر اعتمد على ما ذكره ابن بطلان ابن وهب روى الحديث بلفظ الترجمة عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر وابن لهيعة ليس من شرط البخاري قطعاً لكن يرد عليه أن ابن بطلان قصر بنسبة الحديث والافقد أخرجه مسلم أيضا من طريق ابن جريج ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وصرح بطريق ابن جريج

\* (باب طعام الواحد يكفي الاثنين) \* حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك وحدثنا اسمعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الاربعة

\* (باب المؤمن يا كل في معي واحد) \* فيه (٤٦٨) أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الصمد

حدثنا شعبة عن واقد بن محمد عن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه فأدخل رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً فقال يا نافع لا تدخل هذا على سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء \* (باب المؤمن يا كل في معي واحد) \* فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء \* وقال ابن بكير حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله \* حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو قال كان أبو نهيك رجلاً أكلوا فقال له ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الكافر يأكل في سبعة أمعاء فقال أنا وأمن بالله ورسوله \* حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء

بسماع أبي الزبير عن جابر قال الحديث صحيح لكن لا على شرط البخاري والله أعلم وفي الباب عن ابن عمر وسيرة كما تقدم وفيه عن ابن مسعود أيضاً في الطبراني **(قوله يا كل المؤمن يا كل في معي واحد)** المعنى يكسر الميم مقصور وفي لغة حكاها في المحكم يسكون العين بعدها تحتانية والجمع أمعاء ممدود وهي المصارين وقد وقع في شعر القطامي بلفظ الافراد في الجمع فقال في أبيات له حكاها أبو حاتم \* حوالب غزرا ومعى جباعا \* وهو كونه تعالى ثم يخرجكم طفلاً وانما عدى يا كل في لانه بمعنى يوقع الاكل فيها ويجعلها نظراً للمأكل ومنه قوله تعالى انما يأكلون في بطونهم أي مل بطونهم قال أبو حاتم السجستاني المعنى مذكروا لم أسمع من أنقبة يؤثفه فيقول معي واحدة لكن قد رواه من لا يؤثفه **(قوله حدثنا عبد الصمد)** هو ابن عبد الوارث ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج منسوباً **(قوله عن واقد بن محمد)** هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر **(قوله فأدخل رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً)** لعنه أبو نهيك المذكور بعد قليل ووقع في رواية مسلم فجعل ابن عمر يضع بين يديه ويضع بين يديه فجعل يأكل أكل كثيراً **(قوله لا تدخل هذا على)** وذكر الحديث هكذا جعل ابن عمر الحديث على ظاهره وجعله كونه دخوله عليه لما رآه متصفاً بصفة وصفها الكافر **(قوله يا كل في معي واحد)** فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ثبت هذا الكلام في رواية أبي ذر عن السرخسي وحده وليس هو في رواية أبي الوقت عن الداودي عن السرخسي ووقع في رواية النسفي ضم الحديث الذي قبله الى ترجمة طعام الواحد يكفي الاثنين وإيراد هذه الترجمة لحديث ابن عمر بطريقه وحديث أبي هريرة بطريقه ولم يذكر فيه التعليق وهذا وجه فانه ليس لاعادة الترجمة بلفظها معنى وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة ثم إرادتها موصولاً من وجهين **(قوله عبدة)** هو ابن سليمان وعبيد الله هو ابن عمر العمري **(قوله وان الكافر أو المناق فلا أدري أيهما قال عبيد الله)** هذا الشك من عبدة وقد أخرجه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر بلفظ الكافر بغير شك وكذا رواه عمرو بن دينار كما يأتي في الباب وكذا هو في رواية غير ابن عمر من روى الحديث من الصحابة إلا أنه ورد عند الطبراني في رواية له من حديث سمرة بلفظ المناق بدل الكافر **(قوله وقال ابن بكير)** هو يحيى بن عبد الله بن بكير وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريقه ووقع لنا في الموطأ من روايته عن مالك ولنظنه المؤمن يا كل في معي واحد والكافر يا كل في سبعة أمعاء وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن وهب أخبرني مالك وغير واحد أن نافعاً حدثهم فذكره بلفظ المسلم فظهر أن مراد البخاري بقوله مثله أي مثل أصل الحديث لا خصوص الشك الواقع في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع **(قوله سفيان)** هو ابن عيينة **(قوله عن عمرو)** هو ابن دينار ووقع التصريح بتعيينه لسفيان في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج **(قوله كان أبو نهيك)** بفتح النون وكسر الهاء (رجلاً أكلوا) في رواية الحميدي قيل لابن عمر ان أبا نهيك رجل من أهل مكة يأكل أكل كثيراً **(قوله فقال أنا وأمن بالله ورسوله)** في رواية الحميدي فقال الرجل أنا وأمن بالله الخ ومن ثم أطبق العلماء على جعل الحديث على غير ظاهره كما سيأتي ايضاحه **(قوله في حديث أبي هريرة يا كل المسلم في معي واحد)** في رواية مسلم من وجه

آخر

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل المسلم

في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء

آخر عن أبي هريرة المؤمن يشرب في معي واحد الحديث (قوله في الطريق الاخرى عن أبي حازم) هو سلمان بسكون اللام الاشجعي وليس هو سلمة بن دينار الزاهد فانه أصغر من الاشجعي ولم يدرك أبا هريرة (قوله أن رجلا كان يأكل أكلا كثيرا فأسلم) وقع في رواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف وهو كافر فأمر له بشاة فخلبت فشرب حلا بها ثم أخرى ثم أخرى حتى شرب حلا ب سبع شياه ثم انه أصبح فأسلم فأمر له بشاة فشرب حلا بها ثم بأخرى فلم يستتمها الحديث وهذا الرجل يشبهه أن يكون جهجاه الغفاري فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبزار والطبراني من طريقه أنه قدم في نقر من قومهم يريدون الاسلام فحضر وامع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فأسلم قال ليأخذ كل رجل بيد جليسه فلم يبق غيري فكنيت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد فذهب بي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى منزله فخلب لي عنزاً فأتيت عليه ثم حلب لي آخر حتى حلب لي سبعة أعزفاً أتيت عليها ثم أتيت بصنيع برممة فأتيت عليها فقالت أم أيمن أجاج الله من أجاج رسول الله فقال له يا أم أيمن أكل رزقه ورزقنا على الله فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب صنع ما صنع في التي قبلها فخلب لي عنزاً ورويت وشبعت فقالت أم أيمن أليس هذا اضيفنا قال انه أكل في معي واحد الليلة وهو مؤمن وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء الكافرياً كل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد وفي اسناد الجميع موسى بن عبيدة وهو ضعيف وأخرج الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن عمرو قال جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة رجال فأخذ كل رجل من الصحابة رجلاً وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال له ما اسمك قال أبو غزوان قال فخلب له سبع شياه فشرب لبنها كله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك يا أبا غزوان أن تسلم قال نعم فأسلم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره فلما أصبح حلب له شاة واحدة فلم يتم لبنها فقال مالك يا أبا غزوان قال والذي بعثك نبيا لقد رويت قال انك أمس كان لك سبعة أمعاء وليس لك اليوم الامعي واحد وهذه الطريق أقوى من طريق جهجاه ويحتمل أن تكون تلك كنيته لكن يقوى التعداد أن أحداً أخرج من حديث أبي بصرة الغفاري قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجرت قبل أن أسلم فخلب لي شوية كان يحلبها لاهله فشربتها فلما أصبحت أسلت حلب لي فشربت منها فرويت فقال أرويت قلت قد رويت ما لارويت قبل اليوم الحديث وهذا لا يفسره به المبهمة في حديث الباب وان كان المعنى واحد لكن ليس في قصته خصوص العرد ولا جذاً يضاً وأبي مسلم الكبيعي وقاسم بن ثابت في الدلائل والبغوي في الصحابة من طريق محمد بن معن بن فضال الغفاري حدثني جدي فضله بن عمرو قال أقبلت في لقاح لي حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت ثم أخذت علبسة فخلبت فيها فشربتها فقلت يا رسول الله ان كنت لا شربها امراراً لا امتلي وفي لفظ ان كنت لا شرب السبعة فما امتلي فذكر الحديث وهذا أيضاً لا ينبغي أن يفسر به مبهمة حديث الباب لاختلاف السياق ووقع في كلام النووي تبعا ليعاض أنه نضرة بن نضرة الغفاري وذكر ابن اسحق في السيرة من حديث أبي هريرة في قصة غامة بن أنال أنه لما أسلم وقعت له قصة تشبه قصة جهجاه فيجوز أن يفسر به وبه صدر المازري كلامه واختلف في معنى الحديث فقيس ليس المراد به ظاهره وانما هو مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا والكافرو حرصه عليها

\* حديث سليمان بن حرب  
حدثنا شعبة عن عدي بن  
ثابت عن أبي حازم عن أبي  
هريرة أن رجلا كان يأكل  
أكلا كثيرا فأسلم فكان  
يأكل أكلا فلهذا فذكر  
ذلك للنبي صلى الله عليه  
وسلم فقال ان المؤمن يأكل  
في معي واحد والكافري يأكل  
في سبعة أمعاء



فكان المؤمن لتقله من الدنيا ياكل في معي واحد والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره منها ياكل في سبعة أمعاء فليس المراد حقيقة الامعاء ولا خصوص الاكل وانما المراد التقلل من الدنيا والاستكثار منها فكانت عبرة عن تناول الدنيا بالاكل وعن أسباب ذلك بالامعاء ووجه العلاقة ظاهر وقيل المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافرياً كل الحرام والحلال أقل من الحرام في الوجود نقله ابن التين ونقل الطحاوي نحو الذي قبله عن أبي جعفر بن أبي عمران فقال جل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا كما تقول فلان يا كل الدنيا كلاً أي يرغب فيها ويحرص عليها فعني المؤمن يأكل في معي واحداً أي يزهد فيها فلا يتناول منها الا قليلاً والكافر في سبعة أي يرغب فيها فيستكثر منها وقيل المراد حض المؤمن على قلة الاكل اذا علم أن كثرة الاكل صفة الكافر فان نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكافر ويدل على أن كثرة الاكل من صفة الكفار قوله تعالى والذين كفروا يمتنعون وياً كلون كما تأكل الانعام وقيل بل هو على ظاهره ثم اختلفوا في ذلك على أقوال \* أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام عهدية لاجنسية جرم بذلك ابن عبد البر فقال لا سبيل الى حمله على العموم لان المشاهدة تدفعه فكم من كافر يكون أقل أكلًا من مؤمن وعكسه وكم من كافر أسلم فلم يتغير مقدار أكله قال وحديث أبي هريرة يدل على أنه ورد في رجل بعينه ولذلك عقب به مالك الحديث المطلق وكذا البخاري فكانت قال هذا اذا كان كافراً كان يأكل في سبعة أمعاء فلما أسلم عوفي وبورئ له في نفسه فكفاه جزء من سبعة أجزاء مما كان يكفيه وهو كافر اهـ وقد سبقه الى ذلك الطحاوي في مشكل الاثر فقال قيل ان هذا الحديث كان في كافر مخصوص وهو الذي شرب حلاب السبع شياء قال وليس للحديث عندنا محمل غير هذا الوجه والسابق الى ذلك أولاً أبو عبيدة وقد تعقب هذا الحل بأن ابن عمر راوى الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذي رأى كل كثير من الدخول عليه واحتج بالحديث ثم كيف يتأتى حمله على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد الواقعة ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له نحو ذلك \* القول الثاني أن الحديث خرج مخرج المخبر والغالب وليست حقيقة العدد مرادة فالواو تخصيص السبعة للمبالغة في التكثير كما في قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة أبحر والمعنى أن من شأن المؤمن التقلل من الاكل لاشتغاله بأسباب العبادة ولعله بان مقصود الشرع من الاكل ما يسد الجوع ويمسك الرمق ويعين على العبادة ونخشيت أنه أيضاً من حساب ما زاد على ذلك والكافر بخلاف ذلك كله فانه لا يقف مع مقصود الشرع بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من تبعات الحرام فصراً كل المؤمن لما ذكرته اذا نسب الى أكل الكافر كأنه بقدر السبع منه ولا يلزم من هذا اطراذه في حق كل مؤمن وكافر فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيراً اما بحسب العادة واما لعارض يعرض له من مرض باطن أو غير ذلك ويكون في الكفار من يأكل قليلاً اما مراعاة الصحة على رأى الاطباء واما للرياضة على رأى الرهبان واما لعارض كضعف المعدة قال الطيبي ومحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزهادة والاقتناع بالبلغه بخلاف الكافر فاذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا يقدح في الحديث ومن هذا قوله تعالى الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة الآية وقد يوجد من الزانى نكاح

الحرقة ومن الزانية نكاح الحر \* القول الثالث أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التمام الايمان لان من حسن اسلامه وكل ايمانه اشتغل فكره فيما يصير اليه من الموت وما بعده فممنعه شدة الخوف وكثرة الفكر والاشفاق على نفسه من استيفاء شهوته كما ورد في حديث لابي أمامة رفعه من كثرة نكحه قل طعمه ومن قل تنكره كثر طعمه وقا قلبه ويشير الى ذلك حديث أبي سعيد العمري ان هذا المال حلوة خضرة فنأخذ به بأشراف تنفس كان كالذي يأكل ولا يشبع فدل على أن المراد بالمؤمن من يقصد في مطعمه وأما الكافر فنشأنه الشره فيما كل بالهم كأتا كل البهية ولا يأكل بالمصلحة اقيام البنية وقدرت هذا الخطابي وقال قد ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الاكل الكثير فلم يكن ذلك نقصا في ايمانهم \* الرابع أن المراد أن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه وشرا به فلا يشركه الشيطان فيه كفيه القليل والكافر لا يسمى في شركه الشيطان كما تقدم تقريره قبل وفي صحيح مسلم في حديث مرفوع ان الشيطان يستحل الطعام ان لم يذكر اسم الله تعالى عليه \* الخامس أن المؤمن يقل حرصه على الطعام فيبارك له فيه وفي مأكله فيشبع من القليل والكافر طامع البصر الى الماء كل كالانعام فلا يشبعه القليل وهذا يمكن ضمه الى الذي قبله ويجعلان جوابا واحدا مركا \* السادس قال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في معي واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معي المؤمن ٨ وبدل على تفاوت الامعاء ما ذكره عياض عن أهل التشریح أن أمعاء الانسان سبعة المعدة ثم ثلاثة أمعاء بعد هاتمتصله بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق والثلاثة رفاق ثم الاعور والقولون والمستقيم وكلها غلاظ فيه كون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشره لا يشبعه الامل أمعائه السبعة والمؤمن يشبعه مل معي واحد ونقل الكرماني عن الاطباء في تسمية الامعاء السبعة انها المعدة ثم ثلاثة متصله بها رفاق وهي الاثنا عشرى والصائم والقولون ثم ثلاثة غلاظ وهي الفاني بنون وفاني أوقافين والمستقيم والاعور \* السابع قال النووي يحتمل أن يريد بالسبعة في الكافر صفات هي الحرص والشره وطول الامل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن وبالأول واحد في المؤمن سدخلته \* الثامن قال القرطبي شهوات الطعام سبع شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العير وشهوة القم وشهوة الاذن وشهوة الانف وشهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن وأما الكافر فبأكل بالجميع ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضي أبي بكر بن العربي ملخصا وهو أن الامعاء السبعة كناية عن الحواس الخمس والشهوة والحاجة قال العلماء يؤخذ من الحديث الحظ على التقليل من الدنيا والحث على الزهد فيها والقناعة بما تيسر منها وقد كان العقلاء في الجاهلية والاسلام يتدحون بقله الاكل ويذمون كثرة الاكل كما تقدم في حديث أم زرع أنها قالت في معرض المدح لابن أبي زرع ويشبعه ذراع الجفرة وقال حاتم الطائي فإني ان أعطيت بطنك سؤله \* وفرجك نال منتهى الذم أجمعاً

وسياتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه وقال ابن التين قيل ان الناس في الاكل على ثلاث طبقات طائفة تأكل كل مطعوم من حاجة وغير حاجة وهذا فعل أهل الجهل وطائفة تأكل عند

الجوع بقدر ما يستد الجوع حسب وطائفة يجوعون أنفسهم يقصدون بذلك قمع شهوة النفس  
 وإذا أكلوا أو شربوا ما يستد الرق اه ملخصا وهو صحيح لكنه لم يتعرض لتزليل الحديث عليه  
 وهو لا يثق بالقول الثاني ﴿قوله ما﴾ الأكل متكئا أي ما حكمه وانما لم  
 يجزم به لانه لم يأت فيه نهى صريح (قوله حدثنا مسعر) كذا أخرجه البخاري عن أبي نعيم  
 وأخرجه أحمد عن أبي نعيم فقال حدثنا سفيان هو الثوري فكان لأبي نعيم فيه شيخان (قوله  
 عن علي بن الاقر) أي ابن عمرو بن الحرث بن معاوية الهمداني بسكون الميم الوادي الكوفي  
 ثقة عند الجميع وماله في البخاري سوى هذا الحديث (قوله سمعت أبا جحيفة) في رواية  
 سفيان عن علي بن الاقر عن عون بن أبي جحيفة وهذا يوضح أن رواية رقية لهذا الحديث  
 عن علي بن الاقر عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه من المزيدي متصل الاسانيد لتصريح علي  
 ابن الاقر في رواية مسعر بسماعه من أبي جحيفة دون واسطة ويحتمل أن يكون سمعه من  
 عون أولا عن أبيه ثم لقي أباه أو سمعه من أبي جحيفة وثبت فيه عون (قوله اني لا آكل متكئا)  
 ذكر في الطريق التي بعدها له سببا مختصرا ولفظه فقال لرجل عنده لا آكل وأنا متكئ قال  
 الكرماني اللفظ الثاني أبلغ من الاول في الاثبات وامافي النسخة الاول أبلغ اه وكان سبب هذا  
 الحديث قصة الاعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني باسناد  
 حسن قال أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فخني على ركبتيه يأكل فقال له اعرابي ما هذه  
 الجلسة فقال ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عنيدا قال ابن بطال انما فعل النبي  
 صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعا لله ثم ذكر من طريق أئوب عن الزهري قال أتى النبي صلى الله  
 عليه وسلم ملك لم يأت قبله فقال ان ربك يخبرك بين أن تكون عبدانبا أو ملكا نبيا قال فظفر الى  
 جبريل كالمستشير له فأومأ اليه أن تواضع فقال بل عبدانبا قال فما آكل متكئا اه وهذا  
 مرسل أو مفضل وقد وصله النسائي من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن  
 عباس قال كان ابن عباس يحدث فذكر نحوه وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن  
 العاص قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا قط وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد  
 قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم متكئا الا مرة ثم نزع فقال اللهم اني عبدك ورسولك وهذا  
 مرسل ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما اطلع عليه اعبدا لله بن عمرو فقد أخرج ابن  
 شاهين في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا  
 فنهاه ومن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهاه جبريل عن الأكل متكئا لم يأكل  
 متكئا بعد ذلك واختلف في صفة الاتكاء فقيل أن يتمكن في الجلوس للأكل على أي صفة  
 كان وقيل أن يميل على أحد شقيه وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الارض قال الخطابي  
 تحسب العامة أن المتكئ هو الأسفل على أحد شقيه وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء الذي  
 تحته قال ومعنى الحديث اني لا أقعد متكئا على الوطاء عند الاكل فعل من يستكثر من الطعام  
 فاني لا آكل الا البلغة من الزاد فلذلك أقعد مستوفرا وفي حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم  
 أكل تمرا وهو مقيم وفي رواية وهو محتقر والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن وأخرج ابن  
 عدي بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل

\* (باب الأكل متكئا) \*  
 حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر  
 عن علي بن الاقر سمعت أبا  
 جحيفة يقول قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اني  
 لا آكل متكئا \* حدثني  
 عثمان بن أبي شيبة أخبرنا  
 جرير عن منصور عن علي بن  
 الاقر عن أبي جحيفة قال  
 كنت عند النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال لرجل عنده  
 لا آكل وأنا متكئ

قال مالك هو نوع من الاتكاء (قلت) وفي هذا اشارة من مالك الى كراهة كل ما يعد الاكل فيه متكئاً ولا يختص بصفة بعينها وجرم ابن الجوزي في تفسير الاتكاء بأنه الميل على أحد الشقين ولم يلتفت لانكار الخطابي ذلك وحكى ابن الاثير في النهاية أن من فسر الاتكاء بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بأنه لا ينحدر في مجارى الطعام سواه ولا يسه به هتياً وربما تأذى به واختلف السلف في حكم الاكل متكئاً فزعم ابن القاص أن ذلك من الخصاص النبوية وتعقبه البيهقي فقال قديكره لغيره أيضاً لانه من فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من مالوك العجم قال فان كان بالمره مانع لا يتمكن معه من الاكل الاتكاء لم يكن في ذلك كراهة ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم كلوا كذلك وأشار الى جل ذلك عنهم على الضرورة وفي الحل نظر وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهرى جواز ذلك مطلقاً واذا ثبت كونه مكروهاً وخلاف الاولى فالمستحب في صفة الجلوس للآكل أن يكون جاثياً على ركبتيه وظهور قدميه أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى واستثنى الغزالي من صكره اكلة الاكل مضطجاً كل البقل واختلف في علة الكراهة وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابراهيم النخعي قال كانوا يكرهون أن يأكلوا الاتكاء مخافة أن تعظم بطونهم والى ذلك يشير بقية ما ورد فيه من الاخبار فهو المعتمد ووجه الكراهة فيه ظاهر وكذلك ما أشار اليه ابن الاثير من جهة الطب والله أعلم

**(قوله باب الشواء)** بكسر المعجمة وبالدغم معروف **(قوله)** وقول الله تعالى فجاء بهجلاً حينئذ كذا في الاصل وهو سبق قلم والتلاوة ان جاء ٢ كما سيأتى **(قوله مشوى)** كذا ثبت قوله مشوى في رواية السرخسي وأورده النسفي بلفظ أى مشوى وهو تفسير بى عبدة قال في قوله تعالى فالبث ان جاء بهجلاً حينئذ أى محنود وهو المشوى مثل قتل في مقتول وروى الطبري عن وهب بن منبه عن سفيان الثوري مثله وعن ابن عباس أخص منه قال حينئذ أى نضيج ومن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد الحنيد المشوى النضيج ومن طريق عن قتادة والضحاك وابن اسحق مثله ومن طريق السدي قال الحنيد المشوى في الرضف أى الحجارة المحماة وعن مجاهد والضحاك نحوه وهذا أخص من جهة أخرى وبه جزم الخليل صاحب اللغة ومن طريق شمر بن عطية قال الحنيد قال الذى يقطر ماؤه بعد أن يشوى وهذا أخص من جهة أخرى والله أعلم ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس في قصة خالد بن الوليد في الضب وسيأتى شرحها في كتاب الصيد ولذا تمح ان شاء الله تعالى وأشار ابن بطل الى أن أخذ الحكم للترجة ظاهر من جهة أنه صلى الله عليه وسلم لم أهوى لياكل ثم لم يمنع الا لكونه ضابلاً كان غير ضب لا كل **(قوله)** فى آخره وقال مالك عن ابن شهاب بضب محنود) يأتى موصولاً فى الذبايح من طريق مالك **(قوله باب)** الخزيرة) بضم الخاء مفتوحة ثم زاي مكسورة وبعد التختانية الساكنة راءهى ما يتخذ من الدقيق على هيئة العصيدة لكنه أرق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط بشحم وقال القتي وتبعه الجوهري الخزيرة أن يؤخذ اللحم فيقطع صغاراً ويصب عليه ماء كثير فاذا نضج در عليه الدقيق فان لم يكن فيها لحم فهى عصيدة وقيل مرق يصنى من بلالة الخالة ثم يطبخ وقيل حساء من دقيق ودسم **(قوله)** قال البضر هو ابن شميل النحوى اللغوى المحدث المشهور **(قوله)**

\* (باب الشواء) وقول الله تعالى فجاء بهجلاً حينئذ أى مشوى) \* حدثنا على بن عبد الله حدثنا هشام ابن يوسف أخبرنا معمر عن الزهرى عن أبى أمامة ابن سهل عن ابن عباس عن خالد بن الوليد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بضب مشوى فأهوى اليه لياكل فقيل له انه ضب فأمسك يده فقال خالد أكره هو قال لا وليكنه لا يكون بأرض قوى فاجدنى أعافه فأكل خالد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر \* قال مالك عن ابن شهاب بضب محنود \* (باب الخزيرة) \* قال البضر

٢. قوله وهو سبق قلم والتلاوة ان جاء كذا بالنسخ وليس كذلك بل التلاوة في سورة الذاريات كذا فلعل الشارح بها عنها وقصد ما في سورة هود

الخزيرة من الختالة والحريرة من اللبن \* حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن  
الربيع الانصاري أن عتيان بن مالك وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرًا من الانصار أنه أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول الله اني (٤٧٤) أنكرت بصري وأنا أصلي اقوى فأذا كانت الامطار سال الوادى الذى يبنى

والخزيرة) يعنى بالاجمام (من الختالة والحريرة) يعنى بالاهمال (من اللبن) وهذا الذى قاله النضر  
وافقه عليه أبو الهيثم لكن قال من الدقيق بدل اللبن وهذا هو المعروف ويحتمل أن يكون معنى  
اللبن أنها تشبه اللبن في البياض لشدة تصفيتها والله أعلم ثم ذكر المصنف حديث عتيان بن مالك في  
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد في البيوت في  
أوائل كتاب الصلاة والغرض منه قوله وحسنه على خير صنعه أى منعه من الرجوع عن  
منزله لاجل خير صنعه له لئلا كل منه (قوله) أخبرني محمود بن الربيع الانصاري أن عتيان بن مالك  
وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرًا من الانصار أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
كدافى الاصول المعتمدة ونقل الكرماني أن في بعض النسخ عن عتيان وهو أوضح قال وللاول  
وجه وهو أن يكون ان الثانية تو كيدا كقوله تعالى أيعذكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما  
انكم مخرجون (قلت) فيصير التقدير أن عتيان أتى النبي صلى الله عليه وسلم وما بينهما أشياء  
اعتبرت فيصح كما قال لكن يبقى ظاهره أنه من مسند محمود بن الربيع فيكون مرسلًا لأنه ذكر  
قصة ما أذكرها وهذا بخلاف ما لو قال ان عتيان بن مالك قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فانه  
يساوى ما لو قال عن عتيان أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد مضى بيان ذلك بأوضح من هذا في  
الباب المذكور (قوله) قال ابن شهاب ثم سألت الحصين هو موصول بالاسناد المذكور  
والحصين بهملتين مصغر وقد قدمت في الصلاة أن القاسبي رواه ضاد مجهزة ولم يوافق على ذلك  
ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال لم يدخل البخاري في جامعه الحضير يعنى بالمهملة ثم الضاد  
وأخبره ما أدخل الحصين بهملتين ونون بشير ذلك الى أن مسلما أخرجه لاسيد بن حضير ولم  
يخرج له البخاري وهذا قصور عن قوله فان أسيد بن حضير وان لم يخرج له البخاري من روايته  
موصولا لكنه علق عنه ووقع ذكره عنده في غير موضع فلا يليق نفي ادخاله في كتابه على أنه قلما  
يلبس من أجل تفرق النون وانما اللبس الحصين بهملتين ونون وهم جماعة في الاسماء  
والكنى والاباء والحصين مثله لكن بضاد مجهزة وهو واحد أخرج له مسلم وهو حصين بن منذر  
أبو ساسد له حجة وقد نبه على وهم القاسبي في ذلك عياض وأضاف الى الاصيلي فقال قال  
القاسبي ليس في البخاري بالضاد المجهزة سوى الحصين بن محمد قال عياض وكذا وجدت الاصيلي  
قيده في أصل وهو وهم والصواب للجماعة بضاد مهملة اهـ وما نسبته الى الاصيلي ليس بمحقق  
لان النقطة فوق الحرف لا تبين أن تكون من كاتب الاصل بخلاف القاسبي فانه أفصح به حتى  
قال أبو لبيد الوقشي كذا قرئ عليه قالوا وهو خطأ والله أعلم (قوله) (باب الاقط)  
بفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن بعدها طاء مهملة هو جبن اللبن المستخرج زبد وقد  
تقدم تفسيره في باب زكاة الفطر وغيره (قوله) وقال جيد الخ تقدم موصول في باب الخبز المرقق

وبينهم لم أستطع أن آتى  
مسجدهم فأصلي لهم  
فوددت يا رسول الله أنك  
تأتى فتصلي في بيتي فأخذته  
مصلي فقال سافعل ان شاء  
الله قال عتيان فعند اعلى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأبو بكر حين ارتفع  
النهار فاستأذن النبي صلى  
الله عليه وسلم فأذنت له فلم  
يجلس حتى دخل البيت ثم  
قال لي أين تحب أن أصلي  
من بيتك فأشرت الى ناحية  
من البيت فقام النبي صلى  
الله عليه وسلم فكبر فصفنا  
فصلى ركعتين ثم سلم وحسنه  
على خير صنعه فتاب في  
البيت رجال من أهل الدار  
ذو عدد فاجتمعوا فقال قائل  
منهم أين مالك بن الدخشن  
فقال بعضهم ذلك منافق  
لا يحب الله ورسوله قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
لا تقل ألا تراه قال لا الله الا  
الله يريد بذلك وجهه الله قال  
الله ورسوله أعلم قال قلنا  
فانارى وجهه ونصيحته

(قوله)

الى المنافقين فقال فان الله حرم على النار من قال لا اله

الا الله يتبعى بذلك وجهه الله قال ابن شهاب ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري أحد بني سالم وكان من سرائرهم  
عن حديث محمود فصده \* (باب الاقط) وقال جيد سمعت أنسابي النبي صلى الله عليه وسلم بصفيصة فألقى القم  
والاقط والسمن

(قوله وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس) تقدم أيضا في الباب المذكور لكن معلقا وينت الموضوع الذي وصله فيه مع شرحه ثم ذكر طرفا من حديث ابن عباس في الضب لقوله فيه أهدت خالتي ضبابا واقتطوا لبنا وسياق شرحه في الذبايح ﴿قوله﴾ (السلق) بكسر السين المهملة نوع من البقل معروف فيه تحليل لسدد الكبد ومنه صنّف أسود يعقل البطن ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة الجحوز التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة وأحيل بشئ منه على كتاب الاستئذان وقد فرقه البخاري حديثين من رواية أبي غسان عن أبي حازم ووقع هنا من الزيادة في آخر الحديث والله ما فيه شحم ولا ودك وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أي عوضا عن عرقه فان العرق يفتح العين وسكون الراء بعدها قاف العظم عليه بقية اللحم فان لم يكن عليه لحم فهو عراق وقد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شحم ولا ودك وهو بفتح الواو والمهملة بعدها كاف وهو الدسم وزنا ومعنى وعطفه على الشحم من عطف الاعم على الاخص والله أعلم وفي الحديث ما كان السلف عليه من الاقتصاد والصبر على قلة الشيء إلى أن فتح الله تعالى لهم الفتوح العظيمة فثم من تبسط في المباحات منها ومنهم من اقتصر على الدون مع القدرة زهدا ورعا ﴿قوله﴾ (باب النش والتشال اللحم) النش بفتح النون وسكون الهاء بعدها شين معجمة أو مهملة وهما بمعنى عند الاصمعي وبه جزم الجوهري وهو القبض على اللحم بالفم وإزالته عن العظم أو غيره وقيل بالمعجمة هذا والمهملة تناوله بمقدم الفم وقيل النش بالمهملة للقبض على اللحم ونثره عند الأكل قال شيخنا في شرح الترمذي الأمر فيه محمول على الإرشاد فانه عليه بكونه أهنا وأمر أي أشد هنا ومراة ويقال هي صار هنيا ومرى صار مرى وأوهو أن لا يتقل على المعدة وينضم عنها قال ولم يثبت النهى عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الحذر من الكتف فيختلف باختلاف اللحم كما اذا عسر نهشه بالسس قطع بالسكين وكذا اذا لم تحضر السكين وكذا يختلف بحسب العجالة والثاني والله أعلم والاتشال بالمعجمة التناول والقطع والاقترلاع يقال نشلت اللحم من المرقأ أخرجه منه ونشلت اللحم اذا أخذت بيدك عضوا فتركت ما عليه وأكثر ما يستعمل في أخذ اللحم قبل أن ينضج ويسمى اللحم نشيلا وقال الاسماعيلي ذكر الاتشال مع النش والاتشال التناول والاستخراج ولا يسمى نهشاً حتى يتناول من اللحم (قلت) فحاصله ان النش بعد الاتشال ولم يقع في شئ من الطريقتين اللذين ساقهما البخاري بلفظ النش وانما ذكره بالمعنى حيث قال تعرق كتفاي تناول اللحم الذي عليه بنعمه وهذا هو النش كما تقدم ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الذي سأذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعده في النهى عن قطع اللحم بالسكين (قوله عن محمد) هو ابن سيرين ووقع منسوباً في رواية الاسماعيلي قال ابن بطلال لا يصح لابن سيرين سماع من ابن عباس ولا من ابن عمر (قلت) سبق إلى ذلك يحيى بن معين وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس يقول بلغنا وقال ابن المديني قال شعبة أحاديث محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس انما سمعها من عكرمة لقيه أيام المختار (قلت) وكذا قال خالد الحذاء كل شئ يقول ابن سيرين ثبت عن ابن عباس سمعه من عكرمة اه واعتماد البخاري في هذا المتن انما

وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس صنع النبي صلى الله عليه وسلم حديسا \* حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أهدت خالتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ضبابا واقتطوا لبنا فوضع الضب على مائدته فلو كان حراما لم يوضع وشرب اللبن وأكل الاقط \* (باب السلق والشعر) \* حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال ان كنا لنفرح بيوم الجمعة كانت لنا جحوز تأخذ أصول السلق فتجعل في قدر لها فتجعل فيه حبات من شعر اذا صلبنا زربناها فترتبها لنا وكما نفرح بيوم الجمعة من أجل ذلك وما كنا تغنى ولا تقيل الا بعد الجمعة والله ما فيه شحم ولا ودك \* (باب النش والتشال اللحم) \* حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا جاد حدثنا أيوب عن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما



قال تعرق رسول الله صلى الله عليه وسلم كنفاً ثم قام فصلى ولم يتوضأ \* وعن أيوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال اتشل النبي صلى الله عليه وسلم عرفاً من قدر فأكل ثم صلى ولم يتوضأ \* (باب تعرق العضد) \* حدثني محمد بن المنثري قال حدثني عثمان بن عمر حدثنا فليح حدثنا أبو حازم المدني (٤٧٦) حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال خر جناح النبي صلى الله عليه

وسلم نحو مكة \* وحدثني عبد العزيز بن عبد الله حدثنا محمد بن جعفر عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة السلمي عن أبيه أنه قال كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم نازل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم فابصر واجاروا وحشياً وأنا مشغول أخصفت علي فلم يؤذوني له وأحبوا لوائي أبصرته فالتفت فأنصرت فقممت إلى القوم فأسرحت ثم ركبت ونسيت السوط والرح فقلت لهم ناولوني السوط والرح فقالوا لا والله لا نعيلك عليه بشي فغضبت فزلت فأخذت ما ثم ركب فشدت على الحمار ففقرته ثم جثت به وقدمت فوقعوا فيه يأكلونه ثم انهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا وخبات العضد معي فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن ذلك فقال معكم منه شيء فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها

هو على السند الثاني وقد ذكرت أن ابن الطباع أدخل في الأول عكرمة بين ابن سيرين وابن عباس وكان البخاري أشار بإيراد السند الثاني إلى ما ذكر من أن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس (قلت) وماله في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق محمد بن عيسى بن الطباع عن جاد بن زيد فأدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة وانما صح عنده لجيشه بالطريق الأخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعته (قوله) تعرق رسول الله صلى الله عليه وسلم كنفاً في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كما تقدم في الطهارة أكل كنفاً وعند مسلم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بهدية خبز ولحم فأكل ثلاث لقم الحديث فأفادت تعيين جهة اللحم ومقدار ما أكل منه (قوله) وعن أيوب (قوله) هو معطوف على السند الذي قبله وأخطأ من زعم أنه معلق وقد أورده أبو نعيم في المستخرج من طريق الفضل بن الحباب عن الجلي وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه بالسند المذكور وحاصله أن الحديث عند جاد بن زيد عن أيوب بسندين على لفظين أحدهما عن ابن سيرين باللفظ الأول والثاني عنه عن عكرمة وعاصم الأحول باللفظ الثاني ومقادير الحديث واحد وهو ترك الإيجاب الوضوء مما مست النار قال الاسماعيلي وصله إبراهيم بن زياد وأجد بن إبراهيم الموصلي وعارم ويحيى بن غيلان والخوضي كلهم عن جاد بن زيد وأرسله محمد بن عيسى بن حساب فلم يذكر فيه ابن عباس (قلت) ووصله صحيح اتفاقاً لأنهم أكثر وأحفظ وقد وصلوا وأرسلوا لحكم لهم عليه وقد وصله آخرون غير من سمي عن جاد بن زيد والله أعلم \* (قوله) تعرق العضد مضى تفسير التعرق وأما العضد فهو العظم الذي بين الكتف والمرفق وذكر المصنف حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج وأبو حازم المدني في إسناده هو سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد ومرواه منه قوله في آخره فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها أي حتى لم يبق على عظمها لحم وقوله في آخره قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن أسلم هو معطوف على السند الذي قبله والحاصل أن محمد بن جعفر أي ابن أبي كثير شيخ البخاري فيه إسناده ووقع للنسفي والأكبر قال ابن جعفر غير مسمى وفي رواية أبي ذر عن الكشميني قال أبو جعفر فإن كان محمد بن جعفر يكنى أبا جعفر صححت رواية الكشميني والأفهبان لأب والله أعلم \* (قوله) باب قطع اللحم بالسكين ذكر فيه حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتز من كنف شاة الحديث وقد تقدم مشروحاً في كتاب الطهارة ومعنى يحتز يقطع وأخرج أصحاب السنن الثلاثة من حديث المغيرة بن شعبه بت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحزلي من جنب حتى أذن بلال فطرح السكين وقال ماله تربت بداه قال ابن بطال هذا الحديث يرد حديث أبي معشر عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة رفعت لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنيع الأعاجم وإنه شوه فأنه أهنأ وأمرأ قال أبو داود وهو

وهو محرم \* قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة مثله \* (باب قطع اللحم بالسكين) \* حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباه عمرو بن أمية أخبره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتز من كنف شاة في يده فدعى إلى الصلاة فلقاها والسكين التي يحتز بها ثم قال فصل في لم يتوضأ

حديث ليس بالقوى (قلت) له شاهد من حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذي بلفظ انهمشوا  
 اللحم نهشاً فانه أهناً وأمرأ وقال لانعرفه الا من حديث عبد الكريم اه وعبد الكريم هو أبو  
 أمية بن أبي الخمار ضعيف لكن أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن صفوان بن أمية فهو  
 حسن لكن ليس فيه ما زاده أبو معشر من التصريح بالنهي عن قطع اللحم بالسكين وأكثر ما في  
 حديث صفوان أن التمش أولى وقد وقع في أول حديث الشفاعة الطويل الماضي في التفسير  
 من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لعلم للذراع فنهش منها نهشة  
 الحديث (قوله) باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً أي مباحاً ما  
 الحرام فكان يعيبه ويذمه وينهى عنه وذهب بعضهم الى أن العيب أن كان من جهة الخلقة  
 كرهه وان كان من جهة الصنعة لم يكرهه لان صنعة الله لا تعاب وصنعة الآدميين تعاب (قلت)  
 والذي يظهر التعميم فإن فيه كسر قلب الصانع قال النووي من آداب الطعام المتأ كدة أن  
 لا يعاب كقوله مالخ حامض قليل الملح غليظ رقيق غير ناضج ونحو ذلك (قوله) عن أبي حازم هو  
 الأشعبي ولا عشم فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى  
 جعدة عن أبي هريرة وأخرجه أيضاً من طريق أبي معاوية وجماعة عن الأعمش عن أبي حازم  
 واقتصرا البخاري على أبي حازم لكونه على شرطه دون أبي يحيى وأبو يحيى مولى جعدة بن هبيرة  
 المخزومي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث وقد أشار أبو بكر بن أبي شيبة فيما رواه ابن ماجه  
 عنه الى أن أبا معاوية فقد رقبوله عن الأعمش عن أبي يحيى فقال لما أوردته من طريقه يخالفه  
 فيه بقوله عن أبي حازم وذكره الدارقطني فيما انتقد على مسلم وأجاب عياض بأنه من الأحاديث  
 المعللة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنه يوردها ويبين علتها كذا قال والتحقيق أن هذا العلل فيه  
 لرواية أبي معاوية الوجهين جميعاً وانما كان يأتي هذا الواقعة على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذاً  
 أما بعد ان وافق الجماعة على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب  
 الأعمش وهو من أحفظهم عنه فيقبل والله أعلم (قوله) وان كرهه تركه يعني مثل ما وقع له في الضب  
 ووقع في رواية أبي يحيى وان لم يشتهه سكت أي عن عيبه قال ابن بطال هذا من حسن الأدب  
 لان المروءة لا يشتهى الشيء ويشتهيه غيره وكل ما ذون في آكله من قبل الشرع ليس فيه عيب  
 (قوله) باب النفخ في الشعير أي بعد طحنه لطير منه قشوره وكأنه به هذه الترجمة  
 على أن النهي عن النفخ في الطعام خاص بالطعام المطبوخ (قوله) أبو غسان هو محمد بن مطرف  
 وأبو حازم هو سلمة بن دينار وهو غير الذي قبله وهو أصغر منه وان اشتركا في كون كل منهما  
 تابعياً (قوله) النقي بفتح النون أي خبز الدقيق الحواري وهو التنظيف الأبيض وفي حديث  
 البعث يحشر الناس على أرض عفراء كقرصة النقي وذكره في الباب الذي بعده من وجه آخر  
 عن أبي حازم أنه (قوله) قال لا هو موافق لحديث أنس المتقدم ما رأى مرققا قط (قوله)  
 فهل كنتم تتخلون الشعير أي بعد طحنه (قوله) ولكن كنا ننفضه ذكره في الباب الذي بعده بلفظ  
 هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم  
 متخال من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله تعالى وأظنه احترز عما قبل البعثة لكونه صلى الله عليه  
 وسلم كان سافراً في تلك المدة الى الشام تاجر او كانت الشام اذذاك مع الروم والخبر النقي عندهم

\* (باب ما عاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم طعاماً) \* حدثنا  
 محمد بن كثير أخبرنا سفيان  
 عن الأعمش عن أبي حازم  
 عن أبي هريرة قال ما عاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 طعاماً قط ان اشتاهه أكله  
 وان كرهه تركه \* (باب النفخ  
 في الشعير) \* حدثنا سعيد  
 ابن أبي هريرة حدثنا أبو  
 غسان قال حدثني أبو حازم  
 انه سأل سهلاً هل رأيتم في  
 زمان النبي صلى الله عليه  
 وسلم النقي قال لا فهل كنتم  
 تتخلون الشعير قال لا ولكن  
 كنا ننفضه

\*(باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون)\* حدثنا أبو النعمان حدثنا جابر بن زيد عن عباس الجعفي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم يومًا بين أصحابه تمرًا فأعطى كل إنسان سبع تمرات فأعطاني سبع تمرات أحدها من حشفة فلم يكن فيهن تمرَةٌ أعجب إلي منها شدة في مضاعف \* حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير حدثنا شعبة عن اسمعيل عن قيس عن سعد قال رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مالتنا طعام الأورق الحبلبة أو الحبلبة حتى يضع أحدنا ما تضع الشاة ثم أصبحت (٤٧٨) بنو أسد تعزوني على الإسلام خسرت إذا وضل سعي \* حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا يعقوب عن أبي حازم قال سألت سهل بن سعد فقلت هل أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي فقال سهل ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي من حين ابتغى الله حتى قبضه الله قال فقلت هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال ما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلا من حين ابتغى الله حتى قبضه الله قال قلت كيف كنتم تأكلون الشعير غير مخول قال كنا نطبخه وننقعه فطير ما طار وما بقي ثريناه فأكلناه \* حدثني اسحق بن ابراهيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه مر بقوم بين أيديهم شاة مصلية فدعوه فأبى أن يأكل قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم

كثير وكذا المداخل وغيرها من آلات الترفه فلا ريب أنه رأى ذلك عندهم فأما بعد البعثة فلم يكن إلا الجملة والطائف والمدينة ووصل إلى بؤك وهي من أطراف الشام لكن لم يفكها ولا طالت إقامته بها وقول أنكر ما في نخلت الدقيق أي غربلته الأولى أن يقول أي أخرجت منه النخالة ﴿قوله﴾ ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون أي في زمانه صلى الله عليه وسلم وذكر فيه ستة أحاديث \* الأول حديث أبي هريرة في قصة التمر وسيأتي شرحه في باب بعد باب القضاء والربط وقوله في هذه الرواية شدة من مضاعف بفتح الميم وقد مكسر وخفف الضاد المعجمة وبعد الالف غين معجمة هو ما يصغ أو هو المصغ نفسه وهراده أهما كانت فيها قوة عنده ضعفها فطال مضغه لها كالعلك وسيأتي بعد أبواب بلطفه أشدهن اضرسى \* الثاني حديث اسمعيل وهو ابن خالد بن قيس وهو ابن أبي حازم عن سعد وهو ابن أبي وقاص ووقع في شرح ابن بطلال وتبعه ابن الملقن عن قيس بن سعد عن أبيه كانه توهمه قيس بن سعد بن عبادة وهو غلط فاحش فقد مضى الحديث في مناقب سعد من طريق قيس وهو ابن أبي حازم سمعت سعدا ووقع في رواية مسلم عن قيس سمعت سعد بن أبي وقاص (قوله) رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا فيه إشارة إلى قدم إسلامه وقد تقدم بيان ذلك في مناقبه من كتاب المناقب ووقع عند ابن أبي خيثمة أن السبعة المذكورين أبو بكر وعثمان وعلي وزيد ابن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وكان إسلام الأربعة بدعا أي بكر لهم إلى الإسلام في أوائل البعثة وأما علي وزيد بن حارثة فأسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم أول ما بعث (قوله) الأورق الحبلبة أو الحبلبة \* الأول بفتح المهملة وسكون الواو حدة \* والثاني بضمهما وقيل غير ذلك والمراد به تمر العضاء وغير السم وهو يشبه اللوبيا وقيل المراد عروق الشجر وسيأتي بسطه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى \* الثالث حديث سهل في النقي والمناخل تقدم في الباب الذي قبله وقوله في آخره وما بقي ثريناه بملثثة وراه ثقله أي بلثناه بالماء (قوله) فاكلناه يحتمل أن يريد أكله بغير عجن ولا خبز ويحتمل أنه أشار بذلك إلى عجنه بعد البل وخبزه ثم أكله والمخل من الأدوات التي جاءت بضم أولها \* الرابع حديث أبي هريرة أنه مر بقوم بين أيديهم شاة مصلية أي مشوية والصلاة بالكسر والمد الشئ (قوله) فدعوه فأبى أن يأكل ليس هذا من ترك أجابة الدعوة لانه في الولية لافي كل الطعام وكان أباهريرة استخضر حينئذ ما كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه من شدة العيش فزهدي في أكل الشاة ولذلك قال خرج ولم يشبع

من يشبع من الخبز الشعير \* حدثنا عبد الله بن أبي الأسود حدثنا معاذ حدثني أبي عن يونس عن قتادة عن أنس بن مالك قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في سكرجة ولا خبز له مرقتي قلت لقتادة على ما يأكلون قال على السفر \* حدثنا قتيبة حدثنا جابر عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة من طعام البر ثلاث لبال تباع حتى قبض

\* (باب التليينة) \* حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن الأهلها وخصتها أمرت ببرمة من تليينة فطخت ثم صنعت تريد فصبت التليينة عليها ثم قالت كلن منها فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التليينة بحجة لقواد المر يض تذهب ببعض الحزن \* (باب التريد) \* حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة (٤٧٩) عن عمرو بن مرة الجلي عن مرة الهمداني

عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الأمر يميت عمران وآسية امرأة فرعون وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام \* حدثنا عمرو بن عون حدثنا خالد بن عبد الله عن أبي طوالة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام \* حدثنا عبد الله بن منير سمع أبا حاتم الأشهل بن حاتم حدثنا ابن عون عن ثمامة بن أنس عن أنس رضي الله عنه قال دخلت مع النبي صلى الله عليه وسلم على غلام له خياط فقدم إليه قصعة فيها ثريد قال وأقبل على عمله قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يتبعه فأضعه بين يديه قال فإزالت بعد أحب إليه \* (باب شاة مسهوبة والكثف والجنب) \* حدثنا

من خـ بز الشـعـر وقدمضت الإشارة الى ذلك في أول الاطعمة ويأتي مزيد له في كتاب الرقاق \* الخامس حديث أنس في الخوان والسكرجة تقدم شرحه قريبا \* السادس حديث عائشة في طعام البر تقدمت الإشارة اليه في أول الاطعمة ويأتي في الرقاق أيضا ان شاء الله تعالى \* (قوله باب التليينة) بفتح التليينة وسكون اللام وكسر الموحدة بعسدها تحتانية ساكنة ثم نون طعام يتخذ من دقيق أو نخالة ورمعاجل فيها عسل سميت بذلك لشبهها باللبن في البياض والرقه والنافع منه ما كان رقية فانضج بالغلظاناً وقوله بحجة الجحيم والميم الثقيلة أي مكان الاستراحة ورويت بضم الميم أي مريحة والجام بكسر الجيم الراحة وجم الفرس إذا ذهب أعباءه وسيأتي شرح حديث عائشة في كتاب الطب ان شاء الله تعالى \* (قوله باب التريد) بفتح المثناة وكسر الراء معروف وهو أن يترد الخبز بمرق اللحم وقد يكون معه اللحم ومن أمثالهم الثريد أحد اللحمين وربما كان أنفع وأقوى من نفس اللحم النضج إذا ترده بمرقه وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث \* الأول والثاني عن أبي موسى وأنس في فضل عائشة وقد تقدم في المناقب وفي أحاديث الانبياء في ترجمة موسى عليه السلام عند ذكر امرأة فرعون وفي ترجمة مريم والجلي في إسناد حديث أبي موسى بفتح الجيم وتخفيف الميم نسبة الى بن جيل حتى من مراد وقد تقدم شرح الحديث هناك وتقرير فضل الثريد وورده فيه أخص من هذا فعند أحمد من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في السحور والثريد وفي سنده ضعف والطبراني من حديث سلمان رفعه البركة في ثلاثة الجماعه والسحور والثريد وأبو طوالة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم وزعم عياض انه وقع في رواية أبي ذر هنا عن ابن أبي طوالة وهو خطأ ولم أره في النسخة التي عندنا من طريق أبي ذر الا على الصواب وذكر القابسي حدثنا ابن عبد الله بن أبي طوالة وهو تخفيف وانما هو عن أبي طوالة \* ثالثه حديث أنس في الخياط (قوله سمع أبا حاتم) هو أشهل بن حاتم البصري ووقع في نسخة الصغاني تسميته وتسمية أبيه في الاصل وفي نسخة حدثنا أشهل بن حاتم وابن عون هو عبد الله (قوله على غلام له خياط) تقدم أنه لم يسم وتقدم شرح الحديث في باب من تتبع حوائى القصة \* (قوله باب شاة مسهوبة والكثف والجنب) ذكر فيه حديث أنس وفيه ولا رأى شاة مسهوبة وفي رواية الكشي من مسهوبة وحديث عمرو بن أمية يجتز من كثف شاة وقد تقدم ما قرى وأما الجنب فأشار به الى حديث أم سلمة أنها قربت الى النبي صلى الله عليه وسلم جنباً مشوياً فأكل منه ثم قام الى الصلاة أخرج الترمذي وصححه وتقدم في باب قطع اللحم بالسكين الإشارة الى حديث المغيرة بن شعبه وفيه عند أبي داود والنسائي ضمنت النبي صلى

له دية بن خالد حدثنا همام بن يحيى عن قتادة قال كناناً في أنس بن مالك رضي الله عنه وخبازه قائم قال كلوا فإني أعلم النبي صلى الله عليه وسلم رأى رغيفاً مرققاً حتى لحق بالله ولا رأى شاة مسهوبة بعينه قط \* حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتز من كثف شاة فأكل منها فدعى الى الصلاة فقام فطرح السكين فصلى ولم يتوضأ

\*(باب ما كان السلف  
يدخرون في بيوتهم وأسفارهم  
من الطعام واللحم وغيره)\*  
وقالت عائشة وأسما  
صنعنا للنبي صلى الله عليه  
وسلم وأبي بكر سفرة  
حدثنا خلا بن يحيى حدثنا  
سفيان عن عبد الرحمن بن  
عابس عن أبيه قال قلت  
لعائشة أنهي النبي صلى  
الله عليه وسلم أن تؤكل  
لحوم الاضاحى فوق ثلاث  
قالت ما فعله الا في عام جاع  
الناس فيه فأراد أن يطعم  
الغنى الفقير وان كالترفع  
الكراع فأتاه بعد خمس  
عشرة قيل ما اضطررك اليه  
فحككت قال ما شبع آل  
محمد صلى الله عليه وسلم من  
خبز برأدوم ثلاثة أيام حتى  
لحق بالله ، وقال ابن كثير  
أخبرنا سفيان حدثنا عبد  
الرحمن بن عابس بهذا  
حدثني عبد الله بن محمد  
حدثنا سفيان عن عمرو عن  
عطاء عن جابر قال كانت تزد  
لحوم الهدى على عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم الى  
المدينة تابعه محمد عن ابن  
عبيدة وقال ابن جرير قلت  
لعطاء أقال حتى جئنا  
المدينة قال لا

الله عليه وسلم فأمر بحجب فسوى فأخذ الشفرة فجعل يحتل بهم امته قال ابن بطال يجمع بين هذا  
الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أنس أنه صلى الله عليه وسلم ما رأى شاة مسمومة  
فذكر ما تقدم في باب الخبز المرقق وقد مضى البحث فيه مستوفى **(قوله ما كان**  
السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم) ليس في شيء من أحاديث الباب للطعام  
ذكر وانما يؤخذ منها بطريق الخلق أو من مقتضى قول عائشة ما شبع من خبز البر المادوم ثلاثا  
فانه لا يلزم من نفى كونه مادوماني كونه مطلقا وفي وجود ذلك ثلاثا مطلقا دلالة على جواز تناوله  
وابقائه في البيوت ويحتمل أن يكون المراد بالطعام ما يطعم فيدخل فيه كل ادم **(قوله وقالت**  
عائشة وأسما صنعنا للنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سفرة) تقدم حديث عائشة موصولا  
في باب الهجرة الى المدينة مطولا وحديث أسما تقدم في الجهاد وسبق الكلام فيه قريبا ثم ذكر  
فيه حديثين \* أحدهما عن عائشة **(قوله عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه)** هو عابس بمهملة ثم  
موحدة ثم مهملة ابن ربيعة النخعي الكوفي تابعي كبير ويلقب بعابس بن ربيعة الغطفي صحابي  
ذكره ابن يونس وقال له صحبة وشهد فتح مصر ولم أجدهم عنه رواية **(قوله قالت ما فعله الا في عام**  
جاع الناس فيه فأراد أن يطعم الغنى الفقير) بينت عائشة في هذا الحديث أن النبي عن ادخال لحوم  
الاضاحى بعد ثلاث نسخ وان سبب النهي كان خاصا بذلك العام لليلة التي ذكرتها وسيأتي بسط  
هذا في آخر كتاب الاضاحى ان شاء الله تعالى وغرض البخاري منه قولها وان كالترفع الكراع  
الخ فان فيه بيان جواز ادخال اللحم وكل القديد وثبت أن سبب ذلك قلة اللحم عندهم بحيث انهم  
لم يكونوا يشبعون من خبز البر ثلاثة أيام متوالية **(قوله وقال ابن كثير)** هو محمد وهو من مشايخ  
البخاري وغرضه تصريح بسفيان وهو الثوري بأخبار عبد الرحمن بن عابس له به وقد وصله  
الطبراني في الكبير عن معاذ بن المنثري عن محمد بن كثير به **(قوله في حديث جابر حدثنا سفيان)**  
هو ابن عبيدة وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته **(قوله تابعه محمد عن ابن**  
عبيدة) قيل ان محمدا هذا هو ابن سلام وقد وقع لي الحديث في مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر  
عن سفيان ولفظه كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل وكانت تزد لحوم  
الهدى الى المدينة **(قوله وقال ابن جرير الخ)** وصل المصنف أصل الحديث في باب ما يؤكل من  
البدن من كتاب الحج ولفظه كانا كل من لحوم بدنا فوق ثلاث فرخص لنا النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال كلوا وتزودوا ولم يذكر هذه الزيادة وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن  
حاتم عن يحيى بن سعيد بالسند الذي أخرجه به البخاري فقال بعد قوله كلوا وتزودوا قلت لعطاء  
أقال جابر حتى جئنا المدينة قال نعم كذا وقع عنده بخلاف ما وقع عند البخاري قال لا والذي  
وقع عند البخاري هو المعتمدان أحدهما أخرجه في مسنده عن يحيى بن سعيد كذلك وأخرجه  
السنائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد وقد نسي على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة  
المجدي في جبهه وتبعه عياض ولم يذكرها جرحا وأعفل ذلك سراح البخاري أصلا فبما وقعت  
عليه ثم ليس المراد بقوله لا أني الحكم بل مراده أن جابر لم يصرح باستمرار ذلك منهم حتى قدموا  
فكون على هذا معنى قوله في رواية عمرو بن دينار عن عطاء كانت تزد لحوم الهدى الى المدينة  
أي لتوجهنا الى المدينة ولا يلزم من ذلك بقاؤها معهم حتى يصلوا المدينة والله أعلم لكن قد

\* (باب الخيس) \* حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب بن عبد الله بن حنطب أنه سمع أنس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ي طلبة التمس غلاما من غلمانكم يخدمني فخرجني أبو طلحة يردني وراءه فكنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نزل فكنت أسمع به يكثر أن يقول اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل والجمل والجبن وضاع الدين وغلبة الرجال فلم أزل أخدمه حتى (٤٨١) أقبلنا من خيبر وأقبل بصفية بنت حيي قد حازها فكنت أراها يحوى

لهما وراه بجاءة أو بكساء ثم يردفها وراه حتى اذا كنا بالصهباء صنع حيسا في نطع ثم أرسلني فدعوت رجلا قائما وكان ذلك بناء بها ثم أقبل حتى اذا بدله احد قال هذا جبل يحبنا ونحبه فلما أشرف على المدينة قال اللهم اني أكرم ما بين جبليها مثل ما حرم به ابراهيم مكة اللهم بارك لهم في مدهم وصاعهم \* (باب الاكل في اناة مفضض) \* حدثنا أبو نعيم حدثنا سيف بن أبي سليمان قال سمعت مجاهدا يقول حدثني عبد الرحمن بن أي ليلي أنهم كانوا عند حذيفة فالتفتي فسقاه مجوسى فلما وضع القدح في يده رماه به وقال لولا أني نهيتك غير مرة ولا مرتين كانه يقول لم أفعل هذا ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديساج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في

آخر ح مسلم من حديث ثوبان قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم أضيخته ثم قال لي يا ثوبان أصلي لحلم هذه فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة قال ابن بطال في الحديث رد على من زعم من الصوفية أنه لا يجوز ادخار طعام لغسدوان اسم الولاية لا يستحق لمن ادخرا شيئا ولو قل وان من ادخرا أساء الظن بالله وفي هذه الاحاديث كفاية في الرد على من زعم ذلك \* (قوله باب الخيس) بفتح المهملة وسكون التثنية بعد هاء مهملة تقدم تفسيره مع شرح حديث الباب في قصة صفية في غزوة خيبر من كتاب المغازي وأصل الخيس ما يتخذ من التمر والاقط والسمن وقد يجعل عوض الاقط الفتية أو الدقيق وقوله فيه وضلع الدين بفتح الضاد المعجمة واللام أى ثقله وحكى ابن التين سكون اللام وفسره بالمسل ويأتى مزيد لشرح هذا الدعاء في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وقوله يحوى بحاء مهملة وواو ثقيلة أى يجعل لها حوية وهو كساء محشود ارحول سنام الراحلة يحفظرا كهامس السقوط ويستريح بالاستناد اليه (قوله) ثم أقبل حتى بدله احد تقدم الكلام عليه في أواخر الحج وقوله مثل ما حرم به ابراهيم مكة قال الكرماني مثل منصوب بنزع الخافض أى بمثل ما حرم به وليس لفظه به زائدة \* (قوله باب الاكل في اناة مفضض) أى الذى جعلت فيه النضة كذا اقتصر من الآنية على هذا والاكل في جميع الآنية مباح الا اناة الذهب واناة الفضة واختلف في اناة الذى فيه شئ من ذلك اما بالتضييب واما بالخلط واما بالطلاء وحديث حذيفة الذى ساقه في الباب فيه النهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة ويؤخذ منع الاكل بطريق الالحاق وهذا بالنسبة لحديث حذيفة وقد ورد في حديث أم سلمة عند مسلم كما سيأتى التنبيه عليه في كتاب الاشربة ذكر الاكل فيكون المانع منه بالنص ايضا وهذا في الذى جيعه من ذهب أو فضة اما المخلوط أو المصنوب أو المموء وهو المطلق فورد فيه حديث أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر رفعه من شرب في آنية الذهب والفضة واناة فيه شئ من ذلك فأنما يجزى جوفه نارجهم قال البيهقي المشهور عن ابن عمر موقوف عليه ثم أخرجه كذلك وهو عند ابن أبي شيبة من طريق أخرى عنه أنه كان لا يشرب من قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ومن طريق أخرى عنه أنه كان يكره ذلك وفي الاوسط للطبراني من حديث أم عطية نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفضيض الاقداح ثم رخص فيه للنساء قال مغلاطى لا يطابق الحديث الترجمة الا ان كان الاناء الذى سقى فيه حذيفة كان مضبافا فان الضبة موضع الشفة عند الشرب وأجاب الكرماني بأن لفظ مفضض وان كان ظاهرا فيها فيه فضة لكنه يشمل ما اذا كان متخذاً كله من فضة والهي عن الشرب في آنية الفضة بلحوبة الاكل للعللة الجماعية فطابق الحديث الترجمة والله أعلم \* (قوله باب ذكر الطعام) ذكر فيه

(٦١ - فتح الباري سح) صحافها فانهم هم في الدنيا ولنا في الآخرة \* (باب ذكر الطعام) \* حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن كشمل الأترجة يحيط طيب وطعمها طيب ومثل المؤمن الذى لا يقرأ القرآن كشمل التمرة لا ربح لها وطعمها حلو ومثل المنافق الذى يقرأ القرآن كشمل الرمان يحانه ريمحاط طيب وطعمها مر ومثل المنافق الذى لا يقرأ القرآن كشمل الخنظل ليس له ربح وطعمها مر



\* حدثنا مسدد حدثنا  
خالد حدثنا عبد الله بن عبد  
الرحمن عن أنس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
فضل عائشة على النساء  
كفضل الثريد على سائر  
الطعام \* حدثنا أبو نعيم  
حدثنا مالك عن سمى عن أبي  
صالح عن أبي هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
السفر قطعة من العذاب  
يمنع أحدكم نومه وطعامه  
فإذا قضى نهمته من وجهه  
فليجمل إلى أهله \* (باب  
الادم) \* حدثنا قتيبة بن  
سعيد حدثنا اسمعيل بن  
جعفر عن ربيعة أنه سمع  
القاسم بن محمد يقول كان في  
بريرة ثلاث سنين أرادت  
عائشة أن تشتريها فاعتقتها  
فقال أهلها ولنا الولاء فذكرت  
ذلك لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال لو شئت  
شرطيه لهم فأنما الولاء لمن  
أعنت قال وأعنت فخيرت  
في أن تقر تحت زوجها أو  
تفارقه ودخل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يومئذ  
عائشة وعلى النار بريرة تفور  
فدعا بالغدا فأقن بجنح وأدم  
من آدم البيت فقال ألم أر  
لجأ قالوا بلى يا رسول الله  
ولكنه لحم تصدق به على  
بريرة فأهدته لنا فقال هو  
صدقة عليها وهدية لنا

ثلاثة أحاديث \* أحدها حديث أبي موسى مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن وقد سبق شرحه في  
فضائل القرآن والغرض منه تكرار ذكر الطعام فيه والطعام يطلق بمعنى الطعم \* ثانيها حديث  
أنس في فضل عائشة وقد مضى التنبيه عليه فربما يؤذ كرفيه الطعام \* ثالثها حديث أبي هريرة  
السفر قطعة من العذاب ذكره لقوله فيه يمنع أحدكم نومه وطعامه وقد مضى شرحه في أواخر  
أبواب العمرة بعد كتاب الحج قال ابن بطال معنى هذه الترجمة إباحة كل الطعام الطيب وان  
الزهد ليس في خلاف ذلك فإن تشبيه المؤمن بماطعمه طيب وتشبيه الكافر بماطعمه مر  
ترغيباً في أكل الطعام الطيب والخلو قال وإنما كره السلف الادمان على أكل الطيبات خشية  
أن يصير ذلك عادة فلا تصبر النفس على فقدها قال وأما حديث أبي هريرة ففيه إشارة إلى أن  
الآدمي لا بد له في الدنيا من طعام يقيم به جسده ويقوى به على طاعة ربه وإن الله جل وعلا جبل  
النفوس على ذلك لقوام الحياة لكن المؤمن يأخذ من ذلك بقدر ما يراه أمر الآخرة على الدنيا  
وزعم غلطاً أن ابن بطال قال قبل حديث أبي هريرة ما معناه ليس فيه ذكر الطعام قال  
مغطاي قوله ليس فيه ذكر الطعام ذهول شديد فإن لفظ المنع يمنع أحدكم نومه وطعامه اه وتعقبه  
صاحبه الشيخ سراج الدين بن الملقن بأنه لا ذهول فإن عبارة ابن بطال ليس فيه ذكر أفضل الطعام  
ولاً أدناه وهو كما قال فلم يذهل \* (قوله بضم الادم) بضم الهمزة والادال المهملة ويجوز  
اسكانها جمع ادم وقيل هو بالاسكان المنرد وبالضم الجمع ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة  
وفيه فائق بأدم من آدم البيت وفيه ذكر اللحم الذي تصدق به على بريرة وقد مضى شرحه  
مستوفى في الكلام على قصة بريرة في الطلاق وحكى ابن بطال عن الطبري قال دلت القصة على  
إثارة عليه الصلاة والسلام اللحم إذا وجد إليه السبيل ثم ذكر حديث بريرة رفعه سيد الادم في  
الدنيا والآخرة اللحم وأما ما ورد عن عمر وغيره من السلف من إيتاراً كل غير اللحم على اللحم  
فأما لقمع النفس عن تعاطي الشهوات والادمان عليها وإسكراهة الاسراف والاسراع في  
تدبير المال لقوله النبي عندهم اذ ذاك ثم ذكر حديث جابر لما أضاف النبي صلى الله عليه وسلم  
وذبح له الشاة فلما قدمها إليه قال له كأنك قد علمت حبنا اللحم وكان ذلك لقوله النبي عندهم فكان  
حبهم له لذلك اه ملخصاً وحديث بريرة أخرجه ابن ماجه وحديث جابر أخرجه أحمد مطولاً  
من طريق نبيح العنزي عنه وأصله في الصحيح بدون الزيادة وقد اختلف الناس في الادم فالجمهور  
أنه ما يؤكل به الخبز مما يطيبه سواء كان مر فأم لا واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف الاصطناع  
وسبأني بسط ذلك في كتاب الايمان والندور ان شاء الله تعالى ووقع في حديث عائشة فقال  
أهلها ولنا الولاء ومعطوف على محذوف تقديره نبيعها ولنا الولاء وفيه فقال لو شئت شرطيه  
بأبواب التخنائية وهي ناشئة عن اشباع حركة المشاة وفيه وأعنت فخيرت بين أن تقر تحت زوجها  
أو تفارقه قال ابن التين يصح أن يكون أصله من وقر فتكون الراء مخففة بمعنى والقاف مكسورة  
يتعال وقرت أقر إذا جلست مستقرراً والمحذوف فاء الفعل قال ويصح أن تكون القاف  
مفتوحة بمعنى مع تشديد الراء من قولهم قررت بالمكان أقرت يقال بنخ القاف ويجوز بكسرها  
من تريق اه ملخصاً والثالث هو المحفوظ في الرواية \* (تنبيه) \* وأورد البخاري هذا الحديث  
هنا من طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة عن القاسم بن محمد قال كان في بريرة ثلاث سنين

وساق الحديث وليس فيه أنه أسنده عن عائشة وتعبه الاسماعيلي فقال هذا الحديث الذي صححه هرسل وهو كما قال من ظاهر سياقه لكن البخاري اعتمد على ابراده موصولاً من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق ولكنه جرى على عادته من تجنب ايراد الحديث على هيئته كلها في باب آخر وقد سنت وصل هذا الحديث في باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً من كتاب الطلاق والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب الحلوى والغسل** كذا لا يذرمقصور وغيره مدود وهما الغتان قال ابن ولادهي عند الأصمعي بالقصر تكتب بالماء وعند الفراء بالمدة تكتب بالالف وقيل تعد وتقصرو وقال اللبث الاكثر على المد وهو كل حلوى وكل وقال الخطابي اسم الحلوى لا يقع الاعلى مادخلته الصنعة وفي المخصص لابن سيده هي ما عولج من الطعام بخلاوة وقد تطلق على الفاكهة **(قوله)** يحب الحلوى والغسل كذا في الرواية للجميع بالقصر وقد تقدم في أبواب الطلاق بالوجهين وهو طرف من حديث تقدم في قصة التخيير قال ابن بطال الحلوى والغسل من جملة الطيبات المذكورة في قوله تعالى كلوا من الطيبات وفيه تقوية لقول من قال المراد به المستلذ من المباحات ودخل في معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلوى والغسل من أنواع المأكل الذبذة كما تقدم تقريره في أول كتاب الاطعمة وقال الخطابي وتبعه ابن التين لم يكن حبه صلى الله عليه وسلم لها على معنى كثرة التمسك بها وشدة نزاع النفس اليها وإنما كان ينال منها اذا حضرت اليه نيلاً صالحاً فيعلم بذلك أنها تعجبه ويؤخذ منه جواز اتخاذ الاطعمة من أنواع شتى وكان بعض أهل الورع يكره ذلك ولا يرخص أن يأكل من الخلاوة الا ما كان حلوه بطبعه كالتمر والغسل وهذا الحديث يرد عليه وإنما تورع عن ذلك من السلف من آثرتا خير تناول الطيبات الى الآخرة مع القدرة على ذلك في الدنيا تواضعاً لاشباحا ووقع في كتاب فقه اللغة للشعالي أن حلوى النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يحبها هي الجميع بالخير ووزن عظيم وهو تمر بعجن بلبن وسيأتي في باب الجمع بين لوين ذكر من روى حديث أنه كان يحب الزبد والقروفيه رد على من زعم أن المراد بالحلوى أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب كل يوم قدح عسل يمزج بالماء وأما الحلوى المصنوعة فما كان يعرفها وقيل المراد بالحلوى الفالوذج لا المعقودة على النار والله أعلم **(قوله)** حدثنا عبد الرحمن بن شيبه هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شيبه الخزاعي بالمهمله والراي المدني نسبة الى جد أبيه وغلط بعضهم فقال عبد الرحمن ابن أبي شيبه ولفظ أبي زيادة على سبيل الغلط المحض وما لعبد الرحمن في البخاري سوى موضعين هذا أحدهما **(قوله)** ابن أبي الفديك هو محمد بن اسمعيل وأكثر ما يرد بغير ألف ولام **(قوله)** كنت ألزم تقدم هذا الحديث في المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله يقول الناس أكثر أبو هريرة الحديث **(قوله)** لشيع بطني في رواية الكشي يني بشيع بالوحدة والمعنى مختلف فان الذي بالباء يشعر بالمعاوضة لكن رواية اللام لا تنفيها **(قوله)** ولا ألبس الحرير كذا هنا للجميع وتقدم في المناقب بلفظ الحبير بالوحدة بدل الراء الاولى وتقدم أنه للكشي يني براءين وقال عباس هو بالوحدة في رواية القابسي والاصمعي وعبدوس وكذا لا يذرعن الجوى وكذا هو للنسفي والباقي براءين كالذي هنا ورجح عباس الرواية بالوحدة وقال هو الثوب المحبر وهو المزين الملون مأخوذ من التحبير وهو التحسين وقيل الحبير ثوب وشي مخطط وقيل هو الحديد

\* **(باب الحلوى والغسل)** \*  
 حدثني اسحق بن ابراهيم  
 الحنظلي عن أبي أسامة عن  
 هشام قال أخبرني أبي عن  
 عائشة رضي الله عنها قالت  
 كان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يحب الحلوى والغسل  
 \* حدثنا عبد الرحمن بن شيبه  
 قال أخبرني ابن أبي الفديك  
 عن ابن أبي ذئب عن المقبري  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 قال كنت ألزم النبي صلى  
 الله عليه وسلم لشيع بطني  
 حين لا ألبس الحرير ولا ألبس  
 الحرير

وانما كانت رواية الحرير من جراحة لان السياق يشعر بأن أبا هريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله وهو كان لا يلبس الحرير لأولا ولا آخر بخلاف أكله الخبز ولبسه الخبز فإنه صار يفعله بعد أن كان لا يجده **(قوله ولا يخدمني فلان ولا فلانة)** يحتمل أن يكون أبو هريرة هو الذي كنى وقصد الابهام لارادة التعظيم والنهويل ويحتمل أن يكون سمي معيناً وكنى عنه الراوى وقد أخرج ابن سعد عن طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ولقد رأيتني واني لا جسر لابن عفان و بنت غزوان بطعام بطني وعقبة رجلى أسوق بهم اذا ارتحلوا وأخدمهم اذا انزلوا فقالت لي يوما لتردن حافيا ولتركن قاعاً فزوجنيها الله تعالى فقلت لها لتردن حافية ولتركن قاعته وسنده صحيح وهو في آخر حديث أخرجه البخارى والترمذى بدون هذه الزيادة وأخرج ابن سعد أيضاً وابن ماجه من طريق سليم بن حيان سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة يقول نشأت يتيماً وهاجرت مسكيناً وكنت أجبر البصرة بنت غزوان الحديث **(قوله وأستقرئ الرجل الآية وهي معي)** تقدم شرح قصته في ذلك مع عمر في أوائل الاطعمة وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب **(قوله وخير الناس للمساكين جعفر)** تقدم شرحه في المناقب ووقع في رواية الاسماعيلي من الزيادة في هذا الحديث من طريق ابراهيم الخزومي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وكان جعفر يحب المساكين ويحبس اليهم ويخدمهم ويخدمونه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتنيه أبا المساكين **(قلت)** و ابراهيم الخزومي هو ابن الفضل ويقال ابن اسحق الخزومي مدني ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب وقد أوردت هذه الزيادة في المناقب عن الترمذي وهي من رواية ابراهيم أيضاً وأشار الى ضعف ابراهيم قال ابن المنير مناسبة حديث أبي هريرة للترجمة أن الحلوى تطلق على الشيء الحلول وما كانت العكة يكون فيها غالباً العسل وربما جاء مصرحاً به في بعض طرقه ناسب التبويب **(قلت)** اذا كان ورد في بعض طرقه العسل طابق الترجمة لانها مشتملة على ذكر الحلوى والعسل معاً فيؤخذ من الحديث أحد ركني الترجمة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوزيع واطلاق الحلوى على كل شيء حلوى خلاف العرف وقد جزم الخطابي بخلافه كما تقدم فهو والمعتد **(قوله فنشقه)** قيده عياض بالشين المعجمة والقاف ورجح ابن التين أنه بالقاف لان معنى الذي بالقاف أن يشرب ما في الاناء كما تقدم والمراد هنا أنهم لعقوا ما في العكة بعد أن قطعوها ليمسكوا من ذلك **(قوله ما)** **(باب الدباء)** ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط من طريق ثمامة عن أنس وقد تقدم شرحه وضبطه وتقدمت الإشارة الى موضع شرحه قريباً وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وعنده هذا الدباء فقلت ما هذا قال القرع وهو الدباء نكث به طعاماً **(قوله ما)** الرجل يتكلف الطعام لآخوانه قال الكرماني وجه التكلف من حديث الباب أنه حصر العدد بقوله خامس خمسة ولولا تكلفه لما حصر وسبق الى نحو ذلك ابن التين وزاد أن التحديد ينافي البركة ولذلك لم يحدد أبو طحمة حصلت في طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير **(قوله عن أبي وائل عن أبي مسعود)** في رواية أبي أسامة عن الاعمش حدثنا شقيق وهو أبو وائل حدثنا أبو مسعود وسبقني بعد اثنتين وعشرين باباً وللاعمش فيه شيخ آخر نهت عليه في أوائل البيوع

ولا يخدمني فلان ولا فلانة وألصق بطني بالخصباء واستقرئ الرجل الآية وهي معي كي ينقلب بي فيطعمني وخير الناس للمساكين جعفر بن أبي طالب ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته حتى ان كان ليخرج البنا العكة ليس فيها شيء فنشقه فنلحق ما فيها **(باب الدباء)** حدثنا عمرو ابن علي حدثنا أزهر بن سعد عن ابن عون عن ثمامة بن أنس عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى مولى له خياطاً فأتى بدباء فجعل يأكله فلم أزل أحبه منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله **(باب الرجل يتكلف الطعام لآخوانه)** حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الاعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود الانصاري قال

أخرجه مسلم من طريق زهير وغيره عن أبي سفيان عن جابر مقررنا برواية أبي وائل عن أبي مسعود وهو عقبة ابن عمرو ووقع في بعض النسخ المتأخرة عن ابن مسعود وهو نصيف (قوله) كان من الانصار رجلا يقال له أبو شعيب) لم أقف على اسمه وقد تقدم في أوائل البيوع أن ابن عمير عند أحمد والمحاملي رواه عن الأعمش فقال فيه عن أبي مسعود عن أبي شعيب جعله من مسند أبي شعيب (قوله) وكان له غلام لحام) لم أقف على اسمه وقد تقدم في البيوع من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بلفظ قصاب ومضى تفسيره (قوله) فقال اصنع لي طعاما أدع رسول الله صلى الله عليه وسلم خامس خمسة) زاد في رواية حفص اجعل لي طعاما يكتفي خمسة فاني أريد أن أدع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عرفت في وجهه الجوع وفي رواية أبي أسامة اجعل لي طعاما وفي رواية جري عن الأعمش عنده سلم اصنع لنا طعاما خمسة نفر (قوله) فدعا النبي صلى الله عليه وسلم خامس خمسة في الكلام حذف تقديره فصنع فدعاه وصرح بذلك في رواية أبي أسامة ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند مسلم والترمذي وساق لفظها فدعاه وجلساء الذين معه وكانهم كانوا أربعة وهو خامسهم يقال خامس أربعة وخامس خمسة بمعنى قال الله تعالى ثاني اثنين وقال ثالث ثلاثة وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة ومعنى خامس أربعة أي زائد عليهم وخامس خمسة أي أحدهم والوجود نصب خامس على الحال ويجوز الرفع على تقدير حذف أي وهو خامس أو وأنا خامس والجملة حينئذ حالية (قوله) فتبعهم رجل) في رواية أبي عوانة عن الأعمش في المظالم فاتبعهم وهي بالتشديد بمعنى تبعهم وكذا في رواية جري وأبي معاوية وذكرها الداودي بهمزة قطع وتكلف ابن التين في توجيهها ووقع في رواية حفص ابن غياث بخاتمهم رجل (قوله) وهذا رجل تبعنا في رواية أبي عوانة جري اتباعنا بالتشديد وفي رواية أبي معاوية لم يكن معنا حين دعوتنا (قوله) فان شئت أذنت له وان شئت تركته في رواية أبي عوانة وان شئت أن يرجع رجع وفي رواية جري وان شئت رجع وفي رواية أبي معاوية فانه اتبعنا ولم يكن معنا حين دعوتنا فان أذنت له دخل (قوله) بل أذنت له في رواية أبي أسامة لا بل أذنت له وفي رواية جري لا بل أذنت له يارسول الله وفي رواية أبي معاوية فقد أذنت له فليدخل ولم أقف على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الأربعة وفي الحديث من القوائد جواز الاكتساب بصنعة الجزارة واستعمال العبد فيما يطيق من الصنائع واتقاعه بكسبه منها وفيه مشروعية الضيافة وتأن كد استحيابها لمن غلبت حاجته لذلك وفيه أن من صنع طعاما لغيره فهو بالخيار بين أن يرسله اليه أو يدعوه الى منزله وأن من دعا أحدا استحب أن يدعومه من يرى من أخصائه وأهل محالسته وفيه الحكم بالدليل لقوله اني عرفت في وجهه الجوع وأن الصحابة كانوا يديعون النظر الى وجهه تبركاً به وكان منهم من لا يطيل النظر في وجهه حياء منه كما صرح به عمرو بن العاص فيما أخرجه مسلم وفيه أنه كان صلى الله عليه وسلم يجوع أحيانا وفيه اجابة الامام والشريف والكبير دعوة من دونهم وأكلهم طعام ذي الحرفة غير الرقيقة كالجزار وأن تعاطى مثل تلك الحرفة لا يضع قدر من يتوفى فيها ما يكره ولا تسقط بمجرد تعاطيها شهادته وأن من صنع طعاما للجماعة فليكن على قدرهم ان لم يقدر على أكثر ولا ينقص من قدرهم مستندا الى أن طعام الواحد يكفي الاثنين وفيه أن من دعا قوما

كان من الانصار رجلا يقال له  
أبو شعيب وكان له غلام لحام  
فقال اصنع لي طعاما أدع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خامس خمسة فدعا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خامس خمسة فتبعهم  
رجل فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم انك تدعوتنا خامس  
خمس وهذا رجل قد تبعنا  
فان شئت أذنت له وان شئت  
تركته قال بل أذنت له  
قال محمد بن يوسف سمعت  
محمد بن اسمعيل يقول اذا  
كان القوم على المائدة ليس  
لهم أن يناولوا من مائدة الى  
مائدة أخرى ولكن يناول  
بعضهم بعضا في تلك المائدة  
أو يدعوا

متصفين بصفة ثم طرأ عليهم من لم يكن معهم حينئذ أنه لا يدخل في عموم الدعوة وإن قال قوم أنه يدخل في الهدية كما تقدم أن جلساء المرء شركاؤه فيما يهدي اليه وأن من تطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه فإن دخل بغير إذنه كان له إخراجهم وأن من قصد التطفيل لم يمنع ابتداء لأن الرجل تبع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرده لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالأذن له وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلا في جواز التطفيل لكن يقيد بمن احتاج إليه وقد جمع الخطيب في أخبار الطغيايين جزأ فيه عدة فوائد منها أن الطفيلي منسوب إلى رجل كان يقال له طفيل من بني عبد الله بن عطفان كثر منه الاتيان إلى الولاء ثم بغير دعوة فسمى طفيل العرائس فسمى من انصف بعد بصفته طفيليا وكانت العرب تسميه الوارش بشين معجمة وتقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة ضيف بنون زائدة قال الكرمانى في هذه التسمية مناسبة اللفظ للمعنى في التبعية من حيث أنه تابع للضيف والنون تابعة للكلمة واستدل به على منع استتباع المدعو غيره إلا إذا علم من الداعي الرضا بذلك وأن الطفيلي يأكل حراما ولنصر ابن على الجهمي في ذلك قصة جرت له مع طفيلي واحتج نصر بحديث ابن عمر رفعه من دخل بغير دعوة دخل سارقا وخرج مغبرا وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود واحتج عليه الطفيلي بأشياء يؤخذ منها تقييد المنع عن الاحتياج إلى ذلك من يتطفل ومن يتكره صاحب الطعام الدخول إليه ما قلناه الشيء أو استئصال الدخول وهو يوافق قول الشافعية لا يجوز التطفيل إلا لمن كان بينه وبين صاحب الدار انبساط وفيه أن المدعو لا يمنع من الإجابة إذا امتنع الداعي من الأذن لبعض من صحبه وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس أن فارسيا كان طيب المرق صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما ثم دعاه فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذه لعائشة قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا فيجاب عنه بأن الدعوة لم تكن لوليمة وإنما صنع الفارسي طعاما بقدر ما يكفي الواحد فخشي أن أذن لعائشة أن لا يكفي النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل وأبضا فالمتحجب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كما فعل اللعام بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الإجابة إلا أن يدعوها أو علم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه وأحب أن تأكل معه منه لأنه كان موصوفا بالجوادة ولم يعلم مثله في قصة اللعام وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى العصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقال لمن معه قوموا فأجاب عنه المازري أنه يحتمل أن يكون علم رضا أبي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه ولأن الذي أكله القوم عند أبي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لئيبه صلى الله عليه وسلم فكان جل ما أكلوه من البركة التي لا يصنع إلا بي طلحة فيها فلم يقتصر على استئذانه لأنه لم يكن بينه وبين القصاب من المودة ما بينه وبين أبي طلحة أو لأن أبا طلحة صنع الطعام للنبي صلى الله عليه وسلم فتصرف فيه كيف أراد وأبو شعيب صنعه له ولتفسيه ولذلك حدد بعدد معين ليكون ما يفضل عنهم له ولعاليه مثلا واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر بما يصلح نفسه وعياله وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن للطارئ كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الأخلاق ولعله سمع الحديث الماضي طعام الواحد يكفي الاثنين أو رجاء أن يعي الزائد بركة النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم وانما استأذنه النبي صلى الله عليه وسلم تطييبا لنفسه ولعله علم أنه لا يمنع الطارئ  
وأما توقف الفارسي في الاذن لعائشة ثلاثا وامتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابته فأجاب  
عياض بأنه لعله انما صنع قدرا ما يكفي النبي صلى الله عليه وسلم وحده وعلم حاجته لذلك فلو تبعه  
غيره لم يستد حاجته والنبي صلى الله عليه وسلم اعتد على ما ألف من امداد الله تعالى له بالبركة وما  
اعتماده من الاشارة الى أنه لو كان معهم حالة الدعوة لم يحتج الى الاستئذان عليه فيؤخذ منه أن الداعي  
لو قال لرسوله ادع فلانا وجلساءه جاز لكل من كان جلساءه أن يحضر معه وان كان ذلك لا يستحب  
أو لا يجب حيث قلنا بوجوبه الا بالتعيين وفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الاجابة وفي نفسه  
الكراهة للتلاطم ما تكرهه نفسه ولئلا يجمع الرياء والبخل وصفة ذى الوجهين كذا استدله به  
عياض وتعبه شيخنا في شرح الترمذى بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك بل فيه مطلق  
الاستئذان والاذن ولم يكفه أن يطلع على رضاه بقلبه قال وعلى تقدير أن يكون الداعي يكره  
ذلك في نفسه فمبني على مجاهدة نفسه على دفع تلك الكراهة وما ذكره من أن النفس تكون بذلك  
طبيسة لاشك أنه أولى لكن ليس في سياق هذه القصة ذلك فكأنه أخذ من غير هذا الحديث  
والتعقب عليه واضح لانه ساقه مساق من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه وفي قوله  
صلى الله عليه وسلم اتبعنا رجلا فابهمه ولم يعينه أدب حسن لئلا ينكسر خاطر الرجل ولا بد أن  
أن ينضم الى هذا أنه اطلع على أن الداعي لا يرده والافكان يتعين في ثانی الحال فيحصل كسر  
خاطره وأيضافى رواية تسلم ان هذا اتبعنا ويجمع بين الروايتين بأنه أبهمه لفظا وعينه اشارة  
وفيه نوع فرق به بحسب الطاقة (تنبيه) وقع هنا عند أبي ذر عن المسعودي وحده قال محمد بن  
يوسف وهو الفريابي سمعت محمد بن اسمعيل هو البخاري يقول اذا كان القوم على المائدة فليس  
لهم أن يناولوا من مائدة الى مائدة أخرى ولكن يناول بعضهم بعضا في تلك المائدة أو يدعوا أي  
يتركوا وكأنه استنبط ذلك من استئذان النبي صلى الله عليه وسلم الداعي في الرجل الطارئ ووجه  
أخذه منه أن الذين دعوا صار لهم بالدعوة عموم اذن بالتصرف في الطعام المدعو اليه بخلاف من لم  
يدع فيستزل من وضع بين يديه الشئ منزلة من دعى له أو ينزل الشئ الذي وضع بين يديه غيره منزلة  
من لم يدع اليه وأغفل من وقفت على كلامه من الشراح التنبه على ذلك (قوله ما  
من أضاف رجلا وأقبل هو على عمله) أشار به الترجمة الى أنه لا يتحتم على الداعي أن يأكل مع  
المدعوا ورد فيه حديث أنس في قصة الخياط وقد تقدم شرحه مستوفى وقد تعقبه الاسماعيلي  
بأن قوله وأقبل على عمله ليس فيه فائدة قال وانما اراد البخاري ايراده من رواية النضر بن شميل  
عن ابن عون (قلت) بل لترجمة فائدة ولا مانع من ارادة القائلين الاسنادية والمثنية ومع اعتراف  
الاسماعيلي بغرابة الحديث من حديث النضر فانما أخرجه من رواية أنس عن ابن عون فكأنه  
لم يقع له من حديث النضر وقال ابن بطال لأعم في اشتراط أكل الداعي مع الضيف إلا أنه أبسط  
لوجهه وأذهب لاحتشامه فن فعل فهو أبلغ في قرى الضيف ومن ترك جأز وقد تقدم في قصة  
أضياف أبي بكر انهم استنعوا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وأنه أنكر ذلك (قوله باب

\* (باب من أضاف رجلا  
الى طعام وأقبل هو على  
عمله) \* حدثني عبد الله بن  
منير سمع النضر أخبرنا ابن  
عون قال أخبرني غمامة بن  
عبد الله بن أنس عن أنس  
رضي الله عنه قال كنت  
غلاما مشى مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فدخل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على غلام له خياط  
فأناه بقصعة فيه اطعم  
وعليه دبا فجعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يتبجح  
الدبا قال فلما رأيت ذلك  
جعلت أجمعه بين يديه قال  
فأقبل الغلام على عمله قال  
أنس لا زال أحب الدبا بعد  
ما رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم صنع ما صنع  
(باب



ابن أنس عن اسحق بن عبد الله عن أنس رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم آقي بمرقة فيها دباء وقد يذفر آيته يتبضع الدباء يأكلها \* حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت ما فعله الا في عام جاع الناس أراد أن يطعم العفيّة النقبير وان كالترفع الكراع بعد خمس عشرة وما شبع آل محمد من خبز برأدوم ثلاثا \* (باب من ناول أو قدم الى صاحبه على المائدة شيئا) \* قال وقال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضا ولا يناول من هذه المائدة الى مائدة أخرى \* حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول ان خباطا دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه قال أنس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خزا

المرق) وأورد فيه حديث أنس المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له قال ابن التين في قصة الخياط روايات فيما أحضر فني بعضها قريب مرقا وفي بعضها أقديدا وفي أخرى خبر شعير وفي أخرى ثريدا قال والزيادة من الثقة مقبولة قال الداودي وإنما كان ذلك لأنهم لم يكونوا يكتفون فربما غفل الراوي عند ما يحدث عن كلمة يعنى ويحفظها غيره من الثقات فيعتمد عليها (قلت) أتم الروايات ما وقع في هذا الباب عن مالك فقرب خبر شعير ومرقا فيه دباء وقد يدفلم يفتها إلا ذكر الثريد وفي خصوص التنصيص على المرق حديث صريح ليس على شرط البخاري أخرجه النسائي والترمذي وصححه وكذلك ابن حبان عن أبي ذر رفعه وفيه واذ طبحت قدرا فأكثر مرقة وأغرف لجارك منه وعند أحمد والبخاري من حديث جابر نحوه وفي الباب عن جابر في حديثه الطويل في صفة الحج عند مسلم وأصحاب السنن ثم أخذ من كل يدنة بضعة وجعلت في قدر وطبخت فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى من لجها وشربا من مرقها ﴿قوله﴾ (قوله) (التقديم) ذكر فيه حديث أنس المذكور وهو ظاهر فيه وحديث عائشة ما فعله الأفي عام جاع الناس أراد أن يطعم الغنى الفقير الحديث (قلت) وهو مختصر من حديثها الماضي في باب ما كان السلف يدخرون وقد تقدم قريبا وأول سؤال التابعي عن النهي عن الأكل من لحوم الإضاحي فوق ثلاث فأجاب بذلك فيعرف منه أن مرجع الضمير في قرأها ما فعله إلى النهي عن ذلك ﴿قوله﴾ (قوله) من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئا قال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضا ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى) تقدم هذا المعنى قريبا والاثرفيه عن ابن المبارك موصول عنه في كتاب البر والصلة أنه ثم ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط وفيه وقال ثمانية عن أنس فجعلت أجمع الدباء بين يديه وصله قبل باين من طريق ثمانية وقد تقدم في باب من تتبع حوالى القصعة أن في رواية حميد عن أنس فجعلت أجمعه فأدنيه منه وهو المطابق للترجمة لانه لا فرق بين أن يناوله من إنا إلى إنا أو يضم ذلك إليه في نفس الإنا الذي يأكل منه قال ابن بطلان إنما جاز أن يناول بعضهم بعضا في مائدة واحدة لأن ذلك الطعام قدم لهم بأعيانهم فلمهم أن يأكلوه كله وهم فيه شركاء وقد تقدم الأمر بأكل كل واحد مما يليه في ناول صاحبه مما بين يديه فكان أنه أتره بنصيبه مع ماله فيه معه من المشاركة وهذا بخلاف من كان على مائدة أخرى فانه وإن كان للمناول حق فيما بين يديه لكن لا حق للآخر في تناوله منه إذ لا شركة فيه وقد أشار الاسماعيلي إلى أن قصة الخياط لا حجة فيها لجواز المناولة لانه طعام اتخذ للنبي صلى الله عليه وسلم وقصده والذي جمع له الدباء بين يديه خادمه يعنى فلا حجة في ذلك لجواز مناولة الضيفان بعضهم بعضا مطلقا ﴿قوله﴾ (قوله) القنأ بالرطب) أى أكلهما معا وقد ترجم له بعدد سبعة أبواب الجع بين اللوين (قوله عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من صغار التابعين وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب من صغار الصحابة

من شعر ومرفقيه ذباوقديد قال أنس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حول  
القصة فلم أر أـحب الدباء من يؤمنه وقال غمامة عن أنس فجعلت أجمع الدباء بين يديه (باب الفناء والرطب) \* حدثنا عبد العزيز  
ابن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهم ما

(قوله) رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقشاة قال الكرماني في الحديث أكل الرطب بالقشاة والترجمة بالعكس وأجاب بأن الماء للمصاحبة وللملاصقة فكل منهما صاحب للأخر أو ملاصق (قلت) وقد وقعت الترجمة في رواية النسفي على وفق لفظ الحديث وهو عند مسلم عن يحيى بن يحيى وعبد الله بن عون جميعاً عن إبراهيم بن سعد بسند البخاري فيه بلفظ يأكل القشاة بالرطب كلفظ الترجمة وكذلك أخرجه الترمذي وسيأتي الكلام على الحديث في باب الجمع بين اللوين ﴿قوله باب﴾ كذا هو في رواية الجميع بغير ترجمة وسقط عند الاستماع على فاعترض بأنه ليس فيه للرطب والقشاة كروا الذي أظن أنه أراد أن يترجم به للتمر وحده أو لنوع منه وذكر فيه حديث أبي هريرة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر فأصابني سبع تمرات أحدهن حشفة وهو من رواية عباس الجري عن أبي عثمان النهدي عنه وقد تقدم قبل بمثابة أبواب ثم ساقه من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان بلفظ فأصابني خمس تمرات أربع تمر وحشفة قال ابن التين أما أن تكون إحدى الرويتين وهما أو يكون ذلك وقع مرتين (قلت) الثاني بعد لا محذور وأجاب الكرماني بأن لامناقة إذا التخصيص بالعدد لا ينفي الزائد وفيه نظر والامتنان كان لذكره فائدة والأولى أن يقال إن القسمة أولاً لا تنفقت خمساً خمساً ثم فصلت فضله فقسمت ثنتين ثنتين فذكر أحداً الراويين مبتدأ الأمر ولا آخر منتهاه وقد وقع في الحديث اختلاف أشد من هذا فإن الترمذي أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجري بلفظ أصابهم جوع فأعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم تمر تمره وأخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ قسم سبع تمرات بين سبعة أنا فيهم وابن ماجه وأحمد من هذا الوجه بلفظ أصابهم جوع وهم سبعة فأعطاني النبي صلى الله عليه وسلم سبع تمرات لكل إنسان تمر وهذه الروايات متقاربة المعنى ومخالفة لرواية جاد بن زيد عن ابن عباس وكأنهم سارحت عند البخاري على رواية شعبة فاقصر عليها وأيدها رواية عاصم لأنها توافقها من حيثية الزيادة على الواحدة في الجملة (قوله في الرواية الأولى تضيفت) بضاد معجمة وفاء أي نزلت به ضيفاً وقوله سبعة أي سبع ليال (قوله فكان هو وأمرأته) تقدم أنها بسرة ضم الموحدة وسكون المهملة بفتح غزيران بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي وهي صحابية أخت عتبة الصحابي الجليل أمير البصرة (قوله وخادمه) لم أقف على اسمها (قوله يعقبون) بالقاف أي يتناولون قيام الليل وقوله أثلاً ثانياً أي كل واحد منهم يقوم ثلث الليل فنبدأ إذا فرغ من ثلثه أي يقظ الآخر (قوله وسمعتة يقول) القائل أبو عثمان النهدي والمسموع أبو هريرة ووقع عند أحمد والاسماعيلي في هذه الرواية بعد قوله ثم يوقظ هذا قلت يا أباهريرة كيف تصوم قال أما أنا فأصوم من أول الشهر ثلاثاً فإن حدث لي حدث كان لي أجر شهر قال وسمعتة يقول قسم وكان البخاري حذف هذه الزيادة لكونها موقوفة وقد أخرج بهذا الإسناد في الصلاة التحريض على صيام ثلاثة أيام من كل شهر مرفوعاً وأخرجه في الصيام من وجه آخر عن أبي عثمان وهو السبب في سؤال أبي عثمان أباهريرة عن كيفية صومه يعني من أي الشهر تصوم الثلاث المذكورة وقد سبق بيان ذلك في كتاب الصيام (قوله أحدهن حشفة) زاد في الرواية الماضية فلم يكن فيها تمر تمره أعجب إلى منها الحديث وقد تقدم شرحه هناك (قوله في الرواية الثانية أربع تمر) بالرفع والتنوين فيهما وهو واضح وفي رواية أربع تمر بزيادة

قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقشاة ﴿باب﴾ حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عباس الجري عن أبي عثمان قال تضيفت أباهريرة سبعاً فكان هو وأمرأته وخادمه يعقبون الليل أثلاً ثانياً صلى هذا ثم يوقظ هذا وسمعتة يقول قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه تمر فأصابني سبع تمرات أحدهن حشفة حدثنا محمد بن الصباح حدثنا اسمعيل بن زكريا عن عاصم عن أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه قسم النبي صلى الله عليه وسلم بيننا تمر فأصابني منه خمس أربع تمر

ها في آخره أي كل واحدة من الأربع تمررة قال الصكر ماني فان وقع بالاضافة والحرف فشاذا على خلاف القياس وانما جاء في مثل ثلثمائة وأربعمائة (قوله وحشفة) بمهله ثم مجع مفتوحين ثم فاء أي رديثة والحشف ردى التمر وذلك أن تيس الرطبة في النخلة قبل أن يتنهى طيها وقيل لها حشفة ليس بها وقيل مراده صلبة قال عياض فعلى هذا فهو يسكون الشين (قلت) بل الثابت في الروايات بالتحريك ولا منافاة بين كونها رديثة وصلبة \* (تنبيه) \* أخرج الاسماعيلي طريق عاصم من حديث أبي يعلى عن محمد بن بكارة عن اسمعيل بن زكريا بسند البخاري فيه وزاد في آخره قال أبو هريرة أن أبجخل الناس من أبجخل بالسلام وأبجر الناس من أبجر عن الدعاء وهذا موقوف صحيح عن أبي هريرة ركان البخاري حذفه لكونه موقوفا ولم يعلقه بالباب وقد روى مرفوعا والله اعلم (قوله) **باب** الرطب والتمر (كذا الجميع فيما وقفت عليه) إلا ابن بطال فحذفه باب الرطب بالتمر وقع فيه بموحدة بدل الواو ووقع عياض في باب ح ل أن في البخاري باب أكل التمر بالرطب وليس في حديثي الباب ما يدل لذلك أصلا (قوله) وقول الله تعالى وهزى اليك يجذع النخلة (الآية) وروى عبد بن حميد من طريق شقيق بن سلمة قال لو علم الله أن شيئا للنفساء خير من الرطب لأمر مريم به ومن طريق عمرو بن ميمون قال ليس للنفساء خير من الرطب أو التمر ومن طريق الربيع بن خثيم قال ليس للنفساء مثل الرطب ولا للمريض مثل العسل أسانيد صحيحة وأخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى من حديث علي رفعه قال أطعموا نفساءكم الولد الرطب فإن لم يكن رطب فتمر وليس من الشجر شجرة أكرم على الله من شجرة نزلت تحتها مريم وفي أسناده ضعف وقد قرأ الجمهور تساقط بتشديد السين وأصله تساقط وقرأه حجة وهي رواية عن أبي عمرو التخفيف على حذف إحدى التامين وفيها قرأت أخرى في الشواذ ثم ذكر فيه حديثين \* الأول حديث عائشة (قوله) وقال محمد بن يوسف هو القرابي شيخ البخاري وسفيان هو الثوري وقد تقدم الحديث وشرحه في أوائل الأطعمة من طريق أخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة العبدري ثم الشيباني الحنفي وأمه هي صفية بنت شيبة من صغار الصحابة وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومن رواية أن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان بلفظ وما شبعنا والصواب رواية الجماعة وقد أخرجه أحمد ومسلم أيضا من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور بلفظ حين شبع الناس واطلاق الاسود على الماء باب التغليب وكذا اطلاق الشبع موضع الري والعرب تفعل ذلك في الشيتين يصطحبان فتسميهما معا باسم الأشهر منهما وأما التسوية بين الماء والتمر مع أن الماء كان عندهم متيسرا لأن الري منه لا يحصل بدون الشبع من الطعام لمضرة شرب الماء صرنا بغيره كل لكها قرئت بينهما لعدم التقع بأحدهما إذا فات ذلك من الآخر ثم عبرت عن الأمرين الشبع والري بفعل أحدهما كما عبرت عن التمر والماء بوصف أحدهما وقد تقدم شيء من هذا في باب من أكل حتى شبع \* الثاني حديث جابر (قوله) أبو غسان هو محمد بن مطرف وأبو حازم هو سلمة بن دينار (قوله) عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة هو المخزومي واسم أبي ربيعة عمرو ويقال حذيفة وكان يلقب ذا الرحمن وعبد الله بن أبي ربيعة من مسلمة الفتح وولي الجند من بلاد اليمن لعمر فلهزل بها إلى أن جاء سنة حصر عثمان لينصره

وحشفة ثم رأيت الحشفة هي أشدهن لضرسي \* (باب) الرطب والتمر وقول الله تعالى وهزى اليك يجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا \* وقال محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور بن صفية حدثني أمي عن عائشة رضي الله عنها قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شبعنا من الاسودين التمر والماء \* حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

فسقط عن راحلته فمات ولا إبراهيم عنه رواية في التسائي قال أبو حاتم انهما رسلة وليس  
 لإبراهيم في البخاري سوى هذا الحديث وأمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وله رواية عن أمه  
 وخالته عائشة (قوله كان بالمدينة يهودي) لم أعف على اسمه (قوله وكان يسلفني في تيمري الى  
 الجذاذ) بكسر الجيم ويجوز فتحها والذال معجمة ويجوز اهـ ما لها أي زمن قطع تمر النخل وهو  
 الصرام وقد استشكل الاسماعيل ذلك وأشار الى شذوذ هذه الرواية فقال هذه القصة  
 يعني دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في النخل بالبركة رواها الثقات المعروفون فيما كان علي والد  
 جابر من الدين وكذلك قال ابن التين الذي في أكثر الاحاديث ان الدين كان علي والد جابر قال  
 الاسماعيل والسلف الى الجذاذ مما لا يجيزه البخاري وغيره وفي هذا الاسناد نظر (قلت)  
 ليس في الاسناد من ينظر في حاله سوى إبراهيم وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وروى  
 عنه أيضا ولده اسمعيل والزهرى وأما ابن القطان فقال لا يعرف حاله وأما السلف الى الجذاذ  
 فيعارضه الأمر بالسلم الى أجل معلوم فيحمل على أنه وقع في الاقتصار على الجذاذ اختصار  
 وأن الوقت كان في أصل العقد موعينا وأما الشذوذ الذي أشار اليه فيسند دفع بالتعدد فان في  
 السياق اختلافا ظاهرا فهو محمول على أنه صلى الله عليه وسلم ترك في النخل الخلف عن والد جابر  
 حتى وفي ما كان علي أبيه من التركة تقدم بيان طرقه واختلاف ألفاظه في علامات النبوة ثم ترك  
 أيضا في النخل المختص بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله أعلم (قوله وكانت لجابر الارض  
 التي بطريق رومة) فيه التفتات وهو مدرج من كلام الراوي لكريرده ويعضد الاقول ان في  
 رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق الرمادي عن سعيد بن أبي هريرة شيخ البخاري فيه وكانت  
 لي الارض التي بطريق رومة ورومة بضم الراء وسكون الواو هي البترا التي اشتراها عثمان رضي  
 الله عنه وسبلها وهي في نفس المدينة وقد قيل ان رومة رجل من بني غفار كانت له البر قبل أن  
 يشتريها عثمان نسبت اليه ونقل الكرماني أن في بعض الروايات دومة بدل الراء قول وإعلها  
 دومة الجندل (قلت) وهو باطل فان دومة الجندل لم تكن اذ ذلك فتحت حتى يمكن أن يكون  
 لجابر فيها أرض وأيضا في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مشى الى أرض جابر وأطعمه من  
 رطبها ونام فيها وقام فبرك فيها حتى أوفاه فلو كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج الى السفر لان  
 بين دومة الجندل وبين المدينة عشرة مراحل كما بينه أبو عبيد البكري وقد أشار صاحب المطالع  
 الى أن دومة هذه هي بئر رومة التي اشتراها عثمان وسبلها وهي داخل المدينة فكان أرض جابر  
 كانت بين المسجد النبوي ورومة (قوله جلست فخلا عما) قال عياض كذا اللقابي وأبي ذر  
 وأكثروا ابا الجحيم واللام قال وكان أبو مروان بن سراج يصوب هذه الرواية الا أنه يضبطها  
 جلست أي يسكنون السين وضم التاء على انها مخاطبة جابر ونفسه أي تأخرت عن القضاء فخلا  
 بفاء وخاء معجمة ولا م مشددة من التخلية أو مخففة من الخلو أي تأخر السلف عما قال عياض  
 لكن ذكر الارض أول الحديث يدل على أن الخبر عن الارض لا عن نفسه انتهى فاقضى ذلك أن  
 ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهملة وسكون التاء والضمير للارض وبعده فخلابون ثم  
 معجمة ساكسة أي تأخرت الارض عن الأعمار من جهة النخل قال ووقع للاصمعي جلست بجاء  
 مهملة ثم موحدة وعند أبي الهيثم فحاست بعد انحاء المعجمة ألف أي خالفت معهودها وجلها

قال كان بالمدينة يهودي  
 وكان يسلفني في تيمري الى  
 الجذاذ وكانت لجابر الارض  
 التي بطريق رومة جلست  
 فخلا عما فجاءني اليهودي  
 عبد الجذاذ

ولم اجتمع منها شيئا فجعلت أستنظره الى قابل فيأتي فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا صحابه استنظروا لحابر من اليهودي فخافوني في تخلي جعل النبي (٤٩٢) صلى الله عليه وسلم يكلم اليهودي فيقول أبا القاسم لا أنظره فلما رأى النبي صلى الله

عليه وسلم قام فطاف في النخل ثم جاءه فكلمه فأبى فقامت جثت بقليل رطب فوضعت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فأكل ثم قال أين عريشك يا جابر فأخبرته فقال أفرش لي فيه فقرشته فدخل فرقد ثم استيقظ جثته بقبضة أخرى فأكل منها ثم قام فكلم اليهودي فأبى عليه فقام في الرطب في النخل الثانية ثم قال يا جابر جذاواقض فوقف في الجسداد جددت منها ما قضيت به وفضل منه فخرجت حتى جثت النبي صلى الله عليه وسلم فبشرته فقال أشهد أني رسول الله عرش وعريش بناء وقال ابن عباس معروشات ما يعرش من الكروم وغير ذلك يقال عروشهاأ بنيتها قال محمد بن يوسف قال أبو جعفر قال محمد بن اسمعيل خلا ليس عندى مقيدا ثم قال بجلي ليس فيه شك \* (باب أكل الجمار) \* حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أي حدثنا الأعمش قال حدثني مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله

عنهما قال بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوس إذ أتى بجمار نخلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم حديث من الشجر لما بركته كبركة المسلم فظننت أنه يعني النخلة فأردت أن أقول هي النخلة يا رسول الله ثم التفت فاذا أنا بأعشر عشرة أنا أحدثهم فسكت فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي النخلة

حديث ابن عمر في النخلة وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى وتقدم الكلام على خصوص الترجمة بأكل الجمار في كتاب البيوع **(قوله باب)** العجوة) بفتح العين المهملة وسكون الجيم نوع من التمر معروف **(قوله)** حدثنا جعة (بضم الجيم وسكون الميم (ابن عبد الله) أي ابن زياد بن شداد السلمي أبو بكر البخني يقال إن اسمه يحيى وجعة لقبه ويقال له أيضاً أبو خافان كان من أئمة الرأي وأولاهم صار من أئمة الحديث قاله ابن حبان في الثقات ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وماله في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث وسيأتي شرح حديث العجوة في كتاب الطب إن شاء الله تعالى وقوله هنا من تصبح كل يوم سبع تمرات وقع في نسخة الصغاني بزيادة الباء في أوله فقال بسبع **(قوله باب)** القرآن) بكسر القاف وتحفيف الراء أي ضم نون التمر لمن أكل مع جماعة **(قوله)** جبله) بفتح الجيم والموحدة الخفيفة **(قوله)** ابن مريم) بميمتين مصغر كوفي تابعي ثقة ماله في البخاري عن غير ابن عمر رضي الله عنهم ما شيء **(قوله)** أصابنا عام سنة) بالاضافة أي عام خط وقع في رواية أبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة أصابنا منجصة **(قوله)** مع ابن الزبير) يعني عبد الله لما كان خليفة وتقدم في الظالم من وجه آخر عن شعبة بلفظ كتاب المدينة في بعض أهل العراق **(قوله)** فرزقنا تمرأى أعطانا في أرزاقنا تمرأى وهو القدر الذي يصرف إيم في كل سنة من مال الخراج وغيره بدل النقد تمرأى النقد إذا ذاك بسبب الجماعة التي حصلت **(قوله)** ويقول لا تقارنوا) في رواية أبي الوليد في الشركة فيقول لا تقربوا وكذا لا يداود الطيالسي في مسنده **(قوله)** عن الاقران) كذا لا كذا الرأفة وقد أوضحت في كتاب الحج أن اللغة النحوي بغير ألف وقد أخرجه أبو داود الطيالسي بلفظ القرآن وكذلك قال أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة الاقران قال القرطبي وقع عند جيع رواية مسلم الاقران وفي ترجمة أبي داود باب الاقران في التمر وليست هذه اللفظة معروفة وأقرن من الرباعي وقرن من الثلاثي وهو الصواب قال القراء قرن بين الحج والعمرة ولا يقال أقرن وإنما يقال أقرن لما قوى عليه وأطاقه ومنه قوله تعالى وما كآله مقرنين قال لكان جاني اللغة أقرن الدم في العرق أي كثر فيحمل حمل الاقران في الخبر على ذلك فيكون معناه أنه نهى عن الاكثار من أكل التمر إذا كان مع غيره ويرجع معناه إلى القرآن المذكور (قلت) لكن يصبر أعظم منه والحق أن هذه اللفظة من اختلاف الرواة وقدمت أجديين من رواه بلفظ أقرن ولفظ قرن من أصحاب شعبة وكذا قال الطيالسي عن شعبة القرآن ووقع في رواية الشيباني الاقران وفي رواية مسعر القرآن **(قوله)** ثم يقول الآن يستأذن الرجل أخاه) أي فإذا أذن له في ذلك جاز والمراد بالآخر رفيقه الذي اشترك معه في ذلك التمر **(قوله)** قال شعبة الاذن من قول ابن عمر) هو موصول بالسند الذي قبله وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجا وكذلك تقدم في الشركة عن أبي الوليد وللأسماعيلي وأما له لمسلم كذلك عن معاذ بن معاذ وكذا أخرجه أحمد عن يزيد بن وهب وغيرهما عن شعبة وتابع آدم على فصل الموقوف من المرفوع شعبة بن سوار عن شعبة أخرجه الخطيب من طريقه مثل ما ساقه آدم إلى قوله الاقران قال ابن عمر الآن يستأذن الرجل منك أخاه وكذا قال عاصم بن علي عن شعبة أرى الاذن من قول ابن عمر أخرجه الخطيب وقد فصله أيضاً عن شعبة سعيد بن عامر الضبي فقال في روايته قال شعبة الآن يستأذن أحدكم أخاه هو

\* (باب العجوة) \* حدثنا

جعة بن عبد الله حدثنا

مروان أخبرنا هاشم بن

هاشم أخبرنا عامر بن سعد

عن أبيه قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم من

تصبح كل يوم سبع تمرات

بعجوة لم يضره في ذلك اليوم

سم ولا سحر \* (باب القرآن

في التمر) \* حدثنا آدم حدثنا

شعبة حدثنا جبله بن مريم

قال أصابنا عام سنة مع ابن

الزبير فرزقنا تمرأى كان

عبد الله بن عمر يمر بنا ونحن

نأكل ويقول لا تقارنوا فان

النبي صلى الله عليه وسلم

نهى عن الاقران ثم يقول

الآن يستأذن الرجل أخاه

قال شعبة الاذن من قول



من قول ابن عمر أخرجه الخطيب أيضا إلا أن سعيداً أخطأ في اسم التابعي فقال عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر والمخفوظ جبهه بن سحيم كما قال الجماعة والحاصل أن أصحاب شعبة اختلفوا كثيراً هم رواه عنه مدرجا واطاعة منهم روى عنه التردد في كون هذه الزيادة مرفوعة أو موقوفة وشبابة فصل عنه وآدم حرم عنه بان الزيادة من قول ابن عمر وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه خالف في التابعي فلما اختلفوا على شعبة وتعارض جزمه وتردده وكان الذي روى عنه التردد أكثر نظراً فممن روى عنه غيره من التابعين قرأناه قد ورد عن سفيان الثوري وابن اسحق الشيباني ومسعود بن يزيد بن أبي أنيسة فاما الثوري فتقدمت روايته في الشركة ولفظه نهى أن يقرن الرجل بين القرتين جميعاً حتى يستأذن أصحابه وهذا ظاهره الرفع مع احتمال الادراج وأما رواية الشيباني فأخرجها أحمد وأبو داود ولفظه نهى عن الاقران إلا أن تستأذن أصحابك والقول فيها كما قول في رواية الثوري وأما رواية زيد بن أبي أنيسة فأخرجها ابن حبان في النوع الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ من أكل مع قوم من عمر فلا يقرن فإن أراد أن يفعل ذلك فليستأذنهم فإن أذنوا فليفعل وهذا أظهر في الرفع مع احتمال الادراج أيضاً ثم نظرت فيمن رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن الأمر بالاستئذان مرفوع وذلك لأن اسحق في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجه عن طريق اشعبي عن أبي هريرة قال كنت في أصحاب الصفة فبعث اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر محمودة فكعب ينتافكنا كل الثنتين من الجوع فجعل أصحابنا إذا قرن أحدهم قال لصاحبه اني قد قرنت فأقرنوا وهذا الفعل منهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم دال على أنه كان مشروعا لهم معروفا وقول الصحابي كأن فعل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك حكم الرفع عند الجمهور وأصرح منه ما أخرجه الترمذي من هذا الوجه ولفظه قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر ابن أصحابه فكان بعضهم يقرن فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرن إلا بأذن أصحابه فالذي ترجح عندي أن لا ادراج فيه وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشركة ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الأذن مرة غير مرفوعة أن لا يكون مستنده فيسه الرفع وقد ورد أنه استفتى في ذلك فأفتى والمفتي قد لا ينشط في فتواه إلى بيان المستند فأخرج النسائي من طريق مسعر عن صلة قال سئل ابن عمر عن قران القرد قال لا تقرن إلا أن تستأذن أصحابك فيحمل على أنه لما حدث بالقصة ذكرها كلها مرفوعة ولما استئني أفتى بالحكم الذي حفظه على وقفه ولم يصرح حينئذ برفعه والله أعلم وقد اختلف في حكم المسئلة قال النووي اختلفوا في هذا النهي هل هو على التحريم أو الكراهة والصواب التفصيل فإن كان الطعام مشتركاً بينهم فالقران حرام الأبرضاهم ويحصل بتصريحهم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يغلب على الظن ذلك فإن كان الطعام لغيرهم حرم وإن كان لأحدهم وأذن لهم في الأكل اشترط رضاه ويحرم لغيره ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن الآكلين معه وحسن للمضيف أن لا يقرن ليساوى ضيفه إلا أن كان الشيء كثيراً يفضل عنهم مع أن الأدب في الأكل مطلقاً ترك ما يقتضي الشره الآن يكون مستجلاً يريد الأسراع لشغل آخر وذكر الخطابي أن شرط هذا الاستئذان إنما كان في زمنهم حيث كانوا في قلة من الشيء فأما اليوم مع اتساع الحال فلا يحتاج إلى استئذان

وتعقبه النووي بان الصواب التفصيل لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كيف وهو غير ثابت (قلت) حديث أبي هريرة الذي قدمته يرشد اليه وهو قوي وقصة ابن الزبير في حديث الباب كذلك وقال ابن الاثير في النهاية انما وقع النهي عن القران لان فيه شرها وذلك يري بصاحبه اولاً لان فيه غيباً رقيقه وقيل انما نهى عنه لما كانوا فيه من شدة العيش وقلة الشيء وكانوا مع ذلك يواسون من القليل واذا اجتمعوا ربما آثروا بعضهم بعضاً وقد يكون فيهم من اشتد جوعه حتى يحمله ذلك على القرن بين القرنيين أو تعظيم القيمة فارشدهم الى الاستئذان في ذلك تطبيقاً للنفوس الباقين وأما قصة جبله بن سحيم فظاهرها أنها من اجل الغبن ولكون ملكهم فيه سواء وروى نحوه عن أبي هريرة في أصحاب الصفة انتهى وقد أخرج ابن شاهين في النسخ والمسنوخ وهو في مسند البزار من طريق ابن ربيعة عن أبيه رفعه كنت نهيتكم عن القران في التروان الله وسع عليكم فاقروا فعمل النووي أشار الى هذا الحديث فان في اسناده ضعفاً قال الحازمي حديث النهي أصح وأشهر الا أن الخطب فيه يسيراً لانه ليس من باب العبادات وانما هو من قبيل المصالح الدنيوية فيكتفي فيه بمثل ذلك ويعضده اجماع الامة على جواز ذلك كذا قال ومراده بالجواز في حال كون الشخص مالمالك ذلك المأكل ولولو بطريق الاذن له فيه كما قرره النووي والافلم يجوز أحد من العلماء أن يستأثر أحد بمال غيره بغير إذنه حتى لو قامت قرية تدل على أن الذي وضع الطعام بين الضيفان لا يرضه استئثار بعضهم على بعض حرم الاستئثار جزماً وانما تقع المكارمة في ذلك اذا قامت قرية الرضا وذكراً بوموسى المديني في ذيل الغريين عن عائشة وجابر استقباح القران لما فيه من الشرة والطمع المزرى بصاحبه وقال مالك ليس بجميل أن يأكل أكثر من رفقته \* (تنبيه) \* في معنى التمر الرطب وكذا الزبيب والعنب ونحوهما لوضوح اعملة الجامعة قال القرطبي جلأهل الظاهر هذا النهي على التعريم وهو سهو منهم وجهل بمساق الحديث وبالمعنى وحله الجمهور على حال المشاركة في الاكل والاجتماع عليه بدليل فهم ابن عمر راويه وهو أفهم للمقال أقعد بالحال وقد اختلف العلماء فمن يوضع الطعام بين يديه متى يملكه فقيل بالوضع وقيل بالرفع اليه وقيل غير ذلك فعلى الاول فلكمهم فيه سواء فلا يجوز أن يقرن الأباة الباقين وعلى الثاني يجوز أن يقرن لكن التفصيل الذي تقدم هو الذي تقتضيه القواعد الفقهية نعم ما يوضع بين يدي الضيفان وكذلك المشار في الاعراس سبيله في العرف سبيل المكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في مقدار الاكل وفي الاحتياج الى تناول من الشيء ولو حمل الامر على تساوى السهمان بينهم لضاق الامر على الواضع والموضوع له ولما سأل من لا يكفيه اليسر أن يتناول أكثر من نصيب من يشبعه اليسر ولما يتشاح الناس في ذلك وجرى عملهم على المساخمة فيه عرف أن الامر في ذلك ليس على الاطلاق في كل حالة والله أعلم

**(قوله) باب** القضاء يأتي شرح حديثه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى **(قوله)** **باب** بركة التخلية ذكر فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم التنبيه عليه قريبا وانه مر شرحه مستوفى في كتاب العلم **(قوله)** **باب** جمع اللونين أو الطعامين بمرة أى في حالة واحدة ورأيت في بعض الشروح بمرة مرة ولم أر التكرار في الاصول ولعل البخاري لمح الى تضعيف حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى باناءً أو بقعب فيه لبن وعسل فقال أدمان

ابن عمر \* (باب القضاء) \*  
حدثنا اسمعيل بن عبد الله  
قال حدثني ابراهيم بن سعد  
عن أبيه قال سمعت عبد الله  
ابن جعفر قال رأيت النبي  
صلى الله عليه وسلم يأكل  
الرطب بالقضاء \* (باب بركة  
التخلية) \* حدثنا أبو نعيم  
حدثنا محمد بن طلحة عن  
زبيد عن مجاهد قال  
سمعت ابن عمر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال من  
الشجر شجرة تكون مثل  
المسلم وهي التخلية \* (باب  
جمع اللونين أو الطعامين  
بمرة) \*

نحدثنا ابن مقاتل أخبرنا  
عبد الله أخبرنا إبراهيم بن  
سعد عن أبيه عن عبد الله  
ابن جعفر رضي الله عنهما  
قال رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يأكل الرطب  
بالقثاء \* (باب من أدخل  
الضيفان عشرة عشرة  
والجلوس على الطعام عشرة  
عشرة) \*

في أنه لا آكله ولا أحرمه أخرجه الطبراني وفيه راو مجهول (قوله عبد الله) هو ابن المبارك  
وقد تقدم إخراج البخاري لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء وكذا فيما قبله باب ما على من  
هذا درجة والسبب في ذلك أن مداره على إبراهيم بن سعد قال الترمذي صحيح غريب لا نعرفه  
الامن حديثه (قوله يا كل الرطب بالقثاء) وقع في رواية الطبراني كيفية آكله لهما فأخرج  
في الاوسط من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت في عين النبي صلى الله عليه وسلم قثاء وفي شماله  
رطباً وهو يأكل من ذامرة ومن ذامرة في سنده ضعف وأخرج فيه وهو في الطب لا ينعيم من  
حديث أنس كان يأخذ الرطب يمينه والبطيخ يساره فبأكل كل الرطب بالبطيخ وكان أحب  
القائمة اليه وسنده ضعيف أيضاً وأخرج النسائي بسند صحيح عن حميد عن أنس رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرطب والخربز وهو بكسر الخاء المجمة وسكون الراء وكسر  
الموحدة بعدهما أي نوع من البطيخ الأصفر وقد تكبر القثاء فتهضم من شدة الحرقته في الخربز  
كما شاهدته كذلك بالخربز في هذا تعقب على من زعم أن المراد بالبطيخ في الحديث الأخضر واعتل  
بأن في الأصفر حرارة كافي الرطب وقد ورد التعليل بأن أحدهما يطفئ حرارة الآخر والجواب  
عن ذلك بأن في الأصفر بالنسبة للرطب برودة وإن كان فيه خلل لونه طرف حرارة والله أعلم وفي  
النسائي أيضاً بسند صحيح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل البطيخ بالرطب وفي رواية  
له جمع بين البطيخ والرطب جميعاً وأخرج ابن ماجه عن عائشة أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم  
تسجد خلفي على النبي صلى الله عليه وسلم فاستقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فسمنت  
كاحسن سمينة وللنسائي من حديثه لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عالجوني بغير شيء  
فأطعموني القثاء بالتمر فسمنت عليه كاحسن الشحم وعند أبي نعيم في الطب من وجه آخر عن  
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبوهم بذلك ولابن ماجه من حديث أبي بصير أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يحب الزبد والتمر الحديث ولا جد من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبيه  
قال دخلت على رجل وهو يتجمع ابنه بقرفة قال ادن فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سماهما  
الاطيين واسناده قوى قال النووي في حديث الباب جوازاً كل الشئ من الناصكة  
وغيرها معاً وجوازاً كل طعامين معا ويؤخذ منه جواز التوسع في الطعام ولا خلاف  
بين العلماء في جواز ذلك وما نقل عن السلف من خلاف هذا محمول على الكراهة منعاً لاعتياد  
التوسع والترفة والاكتفاء بغير مصلحة دينية وقال الترمذي يؤخذ منه جواز مراعة صفات  
الاطعمة وطبائعها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب لأن في الرطب حرارة  
وفي القثاء برودة فاذا أكلهما اعتدلا وهذا أصل كبير في المركبات من الادوية وترجم أبو نعيم  
في الطب باب الاشياء التي تؤكل مع الرطب لذهب ضرره فساق هذا الحديث لكن لم يذكر  
الزيادة التي ترجم بها وهي عند أبي داود في حديث عائشة بلفظ كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول  
يكسر حر هذا ببرده ذاب برد هذا بجر هذا والطبيخ بتقديم الطاء لغة في البطيخ نوزنه والمراد به  
الأصفر دليل ورود الحديث بلفظ الخربز بدل البطيخ وكان يكثر وجوده بأرض الحجاز بخلاف  
البطيخ الأخضر \* (تبينه) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ولم يذكرهما  
الاسماعيلي أيضاً (قوله يا) من أدخل الضيفان عشرة عشرة والجلوس  
على الطعام عشرة عشرة) أي إذا احتجج إلى ذلك لضيق الطعام أو مكان الجلوس عليه

(قوله عن الجعد أبي عثمان عن أنس وعن هشام عن محمد عن أنس وعن سنان أبي ربيعة عن أنس) هذه الاسانيد الثلاثة لحاجد بن زيد وهشام هو ابن حسان ومحمد هو ابن سيرين وسنان أبو ربيعة قال عياض وقع في رواية ابن السكس سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وإنما هو سنان أبو ربيعة وأبو ربيعة كنيته (قلت) الخطأ فيه ممن دون ابن السكس وسنان هو ابن ربيعة وهو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم أبيه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وهو مقرون بغيره وقد تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدى له أحاديث قليلة وأرجو أنه لا بأس به (قوله جشته) بجيم وشين معجمة أي جعلته جشيشا والجشيش دقيق غير ناعم (قوله خطيفة) بخاء معجمة وطاء مهملة وزن عصيدة ومعناه كذا تقدم الجزم به في علامات النبوة وقيل أصله أن يؤخذ لبن ويدر عليه دقيق ويطبخ ويلعقها الناس فيخطفونها بالأصابع والملاعق فسميت بذلك وهي فعيلة بمعنى منفعولة وقد تقدم شرح هذه القصة مستوفى في علامات النبوة وسباق الحديث هناك أتم محاسنها وقوله في هذه الرواية إنما هو شيء صنعت أم سليم أي هو شيء قليل لأن الذي يتولى صنعه امرأة بمفردها لا يكون كثيرا في العادة وقد قدمت في علامات النبوة أن في بعض روايات مسلم ما يدل على أن في سياق الباب هنا اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس فقال أبو طلحة يا رسول الله إنما أرسلت أناسا يدعوك وحدك ولم يكن عندنا ما يشبع من أرى وفي رواية عمرو بن عبد الله عن أنس فقال أبو طلحة إنما هو قرص فقال إن الله سيبارك فيه قال ابن بطال الاجتماع على الطعام من أسباب البركة وقد روى أبو داود من حديث وحشي بن حرب رفعه اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم قال وإنما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لأنها كانت قصعة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة أن يقدروا على تناول منها ما قلته الطعام فجعلهم عشرة عشرة ليمتلكوا من الأكل ولا يزجوا قال وليس في الحديث المع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام ﴿قوله باب﴾ ما يكره من الثوم والبقول أي التي لها رائحة كريهة وهل الهسى عن دخول المسجد لانه كلها على التعميم أو على من أكل التي منها دون المأخوذ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث \* أحدها (قوله فيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة من رواية نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقرب من مسجدنا ووقع لسبب هذا الحديث فأخرج عثمان ابن سعيد الدارمي في كتاب الأطعمة من رواية أبي عمرو هو بشر بن حرب عنه قال جاء قوم مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وقد أكلوا الثوم والبصل فكانه تأذى بذلك فقال فذكره . ثانياً حديث أنس أورده عن مسدد وتقدم في الصلاة عن أبي معمر كلاهما عن عبد الوارث وهو ابن سعيد عن عبد العزيز هو ابن صهيب \* ثالثها حديث جابر وقد تقدم أيضاً هناك موصولا ومعلقا وفيه ذكر البقول ولكنه اختصره هنا وقوله كل فأي أبا جى من لا تنأجى فيه أبا حته لغير صلى الله عليه وسلم حيث لا يتأذى به المصلون فجاء بين الأحاديث واختلف في حقه هو صلى الله عليه وسلم فقبل كان ذلك محرما عليه والأصح أنه مكروه لعوموم قوله لا في جواب أحرام هو وحجة الأول أن العلة في المنع ملازمة الملك صلى الله عليه وسلم وأنه ما من ساعة الاوملا يمكن أن يلقاه فيها وفي

حدثني الصلت بن محمد  
حدثنا جاد بن زيد عن  
الجعد أبي عثمان عن أنس  
وعن هشام عن محمد عن  
أنس وعن سنان أبي ربيعة  
عن أنس أن أم سليم أمه  
عادت إلى مد من شعير جشته  
وجعلت منه خطيفة  
وعصرت عكة عندها ثم  
بعثتني إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم فأتيته وهو في  
أصحابه فدعوته قال ومن  
معي فحقت فقلت أنه يقول  
ومن معي فخرج إليه أبو  
طلحة قال يا رسول الله إنما  
هو شيء صنعت أم سليم فدخل  
فخني به وقال أدخل علي  
عشرة فدخلوا فأكلوا حتى  
شبعوا ثم قال أدخل علي  
عشرة فدخلوا فأكلوا حتى  
شبعوا ثم قال أدخل علي  
عشرة حتى عد أربعين ثم  
أكل النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم قام فجعلت أنظر هل  
نقص منها شيء \* (باب  
ما يكره من الثوم والبقول) \*  
فيه ابن عمر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم

هذه الأحاديث بيان جواز كل الثوم والبصل والكراث الآن من أكلها يكرهه حضور المسجد وقد ألحق بها الفقهاء ما في معناها من البقول الكريمة الرائحة كالقنبل وقد ورد فيه حديث في الطبراني وقدمه عياض بن يحيى منه وألحق به بعض الشافعية الشديد الجبر ومن به جراحة تفوح رائحتها واختلف في الكراهة فالجمهور على التنزيه وعن الطاهرية التحريم وأغرب عياض فقل عن أهل الطاهرية تحريم تناول هذه الأشياء مطلقاً لأنها تمنع حضور الجماعة والجماعة فرض عين ولكن صرح ابن حزم بالجواز ثم يحرم على من يتعاطى ذلك حضور المسجد وهو أعلم بمذهبه من غيره **(قوله ما بالكاث)** نفخ الكاف وتخفيف الموحدة وبعد الألف مثله **(قوله وهو ورق الأراك)** كذا وقع في رواية أخرى ذكر عن مشايخه وقال كذا في الرواية والصواب ثمر الأراك انتهى ووقع للنسفي ثمر الأراك والباقيين على الوجهين ووقع عند الامماعلي وأبي نعيم وابن بطلال ورق الأراك وتعبه الاسماعلي فقال إنما هو ثمر الأراك وهو البربر يعني بموحدة وزن الحري فاذا اسود فهو الكاث وقال ابن بطلال الكاث ثمر الأراك الغض منه والبربر ثمر الرطب واللباس وقال ابن التين قوله ورق الأراك ليس بصحيح والذي في اللغة أنه ثمر الأراك وقيل هو نضجه فاذا كان طرياً فهو موز وقيل عكس ذلك وإن الكاث الطري وقال أبو عبيد هو ثمر الأراك إذا يبس وليس له عجم قال أبو زيد يشبهه التين يأكله الناس والابل والغنم وقال أبو عمرو وهو حار كأن فيه ملحا انتهى وقال عياض الكاث ثمر الأراك وقيل نضجه وقبل غضه قال شيخنا ابن الملقن والذي رأينا من نسخ البخاري وهو ثمر الأراك على الصواب كذا قال وقال **السكرماني** وقع في نسخة البخاري وهو ورق الأراك قسيل وهو خلاف اللغة **(قوله بمر الطهران)** بتشديد الراء قبلها ميم مفتوحة والطاء معجمة بلفظ تننية الطهر مكان معروف على مرحلة من مكة **(قوله نجني)** أي نفتطف **(قوله فانه أيطب)** كذا وقع هنا وهو لغة بمعنى أظيب وهو مقولوبه كما قالوا جذب وجذب **(قوله فقص لأكنت ترى الغنم)** في السؤال اختصار والتقدير أكنت ترى الغنم حتى عرفت أظيب الكاث لأن راى الغنم يكثر ترده تحت الأشجار لطلب المرعى منها والاستطلاع تحتها وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وتقدم الكلام على الحكمة في روى الأنبياء الغنم في أوائل الاجارة وأقاد ابن التين عن الداودي أن الحكمة في اختصاصها بذلك لكونها لا تتركب فلا تزهر ونفس راكبها قال وفيه اباحة كل ثمر الشجر الذي لا يملك قال ابن بطلال كان هذا في أول الاسلام عند عدم الأقوات فاذا قد أغنى الله عباده بالحنطة والحبوب الكثيرة وسعة الرزق فلا حاجة بهم إلى ثمر الأراك **(قلت)** إن أراد بهذا الكلام الإشارة إلى كراهة تناوله فليس بمسلم ولا يلزم من وجود ما ذكر منع ما يبيع بغير ثمن بل كثير من أهل الورع لهم رغبة في مثل هذه المباحات أكثر من تناول ما يشتري والله أعلم **(تكملة)** أخرج البيهقي هذا الحديث في كتاب الدلائل من طريق عبيد ابن شريك عن يحيى بن بكير بسنده الماضي في أحاديث الأنبياء إلى جابر فذكر هذا الحديث وقال في آخره وقال إن ذلك كان يوم بدر يوم الجمعة ثلاث عشرة بقية من رمضان قال البيهقي رواه البخاري عن يحيى بن بكير دون التاريخ يعني دون قوله إن ذلك كان الخ وهو كما قال ولعل هذه الزيادة من ابن شهاب أحد رواه **(قوله ما بالكاث)** المضمضة بعد الطعام ذكر فيه

حدثنا مسدد حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز قال قيل لانس ماسعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الثوم فقال من أكل فلا يقرب من مسجدنا حدثنا علي بن عبد الله حدثنا أبو صفوان عبد الله بن سعيد أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال حدثني عطاء أن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم أجمعين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا أو ليعتزل مسجدنا **(باب الكاث)** وهو ورق الأراك **(الاراك)** حدثنا سعيد بن عفير حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة قال أخبرني جابر بن عبد الله قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمر الطهران نجني الكاث قال عليكم بالاسود منه فانه أيطب فقيل أكنت ترى الغنم قال نعم وهل من نبي إلا رعاها **(باب المضمضة بعد الطعام)**

حديث سويد بن النعمان في المضضة بعد السويق وساقه بسند واحد بلنظيرين **قال في أحدهما**  
**فأكلنا** وزاد في الآخر **فلكناه** وقد تقدم بأسناده ومثله في أوائل الاطعمة وقال في آخره  
**هناك قال سمعته منه** عودا على بدء **وقال في آخره** هنا قال سفيان **كانك تسمعه من يحيى بن سعيد**  
**وهو محمول على أن عليا وهو ابن المديني سمعه من سفيان** مرارا فربما غير في بعضها بعض اللفاظ  
**﴿قوله﴾** **باب لعق الاصابع ومصها قبل أن تسمع بالمنديل** كذا قيده بالمنديل  
وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرق الحديث كما أخرجه مسلم من طريق سفيان الثوري عن  
أبي الزبير عن جابر بلفظ **فلا يمسح يده بالمنديل حتى يلعق أصابعه** لكن حديث جابر المذکور في  
الباب الذي يليه صريح في أنهم لم يكن لهم مناديل ومفهوما يدل على أنهم لو كانت لهم مناديل  
لمسحوا بها فيحمل حديث النهي على من وجد ولا مفهوم له بل الحكم كذلك لو مسح بغير  
المنديل **وأما قوله في الترجمة ومصها فيشير إلى ما وقع في بعض طرقه عن جابر أيضا** وذلك فيما  
أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي سفيان عنه بلفظ **إذا طعم أحدكم فلا يمسح يده حتى يمصها** وذكر  
القفال في محاسن الشريعة أن المراد بالمنديل هنا المنديل المعد لازالة الزهومة لا المنديل المعد  
للمسح بعد الغسل **(قوله عن عمرو بن دينار عن عطاء)** في رواية الجسدي ومن طريقه  
الاسماعيلي حدثنا عمرو بن دينار أخبرني عطاء **(قوله عن ابن عباس)** في رواية ابن جريج عند  
مسلم سمعت عطاء سمعت ابن عباس زادا بن أبي عمري روايته عن سفيان سمعت عمر بن قيس يسأل  
عمرو بن دينار عن هذا الحديث فقال هو عن ابن عباس قال فان عطاء حدثنا عن جابر قال  
**حفظناه عن عطاء عن ابن عباس قبل أن يقدم علينا جابر اه** وهذا ان كان عمر بن قيس حنظله  
احتمل أن يكون عطاء سمعه من جابر بعد أن سمعه من ابن عباس ويؤيده بثبوته من حديث جابر  
عند مسلم وان كان من غير طريق عطاء وفي سياقه زيادة ليست في حديث ابن عباس ففي أوله اذا  
وقعت لقمة أحدكم فليطمأكل بها من أذى ولا يدعها للشيطان ثم ذكر حديث الباب وفي آخره  
زيادة أيضا سأذكرها فعل ذلك سبب أخذ عطاء له عن جابر **(قوله اذا أكل أحدكم)** زاد مسلم عن  
أبي بكر بن أبي شيبة وآخرين عن سفيان طعاما وفي رواية ابن جريج اذا أكل أحدكم من الطعام  
**(قوله فلا يمسح يده)** في حديث كعب بن مالك عند مسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل  
ثلاث أصابع فاذا فرغ لعقها فيحتمل أن يكون أطلق على الاصابع اليد ويحتمل وهو الأول أن  
يكون المراد باليد الكف كلها فيشمل الحكم من أكل بكفه كلها وبأصابعه فقط أو بعضها وقال  
ابن العربي في شرح الترمذي يدل على الأكل بالكف كلها أنه صلى الله عليه وسلم كان يعرق  
العظم وينش اللحم ولا يمكن ذلك عادة إلا بالكف كلها وقال شيخنا فيه نظرا لأنه يمكن بالثلاث  
سلمانا لكن هو ممسك بكفه كلها لا آكل بها سلمانا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الاحوال  
ويؤخذ من حديث كعب بن مالك أن السنة الاكل ثلاث أصابع وان كان الاكل باكثر منها  
جائزا وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد أنه رأى ابن عباس اذا  
أكل لعق أصابعه الثلاث قال عياض والأكل باكثر منها من الشره وسوء الادب وتكبير اللقمة  
ولانه غير مضطرا إلى ذلك لجمعه اللقمة وامساكها من جهاتها الثلاثة فان اضطر إلى ذلك لخفة  
الطعام وعدم تلقيفه بالثلاث فيدعه بالربعة والخامسة وقد أخرج سعيد بن منصور عن مرسل

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا  
سفيان سمعت يحيى بن سعيد  
عن بشير بن يسار عن سويد  
ابن النعمان قال خرجنا مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إلى خيبر فلما كنا  
بالصباح دعا بطعام فأتى  
الابسويق فأكل ما فقام إلى  
الصلاة فتضمض ومضمضا  
\* قال يحيى سمعت بشيرا  
يقول أخبرنا سويد خرجنا  
مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إلى خيبر فلما كنا بالصباح  
قال يحيى وهي من خير علي  
روحة دعا بطعام فأتى  
الابسويق فلكاه فأكلنا  
منه ثم دعا بما فضعض  
ومضمضا معه ثم صلى بنا  
المغرب ولم يتوضأ \* وقال  
سفيان كانك تسمعه من  
يحيى \* **(باب لعق الاصابع**  
**ومصها قبل أن تسمع**  
**بالمنديل)** \* حدثنا علي بن  
عبد الله حدثنا سفيان عن  
عمرو بن دينار عن عطاء عن  
ابن عباس أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال اذا أكل  
أحدكم فلا يمسح يده



ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أكل بخمس فيجمع بينه وبين حديث كعب باختلاف الحال (قوله حتى يلغقها) بفخ أوله من الثلاثي أي يلغقها هو (أو يلغقها) بضم أوله من الرباعي أي يلغقها غيره قال النووي المراد العاق غيره من لا يتقذر ذلك من زوجة وجارية وخدام وولد وكذا من كان في معناهم كتمليذ يعتقد البركة بلغقها وكدالوا لعلها شاة ونحوها وقال البيهقي إن قوله أو شاك من الراوي ثم قال فإن كانا جميعا محفوظين فأنما أراد أن يلغقها صغيراً أو من يعلم أنه لا يتقذرهما ويحتمل أن يكون أراد أن يلغق أصبعه فيه فيكون بمعنى يلغقها يعني فتكون أو للشك قال ابن دقيق العيد جاءت هذه أمينة في بعض الروايات فانه لا يدري في أي طعامه البركة وقد يعلل بأن مسحها قبل ذلك فيه زيادة تلويث لما يمسح به مع الاستغناء عنه بالريق لكن إذا صح الحديث بالتحليل لم يعدل عنه (قلت) الحديث صحيح أحرجه مسلم في آخر حديث جابر ولفظه من حديث جابر إذا سقطت لقمة أحدكم فليطمأأصابعها من أذى وليأكلها ولا يمسح بها حتى يلغقها أو يلغقها فانه لا يدري في أي طعامه البركة زاد في نسخة النسائي من هذا الوجه ولا يرفع الصحيفة حتى يلغقها أو يلغقها ولا جدم من حديث ابن عمر نحوه بسند صحيح والطبراني من حديث أبي سعيد نحوه بلفظ فانه لا يدري في أي طعامه يبارك له وسلم نحوه من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضاً والعلة المذكورة لا تمتع ما ذكره الشيخ فقد يكون للحكم علمتان فأكثر والتنصيص على واحدة لا ينفي غيرها وقد أبدى عياض عليه أخرى فقال إنما أمر بذلك لتلايتها ونقليل الطعام قال النووي معنى قوله في أي طعامه البركة أن الطعام الذي يحضر الإنسان فيه بركة لا يدري أن تلك البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة فنبتغي أن يحافظ على هذا كله لتحصيل البركة اه وقد وقع مسلم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول الحديث أن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه حتى يحضره عند طعامه فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليطمأأصابعها من أذى ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان وله نحوه في حديث أنس وزاد أمر بأن يسلط القصعة قال الخطابي السلت يتبع ما بقي فيها من الطعام قال النووي والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته من الأذى ويقوى على الطاعة والعلم عند الله وفي الحديث رد على من كره لعق الأصابع استقذاراً نعم يحصل ذلك لو فعله في أثناء الأكل لانه يعيد أصابعه في الطعام وعليها أثر ريقه قال الخطابي عاب قوم أفسد عقلهم الزفة فزعموا أن لعق الأصابع مستقبح كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي علق بالأصابع أو الصحيفة جزء من أجرامها كلوه وإذا لم يكن سائر أجزائه مستقذراً لم يكن الجزء اليسير منه مستقذراً وليس في ذلك أكبر من مصه أصابعه بباطن شقيقه ولا يشك عاقل في أن لا بأس بذلك فقد يعض الإنسان فيدخل أصبعه فيه فيدلك أسنانه وباطن فيه ثم لم يقل أحد أن ذلك قذارة أو سوء أدب وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام قال عياض محله فيما لم يحتج فيه إلى الغسل مما ليس فيه غمور وزوجة مما لا يذهب إلا الغسل لما جاء في الحديث من الترغيب في غسله والخذر من تركه كذا قال وحديث الباب يقتضي منع الغسل والمسح بغير لعق لانه صريح في الأمر بالعق دونها تحصيلاً للبركة نعم قد يتعين التدب إلى الغسل بعد اللعق لازالة الرائحة وعليه يحمل الحديث الذي أشار إليه وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي

حتى يلغقها أو يلغقها



الوليد عن ثور عند ابن ماجه الحمد لله جدا كثيرا (قوله غير مكفي) بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد التحتية قال ابن بطال يمحتمل أن يكون من كفات الاناء فالمعنى غير مردود عليه انعامه ويحتمل أن يكون من الكفاية أي ان الله غير مكفي رزق عباده لانه لا يكتفيهم أحد غيره وقال ابن التين أي غير محتاج الى أحد لكنه هو الذي يطعم عباده ويكتفيهم وهذا قول الخطابي وقال القزاز معناه أنا غير مكتف بنفسي عن كفايته وقال الداودي معناه لم أكتف من فضل الله ونعمته قال ابن التين وقول الخطابي أولى لان مقعولا بمعنى مفتعل فيه بعد خروج عن الظاهر وهذا كله على أن الضمير لله ويحتمل أن يكون الضمير للحمد وقال ابراهيم الحربي الضمير للطعام ومكفي بمعنى مقلوب من الاكفاء وهو القلب غير أنه لا يكفي الاناء للاستغناء عنه وذو كرابن الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكافأ بالهمزة أي أن نعمة الله لا تكافأ (قلت) وثبتت هذه اللفظة هكذا في حديث أبي هريرة لكن الذي في حديث الباب غير مكفي بالياء ولكل معنى (قوله في الرواية الاخرى كفانا وأروانا) هذا يؤيد عود الضمير الى الله تعالى لانه تعالى هو الكافي لا المكفي وكفانا هو من الكفاية وهي أعظم من الشبع والرى وغيرهما فأروانا على هذا من الخاص بعد العام ووقع في رواية ابن السكن عن القريبي وأروانا بالمد من الايواء ووقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ولاي داود والترمذي من حديث أبي أيوب الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجا وأخرج النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة ما في حديث أبي سعيد وأبي أمامة وزيادة في حديث مطول وللنسائي من طريق عبد الرحمن بن جبير المصري انه حدثه رجل خدام النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين انه كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرب اليه طعامه يقول بسم الله فاذا فرغ قال اللهم أطعني وسقيني وأغنيت وأقويت وهديت وأحييت فلك الحمد على ما أعطيت وسنده صحيح (قوله في الرواية الاخرى ولا مكفور) أي مجعود فضله ونعمته وهذا بما يقوى أن الضمير لله تعالى (قوله ولا مودع) بفتح الدال الثقيلة أي غير متروك ويحتمل كسرها على أنه حال من القائل أي غير تارك (قوله ولا مستغنى عنه) بفتح النون وبالتنوين (قوله ربنا) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو ربنا وعلى أنه مبتدأ خبره متقدم ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص أو اضممارا عني قال ابن التين ويجوز الجر على أنه بدل عن الضمير في عنه وقال غيره على البدل من الاسم في قوله الحمد لله وقال ابن الجوزي ربنا بالنصب على النداء مع حذف أداة النداء قال الكرماني بحسب رفع غير أي ونصبه ورفع ربنا ونصبه والاختلاف في مرجع الضمير تكثر التوجيهات في هذا الحديث ﴿ (قوله يا ) بالياء الاكل مع الخادم ) أي على قصد التواضع والخادم يطلق على الذكر والانثى أعظم من أن يكون رقيقا أو حرا محله فيما اذا كان السيد رجلا أن يكون الخادم اذا كان أنثى ملكة أو محرمة أو مافى حكمه وبالعكس (قوله محمد بن زياد) هو الجحى (قوله اذا أتى أحدكم) بالنصب (خادمه) بالرفع (قوله فان لم يجلسه معه) في رواية مسلم فليقعده معه فليأكل وفي رواية اسمعيل بن أبي خالد عن أبيه عن أبي هريرة عند أجدو الترمذي فليجلسه معه فان لم يجلسه معه فليأكله وفي رواية لا جدد عن بخلان عن أبي هريرة فادعه فان أبي فاطعه منه ولابن ماجه من طريق جعفر بن زبيعة عن الاعرج

غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا \* حدثنا أبو عاصم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من طعامه وقال مرة اذا رفع مائدته قال الحمد لله الذي كفانا وأروانا غير مكفي ولا مكفور وقال مرة لك الحمد ربنا غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى ربنا \* (باب الاكل مع الخادم) \* حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن محمد ابن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه

عن أبي هريرة فليدعه قليلاً كل معه فإن لم يفعل وفاعل أبي وكذا إن لم يفعل يحتمل أن يكون السيد والمعنى إذا ترفع عن مؤاكلة غلامه ويحتمل أن يكون الخادم إذا تواضع عن مؤاكلة سيده ويؤيد الاحتمال الأول أن في رواية جابر عند أحمد أمرنا أن ندعوه فإن كرمنا أن يطعم معه فليطعمه في يده واسناده حسن (قوله فليتناوله أكلة أو أكلتين) بضم الهمزة أي اللقمة وأول التقسيم بحسب حال الطعام وحال الخادم وقوله أول لقمة أو لقمتين هو شك من الراوي وقدرناه الترمذي بلفظ لقمة فقط وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما إذا كان الطعام قليلاً ولفظه فإن كان الطعام مشفوهاً قليلاً وفي رواية أبي داود يعني قليلاً فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين قال أبو داود يعني لقمة أو لقمتين ومقتضى ذلك أن الطعام إذا كان كثيراً فأما أن يعده معه وأما أن يجعل حظه منه كثيراً (قوله فإنه ولي حره) أي عند الطبخ (وعلاجه) أي عند تحصيل آلاته وقيل وضع القدر على النار ويؤخذ من هذا أن في معنى الطباخ حامل الطعام لوجود المعنى فيه وهو تعلق نفسه به بل يؤخذ منه الاستحباب في مطلق خدم المرمي بعاني ذلك وإلى ذلك يؤمى إطلاق الترجمة وفي هذا تعليل الأمر المذكور وإشارة إلى أن للعين حظاً في المأكول فينبغي صرفها بالطعام صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فيكون أكف لشربه قال المهلب هذا الحديث يفسر حديث أبي ذر في الأمر بالتسوية مع الخادم في المطعم والملبس فإنه جعل الخيار إلى السيد في اجلاس الخادم معه وتركه (قلت) وليس في الأمر في قوله في حديث أبي ذر أطمعهم مما طعمون الزام بمؤاكلة الخادم بل فيه أن لا يستأثر عليه بشيء بل يشركه في كل شيء لكن بحسب ما يدفع به شرعيته وقد نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب اطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلد وكذلك القول في الادم والكسوة وإن للسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك وإن كان الأفضل أن يشرك معه الخادم في ذلك والله أعلم باختلاف حكم هذا الأمر بالاجلاس أو المناولة فقال الشافعي بعد أن ذكر الحديث هذا عندنا والله أعلم على وجهين \* أولهما بمعناه أن اجلاسه معه أفضل فإن لم يفعل فليس بواجب أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يئزله وقد يكون أمره اختياراً غير حتم اهـ ورجح الرافعي الاحتمال الأخير وحمل الأول على الوجوب ومعناه أن الاجلاس لا يتعين لكن إن فعله كان أفضل والاتعنت المناولة ويحتمل أن الواجب أحدهما لا بعينه \* والثاني أن الأمر للنذب مطلقاً \* (تنبيه) \* في قوله في رواية مسلم فإن كان الطعام مشفوهاً بالشين المجبة والناء فسر به بالقليل وأصله الماء الذي تكثر عليه الشفاء حتى يقل إشارة إلى أن محل الاجلاس أو المناولة ما إذا كان الطعام قليلاً وإنما كان كذلك لأنه إذا كان كثيراً وسع السيد والخادم وقد تقدم أن العلة في الأمر بذلك أن تسكن نفس الخادم بذلك وهو حاصل مع الكثرة دون القلة فإن القلة مظنة أن لا يفضل منه شيء ويؤخذ من قوله فإن كان مشفوهاً أن الأمر الوارد لمن طبخ بشكير المرق ليس على سبيل الوجوب والله أعلم (قوله) **باب** الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابريه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) هذا الحديث من الأحاديث المعلقة التي لم تقع في هذا الكتاب موصولة وقد أخرجه المصنف في التاريخ والحاكم في المستدرک من رواية سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله ابن أبي حرة بضم المهملة وتشديد الراء عن عمه حكيم بن أبي حرة عن سليمان الاغر عن أبي هريرة

فليتناوله أكلة أو أكلتين  
أول لقمة أو لقمتين فإنه ولي  
حره وعلاجه \* (باب  
الطاعم الشاكر مثل الصائم  
الصابر) \* فيه عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم



وقال أنس إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه \* حدثنا عبد الله بن أبي الأسود حدثنا أبو أسامة  
حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا أبو مسعود الانصاري قال كان رجل من الانصار يكنى أبا شعيب وكان له غلام لحام فأتى  
النبي صلى الله عليه وسلم وهو في أصحابه فعرف الجوع في وجه النبي (٥٠٥) صلى الله عليه وسلم فذهب الى غلامه اللحام

فقال اصنع لي طعماً يكتفي  
خسعة لعلني أدعو النبي صلى  
الله عليه وسلم خامس خمسة  
فصنع له طعماً ثم أتاه فدعاه  
فتبعهم رجل فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم يا أبا  
شعيب ان رجلاً تبعنا فان  
شئت أذنت له وان شئت  
تركته قال لا بل أذنت له  
\* (باب اذا حضر العشاء فلا  
يجعل عن عشاءه) \* حدثنا  
ابو اليان أخبرنا شعيب عن  
الزهري وقال الليث حدثني  
يونس عن ابن شهاب قال  
أخبرني جعفر بن عمرو بن  
أمية أن أبا هريرة عن أمية  
أخبره أنه رأى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يحترق  
كتف شاة في يده فدعى الى  
الصلاة فألقاها والسكين  
التي كان يحترق بها ثم قام  
فصلى ولم يتوضأ \* حدثنا  
معلى بن أسد حدثنا وهيب  
عن أيوب عن أبي قلابة عن  
أنس بن مالك رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اذا وضع العشاء وأقيمت  
الصلاة فابدؤا بالعشاء

أبي مسعود إشارة منه الى تغير القصتين واختلاف الحالين (قوله) وقال أنس اذا دخلت على  
مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه) وصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الانصاري  
سعد أنس يقول مثله لكن قال علي رجل لا يتهمه وجاء نحو ذلك عن أبي هريرة من قوعاً أخرجه  
أحمد والحاكم والطبراني من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم  
فأطعمه طعاماً فليأكل كل من طعامه ولا يسأله عنه قال الطبراني تفرد به مسلم بن خالد (قلت) وفيه  
مقال لكن أخرجه الحاكم شاهد من رواية ابن مجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية  
بخوه وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه موقوفاً ومطابقة لاثري الحديث من جهة كون  
اللحام لم يكن متهما وأكل النبي صلى الله عليه وسلم من طعامه ولم يسأله وعلى هذا القيد يحمل  
مطلق حديث أبي هريرة والله أعلم (قوله) باب اذا حضر العشاء فلا يجعل عن  
عشاءه قال الكرماني العشاء في الترجمة يحتمل أن يراد به ضد الغداء وهو بالفتح ويحتمل أن يراد  
به صلاة العشاء وهي بالكسر ولفظ عن عشاءه بالفتح لا غير (قلت) الرواية عندنا بالفتح وانما في  
الترجمة عدول عن الضمير الى المظهر لمعنى قصده ويعد الكسر أن الحديث انما ورد في صلاة  
المغرب وقد ورد النهي عن تسميته عشاء ولفظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده  
المصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجماعة من طريق ابن شهاب عن أنس بلفظ اذا قدم العشاء  
قابضاً وقبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تجلوا عن عشاءكم وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ  
اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ منه (قوله) وقال  
الليث حدثني يونس (أي ابن يزيد) (عن ابن شهاب) وصله الذهلي في الزهريات عن أبي صالح  
عن الليث وأخرجه الاسماعيلي من رواية أبي حمزة عن يونس (قوله) فألقاها أي القطعة  
اللحم التي كان احتزها وقال الكرماني الضمير للكتف وأثبت باعتبار انه اكتسب التأنيث  
من المضاف اليه وهو مؤنث سماعي قال ودلالته على الترجمة من جهة أنه استنبط من اشتغاله  
صلى الله عليه وسلم بالا كل وقت الصلاة (قلت) ويظهر لي أن البخاري أراد بتقديم هذا  
الحديث بيان أن الامر في حديث ابن عمر وعائشة بترك المبادرة الى الصلاة قبل تناول الطعام  
ليس على الوجوب (قوله) وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه  
هو معطوف على السند الذي قبله وهو من رواية وهيب عن أيوب وكذا أثر ابن عمر أنه تعشى  
مرة وهو يسمع قراءة الامام وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن  
معلى بن أسد شيخ البخاري فيه بهذا الاسناد الثاني ولفظه اذا وضع العشاء الحديث وأخرج  
أثر ابن عمر من طريق عبد الوارث عن أيوب ولفظه قال فتعشى ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة  
الامام (قوله في الطريق الاخرى من رواية عائشة قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام)

(٦٤ - فتح الباري سع) وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه \* وعن

أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه تعشى مرة وهو يسمع قراءة الامام \* حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام بن عروة  
عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدؤا بالعشاء قال وهيب ويحيى بن  
سعيد عن هشام



يعني ابن عروة (اذا وضع العشاء) يعني ان هذين رواياه عن هشام بلفظ اذا وضع بدل اذا حضر وهي التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو الثوري عن هشام فأما روايه وهيب فوصلها الاسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلي بن أسد قال احداثا وهيب به ولفظه اذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء وأما روايه يحيى بن سعيد وهو القطان فوصلها أجد عنه بهذا اللفظ أيضا وقد أخرجها المصنف بلفظ اذا حضر وفي بعض الروايات عنه وضع وأخرجه الاسماعيلي من رواية عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ اذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فكلوا ثم صلوا وذكر الاسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام روه عنه بلفظ اذا وضع وان بعضهم قال اذا حضر وجاء عن شعبة وضع وحضر وقال ابن اسحق اذا قدم (قات) قدم وقرب ووضع متقاربات المعنى فيحمل حضر عليها وان كان معناها في الاصل أعم والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب قول الله تعالى فاذا طعمتم فانتشروا** فانتشروا ذكر فيه حديث أنس في قصة زينب بنت جحش والبناء عليها ونزول آية الحجاب وقوله أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت العروس نعت يستوى فيه الرجل والمرأة والعريس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله اللزوم وقد تقدم بيان الاختلاف في الامر بالاتشار بعد صلاة الجمعة في أول البيعة في قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وأما الاتشار هنا بعد الاكل فالمراد به التوجه عن مكان الطعام للتخفيف عن صاحب المنزل كما هو مقتضى الآية وقد مر مستوفى في تفسير سورة الاحزاب ﴿خاتمة﴾ اشتمل كتاب الاطعمة من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنى عشر حديثا المعلق منها أربعة عشر طريقا والباقي موصول المكر منه فيه وفيما مضى تسعون حديثا والخالص اثنان وعشرون حديثا وافقه مسلم على تحريجهما سوى حديث أبي هريرة في استقراءه عمر الآية وحديث أنس مارأى شاة سميطا وحديث أبي جحيفة لا آكل متكئا وحديث سهل مارأى النقي وحديث جابر في وفاء دينه لما تقرأ أنها قصص له غير قصته في وفاء دين أبيه وحديث أنس اذا حضر الطعام والصلاة وحديث جابر في المناذيل وحديث أبي أمامة في الدعاء بعد الاكل وحديث أبي هريرة في الطاعم الشاكر وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة آثار والله أعلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب العقيقة)\*

يفتح العين المهمة هو اسم لما يذبح عن المولود واخناف في اشتقاقها فقال أبو عبيد والاصمعي أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود وتبعه الزمخشري وغيره وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة عقيقة لانه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح وعن أجدانها مأخوذة من العق وهو الشق والقطع ورجحه ابن عبد البر وطائفة قال الخطابي العقيقة اسم الشاة المذبوحة عن الولد سميت بذلك لانها تنق مذابحها أي تشق وتقطع قال وقيل هي الشعر الذي يحلق وقال ابن فارس الشاة التي تذبح والشعر كل منها يسمى عقيقة يقال عقى يعق اذا حلق عن ابنه عقيقة وذبح للمساكين شاة وقال القزاز أصل العق الشق فكأنها قيل لها عقيقة بمعنى معقوقة وسمى شعر المولود عقيقة باسم ما يعق عنه وقيل باسم المكان الذي انق عنه فيه وكل مولود من البهائم

اذا وضع العشاء \* (باب قول الله تعالى فاذا طعمتم فانتشروا) \* حدثني عبد الله ابن محمد حدثنا يعقوب بن ابراهيم حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب أن أنسا قال أنا أعلم الناس بالحجاب كان أبي ابن كعب يسألني عنه أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت جحش وكان تزوجها بالمدينة فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فشى ومشيت معه حتى بلغ باب حجرة عائشة ثم ظن انهم خرجوا فرجع فرجعت معه فاذا هم جلوس مكانهم فرجع ورجعت معه الثانية حتى بلغ باب حجرة عائشة فرجع ورجعت معه فاذا هم قد قاموا فضر بيني وبينه ستر وانزل الحجاب

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*  
\*(كتاب العقيقة)\*

فشعره عقيقة فإذا سقط وبر البعير ذهب عقه ويقال أعقت الحامل نبتت عقيقة ولدها في بطنها  
(قلت) ومما ورد في تسمية الشاة عقيقة ما أخرجه البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه  
للغلام عقيقتان والجارية عقيقة وقال لانعلم بهذا اللفظ الا بهذا الاسناد اه ووقع في عدة  
أحاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ﴿قوله﴾ **باب** تسمية المولود غداة  
يولد لمن لم يعق عنه) كذا في رواية أبي ذر عن الكشي وسقط لفظة عن الجمهور والنسفي وان لم  
يعق عنه بدل لمن لم يعق عنه ورواية القربري أولى لان قضية رواية النسفي تعين التسمية غداة  
الولادة سواء حصلت العقيقة عن ذلك المولود أم لا وهذا يعارضه الاخبار الواردة في التسمية يوم  
السابع كما سأذكرها قريبا وقضية رواية القربري أن من لم يرد أن يعق عنه لا يؤخر تسميته الى  
السابع كما وقع في قصة ابراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة وكذلك ابراهيم بن النبي صلى  
الله عليه وسلم وعبد الله بن الزبير فإنه لم ينقل أنه عقى عن أحد منهم ومن أريد أن يعق عنه تؤخر  
تسميته الى السابع كما سيأتي في الاحاديث الأخرى وهو جع لطيف لم أره لغير البخاري (قوله)  
وتحنيكه) أي غداة يولد وكأني قد بالغداة اتباعا لفظ الخبر والغداة تطلق ويراد بها مطلق الوقت  
وهو المراهنا وانما اتفق تأخير ذلك لضرورة الواقع فلوانفق أنها تاد نصف النهار ثم لا فوق  
التحنيك والتسمية بعد الغداة قطعاً والتحنيك مضغ الشيء ووضع في فم الصبي وذلك خشكه به  
يصنع ذلك بالصبي ليمتحن على الأكل ويقوى عليه وينبغي عند التحنيك أن يفتح فاه حتى ينزل  
جوفه وأولاه التمر فان لم يتسرعر فربط والافشي حلو وعسل النحل أولى من غيره ثم ما لم تمسه نار  
كما في نظيره مما يطر الصائم عليه ويستفاد من قوله وان لم يعق عنه الإشارة الى أن العقيقة  
لا تجب قال الشافعي أفرط فيها رجلان قال أحدهما هي بدعة والآخر قال واجبة وأشار بقائل  
الوجوب الى الليث بن سعد ولم يعرف امام الحرمين الوجوب الا عن داود فقال لعل الشافعي أراد  
غير داود فان داود انما كان بعده وتعقب بأنه ليس للعل هناك معنى بل هو أمر محقق فان الشافعي  
مات ولدا وداربع سنين وقد جاء الوجوب أبضا عن أبي الزناد وهي رواية عن أحد والذى نقل  
عنه أنها بدعة أبو حنيفة قال ابن المنذر أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة وخالفوا في ذلك  
الأثر الثابت واستدل بعضهم بما رواه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة  
عن أبيه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لأحب العقوق كأنه كره الاسم  
وقال من ولده ولد فأحب أن ينسك عنه فليفعل وفي رواية سعيد بن منصور عن سفيان عن  
زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن عمه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن العقيقة  
وهو على المنبر بعرفة فذكره وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه  
أبو داود ويقوى أحد الحديثين بالآخر قال أبو عمر لا أعلمه من فروعا الا عن هذين (قلت)  
وقد أخرجه البزار وأبو الشيخ في العقيقة من حديث أبي سعيد ولا حجة فيه لنفي مشروعيتها بل  
آخر الحديث ينبتها وانما غايته أن يؤخذ منه أن الأولى أن تسمى نسكة أو ذبيحة وان لا تسمى  
عقيقة وقد نقله ابن أبي الدم عن بعض الأصحاب قال كافي تسمية العشاء عمة وادعى محمد بن  
الحسن نسخها بحديث نسخ الأضحى كل ذبح أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سنده  
ضعف وأما في ابن عبد البر ورواهه تعقب وعلى تقدير أن يثبت أنها كانت واجبة ثم نسخ

\* (باب تسمية المولود غداة  
يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه)  
حدثني اسحق بن نصر حدثنا  
أبو أسامة حدثني

٣ قوله نسخه كذا في جميع  
النسخ التي بأيدينا والذي  
يظهر لنا أنهم زائدة لا معنى  
لها فخر اه

بريد عن أبي بردة عن أبي  
موسى رضي الله عنه قال  
ولد لي غلام فأنت به النبي  
صلى الله عليه وسلم فسماه  
ابراهيم فحنكه بتمر ودعاه  
بالبركة ودفعه الى وكان أكبر  
ولدي أبي موسى \* حدثنا  
مسدد حدثنا يحيى عن  
هشام عن أبيه عن عائشة  
رضي الله عنها قالت أتى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بصبي يحنكه فبال عليه  
فأتبعه الماء \* حدثنا اسحق  
ابن نصر حدثنا أبو أسامة  
حدثنا هشام بن عروة عن  
أبيه عن أسماء بنت أبي بكر  
رضي الله عنها أنها قالت  
بعث الله بن الزبير بركة  
قالت فخرجت وأنا من  
نأيت المدينة فزلت قباء  
فولدت بقباء ثم أتيت به  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فوضعه في حجره ثم دعا  
بتمر فضعها ثم تفل في فيه  
فكان أول شيء دخل جوفه  
ريق رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم حنكه بالتمر ثم  
دعاه فبركه عليه وكان أول  
مولود ولد في الاسلام ففرحوا  
به فراحشديدا لانهم قيل  
لهم ان اليهود قد سحرتكم  
فلا يولد لكم

وجوبها فيبقى الاستحباب كما جاء في صوم عاشوراء فلا حجة فيه أيضا لمن نفى مشروعيةها ثم  
ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث \* الأول حديث أبي موسى (قوله برید) بالموحدة والراء  
مصغره هو ابن عبد الله بن أبي بردة وهو روى عن جده أبي بردة عن أبي موسى الأشعري نسخة ٣  
وابراهيم بن أبي موسى المذکور في هذا الحديث ذكره جماعة في الصحابة لما وقع في هذا الحديث  
وذلك يقتضي أن تكون له رواية وقد ذكره ابن حبان في الصحابة وقال لم يسمع من النبي صلى الله  
عليه وسلم شيئا ثم ذكره في ثقات التابعين وليس ذلك تناقضاً منه بل هو بالاعتبارين (قوله فأنت به  
النبي صلى الله عليه وسلم فسماه ابراهيم فحنكه) فيه اشعار بأنه أسرع باحضاره الى النبي صلى الله  
عليه وسلم وان تحنيكه كان بعد تسميته ففسيه تعجيل تسميه المولود ولا ينتظر بها الى السابع  
وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن عن سمرة في حديث العقيقة تذبح عنه  
يوم السابع ويسمى فقد اختلف في هذه اللفظة هل هي يسمي أو يدعى بالادل بدل السنين وسيأتي  
البحث في ذلك في الباب الذي يليه ويدل على أن التسمية لا تختص بالسابع ما تقدم في النكاح  
من حديث أبي أسيد أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بانه حين ولد فسماه المنذر وما أخرجه مسلم  
من حديث ثابت عن أنس رفعه قال ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي ابراهيم ثم دفعه الى أم  
سيف الحديث قال البيهقي تسمية المولود حين يولد أصح من الأحاديث في تسميته يوم السابع  
(قلت) قد ورد فيه غير ما ذكر في البزار وصححه ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وسماهما وللترمذي من طريق  
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمية المولود لسابعه  
وهذا من الأحاديث التي يتعين فيها أن الجده هو الصحابي لا جده عمر والحقيقي محمد بن عبد الله بن  
عمر وفي الباب عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويحن ويحاط عنه  
الأذى وتنقب أذنه ويعق عنه ويحلق رأسه ويلطخ من عقيقته ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً  
أو فضة أخرجه الطبراني في الاوسط وفي سنده ضعف وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه اذا كان يوم  
السابع للمولود فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى وسجوه وسنده حسن \* الحديث الثاني  
(قوله يحيى) هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه)  
تقدم في الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة ليس فيه ذكر التحنيك وبينت هناك ما قبل في  
اسمه \* الحديث الثالث حديث أسماء في ولادة عبد الله بن الزبير وقد تقدم شرحه مستوفى في باب  
هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وبيان الاختلاف في سنده ووقع في آخره هنا من  
الزيادة ففرحوا به فراحشديدا لانهم قيل لهم ان اليهود قد سحرتكم فلا يولد لكم وهذا يدل على  
ما قدمته أن ولادته كانت بعد استقرارهم بالمدينة وما وقع في أول الحديث أنه ولادته بقباء ثم أتت  
به النبي صلى الله عليه وسلم لم ير أنها أحضرته له بقباء وإنما حلت منه بقباء الى المدينة وقد أخرج  
ابن سعد في الطبقات من رواية أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن قال لما قدم المهاجرون المدينة  
أقاموا الا يولد لهم فقالوا سحرتناهم وودحتي كثر في ذلك القالة فكان أول مولود بعد الهجرة عبد  
الله بن الزبير فكبر المسلمون تكبيرة واحدة حتى ارتجت المدينة تكبيرا وقوله وأنا منكم بكسر  
المناء أي شارفت تمام الحبل وقوله تفل بمنثاة ثم فامو برك بالتشديد أي دعاه بالبركة \* الحديث

\* حدثني مطرب الفضل

حدثنا ابن يدر بن هرون أخبرني  
عبد الله بن عون عن أنس بن  
سيرين عن أنس بن مالك رضى  
الله عنه قال كان ابن لابي  
طلحة يشتكي فخرج أبو طلحة  
فقبض الصبي فلما رجع أبو  
طلحة قال ما فعل ابني قالت  
أم سليم هو أسكن ما كان  
فقربت اليه العشاء فتعشى  
ثم أصاب منها فلما فرغ قالت  
واري الصبي فلما أصبح أبو  
طلحة أتى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فأخبره فقال  
أعرسم الليلة قال نعم قال  
اللهم بارك لهما في ليلتهما  
فولدت غلاما قال لي أبو  
طلحة حفظه حتى تأتي به  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فاتي به النبي صلى الله عليه  
وسلم وأرسلت معه بقرات  
فأخذه النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال أمعه شي قالوا نعم  
تمرات فأخذه النبي صلى  
الله عليه وسلم فضعها ثم أخذ  
من فيه فجعلها في الصبي  
وحسبك به وسماه عبد الله  
\* حدثني محمد بن المنثني  
حدثنا ابن أبي عدي عن ابن  
عون عن محمد بن أنس  
وساق الحديث \* (باب  
اماطة الاذى عن الصبي في  
العقيقة) \* حدثنا أبو النعمان  
حدثنا جاد بن زيد عن أيوب  
عن محمد عن سلمان بن عامر  
قال مع الغلام عقيقة

الرابع حديث أنس في قصة ابن أبي طلحة واسمه عبد الله وهو والد اسحق وقد تقدم شرحه في  
الجنائز وفي الزكاة (قوله أعرسم) هو استفهام مخدوف الاداة والعين ساكنة أعرس الرجل  
إذا بنى بامرأته ويطلق أيضا على الوطء لانه يتبع البناء غالبا ووقع في رواية الاصيلي أعرسم بفتح  
العين وتشديد الراء فقال عياص هو غلط لان التعريس التزول وأثبت غيره أنه الغة يقال أعرس  
وعرس إذا دخل بأهله والاقصع أعرس قاله ابن التيمي في كتاب التعرير في شرح مسلم له (قوله قال  
لي أبو طلحة احفظه) في رواية الكشميني احفظه والاول أولى (قوله حدثني محمد بن المنثني الى أن  
قال وساق الحديث) هذا يوههم أنه يريد الحديث الذي قبله وليس كذلك لان لفظهما مختلف وهما  
حديثان عند ابن عون \* أحدهما عنده عن أنس بن سيرين وهو المذكور هنا \* والثاني عنده  
عن محمد بن سيرين عن أنس وقد ساقه المصنف في اللباس بهذا الاسناد ولفظه أن أم سليم قالت لي  
يا أنس انظر هذا الغلام فلا تصيب شيأ حتى تغدو به الى النبي صلى الله عليه وسلم فغدوت به فاذا  
هو في حائطه وعليه خيمصة وهو يسم الظهر الذي قدم عليه في الفتح ثم وجدت في نسخة الصغاني  
بعد قوله وساق الحديث قال أبو عبد الله اختلفا في أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين أي أن ابن أبي  
عدي وابن يدر بن هرون اختلفا في شيخ عبد الله بن عون وهذا يتعين أنهم ما عنده حديث اختلفت  
ألفاظه وذكر المزي أن جاد بن سعد وافق ابن أبي عدي أخرجه مسلم من طريقه لكني لم أراه في  
كتاب مسلم مسمى بل قال عن ابن سيرين ويؤيد رواية ابن أبي عدي أن أحداً خرج الحديث  
مطولا من طريق همام عن محمد بن سيرين (تمهله) **ب** اماطة الاذى عن الصبي في  
العقيقة) الاماطة الازالة (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله عن سلمان بن عامر) هو الضبي  
وهو صحابي سكن البصرة ماله في البخاري غير هذا الحديث وقد أخرجه من عدة طرق موقوفا  
ومرفوعا موصولا من الطريق الاولى لكنه لم يصرح برفعه فيها ومعلقا من الطرق الاخرى  
صرح في طريق منها بوقفه وما عداها مرفوع قال الاسماعيلي لم يخرج البخاري في الباب حديثا  
صحيحا على شرطه اما حديث جاد بن زيد يعني الذي أورده موصولا فجاءه موقوفا وليس فيه ذكر  
اماطة الاذى الذي ترجم به واما حديث جرير بن حازم فذكره بلاخر واما حديث جاد بن سلمة  
فليس من شرطه في الاحتجاج (قلت) اما حديث جاد بن زيد فهو المعتمد عليه عند البخاري  
لكنه أورده مختصرا فكأنه سمعه كذلك من شيخه أبي النعمان واكتفى به كمادته في الاشارة  
الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد أخرجه أحمد عن يونس بن محمد عن جاد بن  
زيد فزاد في المتن فأهريته وواعنه دما وأميطوا عنه الاذى ولم يصرح برفعه وأخرجه أيضا عن  
يونس بن محمد عن جاد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه وأخرجه أيضا عن عبد  
الوهاب عن ابن عون وسعيد عن محمد بن سيرين عن سلمان مرفوعا وأخرجه الاسماعيلي من  
طريق سلمان بن حرب عن جاد بن زيد عن أيوب فقال فيه رفعه واما حديث جرير بن حازم  
وقوله انه ذكره بلاخر يعني لم يقل في أول الاسناد أنباء أصمخ بل قال قال أصمخ لكن أصمخ  
من شيوخ البخاري قدأ كثر عنه في الصحيح فعلى قول الاكثر هو موصول كما قرره ابن المصالح في  
علوم الحديث وعلى قول ابن حزم هو منقطع وهذا كلام الاسماعيلي يشير الى موافقته وقد زيف  
الناس كلام ابن حزم في ذلك واما كون جاد بن سلمة على شرطه في الاحتجاج فسلم لكن لا يضره

\* وقال حجاج حدثنا جاد  
أخبرنا أيوب وقتادة  
وهشام وحبيب عن ابن  
سيرين عن سلمان عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
وقال غير واحد عن عاصم  
وهشام عن حفصة بنت  
سيرين عن الرباب عن  
سلمان بن عامر الضبي عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ورواه يزيد بن إبراهيم عن  
ابن سيرين عن سلمان قوله  
\* وقال أصبغ أخبرني ابن  
وهب عن جرير بن حازم عن  
أيوب السختياني عن محمد  
ابن سيرين حدثنا سلمان بن  
عامر الضبي قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول

أراد لا تستنهد كعادته (قوله وقال حجاج) هو ابن منهل وجاد هو ابن سلمة وقد وصله  
الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق اسمعيل بن اسحق القاضي عن حجاج بن منهل حدثنا  
جاد بن سلمة به وقد أخرجه النسائي من رواية عفان والاسماعيلي من طريق حبان بن هلال  
وعبد الأعلى بن جاد وإبراهيم بن الحجاج كلهم عن جاد بن سلمة فزادوا مع الأربعة الذين ذكرهم  
البخاري وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد ويونس وهو ابن عبيد  
ويحيى بن عتيق لكن ذكر بعضهم عن جاد ما لم يذكره الآخر وساق المتن كله على لفظ حبان  
وصرح برفعه ولفظه في الغلام عقيقة فأهر يقوا عنه الدم وأميطوا عنه الأذى قال الاسماعيلي  
وقدر واه الثوري موصولا بمجرد أن ساقه من طريق أبي حذيفة عن سفیان عن أيوب كذلك  
فاتفق هؤلاء على أنه من حديث سلمان بن عامر وخالفهم وهيب فقال عن أيوب عن محمد عن أم  
عطية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام فذكر مثله سواء أخرجه أبو نعيم  
في مستخرجهم من رواية حوثر بن محمد عن أبي هشام عن وهيب به وهيب من رجال الصحيحين  
وأبو هشام اسمه المغيرة بن سلمة احتج به مسلم وأخرج له البخاري تعليقا وثقه ابن المديني والنسائي  
وغيرهما وحوثر بن مجاهد ماله ومثله وزن جوهر بصري يكنى أبا الأزهر احتج به ابن خزيمة في  
صححه وأخرج عنه من الستة ابن ماجه وذكر أبو علي الحبان أن أباه ودرى عنه في كتابه  
الوحي خارج السنن وذكره ابن حبان في الثقات فالإسناد قوي إلا أنه شاذ والمحفوظ عن محمد بن  
سيرين عن سلمان بن عامر فلعل بعض روايته دخل عليه حديث في حديث (قوله وقال غير  
واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم) قلت من الذين أمهمهم عن عاصم سفیان بن عيينة أخرجه أحمد عنه بهذا  
الاسناد فصرح برفعه وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين \* أحدهما في القطر على التمر  
\* والثاني في الصدقة على ذي القرابة وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق والنسائي عن  
عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة العقيقة حسب وقال النسائي في روايته عن  
الرباب عن عمها سلمان به والرباب بفتح الراء وحدثني محققا ما لها في البخاري غير هذا الحديث  
ومن رواه عن هشام بن حسان عبد الرزاق أخرجه أحمد عنه عن هشام بالأحاديث الثلاثة  
وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق ومنهم عبد الله بن نمير أخرجه ابن ماجه من  
طريقه عن هشام به وأخرجه أحمد أيضا عن يحيى القطان ومحمد بن جعفر كلاهما عن هشام  
لكن لم يذكر الرباب في أسناده وكذا أخرجه الدارمي عن سعيد بن عامر والحريث بن أبي أسامة عن  
عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام (قوله ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان  
قوله) قلت وصله الطحاوي في بيان المشكل فقال حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن منهل  
حدثنا يزيد بن إبراهيم به موقوفا (قوله وقال أصبغ أخبرني ابن وهب الخ) وصله الطحاوي عن  
يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به قال الاسماعيلي ذكر البخاري حديث ابن وهب بلا خبر  
وقد قال أحمد بن حنبل حديث جرير بن حازم كانه على التوهم وكما قال (قلت) لفظ الأثرم عن  
أحمد حدثنا بالوهم بمصر ولم يكن يحفظ وكذا ذكر الساجي اه وهذا ما حدث به جرير بمصر  
لكن قد وافقه غيره على رفعه عن أيوب نعم قوله عن محمد حدثنا سلمان بن عامر هو الذي تفرد به

وبالجملة فهذه الطرق يقوى بعضها بعضا والحديث مرفوع لا يضره رواية من وقفه (قوله مع الغلام عقيقة) تمسك بمفهومي الحسن وقناعة فقال لا يعق عن الصبي ولا يعق عن الجارية وحالفهم الجمهور فقالوا لا يعق عن الجارية أيضا وحججهم الأحاديث المصرحة بذكر الجارية وسأذكرها بعد هذا فلو ولد اثنان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال لا أعلم عن أحد من العلماء خلافه (قوله فأهرى بقوا عنه دما) كذا أبيهم ما يهراق في هذا الحديث وكذا في حديث سمرة إلا أني بعده وفسر ذلك في عدة أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذي وصححه من رواية يوسف بن ماهك أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن أي ابن أبي بكر الصديق فسألوه عن العقيقة فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كرز أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ولا يضركم ذكرنا كن أو أنانا قال الترمذي صحيح وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه في أثناء حديث قال من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة قال داود بن قيس راويه عن عمر وسألت زيد بن أسلم عن قوله مكافئتان فقال متشابهتان تذبجان جميعا أي لا يؤخر ذبح أحدهما عن الأخرى وحكى أبو داود عن أحمد المكافئتان المتقاربان قال الخطابي أي في السن وقال الزمخشري معناه متعادلتان لما يجزى في الزكاة وفي الأضحية وأولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كرز من وجه آخر عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ شاتان مثلان ووقع عند الطبراني في حديث آخر قيل ما المكافئتان قال المثلان وما أشار إليه زيد بن أسلم من ذبح أحدهما عقب الأخرى حسن ويحتمل الجمل على المعنيين معا وروى البزار وأبو الشيخ من حديث أبي هريرة رفعه أن النبي صلى الله عليه وسلم عاقب عن الغلام كبشا ولا تعق عن الجارية فعقوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبشا وعند أحمد من حديث أسماء بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم العقيقة حق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة وعن أبي سعيد نخو حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ وقدم حديث ابن عباس أول الباب وهذه الأحاديث حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالك هما سواء فيعق عن كل واحد منهما شاة واحتج له بما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا كبشا أخرجه أبو داود ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ كبشين كبشين وأخرج أبضام طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة في التخصيص على التثنية للغلام بل غاية أن يدل على جواز الاقتصار وهو كذلك فإن العدد ليس شرطا بل مستحب وذكر الخليلي أن الحكمة في كون الأنثى على النصف من الذكر أن المتصور استبقاء النفس فأشبهت الذية وقوام ابن القيم بالحديث الوارد في أن من أعتق ذكرا عتق كل عضو منه ومن أعتق جارتين كذلك إلى غير ذلك مما ورد ويحتمل أن يكون في ذلك الوقت ما تيسر العدد واستدل باطلاق الشاة والساتين على أنه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الأضحية وفيه

مع الغلام عقيقة فأهرى بقوا  
عنه دما



وجهاً للشافعية وأصحهما يشترط وهو بالتيسار لا بالخبر وبذكرة الشاة والكبش على أنه يتعين  
 الغنم للعقيقة وبه ترجم أبو الشيخ الأصهباني ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي  
 بكر وقال البندنجي من الشافعية لائنص للشافعية في ذلك وعندي أنه لا يجوز غيرها والجمهور  
 على اجزاء الأبل والبقر أيضاً وفيه حديث عند الطبراني وأبي الشيخ عن أنس رفعه يعق عنه  
 من الأبل والبقر والغنم ونص أحمد على اشتراط كملته وذكرة الرافعي بحاشائها تأدي بالسبع كما  
 في الاضحية والله أعلم (قوله وأميطوا) أي أزيلوا وزنا ومعنى (قوله الأذى) وقع عند أبي داود  
 من طريق سعيد بن أبي عروبة وابن عون عن محمد بن سيرين قال إن لم يكن الأذى حلق الرأس  
 فلا أدري ماهو وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قال لم أجدهم  
 يخبرني عن تفسير الأذى اه وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بسند صحيح  
 عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحاكم وأمر أن يعاط عن رؤسهما الأذى  
 ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني ويماط عنه  
 الأذى ويحلق رأسه فعضفه عليه فالأولى حل الأذى على ماهو أعم من حلق الرأس ويؤيد ذلك  
 أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويماط عنه أقذاره رواه أبو الشيخ (قوله حدثنا عبد  
 الله بن أبي الأسود) هو عبد الله بن محمد بن حميد بن الأسود بن أبي الأسود نسب لجدده وربما  
 ينسب لجد أبيه ففصل عبد الله بن الأسود معروف من شيوخ البخاري وشيخه قريش بن أنس  
 بصري ثقة يكنى أبا أنس كان قد تغير سنة ثلاث ومائتين واستمر على ذلك ست سنين فمن سمع منه  
 قبل ذلك فسماعه صحيح وأيس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد أخرجه الترمذي عن  
 البخاري عن علي بن المديني عنه ولم أره في نسخ الجامع إلا عن عبد الله بن أبي الأسود فكان له فيه  
 شيخين وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش وزعم أنه تفرد به وأنه  
 وهم وكأنه تبع في ذلك ما حكاه الأثر عن أحمد أنه ضعف حديث قريش هذا وقال ما أراه بشيء  
 لكن وجدناه متابعا أخرجه أبو الشيخ والبخاري عن أبي هريرة كما ساذكره وأيضاً فسمعنا عن علي بن  
 المديني وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه فعلم أحمد أنه ضعيف لانه ظن أنه إنما حدث به بعد  
 الاختلاط (قوله حديث العقيقة) لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور وكأنه اكتفى عن  
 إيراده بشهرته وقد أخرجه أصحاب السنن من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال الغلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى قال  
 الترمذي حسن صحيح وقد جاء مثله عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أخرجه البزار وأبو الشيخ  
 في كتاب العقيقة من رواية إسرائيل عن عبد الله بن المختار عنه ورجاله ثقات فكان ابن سيرين  
 لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة وبلغه أن الحسن يحدث به احتل عنده أن يكون يرويه  
 عن أبي هريرة أيضاً وعن غيره فسأل فأخبر الحسن أنه سمعه من سمرة فقوى الحديث برواية  
 هذين التابعين الجليلين عن الصحابين ولم يقع في حديث أبي هريرة هذه الكلمة الأخيرة وهي  
 ويسمى وقد اختلف فيها أصحاب قتادة فقال أكثرهم يسمي بالسين وقال همام عن قتادة يدي  
 بالدال قال أبو داود وخلف همام وهو وهم منه ولا يؤخذ به قال ويسمى أصح ثم ذكره من رواية  
 غير قتادة بلفظ ويسمى واستشكل ما قاله أبو داود وما في يقيه رواية همام عنده أنهم سألوا قتادة

قوله بالسبع بضم السين  
 واسكان الباء اه

وأميطوا عنه الأذى  
 \* حدثني عبد الله بن أبي  
 الأسود حدثنا قريش بن  
 أنس عن جبيب بن الشهيد  
 قال أمرني ابن سيرين أن  
 أسأل الحسن عن سمع  
 حديث العقيقة فسألته  
 فقال من سمرة بن جندب

عن الدم كيف يصنع به فقال اذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أو داجها ثم  
توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق فيبعد مع  
هذا الضبط ان يقال ان هما ما وهم عن قتادة في قوله ويدي الآن يقال ان أصل الحديث ويسمى  
وان قتادة ذكر الدم كما عا كان أهل الجاهلية يصنعونه ومن ثم قال ابن عبد البر لا يحتمل همام  
في هذا الذي انفرد به فان كان حفظه فهو منسوخ اه وقد رجع ابن حزم رواية همام وحل  
بعض المتأخرين قوله ويسمى على التسمية عند الذبح لما اخرج ابن أبي شيبة من طريق هشام  
عن قتادة قال يسمى على العقيقة كما يسمى على الاضحية بسم الله عقيقة فلان ومن طريق سعيد  
عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ولك عقيقة فلان بسم الله والله أكبر ثم يذبح وروى عبد  
الرزاق عن معمر عن قتادة يسمى يوم يعق عنه ثم يحلق وكان يقول يطلى رأسه بالدم وقد ورد  
ما يدل على النسخ في عدة أحاديث منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت كانوا في  
الجاهلية اذا علقوا عن الصبي خضبوا قطنه بدم العقيقة فاذا حلقوا رأس الصبي وضعوها على  
رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا مكان الدم خلوقا زاد أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس  
المولود بدم وأخرج ابن ماجه من رواية أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم وهذا مرسل فان يزيد لا صحبه له وقد  
أخرجه البراء من هذا الوجه فقال عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ومع ذلك فقالوا انه مرسل ولا يداود والحاكم من حديث عبد الله بن بريده عن أبيه قال كفاي  
الجاهلية فذكر نحو حديث عائشة ولم يصرح برفعه قال فلما جاء الله بالاسلام كان يذبح شاة  
ويحلق رأسه ونظن بزعفران وهذا شاهد لحديث عائشة ولهذا كره الجمهور التدمية ونقل  
ابن حزم استحباب التدمية عن ابن عمر وعطاء ولم ينقل ابن المنذر استحبابها الا عن الحسن  
وقتادة بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التدمية وسيأتي ما يتعلق بالتسمية  
وآدابها في كتاب الادب ان شاء الله تعالى واختلف في معنى قوله مرتين بعقيقته قال الخطابي  
اختلف الناس في هذا وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحمد بن حنبل قال هذا في الشقاعة يريد أنه  
اذ لم يعق عنه فأت طفل لم يشفع في أبيه وقيل معناه أن العقيقة لازمة لادمنها فشب المولود في  
لونهما وعدم انفكاكهما بالرهن في يد المرتين وهذا يقوى قول من قال بالوجوب وقيل المعنى  
أنه مرهون بأذى شعره ولذلك جاء فأمية طواعنه الاذى اه والذي نقل عن احمد قاله عطاء  
انظر اساني أسنده عنه البيهقي وأخرج ابن حزم عن بريدة الاسلمى قال ان الناس يعرضون يوم  
القيام على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس وهذا لو ثبت لكان قول آخر تمسك به  
من قال بوجوب العقيقة قال ابن حزم واصله عن فاطمة بنت الحسين وقوله يذبح عنه يوم  
السابع تمسك به من قال ان العقيقة موقفة باليوم السابع وأن من ذبح قبله لم يقع الموضع وأنها  
تقتل بعده وهو قول مالك وقال أيضا ان مات قبل السابع سقطت العقيقة وفي رواية  
ابن وهب عن مالك أن من لم يعق عنه في السابع الاول عاق عنه في السابع الثاني قال ابن وهب  
ولا بأس أن يعق عنه في السابع الثالث ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تذبح  
العقيقة يوم السابع فان لم يتيها في يوم الرابع عشر فان لم يتيها عاق عنه يوم احدى وعشرين ولم

ار هذا صريحا الا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله صالح بن احمد عن أبيه وورده فيه حديث  
أخرجه الطبراني من رواية اسمعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه واسمعيل ضعيف  
وذكر الطبراني أنه تفرد به وعند الحنابلة في اعتبار الاسابيع بعد ذلك روايتان وعند الشافعية  
ان ذكر الاسابيع للاختيار لا للتعيين فنقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة قال وذكر السابيع  
في الخبر بمعنى أن لا تؤخر عنه اختيارا ثم قال والاختيار أن لا تؤخر عن البلوغ فان أخرت عن  
البلوغ سقطت عمن كان يريد أن يعق عنه لكن ان أراد هو أن يعق عن نفسه فعل وأخرج ابن  
أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال لو أعلم اني لم يعق عني لعققت عن نفسي واختاره القفال ونقل  
عن نص الشافعي في البويطي أنه لا يعق عن كبير وليس هذا نافي منع أن يعق الشخص عن  
نفسه بل يحتمل أن يريد أن لا يعق عن غيره اذا كبر وكأنه أشار بذلك الى أن الحديث الذي ورد أن  
النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن نفسه بعد النبوة لا يثبت وهو كذلك فقد أخرجه البزار من رواية  
عبد الله بن محرز وهو مجهول عن قتادة عن أنس قال البزار تفرد به عبد الله وهو ضعيف اهـ  
وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين أحدهما من رواية اسمعيل بن مسلم عن قتادة واسمعيل  
ضعيف أيضا وقد قال عبد الرزاق انهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من أجل هذا الحديث  
فلعل اسمعيل سرقه منه فأنهم ما من رواية أبي بكر المسقلى عن الهيثم بن جميل وداد بن المحبر قال  
حدثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس وداد ضعيف لكن الهيثم ثقة وعبد الله من رجال  
البخاري فالحديث قوى الاسناد وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن عن ابراهيم بن اسحق  
السراج عن عمرو الناقد وأخرجه الطبراني في الاوسط عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم  
ابن جميل وحده به فلولا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا لكن قد قال  
ابن معين ليس بشيء وقال النسائي ليس بقوى وقال أبو داود لا يخرج حديثه وقال السابحي فيه  
ضعف لم يكن من أهل الحديث روى مناكير وقال العقيلي لا يتابع على أكثر حديثه وقال ابن  
حبان في الثقات ربما أخطأ وثقه العجلي والترمذي وغيرهما فهذا من الشيوخ الذين اذا  
انفردوا أحدهم بالحديث لم يكن حجة وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الاسناد فأخرج هذا  
الحديث في الاحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين ويحتمل أن يقال ان صح هذا الخبر كان من  
خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في تفضيحه عمن لم يضح من أمته وعند عبد الرزاق عن  
معمر عن قتادة من لم يعق عنه أحرأته اضحيتهم وعند ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن  
يجزئ عن الغلام الاضحية من العقيقة وقوله يوم السابيع أي من يوم الولادة وهمل يحسب يوم  
الولادة قال ابن عبد البر نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة الا ان ولد قبل  
طلوع الفجر وكذا نقله البويطي عن الشافعي ونقل الرافعي وجهين وريح الحسبان واختلف  
ترجيح النووي وقوله يذبح بالضم على البناء للمجهول فيه أنه لا يتعين الذابح وعند الشافعية  
يتعين من تلزمه نفقة المولود وعن الحنابلة يتعين الاب الا ان تعد ربعت أو امتاع قال الرافعي  
وكأن الحديث أنه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين مؤول قال النووي يحتمل أن  
يكون أبواه حينئذ كانا عسرين أو تبرع باذن الاب أو قوله عاق أي أمرا وهو من خصائصه صلى  
الله عليه وسلم كما ضحك عمن لم يضح من أمته وقد عده بعضهم من خصائصه ونص مالك على أنه

يعق عن اليتيم من ماله ومنعه الشافعية وقوله ويخلق رأسه أي جميعه لثبوت النهي عن القزع كما سيأتي في اللباس وحكي الماوردي كراهة خلق رأس الجارية وعن بعض الخنابلة يخلق وفي حديث علي عند الترمذي والحاكم في حديث العقيقة عن الحسن والحسين يا فاطمة اخلق رأسه وتصدق بزنة شعره قال فوزناه فكان درهماً وبعض درهم وأخرج أحمد من حديث أبي رافع لما ولدت فاطمة حسناً قالت يا رسول الله ألا أعق عن ابني بدم قال لا ولكن اخلق رأسه وتصدق بوزن شعره فضة ففعلت فلما ولدت حسيناً فعلت مثل ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم كان عاق عنه ثم استأذنته فاطمة أن تعق هي عنه أيضاً فقبحها (قلت) ويحتمل أن يكون منعها الضيق ما عندهم حينئذ فأرشدوا إلى نوع من الصدقة أخف ثم يتسره له عن قرب ما عاق به عنه وعلى هذا فقد يقال يختص ذلك بمن لم يعق عنه لكن أخرج سعيد بن منصور من مرسل أبي جعفر الباقر بحكي أن فاطمة كانت إذا ولدت ولداً خلقت شعره وتصدق بزنه ورقاً واستدل بقوله يذبح ويخلق ويسمى بالواو على أنه لا يشترط الترتيب في ذلك وقد وقع في رواية لأبي الشيخ في حديث سمرة يذبح يوم سابعه ثم يخلق وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج يبدأ بالذبح قبل الخلق وحكي عن عطاء عكسه ونقله الروياني عن نص الشافعي وقال البغوي في التهذيب يستحب الذبح قبل الخلق وصححه النووي في شرح المهذب والله أعلم

❦ (قوله باب الفرع) بفتح الفاء والراء بعدهما مهملة ذ ك فيه حديث أبي هريرة لافرع ولا عتيرة من رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن معمر حدثنا الزهري وفيه تفسير الفرع والعتيرة وظاهره الرفع ووقع في المحكم أن الفرع أول نتاج الابل والغنم كان أهل الجاهلية يذبحونه لاصنامهم والفرع ذبح كانوا إذا بلغت الابل ما تنماه صاحبها ذبحوه وكذلك إذا بلغت الابل مائة تعتمر منها بعيراً كل عام ولا يأكل منه هو ولا أهل بيته والفرع أيضاً طعام يصنع لنتاج الابل كالخريس للولادة وسيأتي القول في العتيرة آخر الباب الذي يليه ويؤخذ من هذا مناسبة ذكر البخاري حديث الفرع مع العقيقة ثم قال ❦ باب العتيرة \* وذكر فيه الحديث بعينه من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن الزهري ووقع في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري وأخرجه أبو نعيم من طريقه وشذابن أبي عمير فرواه عن سفيان عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال انه من فرائد ابن أبي عمر (قوله ولا عتيرة) بفتح المهملة وكسر المثناة بوزن عظيمة قال القزاز سمعت عتيرة بما يفعل من الذبح وهو العترة فهي فعيله بمعنى مفعولة هكذا جاء بلفظ النفي والمراد به النهي وقد ورد بصيغة النهي في رواية للنسائي وللإسماعيلي بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية لأحمد لافرع ولا عتيرة في الاسلام (قوله قال والفرع) لم يتعين هذا القائل هنا ووقع في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر موصولاً بالتفسير بالحديث ولا يداود من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال الفرع أول النتاج الحديث جعله موقوفاً على سعيد بن المسيب وقال الخطابي أحسب التفسير فيه من قول الزهري (قلت) قد أخرج أبو قرة في السنن الحديث عن عبد الحميد بن أبي داود عن معمر وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعتيرة من قول الزهري والله أعلم (قوله أول النتاج) في رواية الكشمي نتاج بغير ألف ولا موهو بكسر النون

\* (باب الفرع) \* حدثنا  
عبدان حدثنا عبد الله  
أخبرنا معمر حدثنا الزهري  
عن ابن المسيب عن أبي  
هريرة رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا فرع ولا عتيرة \* والفرع  
أول النتاج كانوا يذبحونه  
لطواغيتهم والعتيرة في  
رجب \* (باب العتيرة) \*  
حدثنا علي بن عبد الله  
حدثنا سفيان قال الزهري  
حدثنا عن سعيد بن المسيب  
عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
لا فرع ولا عتيرة \* قال  
والفرع أول النتاج

بعد هاشمنا خفيفة وآخره جيم (قوله كان ينجيهم) يضم أوله وفتح ثالثة يقال تعجت الناقة يضم النون وكسر المثناة اذا ولدت ولا يستعمل هذا الفعل الا هكذا وان كان مبنيا للفاعل (قوله) كافوا يذبحونه لطواغيهم) زاد أبو داود عن بعضهم ثم يا كلونه ويلقى جلده على الشجر فيه اشارة الى علة النهي واستنبط الشافعي منه الجواز اذا كان الذبح لله جعلا بينه وبين حديث الفرع حق وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر وكذا في رواية الحاكم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع قال الفرع حق وأن قتركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون فحمل عليه في سبيل الله أو تعطيه أرملة خير من أن تذبحه يلقى لجه بوره و قوله ناقتك وللحاكم من طريق عمار ابن أبي عمار عن أبي هريرة من قوله الفرعة حق ولا تذبحها وهي تلصق في يدك ولكن أمكنها ابن اللبن حتى اذا كانت من خيار المال فاذبحها قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المنزي عنه الفرع شيء كان أهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم فكان أحدهم يذبح بكر ناقتة أو شاته رجاء البركة فيما يأتي بعده فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه وأمرهم استحبابا أن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله وقوله حق أي ليس باطل وهو كلام خرج على جواب السائل ولا مخالفة بينه وبين حديث الآخر لا فرع ولا عتيرة فان معناه لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة وقال غيره معنى قوله لا فرع ولا عتيرة أي ليسا في تأكدهما الاستحباب كالأضحية والأول أولى وقال النووي أص الشافعي في حرمله على أن الفرع والعتيرة مستحبان ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر عن نيشة بنون وموحدة ومجعة مصغر قال نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم انا كنا نعتر عتيرة في الجاهلية في رجب فما تأمرنا قال اذبحوا لله في أي شهر كان قال انا كنا نفرع في الجاهلية قال في كل ساعته فرع تغذوه ما شئتك حتى اذا استحمل ذبحته فصدقت بلحمة فان ذلك خير وفي رواية أبي داود عن أبي قلابة الساعته مائة ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يطل الفرع والعتيرة من أصلها وانما أبطل صفة من كل منهما في الفرع كونه يذبح أول ما يولد ومن العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق أبي رملة (١) عن مخنف بن محمد بن سليم قال كنا وقفوا مع النبي صلى الله عليه وسلم يعرفه فسمعته يقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي يسمونها الرجبية فقد ضعه الله الخطابي لكن حسنه الترمذي وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن مخنف بن سليم ويمكن رده الى ما حمل عليه حديث نيشة وروى النسائي وصححه الحاكم من حديث الحرث بن عمرو أنه لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال رجل يا رسول الله العنائر والفرائع قال من شاء عتر ومن شاء لم يعتر ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع وهذا صريح في عدم الوجوب لكن لا ينفي الاستحباب ولا يشته فيؤخذ الاستحباب من حديث آخر وقد أخرج أبو داود من حديث أبي العسراء عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسنها وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه أبي رزين العقيلي قال قلت يا رسول الله انا كنا نذبح ذبائح في رجب فنأكل ونطعم من جاءنا فقال لا بأس به

كان ينجيهم كانوا يذبحونه  
لطوائفهم

(١) قال في التقريب مختلف  
بكسر أوله وبنون أبي سليم  
ابن الحرث بن عوف الأزدي  
الغامدي صحابي اهـ

قال وكيع بن عديس فلا أدعه وجزم أبو عبيد بأن العتيرة تستحب وفي هذا تعقب على من قال ان ابن سيرين نفرذ بذلك ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان يفعلها ومال ابن المنذر الى هذا وقال كانت العرب تفعلها ما فعلها بعض أهل الاسلام بالاذن ثم نهى عنهما والنهي لا يكون الا عن شيء كان يفعل وما قال أحد انه نهى عنهما ثم أذن في فعلهما ثم نقل عن العلماء تركهما الا ابن سيرين وكذا ذكر عياض أن الجمهور على النسخ وبه جزم الحارزي وما تقدم نقله عن الشافعي يرد عليهم وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي واللفظه بسند صحيح عن عائشة أمهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرعة في كل خمسين واحدة (قوله والعتيرة في رجب) في رواية الحميدي والعتيرة الشاة تذبح عن أهل بيت في رجب وقال أبو عبيد العتيرة هي الرجبية ذبيحة كانوا يذبحونها في الجاهلية في رجب يتقربون بها لاصنامهم وقال غيره العتيرة نذر كانوا يندرونه من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا في رجب وذكر ابن سيده أن العتيرة أن الرجل كان يقول في الجاهلية أن بلغ ابلي مائة عتيرت منها عتيرة زاد في الصحاح في رجب ونقل أبو داود تقييدها بالعشر الاول من رجب ونقل النووي الاتفاق عليه وفيه نظر \* (خاتمة) \* اشتمل كتاب العقبة وما معه من الفرع والعتيرة على اثني عشر حديثا المعاني منها ثلاثة والبقيسة موصولة المكر منها فيه وفيما مضى ثمانية والخالص أربعة وافقه مسلم على تخرجه حديث أنس وأبي هريرة واختص بتخرجه حديث سلمان وسمرة وفيه من الآثار قول سلمان في العقبة وتفسير الفرع والعتيرة والله أعلم

### \* قوله كتاب الذبائح والصيد \*

كذا الكريمة والاصيلي ورواية عن أبي ذر وفي أخرى له ولا في الوقت باب وسقط للنسفي وثبت له البسملة لاحقة ولا في الوقت سابقة \* (قوله باب التسمية على الصيد) سقط باب لكريمة والاصيلي وأبي ذر وثبت للباقي والصيد في الأصل مصدر صاد يصيد صيدا وعومل معاملة الاسماء فأوقع على الحيوان المصاد (قوله وقول الله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله فلا تخشوها وخشون وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا يلبسوا بكم الله بشي من الصيد) كذا لا في ذر وقدم وأخر في رواية كريمة والاصيلي وزاد بعد قوله الصيد تناله أيديكم ورماحكم الآية الى قوله عذاب أليم وعند النسفي من قوله أحلت لكم بهيمة الانعام الايتين وكذا لا في الوقت لكن قال الى قوله فلا تخشوها وخشون وفرقهما في رواية كريمة والاصيلي (قوله قال ابن عباس العقود العهود ما أحل وحرم) وصله ابن أبي حاتم أنه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود يعني بالعهود ما أحل الله وما حرم وما فرض وما حدى القرآن ولا تغدروا ولا تنكثوا وأخرجه الطبري من هذا الوجه مفردا ونقل مثله عن مجاهد والسدي وجماعة ونقل عن قتادة المراد ما كان في الجاهلية من الخلف ونقل عن غيره هي العقود التي يتعاقدها الناس قال والاول أولى لان الله أتبع ذلك البيان عما أحل وحرم قال والعقود جمع عقد وأصل عقد الشيء بغيره وصله به كما يعقد الحبل بالحبل (قوله الا ما يتلى

والعتيرة في رجب  
\* (كتاب الذبائح والصيد) \*  
\* (باب التسمية على الصيد) \*  
وقول الله حرمت عليكم  
الميتة الى قوله فلا تخشوها  
واخشون وقوله تعالى يا أيها  
الذين آمنوا يلبسوا بكم الله  
بشي من الصيد وقوله جل  
ذكره أحلت لكم بهيمة  
الانعام الا ما يتلى عليكم الى  
قوله فلا تخشوها وخشون  
وقال ابن عباس العقود  
العهود ما أحل وحرم الا  
ما يتلى



عليكم الخنزير) وصله أيضا ابن أبي حاتم عنه من هذا الوجه باللفظ الاما يتلى عليكم يعني الميتة والدم ولحم الخنزير (قوله يجرم منكم يحملنكم) يعني قوله تعالى ولا يجرم منكم شأن قوم أي لا يحملنكم بغض قوم على العدوان وقد وصله ابن أبي حاتم أيضا من الوجه المذكور الى ابن عباس وحكي الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع الى معناه (قوله المنخقة الخ) وصله البيهقي بقائه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره ما أدركته من هذا يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح واذا كراسم الله عليه فهو حلال وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ المنخقة التي تخنق فتموت والموقوفة التي تضرب بالخشب حتى يوقد هافتموت والمتردية التي تتردى من الجبل والنطيحة الشاة تنطح الشاة وما أكل السبع ما أخذ السبع الا ما ذكركم ذكاته من هذا كله يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح واذا كراسم الله عليه فهو حلال ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأ أو أكل السبع ومن طريق قتادة كل ما ذكركم غير الخنزير اذا أدركت منه عينا تطرف أو ذنبا يتحرك أو فاقمة ترتكض فذكته فقد أحل لك ومن طريق علي بن خويلد عن ابن عباس ومن طريق قتادة كان أهل الجاهلية يضربون الشاة بالعصا حتى اذا ماتت أكلوها قال والمتردية التي تتردى في البحر (قوله حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة وعاصم هو الشعبي وهذا السند كوفون (قوله عن عدي بن حاتم) هو الطائي في رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عاصم حدثنا عدي قال الاسماعيلي ذكرته بقوله حدثنا عاصم حدثنا عدي يشير الى أن زكريا مدلس وقد عنعنه (قلت) وسيأتي في رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي سمعت عدي بن حاتم وفي رواية سعيد بن مسروق حدثني الشعبي سمعت عدي بن حاتم وكان لئسجارا ودخيلا وربيبنا بالثمرين أخرجه مسلم وأبوه حاتم هو المشهور بالجود وكان هو أيضا جوادا وكان اسلامه سنة الفتح وثبت هو وقومه على الاسلام وشهد الفتوح بالعراق ثم كان مع علي وعاش الى سنة ثمان وستين (قوله المعارض) بكسر الميم وسكون المهملة وآخره مجة قال الخليل وتبعه جماعة سهم لا ريش له ولا نصل وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده سهم طويل له أربع قذذرقاق فاذا رمي به اعترض وقال الخطابي المعارض فصل عريض له ثقل ورزاة وقيل عود رقيق الطرفين غليظ الوسط وهو المسمى بالخذافة وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا محدد رأسها وقد لا يحدد وقوى هذا الاخير النووي تبعا لعياض وقال القرطبي انه المشهور وقال ابن التين المعارض عصا في طرفها حديدية يرمى الصائد بها الصيد فاصاب بجده فهو ذكي فيؤكل وما اصاب بغير حده فهو وقيد (قوله وما اصاب بعرضه فهو وقيد) في رواية ابن أبي السفر عن الشعبي في الباب الذي يليه بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل وقيد بالتفاف وآخره ذال مجة وزن عظيم فعيل بمعنى مفعول وهو ما قتل بعصا أو حجر أو ما لاحته والموقوفة تقدم نفسيرها وانها التي تضرب بالخشب حتى تموت ووقع في رواية همام بن الحر عن عدي الآتية بعد باب قلت انا نرعى بالمعارض قال كل ما خرق وهو بفتح المجهة والزاي بعدها قاف أي نفذ يقال سهم خارق أي نافذ ويقال بالسين المهملة بدل الزاي وقيل الخرق بالزاي وقيل تبدل سينا الخدش ولا يثبت فيه فان قيل بالرء فهو أن يثقبه وحاصله أن السهم وما في معناه اذا اصاب الصيد بجده حل وكانت تلك ذكاته واذا اصابه بعرضه لم يحل لانه في معنى الخشب الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المثقل

عليكم الخنزير يجرم منكم  
يحملنكم شأن عداوة المنخقة  
تخنق فتموت الموقوفة تضرب  
بالخشب يوقد هافتموت  
والمتردية تتردى من الجبل  
والنطيحة تنطح الشاة فما  
أدركته يتحرك بدنبه أو بعينه  
فاذبح وكل \* حدثنا أبو نعيم  
حدثنا زكريا عن عاصم عن  
عدي بن حاتم رضي الله عنه  
قال سألت النبي صلى الله  
عليه وسلم عن صيد المعارض  
قال ما اصاب بجده فكله  
وما اصاب بعرضه فهو وقيد

وقوله بعرضه بفتح العين أي بغير طرفه المحدد وهو حجة الجمهور في التفصيل المذكور وعن  
 الأوزاعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك وسيأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى (قوله)  
 وسألت عن صيد الكلب فقال ما أمسك عليك فكل فإن أخذ الكلب ذكاة في رواية ابن أبي  
 السفر إذا أرسلت كلبك فسميت فكل وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الآية بعد أبواب  
 إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك والمراد بالمعلمة التي إذا أعراها  
 صاحبها على الصيد طلبته وإذا زجرها انزجرت وإذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها وهذا  
 الثالث مختلف في اشتراطه واختلف متى يعلم ذلك منها فقال البغوي في التهذيب أقله ثلاث  
 مرات وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين وقال الرافعي لم يقدره المعظم لاضطراب العرف  
 واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع إلى العرف ووقع في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدي  
 في هذا الحديث عند أبي داود والترمذي أما الترمذي فلفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل وأما أبو داود فلفظه ما علمت من كلب أو بازم أرسلته  
 وذكر اسم الله فكل مما أمسك عليك قلت وإن قتل قال إذا قتل ولم يأكل منه قال الترمذي  
 والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأسا اه وفي معنى الباز الصقر  
 والعقاب والباشق والشاهين وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور وهو قول  
 الجمهور إلا ما روى عن ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور (قوله) إذا أرسلت  
 كلابك المعلمة فإن وجدت مع كلبك كلبا غيره في رواية بيان وإن خالطها كلاب من غيرها فلا  
 تأكل وزاد في روايته بعد قوله مما أمسك عليك وإن قتل إلا أن يأكل الكلب فإني أخاف  
 أن يكون إنما أمسك على نفسه وفي رواية ابن أبي السفر قلت فإن أكل قال فلا تأكل فإنه  
 لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه وسيأتي بعد أبواب زيادة في رواية عاصم عن الشعبي في  
 رمي الصيد إذا غاب عنه ووجده بعد يوم أو أكثر وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد  
 وقد وقع في حديث أبي نعيلة كما سيأتي بعد أبواب وما صدت بـ كلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل  
 وقد أجمعوا على مشروعيتهما إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطاً في حل الأكل فذهب الشافعي  
 وطائفة وهي رواية عن مالك وأجد أنها سنة فنتركها عمداً وأسهوالم بقدرح في حل الأكل  
 وذهب أحمد في الرابع عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لجعلها شرطاً في حديث عدي  
 ولا يقف الأذن في الأكل عليها في حديث أبي نعيلة والمعلق بالوصف ينتفي عند اتقائه عند من  
 يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل تحريم الميتة  
 وما أذن فيه منها تراعى صفته فالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل التحريم  
 وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وجماهير العلماء إلى الجواز لمن تركها ساهياً لا عمداً لكن  
 اختلف عن المالكية هل تحرم أو تكره وعند الحنفية تحرم وعند الشافعية في المحدثات ثلاثة أوجه  
 أحها يكره الأكل وقيل خلاف الأولى وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الأكل والمشهور عن أحمد  
 التفرقة بين الصيد والذبيحة فذهب في الذبيحة إلى هذا القول الثالث وسيأتي حجة من لم يشترطه  
 فيها في الذبائح مفصلة وفيه إباحة الاصطياد بالكلاب المعلمة واستثنى أجدوا سحق الكلب  
 الأسود قال لا يحل الصيد به لأنه شيطان ونقل عن الحسن وإبراهيم وقتادة نحو ذلك وفيه جواز

وسألت عن صيد الكلب  
 فقال ما أمسك عليك فكل  
 فإن أخذ الكلب ذكاة وإن  
 وجدت مع كلبك أو كلابك  
 كلبا غيره فحشيت أن يكون  
 أخذه معه وقد قتله فلا  
 تأكل فإنما ذكرت اسم الله  
 على كلبك ولم تذكره على غيره

أكل ما أمسكه الكلب بالشروط المتقدمة ولولم يذبح لقوله ان أخذ الكلب ذكاة فلو قتل الصيد  
 بظفره أو نابيه حل وكذا ابتقله على أحد القولين للشافعي وهو الرابح عندهم وكذا لو لم يقتله الكلب  
 أنكن تركوه يرمق ولم يبق زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فأت حل لعدم قوله فان أخذ  
 الكلب ذكاة وهذا في المعلم فالو وجد حيا حياة مستقرة وأدرك ذكاته لم يحل الا بالتذكية فالو لم  
 يذبحه مع الامكان حرم سواء كان عدم الذبح اختيارا أو اضطرارا كعدم حضور آلة الذبح فان  
 كان الكلب غير معلم اشترط ادراك الذكاة كسبه فالو أدركه ميتا لم يحل وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه  
 فيه كلب آخر في اصطماده ومحلله ما اذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة فان تحقق  
 أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم ينتظر ان أرسلهما معا فهو لهما أو الا فلاول ويؤخذ ذلك  
 من التعليل في قوله فانما سميت على كلبك ولم تسم على غيره فانه يفهم منه أن المرسل لوسمى على  
 الكلب لحل ووقع في رواية بيان عن الشعبي وان خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ  
 منه أنه لو وجد حيا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل لان الاعتماد في الاباحة على التذكية لا على  
 امسالك الكلب وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلما وقد  
 عمل في الحديث بالخوف من أنه انما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الرابح من قولي  
 الشافعي وقال في القديم وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة يحل واحتجوا بما ورد في حديث  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن اعرابيا قال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله انى كلابا بمكبة  
 فأقتنى في صيدها قال كل مما أمسك عليك قال وان أكل منه قال وان أكل منه أخرجه أبو داود  
 ولا بأس بسنده وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقا منها للقائلين بالتحريم حل حديث أبي  
 ثعلبة على ما اذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه ومنها الترجيح فرواية عدي في الصحيحين متفق على  
 صحتهما ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضعيفها وإضافتها رواية عدي  
 صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الامسالك على نفسه متأيدة بأن الاصل في  
 الميتة التحريم فاذا شكك في السبب المبيح رجعنا الى الاصل وظاهر القرآن أيضا وهو قوله  
 تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم فان مقتضاها أن الذي أمسكه من غير ارسال لا يباح ويتقوى أيضا  
 بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد اذا أرسل الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فانما أمسك  
 على نفسه واذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فانما أمسك على صاحبه وأخرجه البزار من وجه  
 آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع فحواه بعناء ولو كان مجرد الامسالك كافيا  
 لما احتيج الى زيادة عليكم ومنها للقائلين بالاباحة حل حديث عدي على كراهة التنزيه وحديث  
 أبي ثعلبة على بيان الجواز قال بعضهم ومناسبة ذلك أن عديا كان موسرا فاختيره الجمل على  
 الاولى بخلاف أبي ثعلبة فانه كان بعكسه ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل  
 في الحديث بخوف الامسالك على نفسه وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فيحمل على  
 الذي أدركه ميتا من شدة العدو أو من الصدمة فأكل منه لانه صار على صفة لا يعلق بها ارسال  
 ولا الامسالك على صاحبه قال ويحتمل أن يكون معنى قوله فان أكل فلا تأكل أى لا يوجد منه  
 غير مجرد الاكل دون ارسال الصائد وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يخفى تعسف  
 هذا وبعده وقال ابن القصار مجرد ارسال الكلب امسالك علينا لان الكلب لانيته ولا يصح

منه ميزها وانما يتصيد بالتعليم فاذا كان الاعتبار بان يمسك علينا وعلى نفسه واختلف الحكم في ذلك وجب أن يتميز ذلك بنية من له نية وهو مرسله فاذا أرسله فقد أمسك عليه واذا لم يرسله لم يمسك عليه كذا قال ولا يخفى بعده أيضا ومصادمته لسباق الحديث وقد قال الجمهور ان معنى قوله أمسك عليكم صدون لكم وقد جعل الشارع كلمة منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك وقد وقع في رواية لابن أبي شيبة ان شرب من دمه فلاتأكل فانه لم يعلم ما علمته وفي هذا الإشارة الى أنه اذا شرع في أكله دل على أنه ليس يعلم التعليم المشروط وسلك بعض المالكية الترجيح فقال هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم يذكرها همام وعارضها حديث أبي ثعلبة وهذا ترجيح مردود لما تقدم وتمسك بعضهم بالإجماع على جواز أكله اذا أخذه الكلب بفيه وهم بأكله قادر قبل أن يأكل قال فلو كان أكله منه دالا على أنه أمسك على نفسه لكان تناوله بفيه وشروعه في أكله كذلك ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى يتطهر هل يأكل أولا والله أعلم وفيه اباحة الاصطياد للارتفاع بالصيد للكل والبيع وكذا اللهو بشرط قصد التذكية والارتفاع وكرهه مالك وخالفه الجمهور وقال الليث لا أعلم حقا أشبهه بياطل منه فلو لم يقصد الارتفاع به حرم لانه من الفساد في الارض بالتلف بنفس عبثا وينقدح أن يقال يباح فان لازمه وأكثر منه كره لانه قد يشغله عن بعض الواجبات وكثير من المندوبات وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس رفعه من سكن البادية جفا ومن اتبع الصيد غفل وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي أيضا وآخر عند الدارقطني في الأفراد من حديث البراء بن عازب وقال تفرد به شريك وفيه جواز اقتناء الكلب المعلم للصيد وسيأتي البحث فيه في حديث من اقتنى كلبا واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للاضافة في قوله كلبك وأجاب من منع بأنها إضافة اختصاص واستدل به على طهارة سور كلب الصيد دون غيره من الكلاب للادخار في الكل من الموضع الذي أكل منه ولم يذكر الغسل ولو كان واجبا لبيته لانه وقت الحاجة الى البيان وقال بعض العلماء يعني عن معض الكلب ولو كان نجسا لهذا الحديث وأجاب من قال بنجاسته بأن وجوب الغسل كان قد اشتهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره وفيه نظر وقد يتقوى القول بالعقل لانه بشدة الجري يحفر يرقه فيؤمن معه ما يخشى من اصابه لعابه موضع العض واستدل بقوله كل ما أمسك عليك بأنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل للعموم الذي في قوله ما أمسك وهذا قول الجمهور وقال مالك لا يحل وهو رواية البويطي عن الشافعي \* (تنبيه) قال ابن الميريس في جميع ما ذكر من الآي والاحاديث تعرض للتسمية المترجم عليها الا آخر حديث عدى فكانه عده بيان لما أبجلته الأدلة من التسمية وعند الأصوليين خلاف في المجل اذا اقترنت به قرينة لفظية معينة هل يكون ذلك الدليل المجل معها أو أياها خصة انتهى وقوله الاحاديث يوهم أن في الباب عدة احاديث وليس كذلك لانه لم يذكر فيه الاحاديث عدى نعم ذكر فيه تفاسير ابن عباس فكانه عدها احاديث ومجته في التسمية المذكورة في آخر حديث عدى مردود وليس ذلك مراد البخاري وانما جرى على عادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد ورد البخاري بعده بقليل من طريق ابن أبي السفر عن الشعبي بلفظ اذا أرسلت كلبك وسميت فكل ومن رواية بيان عن الشعبي اذا أرسلت كلابك المعلمة ذكر اسم الله

﴿باب صيد المعراض﴾ وقال (٥٢٢) ابن عمر في المقتولة بالسندقة تلك الموقوذة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد

وابراهيم وعطاء والحسن وكره الحسن رعى السندقة في القرى والامصار ولا يرى به بأساً فيما سواه \* حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي قال سمعت عدي بن حاتم رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعراض فقال اذا أصبت بجده فكل فاذا أصاب بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل كل فقلت أرسل كلبي قال اذا أرسلت كلبك وسميت فكل قلت فان أكل قال فلا تأكل فانه لم يمسك عليك انما أمسك على نفسه قلت أرسل كلبي فأجده معه كلباً آخر قال لا تأكل فانه انما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر \* (باب ما أصاب المعراض بعرضه) \* حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن هشام بن الحرث عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله انا نرسل الكلاب المعلقة قال كل ما أمسكن عليك قلت وان قتلن قال وان قتلن قلت وان انزمتي بالمعراض قال كل ما خرق وما أصاب بعرضه

فكل فلما كان الاخذ بقيد المعلم متفقاً عليه وان لم يذكر في الطريق الاولى كانت التسمية كذلك والله أعلم ﴿تكملة﴾ **باب** صيد المعراض تقدم تفسيره في الذي قبله **(قوله)** وقال ابن عمر في المقتولة بالسندقة تلك الموقوذة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن أما ثرا بن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي عاصم العقدي عن زهير هو ابن محمد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أنه كان يقول المقتولة بالسندقة تلك الموقوذة وأخرج ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن عمر أنه كان لا يأكل ما أصاب السندقة ولمالك في الموطأ عن نافع رمية طائر من بحجر فأصبتهم فأما أحدهما فأت فطرحة ابن عمر وأما سالم وهو ابن عبد الله بن عمر والقاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق فأخرج ابن أبي شيبة عن الثقي عن عبيد الله بن عمر عنهما أنهما كانا يكرهان السندقة الا ما دركته ذكاته ولمالك في الموطأ انه بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل بالمعراض والسندقة وأما مجاهد فأخرج ابن أبي شيبة من وجهين أنه كرهه زاد في أحدهما لا تأكل الا أن يذكى وأما ابراهيم وهو النخعي فأخرج ابن أبي شيبة من رواية الاعمش عنه لا تأكل ما أصبت بالسندقة الا أن يذكى وأما عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريح قال عطاء ان رمية صيد ابندقة فادركت ذكاته فكله والا فلا تأكله وأما الحسن وهو البصري فقال ابن أبي شيبة حدثنا عبد الاعلى عن هشام عن الحسن اذا رمى الرجل الصيد بالجلاهقة فلا تأكل الا أن تدرك ذكاته والجلاهقة بضم الجيم وتشديد اللام وكسر الهاء بعدها فاف هي السندقة بالنار سمية والجمع جلا هو **(قوله)** وكره الحسن رعى السندقة في القرى والامصار ولا يرى به بأساً فيما سواه) واصله ثم ذكر حديث عدي بن حاتم من طريق عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الذي قبله ﴿**قوله**﴾ **باب** ما أصاب المعراض بعرضه ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من طريق همام بن الحرث عنه مختصراً وقد بينت ما فيه في الباب الاول ﴿**قوله**﴾ **باب** صيد القوس القوس معروفة وهي مركبة وغير مركبة ويطلق لفظ القوس أيضاً على الثمر الذي يبقى في أسفل الخلة ٢ وليس مرادها **(قوله)** وقال الحسن وابراهيم اذا ضرب صيد افبان منه بدأ ورجل لا تأكل الذي بان وكل سائرته في رواية الكشميهني ويأكل سائرته أما ثرا بن الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل ضرب صيداً فبان منه بدأ ورجلا وهو حي ثم مات قال لا تأكله ولا تأكل ما بان منه الا أن تضربه فقطعه فموت من ساعته فاذا كان كذلك فليأكله وقوله في الاصل سائرته يعني باقيه وأما اثر ابراهيم فروي عنه من روايته لامن رأيه لكنه لم يتعقبه فكانه رضى به وقال ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر بن عباس عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال اذا ضرب الرجل الصيد فبان منه عضو تركه ماسقط وأكل ما بقي قال ابن المنذر اختلفوا في هذه المسئلة فقال ابن عباس وعطاء لا يأكل العضو منه وذلك الصيد وكله وقال عكرمة ان عدا حيا بعد سقوط العضو منه فلا تأكل العضو وذلك الصيد وكله ان مات حين ضربه فكله كله وبه قال الشافعي وقال لا فرق أن ينقطع قطعتين أو أقل اذا مات من تلك الضربة وعن الثوري وأبي حنيفة ان قطعه نصفين أو كلاً جميعاً وان قطع الثلث مما يلي الرأس فكذلك وما يلي العجزاً كل الثلثين مما يلي الرأس ولا يأكل كل

الثلث

فلاناً **كل** \* (باب صيد القوس) وقال الحسن وابراهيم اذا ضرب صيد افبان منه بدأ ورجل لا تأكل الذي بان وكل سائرته هكذا يباض بأصله ٢ في نسخة الخلة





وبارض صيداً صيداً بقوسى  
وبكلى الذى ليس بمعلم  
وبكلى المعلم فما يصلح لى قال  
أما ما ذكرت من أهل الكتاب  
فإن وجدتم غيرهما فلا تأكلوا  
فيها وإن لم تجدوا فاعسلوها  
وكلوا فيها وما صدت  
بقوسك فذكرت اسم الله  
فكل وما صدت بكلك المعلم  
فذكرت اسم الله فكل وما  
صدت بكلك غير معلم  
فأدر كنت ذكاته فكل  
\*(باب الخذف والبندقة)\*  
حدثني يوسف بن راشد  
حدثنا وكيع ويزيد بن هرون  
واللفظ ليزيد عن كههم بن  
الحسن عن عبد الله بن بريدة  
عن عبد الله بن مغفل أنه  
رأى رجلاً يخذف فقال له  
لا تخذف فإن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

ويشرب فيها الخمر كما وقع التصريح به في رواية أبي داود وأما نجار أهل الكتاب وهم يطبخون  
في قدرهم الخنزير ويشربون في أنيتهم الخمر فقال فذكر الجواب وأما الفقهاء فرأى أنهم مطلق  
آية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسة فإنه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم وإن كان  
الأولى الغسل للخروج من الخلاف لا لثبوت الكراهة في ذلك ويحتمل أن يكون استعمالها بلا  
غسل مكروهاً بناءً على الجواب الأول وهو الظاهر من الحديث وأن استعمالها مع الغسل  
رخصة إذا وجد غيرها فإن لم يجد جاز بلا كراهة للنهي عن الأكل فيها مطلقاً وتعليق الأذن  
على عدم غيرها مع غسلها وتمسك بهذا بعض المالكية لقولهم أنه يتعين كسر آية الخمر على كل  
حال بناءً على أنها لا تطهر بالغسل واستدل بالتفصيل المذكور لأن الغسل لو كان مطهرها لما  
كان للتفصيل معنى وتعقب بأنه لم ينحصر في كون العين تصير نجسة بحيث لا تطهر أصلاً بل يحتمل  
أن يكون التفصيل للاخذ بالأولى فإن الأناء الذي يطبخ فيه الخنزير يستقدر ولو غسل كما يكره  
الشرب في المحجمة ولو غسلت استقدرا ومشي ابن حزم على ظاهره فقال لا يجوز استعمال آية  
أهل الكتاب إلا بشرطين أحدهما أن لا يجد غيرها والثاني غسلها وأجيب بما تقدم من أن أمره  
بالغسل عند فقد غيرها دال على طهارتها بالغسل والأمر باجتنابها عند وجود غيرها للمبالغة في  
التنفير عنها كما في حديث سلة الآتي بعد في الأمر بكسر القدور التي طبخت فيه الميتة فقال رجل  
أو نغسلها فقال أو ذاك فأمر بالكسر للمبالغة في التنفير عنها ثم أذن في الغسل ترخيصاً فكذا ذلك  
يتجه هذا هنا والله أعلم (قوله وبارض صيداً صيداً بقوسى) فقال في جوابه وما صدت بقوسك  
وذكرت اسم الله فكل تمسك به من أوجب التسمية على الصيد وعلى الذبيحة وقد تقدمت  
مباحته في الحديث الذي قبله وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصيد بالكل وقوله  
فكل وقع مفسراً في رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً  
يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إن لي كلاباً بمكة الحديث وفيه واقتنى في قوسى قال كل ما ردت  
عليك قوسك ذكاً وغير ذكاً قال وان تغيب عنى قال وان تغيب عنك ما لم يصل أو تجد فيه أثراً  
غير سهمك وقوله تصل بصادهم ملة مكسورة ولا مثة قبله أى يمتن وسألت مباحث هذا الحديث  
بعد ثلاثة أبواب في باب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة وفي الحديث من الفوائد جمع المسائل  
وأرادها دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحدة واحدة بلفظ أما وما (قوله ما  
الخذف والبندقة) أما الخذف فمسألة أي تفسيره في الباب وأما البندقة فمعرفة تخذف من طين  
وتيس فيرى بها وقد تقدمت أشياء تتعلق بها في باب صيد المعراض (قوله حدثني يوسف  
ابن راشد) وهو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان الرازي نزيل بغداد نسبته البخاري  
إلى جده وفي طبقته يوسف بن موسى التستري نزيل الري فعمل البخاري كان يخشى أن يلتبس  
به (قوله واللفظ ليزيد) قلت قد أخرج أحمد الحديث عن وكيع مقتصر على المن دون  
القصة وأخرجه الأسماعيلي من رواية يحيى القطان ووكيع كلاهما عن كههم مقررنا  
وقال إن السياق ليجي والمعنى واحد (قوله أنه رأى رجلاً) لم أقف على اسمه ووقع في رواية  
مسلم من رواية معاذ بن معاذ عن كههم رأى رجلاً من أصحابه وله من رواية سعيد بن جبيرة عن  
عبد الله بن مغفل أنه قرىب لعبد الله بن مغفل (قوله يخذف) بخاء معجمة وآخره فاء أى يرى

نهي عن الخذف أو كان يكره  
 الخذف وقال انه لا يصاد به  
 صيد ولا ينكأ به عدو ولكنها  
 قد تكسر السن وتفقأ العين  
 ثم رآه بعد ذلك يخذف فقال  
 له أحدثك عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أنه نهى  
 عن الخذف أو كره الخذف  
 وأنت تخذف لأهلك كذا  
 وكذا \* (باب من اقتنى كلبا  
 ليس بكلب صيد أو ماشية) \*  
 حدثنا موسى بن اسمعيل  
 حدثنا عبد العزيز بن  
 مسلم حدثنا عبد الله بن  
 دينار قال سمعت ابن عمر  
 رضي الله عنهما عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال من  
 اقتنى كلبا ليس بكلب ماشية  
 أو ضارية نقص كل يوم من  
 عمله قيراطان \* حدثنا المكي  
 ابن إبراهيم أخبرنا حفظة  
 ابن أبي سفيان قال سمعت  
 سالمًا يقول سمعت عبد الله  
 ابن عمر يقول سمعت النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقول من  
 اقتنى كلبا إلا كلبا ضاريا  
 لصدا أو كلب ماشية فإنه  
 ينقص من أجره كل يوم  
 قيراطان \* حدثنا عبد الله  
 ابن يوسف أخبرنا مالك عن  
 نافع عن عبد الله بن عمر قال  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من اقتنى كلبا  
 إلا كلب ماشية أو ضاريا  
 نقص من عمله كل يوم  
 قيراطان

بحصاة أو نواة بين سبائتيه أو بين الإبهام والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الإبهام وقال ابن  
 فارس خذفت الحصاة رميتها بين أصبعيك وقيل في حصى الخذف أن يجعل الحصاة بين السبابة  
 من اليمنى والإبهام من اليسرى ثم يقذفها بالسبابة من اليمنى وقال ابن سيده خذف بالشئ  
 يخذف فارسي وخص بعضهم به الحصى قال والخدفة التي يوضع فيها الحجر ويرى بها الطير ويطلق  
 على المقلاع أيضا قاله في الصحاح (قوله نهى عن الخذف أو كان يكره الخذف) في رواية أحمد عن  
 وكيع نهى عن الخذف ولم يشك وأخرجه عن محمد بن جعفر عن كهمس بالشك وبين أن الشك  
 من كهمس (قوله انه لا يصاد به صيد) قال المهلب أباح الله الصيد على صفة فقال تناله أيديكم  
 ورماحكم وليس الرمي بالبندقية ونحوها من ذلك وانما هو وقيد وأطلق الشارع أن الخذف  
 لا يصاد به لأنه ليس من المجهزات وقد اتفق العلماء إلا من شذ عنهم على تحريم كل ما قتله البندقية  
 والحجر انتهى وانما كان كذلك لأنه يقتل الصيد بقوة راميه لا بجده (قوله ولا ينكأ به عدو)  
 قال عياض الرواية بفتح الكاف وبهمزة في آخره وهي لغة والأشهر بكسر الكاف بغير همز وقال  
 في شرح مسلم لا ينكأ بفتح الكاف مهموز وروى لا ينكأ بكسر الكاف وسكون التحتانية وهو  
 أوجه لأن المهموز انما هو من نكأت القرحة وليس هذا موضعه فإنه من النكابة لكن قال في  
 العين نكأت لغة في نكيت فعلى هذا توجه هذه الرواية قال ومعناه المبالغة في الأذى وقال  
 ابن سيده نكأت العدو نكابة أصاب منه ثم قال نكأت العدو أنكؤهم لغة في نكيتهم فظهر أن  
 الرواية صحيحة المعنى ولا معنى لخطئها وأغرب ابن السمين فلم يعرج على الرواية التي بالهمز  
 أصلا بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز ثم قال ونكأت القرحة بالهمز (قوله ولكنها  
 قد تكسر السن) أي الرمية وأطلق السن فيشمل سن المرمي وغيره من آدمي وغيره (قوله  
 لا أهلك كذا وكذا) في رواية معاذ بن محمد بن جعفر لا أهلك كلمة كذا وكذا وكلمة بالنصب  
 والتنوين كذا وكذا أيهم الزمان ووقع في رواية سعيد بن جبير عند مسلم لا أهلك أبدا وفي  
 الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ولا يدخل ذلك في النهي عن الهجر فوق  
 ثلاث فإنه يتعلق بمن هجر لحظ نفسه وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب وفيه تغيير المنكر ومنع  
 الرمي بالبندقية لأنه إذا نفي الشارع أنه لا يصيد فلا معنى للرمي به بل فيه تعريض للعيوان بالتلف  
 لغیر مالسه وقد ورد النهي عن ذلك نعم قد يدرك ذكاة ماري بالبندقية فيهلأ كله ومن ثم اختلف  
 في جوازه فصرح مجلي في الذخائر بمنع موهبة أفتى ابن عبد السلام وحزم النووي بحمله لأنه طريق  
 إلى الاصطبعاد والتحقيق التفصيل فإن كان الأغلب من حال الرمي ما ذكر في الحديث  
 امتنع وإن كان عكسه جاز ولا سيما أن المرمي مما لا يصل إليه الرمي إلا بذلك ثم لا يقتله غالبا وقد  
 تقدم قبل بابين من هذا الباب قول الحسن في كراهية رمي البندقية في القرى والأصهار ومفهومه  
 أنه لا يكره في القلعة جعل مدار النهي على خشية ادخال الضرر على أحد من الناس والله أعلم  
 ﴿قوله ما﴾ من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية يقال اقتنى الشئ  
 إذا اتخذ له للاذخار ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من ثلاثة طرق عنه ووقع في الرواية الأولى  
 ليس بكلب ماشية أو ضارية وفي الثانية إلا كلبا ضاريا لصيدا أو كلب ماشية وفي الثالثة  
 إلا كلب ماشية أو ضاريا فالرواية الثانية تفسر الأولى والثالثة فالأولى أما للاستعارة على أن

ضاريا صفة للجماعة المضارين أصحاب الكلاب المعتادة الضارية على الصيد يقال ضرا على  
الصيد ضراوة أى تعود ذلك واستقر عليه وضرا الكلب وأضره صاحبه أى عوده وأغراه  
بالصيد والجمع ضوار واما التناسب للفظ ماشية مثل لادريت ولا تليت والاصل تلوئت  
والرواية الثالثة فيها حذف تقديره أو كلبا ضاريا ووقع في الرواية الثانية في غير رواية أبي  
ذرا لا كلب ضارى بالاضافة وهو من اضافة الموصوف الى صفته أو لفظ ضارى صفة للرجل  
الصائد أى الا كلب رجل معتاد للصيد وثبت الياء في الاسم المنقوص مع حذف الالف واللام  
منه لغة وقد أورد المصنف حديث الباب من حديث أبي هريرة في المزارعة وفي بدء الخلق  
وأورده فيهما أيضا من حديث سفيان بن أبي زهير وتقدم شرح المتن مستوفى في كتاب المزارعة  
وفيه التنبية على زيادة أبي هريرة وسفيان بن أبي زهير في الحديث أو كلب زرع وفي لفظ حرث  
وكذا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن مغفل عند الترمذى (قوله باب اذا  
أكل الكلب) ذكر فيه حديث عدى بن حاتم من رواية بيان بن عمر وعن الشعبي عنه وقد تقدم  
شرحه مستوفى في الباب الاول (قوله وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية مكليين  
الكواسب) في رواية الكشميخى الصوائد وجهها في نسخة الصغاني وهو صفة محذوف تقديره  
الكلاب الصوائد أو الكواسب وقوله مكليين أى مؤذنين أو معودين قيل وليس هو تفعيل من  
الكلب الحيوان المعروف وانما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرص نعم هو راجع الى الاول  
لانه أصل فيه لما طبع عليه من شدة الحرص ولان الصيد غالبا انما يكون بالكلاب فمن علم الصيد  
من غيرها كان في معناها وقال أبو عبيدة في قوله مكليين أى أصحاب كلاب وقال الراغب  
الكلاب والمكلب الذى يعلم الكلاب (قوله اجتروا أو اكتسبوا) هو تفسير أبى عبيدة وليس  
هذه الآية في هذا الموضع وانما ذكرها استطراد البيان أن الاجترار يطلق على الاكتساب وان  
المراد بالمكليين المعلمين وهو وان كان أصل المادة الكلاب لكن ليس الكلب شرطا فيصح  
الصيد بغير الكلب من أنواع الجوارح ولفظ أبى عبيدة وما علمت من الجوارح أى الصوائد  
ويقال فلان جارحة أهله أى كاسبهم وفي رواية أخرى ومن يجترح أى يكتسب وفي رواية  
أخرى الذين اجتروا السيات اكتسبوا \* (تنبيه) \* اعترض بعض الشراح على قوله  
الكواسب والجوارح فانه قال في تفسيره رامة في الهوا لك ما تقدم ذكره فالزمه التناقض وليس كما  
قال بل الذى هنا على الاصل في جمع المؤنث (قوله وقال ابن عباس ان أكل الكلب فقد أفسده  
انما أمسك على نفسه والله يقول تعلمون من مما علمكم الله فتضرب وتعلم حتى تترك) وصله سعيد بن  
منصور مختصرا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس قال اذا أكل الكلب فلان كل فانما  
أمسك على نفسه وأخرج أيضا من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اذا أرسلت كلبك المعلم  
فسميت فأكل فلان كل واذا أكل قبل أن يأتى صاحبه فليس بعالم لقول الله عز وجل مكليين  
تعلمون من مما علمكم الله وينبغي اذا فعل ذلك أن يضربه حتى يدع ذلك الخلق فعرف بهذا المراد  
بقوله حتى يترك أى يترك خلقه في الشره ويترن على الصبر عن تناول الصيد حتى يجي صاحبه  
(قوله وكرهه ابن عمر) وصله ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قال اذا أكل الكلب من  
صيد فانه ليس بمعلم وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه وكذا أخرجه سعيد بن

\* (باب اذا أكل الكلب  
وقوله تعالى يسألونك ماذا  
أحل لهم الآية) \* مكليين  
الكواسب اجتروا  
اكتسبوا تعلمون من مما  
علمكم الله فكلوا مما أمسكن  
عليكم الى قوله سريع  
الحساب وقال ابن عباس ان  
أكل الكلب فقد أفسده  
انما أمسك على نفسه والله  
يقول تعلمون من مما علمكم  
الله فتضرب وتعلم حتى تترك  
وكرهه ابن عمر

وقال عطاء ان شرب الدم ولم  
 يأكل فكل \* حدثنا قتيبة  
 ابن سعيد حدثنا محمد بن فضيل  
 عن بيان عن الشعبي عن  
 عدي بن حاتم قال سالت  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قلت انا قوم نصيد هذه  
 الكلاب قال اذا ارسلت  
 كلابك المعلية وذكرت اسم  
 الله فكل مما مسكن عليك  
 وان قتلن الا ان يأكل  
 الكلب فاني أخاف أن يكون  
 انما أمسكه على نفسه وان  
 خاطها كلاب من غيرها  
 فلا تأكل \* (باب الصدا اذا  
 غاب عنه يومين أو ثلاثة) \*  
 حدثنا موسى بن اسمعيل  
 حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا  
 عاصم عن الشعبي عن  
 عدي بن حاتم رضي الله عنه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال اذا ارسلت كلبك  
 وسميت فأمسك وقتل فكل  
 وان أكل فلا تأكل فانما  
 أمسك على نفسه واذا خاط  
 كلابا لم يذكرك اسم الله عليها  
 فأمسكن فقتلن فلا تأكل  
 فانك لا تدري أيها قتل وان  
 رميت الصيد فوجدته بعد  
 يوم أو يومين ليس به الأثر  
 سهمك فكل وان وقع في  
 الماء فلا تأكل \* وقال عبد  
 الاعلى عن داود عن عامر  
 عن عدي أنه قال للنبي صلى  
 الله عليه وسلم يرحى الصيد  
 فيقتراثره اليومين والثلاثة  
 ثم يجده مستأوفيه سهمه قال  
 يأكل ان شاء

منصور وعبد الرزاق (قوله وقال عطاء ان شرب الدم ولم يأكل فكل) وصله ابن أبي شيبة من  
 طريق ابن جريح عنه بلفظ ان أكل فلا تأكل وان شرب فلا وتقدمت مباحث هذه المسئلة  
 في الباب الاول \* (قوله ما) الصيد اذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) أي عن الصاد  
 (قوله ثابت بن زيد) هو أبو زيد البصري الاحول وحكي الكلاب اذا ذكرت اسم الله عليه  
 قال والا اول أصح (قلت) زيد كنيته لا اسم أبيه وشيخه عاصم هو ابن سليمان الاحول وقدراد  
 عن الشعبي في حديث عدي قصة السهم (قوله وان رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس  
 به الاثر سهمك فكل) ومفهومه أنه ان وجد فيه أثر غير سهمه لا يأكل وهو نظير ما تقدم في  
 الكلب من التفصيل فيما اذا خاط الكلب الذي أرسله الصاد كلب آخر لكن التفصيل في  
 مسئلة الكلب فيما اذا شارك الكلب في قتله كلب آخر وهنا الاثر الذي يوجد فيه من غير سهم  
 الراعي أهم من أن يكون أثر سهم رام آخر أو غير ذلك من الاسباب القاتلة فلا يحل أكله مع  
 التردد وقد جاءت فيه زيادة من رواية سعيد بن جبير عن عدي بن حاتم عند الترمذي والنسائي  
 والطحاوي بلفظ اذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به أثر سبع وعلمت أن سهمك قتله فكل منه قال  
 الراعي يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم جاء فوجد ميتا لا يحل وهو ظاهر نص الشافعي في  
 المختصر وقال النووي الحل أصح دليلا وحكي البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه قال في قول ابن  
 عباس كل ما أصميت ودع ما أصميت معنى ما أصميت ما قتله الكلب وأنت تراه وما أصميت ما غاب  
 عنك مقتله قال وهذا لا يجوز عند غيره الا أن يكون حاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء  
 فيسقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأى ولا قياس قال البيهقي وقد  
 ثبت الخبر يعني حديث الباب فينبغي أن يكون هو قول الشافعي (قوله وان وقع في الماء فلا  
 تأكل) يؤخذ سبب منع أكله من الذي قبله لانه حينئذ يقع التردد هل قتله السهم أو الغرق في  
 الماء فلو تحقق أن السهم أصابه فمات فلم يقع في الماء الا بعد أن قتله السهم فهذا يحل أكله قال  
 النووي في شرح مسلم اذا وجد الصيد في الماء غريقا حرم بالاتفاق اه وقد صرح الراعي بان  
 محله ما لم ينته الصيد بتلك الجراحة الى حركة المذبوح فان انتهى اليها بقطع الحلقوم مثلاً فقد  
 تمت زكاته ويؤيده قوله في رواية مسلم فانك لا تدري الماء قتله أو سهمك فدل على أنه اذا علم أن  
 سهمه هو الذي قتله أنه يحل (قوله وقال عبد الاعلى) يعني ابن عبد الاعلى السامي بالمهملة  
 البصري وداود هو ابن أبي هند وعامر هو الشعبي وهذا التعليق وصله أبو داود عن الحسين بن  
 معاذ عن عبد الاعلى به (قوله فيفتقر) بفاء ثم مشناة ثم فاف أي يتبع فقاره حتى يتمكن منه وعلى  
 هذه الرواية اقتصر ابن بطال وفي رواية الكشميهني فيفتني أي يتبع وكذا المسلم والاصيلي  
 وفي رواية فيفتقروا وهي أوجه (قوله اليومين والثلاثة) فيه زيادة على رواية عاصم بن سليمان  
 بعد يوم أو يومين ووقع في رواية سعيد بن جبير فيغيب عنه الليلة والليتين ووقع عند مسلم  
 في حديث أبي بعلبة بسند فيه معاوية بن صالح اذا رميت سهمك فغاب عنك فأدر كته فكل ما لم  
 يتن وفي لفظ في الذي يدرك الصيد بعد ثلاث كاه ما لم يتن ونحوه عند أبي داود من طريق عمرو  
 ابن شعيب عن أبيه عن جده كما تقدم التسمية عليه قريبا جعل الغاية أن يتن الصيد فلو وجدته  
 مثلا بعد ثلاث ولم يتن حل وان وجدته بدونها وقد أتت فلا هذا ظاهر الحديث وأجاب النووي

\* (باب اذا وجد مع الصيد كلبا آخر) \* حدثنا آدم حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله اني ارسل كلبى واسمى فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارسلت كلبك وسيمت فأخذ فقتل فأكل فلا تأكل فانما أمسك على نفسه قلت اني ارسل كلبى أجده معه كلبا آخر لا أدري أيهما أخذ فقال لا تأكل فانما سميت على كلبك ولم تسم على غيره وسألت عن صيد المعراض فقال اذا أصبت بجده فكل واذا أصبت بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل \* (باب ما جاء في التصيد) \* حدثني محمد بن أبي خزيمة عن ابن فضيل عن بيان عن عامر عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان اقوم بتصيد هذه الكلاب فقال اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك الا أن يأكل الكلب فلا تأكل فاني أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه وان خالطها كلب من غيرهما فلا تأكل \* حدثنا أبو عاصم عن حيوة بن شريح وحدثني أحمد (٥٢٨) بن أبي رباح حدثنا سلمة بن سليمان عن ابن المبارك عن حيوة بن شريح قال سمعت

ربيعه بن يزيد الدمشقي قال أخبرني أبو ادريس عائد الله قال سمعت أبا ثعلبة الخشني رضى الله عنه يقول أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنا بأرض قوم أهل الكلاب تأكل في آيتهم وأرض صيد أصيد بقوسي وأصيد بكلي المعلم الذي ليس معلما فأخبرني ما الذي يحل لنا من ذلك فقال أما ما ذكرت من أنك بأرض قوم أهل الكلاب تأكل في آيتهم فان وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاعسلوها ثم كلوا فيها وأما ما ذكرت من أنك بأرض صيد فاصدت بقوسك فاذكر اسم الله ثم

بأن التمس عن أكله اذا أتت للتزبه وسأد كرفي ذلك بحث في باب صيد البحر واستدل به على أن الرامح لو أخر طلب الصيد عقب الرمي الى أن يجده أنه يحل بالشروط المتقدمة ولا يحتاج الى استئصال عن سبب غيبته عنه كأن مع الطلب أو عدمه لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الأخيرة حيث قال فيقتني أثره فدل على أن الجواب خرج على حسب السؤال فاختصر بعض الرواة السؤال فلا يتمسك فيه بترك الاستئصال واختلف في صفة الطلب فعن أبي حنيفة أن آخر ساعة فلم يطلب لم يحل وان أتبعه عقب الرمي فوجد ميتا حل وعن الشافعية لا بد أن يتبعه وفي اشتراط العدو وجهان أظهرهما يكفي المشي على عادته حتى لو أسرع وجده حيا حل وقال امام الحرمين لا بد من الاسراع قليلا ليحقق صورة الطلب وعند الحنفية فحوزه الاختلاف ﴿ قوله ﴾ اذا وجد مع الصيد كلبا آخر ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الاول ﴿ قوله ﴾ ما جاء في التصيد قال ابن المنير مقصوده بهذه الترجمة التنبيه على أن الاشتغال بالصيد لمن هو عيشه به مشروع ولمن عرض له ذلك وعيشه بغيره مباح وأما التصيد لمجرد اللهو فهو محل الخلاف (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الاول وذكر فيه أربعة أحاديث \* الاول حديث عدي بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم ما فيه \* الثاني حديث أبي ثعلبة أخرجه عاليا عن أبي عاصم عن حيوة بن المبارك عن حيوة وهو ابن شريح وسأله على رواية ابن المبارك وسأله لفظ أبي عاصم حيث أفرد به ثلاث أبواب وقد تقدم قبل خمسة أبواب من وجه آخر عاليا \* الثالث حديث أنس أن نجيها أن نبي يأتي شرحه في أواخر الذبائح حيث عقد للارنب ترجمة مفردة ومعنى أن نجيها أن نثرنا وقوله هنا لغو باغين مجبة

بعد

كل وما صدت بكنبك المعلم فاذا كرام اسم الله ثم كل وما صدت بكنبك الذي ليس

معلم فاذا ركزت ذكاته فكل \* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال أنفجنا أن نبي بآثر الظهران فسسعوا عليها حتى لغبوا فسميت عليها حتى أخذتها فحمت بها الى أبي طلحة فبعث الى النبي صلى الله عليه وسلم بوركها وأنفجها فقبله \* حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحابه محرمين وهو غير محرم فرأى حمارا وحشيا فاستوى على فرسه ثم سأل أصحابه أن ينالوه سوطا فأبوا فأسألهم رحمهم فأبوا فأخذه ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سلموا له عن ذلك فقال انما هي طعمة أطعمكموها الله \* حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة مثله انه قال هل معكم من لحمه شيء

• (باب التصيد على الجبال) • حدثنا يحيى بن سليمان الجعفي قال حدثني ابن وهب (٥٢٩) أخبرنا عمرو بن أبي النضر حده عن نافع

مولى أى قتادة وأى صالح مولى  
التوأمة سمعت أبا قتادة قال  
كنت مع النبی صلی الله علیه  
وسلم فیما بین مکة والمدینة  
وهم محرمون وأنا رجل حل  
على فرسی وکنت رقاء على  
الجبال فبینا أنا على ذلك إذ  
رأیت الناس متشوفین لشیء  
فذهبت أنظر فإذا هو جحر  
وحش فقلت لهم ما هذا  
قالوا الاندری قلت هو جحر  
وحشی فقالوا هو مارأیت  
وکنت نسیت سوطی فقلت  
لهم ناولونی سوطی فقالوا  
لا نعینک علیه فنزلت  
فأخذته ثم ضربت فی أثره  
فلم یکن الا ذلک حتی عقرته  
فأتیت الیهم فقلت لهم  
قوموا فاحتملوا قالوا الانمسه  
فحملته حتی جئتهم به فأبی  
بعضهم وأكل بعضهم  
فقلت أنا أسـ توقوف لکم  
النبی صلی الله علیه وسلم  
فأدرکته فخدمته الحدیث  
فقال لی أبقی معکم شیء منه  
قلت نعم فقال کلو افرهو طعم  
أطعمکموه الله \* (باب  
قول الله تعالی أحل لکم  
صيد البحر وطعامه ما اعا  
لکم) \* وقال عمر صیده  
ما اصطید وطعامه ما رمی به  
وقال أبو بکر الطافی حلال  
وقال ابن عباس طعامه  
ممتنه الا ما قذرت منها  
تأکله الیهود ونحن نأکله



عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن الجري فقال لا بأس به انما هو شيء كرهته اليهود وأخرجه  
ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري به وقال في روايته سألت ابن عباس عن الجري فقال لا بأس  
به انما تحرمه اليهود ونحن نأكله وهذا على شرط الصحيح وأخرج عن علي وطائفة نحوه والجري  
بفتح الجيم قال ابن التين وفي نسخة بالكسر وهو ضبط الصحاح وكسر الراء الثقيلة قال ويقال له  
أيضا الجريت وهو ما لا قشر له قال وقال ابن حبيب من المالكية أنا كرهه لانه يقال انه من  
المسوخ وقال الازهرى الجريت نوع من السمك يشبه الحيات وقيل سمك لا قشر له ويقال له  
أيضا المراهى والسلور مثله وقال الخطابي هو ضرب من السمك يشبه الحيات وقال غيره نوع  
عريض الوسط دقيق الطرفين (قوله وقال شرح صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كل شيء في  
البحر مذبوح وقال عطاء أما الطير فإرى أن تذبحه) وصله المصنف في التاريخ وابن منده في المعرفة  
من رواية ابن جرير عن عمرو بن دينار وأبي الزبير أنهما سمعا شرحا لصاحب النبي صلى الله  
عليه وسلم يقول كل شيء في البحر مذبوح قال فذكر ذلك لعطاء فقال أما الطير فإرى أن تذبحه  
وأخرجه الدارقطني وأبو نعيم في الصحابة مرفوعا من حديث شرح والموقوف أصح وأخرجه  
ابن أبي عاصم في الاطعمه من طريق عمرو بن دينار سمعت شيخا كبيرا يحلف بالله ما في الجرادة  
الا قد ذبحها الله لبني آدم وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه ان الله قد  
ذبح كل ما في البحر لبني آدم وفي سنده ضعف والطبراني من حديث ابن عمر رفعه نحوه وسنده  
ضعيف أيضا وأخرج عبد الرزاق بسندين جدين عن عمر بن الخطاب عن علي الحوت ذكرى كاه ٢ (تنبيه) \*  
سقط هذا التعليق من رواية أبي زيد وابن السكن والجرجاني ووقع في رواية الاصيلي وقال أبو  
شرح وهو وهم به على ذلك أبو علي الجبائي وتبعه عياض وزادوه وشرح بن هاني أبو هاني  
كذا قال والصواب أنه غيره وليس له في البخاري ذكر الا في هذا الموضع وشرح بن هاني لا يبه حجة  
وأما هو فله ادراك ولم يثبت له سماع ولا لقاء وأما شرح المذكور فذكره البخاري في التاريخ وقال  
له حجة وكذا قال أبو حاتم الرازي وغيره (قوله وقال ابن جرير قلت لعطاء صيد الانهار وقلات  
السيال أصيد بحر هو قال نعم ثم تلا هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ومن كل تأكلون  
لحاطريا) وصله عبد الرزاق في التفسير عن ابن جرير به اسواء وأخرجه الفاكهي في كتاب مكة  
من رواية عبد المجيد بن أبي داود عن ابن جرير به أنهم من هذا وفيه وسألته عن حيتان بركة القشيري  
وهي بئر عظيمة في الحرم أتصاد قال نعم وسألته عن ابن الماء وأشباهه أصيد بحر أم صيد بر فقال  
حيث يكون أكثر فهو صيد وقلات بكسر القاف وتخفيف اللام وآخره مثناة ووقع في رواية  
الاصيلي مثناة والصواب الاول جمع قلت بفتح أوله مثل بحر وبحار هو النقرة في الصخرة يستنقع  
فيها الماء (قوله وركب الحسن علي سرج من جلود كلاب الماء وقال الشعبي لو أن أهلي أكلوا  
الضفادع لأطعمتهم ولم يرا الحسن بالسلخفة بأسا) أما قول الحسن الاول فقيل انه ابن علي وقيل  
البصري ويؤيد الاول أنه وقع في رواية وركب الحسن عليه السلام وقوله علي سرج من جلود  
أي اتخذ من جلود كلاب الماء وأما قول الشعبي فالضفادع جمع ضفدع بكسر أوله وبفتح الدال  
وبكسر هاء أيضا وحكى ذم أوله مع فتح الدال والضفادع بغير عين لغته فيه قال ابن التين لم يبين  
الشعبي هل تدعى أم لا ومذهب مالك أنها تؤكل بغير ذكوة ومنهم من فصل بين ماء وأما وغيره

وقال شرح صاحب النبي  
صلى الله عليه وسلم كل شيء  
في البحر مذبوح وقال عطاء  
أما الطير فإرى أن تذبحه  
وقال ابن جرير قلت لعطاء  
صيد الانهار وقلات السيال  
أصيد بحر هو قال نعم ثم تلا  
هذا عذب فرات سائغ شرابه  
وهذا ملح اجاج ومن كل  
تأكلون لحاطريا وركب  
الحسن علي سرج من جلود  
كلاب الماء وقال الشعبي  
لو أن أهلي أكلوا الضفادع  
لأطعمتهم ولم يرا الحسن  
بالسلخفة بأسا

وعن الحنفية ورواية عن الشافعي لا بد من التذكية وأما قول الحسن في السلقفة فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان لا يرى بأكل السلقفة بأساً ومن طريق مبارك ابن فضالة عن الحسن قال لا بأس بها كلها والصلحفة بضم المهملة وفتح اللام وسكون المهملة بعد هاء فاء ثم ألف ثم هاء ويجوز بدل الهاء همزة حكاة ابن سيده وهي رواية عبدوس وحكي أيضاً في المحكم سكون اللام وفتح الحاء وحكي أيضاً صلحفة كالأول لكن بكسر الفاء بعدها تحتانية مفتوحة (قوله) وقال ابن عباس كل من صيد البحر نصراني أو يهودي أو مجوسي قال الكرماني كذا في النسخ القديمة وفي بعضها ما صاده قبل لفظ نصراني (قلت) وهذا التعليق وصله البيهقي من طريق ممالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال كل ما ألقى البحر وما صيده منه صاده يهودي أو نصراني أو مجوسي قال ابن التين مفهوماً أن صيد البحر لا يؤكل إن صاده غيره ولا وهو كذلك عند قوم وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبيرة وسند آخر عن علي كراهية صيد المجوسي السمك (قوله) وقال أبو الدرداء في المرى ذبح الخمر النينان والشمس قال البيضاوي ذبح بصيغة الفعل الماضي ونصب راء الخمر على أنه المفعول قال ويروى بسكون الموحدة على الإضافة والخمر بالكسر أي تطهيرها (قلت) والأول هو المشهور وهذا لا يترسقط من رواية النسفي وقد وصله إبراهيم الحربي في غريب الحديث أنه من طريق أبي الزاهرية عن جبيرة بن نفير عن أبي الدرداء أنه كره سواء قال الحربي هذا مري يعمل بالشام يؤخذ الخمر فيجعل فيه الملح والسمك ويوضع في الشمس فيتغير عن طعم الخمر وأخرج أبو بشر الدولابي في الكنى من طريق يونس بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه قال في مري النيسان غسيرة الشمس ولا بن أبي شيبة من طريق مكحول عن أبي الدرداء لا بأس بالمري ذبحته النار والمخ وهذا منقطع وعابه أقصره غلطاً ومن تبعه واعترضوا على حزم البخاري به وما عثرنا على كلام الحربي وهو مراد البخاري جزمًا وله طرق أخرى أخرجه الطحاوي من طريق بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني أن أبا الدرداء كان يأكل المرى الذي يجعل فيه الخمر ويقول ذبحته الشمس والمخ وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس قال مر رجل من أصحاب أبي الدرداء بأخرفذ كرقصة في اختلافهم في المرى فأتيا أبا الدرداء فسألاه فقال ذبحت خمرها الشمس والمخ والحيتان وروىناه في جزء اسحق بن الفيز من طريق عطاء الخراساني قال سئل أبو الدرداء عن أكل المرى فقال ذبحت الشمس سكر الخمر فخنأ كل لا نرى به بأساً قال أبو موسى في ذيل الغريب عبر عن قوة الملح والشمس وغلبتهما على الخمر وازالتهما طعمهما ورائحتهما بالذبح وانما ذكر النينان دون الملح لأن المقصود من ذلك يحصل بدونه ولم يدان النينان وحدها هي التي خلته قال وكان أبو الدرداء ممن يفتي بجواز تخليل الخمر فقال إن السمك بالآلة التي أضيفت إليه يغلب على ضراوة الخمر ويزيل شدتها والشمس تؤثر في تخليلها فتصير حلالاً قال وكان أهل الريف من الشام يعجنون المرى بالخمر ويعملون فيه أيضاً السمك الذي يربى بالمخ والابزار بما يسمونه الصحناء والقصد من المرى هضم الطعام فيضفون إليه كل ثقیف أو خريف ليزيد في جلاء المعدة واستدعاء الطعام بجرافته وكان أبو الدرداء وجاعاً من الصحناء يأكلون هذا المرى المعمول بالخمر وأدخله البخاري في طهارة صيد البحر يريد أن السمك طاهر حلال وأن

وقال ابن عباس كل من صيد البحر نصراني أو يهودي أو مجوسي وقال أبو الدرداء في المرى ذبح الخمر النينان والشمس \* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني عمرو أنه سمع جابر رضي الله عنه يقول غزونا جيش الخطب وأمر أبو عبيدة فجعلنا جوعاً شديداً فأتى البحر حوتاً ميتاً لم ير مثله يقال له الغنبر فأكلناه منه نصف شهر فأخذ أبو عبيدة عظماً من عظامه فزار الكعب تحته \* حدثنا عبد الله بن محمد أخبرنا سفيان عن عمرو قال سمعت جابر يقول بعثنا النبي صلى الله عليه وسلم ثلثمائة راكب وأميرنا أبو عبيدة نرصد عير القريش فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الخبط فسمى جيش الخطب وألقى البحر حوتاً يقال له الغنبر فأكلناه نصف شهر وأذهبنا بؤده حتى صلحت أجسامنا قال فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه فنصبه فزار الكعب تحته وكان فينا رجل فلما اشتد الجوع فخر ثلاث جزائر ثم ثلاث جزائر ثم نهاه أبو عبيدة

طهارته وحله بتعدى الى غيره كالمخ حتى يصير الحرام نجس باضافتها اليه طاهرا حلالا وهذا رأى من يجوز تحليل الخمر وهو قول أبي الدرداء وجماعة وقال ابن الاثير في النهاية استعار الذبح للاحلال فكأنه يقول كما أن الذبح يحل كل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الاشياء اذا وضعت في الخمر قامت مقام الذبح فأحلها وقال البيضاوى يريد انها حلت بالحوث المطروح فيها وطبخها بالشمس فكان ذلك كالذكاة للحيوان وقال غيره معنى ذبحتها أبطلت فعلها وذكر الحاكم في النوع العشرين من علوم الحديث من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي بكر ابن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث قال ابن شهاب في هذا الحديث أن لا خير في الخمر وانها اذا أفسدت لا خير فيها حتى يكون الله هو الذى يفسدها فيطيب حينئذ الخمر قال ابن وهب وسمعت مالكا يقول سمعت ابن شهاب يسئل عن خمر جعلت في قلة وجعل معها ملح وأخلط كثيرة ثم يجعل في الشمس حتى تعود مر يا فقال ابن شهاب شهدت قبصة ينهى أن يجعل الخمر مر يا اذا أخذ وهو خمر (قلت) وقبصة من كبار التابعين وأبوه صحابي وولده هو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر في الصحابة لذلك وهذا يعارض أثر أبي الدرداء المذكور ويقسر المراد به والتينان بنو نين الاولى مكسورة بينهما تحتانية ساكنة جمع نون وهو الحوت والمرى بضم الميم وسكون الراء بعدها تحتانية وضبط في النهاية تبع الصحاح بتشديد الراء نسبة الى المرو وهو الطعم المشهور وجرم الشيخ محي الدين بالاول ونقل الجواليقي في لحن العامة انهم يحركون الراء والاصل بسكونها ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جيش الخبط من طريقين احدهما رواية ابن جريج أخبرني عمرو وهو ابن دينار أنه سمع جابرا وقد تقدم بسنده ومنه في المغازي وزاد هناك عن أبي الزبير عن جابر وقد قدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث الطريق الثانية رواية سفيان عن عمرو بن دينار أيضا وفيه من الزيادة وكان فينا رجل فخر ثلاث جزائر ثم ثلاث جزائر ثم نهاه أبو عبيدة وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عباد كما تقدم ايضا في المغازي وكان اشترى الجزر من اعرابي جهني كل جزر وبسق من تمر يوفيه اياه بالمدينة فلما رأى عمر ذلك وكان في ذلك الجيش سأل أبا عبيدة أن ينهى قيسا عن الخمر فعزم عليه أبو عبيدة أن ينهى عن ذلك فأطاعه وقد تقدمت الإشارة الى ذلك هناك أيضا والمراد بقوله جزائر جمع جزور وفيه نظرفان جزائر جمع جزيرة والجزور انما يجمع على جزر بضمين فلعله جمع الجمع والغرض من ايراده هنا قصة الحوت فانه يستفاد منها جواز كل ميتة البحر لتصر يحه في الحديث بقوله فالقى البحر حوتاميتا لم ير مثله يقال له العنبر وتقدم في المغازي أن في بعض طرقه في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل منه وبهذا قتم الدلالة والافجرتأ كل الصحابة منه وهم في حالة الجماعة قد يقال انه للاضطرار ولا سيما وفيه قول أبي عبيدة ميتة ثم قال لا بل نحن رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله وقد اضطررتم فكلوا وهذه رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم وقد قدمت للمصنف في المغازي من هذا الوجه لكن قال قال أبو عبيدة كلوا ولم يذكر بقيته وحاصل قول أبي عبيدة أنه بناه ولا على عموم تحريم الميتة ثم تذكر تخصيص المضطر باباحة أكلها اذا كان غير باغ ولا عاد وهم بهذه الصفة لانهم في سبيل الله وفي طاعة رسوله وقد تبين من آخر الحديث أن جهة كونها حلالا ليست بسبب الاضطرار بل كونها من صيد البحر في آخره

عندهما جميعا فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلوا رزقا أخرجه الله أطعمونا إن كان معكم فأتاه بعضهم بعضوا فكله فتمين لهم أنه حلال مطلقا وبالغ في البيان بأكله منها لأنه لم يكن مضطرا في استفادته إباحة ميتة البحر سواء مات بنفسه أو مات بالاصطياد وهو قول الجمهور وعن الحنفية يكره وفرقوا بين ما لفظه فمات وبين ما مات فيه من غير آفة وتمسكوا بحديث أبي الزبير عن جابر ما ألقاه البحر وأوجز عنه فكلوه ومات فيه فقطقا فلا تأكلوه أخرجه أبو داود من فروع من رواية يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال روى الثوري وأيوب وغيرهما عن أبي الزبير هذا الحديث موقوفا وقد أسند من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر من فروع وقال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ليس بمحفوظ ويرى عن جابر خلافه اهـ ويحيى بن سليم صدوق وصفوه بسوء الحفظ وقال النسائي ليس بالقوي وقال يعقوب بن سفيان إذا حدث من كتابه فخذ به حسن وإذا حدث حقا يعترف وينكروا قال أبو حازم لم يكن بالحافظ وقال ابن حبان في الثقات كان يخطئ وقد توبع على رفعه وأخرجه الدارقطني من رواية أبي أحمد الزبير عن الثوري من فروع لكن قال خالفه وكيع وغيره فوقوه عن الثوري وهو الأصواب وروى عن ابن أبي ذئب واسم عيل بن أمية من فروع ولا يصح والصحيح موقوف وإذا لم يصح الأمر موقوفا فقد عارضه قول أبي بكر وغيره والقياس يقتضي حله لأنه سمك لومات في البر لا كل بغير تذكية ولو نضب عنه الماء أو قتلته سمكة أخرى فمات لا كل فكذلك إذا مات وهو في البحر ويستفاد من قوله أكلنا منه نصف شهر جواز أكل اللحم ولو أتن لان النبي صلى الله عليه وسلم قد أكل منه بعد ذلك واللحم لا يبقى غالبا بلا تن في هذه المدة لاسيما في الجاز مع شدة الحر لكن يحتمل أن يكونوا ملحوه وقد دوه فلم يدخله تن وقد تقدم قريبا قول النووي ان النهي عن أكل اللحم إذا أتن للتنزيه الا ان خيف منه الضرر فيحرم وهذا الجواب على مذهبه ولكن المالكية جأوه على التحريم مطلقا وهو الظاهر والله أعلم ويأتي في الطائفي نظير ما قاله في التتن إذا خشى منه الضرر وفيه جواز أكل حيوان البحر مطلقا لأنه لم يكن عند الصحابة نص يخص العنبر وقد أكلوا منه كذا قال بعضهم ويخشد فيه أنهم أولاء أعادوا عليه بطريق الاضطرار ويجاب بأنهم أقدموا عليه مطلقا من حيث كونه صيد البحر ثم توقفوا من حيث كونه ميتة فدل على إباحة الاقدام على أكل ما صيد من البحر وبين لهم الشارع آخر أن ميتته أيضا حلال ولم يفرق بين طاف ولا غيره واحتج بعض المالكية بأنهم أقاموا يأكلون منه أيا ما فلو كانوا أكلوا منه على أنه ميتة بطريق الاضطرار ما داموا عليه لان المضطر إذا أكل الميتة يأكل منها بحسب الحاجة ثم ينتقل لطلب المباح غيرها وجمع بعض العلماء بين مختلف الاخبار في ذلك بحمل النهي على كراهة التنزيه وما عدا ذلك على الجواز ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه وإنما اختلف فيما كان على صورة حيوان البر كالأدمى والكلب والخنزير والثعبان فعند الحنفية وهو قول الشافعية يحرم ما عدا السمك واحتجوا عليه بهذا الحديث فان الحوت المذكور لا يسمى سمكا وفيه نظر فان الخبر ورد في الحوت نصا وعن الشافعية الحبل مطلقا على الأصح المنصوص وهو مذهب المالكية الا أن الخنزير في رواية وحجته قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وحديث هو الطهور وماؤه الحل

ميتته أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وعن الشافعية ما يؤكل تطيره في البرحلال وما لا فلا واسـ تتنوا على الأصح ما يعش في البحر والبر وهو نوعان \* النوع الأول ما ورد في منع أكله شيء يخصه كالضفدع وكذا استثناءه أجدل انتهى عن قتله ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه والحاكم وله شاهد من حديث ابن عمر عن عبد الله بن عاصم وأخر عن عبد الله بن عمر وأخرجه الطبراني في الأوسط وزاد فان نقيقتها تسبح وذكر الأطباء أن الضفدع نوعان بري وبحري فالبري يقتل أكله والبحري يضره ومن المستثنى أيضا التمساح لكونه يعدو وبناءه وعند أحمد فيه رواية ومثله القرش في البحر الملح خلافا لما أفتى به الحب الطبري والشعبان والعقرب والسرطان والسحفاة للاستحباب والضرر اللاحق من السم ودنيس قيل إن أصله السرطان فان ثبت حرم \* النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيجوز لكن بشرط التذكية كالبطوطير الماء والله أعلم \* (تنبيه) \* وقع في أو آخر صحيح مسلم في الحديث الطويل من طريق الوليد بن عباد بن الصامت أنهم دخلوا على جابر فرأوه يصلي في ثوب الحديث وفيه قصة النخامة في المسجد وفيه أنهم خرجوا في غزاة بطن بواط وفيه قصة الخوض وفيه قيام المؤمنين خلف الإمام كل ذلك مطول وفيه قال سرنامع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قوت كل رجل منا مرة كل يوم فكان يصمها وكان تحتبط بقسينا ونا كل وسرنامع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلنا واديا أفيج فذكر قصة الشجرة بين اللتين التقيا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم حتى تستريح ما عند قضاء الحاجة وفيه قصة القبرين اللذين غرس في كل منهما غصنا وفيه فأتينا العسكر فقال جابر ناد الوضوء فذكر القصة بطولها في نبع الماء من بين أصابعه وفيه وشكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع فقال عسى الله أن يطعمكم فأتينا سيف البحر فزجر البحر زجرة قال في دابة فاو رينا على شقها النار فاطمئنا واشتويتا وأكلنا وشبعنا وذكر أنه دخل هو وجاعة في عينها وذكر قصة الذي دخل تحت ضاعها ما يطأ رأسه وهو أعظم رجل في الركب على أعظم جل وظاهر سياق هذه القصة يقتضي مغايرة القصة المذكورة في هذا الباب وهي من رواية جابر أيضا حتى قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين هذه واقعة أخرى غير تلك فان هذه كانت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وما ذكره ليس بنص في ذلك لاحتمال أن تكون الفاء في قول جابر فأتينا سيف البحر هي الفصيحة وهي عقيقة لحذوف قـ ديره فأرسلنا النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي عبيدة فأتينا سيف البحر ففتح القصتان وهذا هو الأرجح عندی والاصل عدم التعدد ومما تنبه عليه هنا أيضا أن الواقدي زعم أن قصة بعث أبي عبيدة كانت في رجب سنة ثمان وهو عندی خطأ لأن في نفس الخبر الصحيح أنهم خرجوا يترصدون عير قريش وقريش في سنة ثمان كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذنة وقد نهت على ذلك في المغازي ويجوز أن يكون ذلك قبل الهدنة في سنة ست أو قبلها ثم ظهر لي إلا أن تقوية ذلك بقول جابر في رواية مسلم هذه أنهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة بواط كانت في السنة الثانية من الهجرة قبل وقعة بدر وكان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في مائتين من أصحابه يعترض عير القريش فيها أمية بن خلف فباغ بواط وهي بضم الموحدة جبال الجهينة مما يلي الشام بينها وبين المدينة أربعة برد فم يلق أحد افرجع فكانه أفر دأبا عبيدة فمين معه يرصدون العير المذكورة ويؤيد

تقدم أمرها ما ذكر فيها من القلة والجهد والواقع انهم في سنة ثمان كان حالهم اتسع بفتح خبير  
وغيرها والجهد المذكور في القصة يناسب ابتداء الامر فيرجع ما ذكرته والله أعلم ﴿قوله﴾  
**باب** أكل الجراد بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذ كروالاني  
سواء كالجامة ويقال انه مشتق من الجرد لانه لا ينزل على شيء الا جرده وخلقة الجراد عجيبه فيها  
عشرة من الحيوانات ذكر بعضها ابن الشهر زوري في قوله

لهاخذنا بـ **بكر** وساقانعامه \* وقادمتا نسرو وجوؤ ضيغم

حبها أفاهى الرمل بطنا وأنعمت \* عليها جيا د الخيل بال رأس والقم

قيل وفاته عين الفيل وعنق الثور وقرن الابل وذنب الحية وهو صنفان طيار ووثاب ويبيض في  
الصخر فيتركه حتى يسيس ويتشرب فلا يمر بزرع الا اجتاحه وقيل واختلف في أصله فقيل انه

يباض باصله

نثرة حوت فلذلك كان أكله بغير ذكاة وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس

رفعه ان الجراد نثرة حوت من البحر ومن حديث أبي هريرة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم في حج وأمره فاستقبلنا رجل من جرادة فجعلنا نضرب بعناينا وأسواطنا فقال كلوه فانه من

صيد البحر أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وسنده ضعيف ولو صح لكان فيه حجة لمن قال

لأجزاء فيه اذا قتله المحرم وجهور العلماء على خلافه قال ابن المنذر لم يقل لأجزاء فيه غير أبي سعيد

الخدري وعروة بن الزبير واختلف عن كعب الاحبار واذا ثبت فيه الجزاء دل على أنه بري وقد

أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية الا أن المشهور عند المالكية اشتراط تذكيته واختلقوا

في صفتها فقيل بقطع رأسه وقيل ان وقع في قدر أو نار حل وقال ابن وهب أخذه ذكاته ووافق

مطرف منهم الجمهور في أنه لا يفقه قرأ ذكاته لحديث ابن عمر أكلت لنا ميتان ودمان السمك

والجراد والكبد والطحال أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعا وقال ان الموقوف أصح ورجح

الميهقي أيضا الموقوف لأنه قال ان له حكم الرفع (قوله عن أبي يعفور) بفتح التثنية وسكون

المهملة وضم الفاء هو العبدى واسمه وقدان وقيل واقد وقال مسلم اسمه واقد ولقبه وقدان وهو

الاكبر وابو يعفور الاصغر اسمه عبد الرحمن بن عبيد وكلاهما ثقة من أهل الكوفة وليس للاكبر

في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة في أبواب الركوع من صفة الصلاة وقد

ذكرت كلام النووي فيه وجزمه بأنه الاصغر وان الصواب أنه الاكبر وبذلك جزم الكللاباذي

وغيره والنووي تبع في ذلك ابن العربي وغيره والذي يرجح كلام الكللاباذي جزم الترمذي بعد

تخريجهم بان راوى حديث الجراد هو الذي اسمه واقد ويقال وقدان وهذا هو الاكبر ويؤيده

أيضا أن ابن أبي حاتم جزم في ترجمة الاصغر بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى (قوله سبع

غزوات أوستا) كذا لاكثر ولا اشكال فيه ووقع في رواية النسفي أوست بغير تنوين ووقع في

توضيح ابن مالك سبع غزوات أو ثمانى وتكلم عليه فقال الاجود أن يقال سبع غزوات أو ثمانى

بالتنوين لان لفظ ثمان وان كان كلفظ جوار في أن ثالث حرفه ألف بعدها حرفان ثمانية حملاء

فهو بخالفه في أن جوارى جمع وثمانى ليس بجمع واللفظ بهم ما في الرفع والجر سواء ولكن تنوين

ثمان تنوين صرف وتنوين جوار تنوين عوض وانما يفتقران بالنصب واستمر يتكلم على ذلك

ثم قال وفي ذكره ثلاثون ثلاثون أو جوده أن يكون حسد في المضاف اليه وأبقى المضاف

\*(باب أكل الجراد)\*

حدثنا أبو الوليد حدثنا

شعبة عن أبي يعفور قال

سمعت ابن أبي أوفى رضى

الله عنهما قال غزونا مع

النبي صلى الله عليه وسلم

سبع غزوات أوستا



على ما كان عليه قبل الخذف ومثله قول الشاعر \* خنس ذوداً وست عوقضت منها \* البيت الوجه الثاني أن يكون المنسوب كتب بغير ألف على لغز ببيعة وذ كر وجهها آخر يختص بالثمان ولم أره في شيء من طرق الحديث لافي البخاري ولا في غيره بلفظ ثمان فأدري كيف وقع هذا وهذا الشك في عدد الغزوات من شعبة وقد أخرجه مسلم لم من رواية شعبة بالشك أيضاً والنسائي من روايته بلفظ الست من غير شك والترمذي من طريق غندر عن شعبة فقال غزوات ولم يذكر عدداً (قوله) وكاناً كل معه الجراد) يحتمل أن يريد بالمعنة مجرد الغزودون ما تبعه من أكل الجراد ويحتمل أن يريد مع أكله ويدل على الثاني أنه وقع في رواية أبي نعيم في الطب وياً كل معنا وهذا ان صح يراد على الصمري من الشافعية في زعمه أنه صلى الله عليه وسلم عافه كما عاف الضب ثم وقفت على مستند الصمري وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان سئل صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال لا آكله ولا أحرمه والصواب هرسل ولا بن عدى في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك وهذا ليس ثابتاً لأن ثابتاً قال فيه النسائي ليس بشقة ونقل النووي الاجماع على حل أكل الجراد لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الحجاز وجراد الاندلس فقال في جراد الاندلس لا يؤكل لانه ضرر محض وهذا ان ثبت أنه يضراً كله بأن يكون فيه سمية تخصه دون غيره من جراد البلاد تعين استثنائه والله أعلم (قوله وقال سفيان) هو الثوري وقد وصله الدارمي عن محمد بن يوسف وهو القربابي عن سفيان وهو الثوري ولفظه غزو نافع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري وأفاذان سفيان بن عيينة روى هذا الحديث أيضاً عن أبي يعفور لكن قال ست غزوات (قلت) وكذا أخرجه احمد بن حنبل عن ابن عيينة جازماً بالست وقال الترمذي كذا قال ابن عيينة ست وقال غيره سبع (قلت) ودلت رواية شعبة على أن شيخهم كان يشك فيحمل على أنه جزم مرة بالسبع ثم لما طرأ عليه الشك صار يجزم بالست لانه المتيقن ويؤيد هذا الحل أن سماع سفيان بن عيينة عنه متأخر دون الثوري ومن ذكره معه ولكن وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ البخاري فيه سبعاً وستاً يشك شعبة (قوله وأبو عوانة) وصله مسلم عن أبي كامل عنه ولفظه مثل الثوري وذكره البزار من رواية يحيى بن جاد عن أبي عوانة فقال مرة عن أبي يعفور ومرة عن الشيباني وأشار إلى ترجيح كونه عن أبي يعفور وهو كذلك كما تقدم صريحاً أنه عند أبي داود (قوله واسرائيل) وصله الطبراني من طريق عبد الله بن رجاء عنه ولفظه سبع غزوات فكاناً كل معه الجراد (قوله) آنية المجوس قال ابن التين كذا ترجمه وأتى بحديث أبي نعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فلعنه يرى أنهم أهل كتاب وقال ابن المنير ترجم للمجوس والاحاديث في أهل الكتاب لانه بنى على أن المخذور منهما واحد وهو عدم توقيم النجاسات وقال الكرماني أو حكمه على أحدهما بالقيام على الآخر أو باعتبار أن المجوس يزعمون أنهم أهل كتاب (قلت) وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث منصوصاً على المجوس فعند الترمذي من طريق أخرى عن أبي نعلبة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور المجوس فقال أنقوها غسلوا واطبخوا فيها وفي لفظ من وجه آخر عن أبي نعلبة قلت انما هم بهذا اليهود والنصارى

كاناً كل معه الجراد قال  
سفيان وأبو عوانة واسرائيل  
عن أبي يعفور عن ابن أبي  
أوفى سبع غزوات \* (باب  
آنية المجوس

والميتة) \* حدثنا أبو عاصم عن حيوة بن شريح قال حدثني ربيعة بن يزيد الدمشقي حدثني أبو أدريس الخولاني حدثني أبو ثعلبة الحنفي قال أئمت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنا بأرض أهل (٥٣٧) الكتاب فأتيتهم وبأرض

صدأ صدقوسي وأصيد  
بكلي المعلم وبكلي الذي ليس  
بمعلم فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم أما ما ذكرت أنك  
بأرض أهل كتاب فلا  
تأكلوا في آيتهم إلا أن  
لا يجدوا بدا فان لم يجدوا  
بدا فاعسلوها وكلوا فيها  
وأما ما ذكرت أنكم بأرض  
صيد فاصدت بقوسك  
فأذكر اسم الله وكل  
وما صدت بكلك المعلم  
فأذكر اسم الله وكل وما صدت  
بكلك الذي ليس بمعلم  
فأذكر ذكاته فكله  
\* حدثني المكي بن إبراهيم  
حدثني يزيد بن أبي عبيد عن  
سلمة بن الأكوع قال لما  
أسوا يوم فحقوا خيبر وأقعدوا  
النيران قال النبي صلى الله  
عليه وسلم علام أو قد تم هذه  
النيران قالوا الحوم الحمر  
الأنسية قال أهرى قوا  
ما فيها وأكسروا قدورها  
فقام رجل من القوم فقال  
نهرين ما فيها ونفسلها  
فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم وأذلك \* (باب التسمية  
على الذبيحة ومن ترك  
معمدا) \* وقال ابن عباس  
من نسي فلا بأس وقال  
الله تعالى ولاتأكلوا مما

والجوس فلا نجد غير آيتهم الحديث وهذه طريقة يكثر منها البخاري فما كان في سنده مقال  
يترجم به ثم يورد في الباب ما يؤخذ بالحكم منه بطريق الاحقاق ونحوه والحكم في آية الجوس  
لا يختلف مع الحكم في آية أهل الكتاب لان العلة ان كانت لكونهم تحمل ذبايحهم كأهل الكتاب  
فلا إشكال أو لا يحمل كما سبق في البحث فيه بعد أبواب فتكون الآية التي يطبخون فيها ذبايحهم  
ويغرفون قد تنجست بملاقاة الميتة فأهل الكتاب كذلك باعتبار أنهم لا يتدينون باجتناب  
النجاسة وبأنهم يطبخون فيها الخنزير ويضعون فيها الخمر وغيرها ويؤيد الثاني ما أخرجه أبو داود  
والبزار عن جابر كان غزوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من آية المشركين فنستمتع بها  
فلا يعيب ذلك علينا لفظ أبي داود وفي رواية البزار فتغسلها وتأت كل فيها (قوله والميتة) قال ابن  
المسيب يذكر الميتة على أن الجبريل كانت محرمة لم تؤثر فيها الذكاة فكانت ميتة ولذلك أمر  
بغسل الآية منها ثم أورد حديث أبي ثعلبة عن أبي عاصم عاليا وساقه على لفظه وقد تقدم شرحه  
قبل ثم حديث سلمة بن الأكوع في الجمر الاهلية أوردته عاليا وهو من ثلاثاته وسيأتي شرحه  
بعد ثلاثة عشر بابا (قوله باب التسمية على الذبيحة ومن ترك معمدا) كذا  
للجميع ووقع في بعض الشروح هنا كتاب الذبايح وهو خطأ لانه ترجم أولا كتاب الصيد والذبايح  
أو كتاب الذبايح والصيد فلا يحتاج الى تكرار وأشار بقوله معمدا الى ترجيح التفرقة بين  
المعمد وترك التسمية فلا تحمل تذكره ومن نسي فحمل لانه استظهر ذلك بقول ابن عباس وبما  
ذكر بعده من قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ثم قال والناسي لا يسمى فاسقيا يشير  
الى قوله تعالى في الآية وانه انفسق فاستنبط منها أن الوصف للعامد فيختص بالحكم به والتفرقة  
بين الناسي والعامد في الذبيحة قول أحمد وطائفة وقواه الغزالي في الاحياء محتجبان بأن ظاهر  
الآية الايجاب مطلقا وكذلك الاخبار وان الاخبار الدالة على الرخصة تحتل التعميم وتحتل  
الاختصاص بالناسي فكان حمله عليه أولى لتجري الأدلة كلها على ظاهرها ويعذر الناسي دون  
العامد (قوله وقال ابن عباس من نسي فلا بأس) وصله الدارقطني من طريق شعبة عن مغيرة  
عن ابراهيم في السلم يذبح وينسي التسمية قال لا بأس به وبه عن شعبة عن سفيان بن عيينة عن  
عمر بن دينار عن أبي الشعثاء حدثني (ع) عن ابن عباس أنه لم يره بأسا وأخرج سعيد بن  
منصور عن ابن عيينة بهذا الاسناد فقال في سنده عن (ع) يعني عكرمة عن ابن عباس فيمن ذبح  
ونسي التسمية فقال المسلم فيه اسم الله وان لم يذكر التسمية وسنده صحيح وهو موقوف وذكره  
مالك بلاغا عن ابن عباس وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا وأما قول  
المصنف وقوله تعالى وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم فكانه يشير بذلك الى الزجر عن  
الاحتجاج بلوا وترك التسمية بتأويل الآية وجعلها على غير ظاهرها لئلا يكون ذلك من وسوسة  
الشيطان ليصد عن ذكر الله تعالى وكأنه لم يلح بما أخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري بسند صحيح  
عن ابن عباس في قوله وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم قال كانوا يقولون ماذا  
عليه اسم الله فلا تأكلوه وما لم يذكر عليه اسم الله فكلوه قال الله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر

اسم الله عليه وأخرج أبو داود والطبري أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس قال جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا نأكل مما قتلنا ولا نأكل مما قتل الله فنزلت ولا تأكلوا مما يذبحكم باسم الله عليه إلى آخر الآية وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه وساق إلى قوله لمشركون أن أطلعهم فيمانيهم عنكم عنه ومن طريق معمر بن قنادة في هذه الآية وأن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم قال جادلهم المشركون في الذبيحة فذكر نحوه ومن طريق أسباط عن السدي نحوه ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء ما قوله فكلوا مما ذكركم باسم الله عليه قال يأمركم بذلك باسمه على الطعام والشراب والذبح قلت فما قوله ولا تأكلوا مما يذبحكم باسم الله عليه قال ينهي عن ذبائح كانت في الجاهلية على الأوثان قال الطبري من قال إن ما ذبحه المسلم ففسى أن يذبح باسم الله عليه لا يحل فهو قول بعيد من الصواب لشذوذه وخروجه عما عليه الجماعة قال وأما قوله وأنه لفسق فإنه يعني أن أكل ما يذبح باسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله فسق ولم يحل الطبري عن أحد خلاف ذلك وقد استشكل بعض المتأخرين كون قوله وأنه لفسق منسوقاً على ما قبله لأن الجلالة الأولى طلبية وهذه خبرية وهذا غير سائق ورد هذا القول بأن سيبويه ومن تبعه من المحققين يجيزون ذلك ولهم شواهد كثيرة وادعى المانع أن الجلالة مستأنفة ومنهم من قال الجلالة حالية أي لا تأكلوا والحال أنه فسق أي لا تأكلوا في حال كونه فسقاً والمراد بالفسق قد بين في قوله تعالى في الآية الأخرى أو فسقاً أهل لغير الله به فرجع الزجالي النهي عن أكل ما ذبح لغير الله فليست الآية صريحة في فسق من أكل ما ذبح بغير تسمية اه ولعل هذا القدر هو الذي حذرت منه الآية وقد نوزع المذکور فيما حل عليه الآية ومنع ما ادعاه من كون الآية بمجمله والأخرى مدينة لأن ثم شرط ليست هنا (قوله عن سعيد بن مسروق) هو الثوري والدسقيان ومدا هذا الحديث في الصحيحين عليه (قوله عن عباية) بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف تحتانية (قوله عن جده رافع بن خديج) كذا قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه كما سيأتي في آخر كتاب الصيد والذباح وقال أبو الأحوص عن سعيد بن عباية عن أبيه عن جده وليس لرافعة ابن رافع ذكر في كتب الأقدمين ممن صنف في الرجال وانما ذكروا ولده عباية بن رافعة نعم ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال أنه يكنى أبا خديج وتابع أبا الأحوص على زيادته في الاستناد حسان بن إبراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه وهكذا رواه ليث بن أبي سليم عن أبي سليم عن عباية عن أبيه عن جده قاله الدارقطني في العلل قال وكذا قال مبارك بن سعيد الثوري عن أبيه وتعب بأن الطبراني أخرجه من طريق مبارك فلم يقل في الاستناد عن أبيه فلعله اختلف على المبارك فيه فان الدارقطني لا يشككم في هذا الفن جزافاً ورواية ليث بن أبي سليم عن الطبراني وقد أغفل الدارقطني ذكر طريق حسان بن إبراهيم قال الجبائي روى البخاري حديث رافع من طريق أبي الأحوص فقال عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن أبيه عن جده هكذا عند أكثر الرواة وسقط قوله عن أبيه في رواية أبي علي بن السكن عن الفريري وحده وأظنه من أصلح ابن السكن فان أبي شيبة أخرجه عن أبي الأحوص بإسناد قوله عن أبيه ثم قال أبو بكر لم يقل أحد في هذا السند عن أبيه غير أبي

\* حدثنا موسى بن اسمعيل  
حدثنا أبو عوانة عن سعيد  
ابن مسروق عن عباية بن  
رافعة بن رافع عن جده رافع  
ابن خديج قال

الاحوص اه وقد قدمت في باب التسمية على الذبيحة ذكر من تابع أبا الاحوص على ذلك ثم نقل الجبائي عن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر أنه قال خرج البخاري هذا الحديث عن مسدد عن أبي الاحوص على الصواب يعني باسقاط عن أبيه قال وهو أصل يعمل به من بعد البخاري اذا وقع في الحديث خطأ لا يعول عليه قال وانما يحسن هذا في النقص دون الزيادة في حذف الخطأ قال الجبائي وانما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن ظنا منه أنه من عمل البخاري وليس كذلك لما بينا أن الاكثر روي عن البخاري باثبات قوله عن أبيه (قوله) كأمع النبي صلى الله عليه وسلم بندي الخليفة) زاد سفيان الثوري عن أبيه من تهامة تقدمت في الشركة وذو الخليفة هذا مكان غير ميقات المدينة لان الميقات في طريق الذهاب من المدينة من الشام الى مكة وهذه بالقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة كذا جزم به أبو بكر الحارثي وياقوت ووقع للقباسي أنها الميقات المشهور وكذا ذكر النوى قالوا وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف سنة ثمان وتهامة اسم لكل منزل من بلاد الحجاز سميت بذلك من التهم بفتح المثناة والهاء وهو شدة الحر وركود الريح وقيل تغير الهواء (قوله) فأصاب الناس جوع) كأن الصحابي قال هذا مهد العذرهم في ذبحهم الابل والغنم التي أصابوا (قوله) فأصبنا ابلا وغنما) في رواية أبي الاحوص وتقدم سرعان الناس فأصابوا من المغنم ووقع في رواية الثوري الاتية بعد أبواب فأصبنا غنما بابل وغنم (قوله) وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات الناس) أخريات جمع أخرى وفي رواية أبي الاحوص في آخر الناس وكان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك صوتا للعسكر وحفظا لانه لو تقدمهم لخشي أن ينقطع الضعيف منهم ودونه وكان حرصهم على مرافقته شديدا فيلزم من سيره في مقام الساقة صون الضعفاء لوجود من يتأخر معه قصدا من الاقوياء (قوله) فجعلوا فنصبوا القدور) يعني من الجوع الذي كان بهم فاستعملوا فنصبوا القدور الذي غنموه ووضعوه في القدور ووقع في رواية داود بن عيسى عن سعيد بن مسروق فانطلق ناس من سرعان الناس فنصبوا قنادورهم قبل أن يقسم وقد تقدمت في الشركة من رواية علي بن الحكم عن أبي عوانة فجعلوا فنصبوا القدور وفي رواية الثوري فأغلا القدور رأى أوقدوا النار تحتها حتى غلت وفي رواية زائدة عن عمر بن سعيد عند أبي نعيم في المستخرج على مسلم وساق مسلم اسنادها فجعل أولهم فنصبوا فنصبوا القدور (قوله) فدفع النبي صلى الله عليه وسلم اليهم) دفع بضم أوله على البناء للجهول والمعنى أنه وصل اليهم ووقع في رواية زائدة عن سعيد ابن مسروق فانهى اليهم أخرجه الطبراني (قوله) فأمر بالقدور فأكفئت) بضم الهمزة وسكون الكاف أي قلبت وأفرغ ما فيها وقد اختلف في هذا المكان في شيئين أحدهما سبب الاراقة والثاني هل أثلف اللحم أم لا فأما الاول فقال عياض كانوا انتهوا الى دار الاسلام والمحل الذي لا يجوز فيه الاكل من مال الغنية المشتركة الا بعد القسمة وأن محل جواز ذلك قبل القسمة انما هو ماداموا في دار الحرب قال ويحتمل أن سبب ذلك كونهم انتهبوا ولم يأخذوها باعتماد على قدر الحاجة قال وقد وقع في حديث آخر ما يدل لذلك يشير الى ما أخرجه أبو داود من طريق عاصم بن كليب عن أبيه وله صحيفة عن رجل من الانصار قال أصاب الناس مجاعة شديدة وجهدهم فأصابوا غنما فانهبوا فان قدورنا تغلي بها اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأكفأ

كأمع النبي صلى الله عليه وسلم بندي الخليفة فأصاب الناس جوع فأصبنا ابلا وغنما وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات الناس فجعلوا فنصبوا القدور فدفع النبي صلى الله عليه وسلم اليهم فأمر بالقدور فأكفئت

ثم قسم فعادل عشرة من  
الغنم يعبر

يباض بالاصل

قدورنا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال ان النبهة ليست بأحل من الميتة اه وهذا يدل على أنه عام لهم من أجل استحجالهم بتقيض قصدهم كما عومل القاتل بجمع الميراث واما الثاني فقال النووي المأمور به من اراقة القدور انما هو اتلاف المرق عقوبة لهم واما اللحم فلم يتفقوه بل يحصل على أنه جمع ورد الى المغنم ولا يظن أنه امر باتلافه مع أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاءة المال وهذا من مال الغنائم وايضا فالجناية بطوخه لم تقع من جميع مستحقى الغنيمة فان منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للخمس فان قيل لم ينقل أنهم جالوا اللحم الى المغنم قلنا ولم ينقل أنهم أحرقوه أو أثلقوه فيجب تأويله على وفق القواعد اه ويرد عليه حديث أبي داود فانه جيد الاسناد وترك تسمية الصبياني لا يضر ورجال الاسناد على شرط مسلم ولا يقال لا يلزم من تربب اللحم اتلافه لا مكان تداركه بالغسل لان السياق يشعر بأنه أريد المبالغة في الزجر عن ذلك الفعل فلو كان بصدد أن ينتفع به بعد ذلك لم يكن فيه كبير زجر لان الذي يخص الواحد منهم نزيه سير فكان افسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحاجتهم اليها وشهوتهم لها بل بلغ في الزجر وأبعد المذهب فقال انما عاقبهم لانهم استعجلوا وتركوه في آخر القوم متعرضا لمن يقصده من عدو ونحوه وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم كان مختارا لذلك كما تقدم تقريره ولا معنى للعمل على الظن مع ورود النص بالسبب وقال الاسماعيلي أمره صلى الله عليه وسلم بما كفاء القدور يجوز أن يكون من أجل أن ذبح من لا يملك الشيء كله لا يكون مذكيا ويجوز أن يكون من أجل أنهم تجملوا الى الاختصاص بالشيء دون بقية من يستحقه من قبل أن يقسم ويخرج منه الخمس فعاقبهم بالمنع من تناول ما سبقوا اليه زجر الهم عن معاودة مثله ثم رجع الثاني وزيف الاول بأنه لو كان كذلك لم يحل أكل البعير الناذ الذي رماه أحدهم بسهم اذ لم يأذن لهم الكل في رميه مع أن رميه ذكاته كمنص عليه في نفس حديث الباب اه ملخصا وقد جنح الاجازي الى المعنى الاول وترجم عليه كما سيأتي في آخر أبواب الاضاحي ويمكن الجواب عما أئزمه به الاسماعيلي من قصة البعير بأن يكون الراي رمي بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة فأقروه فدل سكوتهم على رضاهم بخلاف ما ذبحه أو ثلث قبل أن يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه فافتروا والله أعلم (قوله ثم قسم فعادل عشرة من الغنم يعبر) في رواية وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم اذ ذلك فعول الابل كانت قليلة أو نفيسة والغنم كانت كثيرة أو هزيلة بحيث كانت قيمة البعير عشر شياه ولا يخالف ذلك القاعدة في الاضاحي من أن البعير يجزئ عن سبع شياه لان ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير المعتدلين وأما هذه القسمة فكانت واقعة عين فيجوز أن يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الابل دون الغنم وحديث جابر عند مسلم صريح في الحكم حيث قال فيه أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة والبدنة تطلق على الناقة والبقرة وأما حديث ابن عباس كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فخر الاضاحي فاشتركا في البقرة تسعة وفي البدنة عشرة فحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وعنده بحديث رافع بن خديج هذا والذي يحرر في هذا أن الاصل أن البعير بسبعة ما لم يعرض عارض من نفاسة ونحوها فيغير الحكم بحسب ذلك وبهذا تجتمع الاخبار الواردة في ذلك ثم الذي يظهر من القسمة المذكورة أنها وقعت فيما عدا ما طبخ وأريق من الابل والغنم التي كانوا

غفوها ويحتمل ان كانت الواقعة تعددت أن تكون القصة التي ذكرها ابن عباس أن تلق فيها  
 العمل لكونه كان قطع الطبخ والقصة التي في حديث رافع طبخت الشياه صحاحا مثلاً فلما أرى  
 من قهاضمت الى المغنم لتقسم ثم يطبخها من وقت في سهمه ولعل هذا هو التكتة في الخطاط  
 قيمة الشياه عن العادة والله أعلم (قوله فتد) بفتح النون وتشديد الدال أي هرب ناقرا (قوله منها)  
 أي من الأبل المقسومة (قوله وكان في القوم خيل يسيرة) فيه تهديد لعذرهم في كون البعير الذي  
 نذأ تعهم ولم يقدر واعي تحصيله فكانه يقول لو كان فيهم خيول كثيرة لا مكنهم أن يحيطوا به  
 فيأخذوه ووقع في رواية أبي الاحوص ولم يكن معهم خيل أي كثيرة أو شديدة الجري فيكون  
 النقي لصفة في الخيل لا لاصل الخيل بجعاين الروايتين (قوله فطلبوه فأعياهم) أي أن تعهم ولم  
 يقدر واعي تحصيله (قوله فأهوى اليه رجل) أي قصد نحوه ورماه ولم أقف على اسم هذا الراي  
 (قوله خبسه الله) أي أصابه السهم فوقف (قوله ان لهذه البهائم) في رواية النوري وشعبة  
 المذكورين بعد ان لهذه الأبل قال بعض شراح المصابيح هذه اللام تفيد معنى من لان البعوضة  
 تستفاد من اسم ان لكونه نكرة (قوله أو ابد) جمع أبدت بالمد وكسر الموحدة أي غريبة يقال جاء  
 فلان بأبدية أي بكلمة أو فعله منفردة يقال أبدت بفتح الموحدة تأبذبضهما ويجوز الكسر أبودا  
 ويقال تأبدت أي توحشت والمراد أن لها توحشا (قوله فنادت عليكم منها فاصنعوا به هكذا) في  
 رواية النوري فاصغلبكم منها وفي رواية أبي الاحوص فافعل منها هذا فافعلوا مثل هذا زاد عمر  
 ابن سعيد بن مسروق عن أبيه فاصنعوا به ذلك وكلوه أخرج الطبراني وفيه جوازاً كل ما روى  
 بالسهم بخرح في أي موضع كان من جسده بشرط أن يكون وحشياً أو متوحشاً وسيأتي البحث  
 فيه بعد ثمانية أبواب (قوله وقال جدتي) زاد عبد الرزاق عن الثوري في روايته يارسول الله  
 وهذا صورته مرسل فان عباية بن رفاع لم يدرك زمان القول وظاهر سائر الروايات أن عباية نقل  
 ذلك عن جده ففي رواية شعبة عن جده أنه قال يارسول الله وفي رواية عمر بن عبيد اللاتية أيضاً  
 قال قلت يارسول الله وفي رواية أبي الاحوص قلت يارسول الله (قوله انا لارجوا أن تخاف)  
 هو شك من الراوي وفي التعبير بالرجاء إشارة الى حرصهم على لقاء العدو لما يرجونه من فضل  
 الشهادة أو الغنية وبالحوف إشارة الى أنهم لا يحبون أن يهجم عليهم العدو بغتة ووقع في  
 رواية أبي الاحوص انا لائق العدو وغدا بالجزم ولعله عرف ذلك بخبر من صدقه أو بالقرائن وفي  
 رواية يزيد بن هرون عن الثوري عند أبي نعيم في المستخرج على مسلم انا لائق العدو وغدا وانا  
 نرجوا كذا بحذف متعلق الرجاء ولعل مراده الغنية (قوله وليست معنأمدى) بضم أوله مخفف  
 مقصور جمع مديبة بضم الدال بعدها تحتانية وهي السكين سميت بذلك لانها تقطع مدي  
 الحيوان أي عمره والرابط بين قوله لائق العدو وليست معنأمدى يحتمل أن يكون مراده أنهم  
 اذا القوا العدو صاروا بصد أن يغنوا منهم ما يذبجونه ويحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون  
 الى ذبح ما يأكلونه لينقوا به على العدو واذا لقوه ويؤيده ما تقدم من قصة الغنم والأبل بينهم  
 فكان معهم ما يذبجونه وكرهوا أن يذبجوا بسيفهم لئلا يضر ذلك بحدتها والحاجة ماسة له  
 فسأل عن الذي يجزئ في الذبح غير السكين والسيف وهذا وجه الحصر في المديبة والقصبة  
 ونحوه مع امكان ما في معنى المديبة وهو السيف وقد وقع في حديث غير هذا انكم لا قوا العدو

فقد منها بعير وكان في القوم  
 خيل يسيرة فطلبوه  
 فأعياهم فأهوى اليه رجل  
 بسهم خبسه الله فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان لهذه  
 البهائم أو ابدكا وأبد الوحش  
 فنادت عليكم منها فاصنعوا به  
 هكذا قال وقال جدتي انا  
 لارجوا أن تخاف أن تلق  
 العدو وغدا وليست معنأمدى



غدا والفطر أقوى لكم فندبهم إلى الفطر ليتقوا (قوله أفندبهم بالقصب) يأتي البحث فيه بعد  
 يابن (قوله ما أنهر الدم) أي أسأله وصبه بكثرة شبه بجري الماء في النهر قال عياض هذا هو  
 المشهور في الروايات بالراء وذكره أبو ذر الحاشي بالزاي وقال النهر بمعنى الرفع وهو غريب  
 وما موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكلوا والتقدير ما أنهر الدم فهو حلال فكلوا  
 ويحتمل أن تكون شرطية ووقع في رواية أبي اسحق عن الثوري كل ما أنهر الدم ذكاه وما في  
 هذا موصوفة (قوله وذكر اسم الله) هكذا وقع هنا وكذا هو عند مسلم بحذف قوله عليه وثبتت  
 هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة وكلام النووي في شرح مسلم يوهم أنها  
 ليست في البخاري إذا قال هكذا هو في النسخ كلها يعني من مسلم وفيه محذوف أي ذكر اسم الله  
 عليه وأومعه ووقع في رواية أبي داود وغيره وذكر اسم الله عليه ٨١ فكانت له المبرهاني  
 الذابح من البخاري أيضا عزاها إلى داود إذا ولو استحضرها من البخاري ما عدل عن التصريح  
 بذكرها فيه اشتراط التسمية لأنه علق الإذن بجموع الأمرين وهما الأضحية والتسمية والمعلق على  
 شيئين لا يكتفي فيه إلا اجتماعهما وينبغي باتقاء أحدهما وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية  
 أول الباب ويأتي أيضا قريبا (قوله ليس السن والظفر) بالنصب على الاستثناء بليس ويجوز  
 الرفع أي ليس السن والظفر مباحا ومجزئا ووقع في رواية أبي الاحوص ما لم يكن سن أو ظفر  
 وفي رواية عمر بن عبيد غير السن والظفر وفي رواية داود بن عيسى الاستثناء بليس ويجوز  
 وسأحدثكم عن ذلك في رواية غير أبي ذر وسأخبركم وسأتي البحث فيه وهل هو من جملة المرفوع  
 أو مدرج في باب إذا أصاب قوم غنية قبيل كتاب الاضاحي (قوله أما السن فعظم) قال البيضاوي  
 هو قياس حذف منه المقدمة الثانية لشهرتها عندهم والتقديرا ما السن فعظم وكل عظم لا يحل  
 الذبح به وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليها وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط هذا يدل  
 على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله  
 فعظم قال ولم أر بعد البحث من نقل للمنع من الذبح بالعظم معنى يعقل وكذا وقع في كلام ابن عبد  
 السلام وقال النووي معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فانها تنجس بالدم وقد نهيتكم عن  
 تنجيسها لانها إذا اذخاؤكم من الجن اه وهو محتمل ولا يقال كان يكتنظها بعد الذبح  
 هالان الاستنجاء بها كذلك وقد قرر أنه لا يجزئ وقال ابن الجوزي في المشكل هذا يدل على أن  
 الذبح بالعظم كان معهودا عندهم أنه لا يجزئ وقررهم الشارع على ذلك وأشار إليه هنا (قلت)  
 وسأذكر بعد يابن من حديث حذيفة ما يصلح أن يكون مستند ذلك ان ثبت (قوله وأما الظفر  
 فدى الحبشة) أي وهم كفار وقد نهيتهم عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وتبعه النووي وقيل  
 نهى عنهم لان الذبح بهما تعذيب للحيوان ولا يقع به غالبا الا الخنق الذي ليس هو على صورة  
 الذبح وقد قالوا ان الحبشة تدمي مذايح الشاة بالظفر حتى ترهق نفسها خنقا واعترض على  
 التعليل الاول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسأمر ما يذبح به الكفار وأجيب بأن  
 الذبح بالسكين هو الاصل وأما ما يلحق بها فهو الذي يعتبر فيه التشبيه لضعفها ومن ثم كانوا  
 يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وشبهها كما سيأتي واضحا ثم وجدت في المعرفة للبيهقي من  
 رواية حرمله عن الشافعي أنه جل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الجوز فقال

أفندبهم بالقصب فقال  
 ما أنهر الدم وذكر اسم الله  
 فكل ليس السن والظفر  
 وسأحدثكم عن ذلك أما  
 السن فعظم وأما الظفر  
 فدى الحبشة



باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد) حدثنا محمد بن أبي بكر المقدسي حدثنا معمر عن عبد الله عن نافع سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترى غنما تسلع فأبصرت بشاة من غنمها موافكسرت حجرافذ بجنتها به فقال لاهله لاتا كواحتي أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأسأله أو حتى أرسل إليه من يسأله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم أو بعث إليه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها \* حدثنا موسى حدثنا جويرية عن نافع عن رجل من بني سامة أخبرنا عبد الله أن جارية لكعب بن مالك ترى غنمها بالجبل الذي بالسوق وهو يسلع فأصابت بشاة فكسرت حجرافذ بجنتها به فذكرها للنبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بأكلها \* حدثنا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن سعيدين مسروق عن عباية بن رفاعه عن جده أنه قال يا رسول الله ليس لنا مدي فقال ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس الظفر والسن أما الظفر فدى الجبسة وأما السن فعظم وتذيعر فحسه فقال ان لهذه الابل أو ابد كأوبد الوحش فاعلمكم منها فاصنعوا به هكذا) (باب ذبيحة المرأة والامة)

يحتل أن يكون المراد به الاذن في الذبيحة حينئذ والمراد به الامر بالتسمية على الذبيحة وسياق شرح الحديث مستوفى في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى وقد استدل به ابن المنير على اشتراط تسمية العام بدون الناسي ويأتي تقريره هناك ان شاء الله تعالى ووقع في هذه الرواية ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أضحية بفتح أوله بمعنى الاضحية (قوله باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد) أنهر أى أسال والمروة حجر أبيض وقيل هو الذي يقدر منه النار وأشار المصنف بذكرها الى ما ورد في بعض طرق حديث رافع فان في رواية حبيب بن حبيب عن سعيدين مسروق عند الطبراني أن ذبيحة بالقبص والمروة وفي رواية لثيب بن أبي سليم عن عباية أن ذبيحة بالمروة وشقة العصا ووقع ذكر الذبيحة بالمروة في حديث أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه من طريق الشعبي عن محمد بن صفوان وفي رواية عن محمد بن صيفي قال ذبحت أرنيين بمروة فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم بأكلهما وصححه ابن حبان والحاكم وأخرج الطبراني في الاوسط من حديث حذيفة رفعه اذبحوا بكل شيء فري الاوداج ما خلا السن والظفر وفي سنده عبد الله بن خراش مختلف فيه وله شاهد من حديث أبي أمامة نحوه والاشهر في رواية غير من ذكر أن ذبيحة بالقبص وأما الحديث فن قوله وليس معنا مدي فان فيه اشارة الى ان الذبيحة بالحديد كان مقررا عندهم جوارزه والمراد بالسؤال عن الذبيحة بالمروة جنس الاجزاء لا خصوص المروة ولذلك ذكر في الباب حديث كعب بن مالك وفيه التنصيص على الذبيحة بالخجر (قوله معمر) هو ابن سليمان التيمي وعبد الله هو ابن عمر العمري (قوله عن نافع سمع ابن كعب ابن مالك) جزم المزني في الاطراف بأنه عبد الله بن كعب وقد سبق ما فيه في الوكالة وان الذي يترجح أنه عبد الرحمن بن كعب وقد اختلف في هذا الحديث على نافع كما سيئنه في الباب الذي بعده (قوله أن جارية لهم) لم أقف على اسمها (قوله يسلع) بفتح السين المهملة وسكون اللام وحكى فتحها وآخرهم مسملة جبل معروف بالمدينة (قوله فأبصرت بشاة) في رواية غير أبي ذر فأصبت شاة من غنمها (قوله موتا) في رواية السرخسي والمستمل موتها (قوله فذبح جنتها) في رواية الكشميني فذكتها وسقط لغرابي ذبيحة (قوله أو حتى أرسل إليه) هو شاذ من الراوي (قوله عن سعيدين مسروق) هكذا جزم به عبدان عن أبيه عن شعبة ووقع في رواية غندر عن شعبة أن كبر على أبي سمعة من سعيدين مسروق وحديثي به سفيان يعني الثوري عنه أخرجه النسائي وأخرجه أحمد عن غندر فبين أن القدر الذي كان يشك شعبة في سماعه له من سعيدين مسروق هو قوله وجعل عشر من الشاة يعير (قلت) ولهذه النكتة اقتصر البخاري من الحديث من رواية شعبة هذه على ما عدا اقصية تعديل العشر شيئا بالبعير اذ هو المحقق من السماع وقد تقدمت مباحث الحديث قريبا (قوله عن عباية بن رفاعه) في رواية غير أبي ذر عن عباية بن رافع ورافع جسد عباية وأبوه رفاعه فنسب في هذه الرواية الى جده ولو أخذ بنظرها لكان الحديث عن خديج والد رافع وليس كذلك وقوله في هذه الرواية وتذيعر فحسه فيه اقتصار وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة بلفظ وتذيعر منها فاصنعوا له فرماه رجل بسهم فحسه (قوله ما) ذبيحة الامة والمرأة) كآته يشير الى الرد على من منع ذلك وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة جوازها وفي وجه للشافعية يكره ذبيحة المرأة

الاضحية وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم التخي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي  
 لا بأس اذا أطاق الذبيحة وحفظ التسمية وهو قول الجمهور (قوله عبدة) هو ابن سليمان الكلبي  
 الكوفي وافق معتمر بن سليمان التيمي البصري على روايته عن عبيد الله بن عمرو ذكر الدارقطني أن  
 غيرهما رواه عن عبيد الله فقال عن نافع ان رجلا من الانصار (قلت) وكذا تقدم في الباب الذي  
 قبله من رواية جويرية عن نافع وكذا علقه هنا من رواية الليث عن نافع ووصله الاسماعيلي من  
 رواية أحمد بن يونس عن الليث به قال الدارقطني وكذا قال محمد بن اسحق عن نافع وهو أشبه  
 وسلك الحادة قوم منهم يزيد بن هرون فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر وكذا قال  
 مرحوم العطار عن داود العطار عن نافع وذكر الدارقطني عن غيرهم أنهم روه كذلك قال ومنهم  
 من أرسله عن نافع وهو أشبه بالصواب وأعقل ما ذكره البخاري وأخر الباب من رواية مالك  
 عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد وسعد بن معاذ أن جارية لكعب وقد أوردته في  
 الموطأ أنه كذلك من حديث جماعة عن مالك منهم محمد بن الحسن وقال في روايته عن رجل من  
 الانصار معاذ بن سعد وسعد بن معاذ وأشار الى تفرد محمد بذلك وقال الباقر عن رجل عن معاذ  
 ابن سعد وسعد بن معاذ ومنهم ابن وهب أخرجه من طريقه كجماعة قال وأخرج ابن وهب في  
 غير الموطأ فقال أخبرني مالك وغيره من أهل العلم عن نافع عن رجل من الانصار أن جارية لكعب  
 ابن مالك فذكره وقال الصواب ما في الموطأ يعني عن مالك وأما عن غيره فيجتمعا أن يكون ابن  
 وهب أراد الليث وحمل رواية مالك على روايته وأغرب ابن التين فقال فيه رواية صحابي عن تابعي  
 لان ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي (قلت) لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر رواه عنه وإنما  
 فيها أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك فحمله عنه نافع وأما الرواية التي فيها عن ابن عمر فقال راوينا  
 فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر ابن كعب وقد تقدم أنها شاذة والله أعلم وقال الكرماني  
 الشك من الراوي في معاذ بن سعد وسعد بن معاذ لا يقدح لان الصحابة كلهم عدول وهو كما قال  
 لكن الراوي الذي لم يسم يقدح في صحة الخبر الا انه قد تبين بالطريق الأخرى أن له أصلا (قوله  
 جارية) وفي لفظ أمة لا ينافي قوله في الرواية الأخرى امرأته لانها أعم فيؤخذ بقول من زاد في  
 روايته صفة وهي كونها أمة (قوله فذبحتها) في رواية الكشميهني فذكتها ووقع في رواية  
 معن بن عيسى عن مالك في الموطأ فذكرت ذكاتها بحجر (قوله ففصل النبي صلى الله عليه وسلم) في  
 رواية الليث فكسرت حجرا فذبحتها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال كلوها فيستفاد  
 من روايته تعيين الذي سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد سبق في الباب الذي قبله من  
 رواية جويرية عن نافع فذكر النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر  
 فيه على الشك والله أعلم وفي الحديث تصديق الاجير الامين فيما اتقن عليه حتى يظهر عليه دليل  
 الخيانة وفيه جواز تصرف الامين كلودع بغير اذن المالك بالمصلحة وقد تقدمت ترجمة المصنف  
 بذلك في كتاب الوكالة وقال ابن القاسم اذا باع الراعي شاة بغير اذن المالك وقال خشيت عليها  
 الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث وتعقب بأن الجارية كانت أمة لصاحب الغنم فلا  
 يتصور تضمينها وعلى تقدير أن تكون غير ملكة فلم ينقل في الحديث أنه أراد تضمينها وكذا لو  
 أنزى على الاناث فلا بغير اذن فهلك قال ابن القاسم لا يضمن لانه من صلاح المال وقد أوما

\* حدثنا صدقة أخبرنا عبدة

عن عبيد الله عن نافع

عن ابن لكعب بن مالك عن

أبيه أن امرأته ذبحت شاة

بحجر ففصل النبي صلى الله

عليه وسلم عن ذلك فأمر

بأكلها \* وقال الليث حدثنا

نافع أنه سمع رجلا من

الانصار يخبر عبيد الله عن

النبي صلى الله عليه وسلم ان

جارية لكعب بهذا

\* حدثنا اسمعيل حدثني

مالك عن نافع عن رجل من

الانصار عن معاذ بن سعد أو

سعد بن معاذ أخبره أن

جارية لكعب بن مالك كانت

ترعى غنما بسلع فأصيبت شاة

منها فأدركتها فذبحتها بحجر

ففصل النبي صلى الله عليه

وسلم فقال كلوها

البخاري في كتاب الوكالة الى موافقته حيث قدّم الجواز بقصد الاصلاح وقد تقدّم بيان ذلك وفيه جواز كل ماذبح بغير اذن مالكه ولو ضمن الذابح وخالف في ذلك طاووس وعكرمة كما سيأتي في آخر كتاب الذابح وهو قول اسحق وأهل الظاهر واليه جرح البخاري لانه أورد في الباب المذكور حديث رافع بن خديج في الامر بكفاء القدر وقد سبق ما فيه وعرض بحديث الباب وبما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوي من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحتها المرأة بغير اذن صاحبها فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أكلها لكنه قال أطلعوها الاسارى فلو لم تكن ذكينة ما أمر بطعامها الاسارى وفيه جواز كل ماذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة مسألة أو كناية طاهر أو غير طاهر لانه صلى الله عليه وسلم أمر بكل ماذبحته ولم يستفصل نص على ذلك الشافعي وهو قول الجمهور وقد تقدّم في صدر الباب ﴿قوله﴾ **باب** لا يذكي بالسن والعظم

العرف ليسا بعظمين وكذا عند الاطباء وعلى الاول فذكر العظم من عطف العام على الخاص ثم الخاص على العام ذكر فيه طرفان من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثه وسفيان هو الثوري قال الكرمانى ترجم بالعظم ولم يذكره في الحديث ولكن حكمه يعلم منه (قلت) والبخاري في هذا ما سأل على عادته في الإشارة الى ما يتضمنه أصل الحديث فان فيه أما السن فعظم وان كانت هذه الجملة لم تذكر هنا لكنها بائنة مشهورة في نفس الحديث (قوله) قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يعني ما أنهر الدم الا السن والظفر) كذا عند الجميع ولم أره عند أحد من رواه عن الثوري بهذا اللفظ وكل فعل أمر بالاكل والفظ يعني تفسير كان الراوى قال كلا ما هذما معناه وقد أخرجه البيهقي من طريق الباغدى عن قبيصة شيخ البخاري فيه بلنظ كما مع النبي صلى الله عليه وسلم بذى الخليفة فأصاب الناس ابلا وغما قال وذكر الحديث بنحوه وزاد في آخره قال عباية ثم ان ناضحا تردى بالمدينة فذبح من قبل شاكلته فأخذ منه ابن عمر عشرين بدرهمين وسأق الحديث بعد قليل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولا ﴿قوله﴾ **باب** ذبيحة الاعراب ونحوهم) كذا اللالكى بالواو والكشميني بالراء بدل الواو وكذا هو عند النسفي ولكل وجه (قوله) أسامة بن حفص المدينى) هو شيخ لم يزد البخاري في التاريخ في تعريفه على ما في هذا الاسناد وذكر غيره أنه روى عنه أيضا يحيى بن ابراهيم بن أبي قتيلة بالقاف والمنشأة مصغرة ولم يحتج البخاري بأسامة هذا لانه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفاوى وغيره كما سيأتي (قوله) تابعه على عن الدراوردي) هو علي بن عبد الله بن المدينى شيخ البخاري والدراوردي هو عبد العزيز بن محمد وانما يخرج له البخاري في المتابعات ومرااد البخاري أن الدراوردي رواه عن هشام بن عروة مرفوعا كما رواه أسامة بن حفص وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب ابن حميد عن الدراوردي به (قوله) وتابعه أبو خالد الطنطاوى) يعنى عن هشام بن عروة في رفعه أيضا فأما رواية أبي خالد وهو سليمان بن حبان الاجر فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد وقال عقبه وتابعه محمد بن عبد الرحمن والدراوردي وأسامة بن حفص وأما رواية الطفاوى وهو محمد بن عبد الرحمن فقد وصلها عنه المصنف في كتاب البيوع وخالفهم مالك فرواه عن هشام عن أبيه مرسل ليس فيه عائشة قال الدارقطنى في العلل رواه عبد الرحيم بن سليمان ومحاضر بن

\* (باب لا يذكي بالسن والعظم والظفر) \* حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن أبيه عن عباية بن رفاع عن رافع بن خديج قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يعني ما أنهر الدم الا السن والظفر \* (باب ذبيحة الاعراب ونحوهم) \* حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا أسامة بن حفص المدينى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها

المورع والنضر بن شميل وآخرون عن هشام موصولاً ورواه مالك مرسل عن هشام ووافق مالك على إرساله الجادان وابن عيينة والقطان عن هشام وهو أشبه بالصواب وذكر أيضاً أن يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولاً (قلت) رواية عبد الرحيم عند ابن ماجه ورواية النضر عند النسائي ورواية محاضر عند أبي داود وقد أخرجه البيهقي من رواية جعفر بن عون عن هشام مرسل ورواية يستفاد من صنيع البخاري أن الحديث إذا اختلف في وصله وارساله حكم للواصل بشرطين أحدهما أن يزيد عدد من وصله على من أرسله والاخر أن يختلف بقدره تقوى الرواية الموصولة لان عروته معروفة بالرواية عن عائشة مشهور بالاختلاف فيها ففي ذلك اشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله ويؤخذ من صنيعه أيضاً أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والاتقان أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك وواقفه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على شرطه (قوله) أن قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم لم أقف على تعيينهم ووقع في رواية مالك مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) أن قوماً يأوتنا بلحم) في رواية أبي خالد يأتونا بلحمان وفي رواية النضر بن شميل عن هشام عند النسائي أن ناساً من الأعراب وفي رواية مالك من البادية (قوله) لا ندري أذكر اسم الله عليه كذا هنا يضم الذال على البناء للمجهول وفي رواية الطفاوى الماضية في البيوع أذكروا وفي رواية أبي خالد لا ندري يدكرون زاد أبو داود في روايته أم لم يذكروا أم لا (قوله) سموا عليه أنتم وكوا) في رواية الطفاوى سموا الله وفي رواية النضر وأبي خالد أذكروا اسم الله زاد أبو خالد أنتم (قوله) قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر) وفي لفظ حديث عهد سم وهي جملة اسمية قدم خبرها ووقعت صفة لقوله أقواماً ويحتمل أن يكون خبراً ثانياً بعد الخبر الأول وهو قوله يأوتنا بلحم (قوله) بالكفر) وفي لفظ بكفروا وفي رواية أبي خالد بشركت وفي رواية أبي داود بجاهلية زاد مالك في آخره وذلك في أول الإسلام وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فرغوا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه قال ابن عبد البر وهو تعلق ضعيف وفي الحديث نفسه ما برده لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل فدل على أن الآية كانت نزلت بالأمر بالتسمية عند الأكل وإيضاً فقد اتفقوا على أن الانعام مكينة وأن هذه القصة جرت بالمدينة وأن الأعراب المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة وزاد ابن عيينة في روايته اجتهدوا إيمانهم وكوا أي حلفوا هم على أنهم سموا حين ذبحوا وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسله نعم أخرج الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه لكن قال اجتهدوا إيمانهم أنهم ذبحوها ورجاله ثقات والطفاوى في المشكل سأل ناس من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أعارب يأوتنا بلحمان وجبن ومن ما ندري ما كنهه إسلامهم قال انظروا ما حرم الله عليكم فامسكوا عنه وماسكت عنه فقد عفا لكم عنه وما كان ربك نسياً أذكروا اسم الله عليه قال المهلب هذا الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب إذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال وقد أجعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضاً فلما ثبت عن التسمية على الذبيح دل على أنها سنة لأن السنة لا تنوب عن الفرض ودل هذا على أن الأمر في حديث عدي وأبي ثعلبة بمحمول

أن قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم أن قوماً يأوتنا بلحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا فقال سموا عليه أنتم وكوا قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر تابعه على عن الدراوردي وتابعه أبو خالد والطفاوى



على التنزيه من أجل أنهم كانوا يصيدان على مذهب الجاهلية فعلمهما النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر الصيد والذبح فرضه ومنذوه لئلا يوافقا شبهة من ذلك وليأخذوا بكل الأمور فيما  
يستقبلان وأما الذين سألوهم عن هذه الذبائح فأنهم سألوهم عن أمر قد وقع ويقع لغيرهم ليس فيه  
قدرة على الأخذ بالاكل فعرفهم بأصل الحل فيه وقال ابن التين يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند  
الاكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين وأما التسمية على ذبح تولاة غيرهم من غير علمهم فلا  
تكليف عليهم فيه وإنما يحمل على غير الصحة إذا تبين خلافها ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن  
تستيجون بها أكل ما لم تعلموا أن ذكر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إذا سمى  
ويستفاد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين محمول على الصحة وكذا ما ذبحه أعراب  
المسلمين لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال فيه إن ما ذبحه  
المسلم يؤكل ويحمل على أنه سمى لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك  
وعكس هذا الخطابي فقال فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنها لو كانت شرطاً لم  
تستبح الذبيحة بالامر المشكوك فيه كما لو عرض الشك في نفس الذبيح فلم يعلم هل وقعت الذكاة  
المعتبرة أولاً وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه فسموا أنهم وكلوا كأنه  
قبل لهم لأنهم تهاونوا بذلك بل الذي يهكم أنهم أن تذكروا اسم الله وتأكلا وهذا من أساليب الحكماء  
كأنه عليه الطيبي ومما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم  
فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا \* (تكملة) \* قال الغزالي في الاحياء  
في مراتب الشبهات المرتبة الاولى ما يتأكد الاستحباب في التورع عنه وهو ما يقوى فيه دليل  
المخالفة التورع عن أكل متروكة التسمية فإن الآية ظاهرة في الإيجاب والاختبار متواترة  
بالامر بها ولكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم لم المؤمن يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم احتمل  
أن يكون عاماً موجبا للصرف الآية والاختبار عن ظاهر الامر واحتمل أن يخص بالناسي  
ويبقى من عدا على الظاهر وهذا الاحتمال الثاني أولى والله أعلم (قلت) الحديث الذي اعتمد  
عليه وحكم به بخته بالغ النووي في انكاره فقال هو مجمع على ضعفه قال وقد أخرجه  
البيهقي من حديث أبي هريرة وقال منكراً لا يحتج به وأخرج أبو داود في المراسل عن الصلت  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكرك (قلت) الصلت يقال له  
السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات وهو مرسل جيد وحديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو  
متروك ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في أول باب التسمية على الذبيحة واختلف في رفعه  
ووقفه فإذا انضم إلى المرسل المذكور قوى أما كونه يبلغ درجة الصحة فلا والله أعلم ﴿قوله﴾  
**باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم** أشار إلى جواز ذلك وهو  
قول الجمهور عن مالك وأحمد تحريم ما حرم الله على أهل الكتاب كالشحوم وقال ابن القاسم لأن  
الذي أباحه الله طعامهم وليس الشحوم من طعامهم ولا يقصدونها عند الذكاة وتعقب بأن ابن  
عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما ساقى آخر الباب وإذا أبيت ذبائحهم لم يحتج إلى قصدهم أجزء  
الذبوح والتذكية لا تقع على بعض أجزاء الذبوح دون بعض وإن كانت التذكية شائعة في  
جميعها دخل الشحوم لا محالة وأيضاً فإن الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر فكان

\* (باب ذبائح أهل الكتاب  
وشحومها من أهل الحرب  
وغيرهم) \*

يلزم على قول هذا القائل أن اليهودى اذا ذبح ماله ظفر لا يحل للمسلم أكله وأهل الكتاب أيضا يحرمون أكل الابل فيقع الازام كذلك (قوله وقوله تعالى أحل لكم الطيبات) كذا لا يذروا ساق غيره الى قوله حل لهم وبهذه الزيادة يبين مراده من الاستدلال على الحل لانه لم يخص ذميا من حربي ولا خص لحما من شحم وكون الشحم محرمة على أهل الكتاب لا يضر لانها محرمة عليهم لا علينا وغايته بعد أن يتقرر أن ذبائحهم لنا حلال أن الذي حرم عليهم منها مسكوت في شرعنا عن تحريمه علينا فيكون على أصل الاباحة (قوله وقال الزهري لأبأس بذبيحة نصارى العرب وان سمعته يهل لغير الله فلا تأكل وان لم تسمعه فقد أحله الله لك وعلم كفرهم) وصله عبد الرزاق عن معمر قال سألت الزهري عن ذبائح نصارى العرب فذكر نحوه وزاد في آخره قال واهل الهة أن يقول باسم المسيح وكذا قال الشافعي ان كان لهم ذبح يسمون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح لم يحل وان ذكر المسيح على معنى الصلاة عليه لم يحرم وحكى البيهقي عن الحلبي بحثا أن أهل الكتاب انما يذبحون لله تعالى وهم في أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم الا الله فاذا كان قصدهم في الأصل ذلك اعتبرت ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلاً باسم المسيح لانه لا يريد بذلك الا الله وان كان قد كفر بذلك الاعتقاد (قوله ويذكر عن علي بن فضال) لم أقف على من وصله وكأنته لا يصح عنه ولذلك ذكره بصيغة التريض بل قد جاء عن علي بن فضال وجه آخر صحيح المنع من ذبائح بعض نصارى العرب أخرجه الشافعي وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال لا تأكلوا ذبائح نصارى حتى تغلب فانهم لم يتمسكوا من دينهم الا بشرب الخمر ولا تعارض بين الروايتين عن علي لان منعه الذي منع فيه أخص من الذي نقل فيه عنه الجواز (قوله وقال الحسن وابراهيم لأبأس بذبيحة الاقلف) بالقف ثم القاف هو الذي لم يحتن والقفلة بالقاف ويقال بالغين المعجزة الغرلة وهي الجملدة التي تستر الحشفة وأثر الحسن أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال كان الحسن يرخض في الرجل اذا أسلم بعد ما يكبر يخاف على نفسه ان اختن أن لا يحتن وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأسا وأما أثر ابراهيم فأخرجه أبو بكر الخلال من طريق سعيد بن أبي عروبة عن مغيرة عن ابراهيم النخعي قال لأبأس بذبيحة الاقلف وقد ورد ما يخالفه فأخرج ابن المنذر عن ابن عباس الاقلف لا تقرب ذبيحته ولا تقبل صلاته ولا شهادته وقال ابن المنذر قال جمهور أهل العلم تجوز ذبيحته لان الله سبحانه أباح ذبائح أهل الكتاب ومنهم من لا يحتن (قوله وقال ابن عباس طعامهم ذبائحهم) كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المستمل وثبت عند السرخسي والحوي في آخر الباب عقب الحديث المرفوع وهو موصول عند البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم قال ذبائحهم وقائل هذا يلزمه أن يجيز ذبيحة الاقلف لان كثيرا من أهل الكتاب لا يحتنون وقد خاطب النبي صلى الله عليه وسلم هرقل وقومه بقوله يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهرقل وقومه ممن لا يحتن وقد سمو أهل الكتاب ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل كان محاصر من قصر خيبر فرمى انسان بجراب فيه شحم فزوت بنون وزاى أى وثبت وفي رواية الكشمي في فبدرت أى سارعت وقد تقدمت مباحته في فرض الخس وفيه حجة على من منع ما حرم عليهم كالشحم لان النبي صلى الله عليه وسلم أقر ابن مغفل على الاتقاع بالجراب المذكور

وقوله تعالى أحل لكم الطيبات \* وقال الزهري لأبأس بذبيحة نصارى العرب وان سمعته يسمى لغير الله فلا تأكل وان لم تسمعه فقد أحله الله وعلم كفرهم ويذكر عن علي بن فضال والحسن وابراهيم لأبأس بذبيحة الاقلف وقال ابن عباس طعامهم ذبائحهم \* حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن جريد بن هلال عن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه قال كان محاصر من قصر خيبر فرمى انسان بجراب فيه شحم فزوت لاخذه قالت فاذا النبي صلى الله عليه وسلم فاستحييت منه

\* (باب ما ندم من البهائم فهو بمنزلة الوحش) \* وأجاز ابن مسعود وقال ابن عباس ما أعجزك من البهائم مما في يديك فهو كالصيد وفي بعير تردى في بئر من حيث قدرت عليه فذكروا ذلك على وابن عمر وعائشة \* حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان حدثنا أبي عن عبيدة بن رفاع بن خديج قال قلت يا رسول الله انا لأقول العدو غدا وليست معنما مدي فقال اجعل أو أرن ما أنهر الدم وذكرا اسم الله فكل ليس السن والظفر وسأحدثك أما السن فعظم وأما الظفر فعدى الحشرة وأصابعها بابل وغنم فتد منها بعير فرماه رجل بسهم فخسسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهذه الابل أو أباد كالأبد الوحش فاذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا

وفيه جواز لكل الشحم مما ذبحه أهل الكتاب ولو كانوا أهل حرب (قوله ما سب ما ندم) أي نفر (من البهائم) أي الانسية (فهو بمنزلة الوحش) أي في جواز عقره على أي ضفة اتفقت وهو مستفاد من قوله في الخبر فاذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا وأما قوله ان لهذه الابل أو أباد كالأبد الوحش فالظاهر أن تقديم ذكر هذا التشبيه كالتهديد لكونه إشارتك المتوحش في الحكم وقال ابن المنبر المراد أنها تنفر كما ينفر الوحش لأنها تعطى حكمها كذا قال وآخر الحديث يرد عليه (قوله وأجاز ابن مسعود) يشير إلى ما تقدم في باب صيد القوم عن ابن مسعود وأخرج البيهقي من طريق أبي العميس عن غصيان بن يزيد الجيلي عن أبيه قال أعرس رجل من الحبي فاشترى جرو را فندت فعرقها وذكرا اسم الله فأمرهم عبد الله يعني ابن مسعود أن يأكلوا فطابت أنفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أتوه بها فأكل (قوله وقال ابن عباس ما أعجزك من البهائم مما في يديك فهو كالصيد وفي بعير تردى في بئر من حيث قدرت) في رواية كريمة من حيث قدرت عليه فذكروا ذلك على الأثر الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بهذا قال فهو بمنزلة الصيد وأما الثاني فوصله عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة عنه قال اذا وقع البعير في البئر فاطعنه من قبل خاصرته واذكرا اسم الله وكل (قوله ورأى ذلك على وابن عمر وعائشة) أما أثر على فوصله ابن أبي شيبة من طريق أبي راشد السلمي قال كنت أرى منائح لاهلي بظهر الكوفة فتردى منها بعير فخسيت أن يسبقني بذكائه فأخذت حديد فوجأت به في جنبه أو سنامه ثم قطعت أعضاء وفرقته على أهلي فأبوا أن يأكلوه فأنت عليا فقمث على باب قصره فقلت يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين فقال يا البسكة يا البسكة فأخبرته خبره فقال كل وأطعمني وأما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق في أثر حديث رافع بن خديج من رواية سفيان عن أبيه عن عبيدة بن رفاع وقد تقدم في باب لا يذكي بالسن والعظم وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيدة بلفظ تردى بعير في ركبة فنزل رجل لينخره فقال لا أقدر على نحره فقال له ابن عمر اذكرا اسم الله ثم اقتل ساكتة يعني خاصرته ففعل وأخرج مقطعا فآخذ منه ابن عمر عشرين درهمين أو أربعة وأما أثر عائشة فلم أقف عليه بعد موصولا وقد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور وخالفهم مالك والبيهقي ونقل أيضا عن سعيد بن المسيب وربيعة فقالوا لا يحل أكل الانسي اذا توحش الا بتذكيته في حلقة أو لبته وحجة الجمهور حديث رافع ثم ذكر حديث رافع بن خديج من رواية يحيى القطان عن سفيان الثوري ولم يذكر فيه قصة نصب القدور وكفائها وذكرا اسم الله (قوله فيه عن عبيدة بن رفاع بن خديج) كذا فيه نسب رفاعه إلى جدته ووقع في رواية كريمة رفاع بن رافع بن خديج بغير تنص فيه (قوله فقال اجعل أو أرن) في رواية كريمة بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون النون وكذا ضبطه الخطابي في سنن أبي داود وفي رواية أبي ذر بسكون الراء وكسر النون ووقع في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه الذي هنا وأرنى بإثبات الياء آخره قال الخطابي هذا حرف طالما استثبت فيه الرواة وسألت عنه أهل اللغة فلم أجدهم ما قطع بعصته وقد طلبت له محررا فذكر أوجها \* أحدها أن يكون على الرواية بكسر الراء من أن القوم اذا هلكت مواشيهم فيكون المعنى أهلها كذا بجا \* ثانيها أن يكون على الرواية بسكون الراء بوزن اعطى يعني انظروا وانظروا تعنى قال الله تعالى حكاية عن قال انظروا فانقبس من نوركم أي انظروا

أو هو بضم الهمزة بمعنى آدم الخ من قولك رنوت إذا دمت النظر إلى الشيء وأراد آدم النظر إليه وراعيه يصرك \* ثالثها أن يكون مهموزاً من قولك أرأ أن يرث إذا نشط وخف كأنه فعل أمر بالاسراع لتلايموت خنقا ويرجى في شرح السنن هذا الوجه الأخير فقال صوابه أرأثن بهمزة ومعناه خف واجعل لتلا تخنقها فإن الذبح إذا كان بغير الحديداً احتاج صاحبه إلى خفة يد وسرعة في أمر أدرك الآلة والأتان على الحلقوم والأوداج كلها قبل أن تم لك الذبيحة بما ينالها من ألم الضغط قبل قطع مذايحها ثم قال وقد ذكرت هذا الحرف في غريب الحديث وذكرت فيه وجوهاً يحتملها التأويل وكان قال فيه يجوز أن تكون الكلمة تعصفت وكان في الأصل أرز بالزاي من قولك أرز الرجل أصبعه إذا جعلها في الشيء وأرزت الجرادة أرزا إذا دخلت ذنبها في الأرض والمعنى شديدك على النحر وزعم أن هذا الوجه أقرب الجميع قال ابن بطال عرضت كلام الخطابي على بعض أهل النقد فقال أما أخذه من أرأ أن القوم فاعترض لأن أرأ أن لا يتعدى وإنما يقال أرأ أن هو ولا يقال أرأ أن الرجل غنمه وأما الوجه الذي صوبه ففسيه نظراً وكأنه من جهة أن الرواية لا تساعد وأما الوجه الذي جعله أقرب الجميع فهو أبعد هالعدم الرواية به وقال عياض ضبطه الأصيلي أرني فعل أمر من الرؤية ومثله في مسلم لكن الراعي كنه قال وأفادني بعضهم أنه وقف على هذه اللفظة في مسند علي بن عبد العزيز مضبوطة هكذا أرني أو أجعل فكان الراوي شك في أحد اللفظين وهما بمعنى واحد والمقصود الذبح بما يسرع القطع ويجري الدم ورجح النووي أن أرأ بمعنى أجعل وأنه شك من الراوي وضبطه أجعل بكسر الجيم وبعضهم قال في رواية لمسلم أرني بسكون الراء وبعد النون ياء أي أحضرتي الآلة التي تذبح بها الأرواح ثم أضرب عن ذلك فقال أو أجعل وأوتجى للضرب فكأنه قال قد لا يتيسر احضار الآلة فيناخر البسان فعرّف الحكم فقال أجعل ما أنهر الدم الخ قال وهذا أولى من جملة على الشك وقال المنذري اختلف في هذه اللفظة هل هي بوزن أعط أو بوزن اطع وهي فعل أمر من الرؤية فعلى الأول المعنى آدم الخ من رنوت إذا دمت النظر وعلى الثاني أهلها ذبحاً من أرأ أن القوم إذا هلكوا مواسيهم وتعقب بأنه لا يتعدى وأجيب بأن المعنى كن ذاشاة هالكة إذا زهقت نفسها بكل ما أنهر الدم (قلت) ولا يخفى تكلفه وأما على أنه بصيغة فعل الأمر فعنناه أرني سيلان الدم ومن سلك الراء اختلس الحركة ومن حذف الراء جاز وقوله واجعل بهمزة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أمر من العجلة أي أجعل لا تموت الذبيحة خنقا قال ورواه بعضهم بصيغة أفعل التفضيل أي ليكن الذبح أجعل ما أنهر الدم (قلت) وهذا وإن تشي على رواية أبي داود بتقديم لفظ أرني على أجعل لم يستقم على رواية البخاري بتأخيرها وجوز بعضهم في رواية أرأ أن بسكون الراء أن يكون من أرأني حسن ما رأته أي جلني على الرقائب والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن تطرد اليك ويؤيده حديث إذا ذبحتم فأحسنوا أخرجه مسلم وقد سبقت مباحث هذا الحديث مستوفاة قبل وسبقه هناك أتم مما هنا والله أعلم **(قوله ما النحر والذبح)** في رواية أبي ذر والذباح بصيغة الجمع وكأنه جمع باعتبار أنه أكثر فالتحرف في الأبل خاصة وأما غير الأبل فيذبح وقد جاءت أحاديث في ذبح الأبل وفي نحر غيرها وقال ابن التين الأصل في الأبل النحر وفي الشاة ونحوها الذبح وأما البقر فخاف في القرآن ذكر ذبحها وفي السنة ذكر نحرها

\* (باب النحر والذبح)

وقال ابن جريج عن عطاء  
لا ذبح ولا نحر الا في المذبح  
والنحر قلت أيجزى ما يذبح  
أن أنحره قال نعم ذكر الله ذبح  
البقرة فان ذبحت شيئا ينحر  
جازوا النحر أحب الى والذبح  
قطع الاوداج قلت فيخلف  
الاوداج حتى يقطع النخاع  
قال لا اخال وأخبرني نافع  
أن ابن عمر نهى عن النخع  
يقول يقطع مادون العظم  
ثم يدع حتى يموت واذ قال  
موسى لقومه ان الله يأمركم  
أن تذبحوا بقرة الى فذبحوها  
وما كادوا يفعلون وقال  
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس  
الذكاة في الخلق واللثة وقال  
ابن عمر وابن عباس وأنس  
اذا قطع الرأس فلا بأس

واختلف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فأجاز الجمهور ومنع ابن القاسم (قوله وقال ابن جريج  
عن عطاء الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج مقطعا وقوله والذبح قطع الاوداج جمع وذبح  
بفتح الدال المهملة والجيم وهو العرق الذي في الاخدع وهما عرقان متقابلان قبل ليس لكل  
بهمة غير ووجبين فقط وهما محيطان بالخلقوم ففي الاتيان بصيغة الجمع نظروا يمكن أن يكون  
أضاف كل ووجبين الى الانواع كلها هكذا اقتصر عليه بعض الشراح وبقي وجه آخر وهو أنه  
أطلق على ما يقطع في العادة ودجا تغليبا فقد قال أكثر الخنفية في كتبهم اذا قطع من الاوداج  
الاربعة ثلاثة حصلت التذكية وهما الخلقوم والمرى وعرقان من كل جانب وحكى ابن المنذر  
عن محمد بن الحسن اذا قطع الخلقوم والمرى وأكثروا من نصف الاوداج أجزأ فان قطع أقل فلا خير  
فيها وقال الشافعي يكفي ولو لم يقطع من الودجين شيئا لانهم ما قد يسلان من الانسان وغيره  
في عيش وعن الثوري ان قطع الودجين أجزأ ولو لم يقطع الخلقوم والمرى وعن مالك والليث  
يشترط قطع الودجين والخلقوم فقط واحتج له بما في حديث رافع ما أنهر الدم وانهاره ابرأه وذلك  
يكون بقطع الاوداج لانها مجرى الدم واما المرى فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل  
به انهار كذا قال وقوله فأخبرني نافع القائل هو ابن جريج وقوله النخع بفتح النون وسكون  
الخاء المعجمة فسر في الخبر بأنه قطع مادون العظم والنخاع عرقا أيضا في فقار الظهر الى القلب  
يقال له خيط الرقبة وقال الشافعي النخع أن تذبح الشاة ثم يكسر فقهاها من موضع المذبح  
أو تضرب ليحجل قطع حركتها وأخرج أبو عبيد في الغريب عن عمر انه نهى عن الفرس في  
الذبيحة ثم حكى عن أبي عبيدة أن الفرس هو النخع يقال فرست الشاة ونخعتها وذلك أن ينهى  
بالذبح الى النخاع وهو عظم في الرقبة قال ويقال أيضا هو الذي يكون في فقار الصلب شبيه بالمنخ  
وهو متصل بالقفا نهى أن ينهى بالذبح الى ذلك قال أبو عبيدة أما النخع فهو على ما قال وأما  
الفرس فيقال هو الكسر وانما نهى أن تكسر رقبة الذبيحة قبل أن تبرد ويبين ذلك أن في  
الحديث ولا تعجلوا الانفس قبل أن ترزق (قلت) يعني في حديث عمر المذكور وكذا ذكره الشافعي  
عن عمر (قوله) واذ قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة الى فذبحوها وما كادوا  
يفعلون) زاد في رواية كريمة وقول الله تعالى واذ قال موسى لقومه وهذا من تمام الترجمة وأراد  
ان يفسر به قول ابن جريج في الاثر المذكور ذكر الله ذبح البقرة وفي هذا اشارة منه الى اختصاص  
البقر بالذبح وقد روى شيخه اسمعيل بن أبي أويس عن مالك من نحر البقر فبئس ما صنع ثم تلا  
هذه الآية وعن أشهب ان ذبح بعير من غير ضرورة لم يؤكل (قوله وقال سعيد بن جبير عن  
ابن عباس أنه قال الذكاة في الخلق واللثة وهذا اسناد صحيح وأخرجه سفيان الثوري في جامعه  
عن عمر مثله وجاء مرفوعا من وجه واه واللثة بفتح اللام وتشديد الموحدة هي موضع القلادة  
من الصدر وهي المنحروكا المصنف لم يضعف الحديث الذي أخرجه اصحاب السنن من رواية  
جماد بن سلمة عن أبي المعشر الدارمي عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما تكون الذكاة الا في الخلق  
واللثة قال لو طعنت في نحرها لاجزأك لكن من قواه جملة على الوحش والمتوحش (قوله وقال  
ابن عمر وابن عباس وأنس اذا قطع الرأس فلا بأس) أما اثر ابن عمر فوصله أبو موسى الزمن من

رواية أبي مجاز سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها فأمر ابن عمر بأكلها وأما ابن عباس  
فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح أن ابن عباس سئل عن ذبيحة دجاجة فطير رأسها فقال ذكاة  
وحية بفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها تحتانية ثقيلة أي سريرة منسوبة إلى الوحاء وهو  
الاسراع والجملة وأما أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس أن  
جرار الأنس ذبح دجاجة فاضطربت فذبحها من قفاها فأطار رأسها فأرادوا طرحها فأمرهم  
أنس بأكلها ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر في أكل القرس وأورده من  
رواية سفيان الثوري ومن رواية جرير كلاهما عن هشام بن عروة موصولا بلفظ نحرنا وقال  
في آخره تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر وأورده أيضا من رواية عبدة وهو ابن سليمان  
عن هشام بلفظ ذبحنا ورواية ابن عيينة التي أشار إليها ستأتي موصولة بعدد ابن من رواية  
الحديث عن سفيان وهو ابن عيينة به وقال نحرنا ورواية وكيع أخرجهما أحمد عنه بلفظ نحرنا  
وأخرجهما مسلم عن محمد بن عبد الله بن نعيم حدثنا أبي وحفص بن غياث وكيع ثلاثهم عن  
هشام بلفظ نحرنا وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والنوري جميعا عن هشام بلفظ نحرنا واختلف على حماد  
الاسماعيلي قال همام وعيسى بن يونس وعلي بن مسهر عن هشام بلفظ نحرنا واختلف على حماد  
ابن زيد وابن عيينة فقال أكثر أصحابنا نحرنا وقال بعضهم ذبحنا وأخرجه الدارقطني من  
رواية سؤمل بن اسمعيل عن الثوري وهو هيب بن خالد ومن رواية ابن ثوبان وهو عبيد الرحمن بن  
ثابت بن ثوبان ومن رواية يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ ذبحنا ومن رواية أبي معاوية  
عن هشام نحرنا وكذا أخرجه مسلم من رواية أبي معاوية وأبي أسامة ولم يسبق لفظه وسأفه أبو  
عوانة عنهما بلفظ نحرنا وهذا الاختلاف كله عن هشام وفيه اشعار بأنه كان تارة يروي به بلفظ  
ذبحنا وتارة بلفظ نحرنا وهو مصير منه إلى استواء اللفظين في المعنى وأن النحر يطلق عليه ذبح  
والذبح يطلق عليه نحر ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من المجاز إلا أن روح  
أحدا الطرفين وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز نحر المذبح وذبح النحر كما قاله  
بعض الشراح فبعدلانه يستلزم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين والاصل عدم التعدد مع  
اتحاد النحر وقد جرى النور على عادته في الحل على التعدد فقال بعد أن ذكر اختلاف  
أرواه في قولها نحرنا وذبحنا يجمع بين الرويتين بأنهما قضيتان مرة نحرها ومرة ذبحوها ثم قال  
ويجوز أن تكون قصة واحدة وأحد اللفظين مجاز والاول أصح كذا قال والله أعلم **(قوله)**  
**باب ما يكره من المثلة** بضم الميم وسكون المثلة هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها  
وهو حي يقال مثلت به أمثل بالتشديد للمبالغة **(قوله والمصورة)** بصاد مهملة ساكنة وموحدة  
مضمومة **(والجمعة)** بالجميم والمثلة المفتوحة التي تربط وتجعل غرضا للري فإذا ماتت من ذلك لم  
يجلأ كلها والجثوم الطير ونحوها بمنزلة البروك للابل فلو جثمت بنفسها فهي جائزة ومجتمعة بكسر  
المثلة وتلك إذا صيدت على تلك الحالة فذبحت جازأ كلها وإن رميت فماتت لم يجز لأنها نصير  
موقوفة ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث **(الاول)** حديث أنس **(قوله)** عن هشام بن زيد يعني  
ابن أنس بن مالك **(قوله)** دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب يعني ابن أبي عقيل الثقفي ابن عم  
الحجاج بن يوسف وإنما به على البصرة وزوج أخته زينب بنت يوسف وهو الذي يقول فيه جرير



يعدده حتى أنفخناها على باب الحكم \* خليفة الخراج غير المتهم

وقع ذكره في عدة أحاديث وكان يضاهي في الجور ابن عمه ولزيد الضبي معه قصة طويلة تدل على ذلك وأردوها أبو يعلى الموصلي في مسند أنس له ووقع في رواية الأسماعيلي بلفظ خرجت مع أنس بن مالك من دار الحكم بن أيوب أمير البصرة (قوله فرأى غلماناً وقتياناً) شك من الراوي ولم أقف على أسمائهم وظاهر السياق أنهم من أتباع الحكم بن أيوب المذكور (قوله أن تصبر) بضم أوله أي تحبس لتروى حتى تموت وفي رواية الأسماعيلي من هذا الوجه بلفظ سمعت أنس بن مالك يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبر الروح وأصل الصبر الخبس وأخرج العقيلي في الضعفاء من طريق الحسن عن سمرة قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تصبر البهيمة وأن يؤكل لحما إذا صبرت قال العقيلي جاء في النهي عن صبر البهيمة أحاديث جياذ وأما النهي عن أكلها فلا يعرف إلا في هذا (قلت) إن ثبت فهو محمول على أنها ماتت بذلك بغير تذكية كما تقدم في المقتول بالبندقية الحديث الثاني حديث ابن عمر (قوله أنه دخل على يحيى ابن سعيد) أي ابن العاص وهو أخو عمرو والمعروف بالاشدق بن سعيد بن العاص والد سعيد بن عمرو ورواه عن ابن عمر (قوله وغلام من بني يحيى) أي ابن سعيد المذكور لم أقف على اسمه وكان ليحيى من الذكور عثمان وعنيسة وأبان واسماعيل وسعيد ومحمد وهشام وعمرو وكان يحيى بن سعيد قد ولي امرأة المدينة مرة وكذا أخوه عمرو (قوله فغشى إليها ابن عمر حتى حلها) بتشديد اللام في رواية السرخسي والمستقلى حلها ورواية الكشمي في أوضح لقوله في أول الحديث رابط دجاجة ووقع في رواية الأسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج في الدجاجة (قوله أزرعوا غلامكم) في رواية الكشمي بن غلمانكم (عن أن يصبر) في رواية الكشمي أن يصبر وأبصيغة الجمع وهو على نسق الذي قبله وزاد أبو نعيم في آخر الحديث وإن أردتم ذبحها فاذبحوها (قوله هذا الطير) قال الكرمانى هذا على لغة قليلة وهي إطلاق الطير على الواحد واللغة المشهورة في الواحد طائر والجمع الطير (قلت) وهو هنا محتمل لارادة الجمع بل الأولى أنه لارادة الجنس (قوله أن تصبر بهيمة أو غيرها للقتل) أو للتبويح للشك وهو زائد على حديث أنس فيدخل فيه البهائم والطيور وغيرها ونحوه حديث أبي أيوب قال والذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ما صبرتها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر أخرجه أبو داود وبسنن وقوى ويجمع ذلك حديث شدا بن أوس عند مسلم رفعه إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحدأ حدكم شفرته وليرخص ذبيحته قال ابن أبي جرة فيه رحمة الله لعباده حتى في حال القتل فأمر بالقتل وأمر بالرفق فيه ويؤخذ منه قهر الجميع عبادته لأنه لم يترك لأحد التصرف في شيء الا وقد حدثه فيه كيفية (قوله عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية (قوله فمروا بقتية أو بنقر) شك من الراوي وفي رواية الأسماعيلي فاذا قتيته نصبوا دجاجة يرمونها وله كل خاطئة يعني أن الذي يصيبها يأخذ السهم التي ترمى به إذا لم يصبا (قوله وقال ابن عمر من فعل هذا) زاد في رواية الأسماعيلي فتفرقوا (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا) في رواية مسلم لعن من اتخذ شيئاً في الروح غرضاً بمجته والفتح أي منصوباً للرمي وفي رواية الأسماعيلي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان وفي رواية له بالبهايم وفي رواية له من نجش واللعن من دلائل التحريم ولا جد من وجه آخر عن

فرأى غلماناً وقتياناً نصبوا دجاجة يرمونها فقال أنس نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تصبر بالبهايم \* حدثنا أحمد بن يعقوب حدثنا اسحق بن سعيد بن عمرو عن أبيه أنه سمعه يحدث عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه دخل على يحيى بن سعيد وغلام من بني يحيى رابط دجاجة يرميها فغشى إليها ابن عمر حتى حلها ثم أقبل بها وبالغلام معه فقال أزرعوا غلامكم عن أن يصبر هذا الطير للقتل فأنى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصبر بهيمة أو غيرها للقتل \* حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال كنت عند ابن عمر فمروا بقتية أو بنقر نصبوا دجاجة يرمونها فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها وقال ابن عمر من فعل هذا إن النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا

أبي صالح الحنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رفعه من مثل بذى روح ثم لم يقب مثل الله  
 به يوم القيامة رجاله ثقات (قوله تابعه سليمان) هو ابن حرب (قوله لعن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من مثل بالحيوان) أي صيره مثله بضم الميم والمثلثة وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق  
 اسمعيل بن اسحق القاضي عن سليمان بن حرب وزاد فيه أيضا قصة أن ابن عمر خرج في طريق  
 من طرق المدينة فرأى غلمانا فذ كرم مثل رواية أبي بشر وفيه فلما رأوه فروا فغضب الحديث ووههم  
 مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فزعموا بأن سليمان هذا هو أبو داود الطيالسي واستند  
 إلى أن أبانعيم أخرجه في مستخرجه من طريق أبي خليفه عن الطيالسي (قلت) وهو غلط ظاهر  
 فان الطيالسي الذي يروي عنه أبو خليفه هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك ولم يدرك أبو  
 خليفه أبان داود الطيالسي فان مولده بعد وفاته بسنتين مات أبو داود سنة أربع وثمانين على  
 الصحيح وولد أبو خليفه سنة ست ومائتين والمنهال المذكور في السند هو ابن عمرو يعني أنه تابع أبا  
 بشر في روايته لهذا الحديث عن سعيد بن جبيرة وخالفهما عدى بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبيرة  
 عن ابن عباس كما بينه في الطريق التي بعدها \* الحديث الثالث والرابع (قوله وقال عدى) هو  
 ابن ثابت (عن سعيد) هو ابن جبيرة (عن ابن عباس) هو موصول بالاسناد الذي ساقه إلى عدى بن  
 ثابت عن عبد الله بن يزيد وقد ساقه البخاري في تاريخه عن حجاج بن منهال الذي ساق حديث  
 عبد الله بن يزيد به ولكن لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا (قوله  
 سمعت عبد الله بن يزيد) هو الخطمي بفتح الميم وسكون المهملة تقدم ذكره في الاستسقاء (قوله  
 نهى عن النهي) بضم النون وسكون الهاء ثم بالوحدة مقصورا أي أخذ مال المسلم قهرا جهرًا  
 ومنه أخذ مال الغنيمة قبل القسمة اختطافا بغير تسوية (قوله والمثلثة) تقدم ضبطها وتفسيرها  
 وتقدم في المغازي في باب قصة عكل وعريضة لهذا الحديث طريق أخرى وذكر الاسماعيلي  
 الاختلاف على شعبة فيه وبين أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال حجاج بن منهال لكن  
 أدخل بين عبد الله بن يزيد والنبي صلى الله عليه وسلم أبا أيوب ورواية يعقوب بن اسحق المذكورة  
 وصلها الطبراني وفي هذه الأحاديث تحريم تعذيب الحيوان إلا دمي وغيره وفي الحديث الأول  
 قوة أنس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع معرفته بشدة الأمير المذكور لكن كان الخليقة  
 عبد الملك بن مروان نهى الحجاج عن التعرض له بعد أن كان صدم من الحجاج في حقه خشونة  
 فشكا لعبد الملك فأغلظ الحجاج وأمره باكرامه (قوله بالحسم الدجاج)  
 هو اسم جنس مثل الدال ذكره المنذري في الحاشية وابن مالك وغيرهما ولم يحك النوى الضم  
 والواحدة دجاجة مثلث أيضا وقيل إن الضم فيه ضعيف قال الجوهرى دخلتها الهاء للوحدة مثل  
 الحمامة وأقاد إبراهيم الحربي في غريب الحديث أن الدجاج بالكسر اسم للذكر دون الاناث  
 والواحد منها ديك وبالفتح الاناث دون الذكر والواحدة دجاجة بالفتح أيضا قال وسعى  
 لاسراعه في الاقبال والابصار من دج يدح إذا أسرع (قلت) ودجاجة اسم امرأة وهي بالفتح فقط  
 ويسمى بها الكلبة من الغزل (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى البخني نسبة أبو علي بن السكن  
 وجزم الكلاباذي وأبو نعيم بأنه ابن جعفر (قوله عن أيوب) في الرواية الثانية ابن أبي تمعة وهو  
 السخيتاني وعند أحمد عن عبد الله بن الوليد عن سفيان حدثنا أيوب حدثنا أبو قلابة (قوله عن

\* تابعه سليمان عن شعبة  
 \* حدثنا المنهال عن سعيد بن  
 ابن عمر لعن النبي صلى الله عليه  
 وسلم من مثل بالحيوان \* وقال  
 عدى عن سعيد عن ابن  
 عباس عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم \* حدثنا حجاج بن  
 منهال حدثنا شعبة قال  
 أخبرني عدى بن ثابت قال  
 سمعت عبد الله بن يزيد عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 نهى عن النهي والمثلة  
 \* (باب لحم الدجاج) \* حدثنا  
 يحيى حدثنا وكيع عن  
 سفيان عن أيوب عن

أبي قلابه) كذا رواه سفيان الثوري عن أيوب ووافقه سفيان بن عيينة عن أيوب عنده مسلم وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن أيوب كما مضى في المغازي وقال عبد الوارث كما في الحديث الذي يليه عن أيوب عن القاسم بدل أبي قلابه وكذا قال ابن علية عن أيوب كما يأتي في الأيمان والنذور أيضا وقال جاد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه والقاسم قال وأما الحديث فاسم أحفظ أخرجه في فرض الخمس وكذا قال وهيب عن أيوب عنهما عنده مسلم (قوله عن زهدم) بفتح الزاي هو ابن مضرب بضم أوله وبفتح الضاد المجهمة وتشديد الراء المكسورة بعدها موحدة (الجرى) بفتح الجيم بصرى ثقة ليس له في البخاري سوى حديثين هذا الحديث وقد أخرجه في مواضع له وحديث آخر أخرجه عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع أخرى أيضا (قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل دجاجا) كذا أورده مختصرا وكذا أساقه أحمد عن وكيع وأخرجه عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان أتم منه وساقه الترمذي في الشمائل من وجه آخر مطولا كما ذكره المصنف من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وهو ابن عاصم التميمي وليس له في البخاري سوى هذا الحديث فقد أورده عنه في مواضع مقرونا ومفردا مختصرا ومطولا مستقلا عن قصة الرجل الذي امتنع من أكل الدجاج وحلف على ذلك وفتوى أبي موسى له بأن يكفر عن يمينه ويأكل وقص له الحديث في ذلك وسببه وهو طلبهم من النبي صلى الله عليه وسلم أن يحملهم وقد أورده المصنف قصة الاستحمال وما يليها من حكم اليمين وكفارته دون قصة الدجاج أيضا من رواية غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه في كفارة الأيمان وأوردها أيضا في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة أتم سياق منه في قصة الاستحمال وليس فيه ذكر كفارة اليمين وقد أحلت في فرض الخمس وفي المغازي بشرحه على كتاب الأيمان والنذور فأذكر هنا ما يتعلق بالدجاج (قوله كذا عند أبي موسى الأشعري وكان بيننا وبينه هذا الحى) بالخفض بدلا من الضمير في بينه كذا قال ابن التين وليس بجيد لأنه يصير تقدير الكلام أن زهدما الجري قال كان بيننا وبين هذا الحى من جرم أخاه وليس ذلك المراد وإنما المراد أن أبا موسى وقومه الأشعريين كانوا أهل مودة وأخاء لقوم زهدم وهم بنو جرم وقد وقع هنا في رواية الكشمرى وكان بيننا وبين هذا الحى وكذا وقع في رواية اسمعيل عن أيوب عن القاسم وأبي قلابه كما ساق في كفارة الأيمان وهو يؤيد ما قال ابن التين الآن المعنى لا يصح وقد أخرجه في آخر كتاب التوحيد من طريق عيسى الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابه والقاسم كلاهما عن زهدم قال كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعريين ودأ وأخاء وهذه الرواية هي المعتمدة (قوله أخاه) بكسر أوله والمد قال ابن التين ضبطه بعضهم بالقصر وهو خطأ (قوله وفي القوم رجل جالس أحر) أى اللون وفي رواية جاد بن زيد رجل من بني تميم الله أحر كأنه من الموالي أى العجم وهذا الرجل هو زهدم الراوى عنهم نفسه فقد أخرج الترمذي من طريق قتادة عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجا فقال ادن فكل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله مختصرا وقد أشكل هذا الكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه من بني تميم الله وزهدم من بني جرم فقال بعض الناس الظاهر أنهما امتنعما عاز زهدم والرجل التميمي وجعله على دعوى التعدد استبعاد أن يكون الشخص الواحد ينسب إلى تميم الله وإلى جرم

أبي قلابه عن زهدم الجري عن أبي موسى يعنى الأشعري رضى الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل دجاجا حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب بن أبي تميمة عن القاسم عن زهدم قال كنا عند أبي موسى الأشعري وكان بيننا وبينه هذا الحى من جرم أخاه فأتى بطعام فيه لحم دجاج وفي القوم رجل جالس أحر فلم يدن من طعامه فقال ادن فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منه قال

ولا بعد في ذلك بل قد أخرج أحد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوليد هو العذني عن سفيان هو الثوري فقال في روايته عن رجل من بني تميم الله يقال له زهدم قال كما عند أبي موسى فأتى بلحم دجاج فعلى هذا فاعل زهدم كان تارة ينسب إلى بني جرم وتارة إلى بني تميم الله وجرم قبيلة في قضاة ينسبون إلى جرم بن زبان بن أبي وه وحده ثقيلة ابن عمران بن الحاف بن قضاة وقيم الله بطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاة أيضا ينسبون إلى تميم الله بن رفيدة براء و فامصغر ابن نور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة فحلوان عم جرم قال الرشطي في الانساب وكثيرا ما ينسبون الرجل إلى أعمامه (قلت) ويرى أنهم الرجل نفسه كما تقدم في عدة مواضع فلا بعد في أن يكون زهدم صاحب القصة والاصل عدم التعدد وقد أخرج البيهقي من طريق القرطبي عن الثوري بسنده المذكور في هذا الباب إلى زهدم قال رأيت أبا موسى يأكل الدجاج فدعاني فقلت أني رأيت يا كل تننا قال ادنه فكل فذكر الحديث المرفوع ومن طريق الصعق بن حزن عن مطر الوراق عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحم دجاج فقال ادن فكل فقلت أني خلقت لآكله الحديث وقد أخرجه موسى عن شيبان بن فروخ عن الصعق لكن لم يسق لفظه وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه وقال فيه فقال لي ادن فكل فقلت أني لأأريه الحديث فهذه عدة طرق صرح زهدم فيها بأنه صاحب القصة فهو المعتقد ولا يعكر عليه الاما وقع في الصحيحين مما ظاهره المغايرة بين زهدم والممنوع من أكل الدجاج ففي رواية عن زهدم كما عند أبي موسى فدخل رجل من بني تميم الله أجمر شبهه بالموالي فقال هلم فلتكأ الحديث فان ظاهره أن الداخل دخل وزهدم جالس عند أبي موسى لكن يجوز أن يكون مراد زهدم بقوله كما قومه الذين دخلوا قبله على أبي موسى وهذا مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني خطبنا عمران بن حصين أي خطب أهل البصرة ولم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة فيحتمل أن يكون زهدم دخل فجري له ما ذكره غاية ما فيه أنه أتهم نفسه ولا عجب فيه والله أعلم (قوله أني رأيت يا كل شيئا فقد رثته) بكسر الهمزة والفتح وفي رواية أبي عوانة أني رأيتها كل قد ذروا كأنه ظن أنها أكثر من ذلك بحيث صارت جلالة قبيلة أبي موسى أنها ليست كذلك وأنه لا يلزم من كون تلك الدجاجة التي رآها كذلك أن يكون كل الدجاج كذلك (قوله فقال ادن) كذلك أكثر فعل أمر من الدنو ووقع عند المستلي والسرخسي إذا بكسر الهمزة وبذل مع التنوين حرف نصب وعلى القول فقوله أخبرك مجزوم وعلى الثاني هو منصوب وقوله أو أحدثك شك من الراوي (قوله أني أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) سيأتي شرحه في الايمان والنذور وقوله فأعطانا خمس ذود غر الدر الغر بضم المعجمة جمع أغر والاعرا الأبيض والذرى بضم المعجمة والقصر جمع ذرة وذرة كل شئ أعلاه والمراد هنا أسمة الابل واعلمها كانت بيضاء حقيقة أو أراد وصفها بأنها لعله فيها ولا دبر ويجوز في غير النصب والجر وقوله خمس ذود كذلك وقع بالاضافة واستنكره أبو البقاء في غريبه قال والصواب تنوين خمس وأن يكون ذود بدل من خمس فانه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى لان العدد المضاف غير المضاف اليه فيلزم أن يكون خمس ذود خمسة عشر بعيرا لان الابل الذود ثلاثة انتهى وما أدري كيف يحكم بفساد المعنى إذا كان العدد كذا وليكن عددا لابل خمسة عشر بعيرا

اني رأيت يا كل شيئا فقد رثته خلقت أن لا آكله فقال ادن أخبرك أو أحدثك اني أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من الاشعرين فوافقته وهو غضبان وهو يقسم نعمنا من نعم الصدقة فاستحملناه خلف أن لا يحملنا قال ما عندى ما أجلكم عليه ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهب من ابل فقال أين الاشعرون أين الاشعريون قال فأعطانا خمس ذود غر الدر فلبثنا غير بعيد فقلت لاصحابي نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عينة فوالله ان تغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عينة لا نفل أبدا فرجعنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله انا استحملنا خلف أن لا تحملنا فظننا أنك نسيت عيذك فقال ان الله هو جلكم اني والله ان شاء الله لا أحلف على عيذك فأرى غير هاهنا منها الايت الذي هو خير وتحملتها

فما الذي يضر وقد ثبت في بعض طرقه خذ هذين القرينين والقرينين إلى أن عدست حمرات والذي  
قاله انما يتم أن لو جاءت رواية صريحة أنه لم يعطهم سوى خمسة أبعرة وعلى تقدير ذلك فأطلق لفظ  
ذود على الواحد مجازاً كابل وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع إمكان التصوير وفي الحديث دخول  
المرء على صديقه في حال أكله واستدناء صاحب الطعام الداخل وعرضه الطعام عليه ولو كان  
قليلاً لان اجتماع الجماعة على الطعام سبب للبركة فيه كما تقدم وفيه جوازاً كل الدجاج انسية  
ووحشية وهو بالاتفاق الا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع إلا أن بعضهم استثنى الجلالة  
وهي ماتاً كل الاقذار وظاهر صنيع أبي موسى أنه لم يسل بذلك والجلالة عبارة عن الدابة التي  
تأكل الجلالة بكسر الجيم والتشديد وهي البعرة وأدعى ابن حزم اختصاص الجلالة بذوات الأربع  
والمعروف التعميم وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة  
الجلالة ثلاثاً وقال مالك واللبث لا بأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيره وانما جاء النهي عنها  
للتقذر وقد ورد النهي عن أكل الجلالة من طرق أصحابها ما أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود  
والنسائي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
الجمجمة وعن لبن الجلالة وعن الشرب من في السقاء وهو على شرط البخاري في رجاله إلا أن أيوب  
رواه عن عكرمة فقال عن أبي هريرة أخرجه البيهقي والبخاري من وجه آخر عن أبي هريرة نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة وعن شرب لبنها وأكلها وركوبها ولابن أبي شيبة  
بسند حسن عن جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة أن يؤكل لحمها أو يشرب  
لبنها ولا يداود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمل الأهلية وعن الجلالة عن ركوبها وأكل لحمها وسنده حسن وقد  
أطلق الشافعية كراهة أكل الجلالة اذا تغير لحمها بأكل النجاسة وفي وجهه إذا كثرت من ذلك  
ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه وهو قضية صنيع أبي موسى ومن حجتهم أن العلف الطاهر اذا  
صار في كرشها نجس فلا تغذى إلا بالنجاسة ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة  
فكذلك هذا وتعقب بأن العلف الطاهر اذا نجس بالمجاورة جاز اطعامه للدابة لأنها اذا أكلته  
لا تغذى بالنجاسة وانما تغذى بالعلف بخلاف الجلالة وذهب جماعة من الشافعية وهو قول  
الحنابلة إلى أن النهي للتحريم وبه حزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء وهو الذي صححه أبو اسحق  
المروزي والقفال وامام الحرمين والبعوى والغزالي وألحقوا بلبنها ولحمها بيضها وفي معنى الجلالة  
ما يتغذى بالنجس كالشاة ترضع من كلبه والمعتبر في جوازاً كل الجلالة زوال رائحة النجاسة بعد  
أن تعلف بالشيء الطاهر على الصحيح وجاء عن السلف فيه توقيت فعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه  
كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً كما تقدم وأخرج البيهقي بسنده في نظر عن عبد الله بن عمرو  
مرفوعاً أنها لا تؤكل حتى تعلف أربعين يوماً **(قوله)** **باب** لحوم الخيل **(قوله)** قال ابن  
المنير يذكر الحكم لتعارض الأدلة كذا قال ودليل الجواز ظاهر القوة كما سيأتي **(قوله)** سفيان  
هو ابن عيينة وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور  
وزوجته وقد تقدم ذلك صريحاً في باب النحر والذبح وقد اختلف في سنده على هشام فقال  
أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسماء وكذا قال ابن ثوبان من رواية عتبة بن

\* (باب لحوم الخيل) \* حدثنا  
الحمدى حدثنا سفيان  
حدثنا هشام عن فاطمة عن  
أسماء

جاد عنه عن هشام بن عروة وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام أخرجه  
 البزار وذكر الدارقطني الاختلاف ثم رجع رواية ابن عيينة ومن وافقه (قوله) نحرنا فرسا على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه زاد عبدة بن سليمان عن هشام ونحن بالمدينة وقد تقدم  
 ذلك قبل بابين وفي رواية للدارقطني فأكلناه ونحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم  
 الاختلاف في قولها نحرنا وذبحنا واختلف الشارحون في توجيهه فقيل يحصل النحر على الذبح  
 مجازا وقيل وقع ذلك مرتين واليه جرح النووي وفيه نظر لأن الأصل عدم التعدد والنحر مجرد  
 والاختلاف فيه على هشام فبعض الرواة قال عنه نحرنا وبعضهم قال ذبحنا والمستفاد من ذلك  
 جواز الأمرين عندهم وقيام أحدهما في التذكية مقام الآخر والامساخ لهم الاتيان بهذا  
 موضع هذا وما الذي وقع بعينه فلا يتحرر لوقوع التساوي بين الرواة المختلفين في ذلك ويستفاد  
 من قولها ونحن بالمدينة أن ذلك بعد فرض الجهاد فيرد على من استند إلى منع أكلها بعله أنها من  
 آلات الجهاد ومن قولها نحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم الرد على من زعم أنه ليس فيه أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم اطع على ذلك مع أن ذلك لو لم يرد لم يظن بالآبي بكر أنهم يقدمون على  
 فعل شيء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الا وعندهم العلم بجوازه لشدة اختلاطهم بالنبي صلى  
 الله عليه وسلم وعدم مفارقتهم له هذا مع توفر داعية العناية إلى سؤاله عن الأحكام ومن ثم كان  
 الراجح أن الصحابي إذا قال كذا تفعل كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع لأن  
 الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره وإذا كان ذلك في مطلق الصحابي  
 فكيف بالآبي بكر الصديق \* الحديث الثاني (قوله) جاد) هو ابن زيد وعمر وهو ابن دينار ومحمد  
 ابن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر كذا أدخل جاد بن زيد بن عمرو بن دينار وبين  
 جابر في هذا الحديث محمد بن علي ولما أخرجه النسائي قال لا أعلم أحدا وافق جادا على ذلك وأخرجه  
 من طريق حسين بن واقد وأخرجه هو والترمذي من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو  
 ابن دينار عن جابر ليس فيه محمد بن علي ومال الترمذي أيضا إلى ترجيح رواية ابن عيينة وقال  
 سمعت محمد يقول ابن عيينة أحفظ من جاد (قلت) لا يمكن اقتصر البخاري ومسلم على تخريج  
 طريق جاد بن زيد وقد وافقه ابن جرير عن عمرو بن دينار عن جابر لم يسمعه  
 لم يسمعه أخرجه أبو داود ومن طريق ابن جرير وله طريق أخرى عن جابر أخرجه مسلم من طريق  
 ابن جرير وأبو داود ومن طريق جاد والنسائي من طريق حسين بن واقد كلهم عن أبي الزبير عنه  
 وأخرجه النسائي صحيحا عن عطاء عن جابر أيضا وأغرب البيهقي فجزم بأن عمرو بن دينار لم يسمعه  
 من جابر واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عيينة أصح مع إشارة البيهقي إلى  
 أنها منقطعة وهو ذلول فان كلام الترمذي محمول على أنه صح عنه اتصاله ولا يلزم من دعوى  
 البيهقي انقطاعه ككون الترمذي يقول بذلك والحق أنه ان وجدت رواية فيها تصریح بعمرو  
 بالسماع من جابر فتكون رواية جاد من المزيدي متصل الأسانيد والافرواية جاد بن زيد هي  
 المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض من كل جهة فللمحدث طرق أخرى عن جابر غير هذه فهو  
 صحيح على كل حال (قوله) يوم خيبر عن لحوم الحمر) زاد مسلم في روايته الاهلية (قوله) ورخص في  
 لحوم الخيل) في رواية مسلم وأذن بدل رخص وله في رواية ابن جرير أكلنا من خير الخيل وجر

قالت نحرنا فرسا على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فأكلناه \* حدثنا  
 مسدد حدثنا جاد عن  
 عمرو بن محمد بن علي عن  
 جابر بن عبد الله قال سمع  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يوم خيبر عن لحوم الحمر  
 ورخص في لحوم الخيل



الوحش ونهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمار الاهلي وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني  
أمر قال الطحاوي وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكل الخيل وخالفه صاحباه وغيرهما واحتجوا  
بالأخبار المتواترة في حلها ولو كان ذلك مأخوذاً من طريق النظر لما كان بين الخيل والحمار الاهلية  
فرق ولكن الأثر اذا صححت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لي أن يقال بهما يوجب النظر  
ولا سيما وقد أخبر جابر أنه صلى الله عليه وسلم لم أباح لهم لحوم الخيل في الوقت الذي منعهم فيه من  
لحوم الحمر فدل ذلك على اختلاف حكمهما (قلت) وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من  
غير استثناء أحد فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال لم يزل سلفك  
يا كلونه قال ابن جرير قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم وأما ما نقل في  
ذلك عن ابن عباس من كراهتها فأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ويدل على  
ضعف ذلك عنه ما سيأتي في الباب الذي بعده صحيحاً عنه أنه استدلل بإباحة الحمار الاهلية بقوله  
تعالى قل لا أجد فيها أوحى الى محرماً فان هذا ان صلح مستمسكاً لحل الحمر صلح للخيل ولا فرق  
وسيأتي فيه أيضاً أنه توقف في سبب المنع من أكل الحمر هل كان تحريماً مبدءاً أو بسبب كونها  
كانت جملة الناس وهذا يأتي مثله في الخيل أيضاً فيبعد أن يثبت عنه القول بتحريم الخيل  
والقول بالتوقف في الحمار الاهلية بل أخرج الدارقطني بسند قوي عن ابن عباس من فروعاً مثل  
حديث جابر ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمار الاهلية وأمر بلحوم الخيل  
وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عيينة ومالك وبعض الحنفية وعن بعض المالكية  
والحنفية التحريم وقال الفاكهي المشهور عنه المالكية الكراهة والصحيح عند المحققين منهم  
التحريم وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير كره لحم الخيل فحمله أبو بكر الرازي على التنزيه وقال  
لم يطلق أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنده كالخمار الاهلي وصح عنه أصحاب المحيط والهداية  
والذخيرة التحريم وهو قول أكثرهم وعن بعضهم يأثم آكله ولا يسمى حراماً وروى ابن القاسم  
وابن وهب عن مالك المنع وأنه احتج بالآية الآتية ذكرها وأخرج محمد بن الحسن في الآثار عن  
أبي حنيفة بسند له عن ابن عباس نحوه ذلك وقال القرطبي في شرح مسلم مذهب مالك الكراهة  
واستدل له ابن بطلان بالآية وقال ابن المنير الشبه الخلق بينها وبين البغال والحير مما يؤكده  
القول بالمنع فمن ذلك هيئتها وزهومة لحمها وغلظته وصفة أروائها وانها لا تجترق قال واذا ما كد  
الشبه الخلق التحق بنى الفارق وبعد الشبه بالانعام المتفق على أكلها اه وقد تقدم من كلام  
الطحاوي وما يؤخذ منه الجواب عن هذا وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة الدليل في الجواز مطلقاً  
واضح لكن سبب كراهة مالك لا كلها لكونها تستعمل غالباً في الجهاد فلو اتقت الكراهة لكثير  
استعماله ولو كثر لادى الى قلة ما يفيض الى فئاتها فيؤول الى النقص من ارهاب العدو الذي وقع  
الامر به في قوله تعالى ومن رباط الخيل (قلت) فعلى هذا فالكراهة لسبب خارج وليس البحث  
فيه فان الحيوان المتفق على اباحته لو حدث أمر يقتضي أن لو ذبح لافضى الى ارتكاب محذور  
لامتنع ولا يلزم من ذلك القول بتحريمه وكذا قوله ان وقوع أكلها في الزمن النبوي كان نادراً  
فاذا قيل بالكراهة قل استعماله فيوافق ما وقع قبل انتهى وهذا لا ينهض دليلاً للكراهة بل

غايته أن يكون خلاف الأولى ولا يلزم من كون أصل الحيوان حلاً كلده قنأوماً لا كل وأما قول بعض المانعين لو كانت حلالاً لم كانت الاضحية بها تقتض بحیوان البر فانه ما كول ولم تشرع الاضحية به ولعل السبب في كون الخيل لا تشرع الاضحية بها استبقاؤه، لانه لو شرع فيها جميع ما جاز في غيرها لكانت المنفعة بها في أهم الاشياء منها وهو الجهاد وذکر الطحاوی وأبو بكر الرازی وأبو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر والخيل والبغال قال الطحاوی وأهل الحديث يضجعون عكرمة بن عمار (قلت) لا سيما في يحيى بن أبي كثير فان عكرمة وان كان مختلفاً في توميقه فقد أخرج له مسلم لكن انما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير وقد قال يحيى ابن سعيد القطان أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة وقال البخاري حديثه عن يحيى مضطرب وقال النسائي ليس به بأس الا في يحيى وقال أحمد حديثه عن غير أبياس بن سلمة مضطرب وهذا أشد مما قبله ودخل في عموم يحيى بن أبي كثير أيضاً وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف على عكرمة فيها فان الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه الخيل ذكر وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حفظه فالروايات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الخيل والجر في الحكم أظهر اتصلاً وأتقن رجالاً وأكثر عدداً وأعل بعض الحنفية حديث جابر بما نقله عن ابن اسحق أنه لم يشهد خيبر وليس بعلة لان غايته أن يكون مرسل صحابي ومن حجج من منع أن كل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج في السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل وتعقب بأنه شاذ منكر لان في سياقه أنه شهد خيبر وهو خطأ فإنه لم يسلم الا بعد هاء على الصحيح والذي جزم به الاكثر أن اسلامه كان سنة الفتح والعمدة في ذلك على ما قال مصعب الزبيري وهو أعلم الناس بقريش قال كتب الوليد بن الوليد الى خالد حين فتر من مكة في عمرة القضية حتى لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فذكر القصة في سبب اسلام خالد وكانت عمرة القضية بعد خيبر جزموا وأعل أيضاً بأن في السند روايا مجهولا لكن قد أخرج الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير عن رجل من أهل حص قال كأمع خالد فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الجر الاهلية وخيلها وبغالها وأعل بتدليس يحيى وابهام الرجل وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين ناسخه وكذا قال النسائي الاحاديث في الاباحة أصح وهذا ان صح كان منسوخاً وكأنه لما تعارض عنده الخبران ورأى في حديث خالد نهى وفي حديث جابر أذن جل الأذن على نسخ التحريم وفيه نظر لانه لا يلزم من كون النهى سابقاً على الأذن أن يكون اسلام خالد سابقاً على فتح خيبر والاكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال وقد قرر الحازمي النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال هو شاذ المخرج جاء من غير وجه بما ورد في حديث جابر من رخص وأذن لانه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقاً والأذن متأخراً فيتعين المصير اليه قال ولولم ترد هذه اللفظة لكانت دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ اه وليس في لفظ رخص وأذن ما يتعين معه المصير الى النسخ بل الذي يظهر أن الحكم في الخيل والبغال والخير كان على البراءة الاصلية فلما نهى الشارع يوم خيبر على الجر والبغال خشى أن يظنوا أن الخيل كذلك لشبهها بها فأذن في أكلها دون الخير والبغال والراجح أن الاشياء قبل بيان حكمها

في الشرع لا توصف لاجل ولا حرمة فلا يثبت التسخير في هذا ونقل الحازمي أيضا تقرير التسخير بطريق أخرى فقال ان النهي عن أكل الخيل والحير كان عاماً من أجل أخذهم لها قبل القسمة والتخميس ولذلك أمر بكفاء القدور ثم بين سنداً بأنه بأن لحوم الحمر جرس أن تحرمها ذاتها وأن النهي عن الخيل إنما كان بسبب ترك القسمة خاصة ويعكر عليه أن الأمر بكفاء القدور إنما كان بطعنهم فيها الحرك كما هو صرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده والحق أن حديث خالد ولو سلم أنه ثابت لا ينهض معارضا لحديث جابر الدال على الجواز وقد وافقه حديث أسماء وقد ضعف حديث خالد أحدوا البخاري وموسى بن هرون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة لأن الخيل في خير كانت عزيزة وكانوا محتاجين إليها للجهاد فلا يعارض النهي المذكور ولا يلزم وصف أكل الخيل بالكراهة المطلقة فضلا عن التحريم وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء كانت لنا فرس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرادت أن تموت فذبحناها فأكلناها وأجاب عن حديث أسماء بأنها واقعة عين فلعل تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا ينتفع بها في الجهاد فيكون النهي عن الخيل لمعنى خارج لاذاتها وهو جمع جيد وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله رخص لأن الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب النخسة التي أصابتهم بخير فلا يدل ذلك على الحل المطلق وأجيب بأن أكثر الروايات جاء بلفظ الأذن وبعضها بالأمر فدل على أن المراد بقوله رخص أذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد الصحابة ونوقض أيضا بأن الأذن في أكل الخيل لو كان رخصة لأجل النخسة لكانت الجرا اهلية أولى بذلك لكثرة ما وعز الخيل حينئذ ولأن الخيل ينتفع بها فيما ينتفع بالحير من الحمل وغيره والحير لا ينتفع بها فيما ينتفع بالخيل من القتال عليها والواقع كما سيأتي صريحاً في الباب الذي يليه أنه صلى الله عليه وسلم أمر بآراقة القدور التي طبخت فيها الحمر مع ما كان بهم من الحاجة فدل ذلك على أن الأذن في أكل الخيل إنما كان للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة وأما ما نقل عن ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة فقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم وقررنا ذلك بأوجه \* أحدها أن اللام للتعليل فدل على أنها لم تخلق لغير ذلك لأن العلة المنصوصة تفيد الحصر فإباحة أكلها تقتضي خلاف ظاهر الآية \* ثانياً عطف البغال والحمير فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من أفرد حكمها عن حكم ما عطف عليه إلى دليل \* ثالثاً أن الآية سبقت مساق الامتنان فلو كانت ينتفع بها في الأكل لكان الامتنان به أعظم لأنه يتعلق به بقاء البنية بغير واسطة والحكيم لا يتن بأدنى النعم ويترك أعلاها ولا سيما وقد وقع الامتنان بالأكل في المذكورات قبلها \* رابعاً لو أبيع أكلها لفاتت المنفعة بها فيما وقع به الامتنان من الركوب والزينة هذا المخلص ما تمسكوا به من هذه الآية والجواب على سبيل الاجمال أن آية النحل مكينة اتفاقاً والأذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم من الآية المنع لما أذن في الأكل وأيضاً الآية النحل ليست نصاً في منع الأكل والحديث صريح في جوازه وأيضاً على

\*(باب لحوم الجر الانسية)\*

فيه عن سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا صدقة أخبرنا عبدة عن عبيد الله عن سالم ونافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر الاهلية يوم خيبر \* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر الاهلية \* تابعه ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع \* وقال أبو أسامة عن عبيد الله عن سالم \* حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنهم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة عام خيبر ولحوم جر الانسية \* حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن عمرو عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجر وخص في لحوم الحيل \* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني عدي عن البراء وابن أبي أوفى رضي الله عنهما قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر

سبيل التزل فأنما يدل ما ذكر على ترك الاكل والترك أعم من أن يكون للحرمة أو للتزنية أو خلاف الاولى وإذا لم يتعين واحد منهما بقي التسليم بالدلالة المصرحة بالجواز وعلى سبيل التفصيل أما أولا فلو سلمنا أن اللام للتعديل لم تسلم افادة الحصر في الركوب والزينة فانه ينتفع بالخيول في غيرهما وفي غير الاكل اتفاقا وانما ذكر الركوب والزينة لكونهما أغلب ما تطلب له الخيل وتطير به حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت راكبها فقالت انما تخلق لهذا انما خلقنا للعرث فانه مع كونه أصرح في الحصر لم يقصده الاغلب والافهى تؤكل وينتفع بها في أشياء غير العرث اتفاقا وأيضا فلو سلم الاستدلال للزم منع حمل الاثقال على الخيل والبغال والحمير ولا قائل به وأما ثانيا فدلالة العطف انما هي دلالة اقتران وهي ضعيفة وأما ثالثا فالامتنان انما قصده غالب ما كان يقع به انتفاعهم بالخيول فخطبوا بها الفواو عرفوا ولم يكونوا يعرفون أن كل الخيل لعزتهم في بلادهم بخلاف الانعام فان أكثر انتفاعهم بها كان لحمل الاثقال وللأكل فاقصر في كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ما ينتفع به فلزم من ذلك الحصر في هذا الشق للزم مثله في الشق الآخر وأما بما عاقلولزم من الاذن في آكلهما أن نفى اللزم مثله في البقر وغيرها مما أبين كله ووقع الامتنان بمنفعة له أخرى والله أعلم \* (قوله) **باب** لحوم الجر الانسية القول في عدم جرمه بالحكم في هذا كالمقول في الذي قبله لكن الرابع في الجر المنع بخلاف الخيل والانسية بكسر الهمزة وسكون النون منسوبة الى الانس ويقال فيه أنسية بفتحسين وزعم ابن الاثير أن في كلام أبي موسى المديني ما يقتضي أنها بالضم ثم السكون لقوله الانسية هي التي تألف البسوت والانس ضد الوحشة ولا حجة في ذلك لأن أبا موسى انما قاله بفتحسين وقد صرح الجوهري أن الانس بفتحسين ضد الوحشة ولم يقع في شيء من روايات الحديث بضم ثم سكون مع احتمال جوازه نعم زيف أبو موسى الرواية بكسر أوله ثم السكون فقال ابن الاثير أن أراد من جهة الرواية تعس والافهوا ثابت في اللغة ونسبتها الى الانس وقد وقع في حديث أبي ثعلبة وغيره الاهلية بدل الانسية وبؤخذ من التقييدها بجواز أكل الجر الوحشية وقد تقدم صريحا في حديث أبي قتادة في الحج (قوله) **فيه سلمة** هو ابن الاكوع وقد تقدم حديثه موصولا في المغازي مطولا ثم ذكر في الباب أحاديث \* الاول حديث ابن عمر (قوله) عبدة هو ابن سليمان وعبيد الله هو العمري (قوله) عن سالم ونافع كذا قال عبد الله بن عمر عن عبيد الله عن مسدد ومحمد بن عبيد عنه كما سبق في المغازي ثم ساقه المصنف من طريق يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع وحده وقوله تابعه ابن المبارك وصله الموات في المغازي (قوله) وقال أبو أسامة عن عبيد الله عن سالم (وصله في المغازي من طريقه وفصل في روايته بين أكل الثوم والجر فيبين أن النهي عن الثوم من روايه نافع فقط وأن النهي عن الجر عن سالم فقط وهو تفصيل بالغ لكن يحيى القطان حافظ فلعل عبيد الله لم يفصله الا لابي أسامة وكان يحدث به عن سالم ونافع معامد مجافا قصر بعض الرواة عنه على أخذ شيخه تمسكا بظاهر الاطلاق \* الثاني حديث على ذكره مختصرا وتقدم مطولا في كتاب النكاح \* الثالث حديث جابر وقد سبق في الباب الذي قبله \* الرابع والخامس حديث البراء وابن أبي أوفى وأورده مختصرا وقد تقدم عنهم أتم سياقا من هذا في المغازي وأفرده عن ابن أبي أوفى هنا وفي فرض الخمس وفيه زيادة اختلافهم في السبب

\* حدثنا اسحق أخبرنا  
يعقوب بن ابراهيم حدثنا  
أبي عن صالح عن ابن شهاب  
أن أبا الدريس أخبره أن أبا  
ثعلبة قال حرم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لحوم  
الحمر الأهلية \* تابعه  
الزيدي وعقيل عن ابن  
شهاب \* وقال مالك ومعمرو  
والماجشون ويونس وابن  
اسحق عن الزهري نهى  
النبي صلى الله عليه وسلم عن  
كل ذى ناب من السباع  
\* حدثنا محمد بن سلام أخبرنا  
عبد الوهاب الثقفي عن  
أبوب عن محمد عن أنس بن  
مالك رضى الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم جاءه فقال أكلت  
الحمر ثم جاءه فقال أكلت  
الحمر ثم جاءه فقال أفنيت  
الحمر فأمر مناديا فنادى في  
الناس ان الله ورسوله  
ينهيانكم عن لحوم الحمر  
الأهلية فانهما راجس فأكنفت  
القدور وانها لتفور باللحم  
\* حدثنا علي بن عبد الله  
حدثنا سفيان قال عمرو  
قلت لجابر بن زيد يزعمون  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهى عن حمر الأهلية  
فقال قد كان يقول ذلك  
الحكم بن عمرو الغفاري  
عندنا بالبصرة ولكن أبي  
ذلك البحر ابن عباس

\* السادس حديث أبي ثعلبة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه ويعقوب بن ابراهيم أي ابن  
سعيد وصالح هو ابن كيسان (قوله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الأهلية) تابعه  
الزيدي وعقيل عن الزهري فرواية الزبيدي وصلها النسائي من طريق بقية قال حدثني  
الزيدي ولقظه نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع وعن لحوم الحمر الأهلية ورواية  
عقيل وصلها أحمد بلفظ الباب وزاد ولم كل ذى ناب من السباع وسيأتي البحث فيه بعد هذا  
ووقع عند النسائي من وجه آخر عن أبي ثعلبة فيه قصة ولنظمه غزوانع النبي صلى الله عليه وسلم  
خير والناس جياع فوجدوا حمر الانسية فذبحوا منها فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن  
ابن عوف فنادى ألا أن لحوم الحمر الانسية لا تحل (قولا) وقال مالك ومعمرو والماجشون ويونس  
وابن اسحق عن الزهري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع (يعنى  
لم يتعرضوا فيه لذكر الحمر فأما حديث مالك فسيأتي موصولا في الباب الذي يليه وأما حديث  
معمرو ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما وأما حديث  
الماجشون وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة فوصله مسلم عن يحيى بن يحيى عنه وأما حديث  
ابن اسحق فوصله اسحق بن راهويه عن عبدة بن سليمان ومحمد بن عبيد كلاهما عنه \* الحديث  
السابع حديث أنس في النداء بالنهى عن لحوم الحمر وقع عند مسلم أن الذى نادى بذلك هو أبو  
طلحة وعزاه النووي لرواية أبي يعلى فنسب الى التقصير ووقع عند مسلم أيضا أن بلال نادى  
بذلك وقد تقدم قريبا عند النسائي أن المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف ولعل عبد الرحمن  
نادى أو لا بالنهى مطلقا ثم نادى أبو طلحة وبلال بزيادة على ذلك وهو قوله فانهما راجس فأكنفت  
القدور وانها لتفور باللحم ووقع في الشرح الكبير للرافعي أن المنادى بذلك خالد بن الوليد  
وهو غلط فانه لم يشهد خيبر وانما أسلم بعد فتحها (قوله جاءه فقال أكلت الحمر) لم أعرف  
اسم هذا الرجل ولا الذين بعده ويحتمل أن يكونوا واحدا فانه قال أولا أكلت فاما لم يسمعه  
النبي صلى الله عليه وسلم وامالم يكن أمر فيها بشئ وكذا في الثانية فلما قال الثالثة أفنيت  
الحمر أى لكثرة ما ذبح منها لتطبخ صادف نزول الأمر بتحريمها ولعل هذا مستند من قال انما  
نهى عنها لكونها كانت جملة الناس كما سيأتي \* الحديث الثامن (قوله سفيان) هو ابن  
عينة وعمرو هو ابن دينار (قوله قلت لجابر بن زيد) هو أبو الشعثاء عجة ومثلثة البصري  
(قوله يزعمون) لم أقف على تسمية أحد منهم وقد تقدم في الباب الذى قبله أن عمرو بن دينار  
روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله وأن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة  
(قوله قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة) زاد الحميدى في مسنده  
عن سفيان بهذا السند قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأخرجه أبو داود من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار مضموما الى حديث جابر بن عبد الله  
في النهى عن لحوم الحمر فوعا ولم يصرح برفع حديث الحكم (قوله ولكن أبى ذلك البحر  
ابن عباس) وأبى من الاباء أى امتنع والبحر مائة لابن عباس قيل له لسمعة علمه وهو من تقديم  
الصنف على الموصوف مبالغة في تعظيم الموصوف كأنه صار علما عليه وانما ذكر لشهرته بعد  
ذلك لاحتمال خفاءه على بعض الناس ووقع في رواية ابن جريج وأبى ذلك البحر يريد ابن عباس

وهذا يشعر بأن في رواية ابن عيينة ادراجاً (قوله وقرأ قل لأجد فيما أوحى إلى محرماً) في رواية ابن مردويه وصححه الحارثي من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتروكون أشياء تقذراً فبعث الله نبيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فيه فهو حلال وما حرم فيه فهو حرام وما سكنت عنه فهو عفو وتلا هذه قل لأجد إلى آخرها والاستدلال بهذا الجمل انما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريمه وقد تواردت الاخبار بذلك والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النهي عن الجمر هل كان لمعنى خاص أو للتأنيدي فنفى عن الشعبي عنه أنه قال لا أدري أنه نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان حولة الناس فذكره أن تذهب حولتهم أو حرما البتة يوم خيبر وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالعله المذكورة وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمر الاهلية مخافة قلة الظهور وسنده ضعيف وتقدم في المغازي في حديث ابن أبي أوفى فتحدثنا انه انما نهي عنها لانهم اتهموا وقال بعضهم نهى عنها لانها كانت تأكل العذرة (قلت) وقد زال هذه الاحتمالات من كونها الخمس أو كانت جلالة أو كانت انتهت حديث أنس المذكور قبل هذا حيث جاء فيه فانها رجس وكذا الامر بغسل الاناء في حديث سلمة قال القرطبي قوله فانها رجس ظاهر في عود الضمير على الجمر لانها المتحدث عنها بالمأمور بكفائهم من القدور وغسلها وهذا حكم المتنجس فيستفاد منه تحريم أكلها وهو دال على تحريمها لعينها للمعنى خارج وقال ابن دقيق العيد الامر بكفا القدور ظاهر أنه سبب تحريم لحم الجمر وقد وردت علل أخرى ان صح رفع شيء منها وجب المصير اليه لكن لا مانع أن يعلل الحكم بأكثر من علة وحديث أبي نعلبة صريح في التحريم فلا معدل عنه واما التعليل بخشية قلة الظهور فأجاب عنه الطحاوي بالمعارضة بالتحليل فان في حديث جابر النهي عن الجمر والاذن في الخيل مقررون فلو كانت العلة لاجل الحولة لكانت الخيل أولى بالمنع لقلتها عندهم وعزتها وشدة حاجتهم اليها والجواب عن آية الانعام انها مكينة وخبر التحريم متأخر جدا فهو مقدم وأضاف نص الآية خبر عن الحكم الموجود عند نزولها فانه حينئذ لم يكن نزل في تحريم الماء كقول الامام كوفيها وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غيرها فيها وقد نزل بعد هافي المدينة أحكام بتحريم أسماء غير ما ذكر فيها كالجمر في آية المائدة وفيها أيضا تحريم ما أهل لغير الله به والمختصة الى آخره وتحريم السباع والحشرات قال النووي قال بتحريم الجمر الاهلية أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولم يجد عن أحد من الصحابة في ذلك خلافا لهم الا عن ابن عباس وعند المالكية ثلاث روايات قالها الكراهة واما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال أصابتنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي الا سمان جر فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انك حرمت لحوم الجمر الاهلية وقد أصابتنا سنة قال أطعم أهلك من سمين جمر فأتنا حرمنا من أجل حوالى القرية يعنى الجلالة واسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للاحاديث الصحيحة فالاعتماد عليها واما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نصر المخارية أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجمر الاهلية فقال أليس ترى

وقرأ قل لأجد فيما أوحى إلى  
محرماً



الكلا وتأكّل الشجر قال نعم قال فأصب من لحومها وأخرج به ابن أبي شيبة من طريق رجل من بني مرة قال سألت فذ كرتنوه في السنين مقال ولوثنا احتل أن يكون قبل التحريم قال الطحاوي لو تواتر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الجوارح لكان النظر يقتضي حلها لأن كلاً حرام من الأهلّي أجمع على تحريمه إذا كان وحشياً كالخنزير وقد أجمع العلماء على حل الجوارح وحشياً فكان النظر يقتضي حل الجوارح الأهلّي (قلت) ما ادعاه من الإجماع مردود فإن كثيراً من الحيوان الأهلّي يختلف في نظيره من الحيوان الوحش كالهرق والحديث أن الذكاة لا تطهر ما لا يحل أكله وإن كل شيء تنجس بملاقاة النجاسة يكتفي غسله مرة واحدة لإطلاق الأمر بالغسل فإنه يصدق الامتثال بالمرة والأصل أن لازيادة عليها وإن الأصل في الأشياء الإباحة لكون الصحابة أقدمه وأعلى ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل أن يستأمر وأمع توفردوا عليهم على السؤال عما يشكّل وأنه ينبغي لامير الجديش تفقداً أحوال رعيته ومن رآه فعل ما لا يسوغ في الشرع أشاع منه ما بنفسه كان يخاطبهم وأما بغيره بأن يأمره نادياً فيمادى ثلاثاً بغيره من رآه فيظنه جائزاً (قوله) ما أكل كل ذي ناب من السباع لم يمت القول بالحكم للاختلاف فيه أو للتفصيل كما سيأتي (قوله من السباع) يأتي في الطب بلفظ من السبع وليس المراد حقيقة الأفراد بل هو اسم جنس وفي رواية ابن عيينة في الطب أيضاً عن الزهري قال ولم أسمع حتى أتيت الشام ولمسلم من رواية يونس عن الزهري ولم أسمع ذلك من علي بن أبي حمزة حتى حدثني أبو دريس وكان من فقهاء أهل الشام وكان الزهري لم يبلغه حديث عبدة بن سفيان وهو مدني عن أبي هريرة وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ولفظه كل ذي ناب من السباع فأكله حرام ولمسلم أيضاً من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير والمخلب بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح اللام بعدها موحدة وهو للطيور كالظفر لغيره لكسبه أشد منه وأغظ وأحد فهو له كالناب للسبع وأخرج الترمذي من حديث جابر بسند لا بأس به قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوارح والأنسية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ومن حديث العرياض بن سارية مثله وزاد يوم خيبر (قوله) تابعه يونس ومعمروا بن عيينة والمجاهدون عن الزهري) تقدم بيان من وصل أحاديثهم في الباب قبله إلا ابن عيينة فقد أشرت إليه في هذا الباب قريباً قال الترمذي العمل على هذا عند أكثر أهل العلم وعن بعضهم لا يحرم وحكي ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك كالجهور وقال ابن العربي المشهور عنه الكراهة وقال ابن عبد البر اختلف فيه على ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف وهو قول الشعبي وسعيد بن جبيرة واحتجوا بعموم قل لا أجد والجواب أنها مكينة وحديث التحريم بعد الهجرة ثم ذكر نحو ما تقدم من أن نص الآية عدم تحريم غير ما ذكرنا ذلك فليس فيها نفي ما ساقى وعن بعضهم أن آية الأنعام خاصة بيهمة الأنعام لأنه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية أنهم كانوا يحرمون أشياء من الأزواج الثمانية بأرائهم فنزلت الآية قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً أي من المذكورات إلا الميتة من الدماء المسفوح ولا يرد كون لحم الخنزير ذكراً معها لأنها قرئت بهاءاً له تحريمه وهو كونه رجساً ونقل إمام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص

\*(باب أكل كل ذي ناب من السباع)\* \* حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع \* تابعه يونس ومعمروا بن عيينة والمجاهدون عن الزهري

السبب اذا ورد في مثل هذه القصة لانه لم يجعل الآية حاصرة لما يحرم من الماء كولات مع ورود صبغة العموم فيها وذلك انها وردت في الكفار الذين يحملون الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به ويحرمون كثيرا مما أباحه الشرع فكان الغرض من الآية ابانة حالهم وانهم يضادون الحق فكانت قبل لاحرام الاما حلتهم مبالغة في الرد عليهم وحكي القرطبي عن قوم أن آية الانعام المذكورة نزلت في حجة الوداع فتكون ناسخة ورد بانها مكينة كما صرح به كثير من العلماء ويؤيده ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على مشركي العرب في تحريمهم ما حرموه من الانعام وتخصيصهم بعض ذلك بما ألهمتهم الى غير ذلك مما سبق للرد عليهم وذلك كله قبل الهجرة الى المدينة واختلف القائلون بالتحريم في المراد به ناب فقيل انه ما يتقوى به ويصول على غيره ويصطاد ويعدو بطبيعته غالبا كالاسد والفهد والصقر والعقاب واماما لا يعدو كالضبع والثعلب فلا والى هذا ذهب الشافعي والليث ومن تبعهما وقد ورد في حل الضبع أحاديث لا بأس بها واما الثعلب فورد في تحريمه حديث خزيمة بن جرحم عن الترمذي وابن ماجه ولكن سنده ضعيف ﴿قوله﴾ (باب جلود الميتة) \* (باب جلود الميتة) \* حديثنا زهير بن حرب حديثنا يعقوب ابن ابراهيم حديثنا أي عن صالح حديثنا ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله أخبره أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا استمتعتم بها قالوا نعم ميتة قال انما حرم أكلها حسن ﴿قوله﴾ قالوا انها ميتة لم أقف على تعيين القائل ﴿قوله﴾ قال انما حرم أكلها قال ابن أبي جرة فيه مراجعة الامام فيها لا يفهم السامع معنى ما أمره كأنهم قالوا كيف تأمرنا بالانتفاع بها وقد حرمت علينا فمن وجه التحريم ويؤخذ منه جواز تخصيص الكتاب بالسنة لأن لفظ القرآن حرم عليكم الميتة وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال فخصت السنة ذلك بالاكل وفيه حسن مراجعة هم وبلاغتهم في الخطاب لانهم جمعوا معاني كثيرة في كلمة واحدة وهي قولهم انها ميتة واستدل به الزهري بجواز الانتفاع بجلود الميتة مطلقا سواء أديب أم لم يديب لكن صح التقيد من طرق أخرى بالدباغ وهي حجة الجمهور واستثنى الشافعي من الميتات الكلب والخنزير وما تولد منهما لئلا يفسد عينيها عنده ولم يستثن أبو يوسف وداود شيئا أخذ بعموم الخبر وهي رواية عن مالك وقد أخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه اذا دبح الالهة فقد طهر ولفظ الشافعي والترمذي وغيرهما من هذا الوجه أي اهاب دبح فقد طهر وأخرج مسلم اسنادا هاول بسق لفظها فاخرجه أبو نعيم في المستخرج من هذا الوجه باللفظ المذكور وفي لفظ مسلم من هذا الوجه عن ابن عباس سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دباغه طهوره وفي رواية للبخاري من وجه آخر قال دباغ الاديم طهوره وجزم الرافعي وبعض أهل

\* (باب جلود الميتة) \* حديثنا زهير بن حرب حديثنا يعقوب ابن ابراهيم حديثنا أي عن صالح حديثنا ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله أخبره أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا استمتعتم بها قالوا نعم ميتة قال انما حرم أكلها

الاصول أن هذا اللفظ ورد في شاة ميمونة ولكن لم أقف على ذلك صريحاً مع قوة الاحتمال فيه  
 ليكون الجميع من رواية ابن عباس وقد تمسك بعضهم بخصوص هذا السبب فقصر الجواز على  
 المأ كقول لورود الخبر في الشاة ويتقوى ذلك من حيث النظر بأن الدباغ لا يذوق التطهير على  
 الذكاة وغيره المأ كقول لوزكي لم يطهر بالذكاة عند الاكثر فكذلك الدباغ وأجاب من عهه بالتسك  
 بعموم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وبعموم الاذن بالمنفعة ولأن الحيوان طاهر ينتفع  
 به قبل الموت فكان الدباغ بعد الموت قائماً له مقام الحياة والله أعلم وذهب قوم الى أنه لا ينتفع  
 من الميتة بشئ سواه ديبغ الجلد لم يذبغ وتمسكوا بحديث عبد الله بن عكيم قال أنا كتاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته أن لا تنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب أخرجه الشافعي  
 وأجدوا الاربعة وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي وفي رواية للشافعي ولا جد ولا يداود قبل  
 موته بنهر قال الترمذي كان أحمد يذهب اليه ويقول هذا آخر الامر ثم تركه لما اضطربوا في  
 اسناده وكذا قال الخلال نحوه ورد ابن حبان على من ادعى فيه الاضطراب وقال سمع ابن عكيم  
 الكتاب يقرأ وسمعه من مشايخ من جهينة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا اضطراب وأعله  
 بعضهم بالانقطاع وهو مردود وبعضهم بكونه كتاباً وليس بعلة قاذحة وبعضهم بأن ابن أبي  
 ليلى راويه عن ابن عكيم لم يسمعه منه لما وقع عند أبي داود عنه أنه انطلق وناس معه الى عبد الله  
 ابن عكيم قال قد دخلوا وقعت على الباب فخرجوا الى قافله وفي هذا يقتضي ان في السند من  
 لم يسم ولكن صح تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه العلة أيضاً  
 وأقوى ما تمسك به من لم يأخذ بنظائره معارضة الاحاديث الصحيحة وانها عن سماع وهذا عن  
 كتابة وانها أصح مخارج وأقوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحمل الاهاب على الجلد قبل الدباغ  
 وانه بعد الدباغ لا يسمى اهاباً انما يسمى قربة وغير ذلك وقد نقل ذلك عن أئمة اللغة كالنضر بن  
 شميل وهذه طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي وأبعد من جمع بينهما بحمل النهي على  
 جلد الكلب والخنزير لكونهما لا يدبغان وكذا من حمل النهي على باطن الجلد والاذن على  
 ظاهره وحكي الماوردي عن بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات كان لعبد الله بن عكيم  
 سنة وهو كلام باطل فانه كان رجلاً (قوله حدثنا خطاب بن عثمان) هو الفوزي بفتح الفاء  
 وسكون الواو وبعد هازاي ومحمد بن جبر بكسر الميم وفتح التثنية وأخطأ من  
 قاله بالتصغير وهو قضاة حمصي وكذا شيخه والراوى عنه حمصيون ما لهم في البخاري سوى هذا  
 الحديث الا محمد بن جبر وله آخر سبق في الهجرة الى المدينة قائماً ثابت فوثقه ابن معين ودحيم  
 وقال أحمد أنا أتوقف فيه وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث غرائب وقال العقيلي لا يتابع في  
 حديثه وأما محمد بن جبر فوثقه أيضاً ابن معين ودحيم وقال أبو حاتم لا يحتج به وأما خطاب فوثقه  
 الدارقطني وابن حبان لكن قال ربما أخطأ فهذا الحديث من أجل هو لا من المتابعات لا من  
 الاصول والاصل فيه الذي قبله ويستفاد منه خروج الحديث عن الغرابة وقد ادعى الخطيب  
 تفرد هؤلاء الرواة به فقال بعد أن أخرجه من طريق عمر بن يحيى بن الحرث الحراني حدثنا جدي  
 خطاب بن عثمان به هذا حديث عزير ضيق المخرج انتهى وقد وجدنا لمحمد بن جبر فيه متابعا

\* حدثنا خطاب بن عثمان  
 حدثنا محمد بن جبر عن  
 ثابت بن مجلان قال سمعت  
 سعيد بن جبر قال سمعت  
 ابن عباس رضي الله عنهما  
 يقول من النبي صلى الله عليه  
 وسلم

أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصغاني عن ثابت بن عجلان ووجدت لخطاب فيه متابعا أخرجه الاسماعيلي من رواية علي بن بحر عن محمد بن جابر ولا بن عباس حديث آخر في المعنى سيأتي في الإيمان والنذور من طريق عكرمة عنه عن سودة قالت ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها الحديث والمسك بفتح الميم وسكون المهملة الجلود وهذا غير حديث الباب جرما وهو مما يتأيد به من زاد ذكر الدباغ في الحديث وقد أخرجه احمد مطولا من طريق سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ماتت فلانة فقال فلولا أخذتم مسكها ففقت شاة قد ماتت فقال انما قال الله قل لأجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون مبيته الآية وانكم لا تطعمونه ان تدبغوه تنفعوا به قال فأرسلت اليها فسلكت مسكها فدبغته فأتخت منه قربة الحديث (قوله بعز) بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي هي الماعزة وهي الاثني من المغزول ينافي رواية سمك ماتت شاة لانه يطلق عليها شاة كالضأن ﴿قوله بالسك﴾ بكسر الميم الطيب المعروف قال الكرماني مناسبة ذكره في الذبايح انه فضله من الطيب (قلت) ومناسبة للباب الذي قبله وهو جلد الميتة اذا دبغ تظهر مما ساذكره قال الجاحظ هو من دوية تكون في الصين تصاد لنواجها وسررها فاذا صيدت شددت بعصائب وهي مدلية يجتمع فيها دمها فاذا دبغت قورت السرة الذي عصبت ودفت في الشعر حتى يستحيل ذلك الدم المختق الجاهد مسكاذا يكابعد أن كان لا يرام من الذين ومن ثم قال القفال انها تندبج بمائها من المسك فتظهر كما يظهر غيرها من المدبوغات والمشهور أن غزال المسك كالظي لكن لونه أسود وله نابان اطيغان أبيضان في فمكه الاسفل وان المسك دم يجتمع في سرته في وقت معلوم من السنة فاذا اجتمع ورم الموضع فرض الغزال الى أن يسقط منه ويقال ان أهل تلك البلاد يجعلون لها وتنادى في البرية تحتك بها ليسقط ونقل ابن الصلاح في مشكل الوسيط أن النساخة في جوف الطيبة كالانفحة في جوف الجدى وعن علي بن مهدي الطبري الشافعي أنها تلقىها من جوفها كما تلقى الدجاجة البيضة ويمكن الجمع بأنها تلقىها من سرتها فتعلق بها الى أن تحتك قال النووي أجمعوا على أن المسك ظاهر يجوز استعماله في البدن والنوب ويجوز بيعه ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه مذهبا باطلا وهو مستثنى من القاعدة ما بين من حي فهو ميت انتهى وحكي ابن التين عن ابن شعبان عن المالكية أن فارة المسك انما تؤخذ في حال الحياة أو بدكاة من لا تصح كانه من الكفرة وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لانها تستحيل عن كونها دما حتى تصير مسكا كما يستحيل الدم الى اللحم فيطهر ويحل أكله وليست بحيوان حتى يقال نجست بالموت وانما هي شيء يحدث بالحيوان كالبيض وقد أجمع المسلمون على طهارة المسك الا ما حكى عن عمر من كراهته وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة ثم قال ولا يصح المنع فيه الا عن عطاء بناء على أنه جر منقصل وقد أخرج مسلم في أثناء حديث عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسك أطيب الطيب وأخرجه أبو داود ومقتصر منه على هذا القدر (قوله ما من مكلوم) أي مجروح (وكله) بفتح الكاف وسكون اللام (يدى) بفتح أوله وثالثه وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد قال النووي ظاهر قوله في سبيل الله اختصاصه

بعز مبيته فقال ما على أهلها لو اتفقوا باهاجها \* (باب المسك) \* حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مكلوم يكلم في سبيل الله الا جاء يوم القيامة وكله يدي اللون لون دم والريح ريح مسك \* حدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الجليس الصالح والسوء كمثل المسك ونافخ الكبر فامل المسك

بمن وقع له ذلك في قتال الكفار لكن يلحق به من قتل في حرب البغاة وقطاع الطريق واقامة  
 المعروف لا اشتراك الجميع في كونهم شهداء وقال ابن عبد البر أصل الحديث في الكفار ويلحق  
 هؤلاء بهم بالمعنى لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وتوقف بعض المتأخرين في  
 دخول من قاتل دون ماله لانه يقصد صون ماله بداعية الطبع وقد أشار في الحديث الى اختصاص  
 ذلك بالخلص حيث قال والله أعلم عن يكلم في سبيله والجواب أنه يمكن فيه الاخلاص مع ارادة  
 صون المال كأن يقصد بقتال من أراد أخذه منه صون الذي يقاومه عن ارتكاب المعصية واستئصال  
 أمر الشارع بالدفع ولا يحض القصد لصون المال فهو كمن قاتل لتسكون كلمة الله هي العلمامع  
 تشوفه الى الغنية قال ابن المنير وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا  
 بالذي بعده وقوع تشبيه دم الشهيد به لانه في سياق التكريم والتعظيم فلو كان نجسا لكان من  
 الخبائث ولم يحسن التمثيل به في هذا المقام وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في المجلس  
 الصالح في أوائل البيوع وقوله فيه يحذيك بضم أوله ومهملة ساكنة وذال مججمة مكسورة  
 أي يعطيك وزنا ومعنى ﴿قوله﴾ (باب الارنب) هودوية معروفة تشبه العناق  
 لكن في رجلها طول بخلاف يديها والارنب اسم جنس للذ كروالاثني ويقال للذ كرا أيضا الخرز  
 وزن عمر عجمجات وللأثني عكرشة وللصغير خرنق بكسر الميمجة وسكون الراء وفتح النون بعدها  
 قاف وهذا هو المشهور وقال الجاحظ لا يقال أرنب الا لأثني ويقال ان الارنب شديدة الجبن  
 كثيرة الشبق وانها تكون سنة ذكرا وسنة أنثى وانها تحيض وسأذكر من خرج به ويقال انها  
 تنام مفتوحة العين ﴿قوله﴾ أنفجنا بقاء مفتوحة وجيم ساكنة أي أثرا وفي رواية مسلم  
 استنفجنا وهو استفعال منه يقال نفج الارنب اذا نأروعدا وانتفج كذلك وأنفجته اذا أثرته من  
 موضعه ويقال ان الانتفاج الاقشعر ارفكان المعنى جعلناها بطلبنها انتفج والانتفاج أيضا  
 ارتفاع الشعر وانتفاشه ووقع في شرح مسلم لما زرى بجمنا بوحدة وعين مفتوحة وفسره  
 بالشق من بعج بطنه اذا شقه وتعقبه عياض بأنه تخفيف وبأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لان  
 فيه أنهم سعوا في طلبها بعد ذلك فلو كانوا شقوا بطنها كيف كانوا يحتاجون الى السعي خلفها  
 ﴿قوله﴾ بجر الظهران مر بفتح الميم وتشديد الراء والظهران بفتح الميمجة بلفظ تشنية الظهران اسم  
 موضع على مرحلة من مكة وقد يسمى بأحد الكلمتين تخفيفا وهو المكان الذي تسميه عوام  
 المصريين بطن مرو والصواب مر بتشديد الراء ﴿قوله﴾ فسعى القوم فلغبوا بجمجمة وموحدة أي  
 تعبوا وزنه ومعناه ووقع بلفظ تعبوا في رواية الكشميهني وتقدم في الهبة بيان ما وقع للداودي  
 فيه من غلط ﴿قوله﴾ فأخذتها زاد في الهبة فأدركتها فأخذتها ولمسلم فسعيت حتى أدركتها ولا ي  
 دوام طريق حماد بن سلمة عن هشام بن زيد وكنيت غلاما حروا وهو بفتح المهملة والزاي والواو  
 المشددة بعدها راء ويجوز سكون الزاي وتخفيف الواو وهو المراهق ﴿قوله﴾ الى أبي طلحة وهو  
 زوج أمه ﴿قوله﴾ فذبحها زاد في رواية الطيا السبي عروة وزاد في رواية حماد المذكورة فشيئها  
 ﴿قوله﴾ فبعث بوركيها أو قال بفخذها هوشك من الراوى وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة  
 ووقع في رواية حماد بجمزها ﴿قوله﴾ فقبلها أي الهدية وتقدم في الهبة من هذا الوجه قلت وأكل

اما أن يحذيك واما أن يتباع  
 منه واما أن تجد منه ربحا  
 طيبة وناجح الكبر اما أن  
 يحرق ثيابك واما أن تجد  
 ربحا خبيثة ﴿باب الارنب﴾  
 حدثنا أبو الوليد حدثنا  
 شعبة عن هشام بن زيد عن  
 أنس رضي الله عنه قال  
 أنفجنا أرنبنا ونحن بمر  
 الظهران فسعى القوم  
 فلغبوا فأخذتها فحنت بها  
 الى أبي طلحة فذبحها فبعث  
 بوركيها أو قال بفخذها الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقبلها

منه قال وأكل منه ثم قال فقبله وللترمذي من طريق أبي داود الطيالسي فيه فأكله قلت أكله  
قال قبله وهذا التريدي لهشام بن زيد وقف جده أنس على قوله أكله فكأنه توقف في الجزم به وجرم  
بالقبول وقد أخرج الدارقطني من حديث عائشة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرنب  
وأنا نامة فخبأ لي منها العجوز فلما أظعمني وهذا الوصف لا شعر بأنه أكل منها لكن سنده ضعيف  
ووقع في الهداية للحنفية أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشويا  
وأمر أصحابه بالأكل منه وكانه تلقاه من حديثين فأوله من حديث الباب وقد ظهر ما فيه  
والآخر من حديث أخرجه النسائي من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة جاء أعرابي إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها فوضعها بين يديه فأمسك وأمر أصحابه أن يأكلوا  
ورجاله ثقات إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا وفي الحديث جواز أكل  
الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمر من الصحابة وعن عكرمة من  
التابعين وعن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء واحتج بحديث خزيمة بن جرحه قلت يا رسول الله  
ما تقول في الأرنب قال لا آكله ولا أحرمه قلت فاني آكل ما لا تحرمه ولم يارسول الله قال نبئت  
أنها تدمي وسنده ضعيف ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة كما سيأتي تقريره في الباب الذي  
بعده وله شاهد عن عبد الله بن عمرو بلفظ جئ بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم يمتنه  
عنها زعم أنها تحيض أخرجه أبو داود وله شاهد عن عمر بن عبد الحميد بن راهوية في مسنده وحكي  
الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرمها وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة وفي الحديث أيضا  
جواز استشارة الصيد والغد وفي طلبه وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس  
رفعه من أتبع الصيد غفل فهو محمول على من وانظرب على ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح  
الدنيوية وغيرها وفيه أن أخذ الصيد عليك بأخذه ولا يشاركه من آثاره معه وفيه هدية الصيد  
وقبولها من الصائد وإهداء الشيء اليسير للكبير القدر إذا علم من حاله الرضا بذلك وفيه أن ولي  
الصيد يتصرف فيما يملكه الصبي بالمصلحة وفيه استنبات الطاب شيخه عما يقع في حديثه مما  
يحمل أنه يضبطه كما وقع لهشام بن زيد مع أنس رضي الله عنه ﴿قوله باب الضب﴾  
هو دوية تشبه الجرذون لكنه أكبر من الجرذون ويكنى أبا حسل بمهملتين مكسورة ثم ساكنة  
ويقال للثدي ضبة وبه سميت القبيلة وبالحيف من منى جبل يقال له ضب والضب داء في خف  
البعير ويقال إن الأصل ذكر الضب فرعين ولهذا يقال له ذكران وذكر ابن خالويه إن الضب  
يعيش سبع مائة سنة وأنه لا يشرب الماء ويول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال بل  
أسنانه قطعة واحدة وحكي غيره أن كل لجه يذهب العطش ومن الأمثال لا أفعل كذا حتى يرد  
الضب يقوله من أراد أن لا يفعل الشيء لأن الضب لا يرد بل يكتفي بالنسيم وبرد الهواء ولا يخرج  
من جحره في الشتاء وذكر المصنف في الباب حديثين الأول حديث ابن عمر (قوله الضب لست  
أكله ولا أحرمه) كذا أورده مختصرا وقد أخرجه مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عبد الله  
ابن دينار بلفظ سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه ومن طريق نافع  
عن ابن عمر سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية عن نافع أيضا وهو على المنبر

\*(باب الضب)\* حدثنا  
موسى بن اسمعيل حدثنا  
عبد العزيز بن مسلم  
حدثنا عبد الله بن دينار  
قال سمعت ابن عمر رضي الله  
عنهما يقول قال النبي صلى  
الله عليه وسلم الضب لست  
أكله ولا أحرمه



وهذا السائل يحتمل أن يكون خزيم بن جرّ فقد أخرج ابن ماجه من حديثه قلت يا رسول الله ما تقول فقال لا آكله ولا أحرمه قال قلت فأنى آكل ما لم تحرمه وسنده ضعيف وعند مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد قال رجل يا رسول الله أنا بأرض مضبة فمات أمرنا قال ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت فلم يأمر ولم ينه وقوله مضبة بضم أوله وكسر المجمة أى كثيرة الضباب وهذا يمكن أن يفسر بثابت بن وديعة فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال أصبت ضبابا فاشويت منها ضبا فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عودا فعد به أصابعه ثم قال ان أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض وأنى لأدري أى الدواب هي فلم يأكل ولم ينه وسنده صحيح الحديث الثانى (قوله عن أبي أمامة بن سهل) أى ابن حنيف الانصارى له رؤية ولا يسه صحبة وتقدم الحديث فى أوائل الاطعمة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمامة (قوله عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد) فى رواية يونس المذكورة أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذى يقال له سيف الله أخبره وهذا الحديث مما اختلف فيه على الزهرى هل هو من مستند ابن عباس أو من مسنده خالد وكذا اختلف فيه على مالك فقال الأكرع عن ابن عباس عن خالد وقال يحيى بن بكير فى الموطأ واطنفة عن مالك بسنده عن ابن عباس وخالد أنهم ما دخلا وقال يحيى بن يحيى التميمى عن مالك بلفظ عن ابن عباس قال دخلت أنا وخالد على النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى بلفظ عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن فى بيت ميمونة بضيق مشويين وقال هشام بن يوسف عن معمر كالجهور كما تقدم فى أوائل الاطعمة والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضرا للقصة فى بيت خالته ميمونة كما صرح به فى إحدى الروايات وكأنه استثبت خالد بن الوليد فى شئ منه لكونه الذى كان باشر السؤال عن حكم الضب وبأمره أكله أيضا فكان ابن عباس رجلا رواه عنه ويؤيد ذلك أن محمد بن المنكدر حدث به عن أبي أمامة ابن سهل عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو فى بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد بلحم ضب الحديث أخرجه مسلم وكذا رواه سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فلم يذكر فيه خلافا وقد تقدم فى الاطعمة (قوله أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة) زاد يونس فى روايته وهى حالته وخالة ابن عباس (قلت) واسم أم خالد لبابة الصغرى واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى وكانت تكنى أم الفضل بابنها الفضل بن عباس وهما أختا ميمونة والثلاث بنات الحرث بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاى الهلالى (قوله فأتى بضب محنود) بهمزة ساكنة ونون مضمومة وآخره ذال معجمة أى مشوى بالحجارة المحمأة ووقع فى رواية معمر بضب مشوى والمحنود أخص والحنيد بضمناه زاد يونس فى روايته قدمت به أختها حفيذة وهى عهمله وفاء مصغر ومضى فى رواية سعيد بن جبيرة أن أم حفيذة بنت الحرث بن حزن خالة ابن عباس أهدت للنبي صلى الله عليه وسلم سمنا وأقطا وأضبا وفى رواية عوف عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة عند الطحاوى جاءت أم حفيذة بضب وقتئذ وذكر القنفذ فيه غريب وقد قيل فى اسمها هزيلة بالتصغير وهى رواية الموطأ من مرسل عطاء بن يسار فإن كان محفوظا فعل لها اسمين أو اسم

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضب محنود

ولقب وحكي بعض شراح العمدة في اسمها جيدة بيمين وفي كنيته أم جيد بيمين بغير هاء وفي رواية  
بها مو بقاء ولكن برأ بدل الدال وبعين مهملة بدل الحاء بغيرها موكلها تعصيفات (قوله فأهوى)  
زاد يونس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ما يقدم يده لطعام حتى يسعى له وأخرج اسحق  
ابن راهويه والبيهقي في الشعب من طريق يزيد بن الحوت كنية عن عمر رضي الله عنه أن أعرابيا  
جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب يهديها إليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل من  
الهدية حتى يأمر صاحبها فبأكل منها من أجل الشاة التي أهديت إليه بخير الحديث وسنده  
حسن (قوله فقال بعض النسوة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا  
هو ضب) في رواية يونس فقالت امرأة من النسوة الحضور أخبرن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بما قدمت له هو الضب يا رسول الله وكان المرأة أرادت أن غير ما يخبره فلما لم يخبروا بادرت هي  
فأخبرت وسبأني في باب أجازة خبر الواحد من طريق الشعبي عن ابن عمر قال كان ناس من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم سعيدي بن أبي وقاص فذهبوا يأكلون من لحم فنادتهم  
امرأة من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولمسلم من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس  
أنه بينما هو عند ميمونة وعندها الفضل بن عباس وخالد بن الوليد وامرأة أخرى اذ قرب إليهم  
خوان عليه لحم فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل قالت له ميمونة أنه لحم ضب فكف يده  
وعرف بهذه الرواية اسم التي أبهمت في الرواية الأخرى وعند الطبراني في الأوسط من وجه آخر  
صحيح فقالت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو (قوله فرفع يده) زاد يونس عن  
الضب ويؤخذ منه أنه أكل من غير الضب مما كان قدم له من غير الضب كما تقدم أنه كان فيه غير  
الضب وقد جاء مصرحاً في رواية سعيدي بن جبير عن ابن عباس كما تقدم في الأطعمة قال فأكل  
الاقط وشرب اللبن (قوله لم يكن بأرض قومي) في رواية يزيد بن الأصم هذا اللحم لم آكله قط قال  
ابن العربي اعترض بعض الناس على هذه اللفظة لم يكن بأرض قومي بأن الضباب كثيرة بأرض  
الحجاز قال ابن العربي فإن كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو فإنه ليس بأرض الحجاز منها شيء  
أو ذكر له بغير اسمها أو حدث بعد ذلك وكذا أنكر ابن عبد البر ومن تبعه أن يكون يبلد  
الحجاز شيء من الضباب (قلت) ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم  
بأرض قومي قريش فقط فيختص النبي بمكة وما حولها ولا يمنع ذلك أن تكون موحودة بسائر  
بلاد الحجاز وقد وقع في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم دعاء ناعروس بالمدينة فقرب اليها ثلاثة  
عشر ضباً فأكل وتارك الحديث فهذا يدل على كثرة وجدانها بلك الديار (قوله فأجدني  
أعافه) بعين مهملة وفام خفيفة أي أنكره أكله يقال عفت الشيء أعافه ووقع في رواية سعيدي بن  
جبير فقريه كهن النبي صلى الله عليه وسلم كلمته فذرهن ولو كن حراماً لما أكلن على مائدة النبي  
صلى الله عليه وسلم ولما أمر بأكلهن كذا أطلق الأمر وكانه تلقاه من الأذن المستفاد من التقرير  
فأنه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة الأمر إلا في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم  
فإن فيها فقال لهم كلوا فأكل الفضل وخالد والمرأة وكذا في رواية الشعبي عن ابن عمر فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم كلوا اطعموا فإنه حلال أو قال لا بأس به ولكنه ليس طعماً وفي هذا

فأهوى إليه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يده  
فقال بعض النسوة أخبروا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا  
هو ضب يا رسول الله فرفع  
يده فقلت أحرأ هو يا رسول  
الله فقال لا ولكن لم يكن  
بأرض قومي فأجدني أعافه

قال خالد فاجترته فأكلته  
ورسول الله صلى الله عليه  
وسلم ينظر

كله بيان سبب تركه النبي صلى الله عليه وسلم وأنه بسبب أنه ما اعتاده وقد ورد ذلك سبب آخر  
أخرجه مالك من مرسل سليمان بن يسار فذكره عن حديث ابن عباس وفي آخره فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم كلاً يعني لحالد وابن عباس فأتى يحضرنى من الله حاضرة قال المازرى يعني  
الملائكة وكان اللحم الضب ربحاً فتركه أكله لأجل ربحه كما ترك أكل الثوم مع كونه حلالاً  
(قلت) وهذا إن صح يمكن ضمه إلى الأول ويكون تركه أكل من الضب سببان (قوله) قال خالد  
فاجترته (يحيى) ورأى هذا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح المذهب بزيادة  
قبله الراء وقد غلطه النووي (قوله) ينظر زاد يونس في روايته إلى وفي هذا الحديث من الفوائد  
جواز أكل الضب وحكى عباس عن قوم يحرمونه عن الحنفية كراهته وأنكر ذلك النووي  
وقال لا ظنه يصح عن أحد فإن صح فهو محجوج بالنصوص وباجماع من قبله (قلت) قد نقله  
ابن المنذر عن علي فأى اجماع يكون مع مخالفته ونقل الترمذى كراهته عن بعض أهل العلم  
وقال الطحاوى في معاني الآثار كره قوم أكل الضب منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن  
الحسن قال واحتج محمد بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى له ضب فلم يأكله فقام  
عليهم سائل فأرادت عائشة أن تعطيه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطينيه مالا تاكلين  
قال الطحاوى ما فى هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن تكون عاقته فأراد النبي صلى الله عليه  
وسلم أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله الامن خيراً الطعام كما نهى أن يتصدق بالتمر الرديء اه وقد  
جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الضب أخرجه أبو داود بسند حسن فانه من رواية  
اسماعيل بن عياش عن ضمزم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الخبزي عن عبد  
الرحمن بن شبل وحديث ابن عياش عن الشاميين قولى وهؤلاء مشايخ ثقات ولا يغتر بقول  
الخطاى ليس أسنده بذلك وقول ابن حزم فيه ضعف ومجهولون وقول البيهقي تفرد به اسمعيل بن  
عياش وليس بحجة وقول ابن الجوزى لا يصح فى كل ذلك تساهل لا يخفى فان رواية اسمعيل عن  
الشاميين قوية عند البخارى وقد صحح الترمذى بعضها وقد أخرج أبو داود من حديث عبد  
الرحمن بن حسنة زلنا أرضاً كثيرة الضباب الحديث وفيه أنهم طبخوا منها فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم ان أمة من بنى اسرائيل مسخت دواب فى الارض فأخشى أن تكون هذه فأكفوها  
أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوى وسنده على شرط الشيخين الا الضحالك فلم يخرج له  
وللطحاوى من وجه آخر عن زيد بن وهب ووافقه الحرث بن مالك وزيد بن أبي زياد وكيع  
فى آخره فقبل له ان الناس قد اشتوهوا وكلوها فلم يأكل ولم ينه عنه والاحاديث الماضية وان  
دلت على الحل تصريحاً ولو لم يحنوا وتقريراً فالجمع بينها وبين هذا حمل النهى فيه على أول  
الحال عند مجوز ان يكون مما مسخ وحينئذ أمر بالكفاء القدور ثم توقف فلم يأمر به ولم ينه عنه  
وحمل الاذن فيه على ثانى الحال لما علم أن المسوخ لا تنسل له ثم بعد ذلك كان يستتدره فلا  
يأكله ولا يحرمه وأكل على ما تدنه فدل على الاباحة وتكون الكراهة للتنزيه فى حق من  
يتقذره وتحمل احاديث الاباحة على من لا يتقذره ولا يلزم من ذلك أنه يكره مطلقاً وقد أفهم كلام  
ابن العربى أنه لا يحصل فى حق من يتقذره لما يتوقع فى أكله من الضرر وهذا لا يختص به هذا

ووقع في حديث يزيد بن الاصم أخبرني ابن عباس بقصة الضب فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحرمه فقال ابن عباس بنس ما قلتم ما بعثني الله إلا محرماً أو محلاً أخرجه مسلم قال ابن العربي ظن ابن عباس أن الذي أخبر بقوله صلى الله عليه وسلم لا آكله أراد لا أحله فأكثر علمه لأن خروجيه من قسم الحلال والحرام محال وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأن الشيء إذا لم يتضح الحاقه بالحلال أو الحرام يكون من الشبهات فيكون من حكم الشيء قبل ورود الشرع والأصح كما قال النووي أنه لا يحكم عليها بحلل ولا حرمة (قلت) وفي كون مسئلة الكتاب من هذا النوع نظر لأن هذا انما هو إذا تعارض الحكم على المجتهد أما الشارع إذا سئل عن واقعة فلا بد أن يذكر فيها الحكم الشرعي وهذا هو الذي أراده ابن العربي وجعل محط كلام ابن عباس عليه ثم وجدت في الحديث زيادة لفظة سقطت من رواية مسلم وبها يتجه انكار ابن عباس ويستغنى عن تأويل ابن العربي لا آكله بلا أحله وذلك أن أبا بكر بن أبي شيبة وهو شيخ مسلم فيه أخرجه في مسنده بالسند الذي ساقه به عند مسلم فقال في روايته لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحله ولا أحرمه وأهل مسلم أحذفها عما لشدوها لأن ذلك لم يقع في شيء من الطرق لا في حديث ابن عباس ولا غيره وأشهر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا آكله ولا أحرمه ابن عمر كما تقدم وليس في حديثه لا أحله بل جاء التصريح عنه بأنه حلال فلم تثبت هذه اللفظة وهي قوله لا أحله لأنها وإن كانت من رواية يزيد بن الاصم وهو ثقة ولكنه أخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس فكانت رواية عن مجهول ولم يقل يزيد بن الاصم أنهم صحابة حتى يغتفر عدم تسميتهم واستدل بعض من منع آكله بحديث أبي سعيد عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت وقد ذكرته وشواهد قبل وقال الطبري ليس في الحديث الجزم بأن الضب مما مسخ وانما خشي أن يكون منهم فتوقف عنه وانما قال ذلك قبل أن يعلم الله تعالى نبيه أن المسوخ لا ينسل وبهذا أجاب الطحاوي ثم أخرج من طريق المعرور بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القردة والخنازير أهي مما مسخ قال إن الله لم يهلك قوماً أو يمسح قوماً فيجعل لهم نسلاً ولا عاقبة وأصل هذا الحديث في مسلم وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم ويتعجب من ابن العربي حيث قال قوله إن المسوخ لا ينسل دعوى فانه أمر لا يعرف بالعقل وانما طريقه النقل وليس فيه أمر يعول عليه كذا قال ثم قال الطحاوي بعد أن أخرجه من طرق ثم أخرج حديث ابن عمر فثبت بهذه الآثار أنه لا بأس بأكل الضب وبه أقول قال وقد احتج محمد بن الحسن لأصحابه بحديث عائشة فساقه الطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكله فقام عليهم سائل فأرادت عائشة أن تعطيه فقال لها أعطيه ما لا تأكلين قال محمد دل ذلك على كراهته لنفسه ولغيره وتعقبه الطحاوي باحتمال أن يكون ذلك من جنس ما قال الله تعالى ولستم يأخذونه إلا أن تغمضوا فيه ثم ساق الأحاديث الدالة على كراهة التصديق بحشف التمر وقد مر ذكرها في كتاب الصلاة في باب تعليق القنوف في المسجد وبحديث البراء كانوا يحبون الصدقة بأردائهم

فنزلت أنفقوا من طيبات ما كسبتم الآية قال فهذا المعنى كره لعائشة الصدقة بالضرب لالكونه  
 حراما ٥١ وهذا يدل على أنه فهم عن محمد أن الكراهة فيه التحريم والمعروف عن أكثر الخفية  
 فيه كراهة التنزيه وجنح بعضهم إلى التحريم وقال اختلفت الأحاديث وتعددت معرفة المتقدم  
 فريحنا جانب التحريم تقليدا للنسخ ٥٢ ودعواه التعذر ممنوعة لما تقدم والله أعلم ويتعجب من  
 ابن العربي حيث قال قولهم إن المسوخ لا ينسل دعوى فأنه أمر لا يعرف بالعقل وإنما طريقه  
 النقل وليس فيه أمر يعول عليه كذا قال وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم ثم قال وعلى تقدير  
 ثبوت كون الضب مسوخا فذلك لا يقتضي تحريم أكله لأن كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق  
 له أثر أصلا وإنما كره صلى الله عليه وسلم الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله كما كره الشرب  
 من مياه نود ٥٣ ومسئلة جواز أكل الآدمي إذا مسخ حيوانا ما كولا لم أره في كتب  
 فقهائنا وفي الحديث أيضا الإعلام بما شئ فيه لا يصح حكمه وأن مطلق النفرة وعدم  
 الاستطابة لا يستلزم التحريم وإن المنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يعيب الطعام إنما  
 هو فيما صنعته الآدمي لئلا ينكسر خاطره وينسب إلى التصغير فيه وأما الذي خلق كذلك  
 فليس نفور الطبع منه ممتنع وفيه أن وقوعه مثل ذلك ليس بعيب ممن يقع منه خلا فالبعض  
 المنطعة وفيه أن الطباع تختلف في النفور عن بعض المأكولات وقد يستنبط منه أن اللحم إذا  
 أنين لم يحرم لأن بعض الطباع لا تعافه وفيه دخول آقارب الزوجة بيتها إذا كان باذن الزوج أو  
 رضاه وذهل ابن عسجد البرهنا ذهولا فاحشا فقال كان دخول خالد بن الوليد بيت النبي صلى الله  
 عليه وسلم في هذه القصة قبل نزول الحجاب وغفل عما ذكره هو أن اسلام خالد كان بين عمرة القضية  
 والفتح وكان الحجاب قبل ذلك اتفاقا وقد وقع في حديث الباب قال خالد أحرأما هو يا رسول الله  
 فلو كانت القصة قبل الحجاب لكانت قبل اسلام خالد ولو كانت قبل اسلامه لم يسأل  
 عن حلال ولا حرام ولا خاطب بقوله يا رسول الله وفيه جواز الأكل من بيت القريب والصهر  
 والصديق وكأن خالدًا ومن وافقه في الأكل أرادوا جبر قلب الذي أهده أو لتحقيق حكم الحل أو  
 لامتنال قوله صلى الله عليه وسلم كلوا وفهم من لم يأكل أن الأمر فيه للإباحة وفيه أنه صلى الله  
 عليه وسلم كان يؤكل أصحابه ويأكل اللحم حيث تيسر وأنه كان لا يعلم من الغيبات إلا ما علمه الله  
 تعالى وفيه وفور عقل ميمونة أم المؤمنين وعظيم نصيحتهم للنبي صلى الله عليه وسلم لأنها فهمت  
 مظنة نفوره عن أكله بما استقرت منه خشيت أن يكون ذلك كذلك فيسأذي بأكله لاستقذاره  
 له فصعدت فراستها ويؤخذ منه أن من خشى أن يتقذر شيئا لا ينبغي أن يدل على أنه يتضرر به  
 وقد شوهد ذلك من بعض الناس ﴿قوله باب﴾ إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد  
 أو الذائب أي هل يفتقر الحكم أو لا وكأنه ترك الجزم بذلك لقوة الاختلاف وقد تقدم في  
 الطهارة ما يدل على أنه يختار أنه لا نجس إلا بالتغير ولعل هذا هو السرفي إرادته طريق يونس  
 المشعرة بالتفصيل (قوله عن ميمونة) تقدم في أواخر كتاب الوضوء بيان الاختلاف فيه على  
 الزهري في إثبات ميمونة في الإسناد وعدمه وأن الراجح إثباتها فيه وتقدم هناك الاختلاف  
 على مالك في وصله وانقطاعه (قوله فقال ألقولها وماحولها) هكذا أورده أكثر أصحاب ابن

﴿باب إذا وقعت الفأرة  
 في السمن الجامد أو  
 الذائب﴾ حدثنا الحميدي  
 حدثنا سفيان حدثنا  
 الزهري قال أخبرني عبيد  
 الله بن عبد الله بن عتبة أنه  
 سمع ابن عباس يحدث عن  
 ميمونة أن فأرة وقعت في سمن  
 فماتت فسئل النبي صلى الله  
 عليه وسلم عنها فقال ألقوها  
 وماحولها واكلوه

عينته عنه ووقع في مسند اسحق بن راهويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان بلفظ ان كان جامدا قالوا ما حولها واكلوها وان كان ذابا فلا تقر به وهذه الزيادة في رواية ابن عينة غريبة وسأقي القول فيها (قوله قيل لسفيان) القائل لسفيان ذلك هو علي بن المديني شيخ البخاري كذلك ذكره في عماله (قوله فان معمرا يحدث به الخ) طريق معمرا هذه وصلها أبو داود عن الحسن بن علي الخوافي وأجد بن صالح كلاهما عن عبد الرزاق عن معمرا باسناده المذکور إلى أبي هريرة ونقل الترمذي عن البخاري أن هذه الطريق خطأ والمحفوظ رواية الزهري من طريق ميمونة وجرم الذهلي بأن الطريقين صحيحان وقد قال أبو داود في روايته عن الحسن بن علي قال الحسن وربما حدث به معمرا عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة وأخرجه أبو داود أيضا عن أجد بن صالح عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن ابن بوزوية عن معمرا كذلك من طريق ميمونة وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن عبد الرزاق وذكر الاسماعيلي أن الليث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن جامد الحديث وهذا يدل على أن لرواية الزهري عن سعيد أصلا وكون سفيان بن عينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة لا يقتضي أن لا يكون له عنده أسناد آخر وقد جاء عن الزهري فيه أسناد ثالث أخرجه الدارقطني من طريق عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به وعبد الجبار يختلف فيه قال البيهقي وجامن رواية ابن جريح عن الزهري كذلك لكن السند إلى ابن جريح ضعيف والمحفوظ أنه من قول ابن عمر (قوله قال ما سمعت الزهري) القائل هو سفيان وقوله ولقد سمعته منه مرارا أي من طريق ميمونة فقط ووقع في رواية الاسماعيلي عن جعفر الزبيري عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال سفيان كم سمعناه من الزهري بعده ويده (قوله عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله عن الزهري عن الدابة) أي في حكم الدابة تموت في الزيت والسمن الخ ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره ولا بين الجامد منه والذائب لأنه ذكر ذلك في السؤال ثم استدلل بالحديث في السمن فاما غير السمن فالخامد به في القياس عليه واضح وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلا نه لم يذكر في اللفظ الذي استدلل به وهذا يقتدح في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب كما ذكر قبل عن اسحق وهو مشهور من رواية معمرا عن الزهري أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن حبان وغيره على أنه اختلف عن معمرا فيه فأخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمرا بغير تفصيل نعم وقع عند النسائي من رواية ابن القاسم عن مالك وصف السمن في الحديث بأنه جامد وتقدم التنبيه عليه في الطهارة وكذا وقع عند أجد من رواية الاوزاعي عن الزهري وكذا عند البيهقي من رواية حجاج بن منهال عن ابن عينة وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان وتقدم التنبيه على الزيادة التي وقعت في رواية اسحق بن راهويه عن سفيان وأنه تفرد بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ أصحابه مثل أجد والحميدي ومسدد وغيرهم ووقع التفصيل فيه أيضا في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وقد تقدم أن الصواب في هذا الأسناد أنه موقوف وهذا الذي يتفصل به الحكم فيما يظهر لي بأن التقييد عن

قيل لسفيان فان معمرا  
يحدثه عن الزهري عن سعيد  
ابن المسيب عن أبي هريرة  
قال ما سمعت الزهري يقول  
الا عن عبد الله عن ابن  
عباس عن ميمونة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولقد  
سمعت منه مرارا حدثنا  
عبدان أخبرنا عبد الله عن  
يونس عن الزهري عن  
الدابة تموت في الزيت  
والسمن وهو جامد أو غير  
جامد الفارة أو غيرها قال  
بلغنا ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أمر بفارة  
ماتت في سمن فأمر بمقارب  
منها فطرح ثم أكل



الزهرى عن سالم عن أبيه من قوله والاطلاق من روايته مرفوعا لأنه لو كان عنده مرفوعا ما هو  
 في فتواه بين الجامد وغير الجامد وليس الزهرى ممن يقال في حقه لعله نسي الطريق المفصلة  
 المرفوعة لأنه كان أحفظ الناس في عصره خفاء ذلك عنه في غاية البعد (قوله عن حديث عبيد  
 الله بن عبد الله) يعنى بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أولا وقد أخرجنا اسماعيل بن  
 طريق نعيم بن جاد عن ابن المبارك فقال فيه عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فذكره مرسلا وأغرب أبو نعيم في المستخرج فساقه من طريق الفربرى عن البخارى عن عبيد الله  
 موصولا بذكر ابن عباس وميمونة بالمرفوع دون الموقوف وقال أخرجه البخارى عن عبيد الله  
 وذكره كراهة كلاما واستدل بهذا الحديث لاحدى الروايتين عن أحمد أن المائع اذا حلت فيه  
 النجاسة لا ينجس الا بالتغير وهو اختيار البخارى وقول ابن نافع من المالكية وحكى عن مالك وقد  
 أخرج أحمد عن اسمعيل بن عليه عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة أن ابن عباس سئل عن فارة  
 ماتت في سمن قال تؤخذ الفارة وما حولها فقلت ان اثرها كان في السمن كله قال انما كان وهى  
 حية وانما ماتت حيث وجدت ورجال رجال الصحيح وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه عن  
 جرفيه زيت وقع فيه جرز وفيه أليس جال في الجر كله قال انما جال وفيه الروح ثم استقر حيث  
 مات وفرق الجمهور بين المائع والجامد عملا بالتفصيل المتقدم ذكره وقد تمسك ابن العربى بقوله وما  
 حولها على أنه كان جامدا قال لأنه لو كان مائعا لم يكن له حول لأنه لو نقل من أى جانب مهما نقل  
 خلفه غيره في الحال فيصير مما حولها فيحتاج الى القائه كله كذا قال وما ذكر السمن والفارة فلا  
 عمل بفهمهم مما وجد ابن حزم على عادة نخص التفرقة بالفارة فلو وقع غير جنس الفار من  
 الدواب في مائع لم ينجس الا بالتغير وضابط المائع عند الجمهور أن يتراد بسرة اذا أخذ منه شئ  
 واستدل بقوله غابت على أن تأثيرها في المائع انما يكون بموت فيه فلو وقعت فيه وخرجت بلا  
 موت لم يضره ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت فيلزم من لا يقول بحمل المطلق على المقصد أن  
 يقول بالتأثير ولو خرجت وهى في الحياة وقد التزمه ابن حزم بخالف الجمهور أيضا (قوله بالقوها  
 وما حولها) لم يرد في طريق صحيحة تحديد ما يلحق لكن أخرج ابن أبى شيبة عن مرسى عطاء بن  
 يسار أنه يكون قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله وقد وقع عند الدارقطنى من رواية يحيى  
 القطان عن مالك في هذا الحديث فأمر أن يقرر ما حولها فيرى به وهذا أظهر في كونه جامدا  
 من قوله وما حولها فيبقى مائعا به ابن العربى وأما ما أخرجه الطبرانى عن أبي الدرداء مرفوعا  
 من التقييد في المائع ومنه ثلاث غرفات بالكفين فسنده ضعيف ولو ثبت لكان ظاهرا في  
 المائع واستدل بقوله في الرواية المفصلة وأن كان مائعا فلا تقر به على أنه لا يجوز الانتفاع به في  
 شئ فيحتاج من أجاز الانتفاع به في غير الاكل كالشافعية وأجاز يعنه كالخفية الى الجواب  
 أعنى الحديث فانهم احتجوا به في التفرقة بين الجامد والمائع وقد احتج بعضهم بما وقع في رواية  
 عبد الجبار بن عمر عند البيهقي في حديث ابن عمران كان السمن مائعا تنفعوا به ولا تأكلوه وعنده  
 في رواية ابن جريج مثله وقد تقدم أن الصحيح وقفه وعنده من طريق الثوري عن أيوب عن نافع  
 عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت قال استصحبوا به وادهنوا به آدمكم وهذا السند على شرط  
 الشيخين الا أنه موقوف واستدل به على أن الفارة طاهرة العين وأغرب ابن العربى حكى عن

عن حديث عبيد الله بن  
 عبد الله حدثنا عبد العزيز  
 ابن عبد الله حدثنا مالك عن  
 ابن شهاب عن عبيد الله بن  
 عبد الله عن ابن عباس عن  
 ميمونة رضى الله عنهم قالت  
 سئل النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن فارة سقطت في  
 سمن فقال ألقوها وما حولها  
 وكلوه

الشافعي وأبي حنيفة أنها نجسة (قوله في رواية مالك سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو كذلك في أكثر الروايات بأبهام السائل ووقع في رواية الاوزاعي عن أحمد تعين من سأل ولفظه عن ميمونة أنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فارة الحديث ومثله في رواية يحيى القطان عن مالك عند الدارقطني بلفظ عن ابن عباس أن ميمونة استفتت والله أعلم (قوله **باب العلم**) بفتح العين (والوسم) بفتح أوله وسكون المهملة وفي بعض النسخ بالمججمة فصيل هو بمعنى الذي بالمهملة وقيل بالمهملة في الوجه وبالمججمة في سائر الجسد فعلى هذا فالصواب هنا بالمهملة لقوله في الصورة والمراد بالوسم أن يعلم الشيء لشيء يؤثر فيه تأثيراً بالغاً وأصله أن يجعل في البهيمة علامة ليمر بها عن غيرها (قوله عن حنظلة) هو ابن أبي سفيان الجمحي وسالم هو ابن عبد الله ابن عمر (قوله أن تعلم) بضم أوله أي تجعل فيها علامة (قوله الصورة) في رواية الكشي في موضعين الصور بفتح الواو بلاها جمع صورة والمراد بالصورة الوجه (قوله وقال ابن عمر نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن تضرب) هو موصول بالسند المذكور بدأ بالوقوف وثني بالرفوع مستدل به على ما ذكر من الكراهة لانه إذا ثبت النهي عن الضرب كان منع الوسم أولى ويحتمل أن يكون أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث جابر نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه وفي لفظه من عليه النبي صلى الله عليه وسلم بجمار قدوس في وجهه فقال لعن الله من ومنه (قوله تابعه قتيبة قال حدثنا العنقري) بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبعد القاف زاي منسوب إلى العنقز وهو نبت طيب الريح ويقال هو المرزنجوش بفتح الميم وسكون الراء ثم فتح الزاي وسكون النون بعدها جيم مضمومة وآخره معجمة وهذا تفسير للشيء بمثله في الخفاف والمرزنجوش هو الشمار أو الشذاب وقيل العنقز الريحان وقيل القصب الغض واسم العنقري عمرو بن محمد الكوفي وثقه أحمد والسنائي وغيرهما وقال ابن حبان في الثقات كان يبيع العنقز وهذه المتابعة لها حكم الوصل عند ابن الصلاح لأن قتيبة من شيوخ البخاري وانما ذكره الزيادة المحدث في رواية عبيد الله بن موسى حيث قال ان تضرب فان الضمير في روايته للصورة لكونها ذكرت أولاً وأفصح العنقري في روايته بذلك وقوله عن حنظلة يريد بالسند المذكور وهو عن سالم عن أبيه وقد أخرج الاسماعيلي الحديث من طريق بشر بن السري ومحمد بن عدي فرقهما كلاهما عن حنظلة بالسند المذكور واللفظ المذكور لكن لفظ رواية بشر بن السري عن الصورة تضرب وأخرجه من طريق وكيع عن حنظلة بلفظ أن تضرب ووجه البهائم ومن وجه آخر عنه أن تضرب الصورة يعني الوجه وأخرجه أيضاً من طريق محمد بن بكر يعني البرساني واسحق بن سليمان الرازي كلاهما عن حنظلة قال سمعت سالم يسأل عن العلم في الصورة فقال كان ابن عمر يكره أن تعلم الصورة وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تضرب الصورة يعني بالصورة الوجه قال الاسماعيلي المسند منه على اضطراب فيه ضرب الصورة واما العلم فانه من قول ابن عمر وكان المعنى فيه الكي (قلت) وهذه الرواية الأخيرة هي المطابقة للفظ الترجمة وعطفه الوسم عليها اما عطف تفسيرى واما من عطف الاعم على الاخص وأشار الاسماعيلي بالاضطراب إلى الرواية الأخيرة حيث قال فيها وبلغنا فان الظاهر أنه من قول سالم فيكون مرسل بخلاف الروايات الأخرى أنها ظاهرة الاتصال لكن اجتماع العدد

\* (باب الوسم والعلم في الصورة) \* حدثنا عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم عن ابن عمر أنه كره أن تعلم الصورة وقال ابن عمر نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن تضرب \* تابعه قتيبة قال حدثنا العنقري عن حنظلة وقال تضرب الصورة \* حدثنا أبو الوليد

قوله الشارح باب العلم والوسم في نسخة المتن والشارح القسطلاني باب الوسم والعلم كما تراه

لخذ شاة شعبة عن هشام بن زيد عن أنس (٥٨٠) قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بأخ لي يحسكه وهو في حربه فريته بسم

الكثير أوى من تقصير من قصيره والحكم لهم ومثل هذا لا يسمى اضرباً في الاصطلاح لأن شرط الاضطراب أن يتعذر الترجيح بعد تعذر الجمع وليس الأمر هنا كذلك وجاء في ذكر الوسم في الوجه صريحاً حديث جابر قال قال صلى الله عليه وسلم بحمار قد وسم في وجهه فقال لعن الله من فعل هذا لا يسم أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه أخرجه عبد الرزاق ومسلم والترمذي وهو شاهد جيد لحديث ابن عمر وقد تقدم البحث في ضرب وجه الأدي في كتاب الجهاد في الكلام على حديث أبي هريرة وقد تقدم قبل أبواب النبي عن صبر البهيمة وعن المثلة (قوله عن هشام بن زيد) أي ابن أنس بن مالك (قوله عن أنس) هو جده (قوله بأخ لي يحسكه) هو أخوه من أمه وهو عبد الله بن أبي طلحة وسياق مطولاً في اللباس من وجه آخر (قوله في مرید) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة بعد هامه حلة مكان الابل وكان الغنم أدخلت فيه مع الابل (قوله وهو يسم شاة) في رواية الكشي من شاة بالهمز وهو جمع شاة مثل شاة وسياق في الرواية التي في اللباس بلفظ وهو يسم الظهر الذي قدم عليه وفيه ما يدل على أن ذلك بعد رجوعهم من غزوة النخج وحسن والمراد بالظهر الابل وكأنه كان يسم الابل والغنم فصادف أول دخول أنس وهو يسم شاة ورآه يسم غير ذلك وقد تقدم في العقيقة بيان شيء من هذا (قوله حسبته) القائل شعبة والضمير لهشام ابن زيد وقع مبيناً في رواية مسلم (قوله في آذانها) هذا محل الترجمة وهو العدول عن الوسم في الوجه إلى الوسم في الأذن فيستفاد منه أن الأذن ليست من الوجه وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالكي وخالف فيه الحنفية تمسكاً بموم النهي عن التعذيب بالنار ومنهم من ادعى نسخ وسم البهائم وجعله الجمهور مخصوصاً من عموم النهي والله أعلم (قوله بأس) إذا أصاب قوم غنمة) بفتح أوله وزن عظيمة (قوله فذبح بعضهم غنماً وأبلاً بغير أمر أصحابه لم تؤكل لحديث رافع) هذا مصير من البخاري إلى أن سبب منع الأكل من الغنم التي طبخت في النخصة التي ذكرها رافع بن خديج كونهم لم تقسم وقد تقدم البحث في ذلك في باب التسمية على الذبيحة وقوله فيه وسأحدثكم عن ذلك حزم النووي بأنه من جملة المرفوع وهو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر من السياق وجرم أبو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم والابهام بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوى الخبر وذكر ما حصله أن أكثر الرواة عن سعيد ومسروق وأردوه على ظاهر الرفع وأن أباً الأحوص قال في روايته عنه بعد قوله وأظفر قال رافع وسأحدثكم عن ذلك ونسبت ذلك لرواية أبي داود وهو عجيب فإن أبداً وأخرج عن مسدد وليس في شيء من نسخ السنن قوله قال رافع وأغافيه كما عند المصنف هنا وبها وشيخ أبي داود وفيه مسددهما وشيخ البخاري فيه هنا وقد أورده البخاري في الباب الذي بعده هذا بلفظ غير السنن والظفر فإن السنن عظم إلى آخره وهو ظاهر حديثي أن الجميع مرفوع (قوله وقال طاوس وعكرمة في ذبيحة السارق اطرحوه) وصلة عبد الرزاق من حديثهما بلفظ انهما سئلا عن ذلك فكرهاها ونهيها عنها وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم شرحه مستوفى قبل (قوله بأس) إذا نذير لقوم فرماه بعضهم بسمهم بسمهم فقتله فأراد أصلاحهم فهو جائز (في رواية الكشي مني أصلاحه ولكريمة أصلاحه بغير ألف

شاة حسبته قال في آذانها \* (باب إذا أصاب قوم غنمة) فذبح بعضهم غنماً وأبلاً بغير أمر أصحابه لم تؤكل \* لحديث رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال طاوس وعكرمة في ذبيحة السارق اطرحوه \* حدثنا مسدد حدثنا أبو الأحوص حدثنا سعيد بن مسروق عن عباية ابن رفاع عن أبيه عن جده رافع بن خديج قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم اتنا نلقى العدو غداً وليس معنا مدى فقال ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكلوه ما لم يكن سن ولا ظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فغدي الحشمة وتقدم سرعان الناس فأصابوا من الغنائم والنبي صلى الله عليه وسلم في آخر الناس فنصبوا قدورا فأمر بها فأفقت وقسم بينهم عدل بغير أبشر شياء ثم نذمتها بغير من أوائل القوم ولم يكن معهم خيل فرماه رجل بسهم فحسبه الله فقال إن لهذه البهائم أوابداً وأبدالاً والوحش فما فعل منها هذا فافعلوا مثل هذا \* (باب إذا نذير لقوم فرماه بعضهم بسمهم فقتله فأراد أصلاحهم فهو

جائز) \* خبر رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثني محمد بن سلام أخبرنا عمر بن عبيد الطنافسي عن سعيد بالافراد ابن مسروق عن عباية بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال كذا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فنذرت بغير من قول البشارح وهو يسم في نسخة المتن التي باید بناقرأ بسم

بالأفراد أي البعير وضمير الجمع للقوم ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم التنبيه عليه في الذي قبله ومضى في باب ذبيحة المرأة بحث في خصوص هذه الترجمة وقوله في هذه الرواية ما أنهر الدم وأنهر شئ من الراوى والصواب أنهر بالهمز وقد أزمه الاسماعيلى التناقض في هذه الترجمة والتي قبلها وأشار الى عدم الفرق بين الصورتين والجامع أن كلامهم ما متعديا لذكاة وأجيب بأن الذين ذبحوا في القصة الاولى ذبحوا ما لم يقسم ليخصوا به فعوقبوا بجرامه اذ ذاك حتى يقسم والذي روى البعير أراد ابقاء منفعة المالكة فافترقا وقال ابن المنير نسبة به هذه الترجمة على أن ذبح غير المالك اذا كان بطريق التعدي كافي القصة الاولى فاسد وأن ذبح غير المالك اذا كان بطريق الاصلاح للمالك خشية أن تقوت عليه المنفعة ليس بفاسد **(قوله)** يا **—** اذا أكل المضطر) أي من الميتة وكأنه أشار الى الخلاف في ذلك وهو في موضعين \* أحدهما في الحالة التي يصح الوصف بالاضطرار فيها لباح الاكل \* والثاني في مقدار ما يأكل فاما الاول فهو أن يصل به الجوع الى حد الهلاك أو الى مرض يقضى اليه هذا قول الجمهور وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام قال ابن أبي جرة الحكمة في ذلك أن في الميتة سمية شديدة فلأكلها ابتداء لاهلكته فشرع له أن يجوع ليصير في بدنه بالجوع سمية أشد من سمية الميتة فإذا أكل منها حينئذ لا يتضرر اه وهذا ان ثبت حسن بالغ في غاية الحسن وأما الثاني فذكر في تفسير قوله تعالى متجانف لاثم وقد فسره قتادة بالتعدي وهو تفسير معنى وقال غيره الاثم أن يأكل فوق سد الرمي وقبل فوق العادة وهو الراجح لاطلاق الآية ثم محل جواز الشبع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب فان توقع امتنع ان قوى على الجوع الا أن يجده وذكر امام الحرمين أن المراد بالشبع ما ينتفي الجوع لا الامتلاء حتى لا يبقى لطعام آخر مساغ فان ذلك حرام واستشكل بما في حديث جابر في قصة العنبر حيث قال أبو عبيدة وقد اضطررت فكلوا قال فكلنا حتى سمننا وقد تقدم البحث فيه مبسوطا **(قوله)** لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فكلوا من طيبات ما رزقناكم الى قوله فلا تأكلوا مما ذكركم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين) زاد في رواية كريمة الآية التي بعدها الى قوله ما اضطررت اليه وفي نسخة الى بالمعتدين وبه تظهر مناسبة ذكر ذلك هنا واطلاق الاضطرار هنا تسلك به من أجاز كل الميتة للعاصي وجل الجمهور المطبق على المقيد في الآيتين الاخيرتين **(قوله)** وقوله جل وعلا قل لا تجد فيما أوحى الى محمدا وقال ابن عباس **(قوله)** وقال ابن عباس المسفوح بالمهراف وهو موصول عنه الطبراني من طريق علي بن أبي طلحة عنه **(قوله)** وقوله فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا كذا ثبت هنا لكريمة والاصيل وسقط الباقي وساق في نسخة الصغاني الى قوله تخزير ثم قال الى قوله فان الله غفور رحيم قال الكرماني وغيره عقد البخاري هذه الترجمة ولم يذكر فيها حديثا إشارة الى أن الذي ورد فيها ليس فيه شيء على شرطه فان كنتي

الابل قال فرماه رجل بسهم  
حبسه قال ثم قال ان لها  
أوبد كوايد الوحش فما  
عليكم منها فاصنعوا بها  
هكذا قال قلت يا رسول الله  
اننا نكون في المغازي  
والا سفار فريد أن نذبح فلا  
يكون مدى قال أرنا ما أنهر  
الدم وأنهر سد كراسم الله  
فكل غير السن والظفر فان  
السن عظم والظفر مدى  
الحبشة \* **(باب أكل)**  
المضطر **(قوله)** تعالى يا أيها  
الذين آمنوا فكلوا من طيبات  
ما رزقناكم الى قوله فلا  
أكلوا مما ذكركم الله عليه  
ان كنتم بآياته مؤمنين  
وقوله جل وعلا قل لا تجد  
فيما أوحى الى محمدا وقال  
ابن عباس المسفوح بالمهراف  
وهو موصول عنه الطبراني  
من طريق علي بن أبي طلحة  
عنه **(قوله)** وقوله فكلوا  
مما رزقكم الله حلالا طيبا

بما ساق فيها من الايات ويحتمل أن يكون بيض فأنضم بعض ذلك الى بعض عند تبويض الكتاب  
 (قلت) والثاني أوجه واللائق بهذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة العنبر فلعلة قصا  
 أن يذكر له طريقاً أخرى \* (خاتمة) \* اشتمل كتاب الذبائح والصيد من الاحاديث المرفوعة  
 على ثلاثة وتسعين حديثاً المعلق منها أحد وعشرون حديثاً والبقية موصولة المكرر  
 منها فيه وفيها ماضى تسعة وسبعون حديثاً والخالص أربعة عشر حديثاً  
 وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النهي عن أن تصير  
 البهيمة وحديث ابن عباس فيه وحديث عبد الله بن زيد في  
 النهي عن المثلة وحديث ابن عباس والخمسة من  
 عمرو في الجرا لاهلية وحديث ابن عمر في النهي  
 عن ضرب الصورة وفيه من الآثار عن  
 الصحابة فمن بعدهم أربعة  
 وأربعون أثراً والله سبحانه  
 وتعالى أعلم

()

\* (تم الجزء التاسع ويليه الجزء العاشر أوله كتاب الاضاحي) \*







4585.2